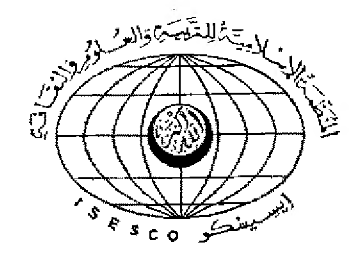


تاريخ القراءات في المشرق والمغرب

تأليف :

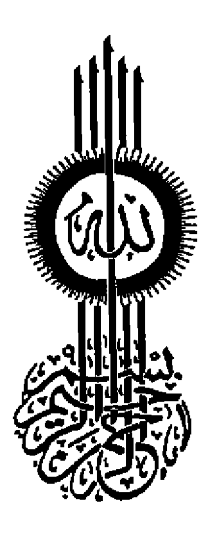
الدكتور محمد المختار ولد اباه

منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو - 1422هـ/2001م

التصفيف والإخراج وتركيب الألوان
والتوضيب بالإيسيسكو

رقم الإيداع القانوني : 627/2001
ردمك 9981-26-277-3

السحب : مطبعة بني إزناسن
سلا - المملكة المغربية



تقديم

نال علم القراءات عنايةً كبيرةً من العلماء المشتغلين بعلوم القرآن الكريم، في مختلف عصور التاريخ الإسلامي، وعَدُّوه من أشرف العلوم الإسلامية، وأكثرها ارتباطاً وأشدّها وثوقاً بكتاب الله تعالى، لا تستقيم تلاوةٌ لآياته البينات، إلا إذا كانت منضبطةً بأحكام القراءة الصحيحة المروية بالتواتر عن رسول الله محمد بن عبد الله ﷺ، والمحفوظة في الصدور، والمدوّنة في الصحف، منذ عهد نزول الوحي، إلي يومنا هذا.

ولقد تَصَدَّر علم القراءات قائمةَ العلوم الشرعية ؛ فكثر التصنيف فيه، وزاد الاهتمام به، وتوسّعت رقعة انتشاره في مختلف الأقطار التي دخلها الإسلام، والتي أينعت فيها شجرةُ الثقافة الإسلامية، ونما فيها العلم الديني. وكان الباعث على العناية بهذا العلم الشريف، الحاجة إلى الضبط الشرعيّ لتلاوة كتاب الله، وإخضاع هذه التلاوة للقراءات المتواترة عن النبي ﷺ بالأسانيد الموثّقة التي أجمعت الأمة في كل العصور، على صحتها وسلامتها، وعلى قطعية نسبتها إلى رسول الله، عليه الصلاة والسلام.

ولقد احتفظت لنا المكتبة الإسلامية بتصانيفَ شتّى في علم القراءات، معظمها لا يزال مخطوطاً، وما نُشر منها، لم تتوفر لبعضه على وجه الإجمال، شروطُ الدقة والتثبّت في التحقيق والدراسة والنشر العلمي المبرّإ من الخطإ. وإن كان العلماء المختصون والمحققون الثقات المدققون، يذهبون إلى أن ما نشر من كتب عن القراءات القرآنية حتى الآن، يشكّل رصيداً علمياً مباركاً.

ولئن كان الاهتمام قد انصبّ خلال العهود الأخيرة، على نشر المصنَّفات المتخصصة في القراءات، واتّجه إلى التحقيق العلميّ لبعضها، مما زاد من عناية جمهور العلماء والباحثين في العلوم الإسلامية، بالقراءات على وجه العموم، فإن التأريخ لهذا الفرع من علوم القرآن، بقي دائماً محدوداً للغاية، ومحصوراً في

أضيق محيط. وظل هذا العلم محتاجاً إلى تاريخٍ جامعٍ لمساره، وتدوينٍ شاملٍ لاتجاهاته وامتداداته، بحيث يتم تتبّعٌ دقيقٌ للمراحل التي عرفها علم القراءات عبر الأحقاب التاريخية، سواء على مستوى التصنيف والتبويب، أو على مستوى الشرح والتعقيب، أو على مستوى الاهتمام والعناية والحفظ والرعاية.

من أجل ذلك، اهتمت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة اهتماماً خاصاً، بنشر هذا الكتاب الذي صنّفه العالم الفقيه والباحث الحذق الدكتور محمد المختار ولد ابّاه، والذي يحمل عنوان : **"تاريخ القراءات في المشرق والمغرب"**، حرصاً منها على ربط حاضر الثقافة الإسلامية بماضيها، وعلى إغناء المكتبة الإسلامية بكتابٍ هو في منهجه وأسلوبه، إلى التأليف الموسوعي، أقرب منه إلى التأليف الذي يضيق نطاقه عن استيعاب الموضوع الذي يتناوله من جميع أطرافه.

إن المؤلف الفاضل من طبقة العلماء المتمكّنين الذين يجمعون بين التبحر في العلوم الإسلامية والتعمّق في فروع شتى منها، وبين التخصّص العلميّ الدقيق في أكثر من حقلٍ من حقول الثقافة العربية الإسلامية، مع مقدرة فائقة على التأليف وفق المنهج الأكاديمي الذي اكتسبه من طول احتكاكه بالثقافة الغربية، ومن سعة معرفته بالمناهج الأوروبية الحديثة في البحث والدرس والتأليف، وفي التعامل مع المصادر والمراجع، وفي الموازنة بين الآراء والمقارنة بين المدارس واستقصاء الاتّجاهات التي تدخل في صلب موضوع البحث وتتبّع مصادرها والوقوف على مظانها.

ولذلك جاء هذا الكتاب وافياً وشاملاً وملبّياً لحاجةٍ ماسة، كان يستشعرها العلماء المختصون والباحثون المهتمون وشُداة الثقافة الإسلامية في هذا الفرع من فروع العلوم الإسلامية، خاصة ما يتعلق بالجوانب التاريخية المرتبطة بانتقال القراءات من المشرق إلى المغرب، بالمفهوم الجغرافي الواسع الذي يشمل الغربَ الإسلاميَّ كلَّه، والتعريف بالقرّاء في هذا الجزء من العالم الإسلامي في مراحل تاريخية متعاقبة، وبما خلفوه من مصنفات ورسائل علمية أغنوا بها المكتبة القرآنية بزادٍ من المعرفة يشهد لهم بعلوّ كعبهم في هذا الحقل العلميّ على وجه الخصوص.

لقد تتبّع المؤلف الفاضل المنحى الذي سار فيه علم القراءات في المشرق والمغرب، واستقصى في تعمّقٍ البحثَ في سلسلة الروايات، وأفاض في الترجمة

لرجالاتها، على نحوٍ قدَّم به هذه الطائفة الكريمة من مشاهير القراء، تقديماً نَهَجَ فيه نهجاً سديداً، وأنار به الطريق أمام المهتمين بالقراءات بخاصة، وبتاريخ الثقافة العربية الإسلامية بعامة، إلى معرفة علمية دينية شرعية متخصصة.

ويشرح المؤلف في وضوح منهجي، الهدفَ من التقسيم بين المشرق والمغرب في تأريخه للقراءات، فيؤكد أن هذا التقسيم لا يمسّ جوهر موضوع القراءات، فلا توجد قراءة مشرقية، أو قراءة مغربية، فالقرآن الكريم نصٌّ واحدٌ محكمٌ لا اختلاف فيه، وطرق أدائه المتعددة تعود كلُّها إلى مظاهر حروفه السبعة المرخَّص فيها. ثم يخلص إلى القول إن التقسيم الوارد في هذا الكتاب، إنما يعني أساساً، إبراز نشاط الأمصار المغربية والمشرقية في علم القراءات، من حيث ضبط الروايات وتصحيحها، وتعليلها، وكيفية أدائها نطقاً ورسماً.

وفي هذا السياق يذهب المؤلف إلى القول إن هذا النشاط متواصل، متماسك في تدوينه ونقله، لتوثّق العلاقات بين الأئمة، وحرصهم على ضبط الأسانيد والقيام بالرحلات العلمية، بحيث يكون الإمام القارئ ينتمي إلى عدة حواضر في الأقاليم الإسلامية. ويوضح المؤلف أن دواعي هذا التقسيم إنما تستجيب فقط إلى المنهج التاريخي الذي يرمي إلى الربط بين الظواهر المعنية، وبين ملابساتها الزمنية، وظروفها المكانية.

وعلى هذا النحو المتسق والمنهج السديد، يمضي المؤلف في إيفاء موضوع هذا الكتاب حقَّه وافراً، في أناة وتثبّت، وفي أصالة وعمق، وفي استفاضة وسعة، بحيث يمكن القول إجمالاً، إن هذا الكتاب جاء ليسدَّ فراغاً كان يستشعره المشتغلون بتاريخ الثقافة العربية الإسلامية في الربط بين حلقات التطوّر في المشرق والمغرب، في نَسَقٍ منسجمٍ متكاملٍ مترابطٍ. وتلك ميزةٌ من أهمّ مميّزات هذا الكتاب.

والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إذ تشكر للمؤلف الكريم إيثاره لها بنشر هذا الكتاب ضمن إصداراتها، تسأل الله تعالى أن ينفع به ويفيد، وأن يجعله رافداً من روافد إغناء الثقافة الإسلامية. إنه سميع مجيب الدعوات.

الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري
المدير العام للمنظمة الإسلامية
للتربية والعلوم والثقافة

تمهيد

1 . كيف حفظ القرآن في عهد الوحي والتنزيل

كان الرسولﷺ يتلقى وحي التنزيل من جبريل عليه السلام عن رب العزة تبارك وتعالى ؛ فتارة يأتيه الملك على صفة رجل يكلمه، وتارة يسمع منه ما يشبه صلصلة الجرس ثم يفصم عنه فيعي ما أنزل على قلبه ؛ ويجتهد النبي عليه الصلاة والسلام في حفظه، فيخاطبه الحق جل وعلا قائلاً : ﴿ **إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون** ﴾ (سورة الحجر، الآية 9) ؛ فيطمئن على التنزيل حينما يسمع من ربه جل وعلا : ﴿ **لا تحرك به لسانك لتَعجَل به إن علينا جَمْعَه وقرآنه فإذا قَرأناه فاتَّبع قُرآنه. ثُمَّ إنَّ علينا بَيَانه** ﴾ (سورة الإنسان، الآيات 16-19).

وتأكيداً لهذا الحفظ، يتردد جبريل الأمين على الرسول صلى اللّه عليه وسلم يستعرض معه الذكر، فيأتيه في كل شهر رمضان للتذكير والتثبيت، ثم راجعه معه مرتين في آخر مرة، قبل التحاقهﷺ بالرفيق الأعلى.

وطيلة فترة نزول الوحي أي نيفاً وعشرين سنة، كان الصحابة حريصين على تحصيل ما يقرئهم النبيﷺ في الصدور، ويقيدونه في كل ما أتيح لهم من عظام وسعف وصخور.

وعلى عهده كان منهم حفاظ وقراء معروفون، اشتهر منهم الخلفاء الأربعة وعبد اللّه بن مسعود، ومصعب بن عمير، وأبو الدرداء، وأُبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، ومعاذ بن جبل، وأبو موسى الأشعري، وغير هؤلاء ممن عرفوا بالقراء الذين استحرَّ فيهم القتل في معركة اليمامة، وليس من بين هؤلاء الحفاظ من استُشْهِد في هذه الواقعة التي كانت سبباً لقرار الخليفة أبي بكر بجمع القرآن الكريم استجابة لرأي عمر بن الخطاب الذي ألحّ عليه في نقل الذكر الحكيم من صدور الحفاظ، وأماكن التقاييد الظرفية، وتسجيله في صحائف مرتبة، مع العناية بصحة النقل وشمولية الجمع. وبعد الخليفة أبي بكر، حافظ أمير المؤمنين عمر على أمانة الصحائف القرآنية، وبقيت عند ابنته حفصة بعد وفاته، إلى أن استرجعها عثمان بن عفان في خلافته.

وبعد الجمع الأول للقرآن الكريم، بقي دور الحفاظ من الصحابة على ما هو عليه، يقرأون ويقرئون ؛ وكان لبعضهم مصاحفهم الخاصة، مثل الإمام علي بن أبي طالب، وعبد اللّه بن مسعود وأبيّ بن كعب وأبي موسى الأشعري. غير أن تعدد المصاحف والقراءات، قد أثار خشية بعض الصحابة من تحول تنوع القراءات إلى اختلاف في النص القرآني، وهذا ما حدا بالصحابي حذيفة بن اليمان أن يناشد الخليفة عثمان بن عفان لتدارك الأمة من عواقب الاختلاف في القرآن.

وهكذا قام عثمان بأهمّ عملية في تاريخ القرآن، لأنها انقذت الأمّة من مخاطر الشقاق، وأكدت معجزة حفظ القرآن الكريم.

لقد اعتمد الخليفة عثمان في هذا الجمع على مبادئ منهجية، وهي انطلاقه من صحائف جمع أبي بكر، لتجديد توثيق مصحفه، فقد استعادها من حفصة ليجعلها الأصل الأساسيّ لعمله، وقرر تعيين زيد بن ثابت بمثابة مقرر المجموعة المكلفة بكتابة المصحف نظراً للدور الذي قام به في الجمع الأول في عهد أبي بكر. واختيار ثلاثة من فصحاء قريش مع زيد بن ثابت، للقيام بكتابة المصحف ؛ وهؤلاء هم عبداللّه بن الزبير الأسدي وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي وسعيد بن العاص الأموي[1].

حرص الخليفة شخصياً على متابعة أعمال المجموعة، وتدخّل في أعمالها كلما اقتضى الأمر ذلك. وبعد إعادة الاستماع إلى الحفاظ لتأكيد صحة النقل ومراجعة ما كتب، نسخ عثمان عدة مصاحف بعث بها إلى الأمصار، وأمرهم بإحراق كل ما سواها.

ولم يشارك كبار قراء الصحابة في عملية الكتابة، لأن المجموعة لم يتم اختيارها على مقاييس الإمامة في القراءة، فليس فيها من كبار القراء إلا زيد بن ثابت، لأن المجموعة انتُقِيَتْ أساساً لمهارتها في الكتابة، وتمكنها من لسان قريش، ولهذا أمرهم الخليفة عثمان بترجيح حرف القرشيين عند الاختلاف في كتابة اللفظ القرآني[2]. فالعمل المطلوب منهم كان عملاً فنياً وتنفيذياً، لنسخ ما ثبت في صحائف أبي بكر وتأكد عند الحفاظ ووافق قواعد أفصح الحروف.

---

(1) صحيح البخاري : شرح فتح الباري : ج 9، ص 11.

(2) المصدر السابق : الجزء والصفحة المشار إليهما قبلاً.

وبعد إنهاء العملية، كان لكبار القراء من الصحابة مواقف خاصة، فلقد رضي الإمام علي بن أبي طالب، بتوحيد المصحف، فورد عنه قوله إنه لو كان مكان عثمان لفعل مثل ما فعل[1]؛ ولم يؤثر أن في مصحفه ما يخالف ما أقر عثمان ؛ ثم أن روايته أُدرجت في القراءات المجمع عليها، فمن ذلك ما ثبت أن كل ما رواه عاصم عن عبد الرحمن السلمي، فهو من قراءة الإمام علي بن أبي طالب رضي اللّٰه عنه.

ورُوِيَ أن عبد اللّٰه بن مسعود أبدى نوعاً من التحفظ على الأمر بإحراق المصاحف غير العثمانية، فذكر أنه أراد أن يُغِلّه ليأتي بما غل يوم القيامة ؛ إذ قد عز عليه أن يتلف بيده تلك السور والآيات التي تلقاها من حبيبه محمدﷺ، وكتبها هو وحفظها وحافظ عليها حتى قال فيه النبيﷺ : «إن من أراد أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل فليقرأ قراءة ابن أم عبد»[2] ؛ ولعل من أسباب تحفظه كونه لم يحضر عملية نسخ المصاحف نظراً لغيابه في الكوفة أثناء الجمع القرآني. ولكن يعيد إليه الطمأنينة، أن قراءته أدخلت هي أيضاً في الروايات المجمع عليها، لأن كل ما رواه عاصم بن أبي النَّجود عن شيخه زِرّ بن حبيش كان من مرويات ابن مسعود، فقبلت في مجملها ما عدا حروف يسيرة اعتبرها القراء من الشواذ لمخالفتها لرواية الجمهور، كما أنه قد نسب إليه التوسع في استبدال الألفاظ إذا لم يتغير المعنى، من أجل هذا قد يندرج في مصحفه بعض ألفاظ التفسير بالنص القرآني[3].

أما أُبي بن كعب الذي كان أول من كتب الوحي للنبي صلى اللّٰه عليه وسلم في المدينة، وعرف بأنه من أئمة قراء الصحابة، وقد خصه اللّٰه بالذكر وأمر نبيه عليه الصلاة والسلام أن يقرئه بعض الآيات، فإنه لم يكن من بين المجموعة المكلفة بنسخ المصحف الموحد، وتختلف الرواية في سبب ذلك، فالأرجح أنه قد توفي في خلافة عمر بن الخطاب، ومن يعتقد أن وفاته في عام ثلاثين في الهجرة، فإنه يعلل عدم مشاركته الفعلية للأسباب المذكورة من قبل ؛ مع أن قراءته قد بقيت محفوظة، فقد قرأ عليه بعض الصحابة مثل أبي هريرة وابن عباس، كما ذكر أن زر بن حبيش قد أخذ عنه على القول بتأخير وفاته إلى حدود الثلاثين للهجرة[4].

---

(1) ابن أبي داود، كتاب المصاحف : ث 22.

(2) غاية النهاية : ج 1، ص 459.

(3) مثل ما نسب إليه في قراءة : «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما».

(4) أسد الغابة : ابن الأثير : ج 1، ص 5.

وبَعْدَ إنهاء كتابة المصحف الموحد، صار الرسم العثماني ركناً من شروط صحة النص، وجزءاً من أسس الرواية، لأن مضمونه محلُّ إجماع، مع أنه تدوين العرضة الأخيرة التي شملت كل القرآن.

وارتبطت الرواية في الأمصار بالمصاحف التي بعثت إليهم، فأظهرت تباين هذه الروايات في مواضع محدودة، وفقاً لصور الرسم في هذه المصاحف، واعتباراً للتوسيع الوارد في حديث الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن. كما اعتبر كل ما يخالف احتمالات الرسم العثماني من القراءات الشاذة.

2 . نشأة مدارس القراءات

وبعد توزيع المصاحف وما أثارت من نشاط في الكتابة والأداء، نشأت مدارس في الإقراء ارتكزت كل منها على بعض القراء الصحابة معتمدة المصحف الذي أرسل إليها "إماماً" في تثبيت النص القرآني : لأن كل واحد من هذه المصاحف ينقل رواية معينة تؤكدها مجموعة من قراء الصحابة والتابعين الذين استقروا في هؤلاء الأمصار وأشرفوا على تأسيس مدارس القراءات.

وإذا كان لكل مدرسة خصائص معينة نتيجة لاختلاف الروايات المقروءة في الرسم العثماني، أو بسبب التأثر بطبيعة الأداء بحروف القبائل العربية القاطنة في كل قطر، فإن هذه الخصائص لم تنل من وحدة نص التنزيل، وإنما كانت رحمة وتوسيعاً على الأمة، مصداقاً لحديث الأحرف السبعة التي أنزل اللّه القرآن الكريم بها. وفي هذا الحديث أُذِنَ للناس أن يقرأوا منها ما تيسر، في حدود احترام صحة التلقي وضوابط الرسم المجمع عليه، وقواعد لغة التنزيل.

وسنعود في آخر هذه الخلفية إلى حديث الأحرف السبعة لنتبين ما يتضمنه من إرساء ثوابت أركان النص وأنواع متغيرات الأداء المقبولة، لكننا قبل ذلك سوف نستعرض بإيجاز لمحات عن مدارس القراءات في الأمصار.

أ) مدرسة الحجاز :

على رأس مدرسة المدينة، نجد أبياً بن كعب وزيداً بن ثابت الأنصاريين وقرأ على كليهما ابن عباس، وأبو هريرة، ثم عبد اللّه بن عياش المخزومي الذي قرأ على أبيٍّ وسمع من عمر بن الخطاب، وابن عياش، هو الأستاذ الأول الذي تخرجت عليه

مجموعة شيوخ القراءة في المدينة أمثال مولاه أبي جعفر ويزيد بن رومان، وشيبة بن نِصاح ومسلم بن جندب، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وهؤلاء هم الذين أخذ عنهم الإمام نافع بن عبد الرحمن القراءة المدنية.

وليس من المستبعد أن نقول إن المدرسة المكية تفرعت من مدرسة المدينة، لترابطهما على مستوى قراء الصحابة، لأن أول قارئ محترف في مكة هو عبد اللّه بن أبي السائب المخزومي الذي قرأ على أبيّ وروى عن عمر بن الخطاب وهو شيخ عبد اللّه بن كثير قارئ مكة ومجاهد بن جبر مولى السائب بن أبي السائب المخزومي، وعن مجاهد أخذ بن محيصن وحميد بن قيس الأعرج.

ب) مدرسة الشام :

ثم تأسست في الشام المدرسة القرآنية على يد الصحابي الجليل عويمر بن زيد الأنصاري المشهور بأبي الدرداء، الذي كان قاضياً في دمشق، ومارس تدريس القرآن في خلقات منتظمة، فكان من تلامذته القراء، الإمام عبد اللّه بن عامر اليحصبي، الذي أخذ أيضاً عن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي صاحب الخليفة عثمان بن عفان.

ج) مدرسة البصرة :

لقد ظلت البصرة منذ نشأتها ميداناً متميزاً في الفكر والإبداع، ولم تشذ عن هذا الاتجاه حتى في الدراسات القرآنية المفروض فيها أن تقوم على أسس الرواية فحسب، ولذلك فإن مدرسة البصرة القرآنية ارتكزت على البحث في تسهيل سبل القراءة حسب ما نراه من عملهم في ضبط المصاحف، وفي اختيار وجوه الأداء، فنشأ عن ذلك أن إمام القراءة فيها، وهو أبو عمرو بن العلاء، لم يكتف بشيوخ بلده أمثال : يحيى بن يعمر العدواني أو نصر بن عاصم، فارتحل إلى الحجاز ليتثبت من روايته التي احتلت مكانتها بين القراءات السبع. ومن قراء البصرة الإمام الحسن بن أبي الحسن، غير أن قراءته اعتبرت من قبيل الشواذ، بالرغم من أنه اشتهر بفصاحته، وبأخذه عن حطان بن عبد اللّه الرقاشي صاحب أبي موسى الأشعري، كما لم تعتمد قراءة عبد اللّه بن أبي إسحاق الحضرمي مع ما تحلى به من مهارة وتوثيق، لكن اعتبرت قراءة حفيده يعقوب المعدود من القراء العشرة.

د) مدرسة الكوفة :

لقد كان للكوفة حظ وافر في علم القراءات، حيث أخذ قراؤها الأوائل عن الإمام علي بن أبي طالب الذي اتخذها قاعدة أيام خلافته، كما أقام بها في وقت مبكر سيد القراء عبد اللَّه بن مسعود، وعنهما أخذ أبو عبد الرحمن عبد اللَّه بن حبيب السلمي الذي اشتهر ببراعته في القراءة واحترفها، وعن ابن مسعود أخذ زر بن حبيش الأسدي، والأسود بن يزيد وعلقمة بن قيس النخعيان.

ومن نتائج وفرة الرواية في الكوفة، أنها أخرجت ثلاثة من أئمة القراءة، وهم عاصم بن أبي النَّجُود، وحمزة بن حبيب الزيات، وعلي بن حمزة الكسائي.

3 . تطور مدارس القراءات

ولقد تطورت هذه المدارس بعد بروز قرائها الكبار، مثل القراء العشرة ورواتهم المشهورين، وأئمة طرقهم المختلفة، فتكوّن حول هذه المباحث تراث ضخم في علم القراءات، حيث إن ما كتب في القراءات يصل إلى آلاف المصنفات، فيكفي أن نطالع طبقات القراء لابن الجزري المتوفى سنة 833هـ، لنرى أنه أحصى نحواً من أربعة آلاف قارئ كثير منهم له أكثر من مصنف في هذا العلم، وفيهم من ألّف أكثر من مائة كتاب في القراءات. وبما أن هذا الفن يتناول صحة نص القرآن الكريم، فإن كل مسلم يتلقى بالتلقين العملي مبادئ هذا العلم. فالمفروض أن يكون أكثر العلوم الاسلامية انتشاراً. غير أن الحقيقة خلاف هذا.

فإن علم القراءات مازال دُولة بين المختصين، ولم ينتقل إلى جمهور المسلمين مثل ما عرفوا الفقه، والنحو، والسيرة النبوية. ذلك أنه غائب عن المناهج العادية في المدارس ؛ وأن الناس يكتفون بالتلقين العملي، دون معرفة أصول القراءة ورواياتها وطرقها، وفي المدرسة والكُتَّاب لا تجد القارئ المتبصر المسؤول عن تحفيظ القرآن يسعى إلى تعليم هذه الأسس النظرية.

ثم إن ذوي الاختصاص في هذا العلم، عادة ما يركزون جهودهم على إتقان رواية معينة، يستعملونها لاستظهار القرآن، ويتحرجون من استعراض الروايات والطرق العامة مخافة التشويش على أذهان الطلبة والزَّجِّ بهم في طرق متشعبة لا يستطيع الهُدى فيها إلا المهرة.

وكانت نتيجة هذا الوضع أننا نرى العالم الإسلامي اقتصر على أربع روايات في القـراءات ؛ وهي رواية ورش وقـالون عن نـافع، ورواية حـفص عن عـاصم والدوري عن أبي عمرو بن العلاء، مع أن طرق الروايات وصلت إلى قرابة الألف في كتاب النشر لابن الجزري، وإنها جاوزت الآلف المؤلفة عند ابن سبط الخياط وأبي عليّ الهذلي. غير أن القراء أمام تعدد الروايات وكثرة الطرق وتشعبها، عمدوا إلى انتقاء روايات معينة وطرق محدودة توصل كلها بالقـراءات المتواترة العشر. فـاختار أبو عمرو الداني في تيسيره راويين لكل من الأئمة السبعة، ثم دوّن هذا الاختيار أبو محمد القاسم بن فِيرُه الشاطبي في لاميته المشهورة. وعندما ألحق أبو بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني في كتاب الشامل، قراءات الثلاثة المعروفين، أدرج في أسانيده رواية ابن وردان عن أبي جعفر المدني، وعن يعقوب الحضرمي راويين وهما روح بن عبد المومن ومحمد بن المتوكل اللؤلؤي المشهور برويس، ثم ذكر عن خلف راويين وهما عبد اللّه بن مرة النقاش وإدريس بن عبد الكريم الحداد. وقد اعتمد المحقق ابن الجزري هذه الطرق في كتاب التحبير وفي نظم الدرة، إلا أنه زاد فيها رواية ابن جماز عن أبي جعفر عن نافع.

ثم إن الاقتصار على روايات محدودة، ومصنفات معينة، لم يحل دون تطلع عام للمعارف القرائية، تمثل في حركة نشر نشيطة نشأ عنها طبع عدد كثير من كتب القـراءة، وظهرت اهتمامات جديدة في نطاق تطور الجامعات الإسلامية، والمؤسسات التي تعنى بحفظ القرآن، وبدأ تراث القراءات يقترب شيئاً فشيئاً من الدارسين ؛ وكان للإعلام الإسلامي، دوره في هذا التقريب.

4 . منهج هذا الكتاب

وتمشياً مع هذا الاتجاه التقريبي، رأينا أنه من الضروري أن نتناول مباحث القراءات من الجانب التاريخي في هذا الكتاب، ومحاولة عرضها بصورة تربط الوصل بين المثقفين عموماً وأصحاب الاختصاص من القراء. ولقد اخترت لهذا المصنف عنوان "**تاريخ القراءات في المشرق والمغرب**" على منوال ما سبق أن كتبته عن "**تاريخ النحو العربي**"[1] وأراني مضطراً لتبرير هذه التسمية، نظراً لوحدة

---

(1) صدر ضمن منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، في عام 1996م، ويقع في 667 صفحة.

القراءات في عمومها، وانتمائها إلى أصل واحد، وهو ما أثر من القراءة النبوية، كل هذا يجعل الحديث عن التقسيم بين المشرق والمغرب تقسيماً لا يمس جوهر موضوع القراءات، فلا توجد قراءة مشرقية، أو قراءة مغربية، فالقرآن الكريم نص واحد محكم لا اختلاف فيه، وطرق أدائه المتعددة تعود كلها إلى مظاهر حروفه السبعة المرخص فيها.

أما التقسيم الوارد في هذا الكتاب، فإنما يعني أساساً إبراز نشاط الأمصار المغربية والمشرقية في علم القراءات من حيث ضبط الروايات وتصحيحها، وتعليلها، وكيفية أدائها نطقاً ورسماً.

ولاشك أن هذا النشاط أيضاً، متواصل ومتماسك في تدوينه ونقله، لتوثق العلاقات بين الأئمة، وحرصهم على توثيق الأسانيد والقيام بالرحلات العلمية، بحيث يكون الإمام المقرئ ينتمي إلى عدة حواضر في الأقاليم الإسلامية، وهكذا نجد أبا عليّ الأنطاكي في الأندلس، والشاطبي في مصر، والكاتب البغدادي في المغرب. أما دواعي هذا التقسيم، فإنما تستجيب فقط إلى المنهج التاريخي الذي يرمي إلى الربط بين الظواهر المعنية، وبين ملابساتها الزمنية، وظروفها المكانية.

ثم لاحظت أن هذا العلم مرّ بأربع مراحل لكل منها ظروفها الزمنية وميزاتها الخاصة.

ومن المعقول أن يقع التساؤل أيضاً عن مبررات التقسيم الزمني في تاريخ القراءات، لأن المفروض أنها تتضمن معطيات ومعارف استكملت صيغتها النهائية عندما تم نزول الوحي القرآني الذي لا يعتريه نقص ولا زيادة ولا تغيير. الجواب على هذا التساؤل، يتمثل في كون تطور علم القراءات، لا يتناول إلا الآليات التي أنشئت للتأكد من الحفاظ على جوهر النص في مظاهر التلقي والكتابة والأداء، وهذه المظاهر بدأت في عهد النبيﷺ، في مرحلة اصطلحنا عليها مرحلة "الوحي والتنزيل"، ولشهرتها اكتفينا في عرضها بما ورد في مستهل هذه المقدمة.

ثم تلتها مرحلة "التأسيس والتأصيل" وقد بدأت مباشرة بعد استكمال نزول الوحي، وجمع المصحف على عهد الخليفة أبي بكر، ونسخ المصاحف العثمانية، وامتدت إلى منتصف القرن الثاني الهجري، ففيها تأسست المدارس القرآنية، وتأصلت قواعد أئمتها، وتقررت ضوابط الرواية، وَجُوِّدَتْ أوجه الأداء وحررت

قواعد الرسم، وصيغ الشكل والضبط؛ كان ذلك كله في عهد أئمة الأمصار وشيوخهم ورواتهم الأوائل.

وكانت المرحلة الثالثة، وهي مرحلة "التدوين والتعليل"، ففيها اهتم علماء القراءة بجمع الروايات، وتصنيفها، والمقارنة بينها ؛ وبيان مواضيع الاختلاف فيها، وإيراد الحجج والأدلة لمختلف القراءات. بدأت هذه المرحلة في عهد عبد اللّه بن أبي إسحق الحضرمي، وعند نحاة القراء في كتب المعاني، ثم أحكمها أبو حفص عمر الدوري الذي قيل إنه مؤسس علم القراءات، وانتهى طورها الأول في التدوين عند ابن مجاهد، وفي التعليل مع أبي عليّ الفارسي وابن جني وأبي جعفر النحاس.

وقد امتدت فروعها إلى نهاية القرن الرابع عند مكي القيسي وأبي العباس المهدوي.

ومع بداية القرن الخامس، وقع تحول نوعي ومكاني في هذا العلم، وبدأت مرحلة "البيان والتحصيل"، فاتسعت دائرة البحث في القراءات، وامتدت رقعة نشاطها، فصارت حواضر الغرب الإسلامي في القيروان والأندلس مراكز علمية متميزة قامت بنهضة في هذا العلم على يد أعلام بارزة مثل مكي بن أبي طالب وأبي العباس المهدوي، وأبي عمرو الداني، وأبي عبد اللّه بن شريح، ونشط تبادل الرحلات والمعارف بين المشرق والمغرب، وسَجَّلَ قدومُ أبي علي الأنطاكي إلى الأندلس ظاهرة تذكر بوفادة أبي علي القاليّ ومالها من نتائج في توثيق التبادل المستمد من الرحلات العلمية التي قام بها أبو عمرو الطَّلَمَنْكِي والداني وابن شريح لتلقي الروايات من قراء مصر والحجاز، ثم جمع نشاط أبي محمد مكي وأبي العباس المهدوي بين مدارس القيروان والأندلس.

وبعد رحلات التلقي من المغرب إلى المشرق، وما خلَّفت من نشاط علمي متميز، انتهت هذه المرحلة برد الجميل إلى المشرق، فوفد إليه من الأندلس علماء أسهموا بوضع المدونات التحصيلية لعلم القراءات، فصارت مؤلفات أبي عمرو الداني، في مختلف فنون القراءات من أهم المراجع المشرقية، حتى صار نظم التيسير على يد أبي القاسم الشاطبي، المقرر الأساسي في الدراسات القرآنية مثل ما كانت ألفية ابن مالك الكتاب المدرسي في علم النحو.

وحينما نصل إلى القرن السابع، تبدأ آخر مراحل تطور هذا العلم، وهي مرحلة "التثبيت والتكميل" ففيها ثبتت قراءات الأئمة السبع برواتها وطرقها

المعروفة من عهد ابن مجاهد، إلى الشاطبي، واستكملتها مصنفات ابن الجزري بزيادة ثلاثة أئمة لم تزد رواياتهم على السبعة إلا قليلاً. ثم تناول هذا «التكميل» التوسعَ في طرق بعض الأئمة. فكان للإمام نافع الحظ الأوفر، لما اعتمده المغاربة وبحثوا بعمق وتدقيق في جميع جوانب رواياته التي ميزوا منها عشراً سموها "العشر الصغير"، ونسجوا حولها كماً هائلاً من الدراسات المتخصصة.

5 . ضوابط علم القراءات

هذا وقبل الدخول في المباحث التاريخية لتطور هذه المدارس، فيجدر بنا أن نقدم بين يدي موضوعاته، عرضاً تمهيدياً أساسياً حول علوم القراءة، يتضمن بيان ضوابط ثبوت النص القرآني ؛ اعتباراً لصحته في صيغ مختلفة في بعض صورها، متحدة في أساسها، ومندرجة في الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم على محمد ﷺ ؛ وسوف نفرد فصلاً خاصاً عن الأحرف السبعة، من حيث معانيها وأوجهها.

أما فيما يخص ضوابط النص، فإن القراء اتفقوا عليها إجمالاً وأوضحوا بيانها تفصيلاً ؛ فاشترطوا في ثبوت القراءة صحة الرواية، ووفاق رسم أحد المصاحف العثمانية، وعدم مخالفة الوجه العربيّ، ونورد هنا لمحات عن هذه الأسس الثلاثة.

أ) الرواية :

نبدأ أولاً بالرواية، لأن الرواية إذا ثبتت ثبوتاً قوياً، فإنها قاضية على غيرها. والرواية نوعان، رواية العوام ورواية الخواص.

أولا : الرواية العامة :

فالأولى هي التي يتلقاها المبتدئ في الكتّابِ ونحوه، وتؤخذ عن مُعلّم تتفاوت درجته في إتقان التجويد، ولكن غالباً ما تكون الرواية سليمة، إذ تعتمد على التلقين المتداول مع الاستعانة بالمصحف الذي كتب وفق القراءة المعنية ؛ ولا يعتبر هذا النوع من الرواية من قبيل خبر الآحاد، لأنها إذا قورنت بما يقرأ في سائر الكتاتيب، نجد بينها التوافق الكامل ؛ فهي تُؤَدّى متواترة تواتراً عاماً في حماية الحفظ الإلهي للذكر الحكيم.

غير أن النص القرآني المأخوذ عن طريقها في شبه السليقة، قد لا يسلم من ملاحن خفية تنشأ عن عدم تقويم الألسنة على قواعد التجويد، وتصحيح هذا النوع من الأخطاء لا يتم إلا بإشراف المهرة بغوامض القراءة، مثل مسائل الخلاف في الأداء ؛ إذ قد يحصل أن يخلط القارئ من العوام بين طرق مختلفة، كأن يقرأ في آية واحدة بالإمالة لقارئ معين، وبالتسهيل لقارئ آخر ؛ وربما يقع هذا الخلط في كلمة واحدة، فقد تسمع منهم من يقرأ كلمة "الآخرة" بنقل الهمزة وهي رواية ورش، وتفخيم الراء وهي رواية قالون ؛ وقد يقع نوع من هذا الخلط في وجوه أخرى من المد والتسهيل ؛ إذ أكثر هذه الأخطاء شيوعاً عدم التقيُّد بطريق صاحب الرواية حيث نرى بعض التالين لقراءة ورش عن نافع لا يقيمون أمداده، ولا يلتزمون بترقيق راءاته ولا بتغليظ لاماته، وربما لا يميلون في مواضع الإمالة اللازمة.

كما أن من غوامض الأداء الذي لا تحسنه العوام، مسائل الإخفاء والرَّوم والإشمام ؛ ومسائل الوقف والابتداء وبالخصوص لمن ليست له دراسة كافية لقواعد الرسم.

ثانياً : الرواية الخاصة :

أما القراءة الخاصة، فإنها تعتمد أمرين، أحدهما توثيق الرواية، وعادة ما يكون ذلك متمثلاً في إجازة متصلة السند بالنبيﷺ مروراً بالقارئ المعني ؛ وأغلب الأسانيد مضبوطة، ورجالها معروفون، ثم إن هذه الأسانيد تعطي بيانات دقيقة عن القراءة المروية، فتميز بين من أتم القراءة، ومن استكفى بجزء من القرآن، أو من اقتصر على أخذ الحروف، دون أن يقرأ القرآن كله.

ومباحث الرواية في القرآن، تشمل مسألة صحة السند وما ينشأ عنها من ضرورة اعتبار التواتر في نقلها، وما يقابل ذلك من تعريف القراءات الشاذة ومواقعها في الدراسات القرآنية.

ومنها أيضاً قضية تعدد الطرق في هذه الروايات والبحث عن أحوال الرواة، وتقويم أسانيدهم وحروفهم. وفي ذلك ألّف أئمة القراءة مصنفات تتناول بالتعديل والجرح بعض نقلة القراءات، ومن أهم من كتب في هذا الموضوع الإمام أبو عمرو الداني، وأبو عبد اللّه الذهبي، وقد جمع فيه ابن الجزري مصنفه المشهور الموسوم بـ "غاية النهاية"، اختصر فيه موسوعة له سماها بنهاية الدرايات في أسماء رجال

القراءات، وقد بيّن المحقق ابن الجزري في كتاب الغاية، علاقات القراء فيما بينهم وصور أخذ كل واحد منهم لقراءته، حتى أنه نبه على الذين تكلم الناس في توثيقهم أمثال محمد بن جعفر الجرجاني (توفي سنة 408هـ) صاحب الواضح في القراءات، وأبي القاسم الهذلي البسكري يوسف بن علي بن جبارة (توفي سنة 365هـ) صاحب الرحلة المشهورة ومؤلف كتاب الكامل في القراءات، ومع أنه أخذ عن ثلاثمائة وستين شيخاً، فإن الذهبي يقول إن له أغاليط في الأسانيد، وأنه حشد أشياء لا تحل القراءة بها ولا يصح له إسناد ؛ ومنهم أيضاً ابن المحدث الشريشي الذي قيل إنه جمع أربعة آلاف رواية، وذكر ابن الجزري أن ابن الحاجب يقول عنه : «لو رأى ما رأى قال هذا سماعي، أولى من هذا الشيخ إجازة». وهذا ما يبين تحفظ الأئمة من المكثرين وحرصهم على التثبت من صحة الرواية، وهذا ما يدعو إلى طرح هذا السؤال :

هل يشترط التواتر في الرواية أم يكتفى بصحة السند ؟.

• مسألة التواتر :

المعروف أن القرآن الكريم لا تثبت روايته بخبر الواحد، إذ كان الصحابة في جمعه يحرصون على نقله من اثنين من الصحابة، فاشتهر عنهم قبول آية وجدوها عند خزيمة الأنصاري لثقتهم في شهادته، وقد تردد زيد ابن ثابت في كتابتها حتى يسمعها من غيره[1].

والمعروف أن ابن الجزري يكتفي بصحة السند، وفسر ذلك في كتاب النشر بقوله في صحة السند : «وقولنا وصح سندها فإنا نعني به أن يروي تلك القراءة العدلُ الضابطُ عن مثله كذا حتى تنتهي وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ بها بعضهم ؛ وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن ولم يكتف فيه بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر وأن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن وهذا مما لا يخفى ما فيه، فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره ، إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبيﷺ وجب قبوله وقُطع بكونه قرآناً سواء

---

(1) فتح الباري : ج 9، ص 11.

وافق الرسم أم خالفه، وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم. ولقد كنتُ قبلُ أجنحُ إلى هذا القول ثم ظهر فساده وموافقة أئمة السلف والخلف».

«قال الإمام الكبير أبو شامة في "مرشده" : «وقد شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أن القراءات السبع كلها متواترة أي كل فَرْدٍ ما روى عن هؤلاء الأئمة السبعة. قالوا والقطع بأنها منزلة من عند اللَّه واجب ؛ ونحن بهذا نقول، ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق واتفقت عليه الفرق من غير نكير له، مع أنه شاع واشتهر واستفاض فلا أقل من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر في بعضها»[1].

«وقال الشيخ أبو محمد إبراهيم بن عمر الجعبري أقول : الشرط واحد وهو صحة النقل ويلزم الآخران فهذا ضابط يعرف بهْ ما هو من الأحرف السبعة وغيرها : فمن أحكم معرفة حالة النَّقَلَةِ وأمعن في العربية وأتقن الرَّسم انحلت له هذه الشبهة».

«وقال الإمام أبو محمد مكي في مصنفه الذي ألحقه بكتاب "الكشف" له : فإن سأل سائل، فقال فما الذي يقبل من القرآن الآن فيقرأ به وما الذي لا يقبل ولا يقرأ به وما الذي يقبل ولا يقرأ به ؟ فالجواب أن جميع ما روي في القرآن على ثلاثة أقسام :

«قسم يقرأ به اليوم وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلالٍ : وهن أن ينقل عن الثقات عن النبي صلى اللَّه عليه وسلم، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن سائغاً، ويكون موافقاً لخط المصحف. فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث، قرئ به وقطع على مغيبه وصحته وصدقه، لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقة خط المصحف وكفر من جحده».

«والقسم الثاني ما صح نقله عن الآحاد وصح وجهه في العربية وخالف لفظه خط المصحف فهذا يقبل ولا يقرأ به لعلتين إحداهما أنه لم يؤخذ بإجماع إنما أخذ بأخبار الآحاد ولا يثبت قرآن يُقرأ به بخبر الواحد، والعلة الثانية أنه مخالف لما قد أجمع عليه فلا يقطع على مغيبه وصحته وما لم يقطع على صحته لا يجوز القراءة به ولا يكفر من جحده ولبئس ما صنع إذ جحده».

---

(1) النشر : ج 1، ص 13.

«قال والقسم الثالث هو ما نقله غير ثقة أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف قال ولكل صنف من هذه الأقسام تمثيل تركنا ذكره اختصاراً»[1].

«قلت ومثال القسم الأول (مَالِك ومَلِك، ويخدعون ويخادعون، وأوصى ووصّى، ويطوع وتطوع) ونحو ذلك من القراءات المشهورة، ومثال القسم الثاني قراءة عبد اللّه بن مسعود وأبي الدرداء : ﴿ والذكر والأنثى ﴾ في ﴿ وما خلق الذكر والأنثى ﴾ وقراءة ابن عباس ﴿ وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا وأما الغلام فكان كافراً ﴾ ونحو ذلك مما ثبت برواية الثقات»[2].

ويستنتج من كلام ابن الجزري في الرواية، أن تواتر القراءة يكفي وحده، ولا يحتاج إلى ضابطي الرسم واللغة. واعتباراً لأن ما اتفق عليه السبعة من المتواتر، فإنهم قرأوا : ﴿ لإيلاف قريش ﴾ بالياء، وهي غير مرسومة في خط المصحف، كما ورد عن جلهم روايات يعتبرها النحاة غير مطردة، مثل اتفاق خمسة منهم على قراءة : ﴿ إنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ (سورة طه، الآية 63).

ومن حجج من لم يشترط التواتر، وجود حروف كثيرة انفرد بها كل من أئمة القراء، وهي، وإن كانت متواترة عن الإمام الذي رواها، فإنها تندرج فيما صح سنده دون بلوغ درجة التواتر العام. ولقد أثبتنا في فصل خاص من هذا المؤلف مجموعة من مفردات كل من القراء السبعة.

لكن من الملاحظ أيضاً أن المحقق ابن الجزري لا يكتفي في صحة السند برواية العدل الضابط عن مثله إلى النبي صلى اللّه عليه وسلم، بل نبّه على ضرورة الشهرة، وتعضيد الرواية بالرسم ووفاق قواعد اللغة العربية، ونبّه في بعض الحالات على وجود هذه الضوابط الثلاثة، في بعض الحروف مع أنها لا تقبل إذا خالفت المشهور المستفيض، مثلما روي عن عائشة رضي اللّه عنها في قراءة : ﴿ إذ تَلِقُونَه بألسنتكم ﴾. فهي صحيحة السند موافقة للرسم العثماني والوجه العربي لكنها خالفت الروايات المشهورة.

---

(1) كتاب الإبانة عن معاني القراءات، لأبي محمد مكي بن أبي طالب، حققه د. محي الدين رمضان، دار المأمون للتراث، دمشق، ط. أولى، 1399-1979 : ص 51، وما بعدها.

(2) النشر : ج 1، ص 14.

هذا ولقد أنكر الصفاقسي في غيث النفع رأي ابن الجزري وقال: «إنه قول محدث لا يعول عليه ويؤدي إلى تسوية القرآن بغير القرآن، وقال إنه لا يقدح في ثبوت التواتر اختلاف القراءات، فقد تتواتر القراءة عند قوم دون قوم، فكل من القراء لم يقرأ بقراءة غيره لأنها لم تبلغه على وجه التواتر، ولذا لم يعب أحد منهم على غيره قراءته لثبوت شرط صحتها عنده، وإن كان هو لم يقرأ بها لفقد الشرط عنده».

ويزيد الصفاقسي قائلاً: «فالشاذ ليس بمتواتر، وكل ما زاد الآن على القراءات العشر فهو غير متواتر»، واستدل بقول ابن الجزري إن من قال إن القراءات المتواترة لا حد لها إن أراد في زماننا فهو غير صحيح لأنه لَمْ يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشرة، وإن أراد في الصدر الأول فمحتمل»[1].

ومردّ الخلاف في التواتر يعود إلى تصوره أصلاً، باعتبار عدد القائلين ووجوده في كل طرف من أطراف السند، ويندرج في هذا رأي أبي شامة الذي يشكك في حصول التواتر بين النبي صلى اللّه عليه وسلم والأئمة السبعة، مع أن الذي استقر عليه رأي جمهور العلماء أن القراءات السبعة متواترة عند الأمّة كلها وأن الثلاث المكملة متواترة عند القراء، وأغلبها وارد في ضمن السبع، وقد أوضحنا ذلك في معرض الحديث عنهما.

ومع زيادة الاهتمام بالقراءات والبحث عن أوجه الروايات، نشأت عن ذلك ظاهرتان:

إحداهما الإكثار من الطرق حتى صار من العادي والمقبول أن يقرأ الإمام بألف طريق قد تكون موثقة كلها على مثال ما نراه في كتاب النشر لابن الجزري مع أنه اقتصر فيها على القراء العشرة المشهورين؛ لكن هذه الطرق قد تجاوز العدد مثلما هو الحال في كتاب الكامل للهذلي الذي وصل بالقراءات إلى خمسين وبالروايات والطرق إلى عدة آلاف.

الظاهرة الثانية تضخم أوجه الأداء حسب قواعد الرواة وأصولهم إلى أعداد يصعب التأكد أنها رويت كلها مشافهة عن الأئمة وأمثلتها كثيرة، إذ يكفي أن نطالع كتاب "غيث النفع" للشيخ النوري الصفاقسي لنراه يسرد لنا مثلاً أن أوجه أداء

---

(1) غيث النفع بهامش شرح ابن القاصح: ص 18. وطبع منفرداً بتحقيق محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. أولى، 1419-1999.

الأمداد والروم والإشمام في قوله تعالى : ﴿ فانصُرنَا على القومِ الكَافرين ﴾ (سورة البقرة، الآية 286)، يبلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة وثمانية وتسعين وجهاً إذا ما وُصِلَت الآيةُ الأولى من سورة آل عمران بآخر آية من البقرة ؛ ثم أعطى تفاصيل هذه الأوجه وذكر أن منها لورش وحده خمسمائة وستين وجهاً، وللدوري منها ألف وجه ومائة وعشرين، وبيّن على هذا المنوال ما لكل راوٍ منها[1].

وهاتان الظاهرتان مما جعل أبا بكر بن العربي يستنكر هذا التشعب والمبالغة في استقصاء الأوجه الممكنة والمقاسة على أصول الرواة إلى أن وصل به الأمر إلى عدم الأخذ بأوجه مشهورة وموثقة عن الأئمة المعتمدين، فقال :

«والذي أختاره لنفسي إذا قرأت، أكثرُ الحروف المنسوبة إلى قالون إلا الهمزَ فإني أتركه أصلاً إلا فيما يحيل المعنى أو يلبسه مع غيره، أو يسقط المعنى بإسقاطه، ولا أكسر باء (بيوت) ولا عين (عيون) فإن الخروج من كسر إلى ياء مضمومة لم أقدر عليه، ولا أكسر ميم (متُ) وما كنت لأمدَّ مدَّ حمزة، ولا أقف على الساكن وقفه، ولا أقرأ بالإدغام الكبير لأبي عمرو ابن العلاء ولو رواه في تسعين ألف قراءة، فكيف في رواية بحرف من سبعة أحرف، ولا أمد ميم ابن كثير، ولا أضم هاء (عليهُم) و(إليهُم) وذلك أخف، وهذه كلها عندي لغات لا قراءات، لأنها لم يثبت منها عن النبيﷺ شيء وإذا تأملتها رأيتها اختيارات مبنية على معان ولغات»[2].

وفي هذا الرأي، فإن ابن العربي يضع نفسه في مستوى أئمة القراءة الأوائل، فيعبر عن عدم ارتضائه لبعض حروفهم، ويسميها لغات لا قراءات، غير ثابتة في الروايات، ثم يحدث لنفسه اختيارات اجتهادية قد تزيد من تشعب الآراء لو أخذ بها عنه غيره، لكنه مع ذلك لم يغير من صنيع أهل الفن في التمسك بالقراءات المروية، وعدم الخلط والتلفيق فيها مع تركيز جمهورهم على قراءة واحدة، ورواية واحدة، مثل من عنوا برواية حفص عن عاصم في المشرق، وورش عن نافع في المغرب، تاركين الطرق الأخرى لذوي الاختصاص في الصنعة.

---

(1) غيث النفع : على هامش شرح ابن القاصح على الشاطبية : ص 172.

(2) العواصم من القواصم : ج 1، ص 203-204.

* **مسألة الإجازة :**

ومما يلاحظ أيضاً في معرض الرواية القرآنية إحداث إجازات موثقة من طرف بعض الأئمة لتلامذته، وهذا النوع من التوثيق يستدعي التنبيه إلى أنه ظهر أولاً في صنيع المحدثين، وكان بعض الشيوخ يجيزونه للعموم، فيقول ابن الجزري في نهاية طيبة النشر :

وقد أجزتها لكل مقري   كذا أجزت كل من في عصري
رواية بشرطها المعتبر   وقاله محمد بن الجزري

وعلق على هذين البيتين ابنه أحمد في شرحه لأرجوزة والده قائلاً : «إنه أجاز كل من في عصره إجازة عامة مع علمه باختلاف العلماء في جواز الرواية بالإجازة العامة وأن المختار عندهم وعنده جوازه كما بينه في كتاب البداية مع معالم الرواية[1]. كما بيّن المؤلف نفسه حادثة وقعت لابن الصائغ الذي قرأ صغيراً على الإمام ابن ناشرة المصري (توفي سنة 661هـ)، ولما وصل معه إلى سورة الفجر، منعه من الختم لأنه استصغره على الإجازة، فالتجأ ابن الصائغ إلى الكمال الضرير الذي تدخل عند ابن ناشرة قائلاً له : «إسمع نحن نجيز من دب ودرج فعسى أن ينيل منه شخص ينفع الناس ونُذْكَرْ به وما يدريك أن يكون هذا منهم»[2].

ثم إن القراء في العهود الأولى حينما يقولون عن أحد القراء أنه أخذ عن إمام إجازة، فإنما يعنون أنه أذن له في الرواية عنه ولو لم يعطه إجازة موثقة مثل ما هو المعهود فيما بعد القرن السابع الهجري.

ومن القضايا التي تثير الانتباه كذلك، أن بعض الإجازات المغربية عموماً، تتوارد حسب اختيار أسانيد معينة أثبتت في بعض الفهارس الخاصة، وبعضها يتم اختياره رغبة في علوّ السند، ولو كان على حساب بعض الطرق التي كانت أئمتها أكثر شهرة، وتعطي مثالاً على ذلك بعض إجازات المقرئ الكبير عبد الرحمن بن القاضي، والتي اعتمدت سنده عن طريق محمد بن غازي مع تحاشي ابن بري والشاطبي وأبي عمرو الداني.

---

(1) شرح طيبة النشر لابن المؤلف 338، ط دار الكتب، بيروت.
(2) غاية النهاية : ج 1، ص 38.

فالرواية عن ابن غازي عن أبي عبد الله الصغير عن أبي العباس الفلالي عن أبي عبد الله الفخار عن أبي العباس الزواوي عن أبي الحسن المعروف بابن الخباز عن أبي جعفر بن الزبير عن أبي الوليد العطار عن ابن حسنون عن ابن بقي عن أبي محمد بن العرجاء عن أبي معشر الطبري. والملاحظ أنه كان في الإمكان تحرير هذه الإجازة مروراً بابن بري وذلك عن ابن غازي عن شيخه الصغير عن أبي الحسن الوهري عن أبي وكيل ميمون عن أبي عبد الله محمد الزيتوني، ثم إلى الشاطبي عن طريق أبي وكيل ميمون عن محمد بن عمر اللخمي عن أبي حدادة عن كمال الدين بن شجاع عن الشاطبي، ثم إلى أبي عمرو الداني عن ابن بقيّ عن أبي الحسين بن البيار أو عن طريق ابن الزبير عن ابن جوبر عن ابن أبي حمزة عن أبيه عن الداني وقد نوه ابن الجزري بصحة السند الأخير وبعلوه[1].

ب) الرسم في المصحف العثماني : (الإمام) :

والضابط الثاني في تصحيح النص القرآني، هو موافقة رسم أحد المصاحف العثمانية.

اشتهرت عند القراء من المصاحف العثمانية ستة[2] عرفت بمصاحف أهل الأمصار : أي المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام وسائر العراق. والمصحف الخاص بالخليفة عثمان، وقد كتب المصحف العثماني وفقاً لقواعد تجلت فيها المعجزة المتمثلة في رخصة القراءة بالسبعة الأحرف الواردة في الحديث الصحيح ؛ بحيث إن هذا الرسم استوعبها أصلاً ولو كان قصد الناسخين كتابته على أساس قراءة واحدة، غير أن طبيعة الخط العربي في تلك المرحلة، وكونها مجردة من الشكل والنقط، أمكن من استيعاب كل ما تواتر نقله، فأصبح هذا من أركان قرآنية النص، ثم بيّن الضبط فيما بعد وجوه الأداء التي لا شك أنها من معاني الأحرف السبعة، سواء كانت لغات قبائل معينة، أو اختلافات في إعراب الكلمات وصورها، وسواء كانت السبعة للحصر أو للتعدد.

واعتبار الرسم العثماني من أسس تصحيح الرواية، حَتَّم على القراء الحفاظ عليه كما هو، مخافة أن يفتح تطويره باب التبديل والتغيير ؛ وقد روي أن الإمام

---

(1) المصدر السابق : ج 2، ص 120.

(2) ويقول أبو عمرو الداني في المقنع (ص 19) إنها أربعة ووجّه للكوفة نسخة وأخرى إلى البصرة والثالثة إلى الشام وأمسك عند نفسه واحدة، وذكر القول بأنها سبعة ولكن الأول أصح وعليه الأئمة.

علياً بن أبي طالب، لما سمع قارئاً يقول ﴿ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ﴾، قال ما للجنة وللطلح، إنما هي ﴿ وطلع ﴾ لكن لما استأذنه القارئ في إصلاحها في المصحف، رد عليه قائلاً إن المصحف لا يهاج ولا يحول[1]. وذكر أن الإمام مالكاً سأل عمن استكتب مصحفاً في عهده هل له أن يكتب على ما أحدثه الناس من الهجاء، فقال لا أرى ذلك ولكن يكتب على الكتبة الأولى. ويقول أبو عمرو الداني إنه لا مخالف لمالك في ذلك، غير أنه خص عدم التغيير في الأمهات من المصاحف، ولم ير به بأساً في الألواح والتعليم[2].

ومما شجع القراء على التمسك بهذا الرسم، كونه كان محل إجماع من الصحابة، وأن صوره الخطية استوعبت أكثر الروايات الصحيحة نظراً لكونه كتب دون شكل وتنقيط، ولأن بعض الأحرف المحذوفة سمحت بتعدد ألفاظ قراءته ؛ فصوره "قل" يمكن أن تقرأ "قُل" أو "قال"، و"عند" يمكن أن تقرأ "عند" أو "عباد"، وأمثال هذا كثيرة، مما جعل بعض العلماء يعتقد أن كتبة المصحف كانوا يقصدون رسم الألفاظ مراعاة لتنوع القراءة. غير أنه قد يكون من المفيد القيام بدراسة علمية، تلقي الضوء على مميزات الرسم العثماني وعلى بعض الظواهر الملاحظة في كتابة المصحف من زيادة وحذف، وقطع ووصل، وهذه الدراسة لا تناقض معجزة استيعاب الرسم المصحفي للقراءات، ولكنها تعطي تفسيراً تاريخياً يرتكز على وضع الكتابة العربية في العهد الراشدي.

وإذا كانت الكتابةُ هي رسمَ الكلام المسموع لتمكين القارئ من إعادة التلفظ به، فإن هذا الرسم يخضع لمقتضيات ثلاثة، أولها كتابة الحروف، ويعتريها نوع من التفاوت في الصعوبة والاختلاف في الخط، حسب وضعها في الكلمة، ثانيها كتابة الكلمات، والملاحظ في جميع اللغات أن الكلمة تتطور في تاريخها بصورة أسرع من تطور الكتابة، ولذلك يضطر الكتاب إلى تغيير هجاء الكلمات في فترات زمنية، حتى يلائموا بين المكتوب والمقروء ؛ وفي بعض الألسن، يخترعون أبجدية خاصة تبين كيفية النطق عندما يتسع الفرق بين المكتوب والملفوظ، ثالثها : قواعد الهجاء العامة التي تختلف بين أنماط الخطوط، ولكل قلم منها أسسه التاريخية، التي

---

(1) الجامع لأحكام القرآن : القرطبي، ج 17، ص 208.

(2) المقنع : لأبي عمرو الداني، ص 130. تحقيق محمد صادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية بمصر.

ليس من السهل عليه التخلص من قواعدها التي تتحول مع الزمن إلى رواسب نظراً للمبدإ السابق الذي يميز بين تاريخ اللغة وتاريخ الكتابة ودراسة الرسم العثماني تستوجب هنا كلمة عن وضع الكتابة في العهد النبوي.

الخط العربي في عهد الصحابة :

لقد كانت الكتابة عند العرب قليلة في العهد النبوي. ففي الحديث الشريف : «إننا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب»[1]. ويعني ليست بفاشية غير أنها ثابتة حتى في عهد الجاهلية، فقد ذكر أن قصيًا بن كلاب كتب إلى أخيه رزاح، ويقول ابن النديم إن في خزانة المامون صحيفة بخط عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف[2]، واشتهر أن حرب ابن أمية تعلم الكتابة من بشر بن عبد الملك الكندي وهو أخو أكيدر دومة الجندل، وأن بشراً أخذها عن أهل الحيرة والأنبار الذين تعلموها من بعض رجال طيء. ومن الوثائق المكتوبة والمشهورة، قصائد المعلقات وصحيفة مقاطعة بني هاشم.

ولعل الكتابة كانت في مكة أكثر انتشاراً لما روي أنه في غزوة بدر، كانت أسرى قريش تفدي نفسها بتعليم الكتابة لأهل المدينة، ثم أثمرت جهود التعليم في العهد النبوي فكثر الكتاب، فكانوا من كتاب الوحي في فترة نزوله، وبرع منهم أولئك النفر الذين عهد إليهم بكتابة المصحف الشريف، ووضعوا ما اصطلح عليه بالرسم العثماني الذي أكد علماء القراء أنه من ضوابط ثبوت النص القرآني. وشرح ابن الجزري ذلك بقوله :

«إن موافقة الرسم قد تكون تحقيقاً وهي الموافقة الصريحة، وقد تكون تقديراً، وهو الموافقة احتمالاً، لأنه قد خالف صريح الرسم في مواضع إجماعاً نحو ﴿ السموات والصلحت، واليل، والصلوة، والزكوة والربوا ﴾، و﴿ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾ (سورة يونس، الآية 14). "وننجى" في الموضعين حيث كتبت بنون واحدة، وبألف بعد الجيم في بعض المصاحف ؛ وقد توافق بعض القراءات الرسم تحقيقاً ويوافقها بعضها تقديراً نحو ﴿ ملك يوم الدين ﴾ فإنه كتب بغير ألف في جميع المصاحف، فقراءة الحذف تحتمله تحقيقاً كما كتب ﴿ مَلِكِ الناس ﴾ وقراءة الألف تحتمله تقديراً كما كتب ﴿ مَـٰلِكَ الملك ﴾ فتكون الألف حذف اختصاراً. وكذلك ﴿ النشأة ﴾ حيث كتبت

(1) صحيح البخاري : كتاب الصوم، فتح الباري، ج 4، ص 126.

(2) الفهرست، ص 13.

بـالألف، فوافقت قراءة المد تحقيقاً ووافقت قراءة القصر تقديراً، إذ يحتمل أن تكون صورة الألف صورة الهمزة على غير القياس».

وفي كثير من الحـالات يوافق الرسم القراءات المختلفة تحقيقاً بسبب تجريد، من النقط والشكل. ثم أوضح ابن الجـزري مـا أوتي كتبـة الرسم من فـهم وتحـقـيق وأعطى أمثلة من دقائق الحكمة في هذا الرسم فقال : «فـانظر كيف كتبوا (الصراط والمصيطرون) بالصاد المبدلة من السين وعدلوا عن السين التي هي الأصل لتكون قراءة السين، وإن خـالفت الرسم من وجه قد أتت على الأصل فيعتدلان وتكون قراءة الإشمام محتملة، ولو كتبت ذلك بـالسين على الأصل لفـات ذلك وعدت قراءة السين مخالفة للرسم والأصل»(1).

واستنتج ابن الجزري من هذا أن مخالفة صريح الرسم في حرف مبدل أو مدغم أو محذوف ونحو ذلك لا يعد مخالفاً إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة مستفيضة، وقـال : «ألا ترى أنهم لم يعـدوا إثبـات يـاءات الزوائد وحذف ياء "تسئلن" بـالكهف، وقراءة "أكون من الصلحين" والظاء من "بضنين" من مخالفة الرسم المردود. فـإن الخلاف في ذلك يغتفر إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد، وتمشيه صحة القراءة وشهرتها وتلقيها بالقبول وذلك بخلاف زيادة كلمة أو نقصانها، وتقديمها وتأخيرها حتى ولو كـانت حرفاً واحداً من حروف المعاني، فإن حكمه في حكم الكلمة لا يسوغ مخالفة الرسم فيه، وهذا هو الحد الفاصل في حقيقة الرسم ومخالفته».

وأهمية الرسم العثماني تمثلت في العناية البـالغة والجهد الكبير الذي بذله أئمة القراءة في الحفـاظ عليه، وتعليمه للرواة عنهم، فمن الذين نقلوه عن الإمام نافع مسلم بن جمـاز (توفي سنة 170هـ) وإسمـاعيل بن جعفر (توفي سنة 180هـ) وعيسى بن مينا المعروف بقـالون (توفي سنة 220هـ)، وهؤلاء كلهم من المدنيين، وقد نقله عنه أيضاً الغازي بن قيس الأندلسي (توفي سنة 199هـ).

ولم يكتف الأئمة بنقله وإقرائه، ولكن كتبوا عنه مؤلفات متخصصة، وأول من أوثر عنه ذلك عـبد الله بن عـامر الدمشقي الذي صنف في اختلاف المصاحف، وتناول مسائل المقطوع والموصول، وروى لحمزة بعده مؤلف في الموضوع نفسه. كمـا ألف يحيى الذمـاري في هجـاء المصـاحف، وممن كتب أيضاً في اخـتلاف

(1) النشر : ج 1، ص 12.

المصاحف عليٍّ الكسائي والفراء وخلف بن هشام، والقاسم بن سلام (توفي سنة 224هـ) ؛ وقد وصلنا مؤلفه ضمن كتابه "في فضائل القرآن"، وبين فيه ما اختلف فيه مصاحف أهل الحجاز وأهل العراق وهي إثنا عشر حرفاً أوردها اعتماداً على إسماعيل بن جعفر المدني، وهشام بن عمار الدمشقي ؛ وهي مثبتة في كتب الرسم. وتوالت التآليف في رسم المصاحف، واختلافها مثل ما كتب أبو حاتم السجستاني (توفي سنة 255هـ) الذي اختصر ما كتب قبله وأبو بكر الأنباري (توفي سنة 327هـ) الذي ركز على الرد على من خالف مصحف عثمان، وبعده ابن أبي أشته الأصبهاني والمهدوي ومكي والداني الذين سنستعرض له مصنفين في هذا الموضوع، وهما كتابا المقنع والمحكم اللذان هما المرجعان الأساسيان في هذا الفن.

وقد أخذ عن الإمام الداني تلميذه سليمان بن نجاح الذي صنف كتاب التبيين لهجاء التنزيل وتعقب فيه شيخه وأكمل أعماله، كما نظم الإمام أبو القاسم الشاطبي مجمل قواعد الرسم وأحكامه في قصيدته المعروفة بعقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد ؛ ثم جاء بعد هؤلاء محمد بن الأصم الخراز الشريشي ونظم مجمل ما سبقه في أرجوزته المسماة بمورد الظمآن والتي نالت شهرة بالغة، وتناولها جمهور العلماء في المغرب بالشرح والتوشيح، فأصبحت مثل درر ابن بري الكتاب المدرسي المقرر في هذا الموضوع، وقد أفردنا لها فصلاً خاصاً، كما لم نغفل جهود العلماء الشناقطة الذين أعادوا كتابة أحكام الرسم والضبط في أنظام سوف نقدم منها نماذج خاصة.

ولقد عنى القراء باعتبار مرسوم الخط لارتباطه بأوجه الأداء، كما أن الحفاظ على سواد المصحف كما هو، أتاح الفرصة للتعرف على طبيعة الخط أيام رسمه، وظهر أنه مجرد من النقط والشكل، وأنه يشمل صيغاً كثيرة لم تعد مطردة في الهجاء المستعمل في الكتابة العادية، وأمثلته معروفة، نذكر منها :

1. **رسم التنوين** : ولقد اطرد في الهجاء كتابته بالألف حال الفتح، ولكنا نجده في رسم المصحف استعمال الألف في حال النطق المشابه للتنوين في مثل قوله تعالى : ﴿ وليكوناً من الصغرين ﴾ وكذلك في قوله عز وجل : ﴿ لنسفعاً بالناصية ﴾ ولكنا نلاحظ في أمثلة أخرى إثبات الألف في آخر الكلمة دون وجود التنوين، واعتبر لفظه في الوقف متناسباً مع رؤوس الآي، وذلك في قوله تعالى : ﴿ يا ليتنا

أطعنا الله وأطعنا الرسولَا ﴾ (سورة الأحزاب، الآية 66) كما نرى أن التنوين كتب بالنون في حرف واحد، وهو "كأيِّن" في سبعة مواضع.

ومن آثار الرسم على الوقف في هذه الحروف، ما بينه الإمام الشاطبي بقوله :

وكوفيهم والمازني ونافع عنوا باتباع الخط في وقف الابتلا

ولابن كثير يرتضى وابن عامر وما اختلفو فيه حَرٍ أن يفصلا

2. **رسم هاء المؤنث تاء** : في المواضيع التي سنذكرها في معرض الحديث عن مقدمة ابن الجزري. ويقول ابن الأنباري إن التاء هي الأصل، وإنما كتب بالهاء في المصاحف لأنهم بنوا الخط على الوقف ويذكر غانم قدوري الحمد، أن كلمة "سنة" كتبت بالتاء في نقش حران (سنة 568هـ) وفي نقش القاهرة (سنة 31هـ).

3. **زيادة هاء السكت** : في بعض الكلمات مثل (يتسنه، وحسابيه، وسلطانيه) ويظهر فيها اعتبار الوقف وتناسب رؤوس الآي في سورة الحاقة. ابتداء من قوله تعالى : ﴿ فيقول هاؤم اقرءوا كتابيه ﴾ (الآية 19).

4. **حذف الياءات المعروفة عند القراء بالياءات الزوائد** وهي التي استعرضها الشاطبي في فصل خاص يقول فيه :

ودونك ياءات تسمى زوائداً بأن كُنَّ عن خط المصاحف معزلا

5. **حذف ألف المد** في مواضع كثيرة. ويذكر بعض العلماء أن هذا الحذف قد يأتي اعتباراً لتعدد القراءات : مثل "ملك ومالك" أو للاختصار كما يكثر في جمع المذكر السالم، أو للاقتصار كما هو الحال في قوله تعالى في سورة الفجر، الآية 30 : ﴿ فادخلي في عبٰدي ﴾ فقد حذف ألف "عبادي" في هذا الموضع خاصة. ويعتقد بعض الباحثين أنها تعود في الغالب إلى حجم الكلمة، فكلما زاد غلب فيها حذف الألف، ولكن هناك استثناءات في حذفها في آخر الكلمة في "أيها" فكتبت "أيه" في سورة النور، والزخرف والرحمن ؛ واعتبر هذا الحذف في الوقف عند أبي عمرو بن العلاء وعليّ بن حمزة الكسائي.

6. **رسم مد الفتح في آخر الكلمة ياء** في مثل البشرى وموسى والهدى وأسرى، مراعاة لأصل الكلمة ؛ وللتفرقة بينها وبين ما أصله واو مثل الصفا، ودعا، وشفا، إلا بعض كلمات واوية الأصل ورسمت بالياء منها "زكى ودحى والضحى".

7. رسم مد الفتح واوا وذلك في أحرف معدودة وهي : "الصلوة والزكوة، والربوا، ومشكوة والنجوة" وعللها بعضهم أن الواو أثبت علامة للتفخيم، ويذكر الجعبري أنها لمراعاة الأصل، ويقول النووي في شرح صحيح مسلم إنها كتبت بالواو لأن أهل الحجاز تعلموا الخط من أهل الحيرة، ولغتهم "الربو"، فعلموهم صورة الخط على لغتهم. ومنهم من يشير إلى أن (الصلاة) تعرف في بعض اللغات السامية بـ (صلوْتَ) ويقول غانم قدوري لعل كلمة (الغدوة) التي قرأها ابن عامر بالواو وضم الغين تشير إلى نطق قديم احتفظت الكتابة بصورته[1].

8. ومن هذه الظواهر الرسمية زيادة الألف بعد الواو المتطرفة في مثل "بنوا إسرائيل، وكاشفوا العذاب، وامرؤوا، والربوا" ووقعت فيها استثناءات محصورة في مثل : "سعو" و"فاءو" و"تبوءو"، وفسرت هذه الزيادة بتقوية الهمزة أو للفرق بين واو الجمع وواو المفرد، أو للدلالة على انفصال الكلمة عما بعدها.

ج) موافقة الوجه العربي :

والضابط الثالث هو موافقة القراءة لوجه عربي صحيح، ويقول ابن الجزري في تفسيره : «وقولنا في الضابط ولو بوجه، نريد به وجها من وجوه النحو سواء كان أفصح أو فصيحاً مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح ؛ إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية ؛ فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يُعتبر إنكارهم بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها كإسكان همز ﴿ بارئكم ويأمركم ﴾ ونحوه ﴿ وسبأ ويا بني، ومكر السيء، وننجي المؤمنين ﴾ في الأنبياء والجمع بين الساكنين في تاآت البزي وإدغام أبي عمرو ﴿ واسطاعوا ﴾ لحمزة وإسكان ﴿ نعما ويهدي ﴾ وإشباع الياء في ﴿ نَرْتَعِ، مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾ (سورة يوسف، الآية 90)، و﴿ أفئيدة من الناس ﴾ وضم التاء في قوله تعالى : ﴿ الملائكة اسجدوا ﴾، ونصب ﴿ كن فيكون ﴾ وخفض ﴿ والأرحام ﴾ ونصب ﴿ وليجزي قوماً ﴾ والفصل بين المضافين في الأنعام وهمز ﴿ سأقيها ﴾ ووصل ﴿ وإن الياس ﴾ وألِف ﴿ إنّ هذان لسحران ﴾ وتخفيف ﴿ ولا تتبعان ﴾ وقراءة ﴿ ليكة ﴾ في الشعراء وص وغير ذلك»[2].

---

(1) رسم المصحف : دراسة لغوية تاريخية، غانم قدوري الحمد، جامعة بغداد، الطبعة الأولى، 1402-1982، ص 337، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس الهجري، الجمهورية العراقية.

(2) النشر : ج 1، ص 10.

وعندما تثبت صحة الرواية في القرآن الكريم، تكون قاضية على قواعد النحاة، لأن لغة القرآن هي التي تثبت الوجه العربي الصحيح وليس العكس، ولذلك فإن أئمة القراءة لم يلتفتوا لانتقاد النحاة لبعض أوجه الأداء المروية عن كبار القراء ؛ وقد كان في طليعة من دافع عن الروايات، الإمام أبو عمرو الداني الذي أوضح أن أئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القراءات على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها[1].

ومن الأمثلة التي طبق الداني فيها هذا المبدأ، دفاعه عن قراءات حمزة بن حبيب الزيات، ورده على أبي حاتم السجستاني في ذلك، وعلى المبرد في إنكاره كسر ياء "بمصرخي"[2].

وهكذا ندرك أن الرواية قاضية على القياس فيما يخص الوجه العربي، غير أنه لابد من موافقته في صيغ أداء النص عند التلاوة، وهذا يتعلق بقواعد التجويد، التي تتناول وضع الحروف العربية من حيث مخارجها وصفاتها، وصيغ النطق بها، وقد اهتم بها اللغويون الأوائل مثل الخليل بن أحمد وسيبويه وابن جني، الذين عُنوا بضبط الحروف العربية، وبيان أصواتها مفردة ومركبة، وصنفوا مخارجها وصفاتها، وأصولها، وفروعها الفصيحة والمستقبحة وسلك طريقهم في ذلك علماء القراءة لتطبيق عملهم على التلاوة مع مراعاة المشافهة عن مهرة القراء.

د) الحروف العربية :

يضع المحققون مبادئ التجويد في أول الواجبات على القراء، لأن من لم يأخذ به هو آثم، كما يقول ابن الجزري، وهو زينة القراءة وحلية التلاوة ثم يعرفونه بأنه إعطاء الحروف حقها في النطق بها ولذلك أوجبوا معرفة مخارجها وصفاتها. وفي ذلك يقول ابن الجزري أيضاً.

إذا واجب عليهم محتم	قبل الشروع أولاً أن يعلموا
مخارج الحروف والصفات	ليلفظوا بأفصح اللغات[3]

---

(1) النص في جامع البيان وابن أبي السداد والنشر في الجزء 1، ص 10.

(2) راجع مقدمة جامع البيان لأبي عمرو الداني.

(3) مقدمة ابن الجزري.

فقراءة القرآن العظيم الذي أنزل بلسان عربي مبين تقتضي من القراء إتقان لحون العرب وأصواتها وبذل الجهد في أدائه وفقاً لما كان ينطق به العرب، اعتماداً على تقريرات علماء اللغة الآتية :

أولاً : صفات الحروف وأحيازها عند الخليل بن أحمد[1] :

وقد كان الخليل بن أحمد رائداً في هذا الميدان ؛ فعندما أراد تأليف كتاب العين استعرض أصوات الحروف، ومواضع انطلاقها، واعتقد أن أقصاها مخرجاً في الحلق هو العين الذي سمي به معجمه وبعدها الحاء، وقال أنه لولا بحة فيها لصارت عيناً، ثم الهاء ولولا هتة فيها لأشبهت الحاء، وهذه الأحرف الثلاثة عنده من حيِّز واحد لكن بعضها أرفع من بعض ثم بعدهما في الحلق حيز الخاء والغين وهي كلها حلقية لأن مبدئها من الحلق ؛ ثم القاف والكاف وهما لهويتان لأن مبدأهما من اللهاة، والكاف أرفع ؛ وجعل الجيم والشين والضاد في حيز واحد، وقال إنها شجرية لأن مبدأها من شجْر الفم أي مفرجه ؛ والصاد والسين والزاي في حيز واحد وهي أسلية لأن مبدأها من أسلت اللسان أي مستدق طرفه ؛ والطاء والدال والتاء في حيز واحد وهي نطعية لأن مبدأها من نطْع الغار الأعلى ؛ والظاء والذال والثاء في حيز واحد وهي لثوية لأن مبدأها من اللثة، والراء واللام والنون في حيز واحد، وهي ذلقية لأن مبدأها من ذلق اللسان وهو تحديد طرفيه ؛ ثم الفاء والباء والميم في حيز واحد، وهي شفوية لأن مبدأها من الشفة ؛ ثم الألف والواو والياء في حيز واحد، والهمزة المرفه عنها هوائية ولم يكن لها حيز تنسب إليه ؛ ثم تبعه القراء في زيادة مخرج الجوف للحروف اللينة.

ونلاحظ أن الخليل تحدث عن الأحياز التي يظهر أنها أعمّ من المخارج المصطلح عليها، ووضع ترتيباً إجمالياً، غير أنه فصلها لما تحدث عن صفات هذه الحروف.

ثانياً : مخارج الحروف وصفاتها وفروعها عند سيبويه :

وبعد الخليل جاء دور تلميذه سيبويه الذي استوعب تعاليم أستاذه، وشاركه في السماع عن العرب الموثوق بلغتهم، وأمعن النظر والسمع في تفاصيل أصول

---

(1) راجع مقدمة التهذيب للأزهري، دراسة كتاب التجديد للفيومي.

الحروف، وفروعها ومخارجها وصفاتها، فاستكمل مقالات الخليل، ثم كان أكثر تدقيقاً في المخرج حيث تحدث عن مواضع الاعتماد على مخرج الحرف مما يعني أن انطلاق الصوت يتطلب التقاء اثنين أو أكثر من أعضاء النطق، ثم ركز على بيان الصفات التي تميز الحروف ذات المخرج الموحد، مثل الطاء والتاء ؛ وأقر الاصطلاحات الخاصة بهذه الصفات، كما حاول تبسيط الضوابط التي تميزها.

ونوجز فيما يلي مجمل ما يقول في باب الادغام من "الكتاب" عن هذه الحروف. يقول سيبويه[1] : «هذا باب عدد الحروف العربية ومخارجها ومهموسها ومجهورها، وأحوال مجهورها ومهموسها واختلافها»، ثم يذكر أن عددها تسعة وعشرون حرفاً، بدأها بالهمزة ثم الألف وبعدها الهاء والعين والحاء، وذكر الياء بعد الجيم والشين، وانتهى بالواو. ثم بين أن هذه هي الأصول وأن لها فروعاً، منها ستة فصيحة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي النون الخفيفة، والهمزة التي بين ـ بين والألف التي تمال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم بلغة أهل الحجاز في قولهم الصلاة والزكاة والحياة».

أما الفروع التي ليست مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر، فهي سبعة وهي : «الكاف التي بين الجيم والكاف ؛ والجيم التي كالكاف أو كالشين، والضاد الضعيفة والصاد التي كالسين، والظاء التي كالثاء والباء التي كالفاء»، وقال إن هذه الحروف لا تتبين إلا بالمشافهة.

ثم ذكر أن لحروف العرب ستة عشرة مخرجاً، وهي :

الأول : الهمزة والألف والهاء وهي من أقصى الحلق.

الثاني : العين والحاء وهما من أوسط الحلق.

الثالث : الغين والخاء ومخرجهما من أدنى الحلق من الفم.

الرابع : القاف وهي من أسفل اللسان.

---

(1) الكتاب : ج 4، ص 431 وما بعدها.

الخامس : الكاف وهي مما يلي اللسان من الحنك الأعلى.

السادس : الجيم والشين والياء وهي وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى.

السابع : الطاء والدال والتاء وهي من طرف اللسان وأصول الثنايا.

الثامن : الظاء والذال والثاء وهي من طرفي اللسان وأطراف الثنايا.

التاسع : الصاد والزاي والسين وهي من طرف اللسان ومن فوق الثنايا.

العاشر : النون وهي من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فويق الثنايا.

الحادي عشر : الراء ومن مخرج النون مخرج الراء غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام.

الثاني عشر : الضاد من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس.

الثالث عشر : اللام وهي من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فويق الضاحك الضحك والناب الرباعية والثنية.

الرابع عشر : الفاء وهي من باطن الشفة السفلى وأصول الثنايا العليا.

الخامس عشر : الباء والميم والواو وهي من بين الشفتين.

السادس عشر : النون الخفيفة ومخرجها من الخياشيم.

وبعد الكلام عن مخارج الحروف، تناول سيبويه صفاتها بنعوت ومصطلحات دقيقة مازال يرددها اللغويون وعلماء الأصوات إلى اليوم ؛ فذكر منها : الجهر والهمس، والشدة والرخاوة والإطباق والانفتاح، وصنفها كما يلي :

أ] المجهورة والمهموسة :

يقول سيبويه إن المجهورة تسعة عشرة حرفاً، وهي الهمزة والألف، والعين والغين والقاف والجيم، والياء والضاد واللام، والنون والراء، والطاء والدال والزاي، والظاء والذال والباء والميم والواو.

ويفسر المجهور بأنه «حرف أشبع الاعتماد في موضعه فمنع النفس أن يجري معه حتى ينتهي الاعتماد عليه ويجري الصوت ؛ فهذه حال المجهورة في الحلق والفم، إلا أن النون والميم قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم، فتصير فيهما غنة، والدليل على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك ثم تكلمت بهما لرأيت ذلك قد أخل بهما».

وأما المهموسة فهي الحروف التي يجمعها : حثه شخص فسكت.

ويقول سيبويه «إن المهموسة حرف ضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه ولو أردت ذلك في المجهور لم تقدر عليه، فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين والمد أو بما فيها منها وإن شئت أخفيت».

وقد وصف الشين بالتفشي وباستطالة المخرج حتى اتصل بمخرج الطاء.

ب) الحروف الشديدة :

وهي التي يجمعها قولك : «أجدت قطبك» ويقول سيبويه : «إن الحرف الشديد هو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه وذلك أنك لو قلت : ألْحَج، ثم مددت صوتك لم يجر ذلك».

ثم ذكر ثلاثة حروف ووصفها بالشدة، إلا أن الصوت يجري فيها لأسباب خاصة، وهذه الحروف هي : «النون والميم، والصوت يجري معهما لأنه غنة من الأنف، مع أن اللسان لازم موضع الحرف لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر مع الصوت، والحرف الثالث هو الراء وهو حرف شديد يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام، فتجافى للصوت كالرخوة ولو لم يكرر لم يجر فيه الصوت وقد وصفها بالتفشي إذا كان معها غيرها، والحرف الرابع هو اللام وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت، ولم يعترض على الصوت كالحروف الشديدة، فإن شئت مددت به الصوت، وليس كالرخوة لإن اللسان لا يتجافى عن موضعه، والصوت لا يخرج من موضع اللام ولكن من ناحيتي مستدق اللسان فويق ذلك».

ج) الحروف الرخوة :

وهي : الهاء والحاء والغين والخاء والشين، والصاد والضاد والزاي والسين والظاء والثاء والذال والفاء، وذلك إذ قلت «الطس» و«انقض» وأشباه ذلك أجريت فيها في الصوت إن شئت.

وذكر أن الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام.

د) الحروف المطبقة والمنفتحة :

وقال : «إن المطبقة هي الصاد والضاد والطاء والظاء، وما سواها من الحروف منفتحة لأنك لا تطبق لشيء منهن لسانك، ترفعه إلى الحنك الأعلى، وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في موضعهن انطبق لسانك من موضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان، ويكون الصوت محصوراً فيما بين اللسان والحنك. وهذه الأربعة لها موضعان من اللسان وقد بين ذلك بحصر الصوت، ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً والصاد سيناً والظاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام لأنه ليس شيء من موضعها غيرها».

ومنها الحروف اللينة وهي الواو والياء : «لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما كقولك : «وَأيٌ» والواو إن شئت أجريت الصوت ومددت. ومنها الهاوي وهو الألف وهو حرف اتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو، لأنك قد تضم شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قبل الحنك، وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتساع مخرجها، وأخفاهن وأوسعهن مخرجاً الألف ثم الياء ثم الواو».

ولقد اعتبر اللغويون والقراء ما قاله سيبويه في الحروف العربية مرجعاً معتمداً وموثوقاً، فاكتفوا بترديد عباراته ومحاولة توضيح غوامضها.

ثالثاً : تحريرات ابن جني :

وكان من الذين اتبعوا طريقة سيبويه وشرحوا نظرياته، أبو الفتح بن جني الذي ألف في هذا الفن كتاب سر الصناعة الذي قال عنه إنه :

«كتاب يشتمل على جميع أحكام حروف المعجم، وأحوال كل حرف منها وكيف تكون مواقعه في كلام العرب»[1].

وذكر أنه سيتناول أحوال هذه الحروف في مخارجها ومدارجها وانقسام أصنافها، وأحكام مجهورها ومهموسها وشديدها ورخوها ومطبقها ومنفتحها، ومضغوطها ومهتوتها ومنحرفها ومشربها ومستويها ومكررها ومستعليها ومنخفضها وقال :

---

(1) سر الصناعة : ج 1، ص 3.

«وأذكر ما كان من الحروف في حال سكونه له مخرج ما، فإذا حرك أقلقته الحركة وأزالته عن محله في حال سكونه».

ثم قال : «اعلم أن الصوت عَرَضٌ يخرج مع النفس مستطيلاً متصلاً حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً»[1].

ثم ذكر أن للحروف أجراساً تختلف باختلاف مقاطعها فتتباين أصداؤها. «ومن أراد أن يعرف صدى الحرف فليأت به ساكناً بعد همز وصل ؛ ولكل حرف منها صدى خاصاً به. ونظيره وتر العود، لأن الضارب إذا ضربه وهو مرسل سمع له صوتاً، فإن حصر آخر الوتر ببعض أصابع يسراه أدى صوتاً آخر، فإن أدناها قليلاً سمع صوتاً غير الاثنين، ثم كذلك، كلما أدنى أصابعه تشكلت له أصداء مختلفة، ويختلف ذلك بقدر قوة الوتر وصلابته وضعفه ورخاوته، فالوتر في هذا التمثيل كالحلق، والخفقة بالمضراب عليه كأول من أقصى الحلق، وجريان الصوت فيه غفلاً غير محصور كجريان الصوت في الألف الساكنة، وما يعترضه من الضغط والحصر بالأصابع كالذي يعرض للصوت في مخارج الحروف». ونلاحظ هنا دقة ملاحظات ابن جني الذي كاد أن يكتشف ظاهرة الأوتار الصوتية.

ثم ذكر ابن جني أن الحركات أبعاض حروف المد واللين : وهي الألف والياء والواو فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو، وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، وكانوا في ذلك على طريق مستقيمة[2].

لقد تابع ابن جني رأي سيبويه في كون عدد حروف المعجم الأصلية تسعة وعشرين، أولها الهمزة، وذكر أن إخراجها من عدد الحروف الذي قال به أبو العباس المبرد غير مرضي لأن حجته أنها لا تثبت على صورتها في شكل كتابتها.

---

(1) المصدر السابق، ص 6.

(2) المصدر السابق، ص 17.

وقال ابن جني إن الألف التي في أول الحروف هي صورة الهمزة في الحقيقة وإنما كتبت واواً وياءاً على مذهب أهل الحجاز في التخفيف، وإذا وقعت موقعاً لا يمكن فيه تخفيفها لم تكتب إلا ألفاً، نحو أَخَذَ وأُخِذَ وإبراهيم.

والدليل الثاني هو أن تسمية الحرف تبتدأ بالنطق به، مثل : «جيم» و«دال» لحرفيهما، وهكذا ابتدأ بالهمزة في «ألف» وكأن ابن جني هنا يريد أن يؤكد أن الهمزة والألف حرف واحد دون أن يفسر عدهما حرفين عنده وعند سيبويه. مع أنه لم يعتبر الواو والياء حرفين في حالتي المد أو الحركة.

وفي ترتيبها ومخارجها اتبع سيبويه أيضاً، وانتقد ترتيبها عند الخليل الوارد في كتاب العين، لما فيه من خطل واضطراب[1].

وتحدث عن الفروع المستحسنة وفقاً لسيبويه، وفسرها وأعطى عنها أمثلة، وذكر الفروع المستقبحة وجعلها ثمانية لكنه لم يتعرض لشرحها، واكتفى بالقول بأنها تعرف بالمشافهة، ثم إنه ردد ما قاله سيبويه في المخارج، والصفات مع زيادات في الشرح والتمثيل، وإيراد بعض المصطلحات نقلها عن الخليل مثل حروف الذلاقة[2].

رابعاً : تطبيقات القراء :

ثم اعتمد القراء في كتبهم النتائج التي توصل إليها علماء اللغة، فيقول إمام القراء أبو عمرو الداني، في كتاب "التحديد في الإتقان والتسديد في صنعة التجويد" «اعلموا أن قطب التجويد وملاك التحقيق معرفة مخارج الحروف وأجناسها التي بها ينفصل بعضها من بعض وإن اشتركت في المخرج، وأنا أذكر ذلك على مذهب سيبويه المعول عليه إن شاء اللّه تعالى»[3].

ثم كانت الروايات تتوالى بأداء الحروف طبقاً للصفات المذكورة في مصنفات اللغويين والقراء. ولما اهتم جيل جديد من العلماء بالأصوات وجدوا في هذه الدراسات أسساً قوية وقويمة، بنوا عليها كثيراً من بحوثهم العصرية في هذا العلم الذي تطور باكتشاف ظواهر تتعلق بدور ذبذبات الأوتار الصوتية في النطق.

---

(1) المصدر السابق : ص 45.

(2) المصدر السابق : ص 46.

(3) كتاب التحديد : ص 219.

لكن هذه الاكتشافات أكدت دقة ملاحظات القدامى، وصحة تصنيفهم للحروف. ولقد كانت هذه الأعمال عموماً من مظاهر حفظ القرآن الكريم الذي تكفل اللّه به سبحانه فحفظ به لغته وأبان استمرار معجزته.

ولقد اتفق القراء واللغويون على تصور الحروف وصفاتها، ولم يختلفوا إلا في أمور يسيرة من كيفية أداء بعضها، مثلما ما هو الحال بالنسبة إلى حرفي الجيم والضاد، وسنخصص لهما فصلين من هذا الكتاب، نظراً لاختلاف الناس في النطق بهما.

ولقد أعطى القراء عناية خاصة لغوامض التجويد وما يتعرض للقارئ من صعوبات في أدائه، مثل النطق بالهمز، ولمقادير الأمداد وأحكام الوقف والابتداء، والادغام والاظهار في نطاق تنوع القراءات.

6. الأحرف السبعة :

والحديث عن تنوع القراءات واختلاف أوجه الأداء فيها يتطلب منا بيان أسباب تقبله وجوازه، مع العلم بأن القرآن الكريم لا اختلاف في جوهره لأنه الكتاب المحفوظ المنزل من اللّه على عبده ورسوله عليه الصلاة والسلام الذي قال :

«إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه»، وهذا الحديث متفق على صحته، مختلف في لفظه وفي تفسيره. فقد روى الإمام البخاري هذا اللفظ من حديث عمر بن الخطاب، ورواه الشيخان من حديث ابن عباس على النحو التالي : «أقرأني جبريل على حرف، فراجعته، فلم أزل أستزيده حتى انتهى إلى سبعة أحرف»[1].

وقد اختلف العلماء في تفسير هذا الحديث، مع أنهم اتفقوا على أن القصد من تعدد الأحرف هو التخفيف على الأمة ؛ وبلغت أقوالهم في تفسيره العشرات، وأفرد له الإمام أبو شامة مؤلفاً مستقلاً، وصنف ابن الجزري كتابا في رواياته وكان كل فريق من العلماء يفسر هذه الأحرف حسب اختصاصه.

فيقول الأصوليون : إنها : المطلق والمقيد، والعام، والخاص، والناسخ والمنسوخ، والنص والمؤول، والمجمل والمفسر، والاستثناء وأقسامه.

---

(1) صحيح البخاري، فتح الباري ج 9، ص 23. وقد خصص له الدكتور حسن ضياء الدين عتر دراسة ضافية بعنوان الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها. ط دار البشائر الإسلامية.

ويقول الفقهاء : إنها الحلال والحرام، والمحكم والمتشابه، والأمر والنهي، والدعاء، والخبر والاستخبار والزجر، والوعد والوعيد.

ويقول أهل البيان إنها : الحذف والصلة، والتقديم والتأخير، والاستعارة والتكرار، والحقيقة والمجاز، والمجمل والمقيد والظاهر والمضمر ؛ ويقول النحويون : هي التذكير، والتأنيث ؛ والشرط والجزاء، وأوجه الإعراب.

ويقول اللغويون : إنها لغات القبائل ويذكرون سبعاً منها، وهي لغات قريش، وهذيل، وثقيف، وهوازن، وكنانة وتميم، واليمن، ونسب هذا الرأي إلى ابن عباس، ونقل بعض المفسرين عن ابن عباس أن القرآن الكريم وردت فيه جميع لغات العرب، مثل تفسير «اللهو» بالمرأة في قوله تعالى : ﴿ **لو أردنا أن نتخذ لهوا لاتخذناه من لدنا** ﴾ (سورة الأنبياء، الآية 17) وهي من لغة اليمن، و«ينعق» يعني يصيح بلغة طيء، و«ييأس» معناه «يعلم» بلغة هوازن، وفي لغة عمان «قوما بورا» معناها «هلكى»، و«المقيت» هو المقتدر بلغة مذحج، و«تسيمون» ترعون عند خثعم، و«الحفدة» هو العيال في لغة سعد العشيرة، و«تعولوا» تميلوا بلغة جرهم، و«الإملاق» الجوع في لغة لخم[1] ؛ والأمثلة من هذا النوع كثيرة تتجاوز الأربعين.

أ) رأي أبي عبيد القاسم ابن سلام[2] :

وآراء أئمة القراء في هذا الحديث تتردد بين اللغات وأوجه القراءات ؛ فنرى أبا عبيد القاسم بن سلام ينطلق مما روي عن ابن عباس آنفا، ومما نسب إليه أن القرآن نزل بلغة الكعبين : كعب قريش وكعب خزاعة، لأن الدار واحدة، كما استدل برواية أبي صالح مولى أم هانئ عن ابن عباس، أنه قال : «نزل القرآن على سبع لغات منها خمس بلغة العجز من هوازن»، وذكر أبو عبيد أن أبا عمرو بن العلاء يقول : إن أفصح العرب عليا هوازن، وسفلى تميم، وهم بنو دارم، ثم احتج بقول عثمان رضي الله عنهم للجماعة الذين عهد إليهم بكتابة المصحف ما اختلفتم فيه أنتم وزيد فاكتبوه بلسان قريش ؛ وبقوله لما وجد حروف من اللحن : لو أن الكاتب من ثقيف، والمملى من هذيل لم توجد هذه الحروف.

---

(1) الإتقان، ج 1، ص 164 وج 2، ص 108 وما بعدها.

(2) المرجع السابق، ج 1، ص 169.

ثم ذكر أن الصحابة اختلفوا في القراءة أي في الوجوه والحروف، التي تفرق فيها الألفاظ ولم يختلفوا في التأويل، ولذلك قال عبد اللّه بن مسعود إنه سمع القراء ووجدهم متقاربين. فليقرأوا كما علموا كقول أحدهم : هلم، وتعال وأقبل.

وبهذا القول يرد أبو عبيد على الذين حملوا معنى الأحرف السبعة على حديث آخر، وهو : «أن القرآن نزل في سبع : حلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وخبر ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وضرب الأمثال». وليس هذا - يقول أبو عبيد - من ذلك في شيء. فالحديث هنا معناه أن القرآن نزل في سبع خصال، والأحاديث الأخرى أنه نزل على سبعة أحرف، والأحرف لا معنى لها إلا اللغات. وهكذا يؤكد أبو عبيد أن القرآن الكريم «نزل على سبع لغات متفرقة في جميعه من لغات العرب، فيكون الحرف منها بلغة قبيلة، والثاني بلغة قبيلة أخرى سوى الأولى، والثالث بلغة أخرى سواهما، وكذلك إلى السبعة، وبعض الأحياء أسعد بها وأكثر حظا فيها من بعض».

ب) رأي أبي حاتم السجستاني[1] :

ومن أوائل العلماء الذين نزعوا في تفسير الحديث إلى اختلاف اللغات وأوجه القراءات، أبو حاتم السجستاني القائل : الأحرف هي الأوجه التي تتفاوت بها لغة العرب، وقال إنه تدبرها فوجدها سبعة أنحاء لا تزيد ولاتنقص، وبجميعها نزل القرآن :

* فالوجه الأول : إبدال لفظ بلفظ آخر بمنزلته، فقد روي عن أبي هريرة لما سمع قول رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم : «من جعل قاضيا ذبح بغير سكين»، قال : ذلك أول ما سمعت "سكين"، ما كنت أعرف إلا المدى. وفي القرآن : ﴿ فاسعوا إلى ذكر اللّه ﴾ (سورة الجمعة، الآية 9)، وقد قرأ عمر بن الخطاب : «فامضوا إلى ذكر اللّه».

* والوجه الثاني : إبدال حرف بحرف بمنزلته، كقول بعضهم : أنطيت بدل أعطيت، وأرقت الماء وهرقته، والربا والرما، ولازم ولازب، وقرئ الصراط بالصاد وبالسين.

* الوجه الثالث : تقديم وتأخير، إما في الكلمة أو في الحروف ففي الكلمة مثل قولهم : عرضت الحوض على الناقة، وعرضت الناقة على الحوض. وفي القرآن

---

(1) فضائل القرآن، ج 2، ص 164.

الكريم : ﴿ لا ينال عهدي الظالمين، وقرئ الظالمون ﴾، وفيه ﴿ فتلقى آدمُ من ربه كلمات ﴾ وبعضهم قرأها ﴿ فتلقى آدمَ من ربه كلماتٌ ﴾ أما في الحروف فمثل قولهم صعق وصقع، وفي القرآن الكريم ﴿ وعذاب بئيس ﴾ وقرئ بيأس.

* الوجه الرابع : زيادة حرف أو نقصانه، كمن يستعمل الهمز مثل تميم، ومنهم من يقل استعماله له مثل هذيل وأهل الحجاز، ومنهم من يقول : يا صاح ويا صاحب، ومنهم من يقول : عم صباحا أي أنعم صباحا، وفي القرآن الكريم : ﴿ فلا تك في مرية ﴾، وقرئ أيضا ﴿ يا مال ليقض علينا ربك ﴾ ويقول العرب : «تعرفينه، وماليه وداريه»، وفي القرآن الكريم : ﴿ ما أغنى عني ماليه ﴾ (سورة الحاقة، الآية 28).

* الوجه الخامس : اختلاف حركات البناء. مثل نعَم، ونعِم، والبُخْل والبَخَل، ويحسب بكسر السين وفتحها، وكسر حرف المضارعة، ومنه إشمام الضمة في مثل قيل، وغيض.

* الوجه السادس : اختلاف الإعراب - مثل قول الهذلي - ما زيد حاضر، وقرأ ابن مسعود «ماهذا بشر» ومن لغة بلحرث بن كعب، مررت برجلان وفي القرآن الكريم ﴿ إن هذان لسحران ﴾.

* الوجه السابع : رفع الصوت بالتفخيم والإظهار، أن الاقتصاد به بالإضجاع والإدغام. فأبو حاتم جعل الأحرف تعني اختلاف أوجه القراءة تبعا لتنوع لغات العرب في الأداء اللفظي.

ج) رأي ابن قتيبة[1] :

ثم تبع أبا حاتم في هذا المنحى ابن قتيبة إلا أنه غيّر الترتيب والتمثيل، لكنه وافقه عموما في كون المقصود بالأحرف اختلاف أوجه القراءات. وكلاهما حاول حصرها في سبعة، وقد قدم ابن قتيبة لرأيه بالاعتراض على سابقيه فقال : «غلط في تأويل هذا الحديث» قوم فقالوا : السبعة الأحرف وعد ووعيد وحلال وحرام، وأمر ونهي، وخبر ما كان قبلكم، وخبر ما هو كائن بعد، وأمثال، واحتجاج ؛ وقال آخرون : هي سبع لغات في الكلمة. وإنما تأويله أنه على سبعة أوجه من اللغات متفرقة في القرآن، يدلك على ذلك قول رسول الله ﷺ : «فاقرأوا كيف شئتم»

(1) لخصه ابن الجزري في كتاب النشر، الجزء الأول، ص 27.

وبعد خلاف عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم في قراءة سورة الفرقان قال ﷺ : «إن هذا القرآن نزل على سبعة أحرف فاقرأوا منه ما تيسر» والحرف هو الوجه بدليل قوله تعالى : ﴿ ومن الناس من يعبد الله على حرف فإن أصابه خير اطمأن به، وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه ﴾ (سورة الحج، الآية 11). فهذا عبد الله على وجه واحد ومعنى متحد ومذهب واحد، وهو معنى الحرف.

ويقول ابن قتيبة : وقد تدبرت وجوه الخلاف في القراءات فوجدتها سبعة أوجه :

* الوجه الأول : الاختلاف في إعراب الكلمة أو حركة بنائها، لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يغير معناها مثل قوله تعالى :

﴿ هؤلاء بناتي هن أطهر لكم ﴾ بنصب أطهر ورفعها.

﴿ وهل نجازي إلا الكفور ﴾ و﴿ هل يجازى ﴾ و ﴿ ويأمرون الناس بالبخل ﴾ بالبخل بضم الباء وفتحه، و ﴿ فنظرة إلى ميسرة.وميسرة ﴾. بضم السين وفتحها.

* الوجه الثاني : أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغير معناها ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب نحو قوله تعالى :

﴿ ربنا باعِدْ بين أسفارنا ﴾، و﴿ ربنا باعَدَ بين أسفارنا ﴾.

﴿ وادّكر بعد أُمّة ﴾ بضم الهمزة مع التاء وفتحها مع الهاء.

* الوجه الثالث : أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغير معناها ولا يزيل صورتها نحو قوله تعالى : ﴿ وانظر إلى العظام كيف ننشرها ﴾ و﴿ ننشزها ﴾. و﴿ حتى إذا فزّع عن قلوبهم ﴾ و﴿ فرغ ﴾.

* الوجه الرابع : أن يكون الاختلاف في الكملة بما يغير صورتها في الكتاب ولا يغير معناها نحو قوله تعالى :

﴿ إن كانت إلا زقية ﴾ و﴿ صيحة ﴾. و﴿ كالصوف المنفوش ﴾ و﴿ العهن ﴾.

* الوجه الخامس : أن يكون الاختلاف بما يزيل صورتها ومعناها نحو : «وطلع منضود» في موضع «وطلح منضود».

* الوجه السادس : أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير نحو قوله تعالى : ﴿ وجاءت سكرة الموت بالحق ﴾. وفي موضع آخر ﴿ وجاءت سكرة الحق بالموت ﴾.

* الوجه السابع : أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان. نحو قوله تعالى : ﴿ وما عملت أيديهم ﴾ و﴿ وما عملته أيديهم ﴾. و﴿ إن اللّه هو الغني الحميد ﴾ و﴿ إن اللّه الغني الحميد ﴾(1).

ونلاحظ في رأي ابن قتيبة أمرين :

أولاً : أنه اقتصر على وجوه القراءات، دون التعرض إلى أنواع الأداء في الوجوه السبعة، مع أنه في آخر كلامه عاد إلى فكرة التيسير، فكان من ذلك أن أقر أن يقرئ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم ؛ فالهذلي يقرأ : "عتى حين"، يريد «حتى حين»، لأنه هكذا يلفظ بها ويستعملها، والأسدي يقرأ يتعلمون، ويعلم، ويسود وجوه، وألم أعهد إليكم، والتميمي يهمز، والقرشي لا يهمز، والآخر يقرأ «وإذا قيل لهم» و«غيض الماء» بإشمام الضم مع الكسر و«هذه بضاعتنا ردت إلينا»، بإشمام الكسر مع الضم. «ومالك لا تأمنا» «بإشمام الضم مع الإدغام». ثم قال : أراد اللّه برحمته ولطفه أن يجعل لهم متسعاً في اللغات ومتصرفاً في الحركات كتيسيره عليهم في الدين.

ثانياً : إنه لم يفرق بين القراءات المتواترة والقراءة الشاذة التي لم تعد تجوز القراءة بها بعد الإجماع على ما في دفتي المصحف. ومن هذه القراءات التي مثل بها في التقديم والتأخير المنسوبة إلى أبي بكر رضي اللّه عنه ؛ وكذلك، قراءة «زقية واحدة» و«الصوف المنفوش»، المنسوبة إلى ابن مسعود ؛ و«طلع منضود» المروية عن علي بن أبي طالب كرم اللّه وجهه.

وهذا التمثيل قد يوهم أن بعض قراء الصحابة يجيز إبدال كلمة في القرآن الكريم بكلمة مرادفة لها معنى، مثل قراءة «الفاجر». في مكان «الأثيم». وهو خطأ فاحش لم يقل به أحد، وإنما كان الإيهام ناتجاً عن سوء فهم ما رواه ابن الأنباري في قوله : إن ابن مسعود علم رجلاً : «إن شجرة الزقوم طعام الآثيم»، فقال الرجل «طعام اليتيم»، فأعاد عليه عبد اللّه الصواب، فأعاد الخطأ، فلما رأى عبد اللّه أن لسان الرجل لا يستقيم لسانه على الصواب قال له : أما تحسن أن تقول طعام الفاجر ؟» قال : «بلى»، قال : «فافعل»(2).

---

(1) النشر : ج 1، ص 27.

(2) المصدر والصفحة نفسيهما.

ومن تأمل هذا الأثر يمكنه أن يقطع بأن كلمة «الفاجر» هنا لا تعتبر قراءة معتمدة، لأن الشرط الأول في كل قراءة أن تكون مسندة إلى الرسول صلى اللّه عليه وسلم، وإنما أتت الكلمة هنا في سياق التعليم، فهي تفسير لكلمة «الأثيم» ليفهم معناها من لا يستقيم لسانه على الصواب. ومما يشهد لهذا المنحى أن الرواية نُسِبت إلى أبي الدرداء الذي كان يقرئ رجلا : «طعام الأثيم»، فلما لم يفهم قال له : «طعام الفاجر»، ولذلك فإن هذا النوع من روايات القراءات غير المرفوعة والتي وردت على سبيل التفسير والتبيين ليست من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم، فهي على افتراض صحة نسبتها للصحابين الجليلين، إنما جاءت على سبيل التمثيل والتفسير والتقريب، وليست من القرآن الكريم[1].

د) رأي الإمام أبي الفضل الرازي[2] :

وبعد ابن قتيبة، قدم أبو الفضل الرازي تهذيبا وترتيبا جديدا فأدخل أصول القراءة في الأحرف، الناشئة عن اختلاف لهجات العرب، فقال إن الأحرف السبعة هي :

1. اختلاف الأسماء من إفراد وتثنية، وجمع، أو تذكير وتأنيث، نحو ﴿ فأصلحوا بين أخويكم ﴾.
2. اختلاف تصريف الأفعال من ماض ومضارع وأمر نحو : ﴿ ومن تطوع خيرا ﴾.
3. اختلاف وجوه الإعراب : نحو : ﴿ ولا تسئل عن أصحاب الجحيم ﴾ بصيغة المضارع أو الأمر.
4. اختلاف بالنقص والزيادة نحو : ﴿ وسارعوا إلى مغفرة من ربكم ﴾ بزيادة الواو وحذفه.
5. اختلاف في التقديم والتأخير : نحو : ﴿ وَقَاتَلُوا وقُتِلوا ﴾ (سورة آل عمران، الآية 195).
6. اختلاف بالإبدال : نحو ﴿ هنالك تبلو كل نفس ما أسلفت ﴾. أو ﴿ تتلو ﴾.
7. اختلاف في اللّهجات : كالفتح والإمالة، والترقيق والإدغام، ويدخل في هذا النوع الكلمات التي اختلفت فيها لغة القبائل نحو : خطوات وبيوت، زبورا، شنئان، بني عمهم، يقتط.

---

(1) تفسير القرطبي : ج 16، ص 149.
(2) كتاب النشر : ج 1، ص 22.

هـ) رأي ابن الجزري[1] :

وبعد هؤلاء العلماء الأعلام، يطالعنا ابن الجزري ببحث مستفيض في هذا الموضوع، ويمتاز رأي ابن الجزري بمكانة خاصة، لما له من سعة إطلاع في علوم القراءات، وحرص على التمحيص والتدقيق، حتى اشتهر بالمحقق. وقد ذكر في معرض حديث الأحرف السبعة، أنه عني عناية فائقة في توثيقه، ودراسة أقوال العلماء حوله وتدبر معانيه. فخصص مؤلفا مستقلا لروايته الثابتة عن عشرين من أعلام الصحابة. واطلع على مصنف أبي شامة الذي وصفه بأنه كتاب حافل، وخلص إلى تأكيد تواتره، ثم استعرض آراء العلماء حوله، وناقشها بدقة، فاستبعد الأقوال التي تفسر هذه الأحرف بالأحكام، وتزعم أنها : الحلال، والحرام، والمحكم، والمتشابه، والأمثال، والإنشاء والأخبار، والتي تدعي أنها : الناسخ والمنسوخ، والخاص والعام، والمجمل، والدعاء والخبر، والاستخبار والزجر ؛ أو : الوعد والوعيد، والمطلق، والمقيد، والتفسير، والإعراب والتأويل، واحتج بأن الصحابة اختلفوا وترافعوا إلى الرسول صلى اللّه عليه وسلم في قراءة الحروف، ولم يختلفوا في التفسير والأحكام.

ثم ذكر رأي أكثر العلماء أن الأحرف هي اللغات وقول أبي عبيد : إنها لغات قريش، وهذيل وثقيف، وهوازن وكنانة، وتميم واليمن، وعقب عليها بأن هذا الرأي مدخول، لأن عمر ابن الخطاب وهشام بن حكيم اختلفا في سورة الفرقان وهما قرشيان ينتميان إلى قبيلة واحدة ولغة واحدة. ثم استعرض رأي أبي عمرو الداني القائل أن الأحرف المعنية قد تكون هي أوجه اللغات، أن تعني القراءات على سبيل الاتساع ؛ وفي هذا الاتجاه اقترب ابن الجزري من رأي ابن قتيبة، ولم يعب عليه سوى أمرين :

أولاً : تمثيله، «بطلح نضيد» وطلع نضيد، إذ لا تعلق لهذا المثال باختلاف القراءات، ثم قال : «ولو مثَّل»، عوض ذلك بقوله : «بضنين» بالضاد، و«بظنين» بالظاء، أو «وأشد منكم» «وأشد منهم» لاستقام، وطلع بدر حسنه في تمام.

ثانياً : أخذ ابن الجزري على ابن قتيبة إهمال أكثر أصول القراءات كالإدغام والإظهار، والإخفاء، والإمالة، والتفخيم، وبين بين، والمد والقصر، وبعض أحكام

(1) النشر : ج 1، ص 24 وما بعدها.

الهمز، كذا الروم والإشمام، وكلها من اختلاف القراءات وتغاير الألفاظ مما اختلف فيه أئمة القراء وبيّن ابن الجزري أوجه التقارب بينه وبين آراء أبي الفضل الرازي، وهي أيضا قريبة من مقالة ابن قتيبة. وفي محاولة ابن الجزري لتفسير هذا الحديث الذي قال إنه استشكله، وأمعن النظر والتفكير فيه مدة نيف وثلاثين سنة حتى فتح اللّه عليه بما يمكن أن يكون صوابا إن شاء اللّه. وقبل عرض ملخص آراءه، نذكر أنه حرص على وضع ضوابط منهجية حصرها في عشرة مسائل وهي :

1. **المسألة الأولى** : ماهو سبب ورود الحديث ؟ وأوضح أنه التخفيف على أمة الرسولﷺ وهي أمة أمية لا تطيق القراءة على حرف واحد.

2. **المسألة الثانية** : مامعنى الأحرف ؟ وقال إن أهل اللغة يقولون : إن حرف كل شيء طرفه، ووجهه، وحافته وحده وناحيته، والقطعة منه، ثم ذكر تفسير الحافظ أبي عمرو الداني.

3. **المسألة الثالثة** : ما المقصود بالأحرف هنا ؟ وفي هذا السؤال ورد استعراضه لآراء ما قبله وبين رأيه هو الذي سنذكره فيما بعد.

4. **المسألة الرابعة** : ما وجه كونها سبعة لا أقل ولا أكثر ؟ فاعترض على كون أصول قبائل تعود إلى سبعة، وعلى أن اللغات الفصحى سبع ؛ وذكر رأي من يعتقد أنها للتعدد لا للحصر، وهو رأي ابن عيينة والطبري، ويقول ابن الجزري إنه جيد لولا أن الحديث صريح في تحديد العدد.

ثم بين ابن الجزري رأيه كما يلي فقال : «ولا زلت أستشكل هذا الحديث وأفكر فيه وأمعن النظر من نيف وثلاثين سنة حتى فتح اللّه علي بما يمكن أن يكون صواباً إن شاء اللّه وذلك أني تتبعت القراءات صحيحها وشاذها وضعيفها ومنكرها فإذا هو يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه لا يخرج عنها.

* الوجه الأول : اختلاف في الحركات بلا تغير في المعنى أو في الصورة : نحو البَخْل والبُخْل - يحسِب ويحسَب.
* الوجه الثاني : اختلاف في الحركات يؤدي إلى تغير في المعنى دون الصورة مثل «فتلقى آدم من ربه كلماتٍ» «وادَّكَرَ بعد أمة أو أَمة».
* الوجه الثالث : اختلاف في الحروف بتغير المعنى لا الصورة : نحو تبلوا، وتتلوا، وننجك ببدنك، وننجيك.

* الوجه الرابع : اختلاف في الحروف بتغير الصورة لا المعنى : نحو بسطة وبصطة، والسراط والصراط.

* الوجه الخامس : تغير المعنى والصورة : مثل أشد منكم، وأشد منهم، ويأتل ويتأل، وفامضوا إلى ذكر الله.

* الوجه السادس : التقديم والتأخير : نحو فيقتلون ويقتلون، وجاءت سكرة الحق بالموت، وجاءت سكره الحق بالموت.

* الوجه السابع : الزيادة والنقصان، نحو وأوصى، ووصى، والذكر، والأنثى.

وأما أصول القراءة فيرى أنها ليست من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ والمعنى، ولئن فرض فيكون من الأول.

5. المسألة الخامسة : على أي شيء يتوجه اختلاف الأحرف السبعة ؟ وأكد ابن الجزري أن هذا الاختلاف يتجه على أنحاء ووجوه، مع سلامته من التضاد والتناقض. وقد يأتي لبيان حكم مجمع عليه كقراءة سعد ابن أبي وقاص «أو له أخ أو أخت من الأم» ومنها ما يرجح حكما اختلف فيه مثل تحرير رقبة مؤمنة في كفارة اليمين، ومنها ما يكون للجمع بين حكمين مختلفين مثل «حتى يطْهُرْن» و«حتى يطَّهَّرن» ومنها ما يكون مفسراً أو موضحاً للحكم أو معنى اللفظ مثل «فامضوا إلى ذكر الله» و«الصوف المنفوش».

6. المسألة السادسة : على كم معنى تشتمل هذه الأحرف السبعة ؟ وقال : «إن معانيها من حيث وقوعها وتكرارها شاذاً وصحيحاً لا تكاد تنضبط ولكنها ترجع إلى معنين :

أولاً : ما اختلف لفظه واتفق معناه : مثل اهدنا وأرشدنا، والعهن والصوف وزقية وصيحة، كما مثل في الحديث هلُمَّ وتعال وأقبل.

ثانياً : ما اختلف لفظه ومعناه : نحو قل وقال : «واتَّخَذوا واتخِذوا»، ونحوه ؛ وبقي ما اتفق لفظه ومعناه مما تتنوع صفة النطق بالمدات ونحوها مما يعبِّر عنه بأصول القراءات وهنا خطّأ ابن الحاجب في قوله : إن السبعة متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمد والإمالة وتحقيق الهمز ونحوه.

7. المسألة السابعة : هل هذه السبعة متفرقة في القرآن ؟ لا شك عند ابن الجزري أن هذه الأحرف متفرقة في القرآن، وقال : بل وفي كل رواية وقراءة، فمن قرأ ولو ببعض القرآن بقراءة معينة اشتملت على الأوجه المذكورة (في الاختلاف) فإنه قد قرأ بالأوجه السبعة دون أن يكون قرأ بكل الأحرف السبعة، وذكر قول الداني : إنها ليست متفرقة في القرآن كلها، ولا موجودة في ختمة واحدة، بل بعضها، فإذا قرأ القارئ بقراءة أو رواية فإنما قرأ ببعضها لا بكلها، وقال إنه صحيح على ما أصله أن الأحرف هي اللغات المختلفة، ولا شك أن من قرأ برواية فلن يمكنه أن يحرك الحرف ويسكنه في حالة واحدة.

8. المسألة الثامنة : هل المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة ؟ ويقول ابن الجزري : إنها مسألة كبيرة اختلف فيها العلماء :

فذهب جماعات منهم إلى أنها مشتملة عليها، لأنه لا يجوز على الأمة أن تهمل في نقل شيء مما نزل به القرآن، وقد أجمع الصحابة على نقل المصاحف وترك ما سواها.

وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وائمة المسلمين على أن المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ متضمنة لها لم تترك حرفا منها.

وأيد ابن الجزري هذا الرأي الأخير قائلاً : إن العرضة الأخيرة ما كان في المصاحف التي كانت تتضمن حروفاً لم تدون في العثمانية، واحتج على ذلك بحديث زر بن حبيش عن ابن عباس الذي سأل زرا «أي القراءتين تقرأ ؟ قلت : "الأخيرة". ثم ذكر أن الصحابة رضوان الله عنهم جردوا المصاحف من النقط والشكل ليتحمل مالم يكن في العرضة الأخيرة مما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولتكون دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين المنقولين المسموعين المتلوين شبيهة بدلالة اللفظ على المعنيين المعقولين المفهومين، إذ لم يكونوا ليسقطوا شيئاً من القرآن الثابت عنه صلى الله عليه وسلم ولا يمنعوا من القراءة به.

ورد ابن الجزري على حجة أهل القول الأول برأي الإمام محمد بن جرير الطبري، إن القراءة على الأحرف السبعة لم تكن واجبة على الأمة، وإنما كان ذلك جائزاً لهم ومرخصاً فيه، وقد جعل لهم الاختيار في أي حرف قرأوا به، فلما رأي

الصحابة أن الأمة تفترق وتختلف وتتقاتل إذا لم يجمعوا على حرف واحد اجتمعوا على ذلك، وهم معصومون أن يجتمعوا على ضلالة، وليس فيما فعلوا ترك واجب ولا فعل محظور.

9. المسألة التاسعة : هل القراءات التي يقرأ بها اليوم في الأمصار جميع الأحرف السبعة أو بعضها ؟

يقول ابن الجزري : إن الجواب على هذه المسألة ينبني على ما تقدم في السؤال الثامن، فمن يرى أنه لا يجوز لأمة ترك شيء من الأحرف السبعة يدعي أنها مستمرة النقل بالتواتر إلى اليوم، وإلا تكون الأمة جميعاً عصاة مخطئين في ترك ما تركوا منه، وكيف وهم معصومون ؟ ويدفع ابن الجزري هذا الرأي بحجة أن القراءات المشهورة اليوم بالنسبة لما كان مشهوراً في الأعصار الأول قلٌ من كُثْرٍ. ونَزْرٌ من بَحْرٍ. ثم بسط القول في جميع القراءات ورواياتها وطرقها واختلاف القراء فيها وعددها، فذكر أن الحافظ الداني له في كتاب جامع البيان أكثر من خمسمائة رواية وطريق، وأن أبا القاسم عيسى بن عبد العزيز الأسكندري ألف كتابا سماه الجامع الأكبر والبحر الأزخر يحتوي على سبعة آلاف رواية وطريق، وكل هذه الروايات لا ينكرها أحد، إلا ما كان من ابن شَنَبوذ الذي خرج عن المصحف العثماني، أو عن ابن مِقْسَم العطار الذي أجاز القراءة بما وافق المصحف من غير أثر.

ثم أورد في هذا الفصل قول أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي في رد شبهة الأغبياء الذين اعتقدوا أن الأحرف السبعة هي القراءات السبع المختارة في كتاب ابن مجاهد : «إن الناس إنما ثمنوا القراءات وعشروها وزادوا على عدد السبعة الذين اقتصر عليهم ابن مجاهد لأجل هذه الشبهة ؛ ثم قال أبو الفضل، : وإني لم أقتف أثرهم تثميناً في التصنيف أو تعشيراً أو تفريداً إلا لإزالة ما ذكرته من الشبهة، وليعلم المراعي في الأحرف السبعة المنزلة عدداً من الرجال دون الآخرين، ولا الأزمنة ولا الأمكنة، وإنه لو اجتمع عدد لا يحصى من الأمة، فاختار كل واحد منهم حروفاً بخلاف صاحبه، وجرد طريقاً في القراءة على حدة في أي مكان كان، وفي أي أوان أراد بعد الأئمة الماضين في ذلك بعد أن كان ذلك المختار بما اختاره من الحروف بشرط الاختيار لما كان بذلك خارجاً عن الأحرف السبعة المنزلة بل فيها متسع إلى يوم القيامة».

وبعد رأي الرازي أوضح ابن الجزري شروط اختيار الطريق بما نقل عن الإمام موفق الدين أحمد بن يوسف الكواشي الموصلي القائل في أول تفسيره التبصرة : «وكل ما صح سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق لفظه خط المصحف الإمام فهو من السبعة المنصوص عليها ولو رواه سبعون ألفا، مجتمعين أو متفرقين، فعلى هذا الأصل بنى قبول القراءات عن سبعة كانوا، أو عن سبعة آلاف، ومتى فقد واحد من هذه الثلاثة المذكورة في القراءة فاحكم بأنها شاذة».

وهذه الشروط الثلاثة هي التي نظمها ابن الجزري في طيبة النشر، بقوله :

فَكُلُّ مَا وافق وجه نَحْوِ ... وكان للرّسم احتمالا يَحْوِي
وصح إسْنَاداً هو القرآن ... فهذه الثلاثة الأركان

ولقد سمى هذه الشروط أركانا وضوابط وعبر عنها بقوله : كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، بل هي من الأحرف السبعة، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة أم عن غيرهم، ومتى اختل ركن من هذه الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء أكانت عن السبعة أو عمن هو أكبر منهم، وهو رأي الأئمة، مثل أبي عمرو الداني ومكي، والمهدوي وأبي شامة.

10. **المسألة العاشرة** : ما حقيقة اختلاف هذه السبعة الأحرف وفائدته ؟

فيؤكد أن الاختلاف ليس باختلاف تضاد أو تناقض، لأنه محال، فقد قال تعالى : ﴿ أفلا يتدبرون القرآن، ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيراً ﴾ (سورة النساء، الآية 82).

ثم يعود إلى طبيعة هذا الاختلاف في القراءات ليبرهن أنه تنوع وليس بتناقض أو تضاد، قائلا : إنه لا يخلو من ثلاثة أحوال.

* أحدها : اختلاف اللفظ، والمعنى واحد، مثل : الصراط، ويحسب، مما يطلق عليه أنه لغات فقط.

* ثانيها : اختلافهما جميعا مع جواز اجتماعهما في شيء واحد، مثل ملك - ومالك. وننشرها وننشزها . بالراء والزاي، والمراد بهما العظام، والله أنشرها أي أحياها، وأنشزها أي رفع بعضها إلى بعض فالتأمت.

• ثالثها : اختلافهما مع امتناع اجتماعهما في شيء واحد : مثل : ﴿ وظنوا أنهم قد كذبوا ﴾ (سورة يوسف، الآية 110) بالتخفيف والتشديد، فبالتشديد يظن الرسل أن قومهم كذبوهم، وبالتخفيف يظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم، والظن في القراءة الثانية شك، ثم أعطى أمثلة أخرى تبين عدم التنافي في كل القراءات المختلفة.

أما فيما يتعلق بفائدة الاختلاف فيكرر أن سببه التهوين والتسهيل على الأمة، وبيان أسرار البلاغة، وكمال الإعجاز، وغاية الاختصار وجمال الإيجاز، وتسهيل حفظه وتيسير نقله، وإعظام أجور الأمة في تتبع معانيه، واستخراج كمين أسراره والبحث عن ألفاظه وصيغه وإتقان تجويده، وظهور سر الله تعالى في تولي حفظه وصيانته.

وهكذا نرى أن المحقق ابن الجزري قد استوفى موضوع الأحرف حقه وتناوله من جميع أنحائه، بعدما أمعن التفكير فيه عشرات السنين، واطلع على آراء من سبقه من العلماء، فاتسم بحثه بالشمولية في العرض، والتكامل في الجمع، والدقة في المنهج، ومع ما يشتمل عليه آراؤه من قيمة علمية، فإنه لا يمتنع من إبداء ملاحظتين، وهما كوته :

أولاً : في معرض الكلام عن حصر الأحرف في سبعة أوجه، تحدث عن اختلاف القراءات الصحيحة والشاذة والمنكرة والباطلة، ثم مثل ببعض الروايات التي تخالف الرسم العثماني، وفقدت بذلك أحد أركان الصحة. مثل ﴿ فامضوا إلى ذكر الله ﴾، وهذا قد يوهم أنها من الأحرف السبعة، وأنه لا مانع من القراءة بها. وكذلك مثاله الثاني في التقديم والتأخير : وقد عاب هو نفسه على ابن قتيبة تمثيله "بالطلع المنضود".

ثانياً : لقد اعتقد أن الصحابة رضوان الله عليهم جردوا المصاحف من النقط والشكل قصدا ليحتمل الخط أوجه اختلاف الأحرف السبعة، زيادة على ما في العرضة الأخيرة التي شملها الرسم كلها. ولا يراد أن ماسوى العرضة الأخيرة قد نسخ، وأن ما نسخ قد رفع من الأحرف السبعة المنزلة : وعندما مثل لتحمل الرسم لمختلف القراءات في جوابه عن المسألة اقتصر على تحمل الخط للفظين فقط، كما أنه هنا لم يأخذ بعين الاعتبار طبيعة الخط العربي ومواصفاته العامة، أو ان كتابة المصاحف العثمانية.

و) تلخيص لآراء العلماء في هذا الحديث :

قد يكون من أسرار حديث الأحرف السبعة أنه روي على «سبعة أحرف» فاتسعت معانيه لتتحمل كثيرا من الأقوال والآراء التي لم تستنفذ إلى الآن مضامينه

ومراميه، حتى إن الإمام السيوطي الذي أورد فيه أكثر من ثلاثين قولا، أقر بنوع من العجز عن القطع في تفسيره النهائي، فعبر عن هذا العجز بقوله : إن المختار عنده أنه من المتشابه الذي لا يدري تأويله، ولعله تأثر في هذا الرأي بما نسب لمحمد بن سعدان النحوي الذي يقول : «إن هذا الحديث مشكل لا يعرف له معنى وليس يدل على حكم ما»[1]، غير أن هذا يخالف آراء مجموعة الأئمة التي استعرضنا، والتي بينت أن هذا الحديث يدل على معان كثيرة جدا، ولا شك أن أغلب التفسيرات المذكورة لها قسط وافر من الصحة والصواب.

وفي الختام نقدم ترتيبا ملخصا ومختصرا لآراء أئمة القراءة مع الاقتصار في التمثيل على القراءات المتواترة، مع مراعاة المقصد في الحديث المتفق على أنه التخفيف على الأمة حسب طلب نبي الرحمة عليه الصلاة والسلام، ونكر عجزهم عن القراءة على حرف واحد وورد بعض الروايات في الحديث عن ثلاثة أحرف، والاتفاق على سبعة أحرف يدعو إلى المحاولة للتقريب بين الروايتين باعتماد ثلاث طرق لهذا التيسير المطلوب، وتتضمن اثنتان منها ثلاثة أوجه، والثالثة تتضمن وجها واحدا، وذلك، فتكون بذلك الوجوه سبعة على عدد الأحرف.

- الطريقة الأولى : ويكون التيسير لكل قبيلة من العرب أن تتلو القرآن الكريم وفقا للغتها الخاصة بها، فتغتفر لها التغيرات التالية، وهي ثلاثة :

* الأول : اختلاف حركات بناء الكلمات وإعرابها، مثل، يحسَب ويحسِب، وسداً وسُداً، وسخريا وسِخريا، وما هذا بشرا، وما هذا بشر، وكذلك خفض «الارحام» في قوله تعالى : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾.

* الثاني : أداء القراءة بلهجة القبيلة كالإدغام والإظهار، وبالإمالة وبالفتح، وبتحقيق الهمز أو بتسهيله والمد والقصر، والترقيق والتفخيم.

* الثالث : إبدال حرف بحرف غيره : مثل وميكائيل، وميكال، والقيوم، والقيام، وإبراهيم، وما هو على الغيب بضنين، أو بظنين، وضئاء وضياء.

- الطريقة الثانية : الإذن بالتلاوة بكل قراءة ثبت سندها، ولو اختلفت معانيها، وتشمل ثلاثة أوجه :

---

(1) انظر الزركشي في البرهان : ج 1، ص 213 وكتاب الأحرف السبعة للدكتور حسن ضياء الدين عتر، ص 127.

* الأول : الزيادة والنقصان : مثل «أو لم يروا، وَلَمْ يَرَوْا»، فَإِنَّ اللَّه الغني الحميد»، «فَإِنَّ اللَّه هو الغني الحميد». ونحوها، ولم يتسنه، ولم يتسنّ.

* الثاني : التقديم والتأخير : «فيقتَلون ويقتِلون»، و«يقتلون، ويقتلون».

* الثالث : إبدال كلمة بكلمة غيرها : مثل ننشرها، وننشزها، «فتبينوا فتثبتوا يبشرهم، ينشركم».

- الطريقة الثالثة : وقد تعني الترخيص في تلاوة الآي دون مراعاة موالاتها، بشرط أن لا تختم آية رحمة بلفظ العذاب أو العكس كما ورد في أحد متون الحديث.

وأخيراً، نلاحظ بعد استعراض مجمل روايات هذا الحديث، وأقوال العلماء في شرحه، ومحاولة إعادة ترتيب أوجهه، أنه لولا هذا الحديث المتواتر، لتعرضت الأمة لمشكلتين في غاية الصعوبة والإحراج. فإما أن يكون عليها أن تقرأ القرآن الكريم كله على حرف واحد في أصول قراءته وفرش حروفه، وهذا مستحيل بسبب تنوع لهجات لسان العرب الذي أنزل به القرآن، واختلاف ملكات القراء في النطق وصور الأداء، وإما أن يسلموا بوجود اختلاف في الكتاب المحفوظ، وهذا ينافي قوله تعالى : ﴿ ولو كان من عند غير اللّه لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ﴾ (سورة النساء، الآية 82).

وهكذا بين رسول اللّهﷺ جواز تعدد في أوجه القراءة، وضع فيه عن الأمة إصر حرج لا طاقة لها بتحمله. فهذا الحديث من معجزات حفظ القرآن، ومن مظاهر رحمة اللّه تعالى التي أنزلها على لسان نبي الرحمة، فتنوع أحرف هذا الحديث، واختلاف العلماء في فهمه، يدلان على سعة تحمله، وقد يوحي بأن حديث الأحرف السبعة، هو أيضا أوحي على سبعة أحرف.

الباب الأول

عصر الأئمة والرواة

الفصل الأول

القراء السبعة

اختيارهم وأصولهم ومفرداتهم

1. كيف تم اختيار البدور السبعة ؟

بعد الحديث عن حديث الأخرف السبعة، والتذكير ببعض أقوال العلماء فيه، نتناول في هذا الباب سبعة آخرين، وهم القراء الأئمة الذين اختارهم ابن مجاهد الذي كان أول من سبّع القراءات واعتبر غيرها شاذا، ثم تابعه في هذا الاختيار إمام القراءات في الأندلس أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444) في كتابه "التيسير" وأفرد لكل واحد من السبعة راويين.

ومكانة هذين العالمين جعلت الأمة تجمع على قبول اختيارهما الذي ركزه وباركه أبو القاسم بن فيره الشاطبي في رائعته المعروفة بحرز الأماني، والتي يقول فيها :

جزى الله بالخيرات عنا أئمة	لنا نقلوا القرآن عذبا وسلسلا
فمنهم بدور سبعة قد توسطت	سماء العلا والعدل زهرا وكملا
لها شهب عنها استنارت فنورت	سواد الدجى حتى تفرق وانجلى
وسوف تراهم واحدا بعد واحد	مع اثنين من أصحابه متمثلا
تخيرهم نقادهم كل بارع	وليس على قرآنه متأكلا

وهكذا اعتبرت الأمة قراءة هؤلاء السبعة مجمعا على تواترها. غير أن هذا التواتر لم يحل دون اعتراض بعض العلماء على تسبيع ابن مجاهد وحصر الرواة عند أبي عمرو الداني، وهذا الاعتراض ليس انتقادا للأئمة السبعة أو الرواة الثلاثة عشر، وإنما يتركز على ثلاث ملاحظات وهي :

* أولاً : حصر عدد الأئمة في سبعة.

* ثانياً : قصر التواتر على قراءاتهم.

* ثالثاً : حصر الرواة في اثنين لكل مقرئ.

لقد انتقد هذا الحصر، لعدة أسباب، منها :

أ) احتمال الخلط بين القراءات السبع والأحرف السبعة :

قد يتوهم العوام أن قراءات البدور السبعة هي الأحرف السبعة المذكورة في الحديث الآنف الذكر فيقول مكي بن أبي طالب : «إن من ظن أن قراءة هؤلاء القراء كنافع وعاصم هي الأحرف السبعة فقد غلط غلطا عظيما، ويلزم من هذا أن من خرج عن قراءتهم، بما ثبت من الأئمة غيرهم، ووافق خط المصحف أن لا يكون قرآنا، وهذا غلط عظيم». ويقول أبو شامة : «ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هي الأحرف السبعة التي في الحديث، وهو خلاف إجماع أهل العلم مطلقاً، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل»، وهو ما لم يرده ابن مجاهد، وأخطأ من نسبه إليه، وقد بالغ صاحبه أبو طاهر بن أبي هاشم في الرد على من عزا له هذا القول». ويذكر أبو الفضل الرازي أن الناس ثمّنوا القراءات وعشّروها وزادوا على السبعة الذين اقتصر عليهم ابن مجاهد لأجل هذه الشبهة.

والأئمة الذين كتبوا في القراءات قبل ابن مجاهد، لم يتفقوا على سبعة معينين، وهذا التسبيع لا يستند على دليل أثري، فيقول إسماعيل بن إبراهيم القراب في «كتاب الشافي» : «إن التمسك بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنة، وإنما هو من جمع بعض المتأخرين فصنف كتابا وسماه «السبع» فانتشر ذلك في العامة، وتوهموا أنه لا تجوز الزيادة على ما ذكر في ذلك الكتاب لاشتهار مصنفه». فإن أبا عبيد القاسم بن سلام وصل بأئمة القراءة إلى خمسة وعشرين، وكان بعده أحمد بن جبير الكوفي (تـ 258) فذكر خمسة : واحداً من كل عصر، مراعاة لعدد المصاحف التي أرسل بها عثمان رضي اللّه عنه إلى الأمصار. واعتمد القاضي إسماعيل البغدادي (تـ 282) عشرين إماما. وزاد محمد بن جرير الطبري (تـ 310) على العشرين[1].

---

(1) يراجع في هذا المبحث ما جمعه السيوطي في كتاب الإتقان، ج 1، ص 75، وقد تضمن مجمل النقول المذكورة هنا.

ومن معاصري ابن مجاهد محمد بن أحمد الداجوني (تـ 324) الذي أدخل أبا جعفر القعقاع ضمن السبعة. ذلك لأن السبعة المختارين، وإن كانوا محل إجماع وتوثيق، فإن في أئمة القراء من هو مثلهم أو أجل من بعضهم قدرا، فقد ذكر أبو حاتم عشرين إماماً من القراء، ولم يذكر منهم ابن عامر ولا حمزة ولا الكسائي. ويقول مكي بن أبي طالب : «إن الناس بالبصرة كانوا على قراءة أبي عمرو ويعقوب الحضرمي، وإن ابن مجاهد أثبت الكسائي وحذف يعقوب»[1].

وهذا ما حمل القراء بعد ابن مجاهد أن يزيدوا ثلاثة اتفقوا على قراءتهم، وأثبتهم المحقق ابن الجزري في «النشر»، وفي «طيبة النشر»، ثم أفرد لهم كتاب «تحبير التيسير»، ونظمه في «قصيدة الدرة» على بحر الشاطبية ورويها، ومستعملا لمنهجها في الرموز، وهؤلاء الثلاثة هم أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني، وهو من شيوخ الإمام نافع، وخلف بن هشام البزار، وهو من رواة حمزة بن حبيب الزيات، ويعقوب بن إسحاق بن عبد اللّه ابن إسحاق الحضرمي، وهو من أتباع أبي عمرو بن العلاء.

ثم زاد بعض القراء عليهم أربعة آخرين وهم : الحسن بن أبي الحسن البصري، وسليمان بن مهران الأعمش، ومحمد بن عبد الرحمن بن محيصن المكي، ويحيى بن المبارك اليزيدي، وهو من رواة أبي عمرو بن العلاء، وعنه أخذ الدوري والسوسي[2].

ب) تواتر السبعة والعشرة :

واتفق جمهور القراء والأصوليين على صحة قراءة الثلاثة، وقد سبق أن رأينا العلاقات المتداخلة بينهم وبين السبعة ؛ وقد أفتى عبد الوهاب السبكي أن القراءات الثلاث المروية لأبي جعفر ويعقوب وخلف متواترة معلومة من الدين بالضرورة، وأن كل حرف انفرد به واحد من العشرة متواتر معلوم من الدين بالضرورة، وأنه منزل على رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم، لا يكابر في ذلك إلا جاهل[3].

---

(1) المصدر السابق، ج 1، ص 76 وما بعدها.

(2) راجع إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للإمام البنا الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. أولى، 1419-1998.

(3) النشر لأبن الجزري، ج 1، ص 44 وما بعدها، دار الكتاب العربي، بيروت دون ذكر لتاريخ الطبع.

أما ما عدا العشرة فالأظهر عند الأصوليين شذوذه، وعند القراء عدم تواتره كله، غير أنهم في الأخير اعتمدوا ضوابط معينة لصحة أي قراءة، سواء أكانت سبعية أم لا، وإنما وصلوا إلى ذلك احتياطا، لا لدفع قراءة صحت عن الأئمة السبعة ولكن للتأكد من الرواية عنهم وتوثيقها.

وممن صاغ هذه الضوابط أحمد بن يوسف الكواشي الموصلي في كتابه «التبصرة» حيث يقول : «كل ما صح سنده، واستقام وجهه من العربية، ووافق خط المصحف فهو من الأحرف السبعة، ولو رواه سبعون ألفا مجتمعين أو متفرقين، فعلى هذا الأصل بُني قبول القراءات عن سبعة كانوا أو عن سبعة آلاف، ومتى فُقد واحد من هذه الثلاثة المذكورة في القراءة، فاحكم بأنها شاذة» وهذا ما سبق أن أكده مكي في الإبانة[1].

وهذه الضوابط هي التي حررها المحقق ابن الجزري في «طيبة النشر».

ج) الاقتصار على بعض الرواة :

أما سبب اقتصار أبي عمرو الداني على راويين لكل قارئ فقد بينه في مقدمة «كتاب التيسير» قائلا : «إنه أراد ما يقرب تناوله، ويسهل حفظه، ويخف درسه مما يتضمن الروايات والطرق المنتشرة والمشتهرة عند التالين، وصح وثبت عند المتصدرين»[2]، معتمدا على الإيجاز والاختصار، وترك التطويل والتكرار.

فمن عرف سعة علم أبي عمرو الداني في القراءات وبصره بطبقات القراء التي ألف فيها كتابا في أربعة أسفار، و«جامعه» الذي اشتمل على أكثر من خمسمائة رواية وطريق، علم أن اختياره لهؤلاء الرواة ليس اعتباطيا، وليس دليلا على حصر القراءة الصحيحة فيها، وإنما عمد إلى «التيسير والتسهيل والتقريب».

فانتقى أئمة انتهت إليهم رئاسة الإقراء في أمصارهم، وحملوا بأمانة ومهارة قراءات القراء السبعة. ونوجز فيما يلي أسانيد هؤلاء الأئمة ورواتهم، معتمدين أساساً في ذلك «كتاب التيسير» للداني مع ذكر السند بينه وبينهم، وبالخصوص الأشياخ الذين ذكر أنه قرأ عليهم القرآن كله.

---

(1) ظ الإتقان، ج 1، ص 258 وما بعدها. كتاب الإبانة عن معاني القراءات، لأبي محمد مكي بن أبي طالب، تحقيق د. محي الدين رمضان، دار المأمون للتراث، دمشق، 1399-1979، ص 51.

(2) التيسير في القراءات السبع، دار الكتاب العربي، بيروت، 1406-1985، ط. ثالثة، ص 2.

1. أسانيدهم ورواتهم:

أ) نافع بن عبد الرحمن المدني:

الأول من هؤلاء البدور هو نافع بن عبد الرحمن أبو رؤيم الل
أخذ القراءة عن سبعين من التابعين اشتهر منهم خمسة وهم أبو ج
القعقاع (ت 127) وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج (ت 117) وشيبة بن نـ
سلمة (ت 130) ومسلم بن جندب الهذلي (ت 100) ويزيد بن رومان وهؤ
أبي هريرة (ت 59) وعبد الله بن عباس (ت 68) وعبد الله بن عياش
78) الذين أخذوا عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ.

ورواة الإمام نافع كثير، فمنهم أبو عمرو بن العلاء، وعيـ
وسليمان بن جماز وإسحق المسيبي، وعراك بن خالد الدمشقي وعبـ
المصري والغاز بن قيس الأندلسي واشتهر منهم أربعة عرفهم أبو عـ
كتاب التعريف، واختار له في التيسير روايتي ورش وقالون. وكان
عثمان بن سعيد (ت 197) إمام القراءات بمصر في عصره، وأخذت عنه
طريق أبي سعيد يوسف بن عمر الأزرق (ت 240) الذي خلفه في القراءة،
بن عبد الرحمن بن القاسم العتقي (ت 231) وعبد الرحيم الاصبهـ
عن تلميذي ورش: موسى بن سهل ويونس بن عبد الأعلى وأما قالون
مينا المدني (ت 220) الذي لازم الإمام نافع نحوا من خمسين سنة و
قراءته. وعرفت له ثلاث طرق وهي طريق أبي نشيط محمد بن هارون
258) وأحمد بن يزيد الحلواني (ت بعد 250) وأحمد بن فرح المفسر (ت

ب) عبد الله بن كثير المكي:

والثاني هو عبد الله بن كثير الداري، هكذا نسب لأنه كان عطار
الجزري أن أبا عمرو الداني قال أنه ابن كثير بن المطلب، مقتفياً بذلك
البخاري، والبخاري تكلم عن عبد الله بن كثير المحدث القرشي، فنقلت
وكان تابعاً لأنه ولد سنة 45 وأدرك ابن الزبير وأبا أيوب الأنصاري و
وقيل أنه قرأ على عبد الله بن أبي السائب المخزومي، كما عرض على
ودرباس مولى ابن عباس، وهما من تلامذة ابن عباس أما راوياه المـ
أحمد بن محمد بن أبي بزة البزي (ت 250) وقد قرأ البزي على عبد

يسار المكي وعكرمة بن سليمان، وقرأ بن زياد وعكرمة على شبل بن عباد واسماعيل القسط تلميذ ابن كثير وقد اشتهرت عن البزي طريقان هما طريق أبي ربيعة محمد بن اسحق الربعي (تـ 294)، وأبي علي الحسين بن الحباب البغدادي (تـ 301).

أما الراوي الثاني فهو محمد بن عبد الرحمن المعروف بقنبل (تـ 296) وقد قرأ على والده وله طريقان عن ابن مجاهد وابن شنبوذ.

ج) أبو عمرو بن العلاء البصري :

والبدر الثالث هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار المازني التميمي البصري (تـ 154) كان رأساً في العربية والقراءات، أخذ عن قراء الحجاز في المدينة ومكة، وعن عاصم وأبي العالية الرياحي، وقرأ أبو العالية على عمر بن الخطاب وأبي بن كعب وزيد بن ثابت ومن أشهر تلامذته يحيى بن المبارك اليزيدي، وعن يحيى أخذ حفص ابن عمر الدوري (تـ 246) شيخ القراءة في عصره واشتهرت عنه طريق أبي الزعراء عبد الرحمن عبدوس (تـ بعد 280)، وأحمد بن فرح المفسر (تـ 301).

والراوي الثاني عن يحيى اليزيدي عن أبي عمرو هو أبو شعيب صالح بن زياد السوسي المتوفى بالرقة سنة 261 وعرفت عنه طريقتا محمد ابن جرير الطبري (تـ 310) المفسر وأبي عيسى موسى بن جمهور البغدادي (تـ 300).

د) عبد الله بن عامر اليحصبي الشامي :

والبدر الرابع هو عبد الله بن عامر اليحصبي الدمشقي وهو تابعي جليل كان يؤم المسلمين في الجامع الأموي في عهد عمر بن عبد العزيز، تلقى القراءة عن المغيرة بن أبي شهاب (تـ 91) وعن عويمر بن عامر المعروف بأبي الدرداء (تـ 32) وقرأ المغيرة على الخليفة عثمان بن عفان، ومن رواة اليحصبي هشام بن عمار الدمشقي بواسطة أيوب بن تميم وعراك بن خالد المرى وهما تلميذا يحيى بن الحرث الذماري (تـ 145) وأخذ يحيى عن ابن عامر، ورويت عن هشام طريقة أحمد بن يزيد الحلواني (تـ بعد 250) ومحمد بن أحمد أبو بكر الداجوني (تـ 324).

أما الرواي الثاني عن ابن عامر فهو عبد الله بن بشر المعروف بابن ذكوان القرشي الفهري قرأ على أيوب بن تميم وخلفه في الاقراء، وعرفت له طريقتان عن هارون بن موسى الأخفش الكبير (تـ 292) ومحمد بن موسى بن أبي عمارة الصوري (تـ 307).

هـ) عاصم بن أبي النَّجود الكوفي :

والبدر الخامس هو أبو بكر عاصم بن أبي النجود (تـ 127) أخذ القراءة عن أبي عبد الرحمن السلمي (تـ 74) عن الإمام علي ابن أبي طالب وعن زر بن حبيش (تـ 82) عن عبد اللّٰه ابن مسعود، وجلس للاقراء بالكوفة بعد السلمي.

وراوياه المشهوران هما أبو بكر شعبة بن عياش النهشلي (تـ 193) وله طريقان عن يحيى بن ءادم (تـ 203) ويحيى بن محمد بن قيس العليمي الأنصاري الكوفي (تـ 243).

والراوي الثاني هو حفص بن سليمان الأسدي (ت قرب سنة 180) ربيب عاصم، وله طريقتان عن عبيد بن الصباح ابن أبي شريح (ت 219). وعمرو بن الصباح بن صبيح (ت 221). وقيل أنهما أخوان.

و) حمزة بن حبيب الزيات الكوفي :

والبدر السادس هو حمزة الزيات الذي كان إمام الناس في القراءة بعد عاصم، وأخذ القراءات عن أبي حمزة حمران بن أعين (تـ 156) وأبي محمد طلحة بن مصرف اليامي (تـ 112)، وأبي عبد اللّٰه جعفر الصادق وتسند قراءته إلى الإمام علي بن أبي طالب وابن مسعود ومن أجل تلامذته سليم بن عيسى (تـ 189)، وعن سليم أخذ القراءة راوياه المشهوران وهما خلف بن هشام (تـ 229) ولخلف الراوي طريقان بواسطة ابن مقسم والمطوعي.

وراويه الثاني هو خلاد بن خالد الشيباني (تـ 220) وكان من أضبط صحاب سليم بن عيسى ومن حملة طريقته تلميذه محمد ابن شاذان الجوهري (تـ 286)، وسليمان بن عبد الرحمن الطلحي (تـ 252).

ز) علي بن حمزة الكسائي الكوفي :

والبدر السابع هو علي بن حمزة الكسائي (تـ 189) النحوي الكبير والمقرئ المشهور وقد قرأ على عاصم وحمزة بسنديهما السابق، كما أخذ عن اسماعيل بن جعفر عن شيبة بن نصاح.

وراوياه هما أبو عمر حفص الدوري الآنف الذكر، وطريقاه في قراءة الكسائي عن أبي الفضل جعفر بن محمد بن أسد النصيبي الضرير (ت 307) وأبي عثمان الضرير سعيد بن عبد الرحيم (ت بعد 310).

والراوي الثاني هو أبو الحارث الليث بن خالد المروزي (ت 240) وهو من أجل أصحابه، وله طريقان عن محمد بن يحيى البغدادي المعروف بالكسائي الصغير (ت 280) وسلمة بن عاصم البغدادي (ت بعد 270).

الفصل الثاني

لمحة عن قراءات البدور السبعة

1 . الاختلاف والتنوع في القراءات

وفقاً لحديث الأحرف السبعة الذي سبق شرحه، فمن الضروري أولاً أن نؤكد أن الاختلاف في القراءات ليس اختلافاً في القرآن نفسه، فالقرآن هو الكتاب الذي وصفه الحق سبحانه بقوله : ﴿ لا يأتيه الباطلُ من بين يدَيْه، ولا من خلفه، تنزيلٌ من حكيمٍ حميد ﴾ (سورة فصلت، الآية 42)، ﴿ ولو كانَ من عندِ غيرِ اللّهِ لوجدُوا فيه اختلافاً كثيراً ﴾ (سورة النساء، الآية 82).

فالاختلاف المستحيل وجوده في القرآن أو في القراءات هو :

1. اختلاف التناقض : بأن نجد فيه ما يناقض العقائد، مثل إثبات الشرك، وتكذيب الرسل.

2. اختلاف التضاد : وهو أن نجد فيه ما يضاد الأوامر الشرعية، كالنهي عن الصلاة والعدل، أو الإحسان، وكالأمر بالفحشاء والمنكر.

3. اختلاف التعارض : وهو أن نرى أخبارا يكذب بعضها بعضاً، كأن يقال : إن موسى لم يقل لهارون : ﴿ ما منعَكَ إذ رأيتهم ضلوا أن لا تتَّبِعني أفعصيت أمري ؟ ﴾ (سورة طه، الآيتان 92-93).

أما التنوع فهو موجود في القرآن الكريم، مثل تعدد صيغ التعبير والأداء، والقراءات عبارة عن ضبط صور أدائه من قبل القراء : وقد خفف اللّه عليهم، فأذن لهم في تعددها على سبعة أحرف، وأجمع العلماء أن يظل هذا التعدد محصوراً فيما صح سنده، واحتمله رسم المصحف العثماني، ووافق وجهاً عربياً.

فاختلاف القراءات المقبولة في القرآن الكريم، هو الذي يندرج في حدود هذه الضوابط الثلاثة، أما عوامل الاختلاف، فإنما تعود إلى تنوع الأحرف السبعة، التي عرضنا رأي العلماء فيها من قبل.

وإذا كان القرآن الكريم نزل على سبعة أحرف، كلها شاف كاف، وإذا كان متضمنا لجل لغات العرب، فإن أكثره ورد بحرف أهل الحجاز. فالرسولﷺ الذي نزل جبريل الأمين بالقرآن على قلبه، قرشي واسترضع في بني سعد، وأصحابه السابقون من المهاجرين والأنصار حجازيون، والأربعة الذي أمر عليه الصلاة والسلام بأخذ القراءة منهم هم من القبائل الحجازية.

وهذا يوضح أن قراءة أهل الحجاز في رتبة متميزة، وبالخصوص ما كان منها بلغة قريش، ولهذه الأسباب نرى أن الخليفة عثمان بن عفان عهد بنسخ المصحف الإمام إلى أربعة من الحجاز، ثلاثة من قريش، وواحد من الأنصار، وأمرهم أن يثبتوا الأداء القرشي إذا ما اختلف الأنصاري القارئ زيد بن ثابت مع الثلاثة الآخرين، وهم عبد اللّه بن الزبير، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وسعيد بن العاص[1]، غير أن تميز قراءة الحجاز لا تعني عدم صحة قراءة العرب من غيرهم، لأنهم كانوا يتلون الكتاب أمام النبيﷺ فيقرهم على أدائهم، كما أن قراء الأمصار أخذوا الروايات متصلة بأسانيدها الموثقة وفق قواعد معينة.

في هذا العرض سنحاول إعطاء ملخص عن قواعدهم في أصول القراءة.

2 . ما هي مذاهبهم في أصول القراءات ؟

يتباين الأداء عند القراء في مجموعة من القواعد، اصطلح علماء التجويد على تسميتها "بالأصول"، وضابطها تنوع صيغ الأداء مع وحدة اللفظ والمعنى، كما تتباين أوجه قراءاتهم في كلمات محصورة أطلقوا عليها «فرش الحروف» وضابطها تنوع صور الأداء مع وحدة التعبير والمعنى.

ويعود اختلاف الأداء في مجموعة الأصول، إلى طبيعة التلفظ عند قبائل العرب، الذين أذن لهم، تخفيفاً ورحمة من اللّه، أن يقرأوا ما تيسر من القرآن

---

(1) وقيل إن الخليفة عثمان جمع لكتابة المصحف اثني عشر رجلاً من المهاجرين والأنصار، منهم أبيّ بن كعب وزيد بن ثابت، ط المصاحف لابن أبي داود : ص 26.

بحروفهم الخاصة، وذلك في حدود مراعاة فصاحة اللغة وسلامتها من الهنات المستقبحة؛ فأجيز مثلا لمن يسهل الهمز في لغته أن يسهلها في القراءة. ولمن يحققها في كلامه أن يقرأ بالتحقيق؛ ولكن لا يجوز لمن يبدلون الكاف سينا أو شينا أن يقرأوا بذلك في القرآن، فقراءة : «لقد جعل ربش تحتش سريا» شاذة، وممنوعة.

ثم إن من شرط قبول القراءة بهذه الأحرف أن تستند إلى رواية عن الرسولﷺ، الذي سمع أصحابه من جميع قبائل العرب يقرأون القرآن، وحمله عنه حذاق القراءة، فعلموا الناس قواعد التجويد والأداء - ومن جملتها مسائل الأصول المضبوطة، والتي تباين النطق فيها عند قراء الأمصار؛ وهي :

أ) الأداء في ميم الجمع وهاء الضمير في الوصل أو القصر أوالإسكان :

إن من القراء من يقرأ «أنعمت عليهم» بإسكان الميم، ومنهم من يقرأها بالوصل مطلقا، فيقول «أنعمت عليهمو»، ومنهم من يصلها قبل الهمز فقط نحو «سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم»، وجمهورهم يضمها قبل السكون مثل «الذين قال لهم الناس». وبعضهم يكسرها قبل السكون إن كان قبلها كسرة أو ياء؛ فيقول : «وتَقَطَّعَتْ بِهِم الأسباب»، و«كتب عليهم القتال»، ومنهم من يضم الهاء في الوصل. فالوصل مطلقا لابن كثير المكي، ووصلها قبل الهمزة لورش المصري، والإسكان مطلقاً لغيرهما، والكسر بعد الهاء المسبوقة بالكسر أو الياء لأبي العلاء، وكسر الهاء والميم لحمزة الكوفي.

ولقد نرى من خصائص ابن كثير المكي وصل ضمير الواحد الغائب، ولو كان مسبوقا بالسكون، فيقول : «اجتباهو»، و«هداهو» بينما يقرأ باقي السبعة بالقصر، ولا يصلون هذه الهاء إلا إذا توسطت حركتين، نحو «فأثَرْن بِهِ نقعا» «ولهُو ما في السموات والأرض»، ولقد اختلف الأداء عندهم في كلمات معروفة الأسباب تعود إلى تعدد الروايات. ومراعاة القواعد اللغوية، منها مثلا قوله تعالى : ﴿وإن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لكُمْ﴾ ففيها القصر عن نافع المدني، وقد أتت فيها روايتان بالسكون والصلة عن أبي عمرو البصري، وعن ابن عامر الشامي في رواية هشام، وروي الوصل له عن ابن ذكوان، وعن الكسائي. أما ابن كثير المكي فمذهبه الوصل في هذا الباب كله.

ب) المد والقصر :

المد وصف لازم للألف، وللواو بعد الضم، وللياء بعد الكسر؛ وقد يكون هذا المد طبيعيا مثل ما ينطق به عادة. غير أن المد يزاد لعوامل، بينها القراء، مع الاختلاف في مواضع ورود هذه الزيادة وفي مقدارها.

فاتفقوا على زيادة المد قبل السكون، وقبل الهمزة في كلمة واحدة، وسموه المد المتصل، واختلفوا في المد المنفصل، وهو عندما يكون في آخر الكلمة، والهمز في أول الكلمة التي تليها، ففي قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أن يشاء اللّه ﴾ (سورة المرسلات، الآية 30) نجد مداً متصلاً في كلمة «تشاءون» وآخر منفصلا الهمزة في قوله تعالى : ﴿ إلا أن ﴾ واختلفوا أيضاً في اعتبار الهمزة التي قد يتغير النطق بها بسبب التسهيل أو النقل أو الإبدال.

ومما اختلفوا فيه مقدار هذا المد، فمنهم من يجعله مُشْبَعا، ويطيله إلى ست حركات، ومنهم من يجعله متوسطا. ثم إن المد المتوسط أيضا قد يرد بعد الهمزة عند بعض القراء : وفيما يلي تلخيص لآراء قراء الأمصار في هذا الباب.

1. فقد كان نافع المدني يشبع المد قبل السكون ولو كان للوقف، ولقالون روايتان في المنفصل، وإذا ما اعتبرنا مقدار الإشباع عنده على نحو ما روى عن قالون، فيكون مقدار أربع حركات أو أَلِفَيْنِ.

2. أما ورش المصري فله اجتهادات في المد، فلا خلاف في مده للمنفصل، وإشباعه يصل إلى ستة حركات، ويقول بالمد المتوسط في حالتين :

أ) بعد الهمزة، مثل «آمن الرسول»، لكنه يقصر إذا وردت الهمزة بعد ساكن صحيح، مثل: «القرآن ومسؤولا» ونحوها، كما يقرأ بالقصر في كلمة «إسرائيل».

ب) عندما تكون الواو ساكنة أو الياء بين فتح وهمز، نحو مثل «السوء»، «وشيء». ولم يمد في هذا الباب كلمة «الموءودة» لأن الهمزة ليست ثابتة في كل تصاريف الكلمة، وقد يقف بالتوسط في مثل «لا ريب» و«سوف» وما شابههما.

3. وقرأ ابن كثير المكي بالقصر في المد المنفصل، وكذلك في بعض طرق حفص عن عاصم، بينما روي مده عن جمهور القراء.

ج) مذاهبهم في النطق بالهمز[1] :

اتفق علماء التجويد، أن الأداء يقع بدون تعسف أو تكلف، فيقول المحقق ابن الجزري في مقدمته، في وصف التجويد.

(1) سيأتي هذا الباب بتفصيل أكثر في الفصل الخاص بابن مجاهد.

وهو إعطاء الحروف حقها	من صفة لها ومستحقها
وردُّ كلٍّ واحدٍ لأصله	واللفظُ في نظيره كمثلِه
مُكملا من غير ما تَكَلّف	باللفظ في النطق بلا تعسف

ثم لاحظ القراء أن مخرج الهمزة من أقصى الحلق، مما يقتضي التكلف في النطق به، وبين ابن بري، ذلك بقوله :

فالهمز في النطق به تكلف	فسهلوه تارة وحذفوا
وأبدلوه حرف مَدّ محضا	ونقلوه للسكون رفضا

فيتحصل من هذا أقوال : إن لقراء الأمصار مذاهب في الهمز، وهي :

أولاً : التحقيق : أي إخراج الهمز من مخرجه، ولو أدى ذلك إلى تكلف، حتى قيل إن بعضهم يفوه به، وكأنه يتهوع.

ثانياً : التسهيل : وهو عبارة عن تخفيف التلفظ، ويكون غالبا «بين - بين»، فالهمز المفتوح ينطق به بين الهمز المحقق والألف الممدود، والهمز المضموم بين المحقق والواو، والهمز المكسور بين المحقق والياء.

ثالثاً : الحذف : وهو يرد غالبا عن اجتماع همزتين. مثل «جاء أمرنا» فقد تحذف في النطق إحداهما.

رابعاً : الإبدال : ومن أمثلته إبدال الهمز الساكن إذا كان فاء فعل وقبله همزة قطع، مثل آمن إيماناً، وَأُوتُواْ ونحوه.

خامساً : النقل : وهو أن تنقل حركة الهمزة إلى الساكن الصحيح الواقع قبله، مثل قولهم «ولَرْضَ» بدلا من «والأرض»، فتنقل حركة الهمزة إلى اللام وحذف الهمزة في النطق والهمز يكون مفردا، وقد يأتي مرتين في كلمة واحدة. وقد يتوالى في كلمتين.

وفيما يلي ملخص لمذاهبهم فيه :

الهمز المفرد :

1. مذهب ورش : نذكر أولا أن ورشا المصري - المدني - قرأ بإبدال الهمز المفرد الساكن إذا كان فاء الفعل نحو مومن، ويومن، ﴿ كَعَصْفٍ مَاكُول ﴾، كما أبدل الهمز في بئر وبئس، والنسئ مع الإدغام.

ومذهبه في النقل، إذا كان الهمز محركا في أول الكلمة مسبوقا بساكن صحيح نحو «قَدْ أفلح». فإنه ينقل حركة الهمز إلى الدال من قد، ويحذف الهمزة. فيقول «قَدَ افلح» ومثله «خَلَوا اِلَى شياطينهم» «واتل عليهم نَبَأَ ابني آدم» «وأما بنعمة ربك فحدث اَلَمْ نشرح».

2. مذهب السوسي : أما أبو شعيب السوسي فروايته عن أبي عمرو بن العلاء البصري هي إبدال كل همز ساكن، لكنه لهذه القاعدة استثناءات، وهي :

- الأول : أن يكون سكون جزم، مثل قوله تعالى : ﴿ إن نَشَأْ نُنَزِّل عليهم من السماء آية ﴾ (سورة الشعراء، الآية 4) فيقرأها بالتحقيق.

- الثاني : أن يكون شبه الجزم، كقوله تعالى : ﴿ إقرأ بِاسمِ ربِّك ﴾.

- الثالث : هو تحقيق لهمز «تؤوي» وما اشتق منها.

- الرابع : رئيا في قوله : ﴿ أحسن أثاثا ورئيا ﴾.

- الخامس : ﴿ نار مؤصدة ﴾ فيقرأها بالتحقيق.

ومن تعليل هذه الاستثناءات مراعاة الخفة في «تؤوي» لأن تحقيقها أسهل في الأداء من المد، وعدم الالتباس في كلمة «رِئْياً»، لأنها قد تشبه في الإدغام بـ «ريا» التي للامتلاء، أما «مؤصدة» : فذكر أن أبا عمرو يرى أن أصلها من آأصد، أي أطبق، فقرأها بالتحقيق مخافة أن يعتقد أنها من باب «أوصد».

وبما أن الروايات وردت عن أبي عمرو البصري أيضا بتسهيل الهمز الساكن مطلقا، وبالتحقيق مقيدا مثل ما رأينا، فإن ذلك يدل على تأثره بالروايات المدنية في التسهيل، وباعتماد قواعد اللغة في التحقيق.

3. مذاهبهم في الهمزتين في كلمة واحدة : وإذا كانت همزتان في كلمة واحدة في مثل همز الاستفهام مع همز القطع، فقد اختلف القراء في أدائها :

فقاعدة الإمام نافع المدني تسهيل الثانية، وذلك في حالاتها الثلاثة. أي سواء كانتا مفتوحتين مثل ﴿ أأنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾ فتقرأ الثانية مسهلة بين الهمز المحقق والألف، أو كانت الأولى مفتوحة والثانية مكسورة نحو ﴿ أئنا لفي خلق جديد ﴾. فتسهل الثانية بين الهمز والياء، أو كانت الثانية مضمومة، نحو ﴿ أأنزل

عليه الذكر من بيننا ﴾، فتسهل الثانية بين الهمز والواو. وفي رواية قالون مد الهمز المسهل للفصل بينها وبين المحقق، فيقرأ ءاأنذرتهم، ويسمى ألف المد هنا بألف الإدخال.

أما ورش المصري، فإنه يبدل الهمز الثانية في المفتوحتين ألفا فيقرأ «ءانذرتهم» ووافق ابن كثير المكي وأبو عمرو البصري نافعا في هذه القاعدة.

ومما اختلف فيه القراء، أداء همز الاستفهام المتكرر في آية واحدة، نحو ﴿ أئذا كنا ترابا إنا لفي خلق جديد ﴾، فكان الإمام نافع يجعل الثاني خبرا، فيسقط همزه، إلا في موضعين، في سورة النمل، فقرأ قوله تعالى : ﴿ وقال الذين كفروا إذا كنا ترابا وءاباؤنا أئنا لمخرجون ﴾ (سورة النمل، الآية 67)، وفي سورة العنكبوت، فقرأ : ﴿ ولوطا إذ قال لقومه إنكم لتاتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين، أئنكم لتاتون الرجال ﴾ (سورة العنكبوت، الآيتان 28-29) فعكس أي جعل الأولى خبراً، وأسقط همزها، ووافق الكسائي نافعا في القاعدة إلا أنه أثبت الهمزتين في العنكبوت، وعكس ابن عامر القاعدة، فأخبر بالأول واستفهم بالثاني، ماعدا سورة النمل والنازعات فاستفهم بالأول.

أما ابن كثير وأبو العلاء وعاصم، فقد أثبتوا الهمز في الاستفهامين سوى ما نقل عن ابن كثير وحفص في العنكبوت، أنهما أخبرا في الأول واستفهما في الثاني.

4. مذاهبهم في الهمزتين في كلمتين : وإذا التقت همزتان في كلمتين، فإن فيهما للقراء مذاهب في الأداء.

فنافع وابن كثير وأبو عمرو بن العلاء، يسقطون أولاهما، وابن عامر والكوفيون يحققونهما. لكن مذهب رواة نافع وابن كثير اختلفوا فيهما. فقالون والبزي يسقطان الأولى : فيقرءان : «جا أمرنا»، أما ورش وقنبل فإنهما يسهلان المكسورتين.

هـ) الإمالة والفتح :

الإمالة حركة بين الفتح والكسر، وأسبابها متعددة منها ما هو مطرد، مثل الكسرة بعد الألف، وبالخصوص في ذوات الراء، وقد يمال أيضا للكسرة قبل الألف. والسبب الثاني : إمالة الألف المنقلبة عن الياء نحو "الهوى" و"الهدى" أو المشبهة به مثل النَّجوى، السَّكرى، والبُشْرى. السبب الثالث : إمالة بعض الأفعال التي يكسر

فاءها مع ضمائر الرفع، نحو «جاء» وأخواتها. والسبب الرابع : الإمالة للتناسب، نحو «رأى» التي تمال الهمزة فيها لتناسب ترقيق الراء. والسبب الخامس : فهو في الإمالة للياء مثل ما روى في إمالة «حيران» عن بعض القراء.

وأما الأسباب غير المطردة فمنها إمالة هاء التأنيث في الوقف المأثورة عن الكسائي، وإمالة بعض حروف فواتح السور للفرق بينها وبين حروف الهجاء، ومنها أيضاً الإمالة لكثرة الاستعمال، مثل ما روي عن أبي عمرو بن العلاء في إمالة «الناس».

ومذاهب القراء في الإمالة والفتح ثلاثة أقسام :

1. الذين يقرءون بالفتح : وهؤلاء هم قراء الحجاز عموماً. وهو مذهب ابن كثير المكي، وكذلك رواية قالون عن نافع، ولم تُرو عن قالون الإمالة إلا في أربعة أحرف، وهي «هار» في قوله تعالى : ﴿ على شفا جرف هار ﴾، واختلف عنه في إمالة التوراة وهاء «كهيعص» ويائها.
2. الذين يقرأون بالإمالة عموماً : ومنهم حمزة والكسائي. ولقد أمالا ذوات الياء في الأفعال والأسماء، وفيما رسم بالياء، وفي رؤوس الآي في سور طه، والنجم، والأعلى والمعارج، وعبس، والنازعات، والإنسان، والشمس، والليل، وقد وافقهما ورش في أغلب هذه الحروف.
3. وانفرد الكسائي بإمالة أحرف معروفة منها "أحيا" ولو لم يسبقها الواو، ورؤياي، وخطايا، وتقاتة، ومرضاة، وعصاني، وأوصاني، ومحياهم.

و) الإدغام والقلب والإظهار والإخفاء[1] :

فالإدغام لغة الإدخال، واصطلاحاً ضم حرف إلى ما بعده مع تشديد الأخير، نحو ﴿ إذ ظَّلموا ﴾ فأدغمت الذال في الظاء وحذفت لفظاً، وبقيت في الخط، مثل ﴿ وقالت طَّائفة من أهل الكتاب ﴾.

والقلب إبدال النون الساكنة أو التنوين ميما قبل الميم، وقد تحذف النون خطًّا، مثل ﴿ عمر يتساءلون ﴾ وقد تبقى في مواضع معروفة، منها : قوله تعالى في

---

(1) لقد ورد هذا البحث مفصلاً عند الحديث عن ابن مهران.

سورة الأعراف : ﴿ **عن ما نهوا عنه** ﴾، وفي سورة النور قوله سبحانه : ﴿ **ويصرفه عن من يشاء** ﴾.

والإظهار قطع الساكن عن المتحرك الذي يليه، وذلك حكمها قبل حروف الحلق، مثل : ﴿ **من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن** ﴾ (سورة النحل، الآية 97).

والإخفاء واسطة بين الإظهار والإدغام، وهو اختلاس سكون النون أو التنوين قبل الحروف التي تستوجب الإظهار، وهي حروف الحلق، أو الإدغام وهي حروف «يرملون» وبقي الإخفاء في خمسة عشر حرفا وهي التاء نحو «من تحتها» والثاء نحو «من ثمرة»، والجيم نحو «فأنجيناكم»، والدال «وما من دابة»، والذال نحو «من ذكر» والزاي نحو «فأنزلنا» والسين نحو «عظيم سماعون» والشين نحو «من شاء» والصاد نحو «إن ينصركم» والضاد نحو «منضود» والطاء نحو «قوم طاغين» والظاء نحو «ينظرون» والفاء نحو «انفروا» والقاف «لئن قلت» والكاف نحو «من كان».

والإدغام نوعان : كبير وصغير، فالكبير هو ما اشتهر به أبو عمرو بن العلاء في رواية السوسي عنه، فكان لا يشترط سكون الحرف الأول من المتماثلين؛ فإذا كان في كلمة واحدة أدغم الكاف في مثله نحو: «ما سلككم في سقر»، وإذا كانا من كلمتين، أدغم الأول نحو: «فيه هدى» و«طبع على قلوبهم» ولكنه اشترط أن لا يكون الأول ضميرا نحو «كنت ترابا» وأن لا يكون منونا أو مشددا، نحو «سميع عليم» و«تم ميقات ربه» ثم إنه أدغم المتقاربين كذلك، نحو «يرزقكم» في كلمة واحدة، وفي كلمتين نحو: «زحزح عن النار»، و«خلق كل شيء» و«أخرج شطأه»، و«إذا النفوس زوجت» وأمثلة هذا الإدغام معروفة ومحصورة.

أما الإدغام الصغير فهو إدغام الحرف الساكن في المماثل أو المقارب في المخرج، وللقراء فيه مذاهب.

1. مذهب نافع :

يقول ابن مجاهد : «كان نافع لا يكاد يدغم إلا ما كان إظهاره خروجاً من كلام العرب إلا حروفا يسيرة»[1] يعطي أمثلة عنها كإدغام الذال في التاء في قوله تعالى : ﴿ **اتخذتم** ﴾ (سورة البقرة، الآية51) ﴿ **وأخذتم** ﴾ (سورة آل عمران،

---

(1)

الآية 81) و﴿ لتخذت عليه أجرا ﴾. وأدغم اللام الساكنة في الراء مثل ﴿ قل ربْ ﴾ (سورة المومنون، الآية 93) ﴿ وبل ران ﴾ (سورة المطففين، الآية 14) وأدغم الذال في الذال، في نحو ﴿ إذ ذَهَبَ ﴾.

أما ما لا يجوز إظهاره فمثل : ﴿ قالت طّائفة ﴾، ﴿ فلما أثقلت دَّعوا اللّه ﴾ (سورة الأعراف، الآية 189) ﴿ وأجيبت دعوتكما ﴾ ولقد وافقه ابن كثير في هذه القاعدة عموماً.

2. مذهب عاصم :

أما عاصم : فكان لا يدغم إلا فيما لا يجوز إظهاره، واختلف راوياه في بعض الحروف عنه، فروى عنه أبو بكر بن عياش الإدغام في مثل ﴿ بل ران ﴾، و﴿ من راق ﴾، و﴿ اتخذتم ﴾، وروى عنه حفص الإظهار، مع وقفة خفيفة على اللام والنون.

3. مذهب ابن عامر :

وكان ابن عامر لا يتبع قياسا واحدا في تاء التأنيث المتصلة بالفعل ولا في الذال والدال المسكنين، فكان يدغم، ﴿ أنبتت سبع سنابل ﴾ (البقرة، 261) ويظهر ﴿ مضت سنة ﴾ (الأنفال، 38)، ﴿ وجاءت سيارة ﴾ (يوسف، 19)، وكان يدغم ذال إذ في الدال مثل ﴿ إذ دخلت ﴾ (الكهف، 39) ويظهرها في قوله : ﴿ إذ دخلوا ﴾ (الحجر، 52).

4. مذاهبهم في «إذ» و«قد» وتاء التأنيث :

وفيما يلي قواعدهم في بعض الحروف مثل «إذ» و«قد» و«تاء التأنيث الساكنة» ونلخصها فيما يلي :

- **أولاً : قاعدة «إذ» وحروفها الستة :**

إذا أتت «إذ» قبل أحد حروف الصفير، وهي الصاد والسين والزاي، أو حروف هجاء "جدت"، فإن القراء اختلفوا في إدغامها وإظهارها، وقد نظم الشاطبي هذه القاعدة بقوله :

نعم إذ تمشت زينب صال دلها   سمِيّ جمال واصلا من توصلا

وهو يشير في أوائل كلم البيت إلى هذه الحروف الستة.

ولقد أظهرذالها قبل هذه الحروف : نافع المدني، وابن كثير المكي، ووافقهم عاصم الكوفي، وأدغمها في الحروف الستة أبو عمرو البصري وهشام بن عمار عن ابن عامر، وأظهرها الكسائي مع الجيم وأدغمها في الخمسة الباقية.

ثانياً : قاعدة «قد» وحروفها الثمانية :

وهذه الحروف هي التي رمز لها الشاطبي في أوائل البيت التالي :

وقد سحبت ذيلا ضفا ظل زرنب جلتـــه صبـــاه شائقـــا ومعلـــلا

وللقراء فيها مذاهب، مثل «إذ» فقد أظهرها عند الثمانية قالون وابن كثير وعاصم، وأدغمها في الثمانية أبو عمرو وحمزة والكسائي، وأدغم ورش في الضاد والظاء، وأظهرها عند الستة الباقية، واختلف رواة ابن عامر فيها.

ثالثاً : قاعدة تاء التأنيث وحروفها الستة :

وأشار الشاطبي إلى هذه الحروف في أوائل البيت الذي يقول فيه :

وأبدت سنا ثغر ضفت زرق ظلمه جمعن ورودا بـاردا عطـر الطـلا

وقد أظهرها عند هذه الحروف قالون وابن كثير وعاصم وأدغمها في الجميع أبو عمرو وحمزة والكسائي، وأدغمها ورش في الظاء وحده، وأظهرها في الخمسة الباقية. واختلف الراويان عن ابن عامر فيها.

ز) الياءات في أواخر الكلم :

وقد قسمها القراء قسمين : قسما سموه «بياءات الإضافة»، لأنها مضافة إلى المتكلم. وقسماً اصطلحوا عليه «الياءات الزوائد»، لأنها غير مرسومة في المصحف.

القسم الأول : ياءات الإضافة :

جعل القراء «ياءات الإضافة» ستة أنواع وهي :

- النوع الأول : الياءات التي تأتي بعدها همزة قطع مفتوحة : مثل ﴿ ادعوني أستجب لكم ﴾، وقد وردت في القرآن منه تسع وتسعون كلمة، والقاعدة العامة عند الأئمة نافع وابن كثير وابن العلاء أن يفتحوا الياء في هذه الحالة، ماعدا كلمات

معدودات قرأوا فيها بالتسكين منها : ﴿ اتبعني أهدك صراطاً سويا ﴾، ﴿ وأرني أنظر إليك ﴾، وَ ﴿ أُدْعُوني أستجب لكم ﴾، ﴿ وقال فرعون ذروني أقتل موسى ﴾.

أما الكوفيون وابن عامر، فإن قاعدتهم العامة هي إسكان هذا النوع.

ـ النوع الثاني : الياءات التي بعدها همزة قطع مكسورة.

وفي القرآن الكريم منه اثنان وخمسون كلمة. والقاعدة العامة فيها :

الفتح لنافع وابن العلاء، ما خلا كلمات قد استثنيت من هذه القاعدة، منها عند ابن العلاء وهي ﴿ هؤلاء بناتي إن كنتم فاعلين ﴾، و﴿ ستجدني إن شاء الله من الصابرين ﴾، ووافق قالون في ﴿ بيني وبين إخوتي إن ربي لطيف ﴾.

والإسكان لابن كثير، مع أنه قرأ بالفتح في قوله تعالى : ﴿ فلم يزدهم دعائي إلا فرارا ﴾، ﴿ وءابائي إبراهيم وإسحاق ﴾ وروى الفتح عن حفص في قوله تعالى : ﴿ ما أنا بباسط يدي إليك ﴾، ﴿ لأغلبن أنا رسلي إن الله قوي عزيز ﴾. ولابن عامر باستثناء كلمات قليلة منها: ﴿ وما توفيقي إلا بالله ﴾.

ـ النوع الثالث : الياءات التي قبل همزة قطع مضمومة، وقد وردت منه عشرة في القرآن الكريم، والقاعدة العامة في هذا النوع.

الفتح لنافع وحده، ووافق الستة في حرفين، وهما ﴿ آتوني أفرغ عليه قطرا ﴾، ﴿ وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم ﴾.

الإسكان لغير نافع.

ـ النوع الرابع : الياءات قبل «أل» التي للتعريف، وفي القرآن الكريم منها أربع عشر، والقاعدة العامة في هذا النوع :

الفتح للجمهور، ماعدا حمزة، وقد رويت استثناءات مثل: ﴿ لا ينال عهدي الظالمين ﴾، لحفص، ولابن عامر: ﴿ سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون ﴾، ﴿ وياعبادي الذين آمنوا ﴾، عند ابن العلاء والكسائي. والإسكان لحمزة عموماً.

ـ النوع الخامس : الياءات التي قبل همز الوصل المنفرد عن : «أل» وفي القرآن الكريم منه سبعة أحرف. والقاعدة العامة فيها : الفتح عند نافع وابن كثير وأبي العلاء. وقرأ نافع بالإسكان في قوله تعالى : ﴿ إني اصطفيتك ﴾، و﴿ يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا ﴾. والإسكان للباقين من السبعة.

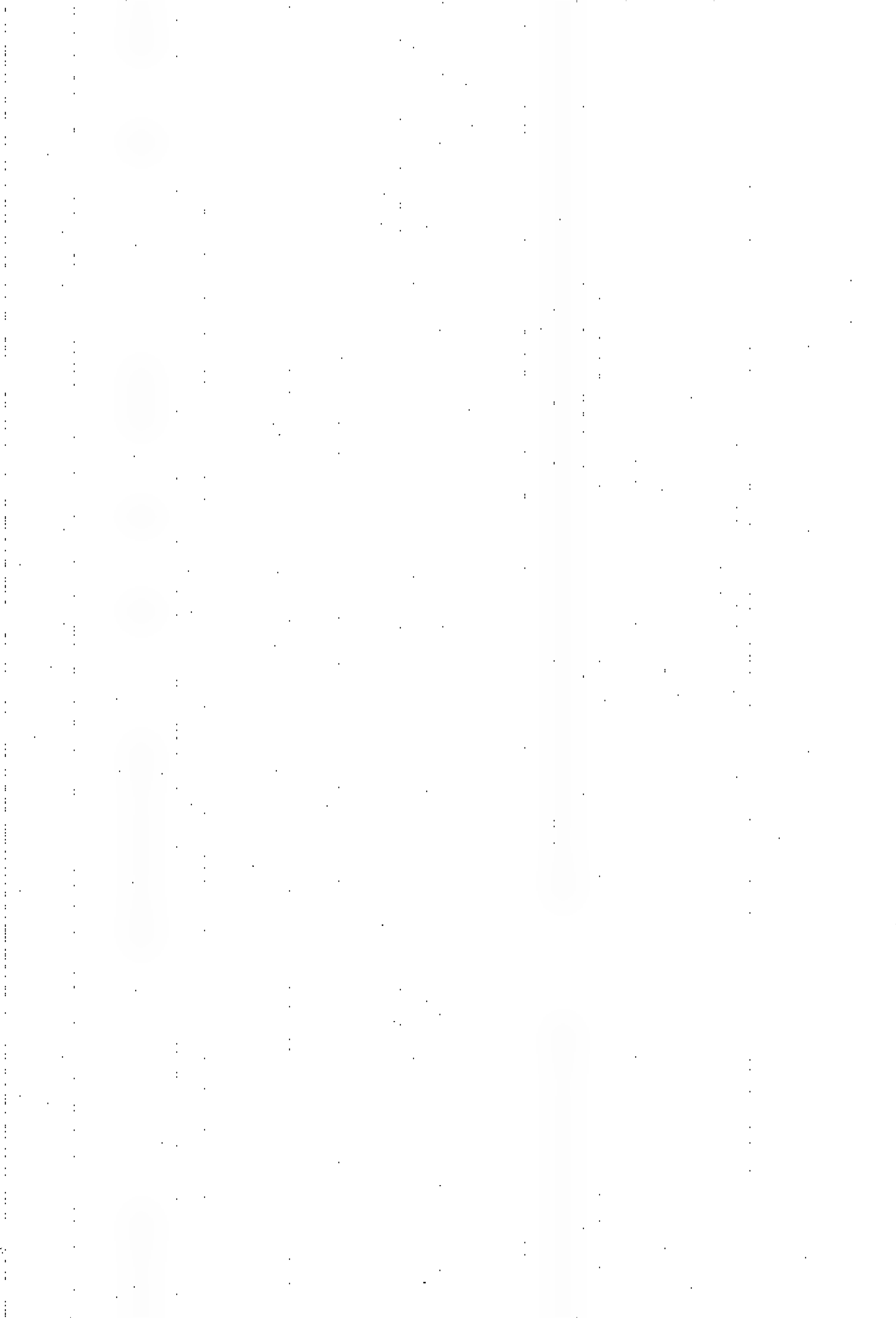
ـ النوع السادس : الياءات التي ليس قبلها همز قطع أو وصل، واختلفت آراؤهم في ثلاثين حرفا منها، لكن الأغلب عندهم الفتح، وقد روي انفراد الإمام نافع بسكون ياء ﴿ محياي ﴾ في الأنعام، وفتح ياء ﴿ مماتي ﴾ في نفس الآية، وقرأ ابن عامر بالفتح في قوله تعالى جل وعلا : ﴿ ولي نعجة واحدة ﴾.

القسم الثاني : الياءات الزوائد :

هذه الياءات تأتي في أواخر الكلام، وضبطها أنها محذوفة في الرسم العثماني، وهي تنقسم إلى نوعين، منها ما حذف من آخر المنادى، مثل : ﴿ يا قوم لقد أبلغتكم رسالات ربي ﴾ و﴿ يا أبت استأجره ﴾، ولم يثبت منه في المصاحف إلا موضعين ﴿ يا عبادي الذين آمنوا ﴾ في العنكبوت، ﴿ ويا عبادي الذين أسرفوا ﴾ في الزمر، واختلف في ﴿ يا عبادي لا خوف عليكم ﴾ في الزخرف. واتفق جمهور القراء هنا في الحذف في الوصل والوقف.

أما النوع الثاني، فيكون في الأسماء والأفعال، مثل ﴿ يوم يدعو الداع ﴾، و﴿ والليل إذا يسر ﴾، وللقراء فيه مذاهب وقواعد مختلفة : فإن نافعا وأبا عمرو وحمزة والكسائي يحذفونها في الوقف، ويثبتون بعضها في الوصل، وأما ابن كثير، فإنه يثبتها وصلا ووقفا، ووافقه يعقوب الحضرمي في هذه القاعدة، وأما ابن عامر وعاصم فقاعدتهم العامة الحذف في الحالتين.

ولكل من هؤلاء استثناءات من هذه القواعد، مدونة في كتب القراءات لا يتسع المقال لاستقصائها، في هذا الفصل لأن القصد هنا إعطاء نظرة عامة عن قواعد القراء الرئيسية في الأصول، ومدى تأثرهم بصيغ الأداء في أمصارهم، وبيان أن ذلك كله يدخل في التفسير التطبيقي لحديث الأحرف السبعة.



الفصل الثالث

مفرداتهم في فرش الحروف

لقد سبق أن رأينا أن اختلاف القراء في الأصول يعود إلى تباين صيغ الأداء مع وحدة اللفظ والمعنى، فالكلمة الممالة مثلا لا تتغير صورتها الخطية ولا مدلولها اللغوي، وإنما تختلف صيغة النطق بها. أما الاختلاف في فرش الحروف فإن مرده تباين صور الأداء مع وحدة المعنى والتعبير. ويظهر هذا التباين في حركات البناء، مثل القدس بضمتين، أو بسكون الدال، وقد يكون في تعاقب بعض الحروف التي لا يميز بينها إلا النقط، نحو: «تثبتوا» و«تبينوا» كما يبدو في بعض الزيادات اللفظية، غير أن كل هذه الحالات لا تغير سياق المعنى، ولا تخالف سواد الرسم العثماني الذي استوعبها وضعه الخطي.

ونقدم في الصفحات التالية نماذج تمثل بعض ما انفرد به كل من القراء السبعة عن سائرهم في فرش الحروف، إلا أنا خصصنا فقرة لما اتفق عليه حمزة والكسائي، اعتبارا لأن الثاني من رواة الأول، إلا أنا قبل ذلك نوضح العلاقة بين القارئ والراوي.

1. العلاقة بين القارئ والراوي

نبدأ بكلمة عما خالف فيه الرواة أئمتهم، ولنوضح أيضا أننا نعتمد في نسبة هذه الحروف إلى القراء ما نقل عن رواتهم المختارين من قِبَلِ أبي عمرو الداني في التيسير، والشاطبي في حرز الأماني، وكان من صنيعهما عزو القراءة إلى الإمام إذا اتفقا الراويان عليها. وأما إذا اختلفا فإنهما يذكران رواية كل واحد منهما باسمه، مثال ذلك، القول بأن نافعا قرأ «محيايْ» في الأنعام بسكون الياء، لأن قالونا وورشا اتفقا عليها رواية عنه، لكن ورشا قد قرأها بالفتح اختيارا منه في بعض الطرق عنه، وذهب مكي إلى أن نافعا أخذ بالوجهين.

وقد خصص ابن الباذش في كتاب الإقناع باباً لما خالف فيه الرواة أئمتهم[1]، ذكر فيه أن الأزرق خالف نافعاً، فروى عنه ﴿ ولو أراكهم ﴾ في (الأنفال، 42) بالفتح، واختار هو الترقيق لنفسه، وقال إن اليزيدي خالف أبا عمرو بن العلاء في عدة أحرف، منها إشباع الحركة في ﴿ بارئكم ﴾ في (البقرة، 54)، وحذف الهاء في الوصل في ﴿ لم يتسنه ﴾ في (البقرة، 250) و﴿ فبهداهم اقتده ﴾ في (الأنعام، 90)، ونصب ﴿ قالوا معذرة ﴾ في (الأعراف، 90) و﴿ خافضة ناصبة ﴾ في (الواقعة، 3) وقال : إن ابن ذكوان خالف ابن عامر في ثلاثة أحرف، وهي ﴿ ولقد أضل منكم جبلا كثيرا ﴾ في (يس 62)، فقرأها ابن عامر بضم الجيم والباء، وقرأها ابن ذكوان بالكسر ؛ و﴿ فتحنا عليهم أبواب كل شيء ﴾ في (الأنعام، 44)، شددها ابن عامر وخففها ابن ذكوان، وفتح الهاء والتاء في قوله تعالى ﴿ هيت لك ﴾ في (يوسف، 23)؛ كما كان لهشام ابن عمار اختيارات خاصة في قراءة ابن عامر، مثل ﴿ من الرَّهَب ﴾ في (القصص، 32) بفتح الراء والهاء، وفي (الزمر، 38) ﴿ كاشفات ﴾ و﴿ ممسكات ﴾ بالتنوين، و﴿ ضره ﴾ و﴿ رحمته ﴾ بالنصب، وهذا ما قرأ به أبو عمرو بن العلاء.

وأورد أن حفصاً خالف قراءة عاصم في حرف واحد، وهو ضمه للضاد في قوله تعالى : ﴿ اللَّه الذي خلقكم من ضعف ﴾ (الروم، 54) لأنه تواترت عنده روايات الضم عن ابن عمر أن الرسولﷺ أقرأه إياها بالضم، فصار لحفص فيها وجهان : الرواية عن عاصم، واختياره هو.

أما شعبة فيروى أنه ترك من قراءة عاصم عشرة أحرف ثبت عنها أنها قراءة الإمام عليّ بن أبي طالب كرم اللَّه وجهه وهي :

1. فتح : ﴿ أرجلكم ﴾ في (المائدة، 6).

2. ومنها : ﴿ من الذين استَحَق عليهم الأوليان ﴾ «بفتح التاء والحاء والمثنى المرفوع، وقرأ عاصم : ﴿ استُحِق عليهم الأولين ﴾ بضم التاء وكسر الحاء، وجمع ﴿ الأولين ﴾.

3. ومنها كذلك في المائدة 112 ﴿ هل تستطيع ربَّك ﴾ بالتاء ونصب ربك، وقرأ عاصم ﴿ هل يستطيع ربك ﴾.

---

(1) الإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفر أحمد بن علي بن الباذش، 540هـ، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، ط. أولى، 1403، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ج 1، ص 365.

4. وفي الأنعام 33 قرأ علي بن أبي طالب : ﴿ فإنهم لا يُكْذبونك ﴾ بإسكان الكاف وتخفيف الذال، وفتح عاصم الكاف وشدد الذال.

5. وقرأ الإمام علي ﴿ الذين فارقوا دينهم ﴾ بألف قبل الراء، وقرأ في الروم 32 مثله، وترك عاصم الألف وشدد الراء.

6. وفي (الإسراء، 90) قرأ الإمام علي ﴿ حتى تُفَجِّر ﴾ بضم التاء وفتح الفاء وتشديد الجيم المكسورة، وقرأها عاصم حتى تفجر بالتخفيف.

7. وفي (الأنبياء، 95) قرأ الإمام علي ﴿ وحرام على قرية ﴾ وقرأها عاصم ﴿ حِرْم ﴾.

8. وفي (الكهف، 102) قرأ الإمام عليّ ﴿ أَفَحَسْبُ الذين كفروا ﴾ بإسكان السين وضم الباء وقرأها عاصم «أَفَحَسِبَ».

9. وفي (التحريم، 3) قرأ ﴿ عرف بعضه ﴾ بالتخفيف، وشدده عاصم.

10. ومنها كسر السين في «تحسبن» ونحوه.

ولم يرو ابن الباذش في هذا الباب أن رواة حمزة خالفوه في الحروف. غير أنه ذكر عن رواية سليم بن عيسى، أن جعفر بن محمد قال لحمزة : «ما قرأ علي أحد أقرأ منك، ولست أخالفك إلا في عشر أحرف. منها :

﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ بالنصب، و﴿ حتى تفجر ﴾ مشددا و﴿ حرام على قرية ﴾ بالألف، ﴿ وسلام على آل ياسين ﴾ مقطوعاً في (الصافات، 130) ﴿ ومكر السيء ﴾ بالخفض في (فاطر، 43)، ﴿ وما أنتم بمصرخيّ ﴾ بفتح الياء في (إبراهيم، 28). و﴿ ويتناجون ﴾ بألف في (المجادلة، 8)، وإظهار اللام عند التاء والثاء والسين مثل ﴿ بل تأتيهم ﴾ و﴿ هل تنقمون منا ﴾ و﴿ هل ثُوِّبَ ﴾ و﴿ بل سوّلت ﴾ وفتح واو «الولد» في القرآن كله. وذكر أن هذه الأحرف كلها قرأ بها علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وذكر ابن الباذش أن أبا عمر الدوري روى الفتح عن الكسائي في النصارى، وسكارى، و«أسارى»، واليتامى، وكسالى، ولكنه اختار الكسر فيهن؛ وهو يعني الترقيق والإمالة.

وفيما عدا هذه الحروف المنصوص عليها، فإننا نعتبر الراوي ناقلا لقراءة الإمام عموما، وقد يستثنى من ذلك اثنان من الرواة تعزى لهم قراءة خاصة، وهما خلف بن هشام وهو من رواة حمزة، إلا أنه اتخذ لنفسه مقرأ مستقلاً فعداً من القراء العشرة، ولكنه لم يخالف حمزة إلا قليلا، والراوي الثاني هو أبو محمد اليزيدي وهو من تلامذة أبي عمرو بن العلاء، وهو الواسطة بينه وبين أبي عمر الدوري وصالح بن شعيب السوسي، ثم اعتبر فيما بعد من القراء الأربعة عشر.

ونبدأ الحديث عن مفردات الأئمة بحسب ترتيب ابن مجاهد، مع تبيين الانفراد في حركات البناء والإعراب، مع الإشارة إلى وجه القراءة إن لم يكن واضحا، ثم نستعرض صيغ الأفعال، والتباين في الجمع والإفراد والإبدال والحذف والزيادة.

2 . مفردات الإمام نافع

أ) حركات البناء في الأسماء :

لقد ضمَّ السين في قوله تعالى : ﴿ فنظِرَةٌ إلى ميسُرة ﴾ (البقرة، 280) وسكَّن الذال من «الأذْن» في المائدة 45. وفتَحَ الدال في ﴿ من الملائكة مُرْدَفِينَ ﴾ (الأنفال، 9)، وضم الواو من «وُدّا» في (نوح، 23)؛ وكل هذه الحركات شائعة في اللغة.

ب) حركات الإعراب في الأسماء والأفعال :

ففي سورة البقرة قرأ قوله تعالى : ﴿ وزلزلوا حتى يقولُ الرسول ﴾ 212 برفع الفعل بعد «حتى»، ووجه الرفع أن الفعل هنا يدل على الحال و«حتى» لا تعمل في الحال.

وفي سورة النساء 11، قرأ بالرفع ﴿ وإن كانت واحدةٌ فلها النصف ﴾، بتقدير أن «كان» هنا تامة. ونصب «يومَ» فيقوله تعالى : ﴿ هذا يومَ ينفع الصدقين صدقهم ﴾ (المائدة، 119) ويقول مكي إن حجة النصب جعلُ الإشارة بـ «هذا» لغير اليوم مما تقدم ذكره من الخبر، وهو عند الكوفيين فتح بناء. وقرأ بالنصب أيضاً ﴿ ولتستبين سبيلَ المجرمين ﴾ (الأنعام، 55) باعتبار الخطاب موجها إلى الرسولﷺ. وقرأ بالرفع ﴿ قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصةُ يوم القيامة ﴾ (الأعراف، 23). وفي سورة الأنفال 11 قرأ : ﴿ إذ يُغشيكم النعاسَ ﴾، بنصب النعاس مفعولا ليغشيكم.

وفي سورة الأنبياء 47 ولقمان 16 قرأ بالرفع، ﴿ وإن كان مثقالُ حبة من خردل ﴾ تقديرا لتمام «كان» فيهما. وفي سورة الشورى، 1 قرأ بالرفع ﴿ أو يرسلُ رسولا فيوحي ﴾ على سبيل القطع والاستئناف.

وفي سورة البروج، 22 رفع «محفوظ» في قوله تعالى : ﴿ بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ ﴾ بتقدير أنها صفة للقرآن الكريم. وفي سورة الغاشية، 11 قرأ ﴿ لا تُسمَع فيه لاغية ﴾. برفع «لاغية» وبناء «تسمع» للمفعول.

ج) صيغ الأفعال :

لقد انفرد الإمام نافع بكسر السين من «عسيت» في القرآن كله، وقرأ ﴿ ولا يحزنك ﴾ في (آل عمران، 176) بضم الياء و﴿ لا تَعَدُّوا في السبت ﴾ بالتشديد (النساء، 154)، وشدد أيضا ﴿ وخرّقوا له بنين ﴾ (الأنعام، 100)، وفي سورة الأعراف، 141 وقرأ بالتخفيف ﴿ يَقتُلُونَ أبناءكم ﴾ وقرأ بالتشديد وضم الياء ﴿ وإخوانهم يُمِدّونهم في الغي ﴾ (الأعراف، 202). وفي سورة الحج، 31، قرأ بالتشديد قوله تعالى : ﴿ فتخطّفه الطير ﴾ لكنه خفف في سورة المومنين، 67 ﴿ سامرا تهجرون ﴾ وكما قرأ بالتخفيف كذلك ﴿ والشعراء يتبعهم الغاوون ﴾ (الشعراء، 224) و﴿ لَوَوْا رؤوسهم ﴾ (المنافقون، 5)، وفتح الراء في ﴿ بَرَقَ البصر ﴾ (القيامة، 7) وبالتاء في المدثر، 55 ﴿ وما تذكرون إلا أن يشاء الله ﴾ ؛ وأوجه هذه الصيغ واضحة ومعروفة.

د) مفرداته في أحرف المعاني :

ومن مفرداته في الأحرف، قراءته في آل عمران، 94 ﴿ إني أخلُق ﴾ بكسر الهمزة وكذلك في الأنعام، 54 ﴿ فإنه غفور رحيم ﴾، وقرأ ﴿ أن لعنة الله ﴾ بالتخفيف في سورة النور، 7 و9 وقد كسر النون في قوله تعالى : ﴿ فبم تبشرونِ ﴾ (الحجر، 45)، و﴿ تشاقونِ ﴾ في (النحل، 27). بتقدير حذف إحدى النونين. وفي معرض الحذف والإبدال، فإنه اتفق مع ابن عامر في حذف الواو في قوله تعالى : ﴿ الذين اتخذوا مسجدا ضرارا ﴾ (التوبة، 107)، وفي قوله تعالى : ﴿ فلا يخاف عقباها ﴾ بالفاء بدلا من الواو في سورة الشمس.

هـ) الجمع والإفراد :

لم ينفرد الإمام نافع عن باقي السبعة في الإفراد والجمع إلا في أحرف يسيرة. منها : ﴿ وأحاطت به خطيئاته ﴾ (البقرة، 81) و﴿ غيابات الجُب ﴾ (يوسف، 10).

3 . مفردات ابن كثير

أ) حركات البناء :

إن من مفردات ابن كثير في هذا الباب أن سكن دال «القدس» في كل القرآن، وحذف الهمز من «القرآن» فقرأ «القران» وروى عنه قنبل ﴿ هو الذي جعل الشمس ضئاء ﴾ بهمزتين (يونس، 5) وفتح الجيم من «جَبريل» وقرأ «كائن» في (آل عمران، 46) على وزن فاعل. وفي سورة الأنعام، 125 وقرأ ﴿ يجعل صدره ضيقاً ﴾ وفي الفرقان، 13 : ﴿ مكانا ضيقا ﴾ بفتح الضاد والتخفيف، وكسر الخاء مع المد في قوله تعالى : ﴿ إنّ قَتْلَهُم كان خطاء ﴾ (الاسراء، 31) وفي ﴿ غير أسن ﴾ بالقصر (سورة محمد ﷺ، 15). وفي سورة يوسف، 23 قرأ ﴿ هيتُ لك ﴾ بفتح الهاء وضم التاء، وفي سورة مريم، 73 ضمَّ الميم في قوله تعالى : ﴿ هم أحسن مُقاما ورئيا ﴾ وفي سورة النور، فتح الهمزة من قوله سبحانه وتعالى : ﴿ ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله ﴾، وفي (سورة القمر، 6) سكن الكاف من ﴿ شيء نُكْر ﴾ وكسر الشين من ﴿ شواظ من نار ﴾ (الرحمن، 5) وروى عنه فتح الهمزة في قوله تعالى : ﴿ أن رأَهُ استغنى ﴾ (العلق، 7) وقرأ بإسكان الهاء في ﴿ تبّت يدا أبي لَهْبٍ ﴾ (المسد، 1).

ب) حركات الإعراب :

لقد قل انفراد ابن كثير عن سائر القراء السبعة فيما يخص حركات الإعراب، إلا أنه قرأ ﴿ فتلقى ءادمَ من ربه كلماتٌ ﴾ (البقرة، 37) بنصب آدم ورفع كلمات، وفيها 245 ﴿ قرضاً حسناً فيضعّفُهُ ﴾ بالتشديد والرفع. وورد في (النور، 29) عن راويه البزي ﴿ سحابُ ظلماتٍ ﴾ بينما رواه قنبل ﴿ سحابٌ : ظلماتٌ ﴾ فالأول على وجه الإضافة، والثاني على البدل. وقرأ في (النمل، 80) ﴿ ولا يسمع الصُّمُّ ﴾، برفع الصمّ على أنها فاعل «يسمع»، وقرأ في (الفرقان، 25) ﴿ ونُنزل الملائكة ﴾ بضم النون ونصب «الملائكة» وقد تكرر إيراده لنون الوقاية بدون إدغام مع نون التوكيد أو لام الكلمة، فقرأ ﴿ فلا تسألنني ﴾ في (هود، 46) و﴿ مكّنني ربي ﴾ في (الكهف، 95) أو ﴿ لياتينني ﴾ في (النمل، 21) مع أنه شدد نون ﴿ اللذانّ ﴾ (النساء، 16) وهذانّ (طه، 63) و﴿ اللذين ﴾ في (فصلت، 29) ﴿ فبم تبشرونّ ﴾ (الحجر، 59). وسكن الياء من ﴿ يا بني ﴾ في (سورة لقمان، 13).

ج) صيغ الأفعال :

ففي سورة البقرة، 223 والروم، 39 قرأ ﴿ وما أتيتم ﴾ بهمزة واحدة وخفف قوله تعالى : ﴿ كأنما يصعد في السماء ﴾ (الأنعام، 125)، كما قرأ بالتخفيف : ﴿ سُكِرت أبصارنا ﴾ (الحجر، 15) و﴿ قدرْنا ﴾ (في سورة الواقعة، 60). وفي (سورة الطور، 21)، كسر اللام من ﴿ وما ألِتناهم من عملهم من شيء ﴾.

د) الإفراد والجمع :

لقد قرأ بالجمع ﴿ عنهم آصارهم ﴾(الأعراف، 152)، وبالافراد في سورة يوسف، 7 قوله : ﴿ آية للسائلين ﴾، وفي سورة المؤمنون، 8 والمعارج، 32 ﴿ لأمانتهم ﴾ وكذلك ﴿ عبدنا ﴾ في سورة ص، 45.

هـ) الزيادة والحذف والإبدال :

ففي سورة التوبة، 100 قرأ ﴿ تجري من تحتها الأنهار ﴾ بينما قرأ باقي السبعة ﴿ تحتها ﴾ بدون "من" لكنه حذف «الواو» من قوله تعالى : ﴿ أو لم ير الذين كفروا ﴾(الأنبياء، 30)، ومن ﴿ قال موسى ربّي أعلم بمن جاء بالهدى ﴾(القصص، 37)، ووافق أبا عمرو والكسائي على قراءة ﴿ وما هو على الغيب بظنين ﴾ (التكوير، 23) بالظاء المشالة.

ومما انفرد به راويه البزي تشديد إحدى وثلاثين تاء محفوظة عند القراء، منها : ﴿ ولا تَّيَمَّموا الخبيث منه تنفقون ﴾ (البقرة، 267) و﴿ إن الذين تَّوفَّيهم الملائكة ﴾ (النساء، 97) ﴿ و«قل» هل تربصون بنا إلا إحدى الحُسنيين ﴾ (التوبة، 52) و﴿ تكاد تميَّزُ من الغيظ ﴾ (الملك، 8). ووجه هذا التشديد إنما هو اعتبار لتاء ثانية حذفت وقدر إدغامها.

ومما اختص به ابن كثير أيضاً، افتتاح السور بالتكبير من سورة الضحى إلى نهاية المصحف الشريف.

4. نماذج من مفردات أبي عمرو بن العلاء

أ) حركات البناء :

لم يرو عن أبي عمرو بن العلاء في هذا الباب إلا أحرف يسيرة، مثل قراءته في سورة الكهف، 43 ﴿ وكان له ثُمُر ﴾ فقرأها بضم الثاء وسكون الميم، وقد قيل :

إنه بمعنى المال، وقرأ ﴿ مما علمت رشدا ﴾ بفتح الراء والشين. وقد سكن السين والباء، من «الرسل والسبل» حيثما وقعتا.

ب) حركات الإعراب :

أما مفرداته في الإعراب، فمنها قراءته، (في البقرة، 218) ﴿ يسألونك ماذا ينفقون قل العفوُ ﴾ بالرفع وكأنه جعل «ذا» بمعنى «الذي» وأبدل منها العفو، وفي (آل عمران، 154) وقرأ ﴿ قل إن الأمر كلُّه لله ﴾ برفع كله على الابتداء، وجعل الخبر «لله» والجملة خبر «إن». وقرأ بالنصب ﴿ ويقول الذين آمنوا أهؤلاء الذين أقسموا بالله ﴾ (المائدة، 55)، واعتبره معطوفا على ﴿ أن يأتي بالفتح ﴾ في الآية التي قبلها، ومراعاة منه لقواعد النحويين، قرأ ﴿ إن هذين لساحران ﴾ (طه، 62) وبما أن الألف محذوفة في الرسم فقد زيدت الياء على سبيل الضبط في المصاحف المكتوبة بقراءته، وفي سورة لقمان، 26 قرأ بالنصب ﴿ والبحرَ يمده من بعده سبعة أبحر ﴾ تقديرا للعطف على «ما» باعتبارها اسما لـ «إن» في نفس الآية. وفي (سورة سبإ، 16) قرأ ﴿ وبدلناهم بجنتيهم جنتين ذواتي أُكُل خمط ﴾. بإضافة أكل إلى خمط ؛ وفي (سورة الزمر، 36) قوله : ﴿ هل هن كاشفاتٌ ضُرَّه أو أرادني برحمة هل هن ممسكاتٌ رحمته ﴾ قرأ بتنوين كاشفات، وممسكات، ونصب «ضره» «ورحمته» ووجه الإعراب فيها واضح. وقرأ بالنصب ﴿ فأصَّدَّق وأكون من الصالحين ﴾ (المنافقون، 60).

والملاحظ أنه هنا لم يلتزم بحرفية سواد رسم المصحف فزاد كُتَّاب قراءته واوا فوق الخط، مثل الياء التي ضبط بها «إن هذان» وقد يجوز اعتبار الياء في «سحرين» والواو في «أكون» من باب الضبط لا من أصل الرسم.

ج) صيغ الأفعال :

لقد قرأ بالياء : في سورة الاسراء، 2 ﴿ ألا يتخذوا من دوني وكيلا ﴾ وفي (القصص، 60) ﴿ وما عند الله خير وأبقى أفلا يعقلون ﴾ وفي (سورة الفتح، 24) ﴿ وكان الله بما يعملون بصيرا ﴾ ؛ وفي (سورة الأعلى، 16) ﴿ بل يؤثرون الحياة الدنيا ﴾، وفي (سورة الفجر، 18) قرأ بالياء كذلك. ﴿ بل لا يكرمون اليتيم، ولا يحضون على طعام المسكين، ويأكلون التراث أكلا لَمّاً، ويحبون المال حُبا جَما ﴾؛ ووجه الانتقال من المخاطب إلى الغائب معروف في اللغة وفي القراءات.

وقرأ بالتاء في (الأنفال، 68) ﴿ وما كان لنبي أن تكون له أسرى حتى يُثخن في الأرض ﴾ وقرأ بالنون ﴿ يوم ننفخ في الصور ﴾(طه، 100) بإسناد الفعل إلى اللّه تعالى. كما أسنده إليه كذلك في قراءته ﴿ وكأيّن من قرية أهلكتها وإلي المصير ﴾ (الحج، 45) وبني الفعل للمجهول في قوله تعالى : ﴿ جنات عدن يُدْخَلونها ﴾ (فاطر، 33)، و﴿ كذلك يُجزى كل كفور ﴾(فاطر، 36)، وفي (سورة محمد، 26) قرأ ﴿ الشيطان سُوِّل لهم وأُملي لهم ﴾ بالماضي المبني للمجهول، وفي (سورة الحديد، 8) ﴿ وقد أُخذ ميثاقكم إن كنتم مومنين ﴾، لكنه بني على الفاعل ﴿ واتقوا يوما ترجعون فيه إلى اللَّه ﴾ (البقرة، 280).

وقرأ بالتجريد من المزيد، قوله تعالى : ﴿ وإذ وعدنا موسى أربعين ليلة ﴾ (البقرة، 51) اعتباراً منه أن «واعد» لا تكون إلا بين اثنين، والوعد هنا من اللّه وحده، وفي (سورة الاعراف، 39) ﴿ ولا تفتح لهم أبواب السماء ﴾ من فتح بالتخفيف وقرأ ﴿ قد جمعوا كيدكم ﴾ على أنه من أصل جمع، وفي (سورة الحديد، 22) قرأ ﴿ ولا تفرحوا بما أتاكم ﴾ همزة واحدة، وقرأ بتحقيق الهمز في ﴿ يألتكم ﴾ في (الحجرات، 14)، وقرأ بالتشديد ﴿ يضعّف لها العذاب ﴾ في (الاحزاب، 30) و﴿ يخرّبون بيوتهم ﴾ في (الحشر، 2) و﴿ ولا تمسّكوا بعصم الكوافر ﴾ في (الممتحنة، 10).

د) الجمع، الحذف والزيادة والإبدال :

لقد قرأ ﴿ نغفر لكم خطاياكم ﴾ في (الأعراف، 161) و﴿ مما خطاياهم ﴾ في (سورة نوح، 26) وفي (سورة الأنفال، 71) قرأ ﴿ قل لمن في أيديكم من الأُسَارى ﴾ على وزن فعالى بضم أوله، وقرأ بالجمع ﴿ وأُخر من شكله أزواج ﴾ (ص، 57).

وفي (سورة يونس، 81) ﴿ ما جئتم به آلسحر ﴾ بزيادة همز لتوكيد الاستفهام كما أنه حذف لام الجر في الآيات التالية : ﴿ قل ربُّ السموات السبع ورب العرش العظيم سيقولون اللَّه ﴾، ﴿ قل أفلا تتقون، قل من بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه ان كنتم تعلمون سيقولون اللَّه ﴾(المؤمنون، 87-88-89) وفي المرسلات، 11) قرأ ﴿ وإذا الرسل وُقِّتت ﴾ بإبدال الهمز واواً.

5 . مفردات ابن عامر الشامي

أ) حركات البناء :

قرأ ابن عامر في (آل عمران، 124) ﴿ من الملائكة منزّلين ﴾ بالتشديد، وفي (سورة المائدة، 97) قرأ : ﴿ جعل اللّٰه الكعبة البيت الحرام قيما للناس ﴾ وقرأ الباقون من السبعة : ﴿ قياما ﴾، وكأن ابن عامر يرى أنها مصدر لقام، على وزن سمع وكان قياساً أن يكون كالحِوَل إلا أنه أعل لاعتلال فعله[1]. وفي (سورة الكهف، 81) ﴿ أقربُ رُحُما ﴾ بضم الراء والحاء وفي سورة المؤمنين، 92). ﴿ أمْ تَسألُهُمْ خرجا فَخَرَاجُ ربك ﴾ بغير ألف. وفي (سبأ، 29) قرأ ﴿ منسأته ﴾ بهمزة مفتوحة وتفرد بإسكان السين في ﴿ ويجعله كِسْفا ﴾ (الروم، 48)، وحذف الياء من ﴿ لإيلاف قريش ﴾ فقرأها ﴿ لإلاف ﴾. ومن مفرداته ضمه للْهَاءِ في «أيهُ» المرسومة بدون ألف في (سورة النور، 30)، وفي (الزخرف، 49)، وفي (سورة الرحمن، 31).

ب) حركات الإعراب :

انفرد ابن عامر بقراءة ﴿ ولكل وجهة هو مُولاها ﴾ (البقرة، 148) بالألف، وفي البقرة : ﴿ حسنا فيضعّفه ﴾ بالنصب والتشديد، ولقد تكررت في القرآن الكريم ﴿ كن فيكون ﴾. ولقد اتفق القراء على الرفع في ﴿ فيكون ﴾ في (آل عمران، 58)، ﴿ ثم قال له كن فيكون ﴾، وفي (الأنعام، 73) ﴿ ويوم يقول كن فيكون ﴾، لكن ابن عامر انفرد بالنصب في ﴿ وإذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون ﴾ (البقرة، 118)، ومثله في (آل عمران، 47)، وفي (سورة مريم، 35)، وفي (غافر، 68). ويقول مكي في الكشف إن النصب هنا مشكل وضعيف. وقد وافقه الكسائي بالنصب في (سورة النحل، 40) على أن ﴿ فيكون ﴾ عطف على ﴿ أن نقول ﴾.

وفي (سورة الانعام، 27) قرأ : ﴿ ولا نكذب بآيات ربنا ونكون ﴾ على أنه جواب التمني ؛ وفي نفس (السورة، 33) قرأ ﴿ ولدار الآخرة ﴾ بالإضافة، والوجه فيه واضح ؛ لكنه قرأ أيضاً في هذه (السورة، 137) ﴿ زين لكثير من المشركين قَتْل أولادَهم شركائهم ﴾ بنصب أولادهم وجر شركائهم، ويعلق عليها مكي بقوله :

---

(1) الكشف عن وجوه القراءات السبع، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محي الدين رمضان، ط. الأولى، 1974/1394، مجمع اللغة العربية بدمشق، ج 1، ص 419.

(2) المصدر السابق، ج 1، ص 261.

«وهذه القراءة فيها ضعف للتفريق بين المضاف والمضاف إليه، لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر، وأكثر ما يجوز في الشعر مع الظروف لاتساعهم في الظروف، وهو في المفعول به في الشعر بعيد، فإجازته في القرآن أبعد» الكشف[1].

وفي آية أخرى في (الأنعام، 145)، يقرأ ابن عامر ﴿ وإن يكن ميتةٌ فهم فيه شركاء ﴾ برفع ﴿ ميتة ﴾ باعتبار ﴿ يكن ﴾ من باب ﴿ كان ﴾ التامة. وفي (سورة يوسف، 4) قرأ ﴿ يا أبت ﴾ بفتح التاء، وكذلك عنده في القرآن كله ؛ ولعله يراه من قبيل «يا طلحة» المشهورة عند سيبويه. وقرأ بالرفع ﴿ والشمسُ والقمرُ والنجومُ مسخرات بأمره ﴾ (الأعراف، 54) و(النحل، 12)، وذلك على الابتداء والعطف، وفي (سورة الكهف، 26) ﴿ ولا تشرك في حكمه أحدا ﴾ بالجزم والتاء وقرأ في (الفرقان، 17). ﴿ ويوم نحشرهم وما يعبدون من دون الله فنقول ءانتم أضللتم عبادي ﴾. وفي (سورة النمل، 45) ﴿ ولا تُسمِع الصُمَّ الدعاء إذا ما ينذرون ﴾ بنصب «الصمَّ» مفعولا لتسمع». وفي (سورة الشعراء، 197) قرأ ﴿ أولم تكن لهم ءاية ﴾ بالنصب وبالتاء كما نصب كذلك في (سورة الرحمن، 12) ﴿ والحب ذا العصف والريحان ﴾ حملا على العطف على ﴿ والأرض وضعها ﴾ لكنه رفع ﴿ ذو الجلال ﴾ في نفس (السورة، 78) باعتبارها وصفا ﴿ لا سم ربك ﴾.

ج) صيغ الأفعال :

لقد قرأ ﴿ أفحكم الجاهلية تبغون ﴾ (المائدة، 50) بالتاء إسنادا للمخاطب، وفي سورة الأنعام، 10 قرأ ﴿ وليقولوا درستْ ﴾ بسكون التاء، وفي سورة الأعراف، 141 قرأ ﴿ وإذ أنجاكم ﴾ ردا على قوله ﴿ قل أغير الله أبغيكم إلها ﴾، وفي سورة الأنفال، 50 قرأ ﴿ ولو ترى إذ تتوفى الذين كفروا الملائكة ﴾ بالتاء وهو شبيه بقوله : ﴿ ونادته الملائكة ﴾، وفي سورة طه، 30 أسند الفعل إلى المخبر عن نفسه، فقرأ ﴿ أَشدُد به أزري وأشركه في أمري ﴾، وضم الهمزة في ﴿ أشركه ﴾، وجزم الفعلين على أن الأول جواب الطلب، والثاني معطوف عليه. وفي سورة الحديد، 15 قرأ بالتاء ﴿ توخذ منكم فدية ﴾ اعتبارا لتأنيث الفدية، وقرأ الباقون بالياء.

---

(1) الكشف، ج 1، ص 454. ودافع عنه الشاطبي قائلاً إن "شركاؤهم" في مصحف الشاميين كتبت بالياء، وأورد حجج النحويين في فصل المضاف والمضاف إليه.

ومما انفرد به أيضاً قراءته ﴿ما ننسخ من آية﴾ (البقرة، 106) بضم النون وكسر السين، فجعله رباعياً من أنسخت الكتاب أي وجدته منسوخا مثل أحمدت الرجل وجدته محمودا. وفي (آل عمران، 169) قرأ ﴿ولا تحسبن الذين قُتِّلوا في سبيل الله﴾ بتشديد ﴿قتلوا﴾ وقرأ بالتشديد كذلك ﴿وإمَّا يُنسّينك الشيطان﴾ (الأنعام، 68)، وفي (الإسراء، 13) قرأ ﴿كتابا يلقّاه﴾ بتشديد القاف، وشدد أيضاً التاء في ﴿حتى إذا فتّحت ياجوج﴾ (الأنبياء، 96)، وفي (سورة الأحزاب، 4) قرأ ﴿اللائي تظّاهرون﴾ بالألف وتشديد الظاء، وفي (سورة سبأ، 23) ﴿حتى إذا فزّع عن قلوبهم﴾، بفتح الفاء وتشديد الزاي.

د) الإفراد والجمع والزيادة والحذف والإبدال :

لقد انفرد ابن عامر بقراءة ﴿تغفر لكم خطيئتكم﴾ (الأعراف، 161) بتوحيد الخطيئة، وفي (الأحزاب، 67)، قرأ ﴿أطعنا ساداتنا﴾ واتفق مع الإمام نافع في قراءة ﴿فبما كسبت أيديكم﴾ (الشورى، 30)، وفي ﴿فلا يخاف عُقبَاهَا﴾ ﴿والشمس﴾. وانفرد بقراءة ﴿هو الذي ينشركم في البر والبحر﴾، (يونس، 22) بدلا من ﴿يسيركم﴾ بمعنى هو الذي يبثكم في البر والبحر. وفي (سورة غافر، 21) قرأ : ﴿مم أشد منكم﴾ بالكاف بدلا من الهاء، وفي (الأعراف، 43) قرأ ﴿ما كنا لنهتدي﴾ بلا واو ؛ ولكنه قرأ بالواو في (الأعراف 75-74) ﴿مفسدين وقال الملأ الذين استكبروا﴾ واتفق مع نافع في حذف الواو من قوله تعالى : ﴿الذين اتخذوا مسجدا ضرارا﴾ (التوبة، 107).

6 . مفردات الإمام عاصم

سوف ندرج فيما انفرد به الإمام عاصم، ما نسب لأحد راوييه حفص بن سليمان وشعبة بن عياش.

أ) ففي حركات البناء :

روى عنه شعبة «جزءاً» بضم الزاي (البقرة، 260) و﴿وإن جنحوا للسلم﴾ (الأنفال، 50) بكسر السين وروى عنه حفص ﴿سنين دأبا﴾ (يوسف، 47) بفتح الهمزة، و﴿بخيلك ورَجِلك﴾ (الإسراء، 64) بفتح الراء وكسر اللام، واتفقا على فتح الميم في قوله ﴿وكان له ثمر﴾ (الكهف، 34)، وفي نفس (السورة، 59) اختلفا فروى

شعبة، ﴿ وجعلنا لمَهلكهم موعدا ﴾ بفتح الميم وكسر اللام، ووافقه حفص في (سورة النمل، 49) فقرأ ﴿ ما شهدنا مهلك أهله ﴾ غير أنه ضم الميم في الكهف، وكسر اللام، ثم إن شعبة فتح الميم واللام في (سورة النمل)، وفي (سورة الكهف، 63) أيضاً. وروى حفص ﴿ وما أنسانيهُ إلا الشيطان ﴾ بضم الهاء، كما قرأ في (سورة الفتح، 60) ﴿ بما عاهد عليهُ اللّه ﴾ بضم الهاء من "عليه". وفي (سورة الكهف، 96)، انفرد شعبة برواية ﴿ حتى إذا ساوى بين الصُّدُفين ﴾ بضم الصاد وسكون الدال، كما انفرد في (سورة المؤمنون، 29)، بقراءة ﴿ وقل رب أنزلني مَنزِلا مباركا ﴾ بفتح الميم وكسر الزاي ؛ وانفرد حفص في (الشعراء، 187) برواية ﴿ فأسقط علينا كسَفا من السماء ﴾ بفتح السين، وكذلك في (سورة سبأ، 9) وفي (سورة النمل، 22)، قرأ عاصم ﴿ فمكث غير بعيد ﴾ بفتح الكاف، وفتح الجيم في قوله تعالى : ﴿ أو جذوة من النار ﴾ (القصص، 29).

وروى عنه حفص في نفس السورة 32 ﴿ واضمم إليك جناحك من الرهْب ﴾ بسكون الهاء؛ وضم الميم في قوله تعالى : ﴿ لا مُقام لكم ﴾ (الأحزاب، 13) ؛ وقرأ عاصم ﴿ وخاتم النبيين ﴾ (الأحزاب، 40) بفتح التاء، وفي (الزخرف، 53)، انفرد حفص برواية ﴿ أسورة ﴾ بدون ألف، وبحذف الألف من ﴿ فكهين ﴾ في المطففين، 31. وروى عنه شعبة ﴿ توبة نُصوحا ﴾ (التحريم، 8) بضم النون، وضم الراء في قوله تعالى : ﴿ والرُّجز فاهجر ﴾ (المدثر، 5). وضم الفاء مع التسهيل في ﴿ ولم يكن له كفوا أحد ﴾ (الإخلاص، 4).

ب) حركات الإعراب :

لقد قرأ الإمام عاصم في (سورة البقرة، 245) ﴿ حسنا فيضاعفَه ﴾ بالنصب، وفيها أيضاً 282 ﴿ إلا أن تكون تجارةً حاضرةً ﴾ بنصبهما، بتقدير إلا أن تكون التجارة تجارة حاضرة ؛ وروى عنه حفص النصب في قوله تعالى : ﴿ قالوا معذرة ﴾ (الأعراف، 164)، على أنها مصدر، جاء جوابا عن قوله تعالى : ﴿ لم تعظون قوما ﴾ الآية. وقرأ أيضا بالفتح ﴿ يا بنيَّ اركب معنا ﴾ (هود، 43)، وكذلك في (يوسف) و(الصافات) و(لقمان).

وفي (سورة الصافات، 6) روى عنه شعبة ﴿ بزينة الكواكب ﴾ بتنوين زينة ونصب الكواكب ؛ وروى له حفص النصب في قوله تعالى : ﴿ فأطلعَ إلى إله موسى ﴾ (غافر، 37) على الجواب لـ : «لعل» وقرأ كذلك ﴿ فتنفعَهُ الذكرى ﴾ (عبس، 4)

بالنصب بتقدير أنها جواب الفاء لـ «لعل». وقرأ أيضا بالنصب ﴿ وامرأته حمالةَ الحطب ﴾. (المسد، 4) على وجه الذم. في (سبأ، 12) روى له شعبة ﴿ ولسليمان الريحُ ﴾، بالرفع على الابتداء.

ج) صيغ الأفعال :

ولقد روى عنه شعبة ﴿ ولتكمِّلوا العدّة ﴾ (البقرة، 185) بالتشديد، وفي (آل عمران، 57 و52)، روى عنه حفص ﴿ فيوفيهم أجورهم ﴾ و﴿ خير مما يجمعون ﴾ بالياء في كلا الآيتين، وروى عنه شعبة التخفيف في قوله تعالى : ﴿ والذين يمسكون بالكتاب ﴾ (الأعراف، 170)، كما روى التخفيف في قوله سبحانه : ﴿ إلا امرأته قدرنا ﴾ (الحجر، 59) وكذلك في (النمل، 57) "قدرناها". وفي (سورة التوبة، 30) ﴿ يضاهئون قول الذين كفروا ﴾ بالهمز بعد الهاء، وروى عنه في (النحل، 11) ﴿ ننبت لكم به الزرع والزيتون ﴾ بالنون إسنادا للفعل إلى اللّه بصيغة المتكلم، وقرأ عاصم في (سورة النحل، 20) كذلك ﴿ والذين يدعون من دون اللّه ﴾ بالياء ؛ وفي (سورة مريم، 25) روى عنه حفص ﴿ تُساقط عليك رطبا جنيا ﴾ بضم التاء وفتح السين المخفف، وفي (سورة طه، 69) روى حفص ﴿ تَلْقَفْ ما صنعوا ﴾ بالتخفيف والجزم، وفي سورة الأنبياء، 7 و112) روى ﴿ وما أرسلناك قبلك إلا رجالاً نوحي إليهم ﴾ بالنون، و﴿ قال رب أحكم بالحق ﴾ بصيغة الماضي، وروى عنه حفص أيضاً : ﴿ لولا أن منّ اللّه علينا لَخسَفَ بنا ﴾ (القصص، 82) بالبناء إلى الفاعل. وفي (سورة الأحزاب، 4) قرأ عاصم ﴿ وما جعل أزواجكم اللائي تُظاهرون منهن أمهاتكم ﴾ بضم التاء وتخفيف الظاء، ومثله في (المجادلة) بالياء ؛ كما روى له شعبة ﴿ فعززنا بثالث ﴾ (يس، 14) بالتخفيف وفي (الممتحنة، 3) قرأ عاصم ﴿ يوم القيامة يَفصل بينكم ﴾ بالياء وتخفيف الصاد المكسورة، وفي (القيامة، 36)، روى حفص ﴿ ألَم يك نطفة من مني يمنى ﴾ بالياء.

7 . حمزة والكسائي

لكل من هذين الإمامين حروف انفرد بها في فرش الحروف عن سائر القراء السبعة، غير أنها قلة بالنسبة لغيرهم، ولعل من أسباب ذلك أن الكسائي يعتبر من رواة حمزة، لقد أخذ عنه قراءته قبل أن يستقل بمقرإ خاص به، ونظرا للترابط بين

قراءتيهما فإننا سوف نتناول أولا ما اتفقا عليه، وانفردا به عن السبعة، ثم نستعرض لكل واحد منهما مفرداته الخاصة به.

أ) حركات البناء :

ففي (سورة البقرة، 83)، اتفقا على فتح الحاء والسين قوله : ﴿ وقولوا للناس حسنا ﴾ وفتحا الجيم من ﴿ جبرئيل ﴾ مع همز قبل الياء ؛ وفي (سورة النساء، 11) قرءا ﴿ فلإمه ﴾ بكسر الهمزة، ومثله في ﴿ إمِّ الكتاب ﴾ إذا لم يبتدأ بها.

وفي (سورة النساء، 19)، قرءا ﴿ لا يحل لكم أن ترثوا النساء كُرها ﴾ بضم الكاف. ومثله في (التوبة، 19)، ووافقهما عاصم في (الأحقاف). ويقول مكي «والكُره» بالضم ما كرهته بقلبك، وبالفتح الإجبار، وهما لغتان مثل الضَّعف والضُّعف، وفتحا الباء والخاء في قوله تعالى : ﴿ ويامرون الناس بالبخل ﴾ (النساء، 37) ومثله في (سورة الحديد، 26). وقرءا في (سورة الأنعام، 86) ﴿ واللَّيسَع ﴾ بلامين وسكون الياء، وكذلك في (سورة ص، 48)، ولهما في (الأعراف، 57) ﴿ وهو الذي يرسل الرياحَ نَشْراً بين يدي رحمته ﴾ بالنون المفتوحة وسكون الشين، وفيها 146 ﴿ وان يروا سبيل الرشد ﴾ بفتح الراء والسين. و(سورة هود، 69) قرءا ﴿ قال سِلم ﴾، بحذف الألف وكسر السين وكذلك في (الذاريات)، وكسرا الواو في قوله تعالى : ﴿ هناك الولاية لله ﴾ (الكهف، 42).

وفي (سورة مريم) كسرا الباء في ﴿ وبكيّاً ﴾ وفي نفس (السورة 77) قرءا ﴿ لأوتين مالا وولْدا ﴾ بضم الواو "و" سكون اللام، وكذلك في (آيات 88 و91 و93)، ولهما في (سورة طه، 87)، و﴿ مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بملكنا ﴾ بضم الميم. وكسرا السين في قوله تعالى : ﴿ لكل أمة جعلنا منسِكا ﴾ (الحج، 34)، وفي (سورة المؤمنون، 106)، قرءا ﴿ غلبت علينا شقاوتنا ﴾ بالألف، ولهما في (سورة القصص، 8) ﴿ ليكون لهم عدوا وحزنا ﴾ بضم الحاء وسكون الزاي، وفي (سورة ص، 15) قرءا ﴿ ما لها من فواق ﴾ بضم الفاء، وفي الجاثية، 23 ﴿ وجعل على بصره غشوة ﴾ بحذف الألف وفتح الغين. وفي (سورة الملك، 3) قرءا ﴿ ما في خلق الرحمن من تفوّت ﴾ بحذف الألف وتشديد الواو المضموم، وكسرا الواو في «الوِتر» (والفجر، 3).

ب) حركات الإعراب :

ومما انفرد به عن السبعة قراءتهما في (سورة يونس، 44) ﴿ ولكن الناسُ ﴾ بتخفيف نون «لكن» ورفع الناس. وقرءا ﴿ ألم تر أن الله خالق السموات والأرض ﴾

(إبراهيم، 49) بصيغة اسم الفاعل وكذلك في (سورة النور، 45)، وفي (سورة الإسراء، 23)، قرءا بتشديد النون وكسرها ﴿ إما يبلغانِّ عندك الكبر ﴾ بألف التثنية قبل نون التوكيد الشديدة المكسورة. وفي هذه (السورة أيضاً، 33) ﴿ لا تسرف في القتل ﴾ بالتاء والجزم، وفي (الكهف، 25) أضافا "سنين" إلى "ثلاثمائة"، وفي (سورة القصص، 6)، قرءا ﴿ ويرى فرعونُ وهامانُ وجنودهما ﴾ بالياء في «يرى» وضم نوني فرعون وهامان، واختارا الخفض في قوله تعالى : ﴿ بَلَى وَرَبِّي لتأتينكم علاَّمِ الغيب ﴾ (سبأ، 3) بكسر الميم مع صيغة المبالغة. و﴿ هل من خالق غيرِ اللَّهَ ﴾ (فاطر، 3). باعتبار «غير» بدلا من خالق، وفي (الرحمن، 12)، ﴿ والحب ذو العصف والريحان ﴾ بكسر النون بتقدير عطفها على العصف، وفي (الواقعة، 22) ﴿ وحور عين ﴾ بالخفض كذلك على العطف على ما قبلها، وفي (سورة الإنسان) قرأ ﴿ عاليهم ثياب خضر وإستبرق ﴾ بخفضهما على سبيل الاتباع. وفي (سورة الجاثية 4 و5) ﴿ آيات لقوم يوقنون، وآيات لقوم يعقلون ﴾ بكسر التاء نصبا، حملا على العطف على «آيات» التي وردت اسماً لـ «إن» في (الآية رقم 3)، وتقديره لحذف «في» قبل ﴿ اختلاف الليل والنهار ﴾ وقبل ﴿ تصريف الرياح ﴾.

د) صيغ الأفعال :

ففي الإسناد إلى المتكلم، قرءا بالجمع ﴿ وقد خلقناك من قبل ولم تك شيئا ﴾ (مريم، 9)، وفي (سورة الفرقان، 8) ﴿ أو تكون له جنة نأكل منها ﴾ بالنون، ولهما في (سورة سبأ، 17)، ﴿ وهل نجازي إلا الكفور ﴾ بالنون ونصب الكفور، وفي (سورة الصافات، 12) ﴿ بل عجبتُ ويسخرون ﴾ بضم التاء.

وإسنادا إلى المخاطب قرءا ﴿ عام فيه يغاث الناس وفيه تعصرون ﴾ (يوسف، 49) بالتاء، وفي (سورة النحل، 48) ﴿ أو لم تروا إلى ما خلق اللَّه من شيء ﴾ ومثله في (العنكبوت، 19) وفي (الإسراء، 43) ﴿ سبحانه وتعالى عما تقولون علوا كبيرا ﴾ بالتاء، وفي (طه، 96) ﴿ بصُرتُ بما لم تبصروا به ﴾، وفي (سورة المؤمنون، 115) ﴿ أفحسبتم أنما خلقناكم عبثا وأنكم إلينا لا ترجعون ﴾ بفتح التاء.

أما في الإسناد إلى الغائب، ففي (سورة الرعد، 4) قرءا ﴿ ويفضل بعضها على بعض في الأكل ﴾ وفي (يوسف، 63) ﴿ فأرسل معنا أخانا يكتلْ ﴾ بالياء، وفي (الكهف، 71) ﴿ أخرقتها ليغرق أهلها ﴾ بالياء والبناء للفاعل ؛ وقد أوردا الإسناد للغائب على وجه التذكير فقرءا في (الأنعام، 23) ﴿ ثم لم يكن فتنتهم إلا أن قالوا واللَّه ربنا ﴾

وفي (الأعراف، 42) ﴿ ولا يفتح لهم أبواب السماء ﴾ وفي (التوبة، 54) ﴿ وما منعهم أن يقبل منهم نفقاتهم ﴾، وفي (الكهف، 43) ﴿ ولم يكن له فئة ينصرونه من دون اللّه ﴾ وفي (سورة النور، 24) ﴿ يوم يشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم ﴾ ؛ وفي (سورة سبأ، 9) ﴿ إن يشأ يخسف بهم الأرض أو يسقط عليهم كسفا من السماء ﴾ ؛ وفي (الرحمن، 31) ﴿ سيفرُغ لكم أيُّه الثقلان ﴾ بفتح الياء وضم الراء، وقرءا بالياء للمجهول. وفي (الزمر، 42) ﴿ فيمسك التي قُضِي عليها الموت ﴾ بضم القاف وكسر الضاد.

ومما قرءا بدون زيادة في الفعل ﴿ ولا تقتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقتلوكم فيه فإن قتلوكم ﴾ (البقرة، 191). وفي (العنكبوت، 42) ﴿ لننجينه وأهله ﴾ وفي (النجم، 12) ﴿ أفتُمْرُونه على ما يرى ﴾.

ولكنهما قرءا بالتشديد والإدغام والجزم والياء ﴿ فمن يطوع ﴾ (البقرة، 184) وكذلك ﴿ من قبل أن تماسوهن ﴾ 236 بالألف وتشديد السين. لكنها قرءا ﴿ لمستم النساء ﴾ (النساء، 43) بالتخفيف وحذف الألف. وبالتشديد ﴿ ليميز اللّهُ الخبيث من الطيب ﴾ (الأنفال، 37) كما أنهما كسرا الكاف في قوله تعالى : ﴿ فأتَوْا على قوم يعكفون على أصنام لهم ﴾ (الأعراف، 138).

ح) الجمع والإفراد، والإبدال والحذف :

لقد قرءا بالإفراد في قوله تعالى : ﴿ وتصريف الريح والسحاب المسخر ﴾ (البقرة، 164) ومثله ﴿ تذروه الريح ﴾ (الكهف، 45)، و(الجاثية، 5)، وفي (البقرة، 285)، أفردا في قوله سبحانه : ﴿ كل آمن باللّه وملائكته وكتابه ﴾، وأفردا أيضا في (سورة المؤمنون، 9) ﴿ والذين هم على صلاتهم يحافظون ﴾، لكنهما قرءا بالجمع في (الأنعام، 99) في قوله تعالى : ﴿ انظروا إلى ثمُره ﴾ بضمتين، وفي (الزمر، 36) ﴿ أليس اللّه بكاف عباده ﴾، وفي (الزخرف، 56) ﴿ فجعلناهم سُلُفا ﴾، وفي (الفرقان، 61) من ﴿ تبارك الذي جعل في السماء بروجاً وجعل فيها سُرُجا ﴾ وفي (الزمر، 36) بضمتين كذلك، وفي (الشورى، 33). وقرءا في (الحج، 2) «سكرى» بحذف الألف وفتح السين، وفي (سورة الشورى، 37) قرءا ﴿ والذين يجتنبون كبير الإثم ﴾ بالإفراد بدلا من كبائر وفي (سورة الفتح) ﴿ كلم اللّه ﴾ في صيغة الجمع.

أما في الإبدال، فإنهما قرءا في (البقرة، 219) ﴿ فيهما إثم كثير ﴾ بالثاء المثلثة، وفي (سورة النساء، 94) ﴿ إذا ضربتم في سبيل اللّه فتثبتوا ﴾ بالمثلثة بعد

التـاء، وكـذلك فـي (الحـجـرات، 6)، وفـي (العنكبـوت، 58) ﴿ والذين آمنوا وعـملوا الصالحات لنثـوينهم من الجنة غُرُفًا ﴾ وذلك بالمثلثة بعد النون، وفي (سـورة يونس، 30) ﴿ هنالك تتلو كل نفس ما أسلفت ﴾ بتائين، بدلا من «تبلو» بالتاء.

ولقد حذفا الهـاء في الوصل من ﴿ لم يتسنه ﴾ (البقرة، 259) و﴿ بهداهم اقتده ﴾ (الأنعام، 9)

8 . حمزة بن حبيب الزيات

أما الحروف التي انفرد بها حمزة فمنها :

أ) حركة البناء :

لقد قرأ الإمام حمزة «هزْءا» بسكون الزاي حيث وقع وتسهيلها في الوقف على قاعدته المعروفة ـ وكسر الواو في ﴿ مالكم من ولايتهم من شيء ﴾ (الأنفال، 72) ووافقه الكسائي في الكهف، 44 وفي (سورة الإخلاص) قرأ «كفْوًا»، بسكون الفاء ولقد كسر الياء في قوله تعالى : ﴿ وما أنتم بمصرخيِّ ﴾ (إبراهيم، 22) وقد ضعفها النحويون وقرأ في سورة (فاطر، 43) ﴿ ومكر السيءْ ﴾ بسكون الهمز في الوصل.

ب) حركة الإعراب :

وفي حركات الإعراب اشتهرت قراءته في (سورة النساء، 1) ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ ﴾، بخفض الأرحام. على أنها معطوفة على الضمير من «به» وقد اختلف فيها النحويون منهم من ضعفها، ومنهم من احتج لها بقول الشاعر :

واليوم أصبحت تهجونا وتشتمنا فاذهب وما بك والأيام من عجب.

وبما أن الرواية القرآنية صحيحة، فلا داعي إلى الاحتجاج لها بالشعر، إذ لا حجة أقوى من رواية القرآن الكريم.

وفي (سورة التوبة، 61) قرأ ﴿ أذنِ خير لكم يومن بالله ويومن للمؤمنين ورحمةٍ ﴾، وبخفض رحمة عطفا على «خير». وفي (سورة يونس، 61) ﴿ ولا أصغرُ من ذلك ولا أكبرُ ﴾ بالرفع على القطع والابتداء، وفي (سورة لقمان، 3) ﴿ هدى ورحمةٌ للمحسنين ﴾ على الابتداء أيضاً في (سورة الجاثية، 32) قرأ بالنصب، ﴿ والساعةَ لا ريب فيها ﴾ ولعله يقدر أنها اسم لـ «إن» محذوفة.

ج) صيغ الأفعال :

لقد قرأ في (سورة البقرة، 36) ﴿ فأزالهما ﴾ بالألف بدلا من ﴿ فأزلّهما ﴾ وقرأ بالبناء للمفعول ﴿ ألا يخافا ﴾ (البقرة، 229)، وكسر الصاد ﴿ فصرهن إليك ﴾ 260 وفي (آل عمران، 21) قرأ بالألف ﴿ ويقاتلون الذين يامرون بالقسط ﴾ بدلا من "يقتلون". وفي نفس (السورة، 39) ﴿ يبشرك ﴾ بالتخفيف، ولم يشدد من هذه لمادة ألا ﴿ فبم تبشرون ﴾ وفي (المائدة، 47) ﴿ وليحكم أهل الإنجيل ﴾ بكسر اللام وفتح الميم ؛ وفي (سورة الأعراف، 180) ﴿ وذروا الذين يلحدون ﴾ بفتح الياء والحاء، وفي (سورة التوبة، 126) قرأ ﴿ أولا ترون أنهم يفتنون في كل عام مرة أو مرتين ﴾ بتاء المخاطب، وفي (سورة النحل، 28) ﴿ الذين يتوفاهم الملائكة ﴾ بالياء، وفي (سورة الكهف، 52) قرأ ﴿ ويوم نقول نادوا ﴾ بالنون وفيها 97 قرأ ﴿ فما اسطاعوا أن يظهروه ﴾ بحذف التاء المدغمة في الطاء التي شددت ؛ وهي قراءة ضعفها العلماء. وفي (سورة مريم، 25) ﴿ تساقط عليك رطبا جنيا ﴾ بتخفيف السين وفتح القاف وفي (سورة طه، 13) ﴿ وأنّا اخترناك فاستمع لما نوحي ﴾ بتشديد نون «أنا» مع صيغة التعظيم بالجمع، وفي (سورة السجدة، 2) ﴿ لا تعلم نفس ما أخفى لهم ﴾ بإسناد الفعل الماضي إلى الفاعل. وفي (سورة النمل، 81) ﴿ وما أنت تهدي العُمْيَ عن ضلالتهم ﴾ بدلا من «بهاد العمي» وفي (الصافات 94) ﴿ فأقبلوا إليه يزفون ﴾ ببناء الفعل للمفعول.

وفي (سورة الحديد، 13) قرأ ﴿ أنظرونا نقتبس من نُورِكم ﴾ بهمز القطع في أوله.

د) الجمع والإفراد وحروف المعاني :

ومن الجموع التي انفرد بصيغتها، قراءته في البقرة ﴿ وإن ياتوكم أسرى تفادوهم ﴾ بضم الهمزة في أسرى، وفي (سورة النساء، 163) قرأ بالجمع ﴿ وآتينا داوود زبورا ﴾ بضم الزاء. ويقول مكي : إنه جمع «زبر» وفي (سورة المائدة، 107)، قرأ ﴿ من الذين استحق عليهم الأولين ﴾ بصيغة الجمع، و(سورة النبإ، 23) قرأ بدون ألف ﴿ لبثين فيها أحقابا ﴾.

وقرأ بالإفراد في قوله تعالى : ﴿ في الغرفة آمنون ﴾ (سبأ، 37) ﴿ وأرسلنا الريح لواقح ﴾ (الحجر، 22)، وقرأ في (البقرة، 282) ﴿ إن تضل إحداهما ﴾ بكسر الهمزة و﴿ لما صبروا ﴾ بكسر اللام وتخفيف الميم.

10 . من مفردات الكسائي

ومـا رأينا من قلة مـفـردات فـرش الحـروف عند حـمـزة يصـدق أيضـا على الكسائي لاتفاقهما في كثير من هذا الباب، فقد كان الكسائي من رواة حمزة أولا، ثم اتخذ لنفسه قراءة خاصة فانفرد ببعض الحروف عن سائر السبعة ونذكر من ذلك.

أ) حركات البناء :

لقد قـرأ «المحصِنات» بكسر الصـاد في (النساء)، وفي (سـورة الأنعام، 138) قرأ ﴿ لا يَطعَمَها إلا من نشاء بزعمهم ﴾ بضم الزاي ؛ وفـي (سـورة الأعـراف، 44) قـرأ ﴿ قالوا نعِم ﴾ بكسر العين، وفي (سـورة الأنبياء) ﴿ فجعلهم جِذاذا ﴾ بكسر الجيم، وفي (سـورة الذاريات، 44) ﴿ فـأخـذتهم الصّـعْـقَـة وهم ينظرون ﴾ بحـذف الألف في الصعقة، وفي (سـورة الملك) قرأ ﴿ فسُحُقا لأصحاب السـعير ﴾ بضم السين والحاء. وفي (سورة النبإ، 35)، قرأ ﴿ وكذبوا بآياتنا كِذابا ﴾ بتخفيف الذال في المصدر، وفي (سورة المطففين، 26) ﴿ خاتمه مسك ﴾ بالألف بعد الخاء وفتح التاء، وفي (سـورة القدر، 5) قرأ ﴿ حتى مطلِع الفجر ﴾ بكسر اللام.

ب) حركات الإعراب :

اعتاد الكسـائي أن يقرأ ﴿ مالكم من إله غيرِه ﴾ بكسر الراء على وجه الاتباع اللفظي، وفي (سورة هود، 46) قرأ ﴿ إنه عَمِلَ غـيرَ صالح ﴾ على أن عمل فعل ؛ وغير مفعول، وفيها أيضا قرأ ﴿ ألا بعدا لثمودٍ ﴾ بالتنوين، وفي (سورة الحجر، 46) قرأ ﴿ وإن كان مكرهم لَتزولُ منه الجبال ﴾ 68 بفتح اللام الأول، وضم الأخير.

ج) صيغ الأفعال :

لقد تعوّد قـراءة «أريت» بالتسـهيل وحذف الألـف ـ وقـرأ فـي (سـورة يونـس، 61) ﴿ وما يعـزِب عن ربك من مثقال ذرة ﴾ بكسر الزاي، وفـي (سورة الإسراء، 7) قرأ ﴿ لنسوءَ وجـوهكم ﴾ بالنون وفتح الهمزة، وفـي (سـورة طه، 81) قرأ بضم الحاء ﴿ فيـحُل عليكُم غـضبي ﴾، ﴿ ومن يحلُل ﴾ وفي (سـورة النمل ،25) قـرأ ﴿ ألا يا اسجدوا لله الذي خلقهن ﴾ على أن «يا» لنداء قوم بلقيس، و«اسجدوا» للأمر.

وفي (سـورة الرحـمن، 56) روى عنه أبو عـمـر الدوري ﴿ لم يطمُـثـهن إنس قبلهم ولا جان ﴾ بضم الميم، وذلك في الآية الأولى.

وفي (سورة التحريم، 3) قرأ بالتخفيف قوله تعالى : ﴿ عرف بعضه وأعرض عن بعض ﴾ وقرأ بالياء ﴿ يعرج الملائكة والروح إليه ﴾ (المعارج، 4).

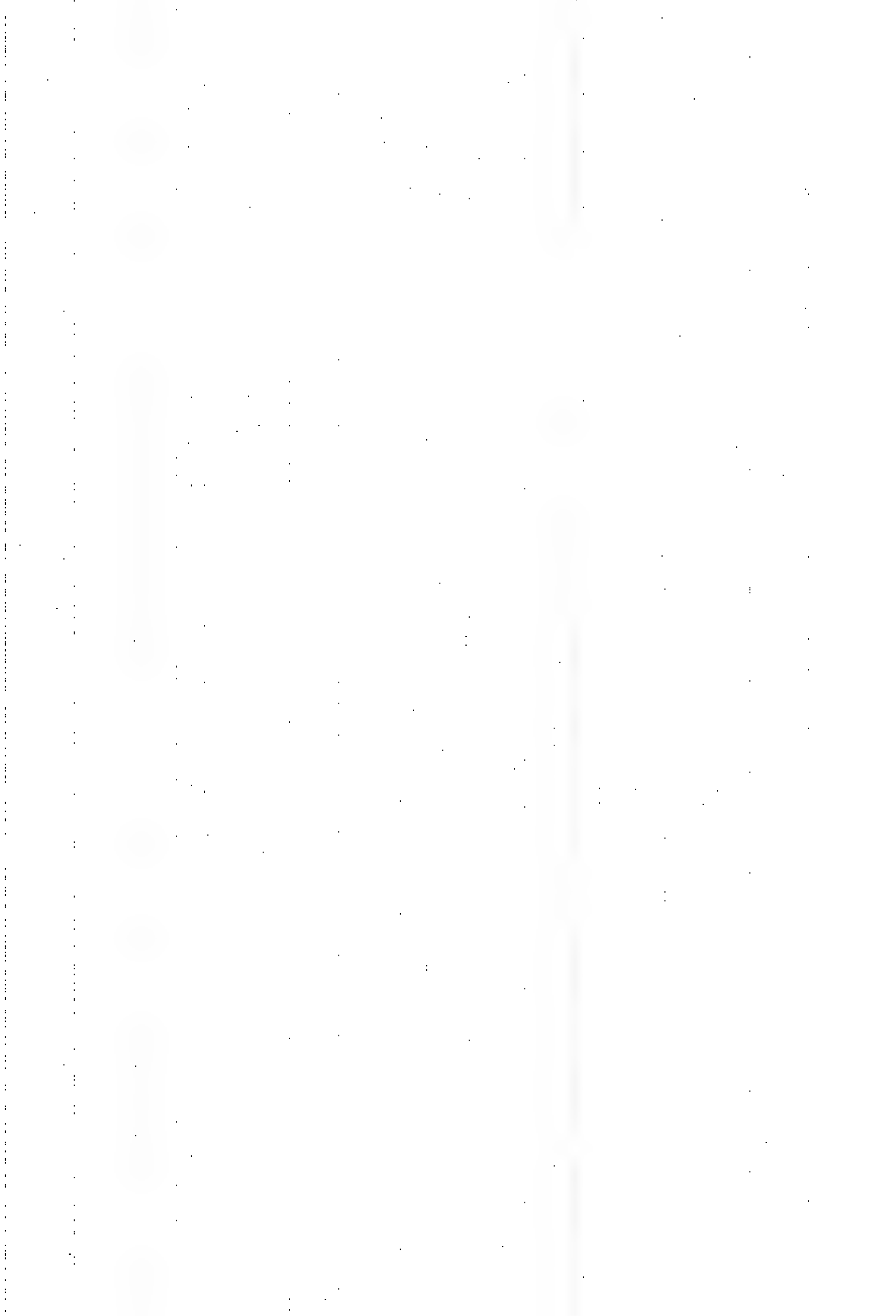
وكما قرأ بالتخفيف أيضا في (سورة الأعلى، 3) ﴿ والذي قدر فهدى ﴾.

وقرأ بالبناء للمجهول في (الفجر، 65-66) ﴿ لا يُعذب عذابَه أحد ولا يُوثق وثاقه أحد ﴾.

د) حروف المعاني :

من ذلك أن فتح الهمز في قوله تعالى : ﴿ أن الدين عند الله الإسلام ﴾ (آل عمران، 19) و﴿ ذق أنك أنت العزيز الكريم ﴾ (الدخان، 49).

هذه بعض أمثلة مفردات القراء السبعة، وسنرى إن شاء الله في الفصل التالي، نماذج من خصائص قراءات الثلاثة المكملة للسبعة، والأربعة الملحقة بهم مِن كتاب "إتحاف فضلاء البشر للبناء الدمياطي".



الفصل الرابع

السبعة الآخرون : الثلاثة والأربعة

1 . القراءات العشر المتواترة والأربعة الملحقة بها

بعد السبعة الذين أجمعت الأمة على تواتر قراءتهم نقف قليلا عند سبعة آخرين من أئمة هذا الفن : وثلاثة منهم ألحقوا منذ عهد بعيد بالسبعة الأوائل، واعتبرت قراءتهم متواترة عند العلماء فأتموا العشرة المشهورة. ولعل أول من قام بهذا التعشير ابن مهران أبو بكر أحمد بن الحسين في كتابي الغاية والمبسوط ثم جاء أبو الفضل محمد بن جعفر الخزامي (تـ 408) في كتاب المنتصر في القراءات العشر، تم توالت كتب العشر عند البغداديين أمثال أبي نصر أحمد مسرور (تـ 442) وأبي الفتح عبد الواحد ابن شيطا البغدادي (تـ 445) في كتابيهما المفيد والتذكار ومن بعدهما أبو طاهر ابن سوار (تـ 496) وأبو منصور الخياط (تـ 541) ومحمد بن عبد الملك ابن خيرون البغدادي (تـ 539) وأبي الكرم المبارك الشهرورزي (تـ 550) صاحب كتاب المصباح.

والثلاثة المتممة للعشرة هم أبو جعفر المدني ويعقوب الحضرمي وخلف البزار.

ثم تناول العلماء أربعة آخرين، دوّنت حروفهم في كتاب إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر لشهاب الدين أحمد بن محمد البنا الدمياطي (تـ 1117) وفي لطائف الإشارات لفنون القراءات لشهاب الدين القسطلاني. ولقد اتفق العلماء أن كل قراءة لم ترد في العشر فهي من الشواذ وهذا ينطبق على القراءات التي انفرد بها المجموعة الأربعة المذكورة في الإتحاف، وهم ابن محيصن المكي والحسن البصري، وأبو محمد اليزيدي وسليمان بن مهران الأعمش. وقبل الحديث عن خصائص قراءاتهم فعلينا أن نجيب عن الأسئلة التالية :

1. ماهو مفهوم الشذوذ في القراءات ؟

2. هل الأحرف الشاذة تعتبر من القرآن أم لا ؟

3. هل يجوز تدوينها والإقراء بها ؟

ففيما يخص السؤال الأول فالمعروف أن معنى الشذوذ هو الإنفراد، وما خالف رأي الجمهور ؛ ويمكن أن نقسم الشاذ في القراءات إلى قسمين وهما :

1. الشذوذ العام ويشمل كل قراءة لم ترو عن الأئمة العشرة ولو توفرت فيها الشروط المعروفة من صحة السند، ووفاق الرسم العثماني والوجه العربي، ووجه شذوذها مخالفة القراءات العشر وعدم التواتر.

2. الشذوذ الخاص : وهو ينطبق على كل قراءة اختل فيها أحد الشروط المذكورة حسب تعبير ابن الجزري القائل :

وحيثما يختل ركن أثبتِ　　　شذوذَه لو أنه في السبعة

فمن أمثلة القراءات الموصوفة بالشذوذ العام قراءة الحسن البصري ﴿ تَقِيَة اللّه خير لكم ﴾ لأن سند الحسن في القراءة صحيح والرسم واللغة لا ينفيان هذه القراءة، ومن أمثلة الشذوذ الخاص قراءة أبي عامر ﴿ زيّن للذين كفروا قتل أولادَهم شُركائهم ﴾، وقراءة أبي عمرو «فأصدّق وأكونَ من الصالحين» لعدم وجود الواو في الرسم العثماني.

وفي الجواب عن السؤال الثاني يوضح العلماء أن مراتب الشذوذ تتفاوت في القراءات فكل ما لم يصح سنده فهو متروك إجماعا ولا يعتبر قرآنا أصلا، وهذا النوع لا يوجد في القراءات المدونة التي حفظت رواياتها وضبطت طرقها وصحح سندها. لكن العلماء اختلفوا في الرواية، فمنهم من اكتفى بصحة السند استئناسا بما فعل الصحابة عند جمعهم للقرآن الكريم، إذ قبلوا رواية الشاهدين، ومنهم من اشترط التواتر لتأكيد المحافظة على النص القرآني. كما أنه من الشاذ المتروك كل ما خالف الرسم العثماني مخالفة صريحة لأحد المصاحف المعتمدة المجمع عليها من قبل جمهور الصحابة رضوان اللّه عليهم ومن أجل ذلك لم يعتبروا من القرآن ما روى عن طريق الآحاد من بعد الصحابة مثل «الصوف المنفوش» بدلا من "العهن" ومثل «أصوب قيلا» بدلا من "أقوم قيلا".

أما ما صح سنده ووافق اللغة والرسم فيعتبر قرآنا عند بعض العلماء ولو لم يكن متواترا وهذا ما أوضحه ابن جني في المحتسب وذهب إليه ابن الجزري في بعض أقواله.

وفيما يخص تدوين هذه القراءات والإقراء بها، فإن جمهور العلماء كرهوا أولا صنيع هارون بن موسى الأعور الذي تتبع الشواذ وبحث عن أسانيدها حتى قيل إن الأصمعي قال عنه : «إنه كان ثقة مأمونا ولكن اشتهى أن يضربه لمكان تأليفه في الحروف»[1] غير أن الناس لم ينزعجوا في نهاية الأمر من ذكر الشواذ التي استعرضها المفسرون، وكتب معاني القرآن، وخصص لها ابن جني محتسبه، وسبب هذا الموقف هو أن القرآن الكريم محفوظ من الخلط والتبديل والتغيير، وإيراد هذه الروايات الشاذة لن ينال من حفظه الذي هو من عند الله، غير أن هذا لا يعني جواز إقرائها على أنها من القرآن إن لم تجتمع فيها الأركان المعروفة، كما أنها قد تحدث تشويشا في أذهان غير أولي البصائر، فالأسلم إذا الاقتصار في القراءة على ما تواترت عليه الأئمة والأمة.

2 . الثلاثة المتممة للعشرة

ولقد اعتنى المحقق محمد بن الجزري بهؤلاء الثلاثة أي أبي جعفر المدني ويعقوب البصري وخلف بن هشام البغدادي في مصنفين من أشهر كتبه، وهما النشر في القراءات العشر وتحبير التيسير، فالأول جمع فيه القراء العشرة، ورواتها وطرقها بتفصيل وإسهاب، أما الثاني فجعله تكملة لكتاب التيسير للداني، ونسجه على منواله، ثم أنه فكر بعد ذلك في نظم التحبير في قصيدة سماها "الدرة" على منوال الشاطبية التي نظم بها القاسم بن فيرُه تيسير الداني واستهل ابن الجزري الدرة بقوله :

قل الحمد لله الذي وحده علا	وَمَجِّدْهُ واسأل عونه وتوسلا
وصلى على خير، الأنام محمد	وسلّم وءالٍ والصِّحاب ومن تلا
وبعد فخذ نظمي حروفَ ثلاثةٍ	تتم بها العشر القراءات وانقلا
كما هو في تحبير تيسير سبعها	فأسأل ربي أن يمن فتكملا

---

(1) جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين السخاوي، ت 643، تحقيق الدكتور علي حيس البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ط. أولى، 1408/1987 : ص 236.

ولقد من الله على ابن الجزري بإتمامها وإكمالها في قصة طريفة يرويها في خاتمة قصيدته وهي قوله :

وتمَّ نظامُ الدرةِ أحسبْ بِعَدِّها وعامَ "أضا حَجِّي" فأَحْسِن تَفَؤُلا
غُريبة أوطانٍ بنَجد نظَمتها وعُظْمُ اشتغال البال وافٍ وكيف لا
صُددتُ عن البيت الحرام وزَوريَ الـ مقامَ الشريفَ المصطفى أشرفَ المَلا
وطَوقني الأعراب بالليل غفْلة فما تركوا شيئا وكِدتُ لأقْتلا
فأدركني اللُطف الخفيُّ وردني عُنَيْزةَ، حتى جاءني من تكَفَّلا
بِحَمْلي وإيصالي لطيبة ءامِنا فيا رب بلّغني مُرادي وسَهِّلا
ومُنَّ بِجمع الشَّمْل واغفر ذنوبنا وصل على خير الأنام ومن تلا

لقد اتبع ابن الجزري منهج حرز الأماني في اختيار البحر والروي والإصطلاح والرموز والعرض، غير أن أهم صنيعه هو ربطه لكل من الثلاثة برباط وثيق مع أحد السبعة، فاختار لكل منهم إماماً اعتبره أصلاً في القراءة، لما يجمعهما من وحدة الرواية، والمصحف الإمام المعتمد في المصر والبيئة اللغوية، واختار لكل واحد منهما راويين اقتداء بمنهج الداني في التيسير.

وقد بين منهجه بقوله :

أبو جعفر عنه ابن وردان ناقل كذاك ابن جماز سليمان ذو العلا
ويعقوب قل عنه رويس وروحهم وإسحق مع إدريس عن خلف تلا
لثان أبو عمرو والأول نافع وثالثهم مع أصله قد تأصلا
ورمزهم ثم الرواة كأصلهم فإن خالفوا اذكره وإلا فأهملا

وهكذا جعل في التحبير نافعاً أصلاً لجعفر المدني واختار له من الرواة عيسى بن وردان وابن جماز ورمز لهم الألف والباء والجيم وجعل أبا عمر بن العلاء أصلاً ليعقوب الحضرمي، واختار له رويس اللؤلؤي وروح بن عبد المؤمن الهذلي البصري ورمز لهم بالحاء والطاء والياء وجعل حمزة أصلا لخلف ابن هشام الأسدي البغدادي واختار له إسحاق إبراهيم الوراق وإدريس بن عبد الكريم الحداد البغدادي ورمز لهم بالفاء والضاء والقاف.

وسوف نوجز القول عن كل واحد منهم، مع تقديم نماذج من قراءته.

1. أبو جعفر يزيد بن القعقاع :

أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني، مولى عبد الله بن عياش المخزومي، كان مولاه ابن عياش هذا أقرأ الناس في زمانه، لقد ولد على عهد النبيﷺ ونشأ في مكة، وانتقل إلى المدينة، فأخذ القرآن عن أبي بن كعب وسمع من قراء الصحابة وتصدر للقراءة في المدينة فأقرأ أئمتها المشهورين أمثال شيبة بن نصاح، وعبد الرحمان بن هرمز ويزيد رومان، ولازمه مولاه أبو جعفر القعقاع، وأخذ قرءاته.

واشتهر أبو جعفر بقراءة المدينة، وعلم القرآن بالمسجد النبوي نحوا من ستين سنة. ومن أجلّ من قرأ عليه الإمام نافع الذي جعله ابن الجزري أصلا له، ولو عكس الأمر لجاز، كما أخذ عنه رواته المعتمدون ومنهم عيسى بن وردان الحذاء، وسليمان بن مسلم بن جماز. وبما أن أبا جعفر كان منْشيوخ الإمام نافع، فالعلاقة بين قراءتيهما أمر طبيعي، إلا أن بينهما فروقا قليلة في الأصول مردها أن نافعا أخذ عن عدة شيوخ، وأنه كان يختار ما اتفق عليه اثنان أو أكثر ممن قرأ عليهم.

أما الأصول التي تعزى إلى أبي جعفر، فمنها ضمُّه لميم الجمع، وصلته بالواو وقصر المد المنفصل وتوسط المتصل، والأخذ بالفتح عموما فلم تؤثر عنه الإمالة في أي حرف، وأخذ بعدم الهمز الذي يأخذ به أهل المدينة قبل سماعهم من مسلم بن جندب الهذلي.

وقد كان أبو جعفر يسهل الهمزتين مع ألف الإدخال وإذا كان الهمز مفردا فإنه يأخذ بالإبدال في كل الحروف، ماعدا «أنبئهم» ومشتقاتها، وقرأ بالإبدال في «رئيا» مع الإدغام، ومثله «للرؤيا» وفي كل همزة مفتوحة بعد الضم والكسر، مثل «استهزئ» و«رئاء» و«فئة» و«مائة»، كذا إذا كانت الهمزة فاء الكلمة نحو «نؤده»، وحذفها إذا ضُمَّتْ قبل واوٍ كسر ما قبلها مثل «مستهزؤن» و«الصابون» و«ليواطؤا» «لِيُوَاطِئُواْ» وحذفها كذلك في «خاطين» و«مستهزين»، وسهلها في «إسرائيل» و«هاانتم» وروى عنه النقل في «الآن» و«ملئ الأرض ذهبا».

ووافقت قراءته رواية قالون في اللامات والراءات وفي أغلب ياءات الإضافة والزوائد، كما وافقه في إسكان هاء الضمير من «وهْوَ» و«لَهْوَ» و«أن يُمِلَّ هْوَ فَلْيُمْلِلْ».

أما في فرش الحروف، فإن لأبي جعفر اختيارات انفرد بها عن سائر القراء منها ضم التاء في قوله تعالى : ﴿ وإذ قُلْنَا للمَلَائِكَةُ اسجُدُوا ﴾ وهو ضم اتباع

يعتبره النحويون شاذا. وخفض تاء الملائكة في قوله سبحانه : ﴿ هل ينظرون إلا أن يأتيكم الله في ظُلَل من الغمام والملائكة ﴾ (البقرة، 200) بالعطف على الغمام، وقرأ بالرفع، ﴿ فلاً رفثٌ ولا فسوق ولا جدَالُ في الحج ﴾ (البقرة، 197) ومن مفرداته أيضاً قراءاته ﴿ ولا تضارْ والدة بولدها ﴾ بسكون الراء. كما أنه في سورة النساء انفرد بالرفع في قوله تعالى : ﴿ وإن كانت واحدةٌ ﴾ وفي سورة يس، 53 قرأ بالرفع ﴿ إن كانت إلا صيحةٌ واحدةٌ ﴾ وفي الحشر ﴿ كي لا تكون دولةٌ ﴾ وفي سورة القمر تفرد بخفض الراء من «مستقر» في ﴿ وكل أمرٍ مستقرٍ ﴾.

ومن مفرداته في حركات البناء سكون النون في ﴿ شنْئان قوم ﴾ المائدة، وفتح الشين من ﴿ شق الأنفس ﴾ في النحل.

أما صيغ الأفعال فقد سكن الهاء مع بقاء تشديد الدال في ﴿ أمن لا يهدي ﴾ يونس، 35 وهي صيغة يصعب التلفظ بها وفي سورة طه، 39 ﴿ ولتصنعْ على عيني ﴾ بسكون اللام والعين وفي الحج ﴿ اهتزت وربأت ﴾ بهمزة مفتوحة، وفي سورة فاطر، 8 ﴿ فلا تذهب نفسك ﴾ بفتح التاء وكسر الهاء، وفي سورة يس، 19 ﴿ طائركم معكم إن ذكرتم ﴾ بالتخفيف وفي الجاثية 12 ﴿ ليُجزَى قوما بما كانوا يعملون ﴾ بضم الياء وفتح الزاء.

هذه هي باختصار بعض ملامح قراءته التي تمثل أداء قراءة المدينة التي رواها عنه الإمام نافع ونظراؤه وتواترت عند جمهور القراء.

2. يعقوب الحضرمي :

أما الثاني من الثلاثة فهو يعقوب بن إسحق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي (ت 205) قارئ البصرة وإمامها من أهل بيت اشتهر بالتبحر في العربية والقراءات وفيه يقول أبو عبد الله بن أحمد اللالكائي.

أبوه من القراء كان وجَدُّه ويعقوب	في القُرّاء كالكوكب الدري
تَفَرُّدُه هو الصواب ووجهه	فَمَنْ مِثْلُه في وقته وإلى الحشر[1]

(1) الذهبي : معرفة القراء الكبار، ج 1، ص 158.

ويقول عنه تلميذه أبو حاتم السجستاني : إنه أعلم من قد رأى بالحروف، ويذكر ابن غلبون أن إمام الجامع بالبصرة لا يقرأ إلا بقراءة يعقوب[1]، وعنه إن المازني قرأت على النبيﷺ في المنام سورة طه فقرأت «مكانا سوى»، فقال لهﷺ اقرأ «سوى» قراءة يعقوب[2] ويقول عنه أبو القاسم الهذلي إنه لا يوجد في زمانه مثله علما بالعربية ووجوه القراءة وأنه كان تقيا ورعا زاهدا[3].

أخذ الإمام يعقوب عن عدة شيوخ من أئمة القراءة، منهم سلام بن سليمان الطويل (تـ 112) وشهاب بن شرنقة المجاشعي البصري كما أنه أخذ عن حمزة والكسائي لكنه يرتبط ارتباطا وثيقا بقراءة أبي عمرو بن العلاء ويقول ابن المنادي أنه قرأ عليه مباشرة، وهو أمر غير مستبعد لأنه قد ناهز الأربعين عند وفاة أبي عمرو وبسبب هذه الصلة، جعله ابن الجزري قراءة أبي عمرو أصلا لقراءة يعقوب.

ومن أشهر تلاميذ يعقوب الحضرمي أبو حاتم السجستاني الذي كان من غلمانه، حسب عبارة ابن المنادي، ومنهم أيضا المقرىء الكبير أبو عمر الدوري المعروف بروايته عن اليزيدي والكسائي، أما راوياه المعتمدان فهما محمد بن المتوكل اللؤلؤي ويقول الداني إنه أحذق أصحابه، وراويه الثاني هو روح بن عبد المؤمن الهذلي (تـ 235).

ولقد عرف يعقوب الحضرمي باختيارات كتب عنها القراء من أشهرها (مفردة يعقوب) للداني، وإن الذين زادوا على السبعة جعلوه ثامنهم، مثل ابن غلبون وأبي معشر الطبري كما أن بعض المؤرخين يعتقد أنه أولى من الكسائي بأن يكون من البدور السبعة المشهورين وإذا كانت قراءته تعتبر تبعا لأبي عمرو بن العلاء، فإن صلته بشيوخ غيره، وإمامته في العربية، أهلته لاختيارات خاصة به، من أشهرها في الأصول :

وقفه بهاء السكت في «هو» و«هي» و«أتمهن» وما يدل القول ﴿لما خلقتُ بيَدَيَّ﴾ وأثبت ياءات الزوائد وصلاً ووقفاً وفي أكثر قراءته أثبت ياءات الإضافة.

---

(1) نفس المصدر في ترجمته.

(2) ابن الجزري، الغاية : ج 7، ص 388. وقد كان يعقوب يقرأ «مكانا سُوى» بضم السين.

(3) الذهبي : المصدر السابق.

أما في فرش الحروف فقد قرأ في حركات البناء ﴿ واتَّخَذَ قومُ مُوسى من بَعْدِهِ من حَلْيِهِمْ ﴾ بفتح الحاء وسكون اللام، وفي التوبة، 58 أو ﴿ أو مَغَارَات أو مَدْخَلا ﴾ بفتح الميم وسكون الدال، وفي يوسف، 33 ﴿ قال السَّجْن ﴾ بفتح السين، وفي سورة طه، 131 فتح الهاء من ﴿ زَهَرَةَ الحياة الدنيا ﴾ ؛ وفي النور قرأ ﴿ والذي تولى كُبْرَهُ ﴾ بضم الكاف، وفي سورة ص، 41 قرأ «بِنُصُبٍ» بفتح النون والصاد.

وفي الحركات الإعرابية قرأ في النساء، 90 ﴿ حصِرةً صدورهم ﴾، باعتبارها حالا ؛ وفي المائدة، 69 ﴿ فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون ﴾ بفتح الفاء نصبا أو بناء، في قوله تعالى : ﴿ وإذا قال إبراهيم لأبيه آزر ﴾ بضم الراء على أنها منادى حذفت أداته، وفي سورة التوبة، 40 قرأ بالنصب ﴿ وكلمة اللّه هي العليا ﴾ على أنها عطف أو نعت لما قبلها وفي سورة يونس، 21 قرأ بالرفع ﴿ وشركاؤكم ﴾ وفي النور، وقرأ ﴿ أن غضبُ اللّه عليها ﴾ وفي الجاثية، 28 ﴿ كلَّ أمة ﴾، بالنصب غير أنه اختار الضم في قوله سبحانه : ﴿ ولا أدنى من ذلك ولا أكثرُ ﴾.

وله مفردات أيضاً في التذكير فقرأ ﴿ لن تنال اللّهَ لحومُها ولا دماءها ولكن تناله التقوى ﴾ (الحج، 38) ومن الصيغ الاسمية التي اختص بها قراءته ﴿ إلا أن تتقوا منهم تقِيَّة ﴾ على وزن مطية ومن الصيغ الفعلية ما رواه عنه رويس في المجادلة ﴿ فلا تَنْتَجوا بالإثم ﴾.

وهكذا يتضح أن انفراداته موثقة كلها مطابقة لوجوه اللغة ولا تثير أي مشكلة في موافقة الرسم العثماني، مصداقا لما قيل عنه «إن تفرده محض الصواب ووجهه».

3. خلف بن هشام :

أما خلف بن هشام البزار فإنه ثالث الثلاثة الذين اختارهم المحقق ابن الجزري استكمالا للسبعة المعروفة، لكنه اتخذ منه موقفين فيهما نوع من التباين يلمح إلى التردد والتساؤل في أمره، هل هو قارئ مستقل بنفسه، وهذا ما رجحه في كتاب الدرة، أم هو راو له اختيارات أخذها من الأئمة الآخرين، ولعله كان يميل إلى هذا الرأي الأخير في نظم طيبة النشر حين عقب على ذكره أولا بقوله.

والعاشر البزار وهو خلفُ   إسحقُ مع إدريسَ عنه يعرف

لكنه اعتذر عن الرمز له بحرف خاص فقال :

والواو فاصلٌ ولا رمزَ يَرِدْ لِخَلَفٍ لأنَّه لم ينفرد

وذكر في النشر قول ابن أبي أشتة الدمشقي أن خلفاً كان يأخذ بمذهب حمزة إلا أنه خالفه في مائة وعشرين حرفاً في اختياره، وأنه تتبع اختياره فلم يره يخرج عن الكوفيين، بل ولا عن قراءة حمزة والكسائي وشعبة إلا في قوله تعالى : ﴿ وحرام على قرية ﴾ في الأنبياء قرأها كحفص[1]، وخالف أيضاً في «كوكب دري» في سورة النور، وروى عنه أبو العز القلانسي عنه السكت بين السورتين، ولهذا فإن ابن الجزري أوضح أنه لن ينفرد بالقراءة واعتبر قراءة حمزة أصلا لاختياراته لأنه أخذ القراءة عرضا على سليم بن عيسى صاحب حمزة وعن عبد الرحمن بن حماد وهو من رواة حمزة كذلك، وسمع الحروف من الكسائي وهو ممن قرأ على حمزة كذلك لكنه سمع أيضا من إسحق المسيبي وإسماعيل بن جعفر المدنيَّين ومن يحيى بن أبي آدم 203 صاحب شعبة.

وأخذ خلف اللغة عن أبي زيد الأنصاري والمفضل الضبي وهو من أصحاب عاصم، وبما أنه أخذ عن قراء المدينة والبصرة فإنه لم يتابع حمزة في كل حروفه، فقد كانت أمداده متوسطة، ويقرأ بالغنة عند الواو والياء بعد النون الساكنة والتنوين، مع أنه فيما عدا هذا يعتمد أصول حمزة، غير أن استقلاله في الاختيار يظهر أكثره في فرش الحروف، فقرأ مثل الجمهور ﴿ وإن ياتوكم أسارى ﴾ 85 ﴿ وليس البر ﴾ 177 بالرفع و﴿ إثم كثير ﴾ 219 وحمزة قرأ ﴿ كبير ﴾ و﴿ وصية لأزواجهم ﴾ بالرفع 240.

وفي سورة النساء قرأ ضم الهمزة ﴿ فلأمِّه ﴾ ومثله في القصص. ونصب غير أولى الضرر النساء، 95. وفي سورة المائدة قرأ ﴿ قاسية ﴾ بألف وسكن اللام من قوله تعالى : ﴿ وليحكم أهل الإنجيل ﴾ 49. وفي الأنعام قرأ ﴿ إن الذين فرقوا ﴾ بالتشديد، وفي سورة هود ﴿ ومن وراء إسحق يعقوب ﴾ بالرفع. وفي الكهف ضم أوائل "عتياً" و"بكياً" و"صلياً" و"جثياً".

والذي يبدو من تتبع ما قرأ به خلف أنه لم يخرج عن السبعة باختيار منفرد، وإنما تابع إمامه حمزة في الأصول واختار في فرش الحروف قراءة الجمهور.

---

(1) النشر، ج 1، ص 191.

3. الأربعة الباقية :

بعد الثلاثة الذين تواترت قراءتهم نتناول بإيجاز الأربعة الآخرين وهم :

أ) الحسن البصري :

نبدأ بالحسن بن أبي الحسن يسار البصري (تـ 110) الذي كان إمام عصره ومصره علماً وعملاً، قرأ على حطان بن عبد الله الرقاش (ت بعد السبعين) عن أبي موسى الأشعري وعلى أبي العالية الرياحي (رفيع بن مهران تـ 96) الذي قيل إنه ليس بعد الصحابة أعلم منه بالقرآن، وقد أَخَذَ عن عمر بن الخطاب وأبي بن كعب وزيد بن ثابت ورويت قراءته عن طريق أبي نعيم شجاع بن أبي نصر البلخي البغدادي (تـ 190) عن طريق عيسى ابن عمر النحوي وعن أبي عمر الدوري الذي قرأ على شجاع. وروى عن الشافعي قوله : «لو أشاء أقول إن القرآن نزل بلغة الحسن لقلته لفصاحته»[1] وهذا التنويه من إمام مثل محمد بن إدريس الشافعي يستدعي التدبر والتفكير ذلك أن الفصاحة هنا لا تعني حسن التلفظ والأداء، لأن الشافعي لم يسمع من الحسن البصري المتوفى قبل مولد الشافعي بعشرات السنين، وإنها قد تعني صحة قراءته من الوجهة اللغوية، غير أنه سبق أن رأينا القراء المهرة استبعدوا قراءة الحسن من السبعة، والعشر المتواترة، إلى أن وضعها الدمياطي في الأربع عشرة، فهي إذن قراءة تعتبر عموماً من الشواذ، وبالخصوص في بعض الحروف التي لم يتابع عليها.

وإن قراءة الحسن تطرح مشكلاً آخر، وهو أن ابن جني في المحتسب كان يعزو القراءة إلى «الحسن» بدون تقييد أو تمييز، فصار محققوا الكتاب يعزون كثيراً من هذه القراءات إلى الحسن بن محمد بن عبد الله المكي المذكور أنه من شيوخ البزي.

ومن الحروف التي انفرد الحسن بها ولم يتابعه الجمهور عليها قراءته ﴿ الحمد لِلّه ﴾ بكسر الدال بإتباع الدال للام كما كان يقرأ بالكسر أيضاً ﴿ ص والقرآن ذي الذكر ﴾، ومثلها «قاف» و«نون»، لئلا يلتقي الساكنان في الوقف وذكر عنه كسر الياء في ﴿ هي عصايِ ﴾ و﴿ عليّ هين ﴾ وهي شبيهة بقراءة حمزة في «بمصرخيِّ».

(1) ابن الجزري، الغاية، ج 1، ص 235.

ومن مفرداته كذلك سكون ﴿ صلاتي ونسكي ﴾ و﴿ يولهم دُبرَه ﴾ ﴿ ولا يرهق وجوههم قتْر ولا ذلةٌ ﴾، ﴿ وحمَله وفَصْلهُ ﴾ و﴿ سالت أودية بقدْرها ﴾، وفي الجمع قرأ ﴿ لا تقتلوا الصيد وأنتم حُرْم ﴾ بسكون الراء.

وفتح الغين من ﴿ بغَتة ﴾ والحاء من ﴿ حَوبا ﴾ والتاء من ﴿ تَسع وتِسْعُونَ نعجةً ﴾ والهمز من ﴿ الأنجيل ﴾ وقرأ ﴿ الجأن ﴾ بهمزة مفتوحة.

ومما اختص به في إبدال الحروف ما عزي له من قراءة، ﴿ قبصت قبْصة ﴾ بالصاد ﴿ وأعشيناهم ﴾ مكان ﴿ أغشياهم ﴾ ﴿ وجاءوا على قميصه بدَم كذب ﴾ بالدال المهملة و﴿ وادّكَرَ بعد أمة ﴾ بالذال المعجمة و﴿ الشياطون ﴾ بدلا من ﴿ الشياطين ﴾ ونسب إليه ﴿ عذابي أصيب به من أساء ﴾ بالسين المهملة والهمزة المفتوحة ﴿ وإن يدعون من دونه إلا أنثى ﴾ مكان إلا إناثا وقرأ ﴿ فأصلحوا بين إخوانكم ﴾ في محل أخويكم.

إنها أمثلة من الحروف التي انفرد بها، ولم يتابعه الجمهور عليها لأن البصريين أجمعوا على قراءة أبي عمرو بن العلا ويعقوب الحضرمي من بعده ولذلك فإن قراءة الحسن الذي هو من كبار التابعين اعتبرت من الروايات الانفرادية التي سبقت عهد الأئمة الذين حرصوا على التعمق وتصحيح القراءة وتمحيصها واعتماد المتواتر منها.

ب) سليمان بن مهران الأعمش :

ومراعاة للتسلسل التاريخي نثني بعد الحسن البصري بأحد أئمة الكوفة الأعلام، سيد القراء والمحدثين سليمان بن مهران الأعمش (تـ 148) وهو أيضا من علية التابعين، لقد أدرك أنسا بن مالك وقيل إنه روى عنه حديث «طلب العلم فريضة على كل مسلم»، وحدث عنه بواسطة، كما أدرك عبد الله بن أبي أوفى. وقرأ القرآن على زر بن حبيش وتلميذه عاصم بن أبي النجود ويحيى بن وثاب (تـ 103) وسمع بالبصرة من أبي العالية الرياحي، وطلحة بن مصرف ونكر أن هذا الأخير بلغه عن أهل الكوفة قولهم «طلحة هو أقرأ الناس». فغدا إلى الأعمش وقرأ عليه تواضعاً فكلاهما قرأ على الآخر[1].

---

(1) ابن الجزري، الغاية، ج 1، ص 343.

اشتهر الأعمش بظرفه ونوادره ولكنه مع ذلك اعترف له بالصدارة في القراءة والحديث فيقول عنه تلميذه هشيم «ما رأيت أقرأ لكتاب اللّه منه»[1] ويقول علي بن المديني أنه من الذين انتهى إليهم علم الكوفة، وعده الجاحظ من بين أربعة تبوؤا العلم في الدنيا مع قتادة والزهري والكلبي. ومن أشهر من أخذ عنه القراءة الإمام حمزة بن حبيب الزيات واعتمد صاحب الإتحاف من رواته الحسن بن سعيد المطوعي (تـ بعد 290) وأبا الفرج الشنبوذي (تـ 388). ومن البديهي أنهما لم يأخذا عنه لتأخرهما في الزمن ولكونهما من الأئمة الذين رووا قراءات متعددة فالمطوعي أخذ عن إدريس بن عبد الكريم الحداد وعن الأصبهاني صاحب رواية ورش وعن أحمد بن حرب تلميذ الدوري، أما الشنبوذي فهو أيضاً قد أخذ عن مجموعة من الشيوخ، واشتهر بملازمته محمد بن شنبوذ حتى نسب إليه، ولذلك لم نر من يقول إنه مختص برواية الأعمش وحده، ويجدر التنبيه على الفرق بين الشنَبُوذي وبين غلام ابن شنبوذ وهو محمد بن أحمد أو الطيب البغدادي المتوفى بعد 350هـ.

ومن أمثلة ما أورده الإتحاف مما انفرد به الأعمش قراءته ﴿ يهبط من خشية اللّه ﴾ بضم الباء، وضم الراء والميم في قوله ﴿ إلا رمُزا ﴾ وقرأ ﴿ وعبُد الطاغوت ﴾ وقرأ ﴿ تماما على الذي أحسنُ ﴾ بضم النون وقرأ بالرفع ﴿ هذا بعلي شيخٌ ﴾ ونصب الفعل من قوله سبحانه ﴿ ولا تمنن تستكثرَ ﴾ وحذف النون من قوله جل وعلا ﴿ وما هم بضاري به من أحد ﴾ كما روى عنه حذف العين في ﴿ حمر عسق ﴾ وروى عنه ﴿ حتى إذا تداركوا فيها ﴾، و﴿ فَشَرِّذْ بهم من خلفهم ﴾ بالذال المعجمة، وقرأ ﴿ القنطين ﴾ بدون ألف بعد القاف وقرأ بالإفراد، ﴿ خلقنا المضغة عظما ﴾ و﴿ لا ترى إلا مسكنهم ﴾ وروى عنه ﴿ سلام على إدراسين ﴾ و﴿ إن ناشئة الليل هي أشد وطئا وأصوب قيلا ﴾.

ولا يخفى كلما في هذه القراءات من أوجه الشذوذ المعروفة عند القراء.

ج) اليزيدي:

والثالث من هذه المجموعة هو أبو محمد يحيى بن المبارك المغيرة العدوي اليزيدي (تـ 202) وهو من أئمة القراء الذين نقلوا قراءة البصرة إلى بغداد، في

---

(1) المصدر نفسه، ص 315.

صحبة يزيد بن منصور الحميري خال المهدي، وكانت له مناظرات مع الكسائي يتعصب فيها للبصريين، ويخترع فيها الشواهد النحوية لحججه[1]، ومع ذلك فإن علماء عصره اتفقوا على توثيقه والاعتماد عليه في القراءات، ولاشك أن تساهل العلماء في بعض الروايات لا يتطرق إلى القرآن الكريم الذي لا تؤخذ روايته إلا باحتياط شديد.

كان اليزيدي ممن لازموا أبا عمرو بن العلاء الذي كان صديقا لوالده المبارك، وقد أقسم المبارك هذا على ولده يحيى أن يختم القرآن واقفا على أبي عمرو بن العلاء، وبر اليزيدي بقسم أبيه، فصار من أضبط حملة قراءة أبي عمرو، وعنه أخذ راوياه المشهوران أبو عمر الدوري، وأبو شعيب السوسي، ويقول ابن مجاهد، إنما عولنا على اليزيدي وإن كان سائر أصحاب أبي عمرو أجل منه لأنه انتصب للرواية عنه وتجرد لها ولم يشتغل بغيرها وهو أضبطهم[2].

ومع ذلك فيروي ابن الجزري أنه أخذ حروفا عن حمزة وأن له اختيارا خالف فيه أبا عمرو، وذكر من ذلك أحرفا يسيرة منها : عدم اختلاس «بارئكم ويأمركم» ونحوها ؛ وحذف الهاء وصلا من «يتسنه» و﴿ فبهداهم اقتده ﴾، وإشباع صلة الهاء في «يؤده» «ونوله ونصله ونؤته» ونصب «معذرة» في الأعراف، وتنوين «عزير» في التوبة، وينفخ بضم الياء في طه، ونصب ﴿ خافضة رافعة ﴾ في الواقعة، و﴿ وبما أتاكم ﴾ في الحديد بمد الهمزة بخلاف قراءة أبي عمرو أي «بما آتاكم».

ومن هذا يتبين أن اليزيدي كان راويا أكثر مما هو قارئ، ولذلك فإن راوييه المعتمدين لم يقتصروا على قراءته والمعنيان ليسا هما الدوري والسوسي اللذان نقلا عنه قراءة شيخه أبا عمرو وإنما المعنيان هما سليمان بن أيوب بن الحكم البغدادي (تـ 235) وأحمد بن فرح المفسر (تـ 303) أما سليمان فإنه عرض على ابنه وقرأ على أبيه عبد الله، لكن الذين أخذوا عن سليمان أمثال أحمد بن حرب المعدل وإسحق بن مخلد الدقاق أخذوا عن شيوخ غير سليمان مثل الدوري وابن أيوب الخياط أما أحمد بن فرح فالمعروف أنه أخذ عن الدوري جميع قراءاته.

---

(1) أمالي الزجاجي، ص 40.

(2) نقلاً عن ابن الجزري في كتاب الغاية، ج 2، ص 377.

ذ) ابن محيصن :

والرابع والأخير من الأربعة هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن (ت 123) كان مقرئا في مكة مع ابن كثير وحميد بن قيس ؛ عرض على مجاهد بن جبر ودرباس مولى ابن عباس وسعيد ابن جبير، وسمع منه شبل بن عباد وأبو عمرو بن العلاء ؛ وأثنى مجاهد على معرفته بالعربية، فقال إنه كان «يبني ويرصص فيها» ويقول أبو عبيد بن سلام أنه كان أقوى في العربية من ابن كثير وحميد بن قيس، غير أن ابن مجاهد ذكر أن له اختيارات على مذهب العربية خرجت به عن إجماع أهل بلده فرغب الناس عن قراءته ؛ ويقول ابن الجزري أنه قرأ له في المنهج والروضة ؛ ولولا ما في قراءته من مخالفة المصحف لألحقها بالقراءات المشهورة» ؛ ومن الأسباب التي حدّت من شهرته، أن راوييه المعتمدين، أحدهما البزي وهو الذي اختص برواية ابن كثير، والثاني وهو ابن شنبوذ الذي كان مثار جدل في عهده في قصته المشهورة مع ابن مجاهد[1].

وفي الحروف التي انفرد بها ما ورد في كتاب الإتحاف لابن البناء، إذ ذكر أنه كان يبدل الهاء ياء في «هذه» في كل القرآن فيقرأ «هذى». إلا في من قوله تعالى : ﴿ أَنَّى يُحْيِ هذهِ اللَّهُ بَعْدَ موتها ﴾ (البقرة) وقوله سبحانه : ﴿ وجاءك في هذه الحق ﴾ (هود) ومن مفرداته المطردة قراءته «ياقومُ» بضم الميم في سبعة وأربعين موضعا في القرآن.

وحذف «ثم» من الآية الثانية في سورة الأنعام فقرأ ﴿ خلقكم من طين ليقضي أجلا مسمى ﴾ وفي هذا مخالفة بينة للرسم العثماني ؛ وله مفردات أخرى لا تعارض سواد الرسم، منها : قراءة «الصعقة» بدلا من «الصاعقة» حيث جاءت باستثناء الخلاف في آية الذاريات، واعتاد مد الهمز في مثل «أيدناه» ؛ وأبدل من اللام نونا في قوله جل وعلا : ﴿ الحمد لله الذي وهب لي على الكبر ﴾. فقرأ «الذي وهبني».

وكان يضم راء «الرجز» ويكسر لام الأمر فيقرأ و﴿ ولنَحمِلْ خطاياكم ﴾ ويقرأ بالتخفيف ﴿ يذبحون أبناءكم ولاقطعن أيديهم ولأصلبنهم ﴾ وقرأ و﴿ إبراهيم الذي وفى ﴾ من الوفاء وقرأ ﴿ وفي السماء رازقكم وما توعدون ﴾.

---

(1) ابن الجزري، الغاية، ج 2، ص 54.

وفي خاتمة هذه النظرة السريعة في هذه القراءات الأربع الموسومة بالشذوذ نلاحظ أمرين اثنين : أحدهما قلة الحروف التي تخالف الشروط الأساسية لصحة القراءة، لأنها كلها مسندة إلى ثقات الأئمة، وأوجهها العربية صحيحة ويندر فيها ما يخالف رسم المصاحف المجمع عليها. ثانيها أن إعراض الناس عنها يعود إلى استكفائهم بالقراءات التي استوعبتها ضمنا فأجمع عليها قراء مصرها، وهكذا استغنى الناس بابن كثير عن ابن محيصن، وبأبي عمرو بن العلاء عن الحسن البصري واليزيدي بالبصرة، واستغنوا بعاصم بن أبي النجود عن الأعمش في الكوفة، كما نلاحظ أخيرا أن مجموع القراءات تنوعت صيغ أدائها، وتعددت حملتها ورواتها، لكنها جميعاً تندرج في إطار القراءات السبع التي حققها علماء الأمصار، وضبط الرواة حروفها وطرقها، وهذا ما سنراه مفصلاً في عهد التدوين.

الباب الثاني

عصر التدوين

الفصل الأول

ابن مجاهد وكتاب السبعة

1 . القراءات في بغداد قبل ابن مجاهد

في عهد الخليفة الرشيد انتقل إلى بغداد علي بن حمزة الكسائي من الكوفة وأبو محمد اليزيدي 202 من البصرة، وكلاهما حمل معه علم مصره وقراءاته، واشتهرت المناظرات بينهما. وصار لكل منهما اتجاهاته ورواته، فأخذ عن الكسائي أبو عبيد القاسم بن سلام 224 الذي كان من رواد تدوين القراءات، وألف فيها مصنفاته الكثيرة في القراءات وفضائل القرآن. كما أخذ عنه أبو الحارث الليث بن خالد البغدادي (تـ 240) وكان من أخص تلاميذه أبي الحارث محمد بن يحيى الكسائي الصغير (تـ 280) المعدود من شيوخ ابن مجاهد، وأخذ عن الكسائي واليزيدي أبو حمدون الذهلي، وعنه فضلان الدقاق شيخ ابن المنادى. وعنهما معا أخذ أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز الدوري البغدادي الذي ملأ الدنيا علما وصيتا، فنعت بمقرئ الإسلام، وإمام القراء، حتى أن بعض المصنفين اعتبروا أنه هو واضع علم القراءات، لأنه كان رواية البصرة عن أبي عمرو بن العلاء، الذي أخذ عن ابن كثير المكي، ورواية الكوفة عن الكسائي الذي قرأ على حمزة وعلى إسماعيل بن جعفر تلميذ نافع، وعلى شعبة عن عاصم، كما أخذ الدوري أيضا قراءة الشام عن هشام بن عمار، فأجمع العلماء أنه أقرأ أهل زمانه.

وقد تخرج على أبي عمر الدوري جماعة من أجل قراء بغداد أمثال أحمد بن فرح المفسر، (تـ 303) وأبي حفص الكاغدي (تـ 305) شيخ أبي نصر الشذاني، وممن قرأ عليه من البغداديين أبو علي الحسن بن الحسين الصواف (310) وهو من شيوخ بكار ابن أحمد، والمطوعي وعبد الرحمن بن عبدوس شيخ ابن مجاهد ؛ ومنهم أيضاً سليمان بن يحيى الضبي، (تـ 291) شيخ أبي بكر النقاش. وأبو بكر بن بشار العلاف (تـ 318) الذي قيل إنه آخر من أخذ عن الإمام الدوري.

وانتشرت قراءة عاصم برواية حفص في بغداد على يد تلميذه أبي جعفر أحمد بن الفضيل الخزاز (تـ 286) وأحمد بن سهل الأشناني (تـ 307) صاحب عمرو بن الصباح حامل رواية حفص، وكذلك أبو جعفر أحمد بن موسى الصفار المعدل صاحب عبيد بن الصباح وأبي شعيب القواس.

أما قراءة حمزة فقد مثلها إدريس بن عبد الكريم الحداد (تـ 292)، والمفسر الشهير محمد بن جرير الطبري تـ 310 الذي قرأ على سليمان الطلحي صاحب خلاد.

وهكذا تأسست المدرسة البغدادية في القراءات التي جمعت جهود القراء في الأمصار الإسلامية فاستطاع ابن مجاهد أن يقوم بتدوينها في كتاب السبعة.

2 . شيوخ ابن مجاهد وأسانيده إلى القراء السبعة

كان أبو بكر أحمد موسى بن مجاهد التميمي البغدادي، شيخ القراء في عصره ومدون القراءات السبع، وهو أول من وصلنا عنه مصنف ممنهج يسجل القراءات بأسانيدها وطرقها ووجوهها.

وهو الذي يقول عنه ثعلب : «ما بقي في عصرنا هذا أعلم بكتاب اللّه من أبي بكر بن مجاهد»[1] ويقول عنه أبو عمرو الداني إنه «فاق في عصره سائر نظاره من أهل صناعته مع اتساع علمه وبراعة فهمه وصدق لهجته ونسكه»[2]، تصدر للقراء مدة أربعين سنة وكان فيها قبلة الطلاب وكعبة الوفود.

أ) شيوخه المشهورون :

لقد روى أبو بكر بن مجاهد القراءات عن أكثر من أربعين شيخاً، سرد أسانيدهم في مقدمة كتاب السبعة، و تلقى منهم روايات أئمة عصره، ونخص بالذكر منهم عشرة تكرر الاسناد عنهم، ووصلوه بأغلب الطرق المروية عنه وهؤلاء هم :

أولاً : عبد الرحمن بن عبدوس أبو الزعراء البغدادي (تـ سنة بضع وثمانين ومائة) وهو من أجل أصحاب أبي عمر الدوري، وقد اعتمده ابن مجاهد في روايته عن نافع وذكر أنه قرأ عليه نحوا من عشرين ختمة، ولم يذكر في كتاب السبعة في

---

(1) مقدمة كتاب السبعة لابن مجاهد، تـ 324، تحقيق د. شوقي ضيف، ط. ثالثة، 1400هـ، دار المعارف بمصر، ص 17.

(2) نقلاً عن الذهبي في كتاب معرفة القراء الكبار، ج 1، ص 270.

سنده لنافع عنه إلا من رواية الدوري عن اسماعيل بن جعفر المدني عن الإمام نافع، ثم ذكر له سندين آخرين، عن الدوري عن الإمام الكسائي وعنه عن سليم بن عيسى عن الإمام حمزة بن حبيب الزيات.

ثانياً : **إدريس بن عبد الحكيم الحداد أبو الحسن البغدادي (تـ 292)** يقول الدارقطني أنه فوق الثقة بدرجة، روى عنه شيوخ القراءة مثل ابن شنبوذ، وابن مقسم، وابن بويان، والمطوعي والنقاش. وذكر له ابن مجاهد ثلاثة أسانيد في كتابه السبعة، كلها عن طريق خلف بن هشام، أحدهما عن خلف عن إسحق المسيبي عن الإمام نافع، والثاني عن خلف عن عبيد بن عقيل عن شبل بن عباد عن الإمام ابن كثير، والثالث عن خلف عن سليم عن الإمام حمزة.

ثالثاً : **أحمد بن زهير أبو بكر بن أبي خيثمة البغدادي (تـ 279)**، وذكر له ابن مجاهد خمسة أسانيد لأنه اشترك مع ادريس بن عبد الحكيم في روايته عن خلف عن المسيبي عن الإمام نافع، وروى عنه عن عبيد بن عقيل عن شبل بن عباد، غير أنه خصه بثلاثة أسانيد أخرى، وهي عن محمد بن عمر القصبي عن عبد الوارث والثاني عنه عن خلف عن عبد الوهاب بن عطاء كلاهما عنه والثالث عنه عن أبيه أبي خيثمة عن يونس المودب عن هارون بن موسى والثلاثة عن الإمام أبي عمرو بن العلاء.

رابعاً : **أحمد بن يوسف أبو عبد الله التغلبي البغدادي** أسند له ابن مجاهد ثلاث روايات عن أبي عبيد القاسم بن سلام عن الإمام الكسائي، والثانية عن شجاع أبي نصر البلخي عن الإمام أبي عمرو بن العلاء، والثالثة عن ابن ذكوان عن أيوب بن تميم عن يحيى الذماري عن الإمام ابن عامر، ويقول ابن الجزري إن التغلبي هذا روى القراءة عن ابن ذكوان وإن الداني اطلع على كتابه عنه وأنها تخالف كثيراً من رواية أهل دمشق، ولم يذكر صاحب الغاية تاريخ وفاته.

خامساً : **إسماعيل بن إسحق أبو إسحق القاضي البغدادي (تـ 282)**، وهو من أجل علماء المالكية في بغداد، ويذكر أنه هو الذي قال بإمكان التبديل في التوراة لأن الناس هم الذين استحفظوا، واستحال التبديل في القرآن الكريم لأن الحق سبحانه وتعالى تولى حفظه بنفسه. وأورد ابن مجاهد عن إسماعيل القاضي سنداً واحداً لكنه في غاية العلو والاتقان، وهو عن قالون عن الإمام نافع المدني رحمة الله عليه.

سادساً : **الحسن بن أبي مهران الجمال الرازي** (تـ 289) يقول ابن الجزري إن عليه المنتهى في الضبط والتحرير، وذكر له ابن مجاهد أسانيد، أحدهما عن أحمد عن قالون عن أبيه عن الإمام نافع، والآخران عن أحمد بن يزيد الحلواني عن قالون أيضاً، وعن هشام بن عمار الإمام ابن عامر، والسند الرابع عن محمد بن عيسى الأصبهاني عن نصير بن يوسف عن الإمام الكسائي والخامس عن أبي هاشم المروزي عن محمد بن الحكم عن أبي معاذ الفضل بن خالد عن خارجة بن مصعب السرخسي عن الإمام أبي عمرو بن العلاء.

سابعاً : **الحسن بن علي أبو علي الأشناني البغدادي** (تـ 278) سمع من أحمد بن صالح المصري كتابه عن نافع، ويقول عنه ابن المنادي إن به أدنى لين، ولكن ابن مجاهد اعتمده فأسند له ثلاث روايات عن ورش وقالون وابن أبي أويس عن الإمام نافع، وكلها عن طريق المقرئ الشهير أحمد بن صالح المصري، والجدير بالذكر أن ابن مجاهد أخذ روايات أخرى عن قالون، في سند الحسن بن أبي مهران، وعن ورش في سند عن محمد بن عبد اللّه، عن يونس بن عبد الأعلى، ويقول ابن الجزري أن المعني بمحمد بن عبد اللّه هو ابن جرير الطبري وأن ابن مجاهد دلَّسَه[1].

ثامناً : **عبد اللّه بن سليمان أبي داود السجستاني** (تـ 316) وهو صاحب كتاب المصاحف، ووالده هو صاحب السنن ؛ يذكر ابن الجزري في الغاية أنه قرأ على عمر بن شبة، ويونس بن حبيب الأصبهاني، وروى عنه ابن مجاهد ؛ وذكر له سندين أحدهما عن يونس بن حبيب عن قتيبة بن مهران عن ابن جماز عن الإمام نافع، والثاني عن عمر بن شبة عن جبلة بن مالك عن المفضل الضبي عن الإمام عاصم. ويضيف ابن الجزري، أن عبد اللّه بن سليمان هذا قد يشتبه بقراء آخرين كلهم اسمه عبد اللّه بن سليمان ؛ فمنهم عبد اللّه بن سليمان بن أحمد القرشي الأسدي البصري، وقد روى عن يونس بن حبيب عن الإمام ابن العلاء، وقرأ عليه محمد بن عبد اللّه الرازي، والثاني عبد اللّه بن سليمان بن محمد بن عثمان الرقي الذي قرأ على عمر بن شبة، وروى عنه القراءة أبو بكر النقاش وأبو العباس المطوعي، وقد وهم فيه الداني فظنه ابن أبي داود[2].

---

(1) ص 421.

(2) ابن الجزري، الغاية، ج.

تاسعاً : **محمد بن الجهم السِّمري البغدادي الكاتب (تـ 208)**، ذكر له ابن مجاهد خمسة أسانيد أحدهما عن سليمان بن داود عن اسماعيل بن جعفر عن الإمام نافع، والثاني والثالث عن أبي عبد اللّٰه بن أمية وأبي توبة ميمون بن حفص وكلاهما عن شعبة عن الإمام عاصم، والرابع عن عائذ بن أبي عائذ عن الإمام حمزة والخامس عن خلف بن هشام البزار عن سليم بن عيسى عن الإمام حمزة.

عاشراً : **محمد بن عبد الرحمن خالد المكي المعروف بقنبل (تـ 290)** كان شيخ القراء في مكة، واعتمد من رواة ابن كثير، واعْتُبِرَ ابنُ مجاهد شيخ طريقه، وذكر له سنداً واحداً عن أحمد بن عمر بن محمد بن عون النبال عن أبي الاخريط وهب بن واضح عن اسماعيل بن القسط عن شبل بن عباد ومعروف بن مشكان اللذين قرءا على الإمام عبد اللّٰه بن كثير المكي.

ب) أسانيده ورواته :

أخذ ابن مجاهد قراءة الإمام نافع عن ستة عشر شيخا فمنهم من سبق ذكره في شيوخه العشرة، ومنهم أحمد بن موسى الذي روى عنه قراءة ورش بواسطة الحسن بن علي بن زياد الذي قرأ على داود بن هارون وأخذ روايته الأصمعي عن نافع عن طريق أبي سعيد عبد الرحمن الحارثي، وأخذ رواية الزبير بن عامر ويعقوب بن جعفر عن محمد بن يحيى الكسائي الصغير عن أبي الحارث الليث عن أبي عمارة حمزة بن القاسم الأحول، كما تعدد تلقيه لرواية إسماعيل بن جعفر عن أبي توبة ميمون بن حفص. ومن شيوخه في قراءة نافع كذلك عبد اللّٰه بن أحمد بن خبيل وأبو شبل الواقدي وأسند إليهما رواية خارجة بن مصعب السرخسي عن نافع بواسطة عباس بن الفضل الموصلي.

أما قراءة ابن كثير فقد رواها زيادة على من ذكرنا من شيوخه المذكورين عن مضر بن محمد الأسدي عن أحمد بن أبي بزة البزي عن عكرمة بن سليمان عن إسماعيل بن القسط وشبل بن عباد.

وتلقى قراءة أبي عمرو بن العلاء عن اثنى عشر إماماً منهم مؤدبه عبد اللّٰه بن كثير البصري، وأبو حاتم الرازي عن أبي زيد الأنصاري وأخذ رواية أبي شعيب السوسي عن أبي القاسم علي بن موسى ورواية الحسين بن علي الأزرق الجمال الرازي عن موسى بن إسحق الأنصاري البغدادي عن هارون بن حاتم البزاز.

كما أخذ رواية عبيد بن عقيل الهلالي لقراءة أبي عمرو عن طالب بن سوادة عن إبراهيم بن سعيد الزهراني وله في رواية خارجة بن مصعب عن أبي عمرو سند ثان عن أبي جعفر حمويه القزويني عن محمد بن عيسى زنجة، عن أبي معاذ محمد بن هارون النيسابوري عن خارجة.

أما رواية هشام بن عمار عن الإمام ابن عامر فقد رواها عن أبي مهران كما ذكرنا، وعن أحمد بن محمد بن بكر أبي العباس البكراوي.

أما أسانيده في قراءة الإمام عاصم فقد تكررت هي أيضاً إذ روى له عن ثلاثة عشر شيخاً، وله خمسة أسانيد في رواية شعبة، وخمسة في رواية حفص وروايتان عن المفضل الضبي فمن الذي روى عنهم رواية شعبة إبراهيم ابن أحمد الوكيعي عن أبيه عن يحيى بن ءادم، وموسى بن إسحق ومحمد بن عيسى بن حيان زيادة على رواية محمد بن الجهم المذكورة في شيوخه، وأخذ رواية حفص عن الإمام عاصم عن طريق الكسائي الصغير وأحمد بن علي الخزاز وأبو محمد الرقي، ووهب بن عبد الله المروزي عن الأنماطي عن عمرو بن الصباح صاحب حفص.

وتلقى قراءة الإمام حمزة عن شيوخه السابقين وعن موسى بن إسحق عن أبي هشام عن سليم بن عيسى، وعن يحيى بن أحمد هارون المزوق المعروف بحيون عن الحلواني عن خلاد بن خالد سليم كما نرى في أسانيده لقراءه الإمام الكسائي زيادة على قد ذكر قيل سنداً عن أحمد يحيى ثعلب عن سلمة بن عاصم عن أبي الحارث عن الكسائي.

ومن أشهر تلاميذ ابن مجاهد أحمد بن نصر الشذائي والحسن بن سعيد المطوعي ومحمد بن أحمد بن إبراهيم الشنبوذي ومحمد بن الحسن النقاش ومحمد بن علي بن الجلندا وابن الأخرم الذي حكى أنه رأى في حلقته نحواً من ثلاثمائة مصدر، ولم يستطع الاتصال إليه إلا بواسطة تدخل زوجته.

3 . مصنفه في القراء السبعة

كتاب السبعة أول مصنف اشتهر عند القراء وأجمعت الأمة على اتباع منهجه في التسبيع وكان من حسن الطالع أن قام الدكتور شوقي ضيف بنشره وتحقيقه تحقيقاً علمياً دقيقاً، وطبع عدة مرات، مع مقدمة للطبعة الأولى تضمنت تطور الكتابة في هذا العلم، مع ترجمة حافلة للمؤلف وتحليل لمضامين الكتاب ومنهجه، مما يبرز أهمية هذا المصنف في تاريخ القراءات.

لقد كان هذا الكتاب منطلق مؤلفات المسبّعين. وصاحبه هو أول من اقتصر على السبعة المشهورين وهم البدور الذين تحدثنا عنهم من قبل.

وقد أوضح ابن مجاهد في مقدمة كتابه تفاضل حملة القرآن، وجعلهم أربعة أصناف :

«فمنهم المعرب العالم بوجوه الإعراب والقراءات، العارف باللغات، ومعاني الكلمات، البصير بعيب القراءات، المنتقد للآثار. فذلك الإمام الذي يفزع إليه حفاظ القرآن في كل مصر من أمصار المسلمين.

ومنهم من يعرب ولا يلحن فذلك كالأعرابي الذي يقرأ بلغته، ولا يقدر على تحويل لسانه فهو مطبوع على كلامه».

«ومنهم من يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه ليس عنده إلا الأداء لما تعلم لا يعرف الإعراب ولا غيره، فذلك الحافظ، فلا يلبث مثله أن ينسى إذا طال عهده، فيضيع الإعراب لشدة تشابهه، وكثرة فتحه وضمه وكسره في الآية الواحدة، لأنه لا يعتمد على علم بالعربية ولا بصر بالمعاني يرجع إليه، وإنما اعتماده على حفظه وسماعه، فذلك لا يقلد في القراءة ولا يحتج بنقله».

«ومنهم من يعرب قراءته ويبصر المعاني ويعرف اللغات ولا علم له بالقراءات واختلاف الناس والآثار، فربما دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد من الماضين فيكون بذلك مبتدعاً، وقد رويت كراهة ذلك وحَظْرُ أحاديث»[1].

وهو في هذا التصنيف يشرح المقاييس التي يجب اعتمادها في تقليد أئمة القراءة فحامل القرآن الذي لا يلحن لأنه مطبوع على سليقة اللغة، ويستأنس به في صحة أداء الحرف اللغوي، لكنه لا يعتبر إماما لأنه قد لا يكون عالما بوجوه الإعراب، ومعاني الكلمات وانتقاد الآثار. وأضعف منه الحافظ الذي لا يعرب، والمعرض لنسيان ما حفظ. أما الصنف الأخير الذي أورده، فلعله يشير به إلى ما وقع بينه مع ابن شنبوذ[2] وابن مقسم[3] اللذين أنكر حروفهما إنكاراً شديداً، لأن الأول لم يتقيد بالروايات الموثقة في الخط العثماني، ولأن الثاني أجاز لنفسه

---

(1) ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص 45.

(2) ابن الجزري، الغاية ج 2، ص ؟.

(3) ظ : ابن الجزري، نفس المصدر، ج 2، ص 124.

القراءة بما تجيزه القواعد العربية ولو لم تصح روايته. وهكذا نرى أن ابن مجاهد كان أول من وضع الشروط الضرورية لقبول القراءة، والمؤهلات اللازمة لمن يجوز الاقتداء به في الحروف.

أما الطبقة الأولى في الذكر، فهي التي تمثل أولئك الذين اختارهم من بين علماء الطبقة الأولى، وهم السبعة الذين أجمع أهل الأمصار على اتخاذهم أئمة القراءة عندهم ؛ هؤلاء هم الذين استعرض حروفهم في كتابه مبيناً أسانيدهم، ورواتهم، مقارنا بين قراءاتهم مبينا ما صح عنده منها. معتمداً أساساً على توثيق السند، واعتبار ما يجوز في اللغة العربية. كما يبرر بعض التباين بين القراءات بما هو وارد في مصاحف الأمصار.

وحرصه على صحة السند يظهر من تشكيكه في بعض الروايات التي اعتبرها وهما وغلطا. فضعف رواية أبي عبيد عن الكسائي أن عاصما قرأ «لَدْني» بضم اللام وتسكين الدال، ورواية ابن هبيرة عن حفص عن عاصم في ضم سين «سُخريا» إذا المشهور عن عاصم هو كسرها[1]، كما طعن في رواية هرون بن موسى الأخفش الدمشقي عن ابن ذكوان عن يحيى بن الحارث عن ابن عامر في قراءة : «أنبئهِم» مهموزة ومكسورة الهاء وعلق عليها قائلا، وهو خطأ في العربية.

ومن تشكيكه في بعض الروايات ما ذكر عند قوله تعالى : ﴿ قال فرعون ءامنتم به ﴾ (الأعراف، 123) إذ يقول : قرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر «أآمنتم» بهمزة ومده على الاستفهام وكذلك في طه والشعراء في تقدير همزة بعدها ألفان. وقرأ ابن كثير في رواية البزي مثل قراءة أبي عمرو، وقال البزي عن أبي الإخريط عن ابن كثير «قال فرعونُ وَامنتم به» بواو بعد النون بغير همز. وقال لي قنبل عن القواس مثل رواية البزي عن أبي الإخريط غير أنه كان يهمز بعد الواو «قال فرعونُ وءامنتم به» وأحسبه وَهِمَ[2].

واعتناؤه بسلامة القرآن واستبعاد كل ما لا يجوز لغة جعله في بعض الأحيان لا ينكر غلط القارئ نفسه، من ذلك ذكره في قوله تعالى : ﴿ كن فيكون ﴾ (البقرة،

---

(1) وردت كلمة "سخريا" في القرآن الكريم ثلاث مرات ورويت لحفص عن عاصم بكسر السين في سورة المؤمنون، الآية 110، وفي سورة ص، الآية 63 ؛ وبضم السين في سورة الزخرف، الآية 32.

(2) لقد بين د. شوقي ضيف مجموعة من أمثلة هذا النقاش.

117) أن ابن عـامـر وحـده قـرأ بنصب النـون وعلق قـائلاً : «وقـال أبو بكر وهو غلط»[1]. وهذا النـوع من التـعليق ينـدر عنده، لأنه لا يتـابع ابن جريـر الطبـري في انتقاده لقراءة ابن عامر، ولم يضعف قراءته : ﴿ قتل أولادَهم شركائهم ﴾ (الأنعام، 137) كمـا لـم يتـعـرض لانـفـراد حـمـزة بقـراءة ﴿ واتقـوا اللّه الذي تسـاءلون به والأرحامِ ﴾ (النساء، 2) بخفض الميم.

ونلاحظ اعتبـاره لرسم المصـاحف، في توجيـهه لقـراءة قولـه تعـالى : ﴿ وقال موسى ربي أعلم بمن جاء بالهدى ﴾ (القصص، 37) فروى أن ابن كثير وحده قرأ ﴿ قال موسى ﴾ بغير واو، وكذلك هي في مصاحف أهل مكة. وفي سورة الحديد يقول : قرأ نافع وابن عامر ﴿ فإن اللّه الغني الحميد ﴾ ليس فيها «هو» وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة والشام[2].

4 . منهجه في التبويب

كـان ابـن مـجـاهـد أول مـن رسم المنـهج المـتـبـع في تناول هـذا العلم، فـبـدأ بالتعريف بأئمة القراءة وأعطى أسانيدهم المتصلة إلى النبي صلى اللّه عليه وسلم، ثم أورد طرق رواياته عنهم. وشرح أسباب اختيارهم بصفتهم ممثلين لقراء الأمصار.

ثم بدأ بذكر حروفهم في الفـاتحـة مبينا حـجـجهم في قـراءتي «ملك» بإثبـات الألف وهي قراءة عـاصم والكسائي، والحجة فيهـا أنها وردت بالمـد في آل عمران، وأنهـا أبلغ من «مَلِك» لأنهـا تجـمع مـعنى الإسم والفـعل. والـحجـة في قـراءة البـاقـين بالقـصـر، وورودهـا في سـورة الحـشـر، وسـورة النـاس، وأن «مَلِك» تـتـضـمـن مـعنى «مالِك» بخلاف العكس. ثم استطرد الخـلاف في النطق بصاد «الصراط»، وضبط هـاء «عليهم» وميميها وإعراب «غير المغضوب»، وبين أحكامها ووجوهها.

وبعد حروف الفـاتحـة خصص فـصـلاً طويلاً للادغـام، وأوضح مـذاهب علمـاء القراءة فيه، دون أن يفـرق بين الكبير المعروف عند أبي عمرو بن العـلاء أو الصغير عند سائر القراء. وانتقل بعد ذلك إلى ما يعرف بفرش الحروف. وهذا المنهج هو الذي اتبعـه ابن مهران في كتـابي الغاية والمبسوط في القراءات العشر، ويذكر أن عليـا بن

---

(1) السبعة : ص 167.

(2) السبعة : ص 627.

عمر الدارقطني هو أول من فصل أبواب الأصول قبل فرش الحروف، ثم قام أبو عمرو الداني بتثبيته فصار تقليداً شائعاً فيما بعد. والأصول التي تناولها ابن مجاهد هي : صلة ميم الجمع، وحكم هاء الكناية، والإدغام، والهمز، والمد والقصر، والإمالة والفتح، وياءات الإضافة، وأحكام النون الساكنة والتنوين، ونقدم هنا أمثلة من مباحثه تتناول أحكام هاء الكناية، والهمز وياءات الإضافة وبعض فرش الحروف.

5 . نماذج من بحوثه

أ) هاء الكناية :

وفي مستهل سورة البقرة تناول بعض وجوه القراءات في وصل هاء الكناية وقصرها. فبدأ بقراءة نافع وذكر قصره في نحو ﴿ فيه هدى ﴾، و﴿ ندعوه أنه هو البر ﴾ و﴿ اجتباه وهداه ﴾. و﴿ عنه ﴾ و﴿ منه ﴾ واستثنى من ذلك رواية المسيبي عنه في صلة ﴿ وأشركهُ في أمري ﴾، وابن سعدان في ﴿ كتب عليه أنه ﴾ ورواية الكسائي عن إسماعيل بن جعفر عنه إنه كان يصل ﴿ عليه ﴾ في كل القرآن، وكل هذه الروايات الثلاث لم يعتمدها راوياه المشهوران ورش وقالون ثم ذكر أن نافعا يصل هذه الهاء إذا كان قبلها متحرك نحو ﴿ وكُتُبِه ﴾ و﴿ فهو يخلفهُ ﴾. غير أنه يحذف هذه الصلة في حالة الوقف.

ثم ذكر أن أبا عمر وعاصما يوافقان نافعاً في هذا، ماعدا رواية حفص عن عاصم في صلة ﴿ فيهِ مهانا ﴾ وضمّ هاء ﴿ وما أنسانيهُ إلا الشيطان ﴾ و﴿ بما عاهد عليهُ الله ﴾.

وذكر أن ابن كثير يصل هذه الهاء في كل القرآن، ثم إن ابن مجاهد في هذه السورة لم يتعرض لأحكام هذه الهاء إذا اتصلت بالفعل المجزوم مثل ﴿ يؤدّه ﴾ و﴿ نوله ﴾ لكنه بينها في سورة آل عمران عند قوله تعالى : ﴿ ومن أهل الكتاب من إن تامنه بقنطار يؤده إليك ﴾ فقال إنهم اختلفوا في وقفها وإشمامها الكسر والضم وصلتها بياء أو واو. وإن ذلك في ستة عشر موضعا، أربعة في آل عمران، ﴿ يؤدّه ﴾ مكررة و﴿ نؤته ﴾ مكررة واثنتان في سورة النساء، ﴿ نولّه ﴾ و﴿ نصله ﴾ (115) وفي سورة النور : ﴿ ويخشى الله ويتقه ﴾ (52) وفي سورة النمل ﴿ فألقه إليهم ﴾ (28) وفي سورة الزمر ﴿ يرضَهُ لكم ﴾ (7) و"حم عسق" : ﴿ نؤته منها ﴾ (20) وفي

الزلزلة ﴿ يَرَهُ ﴾ مكررة، وفي سورة البلد ﴿ لم يَرَهُ أحد ﴾ وفي طه ﴿ ومن يأته مؤمنا ﴾ (75) وفي سورتين الأعراف والشعراء ﴿ أرجِــه وأخاه ﴾ (111 و36).

فروى أن ابن كثير قرأ بالصلة في هذا كله، وأن الكسائي وافقه إلا في حرف «أرجِه» فإن ابن كثير قرأ بالهمز والضم ووصله الكسائي بالياء بدون همز.

ثم ذكر اختلاف الروايات عن نافع : فروى عنه صلة الهاء للكسائي عن إسماعيل بن جعفر وكذلك طريق أبي عمر الدوري عن إسماعيل، وابن سعدان عن المسيبي عنه. وذكر رواية ورش في الصلة باستثناء ﴿ يَرْضَهُ لكُم ﴾ وأتى برواية ابن الفرح عن ابن المسيبي عن أبيه أنه كان يشم الهاء إضجاعا في ﴿ يؤده ﴾ و﴿ نوله ﴾ و﴿ نصله ﴾ ويقرأ ﴿ أرجه، فألقه، ونوته ﴾ مبطوحة، وروي عن إسماعيل القاضي عن قالون نحوه.

ثم قال إن أشبه هذه الروايات المختلفة عن نافع، هي رواية الحلواني عن قالون، أنه كان يحرك الهاء في ذلك حركة من غير إشباع ولا بلوغ ياء ولا واو، وتشهد لترجحها عنده رواية أحمد بن صالح عن ورش وقالون.

ب) أحكام الهمز :

أولاً : أحكام الهمز المفرد :

وعند قوله تعالى ﴿ الذين يؤمنون بالغيب ﴾ فصَّل مذاهب القراء في الهمز المفرد، فروى التحقيق عن السبعة ما عدا أبا عمرو، إلا أنه ذكر ترك الهمز لحمزة في حالة الوقف. وفي رواية أخرى أنه لا يهمز في الصلاة. وأشار إلى رواية ورش في تركه في مثل ﴿ يومنون ﴾ و﴿ يوخركم ﴾ و﴿ لا يواخذكم ﴾ و﴿ يوده ﴾ وما أشبه هذه الحروف. وكأنه جعل هذه الرواية فرعاً من مذهب نافع لأنه صدر بقوله بالهمز، ولم يعزها لرواته.

وذكر أيضاً رواية محمد بن حبيب الشموني عن الأعشى عن شعبة عن عاصم أنه لم يكن يهمز مثل ﴿ يومنون ﴾ ؛ لكنه عارضها بروايته هو عن محمد بن عيسى بن حيان عن أبي هاشم. قال سمعت أبا يوسف الأعشى يقرأ على أبي بكر (يعني شعبة) فهمز يومنون.

وأما أبو عمرو بن العلاء فقال إنه إذا أدرج القراءة في الصلاة لم يهمز مثل ﴿ يومنون ويومن ﴾ ؛ وأيد ذلك أيضاً برواية السوسي عنه أنه استثنى حروفاً

من السواكن ذكر منها عدم ترك الهمزة إذا كانت علامة للجزم مثل ﴿ ننسأها ﴾ (البقرة، 106) و﴿ لا تسؤكم ﴾ (المائدة، 101) ﴿ وهيئ لنا ﴾ (الكهف، 10) و﴿ اقرأ كتابك ﴾ (الإسراء، 14) ﴿ويهيئ لكم ﴾ (الكهف، 16) و﴿ من يشأ يجعله ﴾ (الأنعام، 39) و﴿ نبئهم ﴾ (الحجر، 51) وما أشبه ذلك.

وعند قوله تعالى: ﴿ على كل شيء قدير ﴾ (البقرة، 20) ذكر السكت المعروف لحمزة قبل الهمزة في ﴿ شيء ﴾ وعلى اللام من ﴿ الأرض ﴾ و﴿ الأسماء ﴾، و﴿ الآخرة ﴾. وذكر رواية ورش عن نافع في نقل الحركة في مثل هذه الحروف، وإسقاط الهمزة.

والملاحظ أن ابن مجاهد في تلخيصه لمذاهب السبعة في هذا الباب نبّه على الفرق بين القراءة في الصلاة والتلاوة عند أبي عمرو ابن العلاء، ولم نتعود هذا النوع من التفرقة. كما يفهم من عرضه تقوية الأخذ بالهمز عند نافع وفقا لرواية قالون.

ثانياً: أحكام الهمزتين في كلمة واحدة:

وعند قوله تعالى ﴿ أأنذرتهم ﴾ بين حكم الهمزتين في كلمة فقال: «قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: ﴿ ءاانذرتهم ﴾ بهمزة مطولة ثم همزة مخففة وكذلك ما أشبه ذلك في كل القرآن مثل: ﴿ ءاانت قلت للناس ﴾ (المائدة، 116) و﴿ أءلهٌ مّع الله ﴾ (النمل، 60) و﴿ ءاإنكم ﴾ (الأنعام، 19) و(فصلت، 9) وما كان مثله. وكذلك كانت قراءة الكسائي إذا خفّف، غير أن مدَّ أبي عمرو في ﴿ ءاانذرتهم ﴾ أطول من مدِّ ابن كثير، لأن من قوله أنه يدخل بين الهمزتين ألفا وابن كثير لا يفعل ذلك».

«واختُلف عن أبي عمرو في ﴿ قل أؤنبئكم ﴾ (آل عمران، 15) و﴿ أءلقي ﴾ (القمر، 25) و﴿ أءنزل ﴾ بألف بين الهمزتين، ويلين الثانية. وروى اليزيدي أنه كان لا يفعل ذلك. وروى عباس بن الفضل، عنه: «اءلْقِيَ» و«أاءنزِل» و«قلْ أاؤنَبِّئُكمْ» المد في ذلك كله ويلين الثانية. وكذلك روى ابن سعدان وابن اليزيدي، عن أبيه، عن أبي عمرو».

«واختلفوا عن نافع في إدخال الألف بين الهمزتين، فروى أبو قُرّة، عن نافع: ﴿ ءاانذرتهم ﴾ يستفهمه مدا. وقال خلف وابن سعدان، عن إسحق، عن نافع: إن استفهامه كله كان بالمد. وروى ورش، عن نافع أنه كان لا يدخل بين الهمزتين ألفاً في الاستفهام».

«وأما عاصم وحمزة والكسائي إذا حقق، وابن عامر فبالهمزتين : ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾. ومثل ذلك كل شيء في القرآن من الهمزتين في الكلمة الواحدة».

وذكر أن عبد اللّٰه بن أحمد بن ذكوان، عن ابن عامر كان يقرأ بهمزتين في الاستفهام. وهذا كأنه يدل على : ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ و﴿ أءذَا وأءنَّا ﴾ (الرعد، 5). قال «وقد ذكر لي هذا اللفظ بعينه أبو العباس أحمد بن محمد بن بكر مولى بني سليم عن هشام بن عمار عن ابن عامر : ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ و﴿ أءلَهٌ ﴾ (النمل، 60) و﴿ أئنَّكُمْ ﴾ (فصلت، 9) وما أشبه ذلك بهمزتين مثل حمزة. وهذا في الهمزتين في الكلمة الواحدة»[1].

فأما المختلفتان اللتان في كلمة مثل : ﴿ أئذا ﴾ و﴿ أءلَهٌ ﴾ و﴿ أئنَّا ﴾ و﴿ أئنَّكُمْ ﴾ فقال الأصمعي عن نافع، وخلف عن المسيبي، وابن سعدان عن إسحاق : كل استفهام بالمد، وقال محمد بن إسحاق، عن أبيه، عن نافع : كل ذلك غير ممدود وكذلك ﴿ أَؤُنَبِّئُكُم ﴾ (آل عمران، 15) الألف غير ممدودة. وقال ورش : الهمزة الثانية من ﴿ أءذَا ﴾ ياء، ومن ﴿ أَؤُنَبِّئُكُم ﴾ واو».

وكذلك قال أحمد بن صالح، عن قالون وقال إسماعيل القاضي عن قالون، مثل قول محمد بن إسحق، وقال في ﴿ أءذَا ﴾ الألف مفتوح أعلاها مكسور أسفلها حيث وقعت. وقال ﴿ أَؤُنَبِّئُكُم ﴾ ما علا من الألف مفتوح ووسطها مضموم بنبرة واحدة. وقال عباس بن الفضل، عن خارجة، عن نافع : ﴿ أئذا ﴾ بهمزة مطولة.

وكل القرآن كذلك، إذا كان فيها ﴿ أئذا ﴾ فهي مطولة. واختلفوا عنه في ﴿ أئمة ﴾ (التوبة، 12). فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع : ﴿ أَيِمَّة ﴾ بهمز الألف وبعدها ياء ساكنة، غير نافعاً يختلف عنه في ذلك، فروى المسيبي وأبو بكر بن أبي أويْس : ﴿ ءَايِمَّة ﴾ ممدودة الهمزة وبعدها ياء كالساكنة، وقال أحمد ابن صالح، عن أبي بكر بن أبي أوَيْس : أحفظ عن نافع : ﴿ أئمَّة ﴾ بهمزتين. وقال أبو عمارة عن يعقوب بن جعفر وإسحق المسيبي وأبي بكر ابن أبي أويس، عن أهل المدينة : ﴿ أيمَّة ﴾ همزوا الألف بفتحة شبه الاستفهام، أخبرني بذلك إسماعيل بن أحمد، عن أبي عمر الدوري، عن أبي عمارة، عن يعقوب. وقال القاضي إسماعيل، عن قالون بهمزة واحدة.

---

(1) كتاب السبعة ، ص 137.

ولقد استكمل البحث في حكم الهمزتين في كلمة واحدة في سورة الأعراف عند قوله تعالى : ﴿ قال فرعون ءامنتم به ﴾ (الآية 123) ولقد أشرنا إليه في تضعيفه لبعض روايات قنبل عن ابن كثير.

ثالثاً : اجتماع استفهامين :

ثم إنه استعرض مذاهب القراء في الاستفهامين وذلك في كلامه عن قوله سبحانه : ﴿ ولوطا إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة.... إنكم ﴾ سورة الأعراف، 80-81.

فقال : «اختلفوا في الاستفهامين يجتمعان، فاستفهم بهما بعضهم، واكتفى بعضهم بالأول من الثاني، فمن استفهم بهما جميعا عبد اللّه بن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة، فكانوا يقرؤون : ﴿ ولُوطاً إذْ قَالَ لِقَوْمِه أتَأْتُونَ الفَاحِشَةَ... أءنَّكُم لَتَأْتُونَ ﴾ و﴿ أءذَا كُنَّا تُراباً أءنَّا لَفي خَلْق جَديد ﴾ (الرعد، 5) وما كان مثله في كل القرآن. غير أنهم اختلفوا في الهمز، فهمز عاصم همزتين، وكذلك حمزة. ولم يهمز ابن كثير وأبو عمرو إلا واحدة».

وممن اكتفى بالاستفهام الأول من الثاني نافع والكسائي، فكانا يقرآن : ﴿ أءذَا كُنَّا تُراباً إنَّا لَفي خَلْق جَديد ﴾. و﴿ أءذا مِتنا وكُنَّا تُراباً... إنَّا لَمَبْعُوثُون ﴾ (الصافات، 16) و(الواقعة، 47) وما كان مثله في القرآن كله. إلا أن الكسائي همز همزتين، ونافع لم يهمز إلا واحدة. وخالف الكسائي نافعاً في قصة لوط، فكان نافع يمضي على ما أصَّل، وكان الكسائي يقرؤ بالاستفهامين جميعا في قصة لوط في القرآن كله. واختلفا في قوله في العنكبوت : ﴿ أءنَّكُم لَتَأْتُون الفَاحِشَةَ. أئِنَّكُم لَتَأْتون الرِّجَالَ ﴾ (28-29) فكان الكسائي يستفهم بهما جميعاً، وكان نافع يستفهم بالثاني ولا يستفهم بالأول.

رابعاً : الهمزتان في كلمتين :

وإذا كانت الهمزتان في كلمتين فيقول عنهما : فأما الهمزتان في كلمتين فيختلفون فيهما، فكان نافع إذا التقتا في كلمتين مرفوعتين مثل : ﴿ أولياءُ أُولئك ﴾ (الأحقاف، 32) حول الأولى إلى الواو وهمزة الثانية (وإذا التقتا في كلمتين مكسورتين مثل : ﴿ هؤلاء إن كُنتم ﴾ حول الأولى إلى الياء وهمز الثانية). ورأيت بعض من يروي عن خلف وابن المسيبي عن أبيه عن نافع بكسر الياء التي خلف

الهمزة الأولى، فيقول : ﴿ هؤلاء إن كنتم ﴾ (البقرة، 31) ويضم الواو في ﴿ أولياوُ أولئك ﴾ وكذلك زعم أحمد بن يزيد عن قالون عن نافع.

ورأيت بعضهم يلينها فيلفظ بها كالمختلسة من غير ضمة تتبين على الواو ولا كسرة على الياء، وهذا أجود الوجهين، لأن الهمزتين إنما يكتفي بإحداهما عن الأخرى طلباً للتخفيف. فإذا خلفت المكسورة بياء مكسورة كانت أثقل من الهمزة، ولم يكونوا ليفروا من ثقيل إلى ما هو أثقل منه. وكذلك الضمة على الواو أثقل من اجتماع همزتين، وإن امتحنت ذلك وجدته كذلك.

وإذا التقتا منصوبتين مثل : ﴿ جاء أحدهم ﴾ (المومنون، 99) ترك الأولى ومد الثانية وخلف الأولى بألف. وقال أحمد بن يزيد : قرأت على قالون أول مرة فأخذ عليّ : ﴿ شاء أنشره ﴾ (عبس، 22) و﴿ جاء أحدكم ﴾ (الأنعام، 61) بمد ألف ﴿ أنشره ﴾ وألف ﴿ أحدكم ﴾ مداً يسيراً. قال : ثم رجعت إليه ثانية، فأخذ عليّ : (شا أنشره) مثل أبي عمرو. وقال أحمد بن صالح، عن قالون، عن نافع : إنه كان يهمزها إذا التقتا من كلمتين مختلفتين أو متفقتين، وإذا التقتا مختلفتين - في غير قول قالون في هذه الرواية - همز الأولى وترك الثانية مثل : ﴿ السفهاء ﴾ (البقرة، 13) و﴿ من في السماء ان يخسف ﴾ (الملك، 16).

وقال ورش، عن نافع : إنه كان يهمز الأولى من المتفقتين أو المختلفتين في القرآن كله ويمدها ويترك الثانية مثل ﴿ هؤلاء إن ﴾ (البقرة، 31)، و﴿ على البغاء إن أردن ﴾ (النور، 33) ومثل ﴿ أولياءُ أُولئكَ ﴾ (الأحقاف، 32) وزن أولياء ولئكَ.

ونلاحظ أنه رجح مذهب الاختلاس في حركة الواو والياء اللتين أتتا خلفا عن الهمزة المسهلة في مثل ﴿ هؤلاء إن كُنتُم ﴾ و﴿ وأولياؤ ولئك ﴾ في مذهب نافع. وفي قراءة ابن كثير نبه على قول القواس أن المطلوب هو عدم الجمع بين الهمزتين سواء أكانت الأولى أو الثانية هي المتروكة، وعن قراءة أبي عمرو أوضح أن اكتفاءه بإحدى الهمزتين إنما هو تشبيه لها بالإدغام لأن الهمزة لا تدغم، وضعف رواية أبي عبيد القائلة إنه يخلف الهمزة التي تركها بحركة مناسبة.

ج) ياءات الإضافة :

وفي سورة البقرة عند قوله تعالى : ﴿ إني أعلم ﴾ 30 و﴿ عهدي الظالمين ﴾ 124 ﴿ ربِّي الذي ﴾ 258، لخص ابن مجاهد مذهب أبي عمرو بن العلاء في ياء الإضافة قبل الهمزة، في أربع قواعد :

1. فتحها إذا قصرت الكلمة المتصلة بها قبل همز مفتوح أو مسكور.
2. تسكينها ومدها إذا طالت الكلمة.
3. تسكينها مطلقا قبل الهمز المضموم.
4. فتحها مطلقا قبل همز الوصل.

فقال : «فكان أبو عمرو يفتح ياء الإضافة المكسور ما قبلها عند الألف المفتوحة والمكسورة إذا كانت متصلة باسم أو بفعل ما لم يطل الحرف. فالتخفيف (أي الفتح) مثل ﴿ إنِّيَ أرى ﴾ (الأنفال، 48) ﴿ إن أجريَ إلا على الله ﴾ (يونس، 73)، والتثقيل (أي المد) ﴿ ولا تَفْتِنِّي ألا ﴾ (التوبة، 49)، و﴿ من أنصاريَ إلى الله ﴾ (آل عمران، 52 والصف، 14) و﴿ ذَرُوني أقتل ﴾ (غافر، 26) و﴿ فانظرني إلى ﴾ (الحجر، 36)، و﴿ فاذكروني أذكركم ﴾ (البقرة، 152) و﴿ سبيلي أدعوا ﴾ (يوسف 108)، و﴿ بيني وبين إخوتي إن ربي ﴾ (يوسف، 100) و﴿ أرني أنظر ﴾ (الأعراف، 143) و﴿ يُصدقني إني أخاف ﴾ (القصص، 34) وما كان مثله، وقد بينت في آخر كل سورة ما حرك فيها ليقرب مأخذه على من لم تكن قراءته عادته».

«ولا يحرك الياء التي ذكرت لك عند الألف المضمومة كقوله : ﴿ عذَابِيَ أصيبُ ﴾ (الأعراف، 156) و﴿ فإني أعذِّبُه ﴾ (المائدة، 115) و﴿ إني أريد ﴾ (المائدة، 29) وما كان مثله. فإن استقبلت ياء الإضافة ألف وصل حركتها طالت الكلمة التي الياء متصلة بها أم لم تطل مثل ﴿ يا ليتنيَ اتخذت ﴾ (الفرقان، 27) وما كان مثله».

ثم ذكر أن مذهب ابن كثير في هذا الباب لا يجري على قياس مطرد، فجعل يبينه في آخر كل سورة. مثل ما يفعل في بيان ما تطول كلمته فيمد عند أبي عمرو، وما تقصر كلمته فيحكم له بالفتح.

ويذكر ابن مجاهد إن نافعاً «يحرك ياء الإضافة المكسور ما قبلها عند الألف المكسورة والمفتوحة والمضمومة وألف الوصل إلا في حروف قد ذكرها. فمما لم

يحرك ياءه عند ألف الوصل ثلاثة أحرف في الأعراف ﴿ إني اصطفيتك ﴾ 144 وفي طه ﴿ أخي أشدد به ﴾ 41 وفي الفرقان ﴿ يليتني اتخذت ﴾ وروى أبو خليد عن نافع ﴿ يليتنيَ اتخذتُ ﴾ محركة منصوبة.

«ومما ترك تحريك يائه عند الألف المقطوعة المتصلة بالفعل المجزوم قوله تعالى : ﴿ فاذكروني أذكركم ﴾ (البقرة، 152) و﴿ ربّ فأنظرني إلى ﴾ (الحجر، 36 وص 79) وفي مريم ﴿ فاتّبعني أهدك ﴾ 43 وفي النمل 19 والأحقاف 15 ﴿ أوزعني أن ﴾، وفي المؤمن (غافر، 26) ﴿ ذروني أقتل ﴾ ﴿ وادعوني أستجب لكم ﴾ (غافر، 60)، و﴿ لا تفتني ألا ﴾ (التوبة، 49) و﴿ ترحمني أكن ﴾ (هود، 47) و﴿ أرني أنظر ﴾ (الأعراف، 143) و﴿ ردا يصدقني إني ﴾ (القصص، 34) و﴿ آتوني أفرغ ﴾ (الكهف، 96). وقد اختلف عنه في بعض هذه الحروف وقال أنه سوف يذكرها في مواضعها إن شاء اللّه.»

ومما نبه عليه الخلاف عن نافع عند قوله تعالى : ﴿ أوزعني أن ﴾ فعقب سورة النمل التي سماها أيضا سورة سليمان قال : «روى أحمد بن صالح المصري عن ورش وقالون ﴿ أوزعني أن ﴾ فتحا، وأخبرني بن عبد الرحيم (الأصبهاني) عن ورش عن نافع ﴿ أوزعني ﴾ ساكنة موقوفة وأعاد الرواية في سورة الأحقاف إلا أنه أوضح أن محمد بن عبد الرحيم روى سكون الياء عن مواس عن ورش.

لقد تناول أهم قضايا الأصول عندما تكون الآية تعطي مثالا من قواعدها. وهذا مما أوحى للذين جاءوا من بعده أن يفردوا هذه الأصول في مقدمات خاصة قبل الحديث عن فرش الحروف.

فرش الحروف :

ونلاحظ أنه في سورة البقرة، استكمل في كل آية مذاهبهم في الحروف. فبين أن الإمام نافعا، انفرد بالجمع في ﴿ أحاطت به خطيئاته ﴾ ورفع المضارع في قوله تعالى : ﴿ حتى يقول الرسول ﴾ وضم السين من ﴿ ميَسرة ﴾ وكسرها من ﴿ عسيتم ﴾. وبالمد في قوله تعالى : ﴿ ولولا دفاع اللّه الناس ﴾ وبالهمز في مادة ﴿ النبئ ﴾ إلا في موضعين في سورة الأحزاب في قوله تعالى : ﴿ إن وهبت نفسها للنبي إن أراد ﴾ و﴿ لا تدخلوا بيوت النبي إلا ﴾ وهما غير مهموزين في رواية المسيبي وقالون، كما انفرد بترك الهمز في ﴿ الصابين ﴾ والصابون.

وأورد أن ابن كثير انفرد بنصب ﴿ آدم ﴾ ورفع ﴿ كلمات ﴾ في قوله تعالى : ﴿ فتلقى آدم من ربه كلمات ﴾ كما انفرد بسكون الدال في القدس.

وبين أن أبا عمرو قرأ وحده ﴿ قل العفوُ ﴾ 219 برفع الواو. وإن حمزة انفرد بقراءة ﴿ فأزالهما ﴾ بدلا من فأزلهما. وبكسر الصاد في قوله تعالى : ﴿ فصِرهنّ إليك ﴾.

وعند قوله تعالى : ﴿ واتو البيوت من أبوابها ﴾ 189. ذكر رواية قالون والمسيبي بكسر الباء، ورواية ورش بالضم، ومثله ابن جماز وإسماعيل ابن جعفر. وروى أبو بكر بن أويس وحده الكسر في ﴿ البيوت ﴾ و﴿ الغيوب ﴾ و﴿ العيون ﴾ و﴿ جيوبهن ﴾ و﴿ شيوخا ﴾. وقرأ ابن كثير وابن عامر والكسائي بالكسر ما عدا الغيوب. وروى يحى بن آدم عن شعبة عن عاصم الكسر فيها سوى الجيوب وحدها. ثم خطأ رواية هبيرة عن حفص عن عاصم في كسر الشين من ﴿ شيوخا ﴾. وكان حمزة يكسر هذه الحروف كلها مع إشمام الضم في ﴿ جيوبهن ﴾[1].

وعند قوله تعالى : ﴿ فمن اضطر غير باغ ولا عاد ﴾ 173، فقرأ نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي : ﴿ فمَنُ اضطر ﴾ و﴿ أنُ اقتلوا ﴾ ﴿ أوُ اخرجوا ﴾ (النساء، 66) ﴿ ولقدُ استهزئ ﴾ (الأنعام، 10 والرعد، 32 والأنبياء، 41) ﴿ وقالتُ اخرج ﴾ (يوسف، 31) و﴿ قُلُ ادعوا الله أوُ ادعوا الرحمن ﴾ (الإسراء، 110) وما كان مثله بضم ذلك كله. غير أن ابن عامر خالفهم في التنوين في أحرف فقرأ ﴿ فتيلا انظر ﴾ (النساء، 49-50) ﴿ مبينٍ اقتلوا ﴾ (يوسف، 8-9) ﴿ مسحوراً انظر ﴾ (الفرقان، 8-9) و﴿ محظوراً انظر ﴾ (الإسراء، 21-21) بكسر التنوين من رواية ابن ذكوان. وكان يضم ﴿ كشجرة خبيثة اجتثت ﴾ (إبراهيم، 26) وكذلك ﴿ برحمة ادخلوا الجنة ﴾ بكسر النون للساكن الذي لقيها.

وكان عاصم وحمزة يكسران ذلك كله للالتقاء الساكنين. وقرأ أبو عمرو بضم الواو من قوله تعالى : ﴿ أوُ اخرجوا ﴾ واللام والواو من قوله تعالى : ﴿ قل ادعوا الله أوُادعوا الرحمن ﴾ والواو من قوله سبحانه : ﴿ أو انقص منه قليلا ﴾ واللام من ﴿ قُل انظروا ﴾ (يونس، 10) واختلف عنه في التاء من قوله ﴿ وقالت اخرج ﴾، والنون من

---

(1) المصدر السابق، ص 179.

﴿ فمن اضطر ﴾، فروى نصر بن علي عن أبيه عن هارون عن أبي عمرو الضم، وروى اليزيدي الكسر، ويكسر ماعدا ذلك[1].

هذه لمحة مختصرة عن هذا الكتاب الفريد الذي كان رائداً ونموذجاً لكل ما كتب بعده، وبعد ما بين الدكتور شوقي ضيف قيمة هذا الكتاب من الناحية التاريخية والعلمية، ختم مقدمته يقول : «ولعل في هذا كله ما يوضح من بعض الوجوه جهد ابن مجاهد الخصب، لا في استيعاب قراءات السبعة ورواياتها العلمية الوثيقة فحسب، بل أيضا في تمحيصها، ونقدها ودرسها دراسة دقيقة، وكان قد فكر في أن يرفقها بعللها اللغوية والنحوية، وما كاد يصنع ذلك في سورة الفاتحة حتى وجد الكتاب سيطول طولا مسرفا، فاكتفى بإيراد القراءات، ولم يقرنها بالعلل إلا في الندرة. غير أنه إذا كان قد فاته ذلك فقد تكفل به أحد تلاميذه وهو أبو علي الفارسي، أعظم النحاة في عصره إذ ألف كتاب الحجة في نحو ثمانية مجلدات لتعليل قراءات السبعة، وكان قد فكر في أن يؤلف كتاباً ثانياً في علل كتاب الشواذ في القراءات لأستاذه لكن المنية عاجلته دون أمنيته فتكفل بذلك تلميذه العالم اللغوي والنحوي النحرير ابن جني فألف فيه كتابه المحتسب»[2].

---

(1) المصدر السابق، ص 175.

(2) مقدمة كتاب السبعة للدكتور شوقي ضيف، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف أبي عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مجلدان، القاهرة، 1386، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

الفصل الثاني

ابن مهران والقراء العشرة

1 . القراءات في خراسان قبل ابن مهران

لقد فتح إقليم خرسان على عهد عمر بن الخطاب، وكان من أمراء الفتح فيها حذيفة بن اليمان الذي رأينا اهتمامه بالقراءات وبجمع القرآن، كما أن سعيد بن العاص وهو ممن شارك في جمع القرآن على عهد الخليفة عثمان بن عفان كان من أمراء فتح هذا الإقليم ؛ واعتاد الصحابة أن يقيموا المساجد في هذه الحواضر ويبدؤون بتعليم القرآن، وكان ممن زارها من الصحابة أبو موسى الأشعري، وهو أيضا من حفاظ الصحابة المعدودين.

وفي أواخر القرن الثاني الهجري بزغت في هذا الإقليم نهضة قرآنية واسعة، كان من عواملها تكثيف التواصل بين أصبهان ومرو، والري، مع الحواضر العراقية فاشتهر من قرائها مجموعة كثيرة من الأئمة الرواد، من أوائلها الحافظ الجليل قتيبة بن مهران (تـ 200) الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء في خراسان كلها، وفي ما وراء نهر جيحون ؛ وقد أخذ قراءة نافع عن ابن جماز وإسماعيل بن جعفر، إلا أنه صحب الكسائي نحواً من خمسين سنة، فكان راويته في أصبهان ؛ ويقول ابن الجزري أن روايته ظلت سائدة مستعملة إلى أواخر القرن السابع، وأنه لا يعلم حالها في عهده، لكن الجواب جاء من عند ياقوت الحموي الذي شاهد تخريب الإقليم كله على يد التتر في أول القرن السابع.

وفي النصف الأول من القرن الثاني طارت شهرة محمد بن عيسى بن إبراهيم بن رزين التميمي (تـ 240) الذي أخذ القراءة عن خلف بن هشام وخلاد بن خالد، ويونس بن عبد الأعلى ونصير بن يوسف ؛ وأخذ عنه محمد بن عبد الرحيم الأصبهاني صاحب رواية ورش المشهورة. كما أخذ عنه أيضا الإمام الفضل بن شاذان وابنه العباس اللذان كانا من علية المقرئين في عراق العجم. وممن اشتهر

في هذا الإقليم أحمد بن يزيد الحلواني (250) تلميذ قالون، الذي أقرأ بالري، وأخذ عنه كبار القراء، أمثال أبي علي الرازي الحسن العباس بن أبي مهران ؛ وكثر القراء في أصبهان والري ومرو واتسعت دائرتهم وبرز أعلام كبار منهم علي بن محمد الخياري النيسابوري إمام القراء الذي تخرج به أكثر من عشرة آلاف رجل، وهو من أقران احمد بن الحسين ابن مهران.

2 . ابن مهران (تـ 381)

وبعد أبي بكر بن مجاهد في العراق، يطالعنا أبو بكر آخر في خراسان، وهو أحمد بن الحسين ابن مهران الأصبهاني.

وهو أول من دوّن القراءات العشر في كتاب الغاية المذكور في أسانيد ابن الجزري والنشر، وله أيضاً في التعشير كتابه الشامل وشرحه المبسوط الذي طبع أخيرا بتحقيق الأستاذ سبيع حمزة حاكمي، ولقد احتفظ ابن مهران بسبعة ابن مجاهد، ثم زاد عليهم أبا جعفر المدني، ويعقوب الحضرمي البصري، وخلف بن هشام ولعله في هذه الزيادة يرمي إلى هدفين :

أولاً عدم الاقتصار على السبعة رداً لشبهة توهم من يخال أن القراءات السبع هي الأحرف السبعة.

ثانيهما الاعتراف بمكانة أبي جعفر الذي كان من أجل شيوخ نافع، ويعقوب الحضرمي الذي كان يرى بعض القراء أنه كان جديراً بأن يعد من السبعة، كما أراد أيضاً أن يبين دور خلف الذي جمع بين رواية حمزة وأبي العلاء.

أ) شيوخه وأسانيده :

ويقول ابن الجزري في غاية النهاية إن ابن مهران كان ثقة ضابطا محققا، اشتهر بكونه مجاب الدعوة. ولقد أخذ عن علية شيوخ الأمصار في عصره، أمثال ابن الأخرم الدمشقي، وابن بويان، وأبي بكر النقاش، ومحمد بن الحسن بن مقسم صاحب القول الذي روى عنه أن كل قراءة وافقت المصحف ووجها من العربية يجوز الأخذ بها، ولقد استتيب في ذلك لأنه لم يشترط السند في صحة القراءة.

ومن شيوخه أبو القاسم زيد بن علي العجلي الذي أسند إليه قراءة أبي جعفر المدني، وأخذها عن الداجوني عن أحمد بن عثمان الرازي عن الفضل بن شاذان

الرازي عن أحمد بن يزيد الحلواني عن قالون برواية عيسى بن وردان الحذاء عن أبي جعفر وعن زيد بن علي أيضاً عن أحمد بن فرح عن الدوري أخذ قراءة نافع، برواية إسماعيل بن جعفر، وقراءة أبي عمرو بن العلاء والدوري أخذ عن اليزيدي ؛ وبنفس السند أخذ قراءة حمزة بواسطة سليم بن عيسى، أما قراءة حمزة فقد رواها زيد بن علي عن جعفر بن عنبسة عن عبد الحميد بن صالح إلى حمص عن شعبة.

أما قراءة ابن كثير فقد اعتمد فيها على أبي علي الصفار الذي أخذ روايات قنبل والبزي وابن فليح عن محمد بن موسى وأبي بكر الهاشمي وإسحق بن أحمد الخزاعي.

وعن أبي بكر محمد بن الحسن ابن مقسم أخذ روايات شجاع البلخي وعامر المعروف لقراءة أبي عمرو، وأسند إليه رواية حمزة من طريق إدريس الحداد، من خلف عن سليم بن عيسى كما روى عنه قراءة يعقوب عن طريق محمد بن هارون النجار برواية محمد بن المتوكل اللؤلؤي المشهور برويس.

وعن محمد بن النضر المعروف بابن الأخرم ومحمد بن أحمد البخاري أخذ قراءة ابن عامر بروايتي هشام بن عمار وعبد الله بن ذكوان.

ومن أشياخه الأعلام أبو بكر محمد بن الحسن النقاش الذي كان عمدته في رواية حفص عن عاصم عن طريق ابني ابن الصباح وأبي شعيب القواس وهارون النجار، وفي رواية شعبة عن عاصم من طريق الأعشى التميمي كما أسند إليه رواية السوسي عن أبي عمرو بن العلاء ورواية قالون عن نافع، بطريقي أبي نشيط ومصعب الزبيري.

ومنهم أيضاً هبة الله بن جعفر الذي شارك زيد بن علي في رواية الدوري عن إسماعيل بن جعفر، وكما أخذ عنه رواية روح بن عبد المومن عن يعقوب الحضرمي.

وذكر ابن مهران عدة شيوخ آخرين منهم أبو جعفر عبد اللّه الهاشمي وروى عنه عن طريق رجاء ابن عيسى في أسانيد قراءة حمزة ؛ ومنهم أبو عيسى بكار بن أحمد وأحمد بن كامل الذين اعتمدهم في قراءة الكسائي. كما نوه بأبي علي إسماعيل النهاوندي وأخذ رواية الأصبهانيين عن قتيبة بن مهران عن الكسائي.

ب) تلامذته :

يذكر الذهبي ممن روى عن ابن مهران الامام الحمامي الذي شارك ابن مهران في جُل شيوخه، وأبو سعد المقرى وأبو جعفر بن مسرور وأبو سعد الكنجرودي وهذا أخذ عن أبي بكر محمد بن محمد الطرازي البغدادي نزيل نيسابور، والطرازي أخذ عن ابن مجاهد وروى عنه أيضاً أبو جعفر بن مسرور ومن الذين أخذوا عنه القراءات : أبو الوفاء مهدي بن طرارة شيخ الهذلي، نزيل كرمان، وأبو القاسم علي بن أحمد البستي وسعد بن محمد الحيري ؛ وزاد ابن الجزري من تلامذته منصور بن أحمد العراقي شيخ خرسان صاحب كتاب الإشارة والموجز في القراءات، وهو الذي نسب إليه الهذلي في الكامل الخلاف في المد المتصل، ويقول ابن الجزري أنه وقف على كلام العراقي فلم يحك سوى اختلاف المراتب ولم يتحدث عن القصر البتة[1]، ومن تلامذة ابن مهران أيضاً طاهر بن علي أبي عصمة الصدفي شيخ أبي نصر المروزي الصيرفي، وأبو بكر محمد بن أحمد الكرابيسي الأصبهاني وعلي بن محمد الفارسي مؤلف كتاب علل الغاية.

ج) مؤلفاته ومنهجه في التصنيف :

تذكر المراجع لابن مهران أكثر من عشرين مصنفا في القراءات، من أشهرها كتاب الغاية الذي طبع أخيرا في الرياض بتحقيق محمد غياث الجنباز، وكتاب المبسوط المطبوع في جدة بتحقيق سبيع حمزة حاكمي.

وقد كتب عن القراء السبعة كتاباً ذكر أنه مخطوط في البنغال، وله مؤلفات في وقوف القرآن، وعدد سوره وقراءة أبي عمرو، وعبد اللَّه بن عامر وجلّها وارد في كتاب إرشاد الأريب لياقوت الحموي.

ويبدو أن ابن مهران كان أول من دون قراءة العشرة في كتابي الغاية والمبسوط، فزاد الثلاثة المتممة للسبعة وبرر اختياره بقوله عن أبي جعفر المدني : «إن أبا جعفر كان إمام الناس في القراءة بالمدينة، وروى عن الأصمعي عن أبي الزناد قال لم يكن أحد أقرأ للسنة من أبي جعفر. وعن قتيبة بن مهران قال سألت سليمان بن مسلم بن جماز فقلت أقرأت على أبي جعفر وشيبة ونافع ؟ قال نعم، قال

(1) ابن الجزري : كتاب الغاية، ج 2، ص 312.

أتقرأ على قراءة أبي جعفر أو نافع ؟ قال أقرئ الناس بقراءة نافع وإذا كنت وحدي فأحب ألي أن أقرأ بقراءة أبي جعفر»[1].

وعن يعقوب الحضرمي يقول : «قال روح بن عبد المؤمن حدثني يعقوب قال: قرأت القرآن على شهاب بن شُرْنُفَة المجاشعي، فقال لي أدركت أقواما لو سمعوا بقراءتك لأتوك حتى يسمعوا منك، وروي عن أبي عثمان المازني أنه قال : قيل ليعقوب على من قرأت يا أبا محمد ؟ قال قرأت على الذي أقرأه الذي قرأ على الذي أقرأ الذي قرأ على النبي ﷺ[2].

وعن خلف بن هشام يروى أن سلمة بن عاصم يقول : «ما اعتمدت إلا ما حدثني به خلف بن هشام لأنه درى كيف أخذ وكيف أدى»[3].

ففي الكتابين يذكر أولا أسانيده مثل ما فعل ابن مجاهد. فبدأ بقراءة أبي جعفر المدني ثم نافع، وبعد الكسائي أتي بإسنادي يعقوب الحضرمي وخلف بن هشام، أورد في كتاب الغاية سنده عن أبي حاتم السجستاني البصري، وذكر أنه قرأ القرآن كله من أوله إلى آخره على أبي بكر محمد بن إبراهيم الأصبهاني الشيخ الفاضل، وقال له إنه قرأ على عبد اللّه بن المؤدب بأصبهان ختمات كثيرة باختيار أبي حاتم وقال له إن في أصبهان من لم يقرأ باختيار أبي حاتم لم يعد قارئاً[4]، وقد قرأ عبد اللّه على الحسين بن تميم صاحب أبي حاتم، ومع تنويه ابن مهران بقراءة أبي حاتم فإنه لم يثبت قراءته في العشر، ولم يذكر سنده عنه في كتاب المبسوط. وقد قرأ الروايات التي روى بها عن القراء، ومع تعددها فإنه يصرح لتفضيل اختيار الأصبهانيين لما ذكره من التنويه برواية قتيبة بن مهران وعبد اللّه بن المؤدب.

ثم بعد ذكر الأسانيد استعرض اختلاف القراء في سورة الفاتحة، وفي مستهل سورة البقرة ذكر أن فيها أهم المسائل التي اختلفوا فيها في الأصول مثل الإدغام والهمز والمد والإمالة والفتح، وهذا المنهج قريب من منهج ابن مجاهد، إلا أن ابن مجاهد لم يذكر كل هذه الأصول في سورة البقرة مثل ما رأينا سابقاً. أما في حكم

---

(1) ابن مهران، المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد بن الحيس بن مهران، تـ 381، تحقيق حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط. أولى، 1401/1980، ص 76.

(2) المصدر نفسه، ص 79.

(3) المصدر نفسه، ص 83.

(4) الغاية في القراءات السبع، ص 28.

ياءات الإضافة والزوائد فقد اختلف منهجه فيها في الكتابين، فقد أفرد لها فصلاً خاصاً في نهاية كتاب الغاية بينما نراه في كتاب المبسوط يضع أحكامها بعد كل سورة مثل ما فعل ابن مجاهد ؛ وهو إن كان مقلداً لابن مجاهد في منهجه ومؤيداً له في نقله فإنه تعقبه في بعض الآراء ونسبه للغلط من ذلك قوله :

«قرأ أبو عمرو وابن كثير في رواية البزي ﴿ وجئتك من سبأَ بنبإ يقين ﴾ (سبأ، 22) مفتوحة الهمزة، وقرأ ابن كثير في رواية القواس من «سبا» بدون همز مثل «سنا» وذكر محمد بن إسحق البخاري عنهما، وأبو بكر النقاش وابن مجاهد عن قنبل «من سبَأْ» بهمزة ساكنة وهو غلط. وقال أبو بكر الهاشمي من ذكر ذلك عن أصحابنا فقد غلط ولم يضبط»[1] كما نسبه إلى الغلط في قوله بانفراد حمزة بإدغام «اركب معنا». وانفراد أبي عمرو بإدغام ﴿ ألم نخلقكم ﴾.

ويختلف أسلوب ابن مهران في كتابيه اختلافاً بيناً من حيث طريقة العرض. فنراه في كتاب الغاية يتناول المواضيع بغاية الاختصار. أما في المبسوط فإنَّ عروضه أوفى وأوضح، والنصوص التالية تعطي أمثلة من تنوع أسلوبه.

الإدغام في كتاب الغاية، وفيه يقول :

«أبو عمرو يُدغم كل حرفين من جنس واحد، أو قريبي المخرج ساكناً كان أو متحركاً، إلا أن يكون مضاعفاً أو منقوصاً، أو منوناً، أو تاء خطاب، أو مفتوحاً قبله ساكن غير مثلين، إلا قوله ﴿ قَال ربّ ﴾ و﴿ كَاد تزيغ ﴾ و﴿ الصّلاةَ طرَفَي ﴾ وبعد توكيدها يدغم هذه الأربعة فقط. وافقه حمزة في المتحرك في قوله ﴿ بيّت طائفةٌ ﴾ ﴿ والصّافّات صَفّاً ﴾ وما بعدها ﴿ والذّاريات ذَرْواً ﴾ وزاد خلّاد ﴿ فالمُلْقيات ذِكْرا ﴾ ﴿ فالمُغيرات صُبْحا ﴾ وافقه هشام والسجادة[2] في الساكن إلا في الراء عند اللام، وحمزة والكسائي إلا في الراء عند اللام والذال عند الجيم، وزاد خلف ورجاء والعجلي عند حروف الصفير السين والصاد والزاي، وخلف يدغم ما أدغم حمزة إلا التاء في الثاء فيه، والحروف المتحركة».

---

(1) ابن مهران، المبسوط، ص 278.

(2) السجادة هو أبو إسحق إبراهيم بن حماد (ت بعد 260).

«ويدغم الكسائي لام «هلْ وبَلْ» في الطاء والظاء والضاد والثاء والتاء والسين والزاي والنون. وزاد أبو الحارث اللام في الذال من ﴿ من يفعل ذلك ﴾، وافقه هشام إلا في الضاد والنون وحمزة في التاء والثاء والسين، وزاد أبو عمر إدغام اللام في الطاء وأبو عمرو في ﴿ هلْ تَرى ﴾ موضعين. وأدغموا الباء في الفاء غير خلف لنفسه، ولحمزة، ولم يدغم الفاء في الباء إلا الكسائي، ولا الظاء في التاء إلا العباس ونصير ؛ وابن كثير وحفص والبرجمي يظهرون الذال من أخذت واتخذت...».

«والأعشى يدغم «أخذْتُ» ويظهر «اتَّخذْت»، والباقون يدغمون إلا من كلمتين، وسهل[1] يدغم في كل القرآن إلا قوله «عُذْت» ولا يدغمه و«فنبذْتها» إلا يزيد وإسماعيل، ويدغم يزيد وابن ذكوان «لبِثْتُ» ولا يدغمان «أورِثْتموها» ويدغم ورش، والأعشى، وابن ذكوان، ويعقوب، وسهل الدال في الظاء، والضاد والذال والتاء في الظاء، وزاد الأعشى التاء في الثاء، وسهل التاء في السين والزاي، وسهل وابن ذكوان التاء في الثاء، والصاد والدال في الثاء. و﴿ ص ذكرُ ﴾.

«وأدغموا ﴿ يلْهث ذلك ﴾ و﴿ ألمْ نخلقكم ﴾، إلا النقّاش وابن كثير وقالون وحفص، وقال غيره مدغم، «منْ حيَّ»، مُظْهِرَ مدني والبزي وأبو بكر ونصير ويعقوب وسهل وخلف.

﴿ اركبْ معنا ﴾ غير مدغم، عاصم وابن ذكوان، وحمزة والحلواني، عن قالون وخلف ويعقوب وسهل. ﴿ يُعذِّبُ منْ يَشاء ﴾ مظهر ابن مِقْسم برواية خلف وللصفار بزواية خلاد. ﴿ منْ راق ﴾ مظهر حفص ﴿ بلْ رانَ ﴾ مظهر حفص والحلواني عن قالون والبرجمي ﴿ قُل ربّ ﴾ بالإظهار. ﴿ إنَّ وليّي اللّه ﴾، غير مدغم البرجمي ورويس والضرير بياء مشددة، وشجاع في الإدغام الكبير[2].

ويمثل هذا المثال ما يمتاز به أسلوب ابن مهران من اقتضاب واختصار.

لكنه في كتاب "المبسوط" كان بسطه أكثر توضيحاً وبياناً إذ يقول في نفس الباب :

---

(1) لعل المعني هو أبو حاتم السجستاني، ويقال غلام سجادة من أصحاب اليزيدي.
(2) الغاية، ص 82.

«كان أبو عمرو، رحمه الله يدغم كل حرفين يلتقيان من جنس واحد أو مخرج واحد أو قريبي المخرج، سواء كان الحرف المدغم ساكناً أو متحركاً إلا أن يكون مضاعفا، أو منقوصا، أو مفتوحا قبله ساكن غير مثلين، وشرح ذلك يطول، وقد أفردت له به كتاباً ذكرت فيه ما جاء عنه من الإدغام حرفا حرفا بالدلائل والحجج والآثار، إلا أن المشهور عنه المذكور الذي لا يختلف فيه إدغام الحروف الساكنة وأما المتحركة فربما أدغم وربما أظهر».

«وروي عن أبي شعيب السوسي أنه قال : كان اليزيدي قراءته التي كان يقرأ الناس بها فيها إدغام الساكن، وهي المعروفة التي يقرؤون بها وينسبونها إليه مثل ﴿ خَبَت زِّدْناهم ﴾ (الإسراء، 97) ﴿ وجبَت جُّنوبُها ﴾ (الحج، 36) وأشباه ذلك».

«وكانت له قراءة أخرى ينسبها إلى أبي عمرو وفيها حججها، فالمشهور عنه إدغام الحروف الساكنة التي لا يظهرها في حال».

«واعلموا أن الحرف الساكن إذا لقيه حرف مثله، لا يجوز إظهاره نحو قوله ﴿ فما زالَت تلك ﴾ و﴿ قد دَخلوا ﴾ و﴿ اضرب بِّعصاك ﴾ ﴿ واذكر ربَّك ﴾ ﴿ وقل للّذين ﴾ ﴿ وقُل لَّهُما ﴾ ﴿ ومنهم مّن يقول ﴾ وكل ما أشبه ذلك من المثلين يلتقيان والأول منهما ساكن لا يجوز إظهاره ولا يكون فيه إلا الإدغام، وكذلك إذا كان مخرجهما واحداً والأول ساكن لم يجز إظهاره أيضاً نحو قوله : ﴿ بَل رَّفَعَه الله ﴾ و﴿ إذ ظَّلموا ﴾ و﴿ لهمّت طّائفةٌ ﴾ ﴿ وقالت طّائفة ﴾ ﴿ لقد تَّقطّع ﴾ و﴿ أجيبَت دَّعوتُكما ﴾ ﴿ ولقد تّركنا ﴾ وأشباه ذلك، وعلى هذا إجماع القرّاء وكلام العرب، ولا تنظر إلى قول من أظهر منه شيئا في القرآن في رواية شاذة بعيدة غير صحيحة وإنما الاعتماد على ما أجمعوا عليه ولم يختلفوا فيه والله أعلم».

«فأما الذي يختار إدغامه ولا يرى إظهاره وهو جائز فالحروف الساكنة المتقاربة في المسلك نحو الدال من قد فكان يدغمها في الجيم نحو ﴿ ولقَد جاّءكم ﴾ وفي الذال نحو ﴿ ولقَد ذّرأنا ﴾، وفي الزاي نحو ﴿ ولقَد زّيَّنّا ﴾. وفي السين نحو ﴿ لقَد سّمع الله ﴾، وفي الشين نحو ﴿ قَد شّغَفَها ﴾ وفي الصاد نحو ﴿ ولَقَد صرّفْنا ﴾ وفي الضاد نحو ﴿ ولقَد ضّربنا ﴾ وفي الظاء نحو ﴿ لقَد ظّلَمَك ﴾.

«وتُدغم الدال في الثاء أيضاً من قوله : ﴿ يُرد ثّوابَ ﴾، وتدغم الذال من "إذ" في التاء نحو ﴿ إذ تّقُول ﴾ و﴿ إذ تّبرأ ﴾ وفي الجيم نحو ﴿ إذ جّعل ﴾ وفي الدال

نحو ﴿ إذ دّخلوا ﴾ وفي الزاي نحو ﴿ إذ زّاغت ﴾ وفي السين نحو ﴿ إذ سّمعتموه ﴾ وفي الصاد نحو ﴿ وإذ صّرفنا ﴾.

«ويدغم تاء التأنيث في السين نحو ﴿ أنبتت سّبع ﴾ وفي الثاء نحو ﴿ كذبت ثّمود ﴾ وفي الجيم نحو ﴿ وجبت جّنوبها ﴾ و﴿ نضجت جّلودهم ﴾ وفي الصاد نحو ﴿ حصرت صّدورهم ﴾ و﴿ لهدّمت صّوامع ﴾ وفي الزاي نحو ﴿ خبت زّدناهم ﴾ وفي الظاء نحو ﴿ كانت ظّالمة ﴾ و﴿ حملت ظّهورهما ﴾.

«ويدغم الثاء في التاء نحو قوله «لبثتّ» و«لبثتّم» و«أورثتّموها»، ويدغم الراء في اللام نحو ﴿ استغفر لّهم أو لا تستغفر لّهم إن تستغفر لّهم ﴾ و﴿ يغفر لّكم ﴾ ﴿ فيغفر لّمن يشاء ﴾ وما أشبهه. كذلك قرأته في جميع الروايات عن أبي عمرو إلا في رواية إبراهيم غلام السجادة عن اليزيدي فإني قرأت بإظهار الراء عند اللام، فهذا المذكور المشهور الذي لم يختلف فيه عن أبي عمرو رحمه اللّه، واللّه أعلم».

«وأما الحروف المتحركة فقد قرأنا بإدغامها في رواية اليزيدي وشجاع جميعا إلا أنه على ما وصفت عنه، ولم يوافقه عليه أحد من هؤلاء الأئمة أعني على إدغام الحروف المتحركة إلا حمزة رحمه اللّه فإن وافقه على إدغام قوله ﴿ بيّت طّائفة ﴾ (النساء، 81) ﴿ والصّافات صفّاً، فالزّاجرات زّجراً، فالتّاليات ذّكراً ﴾ (الصافات، 1 و2 و3) و﴿ الذّاريات ذّرواً ﴾ (المرسلات، 5) ﴿ فالمغيرات صّبحا ﴾ (العاديات، 3) ووافقه حمزة والكسائي وخلف في إدغام الحروف الساكنة التي ذكرناها فأدغموا كلّ ما أدغم إلا : الراء في اللام، والذال في الجيم فإنهم أظهروهما ولم يدغموهما. هذه رواية خلاد وأبي عمر عن سليم عن حمزة، وجميع الروايات عن الكسائي».

وأما العجلي وخلف وأبو أيوب الضبي عن أصحابه فإنهم قالوا : لا يدغم حمزة الذال في السين والصاد والزاي نحو ﴿ إذ سمعتموه ﴾ ﴿ وإذ صرفنا ﴾ ﴿ وإذ زّين ﴾.

«وقال ابن سعدان عن سليم بين الإظهار والإدغام في هذه الحروف».

«وكذلك خلف لا يدغمها كما يرويها عن سليم عن حمزة، ويخالفه أيضا في قوله «لبثْت» و«لبثتم» حيث كان وفي «أورثتموها» فلا يدغم الثاء في التاء فيها ولا يدغم أيضا التاء في الثاء نحو ﴿ كذّبت ثّمودُ ﴾ و﴿ رحُبت ثمّ ﴾ وما أشبهه. ويدغم ما سوى ذلك مثل حمزة».

«وكان الكسائي يدغم أيضاً اللام من «هلْ» و«بلْ» في الطاء، والظاء، والضاد، والتاء والثاء، والسّين، والزاي، والنون مثل ﴿ بل طبع اللّه ﴾ و﴿ بل ظننتم ﴾ و﴿ بل ضلُّوا ﴾ و﴿ هل تعلم ﴾ و﴿ هل ثُوب ﴾ و﴿ بل سَّوّلَت ﴾ و﴿ بل زُيِّن ﴾ و﴿ بل نّحن ﴾ و﴿ هل نّحن ﴾.

وزاد أبو الحارث في روايته عنه إدغام اللام في الذال من قوله ﴿ يفعل ذّلك ﴾ حيث كان، ووافقه حمزة في التاء والثاء والسين نحو ﴿ هل ترى ﴾ و﴿ هل تحسّ ﴾ و﴿ بل تؤثرون ﴾ و﴿ هل ثُوِّب ﴾ و﴿ بل سولّت ﴾ فأدغم اللام فيها ولم يدغم فيهما سواها إلا في رواية أبي عمر عن سليم فإنه زاد إدغام اللام في الطاء نحو ﴿ بل طّبّع ﴾.

«وقال خلف عن سليم عن حمزة إنه ربما قرأ عليه بعض أصحابه ﴿ بل طبّع اللّه ﴾ بإدغام اللام فيجيز ذلك. وهذا يؤيد صحة رواية أبي عمر، واللّه أعلم، وخالفه خلف فلم يدغم شيئاً في اختياره».

«وأدغم أبو عمرو من ذلك، اللام من "هل" في التاء من قوله ﴿ هل ترى ﴾ في سورة الملك (آية 3) والحاقة (آية 8) فقط، وكان أبو عمرو وحمزة والكسائي يدغمون الباء في الفاء نحو قوله ﴿ أو يغلب فسوف ﴾ (النساء، 74) ﴿ وإن تعجب فعجب ﴾ (الرعد، 5) وقال ﴿ اذهب فمن تبعك ﴾ (الإسراء، 63) وما أشبهه».

«وأدغم الكسائي وحده الفاء في الباء من قوله ﴿ إن نّشأ نخسف بّهم الأرض ﴾ (سبأ، 9) في كل الروايات عنه، والظاء في التاء من قوله ﴿ أو عظتّ ﴾ (الشعراء، 136) في رواية نصير وحده، وقال بين الإظهار والإدغام، يعني أنه يبقي لإطباق الظاء أثرا. كذلك قرأنا في روايته، واللّه أعلم».

«وأمّا أبو جعفر ونافع وابن كثير وابن عامر وعاصم ويعقوب فإنهم لا يدغمون من هذه الحروف إلا شيئا يسيرا. وكان ابن كثير، وعاصم برواية حفص، يظهران الذال من قوله «أخذْت» و«اتَّخذْت» في جميع القرآن. وعاصم برواية الأعشى عن أبي بكر عنه يدغم في «أخذتُ» ويظهر من «اتّخذْت». وقرأت في رواية عبد الحميد بن صالح البرجمي عن أبي بكر بإظهار الذال في الحرفين جميعا مثل رواية حفص عنه».

«وأبو جعفر ونافع وابن عامر، وأبو بكر عن عاصم في سائر الروايات عنه، ويعقوب يدغمون الذال في التاء إذا كانتا في كلمة واحدة مثل «أخذتُ» و«اتَّخذتُ»، ويظهرون إذا كانتا في كلمتين نحو ﴿ إذْ تبرّأ ﴾ (البقرة، 166) و﴿ إذ تقولوا ﴾ (آل

عمـران، 124، والأحـزاب، 27) وأشبـاه ذلـك ولا يـدغـم ﴿ عُـذتُ ﴾ (غـافـر، 27، الدخـان، 20) و﴿ فنبـذتُها ﴾ (طه، 97) وهمـا في كلمـة واحدة إلا أبو جـعـفـر ونـافـع برواية إسماعيل».

«ويـدغم أيـضـاً أبو جـعـفـر وابـن عـامـر الـثـاء فـي الـتـاء مـن قـولـه ﴿ لبثتُم ﴾ و﴿ لبثتَّ ﴾ حيث كان. ولا يدغمان من قوله ﴿ أورثتموها ﴾ (الأعراف، 43، والزخرف). ويدغم أيـضـا نـافع برواية ورشٍ، وابـن عـامـر، والأعـشى عن أبي بكـر عن عـاصم، ويعـقـوب الدال في الظاء نحـو ﴿ لقد ظَلَمك ﴾ (ص، 24) وفـي الضـاد نحـو ﴿ قَد ضَّل ﴾ (البقرة، 108 وغيرها من السور) وفي الذال نحو ﴿ ولقد ذَّرأنا ﴾ (الأعراف، 179)».

«ولا يدغم في ﴿ كهيعص ذّكر ﴾ (مريم، 1، و2) إلا ابن عامر».

«ويـدغـمـون أيـضـا الـتـاء فـي الظاء نـحـو ﴿ حملت ظُّهورُهما ﴾ (الأنعام، 146) و﴿ كانت ظَّالمة ﴾ (الأنبياء، 11) وأشباه ذلك».

«وزاد ابن عـامر، والأعـشى عن أبي بكر، إدغـام التـاء في الثاء نحـو ﴿ رحُبت ثُّم ﴾ (التوبة، 25) و﴿ كذّبت ثـمود ﴾ (الشعـراء، 141، والقـمـر، 23، والحـاقـة، 4، والشمس، 11)».

وزاد ابن عامر إدغام الدال في الثاء ﴿ مَن يُّرد ثَّوابَ ﴾ (آل عمران، 145) والتاء في الصاد نحو ﴿ حصِرت صُّدورهم ﴾ (النساء، 90) و﴿ لهُدِّمت صَّوامع ﴾ (الحج، 40).

«وأدغم يعقـوب وحـده برواية رويس في سـورة سبـأ، 46 ﴿ ثم تتـفكّرون ﴾ التاء في التاء وأيضاً في سورة النجم، 55 ﴿ فبأيِّ ءالاء ربك تَّتَمارى ﴾».

«وأجمعوا على إدغام الثاء في الذال من قوله ﴿ يلهث ذلك ﴾ (الأعراف، 176) إلا النقـاش فإنه كـان يذكـر الإظهار فيـه لابن كثـير، وعـاصم برواية حفص، ونافع برواية قالون».

«وكـذلك كان يذكـر البـخـاري المقـرئ لابن كـثير وحـده، إلا أنه كان يقـول بين الإظهار والإدغام على ما يخرج من اللفظ. وقال الآخرون: لا نعرفه إلا مدغما. وهو الصحيح والله أعلم به».

«وقوله : ﴿ ويحيى من حـيي عن بيّنة ﴾ (الأنفال، 42) قـرأ أبو جـعـفـر ونـافـع، وأبو بكر عن عـاصم، وابن كـثـير في رواية البـزي، ونصـير عن الكسـائي، ويعـقـوب

وخلف بإظهار اليائين». «وقرأ أبو عمرو، وابن كثير في رواية القواس وابن فُليح، وابن عامر، وحمزة والكسائي، وحفص عن عاصم بياء واحدة مشددة على الإدغام».

«قوله ﴿ اركب مَّعنا ﴾ (هود، 42) حدّثني أبو علي الصفار المقرئ قال : اختلف في هذا الحرف رجلان عند ابن مجاهد فسألاه فقال : لا يظهر إلا حمزة، وهذا غلط منه، وإنما وهم فيه لأنه لم يكن قرأ لعاصم وابن عامر ونافع إلا برواية إسماعيل، وأراه لم يكن رآه مرويا منصوصا بالإظهار إلا لحمزة فقدر أنه لسائر القراء بالإدغام وليس كذلك. وقد قرأه بالإظهار عاصم وابن عامر وحمزة وخلف، ونافع برواية قالون، ويعقوب إظهارا خفيا غير مشبع».

«وقرأت في رواية أبي نشيط عن قالون بالإدغام مثل سائر القراء. واختلف عن حمزة أيضا، فروى أبو عمر عن سليم ﴿ يعذب مَن يشاء ﴾ (البقرة، 284) و﴿ اركَب مَّعنا ﴾ (هود، 42) بالإدغام فيهما. وقرأت على أبي بكر بن مقسم برواية خلف وعلى أبي علي الصفار برواية خلاد بالإظهار فيهما جميعاً».

«وقرأت على ابن المهتدي برواية أبي أيوب الضبي عن أصحابه، وعلى بكار برواية أبي عمر وخلاد فقالا : يدغم ﴿ يُعذِّب مَن يشاء ﴾ (البقرة، 284) ولا يدغم ﴿ اركبْ معنا ﴾ وهو قول ابن مجاهد أيضاً. وكذلك قرأت على أبي الحسن النقاش المقرئ لحمزة وخلف جميعا والله أعلم».

«قوله تعالى : ﴿ ألم نخلقكُم ﴾ (المرسلات، 20) قال ابن مجاهد في مسائل رفعت إليه وأجاب فيها : لا يدغمه إلا أبو عمرو وهذا منه أيضا غلط كبير. وسمعت أبا علي الصفار يقول : قال أبو بكر الهاشمي المقرئ : لا يجوز إظهاره وقال ابن شنبوذ : أجمع القراء على إدغامه. وكذلك قرأت على المشايخ في جميع القراءات أعني بالإدغام إلا على أبي بكر النقاش، فإنه كان يأخذ لنافع وابن كثير وعاصم بالإظهار، ولم يوافقه عليه أحد إلا البخاري المقرئ فإنه ذكر فيه بالإظهار. وعن نافع برواية ورش قرأناه بين الإظهار والإدغام وهو الحق والصواب لمن أراد ترك الإدغام. أما إظهار بين فقبيح، وأجمعوا على أنه غير جائز والله أعلم».

«قوله ﴿ منْ راق ﴾ (القيامة، 37) و﴿ بلْ ران ﴾ (المطففين، 14) رواه حفص عن عاصم بإظهار النون واللام عند الراء ولكنه يقف عليهما وقفة خفيفة، وهو مع ذلك يصل. وروى الحلواني عن قالون عن نافع ﴿ بلْ رانَ ﴾ بإظهار اللام».

«قوله : ﴿ إنّ وليّيَ اللّه ﴾ (الأعراف، 196) قرأناه ليعقوب بالإظهار مختلفا عنه في رواية رويس. وأبو علي الضرير عن روح وغيره. والبرجميُّ عن أبي بكر عن عاصم بالإظهار. وللآخرين بالإدغام. ولأبي عمرو في رواية اليزيدي بياءين الأولى مكسورة مشددة، والثانية مفتوحة مخففة. وفي رواية شجاع بياء واحدة مشددة في الإدغام الكبير وفي الصغير مثل اليزيدي».

«قوله : ﴿ هُدًى لِّلْمتَّقين ﴾ (البقرة، 2) يدغم أبو جعفر وابن كثير، برواية الهاشمي، وخلف النون والتنوين عند اللام والراء بغير غنة. وروى ذلك عن أبي عمرو مختلفا عنه، والصحيح عنه إظهار الغنة. وله فيه وعنه عليه شواهد ودلائل يطول ذكرها، وقد ذكرناها في شرح إدغام الكبير بعلله».

«ويدغم حمزة والكسائي والبخاري لورش عند اللام والراء والياء. وزاد خلف وابن سعدان عن سليم عن حمزة عند الواو أيضا وأما الآخرون فإنهم يدغمون ويظهرون الغنة. وأجمعوا على إدغامهما عند الميم بغير غنة ويخفيهما أبو جعفر عند الخاء والغين مثل قوله : ﴿ هل من خالقٍ غيرُ اللّه ﴾ (فاطر، 3) وأشباه ذلك. وكذلك أبو نشيط عن قالون والمسيبي عن نافعٍ والله أعلم»[1].

---

(1) المبسوط في القراءات العشر، ص 102-103.

الفصل الثالث

ابن غلبون

1 . تمهيد : مشاهير القراء في مصر بين ورش وابن غلبون

من أبرز الذين أخذوا عن ورش : يوسف بن عمرو بن يسار أبو يعقوب الأزرق (توفي حدود 240هـ)، الذي اعتمدت طريقه عنه، فاعتبر من أخص أصحابه، فقد لازمه، وأخذ عنه القراءة والحروف وخلفه في إمامة القراءة بمصر، واشتهر عنه بتغليظ اللامات، وترقيق الراءات حسب قواعدها المعروفة ؛ ولكنه لم ينفرد بها خلافاً لما ذكره الذهبي، وتعقبه ابن الجزري[1]، فذكر أنها وردت أيضاً من رواية يونس بن عبد الأعلى، وقد أدرك الأزرق سقلاب ومعلى بن دحية وعرض عليهما روايته عرضاً. وقد انتشرت طريق الأزرق عن ورش حتى قال أبو الفضل الخزاعي «إنه أدرك أهل مصر والمغرب على رواية أبي يعقوب عن ورش لا يعرفون غيرها».

ومن أشهر من أخذ عن الأزرق إسماعيل بن عبد اللّه النحاس ومحمد بن سعيد الأنماطي وأبو بكر بن مالك بن سيف وهو آخرهم موتاً ومواس بن سهل.

والمقرىء الثاني المشهور من تلامذة ورش هو عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم (توفي سنة 231هـ) وقد أسهمت شهرته ومكانة والده، ابن القاسم العتقي، في توثيق الصلة بين رواية ورش ومذهب الإمام مالك، الذي كان والده من أجلّ حمَلَته في مصر ثم في الغرب الإسلامي. لقد أخذ عبد الصمد قراءة الإمام نافع عن ورش وعُدَّ من أصحاب الطرق العشر، المعروفة عند المغاربة بـ "العشر الصغير" وروى أيضاً حروف حمزة عن داود بن أبي طيبة عن عليّ بن كيسة عن سليم صاحب حمزة. وممن روى القراءة عن عبد الصمد العتقي محمد بن وضاح وبكر بن سهل

---

(1) الذهبي، معرفة القراء الكبار، ج 1، ص 181. والنشر، ج 2، ص 111. والغاية، ج 2، ص 402.

الدمياطي وإسماعيل بن عبد اللّه النحاس ومحمد بن سعيد الأنماطي وهو من شيوخ ابن خيرون إمام القراءات في القيروان.

المقرئ الثالث من المصريين، هو أحمد بن صالح، الذي أخذ عن تلامذة نافع، وأصحاب الإمام مالك مثل ابن أبي أويس، وابن وهب الذي قيل إنه كتب عنه خمسين ألف حديث. ومن تلامذة ورش كذلك الفقيه المالكي الشهير سليمان بن داود المصري وهو من شيوخ الإمام الأصبهاني، ومنهم أيضاً يونس بن عبد الأعلى الصدفي المصريّ، وهو ممن أخذ عن ورش وعن معلى بن دحية، وهو من شيوخ مواس بن سهل وأخذ عنه الأصبهاني والتجيبيّ.

وبعد هؤلاء الأعلام، يبرز في مصر أبو بكر عبد اللّه بن مالك التجيبي المعروف بابن سيف (توفي سنة 307هـ) كان إماماً ثقةً، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن أبي يعقوب الأزرق، ويقول ابن الجزري في غاية النهاية «إنه لم يكن يحسن غير رواية الأزرق»، وقد روى عنه محمد بن خيرون وأبو عدي ابن الإمام ؛ وفي عهد أبي عدي كانت مصر قبلة القراء، فكانوا يفدون عليها من العراق مثل أبي الفتح بن بدهن ومن الشام مثل أسرة ابن غلبون، الذين اشتهر منهم أبو الطيب عبد المنعم، وابنه أبو الحسن طاهر صاحب التذكرة.

2 . أبو الحسن ابن غلبون وشيوخه وأسانيده

إننا ندرك مكانة طاهر بن غلبون حينما نعرف أنه تربى في أحضان والده المقرئ الكبير عبد المنعم بن غلبون، الحلبي نزيل مصر ؛ وكان أبو الطيب هذا حافظاً ضابطاً، ثقة بعيد الصيت، وله عدة مصنفات في هذا العلم منها الإرشاد في معرفة مذاهب القراء السبعة وشرح أصولهم وكتاب المرشد في القراءات السبع، وكتاب إكمال الفائدة، وكتاب الاستكمال لبيان ما ياتي في كتاب اللّه عز وجل، في مذهب القراء السبعة. في التفخيم والإمالة، وما كان بين اللفظين، مجملاً كاملاً. وقرأ على عبد العزيز بن عليّ أبي عديّ بن الإمام متصدر مصر وشيخها في وقته، وهو ممن أخذ عن ابن سيف والنحاس وقد علا كعبه في علم القراءات حتى صار إماماً لمشايخ القراء أمثال أحمد بن بابشاذ، وأحمد بن سعيد المشهور بابن النفيس، وأبي عمرو الطلمنكي، والشيخ مكي بن أبي طالب والحافظ الإمام أبو عمرو الداني.

عُرف أبو الطيب عبد المنعم أيضاً متفنناً في علوم الأدب ومجيداً للشعر، وقد أورد له ابن خلكان هذين البيتين، وهما :

عليك بإقلال الزيارة إنها ... إذا كثرت كانت إلى الهجر مسلكا

ألم تر أن الغيث يُسْأمُ دائباً ... ويطلب بالأيدي إذا هو أمسكا

لقد كان طاهر بن غلبون أحد حذاق المحققين البارعين في فن القراءة، ومازالت طريقته معتمدةً إلى اليوم عند جمهور القراء، مثل رواية حفص عن عاصم السائدة في الشرق، والتي أخذها الشاطبي عن ابن هذيل عن سليمان بن نجاح عن الداني، عن طاهر بن غلبون، وقد ذكر الداني إسنادها في التيسير.

وقرأ طاهر في البصرة على محمد بن يوسف بن نهار الحرتكي، وعلى أبي الفتح أحمد بن عبد العزيز البغدادي المعروف بابن بدهن نزيل مصر، وقد أخذ ابن بدهن عن ابن مجاهد والأشناني وابن الأخرم.

ويظهر دور أبي الحسن ابن غلبون في كونه من الأئمة الذين تعتبر أقوالهم في أوجه الخلاف، فنجد مثلاً الإمام الشاطبي يخصه بالذكر في موضعين أحدهما في قصر المد بعد الهمز، فيقول الشاطبي :

وعاداً الأولى وابن غلبون طاهر ... بقصر جميع الباب قال وقولا

وفي هذا البيت، يذكر شراح الشاطبية مسألتين إحداهما قول ابن غلبون برواية القصر، وهي عن البغداديين، وثانيهما (تقويله) لمن خالف مذهبه في هذا، أي نسبته للوهم، وفي هذا لم يوافقوا عليه لصحة رواية المد المتوسط والتمكين.

والموضع الثاني في حكم الهمز المفرد. وهو قوله :

وبارئكم بالهمز حال سكونه ... وقال ابن غلبون بياء تبدلا

ونشير هنا على أن الشيخ الضباع في شرح الشاطبية ضعف مذهب ابن غلبون في هذين الوجهين، أي قصر البدل، وإبدال الهمز ياء في «بارئكم».

غير أن العزو له من قبل الشاطبي يعني أنه اعتبره من أصحاب المذاهب، إذ قل أن يذكر أئمة الطرق في أوجه الخلاف ماعدا ما نراه عن المهدوي مثلاً في الاستعاذة، وأبي الحسن ابن غلبون في هذا الخلاف. وعند قول الشاطبي في حكم الهمزتين في كلمة واحدة :

وقل ألفاً عن أهل مصر تبدلت ... لورش وفي بغداد يروى مسهلا

يقول شراح الحرز إنها رواية البغداديين التي أخذها الداني عن ابن غلبون. وهذا يدل على أنه يمثل في مصر اتجاهين أحدهما رواية الشاميين فيما أخذه عن والده، والثاني عن البغداديين، وقد سبق أنه تتلمذ على الحرتكي، وابن بدهن تلميذ ابن مجاهد ؛ وها هو مجمل أسانيده :

1. قراءة نافع :

لقد أخذ ابن غلبون قراءة نافع عن أبي الحسن علي بن محمد بن إسحق المعدل الحلبيّ. وهذا من تلاميذ ابن مجاهد وقد أسند إليه عدة روايات تتصل بإسماعيل بن جعفر الأنصاري (توفي سنة 180هـ) وإسحق المسيبيّ (توفي سنة 206هـ) وقالون (توفي سنة 220هـ) وأخذ ابن غلبون عن شيخه ووالده أبي الطيب عبد المنعم رواية قالون، قرأها عبد المنعم على أبي سهل صالح بن إدريس، عن أبي الحسن عليّ بن ذؤاب القزاز (توفي سنة 340هـ) وروى القزاز عن ابن الأشعث (توفي سنة 300هـ) عن أبي نشيط محمد بن هارون (توفي سنة 258هـ) كما روى القزاز أيضاً عن ابي عبد اللّه النحوي عن أحمد بن يزيد الحلواني (توفي سنة 250هـ) وروى أبو نشيط والحلواني عن قالون.

أما رواية ورش فقد أخذها ابن غلبون عن عبد العزيز بن الفرج عن ابن سيف عن الأزرق عن ورش.

2. قراءة ابن كثير :

وأخذ ابن غلبون قراءة ابن كثير عن أبيه عن إبراهيم بن عبد الرزاق (توفي سنة 339هـ) عن أبي ربيعة محمد بن إسحق (توفي سنة 294هـ) عن قنبل، كما رواها أيضاً إبراهيم بن عبد الرزاق عن إسحق بن أحمد الخزاعي (توفي سنة 308هـ) عن البزي (توفي سنة 250هـ).

3. أبو عمرو بن العلاء :

وله عن أبي عمرو بن العلاء عدة طرق، منها طريق شيخه المعدل الحلبي عن ابن مجاهد عن ابن عبدوس (توفي سنة 280هـ) عن أبي عمر حفص بن عبد العزيز الدوري (توفي سنة 246هـ) ومنها طريق والده عن أبي بكر أحمد بن الحسين الرقي، عن أبي عمرو بن موسى بن جرير الرقي (توفي سنة 316هـ) عن أبي شعيب السوسي

(توفي سنة 261هـ) كما لم يغفل طريق ابن شنبوذ عن موسى بن جمهور عن أبي الفتح أوقية الموصلي (توفي سنة 250هـ).

4. قراءة ابن عامر :

ولم يأخذ ابن غلبون قراءة الإمام ابن عامر إلا عن والده عبد المنعم ولوالده فيها عدة طرق، مثل طريق المعدل عن ابن مجاهد. وطريق صالح بن إدريس عن ابن الأخرم عن الأخفش الصغير (توفي سنة 242هـ)، وطريق أحمد بن محمد بن بلال عن أحمد بن المنادى (توفي سنة 336هـ) عن ابن مهران عن الحلواني عن هشام بن عمار (توفي سنة 244هـ).

5. قراءة عاصم :

وفي التيسير أسند له الداني رواية حفص عن عاصم عن طريق علي بن محمد بن صالح الهاشمي الضرير (توفي سنة 368هـ) عن أبي العباس أحمد بن سهل الأشناني (توفي سنة 307هـ) عن عبيد بن الصباح (توفي سنة 219هـ) عن حفص ابن سليمان (توفي سنة 180هـ) وزاد أبو الحسن في التذكرة أنه قرأ القرآن بها كله على والده أبي الطيب (توفي سنة 389هـ) وقرأ على نظيف بن عبد الله الكسروي. وقرأ نظيف على عبد الصمد العنيزي (توفي سنة 394هـ) وقرأ عبد الصمد على أبي حفص عمرو بن الصباح بن صبيح وقرأ أبو حفص على حفص بن سليمان.

وفي رواية شعبة فمن طريق والده عن أبي سهل صالح بن إدريس (توفي سنة 345هـ) عن أحمد بن محمد الديباجي عن إدريس بن عبد الكريم (توفي سنة 292هـ) عن خلف بن هشام (توفي سنة 229هـ) عن يحيى بن آدم بن سليمان (توفي سنة 203هـ) عن شعبة (توفي سنة 194هـ) عن عاصم، وزاد معهما رواية المفضل الضبي، كما عني بطريق الأعشى التميمي تلميذ شعبة، وخصص له فصلاً في الهمز.

6. قراءة حمزة :

وأخذ ابن غلبون قراءة حمزة عن الحرتكي (توفي سنة 370هـ) عن أحمد بن عثمان بن بويان (توفي سنة 344هـ) عن إدريس بن عبد الكريم الحداد (توفي سنة 292هـ) عن خلف بن هشام (توفي سنة 229هـ) عن سليم بن عيسى (توفي سنة 188هـ) عن حمزة بن حبيب الزيات.

وأخذ طريق خلاد، عن والده أبي الطيب عن صالح بن إدريس عن القاسم بن نصر المازني (توفي سنة 290هـ) عن محمد بن الهيثم (توفي سنة 249هـ) عن خلاد بن خالد الكوفي (توفي سنة 220هـ) عن سليم.

7. قراءة الكسائي :

وأخذ ابن غلبون قراءة الكسائي من أسانيد متعددة، منها دائماً طريق المعدل عن ابن مجاهد، والمعروف أنها توصله إلى محمد بن يحيى الكسائي الصغير (توفي سنة 280هـ) ثم إلى أبي الحارث الليث بن خالد (توفي سنة 240هـ)، وذكر أيضاً طريق الدوري عن أبي عبد الله أحمد بن محمد البغدادي عن ابن مجاهد عن ابن عبدوس ؛ كما له إلى الكسائي روايات أخرى عن نصير بن يوسف الرازي (توفي سنة 240هـ) وقتيبة بن مهران (توفي بعد 200هـ) وقد اهتم بهاتين الروايتين وأفرد لهما فصلين في باب الإمالة.

8. قراءة يعقوب الحضرمي :

والقارئ الثامن الذي أضافه ابن غلبون إلى سبعة ابن مجاهد هو أبو محمد يعقوب ابن إسحق الحضرمي، وهو بذلك يرضى بعض المؤرخين ممن قال إنه كان أحق من الكسائي بالإمامة في القراءة. واشتهر ليعقوب راويان هما روح بن عبد المؤمن (تـ سنة 234هـ) وقد أخذ ابن غلبون روايته عن عليّ بن خشنام المالكي الدلال (تـ سنة 367هـ وقيل 377هـ)، وقرأ الدلال على المعدل، وقرأ المعدل على أبي بكر محمد بن وهب الثقفي تلميذ روح ابن عبد المؤمن.

والراوي الثاني عن يعقوب هو محمد بن المتوكل المشهور برويس، فقد أخذ ابن غلبون روايته عن عليّ الدلال، عن عليّ بن أبي جعفر المعروف بابن بنت القلانسي (تـ سنة 356هـ) عن علي بن عثمان الجوهري عن محمد بن نافع التمار توفي بعد 310هـ وهو من أجل أصحاب رويس.

3 . مؤلفات ابن غلبون : كتاب التذكرة

لم يؤثر عن أبي الحسن بن غلبون من المصنفات إلا قليل، فقد كتب عن الوقف لحمزة وهشام، وعن إدغام أبي عمرو بن العلاء، لكن أهم كتاب تركه هو التذكرة في القراءات الثمان، وذلك لأنه زاد قراءة يعقوب الحضرمي على سبعة ابن مجاهد.

وقد نشر كتاب التذكرة بتحقيق جَيّد من طرف الأستاذ أيمن رشدي سويد، الذي قدم له بدراسة وافية تناول فيها حياة المؤلف، وأسرته، ومكانته ومنهجه في التأليف مبيناً :

أولاً : موضوع الكتاب إذ يقول المؤلف : فإني ذاكر في هذا الكتاب ما تأدى إلي من قراءة أئمة الأمصار المشهورين، بالإيجاز ؛ تذكرة للعالم، وتقريباً على المتعلم، إذ كان سلفنا - رحمة الله عليهم - قد كفونا بما بسطوه في كتبهم من فنون القراءات، وذكر مناقب الأئمة، فلذلك آثرت أنا في هذا الكتاب تقريب "تراجم وجمع الأصول، وتهذيب الفروع، وذكر المختلف فيه، والإمساك عن المتفق عليه، إلا في مواضع تدعو الحاجة إلى ذكرها ؛ ليسهل حفظه، ويقرب متناوله، إن شاء الله»[1].

ثانياً : مصطلحه في العزو للقراء. حيث يقول : «فإذا اتفقت الروايات عن إمام من هؤلاء الأئمة على حرف ذكرته وحده، قلت : قرأ فلان. وإذا اختلفت الروايات عنه في حرف ذكرت تلك الرواية وحدها هناك... وإذا اتفق نافع وابن كثير قلت : قرأ الحرميان، وإذا اتفقا ابن كثير وابن عامر قلت : قرأ الابنان، وإذا اتفق حمزة وعاصم والكسائي قلت : قرأ الكوفيون، وإذا اتفق أبو عمرو والكسائي قلت : قرأ النحويان، وإذا اتفق أبو عمرو ويعقوب قلت : قرأ البصريان»[2].

ثالثاً : عرض الأسانيد، وقد سبق تلخيصها.

رابعاً : عرض أصول القراء ويتضمن ذكر الخلاف بين القراءات في الحروف التي يكثر دورها في القرآن الكريم - وهو ما يعرف عند القراء بالأصول - مبوباً حسب وروده في أول موضع في القرآن غالباً : فيبدأ بباب الاستعاذة، ثم البسملة، ثم يذكر الخلاف في فاتحة الكتاب فرشاً وأصولاً، ثم ينقل لذكر خلاف الأصول في سورة البقرة ؛ فيتكلم عن المد في الحروف المقطعة، ثم يفرد باباً لذكر الادغام الكبير لأبي عمرو ومن تابعه، يتلوه باب هاء الكناية، فباب اختلافهم في الميم، ثم يذكر بعده اختلاف القراء في المد والقصر، وبعد ذلك يشرع في بيان أحكام الهمز موزعاً على أبواب عدة، ثم ينقل إلى الكلام عن الادغام الصغير مبوباً مرتباً، ويتبعه بالكلام عن الفتحة والإمالة وبين اللفظين، ثم يفرد باباً لبيان مذهب ورش في الراء

---

(1) التذكرة في القراءات الثمان، لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، تـ 399هـ، دراسة وتحقيق د. أيمن رشدي سويد، ط. أولى 1412-1991، نشر الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، المملكة العربية السعودية، ج 1، ص 3.

(2) التذكرة، ج 1، ص 198.

المفتوحة، وبعدها يذكر إمالات الأعشى وقتيبة ونصير، كلاً على حدة، ثم يفرد باباً بالإمالة ما قبل هاء التأنيث في حال الوقف عليها، ويتبعه بباب الوقف على أواخر الكلم، ثم يبين مذهب ورش في تفخيم اللام، ويختم أبواب الأصول بباب يذكر فيه مذهب حمزة في الوقف على لام المعرفة.

خامساً : عرض فرش الحروف في السور، مختتماً كلامه بالتكبير المرويّ عن البزي مع بيان كيفية وصل السور.

والملاحظ أنه اعتمد التصميم الذي اختطه ابن مجاهد في السبعة وابن مهران. أما في أسلوب معالجته للمواضيع، فإن الأستاذ المحقق يوضح خصائصه الإيجابية فيما يلي :

سادساً : عنايته بالرواية : وعناية ابن غلبون بالرواية تبدو واضحة في عدة مواضع من كتابه، اذكر منها : قوله رحمه الله في باب اختلافهم في الهمزتين من كلمتين، على أن للقراء الذين يسقطون إحدى الهمزتين من نحو قوله تعالى : ﴿ جاء أحدكم ﴾ و﴿ هؤلاء إن ﴾ و﴿ أولياء أولئك ﴾ وجهين : المد بمقدار التوسط - كما كان قبل سقوط الهمزة - وعدم المد، وشرح ذلك بإفاضة ثم قال : «وكلا الوجهين حسن غير أني بالمد قرأت وبه آخذ»[1].

وفي باب بيان مذهب حمزة وهشام في الوقف على الهمزة يذكر أن بعض القراء يقف لحمزة على نحو قوله تعالى : ﴿ الأرض ﴾ بنقل حركة الهمزة إلى اللام الساكنة قبلها مع إسقاط الهمزة من اللفظ فيقفون : ﴿ الأرض ﴾ وإذا وقفوا على نحو قوله تعالى : ﴿ بأيكم ﴾ و﴿ فبأي ﴾ سهلوا الهمزة، وجعلوها «بين بين»، ثم قال بعد ذلك : وهذا الذي ذهبوا إليه حسن، غير أني بالهمز قرأت فيهما لحمزة في حال الوقف وبه آخذ[2].

وفي سورة الأنعام يذكر الخلاف في كسر الهمزة وفتحها من قوله تعالى : ﴿ وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يومنون ﴾ ليحيى بن آدم عن أبي بكر بن عياش، ثم يقول : «وأنا آخذ بالوجهين جميعاً في رواية يحيى، كما قرأت».

---

(1) التذكرة، ج 1، ص 122.

(2) المصدر السابق، ج 1، ص 158.

وفي سورة الفلق يذكر رواية عن أبي عمرو البصري بإمالة الألف من قوله تعالى : ﴿ حاسد ﴾، ثم يقول : «وبالفتح قرأت لأبي عمرو، وبه آخذ».

أ) عنايته ببيان اختلاف الوقف والابتداء :

قال رحمه اللّه في سورة الأعراف : «وقرأ الحرميان وابن عامر : ﴿ ونذرهم ﴾ بالنون، وقرأ الباقون بالياء، وجزم الراء حمزة والكسائي، ورفعها الباقون : فمن جزم الراء لم يجز له أن يبتدأ بقوله : ﴿ ويذَرْهُم ﴾ لأنه معطوف على موضع الفاء وما بعدها من قوله : ﴿ فلا هادي له ﴾، فهو متعلق به. ومن رفع ﴿ ويذرهم ﴾ جاز له أن يبتدأ به لأنه مستأنف، بتقدير عطف جملة تامة على جملة تامة، والابتداء مع النون أحسن منه مع الياء. ومن أجل ما في الياء من مشاكلة التعلق باسم اللّه المتقدم ذكره».

وقال رحمه اللّه في سورة يونس عليه السلام : «وقرأ حفص ﴿ متاع الحياة ﴾ بنصب العين ورفعها فمن رفعها فله تقديران : أحدهما أن يرفع ﴿ بغيكم ﴾ بالابتداء، وخبره ﴿ على أنفسكم ﴾، فعلى هذا يجوز أن يبتدأ بقوله : ﴿ متاع الحياة الدنيا ﴾ ؛ لأنه خبر مبتدأ محذوف، تقديره ذلك متاع الحياة الدنيا. فهو منقطع من الابتداء الأول. والآخر أن يجعل قوله : ﴿ متاع الحياة ﴾ خبر قوله ﴿ بغيكم ﴾ فعلى هذا لا يجوز الابتداء به ؛ لأنه متصل بقوله ﴿ بغيكم ﴾.

ومن نصب متاع الحياة لم يجز أن يبتدئ به ؛ لأنه متصل بما قبله على أحد تقديرين : أحدهما أن يكون مفعولاً لقوله ﴿ بغيكم ﴾ أي تبغون متاع الحياة الدنيا. والآخر : أن يكون مصدراً عمل فيه الفعل الذي دل عليه قوله : ﴿ إنما بغيكم على أنفسكم ﴾، تقديره تمتعون متاع الحياة الدنيا.

ب) مناقشته للقراء :

للأخفش لمخالفته جمهور النحاة في إبدال همزة ﴿ مستهزؤن ﴾ واواً، وإبدالها ياء في مثل ﴿ سئل ﴾ ولابن مجاهد في قوله «كأين » حركية من «أي» دخلت عليها الكاف وللقائلين بالوقف على اللام من قوله تعالى : ﴿ فمال هؤُلاءِ القوم ﴾». والمعني هنا علم جمهور القراء سوى أبي عمرو بن العلاء والكسائي وفقاً لقول الشاطبي :

ومال لدى الفرقان والكهف والنسا   وسال على ما حج والخلف رتلا

ج) توجيهه لبعض القراءات مثل :

توجيه الرفع والنصب في «غشوة». وتوجيه الوقف على «أيّا» وعلى «ما» في قوله تعالى : ﴿ أيّاً ما تَدْعُواْ ﴾.

وقد لاحظ عليه المحقق بعض المآخذ في الترتيب وفي الإطالة في الأمثلة وعدم اطراد ضبط أسماء الشيوخ[1].

4 . نموذج من أسلوبه : وقف حمزة وهشام

ولإعطاء نموذج من منهجه وأسلوبه نورد من كتاب التذكرة باب بيان مذهب حمزة وهشام في الوقف لصعوبة هذا الباب وكثرة الاضطراب فيه ويقول ابن غلبون :

اعلم أن حمزة كان يترك الهمزة المتوسطة والمتطرفة، إذا وقف على الكلمة، التي هما فيها، وتابعه هشام على ترك المتطرفة منهما فقط في حال الوقف، وسأضرب لكل واحد منهما مثالاً يستدل به عليها إن شاء اللّه.

أولاً : الهمزة المتوسطة الساكنة :

أما الهمزة المتوسطة فإنها تقع على ضربين ؛ ساكنة ومتحركة : فأما إذا كانت ساكنة فإن الحرف الذي يليها من قبلها يكون على ضربين، ساكناً ومتحركاً.

فأما إذا كان ساكناً فإنه يذهب من اللفظ ؛ لسكونه وسكونها، ثم يليها الحرف المتحرك الذي كان قبله، فإن كان مفتوحاً أبدلها في حال الوقف ألفاً، كقوله تعالى : ﴿ إلى الهدى ائتنا ﴾ (الأنعام، 71) و﴿ لقاءنا آيت ﴾ (يونس، 15)، وإن كان مكسوراً أبدلها في حال الوقف ياء، كقوله ﴿ الذي اؤتمن ﴾ (البقرة، 283)، فإن كان مضموماً أبدلها في حال الوقف واواً، كقوله ﴿ إلا أن قالوا ائتنا ﴾ (العنكبوت، 29) وما أشبه هذا حيث وقع.

«فأما إذا كان الحرف الذي يقع قبل الهمزة الساكنة متحركاً، فإنه يكون مفتوحاً ومكسوراً ومضموماً».

---

(1) مقدمة المحقق، ص 89.

أ) الهمزة الساكنة بعد الفتح :

«فأما إذا كان مفتوحاً فإنه يبدلها في حال الوقف ألفاً، كقوله : ﴿ ياكل ﴾ (الفرقان، 7 وغيرها) و﴿ ياخذ ﴾ (الكهف، 79 وغيرها) و﴿ الشان ﴾ (يونس، 61 وغيرها) و﴿ راسه ﴾ (البقرة، 196) و﴿ الباس ﴾ (البقرة، 177 وغيرها) ﴿ الضان ﴾ (الأنعام، 143) و﴿ الكاس ﴾ (الصافات، 45 وغيرها) و﴿ كداب ﴾ (آل عمران، 11 وغيرها)، ﴿ وامر أهلك ﴾ (طه، 132) و﴿ ثم ائتوا صفاً ﴾ (طه، 64) و﴿ فاووا إلى الكهف ﴾ (الكهف، 16) و﴿ قال ائتوني أُفرغ عليه قطراً ﴾ (الكهف، 96) وما أشبه هذا حيث وقع».

ب) الهمزة الساكنة بعد الكسر :

«وإذا كان مكسوراً أبدلها في حال الوقف ياءً ساكنة، كقوله ﴿ الذّيب ﴾ (يوسف، 13، 14، 17) و﴿ البير ﴾ (الحج، 45) و﴿ بيس ﴾ (هود، 99 وغيرها)، و﴿ للأرض ايتنا ﴾ (فصلت، 11)، وما أشبه هذا حيث وقع».

ج) الهمزة الساكنة بعد الضم :

«وإذا كان مضموماً أبدلها في حال الوقف واواً ساكنة، كقوله : ﴿ يومنون ﴾ (البقرة، 3 وغيرها) و﴿ المومنون ﴾ (البقرة، 285 وغيرها) و﴿ يوفكون ﴾ (المائدة، 75 وغيرها) و﴿ تسوكم ﴾ (المائدة، 101) و﴿ سولك ﴾ (طه، 36)، ﴿ وقال الملك ائتوني ﴾ (يوسف، 54) و﴿ موصدة ﴾ (البلد، 20 وغيرها)، وما أشبه هذا حيث وقع».

د) استثناءات في : تُؤوى ورئيا وأنبئهم :

«فأما قوله تعالى : ﴿ تؤوي إليك ﴾ (الأحزاب، 51)، ﴿ وفصيلته/التي تؤويه ﴾ (المعارج، 13) ففيهما وجهان :

«أحدهما : أن يقف فيهما بواو واحدة مشددة، اتباعاً للمصحف، لأنهما كتبا فيه بواو واحدة، وذلك أنه قلب من الهمزة واواً ساكنة ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، ثم أدغمها في الواو التي بعدها ؛ للمماثلة».

«والوجه الآخر : أن يقف عليهما بواوين، الأولى منهما ساكنة، وذلك أنه قلب من الهمزة أيضاً واواً ساكنة، ثم لم يدغمها في الواو التي بعدها ؛ لأنها غير لازمة، بدليل أنها إنما تعرض في الوقف فقط، ومن شأنهم ألا يعتدوا بغير اللام».

والوجه الأول أجود ؛ لخفته على النطق بالادغام، ومتابعته مذهب حمزة، كما روى سليم عنه أنه كان يتبع في وقفه على الهمزة خط المصحف.

وأما قوله تعالى : ﴿ ورءيا ﴾ (مريم، 74) ففي الوقف له عليه وجهان : أحدهما : أن يقف بياء واحدة مشددة ؛ اتباعاً للمصحف، لأنه كتب فيه بياء واحدة، وذلك أنه أبدل من الهمزة ياءً ساكنة ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم أدغمها في الياء التي بعدها للمماثلة، وهذا أجود الوجهين ؛ لخفته واتباعه مذهب حمزة.

والوجه الآخر : أن يقف بياءين : الأولى ساكنة، والثانية مفتوحة خفيفة، وذلك أنه قلب من الهمزة ياءً ساكنة أيضاً، ثم لم يدغمها في الياء التي بعدها ؛ لأنها غير لازمة، إذْ كانت إنما تعرض في الوقف فقط، وعلى هذا الوجه قال بعض العرب : (رويا) و(تووي) بغير همز، فخفف الهمزة في الكلمتين وأبدل منهما واواً ساكنة، ثم لم يدغمها في الياء التي بعدها.

وأما قوله تعالى : ﴿ أنبئهم ﴾ في سورة البقرة، 33، ﴿ ونبئهم ﴾ في الحجر، 51، وسورة القمر، 28، فإنه يبدل من الهمزة في هذه الثلاثة ياء ساكنة، لسكونها وانكسار ما قبلها، بلا اختلاف عنه.

فأما الهاء : فإنه قد اختلف عنه في حركتها : فذكر أنه يتركها على ضمها ؛ من أجل أن الياء التي قبلها عارضة في الوقف فقط، فلذلك لم يعتد بها في تغيير ضمة الهاء. وذكر أنه كان يكسر الهاء ؛ من أجل حصول الياء الساكنة قبلها، كما يكسر الهاء في قوله تعالى : ﴿ فيهم ﴾ (النساء، 102 وغيرها) ونحوه. وإلى هذا الوجه كان يذهب ابن مجاهد وأبي - رحمة الله عليهما - وكلا الوجهين حسن، فاعلم.

ثانياً : الهمزة المتوسطة المتحركة :

فأما الهمزة المتوسطة إذا كانت متحركة، فإنها تتحرك بالفتح والكسر والضم، وما قبلها يكون على ضربين : ساكناً ومتحركاً، فأما إذا كان ساكناً فإنه يكون على ضربين : حرف مدّ ولين، وغير حرف مدّ ولين.

أ) الهمزة المتوسطة المتحركة بعد ساكن :

فأما إذا كان غير حرف مدّ ولين، فإنه ينقل إليه في حال الوقف حركة الهمزة، أي حركة كانت، فيحركه بها ويُسقط الهمزة، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ النشأة ﴾

(العنكبوت، 20 وغيرها) و﴿ الافدة ﴾ (النحل، 78 وغيرها) و﴿ المشمه ﴾ (الواقعة، 9 وغيرها) و﴿ كَهَيَـة ﴾ (آل عمران، 49 وغيرها) و﴿ موئلا ﴾ (الكهف، 58) و﴿ الموؤودة ﴾ (التكوير، 8) و﴿ جزا ﴾ (البقرة، 260 وغيرها) و﴿ شيا ﴾ (مريم، 27 وغيرها) و﴿ هـزُوا ﴾ (البقرة، 260 وغيرها) و﴿ كُفُوا ﴾ (الإخلاص، 4) ؛ لأن الهمزة في هذه الكلم الأربع وما شابهها عنده في حكم المتوسطة، من أجل وقوع الألف - التي هي عوض من التنوين - بعدها، فهو ينقل في هذه وما شاكلها في جميع القرآن.

وقد اختلف عنه في ستة أحرف منها، وهي قوله : ﴿ شيا ﴾ و﴿ كهيئة ﴾ و﴿ هـزوا ﴾ و﴿ كفوا ﴾ و﴿ مويلا ﴾ و﴿ الموودة ﴾.

فروي عنه أنه يقف عليها بالنقل كما تقدم، وهو الأجود والأقيس. وروي عنه أنه يقف عليها بالبدل : فروي عنه أنه يقف على قوله : ﴿ شيئاً ﴾ و﴿ كهيئة ﴾ بياء مشددة، وذلك أنه أبدل من الهمزة ياءً مفتوحة، ثم أدغم الياء التي قبلها فيها. وروي عنه أنه يقف على قوله : ﴿ هزؤا ﴾ و﴿ كفؤاً ﴾ بواو مفتوحة خفيفة، اتباعاً للمصحف، لأنهما كتبا فيه بالواو. وأنه يقف على قوله ﴿ موئلاً ﴾ (موّلاً) بواو مشددة، وذلك أنه أبدل من الهمزة واواً متحركة ثم أدغم الواو التي قبلها فيها. وروي عنه أنه يقف عليها ﴿ مويلا ﴾ بواو ساكنة بعدها ياء خفيفة مكسورة ؛ اتباعاً لخط المصحف، لأنها هكذا كتبت فيه. وأنه يقف على قوله : ﴿ الموءودة ﴾ : ﴿ المودة ﴾ بإسقاط الهمزة والواو الثانية حتى تصير في وزن (الموزه) اتباعاً للمصحف ؛ لأنها كتبت فيه بواو واحدة.

قال أبو الحسن ؛ طاهر، رضي الله عنه : وهذا الوجه فيه بعد، من أجل الاجحاف الذي يلحق الكلمة فيه بكثرة الحذف منها.

وأما إذا كان الساكن الذي يقع قبل هذه الهمزة حرف مدٍّ ولين، فإنه يكون أحد ثلاثة أحرف : ألفاً، أو واواً ساكنة مضموماً ما قبلها، أو ياءً ساكنة مكسوراً ما قبلها.

فأما الألف فلا تكون إلا زائدة فإذا وقف على الهمزة التي بعدها جعلها بين بين، أعني بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها.

فإن كانت مفتوحة جعلها بين الهمزة والألف، كقوله : ﴿ فمن جاءه ﴾ (البقرة، 275)، ﴿ وما كانوا أولياءه ﴾ (الأنفال، 34)، ﴿ وجاءهم ﴾ (غافر، 25 وغيرها) و﴿ نداء ﴾ (مريم، 3 وغيرها) و﴿ ماء ﴾ و﴿ بناء ﴾ (البقرة، 22) وما أشبه ذلك.

وإن كانت مكسورة جعلها بين الهمزة والياء الساكنة، كقوله : ﴿ قائماً ﴾ (آل عمران، 18 وغيرها) و﴿ لائم ﴾ (المائدة، 54)، و﴿ الصئمين ﴾ (الأحزاب، 35) و﴿ أولئك ﴾ (البقرة ، 40 وغيرها) وما أشبه ذلك.

وإن كانت مضمومة جعلها بين الهمزة والواو الساكنة، كقوله : ﴿ وجاءو على ﴾ (يوسف، 18) و﴿ ما يشاءون ﴾ (النحل، 31 وغيرها) و﴿ إن أولياؤه ﴾ (الأنفال، 34) وما أشبه هذا حيث وقع.

وأما الواو والياء فإنهما يقعان على ضربين ؛ أصليتين وزائدتين.

فأما إذا كانتا أصليتين، وذلك أن يكونا عيناً من الفعل، فإنه ينقل إليهما - إذ وقف - حركة الهمزة، أي حركة كانت، فيحركهما بها ويسقط الهمزة. فأما الواو فكقوله : ﴿ السوأى أن كذبوا ﴾ (الروم، 10) وما أشبهه. وأما الياء فكقوله : ﴿ سيئت وجوه الذين ﴾ (الملك، 27) وما أشبهه، هذا حيث وقع.

وأما إذا كانت الواو والياء اللتان تقعان قبل الهمزة زائدتين، وذلك أن يكونا زائدتين على عين الفعل، فإنه يبدل من الهمزة التي بعدهما في حال الوقف، بأي حركة تحركت، حرفاً من جنسهما، ثم يدغمهما فيه ؛ فيقف على ما فيه الواو بواو مشددة - إن وجد - ولا أعلم ذلك جاء في القرآن. ويقف على ما فيه الياء بياء مشددة، كقوله : ﴿ خطيه ﴾ (النساء، 112) و﴿ خطيتكم ﴾ (الأعراف، 161) و﴿ هنيئاً مرياً ﴾ (النساء، 4) وما أشبه هذا حيث وقع.

ب) الهمزة المتوسطة المتحركة بعد متحرك :

وأما الهمزة المتوسطة المتحركة إذا كان ما قبلها متحركاً، فإنه يتحرك بالفتح والكسر والضم، وكذلك هي أيضاً تتحرك بهذه الحركات الثلاثة، وربما اتفقت حركتها وحركة ما قبلها وربما اختلفا، وكان حمزة ينظر إلى هذه الهمزة.

فإن تحركت بالفتح وانكسر ما قبلها أبدل منها في الوقف ياءً مفتوحة، كقوله ﴿ فئة ﴾ (البقرة، 249 وغيرها) و ﴿ مائة ﴾ (البقرة، 259 وغيرها ﴾ و﴿ فئتين ﴾ (آل عمران، 13 وغيرها) و﴿ مائتين ﴾ (الأنفال، 65، 66) و﴿ شانيك ﴾ (الكوثر، 3) و﴿ فيتكم ﴾ (الأنفال، 19) وما أشبه هذا.

وإن تحركت بالفتح وانضم ما قبلها أبدل منها في الوقف واواً مفتوحة، كقوله : ﴿ ويوخركم ﴾ (إبراهيم، 10 وغيرها) و﴿ يؤيد ﴾ (آل عمران، 13) و﴿ موجلا ﴾ (آل عمران، 145)، ﴿ ولولوا ﴾ (الإنسان، 19) وما أشبه هذا حيث وقع.

ثم بعد ذلك ينظر إلى حركتها ؛ لأنها أولى بها، ولا ينظر إلى حركة ما قبلها.

فإن كانت مفتوحة جعلها في الوقف بين الهمزة والألف، كقوله : ﴿ منسأته ﴾ (سبأ، 14) و ﴿ مأباً ﴾ (النبأ، 22 وغيرها) و﴿ شنئان ﴾ (المائدة، 2، 8) و﴿ سأل ﴾ (المعارج، 1) و﴿ مئارب ﴾ (طه، 18) و﴿ فقرأه ﴾ (الشعراء، 199) وما أشبه هذا.

وإن كانت مكسورة جعلها في الوقف بين الهمزة والياء الساكنة، بأي حركة تحرك ما قبلها، كقوله : ﴿ الصبئين ﴾ (البقرة، 62 وغيرها) و ﴿ من الخاطئين ﴾ (يوسف، 29) و ﴿ إلى بارئكم ﴾ (البقرة، 54) و﴿ كما سئل موسى ﴾ (البقرة، 108، و﴿ بئيس المصير ﴾ (الأعراف، 165)، ﴿ وجبرءيل ﴾ (البقرة، 98 وغيرها) وما أشبه هذا.

وإن كانت مضمومة جعلها في الوقف بين الهمزة والواو الساكنة، بأي حركة تحرك ما قبلها، كقوله ﴿ نقرؤه ﴾ (الإسراء، 93) و﴿ يقرءون ﴾ (يونس، 94 وغيرها) و﴿ يكلؤكم ﴾ (الأنبياء، 42) و﴿ كما تبرءوا منا ﴾ (البقرة، 167) و﴿ مستهزءون ﴾ (البقرة، 14) و﴿ الخطئون ﴾ (الحاقة، 37) و﴿ فمالئون ﴾ (الصافات، 66 وغيرها) و﴿ متكؤن ﴾ (يس، 56) و﴿ برءوسكم ﴾ (المائدة، 6) و﴿ سنقرئك ﴾ (الأعلى، 6)، وما أشبه هذا حيث وقع.

وهذا أيضاً مذهب النحويين أجمعين إلا الأخفش، فإنه خالفهم في موضعين فقط :

أحدهما : إذا كانت الهمزة مضمومة وما قبلها مكسوراً، كقوله : ﴿ مستهزءون ﴾ (البقرة) فإنه ذهب إلى أنه يقلب الهمزة فيه ياءً محضة ؛ من أجل الكسرة التي قبلها، قال : لأنه ليس في كلام العرب واو مضمومة قبلها كسرة.

والموضع الآخر : إذا كانت الهمزة مكسورة وما قبلها مضموماً، كقوله : ﴿ سئل ﴾ (البقرة، 108) فإنه ذهب إلى أنه يقلب الهمزة فيه واواً محضة ؛ من أجل الضمة التي قبلها، قال : لأنه ليس في كلام العرب ياء مكسورة قبلها ضمة.

قال أبو الحسن : والوجه الأول أجود ؛ لأن حركتها أقرب إليها وأولى بها من حركة ما قبلها، فلذلك جعلت الهمزة في التخفيف بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها كما تقدم، والأخفش إنما ترك هذا الوجه - على زعمه - لأنه ليس في كلام العرب مثله، فيجب عليه أيضاً أن يترك ما قاله ؛ لأنه ليس في كلام العرب مثله أيضاً، وقد استقصيت الرد عليه في هذا، في كتاب : "الوقف لحمزة وهشام"، فأغنى عن رده هاهنا.

ج) استثناءات :

واعلم أن حمزة لا يترك الهمزة المتحركة المتوسطة إذا وقف، في موضعين : أحدهما : إذا كان قبلها الألف واللام للتعريف، نحو (الأرض) و (الأسماء) و(الإنسن) و(الأخرى) وما أشبه هذا، فهو يهمزها في الوقف كما يهمز الهمزة المبتدأة إذا وقف، نحو : ﴿ قد أفلح ﴾ و﴿ هل آتك ﴾ ويدلك على أن هذه الهمزة عنده في حكم المبتدأة، أنه يسكت على اللام التي قبلها في وصله قليلاً، ليعلم بتلك السكتة انفصالها مما بعدها.

والموضع الآخر : إذا كانت قبل الهمزة حرف أو حرفان من الزوائد يجوز تقدير سقوطهما من غير أن يلتبس معنى الكلمة التي سقطا منها بمعنى غيرها، وذلك نحو قوله : ﴿ بأييكم ﴾ (القلم، 6) و﴿ فإنكم ﴾ (الصافات، 161 وغيرها) و﴿ فبأي حديث ﴾ (الأعراف، 185 وغيرها) و﴿ يأيها الناس ﴾ (البقرة، 21 وغيرها)، وما أشبه هذا حيث وقع، فإنه يقف عليه بالهمز ؛ لأن الهمزة عنده فيه في حكم المبتدأة لما عرفتك.

فأما قوله تعالى : ﴿ هأنتم ﴾ (آل عمران، 119 وغيرها) فإن الهاء فيه تحتمل وجهين :

أحدهما : أن تكون للتنبيه فعلى هذا يقف بإثبات الهمزة ؛ لأنها في حكم المبتدأة كما تقدم.

والوجه الآخر : أن تكون الهاء فيه بدلاً من همزة الاستفهام، التقدير : (ءأنتم) كما أنشد سيبويه :

وأتى صواحبها فقلن هذا الذي   منح المودة غيرنا وجفانا ؟

يريد (أذا الذي) فعلى هذا يقف بغير همز، فيجعل الهمزة بين الهمزة والألف.

وقد ذهب قوم من القراء إلى الوقف على الهمزة في هذين الموضعين لحمزة بالتخفيف، فنقلوا حركتها إلى لام المعرفة، نحو : (الأرض) فحركوا اللام بها وأسقطوها، وجعلوها بين بين في نحو ﴿ بأييكم ﴾ و﴿ فبأي ﴾ وما أشبه ذلك من أجل اتصالها بالكلمة التي الهمزة فيها.

قال أبو الحسن : وهذا الذي ذهبوا إليه حسن، غير أني بالهمز قرأت فيهما لحمزة في حال الوقف، وبه آخذ.

ثالثاً : الهمزة المتطرفة :

وأما الهمزة المتطرفة فإنها تقع على ضربين ؛ ساكنة ومتحركة : فأما إذا كانت ساكنة فإن ما قبلها لا يكون إلا متحركاً ؛ مفتوحاً ومكسوراً ومضموماً.

أ) الهمزة لمتطرفة الساكنة :

فأما إذا كان مفتوحاً فإن حمزة وهشاماً يبدلان منها في الوقف ألفاً، كقوله ﴿ اقرأ ﴾ (العلق، 1 وغيرها) و﴿ إن يشا ﴾ (النساء، 133 وغيرها)، وإن كان مكسوراً أبدلا منها في الوقف ياءً ساكنةً، كقوله ﴿ نَبِّئ ﴾ (الحجر، 49)، ﴿ وهيي ﴾ (الكهف، 10)، ﴿ ويهيي ﴾ (الكهف، 16) وإن كان ما قبلها مضموماً أبدلاها واواً ساكنة - إن وجد - ولا أعلم ذلك جاء في القرآن.

ب) الهمزة المتطرفة المتحركة بعد ساكن :

وأما إذا كانت الهمزة المتطرفة متحركة فإن ما قبلها يقع على ضربين ؛ ساكناً ومتحركاً، فأما إذا كان ساكناً فإنه يكون على ضربين ؛ أصلياً وزائداً.

فأما الأصلي فإن هشاماً وحمزة ينقلان إليه حركة الهمزة في الوقف فيحركانه بها، أي حركة كانت، ويسقطان الهمزة، كقوله ﴿ شيء ﴾ (البقرة، 20) وغيرها و﴿ السوء ﴾ (التوبة، 98 وغيرها) و﴿ المسيء ﴾ (غافر، 58) و﴿ لِيَسُوءاَ وجوهكم ﴾ (الإسراء، 7) و﴿ يضيء ﴾ (النور، 35) و﴿ الخبء ﴾ (النمل، 25) و﴿ دفء ﴾ (النحل، 5) و﴿ بين المرء ﴾ (البقرة، 102 وغيرها) وما أشبه هذا حيث وقع.

وأما الزائد فهو ثلاثة أحرف : الألف والياء والواو السواكن.

فأما الألف فإن هشاماً وحمزة يبدلان من الهمزة التي تقع بعدها - في حال الوقف - ألفاً، بأي حركة تحركت في الوصل، ويمدان من أجل اجتماع الألفين،

وذلك كقولك : ﴿ يشآ ﴾ (يوسف، 100 وغيرها) و﴿ الضرآ ﴾ (البقرة، 177 وغيرها) و﴿ الكبريآ ﴾ (يونس، 78 وغيرها) و﴿ تلقآ ﴾ (الأعراف، 47 وغيرها) و﴿ أوليآ ﴾ (آل عمران، 28 وغيرها) و﴿ جآ ﴾ (النساء، 43 وغيرها) و﴿ هؤلا ﴾ (البقرة، 31 وغيرها) و﴿ من ورآ ﴾ (الأحزاب، 53 وغيرها) و﴿ من المآ ﴾ (الأعراف، 50 وغيرها) وما أشبه هذا حيث وقع. وإنما أبدلا منها ألفاً ها هنا ؛ لأنها لما وقعت طرفاً موقوفاً عليها سكنت على الأصل الذي يجب في كل موقوف عليه، ومذهبهما تركها فيه، فلذلك أبدلاها (ألفاً) على كل حال ؛ لسكونها وانفتاح ما قبل الألف التي قبلها، لأن الألف ليست بحاجز حصين، فلذلك صارت الفتحة التي قبلها كأنها قد وليت الهمزة التي قد سكنت، فلذلك أبدلاها عليها.

وقد ذهب قوم من القراء إلى أنهم يجعلون هذه الهمزة في حال الوقف بين بين، لهشام وحمزة، فيجعلونها بين الهمزة والألف إذا كانت مفتوحة، (ويجعلونها بين الهمزة والياء إذا كانت مكسورة)، ويجعلونها بين الهمزة والواو الساكنة إذا كانت مضمومة، والأول أجود ؛ لما عرفتك.

وأما الواو والياء فإن هشاماً وحمزة يبدلان من الهمزة التي بعدهما في الوقف - بأي حركة تحركت - حرفاً من جنسهما ويدغمانه فيه : فيقفان على ما فيه الياء بياء مشددة، كقوله : ﴿ إنما النسيّ ﴾ (التوبة، 37) و﴿ بريّ ﴾ (الأنعام، 19 وغيرها) وما أشبه ذلك، ويقفان على ما فيه الواو بواو مشددة، كقوله : ﴿ ثلثة قُرُوّ ﴾ (البقرة، 228)، وما أشبه هذا حيث وقع.

ج) الهمزة المتطرفة المتحركة بعد متحرك :

وأما الهمزة المتطرفة المتحركة إذا تحرك ما قبلها، فإنها تقع على ثمانية أضرب : تكون مفتوحة وما قبلها مفتوحاً، كقوله : ﴿ لا ملجأ ﴾ (التوبة، 118) و﴿ بدأ ﴾ (العنكبوت، 20 وغيرها). وتكون مفتوحة وما قبلها مكسوراً، كقوله ﴿ ولقد استهزئ ﴾ (الأنعام، 10 وغيرها)، ﴿ وإذا قرئ ﴾ (الأعراف، 204 وغيرها). وتكون مكسورة وما قبلَها مفتوحاً، كقوله : ﴿ من سبإ ﴾ (النمل، 22) و﴿ عن النبإ ﴾ (النبأ، 2). وتكون مضمومة وما قبلها مفتوحاً، كقوله : ﴿ تفتؤا ﴾ (يوسف، 85) و﴿ ينبّؤا ﴾ (القيامة، 13) و﴿ يعبؤا ﴾ (الفرقان، 77) و﴿ الملأُ ﴾ (الأعراف، 60 وغيرها). وتكون مضمومة وما قبلها مكسوراً، كقوله عز وجل ﴿ البارئُ ﴾

(الحشر، 24) و﴿ يبدئُ ﴾ (العنكبوت، 19 وغيرها) و﴿ يستهزئُ ﴾ (البقرة، 15) و﴿ ينشئُ ﴾ (العنكبوت، 20). وتكون مكسورة وما قبلها مضموماً، كقوله ﴿ من ذهب ولؤلؤٍ ﴾ (الحج، 23 وغيرها). وتكون مكسورة وما قبهل مكسوراً، كقوله ﴿ لكلِّ امرئٍ ﴾ (النور، 11 وغيرها) و﴿ من شَطِئِ الواد ﴾ (القصص، 30). وتكون مضمومة وما قبلها مضموماً، كقوله ﴿ إن امرؤٌ ﴾ (النساء، 176) و﴿ يخرج منهما اللّؤلؤُ ﴾ (الرحمن، 22)، وما أشبه هذا. فهشام وحمزة يبدلان من هذه الهمزات ـ في الوقف ـ الحروف التي منها حركة ما قبلها ؛ فيبدلان المفتوح ما قبلها ألفاً، بأي حركة تحركت هي في الوصل، ويبدلان المكسور ما قبلها ياءً ساكنة، بأي حركة تحركت هي في الوصل، ويبدلان المضموم ما قبلها واواً ساكنة، بأي حركة تحركت هي في الوصل.

والعلة في ذلك أنها لما كانت طرفاً وقد وقفا عليها سكنت على الأصل الذي يجب في كل موقوف عليه، ومذهبهما تليينها في الوقف، فلذلك أبدلا منها الحرف الذي منه حركة ما قبلها ؛ لأنها ساكنة فدبرها ما قبلها كما يدبر سائر الهمزات السواكن.

وقد ذهب قوم من القراء إلى أنهم يجعلون لهذه الهمزات ـ في هذا الفصل ـ حكم حركاتها : فيقفون لهشام وحمزة على الهمزة المفتوحة بين الهمزة والألف، بأي حركة تحرك ما قبلها، إلا إذا انفتحت وانكسر ما قبلها، نحو ﴿ وإذا قرئ ﴾ (الأعراف، 204 وغيرها) فإنهم يبدلونها ياءً متحركة بلا اختلاف، لأن هذا من البدل المطرد الذي لا خلاف فيه، ويقفون لهما على الهمزة المكسورة بين الهمزة والياء الساكنة، وعلى المضمومة بين الهمزة والواو الساكنة في جميع القرآن، إلا قوله تعالى : ﴿ قال الملأُ ﴾ (الأعراف، 60 وغيرها) فإنهم وقفوا على الأول من سورة قد أفلح بين الهمزة والواو الساكنة، وفي غيره بين الهمزة والألف، قالوا : وإنما فعلنا هذا اتباعاً لخط المصحف ؛ لأن هذه الهمزات هكذا كتبت فيه بهذه الحروف، وكتب فيه : ﴿ فقال الملؤاْ ﴾ في أول قد أفلح بالواو، وكتب غيره بالألف، فلذلك وقفنا عليه بين الهمزة والواو الساكنة، ووقفنا فيما عداه بين الهمزة والألف.

قال أبو الحسن : والقول الأول أجود ؛ لما عرفتك، ولأن خط المصاحف قد اختلف في كتابة هذه الهمزات، فلذلك لم يجب الاعتماد عليه فيها، مع ما روي عن أم المؤمنين وأمير المؤمنين عثمان ـ رضي اللّه عنهما ـ أنهما قالا : «إن في المصحف لحناً تقيمه العرب بألسنتها». يريدان في خطه، وأن العرب سترده إلى الصواب إذ

قرأته، فدل على أن المعتمد عليه إنما هو التلاوة، وكلامنا إنما هو فيها، ألا ترى أنه كتب في المصحف أشياء ؛ التلاوة بخلافها، وذلك نحو قوله : ﴿ ولأاوضعوا خلٰلكم ﴾ (التوبة، 47) كتب فيه بألف قبل الهمزة، والتلاوة فيه بغير ألف، وكتب فيه : ﴿ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ ﴾ (يوسف، 85) بواو بعدها ألف، و﴿ من نَّبَإِي المرسلين ﴾ (الأنعام، 34) بألف بعدها ياء، والتلاوة بخلاف ذلك، فدل على صحة ما قلنا، وقد شرحت هذا شرحاً كافياً في "كتاب الوقف لحمزة"، فأغنى عن إعادته ها هنا.

فأما قوله تعالى : ﴿ إنا بُرَءَؤُاْ منكم ﴾ (الممتحنة، 4) فإن هشاماً يثبت الهمزة الأولى منه في وقفه كما يصل ؛ لأنها متوسطة، ويجعل الهمزة الثانية ألفاً فيمد لذلك، وكذا يفعل حمزة في هذه الهمزة الثانية إذا وقف، فأما الهمزة الأولى فعنه فيها وجهان :

أحدهما : أنه يجعلها بين الهمزة والألف، ويمد من أجل ذلك مداً مشبعاً في تقدير مد ألفين وهمزة بين بين.

وروي عنه أنه يقلبها واواً مفتوحة فيقول : ﴿ بُرَوَا ﴾ اتباعاً لخط المصحف ؛ لأنها كتبت فيه بواو بعدها ألف، وكلا الوجهين جيد، غير أن الأول أقيس.

الفصل الرابع

أبو معشر الطبري

يحتل الإمام أبو معشر عبد الكريم عبد الصمد الطبري مكانة خاصة في تاريخ القراءات في المشرق، لعدة عوامل : منها أنه كان شيخ الإقراء بمكة المكرمة بعد محمد بن الحسن الكارزني، وعمر نحواً من تسعين سنة فقصده الناس لعلو سنده وسعة معارفه في علوم القرآن، ولعل هذا هو السبب في كون إجازات المغاربة المدونة من عهد ابن غازي المكناسي اختارت طريقه في السند، مروراً بعبد الله بن عمر بن العرجاء، واعتماداً على أنه هو قد أخذ عن أحمد بن سعيد بن نفيس المصري، ولقد اختير هذا السند مع أن أبا معشر الطبري نفسه لم يذكر في كتاب "التلخيص" أن ابن نفيس من شيوخه، لأنه أسند روايته عن نافع إلى أبي القاسم الشريف الزيدي الذي قرأ عليه رواية قالون عن طريق ابنه أحمد وأحمد بن يزيد الحلواني ؛ كما أسند رواية ورش إلى أبي علي الحسين الأصبهاني الصيدلاني وإلى إسماعيل بن عمر الحداد[1]. ومع ذلك فإن أهل الإجازات فضلوا سنده على الروايات التي تمر بعد ابن الزبير وتتصل به أئمة الأندلس مثل أبي عمرو الداني ومكي وابن شريح، كل ذلك تقديراً لأبي معشر الطبري.

ولاشك أن أبا معشر يستحق التقدير، فالمؤرخون يقولون إنه كان فقيهاً فاضلاً حسن الإقراء، محققاً وأستاذاً كاملاً، ثقة صالحاً. ولعله أول من اعتنى بكثرة الروايات والطرق حتى أن من مؤلفاته كتاب "سوق العروس" الذي قيل إنه اشتمل على أكثر من ألف وخمسمائة رواية وطريق.

---

(1) انظر إجازة الإمام ابن غازي.

وقد ذكر أنه أخذ الكثير عن أبي علي الأهوازي حتى قال ابن الجزري إنه أخذ عنه الرَّمّ والطم[1] ؛ وقد تلمح هذه العبارة إلى نوع من التشكيك في روايات الأهوازي، لكننا نلاحظ أيضاً، أن أبا معشر لم يدرج الأهوازي في أسانيده المذكورة في التلخيص ؛ وعدم الاطلاع على كتاب "سوق العروس" يجعل من الصعب الحديث عن هذه الطرق.

وهذه الاعتبارات اقتضت منا أن نضعه في باب علماء التدوين، ولو كان متأخراً عن الرواد الأوائل الذين وطدوا دعائم هذا التدوين.

منهج المؤلف في كتاب التلخيص

لقد اختار أبو معشر تثمين القراء بزيادة يعقوب الحضرمي، وقد يكون في ذلك فضل أن لا يُسَبِّع خشية ما يعتقده بعض العوام أن القراءات السبع هي الأحرف السبعة المذكورة في الحديث المشهور ؛ كما أراد أيضاً أن ينصف يعقوب الحضرمي إمام أهل البصرة الذي يقول بعض المؤرخين أنه كان أحق من الكسائي في اختياره من أئمة القراءات.

ولقد اتبع أبو معشر في طريق التثمين إبراهيم عبد الرزاق الأنطاكي ومحمد ابن الحسن بن علي الأنطاكي وأبا الحسن بن غلبون في التذكرة. وقد نال كتاب "التلخيص" شهرة واعتناء، نرى أن الشيخ محمد بن إبراهيم الحضرمي من اقتفى منهجه في كتاب المفيد في القراءات، كما أن ابن الجزري اعتبره من أصوله في كتاب النشر وانتقى بعض طرقه مثل ما فعل القسطلاني في كتاب "لطائف الإشارات لفنون القراءات".

ومنهج أبي معشر في التلخيص يتميز بعدة خصائص منها ترتيبه للقراء ووضعه لأبي عمرو بن العلاء بعد الكوفيين وقبل يعقوب الحضرمي الذي ثمن به القراء، وساعده هذا الترتيب على ضبط اصطلاحه، بحرمي لنافع وابن كثير، وشامي لابن عامر وحده، وكوف للثلاثة، والشيخين لحمزة والكسائي، وبصري لابن العلاء ويعقوب.

---

(1) ابن الجزري، الغاية، ج 1، ص 222.

كما أن اختياراته لطرق الرواة كانت غير شائعة عند الجميع، إذ اختار لقالون طريقة ابنه أحمد والحلواني، ولورش طريقة يونس بن عبد الأعلى مع الأصبهاني، وللبزي أبا محمد الخزاعي مع أبي ربيعة، ولشعبة طريقة حماد بن أبي زياد مع يحيى بن آدم ؛ وفي قراءة حمزة اختار أبو معشر رواية أبي المستنير الجوهري بدلاً من خلاد ؛ وفي رواة الكسائي اعتمد نصير بن يوسف بدلاً من الليث ؛ وفي هذه الاختيارات يتضح اعتباره للأوجه التي قرأ هو بها، وسمع أسانيدها من شيوخه.

وعلى غرار الكتب التي صنفت في عهد أبي معشر مثل "تيسير الداني" و"مفتاح القرطبي"، فإن التلخيص سلك سبيل الاختصار إلى حدود الاقتضاب، وقد علل ذلك في مقدمته مبيناً ذلك بقوله :

«لقد لخصت هذا الكتاب من الغرائب والعلل، وقد جعلته أصلاً للمتصدر، إذ لم يكن له بدّ من حفظه، وكذلك يكون أقرب إلى فهم المتحفظ له، ثم من حفظه فلينظر في سائر الكتب ليبسط علمه، ويعلم المشهور من غيره»[1].

وهو هنا يركز على أنه أعد هذا التلخيص ليحفظ، ولذلك خلصه من الغرائب أي ذكر القراءات الشاذة، ومن العلل في توجيه مختلف الروايات، كما أنه زاد في اصطلاحات أسامي القراء لفظ "حجازي" لنافع وابن كثير وابن العلاء لأن أبا عمرو ولد بمكة، ولفظ "علوي" لحرمي وشامي، نسبة إلى عالية الحجاز، ولفظ "سماوي" لكوفي وشامي، نسبة إلى السماوة، وذكر أنه يحذف العاطف بين المنسوبين إلى الأمصار، دون الأسامي والمصر والاسم تخفيفاً.

فيقول مثلاً : «أرجه» بالهمز فيهما : "مكي، شامي، بصري"، بدون ذكر واو العطف، ويقول في هذا الحرف أيضاً : بإشباع ضمتها : مكي وهشام.

ومن خصائصه أيضاً أنه يذكر في أوائل السور مكيها ومدنيها، واختلاف عددها اعتماداً على المشهور في ذلك، ما فيها من الياءات ومواضع الإدغام الكبير.

وبعد المقدمة بسط القول في أسانيده، واختار راويين لكل قارئ وطريقتين لكل راوٍ، وقد بينا ما اختلف فيه مع الجمهور في اختيار الرواة والطرق، ثم تكلم عن أنواع القراءة من ترتيل وحدر، وزاد ما اصطلح عليه بالزمزمة وقال إنها

---

(1) التلخيص في القراءات الثمان، للإمام أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري، ت 478هـ، دراسة وتحقيق : محمد حسن عقيد موسى، ط. أولى، 1412-1992، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، المملكة العربية السعودية، ص 88.

ضرب من الحدر وأنها للقراءة في النفس خاصة، ثم ذكر أن الترتيل هو الأولى، وأن الضروب تحمد إذا صاحبها التجويد والتبيين والتحسين.

وفي قسم الأصول لم يفرد باباً للإدغام الكبير بعد التعوذ والبسملة لأنه يذكره مفصلاً في فرش الحروف مثل أحكام الياءات، لكنه تناول مسائل إدغام الحروف المتقاربة ثم تحدث عن الهمز، وأدرج فيه أنواع المد، والسكت، والهمزتين، ثم ذكر مواضع الإمالة وأسبابها، وختمها بإمالة ما قبل هاء التأنيث في الوقف، وختم هذا القسم بتغليظ اللام في اسم الجلالة.

وفي القسم الثاني تناول فرش الحروف مبتدئاً بفاتحة الكتاب إلى نهاية السور مختتماً بحكم التكبير عند ابن كثير، ونعطي فيما يلي أمثلة من هذا القسم من "الأعراف" إلى "هود" :

أ) الأعراف :

مكية : وهي مائتان وست في الكوفي والحجازي، وخمس في الباقي :

الخلاف في خمس : ﴿ **المص** ﴾ (1) : كوفي. ﴿ **تعودون** ﴾ (29) : مثله. ﴿ **له الدين** ﴾ (29) : بصري شامي. ﴿ **ضعفاً من النار** ﴾ (38) و ﴿ **الحسنى على بني إسرائيل** ﴾ (137) : حجازي.

﴿ **يتذكرون** ﴾ (3) بياء وتاء : شامي. من بقي بتاء واحدة ﴿ **تخرجون** ﴾ (25) وفي الروم (19) والزخرف (11) بفتح التاء وضم الراء : شيخان، وافقهما ابن ذكوان ويعقوب هنا، زاد ابن ذكوان في الزخرف. وأجمع القراء على فتح ﴿ **إِذَآ أَنتُمۡ تخرجون** ﴾ وهو الثاني في الروم (25). ﴿ **ولباس** ﴾ (26) نصب : مدني، شامي وعلوي. ﴿ **خالصة** ﴾ (32) رفع : مدني. ﴿ **لا يعلمون** ﴾ (38) بالياء : أبو بكر. ﴿ **لا يفتح** ﴾ (40) بالياء والتخفيف : شيخان، بالتاء والتخفيف : أبو عمرو، بالتاء والتشديد : من بقي. ﴿ **ما كنا لنهتدي** ﴾ (43) بلا واو : شامي. ﴿ **نعم** ﴾ (44) حيث كان بكسر العين المواضع الأربعة هي : الأعراف : 44-114، الشعراء : 42، الصافات : 18 ﴿ **عَلَيَّ أن** ﴾ (44) خفيفة. ﴿ **لعنة** ﴾ رفع : مدني، بصري وعاصم وقنبل بخلاف عن ابن الصلت عنه. ﴿ **يُغشي** ﴾ (54) مشدد، وفي الرعد (3) : شيخان وأبو بكر ويعقوب. ﴿ **والشمس** ﴾ (54) وما بعده رفع : شامي. ﴿ **بُشْراً** ﴾ (57) حيث وقع بالباء وضمها : عاصم، بالنون

وفتحها : شيخان. بالنون وضمها : من بقي بضم الشين : حجازي. بسكونها : من بقي. ﴿ من إله غيره ﴾ (59) جر حيث وقع : عليّ. وافقه حمزة في جر : ﴿ هل من خالق غير الله ﴾. ﴿ أبلغكم ﴾ (62) مخفف حيث وقع : أبو عمرو. ﴿ وقال الملأ ﴾ في قصة صالح (75) بواو قبل القاف : شامي. ﴿ إنكم لتأتون ﴾ (81) خبر : مدني وحفص. ﴿ أو أمن ﴾ (98) ساكنة الواو : علوي.

﴿ حقيق علي ﴾ (105) بفتح الياء وتشديدها : مدني. ﴿ أرجه ﴾ (111) وفي الشعراء (36) بجزم الهاء فيهما : حمزة وعاصم. بإشباع كسرتها : عليٌ وورش، وعن المطوعي لابن موسى. باختلاس كسرتها : قالون وابن ذكوان. باختلاس ضمتها : بصري. بإشباع ضمتها : مكي وهشام. بالهمز فيهما : مكي، شامي، بصري. ﴿ سحّار ﴾ (113) الحاء قبل الألف، وفي يونس (79) : شيخان. ﴿ إن لنا ﴾ (113) خبر : حرمي وحفص. ﴿ تلقف ﴾ (117) ساكنة اللام حيث جاء : حفص. ﴿ ءأمنتم ﴾ (123) ثلاثتهن بهمزتين محققتين : شيخان وأبو بكر، والداجوني لهشام وروح. بلفظ الخبر فيهن : حفص ورويس، وعن الأصبهاني عن ورش. وافقهم قنبل في طه، من بقي : بهمزة ومدة. وقرأ قنبل بزيادة واو هنا (123) وفي الملك : ﴿ النشور - وأمنتم ﴾ ؛ (15-16) بقلب همزة الاستفهام واواً لانضمام ما قبلها : الراء من ﴿ النشور ﴾، والنون من هجاء ﴿ فرعون ﴾. ﴿ سنقتل ﴾ (127) خفيف : حرمي. ﴿ يعرشون ﴾ (137) بضم الراء، وفي النحل (68) : شامي ﴿ يعكفون ﴾ (138) بكسر الكاف : شيخان.

﴿ أنجاكم ﴾ (141) بألف : شامي. ﴿ ويقتلون ﴾ (141) خفيف : مدني. ﴿ دكاء ﴾ ممدود : شيخان، معهما عاصم في الكهف (98). ﴿ برسالتي ﴾ (144) واحدة : حرمي وروح. ﴿ الرشد ﴾ (146) بفتحتين : شيخان. ﴿ حليهم ﴾ (148) بكسر الحاء : شيخان. من بقي (عدا يعقوب) بضمها ؛ بفتح الحاء وسكون اللام وتخفيف الياء : يعقوب ﴿ ترحمنا ... وتغفر لنا ﴾ (149) بالتاء فيهما. ﴿ ربنا ﴾، نصب : شيخان. ﴿ ابن أمّ ﴾ (150) نصب، وفي طه (94) : حجازي وحفص. ﴿ ءاصارهم ﴾ (157) بالألف : شامي. ﴿ تغفر ﴾ (161) بالتاء وضمها وفتح الفاء : مدني، شامي ويعقوب. من بقي : ﴿ نغفر ﴾ بالنون وفتحها وكسر الفاء. ﴿ خطيئتكم ﴾ (161) بضم التاء على الجمع : مدني ويعقوب، بضم التاء على التوحيد : شامي. بكسر التاء على الجمع : من بقي، وهم : مكي، كوفي.

﴿ خطـٰيـٰكم ﴾ وفي نوح (25) كالمجمع عليه في البقرة (58) : أبو عمرو. ﴿ معذرة ﴾ (164) نصب : حفص. ﴿ بيس ﴾ (165) بكسر الباء بلا همز : مدني. بكسر الباء مهموز : شامي. بوزن (فَيْعَل) : عن المطوعي لحماد. من بقي : بوزن (فَعِيل). ﴿ يمسكون ﴾ (170) خفيف : أبو بكر. ﴿ ذريتهم ﴾ (172) على التوحيد : مكي، كوفي. ﴿ أن يقولوا ﴾ (172) ﴿ أو يقولوا ﴾ (173)، بالياء فيهما : أبو عمرو. ﴿ يلحدون ﴾ (180) بفتح الياء والحاء حيث جاء : حمزة. وافقه عليّ في النحل (103). ﴿ ونذرهم ﴾ (186) بالنون : علوي، وبالياء : عراقي، بجزم الراء : شيخان. فصارا على أصل، وبصري وعاصم على أصل وعلوي على أصل. ﴿ شركا ﴾ (190) بكسر الشين، والتنوين : مدني وأبو بكر. ﴿ لا يتبعوكم ﴾ (193) خفيف : مدني. ﴿ طيف ﴾ (201) بغير ألف : مكي، بصري وعلي. ﴿ يُمِدُّونَهُمْ ﴾ (202) بضم الياء وكسر الميم : مدني.

الإسكان : سكن حمزة : ﴿ حرم ربي الفوحش ﴾ (33). شامي وحمزة : ﴿ ءايتي الذين ﴾ (146). أثبت ﴿ كيدون ﴾ (195) : بصري وهشام وابن الصلت لقنبل. وهشام في الحالين كيعقوب. وقنبل ويعقوب : ﴿ فلا تُنظرون ﴾ في الحالين.

ب) الأنفال :

وهي سبعون وخمس في الكوفي، وسبع في الشامي، وست في الباقي.

الخلاف في ثلاثة مواضع : ﴿ مفعولاً ﴾ (42) : غير كوفي. ﴿ وبالمؤمنين ﴾ (62) : غير بصري. ﴿ يغلبون ﴾ (36) : بصري، شامي.

﴿ مردفين ﴾ (9) بفتح الدال : مدني ويعقوب. ﴿ يغشكم ﴾ (11) بالألف. ﴿ النعاس ﴾ رفع : مكي وأبو عمرو. من بقي ﴿ يغشيكم ﴾ بضم الياء وكسر الشين ونصب ﴿ النعاس ﴾ خففها مدني، وشددها من بقي. ﴿ ولكن ﴾ (17) خفيف، ﴿ الله ﴾ رفع فيهما : شامي وشيخان. زاد الرستمي، بخلاف عنه، تخفيف : ﴿ ولكن الله سلَّم ﴾ (43). ﴿ موهن ﴾ (18) مشدد : حرمي وأبو عمرو. من بقي خففها، وأضافه حفص. ﴿ وأن الله ﴾ (19) بفتح الهمزة : مدني، شامي وحفص. ﴿ تعملون بصير ﴾ (39) بالتاء : رويس. ﴿ بالعدوة ﴾ (41) بكسر العين فيهما : مكي، بصري. ﴿ حيي ﴾ (42) بياءين : مدني وأبو بكر ويعقوب والبزي ونصير وابن الصلت لقنبل. ﴿ إذ تتوفى ﴾ (50) بتاءين : شامي. ﴿ ولا يحسبن ﴾ (59) بالياء :

شامي وحمزة وحفص. ﴿ أنهم ﴾ بفتح الألف : شامي. ﴿ ترهبون ﴾ (60) مشدد : رويس. ﴿ للسلم ﴾ (61) بكسر السين : أبو بكر. ﴿ وإن تكن ﴾ (65) بالتاء : علوي. ﴿ فإن يكن ﴾ (66) بالياء : كوفي. ﴿ ضعفا ﴾ (66) وفي الروم (54) بفتح الضاد : عاصم وحمزة. ﴿ أن تكون ﴾ (67) بالتاء : بصري. ﴿ من الأسرى ﴾ (70) بالألف : أبو عمرو. ﴿ من ولايتهم ﴾ (72) بكسر الواو : حمزة.

الياءات : الفتح : فتح حرمي وأبو عمرو : ﴿ إنيَ أرى ﴾ (48) و﴿ إنيَ أخاف ﴾ (48).

الإدغام : ﴿ الأنفال لله ﴾ (1) ﴿ الشوكة تكون ﴾ (7) ﴿ ورزقكم ﴾ (26) ﴿ العذاب بما ﴾ (35) ﴿ منامك قليلاً ﴾ (43) ﴿ وإذ زين لهم ﴾ (48) ﴿ وقال لا غالب ﴾ (48) ﴿ لكم اليوم من الناس ﴾ (48) ﴿ الفئتان نكص ﴾ (48) ﴿ إنه هو ﴾ (61) ﴿ حسبك الله هو ﴾ (62). فلذلك أحد عشر حرفاً.

ج) التوبة :

مدنية : وهي مائة وعشرون وتسع في الكوفي، وثلاثون في الباقي.

الخلاف في ثلاث : ﴿ بريء من المشركين ﴾ (3) : بصري. ﴿ وعاد وثمود ﴾ (70) : حجازي. ﴿ يعذبكم عذاباً أليماً ﴾ (39) : شامي.

﴿ لا إيمن لهم ﴾ (12) بكسر الألف : شامي. ﴿ يعمروا مسجد الله ﴾ (17) بغير ألف : مكي، بصري. ﴿ وعشيرتكم ﴾ (24) بالألف : أبو بكر. ﴿ عزير ﴾ (30) منون : عاصم وعلي ويعقوب. ﴿ يضاهئون ﴾ (30) بكسر الهاء، مهموز : عاصم. ﴿ يضل به ﴾ (37) ضم ثم كسر : يعقوب. ﴿ أن يقبل ﴾ (54) بالياء : شيخان. ﴿ مدخلاً ﴾ (57) بفتح الميم خفيف : يعقوب. ﴿ يَلمُزُكَ ﴾ (85) بضم الميم، جميعاً حيث وقع : يعقوب ضم ثم فتح شيخان وحفص، من بقي فتح ثم كسر. ﴿ ورحمة ﴾ (61) جرٌ. ﴿ كلمة الله ﴾ (40) نصب يعقوب. حمزة. ﴿ إن نعف ﴾ (66) و﴿ نعذب ﴾ (59) بالنون فيهما. ﴿ طائفة ﴾ الثاني (66) بالنصب : عاصم. ﴿ المعذرون ﴾ (90) خفيف : يعقوب. ﴿ دائرة السوء ﴾ (98) وفي الفتح (6) بالضم : مكي وأبو عمرو، ويلزمهما المد. ﴿ قربة ﴾ (99) بضم الراء : ورش. ﴿ والأنصار ﴾ (100) رفع : يعقوب. ﴿ من تحتها ﴾ عند المائة بزيادة ﴿ من ﴾ : مكي. ﴿ إن صلوتك ﴾ (103) وفي هود ﴿ أصلوتك ﴾ (87) واحدة : شيخان

وحفص. ﴿ مرجون ﴾ (106) و﴿ ترجي ﴾ في الأحزاب (51) بغير همز : مدني وشيخان وحفص. ﴿ الذين اتخذوا مسجداً ﴾ (107) بغير واو : مدني، شامي. ﴿ أسس ﴾ (109) ضم، ﴿ بنٰينه ﴾ رفع في الحرفين : مدني وشامي. ﴿ جرف ﴾ (109) خفيف : شامي غير الداجوني لهشام، وحمزة وأبو بكر. ﴿ إلَا أن ﴾ (110) بدلاً من : ﴿ إلا أن ﴾ يعقوب. ﴿ تقطع ﴾ (110) بفتح التاء : شامي وحمزة وحفص ويعقوب. ﴿ فيقتلون ﴾ (111) ضم ثم فتح، ﴿ ويَقتلون ﴾ فتح ثم ضم : شيخان. ﴿ يزيغ ﴾ (117) بالياء : حمزة وحفص. ﴿ أولا ترون ﴾ (126) بالتاء : حمزة ويعقوب.

الفتح : فتح علوي وأبو عمرو وحفص : ﴿ معي أبداً ﴾ (83). وحفص : ﴿ معي عدواً ﴾ (83).

د) يونس :

مكية : وهي مائة وعشر آيات في الشامي، وتسع في الباقي.

الخلاف في ثلاث : ﴿ مخلصين له الدين ﴾ (22)، ﴿ وشفاء لما في الصدور ﴾ (57) : شامي. ﴿ من الشكرين ﴾ (22) : غير شامي.

﴿ آلر ﴾ و﴿ آلمر ﴾ بفتح الراء فيهن : مكي وحفص ويعقوب. بين بين :مدني، من بقي بكسر الراء فيهن. ﴿ لَسَٰحِرٌ ﴾ (2) بالألف : مكي، كوفي. ﴿ يفصل ﴾ (5) بالياء : مكي، بصري وحفص. ﴿ لقضى ﴾ (11) بفتح القاف والضاد. ﴿ أجلهم ﴾ نصب : شامي ويعقوب. ﴿ ولأدركم به ﴾ (16) قصر : قنبل، بخلاف عن البزي. ﴿ عما تشركون ﴾ (18)، وفي النحل موضعين، (1، 3) والثاني من الروم (40) بالتاء شيخان. ﴿ يمكرون ﴾ (21) بالياء : روح ﴿ ينشركم ﴾ (22) بالنون والشين : شامي. ﴿ مَتَٰعُ ﴾ (23) نصب : حفص. ﴿ قطعا ﴾ (27) ساكنة الطاء : مكي وعلي ويعقوب. ﴿ تتلوا ﴾ (30) بتاءين : شيخان. ﴿ كلمت ﴾ فيهما (33، 96) وفي المؤمن (6) بالألف : مدني، شامي. ﴿ يهدي ﴾ (30) ساكنة الهاء، خفيفة الدال : شيخان. ساكنة الهاء، شديدة الدال : قالون. بكسر الهاء وتشديد الدال يعقوب وحفص. بفتح الهاء وتشديد الدال. مكي، شامي وورش. وجاء عن أبي عمرو أنه لا يكمل فتحة الهاء، والفتح أظهر عنه بكسر الياء والهاء وتشديد الدال : أبو بكر.

﴿ ولكن ﴾ (44) خفيف، ﴿ الناسُ ﴾ رفع : شيخان. ﴿ تجمعون ﴾ (58) بالتاء : شامي ورويس. زاد رويس : ﴿ فلتفرحوا ﴾ (58) بتاء. ﴿ وما يعزب ﴾ (61)

وفي سبأ بكسر الزاي : علي. ﴿ أصغر ﴾ (61) و﴿ أكبر ﴾ مرفوعان : حمزة ويعقوب، ولا خلاف في رفعهما في سبأ (3). وقرأت من طريق الحذاء والخزاعي عن النخاس عن رويس ﴿ فأجمعوا ﴾ (71) موصلاً. ﴿ وشركاءكم ﴾ (71) رفع : يعقوب. ﴿ ويكون لكما ﴾ (78) بالياء : حماد. ﴿ به ءآلسّحرُ ﴾ (81) ممدود : أبو عمرو ﴿ ولا تتبعان ﴾ (89) خفيفة النون : ابن ذكوان والداجوني لهشام، بخلاف عن الأخفش. وقد خُيرتُ عن الداجوني لهشام. وأجمع من ذكرت على تشديد التاء الثانية. ﴿ ءامنت إنه ﴾ (90) بكسر الهمز : شيخان. ﴿ ننجيك ﴾ (92) و﴿ ننجي رسلنا ﴾ (103) و﴿ ننج المومنين ﴾ (103) وفي مريم (72) والزمر (61) خفاف : يعقوب. وافقه علي وحفص في : ﴿ ننج المؤمنين ﴾ (103)، وعلي في مريم (72). ﴿ ونجعل ﴾ (100) بالنون : أبو بكر.

الإثبات : أثبت يعقوب : ﴿ ولا تنظرون ﴾ في الحالين.

هـ) هود :

مكية : وهي مائة وعشرون وست : سماوي، وثلاث في الكوفي، وآيتان في المدني والشامي، وآية في الباقي.

الخلاف في سبع : ﴿ بريء مما تشركون ﴾ (54) : كوفي. ﴿ يجادلنا في قوم لوط ﴾ (74) : غير بصري. ﴿ من سجيل ﴾ (82) : مكي وإسماعيل. ﴿ منضود ﴾ (82) و﴿ إنا عملون ﴾ (121) : غير مكي وإسماعيل. ﴿ إن كنتم مؤمنين ﴾ (86) : حجازي. ﴿ مختلفين ﴾ (118) : غير حجازي.

﴿ أني لكم ﴾ (25) بفتح الهمزة : مكي، بصري وعلي. ﴿ بادئ ﴾ (27) مهموز : أبو عمرو والرستمي. ﴿ فعُمِّيت ﴾ (28) برفع العين وتشديد الميم : شيخان وحفص. ﴿ من كل زوجين ﴾ (40) وفي المؤمنين (27) منون : حفص. ﴿ مجريها ﴾ (41) بفتح الميم وإمالة الراء : شيخان وحفص. ﴿ يبني ﴾ (42) بفتح الياء : عاصم، زاد حفص حيث جاء. ﴿ عَمِلَ ﴾ (46) بكسر الميم وفتح اللام، ﴿ غير ﴾ نصب : علي ويعقوب. ﴿ فلا تسئلن ﴾ (46) شدد النون علوي، وفتحه مكي، وكسره من بقي. ومن شدد النون فتح اللام. ﴿ يومئذ ﴾ (66) وفي المعارج (11) بفتح الميم : مدني وعلي. ﴿ ألا إن ثمودا ﴾ (68) غير منون، وفي الفرقان (38) والعنكبوت (38)

والنجم (51) : حمزة وحفص ويعقوب. وافقهم أبو بكر في النجم (51) بخلاف عن حماد. ﴿ لثمود ﴾ (68) جر، منون : علي. ﴿ قال سلم ﴾ (69) وفي الذاريات (25) بغير ألف : شيخان. ﴿ يعقوب ﴾ (71) نصب : شامي وحمزة وحفص. ﴿ فاسر ﴾ (81) حيث وقع، موصول : حرمي. ﴿ إلا امرأتك ﴾ (81) رفع : مكي وأبو عمرو. ﴿ سعدوا ﴾ (108) بضم السين : شيخان وحفص. ﴿ وإن كلا ﴾ (111) خفيف : حرمي وأبو بكر. ﴿ لما ﴾ (111) مشدد، وفي يس (32) والزخرف (35) والطارق (4) : شامي وعاصم وحمزة. فارقهم ابن ذكوان في الزخرف (35). ﴿ يرجع الأمر ﴾ (123) بضم الياء وفتح الجيم : مدني وحفص. ﴿ عما تعلمون ﴾ (123) وآخر النمل (93) بالتاء : مدني، شامي ويعقوب وحفص. ومدني وأبو عمرو، والبزي من طريق المطوعي.

الباب الثالث

مدرسة القيروان وتأثيرها في الأندلس

تمهيد

القراءات في إفريقية قبل ابن خيرون :

في الفترة التي كانت فيها حركة جمع القرآن متواصلة في المدينة على عهد الخليفة عثمان بن عفان، فتحت إفريقية على يد عبد اللّه بن سعد بن أبي سرح سنة 27هـ في حملة اشترك فيها آلاف الصحابة من بينهم مجموعة من القراء، كان منهم عبد اللّه بن عباس وابن عمر وابن الزبير ؛ فدخل أهل إفريقية في الإسلام ومعهم كتاب اللّه العزيز. ثم كانت بعد ذلك الحملة الأولى التي قام بها عقبة بن نافع الفهري منتصف القرن الأول، وشارك فيها عدد من قراء الصحابة الذين أسسوا رباطات الجهاد ؛ وكان تلاوتهم لكتاب اللّه تسمع كدوي النحل، ثم تلتها مسيرة ثانية لعقبة الفاتح وفيها اصطحب معه خمسة وعشرين من الصحابة، عرف منهم أبو منصور الفارسي القارئ والد يزيد بن أبي منصور التابعي الجليل ولقد توفي أبو منصور في إفريقية وخلف بنين أوصاهم أن لا يملئوا صدورهم بالشعر وأن لا يتركوا القرآن لأنه دليل إلى اللّه عز وجل[1] ؛ وامتد نشاط عقبة في هذه الفترة إلى المغرب الأقصى حيث بعث إليها المقرئ عبد اللّه بن شاكر الأزدي، كما اعتنى باستنساخ المصاحف وأوثر عنه مصحف شهير عرف بالمصحف العقباني.

وبعد عقبة بن نافع جاء دور حسان بن النعمان سنة 78هـ الذي روى أنه عهد إلى ثلاثة عشر من قراء التابعين بتعليم القرآن، وبعده بنحو عشر سنوات تابع موسى بن نصير مهمة الحكم وتعليم القرآن، وهو الذي حث العرب على تدريس القرآن واللغة العربية للسكان المسلمين من غير العرب. كما اهتم ببناء المساجد والرباطات، ومن المعروف ما قام به هذا القائد العظيم في فتح الأندلس ونشر الإسلام.

كل هذه المهمات التي رأيناها سابقاً كانت تدخل في مسؤوليات الفاتحين الحكام ؛ غير أنا نلاحظ في نهاية القرن الأول الهجري أن الخليفة الصالح عمر بن عبد العزيز حرص على أن يبعث على نهج ما كان يفعله الخلفاء الراشدون، بعثة متخصصة لتعليم القرآن وكانت تضم ثلاثة عشر من أعلام القراء، وعلى رأسهم

---

(1) قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش، وهي أطروحة نال بها درجة دكتوراه الدولة في دار الحديث الحَسَنية في الرباط، الدكتور عبد الهادي احميتو، وتقع في 6 مجلدات من 2061 صفحة، لم تطبع، ، ج 1، ص 6.

مولاه إسماعيل ابن عبد اللّه بن المهاجر الذي قرأ على إمام أهل الشام عبد اللّه بن عامر اليحصبي[1] ومَن معه اسماعيل بن عبيد الأنصاري مؤسس مسجد القيروان، وعلى عهد هذه البعثة تطور تعليم القراءات، وظهر فيها ما يعرف "بالدراسة" وهي القراءة الجماعية التي كانت سائدة أيام أبي الدرداء في دمشق، وصارت موضع خلاف بين العلماء.

وفي القرن الثاني الهجري بدأت القراءات تتنوع في القيروان، ونشط تبادل الرحلات العلمية بين إفريقية والمشرق، وظهرت أسماء علماء من إفريقية أسهموا في هذا التنويع، فمنهم مثلاً البهلول بن راشد الذي قرأ على مسافر بن سنان القيرواني، وهو من شيوخ سحنون بن سعيد، وكذلك عبد اللّه بن أبي حسان الذي رحل إلى العراق والتقى بالكسائي ولعله ممن أسهم في دخول قراءة حمزة إلى القيروان، ومنهم أيضاً معاوية بن صمادح (ت 225هـ) الذي كان مقيماً في رباط «المنستير» ويروى أنه كانت له ختمة للقرآن كل يوم، ومعاوية هذا من شيوخ محمد بن وضاح القرطبي ؛ كما نجد جماعة من البصرة والكوفة رحلوا إلى القيروان أمثال يحيى بن سلام (ت 200هـ)، الذي روى القراءة عن الحسن البصري ومنهم أبو اليسر إبراهيم محمد الشيباني (ت 288هـ) مؤلف سراج الهدى في علوم القرآن، وأبو سليمان النحوي وهو من تلامذة محمد بن يحيى الكسائي الصغير المعروف من مشاهير القراء في الشام.

هذه هي أشهر المراحل التي قطعها علم القراءات في إفريقية قبل أن تتأسس مدرسة القيروان على يد أئمتها الأعلام مثل محمد بن خيرون وابن سفيان ومكي القيسي وغيرهم من أقطاب هذا الفن، وسوف نستعرض بعض خصائص مذاهبهم وتأثيرهم القوي على المدرسة الأندلسية.

---

(1) المصدر نفسه، ج 1، ص 7 وما بعدها.

الفصل الأول

رائدا مدرسة القيروان
ابن خيرون وابن سفيان

1 . أبو عبد الله بن خيرون

لقد بدأت هذه المدرسة بأبي عبد اللّه محمد بن عمر بن خيرون الأندلسي الذي قدم على القيروان بعد رحلة علمية، أخذ أثناءها عن أبي بكر بن سيف وإسماعيل بن عبد اللّه النحاس، ثم استقر بالقيروان وبنى فيها جامعا خاصا سنة 352 ورسخ فيها قراءة الإمام نافع، حتى صارت هي القراءة الرسمية عندما أصدر القاضي أبو العباس عبد اللّه بن طالب أمرا إلى محمد بن برغوث القروي المقرئ (تـ 272) أن لا يقرئ بما سواها[1].

ويظهر أن بن خيرون هو الذي أصَّل التحقيق في الأداء عن ورش وهو ما وصفه الإمام الداني بالأخذ الشديد، المروي عن الأزرق وداوود بن أبي طيبة ويونس بن عبد الأعلى.

وقد ألف ابن خيرون كتاب أصول الأداء، وعنه نقل الداني بعض آرائه فذكر قوله في ﴿ الم اللّه ﴾ و﴿ الم أحسب الناس ﴾ أن اللام ممدودة والميم مقصورة، كما روى عنه للمصريين تغليظ اللام المفتوحة مع الضاد إذا سكنت لا غير نحو ﴿ فضلا من ربك ﴾ و﴿ أضللن ﴾. كما نقل عنه بواسطة فارس بن أحمد الحمصي فتح الراء في قوله تعالى : ﴿ وِزرَ أُخرى ﴾.

وممن أخذ عن ابن خيرون مباشرة ابنه أبو جعفر محمد بن محمد بن عمر بن خيرون، وقد روى عن والده كتابيه «الابتداء والتمام» و«الألفات واللامات» وقد توفي سنة 300 في فتنة العبيديين. ومن أبرز أصحاب ابن خيرون أبو الفضل

---

(1) ترتيب المدارك، ج 4، ص 313.

القروي عبد الحكم بن إبراهيم نزيل بجاية، وهو شيخ أبي محمد القضاعي المعروف بمقرون 378 الذي كان يتردد بين الجزائر والأندلس، وفي أسانيده اثنتا عشر طريقا عن ورش، وثلاثمائة عن الأزرق بواسطة ابن خيرون عن النحاس وابن سيف ومحمد بن سعيد الأنماطي، ومنها ماهو عن ابن خيرون عن النحاس عن عبد الصمد العتقي أو عن عبيد عن محمد عن داوود بن أبي طيبة وأحمد بن صالح عن ورش.

ومن الآخذين عن ابن خيرون أيضا أبو بكر يحيى بن خلفون المؤدب الهواري، وهو من شيوخ القابسي في القراءة. وعنه أخذ أيضا أبو إبراهيم إسماعيل بن أحمد القروي المعروف بالمهدي، وهو معدود من شيوخ محمد بن سفيان، مع أن الداني قال إنه ليس بالماهر وأنه كان يأخذ أخذا شديدا، وهو يعني الإفراط في التحقيق والأمداد، تبعا لابن خيرون[1].

2 . ابن سفيان

أ) شيوخه وتلامذته :

ويعتبر محمد بن سفيان هو المؤسس الحقيقي للمدرسة القيروانية، إذ قد استوعب مذهب ابن خيرون، في سماعه مع الداني على أبي الحسن القابسي، وفي رواياته عن أبي إبراهيم عن ابن خلفون عن ابن خيرون وعن أبي إبراهيم إسماعيل بن أحمد المهدي، ولكن ابن سفيان لم يقتصر على أصحاب ابن خيرون بل إنه رحل إلى مصر وأخذ عن شيوخها أمثال يعقوب بن سعيد الهواري وكردم بن عبد الله القصطيلي وكلاهما قرأ على يونس بن عبد الأعلى ؛ وسمع ابن سفيان أيضاً من أبي الطيب بن غلبون وأشركه مع المهدي في أسانيده.

وقد أخذت عنه مجموعة من القراء، منهم من لازموه وسلكوا طريقه، وتصدروا مدرسته، وهؤلاء هم شيوخ أقطاب المدرسة القيزوانية، وعنهم أخذ الحصري وابن بليمة.

---

(1) ذكر ابن الجزري في غاية النهاية أن أبا مسعود الأسود المدني كان يمد مدا طويلا وكانت له سكتات تشبه الإخفاء مثل «أولئك» فإنه كان يقول : «أولا» ثم يسكت ثم يقول «ئك» غاية النهاية (ج 1، ص 495).

فمنهم عتيق ابن أحمد أبو بكر القصري، شيخ الحصري الذي يقول عنه :

أئـمـة مـصـر كـنـت أقـرأ مـدة عليهم ولكني اقتصرت على القصري

فأجلني في جامع القيروان عن شـهـادتـه لي بالتقدم في عـصـري

ومنهم عبد العزيز بن محمد البكري المعروف بابن أخي عبد الحميد وقد أشار إليه الحصري بقوله :

وعبد العزيز المقرئ بـن محمـد أثير ابن سفيان وتلميذه البكري

ومنهم الحسن بن علي الجلولي أبو علي القيرواني، ويقول الدكتور احميتو أن الأصح في نسبه أنه حسن بن حسن بن حمدون، وهو الذي يعنيه الحصري بقوله :

ولم يكفنـي حتـى قـرأت علـى ابن علي بن حمدون جلولينا الحَبْرِ

وأغلب هؤلاء الشيوخ اشتهروا بكونهم قرأوا على ابن سفيان وأقرأوا الحصري وابن بليمة، مثل أحمد الحجري وأبي العالية البندوني وعبد الحق الجلاد أبو محمد وعثمان بن بلال الزاهد، وعبد الملك بن داود القسطلاني. أما الذين سمعوا منه ورووا كتبه فتذكر المصادر منهم مجموعة منها عبد اللّه بن إسماعيل، أبو محمد اللخمي الذي قيل إنه آخر من روى كتاب الهادي......... سنة 415هـ وعلي بن الصحمي أبو الحسن الفرضي وهو الذي أسند إليه ابن الجزري في النشر روايته لكتاب الهادي. وهو من شيوخ ابن بليمة وابن الفحام.

كما يعتبر في عداد الآخذين عن ابن سفيان عبد اللّه بن سهل أبو محمد الأنصاري الأندلسي التي عرفت رحلته إلى المشرق وأخذه عن الطَّلَمَنكي ومكي، وأبي عمرو الداني.

ومن أشهر حملة معارف ابن سفيان المقرئ الكبير أحمد بن عمار المهدوي الذي سيأتي الكلام عليه في فصل خاص من هذا الباب.

ب) مصنفاته :

يذكر الباحثون لابن سفيان مجموعة من الكتب في القراءات منها كتاب الإرشاد في مذاهب القراء، وكتاب التذكرة في القراءات، واختلاف قراء الأمصار في عدد الآي وكتاب مذهب ورش في الراءات واللامات. ورسالة في الرد على أبي

الحسن الأنطاكي في تمكين مد البدل، غير أن أهم ما كتب ابن سفيان هو كتاب الهادي في القراءات السبع[1] وقد قام الدكتور عبد الهادي احميتو في موسوعته بعرض مضمون كتاب الهادي، فذكر أن ابن سفيان قال فيه : «وإنما قصدنا في هذا الكتاب إلى ما عليه جمهور الكافة ولم نقصد إلى إكثار الروايات والاعتلال، ولكن جعلناه مذكراً للعالِم وهادياً للمتعلم. ووعد أنه سيتبعه بكتاب آخر يجمع الروايات ويشرح وجوه القراءات»[2].

بدأ ابن سفيان فيه كما هي العادة بتسمية القراء السبعة وذكر أسانيدهم، وطرق روايته عنهم عن أبي الطيب بن غلبون عن أبي سهل صالح بن إدريس الوراق، وعن أبي إبراهيم المهدي عن أبي علي الجمراوي. ثم ذكر الخلاف في الاستعاذة والبسملة، وتوقف عند مسألة الفصل في «الأربعة الزهر»[3]، ثم انتقل إلى اختلافهم في الفاتحة وذكر فيه صلة الكاف في ﴿ ملك يوم الدين ﴾ والخلاف في لفظ الصراط. وفي هاء الضمير وميم الجمع وفي سورة البقرة ذكر الخلاف في صلة هاء الكناية، وتناول مسائل الأصول المعروفة والخلاف في فرش الحروف على منوال ما رأينا عند سابقيه.

ج) منهجه وآراؤه[4] :

إن أهم المميزات التي رسخها ابن سفيان في المدرسة القيروانية هي :

1. **الأخذ الشديد** : وهو ما يعرف بالتحقيق المذكور عن ابن خيرون، المروي عن الأزرق ويقابله القصد والاعتدال، المذكور عن عبد الصمد العتقي.

2. **اعتماده على القياس فيما لا نص فيه** : وذلك بإلحاق النظير بنظيره مثل قوله في باب الإمالة وأما ﴿ كلتا الجنتين ﴾ فإن أبا الطيب زعم أن فتحه إجماع،

---

(1) توجد منه نسخة مخطوطة بمكتبة أيا صوفيا بتركيا، مسجلة تحت رقم 59 اطلع الدكتور احميتو على صور منها.

(2) المصدر نفسه، نقلاً عن رسالة د. احميتو.

(3) عبارة "الأربعة الزهر وردت عند الشاطبي في قوله :

"وبعضهم في الأربع الزهر بسملا"

والمراد بها البسملة بين سورتي المدثر والقيامة، وبين الانفطار والتطفيف وبين الفجر والبلد، وبين العصر والهُمَزَة.

(4) لقد اعتمدنا في هذا العرض على ما أورده الدكتور احميتو في موسوعته، المجلد الثاني، ص 567 وما بعدها.

والذي يوجبه القياس على مذهب حمزة والكسائي في «كلاهما» إمالته والذي يوجبه قياس أبي عمرو على مذهب البصريين أن يكون بين اللفظين ولم أجد من القراء ولا رأيته مسطورا. وفي البسملة قال إن الرواية عن السبعة في «الأربع الزهر» معدومة، وعقب على ذلك قائلا : «والذي أستحب لمن فصل بالبسملة أن يفصل بها في الأربع الزهر. ومن فصل بالسكت فليفصل به. وهو بهذا لا يخالف الجمهور في الأخذ بالرواية عند وجودها، وفقا لأبي عمرو الداني الذي يقول :

فلا طريق لقياس أو نظر　　　مما أتى به أداء وأثر[1]

3. **إيراده بعض الروايات النادرة :** مثل إشباع الحركة في الكسرة قبل الياء نحو «ملك يوم الدين» باستثناء «ما هؤلاء ينطقون» وحركة الضمة قبل الواو نحو «فادع واستقم». وقد عزا هذا الإشباع لأحمد بن صالح.

4. **إشباع مد الواو والياء :** في مثل «شيء» و«سوء» باستثناء «سوءات» و«موئلا» و«الموءودة»، وذلك في روايتهم عن ورش.

5. **تفخيم اللامات :** وذكر أنه جمعه باستقصاء، فقال إن ورشا كان يفخم اللام المفتوحة بعد الطاء والصاد ما لم تكونا مكسورتين مثل «الصلاة والطلاق»، وذكر الخلاف عنه عند تشديد اللام نحو «فصلى» و«مصلى» واختار هو ترقيقها في رؤوس الآي، وتفخيمها في مثل «يصلبوا» كما ذكر الخلاف في مثل «فصالا» و«يصالحا» ولم يرجح أحد القولين.

أما إذا كانت اللام مضمومة بعد هذين الحرفين، فإنها تفخم إذا كانتا ساكنتين مثل «فصل» و«تطلع»، وإن كانتا متحركتين فترقق مثل «فطال». وذكر أن ورشا فخم اللام من «صلصال» لوقوعها بين صادين، وكما فخمها بعد الضاد والظاء الساكنتين مثل «أضللن» و«أظلم». وفخمها إذا كانت مفتوحة أو مضمومة بين خاء وطاء، أو خاء وصاد أو تاء وطاء أو غين أو طاء. مثل : «خلطوا» و«أخلصوا» و«فاختلط» و«ليتلطف» و«اغلظ عليهم» والمخلصين، وهذا باختلاف عنه. ومما اختص به أيضاً روايته في تفخيم لام «ثلاثة» حيث وقع وقال إنه قرأ بها على إسماعيل المهدي.

---

(1) الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة، للحافظ أبي عمرو الداني، تـ 444هـ، حققه وعلق عليه : محمد بن مجقان الجزائري، الطبعة الأولى، 1420-1999، دار المغني للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

6. ترقيق الراءات : وهنا ذكر ابن سفيان أن القراء اضطربوا في قراءة ورش في الراءات وأنه أخرج لها أصولا يبين مذهبه فيها، وفيما يلي تلخيص هذه الأصول مع ذكر مستثنيات وهي تقع في أربع قواعد :

القاعدة الأولى : في حكم الراء المضمومة :

فإنها :

أ) تفخم بعد الضمة والفتحة نحو : ﴿ بما لم يبصروا به ﴾ و﴿ تسرُّ النَّاظرين ﴾.

ب) ترقق بعد الكسرة : المتصلة نحو ﴿ يُنصِرُون ﴾ و﴿ يُصِرُّون على الحنث العظيم ﴾.

ج) ترقق إذا سكن ما قبلها، وانكسر ما قبل الساكن. نحو : ﴿ ولذِكْرُ الله أكبر ﴾. وخالف أصله في قوله تعالى : ﴿ إلا كِبْرٌ ما هم ببالغيه ﴾ و«عشرون» ففخمها.

ثم قال إنه روى هذا التفخيم عن أبي إبراهيم إسماعيل المهدي وعزاه إلى المصريين من أصحاب ورش، وعلل هذا الاستثناء بقوله إن الفرق بين «كبر» و«ذكر» أن الكاف أقرب مخرجا إلى الذال من الباء، فلما سكنت الكاف في «ذكر» قربت الراء من الكسرة لقرب المخرجين، وبعدت الراء في «كبر» لبعد المخرجين ففخمت الراء لذلك، وهذا اعتلال الرواية والذي يوجبه القياس أن تكون مرققه.

القاعدة الثانية : في حكم الراء المكسورة :

المعروف أن القراء يرققون الراء المكسورة في الوصل والوقف. ولكن ابن سفيان يذكر خلافا في الوقف في موضعين، وهما قوله تعالى : ﴿ بقنطار يوده إليك ﴾ و﴿ أذى ممن مطر ﴾ فروى التفخيم فيهما في الوقف عن أبي إبراهيم عن ابن خيرون، وقال إنهم يعللون بقوة الطاء لأنها مطبقة ومستعلية، ولكنه رأى بعض المصريين يقف عليهما بالروم والترقيق وهو المختار عنده.

وإذا كانت الكسرة عارضة، فيقول ابن سفيان، إن الحذاق بمصر ممن يَجَوِّدَ قراءة ورش يقفون على الباب كله بالتفخيم إذا انضم ما قبل الراء أو انفتح، فإن انكسر ما قبلها فلا خلاف في الوقف بالترقيق. ولكن يقول إن أصحابهم يعني قراء القيروان، يستثنون حرفين يقفون عليهما بالتفخيم ويرققونهما في الوصل، وهما : ﴿ فليكفر إنّا ﴾ و ﴿ وانحر إنّ شانئك ﴾.

القاعدة الثالثة : في حكم الراء المفتوحة :

وذكر أن لورش يفخمها فيها ستة أوجه :

أ) يفخمها إذا انضم أو انفتح ما قبلها، أو سكن إن لم يكن ياء، ولكنه رققها في قوله تعالى : ﴿ بشررٍ كالقصر ﴾.

ب) ويرققها إن كان قبلها ياء ساكنة، وكانت غير منونة مثل «خيرات» وخالف أصله في ﴿ عشيرتكم ﴾ ففخمها في سورة التوبة، واختلف عنه في ﴿ حيران ﴾.

ج) فإن كانت منونة، مثل ﴿ قديراً ﴾ و﴿ بصيرا ﴾ فلا خلاف بينهم في الوقف بين اللفظين، واختلفوا في الوصل، فبعضهم يفخم، والآخرون يصلون كما وقفوا.

د) ويرققها إذا انكسر ما قبلها مثل : ﴿ لِيُنذِرَكُمْ ويُؤَخِّرَكُمْ ﴾، إلا إذا كان بعدها حرف استعلاء، فإنه يفخمها، لكنه ذكر أن ورشا خالف أصله في ﴿ إرمَ ذات العماد﴾ و﴿ حصرت صدورهم ﴾ ففخم الراء في الوصل واختلف عنه في الوقف.

هـ) فإن حال ساكن بين الكسرة والراء، وكان الساكن غير مطبق ولم يك بعدها حرف من حروف الاستعلاء فإنه يرققها إذا لم تك منونة مثل ﴿ غير إخراج ﴾ و﴿ لا إكراه ﴾ و﴿ المحراب ﴾.

وإذا كان الحرف المكسور من حروف الحلق أو ما قرب منها مثل الكاف فإنه يفخم الراء إذا كان الحرف الساكن أقرب إلى خارج الفم من الراء. وذلك مثل : «مصر» و«إعراضا» و«إسرائيل» و«إبراهيم» و«حذركم» وخالف ذلك في «الإشراق و«إسرافنا» فقرأه بين اللفظين حيث وقع. وذكر أنه يفخم «وزر أخرى» لأن الواو من الشفتين وتتصل بمخرج الألف فصارت عنده بمنزلة حروف الحلق. وذكر الخلاف في «إجرامي».

و) فإن كانت الراء منونة في مثل «ذكرا» و«سترا» فهي مفخمة في الوقف والوصل إلا حرفا واحدا يرقق في الحالين وهو «نسبا وصهرا» وذلك لأن الهاء خفية ليست بحاجز حصين بين الكسرة والراء.

القاعدة الرابعة : الراء الساكنة ولها أربع حالات :

أ) يفخمها إذا تقدمها فتح أو ضم مثل «كرسيه» و«مرفقا» لكن ابن سفيان استثنى من هذه القاعدة أن تأتي بعد الراء ياء أو همزة مكسورة فإنه حينئذ يرققها

مثل «قرية» و«مريم». و«المرء وقلبه» و«المرء وزوجه» وهذه أيضا من المسائل التي اختصت بها المدرسة القيروانية[1].

ب) ويرققها إذا انكسر ما قبلها كسرة لازمة مثل : «فرعون» و«مرية».

ج) وذكر الخلاف إذا كان بعد الراء حرف من حروف الاستعلاء مثل : «فرقة» و«قرطاس» و«إرصادا» و«بالمرصاد» فبعضهم يرقق الراء وهذا خاص بأصحابه، وبعضهم يفخم ذلك كله ما لم يقع الراء بين كسرتين فيرققون نحو «كل فرق».

وهذا ملخص الأصول التي أوردها ابن سفيان عن ورش، والتي تميزت فيها بعض الاختيارات التي تمثل بعض خصائص المدرسة القيروانية، وقد ذكر ابن البانش في الإقناع أمثلة أخرى من اختياراته الخاصة في رواية ورش، مثل تفخيمه لـ «عشرون» و«كبر»[2]، ومد حرف الهجاء من «عين» في فواتح سورة مريم والشورى[3] وأخذه بالوقف بالقصر على نحو «لا ريب» و«من خوف»، وأخذه بترك المد فيما يعرض فيه التقاء الساكنين في الوقف نحو «الرحمن» و«تبصرون» و«خبير»[4].

ولقد شارك ابن سفيان في هذه الاختيارات الشيخ مكي بن أبي طالب القيسي الذي سنفرد له فصلا خاصا، كما تأثر به بصفة مباشرة أبو العباس المهدوي، وابن بليمة وابن الفحام والحصري، ولقد عد بعض الباحثين أبا علي الهذلي من هذه المدرسة لكن دائرة مباحثه في كتاب الكامل اتسعت اتساعا يكاد يخرجه عن نطاق هذه المدرسة.

---

(1) وقد نبه الشاطبي على حكم الراء هنا بقوله :

وما بعده كسر أو الياء فمالهم   بترقيقه نص وثيق فيمثلا
وما لقياس في القراءة مدخل   فدونك ما فيه الرضا متكفلا

(2) كتاب الإقناع في القراءات السبع، لأحمد بن خلف الأنصاري المعروف بابن البانش، ت540هـ، حققه وقدم له د. عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، مجلدان، ط. أولى، 1403هـ، ج 1، ص 333.

(3) المصدر السابق، ص 479.

(4) المصدر السابق، ص 480.

الفصل الثاني

مشايخ مدرسة القيروان وصلاتهم بالمدرسة الأندلسية : مكي والمهدوي

1 . الشيخ مكي القيسي

1. شيوخه ورحلاته العلمية :

نشأ أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي في القيروان، وقضى أول حياته التعليمية وتفقه على كبار شيوخها، فدرس فقه الإمام مالك على اثنين من أئمته المشهورين وهما أبو محمد عبد الله بن أبي زيد صاحب الرسالة (تـ 386) وأبو الحسن علي بن محمد القابسي (تـ 403). وأخذ عن محمد بن جعفر التميمي المعروف بابن القزاز (تـ 412) صاحب الجامع في اللغة. ثم كان لمكي رحلات علمية، بدأها في وقت مبكر من حياته، فكان يتردد بين مصر والقيروان ومكة والقدس التي ألف فيها كتاب مشكل إعراب القرآن، ولقد استغرقت هذه الرحلات من شباب أبي محمد مكي أكثر من عشرين سنة. اقتنى فيها ثروة علمية متنوعة، إذ اتسعت آفاق معارفه، وتعددت اهتماماته ومشاربه، فَعَدٌّ من القراء والمفسرين والفقهاء والمحدثين، إذ أتاحت هذه الرحلات فرص الالتقاء والأخذ عن كثير من شيوخ المشرق في مختلف مجالات العلوم الإسلامية، أما شيوخه المبرزون في القراءة فمنهم ثلاثة كان لهم أكبر التأثير في اتجاهه العلمي، وهؤلاء هم :

1. أبو بكر محمد بن علي الأدوفي المقرئ والمفسر (تـ 388) فقد روى عنه مكي كتب أبي جعفر النحاس واعتمد عليه في بعض مسائل الخلاف في التبصرة، ودافع عنه في خلافه مع أصحاب الأنطاكي حول مدّ البدل، وأسند إليه رواية ورش عن طريق أبي غانم المظفر عن ابن هلال عن إسماعيل بن عبد الله النحاس عن الأزرق.

2. أبو الطيب عبد المنعم بن عبد اللّه بن غلبون الحلبي المقرئ (تـ 389) وهو الذي أسند مكي عن طريقه رواياته عن الأئمة السبعة في كتاب التبصرة، كما روى عنه كتابه الإرشاد في القراءات السبع.

3. أبو عدي عبد العزيز بن علي المصري المعروف بابن الإمام (تـ 381)، الذي كان عمدته في رواية ورش عن نافع، فأخذها عنه عن أبي بكر بن سيف، عن الأزرق.

وبعد رحلات أبي محمد مكي المشرقية عاد إلى وطنه بالقيروان، بزاد وافر من العلم، وذلك سنة 392، لكنه لم يلبث فيها إلا زهاء سنة، فقرر الانتقال إلى الأندلس التي ما فتئت تستقطب كبار العلماء الوافدين، وتؤمِّن لهم ظروف العطاء العلمي ووسائل الإقراء والاستقرار. وفيها ألقى أبو محمد عصا التسيار، وترقى سلم التصدير بين كراسي التعليم ومنابر الجوامع، فكوَّن مع أبي عمرو الداني، وابن شريح الثالوث الذي تأسست عليه مدارس القراءات في الغرب الإسلامي، فكان الحافظ أبو عمرو رائد الاتجاه الأثري الذي آثر الاعتصام بسبل الرواية القرآنية، وبذل جهده الكبير في توثيقها وتمحيصها، وكان أبو محمد مكي شيخ المدرسة التي استندت على مقاييس لغة القرآن وترجيح الأفصح منها، ثم استكمل ابن شريح عملهما بالتزام مقومات النص من رواية ورسم ولغة، وإذا كان أغلب نشاط مكي العلمي في الأندلس، فإنا مع ذلك نعتبره من حملة لواء المدرسة القيروانية.

2. آثاره ومؤلفاته :

لقد ترك الشيخ مكي مؤلفات كثيرة أوصلها بعض الباحثين إلى أكثر من مائة، واشتهر عندهم منها نحو الثمانين، وتناول فيها مواضع من علوم اللغة، والفقه وأصول الدين، وأفرد منها عشرات المصنفات لعلوم القرآن، من تفسير وقراءات.

أ) كتاب الهداية :

ومن أهم مؤلفاته في التفسير كتاب الهداية إلى بلوغ النهاية. وقيل إنه يقع في سبعين جزءا، ويمكننا تقدير حجمه الحقيقي حيثما نعرف أن كتاب الكشف المنشور يقع في عشرين جزءا، ويذكر المقري في نفح الطيب أن ابن حزم قال إنه من أجل ما صنف في التفسير[1]. وإذا صح هذا القول فإنها شهادة عالم ناقد لا

(1) نفح الطيب، مجلد 4، ص 23.

يجامل ولا يحابي، وإن لم نقل من باب شهادة الأعداء فإنها على الأقل شهادة خصم لمكي، لأن الخلاف احتدم بينهما في مسألة اشتمال المصحف على الأحرف السبعة، وفي المفاضلة بين الصحابة، مما حمل بعضهم على القول إن ابن حزم كان متحاملا على مكي في كتاباته عنه.

وكتاب الهداية يعتبر من الموسوعات التفسيرية، ويقول عنه مكي نفسه، إنه «كشف فيه علم ما بلغ إليه من علم كتاب الله مما وقف على فهمه، ووصل إليه من ألفاظ العلماء، ومذاكرات الفقهاء ومجالس القراء وروايات الثقات من أهل النقل والرواية، ومباحثة أهل النظر والدراية، وإنه انتخبه من ألف جزء أو أكثر من مؤلفات علوم القرآن وذكر منها كتاب الاستغناء المشتمل على ثلاثمائة جزء، وهو من تآليف شيخه الأدفوي، كما ذكر منها أيضا تفسير أبي جعفر الطبري، وكتب أبي جعفر النحاس في الإعراب والمعاني والناسخ والمنسوخ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج. وتفسير بن سلام وابن عباس».

ويذكر أن هذه الموسوعة الآن بقيد التحقيق.

ب) مصنفات مكي في مسائل خاصة من التفسير والقراءات :

وإذا كان كتاب الهداية من مصنفاته الشاملة في التفسير، فإنه مع ذلك فإنه تناول في بعض مصنفاته مواضيع خاصة من علوم القرآن، فله كتاب الإيجاز والإيضاح وكلاهما في ناسخ القرآن ومنسوخه، وكتاب مشكل إعراب القرآن، ثم كتب عدة رسائل في تفسير بعض الآيات مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تأويلَه إلا اللَّه ﴾. و﴿ إلا مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾ في هود. ﴿ وما خَلَقْتُ الجنَّ والإنسَ إلا ليعبُدُون ﴾ وهي آيات لها دلالة ومعنى في أصول الدين، والتي كانت من اهتمامات الشيخ مكي، ومن رسائل في هذا الباب، تفسيره لقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أورثنا الكتاب الذين اصْطَفَيْنَا من عِبادنا ﴾ و﴿ شهادة بينكم ﴾ و﴿ ما جعل اللَّه من بحيرة ولا سائبة ﴾.

وقد كان صنيعه في القراءات على هذا النحو، إذ كتب فيه كتابين شاملين وهما "التبصرة" في مجال الرواية، و"الكشف" في مباحث الدراية. ثم أفرد مجموعة من مصنفات لمواضيع متفرقة في القراءات، منها مسائل الاختلاف بين القراء. فكتاب التذكرة في اختلاف القراء ؛ وكتاب التنبيه على قراءة نافع

والاختلاف عنه ؛ ويظهر أنه اتخذ قالون محورا لها فكتب عن الاختلاف بين قالون وورش. وما خالف فيه سائر القراء مثل: الاختلاف بين قالون وأبي عمرو، والاختلاف بين قالون وابن كثير، والاختلاف بين قالون وابن عامر، والاختلاف بين قالون وعاصم، والاختلاف بين قالون وحمزة، والاختلاف بين قالون والكسائي.

وخص بعض المواضيع برسائل مستقلة مثل الإمالة والياءات المشددة، وياءات الإضافة والزوائد في قراءة ورش، والإدغام الكبير، والتمام والوقف، والوقف على «كلا» و«بلى» والاختلاف في الوقف على ﴿ يَدْعُو لمن ضَرّه أقرب من نفعه ﴾ ؛ والوقف على ﴿ إن أردنا إلا الحسنى ﴾ ؛ ووجوبه على ﴿ لا يحزنك قولهم ﴾ والفرق بين الوقف عند حمزة وهشام.

وفي خلافه مع القراء، كتب عما أغفله ابن مرة في القراءات الشاذة ورسالة التمكين في مد البدل، ردا على بعض أصحاب الأنطاكي، كما انتصر لشيخه الأدفوي في التغليظ في الإمالة.

وله في الرسم كتاب هجاء المصاحف، واختصار الألفات، والاختلاف في رسم «هؤلاء» ؛ وله كتب في التجويد مثل كتاب الرعاية لتجويد وتحقيق لفظ التلاوة، قال فيه إنه لم يسبق إليه، مع أن رائية الخاقاني تناولت هذا الموضوع من قبله.

ومن مؤلفاته المشهورة كتاب "الإبانة عن معاني القراءات" وهو مصنف صغير الحجم، كبير الفائدة، تناول فيه معنى الأحرف السبعة وضوابط صحة القراءات[1].

وإن ثَبْتَ هذه المصنفات يعطى صورة واضحة عن ثقافة هذا الإمام الذي أراد أن يكون جامعاً لمادة القراءات، متبحراً في معارفها ومحيطاً بها من جميع الجوانب، فتركزت دراساته على أوجه الخلاف بين القراء وقد رأينا أنه جعل رواية قالون محور اهتمامه، وهذا يؤكد عنايته بقراءة الإمام نافع التي خصص لها كتابين مستقلين، ولا غرابة في ذلك حينما نعلم أنه قضى العقود الأخيرة من حياته في الأندلس : مهد قراءة نافع ومذهب الإمام مالك، ثم لا ننسى أن مكيا القيرواني من تلامذة القابسي وأبي محمد بن أبي زيد صاحب الرسالة، وعنهما أخذ الفقه المالكي.

كما نرى في هذه المؤلفات سعة آفاق الإمام مكي من العلم، زيادة على اختصاصه في القراءات، فإن له اليد الطولى في علوم اللغة التي وظفها لأعمال

(1) بتحقيق الدكتور محي الدين رمضان، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، 1399-1979، وعدد الصفحات 110.

وتعليل القراءات وحججها. فقد ألف كتاب الوصول إلى أصول السراج، واختصر الحجة لأبي علي الفارسي، وهذا مما يؤهله للكشف عن وجوه القراءات السبع.

ج) التبصرة :

وقبل تصنيف كتاب الكشف ألف كتاب التبصرة عام 391 واتبع نهج ابن مجاهد في كتاب السبعة، إلا أنه اقتصر في الرواية على اثنين لكل قارئ، على غرار ما سنراه في كتاب التيسير للداني، ثم قدم تراجم مختصرة للقراء السبعة، بادئا بابن كثير المكي ومثنيا بنافع، ولم يراع الشيخ مكي هذا الترتيب في ذكر أسانيدهم إلى النبيﷺ، بل بدأ بالإمام عاصم، وأتبعه نافعا، وجعل آخرهم ابن عامر لأن طرق أسانيده قد تُكُلِّمَ فيها. ونورد فيما يلي مقتطفات من تقويمه لقراءاتهم.

يقول مكي عن القراءات السبع[1] :

1. عاصم : قراءته مختارة عند من رأيت من شيوخ السبعة، مقدمة على غيرها لفصاحة عاصم ولصحة سندها، ولثقة ناقلها، وكان اضبط الناس في عصره لقراءة زيد بن ثابت، وذكر أن أبا عبد الرحمان السلمي قد قرأ على علي بن أبي طالب وأن عليا قرأ على زيد بن ثابت وقرأ زيد على النبيﷺ، وروى أن عليا قرأ على النبيﷺ.

2. نافع : وقراءته هي السنة لكونه في المدينة معدن العلم ومنزل الوحي، ولأنه إمام لحرم رسول اللهﷺ وثناء مالك عليه، وتعديله إياه واشتهار فضله، ولقول مالك وابن وهب : قراءةُ نافع هي السنة. يعني بذلك سنة أهل المدينة، والقراءات الثابتة من السنة التي لا مدفع فيها لأحد. وتوفي بالمدينة سنة ست وتسعين ومائة، وأقرأ الناس في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وكان من الطبقة الثالثة، وكان يقرئ الناس كل ما رواه إلا أن يسأله إنسان إلا في قراءته فيأخذ عليه فلذلك كثر الاختلاف عنه[2].

3. ابن كثير : قراءته قراءة أهل الحجاز مستقيمة السند صحيحة الطريقة.

4. أبو عمرو : قراءته مختارة مقدمة عند كثير من أهل الأمصار لثقته، وتقدمه في العلم باللغة والإعراب مع ديانته وورعه.

5. حمزة : إمامته وثيقة ومشهورة، وسنده مستقيم.

---

(1) التبصرة في القراءات السبع، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، حقق نصه وعلق حواشيه د. محي الدين رمضان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط. أولى، 1405-1985، ص 43-50.

(2) التبصرة، ص 46.

6. الكسائي : فإنه قرأ على حمزة في سنده المستقيم، فهو مقدم في قراءاته لبراعته في اللغة وتقدمه في علم العربية، ولصحة نقله لاسيما عن حمزة.

7. وأما ابن عامر : فهو أكبر القراء سنا، روى لنا أنه قرأ على عثمان، وعلى أبي الدرداء، وقيل على المغيرة ابن أبي شهاب المخزومي، وقرأ المغيرة على عثمان وكلا الطريقين قد تكلم فيه، ولذلك أخرناه ولم أر أحدا من الشيوخ يترك قراءته، ولم يحملها إلا على محمل الصحيح والسلامة»[1]...

فنلاحظ أنه قدم قراءة عاصم لفصاحته، واتصال سنده بزيد بن ثابت، ومن الغريب أن يذكر أن الإمام عليا ابن أبي طالب قرأ على زيد، وأثنى على قراءة الإمام نافع لثناء الإمام مالك عليه وكونه إمام الحرم المدني ثم أخر ابن عامر للسبب المتقدم، واكتفى بالقول بأن قراءة الآخرين مستقيمة السند صحيحة الطرق.

وبعد هذه التراجم، سرد أسانيده إلى هؤلاء الأئمة، وفي هذه المرة بدأ بالإمام نافع، ولعل هذا دليل عنده لقوة أسانيده إليه إذ قد أخذ رواية ورش عنه عن ثلاثة طرق الأولى. عن أبي بكر الأدفوي عن أبي غانم المظفر عن أحمد بن هلال عن إسماعيل بن عبد اللّٰه النحاس عن الأزرق عن ورش. والثانية عن أبي عدي عن أبي بكر بن سيف عن الأزرق عن ورش. والثالثة عن شيخه أبي الطيب بن عبد المنعم بن غلبون عن إبراهيم بن محمد بن مروان عن ابن سيف، وعن عتيق بن ماشاء اللّٰه عن ابن هلال بالسندين المتقدمين[2].

ثم ذكر سنده إلى قالون عن أبي الطيب من ثلاثة متصلة بإسماعيل القاضي وأبي نشيط والحلواني وأسانيده إلى الستة الباقية كلها عن أبي الطيب. ومن أكثر شيوخ أبي الطيب المذكور فيها أبو سهل صالح بن إدريس الوراق[3].

د) كتاب الكشف :

وأما كتابه الكشف فإنه يدخل في نطاق جهود القراء في تفسير أوجه الاختلاف في القراءات وحججها من الناحية اللغوية، ولقد بدأت إشارات في هذا

---

(1) التبصرة، ص 50.

(2) التبصرة، ص 34.

(3) التبصرة، ص 35.

الاتجاه في كتاب معاني القرآن، عند الفراء وأبي عبيدة، والأخفش والزجاج، ثم جمع أبو علي الفارسي هذه المباحث في كتاب الحجة، الذي يعتبر موسوعة في هذا المجال، مع أنه اقتصر فيه على الاختلاف بين القراءات السبع المدونة في كتاب ابن مجاهد، ثم تابعه ابن جني في المحتسب لبيان حجج بعض القراءات الشاذة، ثم جاء ابن خالويه بكتاب الحجة[1].

وكل هذه الأعمال كانت صادرة أساسا عن علماء اللغة والنحو، حتى جاء دور أبي جعفر النحاس الذي كان نحويا ومقرئا ماهرا، ولكن جهوده لم تستوف هذه المادة، إلى أن ظهر كتاب مكي، في «الكشف عن وجوه القراءات السبع وحججها وعللها»، وزاد ابن خير في عنوان هذا الكتاب، و«مقاييس النحو فيها». وهذه الزيادة لها دلالة خاصة في اتجاه أبي محمد مكي في هذا الكتاب. لأن مكيا جمع بين ميزتين اثنتين.

أولاً : لقد أظهر أنه ذو نقل ورواية في كتاب التبصرة، وأنه ذو فهم ودراية في كتاب الكشف، مبينا المقصد الأساسي لكل منهما.

ثانياً : أنه كان على اطلاع دقيق بجهود من سبقوه، فقد أخذ القراءة في سنده لقراءة الكسائي عن أبي الطيب بن غلبون عن ابن خالويه عن ابن مجاهد وبذلك عرف طريق ابن خالويه. وألف منتخب كتاب الحجة لأبي علي الفارسي.

وكتب مكي كتاب الكشف بعد التبصرة التي تقرر الروايات ثم قال في آخرها : «والآن إن شاء الله آخذ في كتاب الكشف عن وجوه ما ذكرته في هذا الكتاب. (أي التبصرة)[2] من القراءات والأصول، وأنبه على النادر والمستطرف من العربية وأذكر الاختيار من القراءات للصدر الأول إن وجدت له قارئا، وأبدأ بما صح عن النبي ﷺ من لفظ هذه الحروف المختلف فيها، مع ما تقدم من معنى السبعة، وكشف الاختلاف وتخريج وجهه في كثير من فنون العلوم وفوائد قد فرقت في الكتب».

ولقد انتهج في أسلوبه طريقة السؤال والجواب، وتخريج أوجه القراءات استشهاد بآراء النحاة مع إعطاء أمثلة في المأثور من اللغة لبيان احتجاجه.

---

(1) نشره الدكتور عبد العال سالم مكرم في طبعتين قدم في أولاهما عرض منهج ابن خالويه، وفي الثانية دافع عن نسبته له.

(2) التبصرة، ص 394.

فمن ذلك قوله في مدّ «شيء» إن سيبويه روى عن العرب قولهم : «هذا ثوب بكر وجيب بكر» بالإدغام، ثم قال لو لم تكن الياء ممدودة لما حسن هذا الإدغام[1].

ومن احتجاجاته لتشديد التاءات المعروفة في رواية البزي مثل : ﴿ ولا تيمموا ﴾ و﴿ لا تكلم نفس إلا بإذنه ﴾ قال مكي إنه لا يقاس عليها وهي محفوظة وعددها واحد وثلاثون، ثم علل هذا التشديد بقوله. إنه حاول الأصل، لأن الأصل في جميعها تاءان، فلم يحسن له أن يظهرها فيخالف الخط في جميعها إذ ليس في الخط إلا تاء واحدة، فلما حاول الأصل وامتنع عليه الإظهار أدغم إحدى التائين في الأخرى، وحسن له ذلك وجاز اتصال المدغم بما قبله، فإن ابتدأ بالتاء لم يزد شيئا[2].

واحترام مكي للقراءة المأثورة عن السبعة، لم يمنعه من إبداء رأيه في بعضها بالمقارنة بقياس النحويين، فعن قراءة حمزة في قوله تعالى : ﴿ واتقوا اللّٰه الذي تساءلون به والأرحام ﴾، قال : «﴿ تساءلون ﴾ قرأه الكوفيون مخففا، على حذف إحدى التاءين، اللتين هما أصله، تخفيفا، لأنه اجتمع مثلان، والسين قريبة منهما، فكان ثلاثة أمثال، فلو أعله بالإدغام لم ينقص عدد الأمثال، إذ يصير اللفظ بتاء وسينين، فلم يكن، عند إرادة التخفيف، بد من الحذف، وقد ذكرنا الاختلاف في المحذوف منهما عند قوله : ﴿ تظاهرون عليهم ﴾، وشدد الباقون، على إدغام التاء الثانية في السين، وهو الأصل، وهو الاختيار، وقوي الإدغام، لأن التاء والسين من حروف طرف اللسان وأصول الثنايا، ولأنهما مهموسان، ولأن التاء تنتقل إلى قوة مع الإدغام، لأنك تبدل منها حرفا فيه صفير، وذلك قوة في الحرف. وهو مثل ﴿ تظاهرون ﴾ في الحجة والعلة»[3].

و«قوله : ﴿ والأرحام ﴾ قرأه حمزة بالخفض على العطف على الهاء في «به»، وهو قبيح عند البصريين، قليل في الاستعمال، بعيد في القياس، لأن المضمر في «به» عوض من التنوين، ولأن المضمر المخفوض لا ينفصل عن الحرف، ولا يقع بعد حرف العطف، ولأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان، يحسن في أحدهما ما يحسن في

---

(1) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، ت 437، تحقيق الدكتور محي الدين رمضان، ط. أولى، 1394-1974، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ج 1، ص 55.

(2) الكشف، ج 1، ص 314.

(3) الكشف، ج 1، ص 375.

الآخر، ويقبح في أحدهما ما يقبح في الآخر. فكما لا يجوز : واتقوا اللّه الذي تسألون بالأرحام، فكذلك لا يحسن : تساءلون به والأرحام، فإن أعدت الخافض حسن».

«وقرأ الباقون ﴿ والأرحام ﴾ بالنصب على العطف على اسم اللّه جل ذكره، على معنى : واتقوا الأرحام أن تقطعوها، ويجوز أن يكون معطوفا على موضع الجار والمجرور، لأن ذلك في موضع نصب، كما تقول : مررت بزيد وعمرا، لأن معنى «مررت بزيد» لابست زيدا، فهو في موضع نصب، فحمل ﴿ والأرحام ﴾ على المعنى، فنصب، وهو الاختيار، لأنه الأصل، وهو المستعمل، وعليه تقوم الحجة، وهو القياس، وعليه كل القراء»[1].

وعن قراءة حمزة أيضاً في سورة إبراهيم بكسر الياء في «بمصرخي» يقول مكي : «قرأه حمزة وحده بكسر الياء، كأنه قدر الزيادة على الياءين كما زيدت الياء في الهاء في «به»، وذلك هو الأصل. ولكنه مرفوض غير مستعمل لثقل الياءين، والكسرة قبلهما، والكسرة بينهما، فلما قدر الياء مزيدة على الياء التي للإضافة، حذفها استخفافا، لاجتماع ياءين وكسرتين، إحداهما على ياء الإضافة، فلما حذف الياء المزيدة بقيت الكسرة، تدل عليها، كما تحذف الياء في «عليه، وبه»، وتبقى الكسرة تدل عليها، وكما تحذف الياء في «يا غلامي»، لأن الكسرة تدل عليها، فهذه القراءة جارية على ما كان يجب في الأصل، لكنه أمر لا يستعمل إلا في الشعر، وقد عد هذه القراءة بعض الناس لحنا، وليست بلحن، إنما هي مستعملة، وقد قال قطرب : إنها لغة في بني يربوع يزيدون على ياء الإضافة ياء، وأنشد هو وغيره شاهدا على ذلك :

قال لها هَل لَكِ يَــا تَا فــيِّ   مَاضٍ إذا مَا هَمَّ بالمُضِيِّ

وقرأ الباقون بفتح الياء، وهو الأمر المشهور المستعمل الفاشي في اللغة، وهو الاختيار لأن الجماعة عليه، ولأنه المعمول به في الكلام. وعلة ذلك أن ياء الجمع أدغمت في ياء الإضافة وهي مفتوحة، فبقيت على فتحتها، ويجوز أن يكون قد أدغمت في ياء إضافة، وهي ساكنة، ففتحت لالتقاء الساكنين. وكان الفتح أولى بها، لأنه أصلها، فردت إلى أصلها عند الحاجة إلى حركتها. وأيضا فإن الفتح في الياء أخف من الكسر، والضم عليها[2].

---

(1) الكشف، ج 1، ص 375-376.

(2) الكشف، ج 2، ص 26-27.

وعن قراءة ابن عامر في الأنعام عنه قوله تعالى : ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم ﴾ يقول مكي : «قرأ ابن عامر «زُين» بضم الزاي، على ما لم يسم فاعله و«قتلُ» بالرفع، على أنه مفعول لم يسم فاعله، «أولادهم» بالنصب أعمل فيه القتل، «شركائهم» بالخفض على إضافة القتل إليهم، لأنهم الفاعلون، فأضاف الفعل إلى فاعله، على ما يجب في الأصل لكنه فرق بين المضاف والمضاف إليه، فقدم المفعول، وتركه منصوبا على حاله، إذ كان متأخرا في المعنى، وأخر المضاف، وتركه مخفوضا، على حاله، إذ كان متقدما بعد القتل، وهذه القراءة فيها ضعف، للتفريق بين المضاف والمضاف إليه لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر، وأكثر ما يجوز في الشعر مع الظروف، لاتساعهم في الظروف، وهو في المفعول به في الشعر بعيد. فإجازته في القرآن أبعد».

وقرأ الباقون بفتح الزاي على ما يسمى فاعله، ونصبوا «قتل» ب «زين»، وخفضوا «الأولاد» لإضافة «قتل» إليهم، أضافوه إلى المفعول، ورفعوا «الشركاء» بفعلهم التزيين، فهو الأصل، والمصدر يضاف إلى المفعول به، أو إلى الفاعل، وأصله أن يضاف إلى الفاعل، لأنه هو أحدثه، ولأنه لا يستغنى عنه، ويستغنى عن المفعول، وإنما جاز أن يضاف إلى المفعول كما جاز أن يقوم المفعول مقام الفاعل، ولا يحسن أن يرتفع «الشركاء» بالقتل، لأنه يبقى «زين» بغير فاعل، و«الشركاء» ليسوا قاتلين، إنما هم مزينون. إنما القاتلون المشركون، زين لهم شركاؤهم الذين يعبدونهم قتلهم أولادهم، فالمعنى : قتلهم أولادهم، ثم حذف المضاف إليه، وهو الفاعل، وأقيم «الأولاد» وهم مفعول بهم، مقام الفاعل، كما قال تعالى : ﴿ لا يسأم الإنسان من دعاء الخير ﴾، أي : من دعائه الخير، فالهاء فاعلة «الدعاء»، فحذفت وأقيم «الخير» مقامها، فخفض بالإضافة، فهذه القراءة هي الاختيار، لصحة الإعراب فيها ولأن عليها الجماعة»[1].

وعن رواية قنبل عن ابن كثير في قراءة «ضياء» بهمزتين يقول مكي : قرأه قنبل بهمزتين، بينهما ألف، حيث وقع، وقرأ الباقون بياء قبل الألف.

وحجة من قرأ بهمزتين أن «ضِئَاءَ» جمع ضوء كسوط وسياط فالياء منقلبة من واو، لانكسار ما قبلها، ويجوز أن تكون مصدرا لـ «ضاء»، لكنه في الوجهين

(1) الكشف، ج 1، ص 453-454.

قلبت عـين الفـعل، وهو اليـاء المنقلبـة إلى موضع لام الفعل، وهو الـهمـزة، وردت الـهمـزة في موضع الياء، فلمـا تطرفت الياء بعد ألف زائدة قلبت همزة، كمـا فعل في «دعـاء وسـقـاء» فـصـارت همـزة قبل الألف، وهي الأصـليـة التي هي لام الفـعل من «ضوء» وهمزة بعد الألف، وهـي المنقلبـة عن اليـاء، المنقلبـة عن واو، ولو قلت: إن الهمزة انقلبت عن واو، لأن الياء لما تأخرت وزالت عنها الكسرة، التي قبلها، رجعت إلى أصلها وهو الواو، فقلبت همزة كـ «دعاء» لجاز ذلك»[1].

ويقـول إن قراءة أبـي عمـرو بن العـلاء «إن هذان لسـاحران» باليـاء هـي اللغـة المشـهورة المسـتعملة لكنه خـالف الخط فـضـعف له ذلك[2] وفي هذا الكلام نوع من التسـاهل مع أبي عمرو، لأن مكيـا في مواضع أخرى يقول إن مخـالفة الخط مخـالفة للإجماع، وهنا اكتفى بتضعيف القراءة.

نماذج من مباحثه في كتاب الكشف :

مسائل من وقف حمزة :

ومن أمثلة مـا أورده في كتاب الكشف، نذكر مسائل من الوقف قـال إنه يتدرب بهـا الطالب، وهي قـريبـة من المسـائل التي سنراهـا عـند ابن البـاذش وذكـر أنهـا من مسائل ابن شريح : قال أبو محمد : «هذه المسـائل جارية على الأصول المتقدمة غير خارجة عنهـا، لكنا ذكرناهـا ليعلم الطالب كيف يرد المسائل إلى الأصول المتـقدمة، وليتدرب بمعرفتها».

«إن قيل : كيف يقف حمزة وهشام على «ولؤلؤ» المخفوض ؟»

«فـالجواب أن الهمزة فيه متطرفة مكسورة، قبلها ضمة، فـالأصل أن تجعل بين الهمزة المـرومة الحركة والياء السـاكنة، وذلك ممتنع فيهـا، لأن الخط بالواو، فيجب أن يرجع فـيهـا إلى السكون ثم يبدل منها واوا، لانضـمام مـا قـبلها، ويخـفف الأولى السـاكنة لحمزة فيقول : «ولولو» بواوين ساكنتين. وإن كان القارئ ممن يرى قول الأخفش في المكسورة، التي قـبلها ضمة، فله أن يجعلها بين الـهمزة والواو، للضمة التي قبلهـا، فذلك قـول، فيقف على المـتطرفـة في هذا بين الـهمزة المـرومـة الحركـة

---

(1) الكشف : ج 1، ص 512-513.

(2) الكشف : ج 2، ص 100.

وبين الواو الساكنة، فيصح له موافقة الخط، والقياس على الأصول المتقدمة في أصل تخفيف الهمزة المتحركة التي قبلها متحرك. وقول سيبويه فيها أقيس وأولى، ولكنه يخالف الخط، فيجب أن يرجع إلى السكون ثم البدل».

«فإن قيل : فكيف الوقف على «لؤلؤ» المرفوع ؟»

«فالجواب أن تقف عليه لحمزة وهشام بهمزة بين الهمزة المرومة الحركة والواو، على الأصل المتقدم، لأنها مضمومة قبلها ضمة، فإن لم تَرُم الحركةَ وقِفَ لهما بالإسكان، ثم تبدل من الهمزة واوا لانضمام ما قبلها، فيصير لحمزة بواوين ساكنتين، بينهما لام كالأولى المخفوضة».

«فإن قيل : كيف تقف لحمزة وهشام على : ﴿ **ليسؤوا وجوهكم** ﴾ (الإسراء، 7) ؟»

«فالجواب أنها همزة مفتوحة في قراءتهما، قبلها حرف مد ولين أصلي، ومن شأنهما أن لا يروما الحركة في الوقف على المنصوب رواية، وإلا فهو جائز، فإذا وقفت عليه لحمزة وهشام ألقيت حركة الهمزة على الساكن قبلها، ثم يجب إسكانه للوقف، فتقف على واو ساكنة، وتمد لأن حذف الهمزة عارض، ولأن الواو التي كانت المدة فيها باقية ساكنة، لم تتغير ببدل ولا غيره. ويجوز أن تبدل من الهمزة واوا، وتدغم فيها الواو التي قبلها على الشبه بالزوائد، فتقول «ليسوّ» فتقف على واو مشددة ساكنة ولا تمد، لأن الواو التي كانت ممدودة قد خالطتها حركة عند إدغامها فيما بعدها، ولا يقع المد في متحرك، ولأنه منصوب، والأول أحسن لقبح إدغام حرف مد ولين فيما بعده لاجتماع الواوات».

«فإن قيل : كيف يقف حمزة على : ﴿ السُّوأى ﴾ (الروم، 10) ؟»

«فالجواب فيه كالجواب فيما قبله، يلقي حركة الهمزة على الواو، ويحذف الهمزة، لأن الواو أصلية، فيقول : ﴿ السُّوَى ﴾. ولا يمد هذا لتحرك الواو في اللفظ، لأن المد لا يقع في حرف متحرك، كانت حركته عارضة أو لازمة، ولك أن تبدل من الهمزة واوا تدغم فيها الواو، التي قبلها على التشبيه بالزائد، فتقول : ﴿ السُوّ ﴾. ولا تمد أيضا لتحرك الواو التي كان المد فيها، والأول أحسن. فأما مد الألف فلا يلزمه، وإن كانت ممدودة في الوصل، لأن المد فيها إنما كان لأجل الهمزة التي بعدها، وهي همزة «أن»، فلما وقفت على الكلمة الأولى زال المد، لزوال الهمزة

وانفصالها عن حروف المد واللين، على ما قدمنا في أبواب المد. فأما ورش فإنه يمد الألف للهمزة التي قبلها في الوقف».

«فإن قيل : فكيف الوقف لحمزة وهشام على قوله تعالى : ﴿ولا المسيء قليلا﴾ (غافر، 58) ؟»

«فالجواب أن تلقي حركة الهمزة على الياء، لأنها أصلية، إذ هي بدل من حرف أصلي، وهو الواو، ثم تسكن الياء للوقف، وإن شئت رمت الحركة أو أشممت، وتمد الياء على ما كانت في الأصل، لأنها لم تتغير عن لفظ السكون، وحذف الهمزة عارض، لكن إذا رمت الحركة كان المد أقل، لما فيها من الحركة وإن شئت أبدلت من الهمزة ياء، وأدغمت فيها الياء الأولى فتقول : «المسيّ»، ولك الروم والإشمام أيضا. والأول أحسن. وإنما يمتنع الروم والإشمام إذا أبدلت من الهمزة حرفا من غير إدغام فيه، فحينئذ لا تروم ولا تشم، لأن الحرف المبدل من الهمزة لم تكن عليه حركة قط. وهو غير الهمزة قياسا على الوقف على «رحمة، ونعمة»».

«فإن قيل : كيف يقف حمزة على «ملجأ» المنصوب، و«ملجإ» المخفوض، و«ملجأ» المفتوح غير منون ؟»

«فالجواب أنك تقف له على المنصوب المنون بهمزة، بين الهمزة والألف، وبعد ذلك ألفٌ عوضٌ من التنوين : «ملجأا»، وتقف على المخفوض بالسكون، وتبدل من الهمزة ألفا فتقول : «ملجا»، لأنك لو وقفت عليه بين الهمزة والياء، على أصل تخفيف المكسورة خالفت الخط، إذ لا ياء في الخط. وتقف على «ملجا» المفتوحة غير منون مثل المخفوض بالإسكان، ثم تبدل ألفا من الهمزة فتقول «ملجا» يقاس على هذا ما شابهه»[1].

3. آراؤه في القياس والتواتر والأحرف السبعة :

ينبغي قبل الحديث في رأيه في القياس أن نشير أن الشيخ مكيا لا يشذ عن جمهور القراء في اعتبار الرواية ومرسوم الخط، ووجه اللغة العربية، فقد كان رائد ابن الجزري الذي نظم هذه الأركان الثلاثة، ففي كتاب الإبانة يقول الشيخ مكي : «إن جميع ما روي من القراءات على ثلاثة أقسام قسم يقرأ به اليوم وهو ما اجتمع

(1) الكشف، ج 1، ص 118-121.

فيه ثلاث خلال أن ينقل عن الثقات إلى النبيﷺ. ويكون وجه العربية التي نزل بها القرآن سائغاً، ويكون موافقاً لخط المصحف، فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قُرئ به وقطع على مغيبه وصحته وصدقه لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقته لخط المصحف وكفر من جحده. والقسم الثاني ما صح نقله في الآحاد وصحّ وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف، فهذا يقبل ولا يقرأ لعلتين إحداهما أنه لم يوجد بإجماع، وإنما أخذ بأخبار آحاد، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد، والعلة الثانية أنه مخالف لما أجمع عليه، فلا يقطع على مغيبه وصحته، وما لم يقطع على صحته لا تجوز القراءة به ولا يكفر من جحده وبئس ما صنع إذ جحده».

والقسم الثالث: هو ما نقله غير ثقة ولا وجه له في العربية، فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف[1].

والملاحظ في ذكره لهذه الخلال أنه اعتبر صحة السند أول شرط من شروط ثبوت النص القرآني في القسم الأول، وفي القسم الثاني لم ينكر ما نقل بخبر الآحاد، ولكن قال إنه لا يقرأ به لمخالفة الإجماع على الخط العثماني، ولعله يشير في هذا إلى ما رويَ في قراءة ابن مسعود وغيره من هذا النوع، وفي القسم الثالث بيَّن أنَّ وفاق خط المصحف وحده لا يثبت به قرآن فهو عنده شرط ضروري للإجماع عليه ولكنه غير كاف لأن الأداء بما رسم قد يختلف عن مضمونه المقصود، فلا بد معه من الرواية والوجه العربي السائغ.

فما هو إذن دور القياس المنسوب إليه ؟ والجواب هو ما ذكر أبو محمد مكي نفسه في آخر كتاب التبصرة حيث يقول: «فجميع ما ذكرنا في هذا الكتاب، ينقسم إلى ثلاثة أقسام، قسم قرأت به ونقلته، وهو منصوص في الكتب موجود، وقسم قرأت به لفظا وسماعا، وهو غير موجود في الكتب. وقسم لم أقرأ به ولا وجدته في الكتب ولكني قسته على ما قرأت به، إذ لا يمكن فيه إلا ذلك عند عدم الرواية في النقل والنص وهو الأقل»[2].

---

(1) الإبانة، ص 39-40.

(2) التبصرة، ص 394.

ويتضح مذهب مكي في القياس، عند كلامه على الوقف على الممال، الذي يقول إن فيه من النوادر والبحث عن رد الفروع إلى الأصول ما لا يحصى. وسنكتفي في عرض أمثلة من هذا النوع :

المثال الأول : الوقف على «قرى، ومفترى، وغزى ومصلى ومسمى» ونحوه[1].

فذكر أن مذهب الشيخ أبي الطيب الوقف عليها بالإمالة، وبدون اعتبار موضع نصب، مثل «قرى ظاهرة» أو موضع خفض مثل «في قرى محصنة» أو موضع رفع نحو «هذا سحر مفترى»، لكنه ذكر أن الذي يليق بمذهب أبي عمرو بن العلاء الوقف في حالة النصب بالفتح، وفي حالة الخفض بالإمالة. وذلك لأنه بصري ومذهبهم الوقف في موضع النصب على الألف التي هي عوض عن التنوين، وفي موضع الخفض على الألف الأصلية.

«ولكن هذا لا يصح في قراءة حمزة والكسائي لأنهما كوفيان ومذهب الكوفيين من النحويين الوقف على الألف الأصلية، في جميع الوجوه. وزاد قائلا وإنما يتأول هذا التأويل عند عدم الرواية، فإما أن روينا رواية وصحت كان العمل عليها دون القياس ؛ وهذا الذي ذكرنا من مذهب البصريين هو وجه القياس لكن الذي قرأت به على الشيخ هو جار على مذهب الكوفيين، وقد قال به بعض البصريين أيضاً.

وقد بين مكي تعليله في الكشف فقال :

«فإن قيل : كيف الحكم في الوقف على ما دخل التنوين فيه على ألف أصلها الياء نحو : «قرى، ومفترى، ومصلى، وغزى» وشبهه ؟»

«فالجواب أن مذهب أبي الطيب، رحمه اللّه، فيه أن يقف بالإمالة عليه، وعلته في ذلك أن ما كان منه في موضع رفع أو خفض، فلا تعويض من التنوين فيه. فالوقف على الألف الأصلية بالإمالة لتدل الإمالة على أصلها، وذلك نحو : «سحر مفترى» هذا في موضع رفع، ونحو : «عن مولى» هذا في موضع خفض، والتنوين لا يعوض منه شيء في الرفع والخفض. فالوقف على الألف الأصلية التي هي عوض من الياء بالإمالة لأن الإمالة لازمة فيه. وأما ما كان في موضع نصب فالوقف عليه أيضا عند الشيخ أبي الطيب بالإمالة. وعلته في ذلك، أنك لما وقفت عوضت من

---

(1) راجع ابن آجروم، ص ؟.

التنوين ألفا، وقبلها ألف أصلية عوض من الياء الأصلية، فحذفت الثانية لالتقاء الساكنين، وبقيت الأولى، وهي الأصلية، وكان بقاء الأصل أولى من بقاء الزائد، فأميلت في الوقف، لأنك تقف على ألف، أصلها الياء. وقد قال قوم : إن الموقوف عليه في هذا الألف، التي هي عوض من التنوين، لأن الألف الأصلية قد كان أذهبها التنوين، فلا رجوع لها مع وجود التنوين، أو وجود ما هو عوض من التنوين، وأيضا فإن الحذف للساكنين إنما يحذف فيه الأول أبدا. وأيضا فإن التنوين دخل بمعنى دليل الانصراف، ولا يحذف ما يدل على المعنى. فالوقف على الألف التي هي عوض من التنوين في حال النصب، فلا إمالة فيه على هذا القول، وذلك نحو : «غزى، ومصلى، وقرى» كله في موضع نصب، والذي قرأنا به هو الإمالة في الوقف في هذا كله على حكم الوقف على الألف الأصلية، وحذف ألف التنوين»[1].

المثال الثاني : الوقف على كلتا : من قوله تعالى : ﴿ كلتا الجنتين ﴾ فيقول فيه : «ومن هذا الباب الوقف على ﴿ كلتا الجنتين ﴾، قد أغفل القراء الكلام عليه، فيجب أن نرده إلي الأصول فنقول : إن «كلتا» في مذهب الكوفيين ألفها ألف تثنية، فواجب على قراءة حمزة والكسائي الوقف بالفتح، وقد جاء النص عن الكسائي أن ألف «كلتا» ألف تثنية، فليس لنا أن نخرج عن أصولهم، ألا ترى أن حمزة إنما قرأ «والأرحام» بالخفض، و«آيات» بالنصب في الجاثية، وأمال معه الكسائي «الربا»، وأمال هو ذوات الواو الأربعة المذكورة لجوازه في مذهب الكوفيين، فقرأه على ما يجوز عند أصحابه مع نقله ذلك له عن أئمته، وفي ذلك دليل على جريانهم على مذاهبهم في العربية».

ويجب أن يقف لأبي عمرو بين اللفظين، لأنه بصري، إمام البصريين، ومذهب البصريين وبأسرهم في «كلتا» أن ألفها ألف تأنيث وأنها فعلى بمنزلة «ذكرى» و«سمى» لكن التاء عندهم مبدلة من الواو، وأصلها عندهم : كلوى، ولا يجوز أن تقاس إمالتها على إمالة «أو كلاهما» لأن بين الألف والكسرة في «كلتا» حرفين، وليس كذلك «كلاهما»[2].

المثال الثالث الوقف على طغى : من قوله تعالى : ﴿ لما طغا الماء ﴾ فالوقف على «طغَا» لحمزة والكسائي بالإمالة، وإن كان يقال : طغوت وطغوا وأطغوا، لأن

---

(1) الكشف، ج 1، ص 200-201.

(2) الكشف، ج 1، ص 202.

في إمالتها في هذا الموضع دليلا على أنهما قرآه على لغة من قال : «طغيت»، فيجري لهما هذا الذي عدم النص فيه مجرى ما قد وجد فيه، ويحمل على تلك اللغة، فيمال لهما[1].

4. دفاعه عن مدّ البدل في : «ءامن و آتى، وءادم»[2] :

لقد ثبتت رواية هذا المد عن ورش عن طريق جمهور المصريين غير أن بعض تلاميذ أبي علي الأنطاكي، أنكر هذا المد، وقد وقع اختلاف كبير في هذا الحرف بين الأنطاكي وأبي عبد الله بن سفيان القيرواني، ولقد كتب فيها مكي مصنفين يرد في أحدهما على جميع الاعتراضات على هذا المد.

ومن هذين المصنفين رسالته في تمكين هذا المد، واقتصر فيه على نقض الاعتراض بأن هذا التمكين ينقل هذا الحرف من حيّز المد إلى حيز الاستفهام فخاطب المعترض قائلا : «فيقال لمن اعترض بالاستفهام في مد «ءامن» و«آتى» وشبهه : يجب على قولك أيها المعترض أن لا يكون لك الاستفهام إلا ممدوداً، جعلت المد أصلا للاستفهام حين قلت : «آمن» أخرجه بالمد من حيز الخبر إلى حيز الاستفهام. ونحن نريك الاستفهام في كتاب الله عز وجل غير ممدود عندنا، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ افترى على الله كذبا ﴾ ﴿ استكبرت أم كنت ﴾ و﴿ استغفرت لهم ﴾ ﴿ اتخذتم عند الله عهدا ﴾ ﴿ أئذا كنا ﴾. وشبهه كثير غير ممدود ولفظه لفظ الاستفهام، فهذا يبطل أصلك الذي أصلت وجعلت الاستفهام من شرطه المد».

«ونريك أيها المعترض الخبر في القرآن ممدودا قدر ألفين، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ ولا ءامين البيت الحرام ﴾، وهذا خبر وهو ممدود قدر ألفين عندنا وعندك، و﴿ ءانذرتهم، وآقررتم ﴾، و﴿ آنت قلت للناس ﴾ وشبهه مما لفظه لفظ الاستفهام ممدود قدر ألف على روايتنا وروايتك، فقد حصل الخبر مدا من الاستفهام فهذا نقض لاعتراضك بأن المد من علامات الاستفهام»[3].

---

(1) الكشف : ج 1، ص 202.

(2) لقد نشرت آراؤه هنا في مقالة في 41 صفحة، بعنوان تمكين المد في «آتى» و«ءامَنَ» و«آدم» بعناية الدكتور أحمد فرحات في مجلة الشريعة الإسلامية لجامعة الكويت، عدد 2، السنة الأولى 1405-1984.

(3) راجع عرض الدكتور احميتو، ج 2، ص 616.

وجدير بالتذكير أن مكيا لا ينكر رواية القصر عموما، وإنما يرجح تمكينه للمد من رواية المصريين، ويؤكد على ضرورة التزام القارئ بروايته دون أن يطعن برواية غيره، وفي ذلك يقول : «إننا لسنا ننكر على من ترك مده برواية نقلها إذ قد وقع في بعض الكتب ترك مده عن ورش، ولكننا نفضل مده لأن عليه الجماعة من الأمصار، وعليه نص أكثر الكتب من كتب المتقدمين ؛ وإنما ننكر على من روى رواية ما، ثم أخذ يعيب ويعترض على كل من خالف روايته، فليس هذا حق العلم ولا وجه الإنصاف».

ويخاطب المعترض على هذا المد قائلا «عليك بما رويت وما نقلت فالزمه وذُبَّ عنه وأحبس لسانك عن الطعن على ما لم ترو، فليس كل العلم وصل إليك، ولا كل الروايات ضبطها حفظك ولا أتاك نبي ولا صاحب أن القرآن نزل بروايتك ونص على قرائتك»[1].

وتلخص هذه الفقرات منهجه في الحجاج، ومذهبه في الترجيح واجتهاده في تصحيح الرواية المشهورة واختياره لما عليه الجماعة.

ب) مسألة التواتر في القرآن :

لقد رأينا أنه لم يذكر اشتراط التواتر في رواية القرآن، وإنما اكتفى باشتراط ثبوت نقله عن الثقات إلى النبيﷺ، وقد تبعه في هذا الرأي أبو شامة والمحقق ابن الجزري الذي كان رجع عن اشتراطه، قائلا إن التواتر إذا وقع فإنه لا يحتاج إلى الركنين الأخيرين وهما موافقة رسم المصحف والوجه العربي.

وهي المسألة التي أثارت كثيرا من الخلاف والجدل، ومن أبسط ما كتب عنها ما دار بين ابن عرفة وسعيد بن لب[2]، ونشير هنا إلى أن جمهور الأصوليين يشترطون التواتر، وأن القراء يميزون بين تواتر القراءة عموما، وصحة روايات أوجه الأداء خصوصاً.

ج) مسألة اشتمال المصحف العثماني على جمع الأحرف السبعة :

وفي هذه القضية يقول الشيخ مكي : «إن هذه القراءات كلها التي يقرأ بها الناس اليوم وصحت روايتها عن الأئمة، إنما هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل

---

(1) المصدر نفسه، ص 618.

(2) راجع المعيار للونشريسي، ج 12، ص 68-69، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المغرب.

بها القرآن، ووافق اللفظ بها خط المصحف ـ مصحف عثمان. الذي أجمع الصحابة فمن بعدهم عليه، واطرح ما سواه مما يخالف خطه، وصارت القراءة عند جميع العلماء بما يخالفه بدعة وخطأ وإن صحت ورويت وكان المصحف قد كتب على لغة قريش على حرف واحد ليزول الاختلاف بين المسلمين في القرآن وكتبوه بلا نقط وضبط فاحتمل التأويل لذلك. «فالمصحف كتب على حرف واحد وخطه محتمل لأكثر من حرف إذ لم يكن مضبوطاً ولا منقوطاً، فذلك الاحتمال الذي احتمل الخط هو من الأحرف الستة الباقية»[1] وقد رأينا أن هذا الرأي قريب مما عليه جمهور القراء.

وقد ناقضه في هذا الرأي أبو محمد بن حزم بحدته المعروفة، مبرزا للإشكالات المترتبة عن رأي الشيخ مكي، مثل ضرورة الحفاظ على جميع القراءات التي كانت على عهد النبيﷺ فإنها باقية كما كانت لا يحل حظر شيء منها أو إسقاطه لأنها من الأحرف السبعة المحفوظة. ثم تساءل ابن حزم عن أصل وجوب مراعاة خط المصحف الذي ليس من تعليم النبيﷺ لأنه كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب ولو كان هذا الاشتراط لازما لما صحت عدة قراءات خالفته مثل قراءة أبي عمرو بن العلاء إن هذين لساحران وهو مخالف لخط المصحف[2].

غير أن الذي لم يذكره ابن حزم أن رسم : ﴿ إن هذين لساحران ﴾ لم يرد فيه ألف ولا ياء وإنما رسم في السواد هكذا «إن هذن» وزيد الألف في الضبط عند جمهور القراء لكن الذين ضبطوا على قراءة أبي عمرو زادوا الياء في محل الألف مثل ما فعلوا في قوله تعالى : ﴿ فأصدق وأكُن ﴾ واعتبروا زيادة الياء والألف في الضبط مثل زيادة الألفات.

5. تلاميذه وتأثيره :

لقد مكث الشيخ مكي في قرطبة عاصمة الأندلس أكثر من أربعين سنة علَماً بارزاً، وإماماً متميزاً، فالتفت حوله حلقات الطلبة، ودارت به جموع التلاميذ فكثر الأخذ عنه والإجازة منه، وقد أحصى بعض الباحثين مائتين من أعلام اتباعه والمنتسبين إليه، ونقتصر في هذا الفصل الموجز على بعض المشاهير من بينهم. فكان منهم أحمد بن محمد بن خالد الكلاعي (تـ 432) الذي أكثر عن الأخذ عنه وهو

---

(1) الإبانة، 23 وما بعدها.

(2) الكشف، ج 1، ص 100.

راوي رحلته العلمية، ومنهم كذلك أبو محمد عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن شعيب (تـ 472 أو 492) وقد اعتمد على مكي في القراءات، وهو مؤلف كتاب الاعتماد الذي ذكره المنتوري في شرحه للدرر، وممن قرأ عن ابن شعيب أبو محمد ابن عبد الرحمن بن محمد بن عتاب الجذامي، وقد أجاز له مكي أيضاً ويذكر أنه آخر من حدث عنه. ويذكر الذهبي مقرئا آخر يعرف بابن شعيب أخذ عن مكي، وهو أبو عبد اللّه محمد بن إبراهيم اللخمي المتصدر بجامعة المرية. ومنهم محمد بن أحمد بن مطرف الكناني المقرئ المعروف بالطرفي (تـ 454) ويقال إنه أخذ عن مكي معظم ما عنده وهو صاحب كتاب البديع في القراءات السبع.

ومن أعلام العلماء والقراء الذين أخذوا عن الشيخ مكي أبو الوليد الباجي ومحمد بن عيسى المغامي. كما اشترك مكي مع الداني في إقراء عبد الملك بن موسى بن أبي حمزة، ويحيى بن إبراهيم المعروف بابن البياز.

وممن حمل علم مكي ابناه محمد الذي روى عنه جميع كتبه وأخوه أبو عبد اللّه جعفر وهو من رواة التبصرة عنه.

غير أن أهم من أخذ عن الشيخ مكي في الأندلس هو الإمام الكبير محمد بن شريح صاحب الكافي، والذي سنتحدث عنه في فصل خاص به.

2 . أحمد بن عمار المهدوي

أ) شيوخه :

ومن أشهر الذين أخذوا مباشرة عن ابن سفيان أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي (تـ 440) وهو من حملة مذهب المدرسة القيروانية إلى شرق الأندلس التي دخلها سنة 430، وقضى فيها أواخر عمره مقرئا ومؤلفا ومناظرا.

أخذ المهدوي معارفه الأولى في القيروان، فدرس على جدّه لأمّه : مهدى بن إبراهيم وسمع من أبي الحسن القابسي (تـ 403) ومن ابن سفيان ثم كانت له رحلة أو رحلات إلى المشرق إذ يعد من شيوخه محمد ابن السماك (تـ 383) وأبو بكر بن عيسى البلوي الرحالة المعروف بابن الميراثي (تـ 428)، وأبو الحسن أحمد بن محمد القنطري نزيل مكة (تـ 438) وهو الذي يقول الداني إنه ليس بالحافظ ولا بالماهر[1].

---

(1) معرفة القراء الكبار، ج 1، ص 317.

وبعدما أكمل معارفة في القيروان وفي المشرق نزل المهدوي في دانية في كنف الأمير مجاهد العامري الذي اشتهر بالاحتفاء بالعلماء، فوجد عنده بغيته من رعاية وتكريم فأكرم وفادته، وقدر رتبته العلمية ولما اطلع على كتابه "التفصيل الجامع لعلوم التنزيل" أجزل له العطاء فاستقرت أحواله، والتفّت الطلبة في حلقاته ومجالسه، فسمعوا رواياته ونقلوا مؤلفاته. لكن مقامه لم يخل من شوائب ومحن ظهرت لما حاول المهدوي في أول أمره أن يتحدى أبا عمرو الداني الذي سبقه في المكانة والمكان. فجاءت قضية «الأسئلة المحرفة»[1]. وما نجم عنها من رد عنيف كتبه الداني في "رسالة التنبيه"، التي وسم فيها أبا العباس بالجهل والتزوير، كما أنه قد اتهم بانتحال كتاب التفصيل الذي قدمه إلى الأمير مجاهد ؛ ثم ألقى أبو عمرو الداني على المهدوي مسألة الستينية[2] المعروفة التي أقحمه بها. ولما هدأت العاصفة، استمسك كل من الشيخين بمنزلته، فندم المهدوي على ما بدا منه تجاه الداني، وعرف الداني أن المهدوي ليس جاهلاً أو منتحلاً ومزوراً ؛ فكانا شريكين في الإقراء والتأليف، وممن أخذ عنهما معا أبو عبد الله محمد بن عيسى المغامي، وأبو الحسين يحيى بن إبراهيم اللواتي المعروف بابن البياز.

ب) مصنفاته :

يبدو أن المهدوي لم يؤلف من الكتب إلا قليلاً، ولعل مصنفاته لا تتعدى عشرة، وهذا نزر بالنسبة لنظراء وعلماء عصره، إذ نرى أن أبا عمرو الداني كتب أكثر من مائة كتاب في علوم القرآن، ومن كتب المهدوي الموثقة، «كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل» وهو الذي أثار ضجة في الأندلس عندما اتهم بانتحال مؤلف للحوفي بعنوان «الموعب» اطلع عليه المهدوي بلا خطبة ولا عنوان، وسمع بموت مؤلفه وعرف جهل الناس به فادعاه لنفسه، وهي تهمة خاطئة ومخطئة، فالمهدوي غني عن الانتحال، متمكن في مادته أمين في سلوكه، وقد برهن على ذلك لما طلب منه اختصاره، فكتب التحصيل في مختصر التفصيل.

---

(1) وهي مجموعة من المسائل المحرفة ألقاها المهدوي على الداني تعجيزاً له، فعرف الداني أنها محرفة وأجاب عنها بكتاب سماه الأجوبة المحققة عن الأسئلة المحرفة.

(2) وهي مسألة واحدة تعرف بالستينية لأنها تتضمن ستين سؤالاً حول الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها، ثم عززها برسالة التنبيه على الخطإ والجهل والتمويه.

وتوجد قطع متناثرة وأجزاء متفرقة من هذين الكتابين إلا أنهما إلى الآن لم يجمعا في مبلغ علمي ولم ينشرا.

وقد نسب للمهدوي كتابا التسيير الصغير والكبير في القراءات، لكن الباحثين يرجحون تصحيف كلمة «التفسير» واستبدال «التسيير» بها نظراً لصحة نسبة كتابي التفسير، وعدم وجود ذكر التسيير في المصادر الموثوقة، ما عدا ما ورد في كتاب حاجي خليفة الذي نقل عن كنز الجعبري تلك العبارة التي يعتقد أنها خطأ وتصحيف.

ومن الكتب المعروفة للمهدوي كتاب الكفاية في شرح مقارئ الهداية وهو أيضاً مصنف لم يكتب له النشر بَعْدُ؛ ويرى الباحثون المختصون أن كتاب هجاء مصاحف الأمصار الذي نشر في مجلة معهد المخطوطات العربية. وكتاب بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات المنشور بكلية الآداب ببغداد ليس إلا جزءاً من كتاب الكفاية[1] ومما نسب إليه كتاب في عدد الآي، وهو الذي أشار إليه الشاطبي في «ناظمة الزهر» بقوله:

ولكنـي لـم أنسـى إلا مظاهـراً ... بجمع ابن عمار وجمع أبي عمـرو

ولا يعرف هل هذا "الجمع" ورد في مصنف مستقل أم هو جزء من كتاب التفصيل، أو كتاب البرهان في علوم القرآن الذي يذكر الداني أن ابن عمار أملاه بمكة، هذا وتذكر بعض المصادر للمهدوي كتاباً بعنوان «ري العاطش وأنس الواحش» ويبدو أنه في السيرة أو الاداب.

وتذكر المصادر لابن عمار قطعة شعرية في ظاءات القرآن، وهي على منوال المنظومة التي قالها أبو عمرو الداني في نفس الموضوع، وهي:

ظنّت عظيمة ظلمنا من حظها ... فظللت أوقظها لكاظم غيظها

وظعنت أنظر في الظلام وظله ... ظمآن أنتظر الظهور لوعظها

ظهري وظفري ثم عظمي في لظى ... لأظاهرن لحظها ولحفظها

لفظي شواظ أو كشمس ظهيرة ... ظفر لدى غلظ القلوب وفظها

---

(1) مقدمة شرح الهداية للدكتور حازم سعيد حيدر.

ومن أهم ما نشر من كتب المهدوي في القراءات هو شرح الهداية الذي طبع أخيراً بتحقيق الاستاذ الدكتور حازم سعيد حيدر.

شرح الهداية :

وقد قدم له المحقق بدراسة ضافية تناولت حياة المؤلف وآثاره ومنهجه، وأورد فيها الدكتور حازم تحليلاً منهجياً قويماً لمصنفات بتوجيهات القراءة التي بلغت سبعين مؤلفاً، كان من أقدمها كتاب وجوه القراءات لهارون ابن سلام وابن قتيبة والسراج وابن خالويه في كتاب الحجة[1] وأبو علي الفارسي ومكي.ثم بيّن المحقق مصادر المهدوي العامة، وفصل أصول الاحتجاج عنده، وفي مقدمتها صحة الرواية، ومن أمثلة اعتماده لها قوله أن أبا عمرو بن العلاء خص إدغام اللام في «هل» في التاء اتباعاً للرواية، كما أورد قوله أن سكت حفص على «عوجا» في الكهف ليس له وجه من الاحتجاج يعتمد إلا الرواية.

ومن أصول احتجاجه كذلك مراعاة السياق، وبه وجه قراءة ابن كثير والكوفيين ﴿ **نغفر لكم** ﴾(البقرة، 58) إن من قرأ بالنون وكسر الفاء فإنه أسند الفعل إلى اللّه عز وجل وحجته أن بعده ﴿ **وسنزيد المحسنين** ﴾ فهو مسند إلى اللّه.

ومن هذه الأصول كذلك اعتباره لما جاء على الأصل، فيقول إن من قرأ ﴿ **السراط** ﴾ بالسين فهي الأصل وما جاء على الأصل لا يحتاج إلى احتجاج. على «مرضات» لاتباع خطّ المصحف. أما احتجاجه باللغة نحواً وحرفاً وشعراً كتوجيهه لقراءة ﴿ **يَطْهُرْنَ** ﴾ و ﴿ **يطَّهَّرْنَ** ﴾ بالفرق بين أقوال المهدوي للمعاني، والرواية في الحديث والتفسير.

وبعدما ذكر المحقق قيمة هذا الكتاب في موضوعه بين أن عليه بعض المئاخذ أحصى منها عشرة منها : الاوهام في بعض الآيات كذكره لفظة ﴿ **البناء** ﴾ بالتعريف وهي لم تات في القرآن معرفة. وإيهامه أن بعض القراء قرأ ﴿ **الريح** ﴾ بالافراد في جميع المواضع المختلف فيها، ومنها ضعف بعض وجوه الاحتجاج، وتعبيره لما يلمح أن بعض القراء يعتمدون الأقيسة في الحروف كما أخذ عليه عدم نسبة كثير من الأقوال إلى أصحابها[2].

---

(1) شرح الهداية للإمام أبي العباس أحمد بن عمار المهدوي، ت 440، تحقيق ودراسة الدكتور حازم سعيد حيدر، ط. أولى : 1416-1995، مكتبة الرشد، الرياض، ص 28.

(2) المصدر نفسه، ص 168 وما بعدها.

ج) منهجه :

وكان المهدوي مخلصا للمدرسة القيروانية، متبعا طريقها وناصرها لمواقفها التي رأيناها عند شيخه ابن سفيان، ونظيره الشيخ مكي القيسي، فقد اقتدى بالأول في اختياراته، وبالثاني في منهجه وكتابته.

اختياراته في نطاق المدرسة القيروانية :

قوله بترقيق الراء الساكنة بعد الياء في «قرية» و«مريم» معللا لها بأن الياءات هنا في تقدير الكسرة ولا حاجز بينها وبين الراء[1].

وكذلك تفخيم الراء في ﴿ كِبْرٌ مَا هُم بِبَالِغِيهِ ﴾ و«عشرون» وذاكراً قول شيخه ابن سفيان في «كبر» أن الكاف أقرب مخرجاً إلى الذال منها إلى الباء ففخمت الراء في «كبر» لبعد المخرجين، ورققت في «ذكر» لقرب المخرجين وأخذه بالوجهين في ﴿ حصرت صدورهم ﴾ فقال برواية تفخيمها في الوصل وترقيقهما في الوقف[2]. ومن ذلك دفاعه عن مذهب ابن سفيان في الراءات المفتوحة بعد كسرة مفصولة عنها بساكن غير مستعل، ولم ير المهدوي أن ورشاً خالف أصله في الأسماء الأعجمية، فقال إن هذا التعليل ليس بشيء لأنه لم يفخم من هذا الأصل الأسماء الأعجمية وحدها بل وفخم غيرها مثل «كِبْرَهُ» و«حذركم» وهي ليست أعجمية مثل إبراهيم فثبت بذلك عنده أنها من الأصول التي عقدها ابن سفيان.

أما اللامات فقد وافق المدرسة القيروانية في أصولها، فقال بتفخيم اللام بعد الضاد في مثل «فضل الله» وفي «فصل» و«تطلع» وفي المشددة بعد الصاد والظاء، نحو «يصلبوا» و«مصلى» وقبل الطاء نحو «سلطان» و«اختلط» واختار الترقيق في «فصالا» و«يصالحا» وعند الوقف في «أن يوصل» و«بطل» وأخذ بالوجهين في «صلصال»

ومن مظاهر التزامه بالمنهج القيرواني ما نلاحظه في التشابه بين كتاب "الهداية" للمهدوي وكتاب "التبصرة" لمكي. ثم ما يقع من التداخل والتطابق بين "شرح الهداية" للمهدوي وكتاب "الكشف" لمكي. ولإعطاء نموذج من آراء المهدوي

---

(1) شرح الهداية، ج 1، ص 141 وما بعدها.

(2) المصدر نفسه، ج 1، ص 146 وما بعدها.

في الأصول، نأتي بفصل من مقدمات "شرح الهداية" تعبر بوضوح عن آرائهما الموحدة، في قضية ثبوت النص القرآني، وحجة نقل الرواية بدون تواتر، والإجماع على مرسوم الخط، وعلى مسألة اشتمال المصحف على بعض الحروف السبعة فيقول المهدوي[1].

«اعلم أن اللّه عز وجل جعل القرآن آية معجزة مبايناً لسائر الكتب المتقدمة، وكلام العرب المستعمل في خطبهم وأشعارهم وأمثالهم وأخبارهم، ومباينته لذلك من وجوه يطول تعدادها، ويصعب في مثل هذا الاختصار إيرادها، فمن ذلك ما قصدنا إليه في كتابنا هذا مما يسره اللّه تعالى للتالين من اتساع لغاته، ووجوه قراءته اختصاصا منه له بالمنزلة الرفيعة، وأنا ذاكر له طرفا من بيان معنى الاختلاف في حروفه إن شاء اللّه».

«روى أبي بن كعب وغيره عن النبي صلى اللّه عليه وسلم، أنه قال : «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، فاختلف أهل العلم في تأويل هذا الحديث، فقال بعضهم : معنى ذلك حلال وحرام، وأمر ونهي، وخبر ما كان وخبر ما يكون، وضرب أمثال. وقال بعضهم : ذلك نحو قولك : هلم وتعال وأقبل وإلي ونحوي وقصدي وقربي وأصح ما عليه الحذاق من أهل النظر في معنى ذلك إن شاء اللّه : أن ما نحن عليه في وقتنا هذا من هذه القراءات هو بعض الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن، وتفسير ذلك : أن الحروف السبعة التي أخبر النبي عليه السلام أن القرآن أنزل عليها تجري على ضربين» :

«أحدهما : زيادة كلمة ونقص أخرى، وإبدال كلمة مكان أخرى، وتقدمة كلمة على أخرى، وذلك نحو ما روي عن بعضهم : ﴿ ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج ﴾ وروي عن بعضهم : «حم سين قاف»، وروي عن بعضهم : ﴿ إذا جاء فتح اللّه والنصر ﴾، ﴿ وجاءت سكرة الحق بالموت ﴾، فهذا الضرب وما أشبهه متروك لا تجوز القراءة به، ومن قرأ بشيء منه غير معاند ولا مجادل عليه وجب على الإمام أن يأخذه بالأدب بالضرب والسجن، على ما يظهر له من الاجتهاد، فإن قرأ به وجادل عليه ودعا إليه الناس وجب عليه القتل، لقول النبي عليه السلام : «المراء في القرآن كفر»، ولإجماع الأمة على اتباع المصحف المرسوم».

---

(1) شرح الهداية، مجلد 1، ص 4.

«والضرب الثاني : ما اختلف فيه القراء من إظهار وإدغام وروم وإشمام وقصر ومد، وتخفيف وشد وإبدال حركة بأخرى، وياء بتاء وواو بفاء، وما أشبه ذلك من الاختلاف المتقارب، فهذا الضرب هو المستعمل في زماننا هذا، وهو الذي عليه خط مصاحف الأمصار، سوى ما وقع فيه من اختلاف في حروف يسيرة. فثبت بهذا أن هذه القراءات التي نقرؤها هي بعض من الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن، استعملت لموافقتها المصحف الذي اجتمعت عليه الأمة، وترك ما سواها من الحروف السبعة لمخالفته لمرسوم خط المصحف، إذ ليس بواجب علينا القراءة بجميع الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن. وإذ قد أباح النبي عليه السلام لنا القراءة ببعضها دون بعض لقوله عز وجل : ﴿ فاقرءوا ما تيسر من القرآن ﴾ (المزمل، 20) فصارت هذه القراءات المستعملة في وقتنا هذا هي التي تيسرت لنا بسبب ما رآه سلف الأمة من جمع الناس على هذا المصحف، لقطع ما وقع بين الناس من الاختلاف، وتكفير بعضهم لبعض. فهذا أصح ما قال العلماء في معنى هذا الحديث، وما أشبهه من الأحاديث المأثورة عن النبي عليه السلام. وقد ذهب الطبري وغيره من العلماء إلى أن جميع هذه القراءات المستعملة ترجع إلى حرف واحد، وهو حرف زيد بن ثابت»[1].

والمقارنة بين كتاب الكشف لمكي وشرح الهداية للمهدوي تظهر كثيراً من أوجه الشبه في مناهج التوجيه والتعليل، إلا أن المهدوي كان أميل إلى ترجيح الرواية الثابتة على القواعد القياسية، وهذا ما يمتاز به عن المدرسة القيروانية عموماً. فلقد كان مكي مثلاً لا يتحرج في تضعيف الروايات بالقياس في بعض الأحيان، أما المهدوي فإنه يرجحهما به ولكنه لا يضعفهما بمخالفته.

ويتضح منهجه في ذلك عندما يقول في دفاعه عن قراءة أبي عمرو بإسكان الهمزة في ﴿ إلى بارئكم ﴾ استثقالاً لتوالي الحركات، إن قول سيبويه ليس مما يعارض به من روي الاسكان لثبوتها ولاستعمال العرب له لكن إذا كان ما قال سيبويه قد روي عن أبي عمرو كما روى عنه الإسكان كان الأخذ بما قال سيبويه وهو الاختلاس أولى وأحسن[2].

---

(1) شرح الهداية، ج 1، ص 7.

(2) شرح الهداية، ج 1، ص 166.

ويقول في معرض تحقيق الهمزتين في «أئمة» أن سيبويه والخليل عابا هذا التحقيق وجعلا من الشذوذ، ويعلق المهدوي على هذا قائلاً : «والقراء أحذق بنقل هذا من النحويين، وأعلم بالآثار ولا يلتفت إلى من قال إن تحقيق الهمزتين في لغة العرب شاذ قليل لأن لغة العرب أوسع من أن يحيط بها قائل هذا القول وقد اجتمع على تحقيق الهمزتين أكثر القراء وهم أهل الكوفة، وأهل الشام وجماعة من أهل البصرة وببعضهم تقوم الحجة» فهو يرجح التحقيق مع أنه يعترف بما فيه من الثقل[1].

وقد أثار موقف المهدوي هذا رداً من طرف ابن أبي السداد، قائلاً إن القراءات السبع قد تشتمل على الفصيح وغيره[2]، وفي هذا الرد نرى نوعاً من تبادل الآراء فيمثل المهدوي القيرواني طريقة المدرسة الأثرية، ويأخذ ابن أبي السداد الأندلسي دور المدافع عن أنصار المنهج القياسي المشهور عند القيروانيين.

ومن أمثلة انتصار المهدوي للرواية الثابتة دفاعه عن قراءة الإمام نافع ﴿ فَبِمَ تبشرون ﴾(الحجر، 54) مع العلم أن مكياً قال إن جماعة طعنت فيها لبعد مخرجها في العربية ولأنَّ حذف النون مع الياء لا يحسن إلا في الشعر[3].

أما المهدوي فيقول : بأنَّ نافعاً حذف النون الأخيرة لاتصالها بياء الإضافة، ومثله قول الشاعر :

تراه كالثغام يعل مسكا   يسوء الفاليات إذ فليني

يريد إذا فليني، وقال آخر :

أبا الموت الذي لابُد أني   ملاق لا أباك تخوفيني

وعن قراءة حمزة : ﴿ واتقوا اللَّه الذي تساءلون به والأرحامِ ﴾ بالخفض يقول المهدوي : إن القراءة جائزة علي بعدها[4]، وفي كسرة لياء ﴿ بمصرخيِّ ﴾ قال إن بعض الناس غلط حمزة فيها، إنها ظاهرة الوجه معروفة في اللغة[5]. ومن

---

(1) شرح الهداية، ج 2، ص 327.

(2) الدر النثير والعذب النمير، لعبد الواحد بن محمد بن أبي السداد المالقي، ت 705هـ، تحقيق أحمد عبد الله أحمد المقري، 4 أجزاء، دار الثقة للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، 1411-1990، عند تعرضه للهمزتين المتلاصقتين.

(3) الكشف، ج 2، ص 31.

(4) شرح الهداية، ج 2، ص 244.

(5) شرح الهداية، ج 1، ص 160.

المعروف أن الفراء انتقدها وقال إنها من وهم القراء، ويقول الأخفش إنه لم يسمع بها وضعفها المبرد والزجاج، بخلاف أبي عمرو بن العلاء وقيل إنه لغة أبي يربوع، ومن قراءة ابن عامر : ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادَهم شركآؤهم ﴾ قال إن فيها بُعد لأن التفريق بين المضاف والمضاف إليه قليل في الاستعمال وجاء مثله في الشعر وأنشد قول الشاعر :

فزججتها بمزجة زج القلوص أبي مزاده[1]

وهذه الأمثلة تبين ما بين منهج مكي والمهدوي من تقارب وتلاق.

والملاحظ عموما أن الإمام المهدوي لم يحظ بما يستحقه من مكانة بين القراء بالرغم من ثناء المؤرخين عليه، ولعل السبب يعود في ذلك إلى عدة عوامل :

أولاً : منها محاولته للتنافس مع أبي عمرو الداني الذي لا يشق غبارهُ في ميدانه.

ثانياً : أن أكثر كتبه لن تعرف طريقها إلى النشر، وبالخصوص كتاب التحصيل الذي يعتبر من أجود كتب التفاسير، حتى أن كتاب الهداية الذي كان مرجعاً مهماً للدارسين لم ينشر بعد ولم يعرف إلا عن طريق شرحه.

ثالثاً : إن أهم المسائل التي قدمها المهدوي في كتبه المعروفة مثل شرح الهداية، فإنها تكاد تكون تكراراً واختصاراً لما كتبه الشيخ مكي بن أبي طالب القيسي، ومع ذلك فإن أبا العباس المهدوي قد بذل جهداً محموداً في علوم القراءات والتفسير وقضى ما على نفسه من حق الأنعم وفقاً لبيتين أنشدهما في مقدمة كتاب التحصيل وهما :

قضاء لما في النفس من حق أنعم أقول لها مهلاً مَلَكْتِ فَأَسْجِحِ
فغاية جهدي منتهى كنه قوتي ومبلغ نفس عذرها مثل مبجح

(1) شرح الهداية، ج 2، ص 292.

الفصل الثالث

من أقطاب المدرسة القيروانية

1 . أبو الحسن الحصري

أ) حياته :

بعد هؤلاء يأتي دور أبي الحسن علي بن عبد الغني الفهري الحصري (تـ 484) وهو من ألمع ممثلي المدرسة القيروانية. فقد كان أديباً بارعاً، ومقرئاً ماهراً ووظف مواهبه الشعرية في نظم مسائل القراءات القرآنية فاشتهرت رائيته في مقرأ نافع التي بدأها بقوله :

إذا قلت أبياتا حسانا من الشعر	فلا قلتها في وصف وَصْلٍ ولا هَجْر
ولا مَدْحِ سُلطانٍ ولا ذَمِّ مسلم	ولا وَصْفِ خل بالوفاء أو الغدر
ولكنني في ذم نفسي أقولها	كما فرطت فيما تقدم من عُمر
ولابد من نظمي قوافي تحتوي	فوائد تغني المُقرئين عن المُقري

وهذه الأبيات التي استهل بها رائيته، تبين أنه قد قالها في أواخر أيامه حينما كان في كنف الولاة البرغواطيين في سبتة، وقد ذكر في مقدمتها النثرية. أن أميري هذه المدينة «سقوت» وابنه الحاجب هما اللذان فجَّرا النهر من بحره واستخرجا الدرر من نحره، قال الحصري قصيدته بعدما قضى حياة مضطربة، كان فيها مشهورا بصفته شاعرا يصف الوصل والهجر ويمدح السلاطين، ويذم المسلمين، ففي الأبيات إذن توبة تكفي عما اعتاده وعرف به من أشعار غزلية، مثل قصيدته الدالية المشهورة التي مطلعها :

يا ليلَ الصبِّ متى غده ؟	أقيامُ الساعة مَوعده ؟

وهي التي تبارى الشعراء في معارضتها من عهد الشاعر إلى قول أحمد شوقي :

مضناك جفاه مرقده	ورثاه ورحم عوده

كما عرف الشاعر بمدائحه في أمراء الأندلس، وقد حظي منها المعتمد ابن عباد بديوان خاص. وجرت على ألسنة الناس فيه عند وفاة والده المعتضد قوله :

مـــــات عـــبـــــاد ولكن ... بـقـي الـفـــــرع الـكـريـم
فـكـأنَّ الـمـــــيـــت حيٌّ ... غـــيـــر أن الضـــاد مـــيم

ثم اشتهرت مناقضاته لابن الطراوة، وتبرمه من الذين يكيدون له، ونسبوا إليه مقالة شنيعة، فقال في ذلك :

أصيب قصيد فيه كفر فَنِيطَ بي ... وكَم شاعر قيلت عَلى فيه أشعار
ومن كُل كف قد رُميت بصخرة ... وفي راحتي لو أمكن الرمي أحجار

وعندما نضرب الذكر صفحا عن شاعر المعاناة، لنتناول منه المقرئ الحاذق، فسوف نجد حُصْريا آخر، فنراه قمينا بمستوى أقطاب المدرسة القيروانية، مثل الشيخ مكي القيسي والمهدوي، ويكفيه أن ابن بليمة كان ممن أخذ عنه.

لقد سلك الحصري سبيل الإمامين المتقدمين، فنشأ مثلهم في القيروان وقرأ على شيوخها، ورحل إلى مصر، فأتقن صنعة القراءات على أعلامها، ثم اضطر إلى الانتقال من القيروان في منتصف القرن الخامس أيام الفتنة الهلالية ولحق بالأندلس على غرار من سبقوه فتردد بين حواضرها معلما ومناظرا ومتكسبا، حتى وصل إلى سبتة فوجد فيها الراحة والرعاية، ثم غادرها في أواخر أيامه إلى طنجة حيث قضى نحبه عام 484.

لغز كلمة «سوءات» :

ولكن الحصري القارئ لم يخلع ثوب الحصري الشاعر ولم يتخل عن اللمز في اللغز ومن أمثلة ذلك قطعته المشهورة في لغز «سوءات» والتي يخاطب فيها قراء الغرب يسائلهم عن أسباب عدم مد الواو فيها ومد الهمزة، ولقد أثارت حفيظة القراء في عصره، ومن بعده لما فيها من تعريض وهُجْر. فتوالت عليها الأجوبة حتى بعد وفاته بآماد بعيدة، ويقول الحصري في لغزه.

سألتكم يا مقرئ الغرب كله ... وما لسؤال الحَبر عن علمه بُدُّ
بحرفين مَدُّوا ذا وما المَدّ أصله ... وذا لم يمدوه ومن أصله المد
وقد جُمِعا في كِلْمَة مستبينة ... على مثلكم تَخْفَى ومن مِثلكم تبدو

وكان ممن أجابه أبو القاسم الشاطبي الذي ولد بعد وفاة الحصري بنصف قرن فقال :

عجبت لأهل القيروان وما حدوا	لدى قصر «سوءات» وفي همزها مدوا
لورش ومَدّ اللين للهمز أصلُه	سوى مشرع الثُّنْيا إذا عَذُب الوِرْدْ
وما بعد همز حرف مد يمده	سوى ما سكون قبله ما له مد
وفي همز «سوءات» يمد وقبله	سكون بلا مد، فمن أين ذا المد

كما أجابه أبو الحسن بن بري صاحب الدرر اللوامع بقوله :

نعم لم يمدوا الواو في جمع سوءة	وفي ألف من بعد همزته مدوا
لأن هذيلا تفتح العين مطلقا	فليس إذا في الواو إن فتحت مد
ومن قال في المعتل تسكين عينه	فما إن له عن مَدّها وسطاً بُد

وممن أجابه أيضا أبو إسحاق الجعبري بقوله، معرضا به في البيت الأخير، قائلا إن في جوابه «رُشْداً» أي أنه لم يتضمن ما لمح به الحصري من الإفحاش. ويقول الجعبري :

لَنِعْم سؤالُ القيروانيِّ مُلْغِزا	بكلمة «سوءات» بها الواو ما مدوا
لورش وبعد الهمزة الألف انجلى	بِمَد ولا قصر فكيف أتى المد
نعم ! فتح عين جمع الاسماء أصّلوا	ليَمتازَ عن وصف إسكانه جدوا
وقد سكّنوا المعتل خشية قَلْبه	وخوف ظهور المد ما عينه شدوا
والاجْوفُ وافى عن هذيل مُحركا	وإذ قصدوا التحريك إعلاله ردوا
فصار سكون العين في الجمع عارضا	لذا قدَّروا فيه التَّحرُك واعتدوا
فمن مَد راعى اللفظ طردا لأصله	وذو القصر مُستثن وبالأصل يُعتد
وقد سَوغـًا مد الذوائب بعدها	لأن التي من بعد ذينك ممتد
وهذا جواب الجعبري أعمُّ من	سؤال عن الحصريَ في ضمنه رُشْد

ب) شيوخ الحصري :

لقد سرد الحصري شيوخه في أول قصيدته الرائية فيقول :

وأذكر أشياخي الذين قرأتها	عليهم فأبدا بالإمام أبي بكر
قرأت عليه السبع تسعين ختمة	بدأت ابنَ عشر ثم أتممت في عشر
ولم يكفني حتى قرأت على أبي	علي بن حمدون جَلولِّينا الحَبِر
وعبد العزيز المقرئ ابن محمد	أثير ابن سفيان وتلميذه البكري
أئمة مصر كنت أقرأ مدة	عليهم، ولكني اقتصرت على القصري
فأجلسني في جامع القيروان عن	شهادته لي بالتقدم في عصري
وكم لي من شيخ جليل وإنما	ذكرت دراريا تضيئ لمن يسري

وهؤلاء الثلاثة هم أبو بكر عتيق بن أحمد بن إسحق التميمي القصري المتوفى سنة 447 والثاني أبو علي الحسن بن علي الجلولي نسبة إلى جلولاء، والثالث عبد العزيز بن محمد أبو محمد البكري المعروف بابن أخي عبد الحميد، وكلهم من أصحاب ابن سفيان، والأولان منهما من أشياخ بن بلّيمة. أما الذين لم يذكرهم في الحصرية، فإنه أعطى أسماء بعضهم في إجازته لابن الأصبغ بن عقاب إذ يقول :

ج) رائيته ومنهجه :

لم يؤثر عن الحصري في القراءات غير رائيته في قراءة نافع أو منظومة في الرسم. وقد رأينا لغزه في مد سوءات واختصاره على النظم جعل بعض الباحثين يصنفه الاتجاه الفني المغربي، مع اعتبار أنه قضى آخر حياته بين سبتة وطنجة. ولقد اخترنا أن ندرجه في أقطاب مدرسة القيروان لاعتماده أقوالها في قصيدته.

أما رائيته الرائعة فقد لخص فيها قراءة نافع، بروايتي ورش وقالون، وقد نظمها في أسلوب يتسم بالوضوح والسلاسة ؛ ولقد ظلت ردحاً من الزمن هي عمدة القارئين لسهولة حفظها وحسن بيانها، وتبارى العلماء في شرحها أمثال ابن الباذش صاحب الإقناع، وأبي الحسن العبدري الإشبيلي المعروف بابن عظيمة 543، وهو بعنوان منح الفريدة الحمصية بشرح القصيدة الحصرية ؛ ويوجد مخطوطا في خزانة ابن يوسف في مراكش رقم 289 ؛ كما شرحها أيضاً أبو عبد اللّه محمد بن محمد بن

إبراهيم الخراز صاحب مورد الظمآن. واستمرت الحصرية معتمدة في التدريس والنقل إلى أن نسختها أرجوزة ابن بري، التي لا تقل عنها براعة في الجودة والسهولة، كما امتازت عليها البرية باختيار طريق الداني بينما كان الحصري حامل لواء الاتجاه القيرواني، مما هو بارز في آرائه في مذهب ورش من مد البدل الذي يقول فيه :

وفي مَدِّ عينٍ ثم شَيْء وسَوْءة ... خلاف جرى بين الأئمة في مصر

فقال أناس مَدُّه متوسط ... وقال أناس مُفْرِط وبه أقْري

ومن ترقيق الراءات في «المرء» و«مريم» و«قرية» وتفخيم راء «عشرون» وهذه من الحروف التي رأيناها من خصائص المدرسة القيروانية وفيها يقول الحصري :

وفي الراء عِلْمٌ بعد ذلك غامض ... تدق معانيه عن الكهل والغِرِّ

وإن سكنت والياء بعد كَمريم ... فَرَقِّق وخَطِّئ من يُفخم بالقهر

ولا تقر راء «المرء» إلا رقيقة ... لَدَى سورة الأنفال أو قصة السحر

وفي تفخيمها يقول :

وعشرون أيضا فخموه لعلة ... فسلني أجب واخطب عروسا بلا مهر

ويذكر الحصري في مقدمة رائيته أسباب نظمها وأحوال مدعي القراءة في عصره :

رأيت الورى في دَرس علم تزهدوا ... فقلت : لعلَّ النظمَ أحظى من النثر

ولم أرهم يدرون ورشاً قراءةً ... فكيف لهم أن يقرأوا لأبي عمرو

فألزمت نفسي أن أقول قصيدة ... أَبُثُّ بها علمي وأَجْري إلى الأجر

فيا رُبَّ عُذر للبخيل بماله ... وما لِبَخيلٍ بالمسائل من عُذر

فجئت بها فِهريَّة حُصَريَّة ... على كل خاقانية[1] قبلها تزري

---

(1) الخاقانية : هي أرجوزة في القراءة والقراء لأبي مزاحم موسى بن عبيد الله الخاقاني البغدادي (ت 325) ويقول عنه ابن الجزري أنه أول من صنف في التجويد، وقد شرح الداني الخاقانية شرحا لعله مازال مخطوطا، وقد نشرها الدكتور احميتو في موسوعته (ج 2، ص 464)، وشرحها مع نونية السخاوي الدكتور عبد العزيز القارئ، أستاذ مشارك في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط. أولى، 1402، وهي على بحر الحصرية ورويها ويقول ناظمها في أولها.

أقول مقالا معجما لأولي الحجر ... ولا فخر إن الفخر يدعو إلى الكبر

إلى أن يقول :

أيا قارئ القرآن أحسن أداءه ... يضاعف لك الله الجزيل من الأجر

فما كل من يتلو الكتاب يقيمه ... وما كل من في الناس يقرئهم مقري

وإنا لنا أخذ القراءة سنة ... عن الأولين المقرئين ذوي الستر

فللسبعة القراء حق على الورى ... لاقرائهم قرآن ربهم الوتر

ونلاحظ أن الخاقاني سمى السبعة المختارة في كتاب ابن مجاهد وهو معاصر له.

على مـائتي بَيت تُنيف وتسعة   وقد نُظمت نظم الجُمان على النحر
وما أُعطيَتْ بين القصائد حقّها   ولو كُتبت بالمسك فضلا عن الحبر
تَنُوب عن الكُتْب الضخام لقارئ   وتسْهُل حفظا للمُقيمين والسَّفْر
وفيها من الذّكر المُطهَّر جملةٌ   فلا تقرها إلا وأنت على طهر
وأحسن كلام الغُرب إن كنت مقرئا   وإلا فَتُخْطِي حين تَقْرأ أو تُقْري
لقد يدعي علْم القرءة معشر   وباعهم في النَّحو أقصر من شبر
فإن قيل ما إعراب هذا ووزنه   رأيت طويل الباع يقصر عن فِتْر
ثلاث لغات في «الصراط» ولم يكن   ليحسنها من لم يقسه على مُقْري
أعلم في شعري قراءة نافع   رواية ورش ثم قالون في الأثر

ويقول في ذكر التعوذ والبسملة :

جرى الخُلفُ في وصف التعوذ بينهم   ونص الكتاب اختير في غالب الأمر
ولم أقر بين السورتين مبسملا   سوى أنني بسملت في «الأربع الغر»
وحجتهم فيهن عندي ضعيفة   ولكن يقوون الرواية بالنصر
وإن تفتتح والحزب أول سورة   فعوذ وبسمل أنت من ذاك في يسر
وإن كنت في غير الفريضة قارئا   فبسمل لقالون لدى السور الزُّهر
مدى الدهر إلا في ابتداء براءة   لتنزيلها بالسَّيف من مرسل النذر

ويقول في ذكر فاتحة الكتاب وذكر ميم الجمع وهاء الكناية :

إذا لقيت ميمَ الجماعة همزةً   فأتبع لورش ضمة الميم في المَرّ[1]
وأسكن لقالونٍ، وإن تلق ساكنا   فضُم لقالونٍ وورش على قدر
وفيما عدا هذا هما يسكنانها   كذا رويا عن نافع عن ذوي الحجر
وعندي لقالون رواية ضمها   وقد نَشَر التخييرَ عنه ذوو النشر
ولم أر من يقرأ بإشباع أحمد[2]   فأذكر في «إياك نعبد» ما أدري
وفي «ملك يوم الدين» ثم أنصّ ما   يخالف فيه الأصل من علل تجري

(1) المرّ هنا يعني به الوصل.
(2) هذا الحرف منسوب لأحمد بن صالح المصري.

صِلِ الهــــاء مع ضَمٍّ بواو إذا أتت ... على إثْر تحـريك، وكن غـيـر مـغْـتـرّ
ومع كـسـرها صِلها بيـاءٍ إذا أتت ... كـذلك، واسـمَـعْني فلستُ بذِي هُجْـر
ولا تَصِلنْهـا عند إتيـان سـاكن ... ولا قـبلهـا، والْقَ الفـوائدَ بـالبـشـر
وأشـمم ورم مـا لـم تقف بعـد ضمـة ... ولا كـسـرة أو بعـد أمـيـهـمـا[1] فـادر
وإن تتـصـل هاءٌ بـفـعل جـزمـتـه ... فـمـخـتلسٌ قـالونُ في غـيـر مـا كـثـر
لدى آل عـمـران، وفي سـورة النسـا ... وفي النور والشورى وفي النمل عن خُبْر
وفي سورة الأعـراف والشعـراء قـد ... دللتك فَـاعْلَمْ لست في مـجـهل قـفـر
ووافـقــه ورش على «يرضــه لكم» ... لدى كلمـات اللّه في الشكر والكفـر

ويقول في ذكر المد والقصر :

إذا الألفُ المـفـتـوحُ مـا قـبلَهـا أتت ... أو الواو عن ضم، أو اليـاء عن كـسـر
ومن بعـد إحـداهن همـز فـمُـدَّها ... مَـمكَّنةً دون الخـروج عن القـدر
ومُـدَّ لحـرف سـاكن جـاء بعـدها ... وكن من تلاقي السـاكنين على حِـذْر
وإن يتطرَّف عند وقـفِك سـاكنٌ ... فَـقِفْ دون مَـدٍّ ذاك رَأيي بلا فـخـر
فـجـمـعك بين السـاكنين يجـوز إن ... وقـفتَ، وهـذا من كـلامـهـم الحـر
وإن تتـقـدم همـزة نحـو «آمنوا» ... و«أوحِيَ» فـامْـدُدْ ليس مَـدُّك بالنُّكْر[2]
ولو سُـهِّلت، إلا مـواضع أهملت ... لهم علل فـيـهـا حـوى علمـهـا صـدري
«يؤاخـذكم» «آلن» مـسـتـفـهـمـا به ... وقولك «الأولى» وصف «عادٍ» ذوي الخسر
وإن كـان قـبل الهـمـزة الحـرف سـاكنا ... وليس بحـرف المـد فـأقـرأه بالقـصـر
كـقـولك «قـرآنا» ومـا كـان مـثله ... سوى حرف «سوءات» فـقـد مد عن عذر
وفي مُـدَّ «عَـيْنٍ» ثم «شيء» و«سـوأة» ... خـلاف جـرى بين الأئمـة في مـصـر
فـقــال أناسٌ مَـدُّه مُـتــوسطٌ ... وقـال أناس مُـفْـرِطٌ، وبه أقـري
وخـالف في «المـوؤدة» الأصل عندهم ... وفي واو «سـوءات» وفي «موئلا» فـادر
تفـرد بالأصلين ورش كليـهـمـا ... ووافـقـه قـالون في مُـبْـتَـدًا ذكـري
وإن تنفـصل من أحـرف المـد همـزةٌ ... فَـدَعْ لِفـتى حُلْوان مَـدَّك واسـتـجـر

---

(1) يشر إلى الواو والياء اللذين جعلهما أمَّيْن للضم والكسر.

(2) وهذا المد بالتمكين من خصائص القيروانيين.

ذكر نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها :

وإن تتحرك همزةٌ بعد ساكن … وليس بحرف المد من كلمتي ذكر

فدَعْها وحَرَّكَةُ بتحريكها وزد … من الشكر للمولى يزدك من البر

وإن لام تعريف أتت قبلها جرت … على الأصل والتنوين حرف فقس وادر

لو رشك والوجهان في هاء سكته … نصحتك عن ود ولا نصح عن غمر

وحكمك في «ءآلانَ» نقل وفي «ردا» … وفي «عادا الأولى» لقالون والمِصْري

ولكن قرا قالون «الأولى» بهمزة … مسكنة، والعلم يكنز كالتبر

ذكر الروم والإشمام :

يُرَى رَومُنا والعُمْيُ يسْمَعُ صوتَه … وإشمامنا مثل الإشارة بالشفر

لورش وقد يقرا لقالون مثله … حكى ذاك بعض المقرئين ذوو الستر

وأشمم ورُم فيما تحرك لأزما … وليس بمفتوح، وقف غير مضطر

ومَن ضمَّ ميمَ الجمع أسكن واقفا … فإياك أن يغريك بالجهل من يغري

ويقول عن الراءات :

وذا حكمها مفتوحة غير أحرف … أدل عليها أو أنص ولا أكري

إذا لقيت مستعليا أو تكررت … ففخم كذاك الأمر فيها بلا عسر

وفي «حصرت» خلفٌ لدى الوصل بينهم … وفي «إرَم» التفخيم في نص و«الفجر»

وحكمك في «حيران» تفخيمها وفي … «عشيرتكم» في قصة الغزو والنفر

وإن حرف إطباق تقدم ساكنا … ومن قبله كسر ففخم مدى الدهر

وإن كان من «زد سوف تذنب ثم» وال … ذي قبله من أحرف الحلق في كسر

أو الكاف فالتفخيم عندي حكمها … فكن يقظا أذكى ذكاء من الحِبْرِ

وفَخَّمَ أيضاً «وزر أخرى» لعلة … و«ذكرك» أن الآي في نسق تجري

ورقق «إسرافا» و«إسرافنا» معا … وفي راء «إجرامي» خلاف فخذ وفري

وإن وقع التنوين في الراء فخمت … «كذكرا» فزد علما لعلك أن تثري

ولكن «صهرا» رققوه لهائه … ولولا اختصار القول عللت ما أدري

ومهما تقعْ بالكسر أو تك أولا … فلا خلف فيها عندَ زيدٍ ولا عمرو

وإن لم تكن ياء ولا الكسر قبلها … ففخم سوى ما قبل قولك «كالقصر»

وإن سكنت والياء بعد كمريم ... فرَقِّق، وخَطِّئ مَن يُفَخِّم بالقهر
ومن ذَكر التفخيم في مثل «شرعة» ... فجاهده، إن الشر يدفع بالشر
وإن لقيت مستعليا نحو «فرقة» ... ففخم ورقق راء «فرق» بلا زجر
ولا تقر راء «المرء» إلا رقيقة ... لدى سورة الأنفال أو قصة السحر
وما لم أصفه بعد فهو مفخم ... تأمل فقد سهلت من أصلها الوعر
وما أنت بالترقيق واصله فقف ... عليه به، لا حكم للطاء في «القطر»
ووقفك بالإشمام والروم عندنا ... كوصلك، هذا قول من ليس بالغمر

وهذه نماذج من هذه القصيدة توضح منهج قائلها في الأسلوب، وبراعته في النظم واختياراته في الأداء.

2 . والمقرئ الثاني من أقطاب المدرسة القيروانية : ابن الفحام

هو عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف أبو القاسم بن الفحام الصقلي نشأ في صقلية وانتقل إلى القيروان وانتهت إليه رئاسة الأقراء فيها.

ويجدر بنا أن نشير إلى إمام آخر من أئمة القراء اشتهر بابن الفحام، وهو محمد بن أحمد بن خلف الرقي، قرأ على الأهوازي وأثنى عليه الداني وقد توفي سنة 399هـ.

أ) شيوخه :

وقد أخذ ابن الفحام القراءات عن الأئمة المصريين، فقرأ على ابن الخياط المالكي، وأحمد بن نفيس المصري الطرابلسي، وعبد الباقي بن فارس الحلبي ثم المصري ونصر بن عبد العزيز صاحب كتاب الجامع في القراءات العشر، هؤلاء الأربعة هم شيوخه المذكورين في كتابه "التجريد"، كما له روايات عن تاج الأئمة أحمد بن علي المصري وابن بابشاذ طاهر بن أحمد أبو الحسن المصري.

ب) مصنفاته ومنهجه من خلال كتاب التجريد :

وقد كتب ابن الفحام عدة مؤلفات منها "شرح مقدمة ابن بابشاذ في النحو" وله في القراءات كتاب "المفردات في القراءات السبع"، وله كتاب "مفردة يعقوب" وقد أسند إليه ابن الجزري في النشر، وتوجد من هذين المصنفين نسخ في استانبول بتركيا، غير أن أهم ما كتبه ابن الفحام في القراءات هو كتاب "التجريد لبغية المزيد في القراءات السبع"، ولعله مازال مخطوطاً، ويقول ابن الجزري إن كتاب التجريد

من أشكل كتب القراءات ومعرفة، وإنه هو أوضحه في كتب التقييد في الخلف بين الشاطبية والتجريد، وفي هذا القول نوع من التعارض مع ما يقوله المؤلف الذي يذكر في مقدمته «جمعت فيه الكثير باللفظ اليسير، وتوسلت بالأسهل عن الأصعب والله أسأل أن يجنبني التكلف فيما قصدت لقوله تعالى : ﴿ قل ما أسألكم من أجر وما أنا من المتكلفين ﴾ ولم يشر الدكتور احميتو لما ذكره ابن الجزري من صعوبة وأشكال، ولكنه قدم عنه عرضاً أوضح فيه منهجه حيث أعطى أسانيده في القراءات، ثم اتبع المنهج التقليدي في استعراض الأصول وفرش الحروف، وبالرغم من تعدد مصادره فإنه مع ذلك يعتمد قواعد المدرسة القيروانية في اختياراتها العامة، وهذا ما يظهر من عرضه لمسائل الخلاف عن ورش[1]، حيث أوضح اختيار مد البدل في مثل «ءادم» و«ءازر» واستثنى لفظي «الموءودة» و«سَوْءَاتِهِمَا» وترك المد في فواتح السور على حرفين، ومما رواه عن ورش نقل الحركة لهاء السكت في «كِتَابِيَهْ إني» وذلك عن شيخه عبد الباقي في طريق أصحاب ابن هلال.

ومما يؤكد انتماءه للمدرسة القيروانية ترقيقه للراء في «حيران» و«مريم» و«قرية» و«المرء» وتفخيمه لها في : «كبر» و«عشرون» و«حذركم» وغيره و«وزر أخرى» وتغليظه للام في مثل «مظلوماً» و«فضل الله» و«يصلون».

هذا ويمتاز ابن الفحام بأنه استقر في القيروان لترسيخ معارف مدرسته في موطنها فكان له الفضل في البقاء عليها في عقر دارها، بينما كان فضل نظرائه في نقلها إلى الأندلس والاسكندرية والمغرب الأقصى.

ج) تلامذته :

لقد أخذ عن ابن الفحام مجموعة من كبار شيوخ القراءات في عهده مثل يحيى بن سعدون بن تمام الأزدي القرطبي، وهو من شيوخ ابن عساكر وابن السمعاني ومحمد بن الفرج الموصلي، ومنهم أيضاً أبو الحسن محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن عظيمة وهو من شيوخ أبي بكر بن خير اللمتوني صاحب الفهرس المشهور، ومن تلامذة ابن الفحام كذلك المقرئ سليمان بن عبد العزيز الأندلسي الذي يقول عنه «ما رأيت أحداً أعلم بالقراءات منه في المشرق ولا في المغرب»،

---

(1) راجع موسوعة الدكتور احميتو، مجد 2، ص 715 وما بعدها.

وممن قرأ عليه أيضاً أبو العباس أحمد بن عبد الله اللخمي المشهور بابن الحطيئة وعبد الرحمن بن خلف الله بن عطية الاسكندري، وقد أسند إليهما ابن الجزري قراءته لكتاب التجريد عن طريق بن أبي حيان الغرناطي وابن الصائغ.

كما يذكر الذهبي أن له سنداً عالياً عن طريق أبي القاسم المالكي عن أبي القاسم الصفراوي عن عبد الرحمن بن عطية عن ابن الفحام، وأن ابن الفحام أخذ عن ابن نفيس عن أبي عدي عن ابن سيف عن الأزرق عن ورش.

3. الإمام الثالث من هذه المدرسة : ابن بليمة

ومن أبرز أقطاب المدرسة القيروانية الإمام أبو على الحسن بن خلف المعروف بابن بليّمة نزيل الاسكندرية والمتوفى سنة 514هـ، وهو إمام متصدر درس بالقيروان ورحل إلى مصر ونقل إليها علمه ومذهبه كما فعل مكي والمهدوي في الأندلس والحصري في المغرب وقد مكث في الإسكندرية نحواً من خمسين سنة كان فيها مقصد الطالبين وسند المتصدرين.

أ) شيوخه وتلاميذه :

يقول ابن الجزري أنه درس في القيروان على إمام جامعها أبي بكر القصري والحسن بن علي الجلولي، وقد سبق ذكرهما في مشيخة الحصري، كما أخذ عن أبي العالية البندوني وعبد الحق الجلاد وعبد الملك بن داود القسطلاني وأحمد الحجري، وهؤلاء كلهم من تلامذه ابن سفيان، وبعضهم لا يعرف بأنه قرأ على ابن سفيان وقرأ عليه ابن بليمة.

ومن شيوخ ابن بليمة أبو معشر الطبري الذي عنه في مكة ومحمد بن أحمد القزويني وأحمد بن نفيس وقد أخذ عنهما في مصر. وعن عبد الباقي بن فارس الحلبي ثم المصري وهو يشترك في هذين الإمامين مع أبي القاسم بن الفحام، وسوف نرى أن تنوع مشيخته لم يغير من اتجاهه الواضح المتمثل في اختيارات ابن سفيان التي استعرضناها أثناء الحديث عن الشيخ مكي والإمام المهدوي ؛ ولعل ابن بليمة كان أكثر تأثر بمواقف شيخ شيوخه ورائد المدرسة القيروانية.

ومن أشهر من قرأ عليه أبو العباس أحمد بن الحطيئة وعبد الرحمن بن خلف بن عطية ويحيى بن سعيد القرطبي وقد رأينا أنهم أيضاً من تلامذة ابن الفحام.

ب) مصنفاته :

لم يذكر له ابن الجزري غير كتاب تلخيص العبارات بلطيف الإشارات، وقد ذكر أنه اعتنى به وقرأه وذكر ما اختلف فيه مع الشاطبية في كتابه الفوائد المجمعة، وذلك على غرار ما قام به في مسائل الخلاف بين الشاطبية وتجريد ابن الفحام.

وكتاب التلخيص قد نشر أخيراً بعناية الأستاذ سبيع حمزة حاكمي، وقد بدأه المؤلف بقوله :

«هذا كتاب اختصرته ليقرب فهمه على مريده، وأوجزت القول فيه ليسهل حفظه على مستفيده، وحذفت منه الأسماء والأسانيد، وذكرت فيه من العلل ما يفيد، إذ كان من سلف من شيوخنا، رحمة الله تعالى عليهم كفونا بما سطروه، ووضعوا عنا بما ألّفوه مؤونة التطويل، فلخصت العبارات بلطيف الإشارات، وذكرت ما اشتهر وانتشر من الروايات، وبينت الفصول وهذبت الفروع.

وفي باب سماه «باب الترجمة» يفسر منهجه في العزو، فالحرميان عنده هما ابن كثير ونافع، والشيخان : ابن كثير وأبو عمرو، والابنان : ابن كثير وابن عامر والنحويان أبو عمرو والكسائي، والكوفيان حمزة وعاصم، والاخوان حمزة والكسائي والأبوان أبو عمرو وأبو بكر، والكوفيون : حمزة وعاصم والكسائي، ثم أقر اختيار الداني في الراويين عن كل قارئ.

وفي جزء الأصول من تلخيصه أكد جلّ اختيارات المدرسة القيروانية التي بسطنا القول عنها سابقاً واخترنا أن نعطي نموذجاً من عرضه لاختلاف القراء في فرش الحروف من سورة الحجرات إلى ختم القرآن الكريم.

سورة الحجرات :

قرأ نافع ﴿ **لحم أخيه ميتاً** ﴾ (12) بتشديد الياء، وقرأ الباقون بإسكانها.

قرأ أبو عمرو ﴿ **ولا يئلتكم** ﴾ (14) بهمزة ساكنة ؛ وهو يبدلها ألفاً إذا قرأ بترك الهمز ؛ وقرأ الباقون بغير همز. قرأ ابن كثير ﴿ **والله بصير بما يعملون** ﴾ (18) بالياء، وقرأ الباقون بالتاء.

سورة ق :

قرأ نافع وأبو بكر ﴿ **يوم يقول لجهنم** ﴾ (30) بالياء ؛ وقرأ الباقون بالنون. قرأ ابن كثير ﴿ **ما يوعدون** ﴾ (32) ؛ وقرأ الباقون بالتاء. قرأ الحرميان وحمزة ﴿ **وادبار** ﴾ (40) بكسر الهمزة وفتحها الباقون.

سورة الذاريات :

قرأ حمزة ﴿ والذاريات ذرواً ﴾ (1) بإدغام التاء في الذال ؛ وأظهرها الباقون.

قرأ أبو بكر والأخوان ﴿ لحقٌ مثلُ ما ﴾ (23) برفع اللام ؛ ونصبها الباقون.

قرأ الكسائي ﴿ فأخذتهم الصعقة ﴾ (44) بغير ألف ؛ وقرأ الباقون بألف.

قرأ النحويان وحمزة ﴿ وقوم نوح ﴾ (46) بجر الميم ؛ ونصبها الباقون.

سورة الطور :

قرأ أبو عمرو ﴿ وأتبعناهم ﴾ (21) بهمزة مفتوحة في الوصل والابتداء مع إسكان التاء والعين، وإثبات نون وألف بعدها ؛ وقرأ الباقون بألف موصولة، وتشديد التاء مع فتحها وفتح العين وإثبات تاء بعدها من غير ألف في الحالين فإن ابتدؤوا طرحوا الواو وأتوا بهمزة مكسورة في أول الفعل.

قرأ أبو عمرو ﴿ ذريتهم ﴾ (21) بألف مع كسر التاء ؛ وقرأ ابن عامر بألف مع ضم التاء ؛ وقرأ الباقون بضم التاء وحذف الألف. قرأ الكوفيون وابن كثير ﴿ ألحقنا بهم ذريتهم ﴾ (21) بنصب التاء من غير ألف وقرأ الباقون بكسر التاء وإثبات الألف. قرأ ابن كثير ﴿ وما ألِتنهم ﴾ (21) بكسر اللام ؛ وفتحها الباقون.

قرأ نافع والكسائي ﴿ ندعوه أنه هو ﴾ (28) بفتح الهمزة ؛ وكسرها الباقون.

قرأ هشام وقنبل ﴿ المسيطرون ﴾ (37) بالسين، وقرأ حمزة بين الزاي والصاد ؛ وقرأ الباقون بالصاد خالصة. قرأ عاصم وابن عامر ﴿ يصعقون ﴾ (45) بضم الياء ؛ وفتحها الباقون. ولا خلاف في كسر ﴿ وإدبارَ النجوم ﴾ (49).

سورة النجم :

قرأ الأخوان بإمالة أواخر آياتها، وقرأ أبو عمرو ما كان منها فيه راء بعدها ياء بالإمالة ؛ وما عدا ذلك بين اللفظين ؛ وقرأها ورش كلها بين اللفظين ؛ وفتحها الباقون.

قرأ الأخوان ﴿ أفتَمرونه ﴾ (12) بفتح التاء وإسكان الميم من غير ألف ؛ وقرأ الباقون بضم التاء وفتح الميم وإثبات الألف. قرأ هشام ﴿ ما كذّب الفؤادُ ﴾ (11) مشدداً وقرأ الباقون مخففاً. قرأ ابن كثير ﴿ ومناءةَ الثالثة ﴾ (20) بالمد والهمز ؛ وقرأ الباقون بغير مد ولا همز. قرأ ابن كثير ﴿ ضئزى ﴾ (22) بهمزة ساكنة ؛ وقرأ الباقون بياء ساكنة، من غير همز.

قرأ ورش وأبو عمرو ﴿ عاداً الأولى ﴾ (50) بضم اللام وتشديدها من غير همز، وقرأ قالون مثلهما إلا أنه أتى بعد اللام بهمزة ساكنة بدلا من الواو ؛ وقرأ الباقون بإسكان اللام وإثبات همزة مضمومة بعدها. وبعد الهمزة واوٌ ساكنة، وكسروا التنوين لسكونه وسكون اللام بعده وهذا كله في الوصل ؛ فإذا وقفوا على قوله تعالى ﴿ عادا ﴾ أتوا بألف بدلاً من التنوين.

سورة القمر :

قرأ ابن كثير ﴿ إلى شيء نكر ﴾ (6) بإسكان الكاف، وضمها الباقون. قرأ أبو عمرو والأخوان ﴿ خشعاً أبصارهم ﴾ (7) بألف مع التخفيف وقرأ الباقون بضم الخاء والتشديد من غير ألف. قرأ ابن عامر وحمزة ﴿ ستعلمون ﴾ (26) بالتاء وقرأ الباقون بالياء.

سورة الرحمن :

قرأ ابن عامر ﴿ والحب ذا العصف والريحان ﴾ (12) بالنصب، وقرأ الأخوان بجر ﴿ الريحان ﴾ فيها ورفع ما بقي، وقرأ الباقون برفع الثلاثة. قرأ نافع وأبو عمرو ﴿ يخرج ﴾ (22) بضم الياء وفتح الراء، وقرأ الباقون بفتح الياء وضم الراء. قرأ حمزة ﴿ المنشئات ﴾ (24) بكسر الشين، وفتحها الباقون إلا أبا بكر فإنني قرأت له بالوجهين. قرأ الأخوان ﴿ سيفرغ ﴾ (31) بالياء وقرأ الباقون بالنون، ولا خلاف في ضم الراء. قرأ ابن كثير ﴿ شواظ ﴾ (35) بكسر الشين، وضمها الباقون. قرأ الشيخان ﴿ ونحاس ﴾ (35) بجر السين ؛ وقرأ الباقون برفعها.

قرأ أبو عمر الدوري ﴿ يطمثهن ﴾ بضم الميم في الأول وكسرها في الثاني وقرأ أبو الحارث بكسرها في الأول وضمها في الثاني وقرأ الباقون بكسرها في الموضعين. قرأ ابن عامر ﴿ ذو الجلال والإكرام ﴾ (78) بالواو، وقرأ الباقون بالياء.

سورة الواقعة :

قرأ الكوفيون ﴿ ينزفون ﴾ (19) بضم الياء وكسر الزاي، وقرأ الباقون بضم الياء وفتح الزاي. قرأ الأخوان ﴿ وحور عين ﴾ (22) بجرهما ؛ ورفعهما الباقون. قرأ حمزة وأبو بكر ﴿ عُرُباً ﴾ (37) بإسكان الراء، وضمها الباقون.

قرأ نافع والكوفيان ﴿ شرب الهيم ﴾ (55) بضم الشين وفتحها الباقون.

قرأ ابن كثير ﴿ نحن قَدَرْنا ﴾ (60) بتخفيف الدال ؛ وشددها الباقون.

قرأ الأخوان ﴿ بموقع النجوم ﴾ (75) بإسكان الواو من غير ألف ؛ وقرأ الباقون بفتح الواو وبعدها ألف.

سورة الحديد :

قرأ أبو عمرو ﴿ وقد أُخِذَ ﴾ (8) بضم الهمزة ﴿ ميثقكم ﴾ (8) بالرفع.

قرأ ابن عامر ﴿ وكلٌّ وعد اللّه الحسنى ﴾ (10) برفع اللام ؛ ونصبها الباقون.

قرأ حمزة ﴿ للذين ءامنوا أنظرونا ﴾ (13) بهمزة مفتوحة في الوصل مع كسر الظاء ؛ وقرأ الباقون بوصل الألف وضم الظاء في الوصل. فإذا ابتدؤوا أتوا بهمزة مضمومة. قرأ ابن عامر ﴿ فاليوم لا تؤخذ ﴾ (15) بالتاء ؛ وقرأ الباقون بالياء.

قرأ نافع وحفص ﴿ وما نزل من الحقّ ﴾ (16) بتخفيف الزاي، وشددها الباقون.

قرأ ابن كثير وأبو بكر ﴿ إن المصدّقين والمصدقات ﴾ (18) بالتخفيف فيهما ؛ وقرأ الباقون بالتشديد. قرأ أبو عمرو ﴿ أتكم ﴾ (23) بالقصر ؛ ومده الباقون. قرأ نافع وابن عامر ﴿ فإن اللّه الغني الحميد ﴾ (24) بحذف ﴿ هو ﴾، وقرأ الباقون بزيادة ﴿ هو ﴾.

سورة المجادلة :

قرأ حمزة ﴿ ويتنجون بالإثم ﴾ (8) بحذف الألف ؛ وأثبتها الباقون. قرأ عاصم ﴿ في المجلس ﴾ (11) بألف على الجمع. وقرأ الباقون بغير ألف على التوحيد. قرأ نافع وعاصم وابن عامر ﴿ وإذا قيل انشزوا فانشزوا ﴾ (11) بضم الشين، فإذا ابتدؤوا أتوا بهمزة مضمومة وقرأهما الباقون بكسر الشين، وإذا ابتدؤوا أتوا بهمزة مكسورة. قرأ نافع وابن عامر ﴿ ورسلي ﴾ (21) بفتح الياء ؛ وأسكنها الباقون. قرأ أبو عمرو ﴿ يُخرّبون ﴾ (2) بفتح الخاء والتشديد، وقرأ الباقون بإسكان الخاء والتخفيف. قرأ هشام ﴿ كي لا تكون ﴾ (7) بالتاء ﴿ دُولةٌ ﴾ (7) بالرفع ؛ وقرأ الباقون بالياء ﴿ دولة ﴾ بالنصب. قرأ الشيخان ﴿ جدار ﴾ بكسر الجيم وإثبات الألف على التوحيد وقرأ الباقون بضم الجيم وحذف الألف على الجمع.

سورة الممتحنة :

قرأ الحرميان وأبو عمرو ﴿ يُفْصَل ﴾ بضم الياء وإسكان الفاء وفتح الصاد مع التخفيف. وقرأ ابن عامر بضم الياء وفتح الصاد وتشديد الصاد ؛ وقرأ عاصم

بفتح الياء وإسكان الفاء وكسر الصاد مع التخفيف ؛ وقرأ الأخوان بضم الياء وفتح الفاء وكسر الصاد مع التشديد.

قرأ أبو عمرو ﴿ ولا تمسّكوا ﴾ (10) بفتح الميم مع التشديد ؛ وقرأ الباقون بإسكان الميم مع التخفيف.

قرأ ابن كثير والأخوان وحفص ﴿ مُتِمُّ ﴾ (8) بغير تنوين ﴿ نورِهِ ﴾ (8) بالجر وقرأ الباقون ﴿ مُتِمٌّ ﴾ بالتنوين ﴿ نُورَهُ ﴾ بالنصب. قرأ ابن عامر ﴿ تُنَجِّيكم ﴾ (10) بفتح النون والتشديد، وقرأ الباقون بإسكان النون والتخفيف.

سورة الصف :

قرأ الحرميان وأبو عمرو ﴿ كونوا أنصاراً للّه ﴾ (14) بفتح الراء والتنوين، والباقون بغير تنوين ؛ ولا خلاف في جر اسم اللّه تعالى ؛ إلا أن من نون جره بلام الجر، ومن لم ينون جره بالإضافة.

قرأ نافع ﴿ مَن أنصاريَ إلى اللّه ﴾ (14) بفتح الياء وسكنها الباقون.

سورة المنافقين :

قرأ قنبل والنحويان ﴿ خُشْبٌ ﴾ (4) بإسكان الشين، وضمّها الباقون. قرأ نافع ﴿ لَوَوا رءوسَهم ﴾ (5) بالتخفيف، وشددها الباقون. قرأ أبو عمرو ﴿ وأكونَ منَ الصلحين ﴾(10) بواو بعد الكاف ونصب النون قرأ الباقون بجزم النون من غير واو.

وقرأ أبو بكر ﴿ خبيرٌ بما يعملون ﴾ (11) بالياء، وقرأ الباقون بالتاء.

سورة التغابن :

قرأ نافع وابن عامر ﴿ نكفّر عنه... وندخله ﴾ (9) وفي الطلاق ﴿ ندخلهُ جنّتٍ ﴾ (11) بالنون في الثلاثة ؛ وقرأهن الباقون بالياء.

سورة الطلاق :

قرأ حفص ﴿ بلغ أمرِهِ ﴾ (3) بغير تنوين ﴿ أمرِهِ ﴾ (3) بالجر ؛ وقرأ الباقون بالتنوين ﴿ أمره ﴾ بالنصب.

سورة التحريم :

قرأ الكسائي ﴿ عَرَفَ بعضَهُ ﴾ (3) بالتخفيف ؛ وقرأ الباقون بالتشديد. قرأ أبو بكر ﴿ توبةً نصوحاً ﴾ (8) بضم النون ؛ وفتحها الباقون. قرأ حفص وأبو عمرو ﴿ وكتبه ﴾ (12) بضم الكاف والتاء من غير ألف، على الجمع ؛ وقرأ الباقون بألف على التوحيد.

سورة الملك :

قرأ الأخوان ﴿ تفوّت ﴾ (3) بالتشديد وحذف الألف ؛ وقرأ الباقون بالتخفيف وإثبات الألف. قرأ الكسائي ﴿ فسُحُقاً ﴾ (11) بضم الحاء ؛ وأسكنها الباقون.

قرأ قنبل ﴿ وإليه النشورُ وامنتم ﴾ (15-16) بواو مفتوحة بعدها مدة من غير همز في حال الوصل ؛ وإذا ابتدأ أتى بهمزة مفتوحة بعدها مدة. وقرأ الكوفيون وابن ذكوان بهمزتين مفتوحتين من غير مد في الوصل والابتداء وقرأ الباقون بهمزة واحدة مفتوحة بعدها مدة في الحالين. قرأ الكسائي ﴿ فسيعملون ﴾ (29) بالياء ؛ وقرأ الباقون بالتاء.

سورة ن :

قرأ أبو بكر وحمزة ﴿ ءأن كان ذا مال ﴾ (14) بهمزتين مفتوحتين. وقرأ ابن عامر بهمزة واحدة مفتوحة بعدها مدة ؛ وقرأ الباقون بهمزة مفتوحة من غير مد. قرأ نافع ﴿ ليَزلقونك ﴾ (51) بفتح الياء، وضمها الباقون.

سورة الحاقة :

قرأ النحويان ﴿ ومن قِبَلَه ﴾ (9) بكسر القاف وفتح الباء ؛ وقرأ الباقون بفتح القاف وإسكان الباء. قرأ الأخوان ﴿ لا يخفى منكم ﴾ (18) بالياء، وإمالة الفاء ؛ وقرأ الباقون بالتاء والفتح. قرأ الابنان ﴿ قليلاً ما يؤمنون ﴾(41) ﴿ قليلاً ما يذكرون ﴾ (42) بالياء في الموضعين ؛ وقرأهما الباقون بالتاء. وكلهم وقف على قوله تعالى : ﴿هاؤم ﴾ (19) على الميم ؛ ولا ينبغي أن يتعمد الوقف عليه. قرأ حمزة ﴿ ماليه ﴾ (28) و﴿ سلطنيه ﴾ (29) بحذف الهاء في الوصل وقرأ الباقون بإثباتها.

سورة سأل سائل :

قرأ الكسائي ﴿ يعرج ﴾ (4) بالياء ؛ وقرأ الباقون بالتاء. قرأ حفص ﴿ نزاعةً ﴾ (16) بالنصب ؛ وقرأ الباقون بالرفع.

قرأ حفص ﴿ بشهادتهم ﴾ (33) بألف على الجمع ؛ وقرأ الباقون بغير ألف على التوحيد. قرأ ابن عامر وحفص ﴿ إلى نُصُبٍ ﴾ (43) بضم النون والصاد وقرأ الباقون بفتح النون وإسكان الصاد.

سورة نوح :

قرأ نافع وابن عامر وعاصم ﴿ مالَه وولَدُه ﴾ (21) بفتح اللام والواو من «ووَلَدُه» وقرأ الباقون بضم الواو وإسكان اللام. قرأ نافع ﴿ وُدّاً ﴾ (23) بضم

الواو، وفتحها الباقون. قرأ أبو عمرو ﴿ خطيهم ﴾ (25) بغير همز، وقرأ الباقون بكسر الطاء وحذف الألف مع الهمزة.

سورة الجن :

اختلفوا في ثلاثة عشر موضعاً وهو قوله تبارك وتعالى : ﴿ وأنه تعالى... وأنه كان يقول... وأنه كان رجالٌ... وأنهم ظنوا... وأنّا لمسنا... وأنا كنا نقعُد وأنا لا ندري... وأنا منا الصالحون... وأنا ظننا... وأنا لما سمعنا... وأنا منا المسلمون... وأنه لما قام ﴾ (من 3-14) فقرأهن الحرميان والأبوان بكسر الهمزة ؛ وقرأ الباقون بفتحها ؛ وقرأ نافع وأبو بكر ﴿ وإنه لما قام عبد الله ﴾ بكسر الهمزة، وفتحها الباقون. قرأ الكوفيون ﴿ يسلكه ﴾ (17) بالياء ؛ وقرأ الباقون بالنون. قرأ هشام ﴿ لُبداً ﴾ (19) بضم اللام ؛ وكسرها الباقون.

قرأ الكوفيان ﴿ قل إنما أدعو ربّي ﴾ (20) بغير ألف على الأمر ؛ وقرأ الباقون بألف على الإخبار.

سورة المزمل :

قرأ ابن عامر وأبو عمرو ﴿ وطاءً ﴾ (6) بكسر الواو وفتح الطاء مع المد وقرأ الباقون بفتح الواو وإسكان الطاء. قرأ الأخوان وابن عامر وأبو بكر ﴿ ربِّ المشرق ﴾ (9) بجر الباء ؛ ورفعها الباقون.

قرأ هشام ﴿ من ثُلثي الليل ﴾ (20) بإسكان اللام، وضمها الباقون. قرأ الكوفيون وابن كثير ﴿ نصفه وثُلُثَه ﴾ (20) بالنصب فيهما ؛ وجرهما الباقون.

سورة المدثر :

قرأ حفص ﴿ والرُّجزَ ﴾ (5) بضم الراء ؛ وكسرها الباقون. قرأ نافع وحفص وحمزة ﴿ والليل إذْ ﴾ (33) بإسكان الذال وحذف الألف التي بعد الدال. ﴿ أدْبَرَ ﴾ (33) بهمزة مفتوحة مع إسكان الدال ؛ إلا أن ورشاً وحده ينقل الحركة. وقرأ الباقون بفتح الذال وبعدها ألف ؛ ﴿ دبَرَ ﴾ بفتح الدال من غير همز.

قرأ نافع وابن عامر ﴿ مستنفَرَة ﴾ (50) بفتح الفاء ؛ وكسرها الباقون. قرأ نافع ﴿ تذكرون ﴾ (56) بالتاء، وقرأ الباقون بالياء.

سورة القيامة :

قرأ قنبل ﴿ لأقسم بيوم القيمة ﴾ (1) بغير ألف ؛ وقرأ الباقون ﴿ لا أُقسم ﴾ بألف قبل الهمزة. ولا خلاف في إثبات الألف في الثاني.

قرأ نافع ﴿ بَرَق البصرُ ﴾ (7) بفتح الراء ؛ وكسرها الباقون. قرأ نافع والكوفيون ﴿ بل تحبون العاجلة وتذرون الآخرة ﴾ (20-21) بالتاء، وقرأهما الباقون بالياء. قرأ حفص ﴿ من مَنيٍّ يمنى ﴾ (37) بالياء ؛ وقرأ الباقون بالتاء.

سورة الإنسان :

قرأ نافع وهشام وأبو بكر والكسائي ﴿ سلَٰسلا ﴾ (4) بالتنوين ووصلها الباقون بغير تنوين. وكلهم وقف عليها بالألف إلا قنبلاً وحمزة فإنهما وقفا عليها بغير ألف.

قرأ نافع وأبو بكر والكسائيُ ﴿ قواريراً قواريراً ﴾ (15-16) بالتنوين فيهما في الوصل، ووقفوا بألف ؛ وقرأ ابن كثير الأول بالتنوين ووقف عليه بألف ووصل الثاني بغير تنوين ووقف عليه بغير ألف ؛ ووصلها الباقون بغير تنوين ؛ ووقف حفص وأبو عمرو وابن ذكوان على الأول وعلى الثاني بغير ألف ووقف عليهما هشام بالألف ؛ ووقف عليهما حمزة بغير ألف. ولا ينبغي أن يتعمد الوقف عليهما. قرأ نافع وحمزة ﴿ عٰليهم ﴾ (21) بإسكان الياء، ونصبها الباقون.

قرأ نافع وحفص ﴿ خضرٌ وإستبرق ﴾ (21) بالرفع فيهما ؛ وقرأ الأخوان بالجر فيهما ؛ قرأ ابن كثير وأبو بكر بجر الأول ورفع الثاني، وقرأ أبو عمرو وابن عامر برفع الأول وجر الثاني. قرأ الابنان وأبو عمرو ﴿ يشاؤون ﴾ (30) بالياء ؛ وقرأ الباقون بالتاء ولا خلاف في سورة التكوير.

سورة المرسلات :

قرأ الحرميان وابنُ عامر وأبو بكر ﴿ أو نذراً ﴾ (6) بضم الذال ؛ وأسكنها الباقون.

قرأ أبو عمرو ﴿ وُقّتَتْ ﴾ (11) بواو ؛ وقرأ الباقون ﴿ أُقّتَتْ ﴾ بهمزة مضمومة. قرأ نافع والكسائي ﴿ فقدرنا ﴾ (23) بالتشديد ؛ والباقون

بالتخفيف ؛ قرأ حفص والأخوان ﴿ جِمٰلَتٌ ﴾ (33) بخفض الجيم وحذف الألف وقرأ الباقون بألف بعد اللام.

سورة النبأ :

وقرأ الأخوان وحفص ﴿ وغسّاقاً ﴾ (25) بالتشديد ؛ وقرأ الباقون بالتخفيف.

قرأ حمزة ﴿ لبثين ﴾ (23) بغير ألف ؛ وقرأ الباقون بألف. قرأ الكسائي ﴿ ولا كذاباً ﴾ (35) بالتخفيف ؛ وقرأ الباقون بالتشديد. ولا خلاف في ﴿ كذّاباً ﴾ (28) الأول أنه بالتشديد. قرأ ابن عامر وعاصم ﴿ رب السموات ﴾ (37) بجر الباء، و﴿ الرحمن ﴾ (37) بجر النون ؛ وقرأ الأخوان بجر الأول ورفع الثاني ؛ وقرأ الباقون برفعهما.

سورة النازعات :

قرأ الأخوان وأبو بكر ﴿ نخرة ﴾ (11) بألف ؛ وقرأ الباقون بحذفها. قرأ الحرميان ﴿ تزّكّى ﴾ (18) بالتشديد ؛ وقرأ الباقون بالتخفيف.

سورة عبس :

قرأ عاصم ﴿ فتنفعه ﴾ (4) بنصب العين ورفعها الباقون. قرأ الحرميان ﴿ تصدى ﴾ (6) بالتشديد ؛ والباقون بالتخفيف. قرأ الكوفيون ﴿ أنا صببنا ﴾ (25) بفتح الهمزة في الوصل والابتداء وقرأ الباقون بكسرها في الحالين.

سورة التكوير :

قرأ الشيخان ﴿ سجرت ﴾ (6) بالتخفيف ؛ وقرأ الباقون بالتشديد ؛ قرأ نافع وعاصم وابن عامر ﴿ نُشِرَت ﴾ (10) بالتخفيف ؛ وقرأ الباقون بالتشديد. قرأ نافع وابن ذكوان وحفص ﴿ سُعّرتْ ﴾ (12) بالتشديد وقرأ الباقون بالتخفيف. قرأ ابن كثير والنحويان ﴿ بظنين ﴾ (24) بالظاء مشالة، وقرأ الباقون بالضاد غير مشالة.

سورة الانفطار :

قرأ الكوفيون ﴿ فعَدلك ﴾ (7) بالتخفيف ؛ وقرأ الباقون بالتشديد. قرأ الشيخان ﴿ يومُ لا ﴾ (19) برفع الميم، ونصبها الباقون.

سورة التطفيف :

قرأ الكسائي ﴿ خَتَـٰمُهُۥ ﴾ (26) بفتح الخاء، وبعدها ألف ؛ وقرأ الباقون بكسر الخاء وحذف الألف ؛ وإثبات الألف بعد التاء ؛ ولا خلاف في رفع الميم. قرأ حفص ﴿ فكهين ﴾ (31) بغير ألف ؛ وقرأ الباقون بإثبات الألف.

سورة الانشقاق :

قرأ الكوفيان وأبو عمرو ﴿ يَصْلَى ﴾ (12) بفتح الياء وإسكان الصاد مع التخفيف ؛ وقرأ الباقون بضم الياء وفتح الصاد مع التشديد. قرأ ابن كثير والأخوان ﴿ لتركبنّ ﴾ (19) بفتح الباء ؛ والباقون بضمها.

سورة البروج :

قرأ الأخوان ﴿ المَجِيدِ ﴾ (15) بالجر، وقرأ الباقون بالرفع. قرأ نافع ﴿ لَوْحٍ محفوظ ﴾ (22) برفع الظاء، وجرها الباقون.

سورة الأعلى جل وعز :

قرأ الكسائي ﴿ قدر ﴾ (3) بالتخفيف. قرأ الباقون بالتشديد وقرأ ﴿ بل يؤثرون ﴾(16) بالياء ؛ وقرأ الباقون بالتاء.

سورة الغاشية :

قرأ الأبوان ﴿ تصلى ﴾ (4) بضم التاء وقرأ الباقون بفتحها. قرأ هشام ﴿ ءانية ﴾ (5) بإمالة الهمزة وفتحها الباقون.

قرأ الشيخان ﴿ لا يُسمع فيها ﴾ (11) بضم الياء ﴿ لغيةٌ ﴾ (11) بالرفع وقرأ نافع مثلهما إلا أنه بالتاء. وقرأ الباقون بالياء مفتوحة. ﴿ لغيةً ﴾ بالنصب. قرأ هشام ﴿ بمسيطر ﴾ (22) بالسين ؛ وقرأ حمزة بين الصاد والزاي، وقرأ الباقون بالصاد.

سورة والفجر :

قرأ الأخوان ﴿ والوتر ﴾ (3) بكسر الواو ؛ وقرأ الباقون بفتحها. قرأ ابن عامر ﴿ فقدّر عليه ﴾ (16) بالتشديد ؛ وقرأ الباقون بالتخفيف. قرأ ابن عامر ﴿ فقدر عليه ﴾ بالتشديد وقرأ الباقون بالتخفيف. قرأ أبو عمرو ﴿ يكرمون... و... يحضون... ويأكلون... ويحبون ﴾ (17-20) بالياء في الأربعة ؛ وقرأهن الباقون

بالتاء. وأثبت الكوفيون الألف في ﴿ تحضّون ﴾ وحذفها الباقون. قرأ الكسائي ﴿ لا يعذّب... ولا يوثَقُ ﴾ (25-26) بفتح الذال والثاء، وكسرهما الباقون.

سورة البلد :

قرأ ابن كثير والنحويان ﴿ فكّ ﴾ (13) بفتح الكاف ﴿ رقَبة ﴾ (13) بالنصب ﴿ أو أطعَمَ ﴾ (14) بفتح الهمزة والميم من غير ألف ؛ وقرأ الباقون ﴿ فكُّ ﴾ برفع الكاف ﴿ رقبةٍ ﴾ بالجر ﴿ إطعامٌ ﴾ بكسر الهمزة وألف بعد العين ورفع الميم.

قرأ حفص وأبو عمرو وحمزة ﴿ مؤصدة ﴾ (20) بهمزة ساكنة وكذا في سورة الهمزة (8) ؛ وقرأهما الباقون بغير همز.

من سورة والشمس إلى سورة الناس :

قرأ نافع وابن عامر ﴿ فلا يخاف عُقبها ﴾ (15) بالفاء، وقرأ الباقون بالواو. وكلهم قرأ ﴿ أن رآه ﴾ (7) بهمزة بعدها ألف إلا قنبلاً فإنه روى عنه مثل الجماعة ورُوي عنه بهمزة ليس بعدها ألف، وبالوجهين قرأت وبه آخذ.

قرأ الكسائي ﴿ مطلِع الفجر ﴾ (5) بكسر اللام، ونصبها الباقون ولا خلاف في العين أنها مكسورة ؛ "حتى" بمعنى "إلى". قرأ نافع وابن ذكوان ﴿ البريئة ﴾ (6) و﴿ البريئة ﴾ بالهمز والمد ؛ وقرأ الباقون بغير همز ولا مد. قرأ هشام ﴿ يرهْ ﴾ (7)، ﴿ يرهْ ﴾ بإسكان الهاء فيهما في الوصل ووصلها الباقون بإشباع ضمة الهاء.

قرأ حمزة ﴿ وما أدريك ما هيَهْ ﴾ (10) بحذف الهاء في الوصل، وإثباتها في الوقف. وأثبتها الباقون في الحالين. قرأ ابن عامر والكسائي ﴿ لَتُرون ﴾ (6) بضم التاء، وفتحها الباقون. قرأ ابن عامر والأخوان ﴿ الذي جمّع ﴾ (2) بالتشديد ؛ وقرأ الباقون بالتخفيف. قرأ الأخوان وأبو بكر ﴿ في عُمُد ﴾ (9) بضم العين والميم ؛ وفتحها الباقون. قرأ ابن عامر ﴿ لئلاف ﴾ (1) بهمزة ليس بعدها ياء ؛ وقرأ الباقون بهمزة بعدها ياء.

قرأ ابن كثير ﴿ أبي لهب ﴾ (1) بإسكان الهاء وفتحها الباقون. قرأ عاصم ﴿ حمالة ﴾ (3) بنصب التاء على الذم، وقرأ الباقون بالرفع على النعت.

الباب الرابع

المدرسة الأندلسية

تمهيد

القراءات في الأندلس قبل أبي عمرو الداني :

أول قارئ أندلسي يذكره المؤرخون هو أبو محمد الغازي بن قيس (تـ 199) الذي كان مؤدبا بقرطبة، ورحل إلى الحجاز فحج وأخذ القراءة عن الإمام نافع قراءته عرضاً وسماعاً، وصحح عليه مصحفه ثلاث عشرة مرة ؛ وقد تحدث أبو عمرو الداني عن رسم مصحفه، وتعقبه في بعض الحروف منها ما ذكره الشاطبي في الرائية إذ يقول :

هيّئ يهيّئ مع السيّئ بها إلف　　　في يائه رسم الغازي وقد نُكِرا

وقد كان الغازي ضابطاً لفقه الإمام مالك، وحفظ الموطأ حفظاً متقناً، وكان لغوياً ماهراً وعنه أخذ اصبغ بن خليل وعبد الملك بن حبيب وابنه عبد اللّه : ويذكر أن ابنه محمد كان من علماء العربية.

وبعده اشتهر من القراء الأندلسيين محمد بن وضاح الذي روى القراءة عن عبد الصمد بن عبد الرحمن العتقي، وسمع منه الاختلاف بين نافع وحمزة ومن تاليفه: حمزة ونافع، وروى عنه عدد القرآن على المدني الأول، ومن عهده اعتمد أهل الأندلس رواية ورش، وكانوا قبله على رواية الغازي بن قيس.

ثم كانت وفادة أبي الحسن الأنطاكي : علي بن محمد بن إسماعيل (تـ 377) التي كان لها بالغ الأثر في تطور علم القراءات في الأندلس ذلك أن الأنطاكي لازم المقرئ الكبير إبراهيم بن عبد الرزاق ثلاثين سنة، وسمع من ابن الأخرم وأحمد بن صالح البغدادي وهو من أصحاب أبي جعفر النحاس، ثم قدم على الأندلس سنة 352 بطلب من الحكم المستنصر باللّه فكان فيها متصدرا، رأسا في القراءة لا يتقدمه أحد، وعنه أخذ محمد بن يوسف النجاد وهو من شيوخ الداني. وأبو مروان اليحصبي : (تـ 405) عبيد اللّه بن سلمة بن حزم وهو الذي علّم الداني كل القرآن. لكن أبا مروان روى أيضاً عن عبد اللّه بن عطية الدمشقي المفسر والمظفر بن أحمد بن حمدان أبي غانم المصري ومحمد بن الحسن الأنطاكي، وعبد المنعم بن غلبون.

ثم جاء أحمد بن محمد بن طالب الطَّلَمَنْكي (تـ 429) أبو عمرو صاحب كتاب الروضة، الذي قرأ في المشرق على عليّ بن محمد الأنطاكي وعبد المنعم بن غلبون،

وقيل إنه أول من أدخل القراءات إلى الأندلس وهو مستشكل بسبب ما رأيناه هنا من قبله لكنه أول من صنف في القراءات في الأندلس، وفي عهد الطلمنكي شهدت بلاد الأندلس انطلاقة جديدة في مجمل العلوم الإسلامية وفي القراءات خاصة، كان من أقطابها ابو محمد مكي القيسي وأبو العباس المهدوي والحافظ أبو عمرو الداني الذي يعتبر أبرز إمام في القراءات بالأندلس.

الفصل الأول

مدرسة أبي عمرو الداني

1 . حياته العلمية

هو عثمان بن سعيد القرطبي اشتهر أولاً بابن الصيرفي، وأخيراً بالداني لأنه سكن دانية. وهو الإمام العلم الذي تبحر في علوم القراءات حتى صار المرجع الموثوق في صحتها. وارتبط اسمه بالقراءات مثل ما ارتبط اسم سيبويه بالنحو والبخاري بالحديث.

ويقول ابن الجزري عنه إنه شيخ المقرئين وأستاذ الأساتذة وينقل عن شيخه الحافظ عبد الله محمد بن خليل أن بعض الشيوخ قال إنه لم يكن في عصره ولا بعد عصره بمدد أحدٌ يضاهيه في حفظه وتحقيقه، وكان يقول : «ما رأيت شيئاً إلا كتبته، ولا كتبته إلا حفظته، ولا حفظته فنسيته»[1].

ولد أبو عمرو الداني سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، وابتدأ بطلب العلم سنة ست وثمانين، ورحل إلى المشرق سنة سبع وتسعين فمكث أشهراً في القيروان وسنة في مصر، وأدى فريضة الحج سنة تسع وتسعين، وأخذ عن علماء المشرق في هذه الفترة، ثم رجع إلى الأندلس يتردد بين حواضرها حتى استقر بدانية سنة سبع عشرة إلى أن توفي سنة 444هـ.

وهكذا مكث الإمام الداني خمسا وأربعين سنة في الأندلس متصدراً إمامة الاقراء، ناشراً علمه في صدور طلبته النابهين، وفي كتبه المتقنة التي تناولت جميع فروع الفن، من قراءات وتجويد ورسم وتراجم للقراء وسنوجز في هذا الفصل نماذج منها بعد استعراض شيوخه.

---

(1) الغاية، ج 1، ص 405.

2 . شيوخه

يذكر أبو عمرو الداني في أرجوزته المنبهة أنه أخذ عن سبعين شيخاً، فيقول :

تسعون شيخاً كلهم سنّيُّ   موقــــر مبجـــل مرضـــي

وبين أنه أخذ عن هؤلاء السيوخ في الأندلس، والقيروان والمشرق، وقد قام الدكتور احميتو بإحصـاء تسعين من الذين أخذ عنهم الداني، مذكراً أن بعض الروايات في المنبهة تقول : «تسعون شيخاً»، فأحصى منهم مجموعة من أشياخه في الأندلس من أهمهم أبو مروان عبيد الله بن سلمة ومحمد بن يوسف القرطبي المعروف بالنجاد (تـ 386) وهو خال الداني وقد روى لهما في جامع البيان من قراءة نافع وروى لابن سلمة في قراءة ابن عامر، ولم يذكرهما في الارجوزة المنبهة، واعتباراً لأسانيده في التيسير والجامع، فإننا نرى أنه اعتمد في رواياته على اثني عشر شيخاً، نقدمهم حسب عدد الروايات عنهم وهؤلاء هم :

1. أبو الفتح فارس بن أحمد الحمصي الضرير :

ويقول عنه في المنبهة :

ممن أخذت عنهم ففـــارس   وهو الضرير الحاذق الممارس

أضبط من لقيـت لِلْحُرُوفِ   وللصحيـح السائـر المعـروف

وقد روى في جامع البيان للقراء السبعة بما يصل إلى نحو خمسين سندا، وأغلبها يقول فيه إنه قرأ عليه القرآن كله. ويقول في الطبقات إنه لم يلق مثله في حفظه وضبطه، وإنه كان حسن التأدية فهما بعلم صناعته مع اتساع روايته ونسكه وفضله وصدق لهجته. وذكر أنه انفرد برواية محمد بن غالب الانماطي.

2. أبو القاسم عبد العزيز بن جعفر الفارسي (تـ 413) :

وهو الذي يقول عنه في المنبهة :

وابن أبي غسان عنه أرْوِي   عبد العزيز الفارسيّ النحوي

وقد ذكر عنه نحواً من أربعين سنداً في جامع البيان جلها في قرائتي أبي عمرو بن العلاء وعاصم. كما أسند إليه رواية الأصبهاني في كتاب التعريف، وقد

لقيـه في الأندلس لأنه كـان يتردد عليهـا، وذكـره الداني تـارة بلفظ الفـارسي، ومـرة بـابن جعفر، وطوراً بـاسمه حتى يتوهم من لا يعرفه أنه لا يعني شخصاً واحداً.

3. أبو مسلم محمد بن أحمد بن علي الكاتب (تـ 403) :

ويقول عنه في المنبهة :

وابن عليٍّ كـان ذا إسنـاد   عليـه في الروايـة اعْتِمَادِ

وقد لقيه في مصـر وأسند إليه في روايات قـاربت الأربعين في جامع البيـان، وهو من آخـر من أخذ عن ابن مجـاهد، وأخذ عنه الداني، رواية كـتـاب السبعـة وإيضـاح الوقف والابتداء لابن الأنبـاري، وهو أكبـر شيوخ الداني، وقـال إنه كتب عنه الكثير.

4. خلف بن إبراهيم بن جعفر الخاقاني المصري (تـ 402) :

ويقول عنه :

وخلـف ابـن جعفـر الخـاقانـي   وكـــان ذا ضبـــط وذا إتقــــان

وقد اعتمده في رواية ورش من طريق الأزرق كما أسند له قـراءة أبي عمـرو بن العلاء من رواية أبي شعيب السوسي.

5. أبو الحسن طاهر بن غلبون (تـ 399) :

ويذكره في المنبهة بقوله :

وقد لقيت طاهـرا أبـا الحسـن   ذا الحذق والفهم وفخر ذا الزمن

وقد أسند إليه في البيـان عن نافع وابن عـامر وعـاصم وحمزة ؛ وقد سبق الحديث عن ابن غلبون في باب التدوين.

هؤلاء الخمسة هم أشياخ أبي عمرو الداني البـارزين الذين اعتمدهم في القـراءات لكنه أورد غـيرهم في أسـانيده في الجامع مـثل أبي مـحمـد عبـد اللّه المصاحفي المعروف بابن الشارب الذي أخذ رواية المدنيين من أصحاب نافع، كما أخذها أيضاً عن أحمد بن عمر القاضي الجيزي، وقد ذكره في المنبهة بقوله :

وأحمد الجيزيُّ قـد رويـت   عنــه كثيـراً كلـه وعيــت

ومن شيوخه الذين روى عنهم ولم يذكر أسماءهم في المنبهة، أبو محمد عبد الرحمن بن عمر المعدل وقد أسند له في قراءة الكسائي ؛ ومحمد بن عبد الواحد البغدادي وقد أخذ عنه طريق الصوري عن ابن ذكوان، ومنهم محمد بن أبي عمرو الباغندي الذي أسند إليه رواية الوليد بن عتبه في قراءة ابن عامر.

وفي المنبهة أيضاً ذكر من شيوخه عبد الوهاب بن أحمد بن منير المصري وهو الذي روى عنه أبو معشر الطبري في تلخيصه رواية نصير بن يوسف الرازي عن الكسائي، ومن الذين نظمهم في المنبهة حمزة بن علي البغدادي وأحمد بن مت البخاري وإبراهيم القارئ، وقد يكون المعني هو إبراهيم بن شاكر القرطبي المذكور في كتاب المحكم، كما ذكر في الأرجوزة من أهل القيروان سلمون بن داود أبا الحسن عليا بن محمد وأبا الحسن علي بن خلف القابسي المالكي الشهير، وتحدث عن شيخ سماه ابن زياد ولم نقف على ترجمته.

3 . تلامذته

لقد كان أبو عمرو الداني كعبة الطلاب في عهده، وإمام الأئمة في عصره ونظراً لسعة معارفه في علوم القراءات فقد كان مصدراً لمختلف فنونها، ومن أشهر من حمل علمه أبو داود سليمان بن نجاح صاحب كتاب التنزيل في الرسم، وهو شيخ عليٍّ بن هذيل الذي كان من شيوخ القاسم بن فيرو الشاطبي. واشتهر من تلاميذه ابن البيان وأحمد عبد الملك ابن أبي جمرة الذي هو آخر من روى عنه كتاب التيسير. ومن تلامذته الاعلام أيضاً خلف بن إبراهيم الطليطي، وعبد اللّه بن سهل الأنصاري والعاص بن خلف أبو بكر الإشبيلي صاحب كتاب التذكرة والتهذيب ومحمد بن عيسى بن الفرج المغامي، ومحمد بن إبراهيم بن إلياس المعروف بابن شعيب.

4 . مؤلفاته

يذكر المؤرخون أن أبا عمرو الداني قد صنف نحواً من مائة وعشرين تأليفاً أكثرها في علوم القرآن ؛ غير أن الذي يحفظ له في المراجع المتداولة لا يزيد على زهاء ستة وثلاثين كتاباً، أغلبها في القراءات، عرفت منها ستة عشر وطبعت منها ثلاثة وهي كتاب "التيسير في القراءات السبع" و"التعريف في اختلاف الرواة عن نافع" و"مفردات القراء السبعة".

ومنها ما هو مخطوط مثل "تبصرة المبتدئ" و"تذكرة المنتهى في المكتبة الظاهرية بدمشق"، وكتاب الاشارة بلطيف العبارة في القراءات المأثورة بالروايات المشهورة وكتاب "التهذيب في انفراد القراء السبعة" وكلاهما توجد منه نسخة في معهد الجامعة العربية للمخطوطات، كما توجد من التهذيب نسخة في الخزانة العامة بالرباط، وقد نظمها ابن القاضي، مشيراً إليها بقوله :

ومفردات الداني قد نظمت   واللّـه حسبي وبه استعنت

ومن تأليفه في أصول القراءات وتاريخ القراء، الأرجوزة المنبهة، وقد حققت أخيراً في دار الحديث الحسنية بالرباط، من طرف الدكتور وجاج الحسن بن أحمد ؛ وله جامع البيان في القراءات السبع، وتوجد منه نسخة في دار الكتب المصرية بالقاهرة، وفي حوزتي نسخة مصورة منها وقد حقق جزء منه وسوف نستعرض لهما في هذا الفصل، ويذكر الأستاذ جايد زيدان مخلف محقق كتاب المكتفى أنه اطلع على نسختين من كتاب "البيان في عد آي القرآن" في دار الكتب المصرية[1].

وله كتاب الاقتصاد في القراءات السبع، ويعتقد أن كتاب التيسير اختصار له، وله ثلاثة كتب أخرى حول قراءة الإمام نافع وهي التلخيص لقراءة نافع والتلخيص لقراء ورش وقد يكونان كتاباً واحداً بعنوانين وهو الذي عناه الشوشاوي بقوله :

وقف على همز إلى واللائي   فإنها في وقفهم بالياء

سهل أو بدل بالتنصيص   للحافظ الداني في التلخيص

وله أيضاً التمهيد لاختلاف قراءة نافع، وهو أيضاً قريب من عنوان التعريف، إلا أن القراء قد يتناولون موضوعاً بعدة كتب تختلف في حجمها وأسلوبها.

وقد عني أبو عمرو الداني أيضاً بالقراءات الشاذة وكتب عنها كما كتب عن مفردة يعقوب الحضرمي.

أما مؤلفاته في التجويد فإنها تربو على العشرة وقد طبعت منها أربعة وهي كتاب "الادغام الكبير" وكتاب "التحديد في الاتقان والتسديد في صنعة التجويد"، وكتاب "المكتفى في الوقف والابتدا، وكتاب "الظاءات". ومنها أيضاً كتاب "الوقف

---

(1) طبع في الكويت، بتحقيق الدكتور غانم قدوري الحمد، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، ط. أولى، 1414هـ/1994م، 378 صفحة.

التام والوقف الكافي"، وهو مخطوط في دار الكتب الظاهرية بدمشق، وكتاب آخر في هذا الموضوع، وهو كتاب الاهتدا في الوقف والابتدا.

وقد شرح القصيدة الخاقانية، وله رسائل في الهمز والفتح والإمالة، واختلاف القراء في الياء، ونقف فيما يلي عند بعض هذه الكتب :

أ) كتاب جامع البيان في القراءات السبع :

وهو مصنف يدل عنوانه على مضمونه دلالة مطابقة. فهو كما يقول الداني عنه «محيط بأصول القراء وفروعهم، مبين لمذاهبهم واختلافهم، جامع للمعول عليه من رواياتهم، والمأخوذ به من طرقهم، وملخص للظاهر الجلي وموضح للغامض الخفي، محتو على الاختصار والتعليل، خال من التكرار والتطويل قائم بنفسه مغن عن غيره، يذكر المقرئ الثاقب، ويفهم المبتدئ الطالب ويخف على الناسخ ويكون عوناً للدارس»[1].

وقد ابتدأه المؤلف بمقدمات تقليدية تحدث فيها عن فضائل حملة القرآن ومعاني الأحرف السبعة، وتراجم القراء الأئمة، وأسانيدهم ورواتهم.

ثم بعد ذلك بسط القول في روايته عنهم مُفَصِّلاً طرقها، ومبينا أسانيدها.

ولا أعتقد أن أحداً سبقه في استقصاء هذه الروايات والطرق التي قال عنها : «فهذه الروايات التي عددها أربعون رواية من الطرق التي جملتها مائة وستون طريقاً هي التي أهل دهرنا عليها عاكفون، وبها أئمتنا آخذون، وإياها يصنفون، وعلى ما جاءت به يعولون».

وبين منهجه في العزو قائلاً : « فإذا اتفق الرواة من طرقهم عن الامام على أصل وفرع سميت الامام دونهم، وإذا اختلفوا عنه سميت من له الرواية منهم وأهملت غيره ؛ وإذا اتفقت الأئمة كلهم على شيء أضربت عن اتفاقهم (أي لم أحتج إلى عزو) إلا في أماكن من الأصول أو من الحروف فإني أذكر ذلك فيها لنكتة أدل عليها أو لأثر أنبه عليه أغفله المتقدمون أو لغامض خفي أكشف عن خاص سره خفي منه، أو لِوَهم وغلط وقع في ذلك فأرفعَ الإشكال في معرفة حقيقيته وأفصح عن صحة طريقته».

---

(1) مقدمة الكتاب، اللوحة 4.

«ولا أعدو في شيء مما أرسمه في كتابي هذا مما قرأته أخذاً أو أخذته عاماً وسمعته قراءة ورويته عرضاً أو سألت عليه إماماً أو أجيز لي أو كتب به إلي أو بلغني عن شيخ متقدم مقرئ بإسناد عرفته أو طريق ميزته، أو بحثت عنه عند عدم وجود النص والرواية فألحقته بنظيره وأجريت له حكم شبيهه»[1].

وسنورد نصاً قصيراً من هذا الكتاب الموسوعي لنتبين جانباً من منهجه في العرض والتعليل.. يتناول اختلاف القراء حول حركة الهاء في «هو» و«هي».

يقول الداني : حرف : قرأ نافع في رواية قالون من طرقه وفي رواية ابن سعدان وخلف عن المسيبي وفي رواية ابن جبير عن أصحابه، وفي رواية أبي عبيد بن فرج عن أبي عمر عن إسماعيل، وأبو عمرو بإسكان الهاء من «هو» وهي إذا اتصل بها واو وفاء ولام نحو : ﴿ وهْوَ على كل شيء قدير ﴾ و﴿ فَهْوَ يُخلفُه ﴾ و ﴿ لَهْوَ القصص الحق ﴾ وكذا ﴿ وهْيَ تجري بهم ﴾ و﴿ فَهْيَ كالحجارة ﴾ و﴿ لَهْيَ الحيوان ﴾ وما أشبهه حيث وقع.

«وزاد نافع في رواية المذكورين عن ابن جبير وأبي عبيد والكسائي في غير رواية أبي موسى إسكان الهاء مع «ثم» وذلك في قوله تعالى في القصص ﴿ ثُمَّ هْوَ يوم القيامة ﴾ ولم يات بذلك منصوصاً إلا الحلواني عن قالون وإدريس بن عبد الكريم عن خلف عن المسيبي فيما حكاه ابن مجاهد عنه».

«وزاد نافع في رواية ابن فرح عن أبي عمر عن إسماعيل من قراءتي، وفي رواية أبي مروان العثماني عن قالون، والكسائي في رواية قتيبة عنه إسكان الهاء في قوله تعالى في البقرة : ﴿ إن يمل هو ﴾. وحدثني عبد اللّه بن محمد قال حدثنا عبيد اللّه بن أبي مسلم قال حدثنا أبو عون عن الحلواني عن قالون : ﴿ إن يمل هو ﴾ و﴿ ثم هو ﴾ مخففتان. وحدثني عبد اللّه بن محمد قال حدثنا عبيد اللّه بن أحمد من قراءته على ابن بويان عن أبي حسان عن أبي نشيط عن قالون : ﴿ ثم هو يوم القيامة ﴾ بالتخفيف[1] وكذلك قرأت لقالون من جميع الطرق. وروى ابن شنبوذ عن أبي نشيط ذلك بضم الهاء، وكذلك روى لي أبو الفتح عن عبد الباقي عن أبي عمر عن إسماعيل، ورأيت أصحاب خلف يروون ذلك عنه من ابن فرح بإسكان الهاء وهو الصواب».

---

(1) المصدر السابق، اللوحة 6.

(2) التخفيف يعني هنا الإسكان.

ثم علل الداني إسكان الهاء بعد «يمل» و«ثم» بقوله :

«إن إسكان هاء ﴿ إن يمل هو ﴾ إنما هو محمول على إسكان هاء ﴿ ثم هو ﴾ من حيث شاركت كلمة «يمل» كلمة «ثم» في الانفصال والتضعيف كما أن إسكان ﴿ ثم هو ﴾ محمول على إسكان «وَهْو» ، «فَهْو» من حيث شاركت «ثم» الواو والفاء في العطف، وساغ حمل المنفصل على المتصل في التخفيف وغيره. وكذا إسكان هاء «لهو» محمول أيضاً عليهما من حيث شاركتهما اللام في الاتصال وامتناع الانفصال. فـ«يمل» محمولة على «ثم» و«ثم» محمولة على الواو والفاء، واللام محمولة عليهما. وقد يجوز أن تكون اللام هي أصل إسكان الهاء لاتصالهما بها واختلاطها بها، ثم تحمل الواو والفاء عليهما لأجل الاشتراك في الاتصال، ثم تحمل «ثم» عليهما لاشتراكهما معا في العطف ثم تحمل «يمل» عليهما لما ذكرناه. وإذا كان ذلك كما قلناه فمحال أن يسكن هاء «أن يمل هو» ويضم هاء «ثم هو» وإسكان هذه أصل لإسكان تلك يوجد فيها بوجوده، ويعدم فيها بعدمه، هذا لا شك فيه ولا امتراء في صحته».

«وقرأ الباقون ونافع في رواية ورش وابن المسيبي عن أبيه، وابن عبدوس عن أبي عمر عن إسماعيل بضم الهاء في المذكر وكسرها في المؤنث مع الحروف المذكورة في جميع القرآن».

«ولم يات بالضم عن الكسائي في قوله : «ثم هو» إلا أبو موسى وحده، وحكى الأخفش عن ابن ذكوان بإسناد ابن عامر في كتابيه جميعاً إنه يشم الواو في المذكر والياء في المؤنث شيئاً من التشديد وذلك غير معمول به، وجميع أصل الأداء من الشاميين وغيرهم على خلافه»[1].

لقد اخترنا هذا النص من هذا الكتاب لاعطاء نموذج من أسلوب الداني في العرض ولبيان حرصه على الشمول والاختصار، وكما أنه يتضمن بعض الأفكار في القياس والتعليل التي قد تعتبر مخالفة لمنهج الداني العام في اطراح القياس والاعتماد على صحة الرواية.

وقد كنا نتوقع أن يعرض روايات سكون الهاء في هذه الحروف دون البحث عن تعليل قياسي يحمل كلمة «يمل» على «ثم» وثم على الواو، أو قوله إنه من المستحيل أن تضم الهاء بعد كلمة وتسكن بعد نظيرتها.

---

(1) الجامع، اللوحة ص 169.

ذلك أن اتباع الرواية يغني عن كل هذه الاقيسة، فنرى مثلاً الكسائي يقرأ «إحدى كلمتي «يطمثهن» بضم الميم والأخرى بكسرها، ونرى حفص يقرأ «سخريا» في سورتين بكسر السين و بضمها في سورة ثالثة، لأنه كما يقول الداني :

فلا طريق لقياس ونَظَر　　　فيما أتي بـه أَدَاءٌ، أو أثـر

ولكن ينبغي أن نفهم من مغزى هذا القياس هنا، هو ما عبر عنه الداني بإلحاق النظير بنظيره. فإذا حدثه أحد الأئمة بأن من الأصول إسكان كل هاء من «هو» بعد الواو والفاء، فإنه هو يعلل الإسكان عند وجود روايته، بما يصح أن يكون محملا بين الواو والفاء واللام وبين «ثم» و«يمل».

وسنعود إلى الحديث عن منهج الداني العام في آخر الفصل، ونكتفي هنا بالقول بأن جامع البيان صار مرجعاً أساسياً في علم القراءات، وثروة مفيدة للباحثين، إلا أنه مع الأسف لم يك في متناول العموم، فهو مازال يحتاج إلى تحقيق دقيق، لأن النسخة المخطوطة والتي اطلعت على صورة منها فهي فيها أخطاء كثيرة وقد بلغني أنه قد حقق جزء منه بعناية. ولم تتح الفرصة إلى الآن للاطلاع عليها.

ب) كتاب التيسير :

لقد سبق أن رأينا أن ابن مجاهد ألف كتاب السبعة، وبيّن أسباب اختيارهم وتحدث عن أسانيده إليهم وذكر رواتهم وأصولهم واختلافهم في فرش الحروف، لكن القراء بعده لم يتبعوه كلهم في مسألة التسبيع، فمنهم من «ثمن» ومنهم من «عشر» إلى أن صنف أبو عمرو الداني كتابي الجامع وكتاب التيسير في القراءات السبع وإذا كان كتاب الجامع غير سهل التناول لأسباب بيناها، فإن كتاب التيسير جاء سهلا ميسراً، كما قال مؤلفه إنه وضعه للتقريب على الطالبين والتيسير على المبتدئين، فركز منهج ابن مجاهد، ثم اختصره بالاقتصار على راويين لكل قارئ، ثم كان بعد أبي عمرو الداني الإمام أبو القاسم الشاطبي الذي نظم كتاب التيسير في قصيدته المشهورة والمعروفة بحرز الأماني، وسوف نخصها بفصل مستقل.

ولم يك الإمام الشاطبي وحده هو الذي اهتم بكتاب التيسير، فقد كان هذا الكتاب محل اهتمام كبير من جميع القراء بعد الداني، وقد تنافس الناس في روايته وحفظه، فقد نظمه مالك بن المرحل في قصيدة تزيد على ألف بيت، يقول الذهبي أنه

وقف عليها ؛ كما شرحه أبو محمد عبد الواحد المالقي في كتاب الدر النثير، الذي نشر أخيراً، وسنتحدث عنه في هذا الباب.

ولقد كان عرض كتاب التيسير محكماً ومختصراً، لأنه كان معدا للحفظ، مثل ما سنراه في كتاب المفتاح لعبد الوهاب القرطبي والعنوان لأبي طاهر. ولن نطيل الكلام عن منهجه وأسلوبه لأننا سنقدم نموذجاً منه في فرش الحروف، لأنه في الأصول اتبع طريق ابن مجاهد فيها، وقد قدمنا منهجه في عرضها، لكنا نبدأ بإيراد أسانيد الداني عن القراء السبعة ورواتهم الذين اعتمدهم واقتصر عليهم في هذا الكتاب.

أسانيده في كتاب التيسير:

1. لقد أسند قراءة نافع في رواية قالون عن محمد بن هارون المروزي المعروف بأبي نشيط (تـ 263) إلى أبي الفتح فارس بن أحمد النصري (تـ 401) عن أبي الحسن عبد الباقي بن الحسن (تـ 380) عن إبراهيم بن عمر عن أحمد بن عثمان أبي الحسين بن بويان (تـ 344) عن أحمد بن محمد بن الاشعث أبي حسان البغدادي (تـ 300) عن أبي نشيط (تـ 263) وأسند رواية ورش عن خلف بن إبراهيم الخاقاني (تـ 402) عن أحمد بن أسامة التجيبي (تـ 356) عن إسماعيل بن عبد اللّه النحاس (تـ 280) عن أبي سعيد يوسف الأزرق (تـ 240).

2. وأسند رواية قنبل عن ابن كثير إلى أبي مسلم محمد بن أحمد بن علي البغدادي عن ابن مجاهد عن قنبل (تـ 291) كما أخذها أيضاً عن فارس أحمد بن عبد اللّه بن الحسين البغدادي عن ابن مجاهد، وأخذ رواية البزي (تـ 25) عن عبد العزيز بن جعفر الفارسي عن أبي بكر محمد بن الحسن النقاش عن أبي ربيعة محمد بن إسحق الربعي (تـ 294) عن البزي.

3. وأسند قراءة أبي عمرو من رواية الدوري إلى عبد العزيز بن جعفر عن أبي طاهر عبد الواحد بن عمر (تـ 249) عن أبن مجاهد عن أبي الزعراء عن عبد الرحمن بن عبدوس عن أبي عمر الدوري (تـ 240) أما رواية أبي شعيب السوسي فقد أخذها عن خلف بن إبراهيم الخاقاني عن أبي محمد الحسن بن رشيق المعدل عن أحمد بن شعيب النسائي المحدث (تـ 303) عن أبي شعيب السوسي.

4. وأسند قراءة ابن عامر من رواية بن ذكوان إلى أبي مسلم محمد بن أحمد البغدادي عن ابن مجاهد عن أحمد بن يوسف التغلبي عن ابن ذكوان كما أسندها

أيضاً إلى عبد العزيز بن جعفر عن النقاش عن هارون بن موسى بن شريك الأخفش (تـ 292) عن ابن ذكوان، وأما رواية هشام فقد أخذها عن أبي مسلم عن ابن مجاهد عن الحسن بن أبي مهران الجمال (تـ 289) عن أحمد بن يزيد الحلواني (تـ حوالي 250) عن هشام بن عمار (تـ 245).

5. وأسند قراءة عاصم من رواية أبي بكر شعبة (تـ 195) عن فارس بن أحمد عن أبي الحسن عبد الباقي بن الحسن عن إبراهيم بن عبد الرحمن أحمد البغدادي عن يوسف بن يعقوب الواسطي (تـ 313) عن شعيب بن أيوب الصريفيني (تـ 261) عن يحيى بن آدم (تـ 203) عن شعبة.

وأما رواية حفص فقد أخذها عن طاهر بن غلبون عن أبي الحسن علي بن محمد بن صالح الهاشمي الضرير عن أحمد بن سهل الاشناني (تـ 307) عن أبي محمد عبيد بن الصباح (تـ 219) عن حفص.

6. وأسند قراءة حمزة من رواية خلف عن محمد بن أحمد البغدادي عن أبن مجاهد عن إدريس بن عبد الكريم الحداد (تـ 292) عن خلف. وله سند آخر عن أبي الحسن طاهر بن غلبون عن الحرتكي (تـ 370) عن ابن بويان عن الحداد. وأما رواية خلاد فقرأها على أبي الفتح فارس بن أحمد عن عبد الله بن الحسين عن ابن شنبوذ عن محمد بن شاذان الجوهري (تـ 286) عن خلاد.

7. وأسند قراءة الكسائي من رواية الدوري عن أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن عن محمد بن علي ابن الجُلَندي الموصلي (تـ بعد 340) عن جعفر بن محمد عن الدوري عن الكسائي وأما رواية ابي الحارث فقد قرأها على أبي الفتح عن عبد الباقي عن زيد بن علي (تـ 358) عن أحمد بن الحسين المعروف بالبطي (تـ 330) عن محمد بن يحيى الكسائي الصغير (تـ بعد 270) عن أبي الحارث[1].

ونقدم هنا نموذجاً من عرضه لفرش الحروف، مع التنبيه أنه في بدإ السورة يقول: «قرأ» «ثم يسمي القارئ ويذكر الحرف المختلف فيه، ويبين قول كل قارئ، وبعد الفقرة الأولى من السورة يهمل قول "قرأ" ويبدأ باسم القارئ. كما أنه في الحركات تارة يعبر بالرفع والنصب والخفض، وتارة بالضم والفتح والجزم دون التمييز المطرد بين حركات البناء والإعراب.

---

(1) كتاب التيسير، ص 16 وما بعدها.

نموذج من فرش الحروف في كتاب التيسير[1] :

1. سورة النساء :

قرأ الكوفيون ﴿ تساءلون ﴾ بتخفيف السين والباقون بتشديدها. حمزة ﴿ والأرحام ﴾ بخفض الميم والباقون بنصبها. نافع وابن عامر ﴿ قيماً ﴾ بغير ألف والباقون بالألف. أبو بكر وابن عامر ﴿ وسيصلون ﴾ بضم الياء والباقون بفتحها.

نافع ﴿ وإن كانت واحدة ﴾ بالرفع والباقون بالنصب. حمزة والكسائي ﴿ فلامّه ﴾ في الحرفين وفي القصص (س 28 آ 59) ﴿ في امّها ﴾ وفي الزخرف (س 43 آ 4) ﴿ في أمّ الكتب ﴾ بكسر الهمزة في الأربعة في حال الوصل والباقون بضمها في الحالين فإذا أضيف ﴿ الأم ﴾ إلى جميع ووليت همزته كسرة وجملته أربعة مواضع : في النحل (س 16 آ 78) ﴿ من بطون أمهتكم ﴾ وكذا في النور (س 24 آ 61) والزمر (س 39 آ 6) والنجم (س 53 آ 32) فحمزة يكسر الهمزة والميم في الوصل والكسائي يكسر الهمزة في الوصل ويفتح الميم. والباقون يضمون الهمزة ويفتحون الميم في الحالين والابتداء للجميع بهذه المواضع بضم الهمزة في الواحد وبضمها وفتح الميم في الجمع.

ابن كثير وابن عامر وأبو بكر ﴿ يوصى بها ﴾ في الموضعين (آ 11 و12) بفتح الصاد وتابعهم حفص على الثاني فقط والباقون بكسر الصاد فيهما. نافع وابن عامر ﴿ ندخله ﴾ في الحرفين (آ 13 و14) بالنون والباقون بالياء.

ابن كثير ﴿ واللّذان ﴾ وفي طه (س 20 آ 63) ﴿ هذان ﴾ وفي الحج (س 22 آ 19) ﴿ هذان ﴾ وفي القصص (س 28 آ 27) ﴿ هتين ﴾ وفي فصلت ﴿ أرنا الذين ﴾ (س 41 آ 29) بتشديد النون وتمكين مد الألف والياء قبلها في الخمسة والباقون بالتخفيف من غير تمكين الألف ولا مد الياء.

حمزة والكسائي ﴿ كرها ﴾ هنا وفي التوبة (س 9 آ 53) بضم الكاف والباقون بفتحها. ابن كثير وأبو بكر ﴿ بفحشة مبينة ﴾ هنا وفي الأحزاب (س 33 آ 30) والطلاق (س 56 آ 1) بفتح الياء والباقون بكسرها فيهن.

---

(1) كتاب التيسير في القراءات السبع، للإمام أبي عمرو الداني، ت 444هـ، تحقيق اوتو يرتزل، الطبعة الثالثة، 1406هـ/1985م، دار الكتاب العربي، لبنان، ص 93 وما بعدها.

الكسائي ﴿ المحصنت ﴾ و﴿ محصنت ﴾ حيث وقع بكسر الصاد ما خلا الحرف الأول من هذه السورة ﴿ والمحصنت من النساء ﴾ والباقون بفتح الصاد. حفص وحمزة والكسائي ﴿ وأحل لكم ﴾ بضم الهمزة وكسر الحاء والباقون بفتحهما.

أبو بكر وحمزة والكسائي ﴿ فإذا احصنّ ﴾ بفتح الهمزة والصاد والباقون بضم الهمزة وكسر الصاد. الكوفيون ﴿ تجرة ﴾ بالنصب والباقون بالرفع.

نافع ﴿ مدخلا ﴾ هنا وفي الحج (س 22 آ 59) بفتح الميم والباقون بضمها.

ابن كثير والكسائي ﴿ وسئلوا اللّه من فضله ﴾ ﴿ وسئله ﴾ و﴿ فسئل الذين ﴾ وشبهه إذا كان أمراً مواجهاً به وقبل السين واو أو فاء بغير همز، وحمزة على أصله والباقون بالهمز. الكوفيون ﴿ والذين عقدت ﴾ بغير ألف والباقون بالألف. حمزة والكسائي ﴿ بالبخل ﴾ هنا وفي الحديد (س 54 آ 24) بفتح الباء والخاء والباقون بضم الباء وإسكان الخاء. الحرميان ﴿ وإن تكُ حَسَنَةَ ﴾ بالرفع والباقون بالنصب.

نافع وابن عامر ﴿ لو تسوى ﴾ بفتح التاء وتشديد السين وحمزة والكسائي بفتح التاء وتخفيف السين والباقون بضم التاء وتخفيف السين. حمزة والكسائي ﴿ أولمستم ﴾ هنا وفي المائدة (س 5 آ 6) بغير ألف والباقون بالألف. ابن عامر ﴿ إلا قليلا منهم ﴾ بالنصب ويقف بالألف والباقون بالرفع ويقفون بغير ألف. ابن كثير وحفص ﴿ كأن لم يكن ﴾ بالتاء والباقون بالياء.

ابن كثير وحمزة والكسائي ﴿ ولا يظلمون فتيلا ﴾ وهو الثاني بالياء والباقون بالتاء ولا خلاف في الأول (آ 49) أنه بالياء. أبو عمرو وحمزة ﴿ بيّت طائفة منهم ﴾ بإدغام التاء في الطاء والباقون بفتح التاء من غير إدغام. حمزة والكسائي ﴿ ومن اصدق ﴾ و﴿ يصدقون ﴾ و﴿ تصدية ﴾ و﴿ يصدر ﴾ و﴿ قصد ﴾ وشبهه إذا كانت الصاد ساكنة وبعدها دال بإشمام الصاد الزاي والباقون بالصاد خالصة.

حمزة والكسائي ﴿ فتثبتوا ﴾ في الموضعين هنا وفي الحجرات (س 49 آ 6) بالتاء والثاء من ﴿ التثبت ﴾ والباقون بالياء والنون، نافع وابن عامر وحمزة والكسائي ﴿ إليكم السلم لست مؤمنا ﴾ وهو الأخير بغير ألف والباقون بالألف. نافع وابن عامر والكسائي ﴿ غير أولى الضرر ﴾ بنصب الراء والباقون برفعها. حمزة وأبو عمرو ﴿ فسوف نؤتيه أجرا ﴾ بالياء والباقون بالنون. ابن كثير وأبو

عمرو وأبو بكر ﴿ يدخلون الجنة ﴾ هنا وفي مريم (س 19 آ 60) وغافر (س 40 آ 40) بضم الياء وفتح الخاء والباقون بفتح الياء وضم الخاء. الكوفيون ﴿ أن يصلحا ﴾ بضم الياء وإسكان الصاد وكسر اللام والباقون بفتح الياء والصاد واللام مع تشديد الصاد وإثبات ألف بعدها.

ابن عامر وحمزة ﴿ وان تلووا ﴾ بضم اللام وإسكان الواو والباقون بإسكان اللام وبعدها واوان الأولى مضمومة والثانية ساكنة. الكوفيون ونافع ﴿ الذي نزل ﴾ و﴿ الذي أنزل ﴾ بفتح النون والهمزة والزاي والباقون بضم النون وكسر الزاي. عاصم ﴿ وقد نزل ﴾ بفتح النون والزاي والباقون بضم النون وكسر الزاي. الكوفيون ﴿ في الدرك ﴾ بإسكان الراء والباقون بفتحها. حفص ﴿ سوف يؤتيهم أجورهم ﴾ بالياء والباقون بالنون. ورش ﴿ لا تعدوا ﴾ بفتح العين وتشديد الدال وقالون بإخفاء حركة العين وتشديد الدال والنص عنه بالإسكان والباقون بإسكان العين وتخفيف الدال. حمزة ﴿ سيؤتيهم أجراً ﴾ بالياء والباقون بالنون.

حمزة ﴿ زبورا ﴾ هنا وفي سبحن (س 17 آ 55) وفي الأنبياء (س 21 آ 105) ﴿ في الزبور ﴾ في الثلاثة بضم الزاي والباقون بفتحها.

2. سورة المائدة :

قرأ أبو عمرو وابن عامر ﴿ شنئان قوم ﴾ في الموضعين (هنا وفي آ 8) بإسكان النون والباقون بفتحها، ابن كثير وأبو عمرو ﴿ ان صدّوكم ﴾ بكسر الهمزة والباقون بفتحها.

نافع وابن عامر والكسائي وحفص ﴿ وأرجلكم ﴾ بنصب اللام والباقون بجرها.

حمزة والكسائي ﴿ قلوبهم قسية ﴾ بتشديد الياء من غير ألف والباقون بتخفيفها وبالألف. ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ﴿ للسحت ﴾ في الثلاثة المواضع (هنا وفي آ 62 و63) بضم الحاء والباقون بإسكانها.

الكسائي ﴿ والعين بالعين ﴾ وما بعده بالرفع ورفع ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو ﴿ وَالجُرُوح ﴾ فقط والباقون كلّ ذلك بالنصب. نافع ﴿ والأذن بالأذن ﴾ و﴿ في أذنيه ﴾(س 31 آ 7) بإسكان الذال حيث وقع والباقون بضمها. حمزة

﴿ وليحكم أهل ﴾ بكسر اللام ونصب الميم والباقون بإسكان اللام وجزم الميم وورش على أصله يحركها بحركة همزة ﴿ أهل ﴾. ابن عامر ﴿ تبغون ﴾ بالتاء والباقون بالياء. الحرميان وابن عامر ﴿ يقول الذين ﴾ بغير واو قبل الياء والباقون بالواو وأبو عمرو وينصب اللام والباقون يرفعونها. نافع وابن عامر ﴿ من يرتدد ﴾ بدالين الثانية ساكنة والباقون بواحدة مفتوحة مشددة. أبو عمرو والكسائي ﴿ والكفار أولياء ﴾ بخفض الراء والباقون بنصبها.

حمزة ﴿ وعبد ﴾ بضم الباء ﴿ الطاغوت ﴾ بخفض التاء والباقون بفتح الباء ونصب التاء. نافع وابن عامر وأبو بكر ﴿ فما بلغت رسالته ﴾ بالجمع وكسر التاء والباقون بالتوحيد ونصب التاء.

أبو عمرو وحمزة والكسائي ﴿ ألا تكون ﴾ برفع النون والباقون بنصبها.

ابن ذكوان ﴿ بما عقدتم ﴾ بألف مخففا وأبو بكر وحمزة والكسائي مخففا من غير ألف والباقون مشددا من غير ألف.

الكوفيون ﴿ فجزاء ﴾ بالتنوين. ﴿ مثل ما ﴾ برفع اللام والباقون بغير تنوين وخفض اللام نافع وابن عامر، ﴿ أو كفرة طعام ﴾ بالإضافة والباقون بالتنوين ورفع الميم ولم يختلفوا في جمع ﴿ مسكين ﴾ هنا. ابن عامر ﴿ قيما للناس ﴾ بغير ألف والباقون بالألف.

حفص ﴿ من الذين استحق ﴾ بفتح التاء والحاء وإذا ابتدأ كسر الألف والباقون بضم التاء وكسر الحاء وإذا ابتدءوا ضموا الألف. أبو بكر وحمزة ﴿ عليهم الأولين ﴾ بالجمع والباقون ﴿ الأولين ﴾ على التثنية. أبو بكر وحمزة ﴿ الغيوب ﴾ بكسر الغين حيث وقع والباقون بضمها.

حمزة والكسائي ﴿ الا سحر ﴾ هنا وفي هود (س 11 آ 7) والصف (س 61 آ 6) بالألف في الثلاثة والباقون بغير ألف. الكسائي ﴿ هل تستطيع ربك ﴾ بالتاء وادغام اللام فيها ونصب الباء والباقون بالياء ورفع الباء. نافع وابن عامر وعاصم ﴿ انى منزلها ﴾ مشددا والباقون مخففا. نافع ﴿ هذا يوم ﴾ بنصب الميم والباقون برفعها.

ج) كتاب التعريف[1] :

وهو كتاب تناول فيه رواة الإمام نافع، وزاد فيه على راوييه المشهورين اثنين آخرين وهما إسماعيل بن جعفر الأنصاري المدني وإسحق بن محمد عبد الرحمن بن المسيب المسيبي المخزومي ؛ ثم أورد عشر طرق تعرف "بالعشر الصغير"، وهذه الطرق التي نظمها ابن غازي في تفصيل الدرر.

وقد صادفت اهتماماً بالغاً من طرف القراء المغاربة.

ويقول الداني إنه اختار الرواة الأربعة، وهم إسماعيل بن جعفر الأنصاري وإسحق بن محمد المسيبي وعيسى بن مينا قالون المدني وعثمان بن سعيد ورش المصري لأن هؤلاء الأربعة أخذوا القراءة عن نافع تلاوة وأدوها إلى الناس حكاية. ثم قال إنه اختار لكل منهم راويين إلا ورشا وقالونا فقد اختار لكل واحد منهما ثلاثة طريق.

فالطريق الأولى : عن إسماعيل اختار طريق أبي الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس، وقد حدثه بها محمد بن أحمد بن علي البغدادي عن ابن مجاهد عن أبي الزعراء عن الدوري عن إسماعيل، وقرأ بها القرآن على أبي الفتح فارس بن أحمد عن عبد اللّٰه بن الحسين البغدادي عن ابن مجاهد.

والطريق الثانية : هي طريق ابن فرح عن إسماعيل قرأ بها الداني على أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن عن زيد بن علي الكوفي عن أحمد بن فرح عن الدوري.

والطريق الثالثة : عن محمد بن إسحق المسيبي عن أبيه، وقد حدثه بها محمد بن أحمد الكاتب عن ابن مجاهد عن محمد بن فرج عن ابن إسحق، وقرأ بها القرآن كله على أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن عن أحمد بن محمد المروزي عن محمد بن يونس عن إسماعيل بن يحيى عن ابن إسحق.

والطريق الرابعة : عن محمد بن سعدان عن إسحق المسيبي وقد حدثه بها عبد العزيز بن جعفر الفارسي عن أبي طاهر بن أبي هاشم عن محمد بن عيسى بن رزين عن عبيد بن محمد المروزي عن محمد بن سعدان عن إسحق المسيبي، وقرأ بها

---

(1) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، لأبي عمرو الداني، تحقيق : د. التهامي الراجي، صدر عن اللجنة المشتركة لنشر إحياء التراث الإسلامي بين المغرب والإمارات العربية المتحدة، طبعة أولى، 1403هـ/1982م، مطبعة فضالة، المغرب. الكتاب نفسه حققه ذ. محمد السحابي، مطبعة وراقة الفضيلة بالرباط، طبعة أولى، 1995م.

القرآن كله على أبي الفتح وهو قرأ على عبد اللّه بن الحسين وهو على ابن مجاهد وأبي الحسين علي بن مستور وهما على ابن واصل وهذا على محمد بن سعدان.

والطريق الخامسة : عن أبي نشيط محمد بن هارون المروزي عن قالون وقد حدثه به أبو محمد عبد اللّه بن محمد المصاحفي المعروف بابن الشارب عن عبيد اللّه بن أحمد المقرئ قال إن أحمد بن جعفر بن بويان قال اقرأه أحمد بن محمد بن الأشعث قال أقرأني أبو نشيط عن قالون. وقرأ بها القرآن كله على أبي الفتح، وهو قرأ على عبد الباقي بن الحسن وهذا على إبراهيم بن عمر وهو على أبي الحسين أحمد بن عثمان وهو على أبي حسان أحمد بن محمد بن الأشعث وهو على أبي نشيط.

والطريق السادسة : فهي عن أحمد بن يزيد الحلواني عن قالون وقد حدثه بها أبو مسلم عن ابن مجاهد عن الحسن بن أبي مهران الجمال عن الحلواني عن قالون، وقرأ بها القرآن كله على أبي الفتح وهو على عبد اللّه بن الحسين وهذا على ابن شنبوذ، وقرأ ابن شنبوذ على الجمال، وقرأ الجمال على الحلواني وله فيها سند آخر عن أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن عن محمد بن عبد الرحمن بن عبيد عن أبي بكر أحمد بن حماد الثقفي عن الحلواني، ورواها بسند ثالث عن أبي عون عن الحلواني، وقال الداني إنه قرأ بها ختمة كاملة على أبي الفتح.

والطريق السابعة : عن القاضي إسماعيل عن قالون وقد حدثه بها طاهر بن غلبون عن أبيه عن محمد بن جعفر عن القاضي إسماعيل، وحدثه بها أيضاً محمد بن أحمد الكاتب عن ابن مجاهد عن القاضي إسماعيل، وقرأ بها القرآن عن أبي الفتح وهو على عبد اللّه بن الحسين، وقرأ ابن الحسين على ابن مجاهد، وابن مجاهد على القاضي إسماعيل.

والطريق الثامنة : عن الأزرق عن ورش وقد حدثه بها طاهر بن غلبون قراءة منه عليه عن إبراهيم بن محمد بن مروان عن ابن سيف عن الأزرق، وقرأ بها القرآن كله على أبي الفتح وهذا على أحمد بن أسامة، وقد قرأ على إسماعيل بن عبد الله النحاس وقرأ النحاس على الأزرق.

والطريق التاسعة : عن عبد الصمد العتقي عن ورش وقد حدثه به أحمد بن عمر بن محفوظ الجيري عن أحمد بن جامع عن بكر بن سهل عن عبد الصمد عن ورش، وقرأ بها القرآن كله على أبي الفتح وعلى غيره، وقال أبو الفتح إنه قرأ ثلاث ختمات على أبي حفص عمر بن محمد الحضرمي، وهو قرأ على عبد المجيد بن مسكين وقرأ ابن مسكين على محمد بن سعيد الانماطي وقرأ الانماطي على عبد الصمد.

والطريق العاشرة : هي طريق أبي بكر محمد عبد الرحيم الاصبهاني عن أصحاب ورش. وقد أخبره عبد العزيز الفارسي أن أبا طاهر بن أبي هاشم حدثهم بها عن محمد بن أحمد بن محمد الدقاق عن الأصبهاني وقرأ بها الداني القرآن على أبي الفتح وهذا على عبد اللّه بن الحسين الذي قرأ على إبراهيم بن عبد العزيز الفارسي وهو قرأ على الأصبهاني، وأخبرهم أنه قرأ على مواس بن سهل وقرأ مواس على يونس بن عبد الأعلى وعلى داود بن أبي طيبة، وهما قرءا على ورش[1].

وهذه الطرق العشر هي التي اعتمدت في المدرسة المغربية.

وقد نظم أسانيد كتاب التعريف الشيخ محمد بن محمد الرحماني في أرجوزة بديعة أوردها الدكتور عبد الهادي احميتو في موسوعته[2]، وبدأ الرحماني نظمه بقوله :

وقلت بعد الحمد	لذي الجلال الفرد
أتيت في تَعْرِيفِي	بسند "التعريف"
إذ قال فيه الداني	إمام هذا الشان
حدثني للأزرق	سليل غلبون التقي
عن ابن مروان وذا	عن ابن سيف أخذا
وذا عن الأزرق عن	ورش فكن ممن فطن

لكنها غير كاملة لم يذكر فيها كل الاسانيد، كما أن فيها أبياتاً لم يستكملها الباحث من أجل خروم في الأصل. غير أن هذه الأسانيد شرحها الدكتور التهامي الراجي في تحقيقه للكتاب[3].

ونورد من كتاب التعريف ما يتعلق بالبسملة وضم ميم الجمع.

1. باب ذكر قولهم في التسمية :

كان ورش من طريق أبي يعقوب عنه لا يفصل بين كل سورتين في بسم اللّه الرحمن الرحيم في جميع القرآن إلا في أول فاتحة الكتاب فإنه لا خلاف بين القراء في التسمية في أولها.

---

(1) التعريف، تحقيق السحابي، ص 31 وما بعدها.

(2) "قراءة الإمام نافع عند المغاربة" من رواية أبي سعيد ورش، للدكتور عبد الهادي بن عبد الله احميتو، مجلد 6، ص 1819.

(3) التعريف، تحقيق الراجي، ص 165 وما بعدها.

وقرأت على ابن خاقان في مذهبه بالتسمية بين أربع سور، بين المدثر والقيامة وبين الانفطار والمطففين وبين الفجر والبلد وبين العصر والهُمَزَة[1]، وحكي لي ذلك عن قراءته.

وقرأ الباقون وورش من رواية عبد الصمد والأصبهاني في التسمية في جميع القرآن إلا بين الأنفال وبراءة فإنه لا خلاف في ترك التسمية بينهما وكلهم يستفتح بالتعوذ.

والمختار من لفظه «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» وبذلك قرأت وبه أخذت.

2. باب في ذكر قولهم في ضم الميم وفي إسكانها :

كان إسماعيل والمسيبي وقالون يخيرون بين ضم ميم الجمع وبين إسكانها في جميع القرآن.

وخيرت أنا عند قراءتي لهم فاخترت الضم، ولا أمنع من الاسكان. لأن ابن مجاهد كان يأخذ به في مذهبهم وبه قرأت في رواية أبي الزعراء عن أبي عمرو عن اسماعيل وفي رواية ابن سعدان عن المسيب من طريق ابن مجاهد. وبذلك قرأت على أبي الحسن بن غلبون في رواية أبي نشيط عن قالون. وعلى أبي الفتح في رواية القاضي عنه.

وقرأت في رواية ابي عون عن الحلواني عن قالون بضم الميم عند الهمزة وعند الميم وعند آخر الفواصل إذا لم يحل بينها وبينهن حائل ؛ وسكنها فيما عدا هذه الثلاثة المواضع : فعند الهمزة نحو قوله تعالى : ﴿ عليهم آنذرتهم أم لم... ﴾ وشبهه وعند الميم نحو قوله : ﴿ ولا هم منا ﴾ و﴿ من ورائهم محيط ﴾ وشبهه. وعند الفواصل، ونحو قوله : ﴿ إن كنتم تعلمون ﴾ و﴿ بارئكم فاقتلوا ﴾ وشبهه.

وقرأ ورش بضم الميم عند لقائها الهمزة لا غير نحو قوله : ﴿ آنذرتهم أم لم... ﴾ و﴿ آنتم أعلم أم الله... ﴾ و﴿ عليكم أنفسكم ﴾ وشبهه.

ولا خلاف بينهم في ضم الميم مع الساكن في حال الوصل كقوله تعالى : ﴿ عليكم القتال... ﴾ و﴿ عليهم الذلة ﴾ و﴿ أنتم الاعلون ﴾ وشبهه[2].

---

(1) وهذه السور هي التي أشار إليها الشاطبي بقوله : وبعضهم في الأربع الزهر بسملا.

(2) المصدر السابق في بابه، ص 200-205.

د) الأرجوزة المنبهة :

وعنوانها الكامل "الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقود الديانات بالتجويد والدلالات".

وقد بدأت بعد مقدمة الحمد والشكر، بنصيحة في أرجوزة نظمت في مسائل الحذق والتجويد وذِكرِ القراء والرواة، وتناولت مسائل العقائد وفقا لما رواه من الأئمة المتبصرين، وتضمنت خمسا وستين موضوعاً عبر عنها "بالتراجم" فقال :

وعدة التراجم الموضوعهْ	خمس وستون أتت موضوعة

واستهل هذه المواضيع بذكر شيوخه، ثم عاد إلى الحديث عن أصول القراءات وقال :

فلنصرف النظم إلى الأصول	ولنبتدي بالقول في التنزيل
لكي تكون هذه الأرجوزهْ	قد جمعت جواهر مكنوزه
ينتفع القارئ بها والمقري	وكل من درى ومن لم يدري

إلى أن يقول :

ليس لها في حسنها نظير	وكل نظم عندها حقير
أبياتها تزهر كالبستان	وهي في عددها أَلْفَانِ
بعدهما ست عن المئينا	كاملة تضمنت فنونا

وذكر أنه نظمها سنة 411. ثم تحدث عن تاريخ الوحي وعن حديث الأحرف السبعة وجمع المصحف، وقال إن الصحابة اجمعوا على واحد من هذه الأحرف موافقا في ذلك قول مكي القيسي وابن جرير الطبري. وفيه يقول :

فاجتمع الكل على القراءة	
بواحد من الحروف السبعه	إذ فيه مقنع لهم ومَتْعَهْ

وبعد ذلك انتقل إلى صفات قراءة النبيﷺ وذكر من جمع القرآن في عهده من الصحابة وأئمة قرائهم في الأمصار مثل أبي بن كعب وزيد بن ثابت في المدينة وخص زيداً بقوله :

فالناس مجمعون في الأقطار	على قراة زيد الأنصاري

وقد نوه بدوره في جمع القرآن على عهد أبي بكر وإسهامه في كتابة المصاحف العثمانية. وبعد سرد قصة جمع المصاحف عقد بابا ترجم فيه للقراء السبعة وبين أسانيد قراءتهم إلى النبيﷺ، فذكر أبا هريرة في سند الإمام نافع وعبد اللّه بن السائب في سند ابن كثير فقال عنه :

قَرَا على ابن السائب المكي   وهو من صحابة النبي

ثم ذكر ابن عباس في سند أبي عمرو بن العلاء، وأبا الدرداء، في قراءة ابن عامر، والإمام عليا وابن مسعود في قراءة الكوفيين.

وقد صنف الداني في أرجوزته هاته علماء القراءة ستة أصناف، وهم :

1. **الأئمة :** وهم القراء السبعة وشيوخهم، ثم قال عن السبعة :

فهؤلاء السبعة الأئمة   هم الذين نصحوا للامه

وميزوا الخطأ والتصحيفا   واطرحوا الواهي والضعيفا

ونبذوا القياس والاراء   وسلكوا المحجة البيضاء

2. **الرواة عن السبعة :** وقال عنهم :

وقد روى عن هؤلاء السبعهْ   جماعة من رؤساء الصنعه

وذكر منهم رواة نافع الأربعة المعروفين، وذكر عن ابن كثير البزي وابن فليح والقواس وشيوخهم، وعن أبي عمرو العلاء رواية اليزيدي وجعل الدوري والسوسي من حملة طرقه مثل أحمد بن جبير وسليمان بن خلاد وأبي حمدون ومحمد سعدان وأحمد بن واصل وعامر المعروف بأوقية، ومحمد بن شجاع البلخي واعتبره أيضاً راوياً ثانياً لأبي عمرو إذ يقول فيه :

وعن أبي عمرو روى شجاع   أبو نعيم وله أتباع

وفي رواة ابن عامر ذكر هشاما وابن ذكوان وعبد الحميد بن بكار والوليد بن عتبة وعن شيوخهم الذين أخذوا أداء ابن عامر مثل يحيى الذماري وأيوب بن تميم وعراك بن خالد المري.

وذكر عن عاصم حفصا وشعبة وأتباع شعبة أمثال أبي يوسف الأعشى والكسائي الصغيروابن أبي حمادويحيى بن آدم وأبي علي الجحفي وابن أبي أمية البصري وعبد

الحميد بن صالح الكوفي ويحيى بن محمد العليمي، وذكر أصحاب حفص مثل القواس وهبيرة التمار والعتكي وابنى الصباح عبيد وعمرو ؛ ورجح أنهما إخوة فقال :

ثـم عبيـد وأخـوه عمـرو　　　كلاهمـا مقـدم وحبـر

وعن حمزة ذكر سليما وراوييه المشهورين، وزاد خلف وخلاد عليهما الدوري والحلواني وأبا هشام الرفاعي ومحمد بن سعدان. وعن الكسائي ذكر قتيبة بن مهران وأحمد الصباح الكوفي وأبا عبيد بن سلام وأبا المنذر نصير بن يوسف.

والملاحظ في سرده للرواة أنه لم يذكر طرق رواة نافع، مثل ما صنع في رجال الأئمة الآخرين، كما لم يستوف الطرق التي فصلها في كتاب الجامع.

3. القراء الذين سماهم بأهل الأداء :

وعلى رأس هؤلاء ذكر أبا بكر مجاهد فقال عنه :

فابن مجاهد بهذا العلـم　　　مضطلـع مشهـر بالفهـم

وذكر منهم محمد بن شَنبوذ وابن مِقسم، ولم يشر لما تعرضا له من انتقاد، ثم ذكر في هذا الصنف محمد المعدل وابن المنادي والداجوني ومحمد النقاش وإبراهيم عبد الرزاق الأنطاكي وأبا علي الصواف وموسى بن مزاحم ناظم الخاقانية وابن الجلندي والشنبوذي والشذائي وابن أبي أشته.

4. القراء الذين سماهم بالمصنفين للحروف :

وذكر منهم هارون بن موسى العتكي، ولم يذكر انتقاد الأصمعي له وبعده سلام الطويل ويعقوب الحضرمي وأبا عبيد بن سلام، وأبا حاتم السجستاني ولم يرض الداني عن بعض تعليلاته فقال عنه بعد ابن سلام.

ثـم تـلاه سـهل البـصـري　　　وهـو أبو حـاتم النـحـوي
صنف في الحروف والمقاري　　　ولـم يقـيـد ذاك بـالآثـار
لكنـه بـالـغ فـي التـعـليل　　　من غيـر اسهـاب ولا تطويل
وطعنـه فِـيـهِ علي الزيـات　　　لأجل أحـرف مـن القِـرَاتِ
إذ كـلـهـا مـسطر مـروى　　　قـرا بهـا الاسـلاف والنبي
فـلا طريـق لقـيـاس ونـطر　　　فـيـمـا أتى بـه أداء، وأثر

ثم ذكر كتب أبي الربيع الزهراني وجامع خلف بن هشام البزار. وكتاب ابن جبير وقال في حق كتاب السبعة لابن مجاهد.

أجلهـا مصنفـات الحبـر　　ابن مجاهـد إمـام العصـر

كما أثنى على كتب ابن شنبوذ بقول :

وكتب المعروف بابن الصلت　　محمـد بـن شنبـوذ الثبـت

5. وصنف آخر من القراء سماهم الداني في المنبهة بأهل الاختيار :

فمنهم سلام بن سليمان الطويل كما عد منهم اثنين ممن قرءا عليه وهما يعقوب الحضرمي وأيوب بن المتوكل الأنصاري كما ذكره منهم ابن باذام الهمداني والحسين بن علي الجعفي والأزرق بن يوسف الكوفي وابن بريد عبد اللّه القصير وخصه بقوله :

أقـرأ باختيـاره مجـردا　　ولـم يكـن لغيـره مجـودا

ثم عد جماعة من المقرئين من أشهرهم خلف بن هشام البزار الذي يقول عنه :

وابن هشام خلف البزار　　مقرئ مِصْـرِهِ لـه اختيـار

أقـرأ آخـر بـه وكانـا　　لا يمنع الأخـذ بـه إنسانـا

وفي بعض الأحيان يعلق على الاختيار إما بالصحة والثبوت وإما بعدم الشهرة فيقول عن اختيار ابن جبير :

وابن جبير وهو الكوفـي　　لـه اختيـار ثابت قـوي

ويقول عن أبي سعدان :

ونجل سعدان لـه اختيـار　　سطره ليس لـه اشتهـار

وعن الطبري قال :

والطبري صاحب التفسير　　له اختيار ليس بالشهير

6. وصنفٌ سادسٌ سماهم بالشواذ وقال فيهم :

كم من إمام فاضل معظم　　وماهر فـي علمـه مقـدم

مشتهر بالصدق والأمانـة　　والعلـم بالقرآن والديانـة

لكنه شـذ عـن الجماعـة　　فلم ير النـاس لـذا اتباعـه

وذكر منهم أبو حبرة يزيد السعدي المدني وابن محيصن المكي، ونصر بن عاصم الليثي، وعاصم الجحدري وأبو حياة شريح الحمصي، والمحدث إبراهيم بن أبي عبلة الدمشقي، وحذر من حروفهم وقال أنها لا تجوز الصلاة بها. وأمرا باطراح كل ما أتى عنهم ولو كان مسطورا في الكتاب أو قويا في الاعراب، وقال :

واقـرا بمـا قـرا الاكابـرْ   من الصحيح المنتقى والسائر

وهو الذي الآن بأيدي الامه   مـن مـذهـب قـــراءة الأئمـة

وبعد هذا تحدث عن صفات من يقتدى به ومن لا يجوز بع الاقتداء، ثم خصص جزءا كثيرا من الارجوزة لمسائل العقيدة وفقا لآراء الاشعرية وقال فيه :

وزعـم الامـام الاشعـري   وصحبـه وكلهـم مرضـى

بأن الايمان هـو التصديـق   وذاك قـد يعضـدُه التحقيـق

وحذر من أقوال أهل الاعتزال وأهل الأهواء من الجهمية، كما حمل على الظاهرية. وخلص إلى الجزء الثاني من الارجرزة في القراءات فلخص فيها أحكام الأصول المعروفة، وختم أنظمة بمخارج الحروف وصفاتها وعدد آي القرآن وكلماته وحروفه.

د) كتاب التحديد في التجويد :

وقد نشر له أخيراً كتاب التحديد في الإتقان والتسديد في صنعة التجويد بتحقيق الدكتور أحمد عبد التواب الفيومي، وقد بدأه أبو عمرو بعد الحمد لله والصلاة والسلام سيدنا محمد خاتم الأنبياء وسيد الأصفياء بقوله :

«قد حداني ما رأيت من إهمال قراء عصرنا ومقرئي دهرنا تجويد التلاوة وتحقيق القراءة، وتركهم استعمال ما ندب اللّه تعالى وحث نبيهﷺ وأمته عليه من تلاوة التنزيل بالترسل والترتيل، أن أعملت نفسي في رسم كتاب خفيف المحل قريب المأخذ في وصف علم الإتقان والتجويد وكيفية الترتيل والتحقيق على السبيل التي أداها المشيخة من الخلف عن الأئمة السلف[1].

---

(1) التحديد في الإتقان والتسديد في صنعة التجويد، لأبي عمرو الداني، تحقيق د. أحمد عبد التواب الفيومي، طبعة أولى، 1993م، مكتبة وهبة، القاهرة، ص 165.

وتابع في مستهل الكتاب ببيان معنى التجويد وحقيقة الترتيل والتحقيق. فقال إن تجويد القراءة هو إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها، وقال : «إنه ليس بين التجويد وتركه إلا رياضة من تدبره بفكه»[1]. وهذه هي العبارات التي نظمها ابن الجزري في مقدمته ثم وصف قراءة النبيﷺ وعلماء الصحابة وأئمة القراءة، واستعرض مذاهبهم في التحقيق وبيّن الطريق المختار فيها، موضحاً كيفية النطق بالمحرك والمسكن، والمختلس والمرام والمشم، والمهموز والمسهل والمحقق، والمشدد والمخفف، والممدود والمقصور والمبين والمدغم والمخفي، والمفتوح والممال.

ثم تحدث عن مخارج الحروف، وجعلها ستة عشرة إذ لم يحسب الخيشوم للغنة كما فعل ابن الجزري، وقال إنه يذكرها «على مذهب سيبويه خاصة إذ هو الصحيح المعول عليه إن شاء اللّه»[2].

ثم تكلم عن صفاتها المعروفة، وفسر معانيها، فقال «إن الحروف الشديدة ثمانية يجمعها قولك «أجدك قطبت» وإن معنى الشديد حرف اشتد لزومه لموضعه حتى منع الصوت أن يجري معه نحو راج والحج، فليس يجري في الجيم صوت»[3].

ثم قال وأما الرخو فثلاثة عشرة حرفا يجمعها قولك «خس حظ شص هز ضغث فذ» وقال معنى الرخو أنك إذا قلت «الطش والعض أجريت الصوت إن شئت» وقال إن المستطيل حرف واحد وهو الضاد استطالت في الفم لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام ولذلك أدغمت اللام فيها وفي الشين نحو «ولا الضالين» و«الشاكرين». ثم تحدث عن حروف القلقلة، فقال إنها حروف مشربة ضغطت من مواضعها فإذا وقف عليها خرج معها من الفم صويت، ونبا اللسان عن موضعه، وهي خمسة يجمعها قولك «جد تضق» ثم تحدث عن النون الساكنة والتنوين في أحوال أربعة وهي الإظهار عند حروف الحلق. والإدغام في خمسة أحرف يجمعها قولك «لم يرو» إن كانتا في كلمتين. وإدغامهما في الراء واللام بدون غنة، واختلف عن حمزة في الغنة في الياء والواو، والحالة الثالثة قلبهما ميما قبل الباء، والحالة

---

(1) التحديد : ص 169.

(2) التحديد : ص 219.

(3) التحديد : ص 226.

الرابعة الإخفاء عن باقي الحروف، ثم نبه بعد ذلك على المواضع التي يجب فيها الاجتهاد في تبيين الحروف تفاديا اللحن الخفي الذي قد يرتكبه كل من لم يراع حقوق التجويد.

هـ) كتاب الإدغام الكبير :

ومن مؤلفات أبي عمرو الداني كتاب الإدغام الكبير في القرآن الذي نشر بتحقيق د. زهير غازي زاهد، وهو مصنف صغير الحجم كبير الفائدة، بديع في منهجه وعرضه. استهله بذكر أسانيد رواية الإدغام عن أبي عمرو بن العلاء، ومن هذه الروايات ما أسنده محمد بن أحمد بن علي بن الحسين البغدادي عن ابن مجاهد عن ابن عبدوس عن الدوري عن اليزيدي عن أبي عمرو بن العلاء. وذكر روايته عن ابن غلبون عن أبي محمد عبد اللّه بن المبارك عن جعفر بن سليمان عن السوسي عن اليزيدي عن أبي عمرو، ثم أضاف عدة روايات أخرى في القراءة والحروف.

والملاحظ أنه لم يصرح أن الإدغام الكبير يختص برواية السوسي عن اليزيدي. بل إنه صرح في أحد أسانيده عن عبد العزيز بن جعفر الفارسي عن عبد الواحد بن عمر، عن محمد بن قريش الأعرابي البغدادي عن القاسم بن عبد الوارث البغدادي أن أبا عمر الدوري حدثهم بحروف الإدغام عن أبي عمرو. والمعروف أن كثيرا من شراح الشاطبية فصلوا في الإدغام وجعلوا عموم الإدغام الكبير يختص برواية السوسي إذ يقول الشيخ خلف الحسيني في قصيدة بلوغ الأمنية :

والإدغام بالسوسي خص وأظهرن   مع السكت أو أدغم لياء تأصلا

ثم بيّن الداني أن هذا الإدغام لم ينفرد به أبو عمرو وإن كان من أقطابه، ولم يقل به اجتهادا من تلقاء نفسه، وإنما هو من الروايات الصحيحة المسندة إلى النبيﷺ وإلى صحابته الأكرمين، وإلى أئمة القراءة الأوائل. فروي عن ابن عباس عن أبي بن كعب عنهﷺ قراءة ﴿ لتخذتّ عليه أجرا ﴾ (الكهف، 77). وابن عباس كان يقرأ ﴿ كم لبتّ ﴾ (البقرة، 259) بإدغام الثاء في التاء وإن هذا النوع من الإدغام روي عن أبي الدرداء والحسن البصري والأعمش وابن محيصن وعيسى بن عمر الهمداني، ثم أورد أمثلة من حروفهم[1].

---

(1) الإدغام الكبير : ص 36 وما بعدها.

لكن الذي يمتاز به أبو عمرو الداني في كتاب الإدغام الكبير لأنه بيّن أولاً علل الإدغام وأوضح علاقته بالحروف حسب مخارجها، ثم جاء في القسم الأخير من كتابه بمواضع الإدغام في كل سورة، مثل ما تعود المصنفون أن يفعلوا في فرش الحروف، وفي نهاية الكتاب قال : « إن جميع ما أدغمه أبو عمرو بن العلاء من المثلين والمتقاربين المتحركين على مذهب ابن مجاهد وأصحابه ألفُ حرفٍ ومئتان وثلاثة وسبعون حرفاً[1]، وأنه نبه على ما اختلف فيه في الأبواب والسور، وجملته اثنان وثلاثون حرفاً، ومما ذكر فيه الخلاف قوله تعالى ﴿ فلما جاوزه هو ﴾ في البقرة، 249، وفي آل عمران، 185 ﴿ فمن زحزح عن النار ﴾ وفي النساء، 102 ﴿ ولتات طائفة ﴾ وهكذا.

وقال إن الإدغام تقريب وتخفيف، وهو وصلك حرفاً ساكناً بحرف آخر متحرك وأنه مشتق من الدغم أي الإدخال، وقيل من التغطية، وإنه في حروف الفم واللسان لكثرتها في الكلام، وقرب تناولها، وأنه يضعف في حروف الحلق وحروف الشفتين لقلتها وبعد تناولها ؛ قال إنه على ضربين : إدغام المتماثلين نحو قوله تعالى : ﴿ لذهب بسمعهم ﴾ (البقرة، 20) وإدغام المتقاربين نحو قوله تعالى : ﴿ ونقدس لك ﴾ (البقرة، 284).

والأمثلة التي أعطاها الداني هنا من باب الإدغام الكبير لأن الحرفين متحركان بينما تحدث في تعريفه بأنه وصل حرف ساكن بحرف متحرك، وهذا التعريف لا ينطبق إلا على الإدغام الصغير.

ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان الحروف التي تمتنع من الإدغام لزيادة صوتها وقال إنها ثمانية وهي الشين بسبب التفشي وكذلك الفاء، والضاد بسبب الاستطالة والراء من أجل تكريرها، والصاد والسين والزاي بسبب صفيرهن.

وبعد ذلك استعرض مذهب أبي عمرو بن العلاء في الإدغام ولخصه في القواعد الأربعة التالية :

1. لا يدغم المتماثلين في كلمة واحدة مثل «فإنك بأعيننا» و«ما اقتتلوا» و«بأفواههم»، وما كان مثل هذا، باستثناء موضعين وهما : «فإذا قضيتم مناسككم» و«ما سلككم».

---

(1) الإدغام الكبير في القرآن، لأبي عمرو الداني، تحقيق د. زهير غازي زاهد، طبعة أولى، 1414هـ/1993م، عالم الكتب، لبنان، ص 107.

2. لا يدغم المثلين من كلمتين إذا كان الحرف مشددا نحو : ﴿ أحلّ لكم ﴾ أو منونا نحو ﴿ غفور رحيم ﴾ أو حرف خطاب نحو «كدت تركن» أو معتلا مثل : ﴿ ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه ﴾.

3. لا يدغم في المتقاربين في كلمة واحدة، فيما سوى القاف في الكاف إذا تحرك ما قبل القاف وكان جمعا لمذكر لا غير، نحو ﴿ خلقكم ﴾ و﴿ يرزقكم ﴾ واختلف عن اليزيدي في قوله تعالى : ﴿ ميثاقكم ﴾ حيث وقع، و﴿ بورقكم ﴾ في الكهف، 19 وفي لقمان ﴿ ما خلقكم ﴾ (28).

4. أما المتقاربان في كلمتين فإنه يدغمها إلا في الحالات المذكورة في دغم المثلين.

وهذه القواعد معروفة ومسطورة في كتب القراءات، أوردها ابن مجاهد مجملة في كتاب السبعة وتابعه ابن مهران الذي خطأه في إدغام «نخلقكم» ولعل ابن مهران هو أول من أفرد للإدغام بابا مستقلا استعرضناه في بابه من كتابي الغاية والمبسوط.

ز) كتاب الوقف والابتداء[1] :

وقال إن هذا الكتاب اقتضبه من أقوال المفسرين ومن كتب القراء والنحويين، وذكر أنه اجتهد في جمع متفرقه وتمييز صحيحه وإيضاح مشكله، وحذف حشوه واختصار ألفاظه وتقريب معانيه، وقد جعله قسمين أولهما حول أنواع الوقف والثاني بسط مواضع الوقوف في كل سورة.

وبعد ذكر اختلاف الناس في أنواع الوقف، يقول إن اختياره أن الوقف على أربعة أقسام : الوقف التام المختار، والوقف الكافي الجائز، والوقف الصالح المفهوم، والوقف القبيح المتروك.

الوقف التام :

فأما التام : فهو الذي يحسن القطع عنده والابتداء بما بعده لأنه لا يتعلق به شيء مما بعده وأكثره في الفواصل ورؤوس الآي. مثل قوله تعالى : ﴿ وأولئك هم

---

(1) قد نشر أخيراً بتحقيق الأستاذ جايد زيدان مخلف.

المفلحون ﴾ يعني الوقف عندها والابتداء بعدها بقوله تعالى : ﴿ إن الذين كفروا ﴾ الآية، وقد يوجد الوقف التام قبل انتهاء الفاصلة، مثل ما في سورة النمل : ﴿ وجعلوا أعزة أهلها أذلة ﴾ لانقضاء كلام ملكة سبإ، وحسن الابتداء بقوله تعالى : ﴿ وكذلك يفعلون ﴾. ومثله : ﴿ وإنكم لتمرون عليهم مصبحين ﴾ ﴿ وبالليل ﴾. وذكر أن معرفة الوقف التام مطلوبة لما رواه أبو بكرة في حديث الأحرف السبعة، أنها كلها شاف كاف ما لم تختم آية عذاب بآية رحمة، أو آية رحمة بآية عذاب[1].

الوقف الكافي :

والوقف الكافي : يحسن القطع عنده والابتداء بما بعده لأن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ مثل قوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ﴾ فيجوز الابتداء بما بعدها[2].

الوقف الحسن :

والقسم الرابع هو الوقف الحسن : هو الذي يحسن الوقف عليه ولكن لا يحسن الابتداء بما بعده، مثل الوقف في الفاتحة على : ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ فالوقف عليها صالح ومفهوم، إلا أن الابتداء بما بعدها مرجوح لأنه مجرور، والابتداء به غير مألوف، غير أن القراء ارتضوا هذا الابتداء لحديث أم سلمة الوارد في وقف النبي صلى اللّه عليه وسلم على آيات أم الكتاب[3].

الوقف القبيح :

وأما الوقف القبيح : فهو الذي لا يعرف المراد منه، مثل الوقف على «بسم» و«مالك»، و«رب». ثم الابتداء بقوله : ﴿ اللّه ﴾، و﴿ يوم الدين ﴾ و﴿ العالمين ﴾، ومن وقف لضرورة انقطاع النفس عنده فعليه أن يرجع لما قبله حتى يصله بما بعده. ومن أقبح أنواعه الوقف عند قوله : ﴿ لقد سمع اللّه قول الذين قالوا ﴾ ثم الابتداء بقوله : ﴿ إن اللّه فقير ﴾ ومثله ما بعد، و﴿ قالت اليهود ﴾ ﴿ ولقد كفر الذين قالوا ﴾. ومن هذا النوع الوقف عنده قوله تعالى : ﴿ إن اللّه لا يستحيي ﴾ و﴿ إن اللّه لا

---

(1) المكتفى في الوقف والابتدا : ص 107.

(2) نفس المصدر : ص 109.

(3) نفس المصدر : ص 110.

يهدي ﴾، ومما يقبح الوقف عليه مثل : ﴿ فإن كانت واحدة فلها النصف ولأبويه ﴾ ونحوه، مثل : ﴿ فإن أسلموا فقد اهتدوا وإن تولوا ﴾ و﴿ إن ينتهوا يغفر لهم ما سلف وإن يعودوا ﴾ و﴿ فمن تبعني فإنه مني ومن عصاني ﴾[1].

وكل هذه المواضع تشبه الوقف الذي يضرب به المثل في عدم الجواز، وهو الوقف على قوله تعالى : ﴿ ويل للمصلين ﴾ لأن صلة كل من هذه الآيات تبين دلالته، والوقف عليها يوهم ضدها.

هذا ولم يكتف أبو عمرو الداني في كتاب المكتفى بتفسير مواضع الوقف وتعليلها بل فعل مثل صنيعه في الإدغام الكبير. فاستعرض جميع السور وأورد جميع أماكن الوقوف التامة والكافية. وكان في استعراضه هذا يفرق بين الوقف الكافي وماهو أكفى. ويعلل بدلالة الآية، ويحتج بآراء النحاة مثل سيبويه والأخفش، ويأتي أيضا بآراء أئمة القراء وبعض الأحيان يتعقب رأيهم مثل قوله في سورة البقرة، في الوقف على قوله تعالى : ﴿ إن ترك خيرا ﴾ فقال : «قال نافع ومحمد بن عيسى الأصبهاني والدينوري أنه وقف تام وليس كذلك لأن الوصية متعلقة بقوله «كتب» والمعنى ﴿ فرض عليكم الوصية ﴾ وقد يجوز أن يقطع من ذلك، ويرفع بالابتداء، والخبر محذوف والتقدير ﴿ وعليكم الوصية ﴾ ويكون المرفوع بـ «كتب» مضمرا تدل عليه الوصية والتقدير كتب عليكم الإيصاء ويصح ما قالوا والأول الاختيار[2].

الوقف على بلى وكلا :

وقد أفرد الحديث عن الوقف على "بلى" و"كلا" فقال :

«إن «بلى» تأتي لرد الجحد، وجملة ما في القرآن منها اثنان وعشرون موضعا والوقف عليها كلها كاف ما لم يتصل بها قَسَمٌ، فلا يوقف عليها ولا تفصل منه، وجملة ذلك أربعة أحرف : في الأنعام ﴿ بلى وربنا ﴾ وفي سبإ ﴿ بلى وربي ﴾ وفي الأحقاف ﴿ قالوا بلى وربنا ﴾ وفي التغابن ﴿ قل بلى وربي ﴾ فهذه المواضع لا يوقف على بلى دون ما بعدها. وما سواها فالوقف عليها جائز»[3].

---

(1) المكتفى : ص 111.

(2) المكتفى : ص 132.

(3) نفس المصدر : ص 405.

الوقف على «كلاً»:

وتناول أبو عمر الداني الوقف على "كلا" فقال، إن من العلماء من يرى الوقف عليها في جميع القرآن فيجعلها بمعنى «حقا» و«ألا» التي للتنبيه؛ ومنهم من يجعلها قسمين يقف على بعضها أي التي بمعنى «لا ليس الأمر»؛ ويبتدأ ببعضها الذي بمعنى «حقا وألا» وهذا هو مذهب القراء.

وجملة «كلا» في القرآن ثلاثة وثلاثون موضعا. ويوقف منها على المواضع التالية وهي: الحرفان اللذان في «مريم»: ﴿ليكونوا لهم عزا كلا﴾ و﴿أم اتخذ عند الرحمن عهدا كلا﴾. والحرف الذي في «المؤمنون»: ﴿لعلي أعمل صالحا فيما تركت كلا﴾. الحرفان اللذان في «الشعراء»: ﴿إني أخاف أن يقتلون قال كلا﴾ ﴿إنا لمدركون قال كلا﴾. والحرف الذي في «سبإ»: ﴿قل أروني الذين ألحقتم به شركاء كلا﴾. والحرفان اللذان في «سال سائل»: ﴿ومن في الأرض جميعا ثم ينجيه كلا﴾، ﴿أن يدخل جنة نعيم كلا﴾. والحرفان اللذان في «المدثر»: ﴿أيطمع أن أزيد كلا﴾ و﴿صحفا منشرة كلا﴾. والحرف الذي في «عبس»: ﴿فأنت عنه تلهى كلا﴾. والحرف الذي في (المطففين): ﴿أساطير الأولين كلا﴾. والحرفان اللذان في (الفجر): ﴿ربي أهانني كلا﴾ ﴿وتحبون المال حبا جما كلا﴾. وجملة ما بقي ثمانية عشر موضعا يبتدأ بها[1].

ع) كتاب الظاءات:

ومن رسائل الداني المطبوعة مختصر جمع فيه أصول الكلمات يرد فيها الظاء: قال إنه حصر فيه هذه الأصول ليعرف أن ما عداها هو من حروف الضاد، وقد نشرت هذه الرسالة بتحقيق الدكتور علي حسين البواب، مع تقديم بين فيه الدواعي التي جعلت كثيرا من العلماء يؤلفون المصنفات للتمييز بين الضاد والظاء إذ يقول فيه المحقق:

«وأكثر الناطقين بالعربية يخرجون الضاد من طرف اللسان والثنايا العليا شديداً مجهوراً مطبقاً، وهو بذلك المقابل المطبق للدال، ويختلف مخرجاً عن وصف القدماء له، كما يختلف في صفة الشدة، وكثير من أبناء العرب ينطقون الضاد ظاء

(1) المكتفى: ص 403.

أو قريباً من الظاء، وهو وإن وافق الظاء العربية في صفات الرخاوة والجهر والإطباق فإنه يخالفها في المخرج».

«وليس هذا الخلط بجديد ولكنه معروف عند علماء العربية منذ أقدم عصور التأليف وقد وضح ابن يعيش المراد بالضاد «الضعيفة» وهي التي تحدث عنها سيبويه وغيره فقال : «والضاد الضعيفة في لغة قوم اعتاصت عليهم فربما أخرجوها ظاء وذلك أنهم يخرجونها من طرف اللسان وأطراف الثنايا، وربما راموا إخراجها من مخرجها فلم يتأت لهم فخرجت بين الضاد والظاء».

«وقال الصاحب بن عباد منبها على الخلط بين الصورتين قد اعتاص معرفتهما على عامة الكتاب لتقارب أجناسهما في المسامع، وأشكال أصل تأسيس كل منهما، والتباس حقيقة كتابتهما»[1].

وقد ختم أبو عمرو رسالته بأربعة أبيات نظم فيها أصول الظاءات في قوله :

ظَفِرت شُواظُ بحظّها من ظُلمنا	فكظَمْتُ غيظ عَظِيم ما ظَنَّتِ بنا
وظعنتُ أنظرُ في الظَّهيرة ظُلة	وظَلِلتُ أنتظر الظِّلال لحفظِنا
وظَمِئتُ في الظَّلما فَفِي عَظْمي لَظىً	ظَهَر الظُّهار لأجل غِلْظَةِ وَعْظِنَا
أنظرت لطفِي كي تَيقظ فَظُّه	وحظرتُ ظَهْر ظهيرها من ظُفْرِنا[2]

وقد سبق أن رأينا لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي أبياتا شبيهة لها في موضوعها وبحرها ولعله عارض بها أبا عمرو لما كان بينهما من خصومة وتنافس.

ط) كتاب المقنع :

بدأ أبو عمرو الداني كتاب المقنع بمقدمة قصيرة، بيّن فيها مقصده لذكر ما صح لديه من مروياته من مرسوم خطوط مصاحف أهل الأمصار : والمدينة، ومكة، والكوفة، والبصرة والشام وسائر العراق، والتي انتسخت من مصاحف عثمان ووجهت إلى الكوفة والبصرة والشام. ونلاحظ أنه هنا يرجح أن عثمان لما كتب

---

(1) مقدمة تحقيق الظاءات في القرآن الكريم : ص 6.

(2) الظاءات في القرآن الكريم، لأبي عمرو الداني، تحقيق د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرباط، طبعة أولى، 1406هـ/1985م، ص 47.

المصحف جعله على أربع نسخ، فوجه إلى الكوفة إحداهن، وإلى البصرة أخرى، وإلى الشام الثالثة، وأمسك عند نفسه واحدة، ثم ذكر الرواية أنه جعله سبع نسخ، بعث منها نسخة إلى مكة ؛ ونسخة إلى اليمن، ونسخة إلى البحرين ويقول أبو عمرو أن الأول أصح وعليه الأئمة.

والرواية التي صححها أبو عمرو أوردها ابن أبي داوود السجستاني نقلا عن حمزة بن حبيب الزيات الذي قال إن عثمان كتب أربعة مصاحف فبعث منها بمصحف إلى الكوفة ووُضِع عند رجل من مراد، وهو الذي كتب عليه حمزة مصحفه. غير أن ابن أبي داوود نقل عن أبي حاتم السجستاني رواية المصاحف السبعة ولم يضعفها مثل ما فعل أبو عمرو الداني ولم يشر في ذكره لخطوط الرسم. إلى المصحف المكي، وإنما اعتمد المصاحف الأربعة التي صحح روايتها عن شيوخه.

ثم أورد الداني أن الإمام مالكاً سئل عمن استكتب مصحفا في عهده. هل له أن يكتب على ما أحدث الناس من الهجاء، فقال «لا أرى ذلك ولكن يكتب على الكِتْبَة الأولى. ويعلق أبو عمرو قائلا : «ولا مخالف لمالك في ذلك من علماء الأمة»[1].

منهج الداني في المقنع :

لقد قسم الكتاب إلى اثنين وعشرين بابا، تناولت فيها المواضيع التالية :

1. ما رسم بالحذف : فذكر ما حذفت منه الألف، في اثني عشر فصلا، ثم ما حذفت منه الياء اجتزاء بكسر ما قبلها، وما حذفت منه الواو اكتفاء بالضمة منها أو لمعنى غيره، أو ما حذفت منه الواو التي هي صورة الهمزة، ثم ذكر قواعد رسم الهمزة إذا كانت بعد ألف واتصل بها ضمير ورسمها في المصاحف.

2. مارسم بالزيادة : كإثبات الألف في : "الظنونا"، و"الرسولا"، و"السبيلا"، وذكر اختلاف المصاحف في بعض الحروف، مثل الألف في «اهبطوا مصر» و«قواريرا» و«لؤلؤا» و«ثمودا» وذكر زيادة الألف في «مائة» و«مائتين» وعدم إثباتها في «فئة» و«فئتين»، وأورد زيادتها بعد الهمزة أو الواو، نحو «الربوا» و«إن امْرُؤٌاْ هلك» وفي نحو «لا تفتؤا»

---

(1) المقنع في رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط، تحقيق محمد صادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط. 1978م، ص 19.

و«الضعفؤا» وزيادتها في «لِشَايئ» التي في الكهف وحدها، ثم تحدث عن رسم النون الخفيفة ألفا في موضعين، وهما : ﴿ لنسفعا ﴾ في العلق، و﴿ ليكونا من الصاغرين ﴾ في يوسف.

3. ثم بين زيادة الياء مثل ما رسمت فيه على وجه التليين مثل ﴿ أئنكم لتشهدون ﴾ وما زيدت فيه مثل ﴿ نباء المرسلين ﴾.

وما زيدت الواو في رسمه للفرقان أو لبيان الهمزة أو رسمت صورة للهمزة على مراد الاتصال والتسهيل. ويقول الداني إن كتاب المصاحف أجمعوا على أن زادوا واوا بعد الهمزة في قوله ﴿ أولئك ﴾ و﴿ أولى ﴾ و﴿ أولوا ﴾ و﴿ أولات ﴾ حيث وقع ذلك وقال إنه وجد في مصاحف أهل المدينة وسائر العراق زيادة هذه الواو في قوله ﴿ سأوريكم دار الفسقين ﴾ (الأعراف، 145) و﴿ سأوريكم آياتي ﴾ (الأنبياء، 37). واختلفت في قوله تعالى : ﴿ ولأصلبنكم ﴾ (طه، 71) (والشعراء، 49)، فبعضها بواو وبعضها بدونه، واجتمعت على حذف الواو في الحرف الذي في الأعراف[1].

ومن أهم المسائل التي نبه عليها في المقنع أن مصاحف أهل الأمصار لا تعتبر من قراءتهم إلا بالرواية الصحيحة، إذ أن قراءتهم في كثير من ذلك قد تكون على غير مرسوم مصحفهم وأعطى أمثلة من ذلك منها :

1. أن أبا عمرو بن العلاء قرأ ﴿ يا عبادي لا خوف عليكم ﴾ (الزخرف، 68) بالياء وهي في مصاحف أهل البصرة بغير ياء فسئل عن ذلك فقال إني رأيته في مصحف أهل المدينة بالياء» فاتبعه، وقرأ في سورة الحجرات، 14، ﴿ لا يالتكم من أعمالكم شيئا ﴾ بالهمزة التي صورتها ألف وذلك مرسوم في جميع المصاحف بغير ألف ؛ وقرأ ﴿ فأصدق وأكون من الصلحين ﴾ بالواو والنصب، وذلك في كل المصاحف بغير واو مع الجزم. وينبغي أن نشير هنا إلى أن الواو زيدت عنده من قبيل الضبط وليس من جوهر الرسم العثماني. ويقول الداني أيضا أن أبا عمرو قرأ ﴿ وإذا الرسل وقتت ﴾ (المرسلات، 11) بالواو، وذلك في الإمام وفي كل المصاحف بالألف.

---

(1) المقنع : ص 59.

2. أن ابن كثير قرأ في البقرة ﴿ أونسأها ﴾ بهمزة ساكنة بين السين والهاء وصورتها ألف وليست كذلك في مصاحف أهل مكة ولا في غيرها.

3. أن ابن عامر وعاصم من رواية حفص بن سليمان قرءا ﴿ قال أولو جئتكم ﴾ (الزخرف، 24) بالألف ولا خبر عندنا أن ذلك مرسوم في مصاحف أهل الشام ولا في غيرها.

4. أن عاصما من طريق حفص قرأ ﴿ قال رب احكم بالحق ﴾ (الأنبياء، 113) بالألف ولا رواية عندنا أن ذلك كذلك مرسوم في شيء من المصاحف في نظائر لذلك كثيرة ترد عن أئمة القراء بخلاف مرسوم مصحفهم.

ويقول أبو عمرو: «إنمابينت هذا الفصل ونبهت عليه لأني رأيت بعض من أشار إلى جمع شيء من هجاء المصاحف، من منتحلي القراءة من أهل عصرنا قد قصد هذا المعنى وجعله أصلا فأضاف بذلك ما قرأ به كل واحد من الأئمة من الزيادة والنقصان في الحروف المتقدمة وغيرها إلى مصاحف أهل بلده، وذلك من الخطإ الذي يقود إلى إهمال الرواية وإفراط الغباوة وقلة التحصيل إذ غير جائز القطع على كيفية ذلك إلا بخبر منقول عن الأئمة السالفين ورواية صحيحة عن العلماء المختصين بعلم ذلك، المؤتمنين على نقله وإيراده لما بيناه من الدلالة وبالله التوفيق»[1].

ولنا عودة إلى مواضيع الرسم في كتاب المقنع الذي كان مصدراً ومعينا لمن جاء بعده، مثل ما كتبه أبو داود بن نجاح، والشاطبي في العقلية، والخراز الشريشي الفاسي والقراء الشناقطة.

ثانياً: تذييل المقنع:

وبعد استكمال كتاب المقنع قال أبو عمر في تذييل له حول النقط:

«وإني لما أتيت في كتابي هذا على جميع ما تضمنت ذكره في أوله من مرسوم المصاحف رأيت أن أصل ذلك بذكر أصول كافية، ونكت مقنعة في معرفة نقط المصاحف وكيفية ضبطها على ألفاظ التلاوة ومذاهب القراءة لكي يحصل

---

(1) المقنع: ص 118.

للناظر في هذا الكتاب جميع ما يحتاج إليه من علم مرسوم الخط وأحكام النقط، فتكمل بذلك درايته وتحقق به معرفته إن شاء اللّٰه وباللّٰه التوفيق»[1].

وفي الباب الأول من هذا الملحق تحدث عن تاريخ نقط المصاحف فقال : «اختلفت الرواية لدينا في من ابتدأ بنقط المصاحف من التابعين فروينا أن المبتدئ بذلك كان أبا الأسود الدئلي، وذلك أنه أراد أن يعمل كتابا في العربية يقوم الكتاب به ما فسد من كلامهم، إذ كان قد نشأ ذلك في خواص الناس وعوامهم. فقال : أرى أن أبتدئ بإعراب القرآن أولا، فأحضر من يمسك المصحف، وأحضر صبغا يخالف لون المداد، وقال للذي يمسك المصحف عليه : إذا فتحت فاي فاجعل نقطة فوق الحرف، وإذا كسرت فاي فاجعل نقطة تحت الحرف، وإذا ضممت فاي فاجعل نقطة أمام الحرف، فإن أتبعت شيئا من هذه الحركات غنة يعني تنوينا فاجعل نقطتين ففعل ذلك حتى أتى على آخر المصحف، وروينا أن المبتدئ بذلك كان نصر بن عاصم الليثي، وأنه الذي خمسها وعشرها».

«وروينا أن ابن سيرين كان عنده مصحف نقطه يحيى بن يعمر، وأن يحيى أول من نقطها، وهؤلاء الثلاثة من جلة تابعي البصريين وأكثر العلماء على أن المبتدئ بذلك أبو الأسود الدئلي جعل الحركات والتنوين لا غير، وأن الخليل بن أحمد هو الذي جعل الهمز والتشديد والروم والإشمام، وقد وردت الكراهة بنقط المصاحف عن عبد اللّٰه بن عمر وقال بذلك جماعة من التابعين، وروينا الرخصة في ذلك عن غير واحد منهم. قال عبد اللّٰه بن وهب عن نافع بن أبي نعيم قال: سألت ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن شكل القرآن في المصحف فقال لا بأس، قال ابن وهب : وحدثني الليث قال : لا أرى بأسا بنقط المصحف بالعربية، قال ابن وهب : وسمعت مالكاً يقول : أما هذه الصغار التي يتعلم فيها الصبيان فلا بأس بذلك فيها، وأما الأمهات فلا أرى ذلك فيها».

قال أبو عمرو : «والناس في جميع أمصار المسلمين من لدن التابعين إلى وقتنا هذا على الترخص في ذلك في الأمهات وغيرها، ولا يرون بأسا برسم فواتح السور وعدد آيها ورسم الخموس والعشور في مواضعها والخطأ مرتفع عن

---

(1) المقنع : ص 128 وما بعدها.

إجماعهم، وقد ذكرنا الأخبار الواردة بذلك كله لدينا عن المتقدمين من التابعين وغيرهم في كتابنا المصنف في النقط»[1].

ثم ذكر أنه لا يستجيز النقط بالسواد لما فيه من تغيير صورة الرسم وأعطى قواعد النقط بالمداد المخالف لبيان الهمز والحركات والتشديد.

ثم خصص بحثاً لعلامات السكون والتشديد والإدغام وأحكام تليين الهمز، وأن التخفيف تكون علامته عادة نقطة صفراء قبل ألف الهمزة، وأن علامة التسهيل نقطة حمراء.

وذكر أن ما نقص في الرسم يمكن أن يزاد بالضبط الأحمر المخالف لسواد الرسم، مثل زيادة واو ﴿ لِيَسُوءُواْ وجوهكم ﴾ التي رسمت بواو واحدة، و﴿ الموءودة ﴾ التي رسمت بدون واو وزيادة ياء حمراء في ﴿ إِلَفهم ﴾، وكذلك الألف في ﴿ فلما تراءا الجمعان ﴾ وجميع الألفات المحذوفات من الرسم نحو ﴿ العلمين ﴾ وهؤلاء ﴿ يا أيها ﴾ وما شابه ذلك، وتلحق كذلك نون حمراء في قوله تعالى : ﴿ فنجي من نشاء ﴾ (يونس، 110) ﴿ ونجي المؤمنين ﴾ (س 21، 551)[2].

وبين بعد ذلك أحكام نقط ما زيد في هجائه نحو «أولئك» و«سأوريكم» و«لأذبحنه» مرجحاً لاستعمال الصفرة في بيانه.

ي) كتاب المحكم في نقط المصاحف :

المصنف الثالث الذي ألفه أبو عمرو الداني في مسائل الضبط، هو كتاب المحكم الذي نشر بتحقيق الأستاذ الدكتور عزة حسن، وعنوانه الكامل : كتاب المحكم في نقط المصاحف وكيفية ضبطها في صيغة التلاوة، ومذاهب أئمة القراءة، ومنهاج الناطقين، وسنن النحويين مع بيان علله وشرح وجوهه وإيضاح مشكله، وتلخيص معانيه.

ويزيد المؤلف في مقدمته بعد حمد اللّه والصلاة والسلام على محمد خاتم الأنبياء، أنه سيذكر السنن الواردة عن السلف الماضين، والأئمة المتقدمين في النقط ومن ابتدأ به أولاً، ومن كرهه منهم، ومن ترخص فيه.

---

(1) المصدر نفسه، ص 130.

(2) المصدر نفسه، ص 141.

وهو يتضمن أكثر من ثلاثين بابا، ففي الباب الأول، روى عن يحيى بن أبي كثير أن القرآن كان مجرداً من المصاحف، فأحدثوا فيه النقط على الياء والتاء، ثم أحدثوا الفواتح والخواتم، وروى في نحوه عن قتادة، واستدل بذلك على أن الصحابة هم الذين بدأوا بالنقط بأن قتادة من التابعين. والنقط هنا هو نقط الاعجام، أي وضع ما يميز بين الحروف المتشابهة مثل الياء والتاء، والملاحظ كثرة اختلاف القراء فيها.

ثم تحدث عن نقط الاعراب، وهو ما قام به أبو الاسود الدؤلي، في قصته المشهورة أنه أخذ رجلا من بني عبد القيس، وأمره بوضع نقطة فوق الحرف للفتح، وتحته للكسر، ولامه للضم ونقطتين للغنة، وذلك بصبغ ما يخالف لون المداد المعروف بالسواد، ثم روى أن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم زادا هذا النقط، ولعل ما زاده هو استكمال نقط الاعجام، ثم طوّر الخليل ابن أحمد عملية النقط بزيادة علامات التشديد والروم أَلِفًا مبطوحة، والكسرة ياء صغيرة، ثم أخذ أهل المدينة هذا النمط عن أهل البصرة، واستعملوا الحمرة والصفرة.

وفي ختام هذا الباب ذكر أبو عمرو الداني الذين ألفوا قبله في النقط مثل الخليل وأبي محمد اليزيدي صاحب أبي عمرو بن العلاء وابنه أبي عبد الرحمن، وأبي حاتم السجستاني، ومحمد بن عيسى الأصبهاني وابن المنادي وابن مجاهد وابن أشته ومقرئ أهل بلده أبي الحسن علي بن محمد بن بشر الأندلسي.

ثم ذكر أن ممن اشتهر بالنقط من المتقدمين مثل قالون وبشار بن أيوب البصري استاذ يعقوب الحضرمي، ومعلى بن عيسى صاحب عاصم الجحدري، وصالح بن عاصم الناقط صاحب الكسائي، ومن أهل الأندلس حكيم بن عمران صاحب الغازي بن قيس.

وفي الباب الثاني والثالث ذكر من كره النقط ومن ترخص فيه، وهو ما سبق أن بينه في ملحق النقط؛ وفي الباب الرابع، أورد الخلاف أيضاً في رسم فواتح السور وعدد آيهن وخلاصة الرأي عنده ما روي عن الإمام مالك من كراهية كل زيادة في الامهات والترخيص فيها لمصاحف التعليم. والقاعدة العامة أن لا يزاد في المصحف الشريف شيء قد يظن الجاهل أنه من القرآن.

والباب الخامس جعله جامعاً للقول في النقط وعلى ما يبنى من الوصل والوقف وما يستعمل له من الألوان، وما يكره من جمع قراءات شتى وروايات

مختلفة في مصحف واحد وما يتصل بذلك من المعاني اللطيفة والنكت الخفية، وفيه يقول[1] :

«اعلم أيدك الله بتوفيقه، أن الذي دعا السلف، رضي الله عنهم، إلى نقْط المصاحف، بعد أن كانت خالية من ذلك وعارية منه وَقْت رسمها وحين توجيهها إلى الأمصار، للمعنى الذي بيناه، والوجه الذي شرحناه، ما شاهدوه من أهل عصرهم، مع قربهم من زمن الفصاحة ومشاهدة أهلها، من فساد ألسنتهم واختلاف ألفاظهم، وتغيّر طباعهم، ودخول اللحن على كثير من خواص الناس وعوامّهم، وما خافوه من مرور الأيام، وتطاول الأزمان من تَزَيّد ذلك، وتضاعفه فيمن يأتي بعد، ممن هو - لا شك - في العلم والفصاحة والفهم والدراية دون من شاهدوه، ممن عرض له الفساد، ودخل عليه اللحن، لكي يُرجع إلى نقطها، ويصار إلى شكلها، عند دخول الشكوك، وعدم المعرفة ويتحقق بذلك إعراب الكلم، وتدرك به كيفية الألفاظ».

«ثم إنهم لما رأوا ذلك، وقادهم الاجتهاد إليه بَنَوه على وصل القارئ بالكلم، دون وقفه عليهن، فأعربوا أواخرهن لذلك، لأن الإشكال أكثر ما يدخل على المبتدئ المتعلم، والوهم أكثر ما يعرض لمن لا يبصر الإعراب، ولا يعرف القراءة في إعراب أواخر الأسماء والأفعال. فلذلك بنوا النقط على الوصل دون الوقف. وأيضاً فإن القارئ قد يقرأ الآية والأكثر في نفس واحد، ولا يقطع على شيء من كلمها، فلابد من إعراب ما يصله من ذلك ضرورة».

قال أبو عمرو : فأما نقط المصاحف بالسواد من الحبر وغيره فلا أستجيزه، والذي يستعمله نقاط أهل المدينة في قديم الدهر وحديثه من الألوان، في نقط مصاحفهم، الحمرة والصفرة لا غير. فأما الحمرة فللحركات والسكون والتشديد والتخفيف. وأما الصفرة فللهمزات خاصة. كما حدثنا أحمد بن عمر الجيزي، قال حدثنا محمد بن أحمد بن منير، قال نا عبد الله بن عيسى المدني، قال نا قالون : أن في مصاحف أهل المدينة ما كان من حرف مخفف فعليه دارة حمرة، وإن كان حرفاً مسكناً فكذلك أيضاً. قال : وما كان من الحروف التي بنقط الصفرة فمهموزة.

قال أبو عمرو : وعلى ما استعمله أهل المدينة من هذين اللونين، في المواضع التي ذكرناها، عامة نقّاط أهل بلدنا قديماً وحديثاً، من زمان الغاز بن

---

(1) المحكم، ص 18.

قيس صاحب نافع بن أبي نعيم، رحمه اللّه، إلى وقتنا هذا، اقتداء بمذاهبهم، واتباعاً لسننهم.

فأما نقاط أهل العراق فيستعملون للحركات وغيرها وللهمزات الحمرة وحدها. وبذلك تُعرف مصاحفهم، وتميز من غيرها.

وطوائف من أهل الكوفة والبصرة قد يدخلون الحروف الشواذ في المصاحف، وينقطونها بالخضرة، وربما جعلوا الخضرة للقراءة المشهورة الصحيحة، وجعلوا الحمرة للقراءة الشاذة المتروكة، وذلك تخليط وتغيير. وقد كره ذلك جماعة من العلماء.

أخبرني الخاقاني أن محمد بن عبد اللّه الأصبهاني حدثهم بإسناده عن أحمد بن جبير الأنطاكي، قال: إياك والخضرة التي تكون في المصاحف، فإنه يكون فيها لحن، وخلاف للتأويل، وحروف لم يقرأ بها أحد.

قال أبو عمرو: «وأكره من ذلك، وأقبح منه، ما استعمله ناس من القراء، وجهلة من النقاط، من جمع قراءات شتى، وحروف مختلفة، في مصحف واحد، وجعلهم لكل قراءة وحرف لوناً من الألوان المخالفة للسواد، كالحمرة والخضرة والصفرة واللازَوَردة، وتنبيههم على ذلك في أول المصحف، ودلالتهم عليه هناك، لكي تعرف القراءات، وتميز الحروف. إذ ذلك من أعظم التخليط، وأشد التغيير للمرسوم».

واختار أبو عمرو الداني في المحكم استعمال الشكل المدور بدلا من الشكل الخليلي المعروف "بالشعر" وسنرى أنه هو الذي أعاد الخراز العمل به ويقول أبو عمرو في تفسير الشكل والإعجام.

«والشكل المدور يسمى نقطا لكونه على صورة الإعجام الذي هو نقط بالسواد، والشكل أصله التقييد والضبط. تقول: شكلت الكتاب شكلا، أي قيدته وضبطته، وشكلت الدابة شِكالا. وشكلت الطائر شُكولاً، والشكل الضرب المتشابه، ومنه قوله تعالى: ﴿ وآخر من شكله أزواج ﴾ أي من ضربه، ومثله قول الرجل: ما أنت من شكلي، أي من ضربي، والشكل المثل. وأشكل الأمر إذا اشتبه، والقوم أشكال، أي أشباه».

«ويقول: أعجمت الكتاب إعجاما، إذا نقطته. وهو معجم، وأنا له معجم، وكتاب معجم ومعجّم، أي منقوط. وحروف المعجم الحروف المقطعة من الهجاء وفي تسميتها بذلك قولان، أحدهما أنها مبينة للكلام، مأخوذ ذلك من قولهم

أعجمت الشيء إذا بينته. والثاني أن الكلام يختبر بها، مأخوذ ذلك من قولهم : عجمت العود وغيره إذا اختبرته».

وبعد هذه التوضيحات التاريخية والنظرية، تحدث أبو عمرو عن حروف التهجي وتاريخ الكتابة العربية وعلل صيغ التنقيط ثم خصص الأبواب التالية للمسائل التطبيقية لملاءمة النقط الروايات المختلفة، ونعطي مثالاً لذلك فيما يخص بعض أوجه قراءة أبي عمرو بن العلاء، فإن أبا عمرو الداني يطبق في نقط الاعراب النقط المدور لأنه المتقدم وهو نقط القراء، ولا يستعمل نقط الخليل بالحروف الصغيرة ويسميه نقط الشعر، أو نقط النحويين، لكنه في الفرق بين الحركة المختلسة والكاملة عند أبي عمرو بن العلاء، رجح استعمال النقط المدور في حالة الاختلاس ونقط النحاة إذا كانت الحركة مشبعة، فقال :

«اعلم أن الحركة المختلسة والمخفاة والمرامة والمشمة في الحقيقة والوزن بمنزلة المشبعة، إلا أن الصوت لا يتم بتلك، ولا يُمطط اللفظ بها، فتخفى لذلك على السامع، حتى ربما ظن أن الحرف المتحرك عارٍ من الحركة، وأنه مسكن رأساً، لسرعة النطق بالمختلسة، وتضعيف الصوت وتوهينه بالمخفاة والمرامة، والمشبعة يمطط بها اللفظ، ويتم بها الصوت، فتبدو محققة».

«فإذا نقط مصحف على مذهب من يختلس حركة بعض الحروف طلباً للخفة، وتسهيلاً للفظ، ويشبع حركة بعضها ليدل على جواز الوجهين، واستعمال اللغتين، وأن القراءة سنة تتبع، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء، من رواية البصريين عنه، فلتجعل علامة الحركة المختلسة، إن كانت فتحة، نقطة فوق الحرف وإن كانت كسرة أو ضمة، نقطة في الحرف أو أمامه. ولتجعل علامة الحركة المشبعة، إن كانت فتحة، ألفاً مضجعة، وقال سيبويه : بعض ألف ممالة، وإن كانت كسرة، ياء مردودة صغرى، وإن كانت ضمة، واواً صغرى. قال سيبويه : فأما الذين يشبعون فيُمططون، وعلامتها ياء وواو».

«قال أبو عمرو : وهذا عند أصل النقط في المختلف فيه من الحركات خاصة دون المتفق عليه منهن».

فأما الفتحة المختلسة في مذهبه ففي الهاء والخاء، من قوله : ﴿ آمن لأيهدي ﴾ في يونس، و﴿ همر يخصمون ﴾ في يس. وأما الكسرة المختلسة ففي قوله تعالى : ﴿ إلى بارئكم ﴾، و﴿ عند بارئكم ﴾، وفي قوله : ﴿ أرنا ﴾، و﴿ أرني ﴾ حيث وقعا. وأما

الضمة المختلسة ففي نحو قوله : ﴿ يأمُرُكُمْ ﴾ و﴿ يأمُرُهُمْ ﴾، و﴿ ما يُشعِرُكُمْ ﴾ و﴿ ينصرُكُمْ ﴾.

«وأما الحركة المشبعة في مذهبه ففي ما عدا هؤلاء الكلم، نحو قوله : ﴿ يبشرهم ﴾ و﴿ لا يحزنُهُمْ ﴾ و﴿ يحذّرُكُمْ ﴾ و﴿ يسيّرُكُمْ ﴾ وما أشبهه، مما تتوالى فيه الحركات».

وفي ختام كتابه أورد صورا لنقط الواو والألف ولام الألف، يقول فيه مثلا أن الواوات عندهم إثنا عشرة واواً، ويقول :

«اعلم أن الواو عندهم إثنتا عشرة واواً، لكل واوٍ منهن معَ الهمزة والحركات والتنوين حكّم اصطلحت جماعتهم عليه، وعملت به».

1. فواو قُدّامها ثَلاث نقط. نقطة للهمزة، ونقطتان للتنوين المظهر، وذلك مثل : ﴿ إن امرؤا هلك ﴾ و﴿ نبؤاً عظيم ﴾ وشبهه.
2. وواو عليها ثلاث نقط، نقطة قدامها الهمزة ونقطتان على مضجعها للتنوين مثل : ﴿ قروءٍ ﴾ و﴿ ما عملت من سوءٍ ﴾ وشبهه.
3. وواو على يافوخها نقطة معتزلة منها، وهي على البياض، لهمزة ممدودة، وذلك مثل : ﴿ بسؤَال ﴾ و﴿ الفؤَاد ﴾ و﴿ تؤَاخذنا ﴾ وشبهه.
4. وواو على قَمَحْدُوَتِها نقطة، لهمزة مضمومة، وهي دالة على الألف الذاهبة، وذلك مثل : ﴿ بدعُوكم ﴾ و﴿ تبرءُوا منّا ﴾ وشبهه.
5. وواو على قفاها نقطة، لهمزة مضمومة، وذلك مثل : ﴿ يستهزءُون ﴾ و﴿ أنبئُوني ﴾ و﴿ ليطفئُوا ﴾ وشبهه.
6. وواو في صدرها نقطة، لهمزة مضمومة وذلك مثل : ﴿ تؤُزُّهم ﴾ و﴿ ثم لَتُنَبَّؤُنَّ ﴾ وشبهه.
7. وواو في بطنها نقطة، لهمزة ساكنة، وكان حقها أن تقع في نفس الواو، في البياض الذي في سوادها، لأنها الهمزة. وذلك مثل : ﴿ يؤْمنون ﴾ و﴿ يؤْثرون ﴾ و﴿ يؤْفكون ﴾ وشبهه.
8. وواو على مضجعها نقطة، لهمزة مخفوضة، وذلك مثل : ﴿ من سوءِ ما بشر به ﴾ و﴿ بالسوءِ من القول ﴾ وشبهه.

9. وواو على ذنبها نقطة، لضمة دون همزة، وذلك مثل : ﴿ لتبلوُنّ ﴾ و﴿ وجوه ﴾ و﴿ وقّيت ﴾ و﴿ اشتروا الضلالة ﴾ وشبهه.

10. وواو على هامتها نقطة، لفتحة دون همزة، وذلك مثل : ﴿ واسمع ﴾ و﴿ انتظر ﴾ و﴿ اعف ﴾ ﴿ واصفح ﴾ وشبهه، مما تلتقي فيه بألف الوصل.

11. وواو تحت ذنبها نقطة، لكسرة خفيفة دون همزة، وذلك مثل ﴿ البدو ﴾ و﴿ من اللّهو ﴾ وشبهه.

12. وواو تحت ذنبها قدام الاضطجاع يسيراً نقطة، لكسرة شديدة. وذلك مثل ﴿ جوِّ السَّماء ﴾ و﴿ بالغُدُوِّ ﴾ وشبهه[1].

خاتمة

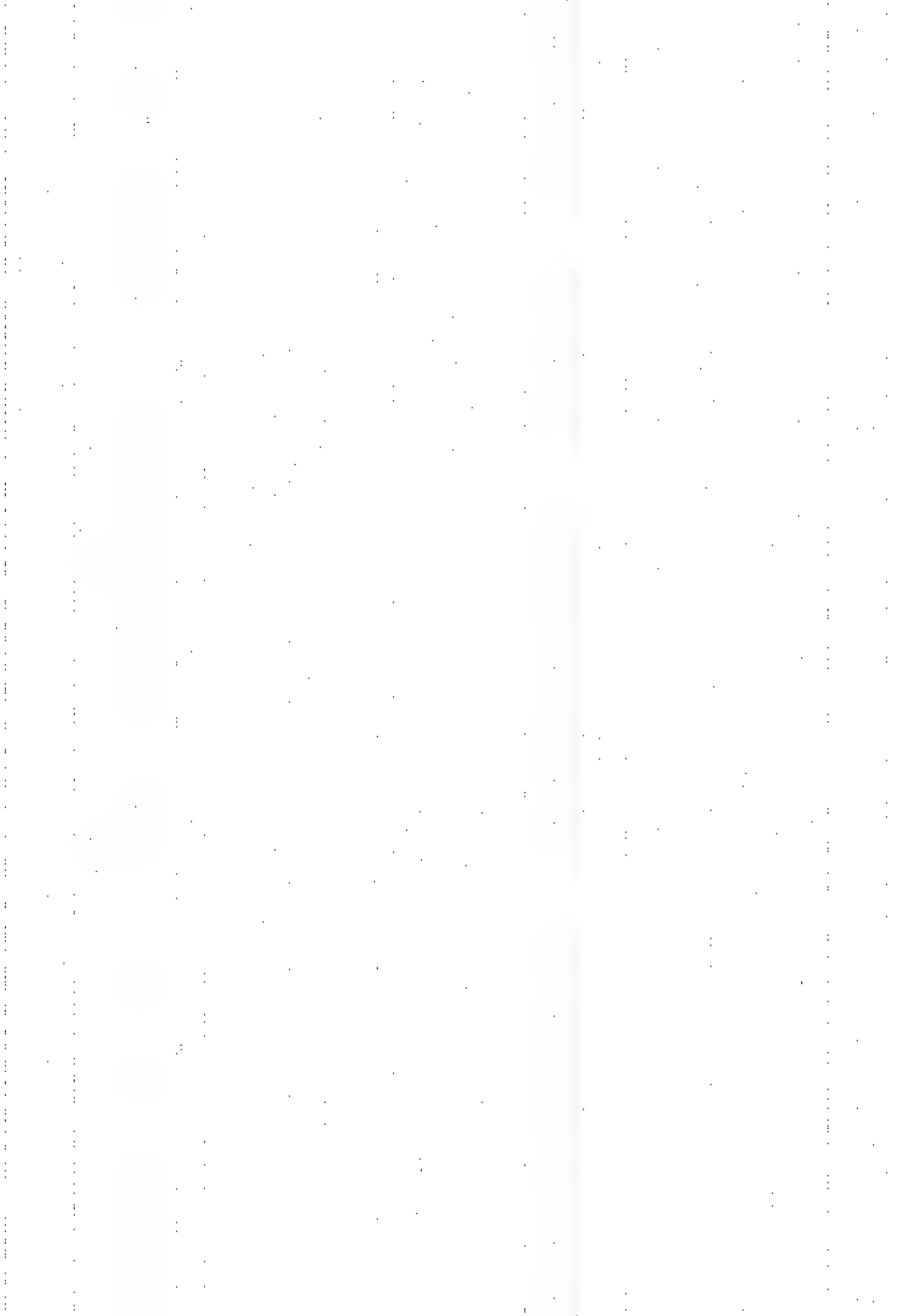
وفي ختام الكلام عن هذا الإمام الجليل نؤكد ما قاله عنه الباحث المتبصر الدكتور عبد الهادي احميتو، إن أبا عمرو الداني كان إمام "القراءة الرسمية" في الغرب الإسلامي، فجرى العمل باختياراته في مسائل الخلاف في الأداء، والرسم والضبط، والوصل والوقف، وأنه أول من ذكر مميزات المدرسة المغربية وبيان طرقهما الفنية في الكتابة وترتيب الحروف، الذي بينه في كتاب المحكم، مع أنه المُنَظّر الأول، للمدرسة الإتباعية الأثرية ذات الاتجاه المدني الأصيل، وأنه أول من أدخل الروايات العشر عن الإمام نافع التي أوردها في كتاب التعريف، ومن أول من مهّد طريقة الجمع بالارداف بشروطه المعروفة ومن أوائل من استعمل النظم وسيلة تعليمية لتقريب القواعد في القراءة والتجويد». ويقول الدكتور أحميتو :

«وعلى العموم فإن تتبع آثار أبي عمرو في عامة فروع علم القراءة يقف بالمدارس المتمعن على بصماته الواضحة في كل جانب منها، مما لم تستطع جهود من جاءوا بعده من الأئمة ـ على أهميتها ـ أن تخفى ملامحه، سواء في أصول القراءة وأحكام الاداء والتجويد، أم في رسم المصاحف وضبطها ونقلها، أم في دراسة جزئيات الأداء كالمخارج والصفات، ومعرفة عدد الآي وقواعد الوقف والابتداء، أم في تاريخ القراءات وتراجم القراء إلى غير ذلك مما تبلورت فيه إمامته واستحوذت على الأمد الأقصى في مختلف المباحث والقضايا والمجالات»[2].

---

(1) المحكم : ص 338.

(2) انظر قراءة نافع عند المغاربة المخطوط، ج 3، ص 766-770.



الفصل الثاني

الكتابان : العنوان والمفتاح

وهما كتابان بينهما كثير من أوجه الشبه، لما يتميزا به من اختصار ووضوح، ولأنهما اتبعا سبيل تيسير الداني في تلخيص القراءات السبع، ولأنهما كتبا من إمامين جليلين من قراء الأندلس عاشا في عصر الداني، كلاهما كتب أولا كتاباً كبيراً في القراءات ثم اختصره ليتسنى لطلاب هذا العلم حفظه بسهولة، ونحن بدورنا سوف نختصر الكلام عن حياتهما، ونكتفي بتقديم صفحات من كتابيهما للتعرف على منهجهما في العرض والتأليف.

1 . أبو طاهر بن خلف وكتاب العنوان في القراءات السبع

ومؤلف كتاب العنوان هو أبو طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري الأندلسي ثم المصري (تـ 455)، يقول ابن الجزري إنه إمام عالم، وإنه قرأ على عبد الجبار بن أحمد الطرسوسي وإنه أقرأ الناس بمصر، وله مع كتاب العنوان كتاب الاكتفاء واختصار كتاب الحجة لأبي عليّ الفارسي، وقد أخذ عنه ابنه جعفر وجماهر بن عبد الرحمن الفقيه وأبو الحسين يحيى بن عليّ الخشاب وعنه انتشرت طريقته[1].

وهذه الترجمة المقتضبة لا تفي بحق هذا المقرئ الشهير الذي قيل عنه إنه كان إماماً في علوم الاداب ورأساً في القراءات، كما ذُكِرَ أنه كان ملازماً للإمام المفسر أبي الحسن عليّ بن إبراهيم الحوفي، حتى كان يسمى "صاحب الحوفي"، ولم يذكر ابن الجزري كتابه في إعراب القرآن ولا ديوان المراجع المعتمدة في القراءة، وكان الناس بمصر يحفظونه قبل ظهور قصيدة الشاطبي.

---

(1) الغاية لابن الجزري، ج 1، ص 164.

وكتاب العنوان شبيه جداً بكتاب التيسير وهو اختصار للاكتفاء الذي كان مصنفاً ضخما مثل ما يعتبر التيسير مختصرا لجامع البيان. ويذكر أبو طاهر في مقدمته : «أما بعد فإني ذاكر في كتابي هذا ما اختلف فيه القراء السبعة المشهورون من أئمة الأمصار بإيجاز واختصار ليقرب على المتحفظين... إذ كنت قد جعلت كتابي المترجم بالاكتفاء كافياً للمنتهي والمبتدى... فجعلت هذا المختصر كالعنوان والترجمة عنه. وقد نشر كتاب العنوان أخيراً بتحقيق الاستاذين : الدكتور زهير زاهد والدكتور خليل العطية من جامعة البصرة وقدما ملامح الشبه بين "العنوان" و"التيسير"، كاتحاد منهجيهما في عرض أبواب الأصول عند القراء وبسط فرش الحروف.

ولقد بين المحققان ما يمتاز به كتاب "العنوان" من مزايا من حيث الاختصار والوضوح، إلا أنهما ذكرا في مقارنتهما لهذا الكتاب مع "التيسير" أن في الأول ما ليس له ذكر في الثاني، وأعطيا أمثلة من ذلك، غير أنهما لم ينتبها أن أبا عمرو الداني ذكر تشديد تاء ﴿ تكاد تميز ﴾ في سورة الملك في معرض حديثه عن تاءات البزي، ومثله في سورة القلم عند قوله تعالى : ﴿ لما تخيرون ﴾[1] في جميع السور. وقد تكون ملاحظتهما صحيحة فيما يخص آية التكوير، وفي قولهما أن ما لاحظاه لا يقلل من قيمة كتاب التيسير للداني.

ونقدم فيما يلي نموذجاً من عرض العنوان في فرش الحروف :

سورة يس :

أمال الياء الكسائي وأبو بكر وقرأها نافع وحمزة بين اللفظين وفتحها الباقون، وأدغم النون في هجاء سين في الواو ابن عامر والكسائي وأبو بكر وورش وأظهرها الباقون. ﴿ تنزيل العزيز... ﴾ (5) بالنصب، ابن عامر والأخوان وحفص. ﴿ ... سداً ﴾ (9) بفتح السين في الموضعين، الأخوان وحفص. ﴿ ... فعززنا بثالث... ﴾ (14) بالتخفيف، أبو بكر. ﴿ ... لما جميع... ﴾ (32) بالتشديد، ابن عامر وعاصم وحمزة. ﴿ الأرض الميتة ﴾ (33) بالتشديد، نافع. ﴿ ... من ثمره... ﴾ (35) بضمتين، الأخوان. ﴿ وما عملت أيديهم ﴾ بغير هاء، الكوفيون سوى حفص. ﴿ والقمر قدرناه... ﴾ (39) بالنصب، ابن عامر والكوفيون. ﴿ ... حملنا ذرياتهم... ﴾

---

(1) مقدمة العنوان، ص 39.

(41) جمع، نافع وابن عامر. ﴿ ... يخصمون ﴾ (49) بإسكان الخاء وتشديد الصاد، قالون وأبو عمرو وهشام غير أن أبنا عمرو وهشام يُشمان الخاء شيئاً من الفتح. ﴿ يخصمون ﴾ ساكنة الخاء أيضاً خفيفة الصاد، حمزة بفتح الخاء وتشديد الصاد، ابن كثير وورش. الباقون ﴿ يخصمون ﴾ بكسر الخاء وتشديد الصاد. ﴿ ... في شغل.. ﴾ (55) ساكنة الغين، الحرميان وأبو عمرو. ﴿ ... في ظلل.. ﴾ (56) جماعة، الأخوان. ﴿ ... جبلا. ﴾ (62) بكسر الجيم والباء وتشديد اللام، نافع وعاصم.. (جُبْلا) بضم الجيم وإسكان الباء، ابن عامر وأبو عمرو. الباقون (جُبلا) بضمهما وتخفيف اللام. ﴿ .. على مكانتهم.. ﴾ (67) جمع، أبو بكر. ﴿ .. ننكّسه.. ﴾ (68) بشديد الكاف، عاصم وحمزة. ﴿ أفلا تعقلون ﴾ بالتاء ؛ نافع وابن ذكوان.

﴿ لتنذر من كان حياً.. ﴾ (70) بالتاء، نافع وابن عامر. ﴿ .. ومشارب.. ﴾ (73) بالإمالة، هشام. ﴿ .. كن فيكون.. ﴾ (82) بالنصب، ابن عامر والكسائي.

سورة الصافات :

﴿ والصافات صفاً فالزاجرات زجراً فالتاليات ذكراً ﴾ بإدغام التاء في الصاد والزاي والذال، حمزة. وكذلك ﴿ والذاريات ذرواً ﴾. ﴿ .. بزينة.. ﴾ (6) بالتنوين، عاصم وحمزة. ﴿ الكواكب ﴾ بالنصب، أبو بكر. ﴿ لا يسمعون ﴾ (8) بتشديد السين والميم، الأخوان وحفص. ﴿ بل عجبت ﴾ (12) بضم التاء، الأخوان. ﴿ أو آباؤنا.. ﴾ (17) بإسكان الواو، ابن عامر وقالون مثله في «الواقعة». ﴿ قال نعم.. ﴾ (18) بكسر العين، الكسائي. ﴿ .. لاتناصرون ﴾ (25) بتشديد التاء، البزي. ﴿ ...عنها ينزفون ﴾ (47) بكسر الزاي، الأخوان. ﴿ .. إليه يزفّون ﴾ (94) بضم الياء، حمزة.

﴿ .. يا بنيّ.. ﴾ (102) حفص على أصله.. (ماذا تُري) بضم التاء وكسر الراء، الأخوان. ﴿ اللّه ربكم ورب آبائكم.. ﴾ (126) بنصب الثلاثة، الأخوان وحفص. ﴿ .. على آل ياسين ﴾ (130) بإضافة آل إلى ياسين، نافع وابن عامر.

سورة ص :

﴿ أؤُنزل عليه الذكر.. ﴾ (8) بتحقيق الأولى وتليين الثانية، الحرميان وأبو عمرو وهشام غير أن هشاماً يمد الهمزة الأولى، وكذلك (أؤلقي الذكر عليه) في القمر، الباقون بتحقيق الهمزتين فيهما. الدوري عن الكسائي يقف على ﴿ ولاة حين مناص ﴾

بـ (ولاه) بالهـاء. ﴿ .. من فُواق.. ﴾ (15) بضم الفـاء، الأخوان. ﴿ .. بالسوق.. ﴾ (33) بالهمز، قنبل. ﴿ واذكر عبدنا إبراهيم وإسحق ويعقوب.. ﴾ (45) على التوحيد، ابن كثير. ﴿ بخالصة ذكرى الدار ﴾ (46) بغير تنوين في خالصة، نافع وهشام ﴿ .. والليسع.. ﴾ (48) بلامين، الأخوان. ﴿ هذا ما يوعدون.. ﴾ (52) بالياء، ابن كثير وأبو عمرو. ﴿ .. وغساق.. ﴾ (57) بالتشديد، الأخوان وحفص ومثله في ﴿ عم يتساؤلون ﴾ و﴿ آخر من شكله.. ﴾ (57) جمع، أبو عمرو. ﴿ .. من الأشرار اتخذناهم.. ﴾ (62-63) موصولة الألف، أبو عمرو والأخوان، ﴿ سُخرياً ﴾ بالضم، نافع والأخوان. ﴿ قال فالحق.. ﴾ (84) بالرفع، عاصم وحمزة ولا خلاف في الثاني أنه بالنصب.

سورة الزمر :

﴿ .. يرضه لكم.. ﴾ (7) بإسكان الهـاء، أبو عمرو وأبو بكر بخلف عنه، واختلس ضمتها نافع وعاصم بخلف عن أبي بكر وحمزة وهشام، ووصلها الباقون بواو. ﴿ .. ليضل عن سبيله.. ﴾ (8) بفتح الياء، ابن كثير وأبو عمرو. ﴿ أمن هو قانتٌ.. ﴾ (9) بالتخفيف، الحرميان وحمزة. ﴿ .. ورجلا سالماً.. ﴾ (29) ابن كثير وأبو عمرو. ﴿ .. بكاف عباده.. ﴾ (36) جمع، الأخوان، ووقف ابن كثير (فما له من هادي) بالياء في الموضعين. ﴿ .. كاشفاتٌ ضره.. ﴾ (38) و﴿ ممسكاتٌ رحمتَه ﴾ بالتنوين في كاشفات وممسكات ونصب ما بعدهما، أبو عمرو. ﴿ .. على مكاناتكم.. ﴾ (39) جمع، أبو بكر. ﴿ .. لا تقنطوا.. ﴾ (53) بكسر النون، النحويان. ﴿ .. التي قُضِي.. ﴾ (42) على ما لم يسم فاعله (عليها الموتُ) : بالرفع، الأخوان. ﴿ .. بمفازاتهم.. ﴾ (61) جماعة، الكوفيون سوى حفص. ﴿ .. تأمرونني أعبد.. ﴾ (64) بنونين، ابن عامر، الباقون بنون واحدة خففها نافع وشددها الباقون وفتح ياءه الحرميان وأسكنها الباقون. ﴿ .. فتحت أبوابها.. ﴾ (79) بالتخفيف في الموضعين، الكوفيون ومثله في ﴿ عم يتساءلون ﴾.

سورة غافر :

﴿ حم ﴾ (1) وأخواتها بفتح الحاء، ابن كثير وحفص وهشام وقرأ نافع وأبو عمرو بين اللفظين الباقون بالإمالة. ﴿ .. كلمات ربك.. ﴾ (6) جماعة، نافع وابن عامر. ﴿ .. والذين تدعون.. ﴾ (20) بالتاء، نافع وهشام. ﴿ أشد منكم قوة.. ﴾ (21) بالكاف، ابن عامر ﴿ من واقي ﴾ و﴿ من هادي ﴾ بياء فيهما في الوقف، ابن كثير.

﴿ .. أو أن يظهر.. ﴾ (26) ساكنة الواو، الكوفيون. الباقون ﴿ وأن يظهر في الأرض الفساد ﴾ بالنصب. نافع وأبو عمرو وحفص. ﴿ .. عذت ربي.. ﴾ (27) مدغم، أبو عمرو الأخوان ومثله في (الدخان). ﴿ .. على كل قلب.. ﴾ (35) منون. أبو عمرو وابن ذكوان. ﴿ .. فاطلع إلى.. ﴾ (37) بالنصب، حفص. ﴿ وصد عن السبيل ﴾ بضم الصاد، الكوفيون. ﴿ .. يدخلون الجنة.. ﴾ (40) على ما لم يسم فاعله، ابن كثير والأبوان.
﴿ .. الساعة ادخلوا.. ﴾ (46) موصولة الألف من دخل، الابنان والأبوان. ﴿ يوم لا ينفع الظالمين.. ﴾ (52) بالياء، نافع والكوفيون. ﴿ .. قليلاً ما تتذكرون ﴾ (58) بتاءين، الكوفيون. ﴿ .. سيدخلون جهنم.. ﴾ (60) ما لم يسم فاعله، ابن كثير وأبو بكر.

سورة فصلت :

﴿ .. في أيام نحسات.. ﴾ (16) بكسر الحاء، ابن عامر والكوفيون. ﴿ ويوم نحشر.. ﴾ (19) بالنون وضم الشين (أعداء اللَّه) بالنصب، نافع.. ﴿ .. أرنا.. ﴾ (29) بإسكان الراء، الإبنان وأبو بكر. أبو عمرو باختلاس كسرتها. الباقون بإشباع الكسر. ﴿ .. الذين.. ﴾ (40) بالتشديد، ابن كثير. «إن الذين يلْحَدُون» بفتح الياء الحاء. حمزة. ﴿ .. أعجمي.. ﴾ (44) بهمزتين. الكوفيون سوى حفص. (أعجمي) بغير مد على الخبر، هشام. الباقون بالمد على الاستفهام. ﴿ .. من ثمرات.. ﴾ (47) جماعة، نافع وابن عامر وحفص. ﴿ .. وناء بجانبه.. ﴾ (51) في وزن جاء، ابن ذكوان. الباقون (وَنَئَا) في وزن رأى. وأمال النون والهمزة الكسائي وخلف. وفتح النون وأمال الهمزة خلاد. الباقون بفتحهما جميعاً.

سورة الشورى :

﴿ كذلك يوحى إليك.. ﴾ (3) بفتح الحاء، ابن كثير. ﴿ يكاد السموات.. ﴾ (5) بالياء، نافع والكسائي. (ينفطرن) بالنون، الأبوان. ﴿ ذلك الذي يَبْشر اللَّه.. ﴾ (23) بالتخفيف، ابن كثير وأبو عمرو والأخوان. ﴿ .. ويعلم ما تفعلون ﴾ (25) بالتاء، الأخوان وحفص. ﴿ .. ينزل الغيث.. ﴾ (28) بالتشديد، نافع وابن عامر وعاصم.
﴿ .. بما كسبت أيديكم.. ﴾ (30) بغير فاء، نافع وابن عامر. ﴿ .. يسكن الرياح.. ﴾ (33) جماعة، نافع. ﴿ ويعلم الذين.. ﴾ (35) بالرفع، نافع وابن عامر. ﴿ .. كبير الاثم.. ﴾ (37) واحد، الأخوان ومثله في النجم. ﴿ .. أو يرسل رسول.. ﴾ (51) بالرفع. (فيوحي بإذنه) ساكن الياء، نافع.

سورة الزخرف :

﴿ .. في إمِ الكتاب.. ﴾ (4) بكسر الألف، الأخوان. ﴿ .. صفحاً إن كنتم.. ﴾ (5) بكسر الألف، نافع والأخوان. ﴿ .. الأرض مهداً.. ﴾ (10) الكوفيون. ﴿ .. كذلك تخرجون ﴾ (11) بفتح التاء وضم الراء مسمّى الفاعل، الاخوان وابن ذكوان. ﴿ جزُءاً.. ﴾ (15) بضم الزاي، أبو بكر. ﴿ أو من ينشأ.. ﴾ (18) بالتشديد، الأخوان وحفص. ﴿ .. عند الرحمن.. ﴾ (19) الحرميان وابن عامر. الباقون (عباد). ﴿ أؤشهدوا خلقهم ﴾ نافع. الباقون (اشهدوا). ﴿ قال أولَوا جئتكم.. ﴾ (24) على الخبر، ابن عامر وحفص. الباقون (قل) على الأمر. ﴿ .. سقفاً من فضة.. ﴾ (33) واحد، ابن كثير وأبو عمرو. ﴿ .. لما متاع.. ﴾ (35) بالتشديد، عاصم وحمزة وهشام. ﴿ حتى إذا جاءانا ﴾ (38) على التثنية، الحرميان وابن عامر وأبو بكر. ﴿ .. أسورة من ذهب.. ﴾ (53) حفص. ﴿ .. يأيّهُ الساحر.. ﴾ (49) بضم الهاء، ابن عامر وقد ذكر. ﴿ سُلُفاً.. ﴾ (56) بضمتين، الأخوان. ﴿ .. منه يصدون ﴾ (57) بضم الصاد، نافع وابن عامر والكسائي. ﴿ .. آلهتنا خير.. ﴾ (58) بهمزتين بعدهما مدة، الكوفيون، الباقون بهمزة واحدة بعدها مدة مطولة. ﴿ يا عباد لا خوف عليكم.. ﴾ (68) بغير ياء في الوصل والوقف، ابن كثير والأخوان، الباقون بالياء في الحالين. فتحها أبو بكر وأسكنها الباقون. ﴿ .. وفيها ما تشتهيه الأنفس.. ﴾ (71) بهاء بعد الياء، نافع وابن عامر وحفص. ﴿ قل إن كان للرحمن وُلْد.. ﴾ (81) بضم الواو وإسكان اللام، الأخوان. ﴿ .. وإليه يرجعون ﴾ (85) بالياء، ابن كثير والأخوان. ﴿ وقيله يا رب.. ﴾ (88) بكسر اللام والهاء. عاصم وحمزة. ﴿ .. فسوف تعلمون ﴾ (89) بالتاء، نافع وابن عامر.

سورة الدخان :

﴿ ربّ السموات.. ﴾ (7) بالخفض، الكوفيون. ﴿ .. يغلي في البطون ﴾ (45) بالياء، ابن كثير وحفص. ﴿ .. فاعتلوه ﴾ (47) بضم التاء، الحرميان وابن عامر. ﴿ ذق أنك.. ﴾ (49) بفتح الألف، الكسائي. ﴿ .. في مقام.. ﴾ (51) بضم الميم، نافع وابن عامر.

سورة الجاثية :

﴿ .. وما يبث من دابة آيات ﴾ (4) (وتصريف الريح) (5) (آيات) بكسر التاء فيهما، الأخوان وقرءا الريح على التوحيد. ﴿ .. وآياته تؤمنون.. ﴾ (6) بالتاء، ابن عامر

والكوفيون سوى حفص. ﴿ .. من رجز أليم ﴾ (11) بالرفع ابن كثير وحفص. ﴿ .. لنجزي قوماً.. ﴾ (14) بالنون، ابن عامر والأخوان. ﴿ .. سواءً محياهم.. ﴾ (21) بالنصب، الأخوان وحفص، وأمال «محياهم» الكسائي وحده. ﴿ .. على بصره غَشْوة.. ﴾ بفتح الغين وإسكان الشين وحذف الألف (23) الأخوان. ﴿ .. والساعة لا ريب فيها.. ﴾ (32) بالنصب، حمزة. ﴿ .. لا يخرجون منها.. ﴾ (32) بفتح الياء وضم الراء، الأخوان.

سورة الأحقاف :

﴿ .. لتنذر الذين ظلموا.. ﴾ (12) بالتاء، نافع وابن عامر والبزي. ﴿ .. بوالديه إحساناً.. ﴾ (15) الكوفيون. ﴿ كُرهاً ووضعته كرها ﴾ بضم الكاف فيهما، الكوفيون وابن ذكوان. ﴿ .. نتقبل عنهم.. ونتجاوز.. ﴾ (16) بنون مفتوحة فيهما. (أحسن) بالنصب، الأخوان وحفص. ﴿ أتعدانِي ﴾ بنون واحدة مشددة، هشام، الباقون بنونين. وفتح الياء فيه الحرميان وأسكنها الباقون. ﴿ .. ولنوفينهم.. ﴾ (19) بالنون، نافع والأخوان، وابن ذكوان. ﴿ .. آذهبتم.. ﴾ (20) بهمزة بعدها مدة، ابن كثير وهشام، (أأذهبتم) بهمزتين من غير مد، ابن ذكوان. الباقون بهمزة واحدة من غير مد على الخبر.. ﴿ .. وأبلغكم.. ﴾ (23) بالتخفيف، أبو عمرو. ﴿ .. لا يُرى.. ﴾ (25) بياء مضمومة (إلا مساكنُهم) رفع، عاصم وحمزة.

سورة محمد ﷺ :

﴿ .. والذين قُتلوا في سبيل.. ﴾ (4) أبو عمرو وحفص. ﴿ .. من ماء غير أسن.. ﴾ (15) بالقصر، ابن كثير. ﴿ .. وأملي لهم.. ﴾ (25) ما لم يسم فاعله، أبو عمرو. ﴿ .. إسرارهم.. ﴾ (25) بكسر الألف، الأخوان وحفص. ﴿ وليبلونكم حتى يعلم المجاهدين.. ويبلوا أخباركم ﴾ (31) بالياء في الثلاثة. أبو بكر. ﴿ .. إلى السلم.. ﴾ (35) بالكسر، حمزة أبو بكر.

سورة الفتح :

﴿ .. دائرة السُّوء.. ﴾ (6) بضم السين، ابن كثير وأبو عمرو. ﴿ ليؤمنوا بالله ورسوله ويعزروه ويوقروه ويسبحوه.. ﴾ (9) بالياء في الأربعة، ابن كثير وأبو عمرو. ﴿ .. فسنؤتيه أجراً.. ﴾ (10) بالنون، الحرميان وابن عامر. ﴿ بما عاهد عليه الله ﴾ بضم الهاء، حفص. ﴿ .. ان أراد بكم ضُراً.. ﴾ (11) بضم الضاد، الأخوان. ﴿ .. أن يبدلوا كلِمَ الله.. ﴾ (15) بكسر اللام، الأخوان. ﴿ .. ندخله جنات.. ﴾ (17) ﴿ ونعذبه عذاباً ﴾

بالنون فيهما، نافع وابن عامر. ﴿ .. بما يعملون بصيرا.. ﴾ (24) بالياء، أبو عمرو. ﴿ .. أخرج شطأه.. ﴾ (29) بفتح الطاء، ابن كثير وابن ذكوان. ﴿ فآزره ﴾ مقصور، ابن ذكوان. ﴿ على سؤقه ﴾ مهموز، قنبل. ﴿ .. فتثبتوا.. ﴾ (6) بالتاء والثاء من التثبت، الأخوان. ﴿ .. يتب فأولئك.. ﴾ (11) قد ذكر في «النساء» وخالف خلاد أصله هاهنا وأظهر الباء عند الفاء. ﴿ .. لحم أخيه ميتاً.. ﴾ (12) بالتشديد، نافع. ﴿ .. لا يألتكم.. ﴾ (14) بالهمز، ابو عمرو. ﴿ بصير بما يعملون ﴾ (181) بالياء، ابن كثير.

2 . عبد الوهاب القرطبي وكتاب المفتاح (تـ 461)

1. حياته :

وقريباً من عهد أبي عمرو الداني، وفي مدينة قرطبة، ظهر إمام آخر بارع في القراءات وهو أبو القاسم عبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب، الذي يقول عنه ابن الجزري، إنه كان مقرئاً محرراً أستاذاً كاملاً متقناً كبيراً ؛ وذكر أن أبا عبد اللّه الحافظ وصفه بأنه كان إماماً في تحرير هذا الشأن ومعرفة فنونه، ويقول ابن بشكوال إن الرحلة كانت إليه في وقته.

لقد قام هذا المقرئ الجليل برحلة أو رحلات إلى المشرق، وأخذ عن كبار الأئمة في عصره، فقرأ على الأهوازي بدمشق، وعلى أبي القاسم الزيدي بحران وعلى أحمد بن نفيس بمصر وعلى الكارزيني بمكة.

وقد أورد أنه قرأ أيضاً على بعض الشيوخ ببغداد وخراسان، ومن أشهر من أخذ عنه أبو القاسم خلف بن النحاس وعلى بن أحمد بن كرز وأبو الحسن يحيى ابن البياز.

2. مؤلفاته :

كتاب المفتاح :

ولقد ألف عبد الوهاب عدة كتب في القراءات ذكرها في كتاب المفتاح أحدها سماه "البيان" والثاني "كتاب الوجيز" الذي اختصره في كتاب المفتاح.

وهذا المصنف الأخير هو الذي اشتهر عند القراء وكثر العزو إليه، ولم يذكر ابن الجزري في غاية النهاية من مؤلفات عبد الوهاب غيره، ولقد حصلت على صورة من كتاب المفتاح عن المكتبة الوطنية بإسبانيا، وهي عبارة عن مخطوط

نادر تم نسخه بغرناطة منتصف رجب سنة أربع وثلاثين وخمسمائة وذيل كاتبه خاتمته بقوله :

أمات اللّه كاتبه محبا	لأصحاب النبي وللبني
وأسكنه بذلك دار عدن	جوار اللّه ذي العرش العلي

ويقول عبد الوهاب في مقدمة كتابه هذا مخاطباً طلبته : «أسألتم وفقنا اللّه وإياكم، وجنبنا وإياكم معاصيه أن أملَّ عليكم كتاباً مختصراً فيما اختلف فيه القراء السبعة المسمون بالمشهورين دون غيرهم من أئمة القراءات الذين قرأت بقراءتهم في تجوالي بديار الشرق وذكرت بعضها في الكتاب الوجيز ولألخص لكم أبوابه وأقرب عليكم فصوله ليكون مفتاحاً لكم لحفظ كتاب الوجيز وغيره من كتبي».

والكتاب كان حقاً مختصراً في أسلوب مقتضب، يمتاز بحذفه غالباً لأدوات العطف، مع استعمال النعوت في مواضع الخبر، إلا أنه مع ذلك حريص على توضيح أوجه القراءات وعزوها دون أن يلجأ إلى مفهوم المخالفة مثل ما فعل الإمام القاسم الشاطبي ؛ وقد بدأ مصنفه على صنيع القراء بمسائل الأصول، بعد الكلام على الاستعاذة والبسملة. واستهلها بأحكام الادغام الكبير والصغير معاً ؛ أردفه بمذاهب القراء في أصولهم، وأفرد فيها باباً لتكرار الاستفهام.

ثم تحدث عن الامداد وفَصَّل الكلام عن وقف حمزة، ثم نرى في النسخة المصورة بعد ذلك أحكام الإمالة، غير أن أول هذا الباب قد ضاع منها.

وقد صرح أنه لم يتعرض لأحكام الراء واللام عند ورش في هذا المصنف لأنه استوفاها في كتاب البيان.

وهذا وليس من السهل الانتفاع من هذه النسخة، ولست أدرى هل هي فريدة أم لا، غير أني حاولت أن أنقل منها نماذج من فرش الحروف تعطي مثالاً من أسلوبه في العرض والاختصار.

3. فرش الحروف من كتاب المفتاح :

سورة طه :

قرأ حمزة ﴿ لأهله امكثوا.. ﴾ (9) بهاء مضمومة هنا وفي القصص، الباقون بكسرهما. قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿ أني أنا ربك ﴾ (11) بفتح الهمزة، الباقون

بكسرها، قرأ ابن عامر وأهل الكوفة ﴿ طوى ﴾ (11) بالتنوين هاهنا وفي النازعات، الباقون بغير تنوين، قرأ حمزة ﴿ وأنا اخترناك ﴾ (12) بتشديد النون، و﴿ اخترناك ﴾ بنون وألف على لفظ الجمع، الباقون بتخفيف النون وتاء مضمومة مكان النون من غير ألف على لفظ التوحيد.

قرأ ابن عامر ﴿ أخي أشدد ﴾ (29-30) بهمزة مفتوحة بعد الياء، و﴿ أشركه في أمري ﴾(31) بهمزة مضمومة، الباقون بألف موصولة، و﴿ أشركه ﴾ بهمزة مفتوحة.

قرأ أهل الكوفة ﴿ مهدا ﴾ هاهنا وفي الزخرف بفتح الميم وسكون الهاء من غير ألف الباقون بكسر الميم وفتح الهاء وألف بعدها.

قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة ﴿ سُوَى ﴾ (54) بضم السين، الباقون بكسرها.

قرأ حمزة والكسائي وحفص ﴿ فيُسحِتكم ﴾ (60) بياء مضمومة، كسر الحاء وفتح التاء، الباقون بفتح جميعهن.

قرأ ابن كثير وحفص ﴿ قالوا إنْ ماذان ﴾ (62) بسكون النون، الباقون بتشديدها وأبو عمرو ﴿ هذين ﴾ بياء بعد الذال، الباقون بألف بعدها، وقد ذكرت من شدد النون فيما تقدم.

قرأ أبو عمرو ﴿ فاجمعوا ﴾ (63) بوصل الألف وفتح الميم، الباقون بقطع الألف وكسر الميم.

روى ابن ذكوان عن ابن عامر ﴿ تخيل إليه ﴾ (65) بتاء مضمومة، الباقون بياء مضمومة ؛ وروى أيضاً ﴿ تلقف ما صنعوا ﴾ بضم الفاء، الباقون بإسكانها، وقد ذكرت من شدد التاء (وهو يعني البزي) وكذلك من سكن اللام.

قرأ حمزة والكسائي ﴿ كَيْدَ سحْر ﴾ (66) بكسر السين وسكون الحاء من غير ألف، الباقون بفتح السين وإثبات الألف بعدها وكسر الحاء.

واختلف عن قالون في اختلاس كسرة هاء ﴿ ومن ياته مؤمنا ﴾ (74) وبالوجهين قرأت على بعض شيوخي رحمهم الله بمدينة مصر.

قرأ حمزة ﴿ لا تخف دركا ﴾ (76) بإسكان الفاء من غير ألف، الباقون بضم الفاء وألف بينهما وبين الخاء.

قرأ حمزة والكسائي ﴿ يا بني إسرائيل قد أنجيتكم وواعدتكم وما رزقتكم ﴾ بتاء مضمومة في ثلاثتهن من غير نون ولا ألف على لفظ التوحيد، الباقون بنون وألف على لفظ الجمع وقد ذكرت حذف الألف من واعدتكم فيما تقدم.

قرأ الكسائي ﴿ فيحل عليكم ﴾ و﴿ من يحلل عليه ﴾ بضم الحاء واللام الأول من ﴿ يحلل ﴾ الباقون بكسرهما. قرأ نافع وعاصم ﴿ بِمَلكنا ﴾ بفتح الميم، وحمزة والكسائي بضمها، الباقون بكسرها، قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وأبو بكر ﴿ حمَلنا ﴾ بفتح الحاء والميم مع تخفيفهما، الباقون بضم الحا وكسر الميم وتشديدها. قرأ حمزة والكسائي ﴿ بما لم تبصروا به ﴾ بالتاء الباقون بالياء، قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿ لن تخلفه ﴾ بكسر اللام، الباقون بفتحها. قرأ أبو عمرو ﴿ يوم نَنفُخ ﴾ بنون مفتوحة، والفاء مضمومة، الباقون بياء مضمومة والفاء مفتوحة، قرأ ابن كثير ﴿ فلا تخف ظلم ﴾ بسكون الفاء من غير ألف الباقون بضم الفاء وإثبات الألف. قرأ نافع وأبو بكر ﴿ وإنك لا تَظمَؤاُ فيها ﴾ بكسر الهمزة الباقون بفتحها. قرأ الكسائي وأبو بكر ﴿ لعلك ترضى ﴾ بتاء مضمومة الباقون بفتحها، قرأ نافع وأبو عمرو وحفص ﴿ أولم تاتهم بينة ﴾ بالتاء، الباقون بالياء.

سورة الأنبياء :

قرأ حمزة والكسائي وحفص ﴿ قال ربي ﴾ (4) بإثبات الألف بعد القاف، الباقون بضم القاف وسكون اللام من غير ألف. قرأ ابن كثير : ﴿ ألم ير الذين كفروا ﴾ (30) بغير واو بين الهمزة واللام، الباقون بواو بينهما.

قرأ ابن عامر ﴿ لا تُسمع الصم ﴾ بتاء مضمومة وكسر الميم ونصب ﴿ الصم ﴾ الباقون بياء مفتوحة وكذلك الميم ورفع ﴿ الصم ﴾. قرأ الكسائي ﴿ جِذاذاً ﴾ (58) بكسر الجيم، الباقون برفعها، قرأ نافع ﴿ وإن كان مثقالُ حبة ﴾ (47) برفع اللام، الباقون بنصبها. روى هشام عن ابن عامر ﴿ ثم نكسوا ﴾ (65) بتشديد الكاف، الباقون بتخفيفها، وبالوجهين قرأت له. قرأ ابن عامر وحفص ﴿ لتحصنكم ﴾ (79) بتاء مضمومة وأبو بكر بنون مضمومة، الباقون بياء مضمومة وقرأت بالشام على بعض شيوخي لهشام عن ابن عامر بتشديد الصاد مع التاء المضمومة.

قرأ ابن عامر وأبو بكر ﴿ نجي المومنين ﴾ (87) بنون واحدة مضمومة وتشديد الجيم، الباقون بنونين الثانية منهما ساكنة وتخفيف الجيم. قرأ حمزة والكسائي وأبو

بكـر ﴿ وحرمٌ على قرية ﴾ (94) بكسر الحـاء وسكون الراء من غير ألف بعدهـا، البـاقون بفتح الحـاء والراء وألف بعدهـا. قـرأ حمزة والكسـائي وحفص ﴿ للكتب ﴾ (103) بضـم الكـاف والتـاء مـن غـير ألـف عـلـى لفـظ الجـمـع. البـاقـون ﴿ الكتاب ﴾ بفتح التـاء وألف بعدها على لفظ التوحـيد، روى حفص عن عاصم ﴿ قال رب احكم ﴾ (111) بإثبات ألف على لفظ الفعل المـاضـي، الباقون بضم القاف وسكون اللام على لفظ الأمر.

سورة الحج:

قـرأ حـمـزة والكسـائي ﴿ سكرى وما هم بسكرى ﴾ (2) بفـتح السـين وسكون الكاف من غير ألف بعدها، الباقون بضم السين وفتح الكاف وألف بعدها.

قرأ ابن عـامر وأبو عـمرو وورش ﴿ ثم ليقطع ﴾ (15) ﴿ ثم ليقضوا ﴾ بكسر اللام فيهما، ووافقهما قنبل في ﴿ ثم ليقضوا ﴾، الباقون بسكون اللام فيهما.

روى أبو بكر ﴿ وليـوفوا ﴾ (27) بفـتح الواو وتشـديد الـفـاء، البـاقـون بسكون الواو وتخـفـيف الفـاء، وتفـرد ابن ذكوان بكسـر اللام في ﴿ ليـوفوا ﴾ ﴿ وليطوفوا ﴾ (27). قرأ نـافـع وعـاصم ﴿ ولؤلؤا ﴾ (21) بـهـمزة منـصوبة هـاهنـا وفي سورة فـاطر، البـاقـون بهـمـزة مكسورة، وتخـفـيف الـهـمزة الأولى لأبي بكر عن أبي عـمرو وحـققـهـا البـاقـون. روى حـفـص عـن عـاصـم ﴿ سواء العاكف ﴾ (23) بهمزة منصوبة منونة، الباقون بهمزة منونة مرفوعة.

قرأ نـافع ﴿ فتخطَّفه الطير ﴾ (29) بفـتح الخـاء والطاء مع تشـديدهـا، البـاقـون بسكون الـخـاء وفتح الطاء وتخـفيفـهـا. قـرأ حمزة والكسائي ﴿ منسكا ﴾ (32) بكسر السين في الموضعين، البـاقـون بفتـحـهـا فـيهمـا. قـرأ ابن كثـيـر وأبـو عـمـرو ﴿ إن اللّـــه يَدْفَع ﴾ (36) بفـتـح اليـاء وسكون الدال من غـيـر ألـف بعدهـا مـع فتح الفـاء، البـاقـون بضم اليـاء، وفتح الدال وألف بعدهـا والفاء مكسورة. قرأ نـافع وأبو عـمرو وعـاصم ﴿ أُذِن للذين ﴾ (37) بضـم الـهـمـزة، والبـاقـــون بفـتـحـهـــا. قـــرأ نـافــع وابـن عـامـر وحـفـص ﴿ يقاتلون ﴾ (37) بفـتـح التـاء، البـاقـون بكسـرهـا. قـرأ الحرميـان (نـافـع وابن كثيـر) ﴿ لهدمت ﴾ (38) بتخفيف الدال، الباقون بتشديدها، وقـد ذكرت من أدغم في الصـاد فـيمـا تـقـدم. قـرأ أبو عـمـرو ﴿ أهلكتها ﴾ (43) بتاء مضمومة على لفظ التوحـيد، البـاقـون ﴿ أهلكناها ﴾ عـلى لـفظ الجمع. قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي ﴿ مما يعدون ﴾ (45) باليـاء، البـاقون بالتـاء.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿ معجزين ﴾ (49) بتشديد الجيم من غير ألف بينها وبين العين، الباقون بتخفيف الجيم وألف بينهما، وكذلك حيث وقع، قرأ ابن عامر ﴿ ثم قتلوا ﴾ (56) بتشديد التاء، الباقون بتخفيفهما. قرأ الحرميان وابن عامر وأبو بكر ﴿ وإنما تدعون ﴾ بالتاء، الباقون بالياء وكذلك في سورة لقمان.

سورة المؤمنون :

قرأ ابن كثير ﴿ لأمانتهم ﴾ (8) بغير ألف بعد النون على لفظ التوحيد، الباقون بألفين على لفظ الجمع، ومثله في المعارج. قرأ حمزة والكسائي ﴿ على صلاتهم ﴾ (9) بألف بعد اللام على لفظ التوحيد، الباقون بواو ألف بعدها على لفظ الجمع. قرأ ابن عامر وأبو بكر ﴿ عظما ﴾ بفتح العين وسكون الظاء من غير ألف أيضاً ؛ الباقون ﴿ عظـٰماً ﴾ بكسر العين وفتح الظاء وألف بعدها ﴿ فكسونا العظام ﴾ (14) مثله على لفظ الجمع، قرأ الحرميان وأبو عمرو ﴿ سيناء ﴾ (20) بكسر السين، الباقون بفتحها. قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿ تنبت ﴾ (20) بتاء مضمومة وكسر الباء، الباقون بتاء مفتوحة ورفع الباء.

روى أبو بكر ﴿ منزلا ﴾ (29) بفتح الميم وكسر الزاي، الباقون ﴿ منزلا ﴾ بضم الميم وفتح الزاي. وقف ابن كثير وأبو عمرو والكسائي على ﴿ هيهات ﴾ (36) على الحرف الثاني بالهاء، وقد اختلف عن أبي عمرو، الباقون بالتاء، وأما الحرف الأول فلا خلاف أن جميعهم يقفون عليه بالتاء، وليس بموضع وقف، وإنما ذكرته لتعرفه. قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿ تترا ﴾ (44) بالتنوين، الباقون بغير تنوين، وأمالها حمزة والكسائي، وفتحها الباقون. قرأ أهل الكوفة ﴿ وان هذه أمتكم ﴾ (35) بهمزة مكسورة وتشديد النون. ابن عامر بهمزة مفتوحة وسكون النون، الباقون بهمزة وتشديد النون. قرأ نافع ﴿ تهجرون ﴾ بتاء مضمومة وكسر الجيم، الباقون بتاء مفتوحة وضم الجيم. قرأ ابن عامر ﴿ خرجا فخرج ربك ﴾ (73) بغير ألف فيهما، حمزة والكسائي ﴿ خراجا فخراج ﴾ بإثبات الألف فيهما، الباقون ﴿ خرجا ﴾ بغير ألف، ﴿ فخراج ﴾ بإثبات ألف، قرأ أبو عمرو ﴿ سيقولون الله ﴾ (88-90) بإثبات ألف قبل اللام في اسم الله تعالى في الحرفين الاخرين، الباقون بلام مكسورة مكان الألف فيهما ولا خلاف بين القراء في الحرف الأول. قرأ نافع وحمزة والكسائي وأبو بكر ﴿ عالم الغيب ﴾ (93) برفع الميم، الباقون

بكسرها. قرأ حمزة والكسائي ﴿ شقاوتنا ﴾ (107) بفتح الشين والقاف وإثبات ألف بعدها، الباقون بكسر الشين وسكون القاف من غير ألف. قرأ نافع وحمزة والكسائي ﴿ سخريا ﴾ (111) بضم السين، ومثله في سورة ص، الباقون بكسرهما فيهما، ولا خلاف بينهم في الزخرف إنهم يضمون السين من ﴿ سخريا ﴾ فيهما. قرأ حمزة والكسائي ﴿ أنهم هم الفائزون ﴾ (112) بكسر الهمزة، الباقون يفتحها، قرأ حمزة والكسائي ﴿ قل كم لبثتم ﴾ (113) ﴿ قل إن لبثتم ﴾ (115) بضم القاف وسكون اللام من غير ألف على الأمر وافقهما ابن كثير على الأول الباقون بفتح القاف وإثبات ألف بعدها على لفظ الفعل الماضي. قرأ حمزة والكسائي ﴿ لا ترجعون ﴾ (116) بفتح التاء وكسر الجيم، الباقون بضم التاء وفتح الجيم.

سورة النور:

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿ وفرضناها ﴾ (1) بتشديد الراء، الباقون بتخفيفها قرأ ابن كثير ﴿ رأفة ﴾ (2) بهمزة مفتوحة، الباقون بهمزة ساكنة ولا خلاف في التي في الحديد. قرأ حمزة والكسائي ﴿ أربع شهادات ﴾ (7) برفع العين، الباقون بنصبها، ولا خلاف في قوله تعالى: ﴿ أن تشهد أربع شهادات ﴾ (8)، قرأ نافع ﴿ أن لعنت الله ﴾ (7) بسكون النون ورفع التاء وخفض الهاء في ﴿ الله ﴾ الباقون بنصب النون وتشديدها مع نصب التاء، وخفض الهاء من اسم الله تعالى، روى حفص عن عاصم ﴿ أن غضب الله ﴾ (9) بنصب الباء في الحرف الثاني، ولا خلاف في الأول، الباقون برفعها، قرأ نافع ﴿ أن غضب الله ﴾ بسكون النون وكسرها الضاد، و﴿ الله ﴾ برفع الهاء، الباقون بنصب النون وتشديدها، ونصب الضاد وخفض الهاء من اسم الله تعالى.

قرأ حمزة والكسائي ﴿ يوم يشهد ﴾ (24) الباقون بالتاء، قرأ ابن عامر ﴿ أيُّهُ المومنون ﴾ (31) و ﴿ أيه الساحر ﴾ و﴿ أيه الثقلان ﴾ برفع الهاء في ثلاثتهن، الباقون بنصبها فيهن، ووقف على جميعهن بالألف أبو عمرو والكسائي وحمزة بخلاف عنه، الباقون يقفون عليهن بغير ألف، وليس بموضع وقف وإنما ذكرته لتعرفه. قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿ توقد ﴾ (35) بفتح التاء والواو والقاف مع تشديد القاف...[1] وتخفيفها مع ضم الدال، الباقون وهم حمزة والكسائي وأبو بكر مثلهم

---

(1) في المخطوطة هنا محو، وفي التيسير «وأبو بكر وحمزة والكسائي بالتاء مضمومة وإسكان الواو وضم الدال مخففاً إلا أنه بالياء».

إلا أنهم ابدلوا الياء بتاء. قرأ ابن عامر وأبو بكر ﴿ يسبح له ﴾ (40) بفتح الباء، الباقون بكسرها. روى البزي عن ابن كثير ﴿ سحاب ﴾ (39) بغير تنوين ﴿ ظلمات ﴾ بكسر التاء، وقنبل بتنوين ﴿ سحاب ﴾ وكسر التاء من ﴿ ظلمات ﴾، الباقون بتنوين ﴿ سحاب ﴾ ورفع التاء من ﴿ ظلمات ﴾ مع تنوينها. قرأ حمزة والكسائي ﴿ واللّه خالقُ ﴾ (43) بألف بعد الخاء وكسر اللام بعدها، وضم القاف، و"كل" بكسر اللام على الإضافة، الباقون ﴿ خلق ﴾ بفتح اللام من غير ألف قبلها وفتح القاف على لفظ الفعل الماضي و ﴿ كل ﴾ بنصب اللام. روى حفص ﴿ ويتقه ﴾ بسكون القاف واختلاس كسرة الهاء، قالون مثله، غير أنه كسر القاف، وقد قرأت لهشام كقراءة قالون، وبالوجهين قرأت له ؛ أبو عمرو وأبو بكر وخلاد عن حمزة فيما قرأت له بمصر ﴿ ويتقهْ ﴾ بكسر القاف وسكون الهاء، الباقون وخلاد فيما قرأت له بالحجاز والشام وغيرهما بكسر القاف والهاء ووصلها بياء، ولا خلاف في الوقف إنهم يقفون عليها بالهاء ساكنة.

روى أبو بكر عن عاصم ﴿ كما استُخلِف ﴾ (53) بضم التاء وكسر اللام، الباقون بفتحهما.

قرأ ابن كثير وأبو بكر ﴿ وليبدلنهم ﴾ (53) بسكون الباء وتخفيف الدال، الباقون بفتح الباء وتشديد الدال. قرأ ابن عامر وحمزة ﴿ لا تحسبن الذين ﴾ (55) بالياء، الباقون بالتاء، وقد ذكرت فتح السين فيما تقدم. قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر ﴿ ثلاث عورات ﴾ (56) بنصب الثاء، الباقون برفعها.

سورة الفرقان :

قرأ حمزة والكسائي ﴿ نأكل منها ﴾ (8) بالنون، الباقون بالياء. قرأ ابن عامر وابن كثير وأبو بكر ﴿ ويجعل لك ﴾ (10) برفع اللام، الباقون بإسكانها. قرأ ابن عامر ﴿ فنقول ﴾ (17) بالنون، الباقون بالياء. روى حفص عن عاصم ﴿ تستطيعون ﴾ (19) بالتاء الباقون بالياء. روى قنبل عن ابن كثير...[1]، قرأت له بمدينة دمشق ﴿ بما يقولون ﴾ (19) بالياء، الباقون وقنبل فيما قرأت له في غيرها بالتاء. قرأ الحرميان وابن عامر ﴿ تشقق ﴾ (25) بتشديد الشين والقاف الأول، الباقون بتخفيف الشين والقاف ومثله في سورة ق. قرأ ابن

(1) في المخطوطة محو، ولعله "فيما".

كثير ﴿ وننزل ﴾ (25) بنونين الأولى مضمومة والثانية ساكنة، والزاي خفيفة ورفع اللام، و﴿ الملائكة ﴾ بنصب التاء، الباقون بنون واحدة مضمومة وتشديد الزاي ونصب اللام، و﴿ الملائكة ﴾ برفع التاء.

قرأ حمزة والكسائي ﴿ ليذكروا ﴾ (50) بسكون الذال وضم الكاف وتخفيفها، الباقون بنصب الذال والكاف وتشديدهما. قرأ حمزة والكسائي ﴿ لما يامرنا ﴾ (60) بالياء، الباقون بالتاء. قرأ حمزة والكسائي ﴿ سرجا ﴾ (61) بضم السين والراء على لفظ الجمع، الباقون بكسر السين وفتح الراء وألف بعدها على لفظ التوحيد. قرأ حمزة ﴿ أن يذكروا ﴾ (62) بسكون الذال وضم الكاف وتخفيفها، الباقون بنصبها وتشديدها. قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿ ولم يقتروا ﴾ (67) بفتح الياء وكسر التاء، وقرأ نافع وابن عامر بضم الياء وكسر التاء، والباقون وهم أهل الكوفة بفتح الياء وضم التاء. قرأ ابن عامر وأبو بكر ﴿ يضاعف ﴾ و﴿ يخلد ﴾ (69) بضم الفاء والدال، الباقون بسكونهما، وقد ذكرت من شدد العين فيما مضى ؛ وكذلك قد ذكرت ﴿ فيه مهانا ﴾. قرأ الحرميان وابن عامر وحفص ﴿ وذرياتنا ﴾ بألف على لفظ الجمع، الباقون بغير ألف على لفظ التوحيد.

قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر ﴿ ويلقون فيها ﴾ (75) بفتح الياء وسكون اللام وتخفيف القاف، الباقون بضم الياء وفتح اللام وتشديد القاف.

سورة الشعراء :

قرأ ابن عامر وأهل الكوفة ﴿ حاذرون ﴾ (56) و﴿ فارهين ﴾ (149) بألف، الباقون بغير ألف، وقد اختلف عن هشام وبالوجهين قرأت له. قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ﴿ إلا خلق الأولين ﴾ (137) بفتح الخاء وسكون اللام، الباقون بضمهما. قرأ الحرميان وابن عامر ﴿ أصحاب ليكة ﴾ (176) بلام مفتوحة وفتح التاء هنا، وفي سورة ص، الباقون بألف ولام مع كسر التاء. روى حفص عن عاصم ﴿ كسفا ﴾ (187) هنا وفي سورة سبإ بفتح السين فيهما، الباقون بسكون السين فيهما. قرأ ابن عامر وأهل الكوفة وحفص، ﴿ نزل ﴾ (193) بتشديد الزاي و﴿ الروح الأمين ﴾ بنصب الاسمين، الباقون بتخفيف الزاي ورفع الاسمين. قرأ ابن عامر ﴿ أولم تكن لهم ﴾ (197) بالتاء، و﴿ آية ﴾ برفع التاء، الباقون بالياء ونصب ﴿ آية ﴾. قرأ نافع وابن عامر ﴿ فتوكل على العزيز الرحيم ﴾ (216) بالفاء، الباقون بالواو. وقد ذكرت ﴿ أرجه ﴾ و﴿ يتبعهم ﴾، و﴿ القسطاس ﴾ و﴿ أن أسر ﴾ فيما تقدم.

سورة النمل :

قرأ أهل الكوفة ﴿ بشهاب قبس ﴾ (7) بالتنوين، الباقون بغير تنوين. قرأ ابن كثير ﴿ أولياتنني ﴾ (21) بنونين ظاهرتين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة مخففة، الباقون بنون واحدة مكسورة مشددة. قرأ عاصم ﴿ فمكث ﴾ (22) بفتح الكاف، الباقون بضمها. قرأ أبو عمرو والبزي ﴿ من سبأ ﴾ (22) بهمزة مفتوحة من غير تنوين، الباقون بهمزة مكسورة منونة وكذلك اختلافهم في سورة سبإ. قرأ الكسائي ﴿ ألا يسجدوا ﴾ (25) بتخفيف اللام، الباقون بتشديدها ؛ ووقف الكسائي عليها وقف ﴿ ألا يا ﴾ بتخفيف اللام وياء مفتوحة قبلها ألف، وابتدأ ﴿ اسجدوا ﴾ بهمزة مضمومة، الباقون بتشديد اللام في الوصل والوقف، ويبدءون ﴿ يسجدوا ﴾ الفعل المضارع، وليس بموقع وقف وإنما ذكرته لتعرفه. قرأ الكسائي وحفص ﴿ ما تخفون وما تعلنون ﴾ (25) بالتاء فيهما. الباقون بالياء فيهما. قرأ حمزة ﴿ أتمدوني بمال ﴾ (37) بنون واحدة مكسورة مشددة، الباقون بنونين خفيفتين الأولى مفتوحة، والثانية مكسورة. روى قنبل عن ابن كثير ﴿ عن ساقيها ﴾ (45) و﴿ واستوى على سوقه ﴾ بهمزة ساكنة فيهما، الباقون بألف وواو ساكنتين فيهما، وأما قوله تعالى ﴿ بالسوق والاعناق ﴾ فقرأته عن طريف عن ابن مجاهد عن قنبل بهمزة مضمومة وقرأته عن غير هذه الطريق، عنه بهمزة ساكنة، وبالوجهين أخذ له، الباقون بواو ساكنة.

قرأ حمزة والكسائي ﴿ لتبيتنه ﴾ (51) بتاءين مضمومتين، و﴿ ثم لتقولن ﴾ (51) بتاء مفتوحة، وضم اللام، الباقون بضم النون من الفعل الأول وفتح التاء، وفتح النون واللام من الفعل الثاني. قرأ أبو عمرو وهشام ﴿ قليلا ما يذكرون ﴾ (64) بالياء، الباقون بالتاء وقد ذكرت من خفف الذال فيما تقدم.

قرأ أهل الكوفة ﴿ أنا دمرناهم ﴾ (53) بفتح الهمزة، الباقون بكسرها. قرأ أبو عمرو وعاصم ﴿ خير أما يشركون ﴾ (61) بالياء الباقون بالتاء. قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿ بل أدارك ﴾ (68) بسكون اللام وهمزة مقطوعة والدّال بعدها ساكنة، الباقون بكسر اللام ووصل الألف وتشديد اللام والألف بعدها. قرأ ابن كثير ﴿ ولا يَسمع ﴾ (83) بالياء مفتوحة والميم كذلك و﴿ الصُّمُّ ﴾ بضم الميم، الباقون، ﴿ ولا تُسمع ﴾ بتاء مضمومة وكسر الميم، و﴿ الصم ﴾ نصب، وكذلك اختلافهم في الروم.

قرأ حمزة ﴿ تهدي العمي ﴾ ( ) بتاء مفتوحة، وسكون الهاء بعدها و﴿ العمي ﴾ بنصب، الباقون، ﴿ بهاد ﴾ بباء مكسورة مكان التاء وفتح الهاء وألف بعدها و﴿ العمي ﴾ بخفض الياء، وكذلك اختلافهم في الروم. قرأ أهل الكوفة ﴿ أن الناس كانوا ﴾ (84) بفتح الهمزة الباقون بكسرها. قرأ حمزة وحفص ﴿ وكل أتوه ﴾ (89) بقصر الهمزة وفتح التاء، الباقون بمد الهمزة وضم التاء. قرأ نافع وأهل الكوفة ﴿ خبير بما تفعلون ﴾ (90) بالتاء، الباقون بالياء وقد اختلف عن هشام وأبي بكر وبالوجهين قرأت لهما على بعض شيوخي رحمهم الله. قرأ أهل الكوفة ﴿ من فزع ﴾ بالتنوين، الباقون بغير تنوين، و﴿ يومئذ ﴾ (91) بفتح الميم[1]، وقد ذكرت ﴿ بغافل عما يعملون ﴾ و﴿ مهلك ﴾ فيما تقدم.

سورة القصص :

قرأ حمزة والكسائي ﴿ ويَرَى فرعونُ وهامان ﴾ (5) بفتح الياء والراء مغير واو وألف بعدها على لفظ الفعل المضارع، ورفع الأسماء بعدها ؛ الباقون بنون مضمومة وكسر الراء وفتح الياء ونصب الأسماء. قرأ حمزة والكسائي ﴿ وحزنا ﴾ (7) بضم الحاء وسكون الزاي ؛ الباقون بفتحهما. قرأ ابن عامر وأبو عمرو ﴿ حتى يصدر ﴾ (23) بفتح الياء وضم الدال ؛ الباقون بضم الياء وكسر الدال. قرأ عاصم ﴿ أو جذوة ﴾ (29) بضم الجيم ؛ الباقون بكسرها. قرأ الحرميان وأبو عمرو ﴿ والرهب ﴾ (32) بفتح الراء والهاء، حفص عن عاصم بفتح الراء وسكون الهاء، ولم أقرأ الأحرف ذكرت في هذا المختصر بضم الراء والهاء ؟ ؟

قرأ نافع ﴿ رِداً ﴾ (34) بحذف الهمزة حركتها على الدال ؛ الباقون بإسكان الدال وتبقية الهمزة. قرأ عاصم وحمزة ﴿ يصدقني ﴾ (34) بضم القاف ؛ الباقون بإسكانها. قرأ ابن كثير ﴿ قال موسى ﴾ (37) بغير واو ؛ الباقون بواو. قرأ نافع وحمزة والكسائي ﴿ يرجعون ﴾ (39) بفتح الياء وكسر الجيم ؛ الباقون بضم الياء وفتح الجيم. قرأ أهل الكوفة ﴿ قالوا سِحْران ﴾ (46) بكسر السين وسكون الحاء بغير ألف فيهما ؛ الباقون بفتح السين وكسر الحاء وألف بينهما. قرأ نافع ﴿ تجبى إليه ﴾ (57) بتاء مضمومة ؛ الباقون بياء مضمومة. وكان أبو عمرو يخير بين الياء والتاء

---

(1) هذه الفقرة غير واضحة في المخطوطة، واعتمدت في استكمالها على ما ورد في كتاب التيسير.

في قوله تعالى : ﴿ أفلا يعقلون ﴾ (60) وبالوجهين قرأت له. روى حفص عن عاصم ﴿ لخسف بنا ﴾ (88) بفتح الخاء والسين الباقون بضم الخاء وكسر السين.

سورة العنكبوت :

قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي ﴿ أولم تروا ﴾ (18) بالتاء والباقون بالياء. قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿ النشأة ﴾ (19) بفتح الشين وألف بعدها ؛ الباقون بسكون الشين وهمزة بعدها وكذلك حيث وقع. قرأ نافع وابن عامر وأبو بكر ﴿ مودة ﴾ (24) بالنصب والتنوين و﴿ بينكم ﴾ نصب، حمزة وحفص ﴿ مودة ﴾ بالنصب من غير تنوين، و﴿ بينكم ﴾ بالخفض على الإضافة ؛ الباقون مثله إلا أنهم رفعوا التاء. قرأ حمزة والكسائي ﴿ لننجينه ﴾ (32) بسكون النون الثانية مع تخفيف الجيم ؛ الباقون بفتحها مع تشديد الجيم. قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وأبو بكر ﴿ منجوك ﴾ (33) بسكون النون وتخفيف الجيم ؛ الباقون بفتح النون وتشديد الجيم. قرأ أبو عمرو وعاصم ﴿ يعلم ما يدعون ﴾ بالياء (42) ؛ الباقون بالتاء. قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وأبو بكر ﴿ ءاية من ربه ﴾ (50) من غير ألف بعد الياء على لفظ التوحيد، الباقون بألف بعدها على لفظ الجمع.

قرأ نافع وأهل الكوفة ﴿ ويقول ذوقوا ﴾ (55) بالياء، الباقون بالنون. روى أبو بكر بن عياش ﴿ يرجعون ﴾ (57) بالياء، الباقون بالتاء. قرأ حمزة والكسائي ﴿ لنثوينهم ﴾ (58) وتخفيفهما بثاء ساكنة وتخفيف الواو وياء مفتوحة من غير همز، والباقون بياء مفتوحة بعد النون وتشديد الواو وهمزة مفتوحة بعدها، ولا خلاف في النحل. قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وقالون ﴿ ليتمتعوا ﴾ (66) بسكون اللام، الباقون بكسرها.

سورة الروم :

قرأ ابن عامر وأهل الكوفة ﴿ ثم كان عاقبة الذين ﴾ (9) بنصب التاء، الباقون برفعها. وأمال حمزة والكسائي ﴿ السوأى ﴾ (9) وفتحها الباقون. قرأ أبو عمرو وأبو بكر ﴿ ثم إليه يرجعون ﴾ (10) بالياء، الباقون بالتاء. وروى حفص عن عاصم ﴿ للعالمين ﴾ (21) بكسر اللام التي قبل الميم، الباقون بفتحها. قرأ نافع ﴿ لتربُوا ﴾ (38) بتاء مضمومة وسكون الواو على أنها للجمع ؛ الباقون بياء مفتوحة والواو كذلك على أنها للتوحيد. روى قنبل عن ابن كثير ﴿ لنذيقنهم ﴾ (40) بالنون، الباقون بالياء، روى ابن

ذكوان ﴿ كسفا ﴾ (47) بسكون السين، الباقون بفتحها، واختلف عن هشام، وبالوجهين قرأت له. قرأ ابن عامر وأهل الكوفة إلا أبا بكر ﴿ أثار رحمت الله ﴾ (49) بألف بعد الثاء، على لفظ الجمع، الباقون بغير ألف على لفظ التوحيد. قرأ عاصم وحمزة في غير رواية زرعان عن حفص عنه ﴿ من ضعف ﴾ (53) بفتح الضاد في الثلاثة المواضيع، الباقون بضمها، ولم يخالف حفص عاصماً من طريق زرعان في شيء من القرآن إلا في هذه المواضع لرؤيا رآها. قرأ أهل الكوفة ﴿ لا ينفع ﴾ (56) بالياء، الباقون بالتاء. وقد ذكرت ﴿ ما أتيتم من رباً ﴾ و﴿ عما يشركون ﴾ و﴿ فالريح ﴾ و﴿ فارقوا ﴾، فيما تقدم.

سورة لقمان:

قرأ حمزة ﴿ هدى ورحمة ﴾ (2) بالرفع، الباقون بالنصب. قرأ حمزة والكسائي وحفص ﴿ ويتخذها ﴾ (5) بنصب الذال، الباقون برفعها. قرأ ابن عامر وابن كثير وعاصم ﴿ ولا تصعر ﴾ (18) بتشديد العين من غير ألف بعد الصاد، الباقون بتخفيف العين وألف بعدها. قرأ نافع وأبو عمرو وحفص ﴿ نعَمَهُ ﴾ (19) بفتح العين ورفع الهاء على لفظ الجمع، الباقون بسكون العين ونصب التاء وتنوينها على لفظ التوحيد. قرأ أبو عمرو ﴿ والبحر يمده ﴾ (26) بنصب الراء، ورفعها الباقون، (وما لم اذكره مما فيه خلاف فقد تقدم ذكره). قرأ ابن كثير ﴿ يا بني لا تشرك ﴾ (13) بسكون الياء، وفتحها وشددها حفص، الباقون بكسرها وتشديدها. قرأ حفص عن عاصم ﴿ يا بني إنها ﴾ ( ) بنصب الياء وتشديدها، الباقون بكسرها وتشديدها. قرأ البزي وحفص ﴿ يا بني أقم ﴾ ( ) بنصب الياء وتشديدها، قنبل بإسكانها، الباقون بكسرها.

سورة السجدة:

قرأ نافع وأهل الكوفة ﴿ خلقه ﴾ (6) بفتح اللام، الباقون بإسكانها. قرأ حمزة ﴿ ما أخفي لهم ﴾ (17) بإسكان الياء، الباقون بفتحها. قرأ حمزة والكسائي ﴿ لما صبروا ﴾ (24) بكسر اللام وتخفيف الميم، الباقون بفتح اللام وتشديد الميم.

سورة الأحزاب:

قرأ أبو عمرو ﴿ بما يعملون خبيرا ﴾ (2) و﴿ بما يعملون بصيرا ﴾ (9) بالياء فيهما، الباقون بالتاء فيهما. قرأ أبو عمرو والبزي وورش ﴿ الائي ﴾ (4) بكسر الياء من غير همز، ومنهم من يعتبر الإشارة إلى كسرها، وقنبل وقالون بهمزة مكسورة، مخففة لا ياء بعدها، الباقون بياء بعدها. قرأ عاصم ﴿ تُظاهرون ﴾ (4)

بتاء مضمومة مع تخفيف الظاء، وألف بعدها، وكسر الهاء، وحمزة والكسائي مثله، غير أنهما فتحا التاء والهاء، ابن عامر بفتح التاء وتشديد الظاء وألف بعدها؛ الباقون مثله غير أنهم شددوا الهاء وحذفوا الألف. قرأ نافع وابن عامر وأبو بكر ﴿ الظنونا ﴾ (10) و﴿ الرسولا ﴾ (66) و﴿ السبيلا ﴾ (67) بألف في الوصل والوقف، حمزة وأبو عمرو بحذفها في الحالين، الباقون بإثباتها في الوقف وحذفها في الوصل. روى حفص عن عاصم ﴿ لا مقام لكم ﴾ (13) بضم الميم الباقون بفتحها.

قرأ الحرميان ﴿ لأتوها ﴾ (14) بالقصر، الباقون بالمد، واختلف عن هشام، فقرأت له بالوجهين عن الأهوازي. قرأ عاصم ﴿ أسوة ﴾ (21) بضم الهمزة الباقون بكسرها. قرأ ابن كثير وابن عامر ﴿ نضعف لها ﴾ (30) بنون مضمومة وتشديد العين وفتحها من غير ألف و﴿ العذاب ﴾ برفع الباء، الباقون مثله غير أنهم خففوا العين وأثبتوا الألف. قرأ حمزة والكسائي ﴿ يعمل صالحاً يوتيها ﴾ (31) بالياء فيهما، الباقون ﴿ تعمل ﴾ بالتاء و﴿ نوتيها ﴾ بالنون ولا خلاف بينهم في ﴿ ومن يقنت ﴾ (31) أنه بالياء. قرأ نافع وعاصم ﴿ وقرن في بيوتكن ﴾ (33) بفتح القاف، الباقون بكسرها. قرأ أهل الكوفة وهشام ﴿ أن يكون لهم الخيرة ﴾ (36) بالياء الباقون بالتاء. قرأ عاصم ﴿ خاتم ﴾ (40) بفتح التاء؛ الباقون بكسرها. قرأ أبو عمرو ﴿ لا تحل لك النساء ﴾ (52) بالتاء، الباقون بالياء. قرأ حمزة والكسائي ﴿ إناه ﴾ (53) بالإمالة، واختلف عن هشام، فقرأت له بالوجهين، الباقون بالفتح. قرأ ابن عامر ﴿ سادتنا ﴾ (67) بكسر التاء، وألف بينها وبين الدال، الباقون بفتح التاء من غير ألف بينهما. قرأ عاصم وهشام ﴿ لعنا كبيرا ﴾ (68) بالباء وقد اختلف عن هشام وبالوجهين قرأت له، الباقون بالياء.

سورة سبأ:

قرأ حمزة والكسائي ﴿ علام الغيب ﴾ (3) على وزن فعال بلام مشددة، وكسر نافع وابن عامر ﴿ عالم ﴾ على وزن فاعل، والميم مرفوعة، الباقون مثلهما غير أنهم كسروا الميم. قرأ حمزة والكسائي ﴿ إن يشأ يخسف ﴾ (9) بالياء في الاثنتين، الباقون بالنون في جميعهن. قرأ ابن كثير وحفص ﴿ من رجز أليم ﴾ (5) بضم الميم هاهنا وفي الجاثية، الباقون بكسر الميم فيهما.

روى أبو بكر عن عاصم ﴿ ولسليمان الريحُ ﴾ (12) بضم الحاء، الباقون بنصبها. قرأ نافع وأبو عمرو ﴿ منساته ﴾ (14) بألف ساكنة، روى ابن ذكوان عن ابن عامر بهمزة ساكنة، واختلف عن هشام فقرأت له بهمزة ساكنة وبهمزة مفتوحة كقراءة الباقين. قرأ حمزة وحفص ﴿ في مسكنهم ﴾ (15) بسكون السين وفتح الكاف من غير ألف، الكسائي مثلهما غير أنه كسر الكاف، الباقون ﴿ مساكنهم ﴾ بفتح السين وألف بعدها. قرأ أبو عمرو ﴿ وأكل خمط ﴾ (16) بالإضافة من غير تنوين ﴿ أكل ﴾ الباقون بالتنوين، وقد ذكرت من أسكن الكاف فيما تقدم. قرأ حمزة والكسائي وحفص ﴿ هل نجازى ﴾ (17) بنون مضمومة وكسر الزاي و﴿ إلا الكفور ﴾ بنصب الراء، غير أن الكسائي أدغم اللام في النون على أصله ؛ الباقون ﴿ يجازى ﴾ بياء مضمومة وفتح الزاي و﴿ إلا الكفور ﴾ برفع الراء. قرأ ابن كثير وأبو عمرو وهشام ﴿ بعِّد ﴾ (19) بتشديد العين من غير ألف الباقون بتخفيف العين وإثبات الألف. قرأ أهل الكوفة ﴿ ولقد صدّق ﴾ (20) بتشديد الدال، الباقون بتخفيفها. قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ﴿ لمن أذن له ﴾ (24) بضم الهمزة، الباقون بفتحها.

قرأ ابن عامر ﴿ فزع ﴾ (24) بفتح الفاء والزاي ؛ الباقون بضم الفاء وتشديد الزاي مع كسرها. قرأ حمزة ﴿ في الغرفة ﴾ (37) بسكون الراء من غير ألف بعد الفاء على لفظ التوحيد الباقون بضم الراء وألف بعد الفاء على لفظ الجمع. روى حفص عن عاصم ﴿ ويوم يحشرهم جميعا ثم يقول ﴾ (40) بالياء فيهما، الباقون بالنون فيهما. قرأ الحرميان وابن عامر وحفص ﴿ التناوش ﴾ (53) بغير همز، الباقون بالهمز.

سورة فاطر :

قرأ حمزة والكسائي ﴿ غير اللّه ﴾ (3) بكسر الراء الباقون برفعها. قرأ أبو عمرو ﴿ يجزى ﴾ (36) بضم الياء وفتح الزاي و﴿ كل ﴾ بضم اللام، الباقون ﴿ نجزى ﴾ بنون مفتوحة، وكسر الزاي، وكل بنصب اللام. قرأ نافع وابن عامر والكسائي وأبو بكر ﴿ بينات ﴾ (40) بإثبات الألف بعد النون على لفظ الجمع، الباقون بحذف الألف على لفظ التوحيد. قرأ حمزة ﴿ ومكر السيء ﴾ (43) بإسكان الهمزة الباقون بكسرها.

وهذه النماذج تعطي مثالاً عما اتصف به المؤلف من جمع بين الاستقصاء والاختصار، وتميز في ضبط الأسلوب ؛ مع أن مخطوطته لا تخلو من أخطاء واضحة، وسطور غير مقروءة.

الفصل الثالث

مدرسة ابن شريح

إمامها وامتدادها عند ابن الباذش وابن أبي السداد

1 . الإمام بن شريح

1. حياته وشهرته :

بدأت شهرة أبي عبد الله بن شريح بعد عودته من رحلة الحج والعلم سنة 432 التي مكث فيها نحواً من سنة مر فيها بالمهدية، فسمع من أبي حفص ابن النفوس مؤلفات أبي عبد الله بن سفيان القيرواني، ثم وصل إلى مصر ولزم أحمد بن نفيس، فقرأ عليه جل القراءات، وسمع كتاب اختلاف القراء وكتاب قراءات النبيﷺ لابن مجاهد وكتاب الحجة للفارسي، ولقي تاج الأئمة أحمد بن علي بن هاشم وأخذ عنه كتابي الإكمال والإرشاد لأبي الطيب بن غلبون، كما سمع من القنطري شيخ المهدوي، وعن الحسن بن محمد بن إبراهيم مؤلف كتاب الروضة، وقد أجاز له مكي ابن أبي طالب القيسي القيرواني، وبعد عودته من هذه الرحلة العلمية أصبح متصدراً للإقراء في غرب الأندلس وعرف بالإمام. مثل ما لقب أبو عمرو الداني بالحافظ ومكي بالشيخ. فبدأ نجم ابن شريح يتألق في عاصمة بني عباد محاطاً بكل مظاهر التقدير والإكبار، حتى حكي أنه ذات ليلة أمّ الصلاة أمام المعتضد بن عباد، فقرأ في سورة الرعد قوله تعالى : ﴿ **كذلك يضرب الله الأمثال، للذين استجابوا لربهم الحسنى** ﴾ فوقف على الأمثال فقال له المعتضد ما فهمت قط هذه الآية قبل قراءتك. فقد كنت أجعل "الحسنى" صفة "للأمثال" ثم أمر له بألف دينار، وقد تكررت هذه القصة بين أبي عنان المريني مع أبي عبد الله القيسي الفاسي.

2. مؤلفاته :

يذكر الباحثون لأبي عبد الله بن شريح أكثر من ثلاثين مصنفاً، جميعها في القراءات، أخذها عنه ابنه أبو الحسن ورواها أبو بكر بن خير تلميذ أبي الحسن بن شريح، منها كتابان في القراءات السبع أحدهما يعرف بالتذكير وقد أفاد منه أبو شامة والجعبري في شرحيهما للشاطبية، والمنتوري وابن القاضي في شرحيهما للبرِّية (يعني منظومة ابن بري). والثاني هو كتاب الكافي المشهور. كما كتب نحواً من عشرين مؤلفاً في روايات القراء وطرقهم مثل رواية شجاع بن أبي نصر عن أبي عمرو وروايات الحلواني وإسماعيل القاضي وأبي نشيط عن قالون، وروايتي إسماعيل بن جعفر وإسحق المسيبي عن نافع، وروايتي الأصبهاني وأحمد بن صالح عن ورش ورواية نظيف عن قنبل، وروايتي حماد بن أبي زياد والمفضل بن سلمة عن عاصم، وروايتي الكسائي الصغير وأبي يوسف الأعشى عن شعبة، وروايات الشيرازي وسعيد بن عبد الرحيم وابن مهران عن الكسائي. وألف أيضاً في قراءات أبي جعفر بن القعقاع وابن محيصن ويعقوب الحضرمي واختصر الحجة لأبي علي الفارسي وكتب عن الإدغام الكبير لأبي عمرو بن العلاء.

وكتاب الكافي من مؤلفاته الذي قدر له البقاء والنشر، وقد طبع على هامش كتاب المكرر(*) لسراج الدين عمر بن قاسم النشار الأنصاري. وهو من المراجع التي اعتمدها كثير من الدارسين في القراءات، وبالخصوص أبو جعفر بن الباذش الذي كان من رواة أبي الحسن بن شريح ابن المؤلف وتلميذه الأخص. ولقد سار بن شريح على نمط أبي عمرو الداني في التيسير، وأبي محمد مكي في التبصرة، فبدأ بذكر أسانيده إلى القراء السبعة، وبين اتصال قراءتهم بالنبي ﷺ حسبما هو موجود في هذا النوع من المصنفات كما اتبع تقريباً نفس التبويب في عرض الأصول وفرش الحروف والاقتصار على الرواة المشهورين عن أئمة القراءة.

وعلى العموم فإن الذي يتلخص من حياة ابن شريح العلمية وتراثه في الدراسات القرآنية إنه مثَّل اتجاهاً جديداً في الأداء جعله يقارن دوماً بالحافظ الداني وبالشيخ أبي محمد مكي.

3. منهجه وآراؤه :

لقد أسس ابن شريح مدرسة في الأداء مستقلة عن طريق الداني في الاختيار، وعن المدرسة القيروانية في الأخذ، ذلك أن رواياته قد تعددت وصحت عنده أوجه

(*) وطبع مستقلاً بتحقيق أحمد محمود عبد السميع الشافعي، ط. أولى، 1421هـ/2000، دار الكتب العلمية، بيروت.

في عدة أحكام، من أمثلتها قوله في رواية ورش : «واختلف عنه في «كبر ما هم ببالغيه» و«عشرون» في الترقيق والتفخيم. وفي «عشيرتكم» في التوبة. وفي «حيران» وفي «قديراً وأسيراً وشاكراً وناصراً» وفي هذه الحروف يقول ابن شريح : «وبالوجهين قرأت وبهما آخذ» ويقول في «إجرامي» إنه قرأها بين اللفظين وبالتفخيم أكثر وفي «حصرت صدورهم» يذكر أن ورشاً قرأها بالتفخيم في الوصل وبالترقيق بالوقف، وأنه قرأها عنه بالترقيق في الوصل أيضاً.

ومع ذلك فإن له ميلاً ملحوظاً على المدرسة القيروانية يتمثل في اعتماده رواية ابن سفيان في ترقيق الراءات وتفخيمها، إذ قال إن ورشاً خالف أصله في تفخيم «إرم ذات العماد» و«سراعاً» و«ذراعاً» وذكر أن التفخيم أكثر : في «وزرك» و«ذكرك». وفي تغليظ اللامات، قال إنه أكثر في مثل و«أخلصوا» و«ليتلطف» و«خلطوا»، وقد قرأ أيضاً بالتغليظ في مثل «أضللتم» و«أظلم» كما قرأها بين اللفظين ثم ذكر تفخيمها في مثل : «تطلع» وقول «فصل» و«صلصال». وفي باب المد بالبدل، مثل بلفظ «سوءات» فيما خالف فيه ورش أصله، وهذا محل خلاف معروف، كما مثل بلفظ «إسرائيل» وذكر فيها إشباع المد لورش.

ويذكر ابن الجزري أن ابن شريح انفرد في الكافي بمدّ ما كان على حرفين من فواتح السور في رواية أهل المغرب عن ورش باستثناء الراء من «ألر» و«المر» والطاء والهاء من «طه». وإنه وحده ترك مد العين لورش في «كهيعص» و«حم عسق»، كما قال إنه أغرب في تسهيل الهمزة الثانية كالواو في مثل «يشاء إلى» مع أن الجمهور على إبدالها واواً خالصة.

4. تلاميذه وتأثيره :

لقد مكث ابن شريح نحواً من أربعين سنة متصدراً للإقراء في إشبيلية وأخذ عنه جموع الطلبة. وتخرج على يده مجموعة من أئمة هذا العلم، فمن أبرز تلامذته ابنه أبو الحسن شريح الذي كان خليفته من بعده، واستمر على نهجه وفي داره مدة سبعين سنة، لم تؤثر فيها حوادث انتقال الحكم من ملوك الطوائف إلى المرابطين. وقد حفظ أبو الحسن تراث والده، ونمّاه وزاد عليه حتى صار يلتبس على الدارسين إذا سمعوا ابن شريح هل المعني هو محمد بن شريح الإمام الوالد، أم هو شريح بن محمد بن شريح الإمام الابن، ومن الجدير بالتنبيه عليه أن مسائل ابن شريح

المذكورة في الإقناع يقصد بها أبو الحسن، لأن أبا جعفر بن الباذش لا يأخذ مباشرة عن أبي عبد الله.

وقد اختص أبو الحسن بوالده لكنه أخذ عن ابن حزم الظاهري وعن خاله أبي عبد الله الخولاني ومن الطبيعي أن يسمع من أمه التي كانت من تلامذة زوجها. ومن آثارها التي أوردها الدكتور احميتو في موسوعته كتاب توجيه حروف قرأ بها يعقوب الحضرمي، وقد سبق أن رأينا أن والده ألف في قراءة يعقوب كما ذكر أيضاً مصنفات الاختلاف بين يعقوب ونافع وأنه كتب في قراءة حمزة وعاصم وابن عامر وله تقييد في مخارج الحروف وكتب في التجويد ومسائل في الاختلاف، منها وجه مد الواو في لفظ «سوءات» وكتاب في الانتصاف من الحافظ أبي عمرو الداني حول ترقيق الراء من «مريم» و«قرية» وفي هذا إشارة منحى والده في الترجيح.

وقد استطاع أبو الحسن نشر مذهب والده عن طريق من أخذ عنه من أعلام القراء في الأندلس، الذين كانوا يحسبون بالعشرات، لأنه كما يقال ألحق الأبناء بالآباء والأجداد، وتفرعت عن مدرسته مجموعة من كبار الأئمة في هذه الصنعة أمثال ابن غزوان اليابري وأبي القاسم بن الشراط الأنصاري، وأبي الحسن بن أبي جعفر بن الباذش، وأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القيجاطي، وأبي الحسن محمد بن عبد الرحمن الإشبيلي المعروف بابن عظيمة شارح الحصرية، ومنهم أيضاً أبو بكر محمد بن علي بن حسنون الحميري الكتامي، وهو المذكور في أسانيد المغاربة وقد قرأ على أبي محمد بن بقي، وعنه أخذ أبو الوليد إسماعيل بن يحيى العطار، ومن أشهر من أخذ عن أبي الحسن بن شريح الراوية الكبير أبو بكر بن خير الإشبيلي صاحب الفهرست. ويذكر أن آخر من حدث عن أبي الحسن بن شريح أبو القاسم البقوي (تـ 625) وقيل إنه روى عن ابن شريح هو وأبوه وجده.

وإذا كان أبو الحسن بن شريح هو المصدر الأول لمدرسة والده فإنه لم يك الإمام الوحيد الذي تصدر من طريق أبي عبد الله محمد بن شريح فقد روى عنه مجموعة من القراء، نذكر منهم اثنين يعرف كل واحد منهما بابن النحاس أحدهما أبو القاسم القرطبي خلف بن إبراهيم، وهو صهر المقرئ الكبير أبي القاسم بن عبد الوهاب صاحب كتاب المفتاح، المذكور آنفاً، وهو معدود من مشيخة أبي جعفر بن الباذش، والإمام الثاني من أصحاب ابن شريح هو أبو العباس أحمد بن خلف بن

عيشون الذي كان مبرزاً في إتقان الأداء وإحكام الإقراء وهو أيضاً من شيوخ ابن خير وابن الباذش الذي سنتحدث عنه في هذا الفصل.

2 . ابن الباذش وكتاب الإقناع(*)

1. حياته :

وبعد أبي الحسن بن شريح يطالعنا أبو جعفر بن الباذش، وقد رأينا أنه من أشهر تلاميذه، لكن ابن الباذش لم يقتصر على ما روي عن ابن شريح، بل عزز روايته بما أخذ عن والده أبي الحسن، وعن شيخه أبي القاسم خلف بن إبراهيم خلف القرطبي الذي سمع في مكة من أبي معشر الطبري، وعن نصر بن عبد العزيز في مصر، وكما سمع من أبي بكر بن عياش البطليوسي، ومن أبي محمد عبد الله بن أحمد الهمذاني. وعن طريق هؤلاء اتصلت روايته بالقراء السبعة، ورواتهم، وتوثّقت درايته باختيار أئمة الأندلس، وأسهم هو نفسه في ترسيخ هذه الاختيارات، فظهر ميله إلى الملاءمة بين الرواية المسندة ومقاييس اللغة، وسنرى أمثلة من ذلك؛ لكن هذا لا يعني قلة اعتنائه باتباع طرق القراءات التي قال إنه حصل منها على ثلاثمائة طريق، وألّف فيها مصنفاً خاصاً وعد به في كتاب الإقناع، وقال لسان الدين بن الخطيب أنه أنجز جزء الأصول ولم يكمله قبل وفاته، ولم يظهر في المتداول من كتبه، فلذلك فإن أبا جعفر بن الباذش لم يعرف إلى الآن إلا من خلال كتابه الإقناع، أو التراجم المقتضبة التي تحدثت عنه بكثير من الإطراء والثناء.

2. كتاب الإقناع :

ويقول عنه أبو جعفر بن الزبير ما علمت فيما انتهى إليه نظري وعلمي أحسن انقياداً لطرق القراءة ولا أجل اختياراً منه، ويقول لسان الدين بن الخطيب عن كتاب الإقناع أنه لم يؤلف في بابه مثله[1].

وكتاب الإقناع، حسبما صرح به مؤلفه يرمي إلى تنقيح كتابي التيسير للداني، والتبصرة لمكي بن أبي طالب، وبعدما أثنى عليهما ابن الباذش أجمل الثناء قال : «إن فيهما مجالاً للتهذيب ومكاناً للترتيب، فكم هناك من منفرد حيل بينه وبين

(*) كتاب الإقناع في القراءات السبع، تأليف أبي جعفر أحمد بن علي المعروف بابن الباذش، ت 540، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، ط. أولى، 1403هـ، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

(1) الإحاطة، 195/1.

أخيه، ونازح عن أمه وأبيه، ومنفصل عن فصيلته التي تؤويه»[1]. فأراد ردّ الشكل إلى شكله، وجمع ما تشتت من شمله، وردّ النازح إلى أهله، وأن يصلح في الزيادة، وأن يتمم في الإفادة، وأن يرفع العَنَق إلى النص، ليسري كتابه في الأفق نجماً، ويكون كأحدهما حجماً، فاستعان في إنجاز عمله بوالده الذي قال عنه : إنه الشهاب الزاهر، أستاذ الأستاذين، وجهبذ الجهابذة الناقدين، فطالعه في مشكله وعويصه، فكما سره وأرضاه، كشف أبو جعفر القناع عن الإقناع.

أ) أسانيده :

استهل ابن الباذش كتابه بتراجم القراء السبعة ورواتهم المختارين في كتاب التيسير.

وبدأ برواية ورش التي قرأ القرآن بها كله على والده سنة 498 وقرأ والده مثله بها على أبي القاسم، نعم الخلف بن محمد الأنصاري سنة 454، وأخبره نعم الخلف أنه قرأ بها على وليد بن عباس الأصبحي المعروف بابن العربي، وقرأ ابن العربي على أبي الربيع سليمان بن هشام، وقرأ أبو الربيع على أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون وعلى أبي عدي عبد العزيز بن علي بن إسحق بن الفرج. ثم ذكر أسانيد أخرى عن والده وعن أبي القاسم خلف بن إبراهيم بن خلف القرطبي، متصلة بابن الطيب وابن عدي، ثم ذكر أن أبا الطيب قرأ على إسحق بن محمد بن مروان، وأن ابن مروان وأبا عدي قرأ على أبي بكر بن سيف، وقرأ أبو بكر بن سيف على الأزرق صاحب ورش.

ومن أسانيده في رواية ورش قوله إنه قرأ القرآن كله على ابن عياش بن خلف بن عياش وأخبره أنه قرأ على محمد بن عيسى بن فرج المغامي، وأخبره أنه قرأ على أبي عمرو الداني. ثم ذكر سنداً آخر عن طريق أبي محمد مكي بواسطة أبي محمد عبد الله بن أحمد الهمذاني، الذي قرأ على ابن الفراء وقرأ ابن الفراء على أبي محمد مكي، وذكر أيضاً أنه قرأ القرآن كله ختمة واحدة على شريح بن محمد شريح[2]. كما نلاحظ أن رواياته اتصلت بالإمامين أبي عمرو الداني، ومكي اللذين عني بمؤلفيهما : التيسير والتبصرة.

---

(1) مقدمة المؤلف، ص 49.

(2) الإقناع، ص 62 وما بعدها.

ثم ساق أسانيده إلى قالون من طريق محمد بن هارون المروزي، بأسانيد تختلف قليلاً عن رواية ورش، مع أنه اعتمد فيها الشيوخ الذين رأينا آنفاً وهم والده وخلف بن إبراهيم، وأبو محمد الهمذاني، وشريح بن محمد بن شريح[1].

وفي رواية عن الإمام نافع نلاحظ أنه لم يتعرض في أسانيده إلى طرق الأصبهاني وعبد الصمد العتقي وأحمد الحلواني، وغيرهم مما يعرف بالعشر الصغير، وإنما اكتفى براويين وطريقتين، وهما طريق الأزرق عن ورش، وأبي نشيط عن قالون كما يلاحظ قوله في اتصال قراءة نافع، زيادة صالح بن خوات بن جبير الأنصاري من شيوخه، وقوله إن شيوخ نافع قرؤوا على أبي هريرة وابن عباس وعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، والسند المروي عن طريق ابن مجاهد أن نافعاً قرأ على الأعرج وأن الأعرج قرأ على أبي هريرة وأن أبا هريرة قرأ على أبي بن كعب.

ثم استكمل ذكر أسانيده عن القراء السبعة كل مع راوييه على نفس النسق، إذ يبدأ بترجمة الإمام القارئ، ثم يتبعها بترجمة الراويين، ويذكر روايته عن كل واحد، يبدؤه بشيخه الأول والده أبي الحسن الذي قرأ على أبي الحسن علي بن عبد الرحمن المعروف بابن الدوش (ت 496) وعلى أبي داوود بن نجاح، ثم يثني بعياش بن خلف الذي قرأ على المغامي، ويذكر أن الثلاثة كلهم قرؤوا على أبي عمرو الداني، ثم يذكر قراءته على شريح، وعلى أبي القاسم خلف بن إبراهيم بن خلف القرطبي المعروف بابن الحصار، بأسانيدهم المعروفة، ثم يستعرض بعد ذلك اتصال سند الإمام إلى النبي ﷺ على النحو الذي رأينا في قراءة نافع.

ويمتاز عرض أسانيده بدقة متناهية، إذ يذكر غالباً تاريخ القراءة، وعدد الختمات، فعادة تكون أربعاً عن والده وواحدة عن شريح، وربما ذكر مكانها، وإذا كان لشيخه سند مكتوب بيمينه، ويفرق بين التصريح بالإقراء وبين الرواية التي لم يذكر فيها التصريح به، مثل ما قال في سنده عن عاصم، حيث قال في رواية أبي بكر بن عياش، وقرأت بها القرآن كله على أبي القاسم فضل الله بن محمد بن وهد الأنصاري وأخبرني أنه قرأ بها القرآن على أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن شعيب الباغائي وأخبره أنه قرأ بها على أبي محمد مكي، وأخبره أنه قرأ بها على

---

(1) المصدر نفسه، ص 67.

أبي الطيب (عبد المنعم بن غلبون) وأخبره أنه قرأ بها على أبي سهل (الأشناني) وأخبره أنه قرأ بها على ابن مجاهد، قال حدثنا بها أبو إسحق إبراهيم بن أحمد بن عمر الوكيعي، عن أبيه عن يحيى بن آدم على أبي بكر وقرأ أبو بكر على عاصم.

وفي هذا السند نرى الفرق واضحاً بين التصريح بالإقراء في أول السند قبل ابن مجاهد، وبين الرواية بعده، وهذا من غوامض توثيق القراءة التي يجب التنبيه عليها. وهو في هذا المنهج قريب مما كان الداني يذكر في التفرقة بين أخذ الحروف والإقراء.

ب) تأثيره بوالده الإمام النحوي :

توارثُ الإمامةِ في القراءة ظاهرة معهودة، فقد كان طاهر بن عبد المنعم إمام القراءة هو ووالده، وكان ابن مكي وحفيده من حملة علمه وكذلك أبو عمرو الداني وابنه ومحمد بن شريح وأبوه، ولقد كان ابن الباذش مثالاً لهؤلاء فقد ورث عن أبيه العلم، وسمع منه القراءة، واعتمد رأيه في تقويم كتابه الإقناع. واستوثق من نفسه صحته فكشف عنه القناع لما قرأه والده وارتضاه.

ووالد ابن الباذش ومربيه وشيخه الأول، وهو أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري المعروف بابن الباذش، كان إماماً في القراءات واللغة والشعر وكان من أحفظ الناس لكتاب سيبويه، وله شرح عليه، كما شرح مدونات النحو المعروفة، مثل المقتضب للمبرد، وأصول ابن السراج وجمل الزجاجي وكتاب الكافي للنحاس، وإذا أطلق النحاة اسم ابن الباذش فإنهم يعنون أبا الحسن، وإذا تحدث القراء عن ابن الباذش، فإنهم يقصدون أبا جعفر مؤلف كتاب الإقناع، ولقد عاش أبو جعفر مع والده عمراً مديداً فليس بين وفاتيهما إلا نحو من اثني عشرة سنة، كان تأثير الأب والأستاذ بالغاً على ابنه وتلميذه، ويتمثل تلك العلاقة الحميمة بينهما في تصدير أبي جعفر لرواياته غالباً بعبارة وقرأت بها القرآن كله على أبي «وحدثني أبي وقال لي أبي وسمعت من أبي».

ج) اعتماده على آراء سيبويه :

ونلاحظ أيضاً اعتماد أبي جعفر على كثير من آراء سيبويه في بحث مخارج الحروف وتعليل أوجه القراء والتنبيه على مسائل الروايات التي ليست على قياس سيبويه، حتى إنه أفرد باباً خاصاً في الهمز عنوانه "باب ما ذكر القراء مما جرى

في التسهيل على غير قياس سيبويه وإجراء مسائل على التحقيق القياسي»[1] وهذا الباب يأتي بمثابة بسط للباب الذي رأيناه في تبصرة مكي حول هذا الموضوع إلا أن مكياً لم يخص سيبويه في عرضه، غير أن العلاقة بين أبي جعفر بن الباذش ووالده جعلته يعطي عناية فائقة لآراء سيبويه حتى إنه قد يأخذ على القراء أن قد غاب عنهم نص سيبويه على بعض الأحكام، فلم يعتبروه ومثال ذلك قوله في باب الوقف على الممال : «هذا الباب ينقسم قسمين : ممال في الوصل لسبب يعدم في الوقف، وممال في الوقف لسقوطه في الوصل».

القسم الأول : الممال في الوصل لسبب يعدم في الوقف أصلان.

«أحدهما : «الناس» حيث وقع مجروراً، فلا أعلم خلافاً بين أهل الأداء في الأخذ، لمن أماله في الوصل، بالإمالة في الوقف».

والقسم الثاني : الراء المكسورة، نحو : «النار، والأبرار» وبابه حيث وقع، فهذا لهم فيه، في مذهب من أمال في الوصل أو رقق، ثلاثة أقوال : منهم من أمال في الوقف، وهو مذهب ثعلب وابن مجاهد واختيار أبي محمد مكي وأبي عمرو، قالوا : لأن الوقف عارض. ومنهم من فتح في الوقف لزوال الموجب للإمالة أو الترقيق، وهو مذهب أبي الحسين بن المنادي والشذائي وابن اشتة وابن حبش، وذكره داود بن أبي طيبة في مذهب ورش. ومنهم من قال : أقف بالروم، لأنه مروي عمن يميل هذا الأصل، وأميل أضعف من إمالة الوصل بقدر الإشارة، وهو مذهب أبي طاهر بن أبي هاشم».

قال أبو جعفر : هذه أقوالهم، وقد غاب عنهم، والله أعلم، نص سيبويه في ذلك، قال سيبويه : «وقد قالوا : مررت بمال كثير، ومررت بالمال كله، كما تقول : هذا ماش، وهذا داع، فمنهم من يدع ذلك في الوقف على حاله بالإمالة، ومنهم من ينصب في الوقف، لأنه قد أسكن ولم يتكلم بالكسرة، فيقول : بالمال وماش، وأما الآخرون فتركوه على حاله ممالاً كراهية أن يكون كما لزمه الوقف». قال : «والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة، والوقف يزيدها إيضاحاً». ثم قال : «واعلم أن الذين يقولون : هذا داع في السكوت فلا يميلون لأنهم لم يلفظوا بالكسرة كسرة

---

(1) الإقناع، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ص 270.

العين يقولون : مررت بحمار، لأن الراء كأنها عندهم مضاعفة، فكأنه جر راء قبل راء»، وذلك قولهم : مررت بالحمار، وأستجير من النار».

قال أبو جعفر : فيجب على ما نص عليه سيبويه أن يؤخذ في الوقف لأصحاب الإمالة، وبين بين في هذا الأصل بالإمالة، وبين بين كالوصل لا غير. ولك في الوقف على «الناس» الأخذ بالإمالة والفتح، فوقف عليه[1].

د) أمثلة في تسهيل الهمزتين المتحركتين :

فهو يشير إلى هذا النص أن من القراء من ليست معرفته كافية بأصول اللغة وإن على أهل الدراية أن يقارنوا بين أوجه الأداء وقواعد اللغة وترجيحها في مسائل الخلاف، ولقد ألمح هذا أيضاً في تناوله لتسهيل الهمزتين المتحركتين إذ يقول : وذلك المختلفتان الحركة، وهما يجيئان على خمسة أضرب :

الأول : مضمومة ومفتوحة، نحو ﴿ السفهاء ألا ﴾ البقرة 13، و﴿ يا سماء اقلعي ﴾ هود 44 و﴿ البغضاء أبداً ﴾ (الممتحنة 4).

الثاني : مفتوحة ومضمومة، عكس الأول، وذلك في موضع واحد، قوله تعالى : ﴿ جاء أمة ﴾ (المؤمنون 44).

الثالث : مكسورة ومفتوحة، نحو ﴿ من الشهداء ان ﴾ البقرة 282 و﴿ وعاء أخيه ﴾ (يوسف 76).

الرابع : مفتوحة ومكسورة، عكس الثالث، نحو ﴿ شهداء إذ حضر ﴾ (البقرة 133).

الخامس : مضمومة ومكسورة، نحو ﴿ من يشاء إلى ﴾ (البقرة 142، 213) و﴿ نَشَـٰٓؤُاْ إنك ﴾ (هود 87).

ولا عكس له في القرآن. وقرأ الكوفيون وابن عامر بتحقيق الهمزتين في الأضرب الخمسة. وقرأ الباقون بتسهيل الثانية على ما تقتضيه مقاييس العربية من وجوه التسهيل.

فالضرب الأول والثالث تسهل فيها الهمزة بأن تبدل واواً محضة وياء محضة، فيقول : «السفهاولا» و«عايخيه» ولا يجعل بين بين، لأنها إذا فعل بها ذلك

---

(1) الإقناع، ص 346 من طبعة جامعة أم القرى.

قربت من الألف، والألف لا تكون قبلها ضمة ولا كسرة، فكذلك ما قرب منها. على أن الأهوازي قد ذكر من طريق ابن برزة عن الدوري عن اليزيدي عن أبي عمرو أنه يترك الثانية من «السفهاء الا» وبابه، ويجعل مكانها فتحة كالألف، ومعنى هذا أنه يجعلها بين بين.

فقال لي أبي رضي الله عنه : هذا إن أمكن النطق به بمنزلة ما يقوله سيبويه في : «هذا مرتع إبلك»، و«سئل»، بتقريب الهمزة المكسورة من الياء الساكنة وقبلها ضمة، ولا يجوز في الياء الساكنة أن يكون قبلها ضمة، ففرق بين المقرب من الياء والياء الساكنة.

وقال أصحابه : هذا مما لا يستطاع النطق به، فكأن هذا عند أبي عمرو مما يستطاع النطق به، ولعل سيبويه أراد بقوله : «لا يستطاع النطق به» أي يثقل، كما تقول : لا أستطيع كلام زيد، أي أستثقله.

والأضرب الثلاثة الباقية تخفيف الهمزة فيها بين بين، أي بين الهمزة والواو، وبين الهمزة والياء.

هذا مذهب الخليل وسيبويه، وعليه من القراء من يعرف العربية، فأما ما أخذ به أكثر من أهل الأداء وآثروه، من إبدال المكسورة المضمومة ما قبلها واواً مكسورة على حركة ما قبلها فيقول «يشاولى» فليس بمذهب لأحد، وهم يعزونه إلى الأخفش.

وأخبرنا أبي رضي الله عنه قال : الذي حكى أبو عمر الجرمي في كتابه عن الأخفش أن الهمزة المكسورة التي قبلها ضمة يبدلها واواً في المتصل كـ «سُئِلَ»، ويجعلها بين الهمزة والياء في المنفصل، كقول الخليل وسيبويه سواء، في نحو قولهم : هذا مرتع إبلك.

وبالوجهين كان يأخذ أبو عمرو، وحكى أنه قرأ على فارس بين بين، وعلى أكثر شيوخه بالبدل واواً، وكان أبو محمد مكي يأخذ بين بين، وبه نأخذ.

وقد جرى على أبي محمد مكي وَهْم في القول المعزو إلى الأخفش، فحكى عنه أنه يخفف بين الهمزة والواو، وإنما هو بالإبدال واواً محضة، هكذا الحكاية عنه[1].

---

(1) الإقناع، ص 382 وما بعدها، ط. جامعة أم القرى.

هـ) من أمثلة وقف حمزة:

مثال آخر يوضح منهج ابن الباذش في ترجيح اتباع مقاييس اللغة ولو على حساب الرواية، وذلك وقف حمزة على «كفؤا» و«هزؤا» برواية خلاد. ثم ذكر قول الأهوازي في الإيضاح بإسكان الزاي والفاء وبواو بعدهما من غير همزة، يقول «هزوا» و«كفوا» وقال خلاد عن سليم عنه بالإشارة إلى الهمزة فيهما بعد إسكان الفاء والزاي في الوقف.

ووقف حمزة أيضاً عليهما برفع الزاي والفاء، بواو بعدهما من غير همز، قال: ولم يعرف أبو إسحاق ذلك عنه، ووقف عليهما أيضاً «كفا» و«هزا» بفتح الفاء والزاي، وبألف بعدها من غير همز.

قال أبو جعفر: أما الوجه الأول من حكايته فبه يأخذ معظم القراء، وإن كان خارجاً عن القياس، لما فيه من موافقة الخط. وقد نص عليه خلف كذلك، ووجهه عندهم أنه سكن الزاي والفاء على وجه التخفيف من المثقل الذي هو «هزؤا» و«كفؤا»، كقراءة سائر القراء، إلا أن يكون سكنهما من أول وهلة دون أن يقدر الضم، فإذا كان كذلك كان الساكن في تقدير الضم كما كان الساكن من: «لقضوا الرجل» في تقديره، ولذلك لم يردوا ياء قضيت التي أوجب انقلابها واواً الضمة قبلها.

فإذا كان الساكن في نية الضم فحكم المفتوحة التي قبلها ضمة قبل أن تبدل واواً، نحو ﴿ يؤيد ﴾ (آل عمران 13).

قال لي أبي رضي الله عنه: لا يسوغ تشبيه الهمزة بالواو، لأن الواو حرف مد، وحرف المد أحكامه مطردة في القلب والتصحيح، والهمزة حرف صحيح، وإن كان يخرج في بعض المواضع إلى حرف العلة، فبابه أولى به، فحكمها مع السكون غير حكمها مع الحركة.

وأما الحكاية عن خلاد فالمراد بها جعل الهمزة بين بين، ولعله مذهب للكوفيين.

وقد ذكرها في "مفردة حمزة" بأجلى من عبارته في "الإيضاح"، فقال: وهذا نصه خلاد عن سليم عنه، يقف على قوله تعالى ﴿ هزوا ﴾ و﴿ كفوا ﴾ بإسكان الزاي والفاء، وبتليين الهمزة، من غير أن يظهر الواو فيهما وكذلك يقف على قوله تعالى: ﴿ جزءا ﴾ حيث كان منصوباً.

وأمْلَى عليَّ أبي رضي الله عنه : قال سيبويه : «إنما حذفت الهمزة هنا لأنك لم ترد أن تتم، وأردت إخفاء الصوت، فلم يكن ليلتقي ساكن وحرف هذه قصته كما لم يكن ليلتقي ساكنان، ألا ترى أن الهمزة إذا كانت مبتدأة محققة في كل لغة فلا تبتدئ بحرف قد أوهنته، لأنه بمنزلة الساكن، كما لا يبدأ بساكن».

قال لي أبي رضي الله عنه : فيمكن أن يكون سيبويه أشار إلى رد هذا القول المحكي عن خلاد، ولعلهم أيضاً يجيزون الابتداء بهمزة مقربة من الساكن، كما أجازوا الإدغام في مثل : ﴿ فما اسطاعوا ﴾ (الكهف 97، يس 67 والذاريات 45) ولا شرط فيه من المد يسهل الإدغام.

»وأما الوجه الثالث الذي ذكر أن أبا إسحاق الطبري لم يعرفه فقد نسبه في "المفردة" إلى خلف والضبي، وقال فيه مكي : إنه ليس بالمشهور. وقال أبو عمرو : العمل بخلافه، وحكى أن الضبي كان يأخذ به».

«وقال لي أبي رضي الله عنه : هو أقرب وأشبه من الأول والثاني، لأن الأخذ به جمع بين وفاق الخط ولزوم القياس، ولم يبال بخلاف الرواية».

«وأما الوجه الرابع، وهو النقل والحذف، فهو وجه القياس، وبه يأخذ أبي رضي الله عنه، ويوجه خط المصحف على أن الواو كتبت على قراءة من حرك لا على قراءة من سكن، لأن كتاب المصحف ينزهون عن كتابته على ما لا تقتضيه اللغة، وعلى هذا كثير من المحققين».

وفي هذا النص نجد اتجاهاً عند ابن الباذش يكاد يقدم المقاييس اللغوية على الرواية، مع أن المجمع عليه عند القراء أن القراءة سنة متبعة وأن العمل بالآيتين فيها على الأثبت في الرواية لا على الأفشى في اللغة، كما نراه يميل إلى تأويل مرسوم الخط ليوافق هذه المقاييس فصرح أنه ينزه كتاب المصحف عن كتابته على غير ما تقتضيه اللغة.

ز) قضايا تمرينية : مسائل ابن شريح :

إن أبا جعفر الباذش أول من جمع بين أقطاب المدرسة الأندلسية، ورسم فيها اتجاه أبي عمرو الداني الأثري، ومنحى ابن محمد مكي القياس، ومذهب شريح بن محمد بن شريح في جهوده التوفيقية، مما مهد الطريق لابن أبي السداد أن يقوم بعملية تلخيص لهذه المذاهب في الدر النثير.

ذلك أن ابن الباذش وقف في نصف الطريق في العملية التوفيقية، إذ قد اعتمد والده في الرواية اثنين من أصحاب أبي عمرو الداني وهما ابن نجاح وابن الدوش، ثم كان تأثره القياسي بسيبويه أكثر من تأثير سكن عليه.

أما ارتباطه بابن شريح، فهو وإن كان وثيقاً وشاملاً، فإنه مع ذلك قد تركز على بعض الغوامض من تسهيل الهمز في وقف حمزة، والتي سماها بمسائل ابن شريح، وهي تتناول قضايا تمرينية تدخل في ميدان ما يعرف بالوقف الاختياري، نذكر منها الأمثلة التالية :

الوقف على ﴿ إلى الهدى ائتنا ﴾ :

قال لي أبو الحسن ابن شريح : إن سأل سائل عن الوقف على قوله تعالى : ﴿ إلى الهدى ائتنا ﴾ (الأنعام 71) ففيه جوابان على ما تقدم، أحدهما التحقيق، لأن الهمزة في تقدير الابتداء والآخر التسهيل بالبدل، لما ذكرناه من مضارعتها المتوسطة، فالألف الملفوظ بها بعد الدال هي المبدلة من الهمزة.

وقوم يذهبون إلى أنها لام الفعل من «الهدى» وتلزم على قولهم الإمالة على أصل حمزة في الألف المنقلبة عن الياء.

وبالأول أقول، ولا أعول على سواه، لأن التي هي لام الفعل قد انحذفت مع الهمزة، وهذه الألف عوض منها. وأيضاً فإنما تسهل الهمزة بعد ذهاب تلك الألف معها.

الوقف على ﴿ لأملأن ﴾ :

ففيه ستة أجوبة على ما تقدم، أحسنها أن تجعل كل واحدة من الهمزتين بين بين، ثم يليه أن تحقق الأولى لأنها أول كلمة، وتجعل الثانية بين بين، هذان الوجهان جيدان، ويليهما أن تأخذ في الثانية بالبدل فتمد، والأولى بين بين. ووجه المخالفة بينهما الإشعار بجواز الوجهين. وخصصت الثانية بالبدل، لأنك لو أخذت في الأولى بالبدل للزمك الحذف، ثم أن تحقق الأولى وتبدل الثانية فتمد، فإن آثرت وجه البدل في الأولى، وهو ضعيف، لما يلزم من الحذف، ولأن البدل ليس بالقياس، وإن لم يلزم حذفت وسهلت الثانية بين بين، وهو وجه خامس، وقد ذكرت أن وجه المخالفة بينهما الإشعار بجواز الوجهين، فإن أخذت بالبدل فيهما حذفت الأولى، ومددت الثانية، وهو الوجه السادس.

الوقف على ﴿ برءؤا ﴾ :

قال : فإن سأل سائل عن الوقف على قوله تعالى : ﴿ برءؤا ﴾ (الممتحنة 4) ففيه أربعة أجوبة، أحسنها أن تجعل الأولى بين الهمزة والألف، وأن تبدل الثانية ألفاً مع إشباع المد، ويليه أن تجعل الأولى بين الهمزة والألف، والثانية بين الهمزة والواو مع الروم، ثم لك أن تبدل الأولى وتجعل الثانية بين بين مع الروم.

ويلزم حذف إحدى الألفين إذا أخذت في الأولى بالبدل، المبدلة من الهمزة أو التي بعدها، وأيهما حذفت كنت مخيراً في تطويل المد وتركه كما تقدم في باب المد. وإن أخذت فيها بالبدل مع سكون المتطرفة، وهذا وجه ضعيف لما يلزم من الحذف، وذلك أنه تجتمع ثلاث ألفات، فلا تبقى منها إلا واحدة قلت : «براء» فإن قدرت أن الألف الثانية هي الهمزة الأخيرة لم تمد، إنما تأتي بلفظ الألف من غير تطويل، وإن قدرتها ألف الجمع مددت إن شئت على الاختلاف الذي قدمنا في باب المد، وكذلك إن قدرتها التي هي لام الفعل، لأنك تقدر سقوط ألف الجمع قبل سقوط المتطرفة.

د) أمثلة من فرش الحروف في سورة الأنعام :

﴿ يصرف ﴾ بفتح الياء : أبو بكر وحمزة والكسائي. ﴿ ثم لم تكن ﴾ بالياء : حمزة والكسائي. ﴿ فتنتهم ﴾ رفع : ابن كثير وابن عامر وحفص. ﴿ ربنا ﴾ نصب : حمزة والكسائي ﴿ ولا نكذب ﴾ رفع ﴿ ونكون ﴾ نصب : ابن عامر، وبفتحهما : حمزة وحفص. ﴿ وللدار الآخرة ﴾ مضاف : ابن عامر. ﴿ أفلا تعقلون ﴾ هنا، وفي الأعراف (169) بالتاء : نافع وابن عامر وحفص. ﴿ لا يكذبونك ﴾ خفيف : نافع والكسائي. ﴿ أرأيت ﴾ ونحوه، ملينة بالهمزة : نافع. وافقه في الوقف حمزة. بحذفها الكسائي. ﴿ فتحنا عليهم ﴾ هنا، وفي الأعراف (96) والقمر (11) و﴿ فتحت ﴾ في الأنبياء (96) بالتشديد : ابن عامر. ﴿ بالغداوة ﴾ هنا، وفي الكهف (83) بواو وضم الغين : ابن عامر. ﴿ انه ﴾ فتح ﴿ فانه ﴾ كسر : نافع. بفتحهما : عاصم وابن عامر. بكسرهما : الباقون.

﴿ ولتستبين ﴾ بالياء : أبو بكر وحمزة والكسائي. ﴿ سبيل ﴾ نصب : نافع. ﴿ يقص ﴾ بالصاد : الحرميان وعاصم. ﴿ توفته ﴾ و﴿ استهوته ﴾ (71) بألف ممالة : حمزة. و﴿ خفية ﴾ بكسر الخاء فيهما : أبو بكر. ﴿ لئن أنجانا ﴾ بألف : الكوفيون.

﴿ قل الله ينجّيكم ﴾ مشدداً : الكوفيون وهشام. ﴿ يُنسينَّك ﴾ مشدداً : ابن عامر. ﴿ أتُحاجُّونّي ﴾ خفيفة النون : نافع وابن عامر إلا الحَلْواني عن هشام من طريق الأهوازي. ﴿ درجات ﴾ فيهما، منوَّن : الكوفيون. ﴿ اليسع ﴾ هنا، وفي ص (48) بلامين : حمزة والكسائي. ﴿ تجعلونه ﴾ وأختاها، بالياء : ابن كثير وأبو عمرو. ﴿ ولتنذر ﴾ بالياء : أبو بكر. ﴿ بينكم ﴾ نصب : نافع وحفص والكسائي. ﴿ وَجَعَلَ ﴾ بوزن «فعل». ﴿ الليل ﴾ نصب : الكوفيون. ﴿ فمستقر ﴾ بكسر القاف : ابن كثير وأبو عمرو. ﴿ إلى ثُمُرِهِ ﴾ فيهما، وفي يس (35) بضمتين : حمزة والكسائي.

﴿ وخرقوا ﴾ مشدداً : نافع. ﴿ درست ﴾ بألف بعد الدال : ابن كثير وأبو عمرو. الباقون بحذفها. بفتح السين : ابن عامر. ﴿ أنها إذا جاءت ﴾ بكسر الألف : ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر بخلاف عنه. وقال يحيى عن أبي بكر : إنه لم يحفظها عن عاصم، شكَّ أبو بكر. ﴿ لا يؤمنون ﴾ بالتاء : ابن عامر وحمزة. ﴿ قِبَلاً ﴾ بكسر القاف وفتح الباء : نافع وابن عامر. ﴿ منزَّلٌ ﴾ مشدداً : ابن عامر وحفص. ﴿ كلمات ربك ﴾ بالتوحيد : الكوفيون. ﴿ لَيُضِلُّونَ ﴾ هنا، وفي يونس ﴿ لِيُضِلُّوا ﴾ (88) بالضم : الكوفيون. بالفتح في إبراهيم (30) والحج (9) ولقمان (6) والزمر (8) : ابن كثير وأبو عمرو. ﴿ فصَّل ﴾ بالفتح ﴿ ما حرَّم ﴾ بالضم : أبو بكر وحمزة والكسائي. غير مسمى الفاعل فيهما : ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر. الباقون بفتحها. ﴿ رسالته ﴾ موحَّد ابن كثير وحفص. ﴿ ضيِّقاً ﴾ هنا، وفي الفرقان (13) خفيف : ابن كثير. ﴿ حرِجاً ﴾ بكسر الراء : نافع وأبو بكر. ﴿ يَصَّعَّدُ ﴾ خفيف : ابن كثير. بألف : أبو بكر.

﴿ يحشرهم ﴾ هنا، وهو الثاني، والثاني من يونس (45) أيضاً. ﴿ ويوم يحشرهم ثم يقول ﴾ في سبأ (40) بالياء في الأربعة : حفص. ﴿ عمَّا يعلمون ﴾ بالتاء : ابن عامر. ﴿ مكانتكم ﴾ حيث وقع، بألف : أبو بكر. ﴿ من تكون له ﴾ هنا، وفي القصص (37) بالياء : حمزة والكسائي. ﴿ بزعمهم ﴾ فيهما، بضم الزاي : الكسائي. ﴿ زُيِّن ﴾ مبني للمفعول. ﴿ قتل ﴾ رفع ﴿ أولادهم ﴾ نصب ﴿ شركائهم ﴾ جر : ابن عامر. ﴿ وإن يكن ﴾ بالتاء : ابن عامر وأبو بكر. ﴿ ميتة ﴾ رفع : ابن كثير وابن عامر. ﴿ حصاده ﴾ بفتح الحاء : ابن عامر وعاصم وأبو عمرو. ﴿ المَعْز ﴾ ساكنة العين : الكوفيون ونافع. ﴿ إلا أن يكون ﴾ بالتاء : ابن كثير وابن عامر

وحمزة. ﴿ ميتة ﴾ بالرفع : ابن عامر. ﴿ تذكّرون ﴾ خفيف حيث وقع مع التاء : حفص وحمزة والكسائي. ﴿ وإن هذا ﴾ بكسر الألف : حمزة والكسائي. مخففة النون : ابن عامر.

﴿ تأتيهم ﴾ هنا، وفي النحل (33) بالياء : حمزة والكسائي. ﴿ فرقوا ﴾ هنا، وفي الروم (32) بألف : حمزة والكسائي. ﴿ قيماً ﴾ بكسر القاف وفتح الياء مخفّفة : الكوفيون وابن عامر.

3 . ابن أبي السداد، كتاب العذب النمير

1. المؤلف :

وهو أبو محمد عبد الواحد بن محمد الباهلي المالقي، يقول ابن الجزري عنه إنه أستاذ كبير، شرح كتاب التيسير شرحاً حسناً أفاد فيه وأجاد، وإنه قرأ على أبي جعفر بن الزبير ومحمد بن علي بن الحسن السهلي والحسن بن أبي الأحوص وقد قرأ عليه محمد بن يحيى بن مكي الصعيدي ومحمد بن أبي جعفر بن الزيات ومحمد بن عبيد الله بن محمد بن منظور. وهذه الترجمة لا تعطي إلا معلومات ضئيلة عن الأستاذ الكبير الذي أظهر براعة متميزة في شرحه لكتاب التيسير ومقارنته بنظائره من مؤلفات أقران أبي عمرو الداني، ولعل كتاب العذب النمير، أبلغ من يترجم عن مؤلفه، وسنعرض فيما يلي أسانيده ومراجعه النادرة ومنهجه وأمثلة من بحوثه.

2. الكتاب :

وعنوان الكتاب الكامل هو : "الدر النثير والعذب النمير في شرح مشكلات، وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير". وفي هذا العنوان الطويل يوضح المالقي هدفه في هذا المصنف، لكنه يزيد قصده أيضاً عندما يقول إنه يتبع فيه سبيل الموافقة والمخالفة على الأسلوب الوافي فيما بينه وبين كتاب التبصرة لأبي محمد مكي بن أبي طالب، وكتاب الكافي لأبي عبد الله بن شريح. وكان يشير إليهم بلفظ "الشيخ" للأول، و"الإمام" للثاني وينعت أبا عمرو الداني بالحافظ.

فالكتاب في مجمله مقارنة بين هؤلاء الأئمة الثلاثة، يلتزم بذكر ما اتفقوا عليه وبيان أقوالهم فيما اختلفوا فيه، اعتماداً منه على الكتب الثلاثة المذكورة، والتي قد بين سنده فيها، فذكر في مقدمة كتابه أنه روى كتاب التيسير عن أبي بكر

محمد بن مشليون (تـ 670) إجازة، وقد أخبره به محمد بن عبد الملك بن أبي جمرة المرسي (تـ 599) عن والده الذي قيل إنه آخر من روى عن أبي عمرو الداني. وسمع المالقي أيضاً كتاب التيسير من شيخه ومعاصره المقرئ الكبير أبي جعفر بن الزبير (تـ 708)، وقرأه أبو جعفر على أبي بكر بن أبي جمرة. وللمالقي أيضاً في سند التيسير روايات أخرى منها ما هو عن أبي جعفر بن الزبير عن ابن حوط الله تتصل بابن هذيل عن سليمان بن نجاح عن أبي عمرو الداني.

وروى المالقي كتاب التبصرة من عدة طرق، مثل طريق أبي الوليد إسماعيل بن يحيى العطار عن أبي بكر عبد الله بن عطية المحاربي وعن ابن حوط الله عن أبي محمد التادلي، ورواه المحاربي والتادلي عن ابن عتاب عن المؤلف كما سمعه أيضاً من لفظ أبي جعفر بن الزبير.

وسمع المالقي كتاب الكافي عن أبي العباس بن مقدام وأبي الحكم بن حجاج كلاهما عن أبي الحسن شريح بن محمد بن شريح، وحدثه به أبو الوليد العطار عن أبي بكر بن حسنون عن شريح عن أبيه.

وقد طبع الكتاب أخيراً بتحقيق الأستاذ أحمد عبد الله أحمد المقري. وأهمية كتاب الدر النثير لا تتمثل أساساً في فتح المقفلات وحل مشكلات تيسير الداني، لأنه كتاب واضح وميسر، وأخذ نصيبه من البحث، بعدما نظمه الشاطبي في الحرز، وتوالت الشروح والتعاليق المستفيضة على قصيدة الشاطبي، غير أن مصنف المالقي، تضمن ميزات ذات أهمية بالغة في تناولها لمؤلف الداني، نذكر منها :

3. مراجعه خارج التيسير :

أولاً : بيان لآراء أبي عمرو فيما كتب خارج التيسير، لأن المالقي أسند إليه عدة مسائل، لم يشملها كتاب التيسير، وعزاها المالقي إلى مصنفات للداني غير منشورة، وهي :

1. إيجاز البيان في قراءة ورش عن نافع : ذكر المحقق أنه لم يقف عليه، لكن الدكتور التهامي الراجي يقول إن في مكتبته نسخة منه بعنوان : الإيجاز والبيان في أصول قراءة نافع بن عبد الرحمن، وإن هذا تقريباً هو الاسم المذكور عنه في فهرست ابن خير ومما نقله المالقي عنه إنكاره لتسوية المد قبل الهمزة وبعدها، مع التمكين الزائد في «الموؤدة» و«سوءات».

2. **كتاب الإيضاح في الهمزتين** : وقد ذكره ابن خير في فهرسه، ويقول المالقي عازياً له : قرأ ابن كثير في رواية قنبل، ونافع في رواية ورش، «للنبي إن أراد» و«في بيوت النبي إلا» بتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية فتكون في اللفظ كأنها ياء ساكنة وهي في الحقيقة بين الهمزة والياء.

3. **وكتاب التمهيد لاختلاف قراءة نافع** : يقول الدكتور التهامي الراجي إن أحد المستشرقين زعم أنه يوجد في بعض المكتبات ووعد بذكرها ولكنه لم يفعل، وعنه يقول المالقي قال أبو عمرو في التمهيد في سورة يوسف، واختلفوا في سكون الياء وفتحها من قوله «مثواي» و«بشراي» ثم نقل أقوال الرواة في ذلك ثم قال : وسألت شيخنا أبا الحسن عن هذه الأشياء التي توجد مسطورة في النصوص كياء «هداي» و«بشراي» و«مثواي» وشبهه والتلاوة بالنقل عن مسطريها بخلاف ذلك فقال لي : ذلك بمنزلة الآثار الواردة في الأحكام وغيرها بنقل الثقات، والعمل على خلافها فكذلك ذلك[1].

4. **وكتاب التجويد** : وعنه يقول المالقي أن الداني ذكر فيه بسنده عن محمد بن أحمد عن ابن الأنباري أن «يا عباد» في الزخرف بغير ياء في مصاحف أهل المدينة وفي مصاحف أهل العراق بالياء.

وقال في التحبير سمعت هذه المواضيع الثلاثة «الظنونا» و«الرسولا» و«السبيلا» في سورة الأحزاب بالألف، وهذه الأحكام أكدها الداني في المقنع، وكتاب التحبير لم نجد ذكره إلا عند المالقي.

5. **وكتاب التفصيل** : إذ يقول المالقي أن الداني ذكر فيه خلافاً في إدغام ﴿ **إلى ذي العرش سبيلاً** ﴾ وأن إدغام ﴿ **يحزنك كفره** ﴾[2] من رواية القاسم بن عبد الوارث، لكنه هو اعتمد الإظهار.

ويذكر الأستاذ محمد السحابي في تحقيقه للتعريف وجود نسختين من كتاب التفصيل في الإدغام الكبير في تركيا وفي المتحف البريطاني. وقد نشر أخيراً كتاب الإدغام الكبير للداني بعناية الدكتور زهير غازي زاهد، اعتماداً على نسخة

---

(1) الدر النثير والعذب النمير، لأبي عبد الواحد بن محمد بن أبي السداد المالقي، تحقيق أحمد عبد الله أحمد المقري، ط. أولى، 1411هـ/1990م، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ج 1، ص 112.
(2) ج 2، ص 105-106.

قال إنها فريدة في المتحف البريطاني برقم "3067 مشرقيات". والملاحظ أن الداني ذكر في الإدغام الكبير الخلاف في حرف «ذي العرش سبيلاً» فقال فيه إن الإدغام رواه أبو عبد الرحمن بن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو نصاً، وروى غيره الإظهار ثم قال «وبالوجهين قرأت أنا والإظهار أوجه من أجل التفشي الذي في الشين. والإدغام وجه من القياس»[1]. وفي نفس الكتاب كذلك يقول الداني في قوله تعالى : ﴿ فلا يحزنك كفره ﴾، فقال الداني إن أبا عمرو بن العلاء لم يدغمها لئلا يجتمع فيها إعلالان : إخفاء النون وإدغام الكاف، وزاد قائلاً : «على أن القاسم بن عبد الوارث قد روى عن أبي عمر عن اليزيدي عنه (أي عن ابن العلاء) أنه أدغم القاف في الكاف فيه، والأخذ بالإظهار لا غير (ص 57). وأعتقد أن في هذه المقارنة وتطابق مقتضى النصين في المثالين المذكورين دليلاً على أن كتاب التفصيل هو "الإدغام الكبير" الذي نشر أخيراً.

6. **وكتاب التنبيه على مذهب أبي عمرو بن العلاء في الإمالة والفتح بالعلل** ومنه نقل المالقي قول أبي عمرو الداني : إن المدة الأولى مداً من الثانية في قوله «ليسؤ» و«جاءو» و«باءو» و«إسرائيل». ويذكر الأستاذ محمد السحابي وجود نسخة من هذا الكتاب في مكتبة باريس برقم 4202.

7. **وكتاب التلخيص** : وعنه يقول المالقي : «وليس في كلام الداني في إيجاز البيان ولا في التمهيد ولا في التلخيص ولا في الموضح فتح «هداي» و«محياي» و«مثواي» لورش وإنما حاصل قوله فيها بإمالة بين اللفظين، ويعتقد الدكتور احميتو أن هذا الكتاب هو التلخيص في قراءة ورش الذي ذكره المنتوري وابن الجزري والشوشاوي.

8. **وكتاب المفصح** : يقول ابن خير المفصح في إدغام السواكن. ويقول المالقي إن الداني ذكر أن عصمة بن عروة الفقيمي روى إدغام «آل لوط» عن أبي عمرو وأنه اختيار ابن شاذان وعامة أهل الأداء من أصحاب أبي عبد الرحمن، وأبي شعيب وابن سعدان عن اليزيدي. ويجدر التنبيه على أن الداني قال في كتاب الإدغام الكبير، «وأما آل لوط» فالإدغام عندي فيه حسن، وقد رواه منصوصاً عن أبي عمرو عصمة بن عروة الفقيمي، وله كان يختار أبو القاسم بن شاذان وعامة

---

(1) الإدغام الكبير في القرآن، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، ت 444، تحقيق د. زهير غازي زاهد، ط. أولى، 1414هـ/1993م، عالم الكتب، بيروت، ص 58.

أهل الأداء من أصحاب أبي عبد الرحمن وابن سعدان عن اليزيدي[1]، وتطابق النصين يدل على أن المفصح قد يكون اختصاراً للإدغام الكبير.

9. **الموضح** : ويقول المالقي : «أما (حتى) فكتبت بالياء في أكثر المصاحف وحكى الداني في الموضح أنها في نصه بعضها بالألف». ويذكر الأستاذ محمد السحابي[2] أن هذا الكتاب قد حقق بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

هذه هي المراجع النادرة التي عاد إليها المالقي وأفاد منها، غير أنه لم يقتصر عليها، فقد أسند أيضاً إلى الداني في كتاب المقنع ومفردات القراء السبعة. وقد أوضح كذلك أنه اعتمد في كتابه على كافي ابن شريح وتبصرة أبي محمد بن أبي طالب، وقد أسند إلى مكي أيضاً في كتابي الكشف والتذكرة. ومن كتب القراءات التي اطلع عليها كتاب قراءة المكيين لابن مجاهد، وشرح الهداية لأحمد بن عمار، وإقناع ابن الباذش الذي أثنى عليه، وقصيدة الشاطبي المشهورة.

4. منهجه :

أمثلة من منهجه واصطلاحاته : لقد اعتمد المالقي طريقة خاصة في تسمية الأئمة الذي دون مذاهبهم في كتابه، فهو لا يذكر الداني إلا بالحافظ، ولا مكياً إلا باسم الشيخ، ولا ابن شريح إلا بلفظ الإمام. وقد تقررت هذه الألقاب بعده في الأندلس والمغرب، ثم إن اصطلاحاته لم تقتصر على ما حلى به هؤلاء القراء، بل إنه في بعض الأحيان تجوز في استعمال لفظ الشذوذ في روايات صحت عن بعض القراء السبعة.

لقد تحدث المالقي عن الشذوذ من المواضيع من باب الإدغام الكبير، فقال : «إن قراءة أبي عمرو : «فمن زحزح عن النار» بإدغام الحاء في الغين من غير إبدال العين حاء شذوذ»، وقال «إن قراءة الكسائي : «إن نخسف بهم» بإدغام الفاء في الباء شذوذ». كما ذكر أن من الشاذ كذلك إدغام اللام الساكنة في التاء مثل «هل تعلم له سمياً» وفي الثاء مثل «هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون» و«بل ظننتم» و«بل زين» و«بل سولت» و«بل نحن» و«بل ظلموا» و«قل رب» و«من يفعل ذلك».

---

(1) الإدغام الكبير، ص 74.

(2) مقدمة لكتاب التعريف، بقلم محمد السحابي، ص 17.

وهذا الإدغام مروي عن الكسائي في جميع هذه المواضيع، وعن أبي عمرو بن العلاء في «هل ترى» في سورتي الملك والحاقة، وعن حمزة في «هل ثوب» و«هل ترى» و«بل سولت» و«بل طبع»[1].

فكيف إذن يصف المالقي هذه الحروف بالشذوذ، مع صحة الروايات السبعية، وعدم مخالفة الرسم أو الوجه العربي والجواب يأتينا من المالقي نفسه حيث يقول: «وقد نجز الكلام في القسم الأول بتمام هذا الفصل السابع (وهو في الإدغام) والكلام فيه مقرر بحسب فضيح كلام العرب فلا يهولنك أن تجد في هذا الباب ما يشذ عما قررته لك، لكن عليك بمعرفة ما يشذ وما يطرد وردُّ كل فرع إلى أصله».

وبهذا يبين المالقي أنه استعمل اصطلاح الشذوذ لبيان أن هذا النوع من الإدغام لا تشمله قاعدة مطردة، وإنما على القارئ أن يعرف مفرداته، دون أن يقيس عليها، فلنا مثلاً أن نقيس على مطرد فنقول إن الكسائي يقرأ لام «هل» و«بل» في جميع حروفها الثمانية التي نظمها الشاطبي بقوله:

ألا بَلْ وهَلْ تُروى ثنا ظعن زينب ... سمير نواها طلح ضر ومُبْتَلا

لكن إذا اعتبرنا قراءة الآخرين فلا يجوز لنا القياس لأن كل قارئ في هذه الحروف روايته التي توصف بالشذوذ أي أنها لا تدخل تحت قاعدة عامة.

ومن اعتنائه بالمصطلحات تفريقه بين «حدثنا» و«قرأت» في سياق السند ونبه على أن الداني يفرق بين السندين في مستهل كلامه في التيسير، إلا أنه أي الداني لم يفرق بينهما في سنده عن حفص، إذا جعل سنده فيهما واحداً، إذا قال حدثنا بها أبو الحسن طاهر ابن غلبون المقرئ، قال حدثنا أبو الحسن علي بن محمد بن صالح الهاشمي الضرير المقرئ بالبصرة (تـ 368) قال حدثنا أبو العباس أحمد بن سهل الأشناني (تـ 307) قال قرأت على أبي محمد عبيد بن الصباح (تـ219) وقال قرأت على حفص.

وعلى أساس هذه التفرقة خطّأ المالقي أبا عبد الله بن شريح الذي قال في الكافي إن يحيى بن آدم قرأ على أبي بكر مع أن الداني قال في المفردات في سنده عن عاصم ذكر أن يحيى بن آدم لم يذكر أنه قرأ على أبي بكر. وهذا قريب مما في التيسير إذ يقول الداني: «وأما قراءة عاصم وقرأت بها القرآن كله على فارس بن أحمد المقرئ وقال

---

(1) الدر النثير في كتاب الإدغام، ص 120.

قرأت بها على أبي الحسن عبد الباقي وقال قرأت على إبراهيم بن عبد الرحمن بن أحمد المقرئ البغدادي، وقال قرأت على يوسف بن يعقوب الواسطي وقال قرأت على شعيب بن أيوب الصريفيني وقال قرأت بها على يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عاصم». وعن طريق ابن مجاهد جاء في السند، جاء «حدثنا يحيى بن آدم عن أبي بكر»[1].

والمالقي هنا يشيد بدقة الداني في بيان سند الإقراء، لكنه في بعض الأحيان يأخذ عليه استعمال بعض الاصطلاحات الموهمة، الموجودة في المثال التالي عند قول الداني «وشبهه» إذ بيّن المالقي أنها لا مفهوم لها هنا. وفي هذا المثال نرى منهجه في شرح التيسير. وذلك في باب إدغام المثلين، فأورد المالقي كلام الداني الذي يقول: «فإذا كان معتلاً نحو ﴿ومن يَبْتَغِ غير الإسلام﴾ و﴿يخل لكم وجه أبيكم﴾ و﴿إن يك كاذباً﴾ وشبهه فأهل الأداء مختلفون» ثم عقب عليه بما يلي:

أولاً: على أن معنى المعتل هنا هو حذف آخر الكلمة الأولى في الحروف الثلاثة.

ثانياً: أوضح أن الحذف في «يبتغ» و«يخل» للجزم، أما «يك» فحذف النون شائع متكرر في القرآن، وذلك لكثرة الاستعمال، لأن «يكون» مضارع لفعل «كان» التي هي أم الأفعال، بدليل إمكان الجواب بفعل «الكون» عن كل فعل آخر، فمثلاً يقال: أقام زيد؟ فيمكن الجواب بـ «ذلك لم يكن» أي أنه لم يقم، أو بـ «ذلك كان» أي أنه قام.

ثالثا: بيّن المالقي أن قول الداني «وشبهه» في المتن توهم وجود نظائر لهذه الحروف الثلاثة مع الخلاف في إدغامها، وهذا الشبه لا يوجد، وعبارة «شبهه» أو «شبهه إن وجد» تتكرر عند الداني، والتزم المالقي ببيان ما يوجد من النظائر وما لا يوجد، كما بين أن حرفي ﴿ويا قوم مال﴾ و﴿يا قوم من ينصرني﴾ ليست من هذا القبيل لأنه لا خلاف في إدغامها.

رابعاً: أوضح المالقي أن الداني في نصه على أن الحرفين الأخيرين لا خلاف في إدغامهما، قد يكون لبيان نفي الخلاف فقط، وقد يكون لمعارضة ابن مجاهد وأصحابه الذين أظهروا في الحروف الثلاثة الأولى وأدغموا في الحرفين الأخيرين: أي ﴿يا قوم مالي أدعوكم﴾ و﴿يا قوم من ينصرني﴾ وهما من المعتل. لكن المالقي التمس لابن مجاهد العذر في الإظهار بأن الحذف في الحروف الثلاثة

---

(1) التيسير، ص 14.

الأولى أسقط حرفاً أصلياً هو لام الكلمة، وفي الحرفين الأخيرين وقع حذف ياء المتكلم وهو ضمير زائد.

خامساً : نبه هنا على أن مذهب ابن شريح موافق لمذهب الداني في إدغام الحرفين الأخيرين وسكت عن مذهب أبي محمد مكي.

ولعل في هذا نموذجاً مما أسهم به المالقي في حل بعض المشكلات التي ذكر أن كتاب التيسير اشتمل عليها.

5. نموذج من بحوثه :

ونسوق مثالاً من منهجه في تناول مسائل الأصول، اتبع فيه طريقة التصنيف والتقسيم في بيان الأحكام، وطريقة الإحصاء والاستقصاء في الأمثلة والحروف، واخترنا مثالاً حول ترقيق الراءات، وما فيه من اتفاق واختلاف بين الأئمة الثلاثة : الداني، ومكي وابن شريح، وبدأ بمسائل الخلاف فيها وقال إن خلافهم يشمل ثمانية أقسام :

1. **القسم الأول** : وهو حرفا «سراعاً» وذراعاً» وتفرد ابن شريح بتفخيمهما.
2. **القسم الثاني** : «كبره» و«لعبرة» و«وزر أخرى» وتفرد مكي بتفخيمهما.
3. **القسم الثالث** : «حذركم» اتفق مكي وابن شريح على تفخيمهما.
4. **القسم الرابع** : «عشيرتكم» في التوبة، و«إجرامي» و«حيران» وذكر ابن شريح ومكي فيهما الترقيق والتغليظ، وقال ابن شريح في «إجرامي» أن بين اللفظين أكثر.
5. **القسم الخامس** : «عشرون» و﴿ كبر ما هم ببالغيه ﴾ و«وزرك» و«ذكرك» و﴿ حصرت صدورهم ﴾ ومذهب مكي التغليظ، والوجهان لابن شريح وقال إن التفخيم في «وزرك» و«ذكرك» أكثر. ولا خلاف في ترقيق ﴿ حصرت صدورهم ﴾ في الوقف.
6. **القسم السادس** : «المرء» في قوله تعالى : ﴿ المرء وزوجه ﴾ و﴿ المرء وقلبه ﴾ وروى مكي وابن شريح فيها الوجهان، وقال مكي والمشهور عن ورش الترقيق، وقال ابن شريح التفخيم أكثر وأحسن.

7. **القسم السابع** : كل راء منصوبة منونة بعد كسرة أو ياء ساكنة، والتي بعد الكسرة عشرون حرفاً، مثل «شاكراً» و«سراً». واستقصاها المالقي في مثاله والتي بعد الياء الساكنة على ضربين : أحدهما : أن تكون الياء حرف لين وهي في ثلاثة حروف : «خيراً» و«سيراً» و«طيراً». ثانيهما : أن تكون الياء حرف مد. وقد يكون على وزن فعيلا وجملته اثنان وعشرون حرفاً مثل : «بشيراً» و«خبيراً» وقد استقصى المالقي أمثلتها. وقد تكون على غير وزن «فعيلا» وهي ثلاثة عشر حرفاً، عدها المالقي ومن أمثلتها «تكبيراً» و«منيراً». وفيها جميعاً ذكر عن ورش الوجهين في الوصل، والترقيق في الوقف، ووافقه مكي فيما كان وزنه «فعيلا» أما مذهب الداني في الأقسام الأربعة هو الترقيق.

8. **القسم الثامن** : وهو كل راء منصوبة منونة قبلها حرف ساكن صحيح غير حرف استعلاء وقبله كسرة. وهو في ستة أحرف هي : «ذكرا» و«سترا» و«وزرا» و«إمرا» و«حجرا» و«صهرا» ومذهب الداني ومكي وابن شريح التفخيم فيها إلا «صهرا» فإنه بالوجهين لورش عند مكي، والترقيق فيها لابن شريح.

وفي الفصل الثاني من هذا الباب ذكر ما اتفق الداني وابن شريح ومكي على ترقيقه لورش وتفخيمه لسائر القراء وهو أربعة أنواع :

النوع الأول : ويشمل الراء المفتوحة المتوسطة في الاسم وهي أربعة أضرب :

1. الضرب الأول : الراء المفتوحة بعد كسرة لازمة، والوارد منها في القرآن الكريم ثمانية وثلاثون حرفاً، سردها المالقي، نذكر منها «فراشاً» و«دراستهم» و«حاضرة» و«ناضرة» و«ذراعيه» و«تذكرة» و«قاصرات». وقد تقدم الكلام في سراعاً وذراعاً.

2. الضرب الثاني : أن يفصل بين الراء والكسرة حرف ساكن صحيح غير الصاد والطاء والقاف وجملته في القرآن عشرة أحرف. وهي «إخراج» و«إكراه» و«إسراف» و«حذرهم» و«الإكرام» و«المحراب» و«السدرة» و«سركم» و«ذو مرة». وقد تقدم الكلام في «إجرامي» و«حذركم» و«كبره».

3. الضرب الثالث : أن يفصل بين الراء والكسرة ياء ساكنة وجملته في القرآن اثنا عشر حرفاً مثل «كبيرة» و«الظهيرة» و«عشيرتكم» في غير سورة براءة.

4. الضرب الرابع : أن تكون قبل الراء ياء ساكنة بعد فتحة وجملته في القرآن ثلاثة أحرف، وهي : «الخيرات» و«غيركم». وقد تقدم ذكر «حيران».

النوع الثاني : وهو الراء المفتوحة المتوسطة في الفعل، وجملته في القرآن تسعة وعشرون حرفاً والراء في جميعها تلي الكسرة إلا في حرف واحد، وهو «لن يجيرني» ومن أمثلتها «بطرت» و«ليظهره» و«طهرا»، و«أحضرت» و«أمطرت».

النوع الثالث : وهو الراء المفتوحة في آخر الاسم، وليست منونة، وهو أربعة أضرب :

1. الضرب الأول : وهو الراء المفتوحة بعد الكسرة وجملته أربعة عشر حرفاً مثل «بصائر» و«ظاهر» و«قاطر».
2. الضرب الثاني : أن يفصل بينها وبين الكسرة ساكن صحيح وجملته في القرآن خمسة أحرف وهي «السر» و«السحر» و«الذكر» و«الشعر» و«البر»، وقد تقدم الكلام في «وزر أخرى».
3. الضرب الثالث : أن يفصل بينها وبين الكسرة ياء ساكنة مثل «العير» و«قوارير» وجملته خمسة أحرف.
4. الضرب الرابع : وهو أن تقع قبلها ياء ساكنة بعد فتحة وجملته في القرآن خمسة وهي : «الخير» و«الطير» و«السير» و«غير» و«لا خير».

النوع الرابع : وهو الراء المفتوحة في آخر الفعل، مثل «سخر» و«بشر» وجملته في القرآن تسعة وعشرون حرفاً وذكر الداني أن حكم الراء المضمومة مثل المفتوحة في أنواعه الأربعة.

ونذكر في الختام أن أعمال المالقي في شرح التيسير جاءت كحلقة وصل بين عصر البيان والتحصيل الذي استكمل الداني أصوله وفصوله، وبين عصر التثبيت والتكميل، الذي استقر فيه اختيار مذاهب القراء الثلاثة الكبار، الشيخ مكي بن أبي طالب، والحافظ أبي عمرو الداني، والإمام أبي عبد الله بن شريح. وهكذا كان إسهام المالقي واضحاً في تثبيت آرائهم، وفتح أبواب البحث في مستندات ترجيحاتهم للذين اختاروا طريق التخصص مثلما فعل المغاربة في قراءة الإمام نافع انطلاقاً من كتاب التعريف للداني، ومن منهج المالقي في الدر النثير.

الباب الخامس

عصر التثبيت والتكميل

أدبيات الشاطبية بين الأندلس والشرق

الفصل الأول

الإمام الشاطبي وحرز الأماني

لقد كانت الشاطبية، مثل خلاصة ابن مالك، هدية المغرب إلى المشرق، لقد ارتحل مبدعها من الأندلس بعدما جود القراءات على أبي عبد الله محمد بن أبي العاص النفزي وعرض كتاب تيسير الداني من حفظه على أبي الحسن بن هذيل رحل لأداء فريضة الحج، ثم طاب له المقام في مصر، حيث استقبله القاضي الفاضل بالترحاب والإكرام، فاستوطنها وتصدر للإقراء بها فانتهت الرئاسة في هذا العلم وصارت إليه الرحلة، فكان أمَّة في علمه وحفظه وزهده وصلاحه، إماماً في اللغة والأدب. ولقد كان الشاطبي من أثمن ثمرات أبي عمرو الداني فنظم في الرسم مُقْنِعَه في رائية المعروفة بـ "عقيلة أتراب القصائد"، وتيسيرَه في قصيدة حرز الأماني. فكان محل تعظيم من طلبته وزواره، حتى قال عنه الحافظ أبو شامة المقدسي :

رأيت جماعة فضلاء فازوا	بصحبة شيخ مصر الشاطبيّ
وكلهم يعظمه ويثني	كتعظيم الصحابة للنبي

ولا أعتقد أنه يوجد في القراءات أبدع من قصيدة الشاطبية المعروفة بحرز الأماني ووجه التهاني. ولا أدل على شدة جاذبيتها من قوة ما أثارته من اهتمام، ووفرة من تناولها بالشرح والمحاكاة والمعارضة. ولعل من أسرار نجاحها الباهر نية قائلها المخلصة ودعواته المباركة فقد أكملها كما قال في خاتمتها.

وقد وفق الله الكريم بِمَنّه	لإكمالها حسناء ميمونة الجلا
وقد كسيت منها المعاني عناية	كما عريت عن كل عوراء مفصلا
وتمت بحمد الله في الخلق سهلة	منزّهة عن منطق الهُجر مقولا
ولكنها تبغي من الناس كفؤها	أخا ثقة يعفو ويُغضي تَجَمّلا

ولقد كان الإمام العبقري الضرير أبو محمد القاسم الشاطبي صادقا في وصف قصيدته باليمن والحسن، أما ما ذكر من كونها «سهلة» فلعلها جاءت سهلة عليه هو، ثم على أكفائه من الجهابذة الذين عنوا بكشف أسرارها وحل رموزها، وتوضيح غوامضها.

ويقدم عنها ابن الجزري في غاية النهاية شهادة مُشَاهد مُحقق طوف الآفاق، أقرأ الشاطبية في كل مكان، وحاول النسج على منوالها فأدرك قيمتها ومقدارها، فقال عن ناظمها : «ومن وقف على قصيدتيه علم مقدار ما آتاه اللّه في ذلك خصوصا اللامية التي عجز البلغاء من بعده عن معارضتها، فإنه لا يعرف مقدارها إلا من نظم على منوالها، أو قابل بينها وبين ما نظم على طريقها. ولقد رزق هذا الكتاب من الشهرة والقبول ما لا أعلمه لكتاب غيره في هذا الفن، وأكاد أقول ولا في غير هذا الفن، فإنني لا أحسب أن بلدا من بلاد الإسلام يخلو منه بل لا أظن أن بيت طالب علم يخلو من نسخة به».

«ولقد تنافس الناس فيها ورغبوا من اقتناء النسخ الصحاح بها إلى غاية أنه كانت عندي نسخة اللامية بخط الحجيج صاحب السخاوي في مجلدة فأعطيت بوزنها فضة فلم أقبل».

«ولقد بالغ الناس في التغالي فيها وأخذ أقوالها مسلمة واعتبار ألفاظها منطوقا ومفهوما حتى خرجوا بذلك عن حد أن تكون لغير معصوم وتجاوز بعض الحد فزعم أن ما فيها هو القراءات السبع وإن ما عدا ذلك شاذ لا تجوز القراءة به»[1].

1 . منهج الناظم في قصيدته

لقد اخترع الشاطبي في هذه القصيدة منهجا بديعا، يمتاز بالدقة والإحكام، ولو لم يك خاليا من التعقيد، لأن من لم يتمكن من معرفة رموزه، وضوابط تطبيقه، لن يرى في الشاطبية سوى ألغاز مغلقة لا تعني شيئا للقارئ.

والمثال التالي يوضح ما نقصده، فيقول الشاطبي في باب أحكام ياءات الإضافة :

---

(1) الغاية، ج 2، ص 22.

أرهطي سما مَوْلى وَمَالِي سَما لِوى   لَعَلّي سمَا كُفْؤاً مَعي نفر العلا
عِماد وتحت النمل عندي حُسنه   إلى دُره بالخلف وافق مُوهلا

ولا شك أنه من الصعوبة بمكان أن يفهم معنى البيتين من لم يعرف مقاليد رموز القصيدة، وسوف نعود إليهما بعد حين، إذ قبل ذلك علينا أن نبين منهج المؤلف.

فالقصيدة نظم لتيسير أبي عمرو الداني الذي سبق أن تحدثنا عنه سابقا، فيقول الناظم في ذلك :

وفي يسرها التيسير رُمت اختصارَه   فأَجْنَت بعون اللّه منه مؤمّلا

غير أن هذا الاختصار يمتاز بأسلوبه المتميز وبحذف الأسانيد الواردة في كتاب الداني ولكن فيه زيادة منها مخارج الحروف في التجويد، وإلى هذه الزيادة أشار الناظم إليها بقوله :

وألفافها زادت بنشر فوائدٍ   ولَفَّت حياءً وجهَهَا أن تُفَضّلا

بدأ الإمام الشاطبي قصيدته بمقدمة ذكر بعض فضائل القرآن وآدابه، ثم أورد أسماء الأئمة السبعة الذين سماهم بالبدور واختصر على الرواة الثلاثة عشر الذين انتقاهم أبو عمرو الداني في التيسير وسماهم «شهبا» تنير سواد الدجى، ومن نماذج ذكره لقراءة القرآن قوله الكريم :

وقارئه المَرْضِيُّ قَرَّ مِثالُه   كالاتْرُجّ حَالَيْه مُرِيحًا ومُوكِلا

وفي هذا البيت إشارة إلي الحديث الذي رواه الإمام البخاري وهو قوله ﷺ مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن مثل الأترجة ريحها طيب وطعمها طيب، ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن كمثل التمرة لا ريح لها وطعمها حلو، ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن كمثل الريحانة ريحها طيب وطعمها مر، ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن كمثل الحنظلة ليس لها ريح وطعمها مُرٌّ[1].

وفي سرده للبدور السبعة، أشار إلى كل واحد منهم بصفة مميزة، فحلى الإمام نافعاً بالطيب، لأنه كان إذا تكلم تشم فيه رائحته وهو لا يمسه إلا أنه رأى النبي ﷺ في المنام فقرأ في فمه، فطابت رائحة فمه، فقال عنه الشاطبي.

فأما الكريم السرّ في الطيب نافع   فذاك الذي اختار المدينة منزلا

---

(1) أخرجه الإمام البخاري في كتاب "فضائل القرآن" باب "فضل القرآن على سائر الكلام"، مجلد 3، ص 1618، المكتبة العصرية، بيروت.

ووصف البدر الثاني بالاعتلاء وهو قارئ مكة عبد الله بن كثير، ومن مظاهر اعتلاء، أنه كان متقدماً في عصره وعلمه، ذا بسطة في جسمه، فقال عنه :

ومكّةُ عبدُ اللّه فيها مُقامه هو ابن كثِير كاثر القوم معتلا

وأما البدر الثالث، فهو أبو عمرو بن العلاء، وقد وصفه الشاطبي بأنه صريح في نسبه، وليس القصد أفضلية النسب وإنما في هذا إشارة إلى أنه رضع لغة القرآن من أمّه سليقة قبل أن يكتسبها دراية، فاستحق في نظره لقب الإمام فقال عنهم :

وأما الإمامُ المازني صَريحُهم أبو عَمرو البصري فوالده العَلا

ثم انتقل إلى البدر الرابع، وهو ابن عامر الذي طابت دمشق الشام، وذكر الكوفيين الثلاثة الذين قال عنهم :

وفي الكوفة الغراء منهم ثلاثة أذاعوا فقد ضاعت شذا وقرنفلا

وبعد عرض الأئمة السبعة ورواتهم، بين المنهج التي اخترعه في العزو إليهم وهذا المنهج ينقسم إلى قسمين، أحدهما يتعلق بالأحرف أو الكلمات التي ترمز إلى الأئمة، ثانيهما يتمثل في اعتبار المفاهيم عند بيان الحكم، وفيما يلي توضيح لهذين القسمين.

2 . أولا : الرموز للأئمة والرواة

رأينا أن الشاطبي اتبع نسق التيسير في اختيار راويين لكل إمام من القراء السبعة : ثم جعل حروف "أبَا جاد" دليلاً له فقال :

جَعلْتُ أبَا جَادٍ علَى كُل قَارئٍ دلِيــلا على المنظوم أوّلَ أوّلاَ

وحروف أبي جاد المعروفة في نسقها هي : أبجد، هوز، حطي، كلمن، صعفض، قرست، ثخذ، ظغش، إلا أن الشاطبي أجرى تعديلا في هذا الترتيب، لأنه استعمل الواو علامة على نهاية التعبير بالرمز ولذلك صار نسقه في الرمز كما يلي :

أ ب ج : الهمز لنافع	والباء لقالون	والجيم لورش
د هـ ز : الدال لابن كثير	والهاء للبزي	والزاي لقنبل
ح ط ي : الحاء لأبي عمرو بن العلاء	والطاء للدوري	والياء للسوسي
ك ل م : الكاف لابن عامر	واللام لهشام	والميم لابن ذكوان
ن ص ع : النون لعاصم	والصاد لشعبة	والعين لحفص
ف ض ق : الفاء لحمزة	والضاد لخلف	والقاف لخلاد
ر س ت : الراء للكسائي	والسين لأبي الحارث	والتاء للدوري المذكور سابقا

ومن أمثلة استعمال هذه الرموز قوله في التعوذ :

وإخـفـاؤه فَـصلٌ أباه وَعـاتُنا   وكم من فتى كالمهدوي فيه أعملا

وفي هذا البيت رمـز لحمزة في فاء «فصل»، ولنافع في ألف «أباه» ليقول إنهما قالا بإخفاء التعوذ، والواو من «وعاتنا» يشير على أن التعبير عن الحكم المرموز انتهى.

واستعمل الشاطبي بقية حروف أبَا جاد الستة ليرمز بها إلى إمامين أو أكثر إذا اشتركوا في وجه من أوجه القراءة، وهي :

1. الثاء : لما اتفق عليه أئمة الكوفة الثلاثة، أي عاصم وحمزة والكسائي.

2. الخاء : وهو يرمز لما عدا نافع من الأئمة السبعة.

3. الذال : للكوفيين الثلاثة مع ابن عامر.

وقد بين ذلك في قوله :

ومنـهن للكوفـيٍّ ثـاءٌ مـثـلث   وسـتـتـهم بالخـاء ليس بأغفـلا

عنيت الأولى أثبتـهم بعد نافع،   وكوف وشام «ذا» لهم ليس مُغفلا

والأمثلة التالية توضح هذا الاستعمال فقوله :

وفي «عَاقَدَتْ» قصر ثوى ومع الحديـ   ـد فتح سكون البَخِلِ والضم شملا

فالثاء من «ثوى» رمز للكوفيين يعني أنهم قرأوا «والذين عقدت أيمانكم» بالقصر. وقوله :

وفي الصائبين الهمز والصابئون خذ   وهزؤا وكفؤا في السواكن فصلا

فالخاء من خذ رمز للستة الذين قرأوا بتحقيق الهمزة في كلمة الصائبين والصابئون في البقرة والحج والمائدة وقوله :

وما يخدعون الفتح من قبل ساكن   وبعد ذكا والغير كالحرف أولا

فالذال من «ذكا» رمز للكوفيين وابن عامر الذين قرأوا «وما يخدَعون»

4. الظاء : للكوفيين مع ابن كثير، ومثاله :

وأنثْ يكن لليحصبي وارفع ءاية   وفا فتوكل واو ظمئانه حلا

فالظاء من «ظمئانه» تعني أن الكوفيين وابن كثير قرأوا، «وتوكل على العزيز الرحيم» في الشعراء ووافقهم أبو عمرو المرموز له بحاء «حلا».

5. الغين : للكوفيين مع أبي عمرو بن العلاء، وفي ذلك يقول :

وكوف مع المكي بالظاء معجما   وكوفٍ وبَصْرٍ غَيْنُهم ليس مُهمَلا

ومن أمثلة رمز الغين قوله :

وقبل «يقول» الواو غصن ورافع   سوى ابن العلا من يرتدد عم مرسلا

فالغين من «غصن» تدل على أن الكوفيين وأبا عمرو قرأوا : ﴿ ويقول الذين آمنوا أهؤلاء الذين أقسموا بالله ﴾.

6. الشين : لحمزة والكسائي، وقال في ذلك :

وذو النقط شين للكسائي وحمزة   وقل فيهما مع شعبة صُحْبة تلا

وأمثلته كثيرة، منها قوله :

وقل حسَنا شكرا وحُسنا بضمه   وساكنه الباقون واحسُنْ مقولا

وهو يعني أن حمزة والكسائي اللذين رمز لهما بالشين من «شكرا» قرءا ﴿ وقولوا للناس حسَنا ﴾.

وبعد إنهاء حروف أبي جاد المفردة، استعمل الشاطبي ثمان كلمات. وهي :

1. صحبة : للكسائي وحمزة وشعبة ومن أمثلته قوله :

وحققها في فصلت «صحبة» ءا   أعجمي والأولى أسقطن لتسهلا

وكلمة «صحبة» تدل على أن الكسائي وحمزة وشعبة يحققون الهمزة الأولى من قوله تعالى في سورة فصلت «أأعجمي وعربي».

2. صحاب : وهي للكسائي وحمزة وحفص ومن أمثلته قوله :

معاً "قَدْرُ" حَرِّكْ مِن صِحاب وحيثُ جا   يُضم تَمَسُّوهُنَّ وامُدده شُلْشُلا

وهو يعني أن من رمز لهم «بصحاب» مع من رمز له بالميم وهو ابن ذكوان، فتحوا الدال من قوله تعالى : ﴿ على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ﴾.

3. عمَّ : لنافع وابن عامر، ومثاله :

وعم علا وجهي وبيتي بنوح عن   لوى وسواه عد أصلا ليحفلا

وهو يعني هنا أن المشار إليهم بـ «عم»، وهما نافع وابن عامر، مع من يرمز له بالعين من عماد وهو حفص، قرأوا في ءال عمران ﴿ أسلمت وجهي ﴾ بفتح الياء وكذلك في الأنعام.

4. سما : لنافع وابن كثير وأبي عمرو بن العلاء ومن أمثلته قوله :

وتسهيلُ أخرى همزتين بكلمةٍ «سما» وبذات الفتح خُلْف لتجملا

فكلمة «سما» هنا تعني أن نافعا وابن كثير وأبا عمرو يسهلون الهمزة الثانية في نحو «أئنكم» و«أأشهدوا».

5. حق : لابن كثير وأبي عمر، ومثاله :

وسبع بهمز الوصل فردا وفتحهم «أخي» مع «إني» حقه ليتني حلا

وكلمة «حق» من حقه هنا تشير إلى أن ابن كثير وأبا عمرو قرأه بطه : ﴿ أخي اشدد به أزري ﴾ وفي الأعراف ﴿ إني اصطفيتك ﴾ بفتح الياء فيهما.

6. نفر : وهي لابن كثير وأبي عمرو وابن عامر ومثاله قوله :

أرهطي سما مولى وما لي سما لوى لعلي سما كفؤا معي نفر العلا

عماد وتحت النمل عندي حسنه إلى دره بالخلف وافق موهلا

وهو يعني أن من يرمز لهم بـ "سما" وبالميم من مولى وهو ابن ذكوان فتحوا ياء ﴿ أرهطي أعز عليكم من الله ﴾ والمرموز لهم بسما وباللام فتحوا ياء ﴿ مالي أدعوكم ﴾ ومن يرمز لهم بسما وبالكاف أي ابن عامر فتحوا ياء ﴿ لعلي أطلع ﴾ أما المرموز لهم «بنفر» والعين من عماد ففتحوا ياء «من معي» في التوبة وبالملك.

7. حرمي : لنافع وابن كثير ومثاله :

وحِرْمِي نَصْرُ صَاد مريَم مَن يُرد ثواب «لبثت» الفرد والجمع وصلا

فكلمة «حرمي» مع نون نصر تعني أن نافعا وابن كثير ورمزهم «حرمي» مع عاصم المرموز له بالنون أظهروا الذال من "كهيعص" قبل ذال ﴿ ذكر رحمة ربك ﴾ وفي من ﴿ يرد ثواب ﴾ كما أظهروا الثاء من «لبثت» في حالتي الإفراد والجمع.

8. حصن : لنافع والكوفيين الثلاثة ومن أمثلته :

وباليا وفتح العين رفع العذاب حصـ ـنُ حسْن وتعمل نوّت باليـاء شملا

وهو يعني أن المشار إليهم بكلمة «حصن» مع الحاء من حسن لأبي عمرو بن العلاء، قرأوا ﴿ يضاعف لها العذابُ ﴾ بالياء وبرفع العذاب.

واستكمالاً لمنهجه في العزو لجماعات الأئمة والرواة، نبّه أنه يذكر القارئ باسمه إذا كان منفردا بباب معين، فقال :

ومن كـان ذا بابٍ لَهُ فيـه مـذهب فـلابُدَّ أن يسْمَى، فَيُدْرَى ويُعقَلا

ومن أمثلة هذا النوع البيان قوله في باب الإدغام الكبير :

ودونك الإدغام الكبير وقطبه ... أبو عمرو البصري فيه تحفلا

لأن هذا الباب خاصّ به، أو على الأرجح خاص برواية السوسي عنه كما ورد في تيسير الداني وكذلك ذكر الشاطبي الكسائي بالاسم في باب إمالة هاء التأنيث في الوقف :

وفي هاء تأنيث الوقوف وقبلها ... ممال الكسائي غير عشر ليعدلا

كما سمّى ورشا في ترقيق الراءات وتغليظ اللامات حيث قال :

ورقق ورش كل راء وقبلها ... مسكنة ياء أو الكسر موصلا

وفي تغليظ اللامات يقول :

وغلظ ورش فتح لام لصادها ... أو الطاء أو للظاء قبل تنزلا

والجدير بالتنبيه أن الرمز ليس مطردا عنده بصفة إلزامية، فإذا اتسع النظم لاسم القارئ ذكره بلفظه، ففي الفاتحة يقول :

ومالك يوم الدين راويه ناصر ... وعند سراط والسراط لقنبلا

بحيث أتى والصاد زايا أشمها ... لدى خلف واشمم لخلاد الأولا

ففي هذين البيتين جمع الرمز بالراء من راويه والنون من ناصر للكسائي وعاصم لكنه ذكر قنبلا وخلفا وخلادا بأسمائهم، وهذا ما أوضحه في قوله :

وسوف أسمى حيث يسمح نظمه ... به موضحا جيدا معما ومخولا

ب) **اعتبار المفاهيم** : والقسم الثاني من المنهج، هو ما اصطلحنا عليه باعتبار المفاهيم وقد ذكره في قوله :

وماذا كان ذا ضدٍّ فإني بضده ... غَنِيٌّ فزَاحم بالذكاء لتفضلا

وفي هذا القسم جملة من القواعد اعتمدها الشاطبي بغية الاختصار، منها :

أولاً : الاستغناء بالضد مثل ما في قوله :

كمَدٍّ وإثبات وفَتْح ومُدغم ... وهمز ونقل واختلاس تحصلا

وجَزْم وتذكيرٍ وغَيْبٍ وخِفة ... وجَمع وتَنوينٍ وتحريكٍ أعملا

فعندما ينسب إلى قارئ معين إحدى هذه الصفات، فهو يعني أن الذي أو الذين لم يذكرهم قرأوا بضد هذه الصفة، والأمثلة توضح هذا. وهذه الأضداد منها ما هو بديهي مطرد منعكس، ومنها ماهو اصطلاحي، وفيما يلي بعض أمثلته.

1. فالمد يقابله القصر : ومنه قوله :

وعن كلهم بالمد ما قبل ساكن ... وعند سكون الوقف وجهان أُصِّلا

وهو يعني أن المد المشبع لجميع القراء قبل الساكن اللازم مثل «الضالين» و«دابةٍ»، فإذا كان السكون غير لازم كالوقف فلهم وجهان الإشباع والتوسط، ويشير بقوله «أصلا» إلى أن القصر مرجوح.

2. الإثباتُ يقابله الحذف، ومنه قوله :

وتثبت في الحالين دُرّا لوامعا ... بخُلْفٍ وأولى النَّمل حمزةُ كَمّلا

وهو يعني أن ابن كثير وهشاما المشار إليهما بالدال من درا واللام من لوامعا أثبتا الياءات الزوائد في حالتي الوصل والوقف ويفهم منه أن بقية القراء خالفوهما في ذلك.

3. والفتح : المقصود في هذا الاصطلاح تُقابله الإمالة، واستعمله الشاطبي مرتين إحداهما في فرش سورة يوسف حيث قال :

ويرتع سكون الكسر في العين ذو حمى ... وبشراي حذف الياء ثبت ومُيلا

شفاء وقلل جهبذا وكلاهما ... عن ابن العلا والفتح عنه تفضلا

فالفتح في آخر البيتين يعني أن أبا عمر، روى عدم إمالة «بشراي»، وفي باب الإمالة إذ قال :

ولكن رؤوس الآي قد قل فتحها ... لهُ غير ما ها فيه فاحضر مكملا

وهو يعني أن ورشا يميل رؤوس الآي إذا لم تكن فيها الهاء، إمالة مقللة أي بين بين باستثناء ما فيها هاء بعد الألف، وما سوى هذين الموضعين فالفتح عنده يعني الحركة المعروفة.

4. الإدغام ويقابله الإظهار.

5. الهمز ويقابله تركه.

6. النقل ويقابله إبقاء الهمز على حركته وإبقاء الساكن قبله.

7. الاختلاس ويقابله إكمال الحركة.

8. الجزم ويقابله الرفع، وهذا من اصطلاحه الخاص به، ومحله في الفعل المضارع مثل قوله في فرش حروف سورة طه :

وبالقصر للمكّي فاجزِمْ فلا يَخَفْ ... وأنَّك لا في كسره صفوة العلا

وهو يعني أن ابن كثير قرأ ﴿ فلا يخاف ظلما ﴾ بالقصر أي حذف الألف، وبالجزم، ويفهم أن باقي السبعة قرأوا بالرفع وإثبات الألف.

9. التذكير : ويقابله التأنيث وكلاهما يدل على الآخر ومن أمثلته قوله :

وذَكَّر تُسقى عاصم وابن عامر وقلْ بعده باليا «يفضلُ» شلشلا

وهو يعني أن عاصماً وابن عامر قرءا في سورة الرعد : ﴿ يسقى بماء واحد ﴾ ويفهم منه أن ما سواهما من السبعة قرؤا بالتأنيث، أي ﴿ تسقى بماء واحد ﴾.

10. الغيبة : ويقابلها الخطاب، وأمثلته كثيرة جدا، في نحو : يعلمون وتعلمون.

11. والخفة ويقابلها التثقيل، وهو التشديد، وكلاهما يدل على الآخر. ومن أمثلتهما :

وفي بلدٍ مَيْتٍ مع المَيْتَ خففوا صفا نفر والميتة الخف خولا

وميتا لدى الأنعام والحجرات خذ وما لم يمت للكل جاء مثقلا

وهو يعني أن المشار إليهم بالصاد من «صفا» و«بنفر» وهم شعبة وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر كل ما جاء من لفظ الميت والأرض الميتة بالتخفيف.

12. الجمع ويقابله الإفراد أو التوحيد : وهو مطرد منعكس، ومن أمثلته قوله في فرش البقرة :

«خطيئته» التوحيد من غير نافع ولا يعبدون الغيب شايع دخللا

وهو يعني أن السبعة سوى نافع قرأوا ﴿ وأحاطت به خطيئته ﴾ فتعين لنافع الجمع فيها بزيادة الألف، ويقول في فرش المائدة.

وبا «عبَد» اضمم واخفض التاء بعد فُزْ «رسالته» اجمع واكسر التا كما اعتلا

صفا، وتكون الرفع حج شهوده وعقدتم التخفيف من صحبة ولا

ولهذين البيتين عدة أوجه للقراء في قوله تعالى : ﴿ عبد الطاغوت ﴾ و﴿ فما بلغت رسالاته ﴾ وجمع «الرسالات» هو المقصود عندنا في هذا المثال، فذكر أنه من قراءة الذين أشار إليهم بالكاف من «كما» والهمزة من «اعتلا» والصاد من «صفا» وهم ابن عامر ونافع وشعبة.

13. التنوين : ويقابله تركه، وهو من الأضداد المطردة المنعكسة، ومن أمثلته قوله :

«بزينة» نوِّنْ في ندٍ والكواكبَ انـ ـصبوا صفوة يسمّعون شذا علا

يعني أن المشار إليهما بالفاء والنون من في ند، وهما حمزة وعاصم قرءا بتنوين «بزينة» في قوله تعالى : ﴿ إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب ﴾ مع نصب الكواكب، وتعين للباقين من السبعة القراءة : «بزينة الكواكب» بالإضافة.

14. التحريك وقابله الإسكان، وبيّن أنه إذا كان غير مقيد فهو الفتح، وأمثلته كثيرة.

15. الضم والرفع : ويقابلهما في اصطلاحه الخاص، النصب والفتح، ومن أمثلتهما قوله :

وفي «إذ يرون» الياء بالضم كللا

يعني أن ابن عامر المشار إليه بالكاف من «كُللا» ضم الياء من قوله تعالى : ﴿ ولَوْ تَرَى الذِينَ ظلموا إذ يرون العذاب ﴾ بينما فتحها الباقون : ويقول أيضاً :

و«حتى يقول» الرفع في اللام أولا

وهو يعني أن نافعا المشار إليه بالهمزة من «أولا» رفع اللام في قوله تعالى «حتى يقولُ الرسولُ» ونصبها الباقون.

16. المؤاخاة بين النون والياء : وهو من مقابلاته الاصطلاحية فإذا ذكر أحدهما لقارئ، فذلك يعني المسكوت عنه قرأه بالآخر. وذلك نحو قوله :

و«ندخله» نون مع طلاق وفوقُ مع نُكفِّر نُعذب معه في الفتح إذ كلا

وهو يعني أن المشار إليهما بالهمزة والكاف في إذ كلا وهما نافع وابن عامر قرءا : ﴿ ندخله جنات ﴾ و﴿ ندخله نارا ﴾ في سورة النساء، و﴿ ندخله جنات ﴾ في سورة الطلاق، و﴿ نكفر عنه سيئاته وندخله جنات ﴾ في سورة التغابن المشار إليها بقوله «وفوقُ»، وكذلك في سورة الفتح، وكلها بالنون وتعين للباقين القراءة بالياء. أي يُدخله ويكفر عنه.

17. المقابلة بين الفتح والكسر : وبين النصب والخفض : فكلما ذكر عن قارئ أحدهما فيفهم منه أن غيره قرأ بالعكس وأمثلته :

وفي الكل فافتح يا «مُبَيِّنَة» دنا صحيحا وكسر الجمع كم شرفاً علا

فذكر هنا أن ياء «مبيّنة» تفتح في جميع القرآن عند ابن كثير وشعبة المشار إليهما بالدال والصاد من دنا صحيحا، ويفهم من الباقين كسر الياء فيهن ثم أخبر أن المشار إليهم بالكاف والشين والعين من قوله كم شرفا علا وهم ابن عامر

وحمزة والكسائي وحفص قرأوا كسر الياء في جمع «مبينات» وتعين للباقين فتحها.

ويقول في النصب :

وفتنتهم بالرفع عن دين كامل … وبا ربنا بالنصب شرف وصلا

وهنا ذكر أن حمزة والكسائي المشار إليهما بالشين من شرف قرءا في سورة الأنعام «والله ربَّنا» بنصب «ربَّنا» فتعين الخفض للباقين. ويجدر التنبيه أنه إذا ذكر «نصب الرفع» فالمقابل هو الرفع وليس الخفض.

ج) الاصطلاحات الأسلوبية :

ومن اصطلاحاته الأسلوبية، ما ذكره في باب الإظهار والإدغام الصغير، في معرض الحديث عن إدغام ذال «إذْ» ودال «قدْ وتاء التأنيث، ولام «هلْ» و«بل» فقال في التمهيد لهذا الاصطلاح.

سأذكر ألفاظا تليها حروفها … بالإظهار والإدغام تُروى وتجتلى

فدونك «إذ» في بيتها وحروفها … وما بعد بالتقييد قُدْه مُذَلّلا

سأسمي وبعد الواو تسمو حروف من … تَسَمى على سيما تَروق مَقبَّلا

وفي دال «قد» أيضا وتاء مؤنث … وفي «هل» و«بل» فاحتل بذهنك أحيلا

ثم قال في ذال «إذْ» :

نعم إذ تمشت زينبّ صال دَلُّها … سَمِيٌ جَمال واصلا من توصلا

فإظهارها أجرى دَوامَ نسيمها … وأظهر رَيا قوله واصفٌ جلا

وأدغم ضنكا واصلٌ تُوم دُره … وأدغم مَولًى وَجْده دائم ولا

وفي هذه الأبيات يذكر الشاطبي أن «إذ» يمكن أن تدغم في الحروف الستة المذكورة في أوائل كلم البيت الأول.

وهي التاء من «تمشت» نحو ﴿ إذ تبرأ الذين اتبعوا ﴾، والزاي نحو ﴿ وإذ زاغت الأبصار، وإذ زين لهم الشيطان ﴾، وليس في القرآن غيرهما ؛ والصاد نحو ﴿ وإذ صرفنا إليك نفرا من الجن ﴾ ولا ثاني لها، والدال نحو ﴿ وإذ دخلت جنتك ﴾ والسين نحو ﴿ لولا إذ سمعتموه ﴾ والجيم نحو ﴿ وإذ جعلنا ﴾.

وذكر أن المشار إليهم بالهمزة من «أجرى» والدال من «دوام»، والنون من «نسيمها»، قد أظهروا ذالها في الأحرف الستة، وهم نافع وابن كثير وعاصم، وأن

اللذيْنِ أشار لهما بالراء والقاف من «ريا قوله»، وهما الكسائي وخلاد أظهرها في الجيم وحده المذكور في كلمة «جلا»، وأدغماها في الأحرف الخمسة الباقية، وأن المشار إليه بالصاد وهو خلف أدغمها في التاء والدال من «توم دره»، وأظهرها في الأربعة الباقية، وأن المشار إليه بالميم، وهو ابن ذكوان أدغمها في الدال، فتعين له الإظهار في الخمسة الباقية ويفهم مما ذكر أن أبا عمر وهشام، أدغماها في الأحرف الستة.

وتمشياً مع هذا المنهج يمكن استنتاج أحكام الإظهار والإدغام في دال «قد» حيث يقول :

وقد سحبت ذيلا ضفا ظِلُّ زرنب	جلته صباه شائقا ومُعللا
فأظهرها نَجمٌ بدا دَل واضحا	وأدغم ورش ضَر ظمئان وامتلا
وأدغم مُرو واكفٌ ضَيرَ ذابل	زَوَى ظِلُّه وَغْرٌ تسدَّاه كلكلا
وفي حرف «زينًا» خلاف ومظهر	هشام بصاد حرفه متحملا

وخلاصة الحكم في هذه الدال، أن قالونا وابن كثير وعاصما أظهروها عند حروفها الثمانية وأن أبا عمرو وحمزة والكسائي أدغموها في الأحرف الثمانية. وأن ورشا أدغم في الضاد والظاء وأن هشاما أظهرها في الظاء وأدغم في الباقي، وأن ابن ذكوان أظهرها عند السين والصاد والجيم والشين واختلف عنه في الزاي.

وفي تاء التأنيث يقول الشاطبي على نفس المنهج :

وأبدت سنا ثغرٍ صفت زُرق ظَلْمِه	جمعن وُرودا باردا عَطِر الطلا
فإظهاره دُرٌّ نمته بدوره	وأدغم ورشٌ ظافرا ومخولا
وأظهر كهف وافر سيب جوده	زَكِيٌّ وَفِيٌّ عصرة ومحللا
وأظهر راويه هشام «لهدمت»	وفي «وجبت» خلف ابن ذكوان يفتلى

هذا ونترك هنا للقارئ التفكير في استخراج ءاراء القراء، من هذه الرموز استنادا إلى المثالين السابقين.

واتبع الشاطبي طريق التيسير للداني في ذكر القواعد المجملة لياءات الإضافة، في أبواب الأصول العامة، ثم ذكر ما اختلف فيها تفصيلاً بعد كل سورة وذلك في فرش الحروف، فبعد سورة البقرة مثلاً قال :

وبيتي وعهدي فاذكروني مضافها	وربي وبي مني وإني معا حلا

لكنه لم ير ضرورة لذكر أحكامها مكتفيا بما قدمه في الأصول بينما نرى الداني في التيسير يقول في البقرة : «ياءاتها ثمان (1) : إني أعلم (30) وإني أعلم (33) فتحها الحرميان وأبو عمرو. و﴿ عهدي الظلمين ﴾ (124) سكنها حفص وحمزة، و﴿ بيتي للطائفين ﴾ (125) فتحها نافع وحفص وهشام، و﴿ فاذكروني أذكركم ﴾ (152) فتحها ابن كثير ﴿ بي لعلهم ﴾ (186) فتحها ورش و﴿ مني إلا من اغترف ﴾ (249) فتحها نافع وأبو عمرو ﴿ ربي الذي ﴾ (285) سكنها حمزة.

و«فيها من المحذوفات ثلاث «الداع إذا دعان» (186) أثبتهما في الوصل ورش وأبو عمرو و«اتقون يا أولي الألباب» أثبتها في الوصل أبو عمرو.

ويقول الداني وكذا أفعل في أواخر السور في الياءات أحذف قراءة الباقين من فتح وإسكان وإثبات وحذف لارتفاع الإشكال في ذلك وبالله التوفيق». ومن هذا القول الأخير نرى أن الشاطبي أستلهم منه مذهبه في الاستغناء بالضد الذي ذكرنا قواعده سابقاً.

د) أسلوبه في عرض فرش الحروف :

وبعد إنهاء أبواب الأصول بدأ بسورة البقرة في عرض أحكام اختلاف القراء السبعة ورواتهم في فرش الحروف، وقد سبق أن بيّن اختلافهم في سورة الفاتحة. ولقد اعتمد في هذا منهج الداني حيث أنه يعطي حكم النظائر في أول مرة ترد فيها، من ذلك مثلا قوله في سورة البقرة.

وحيث أتاك «القدس» إسكانُ دَالِه   دَواء وللباقين بالضم أرسلا

وهو يعني أن ابن كثير سكن دال القدس في كل القرآن. وفي قراءة اسم إبراهيم يقول :

وفيها وفي نص النساء ثلاثة   أواخر إبراهام لاح وجملا
ومع ءاخر الأنعام حرفا براءة   أخيراً وتحت الرعد حرف تنزلا
وفي مريم والنحل خمسة أحرف   وآخِرُ ما في العنكبوت منزلا
وفي النجم والشورى وفي الذاريات والـ   ـحديد ويروى في امتحانه الأولا
ووجهان فيه لابن ذكوان ها هنا   و«واتخذوا» بالفتح عَمَّ وأوغلا

وهو يرمز رواية هشام المشار إليه في البيت الأول باللام من لاح، وقد قرأ إبراهيم في ثلاثة وثلاثين موضعاً منها خمسة عشرة في البقرة، والباقي هو ما ذكر في الأبيات السالفة، وذكر الوجهين فيه لابن ذكوان، أي بالألف أو بالياء.

واتبع نفس الطريقة في سرد التاءات التي يشددها البزي في الوصل وهي إحدى وثلاثون تاء قال فيها الشاطبي :

وفي الوصل للبزي شدد «تَيَمَّمُواْ» وتاء «توفى» في النسا عنه مجملا
وفي آل عمران له «لا تفرقوا» والأنعام فيها «فتفرق» مثلا
وعند العقود التاء في «لا تعاونوا» ويروى ثلاثا في «تلقف» مثلا
«تنزل» عنه أربع، و«تناصرو ن» «نارا تلظى» «إذ تلقون» ثقلا
«تكلم» مع حرفي «تولوا، بهودها وفي نورها والامتحان وبعد لا
في الأنفال أيضا ثم فيها «تنازعوا» «تبرجن» في الأحزاب مع «أن تبدلا»
وفي التوبة الغراء قل «هل تربصو ن» عنه وجمع الساكنين هنا انجلى
«تميز» يروى ثم حرف «تخيرو ن» «عنه تلهى» قبله الهاء وصلا
وفي الحجرات التاء في «لتعارفوا» وبعد «ولا» حرفان من قبله جلا
و«كنتم تمنون» الذي مع «تفكهو ن» عنه على الوجهين فافهم محصلا

هذه هي الملامح العامة لمنهج هذه القصيدة البديعة التي صارت رمز للقراءات السبع وقطب المصنفات حولها، ونقدم في هذا الفصل كلمة عن بعض ما وضع عليها من شروح وما نهج حولها من معارضة وتكملة.

3 . شروح الشاطبية

لقد توفرت عوامل عدة استدعت من العلماء أن يقوموا بشرح حرز المعاني، منها أولا تقبُل الناس لمضمونها المأخوذ من كتاب تيسير الداني، ثانيها أسلوبها الرائق غير أنه مع جودته يتطلب كثيراً من التوضيح لما يتخلله من رموز واصطلاحات ومفاهيم لا تدرك بالبديهة، وهكذا استجاب القراء لهذا المطلب، فوضعوا عليها أكثر من مائة شرح، ابتدأت في عصر المؤلف، وظلت تتوالى طوال القرون من بعدها، ونذكر في هذا العرض أهم ما اشتهر وتداولته الأيدي منها.

1. شرح السخاوي :

لقد كان من رواد شراح حرز الأماني الإمام علي بن محمد علم الدين السخاوي الذي سنفرد له فصلاً مستقلاً في قراء الشام. ويعتبر شرحه المرجع الأول والأصيل وإن كان ابن الجزري يذكر في غاية النهاية أن أول من شرحها هو أبو

القاسم عبد الرحمن بن اسماعيل الازدي التونسي (تـ في حدود 625)، لكن فتح الوصيد في شرح القصيد للسخاوي احتل مكانة خاصة لمكانة مؤلفه من الناظم، إذ كان من أجل تلاميذه، فقد صاحبه وقرأ عليه حرزه وأقرأه وشرحه بعده، وشهد له أعلام الأئمة بالاتقان، فيقول عنه أبو شامة إنما أشهرها بين الناس وشرحها وبيّن معانيها بقية مشايخ المسلمين أبو الحسن السخاوي، ويقول أبو إسحق الجعبري «وكلٌ كلّ على فتح وصيدها ومانح نضيدها الشيخ العلامة تاج القراء سراج الأدباء علم الدين أبي الحسن السخاوي[1]. كما أثنى عليه ابن الجزري ويقرر أن السخاوي أول من شرحها وأنها اشتهرت بسببه وهذا الشرح صار عمدة للذين جاؤوا بعده، وإذا كان طبعه قد تأخر كثيراً فإنه ظل متداولاً معروفاً ينقل عند أكثر العلماء والقراء.

2. شرح أبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي (تـ 656) :

واسمه اللآلي الفريدة في شرح القصيدة، وهومقرئ كبير درس في فاس أولاً، ثم انتقل إلى الشام وقرأ على عبد الرحمن سعيد الشافعي ويوسف بن عيسى المقدسي، ثم انتهت إليه مشيخة القراءات بحلب، وأخذ عنه كثير من القراء أمثال الذهبي وابن الجزري وقد نوه العلماء بشرحه ورووا عنه كثيراً ومع ذلك فالذي يبدو أنه مازال مخطوطاً إلى الآن.

3. كنز المعاني الأول[2] :

للإمام عبد الله محمد بن أحمد الموصلي المعروف بشعلة (تـ 656)، لقد قلنا إنه الكنز الأول، لوجود كنز ثان وهو تأليف الإمام الجعبري وهو شرح معروف متداول طبع عدة مرات، ومؤلفه من تلامذة، أبي الحسن عبد العزيز الاربلي وقد كان مقرئاً ماهراً، وأصولياً وفقيهاً، وشاعراً مجيداً.

ويمتاز شرحه بجودة الترتيب وحسن التنظيم، وقد ابتدع منهجاً خاصاً يقول إنه أسسه على ثلاث قواعد، وهي : أولاً المبادئ، ويعني بها شرح النظم من الناحية اللغوية، ورمز لها بالباء (ب)، ثانياً : اللواحق وهي في الإعراب وما يندرج تحته،

---

(1) كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني، للإمام إبراهيم بن عمر الجعبري الخليلي، تـ 732، حقق الجزء الأول من ذ. أحمد اليزيدي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط، ط. أولى، 1419هـ/1998م.

(2) كنز المعاني شرح حرز الأماني، للإمام محمد بن أحمد الموصلي الشهير بشعلة، تـ 656، الناشر : المكتبة الأزهرية للتراث، 1418هـ/1997م.

ورمز لها بالجاء (ح)، ثالثاً : المقاصد : وهي تتعلق بمعاني الأحكام المقصودة، ورمز لها بالصاد (ص). والمثال التالي يبين هذا المنهج.

يقول الشاطبي :

وإضجاع ذي رائين حج رواته ... فالابرار، والتقليل بادره فيصلا

وشرحه شعلة بما يلي :

ب) «الاضجاع»، «الامال»، «حج» غلب بالحجة والمخاصمة، «الفيصل» : الفصل.

ح) «إضجاع» مبتدأ، «حج رواته» خبر، «التقليل» مبتدأ، «جادل» خبره والضمير للتقليل، «فيصلا»» حال.

ص) أمال أبو عمرو والكسائي إمالة محضة كل لفظ ذي رائين، وتطرف الراء المكسورة نحو «من الاشرار» و«كتاب الابرار» و«دار القرار» ؛ بخلاف «إن الابرار» إذ الراء المفتوحة لا تمال كما لا يمال : «خلف الليل والنهار»، وأما ورش وحمزة فأمالا ذي الراءين بين بين على أصل ورش[1].

4. إبراز المعاني لأبي شامة[2] :

ومؤلفه الإمام عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقي المتوفى سنة 665. وقد نشر هذا الكتاب أكثر من مرة ومن آخر طباعاته ما صدر عن كلية القرآن بالمدينة، مع تعليق الاستاذين محمد بن عبد الخالق ومحمد جادوا.

وأبو شامة من أعلام الأئمة تولى مشيخة الإقراء والحديث بالأشرفية، وألف في علوم القرآن والحديث والتاريخ إذ قد اختصر تاريخ ابن عساكر. وأما في القراءات فله كتاب إبراز المعاني، وهو بمثابة تكملة لشرح شيخه السخاوي، الذي نوه به كثيراً وقال إن العلم ختم به، وقد سمى كتابه بإبراز المعاني ملمحاً لما سمعه من السخاوي إن الشاطبي قال : «لو كان في أصحابي خير وبركة لاستنبطوا منها ، يعني قصيدته» معاني لم تخطر ببالي.

---

(1) الشرح، ص 192.

(2) إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، تأليف الإمام عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة الدمشقي، تـ 665، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر، 1402هـ.

5. كنز المعاني الثاني للجعبري :

وسنتحدث عنه في فصل قراء الشام.

6. فرائد ابن آجروم :

وسنتعرض له في المدارس المغربية.

7. سراج ابن القاصح :

ومن الشروح المتداولة كتاب سراج القارئ المبتدي وتذكار القارء المنتهى للشيخ علي بن عثمان بن الحسن القاصح الذي يقول إنه اختصر، من شروح السخاوي والفاسي وابن جبارة والجعبري وغيرهم وإنه زاد فيه فوائد ليست في الشروح المذكورة.

قد اتبع فيه المؤلف منهجاً حسناً، بشرح الأبيات وبيان الأحكام وعادة ما يختم كل مبحث بتوضيح يختصر فيه مواقف الأئمة في المسألة المعنية.

والمثال التالي يبين هذا المنهج، فعند قول الشاطبي :

نَاَى شرع يُمْنٍ باختلاف وشُعْبَةٌ　　　في الاسْرا وَهُمْ والنُّونُ ضَوْءُ سَنا تلا

أخبر أن الألف من ﴿ ونأى بجانبه ﴾ في فصلت أمالاها المشار إليهما بالشين في قوله شرع وهما حمزة والكسائي بلا خلاف وأن المشار إليه بالياء في قوله يُمن وهو السوسي أمال الألف بخلاف عنه أي عنه وجهان الإمالة والفتح، والفتح عنه أشهر ثم قال «وشعبة في الاسرا وهم» أي وأمال الألف من "ونأى" في سورة سبحان شعبة وهؤلاء المتقدم ذكرهم أي وهم حمزة والكسائي والسوسي يعني على ما تقدم للسوسي من الخلاف ثم قال «والنون» إلخ. أخبر أن إمالة النون من ونأى في السورتين للمشار إليهم بالضاد والسين والتاء في قوله «ضوء سنا تلا» وهم خلف وأبو الحارث والدوري عن الكسائي. ثم زاد قائلاً :

«القراء على خمس مراتب في السورتين : قالون وابن كثير والدوري عن أبي عمرو وهشام وحفص عن عاصم وابن ذكوان على فتح النون والهمزة والألف في السورتين لكن ابن ذكوان يؤخر الهمزة عن الألف لأنهم لم يذكروا فتأخذ لهم ضد الإمالة وهو الفتح، وورش يميل الألف والهمزة قبلها بين بين بخلاف عنه لأنهما من

ذوات الياء، وخلاد بإمالة فتحة الهمزة فقط في السورتين والسوسي أيضاً كذلك بخلاف عنه في السورتين ؛ وشعبة يميل الألف والهمزة قبلها في سبحان فقط وخلف والكسائي يميلان الألف والهمزة قبلها والنون في السورتين.

و"الشرع" المذهب والطريقة و"اليمن" البركة و"السنا" النور. و"تلا" تبع يشير إلى أن إمالة النون تبع لإمالة الألف.

8. شرح علي الضباع :

وسيأتي ذكره في باب نهضة القراءات الحديثة في مصر.

4 . معارضات الشاطبية

1. لقد حركت لامية الشاطبي قراءة القراء، فنظموا قصائد على منوالها نذكر منهم أبو عبد اللّه محمد المعافى الأندلسي له قصيدة على وزنها بلا رموز.

2. ومنهم أيضاً الإمام النحوي ابن مالك أبو عبد اللّه محمد بن عبد اللّه صاحب الخلاصة والتسهيل. وقد عارضها بقصيدتين إحداهما في بحرها ورويها، وجعلها اختصارا لها، فسماها حوز المعاني في اختصار حرز المعاني وقال في أولها :

بذكر إلهي حامدا ومبسملا بدأت فأولى القول يبدأ أولا[1]

ويقول في آخرها :

وزادت على حرز الأماني إفادة وقد نقصت في الجرم ثلثا مكملا

أما القصيدة الثانية فهي دالية وتعرف بالدالية وذكر ابن الجزري منها قوله :

ولابد من نظمي قوافي تحتوي لما قد حوى حرز الأماني وأزيدا

وقوله :

ووجهان في «كنتم تمنون» مع «تفكـ ـهون» وأخفى عنه بعض مجودا
ملاقي ساكن صحيح كـ «هل تربصون» ومن يكسر يحد عن الاقتدا[2]

---

(1) نفح الطيب، ج 2، ص 421.

(2) غاية النهاية، ج 2، ص 180-181.

3. ومنهم مؤلف كنز المعاني، ومعارضته بقصيدة رائية مختصرة قدر نصف الشاطبية وقيل أن اسمها الشمعة المضية في القراءات السبع المرضية[1].

4. ومنهم عبد الصمد التبريزي شيخ تبريز والعراق (تـ 765) عارضها في 520 بيتا ذكرها.

5. أبو حيان الأندلسي : وله معارضة سماها "عقد اللالئ"، على وزنها ورويها ولا رمز فيها، وما زالت مخطوطة (دار الكتب القاهرة رقم 200).

6. ومنهم بلال الرومي : وقصيدته لامية تسمى البلالية.

7. ومنهم أحمد بن علي المعروف بابن الفصيح (955) وله (هدية العارفين نظيرة الشاطبية) بلا رموز.

8. ومنهم أمين الدين عبد الوهاب بن وهبان الدمشقي (تـ 768) وله (نظم در الجلا في قراءة السبعة الملا).

9. أبو جعفر أحمد بن الخسن الكلاعي المالقي المعروف بابن الزيات (730) وله لذة السمع في القراءات السبع.

10. ومنهم سريح بن محمد الملطي وبدأ قصيدته بقوله : «يقول سريح قانتاً متهللاً».

11. محمد الإفراني المغربي شيخ النوري وله تذكرة الاخوان.

12. منهم النحوي المغربي الشهير محمد بن أجروم وله التبصير في نظم التيسير والأرجوزة مفقودة. ونقل ابن القاضي منها :

وفي تنادي والتلاقي الخلف   عن ابن مينا والصحيح الحذف

13. ابن المرحل (700) في قصيدة من ألفي بيت : التبيين والتبصير.

14. والفقيه الأديب محمد بن عاصم الأندلسي (829). إيضاح المعاني في قراءة الداني.

---

(1) ومجموعة هذه المعارضات أوردها موثقة الباحث الدكتور عبد الهادي احميتو في موسوعة قراءة الإمام نافع عند المغاربة، المجلد 4، ص 1512 وما بعدها.

5. التكملات : القيجاطي

لقد أتقن الشاطبي مذهب الداني في قصيدة حرز الأماني، لكن بعض القراء أراد أن يضيف إليها مسائل القيروانيين في كتب أبي محمد مكي القيسي وأبي علي الأهوازي، وءاراء مدرسة ابن شريح، فاتفق أن قام بهذا العمل أبو الحسن علي بن إبراهيم الكناني القيجاطي (تـ 730) فنظم التكملة المشهورة.

وناظم التكملة من أئمة القراءات في مملكة بني نصر بغرناطة، وهو ممن استوعب الاتجاهات الأندلسية عموماً، ودرس أعلامها المشهورين في عهده. وقرأ على الأستاذ العلامة أبي جعفر بن الزبير شيخ أبي حيان الغرناطي، وعلى ابن الضايع وأبي الحسن الأبذي.

وممن أخذ عنه فرج بن قاسم المعروف بابن لب (تـ 782) وهو من شيوخ القيجاطي الحفيد أبي عبد اللّه بن محمد بن علي بن عمر، وابن لب هذا هو الإمام الشهير في سائر العلوم، وقد أورد له الونشريسي في المعيار رسالته في موضوع تواتر القراءات جواباً على ابن عرفة. واسمها «فتح الباب ورفع الحجاب بتعقب ما وقع في تواتر القراءات من السؤال والجواب». ومن تلامذته أيضاً محمد بن مرزوق الجد (أو الخطيب) (تـ 781) ومحمد بن جابر الواد آش صاحب البرنامج المشهور (تـ 749) ومن مشاهير من أخذ عنه أيضا لسان الدين بن الخطيب أديب الأندلس وكاتبها الشهير.

وقد كان حفيده أبو عبد اللّه القيجاطي خاتمة القراء في الأندلس، وهو شيخ المجرادي والمنتوري اللذين أسندا إليه علوماً جمة في القراءات وغيرها ولقد عرفت له اختيارات في الأداء انفرد بها وخولف فيها منها مذهبه في ترقيق اللام من اسم «اللّه» بعد الراء الممالة والمرققة مثل ﴿ نرى اللّه ﴾ و﴿ ولَذِكْرُ اللّه ﴾ و﴿ أفغير اللّه تأمروني أعبد ﴾ وقد أيده ابن المجراد في مذهبه هذا ولكن رد عليه ميمون الفخار في التحفة وفي نظم للقيجاطي الحفيد على منوال الشاطبية :

وإن رقق المصري راء وبعدها	أتت لام تعظيم ففخم وفصلا
إذا أشكلت بالضم والفتح بعدما	يصح به ترقيق راء ليسهلا
كذلك «ذكر اللّه» بالضم لم يزل	كذا الفتح مع ترقيق راء ليحصلا
هما يوجبان اللام تفخيمها ولو	أميلا، حكى هذا أبو شامة العلا
كذلك نص الجعبري أخو الرضا	لدى شرحه حرز الأماني مفصلا

ومن آراء الحفيد أيضاً، إشباع المد في مثل «ءامنوا» و«أوتي» و«إيمانا» وفقا لمذهب القرويين، وتسويته لمقدار المد فيما سببه همز. وما سببه سكون أو إدغام وأخذه بالقصر في ميم ﴿ الٓمٓ أحسب الناس ﴾، وفي الوقف في نحو «يعلمون» و«المتقين» و«حساب» وفي نحو «لاريب» وكما أخذ لورش أيضا بتسهيل الثانية من الهمزتين المفتوحتين نحو «ءَانتُم» بتفخيم الراء في قوله تعالى : ﴿ فكان كل فرق كالطود العظيم ﴾.

أمَّا قصيدة جده أبي الحسن فإنه أراد تكملتها باختيارات الشيخ مكي القيسي والإمام بن شريح وأبي علي الأهوازي، التي أهملها الشاطبي، وجعل لهم رموزاً بالأحرف الأولى من أسمائهم، وذكر أنه لم يتعرض لمذهب أبي عمرو الداني ويقول فيها :

وما لم تجد فاعلم بأن جمعيه بوقف أبي عمرو وتيسيره تلا

ومجمل الآراء الواردة فيها هي التي بسطت في كتابي الاقناع والعذب النمير ويقول في خاتمتها :

وقد كملت أبياتها مائة فمن أتى بمزيد فيه جاد وأفضلا

وقد نشرها الدكتور احميتو في موسوعته عن رواية ورش في المغرب.

الفصل الثاني

إشعاع مدرسة الشاطبي في الشام من خلال الإمامين السخاوي والجعبري

لقد ظلت حواضر الشام مستقراً لأئمة القراءات من عهد تأسيسها في مستهل القرن الثاني الهجري، فاشتهر من تلاميذ رواتها الأوائل هارون بن موسى الأخفش الصغير الذي كان من حملة طرق القراءات، وبرز بعده القارئ الكبير والمحدث الإمام محمد بن النصر الربعي المعروف بابن الأخرم (تـ 341)، وروى عنه القراءات أحمد بن عبد العزيز الشهير بابن بدهن، وأحمد بن نصر الشذائي، وعبد الواحد بن عبد القادر الذي كان من شيوخ الهذلي.

ومن معاصري ابن الأخرم مقرئ انطاكية ومسندها، الإمام إبراهيم بن عبد الرزاق (تـ 339) الذي قرأ على مجموعة من الشيوخ منها إسماعيل القاضي البغدادي، وقنبل المكي والأخفش الصغير، وعنه أخذ القراء الأنطاكيون مثل أبي علي الوافد على الأندلس، وعلي بن موسى الأنطاكي، وعبد اللّه بن اليسع، كما أخذ عنه عبد المنعم بن غلبون الذي انتقل إلى مصر وتألق نجمه فيها هو وابنه طاهر الشهير.

واشتهر من تلامذه ابن الأخرم أبو محمد عبد اللّه بن عطية المعدل المفسر المقرئ (تـ 383) الذي قيل إنه كان يحفظ خمسين ألف بيت للاستشهاد على معاني القرآن.

ومن بعد هؤلاء ظهر أبو علي الحسن بن علي الأهوازي (تـ 446) الذي استوطن دمشق وبث فيها علماً كثيراً، ويقول ابن الجزري إنه شيخ القراء في عصره وأعلى من بقي في الدنيا اسنادا وأنه أخذ عن أحمد بن عبد اللّه الجبني وأبي القاسم عبد اللّه بن نافع العنبري وأبي الفرج محمد بن أحمد بن إبراهيم الشنبوذي وغيرهم وقرأ عليه ابن غلام الهراس وابن عبد الوهاب مؤلف المفتاح ومحمد بن عبد الرحمن النهاوندي شيخ ابن سوار.

وروى عنه أبو معشر الطبري كما روى الأهوازي عنه الطمّ والرمّ والمعروف أن الأهوازي كان يحط من مقام ابي الحسن الأشعري، وكان رد ابن عساكر عليه عنيفاً في كتاب بيان كذب المفترى.

وممن قرأ على الأهوازي من الشاميين علي بن الحسن الدمشقي شيخ ابن عساكر وفي بداية القرن السابع حفلت القراءات بالشام بمجموعة من كبار القراء من أبرزهم علم الدين السخاوي.

1 . علم الدين السخاوي

ولد أبو الحسن عليٌ بن عبد الصمد في سخا بمصر سنة 558 وتعلم في القاهرة، ولازم فيها شيخه القاسم بن فيره الشاطبي، وكان من أجل أصحابه، أخذ عنه القراءات حتى صار فيها صدرا، وشرح قصيدتيه حرز الأماني، وعقيلة أتراب القصائد ويعتبر شرحه الموسوم بفتح الوصيد في شرح القصيد للحرز. أول شرح عليها، وكان السخاوي أيضا علما في اللغة والنحو، ثم انتقل إلى دمشق ودرس في جامعها أكثر من أربعين سنة، ظل طيلتها تزدحم الطلبة على بابه، لتروى من معين عبابه، ومن أبرز تلامذته أبو شامة الدمشقي وأبو الفتح محمد بن علي الأنصاري.

وتتسم مؤلفاته بالتنوع والإمتاع، وتناولت علوم اللغة مثل شرحه لمفصل الزمخشري، وتفسير أحاجيه النحوية، أما في علوم القرآن فله زيادة على فتح الوصيد، كتاب هداية المرتاب وغاية الحفاظ والطلاب في متشابه الكتاب[1]، وهو بديع من نوعه رائع في نظمه، وليس القصد منه محاولة تأويل المتشابه كما قد يتبادر من عنوانه، وإنما هو بيان الآيات التي تتشابه في معناها وتختلف ألفاظها اختلافاً ويقول :

قال عليٌّ السخاوي ناظما ... كان له اللّه الرحيم راحما
الحمد للّه الحميد الصمد ... مُنزِّل الذكر على محمد
فيه هدى للمهتدي ونورٌ ... وحكمة تُشْفَى بها الصدور
تنزيل رب العالمين نَزَلا ... به عليه الروح من رب العلا
صلى عليه اللّه من رسول ... أيده بمعجز التنزيل

---

(1) وقد نشر هذا الكتاب بعناية عبد القادر الخطيب الحسني، عن دار الفكر المعاصر ببيروت.

ثم على أصحابه وءاله ... المؤمنين بالكتاب كله

وبعد فالقرآن نور مُشْرِقُ، ... حامله مسدد موفَّقُ

وجاء عن سيدنا محمد ... ذي الفضل والفخر الرسول المرشد

في فضل حفاظ القرآن المهره ... أنهمُ مع الكرام البرره

لأنه في صحف مطهره ... وهْي بأيديهم كما قد ذكره

فالحافظ المتقن قد ساوى الملك ... فاستعمل الجِدَّ، فمن جَدَّ ملك

وقد نظمت في اشتباه الكلم ... أرجوزة كاللؤلؤ المُنَظَّمِ

لقبتها هداية المرتاب ... وغاية الحفاظ والطلاب

أودعتها مواضعا تخفى على ... تالي الكتاب وتريح من تلا

رتبتها على حروف المعجم ... فَأَفْصَحَتْ عن كل أمر مبهم

فإن أردت علم لفظ مشكل ... فانظر إلى الحرف الذي في الأول

فإنه باب من الأبواب ... وفيه ما رمت بلا ارتياب

ولا تَعُدَّ أولا مزيدا ... إلا إذا كان هو المقصودا

وإن أردت علم جرف أشكلا ... ألفيته في بابه محصلا

وإن توالت كلماتٌ مُشْكَلَة ... جمعتُها في باب حرف الأول

إن أمكن الجمع وإلا انفردت ... فوقعْت في بابها ووردت

وربما أغنى عن القرين ... قرينه بواضح التبيين

وربما جاءا معا فكانا ... كالشاهدين أوضحا البيانا

وكلما قيده الإعراب لَمْ ... ءات به لأن الإعراب عَلَمْ

والله حسبي وعليه اعتمد ... به أعوذ لاجئا واعتضد

بعض متشابهات الكلم في باب الألف

وأقرأ «فأنزلنا بأي البقرة» ... «على الذين ظلموا» محبره

لكن «فأرسلنا عليهم» جاء في ... سورة الأعراف يقينا فاعرف

وآخر الآيات «يفسقونا» ... فيها وفي الأعراف «يظلمونا»

ومعْ «وما أنزل» قل «إلينا» ... وآل عمران بها «علينا»

وجاء «إبليس أبى واستكبرا» ... فيها، وفي صاد «أبى» ماذكرا

وجاء «والفتنة» فيها «أكبر» ... وهو بها الحرف الذي يؤخر

وقبله «أشدُّ» أعني الأولا | لا تسترب فإنه قد انجلى
«يُبَيِّنُ اللّه لكم آياته» | في أربع لا ريب في إثباته
أولها الثاني الذي في البقره | وآل عمران بحرف مسفره
وثالث النون وحرف المائده | دونكها من تحفة وفائده
وجاء ذكر الأرض من قبل السما | بخمسة حققها من فهما
من بعد «لا يخفى عليه» مرّه | وبعد «ما يعزب عنه ذرّه»
وبعد «ممن خلق» استبينا | وبعدما «أنتم بمعجزينا»
في يونس وآل عمران وفي | طه وإبراهيم قبل فاكشفي
والعنكبوت جاء فيها الخامس | به انجلت للقارئ الحنادس

وهذا النموذج يعطي ما يمتاز به هذا النظم من جودة وإحكام.

ومن أشهر مؤلفاته في القراءة، كتاب "جمال القراء وكمال الإقراء"[1] وهو مجموعة عشرة كتب، يتناول كل منها موضوعا من علوم القرآن، وهي:

1. **نثر الدرر في ذكر الآيات والسور**: ذكر فيه ترتيب نزول السور. معتمدا فيه على الرواية عن عطاء بن أبي مسلم الخراساني، وروى عنه إن السورة إذا نزل أولها في مكة كتبت مكية، ويزيد اللّه فيها ما شاء بالمدينة، ثم بيّن في هذا الجزء بعض الآيات التي نزلت في المدينة وأدرجه في السور المكية.

ثم استعرض في هذا الجزء أيضا أسماء القرآن، وعد منها الفرقان والذكر والكتاب والقصص والتنزيل والروح والمثاني، والذكر والهدى والبيان والتبيان، والرحمة والبشير والنذير والعزيز والحكيم والمهيمن والبلاغ والشفاء والنور والمجيد.

ثم تحدث عن أسماء السور وأقسامها، كالسبع الطوال، والمثاني والمئين والمفصل ومما قاله إن الخليفة عثمان بن عفان ظن أن الأنفال والتوبة سورة واحدة فلذلك لم يكتب بينهما البسملة، وكانتا تدعيان القرينتين على عهد النبيﷺ. وروى عن بعض السلف أن ميادين القرآن ما افتتح ب «آلم» وبساتينه المتفتحة ب «آلر» ومقاصيره «الحامدات» وعرائسه «المسبحات» ودبابيجه «الحواميم»، ورياضه «المفصل».

(1) جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين السخاوي، ت 643، تحقيق د. علي حسين البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ط. أولى، 1408هـ/1987م، مجلدان، 740 صفحة.

وختم هذا الجزء بأسماء السور وألقابها وذكر أن سورة «النحل» تسمى أيضا سورة «النَّعَم»، و«الإسراء» تسمى أيضا سورة «بني إسرائيل»، و«طه» سورة «الكليم»، و«النمل» سورة «سليمان»، و«فاطر» سورة «الملائكة»، و«ص» سورة «داوود»، و«الزمر» سورة «الغُرف». و«غافر» سورة «المؤمن»، و«فصلت» سورة «المصابيح»، و«الجاثية» سورة «الشريعة»، و«الممتحنة» سورة «المودة»، و«الصف» سورة «الحواريين»، و«الطلاق» سورة «النساء» (الصغرى) و«الملْك» تسمى «الواقية» و«النبأ» سورة «التساؤل» و«العلق» سورة «القلم» و«الكافرون» تسمى سورة «العبادة»، و«الإخلاص» سورة «الأساس» ونقل أن جعفر الصادق اعتبر «الفيل» و«قريشا» سورة واحدة.

2. والكتاب الثاني عن الإعجاز، بعنوان "**الإفصاح الموجز في إيضاح المُعجز**"، واختصر فيه وجوه الإعجاز المشهورة، مع تعليلات دقيقة ونكت بديعة.

3. وخصص الجزء الثالث لفضائل القرآن، وسماه "**منازل الإجلال والتعظيم في فضائل القرآن العظيم**"، وهو يكاد يكون اختصارا لكتاب أبي عبيد بن سلام، ذكر فيه فضائل القرآن جملة، وفصل في فضائل بعض السور والآيات، وذكر آداب التلاوة وبعض أحكامها.

4. وفي الجزء الرابع تحدث عن تجزئة القرآن، وتقسيمه أورادا وأحزابا، وقال إنه اشتمل على ثلاثمائة ألف حرف وأربعين ألف وسبعمائة ونيفا وأربعين حرفا وأن الآيات ستة آلاف ومائتا آية وتسع وعشرون. وبيّن مواضع أثلاثه وأرباعه وأسباعه، وأنصاف كل منها وأجزائه وأحزابه وأنصاف الأحزاب وأرباعها، وختم هذا الجزء بالصلاة المأثورة والدعاء لتسهيل حفظ القرآن الكريم.

5. أما الكتاب الخامس في هذا المجموع فهو مخصص لعدد آيات القرآن. وسماه السخاوي "**أقوى العدد في معرفة العدد**"، واستهله بقوله : «عدد آي القرآن ينقسم إلى المدني الأول، والمدني الأخير، والمكي والكوفي والبصري والشامي، فالمدني الأول رواه نافع بن أبي نعيم رحمه الله عن أبي جعفر يزيد بن القعقاع، وشيبة بن نصاح، والمدني الأخير فهو الذي رواه إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري عن سليمان بن مسلم بن جماز عن شيبة وأبي جعفر وعليه الآخذون لقراءة نافع اليوم وبه ترسم الأخماس والأعشار وفواتح السور في مصاحف أهل

المغرب». وقال إن العدد المكي ينسب إلى ابن كثير وأنه مروي عن أبي بن كعب، وأن الكوفي من رواية حمزة عن عبد الرحمن السلمي ويسند بعضه إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأن العدد البصري ينسب إلى عاصم الجحدري، وأن الشامي منسوب إلى يحيى الذماري.

ثم استعرض السور كلها مبينا الآيات التي انفرد بها كل مصر وعدد الآي بحسب كل منها. فيقول عن فاتحة الكتاب، إنها سبع آيات عند الجميع، غير أنهم اختلفوا في الآية السابعة، فهي البسملة في عد الكوفي والمكي، ولكنهما لم يعدا «أنعمت عليهم»، وبالعكس المدنيان والبصري والشامي. ورجح الإمام السخاوي أنها آية من الفاتحة وساق لذلك عدة أدلة.

وعن سورة البقرة قال إنها في العد الكوفي مائتان وثمانون وست آيات، وفي المدنيين والمكي والشامي خمس آيات، أي بنقص واحدة عن الكوفي، وفي البصري سبع آيات أي بزيادة آية عن الكوفي. وذكر اختلافهم في إحدى عشرة آية منها، وهكذا كان صنيعه في جميع السور.

وفي الختام بين أن سبب اختلافهم في عدد الآي النقل والتوقيف وأنه لو كان راجعا إلى الرأي والقياس لعد الكوفيون. «الر» آية مثل ما عدوا «الم» وكيف عدوا «المص» ولم يعدوا «المر» ؟ ومالهم لم يعدوا «طس» و«ص» و«ق» و«ن». كما عدوا «طسم» و«طه» و«يس» ؟ وكيف عدوا «كهيعص» آية واحدة، وعدوا «حم عسق» آيتين ؟ ثم ذكر أمثلة أخرى تدل على التوقيف في رؤوس الآي.

والكتاب السادس في ذكر الشواذ، وليس له عنوان مثل سَابِقَيه، واستعرض رأيه في الشذوذ والتواتر، واشتمالِ المصحف على الأحرف السبعة، وخلاصته :

أ) إن الروايات الشاذة ليست من القرآن، ولا تجوز القراءة بها، وذكر في هذا ما روى عن خلاد بن يزيد الباهلي، قال قلت ليحيى بن عبد الله بن مليكة إن نافعا حدثني عن أبيك عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تقرأ «إذ تَلِقُونَهُ» وتقول إنه من ولقِ الكذب. فقال يحيى ما يضرك ألا تكون سمعته من عائشة، نافع ثقة على أبي، وأبي ثقة على عائشة وما يسرني أني قرأتها هكذا ولي كذا وكذا؛ قلت ولم وأنت تزعم أنها قالت : لأنه غير قراءة الناس. ونحن لو وجدنا أحداً يقرأ بما ليس بين اللوحين ما كان بيننا وبينه إلا التوبة أو تضرب عنقه، نجيء به عن الأمة

عن النبي صلى اللّه عليه وسلم عن جبريل عن اللّه عز وجل، وتقولون أنتم حدثنا فلان الأعرج عن فلان الأعمى، ما أدري ماذا أن ابن مسعود يقرأ غير ما في اللوحين، إنما هو واللّه ضرب العنق أو التوبة[1].

ب) واعترض السخاوي على الطبري قوله إن عثمان رضي اللّه عنه كتب القرآن على حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن. وإن الستة سقطت بالإجماع على خط المصحف المكتوب على حرف واحد. فقال السخاوي إن هذا لا يسلم للطبري ولا يوافق عليه لأنه ما كان لعثمان أن يستجيز ذلك، ولا يستحل ما حرم اللّه عز وجل من هجر كتابه وإبطاله وتركه، وإنما سد باب القالة، وأن يدعي مدع شيئا ليس مما أنزل اللّه فيجعله من كتاب اللّه عز وجل، أو يرى أن تغيير لفظ الكتاب العزيز بغيره مما هو بمعناه لا بأس به، ثم قال إنما أراد عثمان أن يجمع القرآن كله بجميع وجوهه السبعة التي أنزل عليها، ولذلك كتب في المصاحف، «وأوصى» و«وصى» وكتب في بعض المصاحف : «وقالوا اتخذ اللّه» وفي بعضها «قالوا» ثم عد بعض اختلاف كتابة المصاحف دليلا على أنها شملت الأحرف السبعة[2]. ومن الغريب أن يعد قراءة «فَتَثَبَّتُواْ» في الحجرات من الشواذ وبها قرأ حمزة والكسائي.

7. أما الكتاب السابع، فسماه "**الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ**"، وبسط القول فيه في كل سورة مبينا ما يترتب عليه من الأحكام.

8. وعنون السخاوي كتابه الثامن، "**بمراتب الأصول وغرائب الفصول**"، استهله بأحاديث عرض جبريل عليه السلام، على النبي صلى اللّه عليه وسلم القرآن في رمضان، ثم نقل من كتاب القراءات لأبي عبيد القاسم بن سلام تسمية من حفظ عنهم في القراءة شيء ولو حرفا واحدا فما فوقه، فذكر قراء الصحابة المهاجرين، المشهورين وختمهم بعبد اللّه بن السائب قارئ مكة، وذكر من الأنصار أبيا بن كعب، ومعاذا بن جبل وأبا الدرداء وزيد بن ثابت وأبا مجمع بن جارية وأنس بن مالك ولم يذكر أبا زيد بن السكن الأنصاري.

---

(1) جمال القراء، ج 1، ص 235.

(2) المصدر نفسه، ج 1، ص 237.

ونقل عن أبي عبيد من قراء التابعين من أهل المدينة سعيد بن المسيب. وعروة بن الزبير وسالم بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن يسار وابن هرمز وابن شهاب وعطاء بن يسار، ومعاذ بن الحارث المعروف بمعاذ القارئ.

ومن أهل مكة عبيد اللّه بن عمير الليثي، وعطاء بن أبي رباح، وطاووس وعكرمة مولى ابن عباس وعبد اللّه بن أبي مليكة.

ومن أهل الكوفة علقمة بن قيس والأسود بن يزيد وإبراهيم بن يزيد النخعيون، ومسروق بن الأجدع وعبيدة السلماني، وعمرو بن شرحبيل، والحارث بن قيس الجعفي والربيع بن خيثم، وعمرو بن ميمون، وأبو عبد الرحمن السلمي، وزر بن حبيش وأبو زرعة بن عمرو بن جرير، وسعيد بن جبير والشعبي.

ومن أهل البصرة عامر بن عبد اللّه المعروف بابن عبد قيس الذي يقرئ الناس، وأبو العالية الرياحي وأبو رجاء العطاردي، ونصر بن عاصم الليثي ويحيى بن يعمر الذي انتقل من البصرة إلى خراسان، وجابر بن زيد أبو الشعثاء، والحسن البصري وابن سيرين وقتادة.

ومن أهل الشام المغيرة بن شهاب المخزومي صاحب عثمان بن عفان في القراء.

ثم ذكر السخاوي قول أبي عبيد إن خمسة عشرة رجلا تجردوا للقراءة حتى صاروا أئمة فيها يأخذها عنهم الناس ويقتدون بهم، وفي كل مصر منهم ثلاثة رجال.

ففي المدينة أبو جعفر يزيد بن القعقاع مولى عبد اللّه بن عباس المخزومي، وشيبة بن نصاح مولى أم سلمة، ونافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم. وإليه صارت قراءة أهل المدينة.

وفي مكة عبد اللّه بن كثير وحميد بن قيس الأعرج، ومحمد بن محيصن وكان أقدمهم ابن كثير وإليه صارت قراءة أهل مكة.

ومن قراء الكوفة يحيى بن وثاب وعاصم بن أبي النجود والأعمش، وكان أقدمهم وقرأ على عبيد اللّه بن نضيلة صاحب بن مسعود، وكان الأعمش إمام الكوفة المقدم في زمانه عليهم، ثم تلاهم حمزة بن حبيب الزيات وصار جل أهل الكوفة على قرائته، وتبعه سليم بن عيسى، وفارقه أبو بكر بن عياش الذي اتبع عاصماً، وأما الكسائي فكان ينجز القراءات فأخذ عن حمزة بعضاً وترك بعضاً.

وذكر من قراء البصرة أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي وعبد اللّه بن أبي إسحق الحضرمي وهو أقدمهم وقراءته مأخوذة عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم، وأن عيسى بن عمر كان عالماً بالنحو لكن له اختيارات في القراءة على مذاهب العربية تفارق قراءة العامة ويستنكرها الناس وكان الغالب عليه حب النصب ما وجد إليه سبيلاً منه قراءته : «وامرأته حمالة الحطب» و«الزانية والزاني»، و«السارق والسارقة» وكذلك «هؤلاء بناتي هن أطهر لكم» والذي صار إليه أهل البصرة أبو عمرو بن العلاء. الذي اتخذوه إماماً، وكان لهؤلاء رابع هو عاصم بن أبي الصباح الجحدري لكن لم يرو عنه مثل ما روى عن هؤلاء الثلاثة.

وتابع السخاوي نقلاً عن أبي عبيد أن من قراء الشام عبد اللّه بن عامر اليحصبي ويحيى بن الحارث الذماري، وأن ابن عامر هو إمام أهل دمشق في دهره وإليه صارت قراءتهم وخلفه يحيى وقام مقامه، وإنه نسي الثالث من قراء الشام.ويقول السخاوي إن القارئ المنسي هو خليد ين سعد صاحب أبي الدرداء، ويذكر الدكتور حسين البواب محقق الكتاب أن أبا شامة تعقب كلام السخاوي فقال إن المنسي عنده هو عطية بن قيس الكلابي أو إسماعيل بن عبيد اللّه بن أبي المهاجر وأن ابن الجزري ذكر أن شريح بن يزيد مقرئ الشام هو الذي نسيه أبو عبيد[1].

وفي هذا الجزء اعترض اعتراضاً قوياً على ابن جرير الطبري ما قاله في حق قراءة ابن عامر فقال إن له الفضل على سائر الأئمة لكونه أدرك سنتين من حياة النبي صلى اللّه عليه وسلم، ولقي جماعة من الصحابة منهم معاذ بن جبل وأبو الدرداء ومعاوية وواثلة بن الأسقع، وكان قاضياً للجند، ومشرفاً على بناء جامع دمشق، ورد السخاوي على الطبري قوله : «وقد زعم بعضهم أن ابن عامر أخذ قراءته عن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، وأن المغيرة قرأ على عثمان بن عفان، وهذا غير معروف عن عثمان بل لا نعلم أن أحداً ادعى أن عثمان أقرأه القرآن وبل لا نحفظ عنه من حروف القرآن إلا أحرفاً يسيرة، ثم قال الطبري، «إن الذي حكى ذلك رجل مجهول من أهل الشام لا يعرف بالنقل في أهل النقل، ولا بالقرآن في أهل القرآن يقال له عراك بن خالد المري، ذكر ذلك عن هشام بن عمار، وعراك لا يعرفه أهل الآثار، ولا نعلم أحداً روى عنه غير هشام بن عمار».

---

(1) جمال القراء، ج 2، ص 431.

وقد كان رد السخاوي عنيفاً حيث قال : «وهذا قول ظاهر السقوط : ثم ذكر أن أبا عبد الرحمان السلمي وأبا الأسود الدؤلي، قرأوا على عثمان. وقال إن شيخه الشاطبي حذر من طعن الطبري هذا. ثم أورد مجموعة من الأدلة تبين صحة إسناد قراءة ابن عامر إلى عثمان[1] : ثم نبه على خطإ عبد الواحد ابن أبي هاشم في فهم ما قاله ابن مجاهد : إن قراءة ابن عامر شيء جاءنا من الشام، لأن ابن مجاهد اختار ابن عامر ممثلاً لقراءة أهل الشام التي في مصحفهم مراعاة للأحرف السبعة التي نزل بها القرآن. وتأول السخاوي يؤكد رأيه أن المصاحف العثمانية شملت جميع الأحرف السبعة.

وثم أتى في آخر هذا الجزء بتراجم للقراء السبعة وبين طرقهم في الإقراء وذكر أبرز رواتهم، وأعطى نماذج من أصولهم ومذاهبهم في الاستعاذة والبسملة والإدغام والإمالة، وأحكام ميم الجمع والمد والقصر.

9. والكتاب التاسع سماه "**منهاج التوفيق إلى معرفة التجويد والتحقيق**" وشرح مصطلح «التجويد» بأنه أداء قراءة لا جور فيها، لا تهجنها الزيادة ولا يشينها النقصان، وفسر «الترتيل» المطلوب في القرآن الكريم، بأنه الترتيب والتأني والبيان، وذكر وصف أم سلمة رضي اللّه عنها لقراءة النبيﷺ بأنها «مفسرة حرفاً حرفاً» وعن علي رضي اللّه عنه أنهﷺ كان حسن الصوت ماداً ليس له ترجيع، وبين الفرق بين ترجيع الغناء المنهي عنه، وبين ترجيع القراءة المأثور عنهﷺ وهو تكرار الآية.

وذكر وصف ابن ذكوان للتجويد بقوله أن يعرف القارئ مخارج الحروف في مواضعها، ويستعمل إظهار التنوين عند حروف الحلق إظهاراً وسطاً بلا تشديد، وإخراج الهمزة إخراجاً حسناً، وتشديد المضاعف تشديداً وسطاً من غير إسراف ولا تعد، وتفخيم الكاف والراء والزاء والخاء والحاء والطاء بلا إفحاش ولا إسراف، وترقيق الراء، وتصفية السين، وإظهار طنين النون عند الخاء، وإظهار الهاء وإخراجها من الصدر، وإدغام ما يحسن فيه الإدغام وإظهار ما يحسن فيه الإظهار.

وأنكر السخاوي ما نسب لحمزة من الإفراط في المد، وروى عنه قولته المشهورة في ذم الإفراط : إن ما فوق الجعودة قطط، وما فوق البياض برص، وما فوق القراءة ليس بقراءة، وذكر لحمزة أن رجلاً من أصحابه همز حتى انقطع زره، فقال لم ءامره بذلك.

---

(1) جمال القراء، ج 2، ص 434.

ثم أنكر السخاوي أيضاً ما ابتدعه الناس من أصوات الغناء في التلاوة، مثل الترعيد والتَّرقيص، والتطريب والتحزين والتحريف، وشرحها، ونبه على الفرق بين اللحن الخفي وهو عدم إيفاء الحروف حقها، واللحن الجلي هو تغيير الإعراب، وبين الفرق بين السكون والاختلاس. فالساكن ما عرا من الحركات الثلاث من غير وقف شديد ولا قطع مسرف عليه سوى احتباس اللسان في موضعه قليلا في حال الوصل، أما الاختلاس فهو الإسراع باللفظ حتى يظن السامع ذهاب الحركة، وينبغي أن يؤتى به في مثل «لاشية فيها» و«الغاشية» و«دية» وكل الكسر قبل الياء المفتوحة لكيلا تظهر الياء وكأنها مشددة. ثم فسر الرَّوم الذي هو تضعيف الصوت، والإشمام الذي ليس سوى إشارة بالشفتين إلى حركة لا تسمع. وذكر أن الإخفاء في النون والتنوين فهو واسطة بين الإظهار والإدغام وأورد في هذا الجزء قصيدته المعروفة بـ "عمدة المفيد وعدة المجيد في معرفة التجويد"[1].

10. أما الكتاب العاشر والأخير من مجموعة جمال القراء، فعنوانه "علم **الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء**".

وهو من أجود ما كتب في هذا الباب، إذ اختصر فيه جملة من أصول الداني في المكتفى، وإن لم يتبع منهجه في استعراض الوقف في كل سورة، ولكنه ركز على أهم قواعد الوقف، وعلى ضوابط الابتداء.

ولقد بدأ كلامه بذكر الأحاديث الواردة في الوقف مثل ما فعل الداني، إلا أنه خالفه في فهم حديث «ما لم نختم آية رحمة بعذاب، أو آية عذاب بمغفرة» فقال السخاوي : «ليس الأمر كما ذكر أبو عمرو، بل الحديث يدل على أن القارئ يقف حيث شاء لقوله «كل شاف كاف»، ولم يرد بالفصل وترك الوصل أن الكلام قد تم» وكلام أبي عمرو هو أن في الحديث تعليما للتمام ؛ ثم زاد السخاوي قائلاً : إن المراد هنا هو أن القارئ إذا وصل غيَّر المعنى وقلبه لأنه إذا قال : «تلك عقبى الذين اتقوا وعقبى الكافرين» صير الجنة عقبى الكافرين، وليس كل التمام على هذه الصفة.

ولقد وافق السخاوي أبا عمرو في أقسام الوقف السالفة وأعطاها نفس التفسير، واستنكر قول أبي يوسف صاحب أبي حنيفة بأن تقسيم الأوقاف بدعة لأنَّ القرآن معجز

---

(1) قام بتحقيقها الدكتور علي حسن البواب، أما شرحها فهو للحسن بن قاسم المرادي الأسفي، ت 749هـ، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1407هـ/1987م.

وهو كالقطعة الواحدة، وكله تام حسن وبعضه تام حسن، مما يفهم منه جواز الوقف في كل موضع. ورد السخاوي بقوله : إن الكلمة الواحدة ليست من الإعجاز في شيء وإنما الإعجاز في الوصف العجيب والنظم الغريب، ثم قال إن معرفة الوقف والابتداء الذي دونه العلماء تبيين معاني القرآن العظيم وتعريف مقاصده، وإظهار فوائده، وبه يتهيأ الغوص على درره وفرائده فإن كان هذا بدعة فنعمت البدعة هذه.

ثم بدأ بذكر الأماكن التي لا ينبغي الوقف عليها، وجملتها نحو من غشرة، فعنده لا يوقف على المبتدإ دون خبره ولا على موصوف دون صفته، ولا على الشرط دون جزائه، ولا على الأمر دون جوابه، وكذلك التمني والقسم ولا قبل الاستثناء المتصل، ولا على المعلل دون العلة ولا قبل لام الجحد، ثم أعطى أمثلة في كل هذه المواضيع.

ثم قال السخاوي إن الوقف يختلف باختلاف التأويل ومثّل لذلك بالآية الأولى من البقرة حيث روى الوقف عن نافع وعاصم على قوله تعالى : ﴿ **ذلك الكتاب لا ريب** ﴾ ويكون التقدير ﴿ **لا ريب فيه** ﴾ والاستئناف بـ ﴿ **فيه هدى** ﴾ كمبتدإ وخبر، ومن هذا النوع أيضاً الوقف في آل عمران على قوله تعالى : ﴿ **وما يعلم تأويله إلا الله** ﴾ عند من يرى أن قوله تعالى: ﴿ **والراسخون في العلم** ﴾ مبتدأ وليس معطوفاً على قبله.

ومن طريف ما أورد في هذا الباب أن الوقف قد يكون واجباً في بعض الأماكن، مثل قوله عز وجل : ﴿ **ولا يحزنك قولهم** ﴾ فلا يجوز وصله ليلا يتوهم فيه أنهم قالوا : ﴿ **إن العزة لله جميعاً** ﴾ وإن ذلك مما يحزنه، ومثله قوله تعالى : ﴿ **فلا يحزنك قولهم، إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون** ﴾.

ثم بسط القول في بعض حالات خاصة، منها الوقف بعد بلى وكلا التي تحدث عنها الداني في المكتفى ؛ وزاد السخاوي عليها أحكام الوقف على قوله ﴿ **إن ترك خيرا** ﴾ وذكر جوازه عن مكي، وقال السخاوي إنه غلط لأن جواب الشرط يبتدأ به ؛ ومنها الوقف بعد «ام» وقال إنها في المعادلة تكون عاطفة سواء بعد الاستفهام أو التسوية، وقد تكون منقطعة بمعنى «بل» وهذه يجوز الوقف قبلها، ومثاله عنده قوله تعالى : ﴿ **أم تريدون أن تسألوا رسولكم** ﴾ فالظاهر أنها هنا منقطعة، وعارض رأي أبي محمد مكي في هذا الموضع. وعلى نفس المنوال، تناول أحكام الوقف بعد «لو» و«لولا» والخلاف في «لا» في «لا أقسم» وفي «لا جرم» وأقوال النحاة في زيادتها، أو في كونها رداً على خطاب المشركين ؛ ثم تحدث عن الوقف قبل «ثم»

وقال إن بعض الشيوخ يرونه من الوقف الكافي لأنها للمهلة والتراخي، ولكنه نبه على مواضع لا يوقف قبلها مثل قوله تعالى: ﴿ **إذا لأذقناك ضعف الحياة وضعف الممات** ﴾ ولا يبتدأ بقوله : ﴿ **ثم لا تجد لك** ﴾، وختم هذا الجزء بأحكام الألف عند الابتداء، في أحوال همز الوصل والقطع.

وفي التجويد نظم علم الدين السخاوي قصيدة رائعة في أسلوبها ومعانيها، ونظراً لقيمتها العلمية والأدبية نوردها هنا كاملة :

يا من يروم تلاوة القرآن	ويرود شأو أئمة الإتقان
لا تحسب التجويد مَداً مُفرطا	أو مَدَّ ما لا مَدَّ فيه لوان
أو أن تشدد بعد مَدٍّ همزة	أو أن تلوك الحرف كالسكران
أو أن تفوه بهمزة مُتَهَوِّعَا	فيفر سامعُها من الغثيان
للحرف ميزان فلا تك طاغيا	فيه، ولا تَكُ مُخْسِر الميزان
فإذا همزت فجئ به مُتلطفا	من غير مَا بَهْر وغير تَوانِي
وامدد حروف المَد عند مُسَكَّن	أو همزة حسنا أخا إحسان
والمدُّ من قبل المُسكَّن دون ما	قد مُدَّ للهمزات باستيقان
والهاء تخفى، فاحل في إظهارها	في نحو (مِنْ هَادِ) وفي (بهتان)
و(جباههم) بَيِّن، (وجوههم) بلا	ثِقَل تَزيد به على التُّبيان
والعين والحا مظهر، والغين قل	والخا وحيث تَقارب الحرفان
كـ (العهن)، (أفرغ)، (لا تزغ)، (نختم)،	و(لا تخشى) و(سبحه) وكـ (الإحسان)
والقافَ بَيِّن جهرها وعلُوَّها	والكافَ خلِّصها بحُسن بيان
إن لم تحقق جهر ذاك وهمسَ ذا	فَهُما لأجْل القُرب يختلطان
والجيمُ إن ضعفت أتت ممزوجة	بالشِّين مثل الجيم في (المرجان)
و(العجل) و(اجتنبوا) و(أخرج شطأه)	و(الرجز) مثل (الرجس) في التبيان
و(الفجر)، (لا تجهر) كذاك وكـ (اشترى)	بيّن تفشيه مع الإسكان
وكذا المشدد منه نحو (مُبَشِّرا)	أو غير ذاك كقوله (في شان)
واليا وأختاها بغير زيادة	في المد كـ (الموفون) و(الميزان)
وبيانها إن حركت كـ (لِسَعْيِها)	وكـ (بَغْيِكم) والياء في (العصيان)
وكمثل (أحيينا) و(يستحيي) ومثـ	ـل (الغي يتخذوه) في الفرقان

لا تُشْربنها الجيم إن شددتها ... فتكون معدودا من اللُّحَّان

(في يوم) مع (قالوا وهم) ونظير ذا ... لا تدغموا يا معشر الإخوان

والواو في (حتى عفوا) ونظيره ... إدغامه حتم على الإنسان

والضَّادُ عَالٍ مستطيلٌ مُطْبَقٌ ... جهر يَكِلُّ لَديه كُلُّ لسان

حَاشا لسانٍ بالفصاحة قَيِّمٍ ... ذَرِبٍ لأحكام الحروف مُعان

كمْ رامه قومٌ فَما أبدوا سوى ... لام مُفخَّمة بلا عِرفان

ميِّزه بالإيضاح عن ظاء، ففي ... (أضللن) أو في (غِيض) يشتبهان

وكذاك (مُحتَضَر) و(ناضرة إلى) ... و(ولا يَحُضُّ) وخذه ذا إذعان

وأبِنْهُ عند التاء نحوَ (أفضتم) ... والطاءِ نحو (اضطر) غَيْرَ جبان

والجيم نحو (اخفض جَناحك) مثلهُ ... والنون نحو (يحضن) قِسْهُ وعَان

والرا كـ(ليضْرِبَن) أوْ لام كـ(فضـ ... ـل الله) بَيِّن حيث يلتقيان

وبيانُ (بعض ذنوبهم) و(اغضض) و(أنـ ... ـقض ظهرك) اعرفه تكن ذا شان

وكذا بيان الصادِ نحو (حَرصتم) ... والظاء في (أوعظت) للأعيان

إذ أظهروه وأدغموا (فرطت) فاتـ ... ـبع في القُران أئمة الأزمان

واللامَ عند الرَّاء أدغِم مُشْبِعا ... محضا إذ الحرفان يقتربان

في نحو (قل ربِّي) وما عن نافع ... فيه وعاصم أمْحَى القولان

وبيانه في نحو (فضَّلنا) على ... رفق لكل مُفَضَّل يقظان

وبـ(قل تعالوا)، (قل سلام)، (قل نعم) ... وبمثل (قل صدق) اعْلُ في التبيان

والنونُ ساكنةً مع التّنوين قد ... شُرِحا معا في غير مَا ديوان

وشرحت ذلك في مكان غير ذا ... فأنا بذاك عن الإعادة غاني

والراءَ صُنْ تشديدَه عن أن يرى ... مُتكررا كالرَّاء في (الرَّحْمَن)

والدالَ ساكنةً كدال (حصدتمُ) ... أدغم بغير تعسر وتوان

و(لقد لقينا) مظهرٌ و(لقد رأى) ... و(المدحضين) أبِنْ بكل مكان

و(الودق) و(ادفع)، (يدخلون) و(قد نرى) ... والتاءَ أدغِمْ عند (طائفتان)

وكذا (أجيبت) و(استطعت) مُبَيَّن ... وكنحو (أتقن) فُهْ بلا كتمان

والظا لدى فاء ونون مظهر ... (يحفظن)، (أظفركم) بلا نسيان

والذال (إذ ظلموا)، (ظلمتم) ليس في الـ ... ـقرآن غيرهما فمُدَّغَمان

وإذا يلاقي الراء بَيِّن ذا وذا — في مثل (ذَرْ) و(نَذَرْتُ للرحمن)
وب (مُذعنين) وفي (أخذنا) و(اذكروا) — والثاء عند الخاء في الإثْخَان
بيِّن، و(أعثرنا)، (لبثنا) (تثقفنَّـ — ـهم) كذاك و(أيها الثقلان)
وصَفِيرَ مافيه الصَّفِير فَرَاعِه — كـ(القِسْط) والصلْصال) و(الميزان)
والفاء مع ميم كـ (تلقف ما) أبِنْ — والواوَ عند الفاءِ في (صَفْوان)
والميمُ عند الواو والفا مُظهرُ — (هُم في) وعند الواو في (وِلْدان)
لكن مع البا في إبانتها وفي — إخفائها رأيان مختلفان
وتُبيِّن الحرفَ المشدد مُوضحا — مما يليه إذا التقى المِثْلاَن
كـ (اليمَّ ما) و(الحقّ قل) ومثال (ظلـ — ـللنا لكيما يظهر الأخوان
وإذا التقى المهموس بالمجهور أو — بالعكس، بينه فيفترقان
والهمس في عشر «فشخص حثه — سكت» وجهر سواه ذو استعلان
رتّل، ولا تُسرِف وأتقن، واجتنب — نكرا يجئ به ذوو الألحان
وارغب إلى مولاك في تيسيره — خيرا، فمنه عون كل معان
أبرزتها حسناء، نظم عقودها — دُرٌّ وفُصِّلَ درها بِجُمَان
فانظر إليها وامقا متدبرا — فيها، فقد فاقت بحسن معان
واعلم بأنك جائر في ظلمها — إن قستها بقصيدة الخاقاني

2 . أبو إسحق إبراهيم بن عمر الجعبري (تـ 732هـ)

والإمام الثاني من أعلام القراء بالشام هو أبو إسحق إبراهيم بن عمر الجعبري الخليل الذي يعتبر من أبرز حملة علم الشاطبي، نشأ في شمال الشام بقلعة جعبر، وانتقل صغيراً إلى دمشق فمأخذ عن شيوخه الذي قيل إن عددهم يربو على مائتين، وذكر ابن الجزري منهم أبو الحسن علي الوجوهي الموصلي وأبو عبد الله حسين بن الحسن التكريتي. وروى الشاطبي بالإجازة عن عبد اللّه بن إبراهيم بن محمود الجزري وقيل الجدري بالدال المهملة. ويذكر الجعبري أنه سمعها من أبي أحمد عبد الصمد بن أحمد بن عبد القادر البغدادي وأن هذا سمعهما من الشيخ عبد اللّه محمد بن يوسف القرطبي وأنبأه بها أبو الحسن السخاوي وهما سمعاها من المؤلف، ومن الذين قرأوا على الجعبري أبو بكر بن الجندي وهو من شيوخ ابن الجزري.

ولقد استوطن الجعبري مدينة الخليل وتصدر فيها للاقراء أربعين سنة، مثله في ذلك مثل الامام السخاوي في دمشق، وفيها توفي سنة 732هـ. اشتهر الإمام الجعبري بعلم القراءات حتى صار فيها مضرب الأمثال، فيقال ممن تبحر فيها أنه جعبري زمانه، غير أن الجعبري أيضاً كان فقيهاً شافعياً مشهوراً، وشاعراً أديباً، وأكثر شعره في المديح النبوي وخدمة العلم وفي ذلك يقول :

وان فسح اللّه الكريم بمدتي	وأدركت عمراً ليس في أصله ضعف
سأنشر للطلاب علما كعادتي	غزير المعاني فيه من حسنه لطف

ولقد فسح اللّه في العمر، ونشر علمه الغزير وكتب أكثر من مائة مصنف أكثرها في علوم القرآن، ولكن أشهر ما أوثر عنه هو كتاب "كنز المعاني في شرح حرز الأماني".

ويتحدث الجعبري عن كنزه قائلاً :

«ولما أهلني اللّه للاقراء بحرم خليله إبراهيم عليه السلام، وجعلني ممن حباه بهذا الاكرام تلقيته بالقبول، وألفيته علقة للوصول وألقيت به جراني وحمدته على ما أولاني، وحبوت الطلبة من إخواني بكتاب "كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني، بألفاظ سديدة المباني، متكفلة بإبراز المعاني، إذ كان مخترع الأساليب مبتدع الأعاجيب، قليل حجمه جليل علمه، طالما امتدت إليه أعناق المحصلين واحتدت فيه أحداق المبرزين».

«ومن نظر بعين الإنصاف علم أنه أحسن كتب الخلاف، وأول كتاب حفظته من النظم في الخلاف كتاب "درر الأفكار في قراءة العشرة أئمة الأمصار، ثم حبب اللّه إليَّ هذه القصيدة، فحفظتها في دروس ثلاثين، مناهز الثلاثين بمدينة السلام. ولم أجد لشيوخنا بها كثير اهتمام، فكابدتها وحيداً من الجليس فقيد الأنيس وتكفلت بتصحيح ألفاظها، وفهم معانيها إلى أن أحلني اللّه بحبوحة معانيها، وكنت أستغرق في الفكر حتى يغشاني النعاس مراراً، فأرى بين أيدي أسفارا فأستقرئها فإذا فيها شرح الأبيات التي أنا فيها، فتارة يسبق إلي، وتارة يغلق علي. ولما فجرت ينبوعها توطن محصولها ربوعها، وها أنا ممهد لك أيها الطالب أصولاً تبين درره، وفصولاً تعين غرره، إن حققت النظر وأعملت الفكر انجلت لك غرائب رموزه، وانهلت عليك مطالب كنوزه، تماديتُ به عن ملال وتجافيتُ فيه عن الإخلال، ووشحته باختلاف

أقوال الشارحين، مبيناً ما طابق كلام الناظم، أو مذاهب الناقلين، ورشحته بمحاسن التعليل، مبينا متين الدليل، ومضيت على اختياري من القراءات غير مقلد أحداً من أرباب الاختيارات، ذاكراً جهة الترجيح، وهو الأفصح من الفصيح، ووجهت ما يرد عليه من إشكال، وأجبت عما ظفرت به من سؤال، ولعمري، إن جل ما أثبته إنما هو مجموع من نقولهم، وتفريع على أصولهم.

ولقد نزلت بمنزل قد حلّه العلماء قبلي

وغرفت من سلسالهم ما صاب من طلي ووبلي

وأنا على آثارهم عما قليل صاح قل لي

ماذا انتظارك بعدنا عجل فصحبك بالمحل

وكُل كَلَّ على فتح وصيدها ومانح نضيدها، الشيخ العلامة، تاج القراء وشيخ الأدباء علم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي جزاه اللّه عنا خير الجزاء، ونفعه بالقرآن العظيم يوم الجزاء»[1].

ويقول عن الشاطبي : إنه مخترع الأساليب مبتدع الأعاجيب[2] :

إذا ما رمت نقل السبعة انظر	لتظفر بالمنى، حرز الأماني
جزى اللّه المصنف كل خير	بما أبداه في وجه التهاني
بألفاظ حكت درا نضيدا	وقد نادت فلبتها المعاني
طما من أدبه عذب وأروت	جداوله، فكل عنه ثان
حلا فيها الطويل ولذّ سمعا	فعد عن المثالث والمثاني
وقِلْ في روضة فاحت عبيرا	وحل بمنزل خير المعاني

ولقد استأثر كنز المعاني للجعبري باهتمام المقرئين، واعتبروه من أجود شروحها وأكملها معنى، حتى قال بعضهم إنه لم يصنف مثله، ونظراً لهذه الأهمية فقد وضعت عليه مجموعة من الحواشي والطرر، منها تعليقة شمس الدين الكوراني الرومي، وكتاب ابن الجندي المصري (تـ 769)، وشمس الدين محمد بن حمزة الغباري (تـ 834) ومحمد الكومي التونسي الملقب بـ "مغوش" (تـ 974).

(1) مقدمة الكنز، ص 25.

(2) المصدر نفسه، ص 38.

ومن الحواشي على كنز الجعبري كتاب حفظ المعاني ونشر المعاني لابي القاسم ابن علي الشاوي المكناسي المعروف بابن دري "أو ابن دراوة" (تـ 1150)، والمؤلف من موالي المولى إسماعيل بن علي الشريف، ويقال إنه مصنف نفيس جداً، جمع فيه صاحبه وأوعى. وتوجد منه نسختان في الخزانة الحسنية برقم 350 و8427.

ومنها حاشية من صنع الشيخ عبد الواحد بن عاشر الأنصاري الفاسي (تـ 1040) وأخرى لمولاي ادريس المنجرة الحسني، وقد ضمهما ابنه أبو زيد عبد الرحمن بن إدريس في مجموع أورد فيه الحاشيتين مع تعليق عليهما بعنوان "فتح الباري على بعض مشكلات الجعبري"، كما أن لمحمد بن عبد السلام الفاسي (تـ 1214) حاشية على شرح الجعبري سماها "شذى البخور العنبري، وبعض عزائم الطالب العبقري على فتح كنز أبي إسحق إبراهيم بن عمر الجعبري"، وأخرى أيضاً لأبي العلاء إدريس بن عبد اللّه بن عبد القادر الودغيري (تـ 1257) حاشية كذلك على الكنز.

ونورد فيما يلي مثالاً من شرحه لأحد أبيات الشاطبية، لنرى منهجه الذي يبدأ بالاعراب، ثم يأتي بالاحكام والتنبيهات والتصويب وبعد ذلك بالتفريع وفيه يستقصي مسائل الباب، ويبدو من هذا العرض حاجة هذا الكنز إلى إبراز وإظهار وتوضيح مما يفسر لنا ما وضع عليه من حواش وتعاليق :

يقول الشاطبي في باب الهمز :

«وفي آلِ عُمرانِ رَووا لِهِشامِهِم كَحَفْص وفِي الباقي كَقَالُونَ واعتلا.».

أ) الإعراب :

ويقول الجعبري في شرحه : فيه ثلاث فعليات، وفي الأولى، واللام، والكاف الأولى، تتعلق بروروا، والضمير فيه للناقلين عنه، وفي والكاف واللام المقدّرة تتعلق بمثله، أو به واعتلا مستأنف، أي علا هذا الثالث وجه التفصيل.

ب) شرح :

أي قرأ هشام «اؤنبئكم» بآل عمران بتحقيق الهمزتين بلا فصل، وهو معنى قوله : «كحفص» وفي باقي الثلاثة، وهو «أأ نزل» بِصَادِ و «أأ لقى» بالقمر بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، مع الفصل، وهو معنى قوله : «كقالون»، وهذا معنى قول التيسير : «وهشام من قراءتي على أبي الحسن - أي طاهر بن غلبون - يحقق الهمزتين من غير ألف بينهما في آل عمران، ويسهل الثانية ويدخل ألفا قبلها في

الباقين كقالون»، وفاقا لابن شريح ومكي، ولما تقدم هذا الوجه في التيسير، واتفق تأخيره في النظم قال «واعتلا»، أي تقدم هذا المتأخر في الأصل.

ج) التنبيهات والتصويب :

تنبيهات : قوله «كحفص» لمجرد الوزن، ولم يقل «ككُوفٍ» استثقالا للفظ الكوفيين، وقوله «كقالون» متعين لأن أبا عمرو ذو خلف، لكن تشبيهه بحفص يحتمل أن يكون في عدم الفصل فقط، وبقالون في الفصل فقط، مع قطع النظر عن التحقيق والتسهيل لأن كلامه في المد، فلو قال بدل البيت :

وقيل بعُمرانٍ هِشَامٌ مُحَقّقٌ   بِقَصْرٍ وفِي البَاقي مَعَ الهَمْزِ سَهَّلاَ

لأزال الاحتمال، وإذا تأملت وجهي التيسير رأيت اتفاق شيخيه على تحقيق آل عمران ومدّ صاد والقمر، واختلافهما في مد آل عمران وتحقيق الأخيرين.

د) أوجه القراءات :

وحاصله أن قالون فَصَلَ في الأضرب الثلاثة إلا «أئمة»، وأبا عمرو فصل مع المفتوحة والمكسورة إلا «أيمة» ؛ وله مع المضمومة وجهان : وهشاما فصل مع المفتوحة، ومع المكسورة في السبعة، وفي بقيتها وجهان كالمضمومة على التفصيل، فيصير لأبي عمرو وقالون في نحو : «ءانذرتهم»، محققة ومسهلة بينهما ألف، ولورش محققة ومبدلة أو مسهلة، ولابن كثير محققة إلا في موضعي قنبل[1] فمسهلة، ولهشام محققتان، ومحققة ومسهلة بين كل منهما ألف، وفي نحو «أئنا» لأبي عمرو وقالون محققة ومسهلة بين كل منهما ألف، إلا أئمة فمحققة ومسهلة، ولابن كثير وورش محققة فمسهلة، ولهشام محققتان بينهما ألف في ستة من السبعة، ومحققتان، ومحققة فمسهلة : بين كل ألف في السابعة ومحققتان بينهما ألف في وجه الباقي وفي نحو : «أؤنبئكم» لقالون محققة فمسهلة بينهما ألف، ولأبي عمرو هذا، ومحققة فمسهلة كورش وابن كثير ولهشام محققتان بألف، وبغير ألف في الثلاثة، ومحققتان بلا فصل في «أؤنبئكم» ومحققة ومسهلة بينهما ألف في أأنزل، أألقي.

---

(1) والموضعان هما المشار إليهما بقول الشاطبي : ... وأبدل قنبل في الأعراف منها الواوَ والملكِ موصلا.

وزاد الأهوازي همزة ومدة في الثلاثة، وللكوفيين وابن ذكوان محققتان في الأنواع الثلاثة.

هـ) التوجيه:

وجه الفصل مع التحقيق تفريق اجتماع الهمزتين مع بقاء لفظهما، وإذا فعلوا ذلك مع الخفيفتين في نحو: «اضربنان» فمع الثقيلتين أولى، وهي لغة هذيل وعامة تميم وعكل، قال ذو الرمة وهو من بني عدي تميمي:

أيا ظبية الوعساء بين جلاجل   وبين النقا أأنت أم أم سالم

فسقط الهمزة، وهذا جواب من اعترض بحصول الخفة بالتسهيل، وإليه أشار بالرمز، وهذا من تداخل اللغتين، لأن التسهيل لقريش والفصل لهذيل، وهو مع التحقيق أقوى، أي لزم حجة الفصل في القسمين لثبوتها ولبى الفصل قارئه البار لاطراده، ونصر الخلاف لعمومه.

ووجه من فرق جمع، وسأل الخليل اليزيدي عن الفرق بين أؤنبئكم وبين أختيه، فقال أبو عمرو: قل له: هو من نبأ لا أنبأ فهو أخف منهما.

ووجه تركه في «أئمة» خفة الثانية باعتبار أصلها، ووجه تركه مع المضمومة قلة دورها.

واختياري ترك الفصل، لأنه الفصحى، والتحقيق كاف.

و) التفريع:

قوله تعالى: ﴿ يويلتي ءالد وأنا عجوز وهذا بعلي شيخاً ان هذا لشيء عجيب ﴾ قالون بفتح «يا ويلتي»، وفصل وتسهيل بمديه وجهان. وورش بتقليل «يويلتي» ومد ونقل «شيخا إن» مع تسهيل همزة ءالد وإبدالها وجهان. كل منهما مع مدّ شَيْء وتوسيطه أربعة، وأربعة مع فتحها ثمانية.

ابن كثير بفتح وقصر وتسهيل وجه، الدوري بتقليل «يويلتي»، وتسهيل «ءالد» وفصل بمدين، وجهان، وأما وجها المد مع الفتح فيندرجان في وجهي قالون والسوسي يندرج في قصرهما.

هشام بتحقيق الهمزتين بالفصل وتسهيل الثانية معه، وجهان، وابن ذكوان بتحقيقهما بلا فصل وجه، عاصم مثله إلا أنه أطول مداً وجه.

خلَف بإمالة «يَٰوَيْلَتِي» ومده والتحقيق، وحذف غنة عجوز، والسكت على «شيخا» وجه، وعلى «لشيء» وجهان.

وخلاد بالإمالة والغنة وترك سكت «شيخاً إن، والسكت على «لشيء»، وتركه، وجهان. الكسائي بالإمالة والتحقيق ومدا وجه.

فهذه اثنان وعشرون وجهاً خذ للعشرين اثنين اضربها في سبعة وقف «عجيب» تكن أربعة عشر خذ لكل واحد عشرة تبلغ مائة وأربعين، والإثنين في السبعة أربعة عشر، ومجموعها مائة وأربعة وخمسون وجها من طريق القصيد، الأصبهاني عن ورش بالفتح والقصر وجه.

وابن عامر كمشهور مد عاصم، ثلاثة ؛ هشام كمد قالون، وجه ؛ ابن ذكوان كمد الأزرق وجه ؛ وعنه السكت فالمد، ثلاثة ؛ عاصم كمشهور مد ابن عامر، وجه ؛ الأعشى عنه دوين مد حمزة بالسكت، وجه ؛ الأشناني عن حفص بالسكت في المدين، وجهان ؛ الولي عنه كمد قالون، وجه ؛ حمزة بسكت على المد مع الأوجه الأربعة ؛ قتيبة بالإمالة كمشهور مد عاصم، وجه ؛ العُمري، بتقليل «يويلتي» والفصل والتسهيل كأنا، والنقل، وجه ؛ رويس بالتسهيل بلا فصل، ومد كالدوري وجه ؛ هذه إحدى وعشرون مضروبة في سبعة «عجيب» خذ للعشرين اثنين اضربها في سبعة : أربعة عشر ؛ خذ لكل واحد عشرة ترتفع إلى مائة وأربعين واحد في سبعة سبعة تصير مائة وسبعة وأربعين، ضُمَّها إلى المئة والأربعة والخمسين تبلغ ثلاثمائة وجه ووجهاً واحداً»[1].

وإن هذا النموذج يعطي مثالاً معبراً عما يتميز به الجعبري من اعتناء بالغ بالتدقيق والتمحيص والاستقصاء.

---

(1) الكنز، ج 2، ص 419.

الفصل الثالث

تطوير منهج الشاطبي
عند المحقق ابن الجزري

1 . حياته

المحقق ابن الجزري هو أبو الخير شمس الدين محمد العمري الدمشقي ثم الشيرازي ؛ نشأ في بيت استقامة وصلاح، وحفظ القرآن وصلى به إماماً وله أربع عشرة سنة. وبدأ دراسة القراءات في دمشق على شيوخ الشام، فقرأ على أبي محمد عبد الوهاب بن السلار، وأحمد الطحان وابن رجب وإبراهيم الحمدي وابن اللبان.

وأخذ في الحجاز عن محمد بن عبد اللّه بن الخطيب ثم تردد على مصر، فتلقى القراءات على ابن الصائغ وأبي بكر بن الجندي وعبد الرحمن بن البغدادي.

وعاد ابن الجزري إلى دمشق سنة 774هـ، فجلس للإقراء في الجامع الأموي، وعمره آنذاك 23 سنة ؛ وعهد إليه بالمشيخة الكبرى بعد وفاة ابن السلار سنة 782هـ.

وبعد نحو سبع سنوات في دمشق، بدأ رحلات جديدة لنشر علمه، قادته إلى بلاد الروم حيث كان محل حفاوة من السلطان العثماني بايزيد وفي هذه الفترة ألف أهم كتبه في القراءات، ثم اقتضت الظروف أن يرافق تيمور لنك إلى ما وراء النهر فمكث أربع عشرة سنة بين سمرقند وخراسان، ثم كانت رحلته إلى الحجاز التي نظم فيها قصيدة "الدرة المضيئة في القراءات الثلاث المتممة للعشرة"، وذكر فيها قصته مع الأعراب الذين اعتدوا عليه، ونجاه اللّه من بأسهم. وبعدما مكث عاماً في اليمن وأشهراً في مصر ومدة في دمشق عاد أخيراً إلى شيراز فأقام فيها إلى أن توفي سنة 832هـ بعد عمر حافل بالتحصيل والإقراء والتأليف.

2 . مشيخته

لابن الجزري ما يقارب سبعين شيخاً، قرأ على أربعين منهم كتباً معينة، وسمع من عشرين، وأجيز له من نحو عشرة. وقد بين في كتاب "غاية النهاية" وفي أسانيد النشر تلك الكتب التي قرأها على شيوخه، ونذكر منها أنه قرأ قصيدة "حرز الأماني" للشاطبي على الحسن بن عبد اللّه السروجي الدمشقي (تـ 767هـ) وحفظها وعمره حينئذ لا يتعدى إحدى عشرة سنة، وأخذ أيضاً رواية أبي عمرو، كما أعاد قراءة الشاطبية على محمد بن عبد اللّه الصفوي الساعاتي (تـ 766هـ)، وقرأ على ابن السلار وابن رافع السلامي وابن الصائغ المصري (تـ 774هـ)، كما قرأ عليه معها كتابي العنوان والتيسير للداني، وممن قرأ عليهم كتاب التيسير ابن جابر الهواري ومحمد بن أحمد بن إبراهيم القرشي الجزري (تـ 778هـ). وأحمد بن يوسف الرعيني الغرناطي ثم الحلبي وأحمد بن الحسن السويداوي المصري (تـ 804)، وقرأ عليه أيضاً كتاب الهادي لابن سفيان القيرواني، والهداية للمهدوي، وتجريد ابن الفحام وتلخيص أبي معشر الطبري وقرأ على ابن غلش البنا الصالحي (تـ 774هـ) كتاب "التجريد والكفاية والمبهج" لسبط الخياط، وعلى ابن هبل الصالحي الدقاق كتاب "الايجاز لسبط الخياط"، وقرأ تكملة القيجاطي على الرعيني الغرناطي، وعلى إسماعيل ابن هانئ الغرناطي (تـ 770) كما قرأها أيضاً على محمد بن أحمد بن جابر الهواري الأندلسي المرسي ثم الحلبي (تـ 780هـ) وعلى أحمد بن محمد الأصبحي العنابي نزيل دمشق كتاب الاقناع لابي جعفر ابن الباذش.

وقرأ ابن الجزري كتاب الغاية لابن مهران وجمال القراء للسخاوي على محمد بن عبد اللّه الساعاتي الصفوي المتقدم الذكر. وقرأ كتاب الكامل لابن جبارة الهذلي على إبراهيم ابن غنائم الاسكندري (تـ 780هـ) وكتاب الإعلان للصفراوي على إبراهيم بن عبد المومن الشامي الجزري نزيل مصر (تـ 800) وكتاب الروضة لأبي عليّ المالكي على أحمد بن إبراهيم المعصراني، ومفردة يعقوب على أحمد ابن إسماعيل ابن قدامة المقدسي (تـ 773هـ)، وقرأ كتاب المستنير لابن سوار على أحمد بن مسلم الصالحي (تـ بعد 780هـ) وكتاب الإرشاد لأبي العز القلانسي على الحسن محمد بن صالح النابلسي المصري (تـ 772هـ).

3 . تلامذته

لقد أخذ عن ابن الجزري كثير من طلبة العلم في شتى الفنون الإسلامية التي كان يتقنها من حديث وفقه ونحو، وبما أنه إمام حجة في القراءات، فقد قرأ عليه جَمٌّ غفير من المتصدرين، وأخذوا مدوناته فيها، وانتشرت في حياته مصنفاته المعروفة، وساعد في نشر علومه، كثرة رحلاته من الشام ومصر إلى الروم والعراق، والحجاز واليمن وخراسان.

ومن تلامذته ابناؤه أبو الفتح وأبو الخير، وبنتاه سلمى وعائشة، وذكر أن جميع أولاده من القراء المجودين، وهم ستة رجال وثلاث بنات ؛ ومن أشهر من أخذ عنه القراءات أبو النعيم رضوان العقبي وهو من شيوخ الإمام زكريا الأنصاري، ومنهم أيضاً الشيخ أحمد بن أسد الأميوطي وهو من رجال أسانيد القراءة، ومنهم كذلك الشيخ عثمان بن عمر الزبيدي شارح الدرة، والمقرىء طاهر بن عزيز الأصبهاني.

4 . مصنفاته

لقد صنف ابن الجزري عشرات المؤلفات في مختلف العلوم الإسلامية ولكنا في هذا الفصل نقتصر على استعراض بعض كتبه في القراءات، مثل المقدمة والتمهيد، والنشر وتقريب النشر وتحبير التيسير وطيبة النشر وكتاب الغاية.

أ) المقدمة :

مقدمة ابن الجزري منظومة تتضمن «أبجدية» مسائل التجويد، وخلاصة أحكامه، ذلك أنها شملت بيان وجوبه، وتعريفه، وضوابط مخارج الحروف وصفاتها، ثم بينت بعض غوامض الأداء التطبيقية في مسائل الادغام والاظهار والاخفاء ثم تناولت أسباب المد ومقاييسه، وقضايا الوقف والابتداء، ثم بينت العلاقة بين أحكام الوقوف ومرسوم الخط، مع توضيح بعض خصائص المرسم العثماني في المقطوع والموصول، ورسم هاء التأنيث بالتاء.

ونظراً لاختصارها وشمولها لأهم قواعد الأداء، فإنها لقيت عناية كبيرة من قبل جمهور التالين، بحيث أنها اختارت ما لا يسع عموم القراء جهله، دون أن تتناول بالتفصيل مسائل ذوي الاختصاص من القراء. وفيما يلي عرض موجز عن مضامين المواضيع التي أراد ابن الجزري إبرازها في هذه المقدمة.

أولاً : وجوب التجويد وقواعد الأداء :

بدأ ابن الجزري أرجوزته بعد الاستهلال بالحمد والصلاة على النبي صلى اللّه عليه وسلم بقوله :

والأخذ بالتجويد حتم لازم   من لم يجود القرآن ءاثم

ثم بعد ذلك ذكر أن التجويد واجب على القراء، وفي تعريفه نظم مقالة ابي عمرو الداني في كتاب التحديد في الإتقان مثبتاً أنه إعطاء الحروف حقها في الأداء، وأنه يحتاج إلى رياضة بالفك، أي الاجتهاد في إخراج الحروف من مخارجها ومراعاة صفاتها.

وقد رأينا أن أبياته في هذا الحكم صارت تردد على ألسنة القراء من بعده، أي أن وجوب التجويد يقتضي معرفة مخارج الحروف وصفاتها، ثم ذكر أن هذه المخارج سبعة عشر، والمعروف أن سيبويه ومن تبعه اقتصروا على ستة عشر ؛ لكن ابن الجزري زاد فيها (ألف الجوف) ؛ وقد لمح الخليل إليه، إلا أن سيبويه اكتفى بوصفه بالهاوي ولعله يريد بذلك أن المخرج لا يمكن تحديده إلا باتصال عضوين من الأعضاء، وهذا لا يحصل في الألف اللينة. وسرد الناظم بعد ذلك مجموعة المخارج مثل ما رأيناه عند أبي عمر الداني. ثم لخص صفاتها من جهر ورخاوة واستفال وانفتاح وإصمات مع أضدادها مبيناً الحروف الموسومة بهذه الصفات وأضدادها، ومع بيان ما ليس بضد كأحرف الصفير والقلقلة والانحراف والتكرير والتفشي والحروف المتصفة بها.

ثم أعطى إرشادات أدائية كتحذيره من تفخيم الألف أو الحروف المستفلة، فلا يجوزه تفخيمها سوى حروف الاستعلاء المجموعة في لفظ «خص ضغط قظ» وفي هذا الحكم استثناء يخص اللام والراء في مواضع معروفة عند بعض القراء. كما أن اللام مفخمة عند الجميع في اسم "اللّه" بعد الفتح والضم، وحذر من تفخيم الهمز في الاستعاذة والبدإ بالحمد، ومن تفخيم الميم في لفظي «مخمصة» و«مرض» ومن تفخيم الباء في لفظي «برق» و«باطل».

ثم نبه على ضرورة المحافظة على الجهر في الجيم والباء في مثل : «حج البيت»، و«اجتثت»، و«ربوة»، وما شاكلها، مع الاجتهاد في بيان حروف القلقلة عند سكونها، وهي حروف يجمعها لفظ : «قطب جد». ومما ذكر الاعتناء ببيانه الحاء

من «حصحص» و«الحق» و«أحطت» وسين «مستقيم» و«يسطون»، و«يسقون»، ثم بيّن قاعدة ترقيق الراء مكسورة، أو ساكنة بعد الساكن في مثل «يغفر»، وفي هذه الحالة تفخم إن تلاها حرف استعلاء، مثل «المرصاد»، و«إرصاد»، و«قرطاس»، و«فرقة»، وليس في القرآن الكريم غيرها ؛ ثم ذكر الخلاف في تفخيم راء «فرق» بسبب كسرة القاف.

ثم حث على بيان الإطباق في مثل «أحطت» و«بسطت» لئلا تشتبه الطاء بالتاء المجانسة لها باتحاد المخرج.

وتابع الارشاد في مثل هذا بالتنبيه على تحقيق السكون في لام «جعلنا» و«ضللنا»، والنون في «أنعمت» والغين في «المغضوب»، وتبيين الفرق بين «محذورا»، بالذال، و«محظوراً» بالظاء ؛ ثم أعطى قواعد الادغام بين المتماثلين.

وفي معرض الضاد قال بأنها تمتاز عن الظاء بالاستطالة والمخرج ؛ ولكن لتشابههما نظم جميع الكلمات الواردة في القرآن المشتملة على الظاء المشالة، وقد سبق أن بيناها، في أبيات أبي عمرو الداني، والمهدوي والشاطبي ولم يفت ابن الجزري أن يشير إلى الخلاف في لفظ «ضنين» إذ قرأه ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بالظاء، وقرأه غيرهم بالضاد وفقاً للرسم العثماني، ثم بين ابن الجزري المواضيع التي يُحرص فيها على بيان الضاد والظاء عند تلاقيهما في مثل : «انقض ظهرك» و«يعض الظالم» كما يلزم بيان كل منهما في مثل «اضطر» و«افضتم» و«أوعظت».

وبعد ذلك بيّن أحكام الغنة في الميم والنون المشددتين، وإخفاء الميم الساكنة قبل الباء مع الغنة، ثم استعرض أحكام النون الساكنة والتنوين ومواضع الاظهار والادغام والاخفاء فيها.

ثم تطرق لموجبات المد ومقاديره، وأحكام الوقف وأنواعه وأعقب ذلك بالمقطوع، والموصول في الرسم العثماني لمراعاة الوقف على مرسوم الخط.

ثانياً : المقطوع والموصول في الرسم :

وذكَّر بالقطع في «أن لا» في عشر كلمات ؛ وهي : و﴿ أن لا أقول على الله إلا الحق ﴾، و﴿ أن لا ملجأ ﴾ في التوبة، و﴿ أن لا إله إلا هو ﴾ وهي الثالثة بهود، و﴿ أن

لا تشرك بي شيئا ﴾ في الحج، و﴿ أن لا تعبدوا الشيطان ﴾ هود ويس، و﴿ أن لا تعلوا على اللّه ﴾ بالدخان، و﴿ أن لا يدخلنها اليوم عليكم مسكين ﴾ في نون والقلم، و﴿ أن لا يشركن باللّه شيئا ﴾ في الممتحنة.

ثم ذكر من المقطوع أيضاً : ﴿ وإن ما نرينك بعض الذي نعدهم ﴾ في الرعد، وأمّا «أما» فإنها موصولة دائما، و«أن لم» مقطوعة دائماً، لكن من المقطوع : ﴿ عن ما نهوا عنه ﴾ في الأعراف، و﴿ من ما رزقناكم ﴾ في النساء، و«من ما ملكت أيمانكم» في الروم.

وذكر ورود قطع «أم من» في أربعة مواضيع ﴿ أم من يكون عليهم وكيلاً ﴾ في النساء، و﴿ أم من أسس بنيانه ﴾ في التوبة، و﴿ أم من خلقنا ﴾ في الصافات وسماها "بالذبح" لتعذر ذكر "الصافات" في النظم، إشارة إلى قوله تعالى فيها : ﴿ وفديناه بذبح عظيم ﴾ والموضع الرابع والأخير، ﴿ أم من يأتي ءامنا يوم القيامة ﴾ في سورة فصلت.

وورد القطع في «حيث ما» في موضعين اثنين فقط، وهما في قوله تعالى : ﴿ وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره ﴾ وهما في سورة البقرة.

وأورد القطع في «إنَّ ما» في محل واحد، وهو ﴿ إن ما توعدون لآت ﴾ في سورة الأنعام، و«أنَّ ما» المفتوحة في موضعين وهما : ﴿ أنّ ما تدعون من دونه الباطل ﴾ في سورتي الحج ولقمان، والخلف في ﴿ أنما غنمتم ﴾ في سورة الأنفال، و﴿ إنما عند اللّه هو خير ﴾ في سورة النحل.

ومن المقطوع المتفق عليه ﴿ كل ما سألتموه ﴾ في سورة إبراهيم، واختلف في : ﴿ كلما ردوا إلى الفتنة ﴾ في سورة النساء، كما وقع الخلف في قطع ﴿ بئسما يامركم به إيمانكم ﴾ و﴿ بئسما اشتروا به أنفسهم ﴾ وكلاهما في البقرة.

وورد قطع «في ما» في أحد عشر موضعاً، وهي : ﴿ في ما فعلن في أنفسهن من معروف ﴾ في سورة البقرة، و﴿ قل لا أجد في ما أوحي إلي محرماً ﴾ في سورة الأنعام، و ﴿ ليبلوكم في ما ءاتاكم ﴾ في سورتي المائدة والأنعام، و﴿ أتتركون في ما ههنا ءامنين ﴾ في سورة الشعراء، و﴿ في ما رزقناكم ﴾ في سورة الروم، و﴿ في ما هم فيه يختلفون ﴾ ؛ و﴿ في ما كانوا فيه يختلفون ﴾ وكلاهما في سورة الزمر، وكذلك ﴿ ننشئكم في ما لا تعلمون ﴾، وفي سورة الأنبياء ﴿ في ما اشتهت أنفسُهم ﴾ وفي سورة النور ﴿ في ما أفضتم فيه ﴾.

ومن المقطوع أيضاً : ﴿ عن من يشاء ﴾ في سورة النور و﴿ عن من تولى عن ذكرنا ﴾ في سورة النجم، و﴿ يوم هم بارزون ﴾ في سورة غافر، و﴿ ما ل هؤلاء القوم ﴾ في سورة النساء، و ﴿ ما ل هذا الكتاب ﴾ في سورة الكهف، و﴿ فمال الذين كفروا ﴾ في سورة المعارج.

وبين أن «أينما» موصولة في سورة البقرة في قوله : ﴿ فأينما تولوا فثم وجه الله ﴾ ؛ وكذلك ﴿ أينما يوجهه لايات بخير ﴾ في سورة النحل، واختلف في وصلها في النساء والشعراء والأحزاب، ومن الموصول أيضاً «فإلم» في قوله تعالى ﴿ فإلم يستجيبوا لكم ﴾ في سورة هود، و﴿ ألن نجعل لكم موعداً ﴾ في سورة الكهف، و﴿ ألن نجمع عظامه ﴾ في سورة القيامة، ومما يوصل أيضاً : «كيلا» من قوله تعالى : ﴿ لكيلا تحزنوا على ما فاتكم ﴾ في سورة آل عمران، و﴿ لكيلا يعلم من بعد علم شيئا ﴾ في سورة الحج، و﴿ لكيلا يكون عليك حرج ﴾ في سورة الأحزاب، و﴿ لكيلا تأسوا على ما فاتكم ﴾ في سورة الحديد.

ثالثاً : الكلمات التي كتبت هاءها تاء :

ثم ذكر ابن الجزري أن «رحمة» كتبت بالتاء في سبعة مواضع وهي في قوله تعالى : ﴿ يرجون رحمت الله ﴾ في سورة البقرة، و﴿ رحمت الله ﴾ في سورة الأعراف، و﴿ رحمت الله وبركاته ﴾ في سورة هود، و﴿ رحمت ربك ﴾ في سورة مريم، و﴿ انظر إلى آثار رحمت الله ﴾ في سورة الروم، و﴿ رحمت ربك ﴾ مرتان في سورة الزخرف.

وأن «نعمة» كتبت بالتاء في أحد عشر موضعاً، وهي : ﴿ اذكروا نعمت الله عليكم ﴾ في سورة البقرة وفي سورة المائدة، في قوله تعالى : ﴿ واذكروا نعمت الله عليكم اذ هم قوم ﴾ والأخيرتان في سورتي إبراهيم والنحل، وكذلك سورة لقمان وفاطر والطور.

وكتبت بالتاء أيضاً ﴿ لعنت ﴾ في سورتي آل عمران والنور، ﴿ وامرأت ﴾ مضافة إلى زوجها في سورة آل عمران، ويوسف والقصص والتحريم. و﴿ معصيت ﴾ في موضعين في سورة المجادلة و﴿ شجرت الزقوم ﴾ في الدخان، و﴿ سنت الله ﴾ مرتين في سورة فاطر وواحدة في غافر، و﴿ سنت الأولين ﴾ في الأنفال، و﴿ قرت عين ﴾ في القصص و﴿ جنت نعيم ﴾ في الواقعة، و﴿ فطرت الله ﴾ في الروم،

و﴿ بقيت الله ﴾ بهود، و﴿ امرأت عمران ﴾ في التحريم، و﴿ تمّت كلمت ربك الحسنى ﴾ في الأعراف.

هذه هي أهم الموضوعات التي تناولها ابن الجزري في هذه المنظومة ذات الفائدة البالغة، وتقديراً لقيمتها العلمية فقد تناولها علماء القراءات بشروح من أشهرها شرح شيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري وخالد الأزهري المصري واليمني، وملا بن علي بن سلطان القاري كما شرحها ابن المؤلف.

ب) كتاب التمهيد :

ألف ابن الجزري كتاب التمهيد في علم التجويد سنة سبعمائة وتسع وستين أي في الفترة التي مازال فيها يتعمق في دراسة القراءات وذلك قبل أن يتصدر للإقراء في دمشق عام 774هـ ؛ ولقد رأينا مناسباً أن نستعرضه بعد المقدمة لتقارب مواضيعهما ولكونه من بواكير مصنفات ابن الجزري فهو إذاً مؤلف من حصيلة مذكراته الأولى في التجويد، صنفه وهو في مقتبل العمر، وأراد منه إسعاف الناشئين من قراء أهل عصره وكثيراً من منتهيهم الذين غفلوا عن تجويد ألفاظهم وأهملوا تصفيتها مما يشوبها من كدرة ودرن، فابتكر لهم مختصراً «يهز عطف الفاتر ويضمن غرض الماهر ويسعف أمل الراغب ويؤنس وسادة العالم، ثم ذكر أنه أتى فيه بمباحث دقيقة وأقوالٍ عجيبة لم ير أحداً ذكرها ولا نبه عليها»[1].

بدأه بعرض ما عابه على قراء عصره، مثل ما ابتدعوه مما سموه بالترقيص، وهو أن يروم القارئ السكت على الساكن ثم ينفر مع الحركة في عدو وهرولة، ومنه ما سموه بالترعيد وهو أن يرعد صوته مثل من به برد أو ألم ؛ ومنه أيضاً التطريب وهو الترنم بالقرآن، ومنه أيضاً كذلك التحزين وهو التباكي ومنه التحريف، وهو قراءة جماعة بصوت واحد، ويحركون السواكن التي لا يجوز تحريكها.

هذا كان في الباب الأول من الكتاب، وفي الباب الثاني شرح معنى التجويد ومصطلحي التحقيق والترتيل والفرق بينهما معتمداً أساساً على كلام أبي عمرو الداني ثم وصف قراءة الأئمة، ونقل عن الشذائي قوله إن قراءةَ ابن كثير كانت مجهورة حسنة بتمكين بيّن، وقراءة نافع فسلسة لها أدنى تمديد، وقراءة عاصم

---

(1) التمهيد في علم التجويد، لشمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري، تـ 833هـ، تحقيق غانم قدوري حمد، ط. أولى، 1408هـ/1986م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص 52.

فمترسلة جريشة ذات ترتيل، وأما صفة قراءة حمزة فأكثر من رأى الشذائي من أهلها يجعله يقول إنه ينبغي أن لا تحكى لفسادها لأنها مصنوعة من تلقاء أنفسهم، وأما من كان منهم يعدل في قراءته حدراً وتحقيقاً فصفتها المد العدل والقصر، والهمز المقوم، والتشديد المجود بلا تمطيط ولا تشديق ولا تعلية صوت، ولا ترعيد، فهو صفة التحقيق[1]، وأما الحدر فسهل كاف في أدنى ترتيل وأيسر تقطيع، وأما قراءة الكسائي فبين الوصفين، وأما قراءة أصحاب ابن عامر فيضطربون في التقويم ويخرجون عن الاعتدال، وأما صفة قراءة أبي عمرو بن العلاء فالتوسط والتدوير، همزها سَليم من اللكن، وتشديدها خارج عن التمضيغ، بترتيل جزل وحدر بين سهل يتلوا بعضها بعضاً ؛ وإلى هذا ذهب ابن مجاهد وقرأ بها الشذائي عليه، وأخذ به ابن المنادي[2].

أما الباب الثالث فقد شرح فيه مصطلحات "الفصل" فيما يعرف ألف الادخال، الفاصل بين همزتين وذكر أن المد والمط بمعنى، وأن لفظ الاعتبار قد يأتي بمعنى القصر، وأن التمكين قد يعبر به عن المد العرضي أي الزيادة، ثم بين معاني الاشباع، والادغام والاظهار، وقد يراد فيه البيان ؛ وكذلك الاخفاء والقلب، وأنواع التسهيل، والتخفيف والتشديد، وقال إن "التثقيل" رد الصلات إلى الهاءات، وأن التتميم في ردها إلى الميمات خصوصاً.

وشرح معنى النقل، والتحقيق والفتح وقال إنه قد يعبر عنه بالفغر في كتب الأوائل ؛ وأتى أيضاً بتعريف الإمالة الكبرى، وقد تسمى أيضاً بالبطح والاضجاع، وختم بشرح التغليظ والترقيق والروم والاشمام والاختلاس.

وفي الباب الرابع تناول معنى اللحن لغة واصطلاحاً، وقال إن منه ما هو جلي مخل بالمعنى مثل ضم تاء ﴿ أنعمت عليهم ﴾. ومنه ما هو مخل بالحرف دون المعنى مثل رفع الهاء ونصبها من قوله تعالى : ﴿ الحمد لله ﴾ أما اللحن الخفي فهو ليس مخلاً بالمعنى ولا مقصر باللفظ وإنما هو خلل يفسد رونق اللفظ وحسنه وطلاوته ويجري مجرى الرتة واللثغة، مثل تكرير الراءات وتطنين النونات، وتغليظ اللامات، ويقول إن هذا الضرب من اللحن لا يعرفه إلا القارئ المتقن والضابط المجود الذي أخذ من أفواه الأئمة الذين ترضى قراءتهم ويوثق بعربيتهم.

---

(1) التمهيد، ص 51.

(2) المصدر نفسه، ص 51.

وخصص ابن الجزري الباب الخامس لألفات الوصل والقطع والاستفهام في الأفعال والأسماء والفرق بينها وبين الألفات الأصلية في أوائل الكلمة ولقد اتبع في هذا الباب منهج ابن الأنباري في كتاب مختصره في ذكر الألفات، فذكر أقسامها، ووسائل التعرف عليها، وقواعد حركاتها.

وفي الباب السادس تكلم ابن الجزري على الحركات والحروف، وقد اعتمد في الغالب على كتاب الرعاية وتجويد القراءة لمكي ابن أبي طالب، ثم استعرض الخلاف في السابق من الحروف والحركات دون أن يقوم بترجيح فيها، إلا أنه أتى بحجج من يقول بأن الحرف قبل الحركة وهي أن الحرف قد يخلو من الحركة ثم يتحرك، وأن الحرف يقوم بنفسه بخلاف الحركة، وأن من الحروف ما لا يتحرك وهو الألف، وقد دافع ابن جني عن هذا الرأي.

ثم تناول خلاف العلماء في حروف اللين والمد والحركات، ونقلَ كلام مكي في الرعاية بدون عزو. كما أنه لم يشر بصورة واضحة إلى رأي ابن جني الذي نقلناه في بابه ؛ ومن غريب ما أورده في هذا قوله إن سيبويه وهِم في بيت المخلب الهلالي، وهو :

فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب

فذكر أنه أنشد "نجيب" بدلا من ذلول. وقد بين الدكتور علي حسين البواب في تحقيقه للكتاب وهم ابن الجزري في توهيم سيبويه[1].

وخصص ابن الجزري الباب السابع لألقاب الحروف وعللها وقد اعتمد أيضاً فيها على كلام مكي في الرعاية وكلاهما أتبع الخليل في كون ألقاب الحروف عشرة ؛ وهي التي سبق الكلام عليها في المقدمة. ونبه ابن الجزري أن الخليل لم يذكر الألف في الحروف الحلقية مثل ما فعل سيبويه، لأنها تخرج من هواء الفم وتتصل إلى آخر الحلق وذكر أن الخليل قال إن "الشجْر" هو مفرج الفم، وقال غيره إنه مجمع اللحيين عند العنفقة.

وفي الفصل الثاني من هذا الباب تحدث عن صفات الحروف وقد تابع فيها كلام مكي بن أبي طالب في الرعاية الذي جعل صفاتها، أربعاً وثلاثين ؛ وهي

(1) التمهيد، ص 93.

المهموسة التي يجري معها النفس عند النطق بها، والمجهورة التي تمنع من جريانه، والشديدة التي تمنع الصوت أن يجرى عند اللفظ بالحرف، والرخوة التي يجري معها الصوت، وحروف الزيادة، والتي يجمعها قولك : «اليوم ننساه»، والمذبذبة وهي حروف الزوائد ماعدا الألف، وسميت بذلك لأنها قد تكون أصولاً وقد تكون زوائد، والأصلية هي ماعدا الزوائد، ثم ذكر الحروف المطبقة وقد تسمى بحروف التفخيم مع اللام والراء، وقال هنا إن مكياً زاد الألف من حروف التفخيم وإنه وَهِمَ في ذلك[1]. لكنه ناقض رأيه في الحروف المشربة إذ تبع مكيّاً في القول بأن الألف المفخمة هي التي تقرب من لفظ الواو مثل "الصلاة". وسنرى أنه في النشر يقول إن الألف لا توصف بترقيق ولا تفخيم بل تتبع ما قبلها فيهما، وتكلم عن المنسفلة، وحروف القلقلة، ويقال اللقلقة ويجمعها "قطب جد" وحروف الإبدال وهي إثنا عشر حرفاً عنده، يجمعها لفظ : "طال يوم أنجدته".

ثم فرق عدد الصفات بين حروف اللين وهي الياء والواو الساكنتان بعد الفتح وتسمى بحروف المد واللين مع الألف إذا سكنت الياء بعد الكسر والواو بعد الضم، وكما تسمى هذه الثلاثة بالحروف الهوائية لخروجها من هواء الفم ؛ وهذه الحروف الثلاثة مع الهاء تسمى بالحروف الخفية ومع الهمزة تسمى بحروف العلة، لما يلحقها من التغيير والانقلاب، وقال إن الواو يقال إنه حرف متصل لأنه يهوى في الفم وكذلك الياء.

وذكر أن حروف الامالة ثلاثة وهي الألف والراء وهاء التأنيث، ثم ذكر الحروف المشربة، ويقال المخالطة، وهي عنده الحروف التي اتسعت فيها العرب فزادت بها على التسعة والعشرين، وهي ستة : النون الخفيفة، وهمزة بين بين، والألف الممالة، والألف المفخمة، وهاء بين بين ؛ وهذه الخمسة مستعملة في القرآن، والسادس حرف بين الجيم والشين لبعض العرب مثل "غلامش" في غلامك ؛ وهو لا يستعمل في القرآن، وهذه هي التي عبر عنها سيبويه بالفروع المستحسنة جعل منها الشين التي كالجيم.

ثم ذكر الحروف المكررة بعين الراء، وحرفي الانحراف وهما الراء واللام والملاحظ أن كثرة المصنفين لا يصفون الراء بالانحراف، وذكر حرفي الغنة وهما

---

(1) التمهيد، ص 104.

الميم والنون ؛ وقال إن الميم تسمى بالحرف الراجع لأنها ترجع في مخرجها إلى الخياشيم وتشاركها النون في ذلك.

ثم وصف الهمزة وحدها بأنها حرف جرسي، وأنها سميت بذلك لاستثقالها، وقال إنها الحرف المهتوف لأنها تحتاج في إخراجها إلى نوع من التهوع، والهتف الصوت الشديد، وذكر وصف الضاد بالاستطالة والشين بالتفشي وتحدث عن الحروف المذلقة المجموعة في لفظ "فر من لب" لأنها من ذلق اللسان أي من طرفه، وماعداها من الحروف مصمتة، منعت أن تختص ببناء كلمة في العربية إذا كثرت حروفها لاعتياصها على اللسان ؛ وفرق بينها وبين الحروف الصتم، وهي التي لا تخرج من الحلق.

ثم ختم هذا الباب بمقدمة منقولة من كتاب الرعاية[1] حول تأليف الكلام من هذه الحروف استعرض فيها النسبة بين السواكن والمتحركات، ثم قال إن الحروف هي مقاطع تعرض للصوت الخارج مع النفس في عرض موجز قريب من تعريفات ابن جني للصوت، ثم تحدث عن الحروف التي اختصت بها العربية مثل الظاء المعجمة والحاء.

وفي الباب الثامن استعرض مخارج الحروف بالتفصيل، وسردها حرفاً حرفاً، وذكر أن المخارج سبعة عشر عند الخليل، وستة عشر عند سيبويه لاسقاطه الجوفية، وعند الفرّاء أربعة عشر لجعلهم مخرج الذلقية واحداً.

وفيما يلي نعطي نماذج عن منهجه في هذا الباب الذي يتضح تأثره بآراء مكي بن أبي طالب، إلا أن مؤلف الرعاية رتب الحروف حسب مخارجها، بينما رتبها ابن الجزري الترتيب الأبجدي العادي ؛ والنماذج التي اخترناها تتناول كلامه في الهمزة والجيم والخاء والضاد.

أولاً : الهمزة ؛ويقول عنها :

«أما الهمزة فقد تقدم الكلام على مخرجها ونسبتها وصفتها، وهي حرف مجهور، شديد، منفتح، مُسْتَفِل، لا يخالطها نفس، وهي من حروف الإبدال، وحروف الزوائد، وهي لا صورة لها في الخط، وإنما تعلم بالشكل والمشافهة».

---

(1) راجع الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. أحمد حسن فرحات، ط. أولى 1393هـ/1973م، دار المعارف للطباعة، دمشق، في باب ما تضمنه الكلام، ص 76.

«والناس يتفاضلون في النطق بها على مقدار غلظ طباعهم ورقتها : فمنهم من يلفظ بها لفظاً تستبشعه الأسماع، وتنبو عنه القلوب، ويثقل على العلماء بالقراءة، وذلك مكروه معيب من أخذ به. ورُوي عن الأعمش أنه كان يكره شدة النبرة - يعني الهمزة - في القراءة. وقال أبو بكر بن عياش : «إمامنا يهمز ﴿ مؤصدة ﴾ الآية 8 من سورة الهمزة، فأشتهي أن أسد أذني إذا سمعته يهمزها». ومنهم من يشددها في تلاوته يقصد بذلك تحقيقها، وأكثر ما يستعملون ذلك بعد المد، فيقولون : ﴿ يأيها ﴾. ومنهم من يأتي بها في لفظة مسهلة، وذلك لا يجوز إلا فيما أحكمت الرواية تسهيله».

«والذي ينبغي، أن القارىء - إذا همز - أن يأتي بالهمزة سلسة في النطق، سهلة في الذوق، من غير لَكَن ولا ابتهار لها، ولا خروج بها عن حدها، ساكنة كانت أو متحركة، يألف ذلك طبع كل أحد، ويستحسنه أهل العلم بالقراءة، وذلك المختار، وقليل من يأتي بها كذلك في زماننا هذا، ولا يقدر القارىء عليه إلا برياضة شديدة، كما كان حمزة يقول : إنما الهمزة رياضة، وقال أبان بن تغلب : فإذا أحسن الرجل سَلَّهَا، أي تركها».

«وينبغي للقارىء إذا سهل الهمزة أن يجعلها بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، وذلك مذكور في كتب القراءات فلذلك أضربنا عن ذكره هنا».

«وينبغي أيضاً للقارىء أن يتحفظ من إخفاء الهمزة إذا انضمت أو انكسرت، وكان بعد كل منهما أو قبله ضمة أو كسرة، نحو قوله : ﴿ إلى بارِئكم ﴾، و﴿ مُتَّكِئُونَ ﴾، و﴿ أُعدت ﴾».

«وينبغي أيضاً للقارىء إذا وقف على الهمزة المتطرفة بالسكون أن يظهرها في وقفه لبعد مخرجها، وضعفها بالسكون وذهاب حركتها، لأن كل حرف سكن خف إلا الهمزة فإنها إذا سكنت ثقلت، لاسيما إذا كان قبلها ساكن، سواء كان الساكن حرف علة أو صحة، نحو قوله : ﴿ دِفْءٌ ﴾، و﴿ الخَبْءَ ﴾، و﴿ السَّماء ﴾، و﴿ شيء ﴾، ولهذا المعنى آثر هشام، تسهيلها على تسهيل المتوسطة»[1].

ثانياً : الجيم : وعنها يقول :

«وأما الجيم فتقدم الكلام على أنها تخرج من المخرج الثالث من مخارج الفم وهو من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك، وهي مجهورة، شديدة، منفتحة، منسفلة، مقلقلة، فإذا نطقت بها فوفّها حقها من صفاتها».

---

(1) التمهيد، ص 102.

«وإذا سكنت الجيم ـ سواء كان كونها لازماً أو عارضاً : فإن كان لازماً وجب التحفظ من أن تُجعلَ شيناً لأنهما من مخرج واحد، فإن قوماً يغلطون فيها لاسيما إذا أتى بعدها زايٌ أو سين، فيحدثون همساً ورخاوة، ويدغمونها في الزاي والسين ويذهبون لفظها، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ اجتمعوا ﴾، و ﴿ النجدين ﴾، و﴿ اجتنبوا ﴾، و﴿ خَرَجْتَ ﴾، و﴿ وَجْهَكَ ﴾، و﴿ تُجْزَى ﴾، و﴿ تُجْزَوْنَ ﴾، و﴿ رِجْزاً ﴾، و﴿ رِجْساً ﴾، ونحو ذلك. فلابد أن ينطق بجهرها وشدتها وقلقلتها. وإذا كان سكونها عارضاً فلابد من إظهار جهرها وشدتها وقلقلتها وإلا ضعفت وانمزجت بالشين، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ أُجاج ﴾، و﴿ فَخَراج ﴾، ونحو ذلك في الوقف».

وإذا أتت الجيم مشددة أو مكررة وجب على القارئ بيانها لقوة اللفظ بها وتكرير الجهر والشدة فيها نحو قوله : ﴿ حاججْتم ﴾، و﴿ حاجه ﴾. فإذا أتى بعد الجيم المشددة حرف مشدد خفي كان البيان لهما جميعاً آكد، لئلاّ يخفى الحرف الذي بعد الجيم وليظهر الجيم، نحو قوله تعالى : ﴿ يوجهه ﴾، والبيان لهما لازم لصعوبة اللفظ بإخراج الهاء المشددة بعد الجيم المشددة. لأجل خفاء الهاء[1].

ثالثا : الخاء : ويقول عنها :

«وأما الخاء فتقدم الكلام على أنها من أول المخرج الثالث من الحلق، وهي مما يلي الفم، وهي حرف مهموس، مستعل، رخو منفتح، فإذا نطقت بها فوفِّها حقَّها من صفاتها».

«فإذا وقع بعدها ألف فلابد من تفخيم لفظها لاستعلائها، وكذلك كل حرف من حروف الاستعلاء، وكذا إن كانت مفتوحة ولم يجيء بعدها ألف. قال ابن الطحان الأندلسي في "تجويده" : «المفخمات على ثلاثة أضرب : ضرب يتمكن التفخيم فيه وذلك إذا كان أحد حروف الاستعلاء مفتوحاً. وضرب يكون دون ذلك وهو أن يقع حرف منها مضموماً. وضرب دون ذلك وهو أن يكون حرف منها مكسوراً»».

«قلت : وهذا قول حسن، غير أني أختار أن يكون على خمسة أضرب : ضرب يتمكن التفخيم فيه وهو أن يكون بعد حرف الاستعلاء ألف. وضرب دون ذلك، وهو

---

(1) المصدر السابق، ص 125.

أن يكون مفتوحاً، ودونه : وهو أن يكون مضموماً، ودونه وهو أن يكون ساكناً، ودونه : وهو أن يكون مكسوراً».

«واحذر إذا فخمتها قبل الألف أن تفخم الألف معها فإنه خطأ لا يجوز، وكثيراً ما يقع القراء في مثل ذلك، ويظنون أنهم أتوا بالحروف مجودة، وهؤلاء مصدرون في زماننا يقرئون الناس القراءات، فالواجب أن يلفظ بهذه كما يلفظ بها إذا قلت : (هاء)، (ياء). قال الجعبري :

وإياك واستصحاب تفخيم لفظها   إلى الألفات التاليات فتعثرا»

«وقال شيخنا ابن الجندي رحمه الله : وتفخيم الألف بعد حروف الاستعلاء خطأ، وذلك نحو : ﴿ خائفين ﴾، ﴿ الغالبين ﴾، و﴿ قال ﴾، و﴿ طال ﴾، و﴿ خالق ﴾، و﴿ غالب ﴾. وبعض القراء يفخمون لفظها إذا جاورها ألف، ولا يفعلون ذلك في نحو ﴿ غلبت ﴾، و﴿ خَلَقَ ﴾. وقال شُريح : في "نهاية الإتقان" : وتفخيم لفظها على كل حال هو الصواب لاستعلائها. وينبغي أن تخلص لفظها إذا سكنت، وإلا ربما انقلبت غيناً كقوله : ﴿ ولا تَخْشَى ﴾، و﴿ اخْتَارَ مُوسَى ﴾، و﴿ اخْتَلَطَ ﴾، و﴿ يَخْتِمْ ﴾، ونحو ذلك[1].

رابعا : الضاد : وعنها يقول :

«وأما الضاد فتقدم الكلام على أنها تخرج من المخرج الرابع من مخارج الفم، من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس، وهي مجهورة، رخوة، مطبقة، مستعيلة، مستطيلة».

«واعلم أن هذا الحرف ليس من الحروف حرف يعسُر على اللسان غيره، والناس يتفاضلون في النطق به، فمنهم من يجعله ظاءً مطلقاً لأنه يشارك الظاء في صفاتها كلها، ويزيد عليها بالاستطالة، فلولا الاستطالة واختلاف المخرجين لكانت ظاءً، وهم أكثر الشاميين وبعض أهل الشرق، وهذا لا يجوز في كلام الله تعالى : لمخالفة المعنى الذي أراده الله تعالى : إذ لو قلنا : ﴿ الضَّالّين ﴾ بالظاء كان معناه : الدائمين، وهذا خلاف مراد الله تعالى، وهو مبطل للصلاة، لأن الضلال بالضاد وهو ضد الهدى، كقوله تعالى : ﴿ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلاَّ إِيَّاهُ ﴾، و﴿ ولا الضَّالّين ﴾

(1) المصدر السابق، ص 129.

ونحوه، وبالظاء هو الدوام، كقوله تعالى : ﴿ ظَلَّ وجهُهُ مُسْوَدّاً ﴾، فمثال الذي يجعل الضاد ظاء في هذا وشبهه كالذي يبدل السين صاداً في نحو قوله تعالى : ﴿ وأَسَرُّوا النجوى ﴾، ﴿ وأَصَرُّوا واستكبروا ﴾، فالأول من السر، والثاني من الاصرار. وقد حكى ابن جني في كتاب "التنبيه" وغيره أن من العرب من يجعل الضاد ظاءً مطلقاً في جميع كلامهم، وهذا غريب وفيه توسع للعامة».

«ومنهم من لا يوصلها إلى مخرجها، بل يخرجها دونه ممزوجة بالطاء المهملة، لا يقدرون على غير ذلك، وهم أكثر المصريين وبعض أهل المغرب. ومنهم من يخرجها لاماً مفخمة، وهُم الزيالع ومن ضاهاهم».

«واعلم أن هذا الحرف خاصة إذا لم يقدر الشخص على إخراجه من مخرجه بطبعه لا يقدر عليه بكلفة ولا بتعليم».

«وإذا أتى بعد الضاد حرف إطباق وجب التحفظ بلفظ الضاد، لئلا يسبق اللسان إلى ما هو أخف عليه وهو الإدغام، كقوله تعالى : ﴿ فَمَنِ اضْطُرَّ ﴾، ﴿ ثم اضطره ﴾. وإذا سكنت الضاد وأتى بعدها حرف من حروف المعجم فلابد من المحافظة على بيانها، وإلا بادر اللسان إلى ما هو أخف منها. نحو قوله تعالى : ﴿ أَفَضْتم ﴾، و﴿ خُضْتُم ﴾، ﴿ واخفض جناحك ﴾، ﴿ وقيَّضنا ﴾، و﴿ فَرَضْنا ﴾، و﴿ خُضْرٍ ﴾، و﴿ نَضْرَةَ ﴾، و﴿ في تضليل ﴾، ونحو ذلك».

«وإذا تكررت هي أو أتى بعدها ظاء فلابد من بيان كل واحد منهن وإخراجها من مخرجها كقوله : ﴿ يَغْضُضْنَ ﴾، و﴿ أَنقَضَ ظَهْرَكَ ﴾، و﴿ يَعَضُّ الظَّالِمُ ﴾، ونحوه. وإذا أتى بعدها حرف مفخم أو غيره فلابد من بيانها لئلاّ يبدلها اللسان حرفاً من جنس ما بعدها كما تقدم، نحو ﴿ أرض اللّه ﴾، و﴿ الأرض ذهباً ﴾، وشبه ذلك»[1].

وفي الباب التاسع اختصر ابن الجزري الكلام على أحكام النون الساكنة والمد والقصر، وفي حديثه عن إظهار النون ذكر سقوط الغنة وقال إنه مذهب النحاة وإنه قد قرأ به على شيوخه وأشار إلى بعض القراء يقول ببقاء الغنة ولعله يشير إلى رأي مكي بن أبي طالب ولم يصرح به، ثم ذكر بإيجاز كبير أنواع المد ومقاديره بدون تفصيل.

---

(1) المصدر السابق، ص 143.

وفي الباب العاشر والأخير بسط القول في الوقف والابتداء وقسم الوقف إلى تام وكاف وحسن وقبيح، حسبما هو معروف. وخصص مباحث للوقف على "كلا" و"بلى" وبعض معاني الحروف مثل : "لا" و"ثم" و"أم" و"بل" و"حتى" وهي بحوث نحوية أساساً.

وختم الباب بفصل عن المشددات ومراتبها ويظهر فيه جلياً التأثر بما كتبه مكي في الرعاية حول هذا الموضوع، ونورده هنا لأهميته، إذ يقول :

«اعلم أن المشدد في القرآن كثير، وكل حرف مشدد بمنزلة حرفين في الوزن واللفظ، الأول منهما ساكن والثاني متحرك، فينبغي للقارىء أن يبين المشدد حيث وقع، ويعطيه حقه ليميزه من غيره».

«قاعدة : ذكر صاحب "التجريد" فيما حكاه عن أبي إسحق إبراهيم بن وثيق أن المشددات على ثلاث مراتب» :

«الأولى : ما يشدد وهو ما لا غنة فيه.

الثانية : ما يشدد بتراخ، قال : وهو ما شدد وبقيت فيه غنة مع الادغام، وهو إدغام الحرف الأول بكماله، وذلك لأجل الغنة.

الثالثة : ما يشدد بتراخي التراخي، وهو إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء. انتهى».

قلت : وهذا قول حسن، وتظهر فائدته في نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبِّي على صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ٠ فإن تَوَلَّوا ﴾. فأبلغ التشديد على الباء ثم الميم، ثم الواو».

وقال مكي في الرعاية : المدغمات على ثلاثة أضرب، وذلك نحو الراء المشددة فيها إخفاء تكريرها مع الإدغام الذي فيها، قال : فهو زيادة من الادغام وزيادة من التشديد».

«قال : والثاني : إدغام لا زيادة فيه، وهو كل ما أدغم لا إخفاء معه ولا إظهار غنة ولا إطباق ولا استعلاء معه، نحو الياء من ﴿ ذرية ﴾، والياء والجيم من ﴿ لجيّ ﴾، قال : فهذا تشديد دون الراء المشددة لأجل زيادة الاخفاء للتكرير في الراء».

«قال : والثالث مدغم فيه نقص من الادغام، وذلك نحو ما ظهرت معه الغنة والاطباق والاستعلاء، نحو ﴿ من يؤمن ﴾، و﴿ أَحَطتُ ﴾، و﴿ أَلَمْ نَخْلُقكُّمْ ﴾. قال : فهذا التشديد دون تشديد الثاني الذي لا نقص معه في إدغامه ولا زيادة. انتهى».

«قلت : وما قاله مكي ظاهر قوي، وتظهر فائدته في نحو قوله : ﴿ إنَّ اللَّه غفورٌ رَحيمٌ ﴾، فالتشديد على الراء أبلغ من اللام، وعلى اللام أبلغ من النون، ولكن لا بأس من الجمع بين القولين، وتظهر فائدة ذلك في نحو قوله : ﴿ سراً إلاَّ أنْ تقولوا قولاً معروفاً ولا تَعزِمُوا ﴾، فأقوى التشديد على الراء، ثم على اللام، ثم على الميم، ثم على الواو، غير أن اختياري في هذه القاعدة مطلقاً التشديد على كل حرف شدد بحسب ما فيه من الصفات القوية والضعيفة».

«وذكر أن التشديد ينقسم على أقسام : منها : ما هو مشدد ليس أصله حرفين منفصلين في الوزن، وإنما هو حرف مشدد ليس أصله في الوزن فيشدد في اللفظ كما يشدد في الوزن، وذلك نحو : ﴿ زيَّن ﴾، و﴿ بيِّن ﴾، و﴿ علَّمَ ﴾، وأكثر ما يقع هذا في عين الفعل.

ومنها ما أصله حرفان منفصلان في الوزن، وإنما شدد، ذلك للإدغام نحو : ﴿ عتياًّ ﴾، و﴿ ولياًّ ﴾. ومنها : ما يكون من كلمتين نحو : ﴿ قل رب ﴾، و﴿ قل لَّهم ﴾. فينبغي للقارىء المجود أن يشدد الحرف من غير لَكَن، ولا ابتهار، ولا تشدُّق، ولا لَوْك، خصوصاً الواو والياء نحو ﴿ وَلِياًّ ﴾، و﴿ أوَّاب ﴾، فكثير من يشددها بتراخ ولوك، ولا يأخذ الشيوخ بمثل ذلك.

«فإن اجتمع حرفان مشددان في كلمة أو كلمتين كقوله : ﴿ اطَّيَّرْنا ﴾، و﴿ ازَّيَّنَتْ ﴾، و﴿ يصَّعَّد ﴾، و﴿ ذُرِّيَّة ﴾، ونحو ذلك، فينبغي للقارىء أن يبين ذلك في اللفظ، ويعطي كل حرف حقه من التشديد البالغ والمتوسط ونحو ذلك. وإن اجتمع ثلاث مشددات متواليات، ولا يكون ذلك إلا من كلمتين أو أكثر كقوله : ﴿ دريٌّ يوَّقد ﴾، في قراءة من قرأ ﴿ يوقد ﴾ بالياء. وكقوله : ﴿ وعلَى أُمَمٍ مِّمَّن مَّعك ﴾، ونحو ذلك، فينبغي للقارىء أن يبين ذلك في لفظه، ويعطي كل حرف حقه من التشديد حسبما فيه».

وفي الوقف على المشدد يقول ابن الجزري :

«اعلم أن الوقف على الحرف المشددفيه صعوبة على اللسان، فلابد من إظهار التشديد في الوقف، في اللفظ، وتمكين ذلك حتى يسمع نحو : ﴿ من ولَيٌّ ﴾، و﴿ من طَرَف خفيٌّ ﴾، و﴿ النبيٌّ ﴾، عند غير الهامز، و﴿ مُستَمِرٌّ ﴾، و﴿ صوَافٌّ ﴾، تقصد كمال التشديد في هذا ونحوه، فاعلم[1].

---

(1) المصدر السابق، ص 220.

ثم ختم ابن الجزري كتابه بشرح أبيات أبي عمرو الداني في الظاءات الواردة في القرآن الكريم، وقد سبق أن ذكرناها في معرض الحديث عن قائلها.

هذا هو ملخص كتاب تمهيد ابن الجزري الذي يمثل مرحلة ذات أهمية بالنسبة لحياة المؤلف العلمية فهو يمثل نموذجاً من اهتماماته الشاملة في علم القراءات وتأثره بأحد قادة هذا الفن، ألا وهو الشيخ مكي بن أبي طالب القيسي في التجويد.

ج) النشر في القراءات العشر :

وكتاب النشر في القراءات العشر أهم ما كتبه محمد بن الجزري ؛ وليس من المغالاة القول بأنه من أهم ما ألف في علم القراءات. لقد ألفه المحقق سنة تسع وتسعين وسبعمائة، بدأه في أوائل ربيع الأول وأكمله في ذي الحجة من نفس السنة ؛ وهو إذ ذاك في أوج عطائه لانه استكمله في سنة واحدة، وهي السنة التي أتم فيها طيبة النشر، وهي الأرجوزة التي نظمت بمثابة اختصار لكتاب النشر. كان ابن الجزري آنذاك قد أتم خمسين سنة من حياته، وأربعين من نشاطه العلمي الحافل بين إقراء وتأليف.

وتتمثل قيمة هذا المصنف بغزارة المادة التي تضمنها من مباحث تمهيدية ذات قيمة عالية، وبسط أسانيد موثقة، وروايات وطرق بلغت نحواً من ألف، بواسطة أكثر من ستين كتاباً من مدونات القراءة، بدءاً بكتاب السبعة لابن مجاهد المتوفى سنة ثلاث مائة وأربع وثلاثين هـ وانتهاءً بكتاب البستان لشيخه أبي بكر بن أيدغدي المعروف بابن الجندي المتوفى سنة سبعمائة وتسع وستين، وشملت تصانيف أئمة القراءات على امتداد أربعة قرون.

فصار النشر موسوعة شاملة لجميع أقوال القراء العشر ورواتهم، وذكر كل ما اختلفوا فيه من وجوه، وقد انتبه مصنفه إلى ما امتاز به من غزارة جعلته يحتاج إلى اختصاره، كما قال في تقريبه.

ولم يك ابن الجزري أول من كتب عن القراءات العشر. لقد بدأت فكرة التعشير بعدما كتب ابن مجاهد كتاب السبعة، وعند قراء أرادوا أن لا تلتبس القراءات السبع بالأحرف السبعة الواردة في الحديث المشهور، ومن أول من صنف في القراءات العشر ابن مهران ومحمد بن جعفر الخزاعي (تـ 408هـ) صاحب كتاب "المنتهى"، ثم أبو علي البغدادي نزيل مصر (تـ 438هـ) وأحمد بن مسرور البغدادي (تـ 442هـ)

وأبو المنصور جد سبط الخياط (تـ 449هـ) ثم نرى بعد هؤلاء أبا العز القلانسي (تـ 521هـ) صاحب "الارشاد"، ومحمد بن عبد الملك بن خيرون العطار البغدادي (تـ 539هـ) صاحب "الموضح والمفتاح".

واستمر التصنيف في العشر عند أبي محمد عبد اللّه بن عبد المومن الواسطي (تـ 740هـ) الذي جمع في كتاب "الكنز بين الارشاد رالتيسير"، ونظمه في كتاب "الكفاية على متوال الشاطبية"، وقد سمعه ابن الجزري من شيخه ابن اللبان الذي قرأه على مؤلفه، ومن شيوخ ابن الجزري الذين زادوا على السبعة ابن الجندي صاحب "البستان". وكل هذه المصنفات ذكرها ابن الجزري في كتاب النشر ضمن مروياته زيادة على كتب أئمة التسبيع والتثمين، وكتاب "الكامل" للهذلي الذي تناول فيه خمسين قراءة ؛ فحصل من ذلك لمؤلف النشر تسعمائة وثمانون طريقة عن الأئمة العشرة أعطى تفاصيلها عن الرواة، وحاملي طرقهم، وأعقبها بوفيات جميع رجالات سنده.

وأما طرقه فكان منها لنافع 144 طريقاً، ولابن كثير 73 ولأبي عمرو بن العلاء 154 ولابن عامر 130 ولعاصم 128 ولحمزة 121 وللكسائي 64 ولأبي جعفر 52 وليعقوب 85 ولخلف 31.

والكتاب جمع حصيلة أكثر من ستين مصنفا في علوم القراءات أخذها المحقق ابن الجزري من أسانيد موثقة وموصولة بمؤلفيها وفي حديثه عن الأسانيد قال : «وجملة ما تحرر عنهم من الطرق بالتقريب نحو ألف طريق وهي أصح ما يوجد في الدنيا وأعلاه لم نذكر فيها إلا ما ثبت عندنا أو عند من تقدمنا من أئمتنا عدالته وتحقق لُقيه لمن أخذ عنه وصحت معاصرته، وهذا التزام لم يقع لغيرنا ممن ألف في هذا العلم»[1].

كما يقول عن عمله في هذا الكتاب : «إن هذه الطرق جمعتها في كتاب "يرجع إليه وسفر يعتمد عليه، لم أدع عن هؤلاء الثقات الاثبات حرفاً إلا ذكرته ولا خُلفاً إلا أثبته، ولا إشكالاً إلا أوضحته، ولا بعيداً إلا قربته، ولا مفرقاً إلا جمعته ورتبته، منبهاً على ما صح عنهم وشذ، وما انفرد به منفرد وفذ، ملتزماً للتحرير

---

(1) النشر في القراءات العشر، للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الجزري، تـ 833، تحقيق محمد علي الضباع، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ج 1، ص 193.

والتصحيح، والتضعيف والترجيح، معتبراً للمتابعات والشواهد، رافعاً إيهام التركيب بالعزو المحقق إلى كل واحد، جمع طرق الشرق والغرب، فروى الوارد والصادر بالغزير، وانفرد بالاتقان والتحرير، واشتمل جزء منه على كل ما في الشاطبية والتيسير، لأن الذي فيهما عن السبعة أربعة عشر طريقاً، وأنت ترى كتاباً حوى ثمانين طريقاً تحقيقاً، غير ما فيه من فوائد لا تحصى ولا تحصر، وفرائد دخرت له فلم تكن في غيره تذكر، فهو في الحقيقة نشر العشر ومن زعم أن هذا العلم قد مات قيل له : حيي بالنشر»[1].

ولن نطيل الكلام عن كتاب النشر فهو موسوعة متداولة طبع عدة مرات وصار المرجع الأساسي للقراءات.

د) تقريب النشر :

لاشك أن ابن الجزري أسهم في نشر علم القراءات إسهاماً فائقاً، بكتاب النشر، لكنه أدرك أن غزارة مادته تجعله مرجعاً لبحوث ذوي الاختصاص، وكأنه غير سهل على عموم طلاب هذا العلم، وهذا ما دعاه إلى اختصاره في كتاب التقريب، موضحاً سبب ذلك بقوله :

«ولما كان كتاب نشر القراءات مما عرف قدره، ولم يسع أحداً منهم تركه ولا هجره غير أنه في الاسهاب والإطناب، ربما عزّ تناوله على بعض الأصحاب، وعسر تحصيله على كثير من الطلاب، ألتمس مني أن أقربه، وأيسره واقتصره، على ما فيه من الخلاف فاختصره»[2].

واستجاب ابن الجزري لهذا الطلب، واختصر النشر في جزء صغير التزم فيه بذكر أوجه الخلاف وفقاً لما تعهد به، فاقتصر في مقدماته على أسماء القراء العشرة، ورواتهم وطرقهم. ونقدم نماذج من عرضه في باب الإمالة.

في إمالة حروف بأعيانها وهي :

﴿ التورية ﴾ حيث وقع فأماله أبو عمرو والكسائي وخلف وابن ذكوان وورش من طريق الأصبهاني. واختلف عن حمزة فقطع له بذلك العراقيون قاطبة، وبه قرأ

---

(1) النشر، ج 1، ص 57.

(2) تقريب النشر في القراءات العشر، لأبي الجزري، ت 833هـ، تحقيق إبراهيم عطوه عوض، دار الحديث، القاهرة، ط. الثانية، 1412هـ/1992م، ص 1.

الداني على أبي الفتح فارس عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن. وقطع له المغاربة بين بين وبه قرأ الداني على أبي الحسن وعلى أبي الفتح من قراءته على أبي أحمد السامري. ولم يذكر في التيسير وغيره. واختلف في تلطيفه عن قالون. فروى جمهور المغاربة عن قالون إمالته بين اللفظين وبه قرأ الداني على أبي الحسن وعلى أبي الفتح من قراءته على السامري يعني من طريق الحلواني. وروى عنه الفتح جمهور العراقيين ؛ وبه قرأ الداني على أبي الفتح من قراءته على عبد الباقي بن الحسن أي من طريق أبي نشيط، وأماله ورش من طريق الأزرق بين بين وفتحه الباقون.

﴿ والكافرين ﴾ كيف وقع منكراً أو معرفاً إذا كان بالياء مجروراً أو منصوباً أماله أبو عمرو والدوري عن الكسائي ورويس ووافقهم روح في قوله ﴿ أنها كانت من قوم كافرين ﴾ في النمل. واختلف عن ابن ذكوان، أماله الصوري وفتحه الأخفش وأماله بين بين ورش من طريق الأزرق.

وانفرد الهذلي عن ابن شنبوذ بهذا الباقون بالفتح. وانفرد صاحب العنوان عن الأزرق. وانفرد في المبهج عن الدوري عن الكسائي بإمالة ﴿ أول كافر به ﴾.

﴿ والناس ﴾ حيث وقع مجروراً أماله الدوري عن أبي عمرو باختلاف عنه فروى إمالته عنه أبو طاهر بن أبي هاشم عن أبي الزعرا عنه، وهو الذي في التيسير وبه كان يأخذ الشاطبي عنه وجها واحداً وهو اختيار الداني. وروى فتحه سائر أهل الأداء عن الدوري وبه قرأ الباقون.

و﴿ ضِعَافاً ﴾ أماله حمزة من رواية خلف واختلف عن خلاد والوجهان في التيسير والشاطبية والتبصرة والتذكرة وبهما قرأ الداني على أبي الحسن وبالإمالة قطع له ابن بليمة، وبالفتح قطع له العراقيون وجمهور أهل الأداء، وبه قرأ الداني على أبي الفتح.

﴿ آتيك ﴾ في موضعي النمل أماله خلف لنفسه وعن حمزة. واختلف عن خلاد فروى الإمالة عنه المغاربة قاطبة وبعض المصريين وبه قرأ الداني على أبي الحسن. وروى سائر الناس عنه الفتح وبه قرأ الداني على أبي الفتح. وانفرد السبط في كفايته بالفتح عن إدريس عن خلف في اختياره.

﴿ والمحراب ﴾ أماله ابن ذكوان حيث كان مجروراً في آل عمران ومريم. واختلف عنه في المنصوب في آل عمران أيضاً، وفي ص، فأماله النقاش عن الأخفش وفتحه ابن الأخرم عنه والصوري.

﴿ عمران ﴾ من قوله (آل عمران - امرأة عمران - وابنه عمران). ﴿ والإكرام ﴾ الموضعان من الرحمن. و﴿ إكرَاهِهِنَّ ﴾ في النور اختلف عن ابن ذكوان في الثلاثة وإمالته ثابتة عن الأخفش والفتح عن غيره والوجهان صحيحان عنه.

و﴿ الحواريين ﴾ في المائدة والصف ﴿ وللشاربين ﴾ في النحل والصافات والقتال. واختلف أيضاً فيهما عن ابن ذكوان فثبت إمالتهما عن الصوري عن ابن ذكوان والفتح عن الأخفش عنه.

﴿ ومشارب ﴾ في يس اختلف فيه عن ابن عامر من روايته فروى إمالته عن هشام جمهور المغاربة وكذا رواه الصوري عن ابن ذكوان. ورواه الأخفش عنه بالفتح وكذلك رواه الداجوني عن هشام.

﴿ وآنية ﴾ في الغاشية واختلف فيه عن هشام. فروى الحلواني عنه إمالته وهو الذي لم يذكر المغاربة عن هشام سواه. وروى فتحه الداجوني ولم يذكر العراقيون عن هشام غيره.

و﴿ عابدون ﴾ الحرفان و﴿ عابد ﴾ كلاهما في الكافرون أمالهما الحلواني عن هشام وفتحها الداجوني عنه[1].

هـ) طيبة النشر:

لقد تركز اهتمام ابن الجزري بنشر العشر. واستعمل كلمة النشر في أكثر معانيها، ففي كتاب النشر بيّن أنه مرة يقصد بها البسط، لأنه نشر فيه القراءات، ومرة أخرى يعني بها إعادة الحياة، وذلك في قوله: «أن من زعم أن هذا العلم قد مات فإنه حَيِي بالنشر»، ملمحاً أنه نشر بكتابه، أمّا في طيبة النشر فإنه يلمح فيها بنشر الطيب، وفوحه، وقد نظمها بعد تأليف كتاب النشر بقليل، لأنه أكملها سنة 799هـ إذ يقول:

وها هنا تم نظام الطيّبه	ألفية سعيدة مهذبه
بالرُّوم من شعبان وسط سنة	تسع وتسعين وسبعمائة

كما يقول عنها:

ضمنتها كتاب نشر العشر	فهي به طيبة في النشر

---

(1) مقدمة التقريب، ص 64-65.

ولقد اتبع فيها سبيل الشاطبي في استعمال الرموز بالحروف الأبجدية، فيقول فيها بعد ذكر القراء ورواتهم :

جعلت رمزهم على الترتيب ... من نافع كذا إلى يعقوب

أَبَجْ دَهَزْ حَطَى كَلِمْ نَصَعْ فَضَقْ ... رَسَتْ ثَخَذ طَغَشْ على هذا النسق

والواو فاصل ولا رمز يرد ... لخلَف لأنه لم ينفرد

وحيث جا رمز لورش فهُوَا ... لأزرق لدى الأصول يروى

والاصبهاني كقالون وإن ... سميت ورشاً فالطريقان إذن

فَمَدَنيٌّ ثامن ونافع ... بصريِّهم ثالثهم والتاسع

وخلف في الكوف والرمز «كفى» ... وهم بغير عاصم لهم «شفا»

وهم وحفص «صحب» ثم «صحبه» ... مع شعبة وخلف وشعبه

صفا وحمزة وبزّار فتى ... حمزة مع علِيِّهم رضى أتى

وخلف مع الكسائي روى ... وثامن مع تاسع فقل ثوى

ومدنٍ مداً وبصريٌّ حِما ... والمدني والمك والبصري «سما»

مكٌ وبصرٍ «حقُّ» مك مدني ... «حرم» و«عم» شامهم والمدني

وحبر ثالث ومك «كنز» ... كوف وشام ويجيء الرمز

كما أنه اعتمد منهجه في اعتبار مفهوم المخالفة في ذكر الأحكام والاكتفاء بأضدادها حسبما رأينا في حرز الأماني وفي ذلك يقول ابن الجزري :

وأكتفي بضدها عن ضد ... كالحذف والجزم وهمز مدّ

ومطلق التحريك فهو فتح ... وهو للاسكان كذاك الفتح

للكسر، والنصب لخفض إخوة ... كالنون لليا ولضم فتحة

كالرفع للنصب اطْرُداً وأطلقا ... رفعاً وتذكيراً وغيباً حققا

وكل ذا اتبعت فيه الشاطبي ... ليسهل استحضار كل طالب

ثم قال عنها :

وهذه أرجوزة وجيزه ... جمعت فيها طرقاً عزيزه

ولا أقول إنها قد فضلت ... حرز الأماني بل به قد كملت

حوت لما فيه مع التيسير ... وضعف ضعفه سوى التحرير

وقد استهل ابن الجزري أرجوزته الطيبة، بمقدمة في فضائل القرآن، وأركان القراءة في أبيات مشهورة ثم أتى بأسماء القراء العشرة مع راويين لكل منهما. وبعد بيان منهجه فيها، استعرض مخارج الحروف وصفاتها بصورة مختصرة تقارب ما جاء في مقدمته، حتى أنهما اشتركا في كثير من الأبيات مثل قوله في وجوب التجويد :

والقول بالتجويد حتم لازم   من لم يجود القرآن ءاثم

ثم انتقل إلى مادة القرآن حسب الترتيب المتبع في التيسير والشاطبية.

ومع قيمة هذه الأرجوزة العلمية فإنها لا يسهل الانتفاع بها دون الشروح الحاصل في استعمال الرموز الحرفية ونعطي منها نموذجاً في فرش الحروف في سورة مريم فيقول ابن الجزري :

واجزم يرث حُزْرُدْ مَعاً بُكِيّا   بِكَسْرِ ضمّه رضىً عُتيّا
مَعْهُ صُلِيّاً وجِثِيّاً عَنْ رِضَى   وَقُلْ خَلَقْنَا فِي خَلَقْتُ رُحْ فَضَا
هَمْزَ أَهَبْ بِاليَابِه خُلْفُ جَلاَ   حِماً وَنِسْياً فافْتَحَنْ فَوزٌ عَلاَ
مِنْ تَحْتِهَا اكْسِرْ جُرْ صَحْبٌ شُذْ مَدَا   خِفُ تُسَاقِطْ فِي عُلاً ذَكِّرْ صَدَا
خُلْفٌ ظُبىً وَضُمَّ وَاكْسِرْ عُدْ وَفِي   قَوْلُ انْصِبِ الرَّفْعَ نُهَى ظِلٍّ كُفِي
واكْسِرْ وَأَنَّ اللَّهَ شِمْ كَنْزاً وَشُدْ   نُورِثُ غِثْ مُقَاماً اضْمُمْ هَامَ زِدْ
وُلْداً مَعَ الزُّخْرُفِ فَاضْمُمْ أَسْكِنَا   رِضاً يَكَادُ فِيهِمَا أَبٌ رَنَا
وَيَنْفَطِرْنَ يَتَفَطَّرْنَ عَلَمْ   حِرْمٌ رَقَا الشُّورَى شَفَا عَنْ دونِ عَمْ

وبما أن ابن الناظم قام بشرح هذا النظم فإنا نورد من هذا الشرح ما قاله في شرح هذا الباب :

واجزم «يرث» حز رد معا «بكيا»   بكسر ضمه (رضى) عُتيا

يريد أنه قرأ قوله تعالى : ﴿ يرثني ويرث من آل يعقوب ﴾ بالجزم فيهما أبو عمرو والكسائي لأنهما جواب «فهب لي» الباقون بالرفع على جعل الجملة صفة لوليا : أي هب لي وليا وإرثاً مني ومن آل يعقوب قوله «بكيا» أي قرأ حمزة والكسائي بكسر الباء من «بِكيا» وكذلك قرأ حفص وحمزة والكسائي المرموز لهم في البيت الآتي بعد «عتيا، وصليا، وجثيا» بكسر أوائلهن، والباقون بالضم.

معه صليا وجثيا عن رضى   وقل خلقنا في خلقت رُحَ فَضَا

أي مـع «عـتيـا، صـليا وجثيـا» قـولـه : ﴿ وقل خلقنا ﴾ أي قرأ حمـزة والكسائي ﴿ وقد خلقناك ﴾ موضـع قراءة غيرهمـا ﴿ خلقتك ﴾ كمـا لفظ بالقراءتين.

همـز «أهـب» باليـاء بـه خُلفٌ جلا (حمـا) ونسيـا فـافـتحن فـوز عـلا

أراد أن قالون بخلاف عنه ورشا والبصريين قرؤوا ﴿ ليهب لك ﴾ بالياء مكان الهمـز الذي لفظ به، وهو قراءة البـاقين قولـه : (باليـاء) يجـوز أن يقـال اليـاء أصل بنفسها والفعل مسند لضمير غائب إمـا إلى الرب أو الرسول، ووجـه الهمـز إسناده إلى الرسول قـولـه : (ونـسيـا) أي فـتح النون من (نسيـا) حـمـزة وحـفص، وكسـرهـا الباقون، وهما لغتان.

من تحتـهـا اكسِر جُرّ صحب شذ مدا خفّ تُسـاقِـط فِي عُـلا ذكَـر صـدا

قـرأ حمـزة والكسائي وخلف وحـفص وروح والمدنيـان ﴿ فناداها من تحتـهـا ﴾ بكسر وجر التـاء، والباقون بفتح الميم ونصب التاء قـولـه : وخف «تساقط» أي خفف السين من قـولـه تعـالى ﴿ تسـاقط عليك رطبا جنيـا ﴾ حـمـزة وحـفـص، وقـرأ أبو بكر بخلاف عنه كما في أول البيت الآتي ويعقوب بالتـذكير والتشديد، والباقون بالتأنيث والتشديد.

خلف ظبى وضم واكسـر عـد وفي قـول انصـب الرفـع نُهى ظِل كُـفِي

أي ضَم التاء وكسر القـاف من «تساقط» لحفص، وقد تقدم له التخفيف ؛ ففيها أربـع قـراءات وهـي ظاهرة قـولـه : «وفي قـول» يريد أنه قـرأ قـولـه تعـالى : ﴿ قولَ الحق ﴾ بنصب رفـع اللام ويعقوب ابن عامر، والباقون بالرفـع.

واكسـر وأن اللّه شم كنزاً وشُـد نورث غِث مُـقـامـا اضـمم دام وُدّ

أراد أن روحـا والكوفـيين وابن عـامـر كسروا همزة و«إن اللّه» للاستئناف، والبـاقون بفـتحـهـا عطفا على الصـلاة، ثم أراد أن رويسا قـرأ ﴿ نورث ﴾ بفتح الواو وتشديد الراء مضـارع ورث، والبـاقون بإسكان الواو وتـخـفـيـف الراء من أورث، ثم أمر بضم المـيم لابن كثير من قـولـه تعـالى : ﴿ خير مـقاما ﴾ على أنه اسم مصدر لأقام بالمكان : إذا لَبِثَ فيه، والباقون بالفتح على أنه مصدر لقام بالمكان.

«ولدا» مع الزخرف فاضمم أسكنا رضـا «يكاد» فـيـهـمـا أب رنا

يريد أنه قـرأ قـولـه تعـالى : ﴿ مـالا وولداً، وقـالوا اتخذ الرحـمن ولدا وما ينبـغي للرحمن أن يتخذ ولدا، هنـا، و﴿ إن كان الرحمن ولد ﴾ بالزخرف بضم الواو وإسكان اللام حـمزة والكسـائي، والبـاقـون بفـتحـهـمـا قولـه : «يكاد» يريد قولـه تعـالى ﴿ تكاد

السموات ﴾ هنا وفي الشورى، قرأه بالتذكير نافع والكسائي باعتبار الجمع وأنه مؤنث مجازي، والباقون بالتأنيث باعتبار الجماعة.

وينفطرن يتفطرن علم حرم رقا الشورى شفا عن دون غم

أراد أن حفصاً والمدنيين وابن كثير والكسائي قرءوا «يتفطرن» موضع ينفطرن هنا، وأن حمزة والكسائي وخلفا وحفصا وابن كثير والمدنيين وابن عامر قرءوا كذلك في الشورى، والباقون ينفطرن كما صرح بالقراءتين معا.

باب إفراد القراءات وجمعها :

ومما امتازت به طيبة النشر باب في إفراد القراءات وجمعها، وعنه يقول ابن الناظم في شرحه.

لم يتعرض أحد من أئمة هذا العلم في مؤلفاتهم لهذا الباب وفي الاعلان للصفراوي شيء من ذلك لا حاصل تحته ولا شك أنه باب كثير الفائدة يتعين معرفته والاهتمام به لعموم الحاجة إليه ولابد لطالب هذا العلم من معرفته فقال :

وقد جرى من عادة الأئمه إفراد كل قارىء بختمه

حتى يؤهلوا لجمع الجمع بالعشر أو أكثر أو بالسبع

وجمعنا نختاره بالوقف وغيرنا يأخذه بالحرف

يعني أن للجمع طريقتين : إحداهما بوقف : أي إن القارىء إذا قرأ بوجه لا يقف وقفاً جائزاً ثم يقرأ بعده الوجه الآخر ثم هكذا حتى يستوعب وجوه الخلاف كلها ثم ينتقل إلى ما بعده، وهذا هو المختار عندنا، لما فيه من رونق القراءة وزينة التلاوة، وأقوى في الاستحضار، ولا يقدر عليه إلا الحاذق الماهر، وهو طريق الشاميين وسواهم من المحققين، ولكن فيه تطويل. والطريق الثانية الجمع بالحرف، وهو أن يقرأ القارىء كلمة أو نحو ذلك ثم يستوعب الخلاف الذي في ذلك الحرف وجها بعد وجه حتى يتم، وهذه طريق جمهور المصريين ومذهب أهل الغرب، وفيها اختصار وسهولة أخذ واستيعاب لما يحتمل من الأوجه ولكنها تخرج القراءة عن رونقها وزينتها.

بشرطه فليرع وقفا وابتدا ولا يُركب وليُجِد حسن الأدا

فالماهرُ الذي إذا ما وقفا يبدا بوجه من عليه وقفا

يعطف أقربا به فأقربا مختصرا مستوعبا مرتبا

ويقول ابن الناظم عن هذه الطريقة :

«وهذه الطريقة التي سلكها الناظم رحمه اللَّه وركبها من الطريقين فهي في غاية الحسن واللطف، وهي أن يراعي في جمعه الوقف فيقرأ أولاً الوجه إلى محل الوقف الجائز ويعطف في قراءته الوجه الأقرب فالأقرب ؛ مثاله أن يبدأ لقالون فيقول ﴿ الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون ﴾ ثم يعطف عليه الأقرب فيقول ﴿ ومما رزقناهم ينفقون ﴾ بالصلة فيخرج معه ابن كثير ثم يرجع فيقول ﴿ يؤمنون بالغيب ﴾ بالإبدال ﴿ ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون ﴾ بالصلة لأبي جعفر، ثم يعطف عليه فيقول ﴿ ومما رزقناهم ينفقون ﴾ بالاسكان، فيخرج وجه أبي عمرو وغيره».

ثم يرجع فيقول : ﴿ ويقيمون الصلاة ﴾ بتفخيم اللام للازرق عن ورش، ثم يبتدىء بعد الأزرق عن ورش فيقول ﴿ والذين يومنون ﴾ بالابدال ﴿ بما أنزل ﴾ بالمد الطويل ﴿ وما أنزل من قبلك ﴾ كذلك ﴿ وبالآخرة ﴾ بالنقل والترقيق مع الأوجه الثلاثة من التوسط والمد والقصر ﴿ هم يوقنون ﴾ ؛ ثم لولا إبدال ﴿ يؤمنون ﴾ أولاً لعطفت عليه حمزة وابن ذكوان من طريق العراقيين فقلت ﴿ وبالآخرة هم ﴾ بالسكت وعدمه، ولكن الأخصر أن يعود فيقول ﴿ بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ﴾ بالمد الدون وبالقصر و﴿ بالآخرة هم ﴾ بالنقل ليخرج الأصبهاني ؛ ثم يقول و﴿ بالآخرة ﴾ بغير نقل فيخرج أبو عمرو في وجه البدل ؛ ثم يقول ﴿ هم يوقنون ﴾ بالاسكان فيتم الأصبهاني ووجه إبدال أبي عمرو ؛ ثم يقول ﴿ هم يوقنون ﴾ بالضم والصلة، فيخرج أبو جعفر ؛ ثم يرجع فيقول ﴿ يؤمنون ﴾ بالهمز ﴿ بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ﴾ بالمد والقصر أيضاً ﴿ الآخرة هم يوقنون ﴾ بالاسكان، فيخرج وجه قالون ووجه التحقيق لأبي عمرو والقصر لحفص وغيره ؛ ثم يعطف عليه فيقول ﴿ هم يوقنون ﴾ بالصلة وهو الوجه الثاني لقالون ويخرج معه ابن كثير.

وإن كنت تقرأ بمراتب المد الخمس فتقول عاطفاً ﴿ بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ﴾ بالمد الوسط و﴿ بالآخرة هم ﴾ ثم تعطف وتسكت على ﴿ الآخرة ﴾ لإدريس ثم تقول ﴿ هم يوقنون ﴾ فيخرج ابن عامر والكسائي وخلف في اختياره ؛ ثم تعطف فتقول ﴿ بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ﴾ بمد عاصم ؛ ثم تقول ﴿ وبالآخرة هم ﴾ ثم تسكت للأشناني ؛ ثم تقول و﴿ بالآخرة هم يوقنون ﴾ ثم تعود فتقول ﴿ والذين يؤمنون

بما أنزل إليك ﴾ بالمد الطويل ﴿ وما أنزل من قبلك ﴾ كذلك ﴿ وبالآخرة هم ﴾ بالسكت وعدمه فيخرج حمزة والأخفش عن ابن ذكوان من طريق العراقيين، ثم تعطف فتقول ﴿ بما أنزل إليك ﴾ وتسكت بعد المد وكذا ﴿ وما أنزل من قبلك وبالآخرة ﴾ بالسكت أيضاً فيخرج أوجه حمزة والله أعلم.

قال في النشر : والذي أخذته عن شيوخي بمصر والشام وغيرهما الابتداء لورش من طريق الأزرق ثم الأصبهاني ثم قالون ثم أبي جعفر ثم ابن كثير ثم أبي عمرو ثم يعقوب ثم ابن عامر ثم عاصم ثم حمزة ثم الكسائي ثم خلف، وهذا أخذته غالباً ؛ وفائدة الترتيب أن يكون علماً بما قرىء وما لم يقرأ فلا يفوته شيء[1].

و) تحبير التيسير :

لا تغيب عن ابن الجزري فكرة «القراءات العشر» وبذل كل جهده لترسيخ مضمونها عند الدارسين، وخصص لها أكثر من مصنف مثل النشر، وتقريب النشر، وطيبة النشر واتحاف المهرة، وتتمة العشرة، وهو في أغلب مؤلفاتها فيها يرتكز أولاً على الثلاثة المتممة للسبعة المقررة في التيسير والشاطبية، ولتحقيق هذه الفكرة حرص على القيام بعملين وهما : أولاً قصيدة الدرة لاستكمال الشاطبية، وقد سبق الحديث عنها، ثانياً : تحبير التسيير بإضافة قراءات أبي جعفر، ويعقوب وخلف، وإدماجها صلب كتاب التيسير، مميزاً لها غالباً في بدء كلامه بلفظ «قلت» وفي نهاية الكلام بعبارة «والله الموفق».

وفي مقدمة كتاب التحبير ذكر أن التيسير للإمام الحافظ الكبير المتقن المحقق أبي عمرو الداني رحمه الله من أصح كتب القراءات، وأوضح ما ألف عن السبعة من الرويات ولكنه لما رأى الجهل قد غلب على كثير من العوام وشاع عند من لا علم له من الغوغاء، والطغام، وأن لا قراءة إلا في هذين الكتابين "التيسير والشاطبية" وأن الأحرف السبعة المشار إليها بقوله ﷺ : «أنزل القرآن على سبعة أحرف» هي قراءات هؤلاء السبعة القراء وأن ماعدا ما في هذين الكتابين من القراءات شاذ لا يقرأ به ولا يصح قرآناً، وكل قول من هذه الأقوال ونحوها باطل لا يلتفت إليه وخَلْف لا يعول عند علماء الإسلام عليه. كما بينه غير واحد من الأئمة ووضحه المقتدي بهم من

(1) شرح طيبة النشر في القراءات العشر، لابن الناظم، تحقيق علي محمد الضباع، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1369هـ/1950م، ص 203.

سراة هذه الأمة، إذا كان الضابط الصحيح للقراءات، والحد الجامع لما يقرأ به من الروايات : كل ما وافق إحدى المصاحف العثمانية ولو تقديراً ووافق العربية ولو بوجه، وصح إسناداً سواء كان عن هؤلاء السبعة أم العشرة أم غيرهم فهو القرآن، وما اختل ركن من هذه الثلاثة في حرف حكم عليه بالشذوذ.

ثم ذكر أن قصده في هذا الكتاب إضافة القراء الثلاثة إلى السبعة مع التصحيح والتهذيب والتوضيح والتقريب من غير أن يغير لفظ الكتاب أو يعدل به إلى غيره من خطإ أو صواب.

ثم قدم ترجمة أبي عمرو الداني وعرض أسانيده بواسطة الإمام الشاطبي ومن هذه الأسانيد قراءته على أبي عبد اللّٰه محمد بن الصائغ المصري الذي قرأ على أبي الحسن علي بن شجاع الضرير، وقرأ الضرير على الشاطبي، والسند بين الشاطبي والداني معروف. ثم بعد ذلك تحدث عن القراء ورواتهم، فزاد منهم ما لم يذكر الداني في التيسير مثل الثلاثة وأتى بإضافات وتصحيحات لما في التيسير مثل قوله أن وفاة قنبل كانت سنة 291هـ بدلاً من مائتين وثمانين الواردة في كتاب الداني، وأن البزي توفي سنة 250هـ وفي التيسير سنة 240هـ، وأن الدوري توفي سنة 246، خلافاً لما جاء في التيسير، وأن حفصاً توفي سنة 280 على الصحيح[1].

وهكذا فإن كتاب التحبير يتضمن إفادات وتصحيحات قيمة فهو يعتبر توشيحاً لكتاب التيسير وتكملة له مختصرة على منواله، تقدم مشهور الروايات عن القراء العشرة.

واقتداء بما عمل الشاطبي في نظم التيسير، فإن ابن الجزري نظم التيسير في قصيدته المعروفة بالدرة، وقد تحدثنا عنها في الباب الأول من هذا الكتاب.

ز) غاية النهاية :

الموسوعة الثانية التي جمعها ابن الجزري، هي كتابه في تاريخ القراء، وهو كتاب غاية النهاية الذي قال إن من حصله يرجو أن يجمع بين الرواية والدراية، وأنه اختصر فيه كبير طبقات القراء الكبير الذي سماه "نهاية الدرايات في أسماء

---

(1) تحبير التيسير في قراءة الأئمة العشرة، للإمام محمد بن محمد المعروف بابن الجزري، دار الكتب العلمية، لبنان، 1404هـ/1983م، ص 14-15.

رجال القراءات" الذي أتى فيه على جميع ما في كتاب الحافظين ابي عمرو الداني وأبي عبد الله الذهبي. وإذا كان كتاب النهاية لم ينشر إلى الآن، فإن في غاية النهاية ما يزيد على 3950 ترجمة للقراء من عهد الصحابة إلى عصر المؤلف.

ومع وفرة هذا العدد الهائل من الشراح، فإن أبن الجزري اتبع منهجاً دقيقاً في عمله، فالتزم بإعطاء نبذة عن حياة المترجم له، وأسانيده في القراءة، ومكانته من الثقة، ومؤلفاته وذكر من أخذ عليه، معتمداً في ذلك مجموعة من التصانيف في القراءة منها ما جمعه هو في كتاب "النشر"، وما استقاه من "جامع البيان" للداني وكتاب "الكامل" للهذلي وكتاب "المبهج" وكتاب "المستنير" "والكفاية الكبرى" للقلانسي وكتاب "الغاية" لأبي العلاء، مع تقييد مشافهاته، وما أخذه عن طبقات الداني والذهبي.

ولقد كان هذا الكتاب رفيق حياة المؤلف، يُدوّن فيه ما علمه مع الاجتهاد في التحري والتقصي، وقال إنه بدأه سنة اثنين وسبعين وسبعمائة وأكمله سنة أربع وسبعين وسبعمائة ولعله يعني بهذا كتاب الطبقات الكبير، لأنه ذكر أنه ابتدأ في اختصاره سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة وانتهى من تبييضه في رمضان من سنة خمس وتسعين وسبعمائة وانتهى من مقابلة نسخته الأولى سنة أربع وثمانمائة؛ ولاشك أن إضافات وقعت على النسخة المقابلة، لأنا نجد فيه ترجمة أحمد بن محمد العيدلي الزبيدي الذي قال المؤلف في الكتاب إنه أجتمع به سنة ثمانمائة وعشرين، كما أننا نجد فيه ترجمة المؤلف نفسه، وترجمة ابنيه أبي الفتح المتوفى سنة 814هـ وأبي الخير المتوفى سنة 809هـ وترجمة طاهر بن عرب بن إبراهيم برقم 1476، وقد كتبتها سلمى بنت المؤلف، وقالت إنه سمع من والدها بحضرتها. ومن الملاحظ أنه في ترجمة ابن الجزري ورد ذكر طاهر بن عزيز الاصبهاني من تلامذة ابن الجزري.

والكتاب يمثل مرجعاً لا غنى لدارس القراءات عنه، لوفرة ما فيه من معلومات من أئمة هذا الفن، مع كونه زاخراً بالطرائف الممتعة والفوائد المنيرة.

الفصل الرابع

امتداد مدرسة الشاطبي وابن الجزري في مصر

بعد عملية التثبيت التي قام بها الشاطبي في حرز الأماني وابن الجزري في الدرة، استقرت دراسات القراءات العشر على قسمين، ففي المشرق اختار العموم رواية حفص عن عاصم، وعني المختصون بالعشر، أما في المغرب فقد اعتمد العامة رواية ورش عن نافع، واهتم ذوو الاختصاص بالسبع، وبالطرق العشر المشهورة عن الإمام نافع، ونرى تفصيل هذا التثبيت في الباب السادس عن القراءات المغربية، وفي هذا الفصل سنعطي لمحات عن تطور مدرسة الشاطبي وابن الجزري في مصر.

ولقد سبق أن رأينا أن القراءات في مصر عرفت ازدهاراً متواصلاً ابتداء من القرن الثاني الهجري، وبرزت فيها منذ ذلك العهد، مدارس متخصصة كان لها الأثر الكبير في تطوره وامتداده إلى إفريقية والأندلس.

واشتهرت مدرسة الإمام ورش بن سعيد، وحملة طرقه مثل أبي سعيد الأزرق وعبد الصمد العتقي، وتجدد نشاط هذه المدرسة عند ابن سيف وابني غلبون بعد قدومهما من الشام في مستهل القرن الخامس، ثم احتضنت فيما بعد كبار القراء أمثال الإمام القاسم الشاطبي وتلامذته وأبي حيان الأندلسيين.

وتطور هذا النشاط ابتداء من القرن العاشر الهجري إلى العهد المعاصر على يد أعلام من مؤسسة عموم المقارئ، فحافظت مصر على الاعتناء بالقراءات العشر، وبرز فيها مجموعة من الأئمة أسهموا بكتاباتهم في توسيع دائرة الدراسات القرآنية وتعميق مباحثها، وسنقف في هذا الفصل على بعضهم مثل شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، والشيخ البنا الدمياطي وخاتمة المحققين محمد بن أحمد المتولي والشيخ حسن خلف الحسيني والإمام الضباع والأئمة المرصفيون.

1. أبو يحيى زكريا الأنصاري المصري :

وهو المعروف بشيخ الإسلام، وكان من أبرز معاصريه في العلوم الإسلامية، في التفسير والحديث والفقه والأصول، عاش نحواً من قرن كامل امتد من ثمانمائة وثلاث وعشرين إلى تسعمائة وست عشرين ؛ وله مصنفات في القراءات تبين أنها كانت مادة تدريسه لطلبته، في هذا الفن، ومن أكثرها تداولاً : الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية، وهو من أعلام سند الإجازات المشرقية لأنه أخذ عن أبي نعيم رضوان تلميذ ابن الجزري، ومن أشهر من أخذ عن شيخ الإسلام الأنصاري أبو النصر الطبلاوي وعنه أخذ شحاذه اليمني ومن مصادر شحاذه ابنه عبد الرحمن وهو من شيوخ أبي الضياء الشبراملسي نور الدين المتوفى سنة 1082، وهو من أكابر قراء عصره، مشارك في سائر العلوم أخذ عن عبد العزيز بن شحاذة اليمني، واشتهرت حاشيته على المواهب اللدنية كما أن له تعليقة على شرح زكريا الأنصاري للجزرية.

2. الشيخ أحمد البناء الدمياطي :

ومن تلاميذ الشبراملسي الشيخ أحمد بن محمد البنا الدمياطي مؤلف كتاب "**إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**"، كما سماه "منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات" وقد نشر هذا الكتاب أخيراً بعناية الدكتور شعبان محمد إسماعيل. والكتاب من أجود ما كتب في عصره، لأنه جمع بين الاستقصاء والاختصار، وقد استهله بمقدمة عرف فيها القراءات بأنها العلم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله، وأن المقرئ من علم بها أداءً ورواها مشافهةً، وذكر أن الإجازة المجردة من السماع التي استقر عليها عمل أهل الحديث تكفي عند القراء، ومنعها الحافظ الهمذاني، مع أن الظاهر من كلام شهاب الدين القسطلاني جوازها.

ثم عرف بالتواتر في القراءات، وقال إنه شرط في ثبوت النص القرآني كما أورد تعقيب أبي القاسم النويري على ابن الجزري بقوله : «عدم اشتراط التواتر قول حادث، مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم، كما نقل ذلك ابن الحاجب عن جمهور الأئمة، ولم يخالف في ذلك إلا مكي القيسي، وذكر الاتفاق على تواتر العشر وشذوذ ما انفرد به أحد الأربعة : وهم ابن محيصن واليزيدي والحسن والأعمش». وذكر أن التواتر يشمل الأصول والفرش خلافاً لابن الحاجب، وقد تعقبه ابن الجزري.

وأورد الدكتور شعبان محمد إسماعيل كلام ابن الجزري في منجد المقرئين الذي يقول فيه : «أما من قال بتواتر الفرش، دون الأصل، فابن الحاجب، قال في مختصر الأصول له : «القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء، كالمد والإمالة، وتخفيف الهمز ونحوها فزعم أن المد والإمالة وما أشبه ذلك من الأصول، كالادغام، وترقيق الراءات، وتفخيم اللامات، ونقل الحركة، وتخفيف الهمزة، وغيره من قبيل الأداء، وأنه غير متواتر».

«وهذا قول غير صحيح كما سنبينه وأعطى ابن الجزري مثالاً عن تواتر المد فقال : أما المد فإنه إما أن يكون طبيعياً، أو عرضياً، والطبيعي هو الذي لا تقوم ذات حرف المد دونه، كالألف من «قال» والواو من «يقول» والياء من «قيل» وهذا لا يقول مسلم بعدم تواتره، إذ لا يمكن القراءة بدونه. والمد العرضي : هو الذي يعرض زيادة على الطبيعي لموجب إما سكون أو همز. فالسكون قد يكون لازماً، كما في فواتح السور، وقد يكون مشدداً، نحو «ألم» (ق)، (ن)، «ولا الضالين» ونحوه. فهذا يلحق بالطبيعي ولا يجوز فيه القصر لأن المد قام مقام حرف توصل للنطق بالساكن، وقد أجمع المحققون من الناس على مده قدراً سواء. وأما ما كان بعد الهمز فعلى قسمين : الأول أن يكون حرف المد في كلمة والهمز في كلمة أخرى، وهذا يسميه القراء منفصلاً، واختلفوا في مده وقصره، واكثرهم على المد. فادعاءه عدم تواتر المد فيه ترجيح من غير مرجح، ولو قال بالعكس لكان أظهر بشبهته، لأن أكثر القراء على المد.

الثاني : أن يكون حرف المد والهمز في كلمة واحدة، وهذا الذي يسمى متصلاً. وهذا أجمع القراء سلفاً وخلفاً، من غير كبير وصغير وشريف وحقير، على مده، لا اختلاف بينهم في ذلك، إلا أن يكون روي عن بعض من لا يعول عليه بطريق شاذة، فلا تجوز القراءة به...».

ثم أتى المحقق بكلام الإمام ابن الجزري في الردّ على ابن الحاجب في مسائل الفرش ومن تابعه إلى أن قال : «فإذا عرفت ذلك : فكلامنا قاضٍ بتواتر السبع، ومن السبع مطلق المد، والإمالة، وتخفيف الهمز بلاشك»[1].

---

(1) حاشية المحقق، ص 73.

وبعد المقدمة استهل المؤلف الباب الأول بسرد أسماء القراء ورواتهم وطرقهم مختاراً لكل قارئ راويين ولكل راو طريقا إن تأتّى له ذلك وإلا اختار للقارئ أربعة رواة ليصل إلى ثمانين طريقاً. وقد اختار لابن محيصن المكي من الرواة البزي وابن شنبوذ عن شبل ؛ ولليزيدي سليمان بن الحكم وأحمد بن فرح وكلا الطريقين من كتاب المبهج ومفردات الأهوازي، واختار للأعمش المطوعي والشنبوذي عن طريق قدامة عنه من كتاب المبهج. أما رواة الحسن البصري عنده فهما البلخي والدوري عن طريق عيسى الثقفي من كتاب مفردات الأهوازي.

وأعطى سنده عن الشبراملسي عن عبد الرحمن بن شحاذة اليمني عن أبيه عن أبي النصر الطبلاوي عن زكريا الأنصاري، وأخذ الأنصاري عن البرهان القلقيلي والرضوان العقبي وكلاهما أخذ عن ابن الجزري.

ثم تحدث عن أقسام القراءات وأعطى بعد ذلك ملخصاً عن قواعد الرسم العثماني مذكراً بوجوب اتباعه وبين خصائصه الهجائية.

والكتاب محكم في منهجه واضح في أسلوبه يستعرض أوجه الخلاف ومختلف الرواة فيها بادئاً بأقوال أحد العشرة، ثم يذكر من وافقهم من الأربعة، مع بيان توجيه القراءة ومصدرها.

ونعطي نموذجاً منه في كلامه على إدغام لام «هل» و«بل» فيقول : اختلف في إدغامها في ثمانية أحرف :

أولها : التاء نحو ﴿ هل تنقمون ﴾ ﴿ بل تأتيهم ﴾. ثانيها : ﴿ هل ثوب ﴾ فقط. ثالثها : الزاي ﴿ بل زين ﴾ ﴿ بل زعمتم ﴾ فقط. رابعها : السين ﴿ بل سولت ﴾ معاً فقط. خامسها : الضاد ﴿ بل ضلوا ﴾ فقط. سادسها : الطاء ﴿ بل طبع ﴾. سابعها : الظاء ﴿ بل ظننتم ﴾ فقط. ثامنها : النون ﴿ هل نحن ﴾ ﴿ بل نقذف ﴾ فاشترك هل وبل في التاء، والنون. واختص هل بالثاء المثلثة، وبل بالخمسة الباقية.

فقرأ بإدغام اللام في الأحرف الثمانية الكسائي، وافقها ابن محيصن بخلف عنه، في لام هل في النون. وقرأ حمزة بالادغام في التاء والثاء والسين. واختلف عنه في ﴿ بل طبع ﴾ فأدغمه خلف، من طريق المطوعي، وكذا رواه ابن مجاهد عن أصحابه عنه. وأدغمه خلاد - أيضاً - من طريق فارس بن أحمد، وكذا في التجريد من قراءته، على الفارسي. وخص في الشاطبية الخلاف بخلاد، والمشهور عن حمزة

الإظهار من الروايتين. وقرأ هشام بالإظهار عند الضاد، والنون، واختلف عنه في الستة الباقية وصوب في النشر الادغام عنه فيها، وقال : إنه الذي عليه الجمهور، وتقتضيه أصول هشام.

واستثنى أكثر رواة الإدغام عن هشام في ﴿هل تستوي الظلمات﴾ بالرعد فأظهروها، وهو الذي في الشاطبية وغيرها، ولم يستثنها في الكفاية، واستثناها في الكامل للحلواني، دون الداجوني. ونص في المبهج على الوجهين من طريق الحلواني عنه.

والباقون بالاظهار في الثمانية، إلا أن أبا عمرو أدغم لام (هل) في تاء (ترى) (بالملك) و(الحاقة) فقط، وافقه الحسن واليزيدي والله أعلم[1].

3. الإمام محمد المتولي :

محمد بن أحمد الشهير بالمتولي (1249-1313)، يقول عنه من ترجموا له إنه كان غاية في التحقيق، ونهاية في التدقيق، حافظ القراء في عصره، ومعلم الناشئة في عهده، أتقن القراءات العشر، وحفظ متون التجويد والقراءات والرسم والضبط. وأسندها إلى عمدته الشيخ أحمد الدري المالكي المعروف بالتهامي. وتصدر على يده مجموعة كبيرة من أعلام القراء، فمنهم الشيخ عبد الرحمن الشعار والشيخ عبد الفتاح هنيدي والشيخ حسن يحيى الكتبي المعروف بصهر المتولي.

وللشيخ متولي مجموعة من المؤلفات تناهز الأربعين منها "الوجوه المسفرة في القراءات الثلاث المتممة للعشرة" وهو محاذ لكتاب الدرة لأبن الجزري. ومنها منظومة سماها توضيح المقام في أحكام الوقف لحمزة وهشام، وقد شرحها باتحاف الأنام، وقد أورد الشيخ علي الضباع في شرح الشاطبية عدة مقطعات من هذا النظم.

وله نظم في بيان ما يخالف فيه ورش رواية حفص عن عاصم وشرحه شرحاً سماه فتح المعطي وغنية المقرب[2]، ومن أنظامه الكوكب الدري في قراءة أبي عمرو البصري، وفتح المجيد في قراءة حمزة العشرة وشرحه بكتاب سماه موارد البررة

---

(1) الإتحاف، ج 1، ص 135.

(2)

على الفوائد المعتبرة. ومن أنظامه في الرسم "اللؤلؤ المنظوم في بيان جملة من المرسوم" وقد أفاد منه الشيخ علي الضباع في شرحه لحرز الأماني عند الكلام في الوقف على مرسوم الخط.

ومما جاء في هذا النظم حول الكلمات التي اختلف في قراءتها بالجمع أو الإفراد قوله :

وكل ما فيه الخلاف يجري	جمعا وفردا فبتاء فادري
وذا «جملت» و«ءايات» أتى	في يوسف والعنكبوت يا فتى
«وكلمت» وهو في الطول معا	أنعامه ثن بيونس معا
«والغرفات» في سبأ و«بينت»	في فاطر و«ثمرات» فصلت
«غيابت» الجب وخلف ثاني	يونس والطول فَعِ المعاني

ويقول في أوجه قراءة "آلان" لورش :

بدأت بحمد الله والشكر سرمدا	وصليت تعظيماً على خير من هدى
وسلمت تسليما يليق بقدره	وآل وأصحاب ومن بهم اقتدى
وبعد ففي "الآن" سبعة أوجه	لورش على القول الذي لن يفندا
فأبدل لهمز الوصل مدا وأشبعن	وفي اللام ثلث فيهما اقصر لترشدا
ومع وجه تسهيل ففي اللام ثلثن	وإن ركبت "ءامنتم" فالذي بدا
ثلاثة همز الوصل مع قصر لامها	وكل على تثليث "ءامنتم" غدا
وتوسيط لام زده عند توسط	وزد مدها مع وجه مد تنل هدى
على المد والتسهيل في أول هما	فتمت ثلاث بعد عشرة اعددا
وإن تقفن في اللام تثليثاً اعتبر	على ما مضى في الحالتين لتسعدا
ففي هذه عشرون مع سبعة أتت	وتلك بها تسع فخذه مؤيدا
وإن تبتدئ منها ووافيت آية	على المد والتسهيل فلتزو في الأدا
مع القصر في لام ثلاثة ما يلي	كذا فيهما وسط كذا فيهما امددا
وأما على قصر ففي اللام فاقْصُرا	وفي بدل ثَلِّث وربك فاحمدا
وأزكى صلاة مع أجل تحية	على المصطفى والآل والصحب سرمدا

4. الشيخ حسن بن خلف الحسيني :

وهو من علية المحققين، أخذ القراءات عن الشيخ المتولي وشرح أرجوزته المعروفة باللؤلؤ المنظوم في ذكر جملة من المرسوم، واشتهر بقصيدته في تحرير الشاطبية المسماة "مختصر بلوغ الأمنية في تحرير مسائل الشاطبية"، ونقتطف منها الأمثلة التالية : فيقول في مطلعها :

لك الحمد يا الله والشكر سرمدا	هديت إلى الإيمان منك تفضلا
وأنزلت قرآنا وأرسلت أحمدا	عليه صلاة الله ما ذكره علا
وبعد فخذ نظماً يحرر حرزهم	على ما أتى من فيض شيخي سلسلا
هو الحبر ذو التحقيق قدوة عصره	محمد المتولي عمدة من تلا

ويقول في الاستعاذة :

«إذا ما أردت الدهر تقرأ فاستعذ»	وبالجهر عند الكل في الكل مسجلا
بشرط استماع وابتداء دراسة	ولا مخفيا أو في الصلاة ففصلا
ووقف عليه ثم وصل بأربع	لهم واستعذ ندبا أو أوجب ووهلا

ويقول في البسملة :

«وفيه خلاف جيده واضح الطلا»	وذا الخلف للبصري وشام تنقلا
وبسمل بزهر إن تبسمل بغيرها	وإن تسكت اسكت بعد ما أن تبسملا
وأن تصلن فاسكت بها ثم صِلْ وإن	بدأت بها بسمل بها وبما تلا
فبسمل كذا اسكت ثم إن تسكتن بها	ففي غيرها اسكت صل وإن تصلن صلا
وللكل قف صل في عليهم «براءة»	أو اسكت وبين الناس والحمد بسملا

وفي هذا البيت الأخير ينبه الناظم على نكتة من غوامض البسملة وهي أنها لا تطلب بين سورتين إجماعاً إلا بين سورة الناس وسورة الفاتحة للمواصل الحال المرتحل.

وينبه على أن الإدغام الكبير من رواية السوسي عن أبي عمرو فيقول :

والادغام بالسوسي خص وأظهرن	مع السكت أو أدغم لياء اللاءي تأصلا
لأحمد والبصري ويائه أتْمِمَن	فقط عن هشام فادره لتجملا

ويقول الشيخ حسن بن خلف في مقادير أحكام المد المتصل والمنفصل :

ومنفصلا أشبع لورش وحمزة كمتصلٍ، والشام مع عاصم تلا
بأربعة، ثم الكسائي كذا اجعلني وعن عاصم خمس وذا فيهما كلا
ومنفصلا فاقصر وثلث ووسطن لقالون والدوري كموصول انقلا
ولكن بلا قصر، وعن صالح ومك ـي لمتصل ثلث ووسط تفضلا
مع القصر في المفصول صاح وثلثن ووسط لموصول على القصر تجملا
وثلث على التثليث وامدده أربعا على مثلها خمسا بخمس تجملا
وفي ذي اتصال حيث ثلثت فاقصرن لمنفصل وامدد ثلاثا لتعدلا
وفي أربع قصر أتى مع أربع وفي الخمس خمس ذي المراتب جملا

وقد شرح الشيخ علي الضباع هذه الأبيات قائلاً :

«ذكر رحمه اللَّه تعالى في هذه الأبيات مذاهب القراء السبعة في نوعين من أنواع المد وهما المد المنفصل والمد المتصل ومعلوم أن المد المنفصل هو الذي انفصل سببه عن شرطه بأن وقع حرف المد آخر كلمة والهمز أول كلمة أخرى نحو ﴿ بما أنزل ﴾ و﴿ في أنفسكم ﴾ و﴿ قالوا آمنا ﴾ ونحو ﴿ عليهم ءانذرتهم ﴾، أم لم عند من وصل الميم ونحو ﴿ لمن خشي ربه إذا ﴾ عند من وصل بين السورتين ونحو ﴿ اتبعون أهدكم ﴾ عند من أثبت الياء وأن المد المتصل هو الذي اتصل سببه بشرطه كجاء وشاء وجيء وسيء و﴿ قروء ﴾ وسوء ونحو النبيء والنسيء عند من همزهما.

وتفصيل ما ذكره أن قالون وابن كثير وأبا عمرو يقصرون المنفصل ويمدون المتصل ثلاث حركات وأربع حركات وأن لقالون والدوري طريقة أخرى وهي مدهما معاً ثلاثاً وأربعاً وأن ابن عامر والكسائي وعاصما يمدونهما معا أربع حركات، وأن لعاصم طريقة أخرى وهي مدهما معاً خمس حركات وأن ورشاً وحمزة يمدونهما ست حركات.

وإذا تأملت ذلك وجدت المراتب ستاً : قصر المنفصل ومد المتصل وأربعاً ومدهما معاً ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً أو ستاً هذا إذا تقدم المنفصل أما إذا تقدم المتصل وتأخر المنفصل فالمراتب ست أيضاً وهي أنك إذا مددت المتصل ثلاثاً أتيت في المنفصل بالقصر وثلاثة وإذا مددت المتصل أربعاً أتيت في المنفصل بالقصر وأربع إذا مددت المتصل خمساً تعين مد المنفصل كذلك وكذا يتعين مده ستاً إذا مددت المتصل ستاً.

5. الشيخ علي الضباع :

والشيخ علي بن محمد المشهور بالضباع، إمام في علوم القراءات توفي سنة 1376هـ بعد حياة حافلة بالتعليم والتأليف ولقد قرأ الضباع على الشيخ الشعار والمحقق حسن الكتبي، وهما من أجل تلامذة المقرئ الكبير الشيخ محمد بن أحمد المعروف بالمتولي الكتبي، وولي مشيخة عموم المقارئ في مصر، وتصدر على يده أعلام أجلاء من المقرئين أمثال عبد العزيز عيون السّود شيخ القراء وأمين الافتاء بسوريا، كما أخذ عنه الشيخ أحمد حامد الريدي، مع من كان من تلامذته في مصر.

وقد ألف الشيخ الضباع في القراءات زهاء ثلاثين مصنفا، منها ما يتناول قصيدة الشاطبي وله عليها شرحان أحدهما مختصر وهو إرشاد المريد إلى مقصود القصيد، ويشتمل على تنبيهات مفيدة، ويظهر تأثره هو بمؤلفات شيخ شيوخه محمد المتولي والثاني يعرف بالشرح الكبير، لكنه لم ينشر بعد ؛ وقد طبع له أيضاً كتاب بلوغ الأمنية في شرح اتحاف البرية في تحرير الشاطبية.

وعنى الضباع بالقراءات العشر كذلك فألف البهجة المرضية في شرح الدرة في القراءات الثلاث المتممة للعشر، وكتاب : الأقوال المعربة عن مقاصد الطيبة، ولعله مازال مخطوطاً، وكذلك مصنفه الدر النظيم شرح فتح الكريم في تحرير الطيبة. وفي أصول القراء العشر، طبع له كتاب الاضاءة في أصول القراءة ثم خصص لكل من القراء رسالة خاصة، فمن كتبه المطبوعة في هذا الموضوع هداية المريد إلى رواية أبي سعيد وهو يعني ورش، والجوهر المكنون في شرح رواية قالون ؛ ورسالة المطلوب في بيان الكلمات المختلف فيها عن أبي يعقوب وأبو يعقوب هو الأزرق صاحب الإمام ورش، وتذكرة الاخوان في أحكام رواية حفص بن سليمان، وصريح النص في بيان الكلمات المخلتف فيها عن حفص. وله الفوائد المرتبة على الفوائد المهذبة في بيان خلف حفص عن طريق الطيبة ؛ والفوائد المدخرة في شرح الفوائد المعتبرة في قراءة الأربعة بعد العشرة (وهو مازال مخطوطاً)، وله البدر المنير في قراءة ابن كثير.

وله في الرسم شرح على مورد الظمآن، ومؤلف سماه قطف الزهر من ناظمة الزهر في علم الفواصل (وهو مخطوط).

6. عبد الفتاح عجمي المرصفي :

ومن القراء المصريين العلماء المرصفيون، والذين برزوا في التدريس والتأليف أمثال محمد بن أحمد بن سليمان المرصفي أبو شرع، وابنه محمد السعيد، والشيخ زكي محمد عفيفي نصر المرصفي ومن أتباعهم العلامة المحقق الأستاذ المعاصر، عبد الفتاح السيد عجمي مؤلف "هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري"[1]، وهو كتاب نهاية في الجودة والاتقان، وقد لخص فيه مباحث التجويد، وأحكام القراءات، وذيله بتراجم مشاهير القراء.

وبعد مقدمة ذكر فيها التعريف بالإمام عاصم وبرواية حفص بن سليمان تحدث المؤلف عن مبادئ التجويد ولزومه وعن أنواع القراءة ؛ ثم تناول في الباب الأول والثاني مخارج الحروف وصفاتها معتمداً أساساً على ما في مقدمة ابن الجزري والبيان للشيخ السمنودي، وخصص الباب الثالث للتفخيم والترقيق في الألف المدية واللام من لفظ الجلالة والراء والملاحظ في هذا الباب أنه لم يتعرض لمذهب ورش لأنه ركز أساساً على قراءة عاصم من رواية حفص.

وفي الباب الرابع خصصه للفرق بين الضاد والظاء ويحتوي ما في مقدمة ابن الجزري وفي الخامس والسادس النون الساكنة والتنوين وأحكام الادغام والاظهار والقلب والاخفاء فيها، حتى وصل بالكتاب إلى عشرين باباً ضبط فيها زيادة على ما ذكرنا، أحكام الادغام والمد والقصر، والوقف والابتداء والقطع والسكت.

ثم تناول مسائل الرسم كالموصول والمقطوع ورسم هاء التأنيث لبيان أحكام الوقف على مرسوم الخط، وتعرض للنطق بهمزتي الوصل والقطع وكيفية الوقف على أواخر الكلم.

أما في مسائل الأصول الخاصة فقد اقتصر فيها على أحكام الاستعاذة والبسملة ولم يتعرض لفرش الحروف، لأن الكتاب كما ذكرنا يكاد يكون مخصصاً لرواية حفص ؛ وهذا ما جعله يفرد باباً مستقلاً فيما يجب مراعاته لحفص في بعض الكلمات القرآنية من طريق الشاطبية.

---

(1) هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري، تاليف عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، الناشر : مكتبة طيبة، المدينة المنورة، مجلدان، بدون تاريخ.

وقد بين المؤلف ارتباط الأداء بالطريقة المعتمدة وأعطى مثالاً على ذلك في قوله : «اعلم أيها القارئ أنك إذا قرأت بتوسط المنفصل وبالاشباع في المتصل وهذا من طريق أبي طاهر عن الأشناني عن عُبيد من كتاب إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر لأبي العز القلانسي تعين عليك حال الأداء الأخذ بالأحكام الآتية :

وجوب الأخذ بالتحقيق أي بترك السكت على الساكن قبل الهمز وقد تقدم الكلام على هذا السكت مع الأمثلة.

وجوب الأخذ بترك الغنة عند إدغام النون الساكنة والتنوين في اللام والراء وقد تقدمت الأمثلة لذلك. وجوب الأخذ بوجه السين فقط في ﴿ يبصط ﴾ بالبقرة وكذلك ﴿ في الخلق بصطة ﴾ بالأعراف. وجوب الأخذ بوجه الإبدال فقط في ﴿ ءالذَّكَرَيْن ﴾ وبابه. وتقدم الكلام على ذلك. وجوب الأخذ بوجه الادغام فحسب في ﴿ يلهث ذَّلك ﴾ بالأعراف وكذلك في ﴿ اركب مَّعنا ﴾ بهود عليه السلام. وجوب الأخذ بوجه الاشمام فقط في ﴿ لا تأمنَّا ﴾ بيوسف عليه السلام. وجوب الأخذ بوجه الادراج أي بترك السكت في ﴿ عوجاً ﴾ بالكهف وكذلك في ﴿ مرقدنا ﴾ بيس. وجوب الأخذ بوجه القصر أي بحركتين في «العين» من فاتحة مريم والشورى. وجوب الأخذ بالتفخيم وجهاً واحداً في راء ﴿ فرق ﴾ بالشعراء.

وجوب الأخذ بوجه القصر أي بحذف الياء وقفاً في ﴿ آتان اللّه خير ﴾ بالنمل. وجوب الأخذ بوجه فتح الضاد فقط في كلمة ﴿ ضعف ﴾ معاً وفي كلمة ﴿ ضعفا ﴾ والكلمات الثلاث في سورة الروم. وجوب الأخذ بوجه إظهار النون من ﴿ يس والقرآن ﴾ فاتحة سورة يس وكذلك في ﴿ ن والقلم ﴾ فاتحة سورة القلم. وجوب الأخذ بوجه السين فحسب في ﴿ المصيطرون ﴾ بالطور. وجوب الأخذ بوجه السكت وجهاً واحداً على النون في ﴿ من راق ﴾ بالقيامة وكذلك على اللام في ﴿ بل ران ﴾ بالمطففين. وجوب الأخذ بالقصر أي بحذف الألف الثانية وقفاً لا غير في كلمة ﴿ سلاسلا ﴾ بسورة الإنسان. وجوب الأخذ بوجه الصاد فحسب في كلمة ﴿ بمصيطر ﴾ بسورة الغاشية. وجوب الأخذ بوجه عدم التكبير مطلقا أي سواء كان عند سور الختم أم في سائر القرآن ويستوي في ذلك البدء بأوائل السور أو عند وصل السورة السابقة باللاحقة.

ولكن الأداء يختلف إذا اعتمد القارئ طريقة الهاشمي عن الأشناني في الشاطبية فقرأ المد المتصل والمنفصل بتوسط فله أن يأخذ بالابدال أو التسهيل في ﴿ ءالذَّكَرَيْن ﴾ وبابه. وله الاشمام والاختلاس في ﴿ لا تامنا ﴾، عليه السكت بعد ﴿ عوجا ﴾ و﴿ مرقدنا ﴾ والتوسط أو الاشباع في حركة العين من فاتحتي «مريم» و«الشورى»، وله الترقيق أو التفخيم في ﴿ فرق ﴾ والأول مقدم، وله الحذف أو الإثبات في الوقف على ﴿ آتان الله ﴾ في النمل، وله فتح الضاد في كلمة ﴿ ضعف ﴾ في الكلمتين وكذلك في كلمة ﴿ ضعفا ﴾ والثلاث بسورة الروم أو ضمها، والضم مقدم، وله أن يقرأ ﴿ المصيطرون ﴾ بالسين والصاد، والصاد مقدم وله الوقف على «سلاسلا» بحذف الألف وإثباتها.

وقد تغير صيغ الأداء لمن قرأ بالقصر من طرق أخرى، قد بينها المؤلف في جدول خاص، مذكرا بعدم جواز الخلط بين الروايات في أداء واحد. وهذا لا يراعيه كثير من التالين.

7. من مشاهير القراء المعاصرين :

كما اشتهر من القراء المعاصرين الشيخ إبراهيم السمنودي والشيخ أحمد بن عبد العزيز الزيات، وكلاهما أخذ عن تلامذة الشيخ متولي وتخرج عليهما مجموعة من قراء العصر، ولهما تأليف جيد في القراءة منها ما اشتركا فيه مثل شرح تنقيح فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن العظيم، ومنهم الشيخ عامر عثمان الذي كان من أساتذة الشيخ محمود الحصري وزملائه المعروفين، وبرز أيضاً من هذا الجيل محمد بن عبد الرحمن الخليجي (تـ 1490)، الذي درس على الشيخ عبد العزيز بن الشيخ والشيخ محمد سابق وكتب في القراءات العشرية، ونظم نيل العلا في قراءة ابن العلا، وله عليه شرح يقول مؤلف هداية القارئ إنه شرح عظيم. وقد طبع له كتاب حل المشكلات وتوضيح التحريرات في القراءات ونظم تسيير لما زاده حفص من طرق النشر.

الباب السادس

المدرسة المغربية

تمهيد

دخول القراءات إلى المغرب

لقد كان من الطبيعي أن يقترن الفتح الإسلامي بالعناية بالقرآن الكريم الذي هو البرهان في العقيدة والحجة في الشريعة، فهو أصل الخطاب الشرعي في الإيمان والعبادة التي لا تتم أسسها إلا بفاتحته، وهذا ما جعل قادة الفتح يحرصون دائماً على مصاحبة القراء. وإعداد أماكن القراءة في المساجد والرباطات، ووسائل كتابة المصاحف، لأن خير عمل يقوم به رجال الدعوة هو تعليم كتاب الله تعالى.

وكانت هذه السنة معروفة في الأقاليم الإسلامية، وقد حرص الخلفاء والأمراء على اتباعها في كل قطر من البلدان المفتوحة، وقد تتأكد عندما يتعلق الأمر بالأصقاع النائية والآهلة بغير العرب.

وقد مر بنا الحديث عن البعثات التي وصلت القيروان في عهد فتح إفريقية والمغرب ؛ ووصلت طلائعها إلى المغرب الأقصى وبالخصوص على عهد موسى بن نصير الذي يعرف مسجد باسمه بين شفشاون وتطوان بشمال المغرب. كما أن تاريخ نشأة القراءات في المغرب يذكر أسماء أعلام أسهموا في تأسيس المدرسة المغربية.

غير أن العلاقات بين المغرب والأندلس في عهود الوحدة السياسية في المغرب الإسلامي جعل المدرسة في المغرب الأقصى غير متميزة عن المدرستين القيروانية والأندلسية، نظراً لكثافة التواصل بين حواضر هذه الأقطار ؛ ومن المعروف أن عهد الوحدة شمل عصر المرابطين والموحدين.

وفي أواخر القرن السادس لما استتب الحكم للمرينيين وواكب عهدهم ازدهاراً علمياً في مدن المغرب الأقصى التي بنوا فيها المدارس المشهورة، برزت مدرسة متميزة أثرت دراسة القراءات بكمٍّ هائل من المصنفات المتنوعة، جلها

تعليمي في قصائد وأرجوزات طريفة، اعتمدت في مجمل رواياتها وطرقها على قراءة إمام المدينة أداءً ورسماً، مع التركيز على رواية ورش وطريقة أبي سعيد الأزرق، وفق اختيارات الإمام أبي عمرو الداني.

وسنورد في هذا الباب عرضاً عن رواد هذه المدرسة مثل ابن القصاب، وابن آجروم، ونخصص فصولاً لدرر ابن غازي وابن القاضي في توسيع دوائر البحث ومحاولات الترجيح والتشهير.

الفصل الأول

رواد المدرسة المغربية في قراءة نافع
أبو عبد الله بن القصاب
وأبو الحسن القرطبي وابن آجروم

1 . ابن القصاب وتقريب المنافع[1]

إذا كان كتاب التعريف للداني يعتبر منطلقاً للتخصص في قراءة الإمام نافع، فإن أول من رسخ هذا الاتجاه في المغرب هو الإمام أبو عبد اللّه بن القصاب صاحب كتاب تقريب المنافع في قراءة نافع، وتلت هذا المصنف مجموعة من المؤلفات تناولت كلها مقرأ الإمام أبي رؤيم المدني وتنوعت عناوينها مع الحفاظ على فاصلة أولى ينبه سجعها على موضوع قراءة نافع، فكان منها «البارع» و«تهذيب المنافع»، و«الدرر اللوامع» و«النافع» و«تكميل المنافع»، والقائمة طويلة.

ولاشك أن لابن القصاب قصب السبق في هذا الاتجاه، فتقريبه كان عمدة كثيرٍ من الذين جاءوا من بعده، فأفاد منه تلميذه ابن آجروم في كتاب فرائد المعاني فنسب إليه في الاستعاذة صيغة قال إنه لم يقف عليها لغيره وهي : أعوذ باللّه المنان من الشيطان الفتان، وأعوذ باللّه وكلماته من الشيطان وهمزاته، وأستعيذ باللّه من الشيطان الرجيم، كما أفاد منه أيضاً ابن المجراد الذي عزا له في إيضاح الأسرار والبدائع أن زيادة المد المنفصل عند قالون أنقص منها في المتصل، ونسب إليه ترجيح الفصل بألف الإدخال في مثل «أأنزل» و«أأشهدوا» ليجري الباب كله على نسق واحد.

---

(1) راجع موسوعة الدكتور احميتو، ج 4، ص 1263 وما بعدها.

وتتأكد ريادة ابن القصاب وإمامته حينما ندرك أنه كان أستاذاً لثلاثة أساطين في علم القراءات وهم ابن حدادة، وابن آجروم والخراز، وقد ورد التصريح بمشيخته لهؤلاء القراء موثقة.

ففي إجازة البوعناني يذكر أن محمد بن عمر اللخمي أخذ عن ابن حدادة، وحدثه بالقراءات المذكورة عن الشيخ الفقيه الإمام النحوي الحافظ أبي عبد اللّه محمد بن أبي الحسن علي بن عبد الحق الأنصاري المعروف بابن القصاب، وأما ابن آجروم فإنه يقول في كتاب فرائد المعاني عند قول الشاطبي:

ولا مَدَّ بين الهمزتين هُنا ولا　　　بحيث ثلاثٌ يتفقن تنزلا

«وكان شيخنا أبو عبد اللّه محمد بن القصاب يعترض قول الناظم «يتفقن» ويقول: ليست الهمزات في «أأمنتم به» وبأنه متفقات والصواب أن يقول «يلتقين»[1].

وفيما يخص الخراز، فيقول عنه ابن آجطا، أنه أدرك جلة أئمة في القراءة والضبط وعلم القرآن من العربية وغيرها فقرأ عليهم، وعمدته على الشيخ المقرئ المحقق المتقن أبي عبد اللّه محمد بن علي بن عبد الحق الأنصاري المعروف بابن القصاب، ولقد تكرر قول الخراز في شرح البرية عبارة قال شيخنا أبو عبد اللّه ووهم من يعتقد أنه يقصد ابن آجروم الذي يشير إليه غالباً بقوله: «قال صاحبنا أبو عبد اللّه».

وابن حدادة هو أبو عمران موسى بن محمد الصلحي المرسي (ت بعد 723)، وورد اسمه مصحفا في فهرس ابن غازي، وكتُب ابن جرادة بالجيم والراء. وهو من مشاهير تلامذة ابن القصاب لكنه أخذ أيضاً عن المقرئ الكبير أبي جعفر بن الزبير (ت 708) وعن إمام النحاة أبي الحسين بن أبي الربيع، وله اختيارات معروفة في القراءات وإن لم يشتهر عنه مصنف فيها معروف، واشتهر من تلامذته محمد بن عمر اللخمي المذكور في أسانيده، إذ يقول الجادري في أرجوزة النافع:

حسبما أخذت عن　　　شيخي الجليل المؤتمن

محمد ابن عمرا　　　وغيره ممن درى

(1) مخطوطة فرائد المعاني، في باب الهمز.

عن شيخه أبي الحسن ابـن سليمـان وعـن

ابـن حـدادة عـن ابـن الزبيـر المتقـن

وهكذا كان لكل من تلاميذ ابن القصاب دور متميز في ترسيخ أركان القراءة في المغرب، فاحتل ابن حدادة مكانته في أسانيد الرواية، واهتم ابن آجروم في فرائده ببيان الأوجه العربية، وجدد الخراز معالم الرسم والضبط لكتابة القرآن في مورد الظمآن.

ومن الغريب أن تلامذة ابن القصاب كانوا أكثر منه شهرة وأوفر حظا في مدونات التراجم، فلم يعرف إلا القليل عن حياته ومؤلفاته. وقد أشار إليه ابن الجزري باقتضاب ونقل عن أبي حيان الغرناطي أنه توفي في حدود 690 وأنه كان يقرئ القرآن بالقراءات السبع، وأنه يقرئ العربية ولم يذكر له شيوخاً ولا أتباعاً ولا مؤلفات[1]. ولكن الباحث المتعمق الدكتور عبد الهادي حميتو استخرج من إجازة البوعناني الفاسي لتلميذه أبي عبد الله المجاطي، سنداً عن طريق محمد بن عمر اللخمي عن ابن حدادة عن ابن القصاب عن شيخه المقرئ أبي الحجاج يوسف ابن الشيخ المقرئ أبي الحسن علي بن أبي العيش الأنصاري عن الشيخين الأستاذين أبي البقاء يعيش بن القديم الأنصاري وأبي عبد الله بن القتوت. وقرأ يعيش على القاضي محمد بن زرقون وأبي الحسن علي اللواتي كلاهما عن أبي العباس الخولاني وقرأ الخولاني على أبي عمرو الداني. وذكر سنداً آخر ليعيش يتصل بالإمام محمد بن عيسى المغامي عن الداني ومكي[2].

وقد عثر الدكتور احميتو على كتابه المعروف بتقريب المنافع، ولاحظ أنه اتبع منهجا تعليمياً خاصاً، بحيث أنه يورد في كل باب عشرة أسئلة، ثم يبدأ في الإجابة عنها تباعاً، ففي البسملة مثلاً يقول :

1. ما معنى البسملة ؟
2. لأي شيء جيء بها ؟
3. ما أحوالها عند القراءة ؟

---

(1) الغاية، ج 2، ص 204.

(2) موسوعة الدكتور عبد الهادي احميتو، ج 4، ص 1264.

4. كم من وجه يتصور فيها بين السورتين ؟

5. أين استحسنها بعضهم ؟

6. وما أقسامها ؟

7. من أي شيء اشتق هذا اللفظ الذي هو باسم اللّه ؟

8. لم قدم اللّه على الرحمن الرحيم ؟

9. لم قدم الرحمن على الرحيم ؟

10. ما مذهب نافع في هذا الباب ؟

وهكذا فعل في كل الأبواب المعهودة عند القراء. وهذا وإن كان لا يخلو من تصور مصطنع في تحديد عدد الأسئلة فإنه مع ذلك يساعد على تفهم المواضيع بشكل أوضح.

2 . أبو الحسن ابن سليمان الأنصاري القرطبي (تـ 730)

عرَّف ابن الجزري أبا الحسن عليا بن سليمان الأنصاري القرطبي بأنه «مقرئ فاس» وأنه قرأ على ابن حوط اللّه يوسف بن إبراهيم بن أبي ريحانة وأبي جعفر بن الزبير وأحمد بن عمر الجذامي، وأنه روى الشاطبية والتيسير عن أبي الأحوص وذكر أنه قد قرأ عليه أبو البركات البلفيقي قاضي الجماعة بغرناطة سنة 720، ومحمد بن محمد بن عمر اللخمي شيخ فاس وعبد اللّه بن أحمد القصري وأنه ألف كتاباً في كيفية جمع القراءات[1].

ويذكر ابن القاضي في الجذوة والكتاني في السلوة أنه كان صهراً للفقيه المعروف أبي الحسن الصغير، وأنه تصدر للقراءة في فاس. والملاحظ أنه عاصر ابن القصاب وشاركه في المشيخة والأتباع فكلاهما أخذ عن ابن جعفر بن الزبير، وابن حوط اللّه الحارثي وابن أبي الربيع السبتي واشتركا في الإقراء في فاس، وأخذ عن كليهما ابن عمر اللخمي وعبد اللّه بن مسلم القصري وابن عبد الملك الفشتالي.

(1) غاية النهاية، ج 1، ص 544.

أما مؤلفاته المشهورة فهي :

أ) كتاب التجريد :

ومن أهم مؤلفات أبي الحسن القرطبي كتاب «التجريد» الذي جمع فيه مسائل الخلاف بين الداني ومكي وابن شريح وقد أفاد منه أبو القاسم التازي في أرجوزته «التحفة السنية» إذ قال فيها :

وكل ما أتى من التقييد منظما صح من «التجريد»[1]

ب) كتاب ترتيب الأداء :

غير أن أهم ما امتاز به أبو الحسن القرطبي هو منهجه في الجمع بين الروايات الذي أشار إليه ابن الجزري في ترجمته له، ولقد بسط أبو الحسن هذا المنهج في كتاب «ترتيب الأداء وبيان الجمع بين الروايات في الإقراء» وقد بين فيه مقصده العام وأضرب التلاوة وأحكامها، وضوابط ما يعرف بالجمع والإرداف. وهذا النوع كان يعرف قديماً «بالدراسة» في قراءة أهل الشام. ذلك أن أبا الدرداء يقرئ المئات من الطلبة في آن واحد. واختلف رأي العلماء وكان الإمام مالك يكرهه ثم صار من طرق التدريب المتبعة التي تناولها القرطبي هنا.

فعن مقصد كتاب الترتيب يقول المؤلف :

«وبعد وهذا كتاب قصدت فيه إلى ترتيب الأداء، وبيان الجمع بين الروايات لما رأيته لمنتحلي الإقراء في زماننا وما قبله من ارتكابهم ما نهي عنه السلف ومن تبعهم من عامة الخلف في الجمع بين الروايات من تقطيع حروف القرآن والإخلال بنظمه ومعنى الإعجاز فيه، وتخليط الروايات بدخول بعضها في بعض، لأنهم يكررون الكلمة الواحدة من القرآن لاختلاف الروايات فيها في نفس واحد، ولا يفصلون بينها بوقف ولا سكت، ولا يعتبرون تعلقها بما قبلها ولا بما بعدها، فيفرقون بين العامل والمعمول، والتابع والمتبوع، والصلة والموصول... وأشباه ذلك، فيقرأون قوله تعالى : ﴿ وهو على كل شيء ﴾ أي ﴿ شيء قدير ﴾ فينطقون بـ «هو» محرك الهاء ثم مسكن الهاء، وبـ «شيء» الأول بالمد لورش وبـ «شيء» الثاني

(1) قراءة نافع عند المغاربة، د احميتو، ج 4، ص 1374.

بالقصر لقالون ومن وافقه، وبشيء الثالث بالسكت لحمزة وكل ذلك في نفس واحد من غير سكت ولا فصل شيء منه عن شيء وكذلك ما أشبهه من الحروف».

«وحملهم على ذلك طلب الاختصار وعدم التكرار لما لا خلاف فيه بين القراء، فوقعوا فيما لا يجوز ولا يقول به أحد من علماء القراء من سلف الأمة، إذ لا فرق بين تلاوة القرآن برواية واحدة أو بروايات، فكما يتحرز في التلاوة برواية واحدة من الوقوع في شيء من المحذورات التي ذكرنا، كذلك يتحرز في التلاوة في الجمع بين الروايات، وذلك النوع أي الاختصار الذي سلكوا فيه الإخلال بنظم كل القرآن ومعنى الإعجاز فيه وتخليط الروايات بدخول بعضها على بعض في نفس واحد...».

ثم قال مصححاً لفظ التلاوة في الجمع والإرداف: «وإنما الذي يجوز في تلاوة تلك الآية لمن يقرأ بالجمع الكبير أن يقرأ بها كلها لورش بالترتيل على طبع قراءته وتحريك «هُو» ومد «شيْء» ثم يقرأه لقالون ومن وافقه بالحدر على طبع قراءته وإسكان «هو» وقصر «شيء»، ثم يقرأ لحمزة بالترتيل على طبع قراءته أيضاً، وتحريك «هو» والسكت على «شيء»».

ثم تحدث عن أضرب التلاوة فقال: «حدثني أبو الحسن بن كرز بقراءتي عليه قال: حدثنا أبو القاسم بن عبد الوهاب قال: قال لي شيخنا الأهوازي: اعلم أن القرآن يتلى على عشرة أضرب: بالتحقيق وباشتقاق التحقيق، وبالتجويد، وبالتمطيط وبالحدر والترعيد والترقيص وبالتطريب وبالتلحين وبالتحزين».

«قال الأهوازي وسمعت جماعة من شيوخنا يقولون: لا يجوز للمقرئ أن يقرأ منها بخمسة أضرب: بالترعيد والترقيص والتطريب والتلحين والتحزين، وأجازوا الإقراء بالخمسة الباقية إذ ليس للخمسة أثر ولا فيه نقل عن أحد من السلف».

ثم بعد ذلك شرح المراد بالترعيد والترقيص وباقي الأضرب الممنوعة في القراءة وانتقل إلى شرح الأضرب الجائزة فقال: «وأما الحدر فإنه القراءة السهلة السمحة الرتلة العذبة الألفاظ اللطيفة المعنى، التي لا يخرج فيها القارئ عن طباع العرب، قال: والحدر عن نافع إلا ورشا وابن كثير وأبا عمرو».

«وأما التجويد فهو أن يضيف إلى ما ذكرت في الحدر مراعاة تجويد الإعراب وإشباع الحركات وتبيين السواكن وهو على نحو قراءة ابن عامر والكسائي».

«وأما التمطيط فهو أن يضيف إلى ما ذكرت زيادة المد في حروف المد واللين، مع جري النفس في المد ولا تدرك حقيقة التمطيط إلا مشافهة، وهو على نحو ما قرأت به عن ورش عن نافع من طريق المصريين عنه».

ثم قال في استيفاء باقي الأقسام : «وأما اشتقاق التحقيق أن يزيد على ما ذكرت من التجويد روم السكوت على كل ساكن ولا يسكت فيقع للمستمع أنه يقرأ بالتحقيق».

«وأما التحقيق فهو حلية القراءة وزينة التلاوة ومحل البيان ورائد الامتحان وهو إعطاء الحروف حقوقها وتنزيلها مراتبها، ورد الحرف من حروف المعجم إلى مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره وشكله، وإشباع لفظه، ولطف النطق به، ومتى ما غير ذلك زال الحرف عن مخرجه وحيّزه»[1].

وفيما يخص كيفية الجمع أعطى مثالاً تطبيقياً في القراءة بالأرداف لقوله تعالى في سورة البقرة : ﴿ إن في خلق السموات والأرض... ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ لقوم يعقلون ﴾ فقال : «فإذا قرأت لنافع فتقرأها كلها إلى آخرها لورش بالترتيل من أجل المد كما ذكر قبل، ولا تقف على شيء من أصناف المخلوقات المذكورة فيها دون ما بعدها، فتفرق بين المعطوف والمعطوف عليه مع اشتراكهما في الإعراب والحكم، وهو الاعتبار بوجودها على ما هي عليه من صفة الإحكام والإتقان وغير ذلك. وتقرأها ثانية لقالون ثانية بالحدر من أجل المد كما تقدم».

«وإن كنت قارئاً هذه الآية بالجمع الكبير بين القراء السبعة، فتُدخل مع قالون في هذه الكرة ابن كثير وأبا عمرو وابن عامر وعاصم، لاشتراكهم في جواز الحدر لهم كما تقدم، إلا أنك تقرأ لأبي عمرو وحده صدر الآية إلى قوله «والنهار» فتميله له وتقف كمن انقطع نفسه، ثم ترجع من أول الآية إلى قوله : «والنهار» فتفتحه لغيره، وتشرك معهم أبا عمرو في باقي الآية إلى آخرها، فتردفه عليهم ؛ ثم تقرؤها كرة ثانية لحمزة بالترتيل من أجل المد كما تقدم وتضيف إلى ذلك السكوتَ على لام المعرفة من «الأرض» في المواضع الثلاثة، وفتْحَ ﴿ فأحيا ﴾ وتركَ الغُنة لخلف في قوله ﴿ لقوم يعقلون ﴾ ثم تكرر قوله ﴿ لآيات لقوم يعقلون ﴾ ؛ ثم تكرر قوله ﴿ لآيات

---

(1) المصدر السابق، ص 1376.

لقوم يعقلون ﴾ بإبقاء الغنة لخلاد فتردفه على خلف لاشتراكه معه في أول الآية إلى قوله «لقوم»، ثم تقرؤها كرة رابعة للكسائي بالحدر كما تقدم إلا أنك تقرأ صدرها للدوري بإمالة «النهار» وتقف كما فعلت معه في قراءة أبي عمرو بن العلاء؛ ثم ترجع فتقرأ ذلك لأبي الحارث بفتح «النهار» وتشرك بينهما في باقي الآية بإمالة «فأحيا».

«ولا تغفل عن اعتقاد تشريك من ذكر تشريكه مع غيره في كرة منها فتكون قارئاً بعض القراءات السبع لا كلها، مع إيهام ذلك البعض، لاختلافه باختلاف المواضع ولا تعد تكراراً إعادة ما لا خلاف فيه بين القراء مما وقع في أثناء الآية وإن كان لفظاً مركباً مفيداً، كقوله ﴿ والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس ﴾ لأن له فائدة عظيمة»[1].

وإذا لم يك أبو الحسن بن سليمان أول من وضع القواعد اللازمة للتلاوة بالإرداف فإن له الفضل في توضيح قواعدها والتنبيه على مخاطرها مثل ما فعل القيجاطي في التكملة، مع العلم أن الإقدام عليها لا يتأتى إلا لمن امتلك أصول الروايات بالإفراد، فتكون له بمثابة برهان على إحكام الصنعة، وإظهار المقدرة على استظهار مختلف الروايات، ومع ذلك فقد يكون من الأسلم الاقتصار في التلاوة على رواية واحدة أثناء حصة كاملة من التلاوة.

ج) نظم التعريف :

ومما أسهم به أبو الحسن ابن سليمان في خدمة مقرأ نافع أرجوزته المعروفة بنظم «التعريف»، وفيها ما انفرد به عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم والأصبهاني عن ورش مما خالفا فيه طريق الأزرق،وما روى القاضي إسماعيل والحلواني عن قالون مخالفاً لأبي نشيط وهذا النظم يعتبر مكملاً لما سنراه في البَرِّيَّة، وتتميمها بما يعرف بالعشر الصغير.

ويقول المؤلف عن عدد أبياتها :

أبياتها تسع وأربعونا ومائة واحدة يقينا

ونورد منها الأمثلة التالية علماً بأنها موجودة كاملة في موسوعة الدكتور عبد الهادي احميتو.

---

(1) المصدر السابق، ص 1376.

باب البسملة :

وصاحبا الأزرق كابن مينا في حكم بسملتهم يقينا

وعنه في «تعريفنا» وجهان في الميم بالصلة والإسكان

فالحسن الجمّال نجل مهران[1] يصلها حيث أتت في القرآن

باب ميم الجمع :

والواسطي أبو عون أسكنا حيث أتت فيه سوى أماكنا[2]

عند رؤوس الآي ما لم يحل ما بينه وبينها من حائل

وحمزة القطع وميم فصلا والحائل المذكور قالوا "في" و"لا"

والعدد المدني فادر المقتفر وأما غيره فليس يعتبر[3]

وفي سوى «التعريف» بالإسكان لا غير للقاضي مع الحلواني

وكل ما ذكرته يكون إن لم يجيء من بعدها سكون

باب المد والقصر :

ويقصر المنفصل الحلْواني والقاضي عن عيسى والأصبهاني

وفي السكون العارض الكلامَ وفقا ولو تعقب الإشمامْ

والوقف عن كل بشكل عارضْ بالروم مثل الوصل لا معارضْ

ولدى ميم «اللّه» خُلفُ الكل والعنكبوت عند أهل النقل

في الطول والقصر وما بينهما وهكذا في لامها أن أدغما

أعني بتفصيله في التعليم وفقده على الذي في الميم

وصاحبا الأزرق كابن مينا في باب «سوءة» و«ءامنينا»

وعنهما الثلاثة الأقوال وقفا بـ«ريب» «سوف» في المثال

وهكذا الأقوال فيما نبرا منه، ويوسف على الوصل جرى

---

(2) المعنى هو الحسن بن أبي مهران الجمال.

(1) يوجد خلل في الشطر الأول من هذا البيت.

(2) والأصوب للوزن : «وغيره في العد». والمقتفر هو المتبقي، ،لابد من اختلاس حركة المدني.

3 . محمد بن محمد ابن آجروم الصنهاجي

عرف ابن آجروم بمقدمته في النحو الذي طبقت شهرتها الآفاق في المغرب والمشرق حتى قورن اسم ناظمها باسم هذا الفن في اللغات الفرنسية والإنجليزية والإسبانية، انطلاقاً من التقائه في أحرف أدّى إلى استنتاج نوع من الاشتقاق، غير أنّ ما لم يشتهر به العالم اللغوي الكبير كان أهم بكثير من مقدمته في المبادئ النحوية، لقد كتب ابن آجروم كتباً بديعة في القراءات، أحدها شرحه لحرز الأماني، والثاني نظم البارع في مقرإ نافع وهو في الحقيقة بارع كاسمه.

وقد لخص ولده منديل مضامين كتبه في قطعة فخرية يقول فيها :

نحن الأولى فرعوا للمجد ذروته	وفي ظلال تلاع العز قد نزلوا
من كان ذو نهَلٍ للعلم أو علل	فعن أبي كان منه النهل والعلل
بسيبويه سبينا كل فائدة	في صنعة النحو لا الكُرّاسُ والجُمَل
وفي مسائل إيضاح لنا وضعت	من التصرف شمس بيته الحمل
وعند "حرز الأماني" شاهد فطن	إذ أحرزت بحمانا تلكم السبل
وكم لنا في عروض الشعر من نكت	يدري بذلك عنا الردف والعلل

ومن مؤلفات ابن آجروم : القراءات :

1. نظم كتاب التيسير وسماه "التبصير في نظم التيسير" وهو في عداد المفقود، ويقول الباحث عبد الهادي احميتو إنه بعد البحث الطويل لم يعثر منه إلا على بيت واحد في باب الزوائد عزاه له المنتوري وابن القاضي وهو :

وفي التلاقِ وفي التناد الخلف	عن ابن مينا والصحيح الحذف

2. روض المنافع، ولعله في قراءة نافع، وقد أكثر المنتوري العزو له في شرح البرية.

3. رجز في ألفات الوصل.

4. نظم البارع في قراءة نافع ؛ وسنورد منه نماذج في هذا الفصل.

5. شرح الشاطبية المسمى : فرائد المعاني في شرح حرز الأماني.

وهو مخطوط نادر توجد منه نسخة عتيقة بالخزانة العامة بالرباط. ويقول فيه ابن آجروم عن الشاطبية : «إن أحسن ما فيه صنف، وألف في قرائته قصيدة أبي

القاسم الشاطبي رحمه اللّه، المسماة بحرز الأماني ووجه التهاني هذب فيها العبارات وأوضح فيها الإشارات، وأبان مشكلات المسائل وبرز على الأواخر والأوائل».

وقد اخترنا من هذا الشرح نموذجاً في شرح اختلاف القراء في إمالة كلمات منونة في القرآن : وهي «مسمى» في نحو قوله تعالى : ﴿ إلى أجل مسمى ﴾ و«مولى» في مثل : ﴿ لا يغني مولى عن مولى ﴾ و«غزى» و«تترى» وسبب اختيار هذا الفصل بيان سعة اطلاعه على مباحث النحاة في اشتقاق هذه الكلمات مع اطلاعه أيضاً على أقوال القراء فيها.

ويقول الشاطبي :

وقد فخَّموا التَّنوين وَقْفاً ورَقَّقُوا	وتفخيمهم في النصب أجمع أَشْمَلا
مُسَمًّى ومولى رفعه مع جره	ومنصوبُه غُـزًّى وتَتْـرا تَزَيـلا

ويقول ابن آجروم : «لما فرغ من حكم الساكن المنفصل شرع في حكم الألف مع الساكن المتصل وهو التنوين نحو «مسمى» و«مولى» و«غزى» ؛ الأصل «مُسَمَّيٌ» تحركت الياء وما قبلها بفتحة فانقلبت الألف والتنوين ساكنتين فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ؛ وكانت أولى بالحذف إذ قبلها الفتحة تدل عليها، وفي حذف التنوين نقص الغرض، إذ المراد به الدلالة على التمكن والخفة ؛ وإذا سقطت الألف لم تتوجه الإمالة هذا حكم هذا الفصل في الوصل فإذا وقفت وقفت على ألف».

«واختلف في تلك الألف الموقوف عليها».

فمنهم من ذهب إلى أنها المنقلبة عن الياء سواء كان الاسم في موضع رفع أو نصب أو جَرٍّ وهو مذهب الكوفيين، وهو ظاهر كلام سيبويه في أبواب ما لا ينصرف.

ومنهم من ذهب إلى أنها بدل من التنوين في الأحوال الثلاثة، وهو مذهب أبي عثمان المازني رحمه اللّه تعالى.

ومنهم من ذهب إلى أنها المبدلة من التنوين إذا كان في موضع نصب، والمبدلة من الياء إذا كان في موضِع رَفْعٍ أو جرٍّ وهو الذي اختاره أبو علي الفارسي.

ثم استعرض ابن آجروم أوجه هذه الأقوال فقال :

أولاً : وجه القول بالوقف على الألف المبدلة من الياء : فوجه القول الأول أن التنوين يضعف في الوقف، وقُوَّته إنما تكون في الوصل، ألا ترى أن العرب التزمت

تغييره في الوقف فإما أن تبدله وإما أن تحذفه ؟ ألا ترى أن منهم من يقول هذا زيدوْ ورأيت زيدا ومررت بزيدِي فيبدلونه بحسب الحركة التي قبله ؛ ومنهم من يقول هذا زيدْ ورأيت زيدْ ومررت بزيدْ، فيحذفونه في الأحوال الثلاثة، ولا يفعلون ذلك بغير التنوين، هذا في الإسم الصحيح وحيث لم يزل سببه أصلاً فإذا جاز لهم في الصحيح إبداله وحذفه كان قياس المعتل حذفه فقط، لأن حذفه سبَب لأن يُرجع الألف المحذوفة، فإذا حذف التنوين رجعت الألف التي حذفت في الوصل، ويؤيد هذا المذهب كثرة ورودها رويا، وألف التنوين لا يكون رَوِيّا قال الشاعر :

فأومأت إيماءً خَفِياً لِحَبْتَرٍ ... ولله عَينا حَبْتَرٍ أيّما فتى

وقال :

فبِتْنا وباتت قِدْرُنا ذَاتَ بقرة ... لنا قبل ما فيها شِواءٌ ومُصْطَلَى

وقال :

أخَذوا مَوَاثِقَ أمْرِهم بعزَائِمٍ ... للعالمين فَلاَ ترى أمْراً سُدَى

ثانياً : وجه القول بأن الوقف على الألف المبدلة من التنوين في حالة الرفع والنصب والجر : «ووجه القول الثاني أن التنوين في الصحيح كما تقدم يجوز إبداله وحذفه ؛ وإبداله حرفاً لا ثِقَل فيه أولى من حذفه، أعني إبداله ألفا ولذلك يبدله بعض العرب في النصب ويحذفه في الرفع والجر ؛ والتنوين في الأسماء المقصورة نحو «منسمى» هو في اللفظ بعد فتحة في الرفع والنصب والجر، فأشبه الصحيح المنصوب نحو رأيت زيداً فأبدله ألفاً في الأحوال الثلاثة وإن لم تكن الفتحة إعراباً وبقيت الألف المنقلبة عن الياء».

ثالثاً : وجه القول بأن الوقف على المبدلة من التنوين في حالة النصب ومن الياء في الرفع والجر : «ووجه القول الثالث قياس المعتل على الصحيح، كأنهم هم الذين يقولون هذا زيدْ ومررت بزيدْ ورأيت زيداً، يحذفون في الرفع والجر ويبدلون في النصب، ويؤيد هذا القول وقوعها روياً في الرفع والجر، وقد تدرك في النصب ؛ وألف التنوين لا تكون روياً».

«قلت ذكر القراء أن التنوين في هذه الأسماء المقصورة أبدل ألفاً، فاجتمع ألفان : المبدلةُ من التنوين والمبدلة من لام الكلمة، فحذفت إحداهما كما قلنا. قال أبو جعفر[1] وقد قال لي أبي قبل ذلك إن التنوين في هذه الأسماء المقصورة تبدل

---

(1) يعني ابن الباذش صاحب الإقناع، وأبوه هو أبو الحسن النحوي المعروف.

ألفا في الأحوال الثلاثة لأنه فيها لا تجتمع أبدا مع فتحة، والفتحة توجب البدل لا الحذف كانت إعراباً أو بناء، فإذا وجب إبدال التنوين ألفا اجتمع في الوقف ألفان المبدلة والمنقلبة فوجب حذف إحداهما لالتقاء الساكنين».

«قلت في هذا الذي ذكروه إشكال لأن الألف التي هي لام الكلمة حذفت لالتقاء الساكنين في الوصل أعني سكونها وسكون التنوين، فإذا وقفت فلا تَرْجِعُ الألفُ المحذوفةُ في الوصل إلا بعد حذف التنوين، وأما إذا أبدل من التنوين فلا ترجع الألف، إذ هنالك ساكن هو بدل من التنوين فكيف ترجع معه حتى يقدرا مجتمعين ؟ والظاهر ما قلناه وهو إبدال التنوين والوقوف عليه من غير أن ترجع الألف التي هي لام أو حذف التنوين فتعود الألف المبدلة فرأينا على أن وجها، وذلك أن التنوين حين أبدل عادت الألف التي حذفت في الوصل قبل ورود الألف المبدلة من التنوين لأن حقيقةَ البدل زوالُ حرفٍ وجَعلُ آخرَ مكانه يُفَسِّرُ زوال التنوين لِتأتي بِعِوضِه رجعت الألف المحذوفة ثم تأتي بألف عوض من التنوين فتلتقي الألفان كما قالوا فكأن الألف الأصلية رجعت بعد حذف التنوين وقبل إتيان بدل التنوين».

رابعاً : حكم الامالة يرتبط بالأقوال الثلاثة : «وعلى هذه المذاهب الثلاثة تجري الإمالة في الوقف على هذه الأسماء المقصورة، فتمال على المذهب الأول في جميع الأحوال لأصحاب الإمالة وتقلل لأصحاب التقليل، وتفتح لأصحاب الفتح ؛ وتفتح على المذهب الثاني في جميع الأحوال لجميع القراء، وتفتح علي المذهب الثالث في النصب لجميع القراء، وتمال وتقلل في الرفع والجر لأصحاب الإمالة والتقليل وتفتح لأصحاب الفتح».

«قوله : «وقد فخموا التنوين وقفا».

يريد ذا التنوين يريد لم يمله أصحاب الإمالة ويريد في الرفع والنصب والجر لأنه أطلقه هذا هو المذهب الثاني الذي ينميه للمازني».

وقوله : «ورققوا» يريد إمالة محضة لمن مذهبه ذلك، وبين بين لمن مذهبه ذلك لأن لفظ رققوا يتناولهما وهذا أيضاً على المذهب الذي حكيناه عن الكوفيين وسيبويه».

ثم قال : «وتفخيمهم في النصب أجمع أشملا».

يريد وتفخيمهم في النصب فقط دون الرفع والجر «أجمع أشملا» أي هم أكثر عددا و«أشملا» نحو كلب وأكلب. يقول شمل المفخمين في النصب فقط أجمع من شمل غيرهم، يعني المذهبين الآخرين ونصبه على التمييز، ومجازه ما قلناه».

«والذي يظهر من كلام الناظم ترجيح القول الثالث، والذي يظهر من كلام أبي عمرو الداني بل هو نص الإمالة، كذا ذكر في التيسير ؛ وكذلك ذكر ابن غلبون وغيره ويؤيد ذلك عندي رسمه كله بالياء ؛ والكَلِمُ أكثر رسمها على حال الوقف، وفرَّق المهدوي رحمه اللّه فذكر لحمزة والكسائي الإمالة في نحو الأحوال الثلاثة، وذكر لأبي عمرو بن العلاء وورش الترقيق في الرفع والجر، والتفخيم في النصب أخذا بالمذهب الثالث».

«قلت من قال من النحويين أن الألف بدل من التنوين في الأحوال الثلاثة يعتذر عن الإمالة الواردة في هذه الأسماء بأن الألف عاقبت الألف المبدلة من الياء التي تجوز إمالتها فأمالها حكما للمعاقب بحكم ما عاقب، كما أن الياء والواو والألف في «يرمي» و«يغزو» و«يخشى» لما عاقبت الحركات ولم تجامعها، حُكِمَ لها بحكم الحركات فحذفت في الجزم كما تحذف الحركات فيه، فقيل «لم يرمِ» «ولم يغزُ» «ولم يخشَ». ومن قال إن الألف هي الأصلية اعتذر عن عدم الإمالة لأصحاب الإمالة بأن هذه الألف لما سقطت في الوصل لم تكن في الوقف ليجري الوقف مجرى الوصل كما قال :

«بل جوز تيهاء كظهر الجحفتْ»

«وقَفَ عليها بالتاء كما يصلها بالتاء. فإن قيل هل تبقى الإمالة في بعض هذه الأسماء في الوصل في الراء ؟ أعني نحو «قرى» «مفترى» على مذهب السوسي الذي يبقيها مع الساكن المنفصل نحو «نرى اللّه» و«القرى التي» على خلاف من ذلك. فالجواب أن الإمالة في ذلك لا تسوغ، أما على مذهب من حذف الألف الأصلية في الوقف كما حذفها في الوصل فَبَيِّنٌ لأن الألف التي تتبعها فتحة الراء في الإمالة قد لزمها الحذف في الحالين، وإذا كان نحو «نرى اللّه» فيه الخلاف مع رجوع الألف في الوقف ورجوعها لو لقيت متحركاً فيجب أن يكون نحو «نرى» متفقا على فتحه واللّه أعلم».

«وأما على مذهب مرد الألف في الوقف فإنه بقول التنوين الذي للكلمة من الساكن المتصل لأنه في كلمة على حيالها لا يلزمها لزوم التنوين فلما كان كذلك

فرق بينهما فتركت الإمالة مع غير اللازم، لأن رجوع الألف معه. أقرب من رجوعه مع التنوين ولن تبق الإمالة مع اللازم لبعد رجوع الألف معه».

قوله : «مسمى» و«مولى» رفعه مع جره

تقديره رفع المنوّن مع جره «مسمى» و«مولى» وذلك مسمى وذلك أن «مسمى» يكون في المواضع الثلاثة مثاله في موضع رفع : «وأجلٌ مسمّى عنده» ؛ ومثاله في موضع جر «إلى أجلٍ مسمّى» ومثاله في موضع نصب «وجعل لكم أجلاً مسمى».

و«مولى» يكون في موضع رفع وجر مثاله «يوم لا يغني مولى عن مولى» فالذي يشغل به المجرورَ والمرفوعَ من هذا الفعل «مسمى» و«مولى» ؛ والذي يشغل به المنصوبَ «غُزَى» و«تترى» على قراءة من نوَّنَه، فأما «غزى» فألفه منقلبة عن ياء هي منقلبة عن واو، لأنها رابعة ؛ وهو من غزوت وهو جمع غاز، نظيره ضارب وضرب، وشاهد وشهد، وكان القياس فيه أن يقال : غزاة نحو راو ورواة وماش ومشاة وسار وسراة، ويكون أصله غزوة تحركت الواو وقبلها فتحة فانقلبت ألفاً ونظيره من الصحيح كافر وكفرة وفاجر وفجرة، إلا أن المعتل مضموم الأول والصحيح المفتوح.

«قوله : «تزيلاً» يحتمل أن تكون الألف فيه تعود على المنصوب وعلى المجرور والمرفوع، لأن المنصوب هنا قسم والمرفوع والمجرور قسم آخر، ولذلك جمع المرفوع والمجرور فيما يكون مرفوعاً ومجروراً وأفرد المنصوب بما لم يأت إلا بما كان منصوباً فقط وهو من قوله تعالى : ﴿ لَوْ تزيلوا لعذبنا الذين كفروا ﴾ وتزيلوا من قوله تعالى : ﴿ فزيلنا بينهم ﴾ ووزن زيل فعّل، وهو من ذوات الياء لقولهم التزايل فإن قيل فهل يكون زيلنا فيعل من الزوال من زال الشيء يزول وأصله زيول فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، قيل هذا لا يصح لأنهم قالوا في المصدر تزييلا، كما قالوا في مصدر كلّم وقطع تكليماً وتقطيعاً ولو كان المصدر فيعلة نحو بيطر بيطرة فيقال مثلا زيلة»[1].

وهكذا نرى في هذا النص مثالاً من تعمق ابن آجروم في تفاصيل القواعد الصرفية ودقائق التعاليل اللغوية مما يؤكد اختصاصه في اللغة والنحو والصرف.

أما نظم البارع فهو أيضاً نادر، ولذلك نورده نقلا عن موسوعة عبد الهادي احميتو وقد بدأه بقوله :

---

(1) مخطوطة الفرائد في باب الإمالة.

يقـــول مَنْ عــــفـــو الإله رَاجي — وعــونَه، مــحــمــدُ الصِّنهــاجي
اللَّه أحـــــمــــد الـــذي هــدانــا — ومَــنَّ أن عـلَّمَـنـا الـقـــــرآنـا
فــخــصنـا بـأكــرم الـبــريئــةِ — مـــحــمــد وَخَـــاتم النبـــوءة
صلى عليـــه اللَّه من رســـول — وصــحــبــه طًرا ذوى الـتـفـضـيل
وبعــدُ فـــالقـصـــد بهـذا الرجــز — مـــقـــرأ نافـع بِلفظٍ مـــوجـــز
ورش وقـــــالـون على طريق — عـثــمــان الدانيٍّ ذي الـتـحـقـيق

وبعـد ذكـر سند الإمـام نافع عن النبي صلى اللَّه عليـه وسلم، قـال فـي الاستعـاذة والبسملة :

عـــوذ بمـــا في النحل عند الابتـدا — جـهـرا وإن نزهت كنت مـرشـدا
بسـمل لـعيـسى عند وصل السـور — واترك لـدى "براءة" عن عـــذر
واترك ليــوسف وقــوم خــيـره — يرونـهـا في الأربع المـشـهـورة
إلا "بـراءة" فـي الابـتـــــداء — بســمل وخــيـــر أول الأجـــزاء
إن وصلت بآخـــر لا تقـــفــا — وصل لورش، أو بسكت خـفـفـا

ميم الجمع

صلة مـيم الجـمـع مع ضـمـيـر — وضــمــهــا لســاكن أخـيـر
وقـبـل همـز القطع ورَشٌ وصـلا — والخلف عن عـيسى بتحـريك جـلا

هاء الضمير

لاَ تصلِن هاء الـضـمـيـر قـبل مـا — يَسْكُن أو من بعـد مَـا تقـدمـا
واقـصـر لـعيـسى هاء فعل يُجْزَم — أَرْجِــه «يوده» «ألقــه» إليــهـم
«نُصلِه»، نُولِّه يَتَّــقِـهْ ويُوتِهِ — والخلْف في طه لدى «من يأته»
ونافع يرضَـــهْ، وصِلْ إن «لم يره» — عنه، وفي الزلزال صِلْ حرفي «يره»

المد والقصر

والمَـدُّ في الواو وفي اليــا والألفْ — إن أُسْكِنا مَـيْـتـاً، وهمـزٌ قـد ألفَ
من بعـــدهـا زِيدَ، أو السكونُ — ومـع سكون الوقـف إذ يـكـونُ
وإن تَشـأْ فَـاقْـصِـر ووسِّطه ومـا — قُـدِّم فـيه الهـمـز مُـدَّ كـيـفـمـا
كـذا لورش واقْـصِـرن «ءالانـا» — ونحـو خطئـا أو لهـمـز كـانـا

وصلا، و«إسرائيل» «عادا الأولى» ... كيف «يواخذ» وقس «مسئولا»
واقْصر وزِدْ قبل سكون أشكلا ... وذان عن عيسى لهمز فصلا
ومدَّ ورش. ثم مثلُ «سوءة» ... زَادَ وَوَسَّطَ وَيَا «كهيئة»
وعنهما «عين»، وعند الوقفَ ... خلف، وهذان كنحو «خوف»
ومَوْئِلا فاقصره والموءودةُ ... وخُلف «سَوْءَاتٍ» لورش يَثْبُتُ

الهمزتان من كلمة

في كِلمة أُخراهما قد سُهِّلتْ ... وذَاتُ فتح منهما قد أبدلت
بمصر، والفصلُ لعيسى يُوجد ... بألفٍ، والخلف في «أأشهدوا»
«ءامنتم»، «ءالهة»، لا خبرا ... ثانيهما سَهِّلْ، وأبْدل ءاخرا
إبدالُ همزِ الوصل بَيْن لام ... ـ أجدر قل ـ وَهْمِز الاستفهام
وليس في هذا ولا «أئمه» ... فصل، ولا فيما ثلاث عمه
وليس في أُخراهما إن سكنَتْ ... خُلْفُ «كأوتوا» بل لِكل أبْدِلَتْ

الهمزتان من كلمتين

وأسقط الأولى إذا ما اتفقا ... بالفتح في كلمتين نسقا
عيسى، وإن خفضا وكسرا عادا ... سهل، و«للنبيّ إن أرادا»
و«السوء إلا» و«النبي إلا» ... يبدل والإدغام بعد وصلا
وبينَ ـ بينَ وَرشُهم في الأخرى ... وغير «ءال» أبدلت بمصرا
و«هؤلاء إن» «على البغاء» ... بالياء مكسورا لدى الأداء
وثانِيَ المُختلفينِ سهِّلا ... إن تُفْتَحِ الأولى وإلا أبدلا
واقصر ومد قبل همز غيرا ... وحقق الكل لوقف إذ نرى

الهمز المفرد

أبْدِلْ لورشٍ همزةً في الفاء ... تَسْكُن غير جملة «الإيواء»
وواوا إن فتحت بعد الضم ... و«الذيب»، «بير» عنه مع ذي الذم
«بيس»، وفي الأعراف عنه بِيسَ عَنْهُمَا ... وأبدلن «رئيا» لعيسى مدغما

نقل الهمزة

وحرِّكَ الإسكانَ يأتي طرفا ... ورشٌ بشَكْلِ الهمز ثم حذَفَا
والخلفُ في «كتابيه» وعنهما ... «ءالان»، «الأولى» بعد عاد مدغما
وواوُ «الأولى» همزه إذ ينقل ... بدأ ووصلا نجل مينا الأبجل

الإظهار والإدغام

وساكن المثلين صحَّ أولا أَدْغِمْ وخُلف «ماليْه» قد انجلى

وذال «إذ» أدغمه عند الظاء عن نافع ودال «قد» في التاء

وورشهم في الضاد والظا أدغما وعنه تاء الفعل في الظا مثلما

والكل عند الدال ثم الطاء ولام «بل» و«هل» بحرف الراء

فصل

«أورثتم» «لبثت» ثم «عُذت» «نخسف»، «يرد ثواب» مع «نبذت»

وبابُ «تعجب» مع «صاد ذكْرِ» أَظْهِرْ، وذالَ الأخذ أَدغم، وادر

«يلهث» لعيسى مدغم وبا «اركبِ بعض»، وكل عنه يا يعذب

النون الساكنة والتنوين

أَدْغِم بـ «رَلّ» النونَ دون غُنَّة و«يوم» أَبق ؛ ولْتُبِنْ بكلمة

وأحرفِ الحلق، وعند الباء تقلب ميما عن أولى الأداء

وأخف للباقي، وقل «ياسينا» عيسى بإظهار كذاك نونا

وخُلفُ وَرشٍ فيه والتَّبْيِينْ أولى، وقِسْ مثلهما التنوين

الفتح والإمالة

وإن قلبت ألفا عن ياء قلل لدى الأفعال والأسماء

وألف التأنيث ثم «أنى» مستفهما، «بلى» «متى» قد عنا

ولا خلاف بعد حرف الراء لكن «أراكهم» بحرف جاء

وفي رؤوس الآي بعدها ها خُلْفٌ كسقياها ومنتهاها

وإن جررت الراء من بعد الألف «كالدار» قلل إن وصلت أو تقف

«والكافرين» ثم «كافرينا» والخلف في «الجار» و«جبارينا»

وحا لدى «حاميم» ثم الراء كالرعد والحجر وكمل جاء

لورشهم، وهاويا بكاف عنه وعِيسَى ثم عن خلاف

«توراته»، ومحض «هار» يُعرفُ ومحض ها طه لورش أَعْرفُ

الراءات

رَقِّقْ لورشٍ مع سُكونِ اليـاءِ والكَسْرِ لازمين حَرْفَ الرّاء
ولا يُرقّقان إن تأخرا لا بالذي مِن قبلِ «كالقصر»[1] سرى
والخلف في را «قرية» و«مريما» و«المرء»، والداني كُلاًّ فَخَّما
وإن مُحَرَّكًا أو استعلاء حال، وإن أخر، إلا الخاء
فَخِّمْ، وحيثُ كُرِّرَتْ والأعْجَمْ وباب ذِكْراً، والخلاف في إرم
ولا خلاف في التي قد سَكَنت من بعد كسر أو به قد حركت
كذلك الوقف بإثر الكسر واليا وما أملته في الذكر
والوقف مثل الوصل، والتفخيم في غير هذا أصله مقيم

اللامات

وَفَتِّح لامٍ فَخِّمْ إثْرَ الطاء عن ورشهم والصاد قُلْ والظاء
يُفتح أو يسكن قل والوجهانْ في نحو «طال» أو وقوف الإسكان
وفي ذوات الياء فخِّمها جُمَعْ إلا الفواصل لتأتي في تَبَعْ
واللام في اسم اللّه في التعظيم كل لغير الكسر بالتفخيم

الروم والإشمام

أشمِم ورُمْ ضَمًّا ورَفْعا وقِفَا والرُّومُ في جَر وكسر عُرِفَا
بالنصب والفتح وميم الجمع وهاء تأنيثٍ فخذ بالمنع
وعارضِ الشَّكلِ وهاءِ مُضْمَر إن ضُمّ حرف قبلها أو يُكْسَرِ
أو واوٍ وياءٍ وبعضُ الناس أجراهما فيها على القياس
ولتَتْبِعِ المرسومَ إن وقفتا ولا تخالف ما به وجدتا

ياءات الإضافة

أسكن من الياءات عن قالونا تسعا، فهاك، عدها يقينا
و«ليؤمنوا بي» ثم «بين إخوتي» ثم «ولي فيها» «معي في الظلة
وياء «أوزعني معا» و«تومنوا لي» ثم خلف فصلت قد بينوا
وياء «محياي» وعن عثمان في هذه، فديتك الوجهان
وما عدا هذا الذي ذكرنا إنك قد تدريه حيث يعني

(1) يعني بشرر كالقصر.

الزوائد

خمسون ياء غير ياء ثبتت
وصلا زوائدُ لحذفٍ سمّيت

في ءال عمران «من اتبعني»
وهود «يوم يات» إن «أخرتني»

«والمهتدي» لا أولا «يهدينِ»
وفي هنا «نبغ» و«أن يوتين»

«أتان ى اللّه» و«أن تعلمن»
و«أتمدونَنِ» مع «تتبعن»

أولى «الجوار» «الداع» ذات الجرّ
بالحرف و«المناد» ثم «يسر»

«أكرمن» «أهانن» والخلف
«في ثنثي» الطول لعيسى عرف

ورش بهود «تسألن» الداع
معا و«عيد» وبقاف واع

«يكذبون» قال ثم «الباد»
معَ «دعان» «فاسمعن» «رشاد»

«أولى» «دعاء» أربع «نكير»
تردين «كالجواب» مع «نذير»

«نُذري» ست «ينقذون» «تَرجُمون»
«بالواد» في الفجر وقل «فاعتزلون»

وزد لعيسى «اتبعون» غافر
«إن تَرَنِ»، واشكر لرب غافر

فرش الحروف

وها «هو» الإسكان ثم هاهِيَا
للام عن عيسى وللفا وليا

والواو ثم هو وراء «قُرْبَةٌ»
وبا «بيوت» و«البيوت» كسره

أخف «يخصمون» مع «نعما»
عنه «يهدي» لا «تعدوا» حتما

قرا «ليلا» ورشهم بالياء
كذا «النّسيءُ» مدغما، و«اللائي»

كاليا وقف له باليا، وأسكنا
لامَ «ليقضوا» «ليقطع» أو ءاباؤنا

«وليتمتعوا» كذا وأخبر
ما كُرّرْ استفهامه بآخر

في العنكبوت اعكس ونمل و«أهب»
باليا وقالون بهمز استجب

«سيئت» و«سيئ» اقرأه بالإشمام
وأخف «تامنا»، وفي استفهام

رأيت مع ها أنتم قد سهلا
وكم جليلي لورش أبدلا

والهاءَ من همز بذاك مبدله
أو هاء تنبيه فهاك مسأله

وهذه جامعة المنافع
لأجل ذا سميتها بالبارع

أكملتها في رمضان الأعظم
عشرين منه ذي المعاد الأكرم

سنة ست معها ستمائه
تمت تسعين بخير منبئه

فالحمد للّه العظيم الطولِ
أهل الثنا وهو أهل الفضل

وبعد صلى اللّه ربي سرمَدا
على النبي الهاشمي أحمدا

الفصل الثاني

مدرسة ابن بري

1 . المؤلف

لقد ولد أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد بن الحسن المغربي التازي المعروف بابن بري برباط تازة (مدينة تازة شرقي فاس)، ونشأ في بلده الذي كان وقتئذ حافلا بالعلماء ذوي الاختصاصات المتعددة، من قراء وفقهاء وأدباء اشتهر منهم : أبو عبد اللّٰه المالقي المعاصر لابن بري وهو من شيوخ محمد بن شعيب المجاصي وأبو عبد اللّٰه محمد بن الحسن التساوي اللنتي.

وقرأ ابن بري القرآن في تازة، وذكر أن والده كان من أهل الفضل وحب العلم والإقراء. ثم انتقل إلى فاس وأخذ عن شيوخه المعروفين أمثال أبي الحسين الصغير، وبها استكمل تكوينه العلمي حتى برع في سائر العلوم الإسلامية، كالنحو والأدب والفقه والقراءة، وألف التصانيف فيها. فشرح تهذيب المدونة للبرادعي، وكتب عن الفرائض وشرح وثائق الغرناطي، واختصر كتاب زهر الآداب للحصري بمؤلف سماه "اقتطاف الزهر واجتناء الثمر من زهر الآداب وثمر الألباب" لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصري. كما أنه اختصر أيضا كتاب الإيضاح في النحو لابن أبي الربيع السبتي، وعروض ابن السقاط. أما في القراءات فقد ذكر أنه ألف فيها كتاب القانون في رواية ورش وقالون، لكن شهرته إنما ارتبطت بنظم الدرر اللوامع الذي سنعود إلى الحديث عنه.

لقد كان ابن بري أديباً ماهراً، تظهر براعة في نظمه وشعره ويقول ابن القاضي في مقدمة كتابه «الفجر الساطع» أنه بعث بنسخة من الدرر إلى العالم الأديب أبي عمرو بن أحمد الميمون الفشتالي جعل عليها طرازا وقد كتب عنها الفشتالي يقول :

أكملته عرضا على منشيه ... وأجازني فيما سواه وفيه
وأباح لي عنه الحديث بكل ما ... من نظمه أو نثره أدريه
وأقول في ذاك الذي أختاره ... من بعد تصحيح لما أرويه
وكفى بصحة ذاك خط يمينه ... من تحته ينوي به تنويهي
فالله يكثر فضله ويثيبه ... عني ويحفظ مجده ويقيه

فعقب عليه أبو الحسن بقوله:

ما قاله وحكاه كاتبه أبو ... عمرو صحيح لا استرابة فيه
فليرو عني ما يشاء فإنه ... أهل لكل فضيلة تعليه
فلقد خبرت ذكاءه فحمدته ... فيما يحاول فهمه ويعيه
وتحققت منه مخايل أوجبت ... لعلاه رفعة جده وأبيه
وأفدته أرجوزتي وكتبتها ... بيدي وذلك غاية التنويه
وعنيت من تطريزها بمسائل ... لإفادة التقييد والتنبيه
والله يحفظ مجده ويشيده ... ويسره في أهله وذويه
والعذر في نظمي ونثري إنني ... أرسلت فيه رويتي وبديهي[1]

وابن بري من أفذاذ العلماء، وجهابذة القراء الذين استغل الناس ثمرات إنتاجهم وأهملوا البحث عن شخصياتهم؛ فعرفوا كل شيء عن درره اللوامع، ويكادون يجهلون كل شيء عن حياة مؤلفيها؛ حتى أنهم في مشيخته لا يزيدون على كلام ابن حمدون الذي صرح ابن بري أنه قرأ عليه قائلا أن نظم أرجوزته:

حسبما قرأت بالجميع ... عن ابن حمدون أبي الربيع
المقرئ المحقق الفصيح ... ذي السند المقدم الصحيح

وهذا يكتفي به عالم باحث محقق كبير وهو الإمام المنتوري في شرحه للدرر بالقول بأن شيخه أبا عبد الله القيجاطي حدثه عن القاضي أبي البركات البلفيقي عن أبي الحسن بن بري قوله أنه قرأ على الشيخ الفقيه الخطيب المقرئ المتقن أبي الربيع سليمان بن محمد بن حمدون الشريشي وقرأ أبو الربيع على أبي بكر بن فحلون السكسكي، وقرأ أبو بكر على أبي الحسن بن هشام اللخمي، وقرأ أبو الحسن اللخمي على ابن المنصور مظفر بن سوار اللخمي، وقرأ أبو منصور على أبي العباس أحمد بن علي السرقسطي وقرأ أبو العباس علي محمد بن الحسن بن سعيد

(1) قراءة نافع عند المغاربة، ج 4، ص 1433.

وقرأ أبو عبد اللّه على المقرء أبي داوود سليمان بن نجاح، وقرأ أبو داوود على أبي عمرو الداني.

وإن كان في هذا السند ما يغني من حيث الاتصال بطريق الداني المذكورة في نظم الدرر حيث يقول عنه في الدرر :

سلكت في ذاك طريق الداني   إذ كان ذا حفظ وذا إتقان

فإنه مع ذلك يوهم أن ابن بري ليس له من الشيوخ إلا ابن حمدون وليس له من الأسانيد إلا ما ذكره المنتوري، ومصدر هذا الوهم أن المؤرخين وشراح الدرر لم تتسع دوائر بحثهم عن مشيخة هذا العالم الكبير الذي حلى القراء بعقد درره، فتقلدوها حين أغنت عن قصيدة الحصري، وعن بارع ابن آجروم.

ثم كان من حسن حظنا اليوم أن قيض اللّه لابن بري باحثين معاصرين نفضوا الغبار عن تاريخه، ولموا شتات ما كتب عنه، فكان منهم الأستاذ محمد بن أحمد الأمراني الذي خصه بمصنف مستقل تناول فيه بإسهاب محيطه العلمي في تازة التي كانت في عهده حاضرة علمية تزخر بالقراء والفقهاء والأدباء ثم جمع الأستاذ الأمراني جل المقالات التي كتبت عنه، وبعض مقالات شارحي كتبه وشهادتهم بمكانته الأدبية والثقافية[1].

والباحث الثاني هو الدكتور عبد الهادي بن عبد اللّه حميتو، الذي أنصفه وأعاد إليه ما يستحق من عناية، واستطاع أن يضعه في مكانته التاريخية، بصفته الأستاذ الذي صاغ المادة «الرسمية» في قراءة الإمام نافع في الغرب الإسلامي. فقدم لنا الدكتور عبد الهادي في موسوعته الشاملة، صورة متكاملة عن حياة الناظم، في تازة ثم في فاس في ظل دولة المرينيين الذين أخذوا على أنفسهم خدمة العلم، وإدماج العلماء في نشاطهم اليومي فحظي عندهم ابن بري برتبة سامية يتقلد فيها خطة «القلم الأعلى»، بعد ما كان يمارس مهنة «العدل» في تازة، ولما عين أحد تلاميذته قاضياً وهو أبو مهدي الترجالي سعى إلى ترشيحه هذا المقام السلطان.

ومن الجوانب التي ألقى الدكتور احميتو الضوء عليها من حياة ابن بري العلمية هو ما اكتشفه في الرحلة الحجازية للإسحاقي الذي زار تازة والتقى بابن بري، وذكر أن من شيوخه أبا جعفر بن الزبير. وأبا الحسن بن سليمان القرطبي

---

(1) موسوعة الدكتور احميتو، ج 4، ص 1406-1472.

الفاسي، كما تنبه أيضاً على ما قاله أحمد بابا التنبكتي أن ابن بري أخذ عن المقرئ الأديب مالك بن المرحل السبتي.

2 . منهج ابن بري في الأرجوزة

يعتقد الدكتور عبد الهادي حميتو أن سر نجاح أرجوزة الدرر التي كتب لها من القبول والانتشار ما لم يلقه غيرها، يعود أساساً إلى إفراده لقراءة نافع عن سائر القراءات، واختصاره على راوييه المشهورين ورش وقالون اللذين اقتصر عليهما الداني في التيسير، والشاطبي في الحرز، ثم في اعتماده لطريق الأزرق عن ورش وطريق أبي نشيط المروزي عن قالون، واعتماده في هذا كله على مذهب أبي عمرو الداني وأخيرا لتوفيقه في بعض الاختيارات التي نضجت وخبرته في الصنعة.

ولاشك أن لكل هذه الأسباب تأثيرها في توجيه الدراسة، وتبسيط مقررات والإسهام في تكوين مذهب «مشهور» يكون عليه العمل وبه الأخذ والأداء، ولكن علينا أن لا نغفل أيضا تأثير الأسلوب الذي قدم به ابن بري أرجوزته، فما نلاحظ فيها من السهولة في البيان، والسلاسة في الألفاظ ما جعلها ترتقي إلى عمل فني بديع، مما يدخل في دائرة ما يعرف «بالسهل الممتنع»؛ ثم لا ننسى أيضا عامل التوفيق الإلهي، الذي يبارك في بعض الأعمال استجابة لإخلاص ذويها، وصدق نياتهم في صالح أعمالهم، وأمثال هذا النوع متعدد في تاريخ التأليف، فقد كان الإمام مالك أثناء تأليف الموطأ يعد بنجاحه لأنه وضعه لله، وكان الإمام البخاري يقوم بصلاته قبل وضع كل حديث في صحيحه، وذكر أيضا أن الزجاجي يطوف بالبيت خلال تأليف جمله، واشتهر أن ابن آجروم وضع مقدمته في النهر لينظر هل ستبقى أم تنمحي مع الماء ؛ وهاهو ابن بري أيضا يدعو ويذكر، ويقول إنه نظم درره احتساباً لله وطلبا للأجر، فقال :

نظمته محتسبا لله — غير مفاخر ولا مباه

إلى أن قال :

وأسأل اللّه تعالى العصمه — في القول والفعل فتلك النعمه

وحالفه التوفيق والنجاح.

استهل ابن بري أرجوزته بمقدمة تقع في اثنين وثلاثين بيتا بدأها بالحمد الدائم، وبالصلاة على أكرم من بعث للأنام، ثم ذكر أن علم القرآن أجمل ما يتحلى به الإنسان وأن أهله هم أهل اللّه لأنه كلامه المشفع والآثار في فضله كثيرة لا تفي بها أسفار الكتب.

وأوضح بعد ذلك مقصده في نظم مقرأ نافع إمام المدينة، الذي ورد أن قراءته سنة دون ما سواه، وأن من قرائته ما اطرد من روايتي عالم التجويد الضابط المتقن ورش بن سعيد المصري، والعالم العلم عيسى بن مينا المعروف بقالون، وبيّن ما اتفقا عليه ونسبه إلى الإمام نافع، وذكر ما اختلفا فيه، سالكاً في ذلك طريق الداني وفقا لما أقرأه شيخه أبو الربيع بن حمدون مع إيراد الحجج المتاحة له.

وتناول بعد المقدمة مسائل الأصول المعروفة، وفرش الحروف في الخلاف بين قالون وورش، وذيل درره بنظم في مخارج الحروف وصفاتها.

ثم استطرد فيها أهم مسائل الخلاف، سواء ما تباينت فيه رواية ورش وقالون، أو ما اختلفت فيه الطرق عن أحدهما دون أن يسمي صاحب الطريق. ولم يذكر غير ورش وقالون إلا في البسملة التي عزا في بابها الإخفاء للمسيبي المخزومي.

ومسائل الخلاف المصرح بها في نظم الدرر محدودة وجملتها إثنى عشر مسألة وهي :

1. **مسألة التعوذ** : وقد اختلف في لفظه والجهر به أو الإسرار.
2. **البسملة** : والخلاف في ذكرها بين السورتين، أو الاكتفاء بسكت يسير.
3. **ميم الجمع** : والخلاف في الوقف عليها بالإشمام أو الإسكان.
4. **الأمداد** : والخلاف في حد المزيد، وفي مد المنفصل عن قالون، وفي اعتباره قبل الهمزة المبدلة أو المسهلة، وقبل سكون الوقف وذكر الخلاف أيضاً في مد البدل، وهو المد بعد الهمزة، في قوله تعالى : ﴿ يواخذ ﴾ و﴿ عادا الأولى ﴾ و﴿ ءالآن ﴾، واختلف أيضاً في مد ﴿ سوءات ﴾ وفي الوقف على ﴿ سوف ﴾ و﴿ ريب ﴾ وبابهما.
5. **أحكام الهمز** : وفيها الخلاف على التسهيل بالهاء، وعن قالون في مد ألف الإدخال في ﴿ أأشهدوا ﴾، وفي إدغام قوله تعالى : ﴿ بالسوء إلا ﴾ في سورة يوسف وعن ورش في إبدال إحدى الهمزتين المتفقتين أو تسهيلها، واختلفوا في إبدال المكسورة بعد الضم واوا. وفي حركة النقل في ﴿ كتابيه إني ﴾ في سورة الحاقة، وكذلك الخلاف عن قالون في أداء : ﴿ عادا الأولى ﴾ و﴿ آلان ﴾، ﴿ ورداء ﴾.

6. **وفي باب الإدغام والإظهار**، ذكر ابن بري الخلاف في عدة مواضع وهي إدغام ﴿ ماليه هلك ﴾ وقد قدمها في معرض نقل الحركة لتجانس لها مع ﴿ كتابيه إني ﴾ لاشتراكهما في هاء السكت. ثم ذكر الخلاف عن قالون في إدغام: ﴿ واركب معنا ﴾ و﴿ يلهث ﴾، وفي نون «ن»، و«يس».

7. **الفتح والإمالة** : لقد ورد الخلف عن ورش في إمالة ﴿ ولو أراكهم كثيرا ﴾ وفي ذوات الياء التي لا راء فيها مثل : رمى، كما اختلف عنه في إمالة لفظي «الجار»، و«بجبارين» كما اختلف عنه في نوعية الإمالة هل محضة أم صغرى أي بين بين. واختلف عن قالون في إمالة كلمتي «هار» و«التورية» واختلف كذلك في ترقيق ﴿ ذكرى الدار ﴾.

8. **ترقيق الراءات وتغليظ اللامات** : ذكر ابن بري عن ورش في ترقيق الراء في كلمتي «حيران» و«فرق» واختلف عنه في تغليظ لامات «طال» و«فصالا»، و«صلى» وبابه إذا كان ممال.

9. **باب الإشمام والروم** : اختلف عن نافع في الوقف بالإشمام أو الروم على هاء الضمير التي تأتي بعد الضم أو الكسر مثل «فأُمه وأهلُه، وبِهِ ورُسله» أو بعد الواو نحو وشروه، أو بعد الياء نحو "فيه وإليه".

10. **ياءات الإضافة** : وفيها خلاف عن ورش حول إسكان ياء «محياي» في الأنعام.

11. **الياءات الزوائد** : وفيها خلاف عن قالون.

12. **فرش الحروف** : اختلف فيه عن نافع حول إخفاء نون ﴿ تامنا ﴾ في يوسف واختلف عن قالون في مد «أنا إلا».

وقد تناول العلماء مسائل الخلاف، في مباحث التشهير والترجيح وسنورد في هذا الفصل أرجوزة التازي في الترجح في هذه المسائل.

1. الشروح البرية :

أ) شرح الخراز : القصد النافع :

فكان من أول من شرحها أبو عبد الله محمد الأموي الشريشي المعروف بالخراز في كتابه القصد النافع لبغية الناشئ والبارع في شرح الدرر اللوامع، وقد طبع أخيرا بتحقيق تلميذي محمد محمود الشنقيطي.

يقول الخراز : «إن أرجوزة ابن بري من أعذب المؤلفات في القراءة لفظاً وأحسنها ترتيباً، وأبدعها نظماً وأقصدها أسلوباً، فتداولها الناس في البلدان وتعاهد درسها الكهول والولدان ولما كثر البحث عليها، ورأيت ميل جملة من الطلبة إليها وترددهم إلي في حل مقفلاتها وإيضاح مشكلاتها جعلت أشرح لهم ما يسر الله في فهمه، وأنبههم إلى ما يوصلهم إلى علمه فطلبوا مني أن أقيد ما أمليه عليهم وأثبت لهم ما أوديه من ذلك إليهم فأجبتهم إلي ذلك رجاء ثواب الله العظيم وابتغاء ما لديه من النعيم»[1].

ويدل كلام الخراز هنا على أن هذه الأرجوزة التي نظمت عام 697، انتشرت شهرتها في وقت مبكر، وصارت من مقررات المدارس الإسلامية، ذلك أن شارحها الأول الخراز قد توفي 718 قبل وفاة ناظمها، وإن كنا نلاحظ قوله : قال الناظم رحمه الله» ولعل هذا الترحم معهود للأحياء أو من زيادة النساخ، لأننا لم نجد خلافا في تاريخ وفاة ابن بري عام 731.

ويزيد الخراز قائلا عن شرحه «فاستخرت الله في وضع هذا الكتاب وتأليفه وأعملت فكري في مطالعته وتصنيفه، وعبرت لهم (يعني الطلبة) بأيسر العبارات وأسهلها، ليتضح لهم ما عسر عليهم من فهم مشكلها. وأودعته جملة من الحجج والتعليل خالية من التكرار والتطويل نقلتها من كتب أكابر العلماء المشاهير كأبي عمرو الداني وأبي محمد مكي وأبي العباس المهدوي وابن الباذش وغيرهم.

ولأهمية هذا الشرح نورد منه مثالاً يبين منهجه المتميز بالوضوح، مع ذكر مصادرها وأغلبها عن ابي العباس المهدوي وابن الباذش وأبي محمد مكي القيسي وأبي عمرو الداني، وربما ذكر فيها عزوه للناظم مشافهة مع الترحم عليه واخترنا المثال في نقل حركة الهمز لورش إذ يقول ابن بري :

القول في أحكام نقل الحركة وذكر من قال به وتركه :

ويقول الخراز : «ذكر في هذه الترجمة أنه يأتي بالنقل ويبين أحكامه، ويذكر من رواه ومن لم يروه، والحركات ثلاث : فتحة، وضمة، وكسرة، والنقل : تحريك الساكن بحركة الهمز التي بعده في الوصل، وإسقاطها من اللفظ بعد ذلك تخفيفاً.

(1) القصد النافع، ص 33.

ولابد فيها من شروط، وتتبين بعد إن شاء اللّٰه تعالى، واللّٰه أعلم. ثم قال الناظم رحمه اللّٰه تعالى :

حـركـة الهـمز لـورش تنتـقل   للسـاكن الصـحيح قبل المنفصل

أو لام تعـريـف وفـي كـتابيـه   خلف ويجري في إدغام ماليه

«قد تقدم في باب الهمز أن الهمزة لثقلها تسهل وتبدل وتحذف، وقد تقدم أن حذفها نوعان : نوع تحذف مع حركتها، ونوع تحذف بعد نقل حركتها وهو هذا، ذكر أن ورشا ينقل حركة الهمز إلى الحرف الذي قبلها بأربعة شروط، وهي : أن يكون الحرف المنقول إليه الحركة ساكناً، وأن يكون صحيحاً، وأن يكون قبل الهمز، وأن يكون منفصلاً منها. وذلك نحو : ﴿ من آمن ﴾، و﴿ لقد أوحى ﴾، و﴿ من إملاق ﴾، و﴿ عجبا أن أوحينا ﴾، و﴿ ما من شفيع إلا ﴾، وشبهه، وقد ضمنها في هذا البيت حيث قال : للساكن الصحيح قبل المنفصل :

«فقوله : للساكن الصحيح : يعني أن يكون ساكناً غير حرف مَد ولين على ما مثله، وقوله : قَبْلُ، أي قبل الهمزة، ولكنه بناه على الضم لما قطعه عن الإضافة، والمنفصل صفة للصحيح، المنفصل قبل الهمزة، فإن كان متحركا نحو : ﴿ فنتبع آياتك ﴾ وشبهه، لم تنقل إليه الحركة، إذ لا تنقل الحركة للمتحرك، وإنما تنقل للساكن على ما تقدم، وكذلك إن كان حرف مد ولين».

«قال أبو العباس : لأن حرف المد واللين في نية حركة، ألا ترى أن الساكن المدغم يقع بعدهن، وذلك للمد الذي فيهن، وأنه يقوم مقام حركة ؟ فلما كان في نية حروف متحركة لم تلق عليهن الحركة، إذ لا تلقى حركة على متحرك، وبهذا قال أبو عمرو».

«وذكر أبو العباس وجها آخر وهو : أن حروف المد واللين كالأصوات، وفيها مد لا يصح إلا مع السكون، فلو ألقيت عليها الحركة لاختلت، وتغيرت عن بابها، قال : وإن الألف أمُّ حروف المد واللين، وهي لا تتحرك على حال، ولو تحركت لانقلبت همزة، فامتنع إلقاء الحركة عليها لذلك وتبعتها الواو والياء، إذ هما أختاها، وبه قال أبو محمد. فإن كان الساكن حرف لين جاز نقل الحركة إليه، لأنه في هذا الباب بمنزلة الصحيح، قال أبو عمرو : فإن زالت عن الواو والياء حركتهما فانفتح ما قبلهما نقل إليهما حركة الهمزة، لأن معظم المد قد زال عنهما لذلك،

فصارا بمنزلة سائر الحروف الجوامد، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ نبأ ابني آدم ﴾ ﴿ ذواتي أكل ﴾ ﴿ وإذا خلوا إلى شيطينهم ﴾ ﴿ ألفوا ءاباءهم ﴾. وشبهه».

«فإن كان الساكن مع الهمزة في كلمة واحدة، نحو : القرءان، والظمآن، لم تنقل إليه الحركة. قال أبو العباس : لأنه كره اللبس بما يتوهم من الأوزان مع إبقاء الحركة لما لا يقع مثله مما تكون الهمزة فيه في كلمة، والساكن في كلمة أخرى، يعني : أن يتوهم أن الكلمة لا أصل لها في الهمز إذا نقلت حركتها، إذ لا تظهر في حالة من الأحوال، بخلاف ما كان من كلمتين، فقد يوقف على الكلمة الأولى فتعود الهمزة إلى التحقيق في الإبتداء، قاله أبو محمد وكأن ما هو من كلمتين أولى بالتخفيف، لثقل اجتماع كلمتين والهمزة. قال : ولم يفعل ذلك في ما كان من كلمة لخفة الكلمة».

«وقوله : أو لام تعريف، معطوف على قوله للساكن، أي حركة الهمزة لورش تنتقل للساكن الصحيح المنفصل، أو «لام تعريف»، وذلك نحو : الأرض، والآخرة، والأنثى، وشبهه. وإنما خصها بالذكر وهي مندرجة تحت قوله للساكن الصحيح لاتصالها في اللفظ، وهي منفصلة في المعنى».

«قال أبو عمرو : وهذه اللام وإن كانت متصلة مع الهمزة في كلمة واحدة، فهي تجري عند القراء والنحويين مجرى المنفصل، الذي هو من كلمتين، وبنحوه قال أبو العباس. ثم قال : ألا ترى أن العرب إذا أرادت التذكر سكتت عن لام التعريف ؟ وعلى مثل هذا قول الشاعر :

دع ذا وقدم ذا وألحقنا بذال　　　الشحم أنا قد ملأناه بجل

«فقد فصل في البيت بين لام التعريف وبين الإسم الذي دخلت عليه وسكت عليها للتذكر، ثم أعادها في الشطر الثاني، وبنحوه قال أبو عمرو. وهذا كله دليل على جواز النقل إليها، وأنشد في ذلك قول الشاعر :

والخيط الابيض ضوء الصبح منفلق　　　والخيط الاسود لون الليل مكتوم

فألقى حركة الهمزة على لام المعرفة في الكلمتين، ولولا ذلك لم يقم الوزن».

«ثم قال : في «كتابيه خلف» : يعني في نقل حركة الهمزة إلى الهاء من «كتابيه»[1]، وفي ترك نقلها، وذلك أن الهاء في هذا الموضع ليست بلازمة كسائر

---

(1) يعني في قوله تعالى ﴿ كِتَابِيَهْ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ ﴾.

الحروف، وإنما هي هاء السكت، جيء بها لبيان الحركة في الوقف، فالحاجة إليها إنما هي في الوقف. فمنهم من اعتد بها وجعلها كاللازمة لإثباتها في الرسم، فنقل إليها كما نقل لغيرها، نحو : ﴿ قل إني ﴾، و﴿ قل اي وربي ﴾، وشبهه. قال أبو عمرو: وهي رواية عبد الصمد، ويونس، وأحمد عن ورش، فيما قرأنا من طرقهم. ومنهم من لم يعتد بها ورأى أن إثباتها في الوصل إنما هو بنية الوقف، فلم ينقل إليها، قال أبو عمرو وبذلك قرأت على من قرأت عليه برواية أبي يعقوب».

«ثم قال : ويجري في إدغام ماليه، يعني الخلف المذكور في البيت، ويجري الخلف أيضاً في إدغام «ماليه»، يعني في إدغام الهاء من ماليه في الهاء من «هلك»، وذلك على حسب ما تقدم في النقل، من مراعاة الهاء، وترك مراعاتها، فمن حقق هناك ولم ينقل أظهر هنا، ومن نقل هناك أدغم هنا، وهذا الذي ذكر الناظم هو الذي ذكر أبو محمد في ذلك، فقال : ويلزم من نقل الحركة أن يدغم ﴿ ماليه هلك ﴾، لأنه قد أجراه مجرى الأصل حين ألقى عليها الحركة، وقدر ثبوتها في الوصل، وإنما يعنون بترك الإدغام في هذا الحرف حذف هاء السكت من اللفظ في الوصل، وأما إذا ثبتت في اللفظ، وفي الوصل، فما أظن أحدا يخالف في إدغامها، لأنهما مثلان سكن أولهما، والله أعلم فتأمله. ثم قال الناظم رحمه الله :

ويبدأ اللام إذا ما اعتدا بها بغير همز وصل فردا

«ذكر في هذا البيت حكم الابتداء بالهمز التي مع لام التعريف إذا نقلت إليها الحركة، نحو ما تقدم ذكره، وذلك أن الهمزة إنما جيء بها في أول الكلمة ليتوصل بها إلى النطق بالساكن، فلما نقل إليه حركة التي بعده، تحرك بها فكان يجب أن يستغنى عن همزة الوصل، لأنه قد تحرك الساكن الذي جيء بها من أجله. فتقول لرض الأرض، ليمان، "اعتداد" بحركة اللام، واستغناء بها عن الهمزة، وهو المفهوم من هذا البيت، حيث قال :

«ويبدأ اللام إذا ما اعتدا بها، بغير همز وصل : يعني إذا اعتد، وما زائدة على ما تقدم في باب الهمزتين من كلمتين، والهاء من قوله بها عائدة على حركة اللام، أي : ويبدأ اللام إذا ما اعتد بحركتها، فهو على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه».

«وقوله : «فردا، يعني مفرداً مجرداً من همزة الوصل، وفي ضمنه، أي ضمن كلامه أنه إذا لم يعتد بالحركة يبتدئ بإثبات همزة الوصل، فيقول : الأرض، الأولى، الإيمان».

«وقد نص أبو عمرو على الوجهين جميعا ورجح الابتداء بهمزة الوصل، قال : لأن تلك الحركة عارضة، بدليل مفارقتها إياها عند تحقيق الهمزة، فلم يعتد بها، كما لا يعتد بها في رد الواو في قوله : ﴿ لم يكن الذين كفروا ﴾ والياء في قوله : ﴿ فمن يرد الله ﴾ والألف في قوله : ﴿ فإن يشإ الله ﴾ وشبه ذلك».

قال : وهذا أوجه الوجهين وأقيسهما، يعني : إثبات الهمزة، والله أعلم. ثم قال :

ونقلوا لنافع منقولا ردا والآن وعادا الأولى

«ذكر في هذا البيت المواضع التي وافق فيها قالون ورشا على النقل، وهي أربعة مواضع : «الآن» في الموضعين، في يونس، ولذلك قال : الآن، فأتى باللفظ ممدوداً على الاستفهام احترازاً من غيرهما، نحو : ﴿ ءالآن جئت بالحق ﴾ و﴿ الآن خفف الله عنكم ﴾ وشبه ذلك. ﴿ ردءا يصدقني ﴾ في القصص، و﴿ عادا الأولى ﴾ في النجم، وضرورة وزن الشعر تبرز المد في الآن المذكور، ولا يحتاج فيه إلى التقييد بسورة يونس، أو بالاستفهام، بخلاف الكلام المنثور، فإنه لابد من تقييده بذلك، وإلا وقع اللبس بغيره».

«فقوله : «ونقلوا لنافع»، يعني الحركة في الأربعة مواضع، وقوله : منقولاً : صفة للنقل المضمر في الكلام، أي : ونقلوا الحركة نقلاً منقولاً، أي مأثوراً، ويحتمل أن يكون : ونقلوا من نقل الرواية، أي ورووا لنافع منقولاً رداً، وكذا، وكذا، فيكون قوله : منقولاً، حال من "ردا"، وقدمه عليه، ثم عطف عليه "الآن، وعادا الأولى"، وهذا كما تقول : جاء ضاحكاً زيد، ثم تعطف عليه غيره، فتقول : وعمرو، وبكر».

قال لي الناظم عفا الله عنه، وهذا أردت، وإياه قصدت، وهو أولى، لأن فيه اجتناب الحشو، وإيثار الصناعة اللفظية، وهي تجنيس الاشتقاق، ومنه في القرآن : ﴿ فأقم وجهك للدين القيم ﴾ و﴿ أسلمت مع سليمان ﴾.

وأراد أن قالوناً نقض أصله، فنقل في هذه المواضع وليس من أصله أن ينقل، كما خالف أيضاً ورش أصله، في ردا، فنقل وليس من أصله أن ينقل إذا كان الساكن مع الهمزة في كلمة واحدة، فإما "ردا" فيحتمل أن يكون من أردى على المائة، إذا زاد عليها، فلا يكون له أصل في الهمز، ولا يدخل في باب النقل».

قال أبو العباس : فيكون المعنى : فأرسله معي زيادة يصدقني، ويحتمل أن يكون من أردأته أي أعنته، فيكون من ذوات الهمز، فأشبه لفظه لفظ كلمتين مفهومتين، فرد كلفظ الأمر من ورد، وأن كـ "أن" الخفيفة، فنقل حركة الهمزة من أن إلى الدال من ردء لشبهها بما هو من كلمتين».

«قال أبو عمرو : وإلى معنى الزيادة ذهب نافع، قال : وأكثر العلماء متفقون على أن همز ذلك وتركه بمعنى واحد من قولهم : أردأته : أي أعنته، وترك همزة تخفيفا لا غير».

«وأما قوله : الآن في الموضعين فإنه نقل الحركة فيهما استثقالا لما يجتمع في الكلمة من تحقيق الهمزتين، والتقاء الساكنين، وهما المدة ولام التعريف، قال أبو العباس : وبيان ذلك أن أصل هذه الكلمة : كـ "ءان" على وزن خان ثم دخلت الألف واللام للتعريف، فصار "الآن"، ثم دخلت همزة الاستفهام فصار : "ءالآن"، أبدلت همزة الوصل ألفاً، فصار "ءالان"، فالتقى ساكنان وهما الألف المبدلة من الهمزة ولام التعريف، مع تحقيق الهمزتين كما قال : فثقل ذلك، فخفف قالون بالنقل كورش، ولم يذكر ذلك في غيرهما من نظائرهما».

وأما "عادا الأولى"، فنقل الحركة فيه لأنه أراد أن يدغم التنوين في اللام لتخف الكلمة، ورأى اللام ساكنة، ولا يجوز الإدغام في حرف ساكن، فألقى الحركة على اللام، واعتد بها على لغة من قال : الحمر، ثم أدغم التنوين في اللام، حين تحركت اللام. قاله أبو العباس[1]، وبنحوه قال أبو محمد، وقال أبو عمرو الداني حاكيا عن أبي عمرو بن العلاء أنه روى عن العرب، أنها تقول : رأيت زيدا العجم، تلقي حركة الهمزة على اللام، وتدغم التنوين فيها[2]، وإن كانت حركة اللام المدغم فيه التنوين عارضة، فذلك على جهة الاعتداد قلت : فعلى هذا يجب أن لا يجوز فيها في الوصل غير القصر، لأن الحركة معتد بها فيه، فالهمزة إذا في نية العدم، وأما الابتداء بها فيجب إثبات الهمزة في النقل وحذفها على ما يذكر بعد إن شاء الله، فمع الإثبات يجب أن يجرى مجرى سائر الفصل، لوجود الهمزة تقديرا قبل الواو، إذ اللام في نية السكون، بدليل ابتدائه بهمزة الوصل، ومع حذفها يجب أن يقصر لا

(1) شرح الهداية، للإمام أبي العباس أحمد بن عمار المهدوي، تـ 440، تحقيق د. حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، ط. أولى، 1416هـ/1995م، ج 1، ص 25.

(2) يقول في التيسير إنه بين علتها في كتاب التمهيد.

غير، لصحة الاعتداد بالحركة، وإن كانت عارضة، فالهمزة في نية العدم، واللام في نية التحريك، بدليل ابتدائه بها. وقد نص على ذلك أبو العباس فقال : يجب أن يجريه في ابتدائه على مذهب من يعتد بالحركة، فلا يمد، وعلى مذهب من لا يعتد بالحركة فيمد.

«قال صاحبنا الأستاذ رحمه الله[1] : وكذلك يجب أن يقال في "الآخرة"، و"الآزفة"، والإيمان، وشبهه، فمن أتى بألف الوصل في الابتداء جرى عنده كالذي حققت همزته، ومن لم يأت بألف الوصل لم يمد أصلا، لعدم توهم السبب، قال : ولم أر أحدا من القراء نبه على هذا، ولكنه تعطيه تعليلاتهم، إلا أن يقال : إنما جرى التعليل بعد ثبوت الرواية والنقل، ولا يلزم ما قلناه، يعني: أن يقال أن هذه المواضع وأشباهها لم يثبت فيها على الأرجح كما قدمناه، إلا التوسط، فيجب اتباع الرواية في ذلك، ولا ينظر لهذا. ثم قال الناظم :

وهمزوا الواو لقالون لدى نقلهم في الوصل أو في الابتدا

«ذكر في هذا البيت أن الرواة الناقلين عن قالون همزوا الواو من "عادا الأولى"، في حالة النقل، فقال : وهمزوا الواو لقالون لدى نقلهم، أي في نقلهم، يعني : بهمزة ساكنة، وسواء وصلت الكلمة بها قبلها أو ابتدئ بها، وهو قوله : في الوصل أو في الابتدا. وفي قوله: لدا نقلهم : إشعار أن لها حالة أخرى، لا يكون فيها نقل، وهو في الابتداء بها، على ما يأتي في البيت الذي بعد هذا».

«وذكر أبو العباس : إن في همز الواو من هذه الكلمة قولين : أحدهما : أنه لما قال : عادا الأولى، صارت الواو ساكنة قبلها ضمة، والواو الساكنة إذا انضم ما قبلها، ربما قدروا الضمة فيها، فقلبوها همزة».

«قال : وقد كان أبو حية النميري يهمز كل واو سكنت وانضم ما قبلها، نحو : مؤته، ومؤقدة، وما أشبه ذلك، وعلى هذه اللغة قرأ قنبل : فاستوى على سُؤْقه، فهمز حين سكنت وانضم ما قبلها».

«قال : فعلى هذا يكون قالون قد أبدل من الواو همزة حين سكنت، وانضم ما قبلها، قال : والقول الثاني أن يكون أصل "أولى" عنده من وَأَلَ إذا لجأ، ثم بنى منه فعلى،

(1) غالباً يعني محمد بن آجروم.

يعني : أن وَأَلَ على وزن فعل، فلما بني منه فعل، صار وُؤْلَي بتقديم الواو على الهمزة لتقدمها في وَأَلَ وتأخير الهمزة التي هي عين الفعل، لتأخيرها فيه، ثم قلبوا الواو المضمومة همزة كما قالوا : ازأر، وأوجه فصار : أأزر بهمزتين الأولى منهما مضمومة فاء الفعل، والثانية ساكنة، عين الفعل، فأبدلت الثانية واوا لانضمام ما قبلها، فصار أولَى، فلما ألقى حركة الهمزة المضمومة على اللام وحذفها، رد الهمزة الساكنة التي كان أبدلها من أجل اجتماع الهمزتين، كما تقول في : أؤتمن، أوتمن، والأصل أؤتمن، بهمزتين، قلبت الثانية منهما واوا لسكونها وانضمام ما قبلها، حين اجتمعت همزتان، فإذا أسقطت همزة الوصل للدرج، رجعت الهمزة التي كانت خففت من أجلها، وهي فاء الفعل، فقلت الذي اؤتمن، وبنحوه قال أبو محمد. ثم قال الناظم رحمه اللّه ورضي عنه :

«لكنّ بدأه له بالأصل أولى من ابتدائه بالنقل»

«قوله : بدأه، مصدرا من بدأ يبدأ بدأ، كما أن قوله : ابتداء، مصدرا من ابتدأ يبتدئ ابتداء، والضمير أن فيهما راجعان إلى هذا اللفظ الذي هو «الأولى»، والهاء من قوله «له» عائدة على قالون المذكور في البيت السابق قبله، وقد تعود الهاء من ابتدائه أيضاً عليه، أي أولى من ابتدائه إياه، والأصل المذكور فيه أصل هذه الكلمة، وهو الأولى، بإثبات همزة الوصل، وإسكان اللام، وتحقيق همزة فاء الفعل بعدها».

«يقول : بدأ هذا اللفظ على الأصل والتحقيق أولى من ابتدائه بالنقل، كما فعل ورش، يشير إلى الوجهين المتقدمين عن ورش في قوله: ويبدأ اللام البيت، فحصل من هذا أن في الابتداء بهذه الكلمة لقالون ثلاثة أوجه : أحدها : أن يبتدئ الأولى، فيثبت همزةالوصل، ويضم اللام ويأتي بهمزة ساكنة بعدها، والثاني : أن يبتدئ فيحذف همزة الوصل، ويضم اللام، ويأتي بالهمزة الساكنة، والثالث : أن يبتدئ الأولى على الأصل، فيثبت همزة الوصل كما تقدم».

وقد ذكر ذلك أبو عمرو، ثم قال : وهذا الوجه عنده أوجه وأقيس، يعني : الابتداء على الأصل، على ما ذكر الناظم عفا اللّه عنه. وعن ورش في الابتداء بها الوجهان المتقدمان، لدخولها في جملة ما نقل فيه الحركة، فيجري له فيها من المد ما تقدم ذكره على حسب الاعتداد بالحركة، وترك الاعتداد بها، فاعلم ذلك، واللّه الموفق. ثم قال :

«والهمز بعد نقلهم حركته يحذف تخفيفا فحقق علته»

«تكلم في هذا البيت في حكم الهمزة بعد نقل حركتها، فذكر أنها تحذف تخفيفا، لا لعلة، وذكر أبو عمرو أنها سقطت لسكونها، وتقدير سكون الحرف الذي قبلها، وبه قال أبو محمد، ورد أبو العباس هذا القول فقال : فأما قول من قال أنها تحذف بعد إلقاء حركتها لالتقاء الساكنين، وهما الهمزة التي سكنت، لما زالت عنها الحركة، والحرف الذي قبلها، لأنه في حكم السكون، إذ الحركة عارضة، فليس هذا القول بشيء، لأنه ينتقض من قول قائله، وذلك أنه جعل الحركة في الحرف الساكن عارضة، ولم يعتد بها، فكذلك يلزمه أن يجعل السكون في الهمزة عارضا، ولا يعتد به، فلا يلتقي على هذا ساكنان، ثم ذكر أنها إنما حذفت تخفيفا، كما قال الناظم».

«وقال أبو داود ابن نجاح، تسقط الهمزة لسكونها، وتقدير سكون ما قبلها، إذا لم يكن بعد الهمزة ساكن، فأما إذا كان بعد الهمزة ساكن فإنها تسقط لسكونها وسكون ما بعدها، نحو : قل ءامنوا، وقد أفلح، وكأنه والله أعلم لما رأى بعد الهمزة ساكنا موجودا في اللفظ، وقبلها ساكن مقدر، غلب الموجود لفظا لقوته على المقدر، لأن الثاني ظاهر، والأول متوهم».

«وقد انتصر صاحبنا الأستاذ أبو عبد الله رحمه الله لقوله أبي عمرو، وقال : فأما ما قاله أبو العباس فغير لازم لأن، العرب قد تفعل ذلك، ألا تراهم قالوا : أقام، واستقام ؟ والأصل فيهما : أقوم، واستقوم، فنقلت حركة الواو إلى القاف الساكنة قبلها، فبقيت الواو ساكنة، ثم قلبت ألفا لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها في اللفظ، حين أرادوا أن يجري الفعل بالزيادة مجراه بغير زيادة، فكذلك تقول هنا : حذفت الهمزة لسكونها في اللفظ، وسكون ما قبلها في الأصل، لما ثقلت، وأرادوا حذفها توهموا ذلك».

«قال : والذي يجب أن يرد عليهم به، أن تقول : سلمنا أن التقاءهما كالتقاء الساكنين، ولكن الساكنان هنا ليس بابهما الحذف، إذ ليس أحدهما حرف علة، ثم لو كان الحذف إنما كان يكون في الأول منهما، وأما الثاني فبابه التحريك، لأنه حرف صحة».

«قلت : ويترتب هذا الكلام على قول أبي داود في كلا الوجهين على ما فصل، فعلى حذفها لسكونها، وتقدير سكون ما قبلها يترتب من الوجهين من كون الأول

حرف علة، ومن حذف الثاني دون الأول على القول الآخر، من كون الأول غير حرف علة، فتأمله»[1].

وفي هذا النص بيان واضح لمنهج الخراز في شرحه المتمثل في التعمق والاستقصاء.

ب) الشراح بعد الخراز :

وبعد الخراز توالت الشروح على البرية، فكان من ديدن كل عالم من قراء المغرب العربي أن يكتب عنها، وبما أنها كانت سهلة الأسلوب واضحة التعبير، فإن شراحها لم يلاقوا مقفلات تستدعي الحلول، أو مشكلات تتطلب الإيضاح، مثل ما عبر عنه الخراز في شرحه ؛ وإنما اغتنم الشراح فرصتها لإيراد معارفهم فصار كل منهم يفيض من سيبه وينفق من مكنوزه باسطا القول في الأبواب التي استعرضها ابن بري في منظومته، وهكذا نلاحظ أن الخراز أبدع في الجانب اللغوي، وأعطى إشارات دقيقة في تعليلات روايات القراءة. وبيان أوجه الخلاف.

ج) شرح المجاصي :

والشرح الثاني الذي ألف في حياة الناظم كان من تصنيف أبي عبد اللّه محمد بن شعيب المجاصي التازي الذي ذكر أن بعض الطلبة سألوه أن يضع لهم شرحاً على البرية ووعدهم بذلك، وقال إنه قرأها على مؤلفها سماعاً منه، وتفهماً لمعانيها وسأله عنها حرفاً حرفاً وتردد عليه مراراً فيما أشكل عليه وذلك برباط مدينة تازة، وقد بدأه سنة 725 وفرغ منه بعد سنتين وشهرين إلا سبعة أيام وممن اعتمد هذا الشرح الثعالبي الذي يرمز له بحرف الجيم.

د) شروح المرسي والاغصاوي والحلفاوي والقصري :

وممن شرحها أيضاً في عصر المؤلف أبو عبد اللّه المرسي وأبو عثمان بن آجانا وأبو مسلم القصري (تـ 773) الذي يروي عنه المنتوري، ويعتبر من آخر من روى الأرجوزة عن الناظم، وقد رواها أولاً بواسطة ثم رآه وصححها عليه، وينقل الدكتور احميتو مثالاً لذلك وهو ما نقله ابن المجراد. أن أبا مسلم القصري روى أولا الخلاف في إمالة الجار : قول ابن بري :

«وفي كلا الجار خلاف جار»

---

(1) القصد النافع، ص 200.

ثم روى عنه مباشرة : «والجار لكن فيه خلف جار» وكان المعنى في الرواية الأولى تنبيه على تكرر لفظ الجار مرتين في قوله : «والجار ذي القربى والجار الجنب» ثم عدله الناظم لأن «كلا» لا تضاف إلى المفرد[1].

ومن الشروح المتقدمة كتاب الفصول لأبي الحسن علي بن عبد الكريم الأغصاري، وهو من أصحاب أبي حدادة، وممن اعتمد هذا الشرح أبو راشد الحلفاوي، وأبو زيد الثعالبي الذي يحيل عليه في كتابه المختار من الجوامع، قائلاً : «ومن أراد الإطناب فعليه بشرح الإمام ابن عبد الكريم صاحب الفصول في شرح الدرر. ثم يأتي بعد هؤلاء شرح أبي راشد الحلفاوي الذي اعتمده المتأخرون مثل ابن القاضي ومسعود جموع.

هـ) شرح ابن المجراد :

أبو عبد اللّه محمد بن عمران السلاوي المعروف بابن المجراد (تـ 778) قارئ بارع معروف، اشتهر بقصيدته المجرادية، وشرحه على البرية يعرف الموسوم بإيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع، ويمتاز هذا الشرح بعنايته البالغة في التعليل وإيراد الحجج وتوجيه مسائل الخلاف وهو حافل بالنقول والتحقيقات.

و) شرح المنتوري :

ومن شروح البرية أيضاً كتاب أبي عبد اللّه محمد بن عبد الملك المنتوري (تـ 831) صاحب الفهرست المشهورة وتلميذ أبي عبد اللّه القيجاطي حفيد ناظم التكملة، وروى عنه البرية من طريق أبي البركات البلفيقي عن المؤلف كما رواها عن أبي الحجاج السدوري المكناسي عن ناظمها الذي سمعها سنة 723 وقد ظل المنتوري وفيا لشيخه، منتصرا لمواقفه في الخلاف في توسط مد البدل الذي كان القيجاطي يشدد النكير عليه.

وقد ذكر في مقدمته أنه استخلص شرحه من مائة وتسعة وسبعين ديوانا منه مائة وسبعة وعشرون في القراءات والباقي في التفسير والحديث والعربية واللغة

---

(1) إيضاح الأسرار والبدائع نقلاً عن موسوعة د. احميتو، مج 4، ص 1445.

والشعر. وهذا الشرح يعتبر من أوسع الشروح مادة، ومنه أفاد الكثير أبو زيد عبد الرحمن بن القاضي وتلميذه مسعود جموع.

ز) شرح الكرامي :

وبعده شرح ليحيى بن سعيد الكرامي (تـ 900) بعنوان تحصيل المنافع من الدرر اللوامع ولقد كان لهذا الشرح رواج كبير عند العلماء الشناقطة فكان من مراجعهم الأساسية في شرح البرية كما هو واضح في إرشاد احميدتي وكتاب المقبول النافع لمحمد أحيد بن الطالب علي.

ح) شرح الشوشاوي :

ومن شراح علماء المائة التاسعة كتاب الأنوار السواطع على الدرر اللوامع للشيخ حسين بن علي بن طلحة الشوشاوي الرجراجي (تـ 844)، وهو القارئ المشهور بمباحثه في الرسم الذي ألف فيه تنبيه العطشان على مورد الظمآن ورحلة الأعيان على عمدة البيان للخراز. واعتاد أن يمزج في شرحه بين قواعد الرسم وأوجه القراءة وجل نقوله عن الداني والمهدوي، كما أتى بجملة من أبيات المنصف لأبي الحسن البلنسي ومن أرجوزة الهوزني، وذكر أنه فرغ من تأليفه سنة 842.

ط) شرح الثعالبي :

وفي هذه السنة نفسها أي 842، أنهى الشيخ أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي الجزائري (تـ 875) كتاب المختار من الجوامع في محاذاة الدرر اللوامع، والشيخ الثعالبي هو صاحب كتاب الجواهر الحسان في تفسير القرآن. ولعل شرحه من أول ما طبع من شروح البرية، وقد بين منهجه فيه حيث أنه أراد جمع الفوائد محاذياً لنظم الدرر، لأنه تنبه أن النظم نفسه لا يحتاج إلى شرح وإنما إلى زيادات وتقاييد تكميلية، ثم اعتمد في هذه الفوائد على شروح سابقة منها شرح علي بن الكريم الأغصاوي الذي رمز له بحرف «ع»، وكتاب أبي الربيع سليمان التجاني ورمز له ب «س» وشرح محمد بن إبراهيم الخراز ورمز له بحرف «م». وبحرف «ج» لأبي مدين شعيب المجاصي. وأتى بنقول عن كتب مفقودة الآن مثل إيجاز البيان للداني، وشرح الحصرية لابن مطروح، وكان يقارن بين أقوال ابن بري والشاطبي معتمداً على شرح محمد بن الحسن الفاسي المسمى بالآلي الفريدة، كما اعتمد أيضاً كتاب التيسير الذي نقل منه بعض الفصول بتمامها.

ي) شرح ابن القاضي :

ثم بزغ الفجر الساطع ولاح الضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع لأبي زيد عبد الرحمن القاسم المكناسي المعروف بابن القاضي شيخ الجماعة بفاس (تـ 1082) وسنعود إلى الحديث عن هذا الإمام الجليل الذي يعتبر من أجل قراء المغرب. ومن مظاهر سعة معارفه في هذا المجال ما أودعه هذا الشرح الذي جاء بمثابة موسوعة في قراءة الإمام نافع تضمنت جل ما كتبه المغاربة في هذا وقد كتبوا فيه الكثير، ويكفي أن ننبه على أنه يكاد يستوعب كل المباحث الواردة في شرح ابن عبد الملك المنتوري. وزيادة على إيراد النقول والأقوال، فإنه عني بالترجيح في مسائل الخلاف، والتزم في أغلب الأحوال ببيان ما عليه العمل.

ك) تكملة مسعود جموع :

وقد يكون عمل ابن القاضي الموسوعي في شرح البرية لا يحتاج إلى تكملة، غير أن هذا لم يمنع تلميذه مسعود بن محمد جموع (تـ 1119) بالإقدام على مصنف في هذا الموضوع ؛ وهو كتاب الروض الجامع في شرح الدرر اللوامع. والمؤلف من أجل أصحاب ابن القاضي ولقد اتبع طريقه في التبحر في علم القراءات، فألف كفاية التحصيل في شرح تفصيل عقد الدرر لابن غازي. كما له شرح على مورد الظمآن في الرسم. ويدل شرحه على سعة إطلاعه، مع استفادة واضحة من شرح شيخه ابن القاضي الذي اعتاد أن ينقل أنظامه الموجودة في الفجر الساطع، كما كان ينقل عن الميمونة الفريدة للقيسي، وربما ذكر في شرحه أبياتا من نظمه هو.

ل) شرح المارغيني (تـ 1349) :

وهو المعروف بالنجوم الطوالع، وهو من أكثر الشروح تداولاً وشهرة وهو كما يقول مؤلفه «ليس مطولاً مملاً ولا مختصراً مخلاً» وقد أورد فيه بيان ما به العمل والأوجه المقدمة في الأداء مع تنبيهات تشتمل على ما تتأكد الحاجة إليه ونورد نموذجاً في شرحه لبيان منهجه، مع بعض أمثلة من تنبيهاته إذ يقول :

«إن جل ما ألف فيها (أي قراءة الإمام نافع) من المختصرات التي أغنت عن كثير من المطولات أرجوزة الإمام الفاضل، العالم الكامل، القارئ المحقق والمقرئ المدقق، في العلوم الرائقة، والمصنفات الفائقة أبي الحسن علي بن محمد المشهور

بابن بري فقد ضمنها قراءة نافع من روايتي قالون وورش، وبين الخلاف بينهما، في الأصول والفرش، وأورد فيها ما أمكنه من الحجج والتوجيهات مع الاختصار وقلة التعقيد في العبارات، ولذلك اعتنى كثير من الناس بحفظها واشتغلوا بقراءتها وفهم لفظها، فدعاني رجاء ثواب من سعى في نفع المسلمين عند الله في الآخرة، وخدمة القرآن وأهله ذوي المناقب الفاخرة إلى أن أشرحها شرحاً لا مطولاً ولا مختصراً مخلاً، أوردت فيه ما تحتاجه من حل ألفاظها ومعانيها، مع بيان ما به العمل والقراءة عندنا من المذكور فيها، ذاكرا للوجه المقدم في الأداء من وجهين أو وجوه الخلاف المعول عليه، آتياً بتنبيهات تشتمل على ما تتأكد حاجة الطالبين إليها»[1].

وهذه أمثلة من تنبيهاته التي ذكرنا :

أولاً : ترك البسملة في أوائل الأجزاء، أولى أن يقف على الاستعاذة إذا كان أول الجزء مبدأ باسم من أسماء الله تعالى أو ضميره. ليفرق بين لفظ «الرحيم» واسمه تعالى.

ثانياً : سورة براءة لا بسملة في أولها، فإذا ابتدأت بها فالأمر واضح وإذا وصلتها بسورة أخرى كالأنفال أو غيرها فيجوز لجميع القراء ثلاثة أوجه : الأول الوقف واختاره ابن الجزري، الثاني السكت، الثالث الوصل، وتقرأ في الأداء على هذا الترتيب والسكت منصوص عليه خلافاً لمن منعه.

ثالثاً : في ميم الجمع وجهان لقالون السكون والضم، وله في المد المنفصل وجهان المد والقصر، فإذا اجتمعت ميم الجمع والمد المنفصل في آية واحدة ففيها أربعة أوجه، وهي: قصر المنفصل مع سكون الميم ومع ضمها، ومد المنفصل مع سكون الميم ثم مع ضمها هذا إذا تقدم المنفصل على الميم كقوله تعالى : ﴿ والذين يومنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة همر يوقنون ﴾.

وأما إذا تأخر المنفصل، ففيها الأربعة الأوجه أيضاً، وهي :

ـ سكون الميم مع قصر المنفصل ثم مع مده. ـ ضم الميم مع قصر المنفصل، ثم مع مده.

---

(1) مقدمة النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع، للشيخ إبراهيم المارغيني، دار الفكر، لبنان، 1415هـ/1995م.

رابعاً : المد والقصر : إذا وقع حرف المد في كلمة والساكن في كلمة أخرى: نحو ﴿ عليها الماء ﴾ و﴿ قالوا اطيرنا بك ﴾ و﴿ يوتي الحكمة ﴾ حذف حرف المد في الوصل لالتقاء الساكنين، وجاء اثباته في لغة قليلة نحو له ثلثا المال، وعليه جاءت رواية البزي عن ابن كثير في ﴿ ولا تيمموا ﴾ و﴿ عنه تلهى ﴾ بالصلة وتشديد التاء.

خامساً : مد البدل مع الفتح والإمالة الصغرى : إذا اجتمع مد البدل مع ما فيه الفتح والتقليل، فلورش من طريق الشاطبية أربعة أوجه فقط : قصر مد البدل على الفتح وتوسيطه على التقليل وتطويله على الفتح وتطويله على التقليل نحو : ﴿ وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس أبى ﴾ ﴿ فتلقى آدم ﴾. ويمتنع قصر البدل مع التقليل، لأن كل من روى القصر لم يرو التقليل، ويمنع التوسط مع الفتح، لأنه ليس مرويا في الشاطبية.

2. الترجيحات والتشهير في مسائل الخلاف الواردة في البرية : الدرة السنية :

لعل أوفى ما جاء في هذا الباب هو ما نظمه أبو القاسم أحمد التازي في الدرة السنية، هذا ولم تسعف المصادر بترجمة كاملة للناظم إلا أن بعض الباحثين أدرج اسمه في علماء منتصف المائة العاشرة. وأرجوزته تعتبر تكملة ذات أهمية للبرية، لأنها التزمت أقوالا من ثلاثة من أئمة القراءات وهم أبو عمرو الداني وأبو محمد مكي بن أبي طالب، وأبو عبد اللّه بن شريح، واعتمدت في كتاب التجريد في الخلاف الكبير لأبي الحسن علي بن سليمان القرطبي نزيل فاس. وقد أورد الدكتور عبد الهادي احميتو نصها مقابلاً، ونقلناها من موسوعته في مقرأ نافع.

من بعد حمد اللّه صليت على	محمد خير نبي أرسلا
وآله وصحبه الكرام	مني عليهم أفضل السلام
وبعد فالقصد بهذا المتزن	ترجيح ما ذكره أبو الحسن
في نظمه من الخلاف الشائع	من قوله في «الدرر اللوامع»
نظمته وقلته احتسابا	أرجو به الغفران والثوابا
حسب ما ذكره الدانيُّ	وجَا بِهِ الإمامُ والمَكيُّ
واللّه يجزي قارئا دعا لنا	بالعفو والغفران ثم أمّنا

باب البسملة

قالون بين السورتين بسملا ... ومثله البغدادي عن ورش تلا

واسكت ليوسف يسيرا تعدلن ... وبين الإعراب عنه وصلن

وتركها أوجب لكلهم لدى ... براءة في الوصل أو في الابتدا

باب ذكر هاء الضمير

وصل لعيسى الهاء من «من يأته» ... على خلاف جاء عن رواته

وجهان للداني على السواء ... ورجح المكي حذف الياء

وأخبر الداني أنه قرا ... بالوصل في «التعريف» ليس أكثر

وجهان للإمام والحذف يرى ... مرجحا لكونه تصدرا

ورجح «الخراز» وصله كما ... في شرحه «الوارتني» قد رسما

فصل في نحو يرضوه

في نحو «يرضوه» «شروه» «يخلفه» ... و«من أخيه» «أمه» «يديه» فَهْ

إذا تقف بالروم والإسكان ... أو أشمم من مخيرا للداني

وامنع هنا للشيخ[1] والإمام[2] ... الوقف بالروم وبالإشمام

باب الممدود والمقصور

في مد حرف المد عن عيسى نقل ... خلف إذا الهمز الذي بعد فصل

فالداني عن أبي نشيط ذكرا ... وجهين ثم قال: والمد أرى

وجَا بِهِ المكي ثم أخبرا ... معاً عن الحلواني أن قد قصرا

وللإمام السيد النبيل ... وجهان قل من غير ما تفصيل

فصل

والخلف في المد لما تسكنا ... وقفا، فهاك حكمه مبينا

فوسط المكي والداني معا ... وقصرا لنافع وأشبعا

وأولا مكي منهن انتخب ... ومثله الداني ببعض ما كتب

ولم يع الإمام ما جا أولا ... والمد بالإشباع عنه فضلا

---

(1) المعنى هنا هو مكي القيسي.

(2) المقصود هو ابن شريح.

فصل

وفي «يواخذ» الخلاف قد ذكر عن ورشهم والقصر عنه مشتهر
والقصر والتوسيط للداني معا في «عادا الأولى» و«آلن» وعى
وللإمام القصر جاء فيهما ووسط المكي في ثانيهما
وقصّر «الأولى» وكل ما ذكر في «آلن» قل في مده الثاني أثر

فصل

إن واو أو يا بين كلمة سكن ما بين فتحة وهمز امددن
مدا توسطا كما قد انتقى مكي والداني لورش ذي التقى
واختار الإشباع الإمام بعدما روى التوسط بذاك فاعلما
وقد بدا الخلف عن الرواة لنا بحرف اللين من «سوءات»
عن ورش الدانيُ مده ارتضى أعني توسطا، وبالقصر قضى
له الإمام الفاضل النحوي المهدوي وكذا المكي
ووسط المكي والدانيُ معا العين عن جميعهم وأشبعا
والاول المختار للمكي في «كشفه»، والثاني للداني
وبالتوسط الإمام قد قرا لورشهم، ولسواه قصرا
بنحو «سوف» «ريب» وفقا رجحا الداني مدا وسطا ليوضحا
والقصر للمكي ليس إلا وللإمام الفاضل الأجلا

فصل

فصل وفي «أأشهدوا» قد اختلف عن ابن مينا فاستمع لما أصف
فالبعض بين الهمزتين أدخلا مدا كما في بابه ليفصلا
واختارْ بعض تركه، والداني من غير ترجيح له وجهان
والترك مختار لدى المكي وللإمام العالم الزكي
وكل ما ذكرت من خلف هنا فعن أبي نشيطهم تبينا

فصل

عن عيسى جا الإبدال والتسهيل في بالسوء في الصديق للداني اعرف
وجهان للمكي مثله نطق وليس للإمام إلا ما سبق

فصل

والخلف في «كـتـابيـه» عن ورشنا ... سكنه فـاعلم لـه مـسـتـحـسنا
إذ هـو مـذهـب الإمـام يوسـفـا ... الأزرق المـصـري فـضلـه اعـرفـا

باب الاظهار والادغام

وعن أبي نـشـيطـهم قـد انجلى ... في «اركب» و«يلهث» خلف قـالون جلا
وجـهـان للداني عنه فـيـهـمـا ... والشـيـخ والإمـام عنه أدغـمـا
والـخـلـف عـن ورش أتـى بـنـون ... فـاتل على المـشـهـور بـالتـبـيـين

باب الإمالة

والخلف عن عـثـمـان في «أراكـهم» ... وبين بين اخـتـار فـيـه كلهم
كـذا أبـو عـمـرو روى في كل مـا ... لا راء فـيـه كـ "اليـتـامـى" و"رمـى"
ولفظ «جـبـارين» و«الجـار» أمل ... للداني عن ورش مـرجـحـا نقل
وقـد روى الإمـام وجـهـين مـعـا ... عنه كـذا المكي في «الجـار» وعى
ولـفظ «جـبـارين» بـالـفـتح أتى ... عنه عن المكي أيـضـا ثبـتـا
للداني عن ورش أمـل «هـايا» و«حـا» ... وبين بين الشـيـخ عنه رجـحـا
وقـيـل إن الفـتح فـيـه كـثـرا ... في «مـفـرداته» الإمـام ذكـرا
وقلل الـداني أيـضـا بـخـلاف ... عن عيسى «هـا» و«يا» اللَّذَيْن بعد كاف
وليس فـي «التـيـسـيـر» إلا بين بين ... كذا في «الاقـتـصـاد» قل من دون مين
ولابن غلبـون أتى في «التـذكـرة» ... كنحـو مـا ذو «الاقـتـصـاد» ذكـره
ورجح المـكي عنه مـثـل مـا ... رجح فـيـهـمـا لورش فـاعلمـا
وأعلـم الإمـام فـي «الكـافـي» بأن ... روى لـنـافـع بـذاك بـيـن بـيـن
وعن أبي نـشـيط أيـضـا صـحـحـوا ... خلف لدى «التـورية»، لكن رجـحـوا
للحـافـظ الإمـالة اليـسـيـرة ... الداني عن أئـمـة كـثـيـرة
ولـيس للإمـام والشـيـخ مـعـا ... سـوى الإمـالة فكن مـتـبـعـا

فصل في ذكر ما ترقق من الراءات

ورقق الـدانـيُّ "حـيـران" بلا ... خلـف، وبالوجـهـين مكي تلا
كـذا الإمـام قل بلا تقـيـيـد ... وكل ذا صح من «التـجـريد»
وكل مـا ذكـرت عن ورش ذكـر ... فـاحكم بتـرقـيق له كـمـا شـهـر

فرق «لحصري» بترقيق أتى ... وعنه في «حيران» عكس ذا أتى

والبعض في «فرق» خلافا ذكرا ... فاتل بترقيق على ما شهرا

وجهان للداني به تحققا ... عن غير واحد، فكن محققا

وجهان للداني به حكاهما ... في شرحه الخراز فاعلمنهما

فصل في ذكر ما رقق من اللامات

الشيخ والإمام «صلى» رققا ... لدى رؤوس الآي والداني انتقى

اتباعه للآي في الإمالة ... مرققا لتستوي التلاوة

فصل

وفي «إلى ربي» بفصلت نكر ... خلف بيا النفس، وعن عيسى أثر

للشيخ والداني معا وجهان ... ورجح الفتح على الإسكان

في «الكشف» و«التيسير»، والإمام ... الفتح عنه، وانتهى الكلام

فصل في زوائد الياءات

والخلف في زيادة الياء لدى ... عيسى بن مينا ب «التلاق» قيدا

وفي «التناد» ثم قل للداني ... من غير ترجيح له وجهان

ولم يع الإمام فيهما سوى ... ترك الزيادة كذا المكي روى

والوقف بالإثبات عند الداني ... مرجح عن عيسى في «آتاني»

ورجح الإمام حذف الياء ... والشيخ بالإثبات عنه جاء

فصل

و«أنا إلا» مد باضطراب ... وصلا لعيسى عن ذوي الألباب

فالحذف جا الحلواني عنه، ووعى ... أبو نشيط عنه وجهين معا

بالقصر والمد قرا الدانيُّ ... والقصر عنه رجح المكيُّ

وقيل أن المد في «التيسير» ... هو اعتماد الحافظ الأثير

وابن شريح جاء بالحذف كما ... ورش أتى، والمد ما جا عنهما

فصل

واللاء بالتسهيل عن ورش نكر ... وقيل بالياء، وأول شهر

وإن وقفت فقفن بالياء ... له بلا خلف ولا امتراء

ورجح التسهيل في «أرايتم»	الشيخ والداني كذا في «هانتم»
ونص في «الكافي» على التسهيل	أمامنا من غير ما تبديل
وكل ما أتى في ذا «التقييد»	منظما صح من «التجريد»
هذا تمام الخلف في «البرية»	سميته ب«الدرة السنية»
بنظمه «التازي أحمد» اعتنى	فاغفر له يا رب كل ما جنى
ووالديه كل ذنب فعلا	بفضلك العظيم يا رب العلا
فالحمد للّه الذي قد سهلا	بعونه ما رمته وأكملا
ثم صلاة اللّه مع سلامه	على النبي المصطفى وآله
محمد ذي الشرف الرفيع	أكرم به من سيد شفيع

3. المعارضات :

سبق أن رأينا أن ابن بري كان مسبوقاً في نظمه عن مقرأ الإمام برائية الحصري وبارع ابن أجروم، وأن نجاحه في أرجوزته زهد القراء فيما نظم قبله، لكن هذا لم يمنع بعض الذين بعده من محاكاته والنظم على منواله في موضوعه، لكن مصير المتأخرين لم يكن أفضل من المتقدمين. ومن أبرز الأنظام المعارضة أو المحاذية للبرية أرجوزة تحفة المنافع لأبي وكيل ميمون مولى الفخار. ونظم أبي زيد الجادري المعروف بالنافع في أصل حرف نافع، وكلا العملين في غاية الجودة كما أن الناظمين من أبرز أعلام مهرة القراء في عصرهما، لكن تحفة ميمون و«نافع» الجادري لم ينالا من شهرة البرية ولم يحتلا مكانها.

أ) أبو وكيل ميمون المصمودي :

فأبو وكيل ميمون بن مساعد المصمودي (تـ 816) هو المنعوت بغلام أبي عبد اللّه الفخار لأنه مولى له، وكان بعلاقته، وبتلمذته عليه يقول عنه في خاتمة الدرة في الرسم.

هذبه من محكم الدانيّ	ميمون مولى الفاضل التقي
محمد الفخار بحر العلم	والدين والأدب ثم الحلم
جزاه اللّه ربي عنّي خيرا	وضاعف الأجر له في الأخرى
ولتمح يا رب ذنوب والدي	وذنب أمي وذنوب سيدي

وسيده وشيخه هو أبو عبد الله الفخار السماتي المذكو في سند ابن غازي في القراءة. ولقد كان وكيل من أعلام القراء في عهده، وكتب فيه تآليف قيمة حتى قال ابن القاضي : إن تآليف سيدي ميمون هي مدونة هذا الفن وقد اشتهر بمساجلاته مع المالقيين في كثير من المسائل منها، وخصومته مع القيجاطي الحفيد في ترقيق اللام من اسم الجلالة بعد الفتح، ومن هذه التآليف نظم الدرة التي حاذى به مورد الظمآن للخراز، ونظمه تحفة المنافع في أصل مقرأ نافع التي بسط فيه القول بتوضيح البرية وتكميلها وأوضح ذلك في قوله :

ووضع الرضا أبو الحسن ... نظما بديعا من حلى النظم حسن
لكنني أمعنته تفسيرا ... حتى بدا للناس مستنيرا

ويقول في أول التحفة :

أحكامه فصلتها تفصيلا ... وما استطعت ذكره تعليلا
وهو على ضربين ضرب مطرد ... آتي له ويقتفيه المنفرد
جئت به منظما في رجز ... مقرب سهل وجيز موجز
إذ تجد المنظوم فيما تدري ... أشهى لنفس من كلام نثر
قصدت فيه الشرح والتبيانا ... مرتجيا من خالقي الغفرانا
معتصما في كل قول وعمل ... بالله من عجب ومن زيغ الزلل
سميته بتحفة المنافع ... في مقرأ الأسنى الإمام نافع
لاحت به مشروحة فنون ... على الذي روى لنا قالون
عيسى بن مينا الثبت ذو السكينة ... أثبت قارئ ثوى المدينة
رواته في العد والتقسيط ... محمد الأرضى أبو نشيط
وابن يزيد أحمد الحلواني ... والثبت إسماعيل ذو الأتقان
ثم الذي روى أبو سعيد ... ذو الحِذْق والإتقان في التجويد
رواته ثلاثة في العدد ... قل يوسف الثبت وعبد الصمد
والأصبهاني أبو بكر الرضا ... وكلهم ثبت إمام مرتضى
بينت فيه ما عليه اتفقا ... وأحرفا بالخلف فيها افترقا
وما تراه مطلقا لا لأحد ... فذاك بالوفاق عنهما ورد
طريقة الداني قد سلكت ... مستحسنا وهي التي رويت
إذ كان ذا حفظ إماما متقنا ... أخذ عن سبعين شيخا معلنا

وقد أسهب أبو وكيل في هذه الأرجوزة وزاد فيها أحكاماً كثيرة لا تقتصر على طريقة الداني، وإنما يذكر في بعض الأحيان آراء القرويين في روايات لم يتعرض لها ابن بري في الدرر منها :

1. مسألة النقل في قوله ﴿ المر اللَّه ﴾، و﴿ المر أحسب الناس ﴾ فيقول فيها :

وإن تحركه بعارض طرا	فاقصره وامدد ثم توسيطا يرى
ذو القصر يعتد فلا يمد	ومن قرا بالمد لا يعتد
في الشرح للفاسي تخريج حسن	إذ قال للتوسيط رعي الجانبين
وذاك في ميم بأولى العنكبوت	وآل عمران صحيح عن ثبوت
لكن مع شكل لكن يشهر	قصر ومع نقلك مد أشهر
وقيل شكل الميم من وصل نقل	على مراد وقفه الهمز وصل
وإن تقل لم حركت بالفتح	والكسر أولى فلتقل في الشرح
لو حركت بالكسر فيه لاجتمع	أربع كسرات وذا ثقل بشع
وقيل إن الهمز قطع فيهما	والشكل منقول إلى ميميهما
ووَضْعُهُ شكل من الأشكال	وقيل من ميم وحرف الدال
هذا الأخير للمجاصي فانتبه	وهو عندي حسن لا بأس به

وفي كيفية النطق بتسهيل الهمز يقول في أبيات أثارت خلافاً في التسهيل بالهاء :

فصل وقل حقيقة التسهيل أن	تمزج همزة بحرف قد سكن
من جنس شكل الهمز لذ بالشرح	من ضم أو من كسر أو من فتح
واحذر صويت الهاء عند النطق	وقيل لا، أو عند فتح فابق
ثلاثة للشامي والدانيّ	وابن حدادة الرضا المرضي
فمن يغلب بما بها من ياء	أو واوها يمنع صوت الهاء
ومن يغلب ما بها من همز	لا يمنع الهاء ودم في عز
وإن يكن بألف في المزج	كلامها والهاء جنا في نهج
لابد من صوت كما في النقل	لابن حدادة الرضي العدل
وكيف يستهجن هذا الصوت	وقد أتى «هرقت» في «أرقت»
«هياك» في «إياك» أيضا جاء	وبعضهم يرسم همز هاء
ورسمها عبينا لدينا أكثر	إذ موضع الهمز به يختبر

ب) أبو زيد الجادري :

والعالم الثاني الذي قام بمحاذاة درر ابن بري هو أبو زيد عبد الرحمن بن أبي غالب الجادري الفاسي (تـ 818) وهو من نوابغ القراء ذوي المواهب المتعددة، فكان إماماً في القراءة فقيهاً محدثاً، وموقتاً مشهوراً. وقد شارك أبا وكيل في أساتذته أمثال الفخار أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن السماتي الآنفي الذكر، وأبي عبد الله بن سليمان القيسي كما أسند رواته في أرجوزته إلى محمد بن عمر اللخمي شيخ الجماعة بفاس (تـ 794) وذكر أيضاً أنه أخذ عن أبي زكريا يحيى بن أحمد السراج (تـ 805) وأبي زيد المكودي (تـ 801) ومن مؤلفاته في علوم القرآن، إعراب مشكل القرآن، واختصار شرح الخاقانية لأبي عمرو الداني، وشرح رجز القيسي في الضبط.

أما محاذاته لابن بري فإنها قد جاءت في أرجوزة بديعة، سماها النافع في أصل مقرأ نافع وقال، وهو محق أنه ساقها. في رجز مجزو سهل قريب حلو. وهي لا تزيد كثيرا في موضوعها عن الدرر، مثل مازاد أبو وكيل، وإنما تمتاز بالسلاسة والجودة الفنية، كما أنه أورد في مقدمتها سنده إلى الداني، وهذا الإسناد في غاية الأهمية لأنه يظهر كيف انحرفت أسانيد الإجازة بعد ابن بقي، إلي ابن العرجاء تبعا لسند ابن غازي الذي بحث عن علو السند فتجنب الإسناد إلى يحيى صاحب الداني وقد أورد الدكتور احميتو هذا النظم كاملاً، وفيما يلي نماذج منه، تظهر براعته في النظم، كما تبين تقاربه مع حرز الشاطبي في عرضه.

فيقول الجادري في مقدمته :

الحمد لله العظيم	منزل الذكر الحكيم
مبشرا من اهتدى	ومنذرا لمن عدا
ثم الصلاة أبدا	على النبي أحمدا
الهاشمي المصطفى	خير الأنام المقتفى
وآله الكرام	وصحبه الأعلام
وبعد فالعلم جليل	معظم في كل جيل
وخيره علم القران	ففضله به استبان
فكن به متصفا	تَحْوِ عُلا وشرفا
وقد آتى «خيركم»	وهو حديث محكم

فاعلم وعلِّم أبدا ... كما روينا مسندا

وجاء أن المهرة ... مع الكرام البررة

وجاء «أهل الله» ... أعظم به من جاه

وجاء «كالأترجة» ... قارئه بالسنة

وجاء فيه «شافع ... ومَاحِلٌ مدافع

فاعمل به وانتبه ... واستعمل الفكر به

فقد أتى «يعطاكا ... فضلا ووالداكا»

وكم أتى من خبر ... في فضله مشتهر

فنكتفي بما ذكر ... والقصد نظم ما شهر

من مقرأ الحبر السني ... أبي رؤيم المدني

لأنه قد اشتهر ... في كل بدو وحضر

ومالك تلا عليه ... عرضا فبادرن إليه

وقال فيه إنه ... دون سواه سنة

فسقت منه المطرد ... ثم فرشت المنفرد

في رجز مجزو ... سهل قريب حلو

وصغته مصرعا ... لكي يكون أسرعا

فهو سراج للصغير ... وهو يذكر الكبير

سميته ب«النافع» ... في أصل حرف نافع

نظمته محتسبا ... لربنا منتدبا

على الذي المصري[1] اجتنى ... عثمان ورش ذو السنا

والحبر قالون العلم ... عيسى بن ميناء[2] الأصم

بينت فيه الاختلاف ... بينهما والائتلاف

والحكم إن أطلقته ... فلهما قصدته

هذبته من رجز ... علي المبرز

ومذهب الداني في ... «تيسيره» قد نقتفي

---

(1) يجب قصر الراء في كلمة "المصري" لأجل الوزن.

(2) مد كلمة "ميناء" لضرورة الوزن.

ويقول في سنده :

وزدته مسائلا ... تغني اللبيب السائلا
حسبما أخذت عن ... شيخي الجليل المؤتمن
محمد بن عمرا ... وغيره ممن درى
عن شيخه أبي الحسن ... ابن سليمان وعن
ابن حدادة عن ... ابن الزبير المتقن
عن شيخه العطار ... أبي الوليد الداري
عن ابن حسنون عن ... ابن بقي الديّن
عن يحيى الأسمى الشان ... عن الإمام الداني

ثم تابع بقية السند المعروف لأبي عمرو الداني

ويقول في التعوذ :

وها أنا ذا أبتدي ... وبالإله أهتدي
القول في التعوذ ... وحكمه المستحوذ
وأبدأ به للكل ... ندبا بما في النحل
وإن تزد تمجيدا ... فلن ترى عنيدا
واجهر به في المذهب ... وأخف للمسيبي

وفي البسملة :

ذكر اتفاق النقلة ... وخلفهم في البسملة
بسمل بين السور ... عيسى لأجل الخبر
وخلف ورش انقل ... واسكت يسيرا أو صل
والبعض عن ضرورة ... في الأربع المشهورة
بسمل، والسكت اشتهر ... فوصف ربي معتبر
وأَوّلَ الفواتح ... بسمل لأمر واضح
ودع لذى قراءة ... في حالتي «براءة»
وعن أولى الأداء ... خير في الأجزاء
والوجه أن تستعملا ... لمن أتى مبسملا
وصل إذا وصلتها ... بسورة ختمتها

4. الاستدراكات :

ومن عناية القراء المغاربة بنظم الدرر اللوامع كونهم وضعوا عليها زيادة على عشرات الشروح، أضافوا إليها أنظاما تفصل بعض ما أجمل، وتورد بعض ما أغفل، وتبين في الخلاف ما عليه العمل. ومن ذلك ما يعرف بإصلاحات أبي عبد الله ابن جابر الغساني المكناسي 827 وما يعرف باستدراكات الشيخ عبد العزيز الرسموكي (تـ 1065).

أ) إصلاحات ابن جابر :

يقول ابن بري في الاستفهام المكرر :

فصل والاستفهام إن تكررا ... فصير الثاني منه خبرا

واعكسه في النمل وفوق الروم ... لكتبه بالياء في المرسوم

ويقول ابن جابر :

لكن ما قد جاء في الأعراف ... والنمل لا يدخل في الخلاف

لكونه لا يقبل الإخبارا ... بالأول الذي أتى إنكارا

فقول ربي «أئاتون» اقتضى ... أن لا يبدل ولا يعترضا

وما أتى في العنكبوت حكمه ... كحكم ما كرر خطا رسمه

لأنه يقبل أن يستفهما ... بأول أو آخر أو بهما

فلفظه وخطه اقتضاه ... ولو أتى متحدا معناه

ويقول في الادغام :

«ويظهران «هل» و«بل» للطاء ... والظاء والتاء معا والثاء»

«والضاد معجما وحرف السين ... والزاي ذي الجهر وحرف النون»

ويستدرك ابن جابر بقول :

ومثله «بل ران» «بل ربكم» ... لنافع أيضا كذاك تدغم

لكن إذا تقدمت راء على ... لام فبالإظهار نافع تلا

ومن تميماته له قوله :

ونحو «يغفر لي» «ويفعل ذلك» ... أظهره أيضا عنهما كذلك

وبعد قول ابن بري في الإمالة :

إلا رؤوس الآي دون هاء ... وحرف ذكراها لأجل الراء

يستدرك ابن جابر قائلا :

لكن فتح ما أتى بالهاء منها هو المشهور في الأداء

ويقول ابن بري :

«فصل وكن متبعا متى تقف سنن ما أثبت رسما أو حذف»

فيقول ابن جابر :

لكن إذا أدى اتباع الرسم إلى الخروج عن لسان القوم

كنحو «يدرؤا» و«قال الملؤا» فلسكون الهمز فيه يلجأ

وقف لنافع على «أياماً» بالوصل دون ما اقتضاه رسما

كذا أتى عنه بذاك النص وما سواه رسمه يقتص

ب) استدراكات الرسموكي :

وقد اطلع الدكتور احميتو على منظومة خاصة بمسائل الاظهار والادغام للشيخ عبد العزيز الرسموكي تتضمن استدراكات للبرية في موضوع الادغام والاظهار وهي :

وهاك ما أغفله في الدرر من مدغم الإمام أو من مظهر

فالميم إن سكنت قبل الفاء أو واو أظهرها لدى الأداء

وأخفها من قبل با إذ شهرا وما تفاحش الذي قد أظهرا

والظاء والضاد لتاء أظهرا في «أوعظت» و«كخضتم» تظفرا

والراء واللام ك «يغفر لكم» والحاء للعين ك«فاصفح عنهم»

والعين للخاء وللغين كما ك«يتبع خطوات» و«غير»[1] علما

والغين للعين ك «أفرغ»[2] واطرد هذا، فخلص في مثيله فقد

والسين للتاء كنحو «فاستمع» «فاستفهم» و«المستقيم» يتبع

ونون «طاسين» ادّغم والدال في تاء كنحو «عُدتُّم» الشبه اقتف

والذال أيضا نحو «فاتخذتم» ولام «ال» في صدر كلم ترسم

شوق ضريح سيد رسل صعبا ذنب طغى نحو ظلوم زغبا

---

(1) إشارة إلى قوله تعالى : ويتبع غير سبيل المومنين.

(2) إشارة إلى قوله تعالى: آتوني افرغ عليه قطرا.

ثـيـطـنـي دهـر تـولـى[1] وادغـم قـافـا بـ«نخلقكم» بمـحق تغـتنم
والطاء في التـا مع بقـا الإطبـاق أي صـوت طا احـوها بلا شـقـاق
وصـل رب ثـم سـلـم أبـدا على سـراج العـالمـين أحـمـدا
نـاظمـه عـبـد العـزيز المنتظر دعـوة نـاظر بمـحـو مـا وزر

(1) يعني الناظم إدغام التعريف في الحروف الشمسية.

الفصل الثالث

مدرسة الخراز في الرسم

1 . المؤلف

ارتبطت شهرة محمد بن محمد بن إبراهيم الشريشي المعروف بالخراز، بنظم مورد الظمآن في رسم القرآن مثل اشتهار الشاطبي بالحرز وابن بري بالدرر.

لقد هاجر الخراز من موطنه في الأندلس في شريش عند سقوطها في يد الصليبيين، ثم استقر في فاس، وبدأ أول حياته يحترف الخرازة، وبها لقب، ثم صار معلما للقرآن، فنمت مواهبه، واتسعت معارفه إذ أتيح له فيْ فاس الاتصال بعلمائها الأعلام، أمثال ابن القصاب الذي اعتمد اختياراته في شرحه لدرر ابن بري. وكانت له صحبة علمية لابن آجروم واستفادة كبيرة من أبي الحسن بن بري.

واهتمام الخراز في علم القراءات لم يقتصر على الرسم، بل رأينا أنه أول شارح لنظم ابن بري، وأن شرحه كان المرجع الأساسي لمن جاء بعده، حتى أن كثيرا ممن تناولوا البرية يذكرونه باسم «الشارح» اعترافا بأسبقية أبحاثه العلمية، ولأن شرحه قد عرضه على المصنف ورضيه وقد استعرضنا منها نموذجا عند الحديث عن شراح البرية.

أما جهوده في الرسم فإنها هي مصدر شهرته، لأنه ألَّف ثلاثة مصنفات، منها شرح عقيلة أتراب القصائد للشاطبي المذكور في مقدمة شرح ابن عاشر لمورد الظمآن ومنها أرجوزة المورد في الرسم، وقد كتب قبلَها نظمَ عمدة البيان في نفس الموضوع، ثم بعد ذلك أطلق الناظم إسم العمدة على ضبطه.

وأتيح لنظم الخراز أن ينال من الحظوة والعناية ما نالت البرية، فكان الناظمان على صلة حميمة، وكأن هذه الصلة الوثيقة شملت نَظْمَيْهِما، فكانت "الدرر اللوامع" و"مورد الظمآن" يسيران جنباً إلى جنب، أحدهما يعلم الناس كيف يقرأون

القرآن والثاني كيف يكتبونه، وبما أن الأداء والرسم من أركان القراءة، فقد تم التكامل بينهما، إذ لا يُستغنى عنهما ولا يغني أحدهما عن الآخر.

من أجل ذلك كانت عناية أئمة الفن بهما بالغة، حتى أن أغلب القراء تناولوهما معاً بالشرح مثل ما فعل مسعود جموع، والشوشاوي، وابن جابر الغساني والشيخ المارغيني.

ونقاط الالتقاء كثيرة بين الرسم والضبط من جهة، وبين أوجه الأداء من جهة أخرى، فليس بوسع من لم يعرف الرسم تطبيق كثير من قواعد التجويد، مثل الوقف على مرسوم الخط في هاء التأنيث ومفردات الوصل والفصل، وأحكام ياءات الزوائد، والوقف على الألفاظ المرسومة على غير القياس في مواضع حذف الألف من «أيها» والهمز المرسومة بصورة الواو.

ثم إن لكل قارئ من السبعة اختياره في الرسم، اعتمادا على رواية المصحف الإمام في قطره، وبما أن نافعاً اعتمد المصحف المدني، فلذلك فإن الخراز خصص أرجوزته للرسم المدني، مثل ما خصص ابن بري درره لقراءة إمام المدينة.

2 . المورد

لقد أراد الخراز أن يُحكم أساساً قواعد الرسم والضبط على قراءة الإمام نافع السائدة في قطره معتمداً على أهم الكتب التي قد ألفت قبله في هذا الموضوع مثل المقنع للداني والتنزيل لابن نجاح وعقيلة الشاطبي ومنصف البلنسي.

ولقد اشتمل نظمه بعد الحمد لله والصلاة والسلام على الرسول بمقدمة حول جمع المصاحف ووضع رسمها من قبل الصحابة رضي اللّه عنهم ؛ وذكر وجوب اتباعهم في هذا وكرّر ما قاله في عمدة البيان التي سبقت نظم المورد واشتهرت منها أبيات يقول فيها :

فواجبٌ على ذَوي الأذهانِ	أن يَتْبَعُوا المرسوم في القرآن
ويقتدوا بما رآه نظرا	إذ يجعلون للأنام وزرا
وكيف لا يجب الاقتداء	بما أتي نصاً به الشفاء
إلى عياض أنه من غَيَّرا	حرفا من القرآن عمدا كفرا
زيادة أو نقصا أو إن أبدلا	شيئا من الرسم الذي تأصلا

ثم ذكر رأي الإمام مالك في هذه المسألة الذي قد رأيناه في كتاب المقنع وبعد ذلك بين مراجعه في هذا النظم منوهاً بكتاب المقنع في قوله :

ووضعَ النَّاس عليه كتْبا — كلّ يبين عنه كيف كُتِبَا
أَجلُّها فاعلم كتاب «المقنع» — فقد أتى فيه بنص مقنع
والشاطبي جاء في "العقيلة" — به وزاد أحرفا قليلة
وذكر الشيخ أبو داودا — رسما "بتنزيل" له مزيدا
وربما ذكرت بعض أحرف — مما تضمن كتاب المنصف
لأنَّ مَا نَقَلَه مرويّ — عن ابن لب وهُوَ القيسيُّ
وشيخه مؤتمن جليل — وهو الذي ضَمَّن إذ يقول
«حدثني عن شيخه المُغَامي — ذي العلم بالتنزيل والأحكام»

وذكر في اصطلاحه قوله :

جعلته مفصلا مبوّبا — فجاء مع تحصيله مقربا
وحذفه جئت به مرتبا — لأن يكون البحث فيه أقربا
وفي الذي كرر منه أكتفي — بذكر ما جا أوّلا من أَحْرف
منوّعَا يكون أو متَّحِدا — وغير ذا جئت به مقيدا
وكلّ ما قد ذكروه أذكر — من اتفاق أو خلاف أثروا
والحكم مطلقَا به إليهم — أشيرُ في أحكام ما قد رسموا
وكلما جاء بلفظ «عنهما» — فابن نجاح مع دانٍ رسما
وأذكر التي بهن انفردا — لدى العقيلة على ما وردا
وكلما لواحد نسبتُ — فغيْره سكتَ إن سكتُ
وإن أتى بعكسه ذكرته — على الذي من نصه وجدته

ثم قال في اتباعه لقراءة الإمام نافع وتلخيص هذه المراجع :

فجئت في ذاك بهذا الرجز — لخصت منهن بلفظ موجز
وفق قراءة أبي رؤيم — المدني ابن أبي نعيم
حسبما اشتهرْ في البلاد — بمغرب لحاضرٍ وبادي

وسوف نرى أنه أولى عناية خاصة في الضبط لبعض الأحكام التي انفرد بها ورش مثل ابدال الهمزة ونقل الحركة فنص عليها قائلاً عن الهمز.

وإن يكن مسكنٌ من قبل ... صحَّ فحكمها لورش نقل

تُسقطُها من بعد نقل شَكْلِها ... وَجَرَّةً تَجْعَلُ في محلها

وفي همز الوصل يقول :

وحكمها لورشهم في النقل ... كحكمها في ألفَاتِ الوصل

فـفوقه أو تحته أو وسطا ... في موضع الهمز الذي قد سقطا

3 . عرض لموضوعات الكتاب

لقد تضمن نظم المورد عشرة أبواب :

الأول : حذف الألف وذكر من تعليل حذفه كثرة الدور والاستعمال وعبر عن ذلك في قوله :

كذاك لا خلاف بين الأمة ... في الحذف في اسم اللّه واللهمه

لكثرة الدور والاستعمال ... على لسان لافظ وتال

وقد اعتاد المؤلفون في الرسم أن يعللوا الحذف بثلاثة عوامل، فيقولون إنه قد يقع للإشارة إلى قراءة معينة، مثل ﴿ كطي السّجل للكتب ﴾ فحذف الألف يشير إلى قراءة ﴿ كَطَيِّ السجل للكتُبِ ﴾، والتعليل الثاني هو الاختصار في الكلمات التي كثر استعمالها. مثل ذكر الناظم واسم الجلالة، والتعليل الثالث هو الاقتصار، وهو ما اختص بكلمة أو كلمتين دون نظائرها مثل «الميعاد» في الأنفال، و«الكافر» في الرعد.

الثاني : حذف الياءات وقال :

والياء تحذفُ من الكلام ... زائدة وفي محل اللام

والزائدة مثل وعيدي ويهديني، وهي المعروفة بياء الإضافة أما التي هي لام الكلمة، فمثل "الجواري"، و"نبغي" و"يسري" وفي الاصطلاح تسمى ياءات الزوائد، لأنها لم ترسم في المصحف.

الثالث : حذف أحد اللامين مثل اليل والتي فيها يقول :

وورود حـذف إحـدى اللامينْ وهو مرجح بثانـي الحرفيـنْ

فـي اليل والائي التـي والـلاتي وفـي الـذي بـأي لـفـظ ياتـي

الرابع : في حكم رسم الهمز وضبطه فقال :

وكتبوا الهمز على التخفيف واوا ويا والألف المعروف

ثم استعرض صورها بحسب حركتها وموقعها من الكلمة، وسوف نبين ذلك في نموذج خاص من أبواب هذا الكتاب.

الخـامس : في زيادة الواو والياء والألف، مثل زيادة الواو في «أولئك» و«سأوريكم» والياء في مائة، ومن تلقائي و«إيتائي» ومن «نبإي» في الأنعام وزيادة الألف في «لكنا» وفي الكهف، و«لا أذبحنه» في النمل وكذاك بعد واو الجمع في الفعل، وبعد الهمز المرسوم بالواو في كلمات معروفة.

السادس : ما كتب بالألف وأصله ياء مثل ﴿ الاقصا ﴾ ﴿ وضغا الماء ﴾ و﴿ تراءا ﴾ و﴿ نئا ﴾.

السابع : فيما رسم في الياء وأصله واواً مثل ﴿ سجى والضحى ﴾، و﴿ تلاها ﴾.

الثامن : في حروف كتبت بالواو عوضا عن الألف مثل : «الربو» «الحيوة» «الصلوة».

التاسع : في حروف وردت في مسائل الوصل والقطع في كلمات معروفة نحو «إن لا» و«من ما» و«عن ما».

العاشر : في رسم هاء التأنيث المكتوبة تاء.

وبعد هذه الأبواب ألحق الناظم بمورده مسائل الضبط التي ذكرنا أنها من نظمه القديم المعروف بعمدة البيان.

وأهم ما استحدثه في الضبط هو تركه لطريقة الشكل المدور التي رأيناها في محكم الداني، والتي استبدل بها الشكل المستطيل المأخوذ من صور حروف المد، الذي كان سائداً في الهجاء العادي، ويعود إلى الخليل ابن أحمد، ويسميه الداني نقط الشعر أو نقط النحاة، وعلل الخراز اعتماده لهذا النقط بقوله :

كيما يكـون جامعـاً مفيـداً   علـى الـذي ألفتـه معهـودا

مستنبطـا مـن زمـن الخليـل   مشتهرا في أهل هـذا الجيـل

وأوضحه في قوله :

ففتحـة أعـلاه وهـي ألــف   مبطوحة صغرى وضم يعرف

واوا كـــذا أمامـه أو فوقـا   وتحتـه الكسرة يـاء تلقـى

4 . استدراكاته على من قبله

أ) استدراكه على الداني :

لقد رأينا في مقدمته المنهج الذي رسمه في تلخيصه للكتب التي اعتمدها، وقد كان في مقدمتها كتاب المقنع الذي صرح أنه أجل ما كتب في الرسم.

ولكنه ربما نبه على بعض المآخذ عليه مثل قوله في باب حذف الألف من جموع السلامة، إذ يقول :

كــذا الشياطيـن بمقنـع أثـر   في سالم الجمع وفي ذاك نظر

وهنا أخبر عن الداني أنه ذكر حذف الألف من «الشياطين» مع ذكرها في جموع السلامة مثل المنافقين والكافرين، وعقب على هذا قائلا إن فيه نظراً لكون «الشياطين» ليس من جموع السلامة، فيلزم أن لا يدخلا في قاعدة الحذف معها. لكن من الممكن أن يعده الداني تسامحا لشبهه في الصيغة.

ب) بعض ما انفرد به ابن نجاح :

وفي بعض المسائل التي انفرد بها ابن نجاح يقول الخراز :

واثبت التنزيل أولى «يابسات»   «رسـالة» العقود قل و«راسيـات»

رجـــح ثبتـــه و«باسقـات»   وفـي «الحـواريين» مـع «نحسات»

أثبتـــه وجـــاء «ربـانيون» عنه   بحـــذف مـــع «ربـانييـــن»

ثـم «بنـات» فـي ثـلاث كلمـات   في النحل والأنعام مع «له البنات»

وفـي «صراط» خلفـه و«سوءات»   ....

ومما ورد في التنزيل في العقيلة وحدها رسم ﴿ شديد القوى ﴾ فقال فيه :

ولم يجئ لفظ القوى في مقنع ومن عقيلة وتنزيل وعى

كما ذكر ما انفردت به العقيلة رسم «سقياها» بالياء فقال فيه :

وفي العقيلة أتى «سقياها» ولم يجئ بالياء في سواها

ج) زياداته على ما في كتب الداني وابن نجاح من المنصف :

ومن زيادات الخراز على ما في كتب الشيخين : الداني وابن نجاح أنه اعتنى بمفردات المقرئ أبي الحسن علي بن محمد البلنسي المرادي مؤلف كتاب المنصف في الرسم، وأورد اختياراته التي تناولت في جلها مسائل الحذف، والتي يظهر منها أن البلنسي يميل إلى إطلاق الحذف في المسائل التي سكت عنها أبو داود، ومن هذه المسائل :

1. منها حذف الألف في لفظي «إحسان» و«شعائر» في المنصف في كل القرآن وسكت ابن نجاح عنها في موضعين وهما في البقرة : ﴿ وبالوالدين إحسانا ﴾ و﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾، وحذف فيما سواهما، وهذا ما نظمه الخراز بقوله :

.... ولفظ «إحسان» أتى في المنصف

مع شعائر وجاء حذف ذين في نص تنزيل بغير الأولين

2. ومنها حذف الألف من «الأعناب» و«العظام» حيثما جاءت في القرآن، وفيما يقول الناظم :

.... وفي «العظام» عنها في المومنين

وغير أول بتنزيل أتين كلا و«الأعناب» بغير الأولين

لكن عظامه له بالألف وكل ذلك بحذف المنصف

3. ويقول الخراز أيضاً :

والمنصف «الأسباب» و«الغمام» قل وابن نجاح ما سوى البكر نقل

وفي هذا المثال أيضاً نرى صاحب المنصف يذكر الحذف مطلقا، وكذلك ابن نجاح ما عدا ﴿ وتقطّعت بهم الأسباب ﴾ و﴿ ظللنا عليهم الغمام ﴾ فإنه سكت عنهما.

4. وحيثما يكون الألف بعد لام مثل «إصلاح وعلاّم والسلام وغلام، وحلاّف وغلاظ، والتلاق وعلانية، ولاهية، ولازب، فالبلنسي روى حذفها مطلقاً، فقال :

ومـــع لام ذكـــره تتبعـــا	نجل نجـاح موضعـا فموضعا
كنحو «الإصلاح» ونحو «عـلام»	سوى «قل اصلاح» وأولى «ظلام»
«تلاوتـه» و«سبيـل السـلام»	ومثـلهـا الأول مـن «غـلام»
وكـل حـلاف غـلاظ لاهيـه	ومثلهـا «التـلاق» مع «علانيهْ»
ثـم فـلاناً لائـم ولازب	واطلقت فـي منصف فالكاتب
مخيـر فـي رسمهـا[1]	....

5. ويقول في إطلاق الحذف عن البلنسي في «جهالة» ومادتها كالجاهلية، وفي «الفواحش» و«الابكار» و«عداوة» و«مقاعد».

«جهالة» مـع «الفواحـش» وفي	حرفي الابكار وقل في المنصف
«عـداوة» وغيـر الأولـى وارد	لابـن نجـاح ومعـا «مقاعـد»

ومن الملاحظ أن الخراز وافق صاحب المنصف في اطلاق الحذف من الجهالة في عمدة البيان حيث قال فيما يحذف :

أفواهـهـم جهالـة والابكـار	كيف الموالـى ولفـظ الادبـار

6. ومما انفرد به البلنسي حذف الألف في «حسبانا» المنصوب المنون في الأنعام والكهف، و«خالق» في الأنعام وفي فاطر والحشر.

و«جاعل اليـل» وأولـى «فالـق»	وحذف «حسبانا» ولفـظ «خالـق»
بمـنصف	

يعني أن البلنسي حذف الألف من قوله تعالى : ﴿ والشمس والقمر حسبانا ﴾ في الأنعام و﴿ خالق ﴾ في الانعام وفاطر والحشر.

---

(1) لقد نبه ابن عاشر في فتح المنان أن استنباط الناظم للتخيير في رسم الألف في هذه المواضع منقوص في بعضها وهو الأول من «علام» و«سبيل السلام» لأن أبا عمرو والبلنسي نصا على حذف الألف فيهما وسكتا عنهما ابن نجاح، إذاً فلا مجال للتخيير في رسمها.

7. ومنها أيضاً قوله بحذف الألف في موضعي ﴿ الرضاعة ﴾ في البقرة والنساء، بينما يذكر ابن نجاح التي في النساء. وفي هذا قال الخراز :

وعنه في «رضاعة» النساء   ومصنف في الموضعين جاء

8. ومن المواضع التي روى فيها البلنسي الحذف مطلقا لفظتا ﴿ الادبار﴾ و﴿ الاعناق ﴾ وفي ذلك يقول الخراز.

وعن أبي داوود «ادبارهم»   ثم بغير الرعد «أعناقهم»

والمنصف «الادبار» فيه مطلقا   وفيه «أعناقهم» قد أطلقا

9. ومما اختص به صاحب المنصف اطلاق الألف في «يستاخرون» بما فيها لا يستاخرون التي في سورة الأعراف.

يستأخرون غاب أو إن حضرا   بغير الاعراف وكل ذكرا

بمنصف ....

10. ومما أورده الخراز في هذا الباب عن صاحب المنصف قوله بحذف الألف، في «خاشعة» وتمارونه و«كاذبة»؛ ونظم ذلك فقال :

وما أتى في الذكر من «خاشعة»   مع تمارونه مع «كاذبة»

في سورة العلق قل والمنصف   أطلق ....

5 . نموذج من نظمه في أحكام الهمزة

وفيه يقول :

وهاك حكم الهمز في المرسوم   وضبطه بالسائر المعلوم

ورتبه على ثلاثة فصول :

الأول : في الهمز في أول كلمة، ويأتي في صورة الألف، أيا كانت حركته، ولا يعتبر الزائد قبل الكلمة، كالباء والسين والفاء والكاف، ونظم القاعدة بقوله :

فأول بألف يصور   وما يزاد قبل لا يعتبر

نحو بأنّ وسألقى وفأَنْ   ....

واستثنى من هذه القاعدة أربع عشرة كلمة، كتبت على إرادة وصلها بما قبلها فصار الهمز فيها كالمتوسط، ونظم المستثنيات بقوله :

....	وبمراد الوصل بالياء «لئن»
ثم «لئلا» مع أئفكا «يومئذ»	«أئن» معْ «أئنكم» و«حينئذ»
«أئن» «أئنا» الأولان وكذا	«أيّمة» والمزن فيها «أئذا»
و«هؤلاء» ثم «يبنؤما»	و«أؤنبئ» بواو حتما

وهذه الكلمات في الآيات التالية : ﴿ لئن أخرتني إلى يوم القيامة ﴾ (الإسراء، 62)، ﴿ لئلا يكون للناس عليكم حجة ﴾ (البقرة، 150)، ﴿ أئفكاء الهة دون الله تريدون ﴾ (الصافات، 86)، ﴿ يومئذ يتبعون الداعي ﴾ (طه، 108)، ﴿ أئن لنا أجرا ﴾ (الشعراء، 41)، ﴿ أئنكم لتشهدون ﴾ (الأنعام، 19) وفي النمل والعنكبوت ﴿ أئنكم لتاتون الرجال ﴾ وفي فصلت ﴿ أئنكم لتكفرون ﴾، و﴿ أنتم حينئذ تنظرون ﴾ (الواقعة، 84) و﴿ أئن ذكرتم ﴾ (يس، 19) و﴿ أئنا لمخرجون ﴾ (النمل، 67) و﴿ أئنا لتاركوا ءالهتنا ﴾ (الصافات، 36) وهما اللتان قال عنهما الأولان احترازا من ﴿ أءنا لمردودون في الحافرة ﴾ (في النازعات) لأن الهمز فيها غير مصور، ﴿ فقاتلوا أئمة الكفر ﴾ (التوبة، 12) وفي الأنبياء والسجدة ﴿ وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا ﴾ وفي القصص ﴿ ونجعلهم أئمة ﴾ وفيها أيضاً ﴿ وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار ﴾ و﴿ أئذا متنا وكنا ترابا ﴾ (الواقعة، 47) وسماها بالمزن. و﴿ هؤلاء ﴾ متعددة في القرآن ؛ و﴿ يبنؤم لا تأخذ بلحيتي ﴾ (طه، 94)، و﴿ قل أؤنبكم ﴾ في آل عمران، 15.

ففي هذه الكلمات اعتبر الزائد قبلها من جنسها، فصار الهمز فيها كالمتوسط.

الثاني : الهمز الواقع متوسطا أو متطرفا بعد سكون غير ألف فلا صورة له، ونظم قاعدته بقوله :

فصل وما بعد سكون حذفا	ما لم يك الساكن وسُطًا ألفا
كمثل يسئلون والنبيء	شيئا وسوءا ساء معْ قُروء

ثم استثنى من هذه القاعدة الكلمات الآتية في نظمه بقوله :

إلا حروفا خرجت عن حكمها	فصورت بألف في رسمها
وهي «تنُوأُ» مع حرف ﴿ السُّوأى	أن كذبوا ﴾ ومثلها «تبَوأَ»

و«النشأة» الثلاث أيضاً واختلف   في رسم ﴿ يسألون عن ﴾ عن السلف
وموئلا باليا........................

ووردت هذه الكلمات في الآيات التالية : ﴿ لتنوأ بالعصبة ﴾ (القصص) و﴿ ثم كان عاقبة الذين أساءوا السوأى أن كذبوا ﴾ (الروم، 10) و﴿ إني أريد أن تبوأ بإثمي ﴾ (المائدة، 29) و﴿ ثم الله ينشئ النشأة الاخرة ﴾ (العنكبوت، 20) و﴿ وأن عليه النشأة الأخرى ﴾ (النجم، 47)، و﴿ يسئلون عن أنبائكم ﴾ (الأحزاب، 20) وهي محل الخلاف لأنها صورت في بعض المصاحف بالألف، ولا خلاف في رسم غيرها بدون صورة أما الهمز الواقع بعد الألف فصورته من نفس حركته، فقال عنه :

.... وما بعد الألف   فرسمه من نفسه كما أصف
كقوله «دعاؤكم» وماؤكم»   ونحو «ابنائهم» «نساؤكم»

وترك التمثيل للمفتوحة بعد الألف لأنها لا تصور ألفا كيلا يجتمع ألفان وسوف ينبه على ذلك وعلى هذه القاعدة استدراك بينه بقوله :

وحذف البعض من «أولياء»   مع مضمر وألف «البناء»
رفعا وجرا و«جزاء» يوسفا   في المقنع الهمز قليلا حذفا
ونص تنزيل بهذي الأحرف   أعني «جزاؤه» بغير ألف

وهذا الاستدراك يعني أولاً أن بعض المصاحف رسم ﴿ أولياؤهم الطاغوت ﴾ (البقرة، 257) و﴿ أولياؤهم من الانس ﴾ (الأنعام، 128) و﴿ ان أولياؤه الاالمتقون ﴾ (الأنفال، 34) و﴿ نحن أولياؤكم ﴾ (فصلت، 31) و﴿ ليوحون إلى أوليائهم ﴾ (الأنعام، 121) و﴿ إلى أوليائكم معروفا ﴾ (الأحزاب) في هذه المواضيع الستة بحذف صورة الهمز وحذف الألف قبله، لكن العمل على اثباتهما، ثانياً أن كلمة «جزاؤه» الواردة ثلاث مرات في يوسف قد تحذف قليلا صورة همزها حسبما ذكر الداني في المقنع، وأن أبا داود في التنزيل نص على رسمها بدون ألف.

الثالث : الهمز الساكن متوسطا كان أو متطرفا، والمتطرف المتحرك، فإنه يصور بحركة ما قبله، ونظم ذلك بقوله :

فصل ومما قبلها قد صورت   ساكنة وطرفا إن حركت
كـ «بدأ الخلق» «ونبئ» «يبدئ»   «جئتم» و«أنشأتم» «يشأ» و«اللؤلؤ»

لكنه استثنى من هذه القاعدة العامة أربع كلمات من قسم المتوسطة الساكنة وهي : ﴿ الرءيا ﴾ كيفما وقع، و﴿ ادارءتم فيها ﴾ (البقرة، 72)، فقد نص أبو عمرو وأبو داود على حذف صورتهما، ﴿ فإذا اطمأننتم ﴾ (النساء، 103) و﴿ امتلأت ﴾، فقد ذكر الخلاف فيهما، والراجح فيهما التصوير، وقد نظم الخراز هذا الخلاف بقوله :

والحذف في «الرءيا» وفي «ادارءتم» والخلف في «امتلأت» و«اطمأننتم».

الرابع : خصص الناظم هذا الفصل لمجموعة من الكلمات خرجت عن قاعدة فصل الهمزة المتطرفة بعد الساكن، أو بعد المتحرك، لأن القياس عدم تصويرها في هذه المجموعة المحفوظة صورت واواً وزيد بعدها ألف ؛ ونظمها بقوله :

فصل وفي بعض الذي تطرفا	في الرفع واو ثم زادوا ألفا
فعلمؤا[1] العلماؤا[2] يبدؤا[3]	والضعفؤا[4] الموضعان ينشؤا[5]
وشفعؤا[6] يعبؤا[7] البلؤا[8]	ثم بلا لام معا أنبؤا[9]
جزؤا[10] الأولان في العقود	سورة الشورى من المعهود
ومثلها لابن نجاح ذكرا	في الحشر والداني خلافا أثرا
وعنهما أيضا خلاف مُشْتَهَرْ	في سورة الكهف وطه والزمر
ومع أولى المومنون الملؤا[11]	في النمل عن كل ولفظ «تفتؤا»[12]

---

(1) الشعراء، 197.

(2) فاطر، 28.

(3) يبدؤا متعددة.

(4) إبراهيم، 12، وغافر، 74، وذكر فيه المقنع خلافا.

(5) الزخرف، وفي العقيلة ذكر فيه الخلاف.

(6) الروم، 13.

(7) الفرقان، 77.

(8) الصافات، 106.

(9) في الأنعام 5، والشعراء، 6.

(10) في العقود، 29، و30، وفي الشورى، وفي الحشر، 17، وهذه الأربعة لا خلاف فيها عند أبي داود، وأورد الداني خلافا في الحشر، والخلاف عنهما في الكهف، 88، وطه، 76، والزمر، 34.

(11) في النمل مطلقا والأولى من سورة المومنين.

(12) يوسف، 85.

(13) الممتحنة، 17.

وبـــرءاؤا[1] مـعـــه دعـــــؤا[2] في الطَّول والدخان، قـل بـلاؤا[3]

ويتـفيَّـؤُا[4] كــــذا ينــسبـؤا[5] وفي سوى التوبـة جاء «نبـؤا»[6]

ثمت فيكـم شـركــؤا[7] يـدرؤا[8] وشـركـــؤا شـرعـوا وتظـمـؤا[9]

وأتوكّـــؤا[10] ومــــا نشـــؤا[11] فـــي هـود والخلاف فـي «ابنـؤا»

وعـــن أبـــي داود أيضــا ذكــرا فــي لفظ انـبـؤا الذي فـي الشـعرا

وفــي ينـبـؤا[12] فــي العقيلة أُلِـف وليـس قبـل الــواو فيهــن ألــف

الخامس : ثم ذكـر أن الهـمـزة المـتـوسطة إذ فـتـحت بعـد الكسـر والضم تصويرهما على حركة ما قبله ونظم ذلك بقوله*:

فصل وان من بعد ضمة أتـت أو كســرة فمنهمـا إن فتحـت

كمائـــة وفئـــــة وهــــزؤا وملئـــت مؤجـــــلا وكفـــؤا

وإن وقعت مضمومة بعد كسر فإنها تصور بحركة الكسر ياء في حرف معدودة نظمها بقوله :

وبعد كسر إن أتـت مضمومـة كـذاك أيضـا أحـرف معلومـة

نحــــو ننبئهـــم أنبئـــــك وبابـــه وقولـــه سنقرئـــك

ثم أوضح حكمها في غير هذه الكلمات قائلا :

وكيف ما حركت أو مــــا قبلهـا في غيـر هـذه فلاحـظ شكلهـا

كيئســـوا وسئلــت يذرؤكـــم وسألــــوا بارئكــــم يكلؤكـــم

---

(1) الممتحنة، 4.

(2) غافر، 50.

(3) الدخان، 33.

(4) القيامة، 13، وذكر الشاطبي فيها خلافاً.

(5) إبراهيم، 9، وص، 12، والتغابن، 67.

(6) في الأنعام، 94. والشورى، 21.

(7) النور، 8.

(8) طه، 129.

(9) طه، 18.

(10) هود، 87.

(11) العقود، 18. وقد ذكر فيه الخلاف ورجح أبو داود الواو.

وإن حذفت في «اطمأنوا» فحسن وفي «اشمأزت» ثم في لأملأن
وعن أبي داود أيضا أثرا «أطفأها» واختار أن يصورا

السادس : وختم هذا الباب بقاعدة عامة، وهي أن كل صورة للهمزة مؤدية إلى اجتماع صورتين متماثلتين كواوين أو يائين أو ألفين، فإن إحداهما تحذف، فقال :

وما يؤدى لاجتماع الصورتين فالحذف عن كل بذاك دون مين
كقوله آمنتم ءاباءكم وأءله خاسئين جاءكم
رءيا أألقى وفي ءاباء يا تؤى مئاب وكذا دعاءيا
مستهزءون السيئات ملجأ مئارب نئا رءا تبوءا
إذ رسموا بألف نئارءا لكن ياء في رأى مِمَّا رءا
وأثبتت في «سيئاً» والسيء» «سيئة» «هيئ» وفي «يهيئ»
لكن في السيْئ لِغَازٍ صورا «هيئ» «يهيئ» ألفا وأنكرا

6 . شروح المورد

لقد كان من مظاهر الشبه بين "درر" ابن بري ومورد الخراز إن كلا منهما صار منطلقا لمجموعة من الشروح والتعليقات والحواشي والمعارضات والمصنفات التي كتبت حول مورد الظمآن ناهزت المائة، وسوف نقدم في هذا الفصل أمثلة محدودة منها، ومن يبغ المزيد فسيراه مبسوطاً في موسوعة الدكتور عبد الهادي احميتو في قراءة الإمام نافع[1].

أ) شرح ابن اجطا :

وأول من شرح مورد الظمآن هو أبو محمد عبد اللّٰه بن عمر بن أجطًا الطنجي (تـ 750) في كتابه «التبيان في شرح مورد الظمآن» بدأه بتمهيد عن فضل الكتابة وعناية السلف بتعلم الخط وتدوين العلم، وذكر أول من كتب عموما، وأول من كتب بالعربية وانتقال الكتابة إلى أهل مكة، واستعرض كتابة المصاحف الأول ووجوب

(1) ج 4، ص 1314.

اتبـاع رسم الصـحـابـة، ثم ذكر المـصنفـات في هذا الرسـم وقـال إن من أحـسنهـا وأبدعهـا مورد الظمآن، فـاعتنى النـاس بحـفظه في البلدان وتردد ذكره بين الشـيوخ والولدان. وطلب منه أن يشـرحه وأن يذكـر مشكله ومـوضـحـه، وقد ابتدأ هـذا الشرح في حياة المؤلف، ثم تراخى في إنجازه إلى أن استأنف العمل فيه سنة 744 وأتمه.

وملخص هذه المـقـدمـة يذكرنـا بمـا كـان للخـراز في أسـبـقـيتـه لشـرح الدرر والفرق بينهمـا أن الخراز أكمل الشرح في حـياة المؤلف، وتتمثل أهمـية هذا الشرح في كون المؤلف من أخص تلامـيذ الخـراز وأخذ عنه مباشرة، وإطلاعـه على التعاليق والإيضاحـات التي كان المؤلف يقـدمها للطلبة، ثم إن ابن أجطا كان يراجع مـصادر الخـراز ويصـحح مـنهـا مـا يراه وهمـا أو غلطا ؛ وحتـى قيل أن أبـا عـبـد اللّه القصـار كتب إلى تلميذه أبي العباس الشريف العلمي : وأعجبني إقراؤك الخـراز واعتمد على ابن آجطا فـإن نقـلـه صـحـيح وكـثـيـر من شروح الخـراز فـيـهـا تحـريف» ومن أمـثلة مراجعات ابن آجطا ما نقله الدكتور عبد الهادي احميتو فيقول الخراز :

«كذابـا» الأخيـر قـل وعنهمـا أسـاوره» «أثـارة» قـل مثلما

فقال ابن آجطا «أراد قوله تعالى : ﴿ لا يسمعون فيها لغوا ولا كذابا ﴾ واحترز بقوله الأخير من قوله تعالى : ﴿ وكذبوا بآياتنا كذابا ﴾ فذكر أن كذابـا الأخير محذوف لأبي داود، وقـد طالعت نسـخـا من «التنزيل» ومن «مـخـتـصـر التنزيل» فـمـا رأيت أبا داود تعـرض للأول ولا للأخـير لا بحـذف ولا بإثبـات فذكـرت ذلك للنـاظـم رحمـه اللّه، مرة بمنزله في مـدة سكنـاه بـالبلد الجـديد، فـأخرج منـه مبيضـات وأوراقـا كثيـرة كان بيض فيها بعض مـا نظمه في هذا النظم فلم يجد فيها «كذابا» فتـعجب من ذلك، فقـال - وهو صـادق - مـا نظمت شيئـا حتى رأيتـه وتحققتـه، ووعدني البحث فيه والنظر فمـا راجعته فيه حتى مات رحمه اللّه[1].

ب) شرح المجاصي والركراكي :

وقد شرحه على عهـد النـاظم أبو عبد اللّه محمـد بن أبي مدين المجـاصي وقد سبق أن رأينا أنه من شراح البرية، وقـد ذكره أحمـد بن علي بن عبد الملك الركراكي غير أنه قال إنه شرح لا يشفي عليلاً ولا يبرد غليلاً.

---

(1) ج 4، ص 1313.

ولقد كتب الركراكي عن المورد كتاب «ري العطشان في رفع الغطاء عن مورد الظمآن» وقد أثنى على تبيان بن أجطا، لكنه يرى أنه قليل الثمرة طويل العبارة كثير البحث، فرب أحد لا يقدر على تحصيله لقصور فهمه في علم العربية، فأراد الركراكي أن يختصر بالكتابة شرح الألفاظ، وإتمام النقص وتقييد المطلق بلفظ سهل مسترسل موجز يسهل فهمه على المبتدي، والمنتهي غني عنه إلا على وجه التذكرة، وذكر أنه اعتمد فيه على سماعه من أبي عمران موسى بن محمد الجزولي ولقد طالع الدكتور عبد الهادي احميتو هذا الشرح في خزانة الأوقاف بآسفي.

ج) شرح المكناسي :

وهو محمد بن يحى بن محمد يحيى بن جابر الغساني المكناسي (تـ 827)، وهو مجموعة من تقييدات اشتهر منها ما عرف باستدراكاته على الخراز نظماً، ومن أمثلتها :

1. يقول الخراز :

وجاء آثار في الاقتداء ... في صحبه الغر ذوي العلاء

منهن ما ورد في نص الخبر ... لدى أبي بكر الرضى وعمر

وصوب المكناسي البيت الأخير بقوله :

منها الذي ورد في نص الخبر.........

وهو احتراز من استعمال «منهن».

2. ويقول الخراز :

وجاء في الحرفين نحو الصادقات ... والصالحات الصابرات القانتات

وبعضهم أثبت فيها الأولا ... وفيهما الحذف كثيرا نقلا

ويصوب المكناسي بقوله :

وجاء في الحرفين نحو الصادقات ... الحذف عنهما ونحو القانتات

وأثبت التنزيل فيها الأولى ... لكن حذفه كثيراً نقلا

والخلف للدانيّ أيضاً وقعا ... مع اشتهار الحذف فيهما معا

وعنهما الحكم كذاك اطردا ... في كل ما همز أو ما شددا

ويبدو ما في هذا التصويب من زيادة توضيح أوجه الخلاف في هذه الكلمات، وعلى هذا المنوال سار المكناسي الذي أورد سبعة وأربعين استدراكاً على الخراز جلها في باب حذف الألف، وتتناول بيان مواقف الشيوخ التي أوردها الخراز مجملة ؛ وفصلها المكناسي مع تكميلات مفيدة في هذا الباب.

وقد أتى الدكتور عبد الهادي احميتو بهذه الاستدراكات كاملة في موسوعته.

د) شرح الشوشاوي :

ومن شروح المورد المشهورة كتاب تنبيه العطشان على مورد الظمآن لحسين بن علي بن طلحة الركراكي الشوشاوي (899)، وهو من المصنفات المعتمدة عند القراء الشناقطة، ومن ميزات هذا الشرح إيراد بعض الإحصاءات في الرسم مثل قوله إن ألفات القرآن الكريم على قراءة نافع ثمانية وأربعون ألف وسبعمائة وأربعون، وعدد الياءات خمسة وعشرون وتسعمائة وتسع ياءات، وعدد الواوات خمسة وعشرون ألفا وخمسمائة وست واوات.

واعتمد في مراجعة المصادر الأربعة للمورد أي المقنع والتنزيل والمنصف والعقيلة ولكنه نقل من الكشف على المقدمة وشرح كراسة الجزولي للعطار، وله استدراكات على الخراز منها قوله :

«وينبغي أن تزاد هذه الأبيات ههنا بعد قوله :

من سالم الجمع الذي تكررا ... ما لم يكن شدد أو إن نبرا

وما تصدر من الجموع ... بهمزه شهر في المسموع

إثبات ثانيه كآمنينا ... وآخرين قل ولا آمينا

كما هو المعروف في الهمزات ... في مرتضى الكتاب والنحاة

ومن مستدركاته عليه قوله في الألفات المنقلبة عن الواو :

وكتبوا مضارع الرضوان ... باليا لأجل ماضيه الزماني

تدعى وتتلى من ذوات الواو ... لكنْ باليا خطَّ كل راو

جاء بتاء أو بيا للحمل ... على المركب المضي الفعل

دون دعا عفا لبعد البسط ... من المركب ففُهْ بالقِسط

يرضى ويشقى مثل ذا في الحكم ... إذ كتبا باليا كذا في الرسم

هـ) شرح ابن عاشر :

ومن أهم شروح المورد وأجودها كتاب فتح المنان المروي بمورد الظمآن للشيخ أبي محمد عبد الواحد بن عاشر (تـ 1040) صاحب الأرجوزة الفقهية المشهورة بالمرشد المعين. وقد قام بتحقيق هذا الشرح الأستاذ الهبطي الإدريسي، ويقول مؤلف هذا الشرح إنه « سيحل من المورد مقفله، ويبين مجمله حسب الطاقة والإمكان، ويذكر مغفله، ويزيح مشكله بساطع الدليل والبرهان» وأشار إلى مصادره قائلاً على سبيل التورية إن شرحه «مقنع في رسم التنزيل اللبيب والمنصف النبيل بمحكم الضبط وواضح البيان، ممتع من جواهر الفن بالعقيلة والدرة الصقلية والجميلة طالبيها من أذكياء الإخوان».

وكان يرجع إلى هذه الأصول المعتمدة من الخراز، كما أفاد من ابن آجطا وتبيان أبي إسحق التجيبي في الضبط. ثم ذيل شرحه بأرجوزة سماها الإعلام بتكميل مورد الظمآن وسنوردها بتمامها لاستكمال الفائدة، ذلك أن ابن عاشر اتبع خطة محكمة في هذا الشرح، فالتزم بالبدء ببيان معاني البيت، وإعرابه وبإعطاء تنبيهات تكميلية بالغة الإفادة، نذكر منها على سبيل المثال التنبيهين التاليين لتعلقهما بمنهج الخراز في العزو :

التنبيه الأول : عند قول الناظم «الكتاب غير الحجر والكهف وثانيهما عن خبر» يقول ابن عاشر : اعلم أن الناظم حيث يستثني من الحكم المسند لشيخ فأكثر، تارة يستثنيه لنصه فيه على خلاف ذلك، وتارة يستثنيه لسكوته عنه، فالأول كهذا، والثاني كما تقدم في غير «أولى يوسف»[1] وكما يأتي في سوى «قل إصلاح»[2] فكن على بصيرة من هذا التنبيه لأن إغفاله يوقع في النقول عن الشيوخ ما لم يقولوه وإذا أمعنت النظر في التقاييد الموضوعة على هذا النظم وجدت ذلك.

التنبيه الثاني : كثيراً ما يأتي الناظم بالحكم معزوا للشيخين مع وجوده للشيوخ الثلاثة والبلنسي فقد يتبادر أن الأولى أن يقول «عنهم» حتى يحصل العزو

---

(1) إشارة إلى قول الناظم :

وعنه حذف «خطئون» خاطئين ... بغير أولى يوسف وخسئين

(2) إشارة إلى قول الناظم :

كنحو إصلاح ونحو ظلام ... سوى «قل إصلاح» وأولى ظلام

للجميع من أن الوزن والاختصار متيسران أيضاً، والجواب أن العزو لأبي عمرو لما كان مستلزما للعزو للشاطبي لقوله :

والشاطبي جاء في العقيلة   بــه وزاد احرفــا قليلـــه

أي بالمقنع كما تقدم، وكان العزو «للمنصف» إنما يقصد به بيان ما انفرد به فقط لم يحتج إلى تكلف العزو عن الأربعة، وفي التعبير بـ «عنهما» فائدة، وهي توفير التعبير بضمير الجماعة مجرورا بعن أو غيرها، وغير مجرور عن كتاب المصاحف.

ز) شرح الشيخ المارغيني :

ومن الشروح المتداولة شرح الشيخ إبراهيم المارغيني المشهور بدليل الحيران على مورد الظمآن، وقال إنه اختصره من شرح ابن عاشر للمورد، ومن شرح التنسي للضبط وهو كتاب متقن في منهجه محرر في نقوله، ويعتبر مثل كتاب النجوم الطوالع من المراجع الميسرة والشائعة.

تكملة المورد :

وقد أورد الإمام ابن عاشر شرحه، منظومة جعلها تكملة للمورد لأنها تضمنت رسم الأئمة السبعة، سماها تنبيه الخِلان على الاعلان بتكميل مورد الظمآن في رسم الباقي من قراءات الأئمة الأعيان ثم شرحها، وهي في الحقيقة تعطي ما ورد في اختلاف مصاحف الأمصار، وهذا نصها :

بحـمـد ربه ابتـدا ابنُ عـاشـر   مُـصليـا على النبيِّ الحـاشـر
هـاك زوائد لـمـوردٍ تـفـي   بالسَّبع مَعْه مِن خلافِ المُصحَف
المـدنِي والمكِي والإمـام   والكوفِي والبصري معاً والشامي
فـارسُم لكلِّ قـارئ منهـا بمـا   وافـقـه إن كـان مِـمـا لَزِمَـا
أو مـخـالف خـلافـاً اغـتُـفِـر   وكُن في الإجـمـاع من الخُلفِ حَذِرْ
ومـا خـلا عن خلفـهـا فـمـفـرد   كنافع لكن يُراعى المـورد
ووفـقن بالرسم مـمكن الوفـاقْ   «كليسوءوا» «وروُف» لا شِـقـاقْ
من سورة الحمد للأعراف اعرفـا   فـيـاء «إبراهيم» في البكر احـذفـا
لغـيـر حِـرْميٍّ و«قـالوا اتخـذا»   يحـذف شـامٍ واوَه «أوصى» خـذا
للمـدنيَّـيْنِ وشَـامٍ بالألفْ   «يقـاتلون» تلو حق مـخـتلف

والمكّي والعراقي واوا «سارعوا»   «بالزبر» الشامي بِبَاءٍ شائع
كذا الكتاب بخلاف عنهم   والشام ينصب قليلا، منهم
واوَ «يَقُول» للعراقي فزد   والمدنيان وشامٍ «يرتدد»
«للدار» للشام بلام وهنا   قد حذف الكوفي تا «أنجيتنا»
«وشركاؤهم ليردهم» بيا   للشامي في محل همز أبديا
في ساحر العقود مع هود اختلف   وأول بيونس كذا ألف
من سورة الأعراف حتى مريما   «تذكرون» الشامي ياء قدما
وواو «ما كنا له» أُبِينَا   بعكس «قال» بعد «مُفسدينا»
«بكل ساحر» معاً هل بالألفْ   وهل يلي الحا أو قُبيلها ؟ اختلف
بالألف الشام «إذ أنجاكم» «ومن»   مع «تحتها» آخرَ توبةٍ يَعِنْ
للمكي «والذين» بعد المدني   والشام لا واو بها فاستبِنِ
«كلمة» الثاني بيونس هما   بالتا وفي العراق بالها ارتسمَا
وفي «يسيركم» «ينشركم»   للشامي «قل سبحان» قال قد رسم
له وللمكي ثم منهما   منقلبا العراقي رسما
معا «خرجا» بخلاف قد أتى   و«فَخَرَاجُ» للجميع أثبتا
«مكنني» للمكي نونا ثانيا   والكل «آتوني» معا بغير يا
من مريم قل ذا الأول   في الأنبيا للكوفي «قال» يجعل
في «قال» كم مع قال إن عكس جرى   لا واو للمكي في «ألم يرا»
في المؤمنين آخِرَيْ «لله» زد   للبصري والإمام همزا اعتمد
والمكي أولى نزل الفرقان   و«يأتيني» النمل نونا ثان
و«حَذِرُون» «فرهين» الألفُ   يثبت في بعض وبعض يحذف
في «وتوكل» عوض الواو بفا   للمدني والشامي والواوَ احذفا
للمكي من «وقال موسى» وألفْ   «لؤلؤ» فاطر بخُلف قد أُلِفْ
«ما عملته» الها بكوفٍ نكبا   وألف «الظنونا» للكل اكتبا
من صاد للختم فخلفه أتى   في «عبده» تالي بكاف وبتا
كلمة «الطول» و«تأمروني»   أعبد للشامي مزيد نون
«أشد منهم» هاءه كافا قلب   والكوف أو «أن يظهر» الهمز جلب

وسط «مصيبة بما» احذف فاء … للمدني والشامي ثم هاء

في «تشتهي» زاد «وحسنا» رسما … في الكوفي «إحسانا» فأحسن بهما

في «خاشعا» باقتربت قد اختلف … وواو «ذو العصف» بشامي ألف

وإثر شين «المنشآت» الألفُ … وفي العراق الياءُ منها خلَفُ

وياء ثاني «ذي الجلال» الشامي رَدّْ … واوا وضَمُّ النّصب في كلاً وَعَدَ

واحذف ضمير الفصل من «هو الغني» … من مصحف الشامي كذاك المدني

وخُلْفُ «قال إنما أدعوا» ألف … فثاني «قواريرا» ببصرى مختلف

ولا يخاف عوض الواو بفا … للمدني والشامي والآن وفى

فالحمد لله على حسن الختام … وللنبي أنهي صلاتي والسلام

الفصل الرابع

مدرسة أبي عبد الله الصفار

بعد أبوي عبد الله بن القصاب والخراز، وأبوي الحسن بن بري وابن سليمان الأنصاري، تظهر عدة مدارس، تنتظم في عقد واحد ولكن لكل منها ميزتها الخاصة، ومن أقطابها أبو عبد الله الصفار وتلميذه أبو عبد الله القيسي، وسنقف معهما في هذا الفصل.

1 . أبو عبد الله الصفار، صاحب العشر الصغير (810)

وهو محمد بن محمد بن إبراهيم التينملي المصمودي، نشأ في تينملل مهد داعية الموحدين محمد بن تومرت، وانتقل إلى مراكش وأخذ فيها عن شيخ الجماعة أبي الحسن بن سليمان (تـ 730) ثم إلى فاس ليأخذ عن شيخ الجماعة عن ابن جابر الوادي آشي (تـ 749)، ومن شيوخه الذي روي عنهم القراءات أبو عمران موسى بن محمد المشهور بابن حدادة صاحب ابن القصاب، وذكر في أسانيده قراءته على أبي الحسن بن سليمان عن أبي جعفر بن الزبير عن أبي الوليد العطار إسماعيل بن يحيى الأزدي الغرناطي (تـ 668)، وأخذ العطار عن ابن حسنون عن ابن محمد بن عبد الله بن خلف بن بقي القيسي (تـ في حدود 540) عن ابن البياز عن أبي عمرو الداني.

واشتهر من تلامذة الصفار علماء أعلام منهم السلطان أبو عنان فارس بن أبي الحسن المريني، وقد بويع في حياة أبيه أبي الحسن بعد نكبة الاسطول المغربي بساحة باجة. ولم تطل الحياة بهذا السلطان العالم إذ قتل سنة 754 وعمره لم يجاوز الثلاثين.

وقد كان قارئاً بالسبع، ومن تلامذة الصفار أيضاً الأمير إسماعيل بن الأحمر الخزرجي، وأبو عبد الله الفخار السماتي شيخ أبي وكيل المصمودي.

ومن مؤلفات الصفار، الزهر اليانع في مقرأ الإمام نافع، وتحفة الأليف في نظم كتاب التعريف للداني، وهو على منوال الشاطبية، نظم بها روايات نافع وطرقه، وعرفت أيضا "بالعشر الصغير"، وقد استهلها بقوله :

بدأت بحمد الله نظمي مصليا ... على أحمد والآل والصحب أولا
وبعد فهذا نظم مقرأ نافع ... على ما روى ورش وقالون فاقبلا
والأنصاري إسماعيل يُعزى لجعفر ... وإسحاقهم أيضا وكل ذوو علا
وهأنا ذا آتي بجملة من روى ... عليهم شفاها أو بالإسناد نقلا
فورش هو المصري وعثمان اسمه ... روى العتقي عنه والأزرق فانهلا
وقل الاصبهاني الثبت وهو محمد ... على سند عن ورشهم قد تنقلا
وقالون عنه قاض ومروزي ... وأحمدهم يعزى لحلوان فاعقلا
وذا ناقل عنه ابن مهران والفتى ... أبو عون وهو الواسطي فشِد عُلا
وأما أبو الزعرا ابن عبدوس الرضا ... وأحمدهم وهو المفسر ذو الحلا
فقل حفص الدوري أفاض عليهما ... رواية الأنصاري إذ عنه نقلا
وإسحاقهم عنه محمد ابنه ... روى، وابن سعدان أخو النحو والعلا
ومهما أتى في النظم ذكر محمد ... فذاك هو الحلواني دمت مبجلا
وإن جاء إسماعيل فابن جعفر ... والآخر بالقاضي أسميه مجملا
فإن أطلق الحكم المراد اتفاقهم ... ومن ليس مذكورا فبالضد قد جلا
وسميت هذا النظم يا صاح تحفة الـ ... أليف وأرجو الله أن يتقبلا
ففي نظمه التعريف قل وزيادة ... وقد جا بعون الله نظما مسهلا

ويقول في التعوذ والبسملة :

وعوّذ كلّ في ابتداء قراءة ... ويختار ما في النحل فاعلم لتوصلا
ويُجهر كل فيه قل ومُسيّبٍ ... أتى عنه في التسيير الاخفا وأخملا
وبسمل بين السورتين جميعهم ... سوى أزرق والكل في البدء بسملا
ووصلا وبدأ في براءة قد أبى ... جميعهم يا صاح من أن يبسملا
وقال ابن خاقان ببسملة له ... لدى الأربع الزهر اختيارا فأشكلا

ويقول في آخرها :

وأبيات هذا النظم يا صاح ستة ... ومع مائة تسعون قد كسيت حلا
وصلِّ إله العرش ما لاح كوكب ... على أحمد والصحب طرا ذوي العلا

وهكذا أضاف إلى الراويين المشهورين في التيسير والشاطبية، أعني ورشا وقالون، اثنين آخرين انتزعهما من كتاب التعريف. وهما إسماعيل بن جعفر الأنصاري وإسحق المسيبي ؛ ثم اعتمد لورش ثلاث طرق عن أبي يعقوب الأزرق وعبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم العتقي ومحمد بن عبد الرحيم الأصبهاني فالأولان رويا عن الأزرق مشافهة والثاني عن طريق مواس. وعن قالون القاضي إسماعيل البغدادي المالكي وأبو نشيط بن هرون المروزي وأحمد بن يزيد الحلواني. وعن إسحق المسيبي طريقا ابنه محمد، ومحمد بن سعدان. وأما رواية ابن جعفر الأنصاري فقد اختار لها طريق بن عبدوس وأحمد بن فرح وواسطتهما فيها أبو عمر الدوري.

وقد سبق أن رأينا أن أبا الحسن بن سليمان القرطبي قد نظم كتاب التعريف في أرجوزته المشهورة التي ذكر فيها الطرق العشر، وزاد عليهما طريق الحسن بن أبي مهران الجمال وأبا عون الواسطي ثم صارت هذه القصيدة نموذجا في المغرب، في دراسة العشر الصغير الذي يرمز لهم بأربع كلمات، وهي «جيتص» فالجيم لورش مثل ما هي له في الشاطبية، أما الياء والتاء والصاد، فهي على التوالي رموز ليوسف الأزرق والعتقي عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم، والأصبهاني محمد بن عبد الرحيم، أما كلمة «بمحق» فإن الباء فيها لقالون، والميم لمحمد بن هارون المروزي، والحاء للحلواني والقاف للقاضي إسماعيل بن إسحق البغدادي. والكلمة الثالثة هي «سود» فالسين لإسحق المسيبي، والواو لولده محمد، والدال لابن سعدان، والكلمة الرابعة هي «لفز» فاللام للأنصاري إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير، والفاء لابن فرح أحمد المفسر، والزاي لأبي الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس.

أ) لامية العامري :

ثم صارت هذه التحفة من النصوص التعليمية المتداولة، وإذ كانت لم تحظ بالشروح، فإنها صارت نموذجاً احتذى به مجموعة من القراء من بعد الصفار فنسج على منوالها محمد بن محمد بن مالك العامري ومحمد بن أبي شقرون بن أبي جمعة الوهراني. كما تابعها كل من ميمون الفخار في «تحفة المنافع» وابن غازي في «تفصيل الدرر» والمضغري في «تكميل المنافع» وسنعود إلى هذه الأنظام في الفصول في معرض الكلام عن مدرسة ابن غازي الآتية.

وقد قصد العامري أن يحذو حذو الشاطبية في الشكل والمضمون والمنهج لكنه بدأها بمثل ما بدأ به القيجاطي تكملة للشاطبية الذي يقول :

بحمدك يا رحمان ابدأ أولا لألفي ذا بال بحمدك أكملا

ويقول العامري :

بحمد إله العرش أبدأ أولا للألفي به نظما به بال أكملا
وأهدي صلاة للنبي وءاله وأصحابه والتابعين ومن تلا
فبعد فنظمي في قراءة نافع بعشر روايات تضيء لمن تلا

وبعدما عد الرواة الأربعة عشر قال :

فهذي بعون الله أربع عشرة فرتب «أبا جاد» عليها وعدلا
وقصدي اصطلاح الشاطبي بـ «حرزه» سواء سواء فاهنه متقبلا
وفي يسره التعريف رمت اختصاره فطاع بعون الله نظما مسهلا

ويتضح في هذه الأبيات ما أخذ من الشاطبية من أسلوب ومنهج، مما هو واضح كذلك فيما يقوله في كثير من أبيات قصيدته مثل قوله في هاء الكناية والياءات الزوائد :

ولم يصلوا ها مضمر قبل ساكن ولا بعده إلا ابن سعدان وصلا
ودونك ياءات من الخط أسقطت لذلك سموها زوائد فاعقلا

ويقول في آخرها :

وأبياتها مثل اللالئ أربعو ن مع مائة زدها ثمانية حلا

ب) لامية الوهراني :

والقصيدة الثانية المحاذية لتحفة الصفار الذي كانت من نظم محمد شقرون الوهراني وعنوانها «تقريب المنافع في الطرق العشر لنافع» وهي التسمية الموجودة عن أبي عبد الله القصاب، وقد بين ذلك في قوله :

وسميته التقريب عن قربة به أنال مع الآباء في جنة العلا

وقد اتبع فيها منهج الشاطبي في باب المد ويقول :

لدى حرف مد قبل لازم ساكن كمحياي بالإسكان فامدد تحز علا
كذا إن أتى همز بكلمة فاعلمن كجيء وسوء ثم شاء تمثلا
وإن فصل امدد بان جود زكيهم بخلف ورجح مده حيث نزلا
وترجيحُ خرَّاز لقَصرِ لأنه كثيرُ رواة ردَّه بعض من خلا

بنقل الإمــام الخلف غـيـر مـرجح	وللشـاطبي قـصـر يبـادر فـاعـقـلا
وتوسـيط بر مـد مـا بعـد همـزة	إذا ثبـتـت أو غـيـرت قـد تنقـلا
كـآمن والإيمـان مـوؤودة وقل	أآمنتم مع جـاء ءال تحـصـلا
وقـولة مكي بإشـبـاعـه كـذا	سليلُ شـريح ردهـا من تنبـلا

ويقول في آخرها :

وأبيـات هذا النظم سـين وقـد بدت	مـهـذبة التـوجـيـه والحكم والحـلا
وفي صـفـر إتمـامـه عـام تسـعـة	وتسـعين من بعد الثمـان مُـحَمْـدِلاَ

2 . أبو عبد الله القيسي

أمـا العـالم الذي خلف الصـفـار في نشـاطه العلمي تأليـفـا وتعليمـاً فـهو شيخ الجمـاعـة أبو عبـد اللّه محـمد بن سليمان القيسي مـولود سنة 730 أي في عـام وفـاة كـبـار القـراء أبي الحسن علي بن سليمـان وابن بري وأبي عـبـد اللّه القـصـاب والقيجـاطي، وأضر في صبـاه، وأدرك برهة من حيـاة قراء كبار مـثل أبي عبـد اللّه محـمد بن عمر اللخـمي (تـ 749) وأبي العبـاس الزواوي مقرئ السلطان أبي الحسن المريني، وعـاصـر أبا عبد اللّه الفخار ومـولاه أبا وكيل المصمودي غيـر أن أبا عبد اللّه الصـفـار كـان عمـدته ومفـيده وسنده، وقـد أجازه إجازة عـامة، مـثل مـا فـعل أبو محـمد عبد الواحد الفشتـالي والقاضي البلفيقي والقاضي أبو محـمد القصـري.

وقد كـان القيسي ذا شخصية مـتينة وعـارضة قوية وأسعـفته حـافظته المتميزة في التغلب على فقـدان حـاسة البصر، فنـاضل مخـالفيه ولو كـانوا من شيوخـه مثل مـا وقـع بينه وبين الفشتـالي في مسألة إمالة «التوراة» ولقـى انتـصـارا عليه إذ يقول ابن القاضي فـيهـا أن الأخذ بالإمالة لقالون جرى به الأخذ بفاس وبالمغرب وإليه أشار ابن القـاضي بقوله :

وقالون في التوراة وافق ورشهم	بذا أخذ الأشياخ في الغرب مسجلا

واسـتطاع القـيـسي أن يصل إلـى مكانـة شيخ الجـمـاعـة بفـاس وأن يتـرك آثـارا مـؤثرة في صيـاغـة النهج التـعليمي في الأداء، وكـان نهجـه يعـتمد أسـاسـاً على النظم تسهيلا للحفظ والاستحضـار، كمـا جمع بين طريقتـين في تحـري مقـررات هذا المنـهج، إحداهمـا تتمـثل في أرجوزة جامـعة، بمـثابة مدونـة تـشتمل على أحكام الـرسم والضـبط وتقع في أكثر من ألفي بيت، أمـا الطريقة الثـانية فتتمثل في مجموعة من المقطعات التي تتنـاول مـواضع معينة من غـوامض مسـائل الأداء مـثل الرائية التي نـظمهـا على منوال

الحصرية وخصصها لأحكام الوقف عند الإمام نافع، ومنها، أيضاً قصيدة في الخلاف بين الحلواني والمروزي ومقطعات أخرى في كيفية النطق بـ «تامنا» وإدغام ﴿ ماليه هلك ﴾ وتغليظ اللامات وترقيق الراءات لورش، وأخرى في رؤوس الآي. ومقطوعة في الخلاف، وقد أورد ابن القاضي في الفجر جملة من هذه القصائد. ونذكر منها على سبيل المثال لاميته في الراءات والنطق بلفظ «تامننا» ورائيته في الوقف في الراءات.

أ) لامية الراءات : وفيها يقول عن مسائل الخلاف :

فـفـخّم لدَانٍ «قَـريـة» ثم «مـريم»	ورقق «لمك» و«الإمـام» كـمـا القـبل
لعثمان هذا الخلف فاسمع وغيره	ولكن ذا الترقيق عن ذين عن جل
و«حيران» إجرامي «عشيرتكم» فخذ	بترقيقها للداني نُجِّيت من هول
وللغير بالوجهين فاحفظ نصوصهم	فكل رجال صالحون ذوو عدل
و«ذكرا» و«أمرا» ثم «سترا» على الولا	و«وزرا» و«صهرا» ثم «حجرا» بلا حل
روى مك التفخيم فيها وقد تلا	بوجهين مشهورين «صهرا» على سبل
وللغير بالوجهين فافهم نصوصهم	وكن ثابتا في النقل والقول والفعل
ولكن بتفخيم قرأت جميعها	وهذا اختيار الداني ما ضل ذو عقل
كذاك «الإمام» غير «صهرا» فإنه	يميل إلى الترقيق للهمس والنقل
وما ذكروه للقياس مخالف	ولكن بحفظ الخلف قد ينتفي جهلي

ب) أما لاميته في كيفية اللفظ بـ «تا مننا» فيقول فيها :

و«تَامَنَنَا» للكل يُخفي وبعضهم	بالأدغام مع إشمامه قل ووصلا
والإشمام بعد النون الأخرى وقبلها	لإدخال الأولى قل في الأخرى تأملا
دخولا شديدا فانتبه دون فُرْجة	ولا مُهلة أيضا فخذ عن ذوي ملا
وكون اتصال فتحة النون فافهمن	والأخرى بحرف المد فاعلمه واعملا
بلا فاصل بين اللذين تقدما	عليك بنص الداني للذكر ذو ولا
فمن أجل تين العلتين تعذرت	إشارتهم والنطق بالشكل فصلا
لكون الضرير والبصير تساويا	لدى السمع ليلا أو نهارا فحصلا
ويدرك من بعد ومن خلف حائل	برؤية الإشمام البصير تعزلا
ولكن مع الإسكان، فافهم إشارتي	تفطن لها واحفظ نصوصا فتنقلا
والإدغام قل في حال الإشمام خالص،	في الإخفاء لا تشديد للشكل فاحظلا

وإن كـــان هذا الشكل غــيــر مكمل
فـــيـمــتنع الإدغــام فــيـــه مكمــلا

فــمــعـتـبـر مــا بين ذين تحللا
وتشـديده إذ كـان ذا الشكل فـيـصـلا

في الإخـفـاء تفكيك وتخـفـيف نونه
ولو كـان هـذا النون مـحـضـا سكونُه

لذي «الزهر» يلزم مَا حُكِي خُذْ فَتفضُلا
لأدغم في الثَّـاني وتَعليلُهم خـلا

يؤيد ذا الإخــفــاء مــا قــد ذكــرته
وذا من طريق الأصـبـهـاني ومـثله

ونص الإمــام ورشِـهم جـاء مُكْمِـلا
عن الأزرق الأسنى ؛ وبغـداد حـمـلا

عن الأصـبـهـاني الشـد للنون خـذ بلا
أشــــــار لـشكـل الـنـون كل دلالـة

مـبـالـغـة، فـافـهـمـه فـالأمـر أشكلا
عليـهـا بقول الداني فـاصـحب مـعـدلا

وفــرقــا يقـول بين مــا جــا سكونه
وبين الذي قـد كـان في الأصل سـاكنا

للإدغام قل في الأصل قد كان مشكلا
نعم، أو لإعــلال فـيُـسـمَى مُــعَلَّلا

وبالنون والتنوين الإخــفــاءَ شـهّروا
وقـد قـيل حـالٌ بين حـالين عندهم

لدى الواو ثم اليــا مع الغنة اجـعـلا
كـذلك عند التـاء والطاء ذي اعـتـلا

وقد قيل ذا الإخفاء ما في «نعما» خُذْ
قـد اخـتــار مكّي والإمــامُ إشــارةً

وذا أقـرب المنقـول خـذه مـفـضـلا
إلى شكل تلك النون بالعـضـو تجـتـلا

ونطقـا ببعض الشكل يختار ذو الحجا
ومـا يسمع الإشمـام للكوفي قد عزوا

أبو عــمــرو الداني بالذكـر بجـلا
وفي ضـده يا صــاح عكس تحــولا

وبالعكس للبـصـري في كل مـا حكوا
وبعض النحــاة قــال الإدغــام ههنا

تفطن لـمــا قــالون إن كنت ذا عــلا
مــحــال مع الإشـمــام يدريه من بلا

فـإن قيل ذا الإشمـام في حـال وقـفـهم
أجيبوا سكون الحرف لا شك عـارض

و«تامننا» يأتي به التـالي مـوصـلا
لدى الموضعين ذو الجواب قد أجملا

ج) رائيته في أحكام الوقف :

وقد نظمها على منوال الحصرية وبيّن فيها حكم النطق بالوقف في عشرة مواضع وهي الهمزة والهاء والراء وميم الجمع وهاء التأنيث وعارض الشكل وهاء السكت وحرف المد وباقي الحروف. واعتذر في مقدمتها قائلاً :

وإن تـرك القـيسي حـرفـا فسامحوا
بالاغضـاء وليصفح نبيل يرى عذري

فإن زلَّ ذا المكفوف عورته اغفروا
أيا سادتي ادعـوا ربنا عـالم السر

1. فصل في الوقف على الهمزة

فـــأبدأ بـالـهــــمـــز الـقـــوي لـديهم / وخوض الضرير فيه كـالخوض في البحر

يجيء قـبـيل الـهـمــز حـرف مـسكن / صـحـيح وبـالأشكال إن كنت ذا حـجـر

كـــذاك حــروف المـــد واللين قـبلـهـا / تكون حـروف اللين إن كنت ذا خـبـر

ويوجـــد هـذا الـهــمـــز بـالشكل كله / وبالجـزم ثم الوقف يا صـاح فـي الذكـر

ســوى الضم، ولـنرجع لـتـفـصيله نـعم / إذا كـان مرفـوعـا فـيتلى مـدى العمـر

ومن قــبلـه حـرف صـحـيح برومـه / والإشـمـام والإسكان جـزء لدى الحـجـر

كـذاك «امـرؤا» «نشـاؤا» فـالحكم واحـد / وسكن ورم في الجـر كـ«المـرء» في البكر

والإسكـان في المـفـتـوح والنصب لازم / كـ «أنشـأ» ثم «الخبء» ذو العـز والقـهـر

وفي وقـفـهم ذا الجـزم كـالوصل قد تلوا / فـهـاك عـروسـا إن تشـأ دونمـا مـهـر

فـإن كـان حـرف المـد من قـبلهـا فـخذ / بـروم وإشـــمــــام وسكن بلا ضـــر

لدى الرفـع في المـفـتـوح والنصب أسكنوا / وبالـروم والإسكـان في الكسـر والجـر

كـ «جيء» وعن «سـوء» «يشاء» وكـالسمـا / «بنـاء» أولاء «هـؤلاء» مـن الكســـــر

وذو الضم في المرفوع فاعلم كـ «ياسما»[1] / وقل «زكـــريـا» مـثـله عند ذي النبـــر

ولا مـد فـيـمـا صح من قـبل همـزة / والإشباع في الثاني لدى الوقف والمر[2]

وقـد سـمع البـعض المـجـود شـيـخنا / يمـد طويلا في الوقـوف على الفـجـر

وذا كلـه لـحـن يقـــول إمــــامـنـا / وإن الـذي يـتـلـو بـهــــذا لـفي سكر

ويحكيـه أيضـا عنه من قـبل مـدغم / كـمـا «الحق» والتـعليم أولى من الزجـر

وإن كـان بين الهـمـزتين فـمـده / لِبُـعْـدِيَّةٍ كـ «الأنبـيـاء» بلا نكر

ولـو أعـمل الـقـبلي لابن شـريحـهم / لأوقـع إلبــاســـا لـمن كــان ذا فكر

وترجـيح مـرجـوح لإيثـار فـرعـهم / على الأصل هاك الحكم من دون ما حجر

وتـوســيط مكي ودانٍ فلم ينب / عن الثـاني والثـاني ينوب مدى العمـر

وإن حـرف لين قـبل همـز فـهـاكـه / بـروم وإشـــمــــام وتسكينـه فـــادر

إذا كــان مـرفــوعــا ومع كل واحـد / الإشبـاع والتوسيط عن ورش المصـري

---

(1) إشارة إلى قوله تعالى: يا سماء أقلعي.

(2) المر: يعني به الوصل.

وبالروم والإسكان والمد قد مضى … متى ما تلوت الذكر في حالة الجر

ففي ذاك عن ورش لدى الرفع ستة … وأربعة في الجر تبدو لمن يسري

وذلك أن المد للهمز عده، … وذا الحكم منقول شهير عن الغر

لقالون زاد القصر حال سكونه … وفي حالة الإشمام خذها بلا عسر

«كشيئ» «وسوء» رفعه مع جره … ولا مد مع روم لقالون ذي الحجر

ففيه لقالون لدى الرفع سبعة … وأربعة في الجر للعالم المقري

وذلك أن المد للساكن، انتفع … بنظمي هداك الله للعلم والبر

عن البعض يحكي شيخنا في «جوابه» … يمد قبيل اليا، فكونن على حذر

وما قبيل في «شيء» من اللحن وارد … لدى «عين» «كاف» ثم «شورى» لدى الأمر

وبعض يروم المد يكسر ياءه … فيأتي بحرف المد من بعد ذا الكسر

وفي «السوء» ضم الواو إن رام مده … فينشئ حرف المد ذو الجهل في خسر

سمعت أنا من يسقط المد بعد «حا» … بحاميم جانبه ولو كنت ذا حدر

2. فصل في الوقف على هاء الكناية

على هاء مكني فقف بعد ضمة … أو الواو بالإسكان، ذاع كما البدر

وإن كان ذا المكني من بعد كسرة … أو اليا فكالمضموم عوفيت من غمر

وقد جوز الإشمام والروم بعضهم … إذا كان مضموما، وروما مع الكسر

ولم يذكروا التوسيط في حال رومهم … سوى في حروف المد، خذها كما البدر

وعن نجل مطروح «يشاء» ونحوه … إذا الوقف يجري الحكم فيه كما يجري

إذا لم يك الموقوف همزا كقوله … «له باب» التمثيل يكفي ولا أدري

لما قاله وجها، ويمكن أنه … رأى النص منقولا وغاب عن الغير

وقد قال بعض: لا تفاوت بينهم … بمد طبيعي وهذا من الإمر

وقيل الخلاف في الزيادة نفسها … وعند ذوي التحقيق خلف كما العطر

بمجموع بين المدتين تخالف … لقوم وقل ما للمخالف من عذر

كحال السكون حالة الروم عنده … ولكنه أدنى مع الروم فلتدر

إذا أسكنو أو شم فالحكم عندهم … بالإشباع والتوسيط يتلى وبالقصر

ففي كل مرفوع عن الكل سبعة … كذلك في المضموم ذا الحكم قد يجري

وأربعة في كل مجرور انتبه … ومكسوره الأحكام في كلها تجري

وإن كان مفتوحا ففيه ثلاثة كذلك في المنصوب في السر والجهر
الإشباع والتوسيط والقصر فيهما وتلك مع الإسكان إن كنت لم تدر
ولا مد مع روم كما الوصل عندهم وقد ذكروا التوسيط فيه ولم يقر
به عالم يدري، وقد جاء مغربا به صاحب «الإعلان» ما ضل من يدري
وما قال ذو «الإعلان» نص لغيره لمك، وفي «الكافي» لقد فزت بالظفر
ولكن ذا الموقوف ليس بهمزة عليه ومد الحكم في الهمز في الصدر
وذا كله من بعد واو مسكن أو الألف الغراء، وقيت من الكبر
أولِيَا ويأتي الضم في الها وغيرها ويوجد ذا المكنِيُّ والغير بالكسر
"هدان" الكتاب من حميم "تمار" يا جبال وسوف الآن عوفيت في الحشر
كذا السير ألقوه به فيه رسله فحصل نظام المرء إن كنت ذا شكر
أتى حرف مد ثابتا أو بعكسه لدى المصحف المحفوظ من كل ذي شر
وفي نحو "منه" معه حكم الذي مضى بنظمي في جزء لدى سورة الحجر

3. الوقف على الراء المتطرفة

أتى الرا برفع ثم نصب وجره وفتح وجزم ثم بالوقف للمصري
فإن كان حرف المد من قبلها مضى بهاء الضمير الحكم نظما بلا نثر
وإن كان شكل قبله أو مسكن صحيح يكن كالهمز في مبتدا ذكري
وقد قلت في الترقيق نظما محررا وتفخيمها يعزى إلى السبعة الغر

4. ميم الجمع

على ميم الجمع قف بإسكانها كذا روى الداني وامنع ما سواه عن الحبر
كسيحكم عن مك ولا فرق عنده والأول مختار وقيت من الوزر

5. الوقف على هاء التأنيث

على هاء للتأنيث ،والشكل عارضا فقف بالسكون حيث تقرأ أو تقري
كرحمة بالحق من يشاقق ولم يكن تعلم عسى ينجيك من شدة القبر
وإن حرف مد قبلها كالصلاة جا فبالهاء قف وامدد لقالون والمصري

6. عارض الشكل

فقد قيل كيف كان ذا الحرف عارضا وإسكانها أيضا كذاك فخذ نشري
جرى كسكون الوقف في الحكم كله ولا فرق ينمى هاك نقلا بلا فخر

ومـا رسـمـوا باليـاء كـالـهـمـز قـبله صـحـيح، ومـا يجـري هناك هـنا يجـري

«ويومـــئـــذ» سكن و"حـــينئـــذ" وقـــد أتى الروم في هـذين للأخـفـش البصـري

7. فصل في الوقف على هاء السكت

وخـــذ حكم هـاء السكت أيضـــا لنافـع مـتى تقـرأ الإسكـان في الوقف والمـر

سـوى ورشـهم بعـد « اقـرءوا»[1] جـاء نقله وإسكانهـــا أولـى عـن الأزرق الحـــر

وفي وصلهـــا لحن كـذاك بحـــذفـــهـــا مـخـالفـة المرسـوم إن كنت ذا خـبـر

8. حرف اللين بعد الفتح

وأمـا «خلوا» و «ابني» و «ولوا» وشـبـهـهـا فـفي كل حـــال لا تمـــد مـــدى الدهر

9. فصل في الوقف على حرف المد

وأمـــا حـروف المـــد فـــالحكم واضـح «كمني» وفي «قالوا» و «يرجوا» فبالقصر

على نحـو «أمـتـا» مع « غـثـاء» فـقف لهم بمـد طبـيـعي فـقـد فـزت بالأجـر

لورش «نئـا» «جـاءوا» «دعـائي» «كـآمنوا» وبالقـصـر قـالون روى عن ذوي الحـجـر

ومـــاليس فـــيـــه الراء يتلى لورشـــهم بســـتـــة أوجـــه رووا دونمـــا حـــجـــر

كـنحـــــو «نئـــــا» ومـع «تراءا» بظلـة كـذا نصـهم عن ورشــهم دمت في سـتـر

وســـبـــعـــة أوجـــه لورش ومـــثلهـــا برسم «نئـا» أيضـا وكل حـجـا يفـري

وأمــــا «تراءا» ظلـة فـــــثـــــلاثـة مـتى مـا رسـمت ذكـر مـولاك في السطر

10. فصل في الوقف على باقي الحروف

وفي العـاشـر الإحكام تجـري كـمـا جـرت مع الهـمـز في جـزء وكـالمـرء في البكر

ومـا قـيل في المكني في كل مـا مـضى من الرفـع أو فـتح ومـد ومن قـصـر

أتى شكل هذا الفـصل ضـمـا كـقـبل أو أتي مـعـربا لا فـرق كـالعلم والنصـر

وإن كـان حـرف المـد من قـبل مـدغم فـأحكامـه كـالهـمـز من بعـده تجـري

و«مـحـيـاي» بـالإسكان أشـبـع لنـافـع لدى الوقف والإدراج، خذ ما حوى صدري

وحـاصلهم في الوقف للعـدل ورشـهم ثمـانيـة تبـدو لذي الجـهـل كـالزهر

وأربعـة في حـالة الوصل فـانتـبـه فـإن لم يكن فـهـم فـمـا لك من عـذر

وفي رسـمـهـا سـبـعـون وجـهـا لنافـع مـع اثنين ذاع النظم في كل مـا قـطر

---

(1) إشارة إلى قوله تعالى : اقرؤوا كتابيه إني.

وعن ورشهم عشرون وجها متى تقف
وفيها لعيسى نصف عشرين من بلا
وفي «اللىء» حال الوقف أشبع لورشهم
ولا روم حال الوقف لا همز عندهم
ويجري هنا ما قد جرى في «الصلاة»، كن
وفي رسمها سبعون وجها لنافع
وما قد ذكرت من وجوه برسمها
وفي نحو «قاف» كلهم قد رووا لنا
لعثمان في "طه" ثلاثة أوجه
والأول مختار وذاك الذي روى
وذا كله في الوقف والوصل عنده
«مئاب» لورش و« النبيئين» فصلوا
فيجري كمرفوع ومنصوب الذي
فمن قال بالإشباع للهمز أشبعوا
ومن قال بالتوسيط وجهين حصلوا
ويتلوه بالتوسيط من قال مده
ومن مد «إسرائيل» كان كهذه
أبو الأزهر[1] الراوي عن العدل ورشهم
وقولة من مد «القرآن» غريبة
ومهما تقلقل[2] فاحذر المد عندهم
وهذا إذا ما الحرف كان مخففا
وتعليل هذا كله في نصوصهم
على مثل هذا قس مسائل جمة
رقد تمت الأحكام في الوقف كله
وسميت هذا النظم بـ «الوقف» سالكا
به المقرأ السني مقرأ نافع

وأربعة في النمل «ءاتن» كالدر
يجدها له منصوصة دمت في بر
وبزيهم وابن العلاء أبي عمرو
ولا بين بين سل نبيلا عسى تدري
سريعا لما تجني من العلم ذا صبر
وثنتان أيضا قل وما الأمر بالإمر
فذاك على التقريب من دون ما حصر
الإسكان والإشباع في الوقف والمر
الإضجاع والتقليل والفتح عن خبر
الأزرق عن عثمان خذ بلا هجر
ووافقه قالون بالفتح عن سبر
فللساكنين امدد لدى القصر خذ نذري
مضى قبل أو مفتوح الأمر كالأمر
كما الوصل خذ فرقا يلوح كما البدر
فيشبع من راعى السكون بلا نكر
إلى الهمز فاضبط كل حرف من الذكر
كذا الحكم في «القرآن» يجري كما يجري
يمد «القرآن» قال هذا أبو عمرو
ولم نرو هذا عن شيوخ ولم نقر
مع الشد أيضا دام عمرك في يسر
وفي ضده يتلى كما كان في المر
فاضربت عنه خيفة الطول في السطر
متى ما تلوت فاغرف العلم من بجري
على كل حرف فاعرف الحكم ذا فكر
على كل حرف حين يتلى من الذكر
تعلم وعلم دام سعيك في بر

(1) أبو الأزهر هو عبد الصمد العتقي.

(2) نتساءل هل لفظ "تقلقل" أي نقف على حروف القلقلة المعروفة، أو هو "تقلل" أي تأتي بالإمالة الصغرى، وهو الأقيس.

الفصل الخامس

مدرسة ابن غازي

شيخ الجماعة محمد بن أحمد ابن غازي العثماني، هو العالم الجامع الذي يَمثُل أمامَ كل باحث في علوم الشريعة. فيرى فيه الباحث في علم الحديث، الأستاذ الذي يستعرض للطلبة صحيح البخاري في كل رمضان، وله عليه تقييد معروف، ويرى فيه الباحث في الفقه الإمام الذي أحكم أصول الفن، وكتب فيه شفاء الغليل في حل مشكل خليل، وتكميل التقييد على المدونة، وحل مشكل كلام ابن عرفة. ويرى الباحث في علم النحو صاحب "الطرر" على الألفية التي جمع فيها بين شرح الشاطبي والمرادي ومع ذلك فهو المؤرخ الخبير كاتب الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، كما اشتهرت فهرسته الموسومة بالتَّعلّل برُسوم الإسناد بعد انتقال أهل المنزل والناد ومُطَالِعُها يُدرك سعة آفاقه في العلوم الشرعية. ولذلك فقد أجمع من كتبوا عنه، على علو قدره وبراعته في الخطابة والإقراء حتى قال بعضهم :

تكلم في الحقيقة والمجاز ... فما في الأرض مثلك يا ابن غازي

وكما يقول فيه أبو عبد الله الكفيف الأنفاسي :

حَبر تثبَّتَ والإنصافُ شيمتهُ ... أكرم به، طاب من خَلْقٍ ومن خُلُقَ

أتى به الدهر فَرْداً لا نظيرَ له ... مثلَ البخاريّ لما جاء بالعُتَقِي[1]

أما في علم القراءات، فإن له فيها اليد الطولي، لأنه استمد معارفها من جلة الشيوخ في عصره كما سنراه في نشأته العلمية ووفرة مروياته المعرفية.

---

(1) يشير الشاعر إلى أن البخاري في صحيحه لم يَرْوِ طريقة ابن القاسم العتقي إلا حديثاً واحداً وهو قوله ﷺ : «يرحم الله لوطاً لقد كان يأوي إلى ركن شديد».

1 . نشأته وشيوخه

بدأ ابن غازي تعليمه وليداً في مكناس وسمع من والدته التي كانت قبل والده زوجة لمحمد بن عزوز الصنهاجي الذي جود القرآن على ابن جابر المكناسي.

وعاد إلى فاس بعد خلاف مع والي مكناس، فقال إنها نقمة في طي نعمة، لأنه أسند إليه رئاسة الفتيا وكراسي الفقه والعربية والحساب والفرائض، وشارك في الجهاد في الثغور المغربية في الشمال.

واستوعب الدراسات القرآنية بواسطة شيخين اثنين أحدهم إبراهيم الحاج : أدركه وسمع منه بعض مورد الظمآن وحضر مشادة بينه وبين تلميذه الصغير في الرسم ولم يذكره في سنده ولو أنه شيخ شيخه. وكان عمدته في المتون، أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم النفزي الشهير بالسراج. إذ أخذ عنه خاقانية ابن مزاحم وتيسير الداني وشرحه لابن أبي السداد، والكافي والمفردات لابن شريح، وإقناع ابن الباذش والشاطبية وتكملة القيجاطي، ومقنع الداني، والممتع في تهذيبه لابن الكماد اللخمي المرسى، والإدغام الكبير له ومختصر المقنع لأبي عبد اللّه محمد بن البقال التازي الفاسي ورجزه في قراءة قالون ومجموعة تآليف الخراز. وقرأ عليه أيضاً نظم الفريد في أحكام التجويد لأبي العباس أحمد بن محمد الحسني، والبارع لابن آجروم، ودرر ابن بري، وشرحه المسمى الوجيز النافع لأبي مسلم القاضي القصري، وكُتُبَ أبي عبد اللّه الصفار وهي الحجاب النضيد في معرفة الإتقان والتجويد، والزهر اليانع في مقرأ نافع، واختصار في أسفار الفجر الطالع، والقانون الكلي في المقرأ السني، وتخريج الخلاف بين أبي نشيط والحلواني ومخارج الحروف وصفاتها، وكتب أبي الحسن بن سليمان القرطبي نزيل فاس وهي التجريد في الخلاف بين الأئمة الثلاثة : الداني ومكي وابن شريح، ومختصره للمؤلف وتهذيب المنافع، وترتيب الأداء وبيان الجمع بين الروايات في الأداء وتبيين طبقات المد له.

أما مسنده في الرواية فهو أبو عبد اللّه محمد بن الحسين الصغير الأوربي النيجي وأورد ابن غازي في تحليته قوله :

حلَفَ الزَّمان ليأتين بمثله　　　حنثت يمينك يا زمان فكفِّر

ويقول إنه لازمه كثيرا وختم عليه ثلاث ختمات وإنه حدثه بالرواية عن شيخين هما أبو العباس أحمد بن عبد الله الشهير بالفيلالي، وأبو الحسن علي بن أحمد الورتناجي الشهير بالوهري، وذكر أن إجازتهما مشهورة بأيدي الناس. ويقول الأستاذ عبد الهادي حميتو، إن هذه الإجازة تعتبر في حكم الضائعة، لكن أسانيدها قد تستخرج من إجازة البوعناني لأبي عبد الله محمد الشرقي.

ويقول ابن غازي : «فمن جهته أسمي بعض وجوه سندي المتصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تيمنا بذلك، وسلوكا لأحسن المسالك، وتفخيما للدخول في ظل هذا المقام العلي، وتطفلا على أهل هذا المقام السني، أعتمد من ذلك من انتقاه سيدي أحمد بن موسى الفيلالي المذكور من طريق أحمد بن نفيس المقري محتجا بأنه أقرب إليه تلاوة غير متخللة بالإجازة السانجة»[1].

والإجازة البوعنانية تسند عن طريق ابن غازي عن الصغير النيجي (تـ 887) عن أبي العباس أحمد عبد الله بن موسى الفيلالي الفاسي. عن أبي عبد الله محمد بن عبد الله السماتي الفخار[2]، عن أبي العباس أحمد بن علي الزواوي (تـ 749)، عن الشيخ أبي الحسن علي بن سليمان الأنصاري القرطبي شيخ الجماعة بفاس (تـ 730)، عن أبي جعفر ابن الزبير الجياني (تـ 708)، عن أبي الوليد العطار إسماعيل ابن يحيى الأزدي، عن القاضي أبي بكر محمد بن علي بن حسنون الحميري (تـ 604)، عن أبي محمد بن عبد الله بن خلف بن بقي القيسي البياسي (تـ 540)، عن الأستاذ الحافظ أبي محمد عبد الله بن عمر المعروف بابن العرجاء (حوالي 500)، عن أبي العباس أحمد بن نفيس الأطرابلسي المصري (تـ 453)، عن أبي معشر الطبري، عن أبي عدي عبد العزيز بن علي المصري المعروف بابن الإمام (تـ 381)، عن أبي بكر بن سيف التجيبي (تـ 307)، عن أبي يعقوب يوسف الأزرق (تـ 240)، عن عثمان بن سعيد ورش (تـ 197).

والملاحظ أن هذا السند الذي صارت تحرر به الإجازات يطرح عدة أسئلة، وهي :

---

(1) الدكتور احميتو، قراءة نافع عند المغاربة، مج 5، ص 1644.

(2) لم نقف على تاريخ وفاته، وقد كان حياً سنة 804 حسب ما يظهر في إجازة ذكرها الباحث المغربي محمد المنوني في المصادر العربية لتاريخ المغرب.

أولاً : أنه آثر طريق أبي الحسن علي بن سليمان القرطبي على طريق ابن بري المعاصر له.

ثانياً : وإنه اختار بعد ابن بقي الانتقال إلى ابن العرجاء، وقد كان من الممكن أن يسلك سبيل أبي عمرو الداني بواسطة ابن بقي عن يحيى البياسي.

ولقد كان في إمكان ابن غازي أن يسند قراءاته مرورا بأبي عمرو الداني عن طريق أستاذه أبي عبد اللّه الصغير عن أبي الحسن الوهري عن أبي ميمون عن أبي عبد اللّه بن عمر عن أبي العباس الزواوي عن أبي العباس الغافقي عن ابن مشليون عن القاضي أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي حمرة عن والده عن الداني وهو السند العالي الذي نوه به ابن الجزري في غاية النهاية[1].

3 . مؤلفاته في القراءات

إن مؤلفات ابن غازي في القراءات محدودة، ولكن تأثيرها الكيفي أشد وقعا من حجمها الكمي، عرف منها كتاب إنشاد الشريد من ضوال القصيد، وهو يدور حول مسائل في حرز الأماني للشاطبي، واشتهر منها تفصيل عقد الدرر وفيه تركيز محكم للطرق العشر عن نافع، كما أوثرت له تحقيقات عدة أفادها من شيخه النيجي ذكرها الدكتور عبد الهادي احميتو في موسوعته[2].

أ) تحقيقاته :

نذكر منها ترجيحه لعدم مدّ «الضالين» في الصلاة، وللفتح في «كلاهما» ومنها أيضا تعليقه على قول أبي وكيل ميمون إن إسماعيل بن جعفر روى المد في المنفصل لأن الشيخ أحمد المصمودي اعترض على ميمون هذا النقل. وفي الخلاف في المد المنفصل يقول الشاطبي :

«فإن ينفصل فالقصر بادره طالباً».

وقال ابن غازي : وما ذكره أبو القاسم رحمه اللّه فيه فائدتان أعلمك بأن المد المنفصل يقصره قالون، والثانية أنك تعتمد عليه وتعزم عليه. وأما شراح البرية،

(1) غاية النهاية، ج 2، ص 68.

(2) موسوعة احميتو، ص 1672.

فرجح أبو عبد اللّه الخراز القصر واحتج في ترجيحه إياه بأن قال: رواة القصر أكثر من رواة المد. لأن المروزي له وجهان والحلواني ليس له إلا القصر، وتابعه ابن عبد الكريم على ذلك. واعترض هذا الترجيح المذكور الأستاذ المحقق سيدي ميمون بن مساعد المصمودي بما هو مذكور في تحفته حيث قال:

ذا البحث للخراز والتقييد	فليس بالمرضي ولا السديد
لأن إسماعيل يروي المدا	فهو مكرر على ما جدا
لا بحث يرضى حيث قال الداني	في ذلك الوجهان جيّدان
والطول فيه رجح الصفار	وابن سليمان ولا إنكار

وهذا الذي قال سيدي ميمون اعترضه سيدي أحمد المصمودي قال رحمه اللّه: يا عجبا من أين نقل الشيخ المد للقاضي إسماعيل، ولم يذكر أبو عمرو في التعريف للحلواني إلا القصر، لكن رحمه اللّه هو إمام حافظ أمين في نقله لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ. وأما شيوخنا الذي قرأنا عليهم في فاس حرسها اللّه فأقرأني أبو العباس الأستاذ المحقق سيد أحمد المصمودي بالمد وكان يرجح المد[1].

ومما يلاحظ أن لابن غازي في دراسة القراءة منهجا تعليميا اقتبسه من الإمام القيسي، وهو ما يعرف بمدرسة «العدد»، ويسمى عند بعض الطلبة «بالحطيات» ومن أمثلة هذا المنهج ما التزم به النوري في غيث النفع في ذكر عدد وجوه الأداء عند الوصل بين السورتين، فإن هذه الوجوه قد تصل إلى المئات باعتبار التطويل في المد والقصر والتوسط مع الروم والإشمام. ومن أمثلته كذلك ما ذكره القيسي في قوله:

أأنذرتهم فيها وجوه كثيرة	لنافعهم مهما رسمت ففي الصور
ثلاثة آلاف تزيد ونيِّف	ويدري الذي قلنا لبيب إذا اختبر

ب) إنشاد الشريد:

وأما كتاب إنشاد الشريد من ضوال القصيد فيقول عنه مؤلفه إنه رتبه أبدع ترتيب على ما يهواه اللبيب ويستجيده الأريب. وهو ليس شرحا للشاطبية ولا ذيلا بالمعنى الاصطلاحي وإنما هو عبارة عن مجموعة من الحواشي والطرر تتناول في

---

(1) المصدر السابق، ص 1659.

أغلب الأحيان اختياراته واختيارات شيخه أبي عبد الله الصغير. كما تضمن تعليقات مختصرة على بعض أوجه القراءة، كمسألة الخلاف في «أأنذرتهم» وإمالة «من الناس» لأبي عمرو بن العلاء كما بين في سورة طه الفواصل المتفق عليها والتي تبين مواضع الإمالة وقد أدرج ابن غازي في هذا الباب نظماً في فواصل الممال بدأه بقوله :

وهاك في فواصل الممال	كشف قناع الوهم والخيال
للمدنيين وللمكي	والشامي والكوفي والبصري
مقربا نظامه المنقاد	ما بعَّد القيسيُّ والمجسرادُ

ومنه :

فليس من رؤوس آي «طه»	لمن سوى الكوفي مبتداها
وعكسه «مني هدى» في الثنيا	كذاك زهرة الحياة الدنيا
ولفظ «موسى فنسي» بمعزل	لغير مكي وغير الأول

وفي اختيار عدّ الفواصل يقول :

والمدني الأول ورش ارتضى	كَجَبْرٍ إذ على يزيد عرضا

وجبر يعني به ابن العلاء الذي أخذ عن يزيد بن القعقاع المدني ثم قال :

والأخوان العدد الكوفيا	لكن كلاهما يرى غنيا
عن ذا بما قبيله في «الحرز»	لولا تنوع وذا «للكنز»
وحسب البلاد لكن الأخير	عمدة ورشهم لدى الدر النثير
به يعد من لنافع قرا	مفتتحا مخمسا معشرا
حكاه في البيان والإيجاز	عن قطره خذ وادع لابن غازي[1]

وقد وضع أبو عبد الله محمد بن مبارك السجلماسي على إنشاد الشريد تعليقه بعنوان الطرر المستحسنة وقيل إنه نبه فيها على مسائل قليلة أخطأ فيها المؤلف أو أخذ فيها بوجه ضعيف. وقد قام بتحقيق إنشاد الشريد الأستاذ حسن العلمي في دار الحديث الحسنية.

---

(1) المصدر السابق، ص 1675.

ج) تفصيل الدرر :

تركزت فكرة العشر الصغير التي رأيناها سابقاً عند أبي علي الصفار. ولعل هذا العدد اختير تذكيرا بالقراءات العشر التي جمعها البغداديون من عهد ابن مهران. فكأن الذين اقتصروا على قراءة نافع اختاروا هم أيضا عشر روايات، وسموها بـ "العشر الصغير". فزادوا على طريق أبي يوسف الأزرق عن ورش طريقي عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم. ومحمد بن عبد الرحيم الأصبهاني وأضافوا إلى طريق أبي نشيط محمد بن هارون المروزي عن قالون طريقي أحمد الحلواني والقاضي إسماعيل المالكي البغدادي، ثم ضموا إلى هذه الطرق الست طريق محمد بن إسحق لرواية والده إسحق المسيبي المخزومي عن نافع مع طريق محمد بن سعدان عن المسيبي نفسه وطريقي محمد بن عبدوس عن إسماعيل بن جعفر المدني عن نافع، ومعها طريق أحمد بن فرح المفسر، والملاحظ أن ابن غازي صحف اسم ابن فرح كتبه بالجيم ونرى هذا الوهم عند عدد من الأئمة مثل الزياتي القائل في نظم سند التعريف :

فارس ابن أحمد	عن عبد باقي المرشد
عن زيد عن نجل فرج	للدوري أيضا لا حرج

حتى أن ابن القاضي نفسه وقع في نفس الخطإ إذ قال :

وما بإظهار «يعذب» من حرج	ليوسف والأسدي وابن فرج

ثم يقول :

جئت بها تزري بروض الزهر	سميتها لما جرت بفكري
تفصيل عقد درر ابن بري	في نشر طرق المدني العشر

واعتباراً لندرة هذا النظم وقيمته العلمية، فإنا أوردناه بتمامه، نقلاً من موسوعة الدكتور عبد الهادي احميتو وها هو نصه :

الحمد للإله والصلاة	على الذي به اقتدى الهُداةُ
محمَّدٍ سيدِ خَلْقِ اللَّه	وآله ذوي العُلا والجاه
دُونَكَ عَشْرُ طُرُقٍ لنافع	تنشر طَيَّ «الدرر اللوامع»
طريقُ الأزرقِ وعبدِ الصَّمَد	عن وَرشهم والأسدِي بسند

والمَــــروزي وأحــــمـــــدِ الحُلْواني والقـــاضي عن قـــالونَ ذِي الإتقـــان

ثـم عن إســـــحــــاقٍ طريقـــــةُ ابنِه ونـجل ســـــعْـــــدان إمـــــامِ فنه

وسَندُ ابن فـــرج[1] المــــفَــسَّــر ونجلِ عَـبْـدُوسٍ عن ابن جـعــفـــر

بيـنـهـــــــمـــــــا وبينَـه الدَّوري ومَـن سِـــوى ورشـــــهـم حَـــرمي

جـــئت بهــــا تزري بروض الزَّهْـر سـمــيـتـهــا لمـــا جـرت بفكري

تفـصـــيلَ عَـــقْـــدِ دُرر ابن برِّي في نَشْـــر طُرق المــدنِّي العَـــشْــر

1. اصطلاحه في النظم :

فــالكلُّ إن سكت فــيـــمـــا أطلقـــا أو عـمٍّ أو عـــزا لـه كـــاتـفـــقـــا

وواحـــد من كل طرقـــه انفــــرد إن خـصـــه ولم أخـالـف مـا اعـتـمـد

وإن عـــزا لـواحـــد خـــلافـــا ولـم تـجـــد مـنـي لـه انعطافـــا

فــخُـــصـــه بـالمـــروزي والأزرق سـكت أو ذكـــــرتـه أو مـن بـقـي

فـإن فــهـمـت وجـه تفـصـيل الذهب للـدر فــاعـمـلن بمـفـهـوم اللقب

والـلـه أرجــو فـي بلوغ مُـنيـــتـي بـه اعـتـصـامي وعليـه عـمـدتي

2. التعوذ والبسملة :

القـــول فـي تعــوذ وبـســمـلـة عـلـى الـذي يَصِح عـند الـنـقـلـه

والسِّـر فـي «التـيسـيـر» للمـسـيـبي بـــذا، وزيــد ذي، وكــلــه أبـــي

ومـن ســـوى الأزرق بين الســـور مـبـســمـل، ومـــا بقي فـي «الدرر»

3. ميم الجمع وهاء الكناية :

بـــاب بــه يَضِيء لَـونُ الـحـلـك في الـميم والـهـا سـابقي مـحـرك

خـيَّـر حـرمي بمـيم فـاسـتـرى[2] الحـــافظ الضم، وبالضـــد قـــرا

لنجل عـــبـــدوس ونـجل ســـعـــدَانْ والمروزي والقاضي من طرْقٍ حسانْ

ولأبـي عـــون لغــيـــر المـــثـل وهـمـــز قطع ومـــحل فـــصـل

للمـــدني الأخــيـرِ لا مـــا فـصَّلا من الفــواصل بحــرفَـيْ «في» و«لا»

(1) الصواب ابن فرح بالحاء المهملة.

(2) أي اختار.

واقْصر لقالونَ وإسحاقٍ معا ... «يُودِّه» والأخوات جُمَّعا
والوصل عنهما ب «ياتهْ» فضلا ... ثم لإسحاق و«أشركْه» صلا
و«من تولاه» عليه حيثما ... لنجل سعدان إمام العلما
و«يرضهُ» له ولابن جعفر ... ومن أحيل فرضي لم يخفر

4. المد :

القول في الممدود والمهموز ... على سبيل ليس بالمرموز
ويشبع المفصولَ عبدُ الصمد ... ويوسفٌ والمروزي في الأجود
واقصر كآمن و«شي» أفرطا ... ليوسفٍ، وفيهما اخترْ وسطا

5. أحكام الهمز :

وخَصِّصِ البدلَ في المفتوحتينْ ... في كلمةٍ بيوسف من دون مين
وقبل غير ضمة قد أدخلا ... حرميِّهم في ذي اثنتين فَيْصَلا
وقبلها إسحق والمفسر ... وقد وفت بالمروزي «الدرر»
أئمة للأولين والخبَرْ ... للعُتَقي في ذي ثلاثٍ اشتهر
واحذف لحِرمي من المفتوحتين ... أولاهما، وسهلن بغير تين
إن بانتا وفقا، وورش سهَّلا ... أخراهما، ويوسف قد أبدلا
واخصص به حرفي خفيفِ الكسر ... وقيل حلوانيهم كالمصْري
و«السوء إلا» و«النبي» أدغما ... حِرميِّهم على خلاف علما
في أول لنجل مينا ذي السنا ... وقيل فيها أحمد كورشنا
وأبدل «الإيوا» رجالُ الأسدي ... وأدغموا «تئوي»، وعبدُ الصمد
في غير «تئوي» عنده وجهان ... ووافق الحرمي الأصبهاني
لدى «لئلا» ولدى «مؤذن» ... وأبدلن له جميع المسكن
والأمر لا المجزوم عنه خُفِّفا ... وكل «لؤلؤ» و«جئت» مطلقا
«رءيا» «ونبأتُكُما» في يوسف ... ثم «قرأت» كامل التصرف
وسهلن له بعيد الفاء ... «ايت» وماضي «الأمن» باستيفاء
وأن بعد الكاف مع رأيتا ... في خبر وكيفما أمليتا
وأيا أو كلا لدى «لأملأن» ... عنه لفارس الرضا فسهلن
وفي سوى تعريفنا «اطمأنا» ... ثم «كأن» لا بقيد «تغن»

كذا «اطمأنوا» و«فأصفيكم» «وإذ   تأذن» «الأولى ومن هفا نبذ

فقد أحال فيه «ويكأنا»   معا لدى الفرش على «كأنا»

وفيه عنه «فبأي» أبدلا   «شانئك» الفؤاد» كيفما انجلى

«ناشئة» و«ملئت» «بأنا»   و«خاسئا» زد و«نبوئنا»

وياء «رءيا» أدغم الحرمي   ويوسف والعتقي «النسي»

ومال أحمد مع المسيبي   إلى وفاق ورشهم في المذهب

ذاك لدى «الموتفكات» مسجلا   وذا لدى «بير» و«ملء» فانقلا

للأسدي في الوقف أو في المر   و«الآن» لابن فرج كالمصري[1]

وخلفُ الأنصاري بذي استفهام   والواسطي لم ينح للإمام

قالون في الواو بالأولى النجم   ويوسف «كتابيه» كالحرمي

رواه عنه نجل سيف وتلا   دان به، وابن هلال نقلا

6. الإظهار والإدغام:

القول في الإظهار والإدغام   والفتح والممال للإمام

وورشهم والقاضي والحلواني   قد أدغموا في الضاد بالبيان

وورشهم وأحمد في الظاء   والأصبهاني وأبو الزعراء

في ذالها، ونجل إسحق اعتمد   إظهار «قد تبين الرشد» فقد

والتاء في الظا أدغمن للأزرق   وأحمد بخلفه والعتقي

ولابن إسحق «أجيبت» أظهرا   وخُلْف أحمد بن قالون عرا

وليس الإظهار له بالأظهر   وأدغمن «عذت» لنجل جعفر

و«اركب» لقاضيهم وعبد الصمد   ولأبي الزعراء والخلف زد

للمروزي، وثاء «يلهث» أدّغمْ   سليلُ عبدوس وللجل الأصمْ

وما بإظهار «يعذب» من حرج   ليوسف والأسدي وابن فرج[1]

و«بل» و«قل» للرا كحكم الفارط   لابن المسيبي ثم الواسطي

ونون «نون» أدغمن للعتقي   ونون «ياسين» له والأزرق

وأحمد، ودال صاد مريم   لنجل سعدان الإمام العلم

ونجل إسحاق والأصبهاني   للام غنة يُبقّيان

وزاد هذا الراء حيث تلفى   وذاك للغين وللخا أخفى

---

(1) المعنى هو ابن فرح بالحاء المهملة.

7. الإمالة:

وقللن للعتقي ويوسف
«حاميم» ثم «الكافرين» كي تفي

ولهما قلل وعبد الرحمان
والواسطي والقاضي وابن سعدان

باب «نرى» و«را» الفواتح «الفتى»
«رءا» «سجى» «التورية» «والجار»«متى»

إلا رؤوس الآي ذات الهاء
لاحرف «ذكريها» لأجل الراء

والمحض في «هار» لعيسى الزرقي
وقلل «التلخيص» للقاضي التقي

ومن سوى عيسى على الأصول
هذا الذي اخترت من النقول

وباب جاء قللن و«بل ران»
لنجل عبدوس ونجل سعدان

كذاك ها «طه» له والعتقي
والمحض للأزرق دون من بقي

ثم ب «هايا» الفتح والتقليل
لكلهم، وليغرم الكفيل

8. الراءات:

القول في الراءات واللامات
مرققات ومفخمات

وباب «منذر وخير» رقق
«كشرر» ليوسف والعتقي

والعتقي كيوسف في اللام
من بعد صادها بلا إعجام

ومثل ذا لابن هلال نقلا
وطاهر أهمل طاء مهملا

9. ياءات الإضافة والزوائد:

وهاك ياءات إضافيات
مع زوائد عن الرواة

و«ليومنوا بي» «تومنوا لي» فتحا
ورش «وأوزعني» معا قد وضحا

ليوسف والعتقي في الأشهر
والواسطي وأحمد المفسر

«ولي فيها» «من معي» في الظلة
للأولين، وافتحن «اخوتي»

للجعفري والعتقي والأزرق
وافتح لذين ولعيسى الزرقي

«إني أوفي» والسكون جاء
في «لي دين» لأبي الزعراء

والقاضي والمسيبيُ في «إلى
ربي» بفصلت سكونا قوّلا

كالكل في «محياي» لكن يوسف
له بفتحه وجيه يضعف

وكل ما لنافع في «الدرر»
من زائد فكلهم به حر

وما لورش فله لا لثان
لكنه شورك في ثمان

والاه في «التنادي» و«التلاق»
أحمد ذو التفسير بإتقان

وباختلاف أحمد والمروزي ... لكنّ ذا لغير تعريف عزي
في «البادي» تسألني ما «والداعي» ... معا «دعائي» الجعفري الواعي
والواسطي وَالاهُ في «دعاني» ... مع ذا، وخص ذا «بقد هداني»
«خافون» «تخزون» بنص هود ... و«اخشون» قبل النهي في العقود
«أشركتمون» «اتبعون» زخرف ... ثم «اتقون يا أولى» فلتعرف
«كيدون» في أعرافها ولتزد ... «توتون» موثقا له والأسد
وذا وحرميهم «إن ترني» ... و«اتبعون أهدكم» في المومن
وخصها بحال وصل الكل ... غير ابن سعدان بأولَى النمل
وغير إسماعيل في «تتبعن» ... والفتح في هذا له في الوصل عن
والخلف للحرمي في «ءاتاني» ... وقفا، وصل بالفتح للإسكان

10. فرش الحروف:

وها أنا بعون رب العرش ... أتبع ما أصّلته بالفرش
قالون في قانون «وهي» «وهوا» ... كمن حوى التفسير ثم النحوا
لكن أبو الفتح عن المفسر ... أقرأ دانيا بعكس النظر
مع «ثُم» بالضم ومع «يُملا» ... بمثل خلف الواسطي المعلى
«هزوءا» لاسماعيل تسكينا حُبي ... «كفوءا» له والقاضي والمسيبي
وذا كعيسى في «البيوت» يلفى ... وغير ورش «كنعما» أخفى
وفي «هأنتم» مُدّ للحرمي ... وحققن للأسدي الزكي
وبين بين غيره قد سهلا ... وقيل إن يوسفا قد أبدلا
ثم احتمال الها بمده ظهر ... وقد رأيت «أرأيت» في «الدرر»
وتون «شنئان» معا للجعفري ... وللمسيبي بتسكين قري
والأصبهاني وابن ذا الإمام ... ضم ﴿ بهُ انظر كيف ﴾ في الأنعام
«وأنا إلا» مده للواسطي ... والمروزي وصلا وخذ بالفارط
«وحيي» أفكك وادّغم للقاضي ... وفُك للباقين بالتراضي
وسكّن الضمّ براء «قربة» ... عيسى وإسحاق بنص التوبة
والفتح في «يومئذ» للجعفري ... في هود والنمل وسال فاكسر
وشذ من لنجل سعدان قرا ... بالقصر في استفهام ما تكررا

ومَد ما للمسيبيّ في الكهف | «لكنا» والوقف بغير خلف
ثم سكون «نُكْرا» إن نصبا | لابن أبي كثيرهم قد نسبا
«ولأهبْ» بالياء للحلواني | ولأبي سعيدهم عثمان
وها ﴿ لأهلهُ امكثوا ﴾ بالضم | معا لإسحاق الغزير العلم
ورش «ليقطع» و«ليقضوا» كسرا | ومعه فوق الروم الأنصاري جرى
ولابن سعدان «تمدوني» حذف | نون به في عينها قد اختلف
والوصل بالتسهيل أو بالياء | ليوسف والعتقي في اللائي
والأول المشهور والوقف بيا | بلا خلاف عنهم قد رويا
وواو «أوءاباؤنا» قد فتحا | والأسدي بنقله قد أفصحا
وذا وإسماعيل بالوصل «اصطفى» | والخلف في «عربا» له قد عرفا
والياب «نسلكه» مكان النون | للأصبهانيّ الرضا الميمون
تم لتسع بقيت في التاسع | من القرون ذا حباء واسع
ويرغب الرحمن في الجواز | محمد بن أحمد بن غازي
مستشفعا بسيد الأنام | عليه مني أفضل السلام

هذا هو تفصيل الدرر لابن غازي الذي أثار نشاطاً علمياً متميزاً، ولذلك لأنه جمع بين اتجاهين متكاملين أحدهما مذهب أبي الحسن بن سليمان القرطبي الذي نظم تعريف الداني، وأسس انطلاقة البحوث في العشر الصغير، وتابعه في هذا المنحى أبو علي الصفار في تحفة الأليف في نظم ما في التعريف، والاتجاه الثاني يمثله أبو الحسن بن بري في درره التي انتزعت من تيسير الداني ما يختص بنافع، مع الاختصار على راوييه المعروفين ورش وقالون، مع اعتبار طريق الأزرق للأول وأبي نشيط للثاني، وبيان مواضع الخلاف وترك طرق الترجيح للباحثين، ثم كان دور ابن غازي في الجمع بين الحسنيين؛ ذلك أنه رأى أن ابن بريّ نظم عقدا من الدرر، فأراد تزيينها بفصلات من ذهب، وإلى ذلك أشار بقوله : «وهذه الفصلات تتمثل في أوجه طرق القراء الذي لم يأت ذكرهم صراحة في درر ابن بري، وتقبل علماء عصره هذا المنهج فعبر أحد شراح التفصيل عن رأيهم بقوله :

أيا من تصدى للقراءات قاصدا | لتحصيل عشر من طريق أبي عمرو
على ما رواه العدل ورش لنافع | وقالون بعده وإسحاق ذو السر

ومن بعد إسماعيلهم نجل جعفر | على ما رواه العشر عنهم بلا عسر
عليك بتفصيل ابن غازي فإنه | كفيل بها حقا حقيقا بلا نكر
فبيَّن مبهماً وأوضح مشكلا | وفسر مغلقاً وأبعد عن جور
وضمنه ذكر القراءات كلها | سوى أحرف فيها أحال على البرى

وقائل هذه الأبيات هو الحسن بن محمد الدرعي المعروف بالدراوي المتوفى سنة 1006 وكان من علماء الزاوية الدلائية وانتقل في آخر حياته إلى فاس.

4 . شراح التفصيل

لقد كان المؤلف نفسه أول من شرح أرجوزته التي نظمها قبل وفاته بنحو من ثلاثين سنة، فيقول أبو زيد القصري أن ابن غازي لما أكملها دعا طلبة عصره وفسرها لهم : وأبو زيد القصري هذا هو المعروف بالخباز (تـ 964) وضع هو أيضا شرحا على أرجوزة التفصيل سماه «بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد» كما شرحها أيضا المقرئ الشهير الدراوي الذي ذكرنا تقريظه لهذا النظم. ومن شراحها كذلك الحافظ أبو محمد عبد الهادي الحسني السجلماسي وأبو عبد اللّه محمد بن يوسف النملي السوسي والشيخ أبو عبد اللّه محمد بن أحمد الحامدي.

ـ الرحماني وتكميل المنافع :

وممن شرحه من تلامذة ابن القاضي أبو عبد اللّه محمد بن محمد ابن أحمد الرحماني المراكشي وسماه. تكميل المنافع في قراءة الطرق العشرة المروية عن نافع، وقد اتفقت هذه التسمية مع عنوان نظم الشيخ عبد السلام بن محمد المدغري. ويقول الرحماني أنه اقتصر على الاعتماد على «التفصيل» دون غيره من قصائد العشر مخافة التطويل. وفي هذا الكتاب يأتي المؤلف بتنبيهات تفسيرية مفيدة منها قوله بعد بيت ابن غازي :

والسر في التيسير للمسيبي | بـذا وزيد ذي وكله أبـي

فقال إن «بذا» إشارة إلى التعوذ، و«ذي» إشارة إلي البسملة ثم ذكر أن مشهور الجهر بها كغيره على السواء.

وتعلقيا على قول ابن بري :

«ومدّ للساكن في الفواتح» نبه الرحماني أن هذا للعشرة لقول ابن غازي : «فالكل إن سكت عما أطلقا» يعني أن لو كان في هذا خلاف لذكره صاحب التفصيل.

ــ شرح ابن جموع وكفاية التحصيل :

ومن أشهر شروحها كتاب "**كفاية التحصيل في شرح التفصيل**" لأبي سرحان مسعود بن محمد جموع السجلماسي. وقد أكثر فيه من النقول عن شيخه أبي زيد ابن القاضي، قد قام بتحقيقه الباحث عبد الرحمن السائب في كلية الآداب في الرباط. ومسعود بن علي محمد جموع السجلماسي الأصل الفاسي من أئمة القراءة في عصره، وله في القراءات مصنفات جيدة منها شرحه للبرية المعروف بالجامع. ومعونة الذكر في الطرق العشر، وله شرح على مورد الظمآن، وقد كتب أيضاً في الحديث اختصاراً لإرشاد الساري على البخاري للقسطلاني.

وقد كان مسعود جموع من أجل أصحاب ابن القاضي وأفاد كثيرا من بحوثه ومصنفاته، كلما رجع في تأليفه إلى نفس الأصول التي استقى منها ابن القاضي معلوماته، وأخذ عن جل شيوخ عصره وقطره فقرأ على أحمد بن محمد المريني (تـ 1082) وسمع من أبي محمد عبد القادر الفاسي (1092) وأبي عبد الله محمد بن سليمان البوعناني ومن أشهر تلاميذ مسعود بن جموع أبو العباس أحمد بن عاشر الحافي (تـ 1163).

أما شرحه في التفصيل فإنه يمتاز بالدقة في النقول والإحكام في المنهج، واعتاد فيه أن يبدأ بإعراب الأبيات وضبطها، ثم بيان الأحكام المتعلقة ويعطي أمثلة يوضح بها أوجه الترجيح فيها. ونورد من كتابه مثالا يتناول تفسيره لاصطلاح الناظم في مقدمته فقال :

فالكل إن سكت فيما أطلقا   أو عم أو عزا له كاتفقا

(فالكل) مبتدأ وأدخل عليه أل تبعا لابن مالك في الجواز قال : ابن مالك في شرح الكافية : «لا يقال الكل والبعض لأنهما لازمان للإضافة، فلا يجمع بينهما، والمختار جوازه وإن لم يقع في كلام المتقدمين» لكن جاء في كلام سيبويه وغيره من الفصحاء: «والقياس جوازه حملا لكل على جميع ولبعض على جزء، وقولهم لازم للإضافة ممنوع ليجيء نصبها على الحال و(إن سكت) شرط و(فيما) جار ومجرور متعلق سكت وألف (أطلقا) للإطلاق وفاعل أطلق ضمير ابن بري، وعائد ما محذوف أي أطلقه (أوعم) عطف على أطلق وكذا ما بعده وضمير له لنافع و(كاتفقا) حال من ضمير ما وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله [والشرط وجوابه خبر عن المبتدإ] أي فالكل

لكلهم. أخبر رحمه الله أنه إذا أطلق [الحكم] في الدرر لأهل العشر. والإطلاق ضد التقييد، والمطلق : ما دل على شائع في جنسه، وسواء كان وفاقاً أو خلافاً، ولم يقيد بواحد وسكت هو في هذا المنظوم عن تخصيصه. فإنه عام للطرق العشرة كقوله :

«ولا تقف فيها إذا وصلتها»

وقوله :

«ومد للساكن في الفواتح ومد عين عند كل راجح»

« أو عمّ» كقوله :

«وكلهم يقف بالإسكان»

«أو عزا له» أي نسب له كقوله :

ونقلوا لنافع منقولا ردءا وءالان وعادا الأولى

ولم ينسب لنافع ولكنه أتى بضمير تثنية لورش وقالون كقوله :

«وأظهرا نخسف».

وقوله «كاتفقا» تشبيه وإعطاء حكمه وأما قوله :

«فنافع سهل أخرى الهمزتين»

«ونافع بقصر يرضه»

«ويظهران هل وبل»

فلم يسكت في ذلك، وقد بينه بعد كأنه يقول إن وجدت في الدرر مثل هذا ولم نخصصه لك بخلاف أو لبعض دون بعض فالكل متفق عليه وإن كان بخلاف فيه فإني أبينه لك، أي ذلك الحكم وعلى هذا المنوال سار شرح كفاية التحصيل.

ـ تكملة المدغري وروض الزهر :

ولم يقتصر الاهتمام بالتفصيل على الشروح بل أضيفت له معارضات وتكميلات من أشهرها تكملة عبد السلام المدغري في بيان أوجه الأداء في العشر الصغير وهو من تلامذة مسعود جموع.

ولقد سلك الشيخ عبد السلام المدغري سبيل ابن غازي في نظم الطرق العشر. بأرجوزة سماها «روض الزهر» تناول فيها مسائل الخلاف والأوجه المقدمة في

الأداء والناظم من أعلام تلامذة المقرئين الشريف إدريس المنجرة ومسعود جموع وقد أوضح ذلك في مقدمة نظمه إذ يقول :

يقول عبد للسلام المضغري ... الراجي عفو ربه المقتدر

أحمد ربي مصليا على ... محمد وءاله ومن تلا

وهاك ما الأخذ به قد اشتهر ... عن الرواة العشر إن خلف ظهر

مما بوجه أو بوجهين وما ... أخر منهما وما تقدما

عنيت عشر طرق لنافع ... أبي رؤيم المدني الخاشع

حسب ما قرأته بفاس ... عن الإمامين لجمع الناس

إدريسنا المقدم العلامة ... والجهبذ المحقق الفهامة

مسعودنا جموع ذي العلوم ... وها أنا أشرع في المنظوم

مسميا له بروض الزهر ... في عشر طرق نافع ذي السر

والعون أسأل من الوهاب ... ربي والتوفيق للصواب

والملاحظ أن «روض الزهر» هذا ليس هو المعني بقول ابن غازي إن تفصيله «يزري بروض الزهر» لتقدم التفصيل على الروض بأكثر من قرن من الزمن فقد فرغ الناظم من كتابتها عام 1130. وتوجد منها نسخة في الخزانة الحسنية في مجموعة برقم 119 ؛ ويعتقد الدكتور عبد الهادي احميتو أنها فريدة، وقد أوردها بتمامها في موسوعته عن قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية ورش. وقد كان تأثره بتفصيل العقد واضحا ومصرحا ومن ذلك قوله في الإمالة :

وافتح وقللن في هايا مريما ... له وكل من أمال مثلما

والفتح للجمال وابن فرج ... والأصبهاني وابن إسحق يجي

وذا هو المشهور عند الناس ... بغربنا هذا كأهل فاس

وبعضهم قد قال بالتقليل ... والفتح للكل بلا تفصيل

كابن علي الرضا الأواه ... الحسني مولاي عبد اللّه

وكابن غازي العالم المشتهر ... إذ قال في تفصيل عقد الدرر

«ثم بهايا» الفتح والتقليل ... لكلهم وليغرم الكفيل

فهو هنا يستشهد به ويتابعه حتى في وهمه في تصحيف ابن فرح المفسر، ومما يرد في هذا النظم بعض الإشارات إلى مسائل من الرسم والضبط مثل قوله في ءالان :

وقال ذو المورد في الضبط لدى ... بـاب «ءالان» مبدلا أن قد بدا

وهمـز «ءالان» إذا مـا أبـدلا ... وبابُـه مـطّ عليـه جعـلا

ومنها قوله أيضاً في «النبيء إن» :

والرسم في النبي في الأحزاب ... حرفيه بالعقص على الصواب

وشديا وضبطها دع وقف ... بالهمز لا غير كحرف يوسف

وشكل مبدل محرك فضع ... وعز ما سهلته حيث وقع

ومن المعروف أن للشيخ المضعري ألفية في القراءات سماها تكميل المنافع بين مقاصدها في قوله :

ونظم ذا يكون كالتكميل ... لدرر ابن بري والتفصيل

لنجل غازيهم إمام العلما ... أكرم به من سيد بل بهما

لأنني أدخلت نظمي منهما ... بعضا من الأبيات فافهم واعلما

ولهذا الشيخ أيضاً مؤلف ثالث في هذا الموضوع وهو كتاب «الهدية المرضية في تحقيق الطرق العشرية» يقول فيه إنه رتب أبواب مسائله بفصولها على ترتيب أبواب «الدرر» و«التفصيل» وقد ألفه بعد منظومة «روض الزهر» لأنه كان يحيل عليه فيه، كما ذكر استفادته من كتاب «أنوار التعريف» للإمام الجزولي.

فيبدو أن الشيخ عبد السلام المدغري كان من أكثر العلماء تناولاً للطرق العشرية فحرص على تكملتها نظماً، وعلى تحقيقها نثراً، فصارت كتبه ولو كانت نادرة، بمثابة مدونة هذا الفن.

الفصل السادس

مدرسة ابن القاضي

1 . حياته العلمية

عبد الرحمن بن أبي القاسم المعروف بابن القاضي المكناسي الفاسي من أجلّ أعلام القراء في المغرب، عرف انتماؤه إلى بيت علم وفضل، فكان والده أبو القاسم من النحاة المشهورين، وله مشاركة كذلك في علوم القرآن، ومن الطبيعي أن يسهم في تنشئة ولده على العلم، ومن أهل هذا البيت أبو العباس أحمد بن القاضي المؤرخ الكبير صاحب "درة الحجال" و"جذوة الاقتباس" وغيرهما، وبنو القاضي من أعيان قبيلة مكناسة التي ينتسبون إليها.

وقد تربى عبد الرحمن بن القاضي في أحضان أبي المحاسن الفاسي، وترعرع في مهد العلوم في زاويته، ثم ترقى في تعليمه إلى أن وصل إلى مستوى شيخ الجماعة.

وليس من المبالغة القول بأن أبا زيد عبد الرحمن بن أبي القاسم المعروف بابن القاضي يعتبر بجدارة خاتمة المحققين من قراء المغرب. لقد جمع هذا العالم الموسوعي معارف أسلافه من قراءة ورسم وتجويد، وشملت مصنفاته مجمل قراءة الإمام نافع برواتها وطرقها وأوجهها، فبسط البحث في كتابه الجامع المعروف بالفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع. ثم تناول قراءة ابن كثير وأبي عمرو بن العلاء في مصنفين مستقلين، وهما إيضاح ما ينبهم على الورى في قراءة عالم أم القرى، وعلم النصرة في قراءة إمام البصرة، وخصص أبحاثاً لمواضيع من غوامض الأداء مثل «القول الفصل في اختلاف السبعة في الوقف والوصل»، و«مقالة الأعلام في تخفيف الهمز لحمزة وهشام»، و«قرة العين في معنى قولهم تسهيل الهمزة بين بين»، و«المنحة والتقريب في إمالة الكسائي لهاء

التأنيث»، و«إزالة الشك والالتباس لكثير من الناس في نقل ﴿ الم أحسب الناس ﴾، ونظم ما خالف فيه ابن العلاء نافعا في الوقف وتناول مراتب المد عند القراء.

وكتب «الجامع المفيد لأحكام الرسم والقراءة والتجويد» وفي الرسم له بيان الخلاف والتشهير والاستحسان وما أغفله مورد الظمآن، وله كذلك تقييد ما يلتبس من رسم المكي.

ها هي أهم آثار هذا المقرئ الذي ينعته المؤرخون بأنه شيخ الجماعة في الإقراء، إنه الحافظ الحجة، شيخ الشيوخ عمدة أهل التحقيق داني زمانه وجعبري عصره، وقد كان ابن القاضي حقيقاً بكل هذا الثناء والإطراء.

ومما يمتاز به ابن القاضي سعة آفاقه العلمية عموماً، وفي القراءات خصوصاً، فجمع بين علوم القرآن والحديث، وعمق البحث في روايات إمامي الحرمين نافع وابن كثير، وقارئ البصرة، وحرر قضايا عن أئمة الكوفة، وقد استمد معارفه من جلة علماء عصره أمثال أبي المحاسن الفاسي الذي تربى في أحضانه، وأخيه المحدث الكبير أبي زيد الفاسي، واعتمد في القراءة على الإمام عبد الرحمن بن عبد الواحد السجلماسي (1029) وقد شاركه في الأخذ عن محمد بن الشريف المري (1018)، كما أخذ أيضاً عن محمد بن يوسف التاملي (1048) وعبد الواحد بن عاشر (1040) الفقيه المعروف، ومؤلف فتح المنان في شرح مورد الظمآن.

واشتهر من أصحاب ابن القاضي مجموعة من علية القراء، منهم مسعود بن جموع وإبراهيم بن علي الدرعي الهسكوري الذي استدرك عليه في بعض مسائل الرسم، وهو من أشياخ سيد أحمد الحبيب اللمطي عمدة الروايات والأسانيد في قطر شنقيط. وممن أخذ عن ابن القاضي أيضاً، أبو عبد الله محمد العربي الفشتالي (1090) وأبو سالم العياشي صاحب الرحلة المشهورة بـ "ماء الموائد"، ومنهم كذلك الشيخ عبد القادر الفاسي وابناه أبو زيد عبد الرحمن وأخوه محمد.

وبعد تلامذته المباشرين امتد إشعاع مدرسته على يد أبي العلاء إدريس المنجرة، ومحمد بن عبد السلام الفاسي.

2 . منهجه في التأليف

ولبيان منهجه في التأليف، سنورد بعض ما قيل في الفجر الساطع ونقف قليلاً معه في كتاب الإيضاح مع استعراض بعض تنبيهاته في الأداء والرسم، كما

سنتحدث عن أقواله في العمل على تسهيل الهمز بالهاء الخالص، لكننا قبل ذلك، نبدأ بإعطاء مثال على منهجه التربوي الذي ألفناه عند ابن غازي في تقديم بعض الأحكام الجزئية في صيغة سؤال وجواب منظومين، وقد اخترنا المقطوعة التي أنشأها في حكم تسكين ياء «محياي» مع الأوجه المترتبة على رواياتها، والتي بلغت أوجه ضبطها حسب عده مائة وسبعين وفي ذلك يقول :

أسائلكم يا مقرئي حرف نافع	بأرجوزة البري جوابا عن الخُبْر
فما كلمة جاءت لعثمان وحده	عن ابن يسار يوسف الأزرق الحبر
بفغر ولي مع سكون وفتحة	وطول وقصر لا توسط للمصري
ومذهب أهل النحو منع وقوفها	ورده أعلام القران أولو البر
وذا كله وصلا وفي الوقف ضعفها	على المذهب المشهور من «درر البر
ولا روم لا إشمام فيها لمن تلا	وخالف تاج النحو أعني أبا بشر
ومن سرها جمع المخارج كلها	شفاه لسان ثم حلق بلا نكر
وقد جمعت من الصفات غوامضا	ويعرفه من عنده الكنز في الدر
وفي رسمها خلف المصاحف قد بدا	بآخرها مع رابع عند من يدري
وفي ضبطها سبعون وجها لورشهم	ومع مائة أيضا حكاها ذوو الذكر
بذا أعلنوا والله يستر عيبنا	ويلهمنا إلى الصواب مدى العمر
جوابكم محياي في مذهب المصري	بآخر أنعام تفرد كالبدر

وأمثلة هذا النوع كثيرة في كتاب الفجر الساطع.

3 . الفجر الساطع

أما مؤلفاته المتكاملة فلا شك أن أهمها وأغزرها مادة وأوفاها بحوثاً هو كتاب الفجر الساطع الذي قام بتحقيقه الأستاذ أحمد البوشيخي في دار الحديث الحسنية بالرباط.

يقول عنه الدكتور احميتو، إنه «شرح فريد حشد له كل طاقته، وكاد يستوعب فيه جميع ما ألف في القراءة، وخاصة في المدرسة المغربية وقد ضمنه أكثر شروح المتقدمين، واعتمد خاصة على ما ذكره المنتوري في شرحه، وزاد عليه الكثير مما

جمعه بطول الدرس والممارسة، من كتب الأئمة وأقوالهم وقصائدهم ومذاهبهم حتى لا تكاد تجد بابا إلا وجدت كل ما ألف فيه معروضا بإتقان نظما ونثرا كل هذا مع قدرة عالية على الاستنباط والموازنة وتقويم المذاهب والاختيارات ثم الترجيح بينهما.

ويقول عنه الباحث المغربي سعيد أعراب في كتاب القراء والقراءات في المغرب : «فالفجر الساطع أوسع شروح منظومة ابن بري في مقرأ نافع، وأوفاها بمقاصد هذا الفن، ولا نبالغ إذا قلنا إنه أكبر موسوعة في قراءة نافع، فالكتاب لم يترك شاذة ولا فاذة إلا أحصاها، حتى إنك لو أردت فقط أن تصنف المصادر التي عاد إليها، لهالك الأمر فالرجل حافظ واعية، قدر له أن يطلع على المكتبتين: الأندلسية والمغربية، ويحيط علما بكل ما فيهما؛ ثم ينخل كل ذلك، فيخرج إلى الناس بهذا الشرح العجيب، النادر الغريب، إلى جانب ما لابن القاضي من تحقيق وإدراك لدقائق الأمور في هذا الباب.

«وله وقفات مع الداني والشاطبي وابن بري وسواهم، يخطّئ هذا ويصوّب ذاك وربما قال لهم : أخطأتم جميعا والحجة هذه وسبحان من لا يضل ولا ينسى !»

«ومهما يكن، فابن القاضي أدرك مرتبة لا تسامى في هذا الشأن، وحلق في أجواء وقف دونها معاصروه وكل من جاءوا بعده، وهو معتز بعلمه واثق بحجته ؛ يردد كثيراً هذه الحكمة : اعرف الرجال بالحق، ولا تعرف الحق بالرجال»[1].

ومن مصادره التي اعتمدها في هذا الكتاب : شرح المنتوري على ابن بري، وقد تتبع المراجع التي عاد إليها هذا الشارح فألفاها تربو على المائة وسبعين ديوانا ما بين تفسير وحديث وعربية، ومؤلفات في علم القراءات.

وطريقة أبي زيد في الفجر الساطع : أن يكثر الألفاظ التي اختلف الرواة فيها، أو على الأصح تلاميذ الشيخ، فكل روى حسبما سمع، وقد تختلف وجهة نظر المؤلف فيها ؛ ولذا يختار أبو زيد آخر ما سمع منها، فيؤثر رواية البلفيقي وهو آخر رواة ابن بري؛ وربما اعتمد ما عنده من نسخ وصلت إليه بخط يد المؤلف.

---

(1) سعيد أعراب، القراء والقراءات بالمغرب، ط. أولى، 1410هـ/1990م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 95.

ثم يورد أقوال الشراح، وآراء الأئمة في كل مسألة، وهنا تبرز براعة ابن القاضي وسعة أفقه ؛ فيذكر ما بينها من وفاق أو خلاف، ويبين وجهة نظر كل ؛ ثم يذكر رأيه في الموضوع، أو ما سمعه من شيوخه في ذلك ؛ فيقول : قلت هو المعمول به عندنا في أرض المغرب، أو هو الذي نأخذ به أو يترجح لنا... والحجة في ذلك كذا...

وينتهي من كل بيت بإعرابه، فإذا اختلف الشراح في وجه من الوجوه، أورد مذاهب النحاة، وحرر القول في ذلك، مما يدل على طول باعه في هذا الميدان.

4 . كتاب بيان الخلاف والتشهير وما وقع في الحرز من الزيادات على التيسير

فإن ابن القاضي قد أكمله سنة 1115، وهو مصنف جمع بين الاختصار والشمول. فهو لا يزيد في حجمه على نحو مائة صفحة، ولكنه اشتمل على مجمل مسائل الخلاف في القراءات مع بيان المقدم في الأداء. وتعليله من حيث اللغة والرواية، والالتزام بذكر ما كان زيادات الشاطبية على تيسير الداني، وذلك وفقاً لما ورد في عنوان الكتاب.

ولقد استعرض المصنف فيه جميع السور، دون أن يتعرض لأحكام الأصول مجردة، وغير أنه يلمح لها في ذكر أقوال الأئمة، ويتميز ابن القاضي بمواقفه الخاصة كتقويمه لقراء عصره وتعقبه للمتصدرين من قبله، وحسن اختياره في التنبيه على المسائل الدقيقة من فئة، والأمثلة الموالية توضح منهجه في هذا المصنف وتعطي صورة عن شخصيته العلمية.

أ) انتقاده لقراء عصره :

يقول في الكلام على مراتب المد : «تنبيه الذي نص عليه أهل الفن قاطبة أنه لابد من التفريق بين المراتب في الأداء والرواية ولا يضبط ذلك إلا بمشافهة شيخ بارع متفوق عالم بأحكامها ولم يبق أحد في زماننا هذا ولا الذي قبله بأرض المغرب يفرق بينهما فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وفي كلامه عن الإمالة، يذكر أن كثيراً من الناس لا يفرق بين الإمالة الكبرى والصغرى ثم يقول : «فليحذر القارئ كل الحذر مما جرى به العمل في أرض المغرب عند المتصدرين قاطبة من تمكين الحرف الممال وزيادة ياء بعده وألف بعد الياء، فقد أجمعت الأمة على أن هذا خطأ فاحش.

ب) تَعَقُّبُه للمصنفين قبله :

وأورد في كلامه عن إشباع حرف اللين قبل المدغم، عند قوله تعالى : ﴿ حيث شئتم ﴾، ما قاله الدقون :

وإن جاء حرف المد من قبل مدغم فلا بن العلا التثليث يروي أبو العلا
وظاهرها الإشباع مع قصر لينها وليس لهم في اللين نص فيمثلا

ويعقب عليه ابن القاضي قائلاً : «بل النص موجود في تقريب النشر فصرح في حرف اللين بالثلاثة كحرف المد واختيار الإشباع وإليه أشرنا تدليلاً لكلام الدقون.

بل النص موجود لدى النشر واضح فصرح بالتثليث والطول فضلا

وفي كلامه عن قوله تعالى : ﴿ أأنذرتهم ﴾ ذكر قول المجراد أنه لا نص يبين أن إلغاء العارض أكثر من اعتباره في تمكين المدّ مع التسهيل، ويقول ابن القاضي : «بل النص موجود في الإيضاح للداني إذ قال الإمام المنتوري، ذكر الداني في الإيضاح فيها وجهين : الإشباع وتركه ثم قال الإشباع عندما أقيس.

ج) ومن دقائق تنبيهاته في هذا المصنف قوله :

إن قصر إسرائيل خاص بالوصل، أما في الوقف فالمشهور الإشباع لسكون الوقف قاله الخراز ومن تبعه كابن عبد الكريم والمجاصي وابن وكيل والمنتوري وغيرهم وخالف ابن آجروم فقال : لا يجوز إلا الطبيعي كالوصل لاتحاد العلة والعمل على خلافه.

ومنها قوله تعالى : ﴿ قل بيسما ﴾ إنها إذا كتبت متصلة وقفت لحمزة بالبدل، وإن رسمت منفصلة تعين التحقيق وبقياس عليه «أن لا» و«أن ما» و«فإن لم» ونظائرها في الاتصال والانفصال، ويذكر أنه أشار إلى هذا اللغز بقوله :

ألا أيها الأستاذ إن كنت متقناً لأحكام رسم الخط للسبعة الغر
فما كلمة في الذكر قد بان خلفها بوصل وفصل في المصاحف عن خبر
فإن وصلت في الخط خفف حمزة على أصلها في الوقف همزتها تجري
وإن فصلت حقق له دون ما أمترا ويعرفها من أكمل العمر في الذكر

د) أما زيادات الشاطبية على التيسير التي نبه عليها فكثيرة، منها الوقف على المنصوب في باب «هدى» بالفتح بدلاً من الإمالة، ومنها وجه المد في «شى» وبابه لورش، ومنها وجه ترقيق اللام في «فصالا» و«طال» و«يصالحا» وإيراد إمالة «أواري» في المائدة ولو أنها وردت في التيسير مسندة إلى ابن عثمان الضرير عن الدوري عن الكسائي، لكنها، هنا جاءت حكاية عن مذهب الغير فلا تعتبر طريقة عن الدوري.

5. كتاب الإيضاح

والمصنف الثالث له هو كتاب الإيضاح الذي قام بتحقيقه الدكتور محمد بن علي بالوالي. وإذا كان ابن القاضي خصصه لقراءة ابن كثير، فإنه مع ذلك أولى عناية خاصة ومطردة للخلاف بينه وبين الإمام نافع، وقد اعتمد في مصادره على كنز الجعبري والتيسير والإقناع وعلى الأهوازي.

وقد ذكر فيه سنده على النحو التالي: * مفيده وقدوته الفقيه العلامة الولي الصالح السجلماسي. * عن شيخنا أبي عبد الله محمد الشريف الحسني المري. * عن أبي القاسم إبراهيم الدكالي (970). * عن الإمام ابن غازي صاحب السند المعروف.

ونظرا لندرة هذا الكتاب فقد آثرنا أن نأخذ منه مجموعة من التنبيهات التي تعبر عن اختيارات ابن القاضي في السكت والوقف والإمالة والإدغام والتعليل وحكم سجود التلاوة.

1. قال مكي: «قرأت بالسكت وليس منصوصا» (في البسملة).

2. كل سين بعد طاء أو قاف أو غين أو خاء جاز قلبها صاد أو زايا أو ما بينهما، من أمثلته بسطة وبصطة.

3. لا إمالة لابن كثير في جميع القرآن وأشار إليه ابن القاضي بقوله:

ولم يرد في جملة القرآن إمالة للمكي خذ بياني

4. ولم يرد نص بروم أو بإشمام، وأكثر أهل الأداء يأخذون له بهما اختيارا.

5. قال في الوقف على "العنت":

وقف على العنت في النساء بالتا لمكي بلا امتراء

واحذر من الوقف عليها بالها ومن يقل به فذاك ملهى

6. يهدي له مثل ورش وحجته أن أصله يهتدي فادغمت التاء في الدال للتشارك.

7. تأمننا بالإخفاء على المشهور وصفته أن تسرع النطق بضمة النون مختلسا لها من دون إجحاف وتحرك الثانية من غير تشديد لا لفظا ولا خطا بل تفكك الأولى وتبينها.

8. إدغام الواو وتشديده إنما يكون في الوصل خاصة، فإذا وقفت رجعت الواو همزة إلى أصلها إجماعا، وكيفية ضبطه من غير تشديد أيضا لعدم المدغم فيه بدليل الوقف وإليه أشرنا :

و«السوء» في الصديق و«النبي» معا في الأحزاب أيا صفي
في الهمز في الوقف لبزي ورد فاقرأ به ورد من قال جحد
ولا تضع في ضبطها شدا ولا شكلا لفقد مدغم فيه حلا
فرقا سما وجوده لدى النسى حتما شدا وكشلا مطلقا

9. تشديد النون من ﴿ تبشِّرُون ﴾ (الحجر) لعبد اللّه بن كثير في الوصل والوقف، هذا هو المعمول المأخوذ به، وما وقع للداني في الاقتصاد لا عمل عليه ونصه: في سورة الحجر وقرأ بن كثير بكسرها وتشديدها فإذا وقف لم يكن غير التخفيف كمذهب نافع من اجتماع ثلاث سواكن هنا واجتماعهن غير ممكن.

قلت : انظر قول الداني «من أجل اجتماع ثلاث سواكن» ولم يوجد إلا ساكنين أحدهما الواو، والثاني المضعفة، ولعله أراد به سكونالوقف، وجوابه أن مد الحجز فاصل واجتماع ساكنين جائز في الوقف وإليه أشار الحصري بقوله :

فجمعك بين الساكنين يجوز إن وقفت وهذا من كلامهم الحر

قلت : وما ذكرناه حقق حكمه المحقق الجعبري في باب الوقف، وبينه هو أي الداني، في إيجاز البيان بقوله : وقد ذهبت طائفة من جهلة القراء وضعفة النحويين إلى الوقف على جميع المضعف بالتخفيف وإسقاط الحرف المتحرك في الوصل رأسا وذلك مما لا يجوز الوقف به ولا العمل عليه ولا المصير إليه إذ ليس من مذاهب أئمة القراء ولا من قول أحد من أهل الأداء.

وفي هذا المثال مصداق ما يقال عنه من جرأة في الرأي، وابتعاد عن التقليد الأعمى، فهو هنا يصرح بمخالفة الإمام الداني، لكنه يناقشه بأدب، ويلتمس توجيها لمذهبه دون أن يتنازل عن موقفه في الحكم.

10. ضئاء : قرأ قنبل : «ضئاء» حيث وقع بهمزة بعد الضاد، والبزي من غيرهم كنافع وحجة قنبل أن الكلمة قلبت فقدمت الهمزة التي بعد الألف في موضع الياء وأخرت الياء في موضعها فصار «ضئايا» أو ضئاوا» إن قدرت، ورده إلى الأصل لأنه من الضوء، وعلى الوجهين جميعا قلبت الياء والواو فصار «ضياء» فوزنها «فلاعا» مقلوبة عن «فعالا» وضعفها بعضهم بأن قياس اللغة الفرار من اجتماع همزتين فكيف يتوصل إلى الجمع، وأجيب بأن المحذور تلاصقهما لا اجتماعهما في كلمة كبر ءاء للفاصل وحجة البزي على أصله.

11. يجوز الوقف في باب الرسم اختبارا واضطرارا لقطع النفس، وانتظارا في حالة الإرداف وللتعليم، ولا يجوز اختيار وإليه أشرنا :

ومنعوا الوقف بالاختيار في باب رسمهم لكل قاري

إلا في الاختيار قل والاضطرار أو علم قارئ به أو انتظار

الضبط : قال صاحب التحفة :

الزائد المعدوم في اللسان ضع دارة عليه، قال الداني

12. صرح في ذيل التنزيل بجعل الدارة على الألف «أنا» خلافا ما عند التنسي ضبط ولا تيمموا للبزي : ضبط بجعل المط عن الألف ووضع التشديد على التاء لأن الضبط مبني على الوصل.

13. سجود التلاوة للمتعلم : هل يسجد الشيخ والتلميذ عن تجويد لوحه ؟ قلت جرى العمل بعدم السجود ومعلوم ما لأهل المذهب فيه من الخلاف، قال الجعبري وبتركه قرأنا، وقال أبو علي الأهوازي، قال لي أبو الفرج رأيت ابن مجاهد وأبا بكر بن بشار إذا بلغ القارئ عليهما السجدة لا يسجدان ولا يأمرانه بها، قال وسألت الكسائي عن ذلك فقال : ما فعله أحد من شيوخي ولو فعله لفعلته قال وسألت الطبري فقال: أجلاء شيوخي لا يفعلونه، وبعضهم يسجد اختياراً لا نقلاً، وجميع من لقيته بالحجاز والعراق وديار ربيعة وديار بكر والشام ومصر لا يسجدون ولا يأمرون به، فلذلك لم أقل به.

قلت : وقال أصبغ وابن عبد الحكم من المالكية : لا سجود عليه بحال ولو في أول مرة، قال الإمام ابن غازي في تكميل التقييد، وحدثني شيخنا أبو عبد اللّه الصغير أنه أراد أن يأخذ بما حكى الجعبري أن الراجح عند المقرئين ترك السجود فاستأذن في ذلك شيخه أبا عبد اللّه العبدوسي، فقال له لا تأخذ إلا بالمشهور عند الفقهاء وهو السجود.

وأبو الفرج المذكور في كلام الأهوازي هو ابن الأخرم الدمشقي والكسائي المعني هو محمد بن يحيى الكسائي الشامي.

14. مسألة التسهيل بالهاء : ويقول في الإيضاح «جرى الأخذ عندنا بفاس والمغرب في التسهيل بهاء خالصة مطلقا وبه قال الداني، ومنعه أبو شامة والجعبري وفصل ابن حدادة فجوزه في المفتوحة دون المضمومة والمكسورة. في التسهيل بالهاء يقول أبو وكيل في التحفة :

واحذر صويت الهاء عند النطق	وقيل لا أو عند فتح فابق
ثلاثة للشامي والداني	وابن حدادة الرضا المرضي

ويقول مسعود بن جموع : «تنبيه اختلف القراء رضوان اللّه عليهم في كيفية النطق بالتسهيل، وهل يجوز أن يسمع فيه صوت الهاء مطلقا كيفما تحركت الهمزة وبه قال الحافظ أبو عمرو الداني، وبه الأخذ عندنا بفاس والمغرب. أم لا يجوز مطلقا وبه قال أبو شامة والجعبري القول الثالث لابن حدادة فأجازه في المفتوحة خاصة دون المضمومة والمكسورة قال شيخنا (يعني ابن القاضي) مشيرا للأقوال الثلاثة :

واختلفوا في النطق بالتسهيل	فقيل بالهاء بلا تفصيل
وقيل ممنوع على الإطلاق	وقيل في المفتوح قط باقي

وقضية التسهيل بالهاء الخالصة كانت مثار جدل بين القراء المغاربة، وسنقف عندها في الفصل الموالي.

6 . مؤلفاته في الرسم

ومن أهم ما كتب في الرسم كتاب "**بيان الخلاف والتشهير والاستحسان فيما أغفله مورد الظمآن**"، يقع في نحو عشرين ورقة، اشتمل على نقول متعددة عن أبي

عمرو الداني، وابن نجاح، والتبيان للتجيبي، والمنصف للبلنسي، والميمونة الفريدة للقيسي والدرية لميمون، ويذكر الدكتور عبد الهادي احميتو أن بعض الطلبة حققها في السعودية وقد ذيلها ابن القاضي بأرجوزة تقع في نحو 77 بيتاً. منها قوله :

وهاك ما حذف في التنزيل   وليس في المورد خذ تفصيلي

الجاهلية الآيامى واحده   جا حجته رؤياي خذها فائده

وقد استدرك عليه تلميذه أبو إسحق إبراهيم بن علي الدرعي بما سمي تذييلا على مورد الظمآن، وإبراهيم الدرعي هو المذكور في إجازات العلماء الشناقطة بصفته شيخا لسيدي أحمد الحبيب اللمطي.

هذا والحديث عن ابن القاضي قد يطول لطول باعه في علم القراءات وقوة تأثيره على من جاء بعده مثل أبي العلاء إدريس المنجرة ومحمد بن عبد السلام الفاسي.

1 . أبو العلاء المنجرة

لقد ظهرت بعد ابن القاضي في فاس، مدرسة أبي العلاء إدريس بن محمد الحسني المعروف بالمنجرة 1137، وامتد إشعاعها على المغرب عموماً، وفي إقليم السوس خصوصاً، وقد أتيح له أنه أخذ عن كثير من شيوخ القراءات مما ذكره في فهرسته المعروفة بعذب الموارد في رفع الأسانيد، غير أن عمدته في القراءات بالمغرب هو أبو عبد الله البوعناني صاحب الإجازة المشهورة، وقد ترك آثاراً معروفة منها ما تناول إتقان الأداء والأرداف، ومنها شرحه لدالية ابن المبارك، كما شرح درة ابن الجزري، وله حاشية على كنز الجعبري وأرجوزة في رسم القراء السبعة.

ومن أبرز تلاميذه ابنه أبو زيد عبد الرحمن توفي 1173 الذي تصدَّر مشيخة القراءات بعد والده، الذي لازمه وسلك طريقه في البحث والتأليف، وجمع تقاييد أبيه مع كتب ابن عاشر على الجعبري في مؤلف سماه «فتح الباري على مشكلات أبي إسحق الجعبري»، كما قلده أيضاً في شرح دالية ابن المبارك، وتذييل تقريب والده، في حكم تخفيف الهمز لحمزة وهشام.

2 . أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الفاسي

أما أشهر تلاميذ أبي زيد بن أبي العلاء المنجرة فهو أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بن محمد بن عبد الله السلام بن العربي بن أبي المحاسن الفاسي (ت 1214)، ولقد كان نشاطه امتدادا مباشرا لمدرسة المنجَريِّين، وعلى منوال أبي العلاء فقد اعتنى بالأسانيد وكتب فيها فهرساً متميزاً، وشرح دالية ابن المبارك بكتاب القطوف الدانية في شرح الدالية، ووضع حاشية على كنز الجعبري سماها «شذى البخور العنبري على كنز العلامة أبي إسحق الجعبري». وقد رأينا هذه المواضيع تكررت عند شيوخه الأدنين، ومن مؤلفاته أيضا كتاب إتحاف الأخ الأود المتداني بمحاذي حرز الأماني ووجه التهاني، وقد كان لنشاطه في القراءات صيت متسع، وأثر بالغ، وسوف نقف قليلاً مع مصنفين من مؤلفاته، وهما فهرست أشياخه، وأجوبته حول مواضيع مختلفة في القراءات.

أ) فهرسة أسانيد الفاسي :

الفهارس والأثبات والبرامج من المسائل التي استأثرت باهتمام علماء المغاربة، وألفوا فيها مصنفات كثيرة، وتناولوا فيها أسانيد كل فرع من العلوم الشرعية حتى احتاجت لكثرتها أن يؤلف فيها كتاب مستقل، وهو فهرس الفهارس المعروف للمحدث العلامة عبد الحي الكتاني، وكانت الروايات القرآنية تحتل الصدارة في هذا الاهتمام، واشتهر منها فهارس ابن غازي والمنجور وابن خير والمنتوري وهي في أغلبها تشمل المرويات والإجازات في القرآن والحديث والفقه، ومن الفهارس التي اختصت بأسانيد القرآن الكريم، فهرس محمد بن عبد السلام الفاسي، وهو وثيقة فريدة في نوعها، وقد قام بتحقيقها الباحث محمد أمين زلو، من شعبة الدراسات الإسلامية في كلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط.

ويتضمن هذا الفهرس، سنده في القراءات، من عدة طرق منها أسانيد مشرقية تتصل بأبي الخير المحقق ابن الجزري، ومنها طرق مغربية تتفرع عن المقرئ المشهور محمد بن غازي المكناسي كما تشمل أبحاثا قيمة عن مبدإ صحة السند في القراءة وأقوال العلماء في ضوابطه، ثم ختمها بأرجوزة نظم فيها مجموع الأسانيد والطرق المشهورة عن القراء السبعة.

ونلاحظ اهتمام المؤلف بعلوّ السند مما جعله يدرج في رواياته أعلى سند ممكن، وذلك عن شيخه أبي زيد عبد الرحمن بن أبي العلاء إدريس الحسني المعروف بالمنجرة، عن أولاده عن أبي الحسن الشبراملسي عن الشيخ أبي الحسن الحلبي عن قاضي الجان شمهروش عن النبي صلى الله عليه وسلم. وتحسبا للتساؤل عن هذا النوع من الأسانيد، فإن محمد بن عبد السلام أورد نقولا كثيرة عن الصحابة من الجن، وثبوت سماعهم للقرآن الكريم، وساق حجج من اعتمد رواياتهم والردود على المعترضين عليها، وسياق بحوثه تبرهن على اقتناعه التام بصحة هذا السند، معتمدا في ذلك على أقوال ابن حجر.

وإذا ما تحدث عن الأسانيد من قراء الإنس، فإنه يتناولها بمنهج الباحث المتعمق والناقد المتبصر ؛ وهذا ما مكنه من تصحيح كثير من الأخطاء التي وقع فيها أصحاب الأسانيد، والتراجم والإجازات.

فمن ذلك ما نبه عليه في إجازة ابن غازي وتلامذته، وهي أن ابن العرجاء أخذ عن أبي معشر الطبري، وهنا يقول ابن عبد السلام الفاسي : وفي إجازة العلامة ابن غازي وإجازات تلامذته أن أبا محمد الشهير بابن العرجاء أخذ أيضا عن الإمام أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد بن علي الطبري مقرئ أهل مكة توفي رحمه الله سنة ثلاثة وخمسين وأربعة مائة وثمان وسبعين بتقديم السين وأربع مائة. ثم إنه في بعضها واسطة بينه وبين ابن نفيس، ولم يذكر الذهبي قراءته على الطبري لا واسطة ولا قرينا لابن نفيس وإن كان التاريخ لا ينفي قراءته عليه لأن ابن العرجاء تأخر عن الطبري بأكثر من عشرين سنة، نعم ذكر الذهبي أن أبا علي الحسن بن عبد الله بن عمر بن العرجاء قرأ على أبيه أبي محمد وقرأ على أبي معشر أيضا فيكون الذي قرأ على أبي معشر هو ولد أبي محمد بن العرجاء لا أبوه الذي قرأ على ابن نفيس فلعله اشتبه الولد بأبيه والله أعلم.

وفي رواية البزي عن ابن كثير، فإنه صحح ما ورد من تصحيف في أسماء رواة الإجازة، وخلطهم بين ثلاثة طرق أحدها طريق ابن نفيس عن أبي أحمد السامري عن أبي نصر سلامة بن هارون المصري عن أبي معمر الجمحي عن البزي، والثانية طريق السامري عن أبي عبيد الله بن الصباح عن أبي ربيعة عن البزي، والثالثة طريق أبي الحسن ابن الحمامي عن هبة الله بن جعفر عن أبي معمر اللّهبي عن البزي.

ويقول ابن عبد السلام إن هذه هي الطرق الصحيحة التي قرأ بها ابن شريح وإن في بعض الإجازات، «إن أبا أحمد السامري أخذ عن أبي بكر البصري عن أبي معمر الجمحي عن أبي ربيعة، وبعضها مكان أبي الجمحي أبو اللّهبي». وهو يرى أن هذا كله تصحيف وغلط وخلط.

ومنها تنبيهه على استبعاد ما ذكر في بعض الإجازات أن أبا العباس أحمد الزواوي (تـ 749) أخذ عن أبي الحسن علي بن محمد الغافقي الشهير بالتازي وبين وفاتيهما مائة سنة، لأن الغافقي توفي سنة 649.

ومنها كذلك قوله في بعض الإجازات إن ابن حدادة أخذ عن الشيخ المقرئ أبي القاسم محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن الظيب عن شيخه أبي عمرو بن عياش بن أبي بكر الطفيلي، والظاهر عنده أن المقصود هو عياش المتوفى سنة 585.

ومن تصويباته ما أورده عن الذهبي في ترجمة عبد اللّه بن كثير الداري، في تصحيح ما نسب إلى الأصمعي أن معنى «الداري» هو الذي لا يبرح عن داره، أو ما روي عن الإمام البخاري أنه من بني عبد الدار، أو ما قاله أبو بكر بن داوود أنه لخمي الذي ينسب إليهم تميم الداري ؛ وأن الصحيح أنه «الداري» معناه العطار كما قال إن الجعبري أيضا ظن غلطا أن ابن كثير القارئ هو الذي يقول أبياتا مشهورة في ذم نفسه، وهي التي منها.

بُنَيُّ كثيرٍ دهتْه اثنتـان ... رياء وعجبٌ يخالطن قلبه

ويذكر الذهبي أن قائل هذه الأبيات هو محمد بن كثير المحدث المتوفى بعد المائتين.

ومن دقائق ملاحظات العلامة محمد بن عبد السلام في الإجازات قوله في رواته الشيخ الجليل المحدث أبي محمد بن عبد اللّه الحجري عن أبي الحسن شريح بن محمد بن شريح (تـ 539) وعن ابن الباذش (تـ 540) وعن أبي بكر بن خلف ويقال بن خلوف (541) وعن أبي عبد اللّه محمد بن حسين الأنصاري المعروف بابن إحدى عشرة، إن فيها مقالا لأنها كانت بالإجازة لا بالتلاوة، وهنا لابد من وضع سؤال مهم في شأن الإجازة، فهل معنى قوله بالإجازة لا بالتلاوة، أن بعض القراء يجيز رواية كتب القراءات مثل ما يجيز المحدثون روايات كتب الحديث، وهذا قد يفهم من هذه التفرقة المذكورة، ويؤيد هذا المعنى تصريحه بأن الحجري كان محدثاً،

والمعروف أن من صنيع المحدثين أن يجيزوا من أخذ عنهم ومن لم يأخذ، وهذا الصنيع ينافي ما يشترط في رواية القراءات التي لا تقبل إلا بالمشافهة التي لا يصح سند دونها، سوى ما رأيناه عند ابن الجزري في نظم طيبة النشر.

وقد أورد محمد بن عبد السلام في معرض صحة السند نقولا تتضمن خلاصة آراء العلماء فيها، وما وقع فيها من الخلاف حول صحة السند واشتراط التواتر. فذكر أن الأصوليين عرفوا القرآن بأنه «الكتاب المنزل على رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم المكتوب في المصاحف والمنقول عنه صلى اللّه عليه وسلم نقلا متواترا»، وذكر أن أبا القاسم النويري (تـ 857) في شرحه لقول ابن الجزري :

فكل ما وافق وجه نحو وكان للرسم احتمالا يحوي

وصح إسنادا هو القرآن فهذه الثلاثة الأركان

قال أن هذا قول مخالف للإجماع، فعلى هذا لا يثبت القرآن بمجرد صحة السند، ولم يخالف في ذلك من القراء سوى أبي محمد مكي بن أبي طالب.

وأوضح في بحثه أن التواتر بالنسبة للقراءات قسمان، فمنها ما تعم به البلوى ويتلقاه الكافة عن الكافة، ومنها ما يختص به أهله، فكل أهل صنعة لهم أمور تتواتر عندهم ولا تتواتر عند غيرهم، ومنه تواتر القراءات وذكر قول أبي حيان أن جميع القراءات السبع متواترة، فعلى كل قراءة منها جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب، ثم أورد رأي أبي شامة في التواتر، فيما فوق الأئمة، ورد الأبياري على ابن لب في هذا الموضوع.

وقد اتبع العلامة محمد بن عبد السلام الفاسي نهج المغاربة في النظم فختم فهرسه بأرجوزة ضمنها مجموعة أسانيده في المشرق والمغرب، نقدم خلاصتها فيما يلي :

1. سنده عن ابن غازي مرورا بابن القاضي، وهو عن شيخه وعمدته أبي زيد عبد الرحمن الحسن المعروف بالمنجرة عن والده أبي العلاء عن محمد الهواري الرعيني عن ابن القاضي فيقول :

وعنه عن والده ليث الشرا شيخ الشيوخ وعماد من قرا

عن شيخه محمد الهواري السَّرَغِيني مُطفِئ الأنوار

عن شيخ الإقراء ابن قاضي الرضا عن السجلماسي الحسام المنتضى

عن التلمساني المُرِّي الحسني	عن أبي إبراهيم ذي الهدي السني
ثم ابن قاض عن أَبي محمد	نجل بن عاشر مبين الرشد
عن أحمد اللمطي عن أبيه	عثمان يا لذاك من نبيه
وعنه عن والده الشريف	عن شيخه العلامة الغطريف
البوعناني الحسني عن أبيه	عن أحمد نجل شعيب النبيه
عن شيخه والده شعيب	عن ابن غاز ذي نقاء الجيب
وأخذ اللمطي والدكالي	عن ابن غاز ذي الجناب العالي

ثم يأتي بسند ابن غازي المتداول في الإجازات المغربية.

وثم ذكر سنده عند المشارقة إلى ابن الجزري :

عن الرضى والده أبي العلا	ثمت عن أبي الفدا شيخ الملا
فالشبراملسي علي ثم عن	الحلبي صاحب الهدي الحسن
عن شمهروش صاحب الرسول	عنه عن الأمين جبرئيل
عليهم أذكى من المسك السلام	من ربنا ما ناح في غصن الحمام
وعنه عن والده المفضال	عن شيخه العالم ذي النوال
محمد بن القاسم البقري	الشافعي المذهب المصري
عن اليماني عابد الرحمان	شيخ شيوخ أهل هذا الشان
عن الرضى والده شحاده	عن ناصر الطبلاوي ذي الإفاده
عن زكريا الأنصاري عن رضوان	العقبي العالم الرباني
عن شيخه الحافظ شمس الدين	الجزري العالم المكين

ثم أورد أسانيد ابن الجزري إلى الأئمة السبعة والمدونة في كتبه.

والملاحظ أنه استهل هذه الأسانيد بروايته عن شمهروش الجني :

عن شمهروش صاحب الرسول	عنه عن الأمين جبرئيل
عليهم أزكى من المسك السلام	من ربنا ما ناح في غصن الحمام

ب) الأجوبة :

ومن مؤلفات محمد بن السلام الفاسي مجموعة من الأجوبة تتناول مسائل من أحكام القراءات، منها ما خصصه للدفاع عن القراء عموما، ثم استعرض فيها ترتيب الآيات في السور، وعالج بعض قضايا الوقف والابتداء وأحكامه في حالة التلاوة بالجمع والإرداف وتحدث عن تخفيف الهمز وحديث التكبير، وعن بعض جزئيات الضبط في المصحف الشريف. وهذه الأجوبة تدل على سعة إطلاع المؤلف وتدقيقه وإحكام منهجه في البحث، كما تدل على تطلع الدارسين في عهده على توسيع دائرة البحوث، حتى في الجزئيات التي لا يبدو أن لها تأثيرا في كيفية الأداء.

ضبط الدارة :

ومن هذا النوع سؤالهم في مسائل الضبط، عن «الدارة» التي توضع فوق الحرف الزائد أي الذي لا ينطق به هل هي منفصلة عن الحرف أو متصلة به، ويجيب الفاسي عن ذلك نظما فيقول :

ودارة المزيد قال الجعبري	بالفصل أو بالوصل قل عن مخبر
والتنسي قد حكى للداني	بالوصل لا غير فخذ بياني
ولا لغيره من الأفاضل	المتقدمين قل للجاهل
وإنما حكى اضطراب التابعين	وصحح الفصل فخذه عن يقين
ومن حكى اعتزاء الانفصال	للداني عنه فهو في خيال

القراءة بالارداف :

والخلاف في هذا النوع من المسائل لا تتعدى أهمية التحقيق في عزو الجعبري للداني : غير أنا نجده يجيب عن بعض المسائل المعقدة في التلاوة بالإرداف، وبيان الأماكن التي تجب فيها إعادة ألفاظ الآية لاحترام نص الرواية القرآنية، ومن ذلك نورد المثالين التاليين في قوله : إذا قرأ القارئ نحو قوله تعالى : ﴿ ونزعنا ما في صدورهم من غل تجري من تحتهم الأنهار ﴾ الآية الأعراف، فإنه يقرأ لابن كثير ثم لقالون وأصحابه، ويقف على لفظ (تحتهم)، ثم يردف الآخرين فيضم الهاء، ويقف على (الأنهار)، ثم يردف نقل حمزة وسكته بادئاً من أول كلمة «الأنهار»، ويكون ضاماً للهاء إذ ذاك في حكم الوصل أيضاً والله أعلم.

ومنها أنك إذا قرأت نحو قوله تعالى : ﴿ ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنة نعاسا ﴾ الآية، فقرأت لابن كثير ثم قالون، وأبي عمرو، ثم لابن عامر وعاصم، ثم أشرت إلي ورش بـ (يغشى)، فلابد أن ترجع إلى (نعاسا) في إرداف حمزة، لأن تنوين (نعاسا) لمن يقرأ (يغشى) بالياء مدغم فيها ولمن يقرأ بالتاء الفوقية هو مخفى عندها لا مدغم، فلابد من القاعدة المذكورة من فك الإدغام الثالث لمن يقرأ بالتحتية، واستعمال الإخفاء الواجب لمن يقرأ بالفوقية والله أعلم.

ثم ختم هذه الأجوبة كما هي عادته بأرجوزتين إحداهما في تخفيف الهمز ومسائل الإمداد.

الفصل السابع

مسائل من التجويد

سنستعرض في هذا الفصل بعض قضايا التجويد التي كانت محل بحث وجدل عند قراء المغرب، ونقتصر على مسائل وقف الهبطي والتسهيل بالهاء الخالصة وكيفية النطق بالجيم.

1 . وقف الهبطي

صاحب هذا الوقف محمد بن أبي جمعة الصماتي المتوفى سنة 930هـ، يقول محمد بن جعفر الكتاني في السلوة إنه مقرئ كبير ونحوي وفرضي شهير وولي صالح، اشتهر بمناظرته مع الشيخ السنوسي في الوقف وأقنعه عن طريق المكاشفة عند قوله تعالى : ﴿ قل آاللَّه أذن لكم أم على اللَّه تفترون ﴾[1].

أخذ عن الإمام ابن غازي وعن شيخه أبي عبد اللَّه الصغير النيجي، كانت أوقافه محل خلاف بين العلماء فمنهم من ارتضاها ودافع عنها مثل عبد الواحد المارغيني في الرسالة المنشورة مع نجوم الطوالع القائل : «واعلم أن أوقاف الهبطي كلها مرضية موافقة جارية على قواعد فن القراءات ووقوفه وما تقتضيه العربية وأصولها[2].

وعنه يقول المدغري في تكميل المنافع :

واسلك طريق الهبطي في الأوقاف   فإنه لصنعة الأرداف

سهل معين إذ به جرى العمل   في غربنا ذا وبه ألادا حصل[3]

---

(1) تقييد وقف القرآن الكريم لأبي محمد بن أبي جمعة الهبطي، ت 930، تحقيق الدكتور الحسن بن أحمد وگاگ، ط. أولى، 1411هـ/1991م، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص 19.

(2) انظر مجلة "دعوة الحق"، عدد 9 و10، س 15، ص 49.

(3) تقييد الوقف، ص 127.

ومنهم من استحسن بعضها وضعف البعض مثل محمد المهدي الفاسي الذي يقول في «الدرة الغراء في وقف القراء» إنه قد احتوى على مواضع ضعيفة، وأخرى بعدم الصحة موصوفة، وإنه أراد أن يرسم في ذلك تقييداً يكون للناس مفيداً، مع الإشارة إلى توجيه ما يخفى وجه وقفه أو عدمه من المواضيع، مما وقفه أو تركه وهو لغيره تابع، وذكر في أغراضه أو معناه خلاف أو احتمال، مما يبني وقفه على ذلك ولا يخرج عنه بحال[1].

وقريب منه رأى الشيخ عبد الرحمن الفاسي في الأقنوم القائل:

وجاء بالوقف به ما يحتمل	الوصل بالترجيح فيه أن وصل
كالوقف قبل لام كي من «وسطا»	في «لتكونوا شهداء» فرطا
وآخر التوبة في «إلا كتب»	لهم ويشركون في الروم «صحب»[2]

ومنهم من انتقدها بشدة مثل الشيخ المحدث عبد اللّه بن الصديق الغماري الذي يقول:

«ولا أدري ما الداعي إلى اختيار هذه الوقوف التي يحتاج تصحيحها - إن أمكن - إلى تمحل في الاعراب وتكلف في التقدير مما ينافي بلاغة القرآن التي أعجزت الإنس والجان، ومصحف حفص المطبوع بمصر أخذت وقوفه من كتب القراءات والتفسير بمعرفة جماعة من كبار قراء السبع وعلماء العربية، فجاءت وقوفاً صحيحة خالية من التكلف والتمحل، فلماذا لا نفعل مثلهم في مصحف ورش، ونضع له وقوفاً سليمة ترشد التالي للمعنى وتعينه على فهم المراد وتعفيه من عناء التقدير، ولماذا نجمد على وقوف وضعت منذ أربعة قرون، ومهما قيل في واضعها من فضلٍ وصلاح فإن ذلك لا يجيز إبقاءها على وضعها الحالي، بل استبدال الصواب مكان الخطأ والحسن مكان القبيح، إننا إن فعلنا ذلك نكون قد قمنا ببعض الواجب علينا نحو جانب من كتاب اللّه تعالى له أهميته البالغة وفائدته الكبيرة»[3].

وبسبب تضارب هذه الآراء فقد اهتم الباحثون المعاصرون في المغرب بدراسة هذا التقييد وإعطائه حقه من البحث والتمحيص، فكتب عنه الأستاذ سعيد

---

(1) القراء والقراءات بالمغرب، ص 184 وما بعدها.

(2) نقلا عن د. حسن وكاك، ص 5.

(3) نقلا عن المصدر السابق، ص 7.

أعراب مقالاً مستفيضاً أوضح فيه كثيراً من الأمور منها : صحة نسبة هذا التقييد إلى الهبطي، ولو لم يكن يعرف من الذي قيده من تلامذته وذكر وَهم من اعتقد أنه أخذه عن ابن غازي لأن مناظرة الهبطي والسنوسي كانت سنة 895هـ وهي السنة التي قدم فيها ابن غازي إلى فاس، وسنرى أن الدكتور احميتو رجح أن الهبطي قد اطلع على تقييد للوقف عن شيخ ابن غازي، النيجي ؛ ولقد أعطى الأستاذ سعيد أعراب أمثلة من الأوقاف التي انتقدت ودافع عنها وسنجد بعضها عند غيره[1].

أما الدكتور الحسن بن أحمد وگاگ، فإنه أصدر كتاباً نشر فيه هذا التقييد كاملاً مع تحقيق تضمن مختصر شرح محمد بن عبد السلام الفاسي، مركزاً على المواضع التي كانت محل خلاف أو انتقاد، فبين آراء العلماء فيها قديماً وحديثاً.

وقد قدم الدكتور الحسن وگاگ قبل هذا التحقيق دراسة شاملة تناولت التعريف بالإمام الهبطي والتعريف بتقييده والتحقيق في نسبته إليه، منبهاً على ما اكتشفه من تقييد سابق للوقف معزو للشيخ الصغير النيجي شيخ ابن غازي، ثم خصص المؤلف عدة مباحث ذكر فيها بالفرق بين الاصطلاحات والوقف والقطع والسكت، وأهمية هذه الفروق تظهر في كون علامه «صه» المستعملة في المصاحف لا تميز بين هذه الاصطلاحات. ثم استعرض أحكام سنية الوقف الأدائي وما لها من مرونة بحيث أن الأوقاف لا تعتبر توقيفية كلها، ولذلك اختلفت فيها الأئمة، فمنهم راعى رؤوس الآي ومنهم اعتبر المعاني والإعراب، وذلك حسب التقسيم المعروف الذي يجعل من الوقف ما هو تام أو كاف أو حسن، أو قبيح، ومنهم توسع في هذا التقسيم.

ومن البحوث الواردة في كتاب الأستاذ الحسن وگاگ مراحل تطور الوقف الهبطي وما قد أضيف إليه، وبيان أوجه التحريف التي قد طرأت عليه. ولاشك أن هذا الكتاب يعد وثيقة شاملة في دراسة جميع جوانب المسائل المتعلقة بأحكام الوقف عند المغاربة التي تدور حول تقييد الوقف للهبطي.

وقدم الدكتور احميتو في موسوعته دفاعاً علمياً دقيقاً عن الإمام الهبطي، مشيراً إلى ما وصف به هذا الشيخ من الامامة في القراءات والنحو والفرائض، وشَهِدَ له بذلك قبل محمد بن جعفر الكتاني، أبو العباس المنجور الذي ذكر قراءته

---

(1) القراء والقراءات بالمغرب، ص 186 وما بعدها.

على شيخ ابن غازي وأن أبا القاسم محمد بن إبراهيم قد أخذ عن الهبطي الأستاذ الكبير ذي النحو الغزير الفقيه الفرضي، وأنه كان زوج والدته فأعانه على الطلب ؛ وذكر الدكتور احميتو أن أبا زيد القصري في شرح ضبط الخراز، وابن القاضي في الفجر الساطع احتجا بقوله في نقط «موجلا» ورسم «النسى». كما بيّن أن عدة من أعلام أصحاب ابن غازي قد أخذوا عن الهبطي مثل عبد الرحمن بن إبراهيم الدكالي، وعبد الواحد الونشريسي وغيرهم، والمنجور في فهرسته. وبهذا أوضح الباحث أن الهبطي «عالم فاس» ليس نَكِرَة بل كان عالماً مبرزاً مقرئاً ونحوياً كبيراً.

ثم ذكر أنه حصل على بعض الاشارات التي تدل على أن طائفة من تلك الأوقاف المنتقدة ليس هو المسؤول عنها لأن التقييد مرَّ بمراحل تعرض خلالها لتعديلات أو إضافات ربما كان بعضها مسؤولاً عن طائفة من المواقع التي يتجه إليها الانتقاد.

ثم أعطى الدكتور أحميتو أمثلة من الأوقاف المنتقدة وبرهن على أنه اتبع فيها الإمام نافعاً، وأنه ليس مبتدعاً فيها، مؤكداً بذلك نتائج البحوث التي قدمها الحسن وكاك في كتابه.

ومن هذه الأمثلة ما جاء في الآيات التالية : ﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيه ﴾ (البقرة : 1) و﴿ ولَتَجدنّهُمْ أحرص الناس على حياة ﴾(البقرة : 95)، و﴿ كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا ﴾(البقرة : 179)، ﴿ هو الذي أنزل عليك الكتاب منه ﴾ (آل عمران : 7) و﴿ فأصبح من النادمين من أجل ذلك ﴾ ﴿ كدأب آل عَمران ﴾(الأنفال : 33)، ﴿ كماء أنزلناه من السماء فاختلط ﴾(يونس : 24). وكل هذه الأوقاف مروية عن قدماء القراء وأكثرها عن الإمام نافع.

وينهي الدكتور احميتو بحثه قائلاً :

«وننهي هنا في آخر هذا التقويم لما ينسب إلى الإمام الهبطي من هذا التقييد الذي عليه التلاوة حتى الآن إلى أن صلته بهذا الإمام إنما هي من حيث الانطلاقة الأولى أو الاطار المبدئي العام، وأما من حيث مادته الحالية فلسنا على ثقة من خلوصها من عمل غيره، إذ لم يرو إلينا وقفه على وجهه الذي اقترحه أولا فيما قيد عنه، بل تعاورته الأنظار بعده ـ كما لاحظنا ـ بكثير من التعديل والتشذيب، تارة

بترجيح وصل ما وقفه وأخرى بعكس ذلك وأخرى بالتنبيه على التخيير ـ كما رأينا في التعليقات الآنفة الذكر على حاشية التقييد ـ وتارة بالارشاد إلى أن الوقف خاص بمن يقرأ الآية لنافع دون من يخالفه في القراءة لمقتضى إعرابي تابع لنوع القراءة».

«ثم جاء أهل صناعة الأرداف فزادوا فيه ما لم يكن وقدموا وأخروا تبعاً لقواعدهم وخاصة فيما بين السور. وزاد الأمر باختلاف بعض المناطق في المغرب في وقفات بعينها وخاصة الوقفات الخمس في سورة الفلاح. فتباعدت الشقة أكثر بين الأصل الصادر عن الهبطي وبين ما انتهى إليه الأمر، وإن كان طبع المصحف المغربي على ما هو معروف في «تقييد الوقف» فقد حدّ من سطوة هذا الاختلاف الأخير».

«فأين مكان الإمام الهبطي إذن مع كل هذا ؟ ومن يجزم حقا بأن الأوقاف المنتقدة كلها جميعا هي ما اختاره وارتضاه ؟».

«وتبقى إمامة الهبطي عندنا في أوج نصاعتها ومكانتها النابهة، وتبقى للتحليات التي حلاه به تلميذ تلامذته الشيخ الإمام أبو العباس أحمد المنجور وخاصة قوله فيه «ذو النحو الغزير» لها دلالتها الكاملة، وكذلك قول صاحب «السلوة» فيه : «كان عالم فاس في وقته... أستاذاً مقرئاً عارفاً بالقراءات مرجوعاً إليه فيها».

ويختم بقوله :

«وليس معنى هذا أني بهذا الاطراء والتنويه بهذا الامام أدعو إلى الحفاظ على الوقف المنسوب إليه الذي عليه التلاوة إلى الآن في القراءة والمصحف المغربي، بل على العكس من ذلك أضم صوتي إلى الذين ظلوا ينددون بالجمود عليه وينادون بـ «نزع الثقة منه».

«وذلك عندي لا يتنافى أبداً مع الاعتراف لهذا الامام بالفضل الكبير على المدرسة المغربية من حيث وضع «مشروع الوقف» حيز التنفيذ، ولكن الاعتراف للشيخ شيء والدعوة إلى إعادة النظر فيما ينسب إليه من هذا الوقف شيء آخر، لما نبهنا إليه من الثغرات الموجودة في هذا الوقف، مما كان وما يزال يرتكب باسم هذا الإمام، وينتقد أيضاً ويعاب باسمه وتكال له بسببه الاتهامات والأنباز بغير حساب».

«ولقد ظلت سهام الانتقاد تفوّق إلى هذا الوقف منذ عقدين أو أكثر من الزمان داعية إلى إلغائه وطبع مصحف مغربي تشكل لاعداد وقفه لجنة مختصة من العلماء والقراء على غرار ما وقع في بعض البلدان الإسلامية في إعدادمصاحف برواية حفص عن عاصم[1].

2 . التسهيل بالهاء الخالصة

ولم يك الوقف عند الإمام الهبطي هو المسألة الوحيدة التي نشأ حولها الخلاف عند القراء المغاربة، بل أنهم قد اختلفوا في قضايا أخرى من التجويد نذكر منها : إبدال الهمزة بهاء خالصة، وقد تقدمت الإشارة إليها عند أبي وكيل المصمودي، مما قاله في التحفة في شأن هذا الخلاف إذ يقول :

واحذر صويت الهاء عند النطق   وقيل لا، أو عند فتح فابق
ثلاثة للشامي والداني   وابن حدادة الرضا المرضي

والذي يبدو من سياق كلامه جواز هذا النوع من التسهيل، ولذلك يزيد قائلاً :

وكيف يستهجن هذا الصوت   وقد أتى «هرقت» في «أرقت»
«هياك» في «إياك» أيضا جاء   وبعضهم يرسم همزا هاء

ولقد تناول ابن القاضي في فجره هذه المسألة واستعرض فيها أقوال العلماء والقراء، وأعاد صياغتها قائلاً :

واختلفوا في النطق بالتسهيل   فقيل بالهاء بلا تفصيل
وقيل ممنوع على الاطلاق   وقيل في المفتوح قَطْ فباقي

وكأن سكوت ابن القاضي عن ترجيح أي رأي في المسألة جعل تلميذه الشيخ مسعود جموع يقول بجوازه ويعزوه إلى أبي عمرو الداني ويذكر أن به الأخذ بفاس والمغرب.

لكن الجدير بالذكر أن الدكتور احميتو أشبع المسألة بحثا في موسوعته وبين فيها أمرين مهمين : أحدهما اضطراب موقف ابن القاضي منها، ثانيهما :

---

(1) احميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، ج 5، ص 1755.

نقض عزوها للداني نظرا لعدم وجودها في مظانها من كتب الداني المعروفة، وفي هذا يقول الدكتور احميتو : ألف أبو زيد ابن القاضي في هذه القضية رسالة مشهورة سماها «قرة العين في همزة بين بين ونقل عن أبي عبد الله محمد ابن الحسن الفاسي من كتاب اللآلي الفريدة قوله: «وربما قرب بعضهم لفظها من لفظ الهاء وليس بشيء»، ثم نقل الأبيات الأربعة الأولى من الأبيات التي تقدمت من قول أبي وكيل ميمون الفخار في تحفة المنافع وفيها ذكر المذاهب الثلاثة في قوله :

ثلاثة للشامي والداني وابن حدادة الرضا المرضي

«ثم انتقل إلى تفصيل أحكام الهمز دون أن يقول شيئا عن المختار عنده من هذه الأقوال كما اعتاد فعله. ولكن الذي اعتمدوا تفصيله هذا من تلاميذته وشيوخ مدرسته ذهبوا إلى إقراره لإبدال التسهيل هاء، ولو على سبيل الجواز على الأقل، كما فهم ذلك من النقول التي أوردها وهي في الحقيقة نقول مدخولة لأنها تفتقر إلى وسائل الإثبات، لأن أبا زيد ابن القاضي لم يزد في الاحتجاج لمذهب الجواز على العزو إلى كل من أبي عمرو وابن حدادة دون أن يسمي كتابا أو ينقل نصا عن واحد منهما مما يدل على أنه إنما قلد في ذلك الشيخ ميمونا الفخار فيما قاله في التحفة، وكذلك الشأن في توجيه كل قول بما وجهه به من توجيه فإنه لم يزد على نثر معنى أبيات أبي وكيل في التحفة ولم يسق نصها في الفجر واكتفى بتحليل معانيها دون عزو ذلك أنه إليه بل نسب بعض ذلك إلى صاحب تحصيل المنافع وهو متأخر عن صاحب التحفة بكثير».

«ثم هو إلى ذلك ختم عرضه بأقوال المانعين من صوت الهاء كالفاسي والشامي (أبي شامة) والجعبري، وهي كلها تنقض كل ما بناه، لكنه لم يعلق عليها بحرف وكأنه إنما جاء بها ليبين تعادل الكفتين واستواء الخلاف بين الطرفين.

ولهذا كان سكوته عن التعليق ذريعة إلى الأخذ بمذهب الجواز استناداً إلى ما زعموه من نقله له ودعواهم أن الأخذ عم به كما نجد مثلاً في قول الشيخ مسعود جموع في الروض الجامع حيث ينقل التنبيه الذي نبه به هنا شيخه ابن القاضي بنصه إلا أنه أدرج فيه بعد ذكر الجواز مطلقاً قوله : «وبه قال الحافظ أبو عمرو ثم قال : «وبه الأخذ عندنا بفاس والمغرب».

3 . التسهيل بالهاء لأبي عمرو الداني

وفيما يخص نسبة قول التسهيل بالهاء إلى أبي عمرو الداني، فيقول الدكتور احميتو أن أول إشارة للداني رآها هي قول أبي وكيل في التحفة :

ثـلاثـة للشـامـي والـدانـي وابن حدادة الرضا المرضي

ثم قال الدكتور حميتو: وقد تتبعت ذلك في ما وقفت عليه من كتب الداني أو وقفت على النقل عنه من كتبه في الرسم والضبط والقراءة والتجويد فلم أجد لما نسب إليه أبو وكيل أثرا، كما وجدت الذين نسبوا ذلك إليه ممن جاء بعد أبي وكيل الفخار اكتفوا بهذه النسبة دون تسمية كتاب كمن كتبه أو ذكر لرواية من روى ذلك عنه من أصحابه وتلاميذته».

«فهذا كتابه جامع البيان وهو أعظم كتبه وفيه يقول ابن الجزري: وهو كتاب جليل في هذا العلم ولم يؤلف مثله، قيل إنه فيه كل ما يعلمه في هذا العلم. وقد قرأت فيه باب الهمزتين من أوله إلى آخره فما وجدته أجرى ذكرا لإبدال الهمزة هاء ولا لتقريب صوتها من صوتها».

ويزيد الدكتور احميتو قائلاً :

«ومن هنا يتبين أن الحق في مذهب أبي عمرو خلاف ما نسب إليه، وأنه يرى الإشارة إلى الهمزة المفتوحة فقط بالصدر بعد جعلها بين بين، أي بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها وهو الألف ههنا».

ولعل هذا ما جعل أبا عمران موسى بن حدادة يرى جواز النطق بالتسهيل هاء خالصة في حالة الهمزة المفتوحة في نحو ءأمنتم وجاء ءال، وربما نسب ذلك لأبي عمرو على مقتضى ما فهمه من كلامه السابق في كتاب التحديد، وخاصة أنه ذكر فيه الإشارة بالصدر في حالة المفتوحة لا غير، ولعل هذا الاختصاص قائم على استشعاره لتعذر النطق بجزء الحركة على الألف الساكنة التي هي خلف من الهمزة المفتوحة، في حين أنه قال في المكسورة كالياء المختلسة الكسر، وفي المضمومة كالواو المختلسة الضم».

وسنرى أن هذه المسألة أثيرت عند القراء الشناقطة، وسوف نبين مواقفهم حولها في الباب الثامن من هذا الكتاب.

4 . المناظرة في الجيم بين الشيخ الحبيب اللمطي والشريف ابن عمر السجلماسي

والمسألة الثالثة تتعلق بالنطق الصحيح بالجيم، والذي يظهر أنها كانت تنطق رخوة عند علماء سجلماسة، إن لم نقل في المغرب عموما، وهي أيضاً من القضايا التي لم يحسم فيها ابن القاضي صراحة، فصار أنصار الجيم الرخوة يستدلون بقوله :

ومن يمل بصوته للدال ... فذاك مخبول من الجهال

فاحذر صويت الدال عند النطق ... في الجيم بالادا تفز بالحق

ثم كان أول من بحثها بتعمق هو الإمام أحمد بن الحبيب اللمطي المعروف في شنقيط بقطب سجلماسة، وهذا الشيخ على جلالة قدره لم نجد له ترجمة وافية، كما أن تآليفه غير معروفة لدى العموم، وقد اشتهر عند علماء شنقيط في أسانيدهم لأنه شيخ سيدي عبد اللّه التنواجيوي الذي تمر به أسانيد الاجازات في شنقيط، وقد نوّه به التنواجيوي كثيراً وقال إنه أخذ ألف طريق في القراءة وإنه أخذ في المغرب عن الشيخ إبراهيم الاسكوري الذي كان تلميذاً لابن القاضي.

والشيخ أحمد الحبيب كتب رسالة[1] في الجيم الشديدة، ويذكر فيها مناظرته لأحد علماء سجلماسة، سماه الشريف بن عمر السجلماسي و يبسط حججه في النطق معتمدا على ما أخذه دراية من كتب اللغة والتجويد عن القدامى ورواية عند شيوخه الذين لم يذكر أسماءهم، بيد أنه لمح أنهم من المشارقة، وذلك في إشارتين، إحداهما انتقاده للنطق في بلدته في مجموعة من مسائل الأداء.

ويقول الشيخ أحمد بن الحبيب في رسالته بعد الحمد والصلاة على النبي :

«وبعد، فإنه لما كنا عند التلفظ بالجيم ننطق فيه إذ ذاك بصفة متحتمة واجبة متعينة وكذا غيره من الحروف، فإنا عند التلفظ به ننطق به على ما له من الحقيقة، والكيفية، ونوفي له بصفاته حق التوفية، بلغني عن الماجد الأفضل السيد الشريف بن عمر السجلماسي[2] أنه كان ينكر علينا ما كنا نتلوا به حرف الجيم ونفعله في

---

(1) وبحوزتي نسخة خطية منها، وسنعطي تلخيصاً لها هنا.

(2) لم نعثر على ترجمته.

كيفية النطق به من صفة تدرك بالسمع وهو الذي يكشفها عن كنهها، ويعرّفها لكي نعبر عنها بما يوديها لعلها تفهم أو يعرف أن تعلم. وقوة الاعتماد فيه وإشباع الاعتماد في مخرجه وعدم جريه في مخرجه، أي عدم اعتماد الصوت في محله بحيث ينحبس النفس حالة النطق به، وأن يشتد فيه اشتدادا بحيث يلزم الحرف مكانه ولا يمتد الصوت به بل يكون راكداً محصوراً ويمتنع خروج الصوت إذ ذاك.

وكنا نفعل به في النطق ما ذكرنا له من الصفة، وكنا نمنع النفس أن يجري معه ونحبس خروجه معه حالة النطق به، وذلك بأن نقوي الاعتماد في موضعه حالة النطق به حتى يمتنع خروج النفس إذ ذاك وينحبس، وأوجب له هذه الصفة ما فيه من الجهر. وقد نص من تكلم عن مخارج الحروف من القراء والنحاة أنه من حروف الجهر من غير نكير بينهم.

«وكنا أيضاً نحبس الصوت ونمنع جريانه حالة النطق به، ولا نمد الصوت به، وذلك بأن نحصر صوته في مخرجه انحصاراً تاماً بحيث يمتنع الصوت أن يجري معه حالة النطق به بأن نلزم الحرف إذ ذاك لمكانه إلزاماً كاملاً ونقبض عليه هناك قبضاً وافراً بحيث لا يمتد الصوت به، ولا يتحمل قبول طول الزمان حالة خروجه. وأوجب له هذه الصفة ما فيه من الشدة فإنه من حروفها كما نص عليه أهل علم المخارج من النحاة والقراء قاطبة، فمن تعرض منه الكلام عليها، والشدة في الحرف هي القوة والضغط، وذلك بأن يكون في مخرجه قوياً مضغوطاً بحيث لا تكون له سعة في قبول طول الزمن بخروجه. والحرف الشديد كما نصوا عليه هو الذي يشتد لزومه لموضعه ويقوي فيه حتى يمتنع الصوت أن يجري معه عند التلفظ به، فلذلك لقب لقب حرفاً شديداً».

«ثم لما كنا نفعل به أي بحرف الجيم ما ذكرنا له من صفتي الجهر والشدة، ووجب له ذلك أن تكون له صفة التي تنطق بها، ويتوقف إدراك كنهها عن سماعها حسب ما ذكرنا أولا، فكان الفاضل المذكور ينكرها ويزعم أنها لحن ويشنع ذلك، ويفشيه ويذيعه ويبديه».

«وكان على ما أنبئت وبلغني عنه، يتمنى لقائي في ذلك، وأنا أيضاً أتمنى ذلك لعله يظهر الحق للعيان ويتبين في ذلك بأوضح بيان، ثم اتفق لي أني التقيت معه في مستقره عند داره، فبعد السلام والمجالسة، والأخذ بأطراف الحديث والموانسة،

دعى بنيه وبعض إخوته ياتون إلي ويحضرون لدي فأتوا للنيل وحضروا لدينا، ثم أمر بعضهم أن ياتي بلوحه ليقرأه علي، فلما أتى يقرأه وجدته لا يحسن التجويد، ولم يقم بحق الترتيب، فرددته فيما لم يوف له حقه من الحروف والكلمات إلى وجه الصواب، وبينت له محاسنه عند ذوي الألباب، فعلى اللبيب أن يأخذ من ذلك بأوفر نصيب. فلما فرغ من قراءته قلت له: فاتكم تحسين القراءة بالترتيل، ولم تستعملوا الواجب من التجويد، وإن من حق التلاوة القيام بالتجويد والتوفية لها بما تستحق من كمال الوصف المجيد، فمن أتى بذلك فقد أحسن، ومن فرط أو أفرط فقد لحن».

«فقال الفاضل المذكور كل الناس يلحنون في القرءان، فقلت : إلا نحن. ومن كان على ما نحن عليه فإنا في قراءته على الحق الجلي والصراط السوي. فقال : حتى أنتم. فقلت له : في ماذا وفي أي حرف، وأنا أعلم إذ ذاك ما أراد. فقال أي حرف الجيم. فقلت له إن نطقنا به ليس بلحن، وما هو بخطإ بل هو الصواب، والحق بلا ارتياب. فأنكر أن يكون ذلك صواباً وحقاً، وزعم أن ماينطق به هو من كيفية بالسمع هو الصواب».

«فقلت له : إن الكيفية التي تنطقون بها ليست فيها صفة الجهر، ولا صفة الشدة اللتين هما من صفات الجيم. فإنها أي الكيفية التي تنطق بها ليس فيها قوة اعتماد على الحرف في مخرجه فلم ينحبس النفس إذ ذاك، بل جرى معه. وذلك يوجب انتفاء صفة الجهر في الجيم ويتبين لك ذلك بما ذكروه لاختبار الصفات من الوقف على الحرف، فتقول مثلاً : إج أو تكرره فتقول إج إج فتجد النفس يجري معه في الكيفية التي تنطق بها فتنتفي عنه صفة الجهر فلا يكون من حروفها، وهو مصادم للنصوص. وليس فيها أيضاً اشتداد لزوم الجيم لمخرجه ضرورة لوجود انفراج في المخرج حين تلفي التلفظ به أي الجيم على الصفة التي تأتي بها كالشين المشارك له في المخرج، وكالذال والثاء المعجمين. وذلك أن مخرج الجيم وسط اللسان مع ما يليه من سقف الفم في أدنى اللهاة وهو وسط الحنك الأعلى ولم يمتد في خروجه إن استعملت صفة الشدة».

«فإن ألزم الحرف لموضعه بضم المخرج بعضه لبعض لم يحصل انفراج في المخرج أي لم يحصل انفراج وسط اللسان على ما فوقه أي لم يحصل بين وسط اللسان وبين ما يليه مما فوقه انفراج لَلَزِم الحرف لمخرجه فامتنع الصوت أن

يخرج معه. فحصلت فيه صفة الشدة، وإن لم تستعمل ذلك لم يلزم الحرف لموضعه بأن لم يضم اللسان لما فوقه حصلت رخاوة في اللسان، وحصل انفراج في المخرج. فأوجب ذلك خروج الصوت حالة التلفظ به أي بالحرف، وحصل امتداد الصوت به وذلك يوجب نفي صفة الشدة عنه ويبين هذا أنك إذا وقفت عليه وكررته حسب ما ذكرناه آنفا في صفة الجهر، وأتيت به على الصفة التي تدعي صوابيتها وجدت الصوت ظاهر الخروج منتشراً في الفم، ووجدت الحرف في الوقف يمتد به الصوت امتدادا بينا. وهذا خلاف ما نصوا عليه في حروف الشدة. فهذا الذي ذكرنا فيه نفي صفة الشدة عن الكيفية التي تأتي بها أنت.

وبعد ما ذكر أن نطق مُناظِره يجعل الجيم متفشية مثل الشين، قال: «ولم يتعرض من تصدى لذكر صفات الحروف لادعاء أن من صفات الجيم التفشي، ولا أثبته له بحسن البتة. فهي إذا جيم كشين. وجيم كشين ليست لغة مرضية عند أهل العرفان، ولا مقبولة لدى أهل هذا الشأن، وإنما ذكرت عمن لا ترضى لغته، ولا قبلت سليقته».

«قال شمس الدين: والجيم يجب أن نتحفظ باخراجها من مخرجها، فربما خرجت من دون مخرجها فينتشر بها اللسان، فتصير ممزوجة بالشين كما يفعله كثير من أهل الشام ومصر هـ».

«وإنما كانت غير مرضية لأنها حينئذ من الحروف الفرعية القبيحة. وذلك أن الحروف الأصلية التي هي تسع وعشرون حرفا لها فروع حسنة، وهي تسعة عند بعضهم على بحث في بعضها. ثم منها ما قرئ به ومنها ما لم يقرئ به وإن زعمه بعضهم، وفروع قبيحة أنهوها إلى عشرة أو ماينيف على عشرة وعدوا منها الجيم كالشين. قال في اللطائف عند الكلام على الفروع المستقبحة: «وجيم كشين فرع مستقبح، وأكثر ذلك إذا كان بعدها دال نحو قولهم في الأجدر الأشدر، وقالوا في اجتمعوا اشتمعوا هـ.»».

«فينبغي تنزيه القرءان العظيم عنها وعن قراءته بها، وإنما رسم ذلك بالشين إئذانا بأن اللفظ كالشين تنبيها على ذلك، لا أنه يقرأ بالشين خالصا وإن لم ينشبه بل يقول وجيم تبدل شينا أو تقرأ شيناً».

«ومن جملة ما قلت له في هذا المقام: وهاهو الإمام ابن مالك نص في التسهيل، وكذا غير ابن مالك على ما ذكرنا من أن من الفروع المستقبحة جيما

كشين. وأنت من قراء النحو فانطق لي بالجيم القبيحة والحسنة حتى تميز لي بينهما فلم يجد جواباً».

«فسألني إذ ذاك حينئذ عن ذلك، فأجبته بأن الجيم الحسنة هي ما ننطق بها نحن، والجيم القبيحة هي ما تنطق بها أنت. فلم يعترف بذلك ولم يذعن إليه، وبقي مصمما على ما لديه».

«فقال : إن نطقنا كنطق الناس، فقلت له نعم وهو وإن كان كذلك وهذا مما نعرفه ،ولا ننكره، بل عليه نشأنا في البداية، وبقينا كذلك برهة من الزمان، حتى مَنَّ ذو الجلال والإكرام والإفضال والإنعام، ممن درى وتلقا وحقق وترقى وعرف وبين الطريقة وتبصرنا في ذلك، وتعرفنا تلك المسالك، ووزناه بالقسطاس ولم نجد إلا كما عرف بلا التباس، وأخذنا بما لديه ورجعنا إليه، ورفضنا ما كنا عليه، فإن الحق أحق أن يتبع عند مفترق ومجتمع، ولكن نطق الناس بذلك في خصوص محل أو محال أو بلاد حتى حصل منهم كثرة السواد لا يوجب أن يكون هو السداد وأن يتعين إليه الإستناد، فإن الحق ليس بمثل ذلك يعرف، ولا بتلك الطريق يوصل إليه ويكشف، فإنه لو كان يعتمد على مطلق الناس لفسد الدين بلا التباس».

«فقال إنه سأل القاضي عن ذلك، فأجابه على وفق ما لديه قائلاً عنه إن الناس محقون بخلاف ذلك غلبت عليهم العجمة. فقلت له : مثل هذا لا ينهض حجة علينا، لما ثبت من صحيح الحجة لدينا، ثم هو لا يحكم على غائب ولو حضرت وأدليت له بحجة وبينت له طريقتي، فلا تراه إن كام منصفا مذعنا للحق، معترفا نبيها عارفاً بوجوه الإستدلال مدركا لصواب المقال. ثم كان مما ذكر بحجته أو لمستنده في ما هو عليه أن قال إن طلبة بلادنا وقرائهم وكذا غيرهم في بلاد الغرب على طبق ما قرئ به».

«وذكر أنه سأل بعض القراء في فاس فأجابوه بما عنده. فعارضنا هذا لأنه من قبيل ما قبله، إذ ليس تمالؤ جماعة كثيرة يوجب صوابية ما تمالئوا عليه، فإن الحق لا يعرف بمجرد دعوى رجال. فرحم اللّٰه من قال انظر إلى ما قال لا من قال. وبأن مثل هذا الاستناد لمن ذكر لا ينبغي أن يعول عليه، لأن تصحيح النطق بالجيم حتى يكون على صفة التي له في لغة العرب، وإعطائه كيفيته المعهودة عند أهل الخبرة من محققي النقلة حتى يوفى له بها، وكذا غيره من سائر الحروف من قبيل التجويد وهو إنما يوخذ عن أهل الدراية والتحقيق الذين من العارفين المبرزين في هذا الشأن، لأن

القراءة سنة متبعة ويجب أن تكون على الوصف التي أنزلت عليه، وهو أنما يتلقى من العارفين المجودين. وطلبة بلادنا وقراءهم ليسوا بهذه المثابة، فإنه لا معرفة لهم بالتجويد ولا اعتناء لهم به ممن أدركناه في هذه الأزمنة ورأيناه في هذه الأمكنة، وقل من يوجد يحسنه ولا يكاد يرى في هذه البلاد من يتقنه، إلا أن كان ممن جاء من جهة المشرق وجعلت له دراية بما تلقاه هنالك من أهل الخبرة والرواية».

«ولما قام الدليل على صحة ما ادعينا وثبتت صحة الرواية على الوجه الذي انتحينا، تعين أن يكون هو المستند والأمر المعتمد، وتبين من هذا التقرير الذي له أتينا والتحقيق الذي أبدينا في معرض الرد على من يعتمد على ما نشأ عليه من كيفية النطق بالجيم وعلى من وجده من جماعة من قراء أهل بلاده يفعلون في كيفية النطق بالجيم كفعله أن فعلهم ذلك باطل لا يسوغ أن يعتمد فيه عليهم، ولا أن يستند فيه إليهم. فهذه الجماعة وإن كانت مستفيضة منتشرة عريضة، لا تقوم بهم حجة ولا تتضح بهم في ذلك محجة، لما ظهر من الخدش في وجه نطقهم، ومن سقوط كلمتهم. ثم هم بعد ذلك مُعَارِضُون في ذلك بمثلهم من قراء آخرين، وجماعة المشهورين. فمنهم من أهل هذه البلاد المغربية جماعات متوافرة كثيرة متضافرة، فإنهم ينطقون به على النحو الذي ننطق نحن به، وما زالوا على ذلك قائمين وبه عاملين وعليه عاكفين. إلا أن بعضهم أفراد متفرقون سوف نذكر منهم من حصلت لنا عنه بذلك رواية، وبعضهم جماعة مجتمعون كناحية تلمسان وأهل الفحص، فإنا شاهدنا بعض طلبتهم ينطقون به كنطقنا، وأنبؤونا أن ذلك دأبهم في النطق به نشأة وفطرة، لا تعلماً واكتساباً. فلا يجري على ألسنتهم غيره وكذا في غير الجيم لكون نشأتهم على أن عوامهم في مطلق كلامهم ينطقون به كذلك. ومنهم بلاد جماعة القراء المصريين أهل رواية التحقيق ودراية التوفيق، وكذا غير المصريين من مجودي المشرقيين فإنهم في النطق بالجيم كالكيفية التي نأتي بها فيه يفعلون، وبالصفة التي ننطق بها نحن ينطقون».

«وحينئذ فإن أي مزية لمن اعتمدت عليه من أهل هذه البلاد في الاقتداء به في نطقه، وأي إيثار له بتخصيص أتباعه، وأي وجه لطرح قول مخالفيه ولدعوى فساد نطق معانديه بكيفية الجيم فيه، فما هذا إلا مجرد تحكم، وعدم تثبت وتفهم، إذ من البين أن يقال لا أقل من أن يقال : هاتان بينتان تعارضتا أو دعويان تقابلتا وتعاندتا، فالمتعين الواجب حينئذ أن يرجع في ذلك للمرجحات أو لمن أتى لدعواه بالبينات، ومن جملتها الدلائل الناهضات، فنرجع إليها ونتبصر فيما لديها فلا جرم

أنا وجدنا للفرقة المشرقية ومن معها منتهض الدليل اللامع، وصحيح البرهان القاطع فتعين صحة نطقهم، ووجب اتباع قولهم، لما ثبت من ترجيح بينتهم، وصحة دعواهم، ولم نجد لمن خالفها في ذلك، من أهل هذه البلاد شيئاً يستأنس به في الاستناد، فلزم أن يكونوا على مقابل ما عليهم مخالفهم كانوا، وإذا سقط المستند إليه، لم يصح احتمالك عليه. وهذا كله إن فرض في الفرقة التي استندت إليها أنها تدعي لنطقها الصواب وأنها على حسن التجويد والمعرفة به، وأنها تنتصر لذلك، وإما إن فرض فيها أنها لا تدعي ذلك حسب ما سمعناه في فاس من بعض القراء من أن النطق فيه بالامالة على وجه الصواب وذلك في فاس سيدي ميمون حتى حكى لي ممن أخذ عنا كيفية النطق بالإمالة».

«ومن جملة ما قابلته به في الخصام أني قلت له : إنك يا سيدي لست من أهل هذا الفن، ولا ممن خاض في لججه ولا من نظر في شبهه وحججه، فميز فيه بين الصحيح والسقيم ورأى من حيث تخفى الرؤية ما هو جائر عن الصراط القويم، ولا من ثبتت له بذلك رواية، ولا صحت له به دراية، فكيف تماريني فيه وتاتي مع ذلك في خصامك بما يقدح فيه، أم كيف تروم أن ترد علي، بمن لو كان بين يدي لهش إلي، وما يسعه إلا أن يستمع لقولي ويتبعه وما له من سبيل إلي أن ينبذه أو يمنعه، فلاحظ أنهم لا يحسنون كثيراً من أوجه الأداء نظراً لجهلهم بقواعد التجويد، ولذلك فإن اتفاقهم على أداء معين لا يمكن أن يعتبر حجة فيما خالف الدراية».

ومما عابه عليهم :

أولاً : أن المد عندهم لا تراعى مراتبه، التي لا يعرفونها بالتدقيق، وزعم بعضهم أن اختلاف مراتبه بالنية، وهو شيء لم يقل به أحد.

ثانياً : عدم معرفتهم بالإمالة، فإن منهم من يبتدأ بالحرف الممال بشيء من ضعيف الكسرة ثم يصعدون به إلى الفتح وهذا عكس الإمالة، ومنهم من يعوج الحنك يمنة ويسرة وهذا لا مدخل له في الإمالة، كما لا يميزون بين الصغرى والكبرى.

ثالثاً : عدم إخراج النون والتنوين من مخرجهما عند الحروف الخمسة التي يقع قبلها إخفاء النون الساكنة والتنون، فيخرجونهما ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا، وإنما مخرجهما الصحيح في هذا الموضع هو الخيشوم.

رابعاً : إنهم لا يحسنون النطق ببعض الحروف السواكن مثل الميم قبل الواو والفاء، واللام قبل النون، والضاد قبل الطاء.

خامساً : ولا يحسنون أيضاً قواعد الإدغام مثل إظهار النون الساكنة قبل الواو.

سادساً : تسهيلهم للهمز بالهاء الخالصة. وهو لحن مصادم لجميع النصوص وذلك لجهلهم لكيفية التسهيل البيني.

ثم استدل على هذه الملاحن بكلام عبد الواحد بن عاشر في أجوبته المسماة بالقصد المنيف لسيدي عبد الرحمن بن يوسف الشريف، والتي ذكر فيها أنه صحح كثيراً من الأخطاء الشائعة في المغرب، أثناء رحلته إلى مصر، ثم عاد إلى فاس وحاول تصويب الملاحن فاختلف عليه الناس في هذا الأمر.

وفي أخر مقاله أكد صحة مأخذه في الجيم، وعاب على من ليس من أهل التجويد أن يناقشه في مسألة هو أدرى بها قائلاً : «وما كان لك في نحو ما نحن فيه أن تعارضني في منقول ولا معقول، بل عليك أن تتلقى بالقبول ما ألقي عليك من معقول أو منقول وأن تسلم ما أقول. فإن من له الخبرة في المسألة بالرواية، والتلقي والدراية العرفان الذي هو كالعيان فضلاً عن الدليل والبرهان وأجدر وأصدق، وهو وإن لم نكن في هذا الفن من المتبحرين لكن لنا بالطريق سلوك، ومعرفة الهدى بلا شكوك،فهو في الجملة منتسب لأهل الفن وإن لم يكن منهم، وعارف لحالهم وطرقهم. وأنت لست كذلك، فكلامي مع كونه هو الحق أحق أن يصغى إليه، ويعول عليه فإنه جار على قوانين أهل الفن وقواعدهم. وأهل كل فن هم الذين يرجع فيه إليهم ويعتمد فيه عليهم».

وسوف نرى أن هذه المناظرة كانت منطلقاً لمعركة حامية الوطيس حول النطق بالجيم عند علماء شنقيط.

كما سنلاحظ في الحديث عن القراءات في هذا الإقليم أوجه التماثل والتداخل بين مباحث القراءات في المدارس المغربية والمحاضر الشنقيطية نظراً لاعتناقهم نفس القراءة، واعتمادهم لنفس المصادر واتباعهم بنفس المنهج. كما في أسانيد الإجازات الشنقيطية تمر جميعاً بأبي زيد ابن القاضي، وتتبع سند الإمام ابن غازي.

وقبل انهاء الكلام عن المدارس المغربية نشير إلى أننا اكتفينا في هذا العرض بملامح إجمالية نرجو أن تبرز المعالم التي تنير طريق الطالب وتستحثه إلى

مزيد من البحث والإطلاع، كما قد أوقفنا الحديث عند مدرسة محمد ابن عبد السلام الفاسي، ولكن هذا لا يعني أن مسيرة هذا العلم قد توقفت معه، بل لقد ظهرت بعده في جميع أنحاء المغرب عدة مدارس قرءانية حافظت في القرن الماضي على تحفيظ القرآن ودراسة قراءته بالسبع مع تركيز العناية على رواية ورش عن نافع، ومن أبرز الأسماء التي اشتهرت في هذا الفن مدرسة الشيخ محمد الزوين ببلاد الاوداية من حوز مراكش وقد أخذ عن تلامذة الشيخ محمد بن عبد السلام ومن بينهم الشيخ محمد التهامي الأوبيري والشيخ عبد الله بن علي السكياطي. ومازالت هذه المدرسة تقوم بدورها المتميز في تدريس علوم القراءات، كما اشتهرت كذلك مدرسة أبي العباس أحمد بن إبراهيم البوجرفاوي المشهور بأكاز شيخ قراء سوس. وإزاء هاتين المدرستين اللتين امتازتا بنوع من المركزية والإشعاع، فلقد بقيت تقاليد العناية بالقراءات متواصلة وموزعة على مناطق المغرب، وظهرت بعض المصنفات التي تناولت أحكام القراءة بالتدريس مثل كتاب المحجة في تجويد القرآن للشيخ محمد الإبراهيمي الفيلالي الذي يتصل سنده بالشيخ أحمد الحبيب اللمطي وكذلك "متعة المقرئين في تجويد القرآن المبين" للشيخ عبد الله الجراري وهو من تلامذة المكي بربيش ومحمد المهدي متجونش.

وفي العهد المعاصر تجدَّد الاهتمام بالدراسات القرآنية في الجامعة فأحيا المنتسبون لدار الحديث الحسنية بالرباط وطلبة شُعَب الدراسات الإسلامية في كليات الآداب بالجامعة المغربية، تراث هذا العلم، فحققوا كثيرا من متونه ومدوناته، وقاموا بأبحاث جادة وقيمة في مواضيعه. وهنا أغتنم الفرصة لأنوه برسالة دكتوراه قدمها العالم الباحث عبد الهادي بن عبد الله حميتو في قراءة الإمام نافع، وهي عبارة عن موسوعة شاملة لم تترك شاذة ولا فاذة من موضوعها. ولقد نقلت منها الكثير، وتقبلت إهداء كاتبها القائل :

في كل محضرة سبب … يدني إليك على كثب

يا قارئ الذكر الحكيـ … ـم أجل علق يكتسب

يا ناذرا للعمر فيـ … ـه عن المكاسب والنشب

متبوءا من علمه … أسنى المنازل والرتب

يطوي عليه جنانه … يتلوه ملتزم الأدب

أهديك مقرأ نافع الـ … ـمدني قارئك الأحب

الباب السابع

المدرسة الشنقيطية

تمهيد : (دخول القراءات في المحاضر الشنقيطية)

ليس من السهل تحديد فترة بدء الدراسة القرآنية في شنقيط، والذي يفترض أنها واكبت حركة النشاط الثقافي الإسلامي العام، الذي سجلت بوادره في القرن التاسع الهجري في المدن القديمة، أي ولاتة وتشيت وشنقيط وودان. وعندما نراجع حوليات هذه المدن وكتاب فتح الشكور أو تاريخ جدو بن الطالب الصغير فإننا لن نجد إشارات واضحة لهذه الدراسات إلا في القرن الثاني عشر مع عودة أبي بكر التنواجيوي من سجلماسة. وأول الإشارات التي سبقته عند فتح الشكور جاءت في ترجمة سيدي أحمد الولي بن أبي بكر المحجوبي (1034-1095هـ) الولاتي وهو شيخ جماعة العلماء الأجلاء أمثال الحسن بن أغبدي وسيدي عثمان بن عمر الولي وعمر بن بابا ويقول صاحب فتح الشكور إنه كان ماهراً في القرآن فقيهاً لغوياً، وقاضياً ومدرساً وإماماً في ولاتة[1].

وأما في القرن الثاني عشر فتطالعنا أسماء شخصيات يُحلّون بنعوت المشيخة في القراءات، ومنهم السيد المحجوب الجكني، وابن الأعمش العلوي، وشيخ له في القراءات يدعى المختار بن سيد محمد ولم نعرف عنه غير اسمه ونسبه وأنه أخذ عن ابن القاضي، ثم إننا في الحديث عن دور علماء شنقيط في مجال القراءات، سوف تعرضنا صعوبة أخرى، وهي أن نشاط هؤلاء العلماء لم يدون بصورة منتظمة، فكثير من المخطوطات التي قد تتضمن مصنفاتهم مازالت تنتظر التنقيب عنها في الخزانات الخاصة، وقد يكون بعضها معرضاً للإهمال والضياع، وعدم عناية أهل هذه البلاد بالتدوين والتاريخ، وكثرة تنقل علمائهم، وبالخصوص من يقطنون منهم مع العشائر الرحل، كل هذا أدى إلى فقدان إنتاجهم فنسي، كما نسي كثير منهم أنفسهم، ومن أمثلة ما يلاحظ في هذا المجال، ما نقرأه عند عبد اللّه بن محمد بن محمد الصغير بن أمبوجة أنه قرأ على مقرئ جليل يسمى عبد اللّه بن سيدي المختار التشمشاوي سنة 1265هـ، وأن هذا الشيخ قد ألف مصنفاً في القراءات بعنوان "الكواكب الدرية في الطرق العشرية"، وهو نظم لشرح الإمام القصري لتفصيل عقد الدرر، وإلى عهد قريب كنا نجهل وجود كتاب ابن أمبوجة الحافل في القراءات وما زلنا نجهل شيخه وكتاب شيخه، ولعل أمثاله كثير.

---

(1) فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور، لأبي عبد الله الطالب البرتلي الولاتي، تـ 1219هـ، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني ود. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، 1401هـ/1981م، بيروت، ص 41.

وهكذا لم تظهر في بلاد شنقيط معالم مدرسة في القراءات قبل القرن الثاني عشر ؛ ويتبين ذلك من خلال الإجازات المتعددة والتي تسند إلى الشيخ سيدي أحمد التنواجيوي المتوفى سنة 1143هـ ؛ وسندها فيها سيدي أحمد الحبيب اللمطي السجلماسي الذي أخذ عن إبراهيم الأسكوري الدرعي وهذا عن ابن القاضي.

ولقد ذكر مؤلف فتح الشكور أن التنواجيوي صحح للناس أموراً من مسائل التجويد منها مسألة الجيم[1] ؛ ولكن الردود على التنواجيوي أيدت وجود نشاط في القراءات يشير إليه ذكرُ أشياخ ابن أيد الأمين الجكني. ومع ذلك فإن تأسيس مدارس قرآنية لم يتم في شكل منتظم ومتواصل إلا بعد رجوع التنواجيوي من تافيلالت.

ومنذ ذلك العهد انطلقت حركة نشاط تدريس هذا العلم وازدهرت في عدة مناطق من شرق إقليم شنقيط ؛ وفي القرن الثالث عشر نمت معارفها، وتعمقت أبحاثها وكثر عددها حتى أن المرحوم المختار بن حامد ذكر منها أكثر من خمسين مدرسة[2]، ويذكر منها الأستاذ اسلم بن عبد الهادي أكثر من مائتين محضرة قرآنية ما زالت قائمة إلى هذا العهد في منطقة لعصابة في وسط موريتانيا[3].

---

(1) المصدر السابق ص 208.

(2) حياة موريتانيا الثقافية، ص 197 وما بعدها.

(3) موريتانيا عبر العصور، ص 156 وما بعدها.

الفصل الأول

القراء الأوائل وشراح الدرر اللوامع

وقبل الحديث عن الإمام التنواجيوي الذي سنخصص له فصلاً يرتبط بما نسميه معركة الجيم، سنذكر بعض مشاهير قراء القرن الثاني عشر وأغلبهم من تلاميذ سيدي التنواجيوي، ممن ذكرهم في فتح الشكور في علماء التكرور :

1 . عمر بن أحمد بن أحمد بن محمد بوه الإيديلي (1152هـ)

كان عارفاً بعلم الأصول، قارئاً بالسبع محدثاً نحوياً لغوياً شاعراً مفلقاً، أخذ القراءات السبع عن الشيخ تاج القراء سيدي عبد الله بن أبي بكر التنواجيوي والنحو عن سيدي عمر بن بابا الولاتي. وأخذ عنه البشير بن الهادي[1].

2 . الخضر بن الفقيه محمد بن الحاج عثمان بن السيد الطالب الصديق الجماني (1154هـ)

يقول عنه مؤلف فتح الشكور : «إنه كان إماماً عالماً نبيهاً فقيهاً أديباً نجيباً كثير الاشتغال بالعلم حسن الخط، قرأ بقراءة نافع على الشيخ الفقيه حامل لواء السبع سيدي الحاج عبد الله التنواجيوي، والفقه على الفقيه الحاج أبي بكر بن عيسى الغلاوي وألفية ابن مالك على الحاج سيدي محمد بن الحاج لحسن بن أغبدي الزيدي وأبوه محمد بن الحاج عثمان كان سيداً فقيهاً وأورد له فتح الشكور إجازة عن محمد بن المختار بن الأعمش عن الحاج المختار بن سيدي محمد عن ابن القاضي بسنده المعروف، كما أجازه ابن الأعمش في الحديث والفقه وكتاب الشفا. وكان محمد هذا من طبقة محمد بن أبي بكر بن هاشم المتوفى سنة 1198هـ، وجده

(1) فتح الشكور، ص 184.

الطالب صديق الجماني توفي سنة 1073هـ، وهو صاحب المراسلة مع الشريف الشاب[1].

3. الشريف أحمد بن فاضل الشريف التشييتي (تـ 1153هـ)

يقول عنه صاحب الفتح إنه كان فقيهاً لغوياً نحوياً قارئاً، له حظ عظيم في القراءة والحديث، وكان بارعاً في النوازل وله ولأخيه محمد فتاوى في غاية الجودة والحسن وقد رمز له سيدي أحمد بن محمد بن موسى بن أيجل الزيدي بقوله :

وأحمد ذا المجد الشريف بن فاضل (نقش أب) من طراز مكمل

أخذ عن الفقيه الحسن بن أغبدي. وعنه الشريف حمى الله بن الإمام[2].

4. الطالب سيدي منير بن حبيب الله الأنفقي (تـ 1162هـ)

كان أستاذاً فاضلاً نحوياً لغوياً أديباً، له حظ في القراءة والأصول وغير ذلك، له الخلاصة على الدلاصة. قرأ عليه النحو الإمام عمر بن محمد بن أبي بكر الولاتي. وسنرى أنه ممن عارض الشيخ التنواجيوي في قضية الجيم[3].

5. الطالب أحمد بن محمد بن الفقيه أبي بكر بن أحمد بن الشغ التشييتي (تـ 1179هـ)

يقول عنه صاحب الفتح : «إنه كان محدثاً فقيهاً قارئاً نحوياً عابداً قرأ بنافع والمكي والبصري على بعض تلامذة الشيخ سيدي التنواجيوي وله حظ في الحديث وقرأ الفقه على ابني فاضل الشريف»[4].

6. الفقيه سيدي الأمين بن الحبيب الجكاني (تـ 1180هـ)

كان عالماً فقيهاً فاضلاً مدرساً قارئاً بالسبع، وأخذ عنه القرآن الشيخ العالم الصالح سيدي أحمد بن البشير الكلسوكي[5].

---

(1) المصدر السابق، ص 95.
(2) المصدر السابق، ص 47.
(3) المصدر السابق، ص 126.
(4) المصدر السابق، ص 51-52.
(5) المصدر السابق، ص 69.

7. أحمد بن خليفة بن أحمد بن أحمد بن الحاج العلوي الشنقيطي (تـ 1188هـ)

كان قارئاً بالسبع متفنناً، مكث نحواً من خمسين سنة يدرس العلم في مدينة شنقيط واشتهر بالعلم والحديث، كذلك والده الخليفة وجده أحمد آكد الحاج، وهو من شيوخ العلامة حرمة بن عبد الجليل العلوي، وورد في إجازته في القرآن(1).

8. الحاج أبو بكر بن الفقيه الطالب محمد بن الطالب عمر البرتلي (تـ 1197هـ)

قرأ بنافع على السيد عمر بن أحمد بن محمد بن بوه الأيديلبي والرسالة على الطالب الأمين بن الطالب الحبيب. والألفية على منير الأنفقي ولامية الأفعال على سيدي محمد بن ابّه. وكان يقرئ البريَّة أي الدرر اللوامع لابن بري(2).

9. الطالب البشير بن الحاج الهادي الأيديلبي (تـ 1197هـ)

كان من أبرز علماء ولاتة، ويقول عنه صاحب الفتح إنه عالم بلاد التكرور وفقيهها ومدرسها ومفتيها بلا مدافع، حسن الفهم سريع القلم. قرأ بالسبع على الشيخ عمر بن أحمد بن محمد بن بوه الأيديلبي، فكان يحفظ الشاطبية ويقرئها للناس، والدرر اللوامع(3).

وهو من أبرز القراء العلماء بعد سيدي عبد الله التنواجيوي، تربى في بيت علم وصلاح، وكان والده مشهوراً بالزهد والعبادةو وله اهتمام بعلوم القرآن فكتب عن المتشابه وعن مسائل من الرسم والضبط.

10. الشيخ عبد الله بن الحاج احماه الله (تـ 1209هـ)

أما الفقيه عبد الله فقد برع في جميع العلوم الشرعية التي تناولها بالشرح والنظم ودرس القرآن على سيدي مالك بن المختار الغلاوي، وعلى خاله سيدي عبد الله بن الفاضل الباركلاوي الشمشوي، وكان عمدته في النحو العلامة المختار بن

---

(1) المصدر السابق، ص 56.

(2) المصدر السابق، ص 77.

(3) المصدر السابق، ص 78.

بونا الجكني فله أرجوزة في متشابه القرآن ونظم في إعراب منصوباته، ونظم في اختصار بن بري. وشرح هذا النظم شرحا اعتمده تلميذه احميدتي العيشي، الذي سنستعرضه في هذا الباب. وتوجد نسخة من هذا الشرح في المعهد العلمي في نواكشوط برقم 350. لكنه يصعب الانتفاع منها لرداءة النسخ وتآكل النسخة وكثرة الأخطاء فيها. والذي يبدو من قراءتنا يمكن الفهم منها أنه شرح مختصر جدا، يكتفي بضبط الألفاظ وبيان معانيها مع اعتماد منهج قريب من منهج طرة بن بونا في النحو، وفي المثال التالي توضيح له: وذلك في باب الخلاف في ميم الجمع. ففي الشرح نورد نصّ ابن برّي بين هلالين، وبعده الشرح، ولعلّ النص كان مميزاً بالحمرة التي لا تظهرفي التصوير.

يقول ابن برّي :

«القول في الخلاف في باب الجميع» : نحو عليهم ولهم.

«مقرب المعنى مهذب» مصفى، «بديع» لم يتقدم له مثل «وصل ورش ضم ميم الجمع» بواو «إذا أتت من بعد همز القطع» نحو لهم أجر.

«وكلها سكنها قالون   ما لم يكن من بعدها سكون» فإن كان بعدها سكون فهو قوله: «واتفقا» أيّ ورش وقالون «في ضمها» أي ميم الجمع «في الوصل» لا في الوقف «إذا أتت من بعد همز الوصل» نحو «لهم الناس» وفي البيت الجناس التام لأنّ الوصل الأول ضد الوقف ومفهومه قوله :

«وكلهم يقف بالإسكان   وفي الإشارة» بالروم والإشمام «لهم قولان».

وهذا الشرح على اختصاره كان أهمّ مصدر لمن جاء بعد ابن الحاج احماه الله من تلامذته، كما أنه يعطي تنبيهات دقيقة تدل على اهتمام هذا العالم بمسائل البلاغة وقواعد النحو والصرف، كما أنه لا يخلو من الإشارة إلى الميول الأدبي لهذا العالم الذي لا ننسى أنه كان شاعراً مجيداً وناظماً بارعاً، ومن هذه الإشارة قوله في تفسير بيت ابن برّي القائل :

والمدّ واللين معا وصفان   للألف الضعيف لازمان

فقال ابن حماه الله : «وصفُ الألفِ بالضعف كلمة حقّ أريد بها وزن» وهو انتقاد لطيف للناظم، فنبّه الشارح على أنّ هذا الوصف غير مألوف، وإنما ذكر لضرورة الوزن، وسوف نرى عند احميدتي بعض اقتباسه من هذا الشرح وتعقيباته عليه.

11 . الطالب أحمد بن محمد راره التنواجيوي (تـ 1210هـ)[1]

كان فقيهاً نحوياً منطقياً بيانياً قارئاً بالسبع، أخذ عنه الفقيه محمد الأمين بن عبد الوهاب الفيلالي. وأخذ القراءات عن سيدي محمد بن عبد الله بن بابا التنواجيوي عن سيد القراء سيدي عبد الله بن أبي بكر التنواجيوي والفقه عن سيدي المختار بن الطالب علي بن الشواف الجكني والفقيه أحمد بن سالم المسومي.

وبعد هؤلاء الرواد تناول القراء في شنقيط بالنظم والشرح أهم مباحث القراءات مع التركيز على قراءة الإمام نافع، اعتماداً أساساً على منظومة ابن بري وسوف نرى قائمة شراحها منهم، كما أن بعضهم أراد أن يضيف إلى أرجوزة ابن بري نظماً يتضمن محتوى القراءات الست من غير نافع ؛ مثل ما قام به العلامة زين ابن أحمد اليدالي ؛ وسنتحدث عنه في هذا الباب، كما نستعرض نظم الشيخ سيدي بن خليل الشمسدي لكتاب النوري الصفاقصي الموسوم بغيث المنفع في القراءات السبع.

ومما أثار اهتمام الشناقطة بعض مسائل التجويد، وبالخصوص الخلاف في النطق بالجيم والضاد، وتسهيل الهمز بالهاء، وقد وقع فيها جدل سوف نبسط القول عنه، لأنه يعطي صورة عن ما وصلت إليه معارفهم في مسائل التجويد.

واهتموا كذلك بقضايا الرسم والضبط، فدونوها نظماً ونثراً، واجتهدوا في تقريب قواعده، وتبسيط ضوابطه، وسوف نقدم نماذج من أعمالهم في هذا الباب.

ولقد كانت أكثر تآليفهم تدور حول "الدرر اللوامع" لابن بري التي أولوها عناية بالغة وصارت عند طلاب المحاضر هي المقرر الأول في دراسة مقرإ الإمام نافع الذي عم اعتماده في الأقطار المغربية، جنبا إلى جنب مع الفقه المالكي نظرا لما بينهما من ترابط من عهد إماميهما : نافع بن عبد الرحمن ومالك ابن أنس المدنيين.

ومنظومة ابن بري أعطت لمعتمدي هذه القراءة «مشهور مذهب نافع» فجاءت سهلة الأسلوب، سلسة في النظم، واضحة المعاني فاستأثرت باهتمام مجموعة من القراء الشناقطة على غرار ما قع في المغرب، وقد يناهز العشرين عدد الذين تناولوها بالشرح والتوشيح، وقد قدم الدكتور محمد بن مولاي لائحة بأسمائهم منها :

---

(1) المصدر السابق، ص 59.

1. عبد الله بن الحاج احماه الله 1209.

2. عبد الله بن الحاج محمد الرقيق العلوشي 1220.

3. محمد احيد بن الطفيل 1228.

4. أحمد بن الطالب محمود الإيدوعيشي 1251 المعروف باحميدتي.

5. محمد محمود بن محمد الأمين اللمتوني

6. الإمام مالك بن أحمد الأفرم

7. الحاج بن فحف وعنوان كتابه مفيد القارئ والسامع (رقم 1742).

8. سيدي محمد بن الطالب اعلي وله (الشرح النافع حقق في معهد بن عباس).

1 . شرح العيشي كنموذج

وفيما يلي عرض لأحد هذه الشروح وهو كتاب إرشاد القارئ والسامع من تأليف أحمد بن الطالب محمد بن عمر العيشي، المعروف باحميدتي.

أ) المؤلف :

لقد أخذ احميدتي عن شيوخه علوما جمة، شملت معارف عصره في القراءات والنحو والبلاغة والفقه، وأوثرت مؤلفات في كل هذه المعارف، ونسب إليه تصنيف في علم الفلك، وبذلك يكون من أوسع علماء عصره ثقافة، ويظهر من تصفح كتبه طول باعه في النحو والآداب، وسنرى ذلك في استشهاداته في تعليل بعض أوجه القراءة، كما نلاحظ استطراداته الأدبية التي تخللت مصنفاته العلمية، نذكر منها على سبيل المثال قول الإمام الشافعي :

نحن الأهِلَّةُ في الظلام الحِندس   حيث انتهينا ثم صدرُ المجلس

إن يُذهبِ الدهرَ الخؤون حقوقَنا   ظُلما فلم يَذهب بعزٍّ الأنفس

وكذلك قول الشيخ أحمد زروق في آداب طلب العلم :

مَنْ طَلَبَ العلم يُباهي الفُقها   بعلمه، أو لِيُماري السُّفَها

أو لينال الجاه عند الناس   باء بِنَارٍ وهو ذو إفلاس

ومن استطراداته أيضاً قول القائل في أبيات تعبر عن مبادئه في توسيع دائرة معارفه :

مِن كلِّ علم تعلّم تبلُغ الأملا ... ولا يكن لك علم واحد شُغُلا

فالنَّحل لمّا رعت مِن كل يانِعة ... أهدت لَنا الجوهرينِ الشَّمْع والعَسَلا

فالشمع نور مُبِين يُستضاء به ... والشّهد يبري بإذن الخالق العِللا

فقد درس احميدتي على شيخين من كبار القراء في بلاد شنقيط، وهما الطالب أحمد بن محمد رار (بترقيق الرائين) التنواجيوي وهو من رجال السند المعروفين، أما شيخه الثاني فهو العالم الجليل المتفنن عبد الله بن الحاج احماه الله الغلاوي، صاحب التآليف المشهورة. ومنها شرحه على الدرر اللوامع لابن بري، وقد ذكر احميدتي تأثره به في كتاب إرشاد القارئ والسامع الذي سنقف عنده وقفة قصيرة يقول احميدتي إنه لخص كتاب إرشاد القارئ من كتاب تحصيل المنافع على الدرر اللوامع ليحيى بن سعيد السملالي الكرامي ومن تعليق لطيف لشيخه عبد اللّه بن الحاج احماه اللّه، ومع ما يكنه احميدتي لشيخه من تقدير وإجلال فإنه يناقش رأيه في بعض المواضيع، وربما أبدى عليه نوعا من المعارضة من ذلك ما ذكره عند قول ابن بري :

وقف بنحو «سوف»، «ريب» عنهما ... بالمد والقصر وما بينهما

قال احميدتي : «إن ما بينهما هو التوسط وهو المأخوذ به عندنا، ثم قال : قال شيخنا وهو يعني الشيخ عبد الله بن الحاج حماه الله: «وأما فهم بعض الجهة التوسط في «ءاريت» مع البدل ففهمٌ سوء مُحرمٌ إن لم يكن كفرا لأنه خروج عن حد القرآن في قول ابن الجزري :

وكل ما وافق وجه نحو

وهذا مخالف للعربية لتوالي ثلاثة سواكن ولا نظير له في العربية،وقولي ثلاث سواكن لأن حرف المد يقوم مقام حركته كما في كتب التجويد والتصريف وخصوصا لابن القاصح على الشاطبية وشرح الشيخ زكريا الأنصاري على شافية ابن الحاجب على التصريف، وهذا وهم منشؤه أن التوسط لورش في «أرايت» على أنه يسهلها كقالون وما به الأخذ عندنا فظن هذا الجهول أن ذلك في البدل فأحدث قولا ثالثا وهو من أنواع خرق الإجماع، نعم إنما يجوز التوسط في نحو «ورأيت الناس».

قال العيشي كلام شيخنا فيه نظر من وجهين :

1. أحدهما قوله : «وهذا مخالف للعربية لتوالي ثلاث سواكن» إذ ليس هنا إلا ساكنان لأنهما نصوا على أن مد الحجز فاصل، واجتماع الساكنين يجوز في الوقف فانتفت الثلاثة (انظر مفردات المكي لابن القاضي).

2. منعه التوسط مع ما ذكره العلامة المحقق المدقق شيخ الأداء بفاس والمغرب في كتابه مقالة "الأعلام في تحقيق الهمز لحمزة وهشام"، حيث قال عند ذكره حكم الوقف على «وإذا رأيت» ما نصه: «القياس في غير هذا بين بين، وعلى الرسم تمد الألف مدا مشبعا، والياء بالتوسط فافهم» ومحل الدلالة من كلامه «والياء بالتوسط» وانظر أيضا ما ذكره صاحب كتاب الإرداف حيث قال ما نصه «فإذا وقفت لورش على «أرأيت» فالعمل على الإشباع في الألف والتوسط في الياء. وإلى ذلك أشار بعضهم بقوله :

أرايت في الوقف لورشهم جرى	بالمد في الألف حقا لا مرا
والياء بالتوسيط دون ريب	نظيره في الوقف باب «ريب»

وقد أورد احميدتي جملة من أقوال شيخه عبد اللّه بن الحاج احماه اللّه، منها أبياتٌ في رواية ورش عن الوقف والوصل بين السور، وبالخصوص في الأربع المعروفة وهي :

لورش السور قف وصل تفي	إلا في الأربع فبسمل وقف
واسكت وبسمل عاكسا في الصبر	لعدم الوقفة في «والعصر»
وقدم الوصل إذا في «حسدا	قُل» واضبطن كلا فما تفردا
هذا إذا أتيته من «أحَدِ»	أو «النعيم» لامن بعد فاجهد

كما ذكر قول شيخه في الأدب مع اللّه جل وعلا في معرض ترك التسمية قبل السور الأربع إذ قال :

وكل ما استحييت منه في الورى	فاللّه بالحياء كان أجدرا
فمن يبسمل لزوال قبحه	كمن يداوي شارب الخمر به

ب) مصادره في شرحه :

رأينا أنه بيَّن في مقدمة كتابه أنه اعتمد على شرح شيخه ابن احماه اللّه وعلى كتاب تحصيل المنافع لأبي زكريا يحيى بن سعيد بن داوود الجزولي السملالي الكرامي (تـ في حدود 900)، وهذا الشرح معتمد ومشهور في شنقيط وفي جنوب المغرب، وقد حققه الأستاذ الحسن طالبون المراكشي. وتوجد منه عدة نسخ في الخزانات الخاصة، ومن أهمها نسخة الخزانة الحسنية، ولقد اعتمد الكرامي في شرحه هو أيضا على القصد النافع للخراز الذي يذكره باسم «الشارح» ولعله يعني بذلك أنه أول من شرح الدرر؛ كما نقل عن والده المعروف بسعيد اكرامو، وعن ميمون الفخار في التحفة وعن ابن القصاب في كتابه تقريب المنافع. وينبغي التنبيه على أن عالما آخر من الكراميين، يحمل اسم سعيد بن سعيد قد شرح البرية. بمؤلف بعنوان "معونة الصبيان على الدرر اللوامع"، وربما ظن أنه والده وهو معاصر ليحيى.

ومن القراء الذين تكرر ذكرهم والعزو لهم في كتابه الإرشاد، نجد أبا عمرو الداني، الذي أورد له أبياتا من المنبهة. عند قول ابن بري :

«ويجري في إدغام ماليه»

وهي قول الداني :

وإن أردت الوصل دون وقف   أدغمت هاء السكت دون خلف

في «ماليه هلك» للتماثل   كذا رويناه عن الأفاضل

وذاك القياس فاعلمنه   ولْتطرَحْنَ ما شذَّ والهَ عنه

وربما نراه يستشهد بحرز الأماني في بعض الأحكام مثل ما أورد في البسملة من قول الشاطبي :

ومهما تصلها أو بدأت براءة   لتنزيلها بالسيف لست مبسملا

وتعدد عزوه لمؤلفات ابن القاضي، مثل ما ذكره في قواعد الإبدال والتسهيل وهو قوله :

وما سهلوا أو أبدلوه بوصلهم   فحققه وقفا ثم بدءا بلا امترا

كما أورد له لغزه في قوله :

فما همزةً فاءً لدى الوصل حُقِّقت   وفي الابتدا ياءً وواواً مفصلا

مع جواب تلميذ ابن القاضي مسعود بن جموع وهو :

جوابكم «ايتوني الذي أئتمن» افهمن وبابهما حقق تكون مسجلا

كما نراه يستشهد بابن الجزري في طيبة النشر، وبالخصوص عن الأبيات المتعلقة بحدود القرآن المشهورة.

غير أن مصادر احميدتي واستشهاداته لم تقتصر على القراء، بل له معرفة باللغة بالنصوص النحوية والتصريفية، وقد استثمرها في تعليل أوجه القراءة وتفسيرها، ومن ذلك النماذج التالية. فعند قول ابن بري :

ولم يكن يراه في مثل «يره» مع ضمها وجزمه إذ غيره

لفقد عينه ولامه فقد ناب له الوصل مناب ما فقد

يقول العيشي : أصله يرْأيَ على وزن يسمع، فأبدلت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. لقول الألفية :

من واو أو ياء بتحريك أصل ألفا أبدل بعد فتح متصل

فصارت «يرأا» : ونقلت حركة الهمز للراء لقول المكودي في البسط

ومفرد الهمز إذا حرك من بعد سكون سهلن حيث يعن

إلى أن قال «والهمز بعد نقل شكله حذف» : ثم يقول :

وليس ذا النقل وجوبا غير ما جاء رأى مضارعا ذاك اعلما

هذي لغات غير تيم اللات إذ عندهم تصحيح يرأى ءات

قال العيشي ومن شواهده :

أرىَ عَيْنَيَّ ما لم تَرْأَيَاهُ كلانا عالم بالترهات

وعند قول ابن بري في الأمداد :

فنافع يشبع مدَّهُنّه للساكن اللازم بعد هنه

استشهد العيشي لهاء السكت بقول ابن مالك :

ووصل ذي الهاء أجزْ بكل ما حرك تحريك بناء لزما

وعند قول الناظم :

والواو والياء متى سكنتا … ما بين فتحة وهمز مُدَّتا

له توسُّطا، وفي سوءاتِ … خُلف لما في العين من فعْلات

قال العيشي الخلاف المشار إليه في عين فعلات مدركه قول الألفية :

والسالم العين الثلاثي اسما أنل … إتباع عين فاءه بما شكل

إن ساكنَ العينَ مؤنثا بدا … مُختتماً بالتاء أو مجردا

ومفهومُ السالمِ العين مُعتلُّهَا، وقال في الكافية :

وما كَجوزة وبيضة فَعَن … هذيلِ افتَحْ، ولغيرهم سَكَنْ

ومن شواهد لغة هذيل قولهم :

أخو بَيَضاتٍ رائح متأوِّب … رفيق بمسح المنكبين سبوح

وعند قول ابن برّي :

وقصر موئلا مع الموءوده … لكونها في حالة مفقوده

يقول العيشي : وواو الموءودة هي المشار إليها في الألفية بقول ابن مالك :

فَا أمْرٍ أو مضارع مِنْ كوَعد … احذِفْ وفي كَعِدة ذاكَ اطَّرد

وعند قول ابن بري :

«وفي أئمة لنقل الحركه»

قال العيشي : لأن أصل الثانية ساكنة وأن حركتها عارضة نقلت لها من الميم ولم يعتد بالعارض، وأصله أأممة جمع إمام على وزن أفعِلَةٌ لقول الألفية :

في اسمٍ مُذكَّر رباعي بِمَدْ … ثالثٍ، أفعلة عنهم اطَّرَدْ

والزمه في فعال أو فعال … مصاحبي تضعيف أو إعلال

ثم وجب الإدغام لقوله :

أول مثلين محركين في … كِلْمة ادغم لاَ كَمثل صُفَفِ

فنقلت حركة الميم الأولى لهمزة الثانية ليتوصل إلى الإدغام لقول المكودي في البسط :

وانقُل لما يَقبلَ من مُسكّن … حركةً كمنً في لفظ امنُن

وعند قول الناظم :

أبدل ورش كل فـاء سكنـت ....

يقول احميدتي العيشي حذفت الهمزة للقاعدة التصريفية المشار إليها بقول ابن مالك :

وحذفُ هَمْزِ أفْعَلَ استَمر في مُضَـارِع وبِنْيَتِي مُتَّصف

فصار ييقن ثم يوقن لقول ابن مالك :

إبدال واو بعد ضم من ألف أويا كموقن بذا لها اعترف

وبعد قول الناظم :

والهمز بعد نقلهم حركته يحذف تخفيفا فحقق علته

قال احميدتي العيشي : قال شيخنا وعلته أنه بعد حذف حركته لم يمكن التوصل إلى النطق به، وقيل بعد حذف حركته يصير حرف مد ميت وهو ظاهر كلام الكافية :

واحذف لهمز جا إذا ما نقلا وربما جاء بمد مبدلا

وعند قول الناظم :

أمال ورش من ذوات الياء ذا الراء في الأفعال والأسماء

قال احميدتي العيشي: الألف المنقلبة عن ياء أصلية نحو رمى وقضى والألف المنقلبة عن ياء زائدة نحو يا أسفى والألف المنقلبة عن واو نحو اصطفى، وهي شبيهة بالقاعدة التصريفية في المزيد على الثلاث الذي تقلب فيه الواو ياء قال :

والواو لاما بعد فتح يا انقلب كالمعطيان يرضيان ووجب

والألف المنقلبة عن ياء والياء عن حرف صحيح نحو دساها وتمطى : قال في الكافية :

وثالث الأمثال أبدلن بيا نحو تظنّى خالدا تظنيا

وألف التأنيث نحو "أخرى" و"أولى" لأنها تقول آخريان.

وقال ما ذكر من الألفية والكافية زدته وعزا غيره للأنوار السواطع للشوشاوي.

وعند قول الناظم :

ورقق الأولى له من بشرر ... ولا ترققها لدى أولى الضرر

إذ غلب الموجب بعد النقل ... حرفان مستعلى وكالمستعلي

قال العيشي ويقرأ هنا قول ابن مالك :

والفتح قبل كسر راء في طرف ... أمل كللأيسر مل تكف الكلف

والمستعلى يعني به الضاد، وكالمستعلي هو الراء وكل منها من موانع الإمالة قال ابن مالك :

وحرف الاستعلا يكُفّ مظهرا ... من كسر أو ياء كذا تكف را

ج) توشيحه لابن بري في نظم يبيّن الراجح في الخلاف :

من المعروف أن طرق الروايات يتخللها بعض الخلاف في الأداء، وهذا الخلاف يشار إليه عادة بالأوجه، ويختص عادة بمواضيع جزئية من الأصول أو الفرش، وإذا كانت هذه الأوجه صادرة من إمام واحد، أو راو واحد، فإن علماء الصنعة يعملون عادة على ترجيح أحد هذه الأوجه، بتعليلات علمية مضبوطة ؛ وهذا الترجيح بعضهم يصطلح عليه، «ما به الأداء»، أو «ما به الأخذ» أو «ما به العمل» وقد ألفت فيه عدة مصنفات، رأينا منها أرجوزة التازي في نسبة الأقوال إلى رواتها من أصحاب طرق الإمام نافع، وأنظاماً في التصدير؛ ويدخل ضمن هذه المجموعة من المصنفات، أرجوزة العيشي احميدتي التي خصصها لما جرى به الأخذ في الخلاف المذكور في الدرر اللوامع، وهو نظم يقع في نحو ثمانين بيتا، وهو عبارة عن توشيح لنظم الدرر، فكل ما ذكر ابن بري الخلاف في مسألة، يبين حميدتي ترجيحه لأحد شطري الخلاف معبرا عنه تارة بالأخذ وتارة بما به العمل وإذا كان في المسألة وجهان ذكر الترجيح باصطلاح التصدير واستهل نظمه بمقدمة يقول فيها :

يقول راجي رحمة العليّ ... أحمد نجل عُمر العيشي

حمدا لمن بفضله هدانا ... ومَنَّ إذ علمنا القرآنا

فهاك ما «الأخذ» به لنافع ... مما أتى في «الدرر اللوامع»

من خُلْفٍ ثم أذكر المصدره ... إن كان بالوجهين الأخذ قرره

ومـــــالـه أخـــــذتـه درايـه | من بعــد مـــا أخـــذتـه روايـه
ونجل عـيـسى صـاحب الأرداف | أودعـــه فـــيـــه بنقل شـــاف
ولست آنفـا عن اسـتـعـانـه | إذ قـصـدي الإيضـاح والإبانـه
واللّه أسـأل سـداد العـمـل | وحـفـظه من خطأ وزلـل

ففي باب الاستعاذة يقول ابن بري :

«وقد جرى الأخذ بما في النحل | وغيرُه يَـرِدُ فاتْبع نـقـلـي»

ويقول احميدتي :

وقبلها وبعدها فأحسنوا | إذ الخروج من خلاف أحسن
وعمل البلاد بالجهر جرى | في الشرق والغرب كما تقررا

وفي باب البسملة يقول ابن بري :

«والسكت أولى عند كل ذي نظر | لأن وصفه الرحيم معتبر»

وزاد احميدتي :

وجـمـعنا تعوذا والبسمله | يجوز فيها أربع محصله
أحسنها الوقف بكل منهما | بذا جرى الأخذ فخذه واعلما
وبهما العمل والتصدير | بالسكت فاحفظنه يا خبير
سوى الذي في قوله «إذا حسد» | فصَدِّر الوصل لهم على سند
«حجته العمل بالإرداف» | كما عليه الناس بائتلاف
وشرح ذا بينه ابن القاضي | بقوله أكرم به من قاض
«والحاصل انتقال ساكت إلى | بسملة كذا رواه من تلا»
«ثم انتقال واصل للسكت | بذا قرا ابن غازي خذ بالثبت»
«ليظهر الفرار من قبح بدا | إلى فريقين فخذه مرشدا»
مع التزام القطع للبسملة | من أول وآخر للعلة
ونجل جمُوع كما تقررا | أخذ باللّذْ منهما قَد صُدِّرا
وقدمن بسملة في الأربع | للسكت بعدها فخذ واستمع
وفي الأخير فاعكس ما قد ذكر | لعدم الوقف، وذا حكم شهر
ونجل مينا أخذه هنا ظهر | بالسكت، والوصلُ كورش الأغر

وتركـهـا قـد شـاع في البـلاد ... قـاطبـة من حـاضـر وباد
وَقِفَ وِقْفَ يجـوز مـثل صل وصل ... والأخـذ عندنا بـقف ثم تصل
ذكـره الحـافظ في «الإيجـاز» ... مـصـرحـا بـه على مـجـاز

وفي ترك الإشارة عند الوقف على ميم الجمع، يقول ابن بري :

«وتركـهـا أظهـر فـي القـيـاس ... وهـو الذي ارتضـاه جُلّ النـاس»

ويعلق احميدتو عليه قائلاً :

فـقـوله «أظهـر في القـيـاس» ... ضـعـفـه «المطمـاطي» في القـيـاس
لأنهـا فـي الأصل مـمـا حـركـا ... فـافـهم هداك الله واتقن ذلكا
وإن تـقـل تـذهـب عـنـد الـوقـف ... قلت وذاك شـأن كل حـرف
فـقـوله «أظهـر في القـيـاس» ... نعم صـحـيح دونمـا التـبـاس

وفي باب ضمير الواحد يقول ابن بري :

القـول فـي هاء ضـمـيـر الواحـد ... والـخلف في قـصـر ومَـدٍّ زائد

ويعلق احميدتو عليه قائلاً :

والأخـذ عندنا على إثبـات ... صلتـهـا نقـلا عن الثـقـات

وبعد قول ابن بري :

وصل بطـه الـهـا لـه من «ياتـهِ» ... على خـلاف فـيـه عن رواتـه

وقال احميدتي :

وصـدرن بـالـمـد ثـم ثَنِّ ... بالقـصـر فـافـهـمن وخـذه عنّي

وفي باب المد بعد الهمزة يقول ابن بري :

أو هـمـزة لبـعـدها والثـقـل ... والخلف عن قـالون في المنفـصل

ويقول احميدتي في الترجيح :

عمل عيسى القصر في المنفصل ... مـعنى وذا الذي عليـه عـملي

ويقول ابن بري في حكم المدّ بعد الهمز المتغيّر بالتسهيل ونحوه، أو في الوقف :

«والخلف في المـدّ لمـا تغـيـرا ... ولسكون الوقـف والمـدّ أرى»

ويقول احميدتي ناقلاً عن ورش وقالون :

والأخـذ بالمـد الطويل عنهـمـا ... كـذا رويناه فـخـذه عنهـمـا

وعند قول ابن بري في حكم المدّ بعد الهمزة :

وبعدها ثبتت أو تغيرت ... فاقصر وعن ورش توسط ثبت

وقال احميدتي :

وقد جرى العمل بالتوسط ... وهو الذي صح من غير شطط

قال ابن بري :

وفي يواخذ الخلاف وقعا ... و«عادا الأولى» و«آلآن» معا

وقال احميدتي :

وأخذنا جرى هنا بالقصر ... كذا رويناه من غير نكر

وقال ابن بري عن الخلاف في حكم مدّ سوءات، وعبارة «له ترسطاً» تعود إلى حكم الواو والياء قبل الهمزة :

له توسطا : وفي سوآت ... خلف لما في العين من فعلات

قال احميدتي :

وبالتوسط هنا جرى العمل ... من غير شك يا أخي ولا خلل

وقال ابن بري في ترجيح مدّ العين في فواتح السور في «كهيعص وحم عسق» :

ومُد للساكن في الفواتحْ ... ومد عين عند كل راجحْ

قال احميدتي :

والأخذ بالمد لديه تما ... عن ابن ميناء الشهير الأسمى

قال ابن بري :

«وقف بنحو سوف ريب عنهما ... بالمد والقصر وما بينهما»

قال احميدتي في ترجيح التوسّط المعبّر عنه بـ «ما بينهما» :

وبالذي «بينهما» جرى العمل ... من غير شك يا أخي ولا ملل

وفي باب الهمز : قال ابن بري :

فنافع سهل أخرى الهمزتين ... بكلمة فهي بذاك بين بين

أورد احميدتي قول العلوشي :

وما به العمل ذا المسهل ... يقرأ هاء خالصا ويقبل[1]

---

(1) مسألة التسهيل بالهاء من قضايا الخلاف التي رأيناها في الباب السادس، وسيأتي الكلام عليها في آخر هذا الباب.

قال ابن بري :

«لكن في المفتوحتين أبدلت عن أهل مصر ألفا ومكنت»

وقال احميدتي في هذا الإبدال :

وذا الذي يعزى لأهل مصر جرى به العمل فافهم وادر

في غير «آمنتم» ثلاث أحرف كذا أآلهتنا في الزخرف

قال ابن بري في الخلاف في إدخال الألف عند «أأشهدوا» :

«ومد قالون لما تسهلا بالخلف في «أأشهدوا» ليفصلا»

قال احميدتي في ذلك :

والعمل اليوم على المد جرى من غير شك يا أخي ولا مرا

قال ابن بري بعد ذكر إسقاط قالون الأولى المفتوحتين من الهمز عن وجه الإبدال لورش :

«كجاء أمرنا وورش سهلا أخراهما وقيل لا بل أبدلا»

قال احميدتي :

والعمل اليوم على الإبدال في غير «جاء آل» خذ مقالي

قال ابن بري في حكم تسهيل الهمزة الثانية من «السماء إن» :

وسهل الأخرى بذات الكسر نحو من «السماء إن» للمصري

وعقب احميدتي قائلاً :

وليس أخذنا بما قد ذكرا وسوف يأتيك بما قد شهرا[1]

ويقول ابن بري :

«في حرفي الأحزاب بالتحقيق والخلف في بالسوء بالصديق»

وقال احميدتي :

والأخذ عندنا على الإدغام من بعد الإبدال فخذ كلامي

وقال ابن بري في نفس الحكم :

«وقيل بل أبدل الأخرى ورشنا مدا لدى المكسورتين وهنا»

---

(1) ويقول الشيخ المارغيني : إنّ المقدّم هنا هو الإبدال، وأنّ التسهيل رواية البغداديين. (النجوم الطوالع، ص 57).

وأيده احميدتي قائلاً :

وذا الذي به هنا جرى العمل ... من غير شك يا أخي ولا خلل

وبعد قول ابن بري :

وإن أتت بالكسر بعد الضمّ ... فالخلف فيها بين أهل العلم

فمذهب الأخفش والقراء ... إبدالها واوا لدى الأداء

ومذهب الخليل ثم سيبويهْ ... تسهيلها كالياء والبعض عليهْ

ويبيّن احميدتي ما به الأخذ قائلاً :

فمذهب الأخفش والقراء ... جرى به الأخذ بلا امتراء

وعند قول ابن بري :

وهمزوا الواو لقالون لدى ... نقلهم في الوصل أو في الابتدا

لكن بَدْأَهُ له بالأصل ... أولى من ابتدائه بالنقل

يقول احميدتي :

والبدء بالهمز عليه العمل ... عند شيوخنا على ما نقلوا

فالقول الأولى هو ما به جرى ... عملنا فافهم لما قد حررا

باب الإدغام :

وعند قول ابن بري :

«واركب ويلهث والخلاف فيهما ... عن ابن مينا والكثير أدغما»

يقول احميدتي :

والأخذ عندنا على الكثير ... عن ابن مينا العالم النحرير

وبعد قول ابن بري :

وعنه نونَ نونَ مع ياسينا ... أظهر وخلف ورشهم بنونا

قال احميدتي :

والأخذ عندنا على الإظهار ... لنون ورش النبيه القاري

باب الإمالة :

وبعد قول ابن بري في الخلف في «أراكهم» :

«والخلف عنه في «أريكهم» وما ... لا راء فيه كاليتامى ورمى»

يقول احميدتي موضحاً نوع الإمالة التي بها أخذ :

والأخذ في الجميع بالإماله وهي صغرى فاسمع المقاله

أما التي قد قرنت بالهاء ما كان منها من ذوات الياء

فالخلف فيها غير أن العملا فيها على الفتح كما قد نقلا

أما ذوات الواو من «دحيها» ومن «تلاها» وكذا «طحيها»

فليس إلا الفتح قولا واحدا ونجل قاصح لذاك قيدا

وعند قول ابن بري :

«ورا وها يا ثم ها طه وحا وبعضهم حا مع ها يا فتحا»

قال احميدتي :

وليس أخذنا بهذا الفتح بل بين بين، فاستمع للنصح

ويقول ابن بري في رواية الإمالة الصغرى عند قالون :

«وقد حكى قوم من الرواة تقليل «ها يا» عنه و«التوراة»

وقال احميدتي :

والأخذ بالترقيق في «هاء» جرى كذاك في «التورية» إذ قد شهرا

وبعد قول ابن بري :

ويمنع الإمالة السكون في الوصل والوقف بها يكون

والخلف في وصلك ذكرى الدار ورققت في المذهب المختار

قال احميدتي :

والعمل اليوم على المختار في المذهبين فاستمع يا قاري

باب الراءات :

ويقول ابن بري في الخلاف في ترقيق الراءات :

«و"السير" والطير وفي حيرانًا خلف له حملا على عمرانا»

قال احميدتي :

ثم على الترقيق أخذنا جرى والقول بالتفخيم مما هجرا

والأخذ بالترقيق في الوصل فقط والوقف بالتفخيم دونما شطط

وعند قول ابن بري :

«وكلهم رققها إن سكنت ... من بعد كسر لازم واتصلت»

«إلا إذا لقيها مستعل ... والخلف في فرق لفرق سهل»

قال احميدتي :

والعمل اليوم على التفخيم ... في كل الألفاظ على التعميم

باب اللامات :

وفي الخلف في تغليظها وترقيقها قال ابن بري :

«والخلف في «طال» وفي «فصالا» ... وفي ذوات الياء إن أمالا»

زاد احميدتي :

وهي التي في سورة القيامهْ ... والأعلى والعلق كن علّامه

باب الوقف بالروم والإشمام :

يقول ابن بري عن الوقف على هاء الضمير نحو : «به» و«أهله» و«فيه» و«شروه» :

«والخلف في هاء الضمير بعدما ... ضمة أو كسرة أو أميهما»

يقول احميدتي :

وتركُه أشهرُ للقراء ... وأخذنا به لدى الأداء

باب ياءات الإضافة والزوائد :

وفيها يقول ابن بري :

وياء محياي وورش اصطفى ... في هذه الفتح[1] والإسكان روى

وقال احميدتي :

«وأخذنا بالفتح في ربي فقط ... وسكنوا «محياي» دونما غلط»

وعند قول ابن بري :

«والواد في الفجر وفي التنادي ... مع التلاق خلف عيسى بادي»

---

(1) الفتح هنا يقابله السكون، وليس الفتح الذي يقابل الإمالة.

قال احميدتي :

وأخذنا بالخلف في الحرفين إذ ضعف الزيد بغير مين

وبعد قول ابن بري عن حكم الوقف على «أتان ي» في سورة النمل :

لكنه وقف في «آتان» قالون بالإثبات والإسكان

قال احميدتي :

والأخذ بالوجهين والمصدر به ثبوت الياء فيما أثروا

باب فرش الحروف :

وفيه قال ابن بري :

«وأنا إلا» مده بخلف وكلهم يمده في الوقف

قال احميدتي :

وبسقوط المد أخذنا جرى فخذ نظامي واقتف المحررا

ويقول ابن بري :

«ولأهب» هَمَزَهُ و«اللائي» مع «لئلا» في مكان الياء

وعقب احميدتي قائلاً :

ومذهب الدانيُّ بالتسهيل لورشهم في «اللاء» عن دليل

ثم قال ابن بري في حكم «لا تامنا» في سورة يوسف :

ونون «تامنا» وبالإخفاء أخذه له أولو الأداء

قال احميدتي :

وأخذنا أيضاً بالإخفاء جرى فخذ بما شهره من شهرا

وهذا التوشيح قريب مما رأيناه في الدرّة السنية للتازي إلاّ أنّ احميدتي اقتصر فيه على الراويين المعتمدين في الدرر اللوامع، لأنّ ابن بري صرّح أنهما إذا اتفقا على حكم فإنه ينسبه للإمام نافع.

2 . شرح الشيخ محمد أحيد بن الطالب اعل العلوي

ولقد توالت شروح البرية بعد الشيخ احمد بن الطالب عمر احميدتي، ومن آخر ما حقق منها كتاب المقبول النافع للمقرئ الشهير محمد احيد بن الطالب اعل، وقد حققه الدكتور محمد بن مولاي تحقيقاً جيداً مع دراسة وافية عن أهمّ مسائل

القراءات في موريتانيا. وهذا الشرح مختصر ومبسّط وصالح للتدريس أكثر ما هو كتاب بحث. ومؤلفه من أشهر شيوخ تدريس القرآن في عصره.

وفي ما يلي مثال عن منهج صاحبه في التأليف في مسائل اللامات؛ حيث يقول ابن بري :

القول في التغليظ للامات إذا انفتحن بعد موجبات
غلظ ورش فتحة اللام يلي طاء وظاء ولصاد مهمل

أي هذا القول وهذا الكلام في بيان تغليظ اللام، والأصل في اللام الترقيق لأنه لا يحتاج إلى سبب والتغليظ فرع منه وهو يحتاج إلى سبب ومالا يحتاج أصل للذي يحتاج :

وإنما الأصل به الترقيق ولا خلاف أن ذا حقيق

قوله للامات أي جمع لام وجمعها باعتبار أنواعها وإن كانت واحدة والمعني أنها واحدة إذا انفتحن أي حين انفتحت اللامات بعد موجبات التغليظ وسيأتي بيانها قريباً. قوله غلظ ورش فتحة اللام أي لا ضمته ولا كسرته تلي أي تتبع طاء وظاء ولصاد مهمل أي غير منقوط.

إذا أتين متحركات بالفتح قبل أو مسكنات
والخلف في طال وفي فصالا وفي ذوات الياء إن أمالا

قوله إذا أتين متحركات بالفتح قبل أي قبل اللام أو مسكنات فالمتحركات نحو ظلم فصل بطل فظلت وظللنا والمسكنات نحو: يظلم يصلب مطلع أما إن اختل شرط من هذه الشروط مطلقا فلا خلاف في الترقيق.

قوله والخلف في «طال» أي جرى الخلاف عن ورش في «طال وفصالا» وشبههما لحيلولة الألف نحو «أن يصلّحا» ومفهوم حيلولة الألف أن حيلولة غير الألف توجب الترقيق اتفاقاً نحو فتطاول وإنما ذكر «طال وفصالا» دون غيرهما على جهة التمثيل لا على جهة التخصيص، فمن قال بالترقيق نظر لحيلولة الألف ومن قال بالتفخيم نظر للقاعدة المتقدمة.

قوله : «وفي ذوات الياء إن أمالا» أي وجرى الخلاف في اللام الواقع في ذوات الياء المتقدمات عند قوله «ومالا راء فيه» إلخ وهي ثمان وقد جمعها بعضهم فقال :

وما جاء بالتغليظ ليس بأميلا مصلي ويُصَلَّى تصلى سيصلى

واعكس رؤوس الآي لورش أميلا فصلى ولا صلى وعبدا إذا صلى

قوله إن أمالا أي على القول بأن ورشا يميل ذوات الياء ومع القول بالفتح فلا خلاف في التفخيم.

وفي الذي يسكن عند الوقف فغلظن واترك سبيل الخلف

وفي رؤوس الآي خذ بالترقيقْ تُتْبَع وتَتَّبع سبيل التحقيقْ

وفخمت في اللَّه واللَّهمه للكل بعد فتحة أو ضمه

أي وجرى الخلاف في اللام الذي يسكن عند الوقف ومحل الخلاف إن كان اللام يفخم في الصلة نحو فصل وظل، وأما إن كان يرقق في الصلة فلا خلاف في الترقيق نحو يوم الفصل والآصال.

«فغلظن في المسائل الثلاثة واترك سبيل الخلف، أي طريق الخلاف قوله وفي رؤوس الآي خذ بالترقيق أي قولاً واحداً وهي فصلى ولا صلى وعبد إذا صلى وهذا تقييد مما أطلق في قوله أولا «وفي ذوات الياء إن أمالا تتبع» أي لكي تتبع رؤوس الآي بعضها ببعض فإن فعلت هذا يتبعك الناس وتتبع أنت سبيل التحقيق أي طريق الحق. قوله وفخمت في اللَّه إلخ أي وفخمت اللام في الألفاظ الكريمة نحو اللَّه اللَّهم للكل أي لكل القراء إذا كان بعد الفتحة نحو ﴿قال اللَّه﴾ أو بعد الضمة نحو ﴿وإذ قالوا اللَّهم﴾ وأما إن كان بعد الكسرة فلا خلاف في الترقيق نحو باللَّه لله بسم اللَّه.

والملاحظ في هذا الشرح أنه جرى على منوال ما رأيناه عند الشيخ عبد الله بن الحاج حماه الله الغلاوي.

3 . نظم القاضي سيلوم الديماني

• وهكذا نرى أن القراء الموريتانيين عُنوا بشروح البرية نثراً، بل إن بعضهم وضع عليها شرحاً منظوماً وهو الأستاذ القاضي محمذن (بالذال المعجمة) بن محنض بابا بن المزروف (والزاي مفخمة) الديماني.

وهو نظم محكم سلس في أسلوبه، واضح في معانيه يشمل مجمل أحكام قواعد الإمام نافع، وفقاً لخطة ابن بري الذي سلك فيها طريق أبي عمرو الداني. ومتضمناً أنقال المراغيني، وبيانه لما به الأخذ، وتنبيهاته المشهورة.

بدأ الناظم بمقدمة تقليدية حول فضائل القرآن وتراجم القراء العشرة ورواتهم ثم تابع نهج ابن بري مدرجاً توشيحه في نظم الدرر ؛ وفيما يلي أمثلة من هذا الاحمرار تتناول مستهله، ونظمه لمسائل الخلاف في البسملة، حيث لم تغب عنها الأحكام الفقهية.

أحمد من أرسل بالهُدى ودينْ / الحقُّ أحمدٍ رسولِه الأمين
صلى وسلم عليه وعلى / أصحابه وءاله المولى علا
من نزّل الذكر الحكيم المُحكما / عليه نوراً وكتاباً قيّما
صِينَ من التحريف والتبديل / وزِينَ بالتجويد والترتيل
هذا ولما كان نظم البَرِّ / عَلِيٌّ المعروف بابن بري
حَرَّرَ مقرأ الإمام نافع / برجز كالدرر اللوامع
وأهل هذا الفن منهم اقووه / وعفتِ الديارُ منذُ حِقبة
أردت ذا استعانةٍ بالباري / توشيح هذا النظم باحمرار
سميته مُشنِّفَ المسامع / على نظام الدرر اللوامع
وجُلَّ ما أذكر فيه مُستَمد / مِن النجوم وهو شرح معتمد
للشيخ إبراهيم من قد تُغْنِي / شهرته عن نعته المارغْنِي
من انتمى لأحمد وأحمدُ / إلى سليمان انتماه يُحمد
عاش بتونس حلَى المجامع / حتى توفي إمام الجامع
بعام أربعين بعد تسعة / وزيد ألف وثلاثمائة

الخلاف في البسملة :

«القول في استعمال لفظ البسمله / والسكت والمختار عند النقله»
وهي بالاجماع بعض آية / من سورة النمل بدون مرية
ولم يَعدها بغير ذلكْ / قرءاناً أصحاب الإمام مالك
والشافعية من آي الفاتحه / تعد آية لديهم واضحه
بلا خلاف بينهم والأكثر / منهم يراها آية لا تنكر
من كل سورة وأما الكمَله / الحنفية فعَدّوا البسمله

آيةً أنزلت على العدناني — للفصل بين سور القرآن

لم تك آية من الفاتحة — عندهم ولا من أية سورة

وعظماء القدر والجناب له — مشهورون وهم الحنابلةْ

«قالون بين السورتين بسملا» — توالتيا أم لا كما روى الملا

عنه بلا نقل خلاف فاعقلا — «وورش الوجهان عنه نقلا»

بسملة وتركها بين السورْ — وإن لها في هذه الحال تَذَرْ

«فاسكت يسيراً تحظ بالصواب — أوصل له مبين الإعراب»

أشهرها سكت فوصل بسمله — وكلها قراءة مستعمله

«وبعضهم بسمل عن ضرورة — في الأربع المعلومة المشهوره»

«للفصل بين النفي والاثبات — والصبر واسم اللّه والويلات»

فبعض من أخذ بالوصل بلا — سكت ولا بسملة قد بسملا

فيها على سبيل الاستحسان — وليس منقولاً عن الأعيان

بالأربع الزهر تسمى مثلما — بالأربع الغر دعتها العلما

وهي «ويل للمطففينَ» — من بين ما للّه والذين

وهكذا «ويل لكل همزه» — من بعد «بالصبر» وقبل «لُمَزه»

وسورة القيامة المشتهرة — وهي «لا أقسم» بعد «المغفرة»

وقبل «لا أقسم» بدء البلد — ورود جنتي بذاك البلد

«والسكت أولى عند كل ذي نظر — لأن لفظه الرحيم معتبر»

«ولا خلاف عند ذي قراءة — في تركها في حالتي براءة»

في حالة البدء بها وحال — وصل لها بسورة الأنفال

ولتتركن كتبها في المصحف — أمامها إن رمت نهج السلف

فلا تبسملن لدى براءة — لا في الكتابة ولا القراءة

وهل على كراهة أو حظر — قولان للرملي وابن حجر

وكتبها فيها في الألواح البيان — لنجل رشد ساقه مع البيان

وأمرنا فيها بترك البسمله | فيه وجوه ذكرتها النقله
فكونها بالسيف قد نزلت | مناسب لعدم البسملةِ
وقيل بل هي من الأنفال | لم تك سورة بالاستقلال
أو أول السورة مما شمله | نسخ مسبب لنسخ البسمله
وحكم بادئ القراءة بها | باد فمع سواه لن يشتبها
وغير بادئ بها تجوز له | ثلاث حالات هنا مفصله
وَقفٌ وسَكْتٌ ثابتٌ ووصل | والوقف في ذا الباب هو الأصل
«وذكرها في أول الفواتح | والحمد لله لأمر واضح»
فبادئ بها يبسمل بلا | خلف فكن في بدءها مبسملا
لا فرق بين بدءها من أصلها | والبدء بعد الوقف عند وصلها
مكرر السورة هل يبسمل | أو لا يبسمل، فماذا يفعل ؟
لم يرى فيه نصاً ابن الجزري | لكنه اسْتظهرها بالنظر
«واختارها بعض أولي الأداء | لفضلها في أول الأجزاء»
وذاك للعراق شبه مذهب | والترك مذهب لأهل المغرب
وقيل بالتفصيل فالمبسمل | كمثل قالون بها يبسمل
وهكذا يتركها من كانا | لتركها ينقل عن عثمانا
ومال بعضهم إلى التخيير | كالشاطبي والداني في التيسير
لا فرق في الأجزاء وبين أجزا | براءة وغيرها في المغزى
وقال بل تمنع فيها البسملة | كأول السورة بعض النقلة
ومال في التيسير للتخيير | فيها الإمام مال للتيسير
واستشكل التخيير بعض الطلبه | بأنها ذكر رفيع المرتبه
بالنفي للكراهة المحتمله | في بعض الأحيان للفظ البسمله
ونفي جزم الندب سهل الخطب | ليس منافياً لأصل الندب
فمن بها أتى هنالك يثابْ | وما على تاركها أي عتابْ

والجـــزء مـــا ليس برأس ســـورة ... لو قـــبلهـــا أو بعـــدها بكلمـــة

«ولا تقف فـــيـــهـــا إذا وصلتـــهـــا ... بالســـورة الأولى التي ختـــمـتـــهـــا»

لأنهـــــا للســـــورة الآتيـــــة ... ولم تكن للســـورة المـــاضـــيـــة

ومـــــا عـــــدا ذاك ثلاث صـــــور ... وكلهـــــا يجـــــوز بين الســـــور

وبعد قول ابن بري :

تم كـــــتــــــاب الدرر اللوامع ... في أصل مـــقـــرء الإمـــام نافع

نظمـــتـــه مـــبـــتـــغـــيـــاً للأجـــر ... عليّ المـــعـــــروف بابن بري

سنة ســـبع بعـــد تســـعـــين مـــضت ... من بعـــد ســـتـــمـــائة قـــد انقـــضت

أكمل الناظم شرحه بقوله :

وهكذا كـــان بحـــمـــد البـــاري ... وعـــونه تمـــام الاحـــمـــرار

في عـــام ألف بعـــد أربع مـــئـــين ... بعـــد ثلاث عـــشـــرة من السنين

على لســـان عـــبـــده الضـــعـــيف ... مـــحـــمـــذ ســـلالة المـــزروف

يســـــأل ربه بمـــــا أنزله ... على نبـــــيـــــه الذي أرسله

للإنس والجن شـــفـــيع المـــذنبـــين ... وقـــائد الغـــر أجل المـــرسلين

الفصل الثاني

القراء الذين لم يقتصروا على قراءة الإمام نافع

نتناول في هذا الفصل مجموعة من القراء الذين اهتموا بالقراءات السبع مثل الشيخ زين العابدين ابن جمد، وسيدي بن خليل، ثم ابن امبوجة الذي استكمل مباحث قراءة نافع إلاّ أنه أيضاً توسّع في تراجم القراء ومسائل الرسم والتجويد، وفي هذه المجموعة ندرج العلامة محمد عبد الودود بن عبد الملك بن حميه الأسريني الإيبيري.

1 . زين بن اجمدْ

أ) المؤلف :

زين العابدين بن محمدن بن اجَّمدْ اليدالي من أهل اشفع المختار بابُ. المتوفى سنة 1358 وفي ذلك يقول ابنه :

في حنسش زين ثوى في رمسه وثلمة في الدين موت جنسه
أف لعمر دهره فيه انقضى وواجب لدى انقضائه الرضا

ويقول تلميذه المختار بن المحبوبي :

وفي «نح» موت الإمام البائع في اللّه نفسه المنيب الطائع
زين الزمان شمسه ابن اجَّمَد لا زال في عون من اللّه الصمد

درس زين العابدين القراءات على محمد فال بن بوفره الجكني، ومن شيوخه المختار بن ألما، ومحمذن بن محنض بابه بن اعبيد، وأحمذو بن زياد الديمانيون، ودرس على شقيقه أحمد. ومن تلاميذته أبناء المحبوبي المختار ومحمد وزين وإسحق. ومحمد الأمين العلوي من أهل تجكج.

ب) تآليفه :

لقد كان زين العابدين شيخ محضرة مشهورة بثت علما جماً في منطقة غرب موريتانيا وتخرج منها كثير من العلماء، ومع ذلك فإنّ اشتغاله الدائب بالتعليم لم يمنعه من التأليف فقد نظم الكثير وشرح الكثير من مؤلفاته :

"البديعية" في التوحيد وشرح نظم أهل بدر للشيخ محمد المامي. وله نظم ترتيب سور القرآن حسب النزول، وتفسير المبهمات، وله حل ألفاظ خليل، وله نظم في تاريخ الدول والأعلام، وتأليف في المنطق ونظم فتاوى سيد عبد اللّه بن الحاج إبراهيم ونظم أجوبة محمذ فال بن متالي، وعبد القادر الفاسي، وأجوبة محنض بابه وشرح تكميل المنهج لميارة، وله المذاهب الربانية في التماس أحسن المذاهب التجانية. ونظم مسائل الإتقان للسيوطي وله في التصوف شرح لخاتمة التصوف لمحمد اليدالي، وأشهر ما كتب في القراءات هو توشيحه للدرر اللوامع مضيفا باقي القراءات السبع.

ج) احمراره وطرته في القراءات السبع : الغرر السواطع :

و«الإحمرار» في اصطلاح العلماء الشناقطة يعني نظماً يعتبر تكميلاً وتوشيحاً لمنظومة قبله، يوضح منها ما يحتاج إلى تبيين، ويضيف إليها ما تتطلبه مواضيعها من إتمام.

ويسمى «الإحمرار» لأن العادة جرت أن يكتب هذا التوشيح بالمداد الأحمر في خلال المنظومة السابقة التي تكتب بالحبر الأسود. ومن أشهر ما عرف عنهم من هذا النوع احمرار العلامة المختار بن بونا الجكني، في توشيح ألفية ابن مالك المشهورة. أما «الطرة» فهي تعليق شديد الاختصار يعين شيخ المدرسة على تدريس النص الموشح.

واحمرار زين العابدين اليدالي من أجود هذا النوع من الأعمال؛ لقد أراد الموشح استكمال نظم شامل للقراءات السبع، مؤسسا عمله على نظم ابن بري التازي المعروف بالدرر اللوامع الذي اعتُمد في المحاظر الشنقيطية فكان الكتاب المدرسي المقرر لدراسة قراءة الإمام نافع بن عبد الرحمن المدني.

فلذلك فإن زين العابدين اليدالي لم يكتف به فقط في قراءة الإمام نافع وإنما سلك سبيله واتبع منهجه في احمراره الذي استكمل فيه قراءة الستة الباقية من القراء، مع روايين لكل واحد منهما على طريقة تيسير الداني، ولامية ابن فيرو الشاطبي.

وقد بدأه بقوله :

قال عليٌّ هو زين العابديــــن   من بعد حمد اللّه ربُّ العالمين

أزكى صلاة وسلام وأتــــــمْ   لِمن به شملُ الديانة انتظـــــم

وقد قصدت نظم باقي السبعهْ   أرجو من اللّه تعالى نفعَـــــهْ

أعني بقية المقارئ الغُـــرَرْ   ستّتها متمما بها الـــــــدُّرَرْ

نظمٌ به حرزُ الأماني قَدْ شَرِحْ   فَطَالِبوهُ الصَّدْرُ منهم ينشَرِحْ

فأذكـر الســتـة كـلٌّ تِبعــهْ   اثنان يرويان ما قد سَمِعَـــهْ

سَمَّيْتُهُ بالغُرَر السواطــــــع   مُذَيِّلا لِلدُّرَرِ اللوامــــــــع

ثم سرد أسماء القراء الستة المتممة لمقرإ الإمام نافع، وختم مقدمته بقوله :

وحرفُ نافعٍ كفى فِيه الدُّرر   كذاك مَن وافقَه مِـن الغـرر

ومع ذلك فقد قدّم بعض الإضافات في حرف نافع، على مـا قاله ابن بري، إذا ما لاحظ أنه أهمل بعض الأحكام الواردة في لامية الشاطبي، مثال ذلك قوله في باب الممدود والمقصور في حكم الوقف على شيء :

ثُـم إذا الـساكن كـان هــمزا   فما لورشٍ فيه قَصْرٌ يُعزى

فلفظة «شيء» في الوقف ليس لورش سوى المد المتوسط أو الإشباع، وهذا أشار إليه أبو القاسم الشاطبي بقوله في حكم الوقف على نحو «سوف» و«ريب» :

وعنهم سقوط المدِّ فيه وورشهم   يوافقهم في حيث لا همز مُدخَلا

وحيث إن تذييل زين العابدين اليدالي، كان واضحا في تعبيره ولغته، لا رمز فيه ولا لبس، فإنه يعتبر شرحا مبينا لمعاني الشاطبية، وفقاً لما نراه في الأمثلة التالية :

- ففي باب الاستعاذة، بعد أبيات بن بري القائلة باختيار الصيغة الواردة في سورة النحل، وبأن الجهر بها هو المعتمد في مذهب نافع، مع الإشارة إلى رواية محمد بن إسحق المسيبي، ذيل زين العابدين هذا بقوله :

ومــا للإخــفـاء مـوافق سـوى   ما بعضهم عن حمزة فيه روى

ثم بين في طرته أن المعني ببعضهم هو أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي.

ـ وفي الحديث عن البسملة، لخص آراء الستة في ثلاثة أبيات ذكر فيها، إن الكسائي وعاصما وابن كثير وافقوا قالون في ذكرها بين السورتين وأن ابن العلاء البصري وابن عامر الشامي اتفقا مع ورش في وجهي ذكر البسملة وتركها وفي السكت، وفي حكمها قبل السور الأربع المشهورة، ثم ذكر ما روى عن حمزة في الوصل والسكت في السور الأربعة فقال :

ومثل قالون الكسائي الشهير	في ذكرها وعاصم وابن كثير
وابن العلاء كابن عامر قفا	عثمان[1] في جميع ما قد سلفا
ولا خلاف أن حمزة يصل	والسكت في الأربع عنه قد نقل

ومما ينبغي التنبيه عليه أن قوله أن ابن العلاء، كابن عامر قفا ورشا لا يعني أنهما قلداه في رأيه، لأنهما كانا أقدم منه، ولكل منهما قراءته المستقلة، غير أنه يريد القول بأنهم اتفقا معه في رأيه، فعبر «بقفا» على سبيل الاختصار، ولأنه أسس تذييله على قراءة نافع وراوييه، وهذا ما تبعه في منهجه العام.

ومن منهج زين العابدين اليدالي أنه لم يتبع ترتيب حرز الأماني في بعض الأبواب. فأبو القاسم الشاطبي اقتفى نهج تيسير الداني في ذكر باب خصصه لأم القرآن، بعد البسملة والاستعاذة، مقتفيا بذلك نهج التلاوة. وفي هذا الباب استعرض الداني والشاطبي، فرش حروف الفاتحة، وقواعد ميم الجمع. فذكرا قراءة عاصم والكسائي في «مالك» بالألف، وإشمام الصاد زايا لخلاد في الصراط، وقراءة قنبل لها بالسين. ثم أعطيا قواعد ميم الجمع.

لكن اليدالي فرق بين الفرش والأصول، لأنه تقيد بتبويب ابن بري المقتصر على قراءة نافع، ولا خلاف فيها بين راوييه في حروف الفاتحة، ولذلك انتقل ابن بري من باب البسملة إلى الحديث عن ميم الجمع، مذيلا قول ابن بري بقوله في وصل ميم الجمع.

ووصلها لابن كثير أطلق	إلا إذا الساكن معها يلتقي
وضمَّها قبل السكون متَّفَقْ	عليه إلا ابن العلاء إن سبق
الهاء يَا أو كسرةٌ فَيُكْسَرُ	وضَم ذي الهاء بكسرٍ يُذْكَرُ
في الوصل عند الأخوين الباب	هذا كمثل بِهِمْ الأسبابُ
كذَا عليهم القتال وقِف	للكُلّ بالكَسْرِ لِذي الهاء تَفِي

---

(1) المعني هنا هو عثمان بن سعيد المعروف بورش.

ولاستدراك ما فاته من فرش الحروف في الفاتحة عقد لها باباً بعد الأصول قال فيه :

«مالك» مد عاصم مع علـي — وفي الصراط السين عند قنبل

وخَلفٌ أشم لفظ الصـاد — زاياً كذا الأول عن خلاد

عليهم إليهم لديهم — لحمزة بضم هاء ترسم

ونذكر للمقارنة ما قاله أبو القاسم الشاطبي في هذا :

ومالك يوم الدين راويه ناصر — وعند صراط والصراط لقنبلا

بحيث أتى والصاد زاياً أشمّها — لدى خلف واشمم لخلاد الأولا

وسيراً على نفس الطريق فإن اليدالي لم يجيء بباب الادغام الكبير مباشرة بعد القول في ميم الجمع، ووضعه في مكانه الطبيعي بعد مسائل الادغام الصغير.

وفي عرضه لمذهب أبي عمرو بن العلاء في الادغام حاول إيضاحه دون اللجوء إلى استعمال الرموز الحرفية إلا في موضع واحد يقول فيه :

أما الذي في كلمتين فادغم — ست وعشر في الذي له علم

تضحك بشراً جذلاً دمثا نسق — به الذي يدغمه قد اتسق

وفي هذه القاعدة كانت عبارة الشاطبي أوضح في قوله :

وللدال كلم ترب سهل ذكا شذا — صفا ثم زهد صدقه ظاهر جلا

ومما نبه عليه زين العابدين بن اليدالي أن الادغام الكبير في بابي المماثل والمقارب مروي عن السوسي فقال :

وجملة البابين للسوسي — عنه ولا إدغام للدوري

وهذا التنبيه لم يرد في باب الادغام الكبير عند الشاطبي، ولكن أضافه.

ونلاحظ كذلك أنه هنا لم يذكر حكم إمالة «الأبرار» و«النار» التي استطردها الشاطبي في قوله :

ولا يمنع الادغام إذ هو عارض — إمالة كالابرار والنار أنقلا

ولعله اكتفى بما سيأتي من ذلك في باب الإمالة، ولكنه تابعه في حكم الروم والاشمام في هذا الادغام، فقال :

ورم سوى ميم التقى — أو باً وباً كذاك واشمم مطلقا

وهذا ما قصده الشاطبي بقوله :

واشمم ورم في غير باء وميمها   مع الباء أو ميم وكن متأملا

ومن إضافاته في قراءة نافع قوله في ترقيق الراءات قوله بعد أبيات ابن بري في هذا الباب منبها على أن ورشاً قرأ بترقيق الراء الممالة في الكسر.

ثمت ترقيق سوى ذي الكسر   أو ساكن يتلوه خص المصري

وذلك الممال إن سكن في   وقف فبالترقيق للكل قفي

كما نبه أيضاً عن انفراد ورش بتغليظ اللامات المعروفة فقال :

وهو بالتفخيم بالكل انفرد   فغيره الترقيق عنه قد ورد

ومن تنبيهاته في رواية ورش، توضيحه بعد بيت ابن بري الذي يقول فيه :

وسكن الراء التي في التوبه   من قوله عز وجل «قُرْبَةٌ»

وهو يعني أن سكون الراء في رواية قالون، مما يفهم منه أن ورشا، يضم الراء. ولزيادة الإيضاح ذكر زين العابدين الحكم صراحة، وبيّن أن الضم مما انفرد به ورش فقال :

وجملة القراء فيه أفشى   سكونه مطلقا إلا ورشا

ويذكر زين العابدين في طرته «فأكتفي بذكر مخالفي نافع غالباً ليعلم أن من لم أذكره وافقه، وما لم يذكر من قراءة نافع في الدرر لكون راوييه لم يختلفا فيه كفى فيه شهرة قراءة نافع لأنها هي المقروء بها في هذا القطر».

وفي مستهل كلامه عن الفرش يقول في طرته: «ولما كمل ما يتعلق بالدرر اللوامع من وفاق القراء مع نافع واختلافهم أصولا وفرشا، شرع يتكلم فيما لم يذكر في الدرر مقتصرا على فرش الستة ما لم يجر الكلام إلى ذكر نافع، ويفهم ما لنافع وموافقيه من ذلك» فقال :

القول في فرش حروف السته   مما به ينفردون البته

وبين في طرته قائلاً : «فأذكر قراءة من خالف نافعا منهم وأترك من وافقه غالبا اتكالا على شهرة قراءته في هذا القطر».

ومن باب فرش الحروف نورد أمثلة من سورة يوسف إلى الإسراء.

سورة يوسف :

وكل «يا أبت» للشام فتح — وآية للملك مفرداً يضح
وغير نافع «غيابة» وفي — «يرع ويلعب» نون غيره قفي
وغير كوف والسكون الكوفي — والبصري والشامي عينا يوفي
وغيرهم كسرها «وبشرى» — «بشراي» للكوفي بلا ياء يقرا
والأخوان قد أمالاها على — أصل والاشهر افتحن لابن العلا
«هيت» لغير نافع والشامي أتى — والمك بانفتاح هائه وتا
وضمّ تاء المكي كذاك ذو انضمام — من بعد همزة بخلف لهشام
«والمخلصين» إن بعرف يسطروا — لغير نافع وكوف يكسر
وغير كوف «مخلصا» في مريما — وصلا «لحاش» ألف البصري انتمى
«دأبا» محرّكا لدى حفص يكون — للاخوين جاء بالتا «تعصرون»
«يكتل» بيا للاخوين وبنون — «نشاء» في قراءة المكي يكون
حا «حافظا» مدّ بكسر الفاء — بحمزة وحفص مع الكسائي
ولهم «فتيانه» بفتيته — «إنك» للمكي انفراد همزته
«ييأس» معا و«استيأس» اقلب مبدلا — و«تيأسوا» و«استيأسوا» كذا انجلى
للبزّ مع خلف وكل ما ذكر — «نوحي» فبالنون وحاءه كسر
لحفص إن يتلو إليهم ثم ثان — الأنبياء وافق فيه الأخوان
والثاني من نوني «فننجّ» حذفا — وشدّ جيمه وفتح اليا وفى
قراءة لعاصم السامي — ونجل عامر إمام الشام
«وكذبوا» خفّف منه الذال — ذاك الذي الكوفي له يقال

سورة الرعد :

«زرع نخيل» مع «صنوان وغير» — ترفع عن حفص وبصري وابن كثير
لعاصم، والشامي بيا نسقي اجعلوا — للاخوين مثله «نفضّل»
«هاد» و«وال» وقفه و«واق» — باليا للمكي وحرف باقي
والكوف إلا حفصهم «هل يستوي» — باليا و«يوقدون» مثل ذا روي
لهم سوى شعبة صدوا قد بني — للكوف للمفعول مثل المومن

«يثبت» للمكي كآتي أكرما — وعاصم وابن العلا المعتمي
بوزن رمان يكون الكافر — في حرفي الكوفي وابن عامر

سورة إبراهيم عليه السلام :

«الله» بالجر لغير نافع — والشام «خالق» بمدّ وارفع
قبل السماوات وقبل كلا — في النور عند الاخوين حلا
وهو لتلوه يضاف فيجر — «بمصرخي» الياء حمزة انكسر
«وليضلوا ليضل» الأربعة — بالفتح للمكي وبصري معه
والخلف عن هشام مناهل مورده — الياء إشباعا لهمز أفئدة
بفتح لام وارتفاع «لتزول — منه الجبال» للكسائي نقول

سورة الحجر :

«رب» لغير نافع قد شدّدت — وعاصم واعكس لمك «سكرت»
للكوف لا شعبة «ما ننزل» — بالنون للفاعل مبني ينقل
وهو بالتاء بمفعول بني — «تبشرون» المك شدد هنا
النون منه لسوى ذا وإمام — طيبة الانفتاح في النون يرام
في «يقنطون تقنطوا ويقنط» — كسر علي وابن العلاء يضبط
والاخوان سكنا «منجوهم» — كفعله في العنكبوت يرسم
كذا «منجوك» بها لابن كثير — والكوف إلا حفصهم دون نكير
كذاك «قدرنا» و«قدّرناها» — شعبة بالتخفيف قد رواها

سورة النحل :

«ننبت» بالنون لشعبة وعا — ضم بيا يدعون أيضاً قد وعى
و«شركائي» على خلف لدى — بزيّهم بغير همز قد بدا
فعل الشقاق قبل فيهم نونه — بفتح غير نافع يروونه
«وتتوفاهم» لحمزة بيا — معا و«يهدي» مثل يرمي رويا
للكوف والتا في «يروا» قبل إلى — عنهم سوى عاصمهم قد نقلا
كالثان عند حمزة والشام عه — في مفرطون غير نافعه

و«تتفيّؤا» الذي سبق ذا   بالتاء عن نجل العلاء أخذا

للكوف لا شعبة ومكي والبصري   «نسقيكم» معا بضم فادر

شعبة «تشهدون» بالتاء هنا   و«ظعنكم» كوف وشام سكّنا

وابن كثير عاصم ونجل   ذكوان «نجزين» نونا يتلوا

والخلف عن ذا وابن عامر آتى   «بفتنوا» بفتح فائه وتا

«ضيق» هنا لابن كثير أملى   بكسر ضاد كالذي في النمل

سورة الإسراء :

«يتخذوا» عن ولد العلاء   باليـاء «نسوء» النون للكسائي

وافتح له من بعد ذلك الهمزه   كالشامي ثم شعبة وحمزه

وهؤلاء بالياء «يُلقاه» مِنِ   تلقية وهو لمفعول بُني

للشامي «يبلغن» غينه يمد   للأخوين واكسر النون بشد

«أفّ» بفتح لم ينون يتلى   للمكّي والشاميٌ حيث حلا

والكوفي إلا حفصهم والبصري   من غير تنوين اتوا بالكسر

وكعصا لنجل ذكوان «خطا»   وابن كثير ككتاب ضبطا

«تسرف» بتا للأخوين ويصار   لحرفَي «القسطاس» عنهما انكسار

ومعهما حفص لكوفي، الشامي   «سَيِّئُهُ» أضيف بانضمام

والأخوان قرءا «ليذكروا»   هنا وفي الفرقان مثل ينصروا

وحمزة كذاك في الفرقان   قرأ «أن يذكر» بالإتقان

«يذكر الإنسان» بالعكس لدى   مكّي وبَصْرٍ، الأخوين قد بدا

أعني الذي في مريم، وابن كثير   حفصٌ «يقولون» بيّا بلا نكير

وحمزة مع الكسائي بتا   «عما يقولون» الذي بعد أتى

كذا «تسبح لحفص وأبي   عمرو، حمزةَ والكسائي الأبي

«ورجلك» اجعله لحفص ككتف ؛   بالنون للمكي وبصري ألف

«نخسف ونرسلُ نعيدكم» كذا   «نغرقكم، نرسل» أيضاً فخذا

»خلافك» اكسر مع مدّ اللام   للكوفي الأشعبة والشامي

«نـاء» كـجـاء لابن ذكـوان هنا ... مـع الذي في فـصلت تبـينا
«تفـجـر» الأول بـوزن تقـتـل ... ذاك الـذي الـكـوفـي عـنـه يـنـقـل
الأخـوان المكي مع نجل العـلا ... «كـسـفـا» سكونه لكسـره تـلا
و«كـسـفـاً» بالـروم سـاكن عـلى ... خلف هـشـام، وابـن ذكـوان بـلا
و«قـال سـبـحـان» لمكي، الشـامي ... «علمت» ضم التـا الكسائي السـامي

وقد كان هذا المنهج واضحاً، وسهلاً في تناوله لأبواب الأصول وهنا صح له ربط احمراره بنظم ابن بري تكملة به. لكنه لما وصل إلى فرش الحروف اضطر أن ينفض يده وقلمه من ابن بري، ويلحق بحرز الأماني للشاطبي، فيقطع شوطاً طويلاً جداً قبل العودة في النهاية إلى درر ابن بري في باب مخارج الحروف.

ولنا عودة إلى هذا المقرئ عند الحديث عن قضية الضاد في مسائل التجويد.

2 . سيدي بن اخليل ونظم غيث النفع

ومن هؤلاء الذين اهتموا بالقراءات السبع، العلامة سيدي بن اخليل الشمسدي الذي تربى في مدينة أطار ودرس على علمائها، ثم قام برحلة علمية إلى المشرق، مرّ خلالها على مدرسة الشيخ ماء العينين ومكث فيها برهة، ثم واصل سفره إلى الحجاز، وقضى مدة في الجامع الأزهر، وعاد إلى وطنه، ودرس اللغة الفرنسية، ونظم فيها أرجوزة طريفة، وأهمّ ما قام به هو المدرسة الأهلية التي أسسها في أطار للعلوم الشرعية، ونظمه المحكم لفرش الحروف من كتاب غيث النفع للإمام السفاقصي للنوري، ونقدّم من النظم نموذجا عن اختلاف القراء في سورة الكهف :

سورة الكهف :

فـرأ شـعـبـة هنا «من لدنـهْ» ... بكسـرها ووصله ونـونـه
لغـيـر نـافع ونجل عـامـر ... «لمرفـقا» بالكسر والفتـح دُرعا
للكوفـيـين الشـامي «تزورّ» يفي ... في لفظ «تزّاور» ذات الألـف
مـخـفف للكوفـيين منحـذف ... للشـامي للغـيـر مـشـدد عـرف
وغـيـر حـرمـي هنا بلا خـفـا ... لام «لملّئت» الأخـيـر خـفـفـا
و«رعبـا» بضمّ عـين مـع را ... به الكسـائي كـابن عـامـر قـرا

«بورقكم ورقكم» قرأ بـه   البصري حمزة وشعبة النبه
والاخوان «مائة» أضافا   إلى «سنين» قل ولا خلافا
وقرأ الشامي «ولا يشرك في»   بالتاء والجزم على النهي يفي
والشامي أيضا «بالغدوة» تالي   بضم غين وسكون الدال
وفتح واو هكذا قد قرأت   هنا وفي الأنعام أيضا ثبتت
و«ثُمُرٌ» قرآ عاصم ثَمر   بالفتح للبصري ثُمْرٌ استقر
«بثُمْر، كثُمُرٍ أيضا يرى   فمن قرا بثُمُر به قرا
للكوفيين البصري أيضا نسبا   إفراد «خيرا منهما منقلبا»
«لكنا هو الله ربي» بالألف   للشام وصل ولغيره حذف
والاخوان قرآ «ولم يكن»   باليا «وللولاية» الواو اكسرن
وقرأ البصري والكسائي   برفع قاف «الحق» كل جاءي
من بعد «لله» وغير كسرا   وحمزة وعاصم كل يرى
إسكان قاف «عقبا» والاخوان   لفظ «الرياح» أفرداه حيث كان
«يوم نسيّر الجبال» ابن كثير   والبصري والشامي بتاء يا خبير
«يوم يقول» قبل «نادوا شركا»   حمزة للنون من الياء حكى
و«قُبُلاً» الكوفيون يقرأون   بضم قاف مع باء قد يكون
قرأ شعبة بفتح الميم من   «مهلكهم» والغير بالضم يعن
حفص بفتح الميم واللام كسر   وهاء «أنسانيه» ضمه ذكر
وزاد يا «نبغي» الكسائيُّ فقط   كنافع والبصري من غير غلط
«علِّمت رَشَداً» بفتح شين   قراءة البصري قطعا تستبين
قرأ غير نافع والشامي   لا تسألني بسكون اللام
والاخوان قرآ «ليغرقا»   و«أهل» هذا الرفع فيما حققا
والكوفيون الشامي عنهم «زاكية»   بالحذف للألف تاتي محكية
شعبة نافع ونجل ذكوان   غيرهم «نُكرا» قرا بالإسكان
قرأ شعبة هنا «من لَدْنِي»   وغير نافع «لَدُنّي» يعني

وابن كثير قارئ والمازني ... بكسر خاء «لتخذت» عافني
والمكي خفص أظهرا للذال ... من «لتخذت» فادره يا تالي
وغير نافع وغير ابن العلا ... قرآ «أن يبدّل» مع هما تلا
والشامي «رحْما رُحُمًا» بضم حا ... والكوفيون وهو كل صرحا
بقطع همز «اتبع فاتبعا» ... وسببا مع كلها ثم اتبعا
والاخوان قرآ وحفصهم ... «جزاءً الحسنى» فهذا نصهم
للمكي والبصري وحفصهم معا ... السين في «السّدين» تفتح اسمعا
والأخوان يقرآن «يفقهون» ... بضم يا والفتح للقاف يكون
وعاصم لهمز «يأجوج ومـا ... جوج» بالاسكان قرا لتعلما
والاخوان فتحا للراء من ... «خَرْجًا» وزاذا ألفا بعد يعن
«سدا» لحفص حمزة عليّ ... بفتح سينه وللبصري
والمكي «مكّنّي» قرا «مكّنَنِي» ... «وردْمًا إئتوني» لشعبة السني
وشعبة قرا «بالصدْفين» ... و«الصدُفين» البصري كالابنين
قرأ حمزة بشدّ الطاء ... هنا «فما اسطاعوا» بلا امتراء
والأخوان قرآ «أن تنفدا» ... بالياء «ننفد» هما ذا أوردا

3 . كتاب القراءات لابن انبوجة

وفي أواسط القرن الثالث بلغت حركة الدراسات القرآنية أوجها في شنقيط، وتعددت مدارسها، وكثرت المصنفات فيها، فظهر المتخصصون في كل قسم منها، كما برز بعض العلماء الذين استكملوا فروعها واستوعبوا حصيلة ما كتب فيها، ولقد أتيح لنا اكتشاف مصنف مخطوط ألّفه العلامة عبد الله بن محمد بن محمد الصغير التشيتي العلوي يعطي مثالاً عن ما وصلت إليه هذه الدراسات في عهده. ولقد أدرجناه في فصل القراء الذين لم يقتصروا على قراءة الإمام نافع، لنظرته الشمولية في القراءات، ولأنّ توسعه في دراسة قراءة الإمام نافع ألمّ بكثير من قواعد هذا الفن وتجويده، أداء ورسماً.

أ) المؤلف :

هو سيدي عبد اللّه بن سيدي محمد بن محمد الصغير بن انبوجة العلوي التشيتي المتوفى حوالي 1300هـ. كان والده عالماً كبيراً، وشاعراً مجيداً، ألف عدة مصنفات في علوم القرآن منها كتاب في التفسير، ونظم الاتقان وآخر في المحذوفات من ألفات القرآن، وله في الفقه تعليق على مختصر الشيخ خليل بن إسحق كما نظم تبصرة ابن فرحون، وله في التصوف كتاب الجيش الكفيل في الذب عن الشيخ سيدي أحمد التيجاني، وقد ألف أيضاً في السيرة النبوية والنحو، وقد طبع أخيراً ديوانه ضمن كتاب ضالة الأديب تأليف ابنه سيدي عبد اللّه[1].

أما سيدي عبد الله مؤلف «كتاب القراءات» فقد أخذ عن والده، وذكر ما يلمح أنه تتلمذ على محمد صالح بن عبد الوهاب الناصري الولاتي ورحمة اللّه بن عبد اللّه بن أحمد بن الحاج حماه اللّه الغلاوي، وأحمد المعروف بأهمار أسري المسلمي التشيتي.

لقد عاش سيد عبد اللّه في كنف عائلته العالمة، ومدينته تيشيت التي كانت تزخر بالمكتبات والعلماء، ثم التحق بالمجاهد الكبير الحاج عمر الفوتي في نيورو، حوالي سنة 1275هـ وصاحب ابنه الأمير أحمدو بعده، إلى أن توفي حوالي سنة 1300هـ. ولم يكن نشاط سيدي عبد اللّه الثقافي معروفاً كله عند المؤرخين في موريتانيا إلا أن بروز مكتبة آل الحاج عمر التي نقلها الفرنسيون إلى باريز تضمنت عدة تآليف من تصنيفه، منها ضالة الأديب، وخزانة الأدب في أنساب العرب وفتح الرب الغفور في تواريخ الدهور الذي يرجح الدكتور أحمد ولد الحسن نسبته إليه، ولكن من أهم ما اكتشف من آثاره هو كتاب القراءات الذي سنتحدث عنه فيما يلي :

ب) الكتاب :

لم نستطع أن نتبين بوضوح عنوان هذا الكتاب الفريد في نوعه، بسبب بتر في أوله، إذ يبدأ باللوحة رقم 3 ولعل قبلها عدة صفحات نفترض أنها تذكر اسم الكتاب كاملاً وخطته. غير أن خاتمته تعطينا صورة عن مضمونه وعن مجمل مصادره، فيقول :

---

(1) ضالة الأديب، لسيدي محمد بن محمد الصغير بن انبوجة العلوي التشيتي، تـ 1275هـ، تحقيق ودراسة د. أحمد ولد الحسن، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ط. 1، 1417هـ/1996م.

«قال مؤلفه الملتجأ إلى حرم مولاه عبد اللّه بن محمد بن محمد الصغير وفقه اللّه تعالى لما يرضاه وجعله ممن قربه واصطفاه، واختاره ووالاه. هذا آخر ما أردناه من هذا المجموع، وقصدنا ذكره من هذا الموضوع، فقد كمل بحمد اللّه وانتهى، وجاء بفضله تعالى فوق الغرض والمشتهى، وقد تحرينا فيه الصواب قدر الاستطاعة، ولم نعدل عما عند الأئمة المقتدى بهم في هذه الصناعة، إلا شيئاً يسيراً من التوجيه والتعليل، رأيناه تتميماً لهذا القبيل، ولم آل في تهذيبه جهداً، ولم أنقض فيما شرطت من تحريره عهداً، ولقد أودعته من صحيح النقول، والاستدلال المنقول فيما يخرج مطالعه به من ربقة التقليد إلى التحقيق، ويبلغه إلى درجة التوفيق».

«فجاء بحمد اللّه كتاباً حافلاً، نافعاً إن شاء اللّه عاجلاً أو آجلاً، ملخصاً من زهاء مائتي كتاب لامع، لاشتماله على ما تضمن كتاب الفجر الساطع، ولاشتمال الفجر على ما علق المنتوري على الدرر، وما ذكره في كتابه من الغرر».

«وقال المنتوري آخر كتابه تأملت ما طالعت عليه من الكتب التي نقلت منها إليه فوجدتها مائة وتسعين. وأقل ما اشتمل عليه كتابي هذا بعد هذا نحو الثلاثين».

«ففحصت هذا الكتاب من كتب الأئمة المصنفة في الفن الذي وضع فيه، وجمعت فيه ما فيها من علة وتوجيه، واخترت لباب العبارات ودررها، ونخبة الإشارات وغررها، فحوى مع صغر الجرم والاختصار، ما لم يحوه كثير من الكتب الكبار، وغُصتُ بحار هذا العلم فاستخرجت ما فيها من درة، وخلاصة ما احتوت عليه من جوهره، وبقرت عن معادن كنوزها، ونشرت جملة إشاراتها ورموزها على وجازة لفظ وحسن ترتيل، ووجه سهل وأسلوب عجيب، ومعاني كثيرة، في ألفاظ يسيرة، فلمع كالبدر عديم المثال، لجمعه فوائد لم تجمع قبله فيما مضى من العصر الخوال، وتحصل فيه ما تفرق في مؤلفات شتى، واجتمع فيه من الفوائد ما بتت عنده الأعناق بتا، على وجه اختصار غير مطول حتى يسئم، وغير قاصر عما تمس الحاجة إليه من مهم».

ج) سعة اطلاعه من خلال مراجعه :

والذي يلفت الانتباه قبل كل شيء في هذا الكتاب هو وفرة مصادره في كل باب، مما يدعو إلى التساؤل عن الظروف التي اطلع فيها المؤلف على هذا الكم الهائل من كتب القراءات. مع العلم أننا لم نتحقق أنه خرج عن منطقة التكرور، ونقول في الجواب على هذا التساؤل أنه تربى في تيشيت؛ في بيت علم وكان لأبيه

وعمه صلات وثيقة بعلماء فاس، كما أن تيشيت نفسها تحتوي على مكتبات عديدة ونفيسة، ولا يستبعد أن يكون المؤلف أقام مدة بولاتة قبل رحيلة إلى السودان ؛ ومن المحقق أيضاً أنه لديه كتب خاصة نذكر منها الفجر الساطع لابن القاضي، وهو موسوعة اشتملت على كثير من البحوث والأنقال، وهذا قد يفسر لنا سعة اطلاع سيدي عبد اللّه على مراجع القراءات في هذا الكتاب وهي :

أولاً : مراجعه في الطرق العشرية التي قال فيها :

«اعلم، أنّ من أحسن ما صنف في هذه الطرق نظم أبي عبد اللّه محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن عليّ بن غازي العثماني المكناسي المالكي، المولود سنة إحدى وأربعين وثمان مائة بمكناسة الزيتون، المتوفى سنة تسعة عشرة وتسع مائة رحمه اللّه، وهو المعروف بابن غازي الشهير، وسمى هذا النظم تفصيل عقد الدرر، وشرحه الأستاذ النحوي أبو زيد عبد الرحمن بن محمد القصري المعروف بالخباز شرحاً لطيفاً حسيناً، أولى بطلبة هذا الزمن من غيره، وهو الموسوم ببذل العلم والود في تفصيل العقد. ثم نظمه العلامة المتقن شيخنا عبد اللّه بن سيدي المختار السعادي المقرئ الشمشاوي، مَنّ اللّه علينا بقدومه علينا في سنة خمس وستين ومائتين وألف، ثم مكث مدة هنا يقرئ ثم توجه نحو مراكش رحمه اللّه. وهذا النظم موسوم بالكواكب الدرية في الطرق العشرية».

«ثم أمُ الجميع : التعريف الداني في هذه القراءات، وهو الذي اقتطف منه الجميع ثم تكميل المنافع في قراءات الطرق العشرة المروية عن نافع لأبي عبد اللّه محمد بن محمد بن أحمد بن عبد اللّه الرحماني المالكي نزيل مراكش، وهو كتاب جليل إلا أنه ربما يكرر بأن ياتي بالمسألة ثم إذا ورد مثلها يعيدها وغير هذا مما لم نقف عليه، فاقتطعت من هذه الكتب طرقاً معروفة قرأتها على بعض شيوخنا فاختصرتها غاية الاختصار واعتمدت على التعريف للداني أنه أم الجميع مستعيذاً باللّه السميع، مما أخاف من هذه الدار وفي تلك الدار لجده المقرئين الأخير».

ثانياً : مراجعه في الرسم : ويقول عنها :

«اعلم أن الكتب المصنفة في علم الرسم لا تنحصر، ولاشك أن أفضلها وأجلها كتاب المقنع الأكبر والمقنع الأصغر للحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد الداني الأموي المعروف بابن الصيرفي الشهير بالداني، حافظ المغرب،

المتوفى سنة أربع وأربعين وأربع مائة، ثم نظم مسائله أبو محمد قاسم بن فيره بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي الضرير المقرئ، صاحب حرز الأماني، المتوفى سنة تسعين وخمس مائة في عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد، وزاد عليها أحرفاً قليلة».

«ثم من التآليف فيه كتاب أبي داود سليمان بن نجاح، المسمى بالتنزيل وهو أحد تلامذة الداني، المتوفى سنة ست وتسعين وأربع مائة، ثم جمع هذه الكتب المذكورة محمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبد اللّه الشهير بالخراز الشريشي في مورد الظمآن، ثم ذيله بذيل سماه عمدة البيان في رسم القرآن، ولكل عالم شرح أو نظم في علمه إلا ما قل».

«ثم كانت العقيلة ممن انتفع الناس ببركته، ورأيت عليها ثلاثة شروح نقلت منها ها هنا، منها الوسيلة إلى كشف العقيلة تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي، المتوفى بدمشق سنة ثلاث وأربعين وست مائة، ثم الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة تأليف أبي بكر بن الشيخ المرحوم أبي محمد عبد الغني الشهير بابن اللبيب رحمه اللّه. وجمان أرباب المراصد شرح عقيلة أتراب القصائد تأليف برهان الدين أبي إسحق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الشهير بالجعبري صاحب الكنز، المتوفى ببلد الخليل سنة إثنين وثلاثين وسبع مائة، وهذا الشرح هو أجل الشروح اشتمل على جميع ما يحتاج له المنصف من علم الرسم، فانظره تجده فوق كل ذلك».

«ثم كان مورد الظمآن مما شاع ذكره عند العلماء الأعيان، فاتفقوا نحوه بالقبول، وأكثروا عليه الشروح الموذنة بالحصول، ورأيت عليه شروحاً أحسنها ومعظمها فتح المنان المروي بمورد الظمآن، تأليف الشيخ البارع المتفنن عبد الواحد بن محمد بن علي بن عاشر الأندلسي المتوفى سنة أربعين وألف، واخترته عنها لأجل ما فيه من الفوائد، وما وشحه به من الخرائد فحيث ورد «قال في الفتح» أو «ابن عاشر» فهو المراد ومن اللّه أسأل الإعانة إنه المجيب».

«وهذه الكتب المذكورة إنما هي في رسم قراءة نافع، وأما غيره من السبعة فألف في كيفية رسمهم العالم العلامة محمد الرضا بن عبد الرحمن بن عيسى السوسي التادلي المعداني القشتالي رحمه اللّه، نظمه المسمى مصباح الرسام للجامع بين البدور السبعة الأعلام، ثم شرحه شرحاً كبيراً سماه شفاء الأسقام

الواقع لكثير من قراء الأنام، في كيفية رسم مصاحف الإمام، قال بأنه اعتمد على ما صنفه أبو شامة، والنشر، والمقنع، والعقيلة، وشرح الجعبري عليها، والدرة، والمحكم لأبي عمرو الداني، وما وجده في مفردات المكي والبصري لابن القاضي، وأرجوزة على رسم المكي، وغير هذا فتأمله وهو كتاب حافل ضخم فانظره».

ثالثاً : مراجعه في المحذوف من الرسم وعنها يقول :

«اعلم وفقنا اللَّه وإياك، أن هذا الباب مما أفردت فيه التآليف وصنفت فيه التصانيف، فمن أجلها وأيسرها حفظاً، وأظهرها لفظاً، منظومة الإمام المختار بن علي بن الشواف الجكني المقرئ، المسماة بتسهيل حفظ الحذف، وكانت هذه المنظومة ممن اعتمد الأشياخ والتلاميذ، وأغنتهم عن غيرها من كتب الحذف من نثر ونظم لحسن نية مبدعها، أكملها سنة أربعين ومائة وألف، وكان رحمه اللَّه ذا علم عارفاً بكتاب اللَّه وتوحيده مقرئاً محققاً مدرساً، يقرأ الرسالة قراءة بحث وتدقيق، ومختصر خليل، له حظ من النحو وله حظ من قيام الليل، أخذ عن الفقيه أحمد بن سالم المسومي، توفي رحمه اللَّه في الخامس والتسعين بعد المائة والألف.

«ثم رأيت فيه منظومة مختصرة للشيخ محمد بن سعيد اليدالي المغربي رحمه اللَّه، وكلا النظمين رجزيٌّ مختصر إلا أن الأول زاد على الثاني في آخره فانظره».

«ثم رأيت منظومة أصغر جرماً من هذين النظمين للإمام عبد اللَّه بن أحمد بن الحاج احماه اللَّه الغلاوي البكري في الحذف والاثبات أيضاً، وهو رجز أيضاً».

«ثم رأيت قصيدة فيه في بحر الطويل للشيخ عبد العزيز بن عبد الرحمن وهي منظومة في تسهيل الحذف. ثم رأيت في هذا الباب تلخيص إبراهيم بن المختار التمرقي الذي جعله على مذهب شيخه عبد اللَّه بن عمر التونكلي رحمهم اللَّه وهو نثر حسن واللَّه أعلم».

رابعاً : مراجعه في الضبط وفيه يقول في تفسير الضبط :

«اعلم أن الضبطَ الحصرُ في كل شيء، وفي اصطلاح القُراء والرُسام حصر إعراب القرآن بالحركات والسكنات قاله السملالي. وقال الجزولي هو في اللغة الاتقان والتحسين، وفي الاصطلاح عبارة عن الأشكال الموضوعة لبيان إعراب الكلم، أو عبارة عن الحركة والسكون والضبط فصدّروا ووجه تسمية هذه الأشكال بالضبط، أن الضبط معنى التحسين والاتقان، وهذه الأشكال وضعت لتحسين اللفظ

وإتقانه، فلأجل هذا سمي به لأجل اشتراك هذه الأشكال مع لفظ الضبط في المعنى الذي هو التحسين والاتقان».

وعن مراجعه يقول :

«الكلام في هذا الفن يحتاج إلى معرفة كتبه المؤلفة فيه ليظهر المراد من نقل الكلام فيه، فإذا علمت هذا، فاعلم أن المراد منه أصل الباب الماضي في الرسم هو الخط الواقع على المخطوط التي هي المصاحف التي يتكلم عليها بوجهين :

«أحدهما ما يرجع إلى بيان المحذوف والثابت، وبيان الزائد والناقص، والمبدل وغيره، والموصول والمفصول، وهذا هو المسمى علم الرسم وتقدمت التآليف المؤلفة فيه».

«والثاني ما يرجع إلى علامة الحركة والسكون والشدّ والمدّ والزائد والساقط، وهو المسمى بعلم الضبط. ورأيت فيه منظومة الخراز أيضاً المسماة إعانة الصبيان على عمدة البيان، وهو تذييل للمورد، قال المجاطي ألفّه، يعني المورد، سنة ثلاث بعد سبعمائة، ثم ذيله بالضبط سنة إحدى عشرة، وهو المعتمد في فنه، ورأيت له من الشروح الطراز بضبط الخراز لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التنسي وهو من أجل الشروح، متوسطاً إلا أنه خلط الإعراب بالمعاني، ولو فصل بينهما لكان أحسن، ثم شرح الفقيه سيدي سعيد بن سليمان الكرامي السملالي وهو من أصغر الشروح جرماً ومن أكثرها علماً، إلا أنه أطنب في الاختصار فراراً من الاكثار، ثم إعانة الصبيان على عمدة البيان تأليف الشيخ العالم العلامة سعيد بن سعيد بن الحاج الجزولي تغمدهم الله برحمته وأسكنهم فسيح جنته ونفعنا من بركاتهم آمين بجاه سيد الأولين والآخرين».

«فاكتفيت بهذه الشروح والنظم، على ما اختصره في آخر هذا الكتاب من مهم، فجمعت بين نخبتها وزبدته وصافيها وعمدته، ونبهت على ما لكل، إلا ما كان ضرورياً لدى الكل، ومن الله أسأل الإعانة عليه، بجاه أكرم خلقه لديه».

د) عرض لبعض مواضيع الكتاب :

والكتاب يشمل ثلاثة أجزاء مسبوقة بمقدمة حول مسائل من التجويد، إذ تبدأ أول لوحة منه بالعناية بالحروف، بعد ذكر مخارجها وصفاتها وأحكامها في الإظهار والإدغام والإخفاء، ثم تكلم عن ملاحن القراء، وذكر منها من يبدل الضاد

لاماً مغلظة وسؤال سيدي عبد الله بن محم العلوي عنها. ولخص كتاب ابن القاضي في الضاد[1].

ومقدمته تشتمل على بابين، أولاً ذكر فيه ترجمة نافع عازياً للداني في الطبقات، والاقتصاد، والتمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان، ثم ذكر تراجم سائر العشرة وقال إنهم هم (العشر الكبير) مقابل (العشر الصغير) الذين هم أئمة طرق الإمام نافع، وقد سبق قوله إنه كان مطلعاً على نظم تفصيل الدرر لابن غازي وشرحه لأبي زيد عبد الرحمن القصري المعروف بالخباز.

وفي كلامه عن أئمة هؤلاء الرواة تابع ابن غازي في نقوله حتى في وهمه إذ كتب محمد بن فرج بالجيم المعجمة ؛ ثم ذكر طرق باقي الأئمة. وبعد ذلك شرح رموز الشاطبية في الحرز، وذكر أن سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم استعمل الرموز في منظومة له تسمى "السعادة"، وقال إن السيد الحسن بن أحمد أيوب بن الصديق قد نظم رموز الحرز في ثمانية وثلاثين بيتاً أتى منها باثنين. وكذلك فعل المختار غالي بن المختار فال البصادي في أرجوزة سماها "كشف الرمز".

وخصص الباب الثاني لمسألة التواتر وبسط القول فيها على نحو ما في النشر لابن الجزري والاتقان للسيوطي.

«والتأليف هو أشمل ما كتب العلماء الشناقطة في القراءات لأنه تضمن أقسام هذا الفن، ومباحثه وقواعده، واختصر فيه المؤلف تصانيف ابن الجزري في النشر في مباحثه العامة، ومسائل الترجيح والتشهير في قراءة الإمام نافع، كما لخص فيه شروح درر ابن بري، للمنتوري وابن المجراد وابن القاضي، وهي موسوعات حافلة لم تترك شاذة ولا فاذة من أحكام مقرأ نافع، وطرقها العشر المعروفة. ومن طريف ما نذكر حول هذه الطرق نظماً لأحد من العلماء الشمشويين، لم نطلع على ترجمته وحلاه بقوله العالم العلامة الحبر الفهامة شيخنا وأخونا عبد الله بن المختار السعادي المتوفى بمراكش سنة ست وستين ومائة وألف».

---

(1) وهو مكتوب يقع في خمس صفحات بعنوان بغية المراد في بيان مخرج الضاد من كلام الجهابذة النقاد. وتوجد منه نسخة في الخزانة الحسَنية بالرباط، رقم 3737.

ثم إنه من محاسن هذا التأليف، أنه في عرضه لمسائل الاختلاف حرص على بيان حجج القراء في اختياراتهم وأوضح أوجهها، وسنعطي مثالاً عن ذلك فيما أورده في باب ترقيق الراءات.

ولكل قسم من الأجزاء الثلاثة لهذا الكتاب خصائصه المميزة، وإن اشتركت كلها في الاختصار المركز، وفي توضيح المراجع لكل باب، مع مقدمات القواعد العامة وخاتمة تلخص أهم الأحكام الواردة في المتن.

ولقد امتاز جزء القراءات بانتقاء مفردات الإمام نافع وروايته بطريقة مشوقة، كما تناول مسائل من التعليل، لأوجه القراءات، وبتلخيص للخلاف بين روايات قراء "العشر الصغير".

أما جزء الرسم، فمن خصائصه بيان جهود العلماء الشناقطة من قبله، وذكر لهم متوناً لم تك معروفة عند العامة، كما أعطى تلخيصاً عن كتاب لبعض تلامذة الشيخ أبي عبد الله التنواجيوي حول رسم مصحف معزو للحاج المرحوم الشنقيطي. المتضمن لكثير من الكلمات رسمت على طريقة تخالف ما جاء في كتاب الأئمة مثل كتب المقنع للداني والتنزيل لأبي داوود والمنصف للبلنسي؛ وسوف نقدم اختصاراً لهذا المكتوب.

وقد اخترنا ثلاثة نصوص في مفردات نافع والاحتجاج لترقيق الراءات وتفخيمها، ومسائل الرسم الواردة في مصحف الشيخ المرحوم الشنقيطي.

أولاً: مفردات نافع[1]: ويقول فيه:

«انفرد نافع بإثبات سبع ألفات منها ما يتكرر وأولها في البقرة، ﴿ وأحاطت به خطيئاته ﴾، و﴿ دفاع الله ﴾ في الموضعين، ﴿ وآتيناكم ﴾ في آل عمران. و﴿ في غيابات الجب ﴾ في موضعين. ﴿ والرياح ﴾ في إبراهيم والشورى. وإثبات الألف من «أنا» في الوصل إذا كان بعده همزة مفتوحة أو مضمومة نحو ﴿ أنا أحيي وأميت ﴾، ﴿ أنا آتيك ﴾، ﴿ وأنا أول المسلمين ﴾ في الأنعام، ﴿ وأنا أول المومنين ﴾ في الأعراف، و﴿ أنا أنبئكم بتاويله ﴾، و﴿ إني أنا أخوك ﴾ في يوسف و﴿ أنا أكثر منك مالا ﴾ و﴿ أنا أقل

(1) يقول المؤلف إنه اعتمد في هذه الحروف على كتاب عمدة الانتخاب في تفاريد السبعة للشريف أبي إسماعيل موسى بن الحسين بن اسماعيل، المقرئ المشهور بالمعدل مؤلف كتاب الروضة، ولم يذكر ابن الجزري كتاب التفاريد في ترجمته، ج 2، ص 318.

منك ﴾ في الكهف، و﴿ أنا آتيك في الموضعين ﴾ في النمل، و﴿ وأنا أدعوكم ﴾ في المومن و﴿ فأنا أول العابدين ﴾ في الزخرف، ﴿ وأنا أعلم بما أخفيتم ﴾ في الممتحنة.

وانفرد بخمس تاءات، ﴿ ترونهم مثليهم ﴾ في آل عمران، و﴿ تجبى إليه ﴾ في القصص، و﴿ لتُرْبُو في أموال الناس ﴾ في الروم، ﴿ وما تذكرون إلا أن يشاء الله ﴾ في المدثر، و﴿ لا تسمع فيها لاغية ﴾ مضمومة في الغاشية.

وانفرد بياء واحدة وهي في البقرة ﴿ يغفر لكم خطاياكم ﴾ وبقراءتها، من قوله ﴿ وميكائل ﴾.

وانفرد بنونين ﴿ لما آتيناكم ﴾ في آل عمران، وفي فصلت، ﴿ ويوم نَحْشُرُ أعداء الله ﴾ نصب.

وانفرد بست فتحات، ففي البقرة ﴿ ولا تسأل عن أصحاب الجحيم ﴾. و﴿ مدخلاً ﴾ في النساء والحج. و﴿ سبيل المجرمين ﴾ في الأنعام. وياء ﴿ ليزلقونك ﴾. ﴿ وبرق البصر ﴾ في القيامة.

وانفرد بعشر ضمات في البقرة موضعان، ﴿ حتى يقولُ الرسول ﴾ ﴿ إلى ميسُرَة ﴾،.وفي آل عمران ﴿ ولا يحزنك ﴾ ﴿ ليحزنني ﴾، وكذلك حيث وقع. و﴿ لا يحزنُهم الفزع الأكبر ﴾ في الأنبياء، فإنه خصه بفتح الياء. وفي النساء ﴿ وإن كانت واحدة ﴾. وفي الأعراف موضعان ﴿ خالصة ﴾ ﴿ يُمدُّونَهُمْ ﴾. وفي الأنبياء ﴿ مثقالُ حبة ﴾ وكذا في لقمان. وفي البروج ﴿ في لوح محفوظٌ ﴾.

وانفرد بخمس كسرات في البقرة ﴿ عسيتم ﴾، وكذلك حيث وقع. وفي آل عمران ﴿ إني أخلق لكم ﴾. وفي الحجر ﴿ فبم تُبْشِرُون ﴾ بالكسرة والتخفيف. وفي النحل ﴿ تشاقون ﴾.

وانفرد بثلاث تشديدات في الأنعام، ﴿ وخرّقوا له بنين ﴾. وفي الأعراف ﴿ حقيق عليْ ﴾[1]. وفي الحج ﴿ فتخطّفه الطير ﴾.

وانفرد بتسع تخفيفات[2] في المائدة ﴿ والأُذْنَ بالأُذْنِ ﴾ و﴿ أذنيه ﴾ حيث وقع. وفي الأعراف ﴿ يقتُلون أبناءكم ﴾ وكذا ﴿ يتبعهم الغاوون ﴾ في الشعراء. وفي

(1) هذا الحرف غير واضح في النسخة ولا في كتب القراءات.

(2) والتخفيف هنا يشمل السكون في المحرك.

الأنفال ﴿ إذ يغشيكم النعاس ﴾، وفي النور موضعان ﴿ أن لعنة اللّه ﴾، ﴿ وأن غضب اللّه ﴾، وفي الروم، ﴿ لتربوا ﴾ ساكنة الواو، وفي الزمر ﴿ تامروني أعبد ﴾ خفيفة مفتوحة الياء، وفي المنافقين ﴿ لووا رؤوسهم ﴾.

وانفرد بتحقيق همزة واحدة، النبيئين، الأنبئاء، والنبوءة، والنبيء، حيث وقع، بخلاف في ﴿ النبيئ إن أراد ﴾، ﴿ وبيوت النبوء إلا ﴾، في الأحزاب.

وانفرد بتليين خمس همزات، ﴿ والصابين ﴾، ﴿ والصابون ﴾، حيث وقع ﴿ وَأرَيْتُمْ ﴾، ﴿ وأريتكم ﴾، ﴿ وَأرَايْتَ ﴾، حيث وقع، و﴿ بعذاب بيس ﴾ في الأعراف، ﴿ رداً يصدقني ﴾ في القصص، ﴿ وأأشهدوا ﴾ في الزخرف.

وانفرد بفتح ياء الإضافة في إحدى وعشرين ياءً، في آل عمران، و﴿ أنصاريَ إلى اللّه ﴾. وفي المائدة ﴿ إنيَ أريد ﴾، ﴿ إنيَ أعذبه ﴾. وفي الأنعام، ﴿ أنيَ أمرت ﴾، ﴿ ومماتيَ للّه ﴾. وفي الأعراف ﴿ عذابيَ أصيب ﴾. وفي هود ﴿ أنيَ أشهد اللّه ﴾. وفي يوسف ﴿ سَبِيلِيَ ﴾. وفي الحِجْرِ ﴿ بناتيَ إن كنتم فاعلين ﴾. وفي الكهف ﴿ ستجدنيَ إن شاء اللّه ﴾، وفي الشعراء ﴿ بعبادي ﴾، وفي النمل ﴿ إنّيَ ألقيَ إليَّ كتاب ﴾ ﴿ ليبلونيَ آشكر ﴾. وفي القصص ﴿ إنيَ أريد ﴾، ﴿ ستجدنيَ إن شاء اللّه ﴾. وفي ص ﴿ لعنتي إلى ﴾ وفي المومن ﴿ إنيَ أخاف ﴾، وفي الصَّفُّ ﴿ من أنصاريَ إلى اللّه ﴾.

الثاني في تفاريد ورش عنه. انفرد ورش عن نافع بضمتين ضم الميم عند لقاء الهمزة، نحو ﴿ أأنذرتهم أم ﴾ وبكونه بضم الراء في ﴿ قُرُبَة لهم ﴾.

وانفرد بتشديدة واحدة ﴿ لا تعدّوا في السبت ﴾، وبفتح العين منها.

وانفرد بتليين كل همزة ساكنة إذا كانت فاء من الكلمة.

وانفرد بتليين المتحركة، إذا انضمت وانضم ما قبلها في ثلاثة أسماء وخمسة أفعال وهي ﴿ مُوَجّلاً ﴾ ﴿ المولفة ﴾ ﴿ يواخذ ﴾، ﴿ يوخره ﴾، ﴿ نؤخره ﴾، فإن انفتحت وانكسر ما قبلها في موضع واحد وهو ﴿ لئلا ﴾ حيث وقع.

وانفرد بإلقاء الحركة على الساكن وحذف الهمزة إذا كان الساكن والهمزة من كلمتين، نحو ﴿ قد أفلح ﴾، و﴿ عذاب أليم ﴾، وذلك إذا لم يكن الساكن حرف مد ولين، فإن كان من المد واحدة حقق الهمزة الأولى إلا أن يكون الساكن لام المعرفة نحو ﴿ الأنهار ﴾ و﴿ الأبرار ﴾ وما أشبه ذلك، فإنه يحذف.

ثم ذكر مفردات ورش في ترقيق الراء وتغليظ اللام في المواضع المعروفة وكذلك ما انفرد به في فتح ياءات الإضافة وإثبات بعض ياءات الزوائد.

أما مفردات قالون عن نافع فذكر منها سكون العين وتشديد الدال من قوله تعالى : ﴿ تعدوا ﴾ في النساء، وسكون الياء من ﴿ محياي ﴾ واختلاس الحركة في ﴿ من ياته مؤمنا ﴾.

ثانياً : تعليل ترقيق الراء وتفخيمه :

والحجة في تفخيم الراء في الاسم الأعجمي كونه لا أصل له في كلام العرب، وهو ممنوع للصرف لتثنيه باجتماع التعريف والعجمة في إبراهيم وإسرائيل، والعجمة وزيادة الألف والنون في عمران، فامتنع من الإمالة ، أعني الترقيق لذلك، إذ لو رقق لخرج عن غرض العرب، لأن الترقيق عندهم تخفيف وهذه الأسماء عندهم مستثقلة، فكما منعتها من الجر والتنوين منعتها من الإمالة، أعني الترقيق، ففخم فراراً من مناقضة في ذلك، لأن ترك الصرف دليل على التثقيل، والترقيق دليل على التخفيف. وبهذا يجاب عن ترقيق ورش الراء في قوله «عزير» مع كونه اسماً عجمياً، ويحتمل أن يعلل بكون الترقيق من أبواب التصريف، والأسماء الأعجمية لا يدخلها تصريف.

والحجة في تفخيم «إرَمَ»، كالحجة في الاسم الأعجمي، والحجة لمن رققه اجراؤه على نظائره مما قبل الراء فيه كسرة وليس من الأسماء الأعجمية.

والحجة في تفخيمها إذا تكررت بفتح أو بضم أن الراء الأولى وقعت بين كسرة تميل بها إلى الترقيق وقبل راء مفخمة تجذبها إلى التفخيم، فكان تغلب الراء، أو لأنها بمنزلة حروف الاستعلاء، وحروف الاستعلاء يغلب الكسرة، ولأنه إذا لم يكن بد من اجتماع تنافر وتناسب في ذلك، فالتفخيم أولى لما فيه من بقاء الراء على أصلها.

والحجة في تفخيم الراء إذا وقعت قبل مستعل هو ما يؤدي إليه الترقيق من المنافرة وعدم التناسب لما تقدم في العلة في أنه ثم حرف الاستعلاء الفاصل بين الراء والكسرة.

والحجة في تفخيم الراء في «الإشراق» مع كون حرف الاستعلاء فيه مكسوراً إجراءه مجرى ما كان حرف الاستعلاء فيه مرفوعاً أو مضموماً، لياتي الباب كل على نسق واحد. والحجة لمن رقق الراء فيه كون حرف الاستعلاء ساكنا وإذا كان كذلك

زال التنافر الواقع بين ترقيق الراء وحرف الاستعلاء. والحجة لمن استثنى «صهراً» كون الهاء خفيفة لم يعتد بها فاصلة فكانت الكسرة جارة للراء. والحجة لمن رقق الباب كله إجراؤه على قاعدة وقفت الكسرة قبله لازمة وبين الراء ساكن غير مستعل.

ثالثاً : المسائل التي خالف فيها المرحوم مشهور المرسوم[1] :

وهذه المسائل هي :

● إثبات الألف في "سبل السلام" و"غَلام" :

ويقول ابن القاضي جرى العمل في المغرب بإثباتها وهو مخالف للداني والحق خلافه، ويقول الشاطبي :

سَلَلـة وغلـم والظلـل وفـي	ما بين لامين هذا الحرف قد عمرا

● إثبات الألف في اثني عشر موضعاً وهي :

1. "الجهلية" في سورة العقود : وهو خلاف ما لأبي داود في التنزيل ويقول ابن القاضي :

الجـاهليـة بحـذف الألـف	لابن نجاح حيث جاء فاعرف

2. خدعهم : ويقول فيها ابن القاضي :

خَـٰدِعهم بالحذف في التبيين	وفي التجيبي فخذ تبييني
ونصه في عمدة البيان	كذاك في اللبيب والاتقان

3. "بشراي" : وفيها لابن القاضي :

4. "بشراي" بالحذف على المرضيّ   دليله قراءة الكوفيّ

5. "بضعة" وفيها يقول ابن القاضي :

بضعة في الحذف في التنزيل	من غير تقييد فخذ تفصيلي
وقول من يخص بالاضافة	فرُدَّ قوله وخذ خِلافه

6. "رؤياي" : فإنه يحذف الأولى ويثبت الثانية وأشار إليها ابن القاضي يقول :

رؤياي بالحذف على الإطلاق	في سورة الصديق باتفاق

---

(1) والمعني هو الشيخ أويس الشنقيطي.

7. "الادبار" : في الحشر والفتح فأثبت الألف، وهو محذوف فيها، وإلى ذلك أشار ابن القاضي بقوله :

وحذفك الأدبار في الأحزاب   والفتح والحشر بلا ارتياب

8. ﴿ التائبون السئحون ﴾ في التوبة ﴿ والصئمون ﴾ في الأحزاب.

9. ﴿ بُنيَنٌ مرصوص ﴾ : فإنه أثبت الألف وهو محذوف.

10. ﴿ وميقاتاً ﴾ : وله أشار ابن القاضي بقوله :

ميقاتا في البناء بالحذف أتى   كغيره لابن نجاح يا فتى

نص عليه الإمام نجل عاشر   في شرحه الأسنى بلا منافر[1]

11. ﴿ وفَتَيَان ﴾ : في يوسف والراجح حذفه.

12. ﴿ سُبْحَنَ ﴾ في الإسراء والمشهور حذفه.

ويذكر أنه خالف كذلك في خمسة وعشرين لفظاً نص صاحب المنصف والخراز وابن القاضي على حذفها وأثبتها هو وهي : ﴿ شعئر اللّه ﴾ في البقرة، ﴿ والرضعة ﴾، ﴿ واحسنا ﴾ في أول ﴿ وإذا لقوا ﴾، و﴿ الغمم والعظم ﴾، و﴿ ظلل من الغمم ﴾، ﴿ من نخيل وأعنب ﴾، و﴿ الأدبار ثم لا ينصرون ﴾، وفي النساء ﴿ على أدبارها ﴾ ﴿ والصحب، على أدبركم ﴾. في العقود، وإحسناً، ﴿ وجنت من أعنب ﴾، ﴿ وأولئك الأغلل ﴾ في الرعد، وفي الكهف ﴿ لصحبه ﴾ و﴿ الصحب ﴾ حيث وقع إلا ﴿ وصاحبهما في الدنيا معروفا ﴾، ﴿ وخلق ﴾ في المائدة، والأعراف، ﴿ يستخرون ﴾. ﴿ ومهد ﴾ في طه. ﴿ وإن كذت ﴾ في القصص ﴿ ومن خلق غير اللّه ﴾ فهذه كلها أثبتها في مصحفه الحاج المرحوم.

أما المسائل التي حذف فيها الألف مع أن الراجح حذفه فهي ﴿ خالدين ﴾ في الحشر ﴿ وصالحين ﴾ في التحريم وفي ذلك يقول ابن القاضي :

وصالحين خالدين وردا   بالثبت فيهما فخذه مرشدا

لأن قاعدته في المورد   لا يدخل المثنى قل في المفرد

كما نبه على غلط السملالي في قوله إن أبا داود استثنى حروفاً سكت عنها الداني وانفرد المنصف بحذفها وهي : ﴿ إصلاح لهم خير، وظلَّم ﴾ في آل

---

(1) وزن هذا البيت مختل في الشطر الأول، فهل هو : نصٌ عن الإمام نجل عاشر.

عمـران، ﴿ وغـلاظ ﴾ ﴿ لاهيـةً قلـوبهـم ﴾ و﴿ التلاق ﴾ و﴿ علانية ﴾، و﴿ فلانـا ﴾ و﴿ لازب ﴾ و﴿ لائم ﴾.

ومما خالف فيه الحاج المرحوم كتابته في ﴿ ألم أحسب الناس ﴾ بهمزة قطعية، مع أنها منقولة مثل ما في قوله تعالى : ﴿ قد أفلح ﴾ على قاعدة الإمام ورش، كما خالف المشهور والقياس في كتابه ﴿ لأملأن ﴾ فجعل الياء صورة للهمزة والصواب أنها على الألف، وخالف أيضاً في جعل المط فوق ألف ﴿ آلان ﴾ وهذا لا يصح إلا برواية الإشباع عند ورش وليس عليه العمل.

وفي الختام يقول : «والسيد الحاج المرحوم الصالح العالم السني معذور وماجور في نيته لأنه هذه الكتب لم تبلغه ولم تصل إلى هذه البلاد في حياته ولو بلغته لا يسعه إلا اتباعها لأنه معه من العلم ما يفهم به كلام العلماء، ومعه من الورع والخوف من اللّه ما يرده عن الهوى والباطل».

ونبه في الأخير على أن المصاحف الغربية خالفت الصواب في إثبات الألف في «سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام» وهما محذوفتان كما نص عليه ابن الجزري في النشر.

ومما خالفت فيه ﴿ يابنؤم ﴾ : وقد نظم ذلك الفاضل الأكمل صالح بن محمد الفلالي فقال :

سِقيـــة عِمـــرة بحـــذف	الألـف فيهمـا بغيـر خُلـف
«ويبنؤم» ارسم في طه بالألـف	من بعد يا النـدا وعنـه لا تخف

ويعتبر كتاب ابن انبوجة حلقة جديدة ذات أهمية كبرى في سلسلة التصانيف التي ألفها الشناقطة في موضوع للقراءات لشموله وتحرير مؤلفه وسعة باعه في علوم القرآن.

4 . محمد عبد الودود بن حميه

ومن القراء الأستاذ الجليل محمد عبد الودود بن عبد الملك بن حميه الأسريني الإيبيري، الذي اشتهر باتقانه لعلم القراءات، فشدد رسومها وأجلى غوامضها وكاد يكون مختصا بها إلا أنه مشارك في سائر العلوم الشرعية فكتب في أحاديث الأحكام، وفي الفقه، ووضع حاشية على لامية الأفعال لابن مالك.

وصنف في علوم القرآن تآليف جيدة ونظم أرجوزات مفيدة منها أقوال أهل الرسوخ في الناسخ والمنسوخ، وكتاب السول في تفسير الرسول. أما كتبه في القراءات فمن أهمها نظمه الموسوم بالمامول في المتواتر والمقبول، وهو في القراءات العشر.

كما كتب مصنفات تربوية مثل : تحف الغلمان من طلبة القرآن. وهي منظومة تقع في نحو مائة بيت تناول فيها أهمّ قواعد الأداء والضبط، وله أرجوزة في نفس الموضوع، وفي كلا النظمين فصول متطابقة، وكلاهما يبتدأ بقوله :

فواتح الذكر ابتداها بالبسملة   حيث ابتدا التالي ما استعمله

ويذكر في إحداهما الكلمات اللواتي ياؤها مشددة. فيقول :

وزكرياء ويا مطوية   وجاهلية ورهبانية

وصية هدية مبنية   تحية بقية أمنية

شرقية غربية عشية   ذرية حمية مرضية

بُنيّ الاميّ أما   نية أناسيّ عصيهم وما

إياك ضاهت وماكيا   ماتيا إلا فاعلا مناديا

وفي الأرجوزة الثانية يقول في الضبط :

ونقْط الابتدا يكون أخضرا   ونقَط الهمز يكون أصفرا

إن كان قطعيا، وما تغيّرا   فكله نقطا يكون أحمرا

كالشكل كالمد وما جعلته   على المزيدي وما ألحقته

والضبط في جميعه لم أجد   أسود إلا نقط حرف أسود

والنبر عينا إما تفقد   ورقق الملحق شبه المهتدي

والملاحظ أن قاعدة ترقيق المزيد هي التي بها العمل في المصاحف التي لا تستعمل غير السواد في الضبط.

وله في التجويد قطعة رجزية جعلها مدخلا لمكتوب حول مخارج الحروف وصفاتها، لخص آراء القراء والنحاة المعروفة، عازياً لمراجعها المشهورة، دون أن يتعرض لما أثارت من خلاف حول النطق بالجيم أو الضاد، مع أنّ المشهور أنه

كان يقرأ بجيم الشديدة اعتمادا على الرواية فيها، إلا أنه نبه على قول المرعشي في القول المفيد أنّ المعتبر في الاستعلاء هو أقصى اللسان سواء استعلي معه بقية اللسان أم لا. والمعروف أنّ الاستعلاء من حجج خصوم الجيم الشديدة.

ومما ذكره في هذا المصنف أنّ النطق ليس كالأحكام الممكن أخذها من مودعات الرسوم، وأنى يحكم النطق لا عن سماع ولغة جبلية مطبوع عليها الإنسان والأبيات التي استهل بها هذا البحث، قوله :

في البدء واجب على من همه	تلاوة ذكر حروف المعجم
فياتين به مجودا له	كما أتى لم يحك نطق الأعجم
فادر المخارج وكل صفة	حررها الدراة بالتفهم
وسوّ بالأصول كل جيد	من فرعه استحسن في التكلم

وله في الرسم منظومة جامعة عنوانها "الأعلام فيما حوت مصاحف الأعلام تزيد على ألف بيت وتشمل مباحث الرسم مستكملة لها، وقد وقفت على جلها بخط المؤلف مع بعض أبيات في تقريظها بخط العلامة المقرئ الفاضل الشيخ بن سيدي محمد بن داداء، ومن هذه الأبيات قول الشاعر :

يريك وقومه فتقول رش	بماء النور يزهر من بعيد
وذلك عده، مائتان بيتا	وألف ما يزيد على العديد
وزاد عن سواه بأن تبدى	محيطا لا يغادر من مزيد
عميما نفعه سلسا حسانا	يقرب ما تباعد للبليد

وقد نظم أيضاً أرجوزة سماها "المصفى في الرسم الذي يخفى" وعدد أبيات مائة وسبعة عشر بيتا رأيتها بخطه مهداة للعلامة المرحوم هارون بن الشيخ سيدي. وقد وضع عليها بعنوان "التكميل الأوفى في شرح المصفى".

ومن أهم ما كتبه في القراءات هو نظمه الواقي في القراءات العشر، وهو عمل لم يسبق له في قطره، وقد حذا حذوه في ذلك الباحث النابه القاضي عبد الرحمن بن اشدّو الذي تناول في أرجوزة هذه القراءات اعتمادا أساساً على أعمال المحقق ابن الجزري في النشر والدرة.

الفصل الثالث

بعض جهود الشناقطة في مباحث رسم القرآن الكريم

لقد رأينا في المقدمة أهمية الرسم القرآني وعلاقته بأداء التلاوة، كما استعرضنا آراء أبي عمرو الداني في كتابي المقنع والمحكم، ثم ما قد أضافه الخراز في مورد الظمآن وما نتج عنه من دراسات وبحوث في هذا الموضوع ففي الفصل السابق قدمنا فقرات من كتاب القراءات للعلامة سيدي عبد اللّٰه بن أنبوجة تبين المراجع التي اطلع عليها في هذا الباب، كما سلف أن رأينا أيضاً بعض أعمال المقرئ الشهير عبد الودود بن حميه. ذلك أن الأعمال السالفة لم تمنع قراء شنقيط من تناول موضوع الرسم، وإعادة البحث والكتابة فيه نظماً ونثراً. ولعل من أسباب هذا الاهتمام أن تعليم القرآن في شنقيط يرتكز على التحفيظ في الألواح فعلى كل تلميذ أن يكتب في لوحه جميع القرآن قبل أن يحفظه ؛ ولذلك احتاجوا إلى مدونات مدرسية في قواعد الرسم. وقد اشتهر من هذه المصنفات نظم العلامة المعروف برسم الطالب عبد اللّٰه، ووردت بعده أنظام أخرى قام بها الشيخ محمد العاقب بن مايابي الجكني، والاستاذ الدنبجة بن معاوية التندغي، والعلامة گرّايْ بن أحمد يورة، ونقدم في هذا الفصل نماذج من هذه الانظام توضح مناهجهم في تناول هذا الموضوع.

1 . رسم الطالب عبد الله

نبدأ بنظم رسم الطالب عبد اللّٰه، وعنوانه "الإيضاح الساطع على المحتوي الجامع رسم الصحابة وضبط التابع"، والناظم هو القارئ الشيخ عبد اللّٰه بن الشيخ محمد الأمين الجكني المتوفى بعد 1250هـ.

والقراءة الأولية لهذا النظم تترك في النفس ملاحظات غير مشجعة، لا تتناسب مع ما لقيه هذا النظم من شهرة واسعة جعلته مرجعاً أساسياً في الدراسات القرآنية في أقطار شنقيط، ومن هذه الملاحظات :

أولاً : التصرف في الإعراب : ويتضح في قوله :

الحمد للّه الذي رسم الكتاب	وضبطه علّمنا بلا عتاب
ثم الصلاة والسلام الأسمى	حسبما في اللوح حرفا واسما
على النبي العربي طه	من المعالي كلها أعطاها
واستعين اللّه في نظم اختصار	للرسم والضبط بصدق وانحصار
لكي يرى للمبتدين تبصرة	وللشيوخ المقرئين تذكره
سميته بالمحتويٌ الجامع	رسم الصحابة وضبط التابع

وهذه الأبيات تبين أن الناظم تصرف مع اللغة بنوع من الحرية في التعبير فلم يعبأ بهمزة المبتدئين فسهلها لضرورة الوزن، وهذه الضرورة هي التي جعلته أيضاً يلْوي ياء المحتويٍ ليستقيم له الوزن، وهذا التصرف قد يبدو غريباً عند الشناقطة الذين برعوا في مجال النظم والنحو. ولعل هذه الملاحظة هي التي جعلت الشيخ محمد العاقب بن مايابي يقول في نظمه :

وقد نحاه فارس الميدان	غوّاصُ بحر درر المعاني
فصاغ ما يُطوِّق الرقابا	فيه وأبْدَى العجب العجابا
فلم يرم مبناه ذو ارتجال	ولم يك له على منوال
لكنه من خشية الإطناب	لم يكترث بالصرف والاعراب

ثانياً : استعمال الرموز في تقديم القواعد :

ففي الباب الأول من نظمه يقول الطالب عبد اللّه، في باب حذف الألف.

للنُون الأخرى افتح ورا وَيْ مُدَّلم	تُبْدَا بِتَيْ والجمع واحذفنه لَم
يُهْمَز، حَوارِ ماليٌ من خاطئين	فاعين جَبَّار بَطَولٍ داخرين
لا جمعَ تابَ صامَ ساحَ صَابُونْ	طاغين يا غَاوينَ ذِبح رَاعُونْ

ولاشك أن هذه الأبيات يصدق عليها قول الشيخ محمد العاقب عن الناظم :

فيورد الألفاظ كاللُّغيزا	ولا يرى بين المناحي ميْزا

وهذا ما أكده المرحوم گراي بن أحمد بورة في قوله :

هذا ولما كان رسم الطالب	عبد الإله منيةً للطالب
لجمعه الاحكام باختصار	فهو منى الاسماع والأبصار
لكنه لشدة الايجاز	كاد يرى في حيّز الاعجاز
فليس في الامكان أن يفوزا	به سوى من يفهم الرموزا

والأبيات التي ذكرناها تبين أن ليس من السهل على القارئ أن يفهم منها قواعد حذف الألف في جمع المذكر السالم، وهو ما آخره نون مفتوحة قبلها واوٌ أو ياءٌ مادين. ولكنه استثنى من هذا الحذف ما بدأ بحرفي «تي» أي الياء أو التاء لأنها تصير من الأفعال مثل تخافون ويخافون. كما استثنى من هذه القاعدة ما كان مهموزاً من هذا الجمع فإن ألفه تثبت مثل : «الآخرين»، و«الآمرون»، و«عائدون»، و«القائمين»، ويشترط فمالئون منها البطون، و«من الخاطئين» في سورة يوسف، كما يثبت ما كان على وزن «فاعين»، و«داخرين» بسور الطور أي سورة ثم استثنى من المستثنى المهوز : كلمات «التائبون» «الصائمون» «السائحون»، فإن ألفها تحذف، وعن المستثنى على وزن «فاعين» «الصابون»، و«طاغين»و «غاوين» في الذبح أي الصافات، و«راعون» وكل هذه القواعد في هذه الأبيات الأربعة جاءت على شكل رموز يحتاج توضيحها إلى الشرح والبيان.

ثالثاً : عدم العزو أو ذكر أوجه الخلاف في الرسم :

وهي أننا لا نجد في هذا النظم أي ذكر أو إشارة إلى خلاف في الرسم، ولا إلى عزو لأي أحد من المتقدمين، مثل الداني وابن نجاح والشريشي، ماعدا ما ذكره في باب الضبط.

وقد تضع هذه الملاحظات تساؤلاً عن القيمة الحقيقية لهذا النظم، وعن أسباب شهرته وتلقيه بالقبول والثناء عليه، وهذا التنويه أكده الشيخ ابن مايابا نفسه حيثما وصف الناظم "بفارس الميدان" وكذلك العلامة گراي حين قال عنه إن نظمه "منية الطالب"، ويقول المقرئ الدنبجة الذي يقول إنه ائتم به.

والحقيقة إن هذه الملاحظات الثلاثة تتلاشى عندما تقرأ الشرح المحكم الذي وضعه الشيخ الطالب عبد الله وسماه الإيضاح الساطع على المحتوى الجامع، وقد

صححه الأستاذ الشيخ محمدّ بن الشيخ أحمد الذي قرأه على الشيخ الجليل سيدي الحبيب بن سيدي محمد بن أهل اعلِي القلقمي.

وفي هذا الشرح يبين الناظم الشارح مقصده بوضوح، فيقول : «فإن تصانيف المجتهدين «التابعين ؟» رحمهم اللّه ونفعنا بهم بنوها على البحث والطول والاختلاف في تحقيق القائل والناقل والمنقول عنه لأن الهمم كانت صالحة لذلك في زمنهم، وأما اليوم فأعلاها من اكتفى بالقليل».

فهذا الشرح يبين مدى علم الناظم وخبرته في هذا الفن لكنه نظم للمبتدئين أساساً، الذين لا يعرفون قواعد اللغة والعربية، وهذا واضح في شرحه، ومن أمثلة ذلك قوله : إن «ننسهانات» ليست من قبيل جمع التأنيث، ومثلها : «أينما يوجه لايات» وتنبيهه على الفرق بين القاف والغين.

فالنظم إذاً عبارة عن مجموعة من الألفاظ الرمزية التي تعين ذاكرة الكاتب على اتباع قواعد الرسم القرآني وفقاً لمنهج محكم ومنظم، اعتمد فيه الناظم التقسيم التالي :

1. القسم الأول خصص لبيان الألف المحذوف في المواضع التالية :

أ) في الجموع والتثنية.

ب) الحذف بعد الحرف : مثل حذفه بعد الهمزة والياء في نحو «قرآناً» في أولى يوسف و«الألباب»، وبعد التاء في نحو «الكتاب» أو الثاء نحو «الأوثان» وهكذا إلى آخر الحروف.

2. القسم الثاني للسداسيات :

وذكر فيه أحد عشر باباً، في رسم المعتل، وياءات الزوائد، وحذف النون والواو والياء في كلمات محصورة، وذكر أحكام رسم الوصل والنقل وما يثبت فيه الوصل و«أل» التعريفية، وما يكتب بلام الألف. ثم أتى بقواعد رسم الهمز، وتاء التأنيث والادغام والموصول والمقطوع.

وألحق بالرسم أحكام، المشدد والمخفف، وما يحمل بالواو، أو الألف أو الياء وختم نظمه بأحكام الضبط، وفي هذا الباب بالضبط أشار إلى أقوال العلماء من قبله، واستشهد بأبيات للخراز.

ونورد نموذجاً من كتاب الايضاح يمثل صنيعه في النظم ومنهجه في الشرح، وهو في حذف الألف أو إثباتها بعد اللام إذ يقول :

واحلِفْ صلاةً ضف صلْ، أوولى لا ألغِيَة   لكن، وكالـلايْ المسْ الْـهُ لاقـيـهْ

قوله : "واحلف" أي أثبت أيضاً كلمة الحلف وهي ﴿ حلاف مهين ﴾.

قوله : صلاةً ضف صل، يعني الصلاة المضافة المتصلة بما أضيفت له، أي أثبت لام "الصلاة" إذا أضيفت لشيء متصل بها وهو الضمير، فضابط هذا أن يقال لمن لا يعرف الإضافة : إن معنى هذا أن تكون التاء في الصلاة ليست متطرفة، نحو : ﴿ صلاتي ونسكي ﴾، فإنها بعدها الياء، وصلاتك، وصلاته، وصلاتهم، وأما إذا كانت غير ذلك فهي متطرفة التاء، وتكتب بالواو، وسياتي بيان ذلك إن شاء اللّه، وقد احترز بالمضاف المتصل عما أضيف من الصلاة إلى منفصل نحو : صلاة الفجر وصلاة العشاء، وأما صلوات الممدودة من الواو فلا يتوهم دخولها هنا لأنها من قاعدة الجمع المؤنث الذي تقدم، نحو : ﴿ إن صلواتك، وحافظوا على الصلوات ﴾.

قوله : أولى، يعني اللام الأولى من الكلمة أي أثبت ألف اللام إذا كان أول الكلمة ولا يعتبر الزائد، عليه، والزائد هو الذي تصح الكلمة دونه إذا حذف نحو : «ولاتَ حين»، و«لومة لائم» و«طين لازب»، وأما «الآن» فقد تقدم ذكرها، ولا يتوهم دخولها هنا.

قوله : لا الغيه، استثناء، أي أثبت ألف اللام إذا كان في أول الكلمة إلا في هذه المواضيع الست وأولها : الغيه، بالغين، لأنها من اللغو، أي إلا في كلمة اللغو وهي : لا تسمع فيها لاغية، قوله : «لكن»، يعني حيث وردت نحو «لكنهم، ولكنا».

قوله : كاللئ، بمد اللام يعني ما كان مثلها في تشديد اللام، أي احذف أيضاً إذا كان في أول الكلمة مشددا نحو : اللّه، واللهم، والتي، (بمد اللام) واللت، (بمد اللام)، وهذا تقييد منه حسن وهو إتيانه باللّئ مقيدا بها اللام المشدد لأنها شملت خصلتين : التنبيه على «الئ» أنها محذوفة، ليلاّ يتوهم إثباتها من قوله : ذا الهمز الآخرى اثبت، إذ أطلق التشديد، والتنبيه أيضاً على المشدد غيرها أنه محذوف.

قوله : ألمِسْ، أي احذف أيضاً كلمة اللمس وهي : أو ﴿ لامستم النساء ﴾. قوله : الهُ، أي احذف أيضاً كلمة اللهو، وهي : ﴿ لاهية قلوبهم ﴾. قوله : لاقِيهْ،

بالقاف لأنها من التلاقي، أي احذف أيضاً كلمة الق، وهي : ﴿ فهو لاقيه ﴾، وفي هذا الشرح تتضح رموز هذا الرسم العجيب.

2 . نظم الشيخ محمد العاقب بن مايابي الجكني

وعنوانه "كشف العمى والرين عن ناظري مصحف ذي النورين" للعلامة محمد العاقب ابن مايابي الجكني، وناظمه من نوابغ علماء شنقيط البارزين، وله أعمال مشهورة، في القرآن والفقه. ونظمه محكم الرباط، «خال من التضمين والاقواء» و«وصمة السناد والايطاء» حسبما قال مؤلفه، ولعله بهذا الثناء يعرض تعريضاً خفياً بنظم الطالب عبد اللّه، مع أنه بدأ الكلام بإعجابه بعمله، إلا أنه صرح أن ناظم الرسم لم يكثرث بالصرف والإعراب، وأن ألفاظه جاءت مثل الألغاز، فقرر هو أن يصوغ نظمه وأن يستخرج اللالِيء من الأصداف، ويقول في مقدمته :

حمداً لمن علم بالاقلام ... وجمع الفرقان في الإمام
وللعلوم جعل الكتابه ... قيداً وأحرز بها كتابه
صلى على الهادي النبي الأمي ... ما دارت النجوم حول الأم
هذا وقد أُلقِي في رباطي ... صوغ نظام محكم الرباط
يبين فحواه لأهل الخط ... رسم الصحابة وشكل الضبط
فيما اقتضاه مقرأ الإمام ... أبي رؤيم نافع الهمام
فجئت إذ ذاك بنظم شافي ... يبدي اللآلئَ من الأصداف
خال من التضمين والإقواء ... ووصمة السناد والإيطاء
سميته كشف العمى والرين ... عن ناظري مصحف ذي النورين
ومن رءا من أهل ذا الفن الخطا ... فيما كتبت أو أُصاب غلطا
فليغمض الجفن على قذاه ... ولا يلم في زلة أخاه
قد يعثر الجواد في الرهان ... وينثني الرمح لدى الطعان
وقد يُزَنُّ المحصن البريء ... ويُتَحامى الكلأ المريء
وقلما ينجو امرؤ من خلل ... أو يحتمي مؤلف من زلل
وأسأل الاله أن لا يغمصا ... بين الورى وأن يكون مخلصا
ولا يراه من عليه عرضا ... إلا بناظر الصواب والرضا

وقد قسم مقدمته إلى أربعة فصول، ففي الفصل الأول والثاني استعرض نزول القرآن وجمعه، وفي الفصل الثالث أوضح أنّ الرسم توقيفي، وأنه من مظاهر الإعجاز، وأنّ الذين حاولوا تفسير قواعده لم يقنعوا عقلا ولم ينقعوا غلاً، وفي هذا يقول :

رسم القُرآن سنّة متّبعه ... كما نحا أهل المناحي الأربعه
لأنهُ إمَّا بأمر المصطفى ... أو باجتماع الراشدين الخلفا
وكل من بدَّلَ منه حرفا ... باء بنَارٍ أو عليها أشفى
والخط فيه معجز للناس ... وحَائِد عن مُقتضى القياس
لا تهتدي لسرِّه الفحول ... ولا تحوم حوله العقول
قد خصه اللّه بتلك المنزله ... دون جميع الكتب المنزَّله
ليظهر الاعجاز في المرسوم ... منه كما في لفظه المنظوم
وما أتى من صور مَزِيدَهْ ... فيه وحذف أحرف عديدة
كالياء إذ زيدت لدى «بأييد» ... وحذفت من قوله «ذ الأيدي»
والألف المزيد في لفظ «مائه» ... وفي أقاموا دون جَاءو وفئه
والألف المرسوم في فعل «سعوا» ... في الحج دون غيرها وفي «عتوا»
و«نعمة» إذ رسمت بالتاء ... طورا وطورا صُوِّرتْ بالهاء
والأحرف التي يُهَجّي القاري ... بها هجاء الإلْدَةِ الصغار
فكل ذا لعلة مقدَّرة ... وحكمةٍ عن الحجا مخدرة
أنفاسه للنفس لا تنسَّم ... وسره عن الورى مطلسم
وقد تكلف شيوخ الكتبة ... فسارعوا فيه لنحت الأجوبه
فذكروا من ذاك ما لا يقنع ... قلبا ولا غُلَّ غليل يَنقع

وفي الفصل الرابع ذكر قواعد الرسم الست فقال عنها :

الرسم في سِت قواعدَ استقَلْ ... حذفٌ زيادة وهَمْزٌ وبَدَلْ
وما أتى بالوصل أو بالفصل ... موافقا للفظ أو للأصل
وذو قراءتين مِمَّا قد شهر ... فيه على إحداهما قد اقتُصِر
وما سوى هذا من المزيد ... فبخطاب الفَدْمِ والبليد

وقال إنّ القاعدة الأولى تتعلق بالحذف، وتشمل عدة أبواب منها حذف الألف، وتناوله في ثلاثة فصول أولها في جمع السالم المذكر، والثاني في التثنية، والثالث في جمع المؤنث السالم، والرابع في الحذف غير المطرد، وتابع فيه نسق الطالب عبد الله في الحذف بعد الهمز، ثم بعد الباء، وهلم جراً. واستكمل القاعدة في حذف ما سوى الألف وخصص القاعدة الثانية لزيادة الحروف، فقال فيها :

للزيد بعد الهمز واوٌ أُدْخِلا … في «سأوري» «أولوا» «أولات» و«أولا»
والياء في «بأييد» المُنَوَّن … و«أفاين» «إيتاءي ذي القربى» عنى
«من نبإي» الأنعام مع «وراءي» … شورى و«ءاناءي» و«من تلقاءى»
وادخل الألف قبل همزة … «ملائه» بالخفض ثم «مائة»
وقبل يا «لشاىءٍ إني» ادخلا … ولفظ يايئس بعد لفظ لم ولا
وفي لا أذبحن عن الهمز يجي … وقيل في «لا أوضعوا» جاء وجي
وبعد أخرى واو همز رسما … كالفعل مطلقا ومجموع السُما
وبعد واو الفرد لن يكتتبا … في مطلق الأسماء ماعدا «الربوا»
وليس في «اللؤلؤ» من زيدان … إلا مع «المرجان» في الرحمن
وبعد «أن يعفو» المزيد سلبا … مثل عَتَوْفرقان أو «سِعَوْ» سبا
كذا «تبوءو» وباءُو «فاءو» … جاءُو وبلا زيد بهن «جاءو»
وبعض من ألف في ذا الباب … عد «الظنونا» منه في الأحزاب
كذا «الرسولا» و«السبيلا» وأنا … ومنه لكنا بكهف أنبنا

وفي القاعدة الثالثة قدم أحكام رسم الهمزة، وفي الرابعة في الابدال بين الألف والياء، والنون والألف وبين التاء والهاء.

وتحدث عن أحكام الوصل والقطع في القاعدة الخامسة، وفي القاعدة الأخيرة تطرق لما فيه قراءتان وكتب بإحداهما فقال :

إن ذو طريقتين جا فلينتهج … في رسمه إحداهما ولا حرج
كالصاد في الصِّراطِ رسما غلبا … والالف المرسومُ في «لأهبا»
وربما رسم في اللوحين … بصيغة تصلح للوجهين

كـ «عَـمِلَتْ» بهـاء أو بغـيـرها	و«تحتهـا» بِحَذْفِ «من» أو ذكرها[1]
فكلهم يكتب وفق ما قرا	وكل ذاك في المصاحف جرى
وعلة الخلاف في الكتب التي	هي الهجا حفظ الحروف السبعة
وجمع ما من الخلاف ينقل	في كلمة للالتباس يحظل

وبعدما أتم أصول الرسم تعرض لما يحمل على الوقف والإدغام والتعريف واختتم نظمه بقواعد الضبط، وعدد الآي، وآداب كتابة المصحف.

والنظم في غاية الجودة والإحكام، والملاحظ أنه لم يبسط القول في مسائل الخلاف ولم ير ضرورة للعزو والتشهير.

3. نظم المقرب المبسوط في الذكر من مرسوم أو مضبوط

وهو نظم المرحوم العلامة المقرئ الأديب الدنبجة بن معاوية، وهو موسوعة في الرسم والضبط، محكمة الأسلوب واضحة البيان، وناظمها من مشاهير القراء التندغيين، أخذ عن المقرئ محمد بن الرباني، وقد ترجم لأشياخه في السند بكتاب البرهان في تراجم أشياخي في القرآن، وقد بذل فيه جهداً جيداً، ونورد من نظمه هذا نماذج في المقدمة وباب الحمل، وأدوار الضبط.

وقد طبع هذا النظم مع تعليق من الدكتور أحمد محمود بن الدنبج الذي قدم له بكلمة ذكر فيها محتويات النظم ومنهج الناظم، فذكر أنه يتضمن علوم الرسم والضبط والتجويد مع التركيز على روايتي ورش وقالون، وأنه قدم عن تاريخ هذه العلوم، ومراحل جمع القرآن، وأبرز الرجال الذين تجردوا لكتابة المصحف العثماني، ثم شرح في بيان الرسم ووضح القواعد الأساسية لهذا العلم كما أدخل القواعد النحوية والصرفية في مجال وضع القاعدة، وأعطى أمثلة من ذلك.

ويماثل هذا النظم أرجوزة الشيخ محمد العاقب بن مايابى في الجودة إلا أنه يمتاز بخصائص من أهمها التوسّع في بعض الأبواب ولا سيما في باب "الحمل"، كما أنه كان دقيقا في اتباع منهج الترتيب في سرد القواعد وبيان المستثنيات، ومن أهم خصائصه عرض مسائل الخلاف وذكر أطرافها ومحاولة الترجيح إذا قاربت

---

(1) في هذا البيت إشارة إلى قراءة ﴿ وما عملت أيديهم ﴾ في يس، ومن ﴿ تحتها ﴾ في التوبة.

في التساوي بين الأقوال؛ ونقدم فيما يلي ثلاثة نصوص من هذا النظم، وهي مقدمته التي بين فيها منهجه، وعرضه لمسائل الخلاف في حذف الألف بعد اللام، والنص الثالث يعطي القواعد الأساسية للحمل، مع الاقتصار على الأبيات التي تقدم القاعدة، مع إيراد بعض الأمثلة من تطبيقها، لكن يجدر التنبيه أنّ العلامة الدنبجة كان يستوفي في نظمه جميع الكلمات التي تطبق عليه قاعدة الحمل.

أولاً : يقول الشيخ الدنبجة في المقدمة :

الحمد للّه على القرءان	وحفظ كله بكل ءان
ثم الصلاة والسلام سرمدا	على النبي العربي أحمدا
إن الكتاب علمه أعلى العلوم	رسما وتجويدا وضبطا ورسوم
قد فاز من به ومن فيه عمل	فنحن نرجو معه أن لا نضل
نظمت في خدمته أرجوزه	أرجو لأجل الفوز أن أفوزه
أرجوزة نظمتها مشاركا	لأهله تبركاً بذلكَا
والصدقَ أطلب وأستعين	اللّه ربي فَهُوَ المعين
والنفع لي به ونفع غيريا	وأن يكون خالصاً من الريا
بالمحتوى الجامع فيه أأتمي	وأأتمي بالجوهر المنظم
وربما بمورد الظمئان	وشرحه ابن عاشر في ءان
لا أذكر الخلاف إلا ما قوي	وقاربت أقواله أن تستوي
سمي بالمقرّب المبسوط...	في الذكر من مرسوم أو مضبوط
واخترت بسطه للأغبياء	مثلي وللنسا والاصبياء
ولفظة في بابها أوردتها	بصيغة الأمر فقد أطلقتها
وربما حدت بلفظ نادر	عن بابه حملاً على النظائر
أقيد اللفظ بكوني مُعلمه	بسورة أو ثُمُن أو كَلِمه
وربما كررت بعض الكِلْم	لعارض يخصه في الرسم

ثانياً : في المحذوف بعد اللام، وفيه يذكر ما اتفق عليه، والكلمات الخمس التي اختلف في كتابتها، فيقول :

فصل في المحذوف بعد اللام

الألف الثابت بعد اللام ... أقلّ في العدّ لدى الأعلام
فرد «صلاة» إن أضيف لضمير ... فرسمه بألف الثبت شهير
وأثبت الألف بعد اللام ... من قبل همز جاء في الختام
مثل «الأخلاء وهؤلاء» ... والحذف منه جا بحرف «اللاءي»
وكل لا نافية أو ناهية ... الألف بالإثبات فيه جائية
كـ «لات حين» «لا تقم» لا قبل «ضير» ... «لا ريب» لا ياتيه لا ياتي بخير
والحذف في «لامستم» و«لا هية» ... لاقٍ ولكنٌ ولكنّ لاغية

مبحث في كلمات خمس محذوفة

ولازبٌ ولائمٌ خَلّافُ ... ظَلّام عمران بها الخلاف
وعنهم الخلاف في «غِلاظ» ... واسمع هنا بحثاً عن الحفاظ
في اللام خمسُ كلماتِ العملْ ... بثبتها والحذف أقوى منتقل
عن حكمها قد سكت الشيخان ... مع كلم أخرى بلا بهتان
لكنها قد عدها ذو المنصف ... حبر بلنسية في المنحذف
وتَبِعَ المنصفَ فيها الجوهرُ ... فبان أنّ الحذفَ فيها أشهر
وذكر الطالب عبد الله ... إثبات هذي الخمس غير ساه
وخير الخراز في رمز بج ... والخمس ذي منها إذا عدت تجي
وذان عدلان ولكن ما علم ... ما نقلا منه ثبات ذا الكلم
فمسكت الشيخين ليس يعرف ... هل هي تثبت أم تحذف
نعم عن الدانيّ الاثبات يقال ... في وزن فاعل وفعّال فِعال
قلت لعل ذا إليه عاز ... مقال عبد الله والخراز
لكنه عارضه التنصيص ... بهن في المنصف والتخصيص
فحكمها يجري على أصل رسخت ... حافظ حجسة مقدم إلخ
قلت فمن أثبتها لا يخطئ ... وحذفها للناقلين أوطأ

ثالثاً : باب الحمل ويعرفها الناظم بقوله :

المـد يلتـقي بهـمـز الوصل ... فـي الوصل يدعى عنهم بالحـمل
واحـرف الحـملة عند الوقف ... والرسم لم يك لهـا من حـذف
والمد إما مضمر في الفعل أو ... عـلامة الإعـراب في الإسم حكوا
أو حـرف علة أخـيـر الكلِم ... في الفعل أو في الحرف أوفي الإسم
كـمـثل قـالا ويقـولوا وادخلي ... كلتـا وكـاشفوا المقيمي وأولي
وكطفي احفظي ويمحوا يفترى ... جنا القرى ذي لا وحتى وافترى

ثم يذكر قاعدتها العامة فيقول :

فـاحـمل مـثيل مـا لزمت مـده ... في الوصل والمحركات بعـده
مـثل اتقـوا اللَّه احملن إذا اتقوا ... ربكم مِـثْـلاً له يحـقق
وكـ «إذا الشـمس» لهم حُـمِلَتِ ... لأنهـا مـثل إذا زُلْزلتِ
وكـ «أفي اللَّه» أتاه الحـمل ... إذ لفظ في اللَّه لفـيهـا مـثل

وبعد ذلك يذكر في ما يحمل من الحروف بالألف ومنه قوله :

وهاك مـا يحـمل في المعـروف ... بالف من جـمـلة الحـروف
رءا وقـدم را تراءا كـانتـا ... كلتـا لدى البـاب إذا وذا أتى
الاقصا طغا عفا وذاقا استبقا ... لا قـبيل مـا ياتي لديك نسقا
لا الظل لا الأمـوات لا الحـرور ... ولا الذين في النسـا لا النور
لا الظلمات لا انفصام لا اقتحم ... لا الشمس والوصل وراء لا ارتسم
وإن حـملتم ادخـلا بفـتح لامْ ... بالف فـمـا عليكم من مـلام
ألا وقـالا الحـمـد لولا ثم مـا ... أمـا ولمـا أنمـنا وإنمـا
ومـضـمر الاثنين مطلقـا حُـمِل ... أتـاك في مـتـصل أو منفـصل

وبعد ذلك يبين بعض الحروف التي لا تحمل مثل النونات الاربع، ويضيف لها أمثلة، وبعد بيان حمل ضمير ذات الغيبة، وحمل «إيُّها» في القرآن إلا ثلاث كتبت بدون ألف في النور والزخرف والرحمان وفي ذلك يقول :

وأربع النونات ليـست تحـمل ... ولا لهـا في باب حـمل مـدخل
نون الإناث ثم نون الرفع نون ... جـمع كـذاك مـا لتوكيد تكون

مثل أقمن وأطعن يتقون — لنسئلن التائبون العابدون
ومثلهن أحرف أتينا — فرعون وابن بين أين عينا
كذا القرون وكذاك إن وأن — دون ضمير متكلمين عن
ودعَوا اللّه وأحيا الرؤيا — في حملها بالألف اسع سعيا
وها لذات غيبة عنهم حمل — وأيها حمل جميعها نقل
إلا ثلاثا بعدهن صادر — المؤمنون الثقلان الساحر

ويستعرض بعد ذلك بالتفصيل ما يحمل بالياء مفتوحا أو مكسوراً مما قال فيه :

وهاك مفتوحا بياء حملا — عقبى أبى يأبى سوْى بعد ولا
أتى وءاتى غير من يوت اهتدى — احدى الهدى لدى الحناجر بدا
نرى أرى يرى ترى من دون لم — كبرى القرى ذكرى النصارى قد ألم
والياء بعد الكسر يربي ءاتي — ناتي وآتي وكذاك ياتي
نوتي ويؤتي غير يؤت اللّه — في سورة النساء لا سواه

واستقصى أخيراً ما يحمل بالواو، ومنه :

تبوءو رأوا أسؤا اجتنبوا — واجتنبوا وكذبوا وكذبوا
سبوا تسبوا ويسبوا تقربوا — أو يقربوا جابوا استحبوا كسبوا
فثبتوا بالفا وآتوا أوتوا — واتوا وتاتوا وكذاك توتوا

4 . نظم المرحوم العلامة امحمد بن محمد بابه بن أحمد يوره المشهور بگراي

وهو كما يقول صاحبه : «بهي الوسم ؛ بديع في أسلوبه، واضح في عرضه، يفهمه الذكيّ والبليد والشيخ والوليد، إذ عمد كاتبه على تبسيط "رسم الطالب عبد اللّه"، ونذكر منه أمثلة من مقدمته وأبواب مما يحذف من الواو والنون والياء، واللام وألف التنوين وياءات الزوائد، وما انفرد به كل من ورش وقالون، ويقول فيه :

الحمد للّه المنزل كتا — بَه فمن كان بليغاً أسكتا
أعجز في الخط وفي اللفظ كما — أعجز في المعنى البليغ الحكَما
ثم السلامان على من أنزَلا — عليه ذلك الكتابَ المنَزلا
محمد شمس الوجود الراقي — لحضرة القدس على البراق

والآل والصحب مصابيح السلَفْ ... من جمعوا القرآن خيفة التلَفْ

هذا ولما كان رسمُ الطالب ... عبد الإله مُنيةً للطالب

لجمعه الأحكام باختصار ... فهو مُنى الأسماع والأبصار

لكنه لشدة الايجاز ... كاد يرى في حيز الاعجاز

فليس في الإمكان أن يفوزا ... به سوى من يفهم الرموزا

أردت تطفيلاً على بركته ... نظماً محاذياً له في نكته

يفهمه الذكي والبليد ... كما يعيه الشيخ والوليد

وما به فرق بين القاف ... والغين ما أنا له بقاف

كما تركت الفرق بين الصاد ... والسين إذ لست له بصاد

وشرحه المدعو مفتاح الأمان[1] ... نظمت لُبة فجاء كالجمان

فصار نظميَ لهذا الرسم ... وشرحه شرحاً بهيّ الوسم

وقبل ما أردت أن أقدّمه ... قدمت للفيد هنا مقدمة

والمقدمة المشار إليها خصصها الناظم لمسألة جمع القرآن وكتابة المصحف، ثم تناول مسائل الرسم، متبعاً منهج الطالب عبد الله السابق الذكر.

وهذه الأمثلة تعطي القارئ صورة عن براعة الناظم في الأرجوزة وتحكمها في أسلوب جمع بين الإيضاح الممتع، والسهل الممتنع: ونقدم منها :

أولاً : ما يحذف من النون والواو والياء واللام وألف التنوين :

واحذف بيوسفٍ والانبياء ... ثاني «نُنجي» خاتماً بياء

بعكس ما في مريمٍ ويونس ... فالنون في هاتين حذفه نُسِي

والواوُ بعد الهمز من «موءوده» ... تخالها من حذفها موءوده

ياء «النبيئين» عنيت الثانيه ... قد جاء محذوفاً هنا علانيه

وعكسه «يحيي» في القيامه ... فالحذف للأولى ترى قيامه

كذاك من «حَيِيَ» «قبل بَيِّنَهْ» ... فحالة الحذف للأولى بينه

كذا «لنُحِييَ» لدى الفرقان ... فالحذف للأول لا للثاني

---

(1) مفتاح الأمان في رسم القرآن، تاليف أحمد مالك الفوتي الأزهري، نشر الدار السنغالية في دكار.

واليـــاء الأولى مـن «ولي اللَّه» أصـاب من بالحـذف قـد أمـلاه
ونون «لا تـامنُنَا» بِيُـوسف أعني بهـا الأولى لَدى الرَّسم احذف
واسـتـثن «حُـيِّـيتُم» و«عِلِّيينَا» فـاليـاء تبـقى فـيـهـمـا يقـينا
«يُحـيـيكمُ يُمـيـتكمْ يُحـيِـيَـهـا أفـعـيـينا» اليـاء خط فـيـهـا
ولتـثـبت اليَـاء من «الإيلاف» فـيـاؤُهـا خَطَّت بلا خـلاف
والواو الأولى حـذفـهـا بدا لكم في «لِيَسُوءُوا» بعدها «وجوهكم»
والواوُ إن مـد بواو يحـذف واليـاء إن مـد بيـاء يقـذف
كـمـثل «ووري» كـذا «الغـاوونا» «داوُود» «تلووا» كلهـا يروونا
وكـ «الحـواريين الأمـيّـينا» ونحـو «يسـتـحـيي» بيَـا أبينا

ثانياً: ما يحذف من اللام وألف التنوين وهمز الوصل:

لِـلَّـه والـذِّي الـتـي والـلاَّء يحـذف لامـهـا لدى الإمـلاء
أعني به الأول و«الیل» قـفـا في الحـذف هذه ومـا توقـفـا
وألف التنوين من «سَـمَـاءَ» قـد حـذفـوا ومـا يحـاكي المـاءا
نحـو «عطاءٌ وهبـاء» والألفْ في قوله «خِطْئاً» و «شَيْئاً» قد ألف
وتحـذف الألف نحـو الأجـرا في «لتـخـذت» مع عليـه أجـرا
وألف السـؤال حـيـثـمـا ورد كـ «اسئل» وكـ «اسئلهم» بحذف اطرد
ولتـحـذفَن ألف «بسم اللَّه» ولا تكن عن حـذفـهـا بـاللاَّهي
وطولُ بـائِه هـو الصـوابُ كـمَـا يخطه الفـتـى الأوابُ
وأثبـتـوا الألف بـاسم ربَّكا فـلا تكن حـاذفـهـا في كَـتْـبِكا
والألف الأولى بفـعـل الأمـر مـحـذوفـةٌ في رسـمـهم لَعَـمْـري
وبعـدهـا يثـبت همـزُ القطع مُـصـوراً بـألف بـالقـطع
مـثـاله «فـأت به» «وفـاتِ بـئَـايَةِ» وللمـثـال فـات
بـ «ثَامِـرِ اهلَكْ» كَـذا «واتَمِـرُوا» فـ «أووا» إلى الكهف لذاك شـمَّـرُوا
وكلهـا مـبـدلة بألف وأُثبِـتت فـ «أووا» لدى المـؤلف
في مـقـرء الحَـبـر عَنيت نَافِـعـا مَن لم يزل لِمن قـفـاه نافـعـا
وألـف الـلام الـتـي فـي الأرض مـجـرورة باللام هو المـرضي

ومثل هذا الحذف في «الإسلام»   يدخل و«الأبكار والأزلام»

ويحذف الألف من «للدار   وللذي وللذين» الداري

كذاك للحق وللحسنى وللـ   هدى والاخرة حذف قد نقل

ولتحذفن من «اصطفى البنات»   همزة وصله بلا أناة

«اطلع الغيب» كذلك «لفترى»   فقائل بحذف هذي ما افترى

وبقيت همزة الاستفهام   مفتوحة فيها بلا إيهام

للألف الوصل وهمز القطع   «بليكة» المنصوب حذف قطع

في سورتين الشعرا وصاد   فمنهما يعل كل صادي

أما التي في الحجر مثل قاف   فمثبتان عند كل قافي

وحذفوا بسملة من سورة   براءة فما لها من صورة

وتركوا بياضها بالأصل   فكان ذا البياض مثل الفصل

وحذف واو بعد ميم الجمع   مشبعة هو اختيار الجمع

مثاله «عليكم ولكم   وأنتم» كل بحذف يحكم

والياء والواو مع الضمير   حذفهما يظهر للبصير

فالواو مثل «يره وأهله»   واليا «به وقومه» احذر جهله

ولتثبتن الواو في «عما نهوا   عنه» وفي «تفقهوا وكرهوا»

و«تشتهي أنفسكم» فالياء   في تشتهي يرى لها ضياء

و«يوم يات» لا بهود ياؤه   يحذفها في الخط اذكياؤه

ثالثاً : ما يحذف من الياءات :

و«المهتدي» في الكهف والاسراء   تحذف منها اليا لدى القراء

والوقف فوق الدال في هاتين   واكتب بياء ما عدى هاذين

وكن عليه واقفاً بالياء   تقف سبيل الشم الاتقياء

«أهانني أكرمني» بالفجر   مع «المناد» الحذف فيها يجري

«اتانـ ى اللّه» أتت في النمل   محذوفة الياء لدى من يملي

«تعلمن» في الكهف مع «تتبعن»   وهي بطه الحذف في هاتين عن

«يسر» التي في الفجر و«الداع» التي   قبل «إلى» بربع حذف حلت

و«اتمدونِ» التي في النمل | يَحذِف منها ياءها من يُملي
كذا و«من ءاياته الجوار» | فحذفه من «الجوار» وار
كذا «مَن اتَّبَعَنِي» قبلَ و«قل» | فالحذف في «اتبعني» مما نقل
واحذف «لئن اخرتنِ» للراء | أعني التي في سورة الاسراء
«نبغِ ويهدين» كذا يُوتِينِ» | في الكهف حذف يائها يُرضيني
ويا «إلى الداع» بسورة القَمَر | قد جاء حذفها مُبِينًا كالفَجِرْ
فزيد ذي الياءات ورش وافقا | عليه قالون لذاك نفقا
كلاهما عن نافع رواه | ونافع هو الفتى الأواه

رابعاً : ما انفرد به ورش عن قالون :

وهاك ما ورش به قد انفرد | عن قرنه قالونَ حيثما ورد
وهو «دعاء ربنا اغفر لي» في | سورة إبراهيم ذِي التشريف
ويحذِف «الداع إذا دعاني» | فليستجيبوا كلٌّ ذ إمعان
ومثل هذا يوم «يدع الداع» | فإن ورشا لانحذاف داع
و«دعوة الداع» تلت «أجيبُ» | لحذفها ورش هنا يجيب
ياءَ «وجابوا الصخر بالواد» احذفِ | ليائها إن كنت ورشا تقتفي
ومن يخاف بعدها «وعيد» | ياء «وعيد» احذف بلا ترديد
«ونُذُر والباد والتناد» | ورش بحذف يائها يُنَادى
«لاتسألنّ ما» بحذف الياء | جاء لورش صاحب العلياء
وهي بهود والتي في الكهف | تحذف بل إثباتها ما أغفلا
كذا «أخاف أن يكذبوني» | «واعتزلوني» احذف «وتَرْجُمُونِي»
واحذف «نذير ونكير» مطلقا | لا ينقذون ذا بها تعلقا
يوم «التلاق» احذف وكـ «الجواب» | فالحذف في تين من الصواب

خامساً : ما انفرد به قالون عن ورش :

أما الذي قالون قد تفردا | به فهاكه هنا مجردا
«اتبعون» قبلها «يا قوم» | يحذفها قالون عند القوم
«إن ترن أنا أقل» قالا | بحذفها أيضا فَعِ المقالا

وقد ختم الناظم هذه الأرجوزة بقوله :

قد تم رسم المصحف العثماني	مبشرا بالأمن والأماني
على يديه فقير ربه	من لم يزل مرتهنا بذنبه
بل هو قطعا أحوج العباد	لربه من حاضر وباد
مرتجيا للفوز بالخلاص	والأمن يوم الأخذ بالنواصي
مصليا مسلما على الرسول	والآل راجيا تماما كل سول

خاتمة الباب السابع

بعدما استعرضنا فصولاً من جهود الشناقطة في قواعد الأداء والرسم، سنخصص الباب الثامن لجهودهم في مسائل التجويد، وإن كان جلها مقتصراً على قضايا ملاحن القراء، والخلاف في التلفظ بالجيم والضاد. ولكن ينبغي أن نؤكد أنّ ما ورد في هذا الباب لم يتوخ الحصر والاستقصاء لهذه الجهود، وإنما كان بمثابة نماذج تمثل مناهج القراء الشناقطة ودورهم في خدمة قراءة الإمام نافع على غرار ما رأيناه في المدرسة المغربية.

ومازالت ولله الحمد هذه الجهود متواصلة، بل إنها عرفت اليوم دفعاً جديداً في المحاضر التي بدأت تعمل بصورة أكثر منهجية، فوقع الاهتمام بتحقيق التراث في القراءات في الدراسات الإسلامية واتسعت آفاق البحث في هذا العلم، وتناول المعاصرون مسائل عملية تسعف القارئ في هذا المجال، ونذكر على سبيل المثال من ذلك نظم المرحوم العلامة اعمر بن محم بوبا الجكني في الفارق بين روايتي حفص عن عاصم وورش عن نافع. وهو نظم جيد ومفيد غاية الإفادة، لأنّ العمل اليوم أصبح على هاتين الروايتين، وقد علق عليه تلميذه محمد الأمين بن أيد ابن عبد القادر، بشرح سماه إتمام الفارق بقراءة نافع، وزاد في شرحه الخلاف بين حفص وقالون.

ويقول ابن عبد القادر عن شيخه اعمر بن محم بوبا : «إنه من أوسع علماء موريتانيا علماً منقولاً ومعقولاً، أصولاً وفقهاً، وتفسيراً، يتميز بقوة الذاكرة غالباً ما قرأ شيئاً إلا حفظه، وإذا حفظه لم يهمله وأنه يحفظ أغلب متون الدراسات الإسلامية، مثل رسالة ابن أبي زيد ومختصر خليل في الفقه، وألفية ابن مالك واحمرار ابن بونا، وتخصص في القراءات ومهر فيها فكان يحفظ الشاطبية والدرة».

ويقول اعمر بن محمد بوبا في بعض أنظامه :

إذ أحفظ الحرز، وربي ذو المنن | أحمده لما به علي مَنّ
وأحفظ الذي تتم العشر | به وللإله جل الأمر
ذكرت ذا تحدثا بالنعم | - لا لافتخار - من إله منعم

وقد نظم أرجوزة في قراءة نافع سماها التوضيح تبلغ ستمائة بيت يقول في آخره :

قد انتهى وسَمِّه التوضيحا | إذ أوضح الخلاف والترجيحا
معتمدا فيه على التحصيل | ومن به استدل ذو دليل

أما نظمه الفارق، فيقول في أوله :

الحمد للّه الذي قد اصطفى | من رسله المكرمين المصطفى
صلى عليه وعليهم إلـ | ـهنا وسلم ومن لهم تلا
وبعد لما في المصاحف انحصر | مروي ورش الذي حفص أثر
أردت أن أميز بين ما روى | ورش وما مروي حفص قد حوى
أعني مصاحف الزمان ها هنا | وغيرها لم يك لي به اعتنا

ويقول في التعوذ والبسملة :

وليس في استعاذة خلاف | بينهما بل عنهما ائتلاف
بسمل حفص دون خلف قبل ما | سوى براءة وقيل حرما

ومع أن عنوان النظم يقتصر على ما بين ورش وحفص من الخلاف فإن الناظم مع ذلك لم يهمل رواية قالون في الخلاف، فيقول في باب الجمع.

وما ارتضى في ميم جمع عيسى | عليه ما فيها لحفص قيسا
وبعضهم قالون عنه خيرا | لكنما الاسكان عنه اشتهرا

وفي باب المد والقصر يقول بن أحمد بوبا :

مد الذي اتصل والمنفصلا | ومد ورش منه كان أطولا

وهو في هذا البيت اقتصر على رواية مد المنفصل لحفص وقد بين شارحه الخلاف فيه، ولكن أكد شهرة المد تبعاً للشاطبية والتيسير.

الباب الثامن

آراء العلماء الشناقطة في التجويد

الفصل الأول

ملاحن القراء

لقد استأثرت مسائل التجويد باهتمام العلماء الشناقطة، وأثارت جدلاً حاداً بينهم، لم يقتصر على القراء منهم، بل شمل الأوساط العلمية مع اختلاف اختصاصاتهم، واشتد الخلاف حول النطق بالجيم، ودارت حوله معركة استمرت عدة قرون، شارك فيها القراء وعلماء اللغة والنحو، واختلفوا أيضاً في التلفظ بالضاد، ولو كان الجدل في شأنها أقل حدة، وأضيق نطاقاً. وأثيرت مسألة تسهيل الهمز بالهاء الخالصة، لكن الخلاف حولها اقتصر على القراء، وانتهى أمره إلى اليوم، بينما ما زال قائماً في شأن الجيم والضاد.

ولقد اقتضى هذا الوضع أن نخصص باباً كاملاً لقضايا التجويد عند الشناقطة. وقبل الحديث عن تفاصيله، نذكر في هذا العرض التمهيدي بما يقوله اثنان من مشاهير القراء عن وجوب التجويد وعن الملاحن العامة في القرآن.

1 . الشيخ محمد مولود الموسوي اليعقوبي المشهور بـ آد

وهما العلامة محمد مولود بن أحمد فال الموسوي الملقب آد (تـ 1323) وهو من شيوخ محضرة اليعقوبيين، كان ذا باع طويل في العلوم الإسلامية، وله في القراءات مصنفات منها مؤلف حول ما أجمع عليه القراء وما اختص به الإمام ورش، ومنها نظم سماه "بصائر التالين لكتاب رب العالمين"، ورسالة بعنوان "القول السديد في وجوب التجويد"[1].

وفي كتاب القول السديد يؤكد على وجوب التجويد شرعاً، ويبسط أدلته مذكراً بآراء العلماء في ذلك وبالخصوص المحقق ابن الجزري. ويذكر أن القراءة بدون تجويد لحن، وأن اللاحن لا ثواب له في القراءة، بل إن صلاته باطلة إن تعمده سواء

(1) ولقد تم طبع هاتين الرسالتين بعناية الأستاذ محمد عثمان بن محي الدين بن ابّوه.

كان هذا اللحن خفياً أو جلياً، وهذا من أدلة وجوب التجويد. وأورد في ذلك أبياتاً لعلها من نظمه وهي :

علم القراءة اعلمن في الآية — قد عد مفروضاً على الكفاية
ذكره القلشاني في رشان — ونعم ما ذكره القلشاني

ورد على من اعتقد في قول العلماء : «إن القراءة سنة» بأن لفظ "السنة" يقابل الفرض وإنما المعني بالسنة هنا هو أنها توقيفية لا مجال للرأي فيها. وفي أكثر مباحثه يستدل أساساً بأقوال الفقهاء، وبالخصوص المالكية، ومن هذا القبيل ما انتقد به الإمام ابن رشد في مسألة كراهة "النبر" المعزوة إلى الإمام مالك، وما ذكر أن أهل قرطبة ألزموا أئمة جامعهم القراءة برواية ورش لأنها لا نبر فيها وإنما تسهل فيها الهمز، فدافع العلامة محمد مولود عي قراءة "الهمز" المروية عن قالون، واستدل برد ابن عرفة على قول ابن رشد في المسألة.

ونظم فيها أبياتاً وهي :

وما عن ابن رشد الأبر — من احتمال ثالث بالنبر
ليس بلائق ولا براض — لقيه العرافي باعتراض
أزاح الإشكال ونحّى الضررا — والمتأخر أتم نظرا

ثم يقول إنه لا غضاضة تلحق ابن رشد إذا لم يك معصوماً من السهو والزلل. وقد قال الإمام مالك كل كلام منه مقبول ومردود إلا كلام صاحب هذا القبر وأشار إلى النبي ﷺ.

وذكر العلامة محمد مولود بعض الأخطاء الشائعة التي سمعها مثل من يفخم راء «استأجره»، وينقل همز «آباؤنا»، ومنهم من يقف على المتحرك، ومنهم من يظهر النون الخفية والتنوين عند الياء والواو ومن يسقط همز الوصل عند الابتداء. ثم ذكر قول القابسي بمنع الصلاة خلف من يظهر النون الخفية، وقال إن ابن أبي زيد صححه لأنه متكلم في الصلاة. وختم رسالته بقوله فمن تأمل ما تقدم من أكابر العلماء وتدبره، وتتبعه علم منه أن قراءة غير المجود لم تنفعه وأن التي تجب به الفتوى هو وجوب التجويد شرعاً بأدلة الشريعة الأربعة.

ومما أثار انتباه العلامة مولود مسألة تسهيل الهمزة هاء خالصة، فقال فيه :

من جعل الهمزة هاء خالصا — لحن لحناً مستبيناً وعصى

2 . الإمام المقرئ الشيخ بن حامّنّ الغلاوي الشنقيطي

أما العالم الثاني الذي اهتم بقضايا التجويد هو المقرئ الجليل الشيخ بن حامن الغلاوي الذي كتب في ملاحن القراء في قطرها، فعاب على بعضهم تفخيم الألف والياء والهاء، وعلى بعضهم النطق بالقاف غيناً، وبالغين قافاً وذلك أن منهم من يدغم النون الساكنة في الياء فيأتي بحرف بينهما لا يوجد في العربية، وبين أن الصواب هو تشديد الياء الخالصة بعد النون، وإبقاء الغنة فقط، واعتبر النطق بالجيم المتفشية من الدواهي. وسنعود إليه في الحديث عنها لأنه كان من فرسان معركتها. ومن أهم ما ذكر الشيخ ابن حامن أن الناس يهتمون بما يقع فيه الخلاف ويضيعون العمل بما عليه الاتفاق.

ثم استنكر تسهيل الهمزة بالهاء الخالصة فقال فيه : «وأما قلب الهمزة هاء خالصة فما رأينا من عبر به إلا ما كان من "الحاج أكاز" المراكشي[1] في تأليفه عن قراءة ابن كثير فقال في أول تأليفه : «تنبيه جرى العمل بفاس ونواحيه بجعل المسهلة هاء خالصة، قاله أبو عمرو الداني، ومنعه الجعبري وأبو شامة مطلقاً وفصل ابن حدادة فجوزه في المفتوحة دون المضمومة والمكسورة. أ هـ كلام الحاج أكاز، ومثله بالتعبير بالهاء الخالصة ما ذكره احميدتي ادوعيشي في شرحه على منظومة ابن بري وعزاه لشيخه، واصطلاحه في شيخه يقتضي أنه عبد الله بن الحاج الغلاوي، وهو :

وعندنا العمل ذا المسهل   يجعل هاء خالصاً ويقبل

ثم ذكر الشيخ ابن حامن أن ادوعيشي لم يدعم عمله بنقل ولا بسند إلا عزوه لشيخه وهو مخالف لعبارة شيخه. والحقيقة أن البيت المذكور هو من نظم عبد الله بن الحاج الرقيق العلوشي، وقد تبعه في ذلك المرابط محمد احيد المسومي الذي يقول :

إياك أن تقرأ بين بينا   فإننا في أمرنا روينا

في ثامن القرون قرنها انتهى   سندنا يصير الهمزة ها

وبان من ذا أن من قد قرأ   بهمزة التسهيل بالها ما نأى

عن الصواب إذ بهاء يبدل   الهمز عندهم كما قد نقلوا

---

(1) لم نعثر على ترجمة هذا المؤلف.

بقولهم "هياك" "إياك" ومع	"هرقت" أرقت هاء قد وقع
وجاء في التحصيل في المنافع	قول به المنصف منا قانع
بعزو ذا إلى الإمام الداني	وهو من فرسان هذا الشأن

3 . العلامة محمد المختار بن الفقيه الولاتي

لكن رأيهم هذا أثار احتجاجاً كثيراً من القراء الشناقطة، مؤيدين رأي الشيخ ابن حامن والعلامة محمد مولود الموسوي، ومن هؤلاء نذكر العلامة المقرئ محمد المختار بن الفقيه محمد يحيى الولاتي الذي يقول :

الحمد لله الذي قد علما	علم كتابه الذي قد أحكما
وصلواته على من أيدا	بساطع الدين فجاء مرشدا
وآله وصحبه إذ سطروه	ورتلوه غاية ونشروه
وحرروه ورووه بالسند	وجعلوه فيه شرطاً يعتمد
وبعد لما عمت البلايا	بالهاء خالصاً على الزوايا
أردت نصحهم بما في علمي	خوف حديث وارد في الكتم
تسهيلك الهمزة بين بين أن	تمزجها مزجا بحرف قد سكن
من جنس شكلها متى تضم	فمزجها بالواو قد يؤم
وإن يكن مفتوحة فقد عرف	لها امتزاج واضح مع الألف
في كلها صويت هاء شرعا	وقيل في المفتوح قد وقعا
وقيل مع كل صويت الهاء	ثلاثة في طرق القراء
للشامي مع نجل حدادة الأبر	والحافظ الداني أبو عمرو الأغر
فبان أن من يقول العمل	بالهاء خالصا لما يسهل
ليس له في ذي الثلاث من سند	فصار محدثا لقول انفقد
ومن يقل رويته فليأت لي	بالعزو في مطولات الأولي
فيما رواه وإلى من السند	فيه وهل قال به من يعتمد
هل في شروح الشاطبي والنشر	في العشر والتيسير أو في الفجر[1]

(1) راجع الفصل الأخير من الباب السادس، ص 561.

أول من قال به أكارزو[1] ... وقوله ليس له اعتزاز
لأنه خالف خط المصحف ... والنحو والسند فيه منتف
فقد حكى ابن الجزري في نشره ... ألف طريق قد خلت من ذكره
وصوتها لا الهاء كل ذكره ... كلهم ذكره مصغره
وإذن أهل الهاء بالتقليل ... فضل أهل الها عن الدليل
إذ هو خالصاً به لم يقل ... شيخ من أشياخ الأداء الأول
بالمهدوي والداني والخراز ... والشيخ مكي ونجل غازي
كذا ابن شنبوذ ونجل غلبون ... وفارس بن أحمد المقدمون
والمالقي والشاطبي والحصري ... وابن شريح والسخاوي الأشهر
وأحمد اللمطي حين ناظرا ... حفاظ أهل الغرب قال لا أرى
في الهاء عندهم سوى الصميم ... كذلك رخوهم لحرف الجيم
واغتر من للهاء جهلا ما لا ... بما حكى ابن قاضي حين قالا
واختلفوا بالنطق في التسهيل ... فقيل بالهاء بلا تفصيل
أن مضافا في النظام حذفا ... وهو «صويت ها» لما قد عرفا
وبعد نشره الذي فيه أبى ... عن ذكر هاء مطلقاً قد وجبا
هذا الذي أفادني شيخي الأبر ... شيخ الأداء الأحمديُّ المعتبر

والمانعين العلامة الشيخ عبد الله بن داده، الذي يقول :

ونحن ننكر وجود سند ... بالهاء للداني بلا تردد
المدعى له بذاك سندا ... يَأْبَى على الذي ادعى مستندا
لا يثبت القرآن إلا من سند ... متصل من عدد جم ورد
إن قال ذو الها قد روى ابن القاضي ... ذا الها وما قد قال فهو ماضي
وقد عزى ما قاله للداني ... وهو بالقرآن ذو عرفان
فقل له الداني ما إن ذكرا ... إبدال ذي الهمز ولكن فسرا
همزة بين بين فهي قربت ... من مخرج للهاء، ذا وضعفت

(1) انظر الهامش، ص 675.

فكان فيها حثالة الأداء ضعف وذاك صفة للهاء

وذلك الضعف هو التسهيل لا أنه يعنى به التسهيل

والوصف غير الصوت والداني ما ذكر صوت الهاء فيما رسما

والذي يبدو أنه لم يعد هناك من يقرأ بهذا النوع من التسهيل، وقد رأينا من قبل أن بحث المسألة قد استوفاه الدكتور احميتو في موسوعته، فلا نرى داعياً إلى إعادة البحث فيه. أما مسألة الجيم والضاد فإننا سوف نستعرض الآراء فيها في الفصول التالية.

الفصل الثاني

معركة الجيم

1 . تمهيد : أقوال النحاة والقراء

يقول الدكتور إبراهيم عن الجيم : «هذا الصوت الذي فرق بين أبناء العرب في العصر الحديث وجعل منهم أحزاباً وشيعاً، فللقاهري جيمه، والصعيدي جيمه، وللشامي جيمه» ويقتصر هذا الكلام عن بيان التباين في النطق في بعض الأقطار العربية، لكن الذي لم يقله إبراهيم أنيس، ولعله لم يطلع عليه، أن هذا الصوت تسبب في معركة حامية الوطيس بين العلماء والقراء في شنقيط ؛ تبادل فيها الفرقاء عبارات التهم بالجهل والمراء والضلال.

وسوف نتناول في هذا الفصل مجمل آراء الفريقين، مع التمهيد بكلمة مختصرة عن أقوال القدامى من النحويين والقراء في الجيم، وبالخصوص آراء سيبويه وابن جني والإمام الداني وابن الجزري مع بعض بسط القول في حجج كل من الفريقين، والردود عليها من كل طرف، ثم نبين في الأخير بعض أقوال اللسانيين العرب فيها.

من المسائل المتفق عليها في الجيم، بيان مخرجها، وصفاتها ؛ وهي التي دونها سيبويه في كتابه، وأكدها ابن جني في سر الصناعة، اعتمدها أئمة القراء، وهذا ما نراه في كتاب التحديد في الاتقان والتسديد في صنعة التجويد، فيقول مؤلفه أبو عمرو الداني «اعلموا أن قطب التجويد وملاك التحقيق معرفة مخارج الحروف وأجناسها التي بها ينفصل بعضها من بعض وإن اشتركت في المخرج، واذكر ذلك على مذهب سيبويه خاصة إذ هو الصحيح المعول عليه إن شاء الله تعالى»[1].

---

(1) كتاب التحديد في الإتقان والتسديد في صنعة التجويد، لأبي عمرو الداني، تـ 444هـ، تحقيق ودراسة د. أحمد عبد التواب الفيومي، الطبعة الأولى، 1993م، مكتبة وهبة، القاهرة، ص 219.

واتباع إمام القراء لإمام النحاة في هذا الموضوع، يؤدي بنا أولاً أن نبدأ بما يقول سيبويه عن مخرج الجيم وصفاتها.

فعن مخرجها يقول إنه من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى وتشاركها الشين والياء في المخرج، ويتابعه ابن جنيّ في هذا، وكذلك الإمام الداني. ويزيد الزمخشري في المفصل إنها شجرية، والشجر مفرج الفم لأن مبدأها من شجر الفم.

أما فيما يخص صفاتها، فيقول سيبويه إنها مجهورة، وفسر الجهر بقوله إنه حرف أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفَس أن يجري حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت[1]. وكرر ابن جنيّ نفس العبارة، ويقول الداني في كتاب التجويد كذلك إن المجهور حرف أشبع الاعتماد في موضعه فمنع النفس أن يجري وقال إن المجهور ستة عشر حرفاً يجمعها قولك «ظل، قند، يضغمر، بطّا، وأذا يعج»[2].

الصفة الثانية التي نص عليها سيبويه هي الشدة فقال : «الحرف الشديد هو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه، وحروفها الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء والدال والتاء والباء. وذلك أنك إذا قلت «ألْحق» ثم مددت صوتك لم يجز لك، واتفق معه ابن جني ؛ ويقول الداني إن معنى الشديد حرف اشتد لزومه لموضعه حتى منع الصوت أن يجري معه نحو «راج والحج». فليس يجري في الجيم صوت»[3].

وذكر أن الحروف التي يجري فيها الصوت خمسة يجمعها قولك «لم نرع» أما التي لا يجري فيها الصوت فهي ثمانية ويجمعها قولك «أجدك قطبت»[4].

وتحدث الداني عن الجيم في كتاب الادغام الكبير، فقال إن الجيم لم تلق مثلها، ولم يدغمها ابو عمرو ابن العلاء في غيرها فيما سوى حرفين، وهما الشين في قوله تعالى : ﴿ **أخرج شطأه** ﴾ وفي التاء من قوله عز وجل : ﴿ **المعارج تعرج** ﴾، ثم شرح سبب الادغام في التاء معاً بما نصه : «فإن قال قائل لم جاز إدغام الجيم

---

(1) الكتاب، ج 4، ص 434.

(2) سر الصناعة، ج 1، ص 68-69.

(3) التحديد، ص 226.

(4) التحديد، ص 226.

في التاء وليست من مخرجها ولا قريبة منها ؟ قيل له : إنما جاز ذلك لأنها من مخرج الشين والشين تتصل لما فيها من التفشي بمخرج التاء فأجرى لها حكمها، وإن قيل هل تدغم الشين في التاء قيل ذلك غير جائز لزيادة صوتها، ولا صوت للجيم، ولذلك أدغمت دونها فيها»[1].

ثم بين أن الثاء والدال أدغمتا في الجيم مثل : ﴿ **الصالحات جنات** ﴾ و﴿ **دار الخلد جزاء** ﴾ ففي هذه النصوص يكرر الداني التعبير بأن الجيم لا صوت لها، وهو بهذا يفسر ما اجتمع فيها من الجهر والشدة، مع تأكيده أن الجيم من الحروف المقلقلة، فيقول في كتاب التحديد : «ومن الحروف حروف مشربة ضغطت من مواضعها، فإذا وقف عليها خرج معها من الفم صويت، ونبا اللسان عن موضعه، وهي خمسة أحرف يجمعها قولك "جد تطق"، وتسمى هذه الحروف حروف القلقلة لأنه إذا وقف عليها لم يستطع أن يوقف دون صويت وذلك قولك "الخرق" و"قط" وشبهه»[2].

ثم ذكر أن الجيم إذا أتى ساكناً وبعده زاي أو سين فينبغي أن يبين جهره وإلا اندغم في مثل "رجس" و"تجزون" كما ينبغي أن يستعمل بيانه عند التاء والحاء والدال، ومتى لم يفعل ذلك صار شيناً لما بين التاء والحاء من الهمس، ولمؤاخاة التاء والدال في المخرج. وذلك في مثل قوله تعالى : ﴿ **فاجتباه** ﴾ و﴿ **يجحدون** ﴾ و﴿ **النجدين** ﴾[3]. ومما بينه الداني في كتاب التحديد، أن التفشي لا يوجد إلا في حرف واحد هو الشين. ومن الملاحظ أن سيبويه والداني لم يتعرضا بالنص لصفتي الانفتاح والانسفال، إلا بحصر الانطباق في الضاد والصاد والظاء ففهم أن ما عداها منفتح، ثم حصر الاستعلاء في سبعة أحرف يجمعها "ضغط" "خص" "قظ" وأن ما سواهما منسفل وقال إن المنفتحة سميت بذلك لأنها لا تطبق لشيء منها لسانك على الحنك، وأن المنسفلة لا يعلو اللسان بها إلى جهة الحنك.

ثم صرح ابن الجزري بأهم صفات الجيم قائلاً : «وأما الجيم فتقدم الكلام على أنها تخرج من المخرج الثالث من مخارج الفم وهو من وسط اللسان بينه وبين

---

(1) الإدغام الكبير في القرآن، لأبي عمرو الداني، تـ 444، تحقيق د. زهير غازي زاهد، الطبعة الأولى، 1414هـ/1993م، عالم الكتب، لبنان، ص 58.

(2) التحديد، ص 232.

(3) التحديد، ص 278-279.

وسط الحنك، وهي مجهورة شديدة، منفتحة، منسفلة، مقلقلة فإذا نطقت بها فوفها حقها من صفاتها»[1].

«وإذا سكنت الجيم سواء كان سكونها لازماً أو عارضاً، فإن كان لازماً وجب التحفظ من أن تجعلها شيناً لأنهما من مخرج واحد، فإن قوماً يغلطون فيها لاسيما إذا أتى بعدها زاي أو سين فيحدثون همساً ورخاوة ويدغمونها في الزاي والسين، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ اجتمعوا ﴾ و﴿ النجدين﴾ و﴿ خرجت ﴾ و﴿ وجهك ﴾ و﴿ رجزاً ﴾ و﴿ رجساً ﴾ ونحو ذلك فلابد أن ينطق بجهرها وبشدتها، وقلقلتها. وإذا كان سكونها عارضاً فلابد من إظهار جهرها وشدتها وقلقلتها وإلا ضعفت وانمزجت بالشين، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ أجاج ﴾ و﴿ إخراج ﴾ وذلك في الوقف»[2].

وإذا أتت الجيم مشددة أو مكررة وجب على القارئ بيانها لقوة اللفظ بها وتكرير الجهر والشدة فيها نحو قوله تعالى : ﴿ حاججتم ﴾ و﴿ وحاجه ﴾ فإذا أتى بعد الجيم المشددة حرف مشدد خفي كان البيان لهما جميعاً آكد، لئلا يخفى الحرف الذي بعد الجيم نحو قوله تعالى : ﴿ يوجهه ﴾، والبيان لهما لازم لصعوبة اللفظ بإخراج الهاء المشددة بعد الجيم المشددة لأجل خفاء الهاء»[3].

2 . تأليف التنواجيوي

إن أول من أثار مسألة الجيم سيدي عبد الله بن أبي بكر التنواجيوي (ت 1145)، شيخ القراء ومسندهم في بلاد التكرور وشنقيط.

ويقول عنه فتح الشكور : «الشيخ الإمام الفقيه المقرئ النحوي اللغوي المتفنن العالم العلامة وحيد دهره وفريد عصره حامل لواء السبع أبو محمد سيدي عبد الله التنواجيوي. رحل إلى قطب زمانه وولي الله تعالى سيدي أحمد الحبيب اللمطي السجلماسي وقرأ عليه السبع بل أزيد من السبع، ولا أدري هل قرأ بالقراءات العشر أم بأزيد منها، وأتى بخزانة نفيسة، فوجد الناس يلحنون في القراءة ويصحفون في الحروف فأزال اللحن والتصحيف عنهم، ولاسيما مسألة الجيم

---

(1) التمهيد في علم التجويد، لابن الجزري، ت 833هـ، تحقيق غانم قدوري حمد، الطبعة الأولى، 1407هـ/1986م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ص 195.

(2) التمهيد، ص 116.

(3) التمهيد، ص 116.

المشهورة، وصحح القرآن وجوده وقصده الناس وانتفعوا به، وانتفع به خلق كثير، فصاروا أئمة يقتدى بهم».

«انتهت إليه رئاسة الإقراء في بلاد التكرور في زمانه، وبعد وصيته، كان رحمه الله تعالى جليلاً صدراً من صدور العلماء وفخراً من مفاخر النجباء بحراً لا تكدره الدلاء، محباً للسنة، جامعاً لمعرفة علوم منها القرآن والحديث والفقه والعربية وغير ذلك».

«أخذ القراءات عن الولي الصالح المقرئ المتفنن سيدي أحمد الحبيب اللمطي وقرأ عليه الطالب صالح التنواجيوي، والخضر وإلياس ابنا الفقيه محمد بن الحاج عثمان وعمر بن محمد بن بود الأديلبي وغيرهم ممن لا يكاد ينعد وأخذ عنه شيخنا الفقيه سيدي أحمد بن موسى بن أيجل الزيدي رحمهم الله»[1].

وفيما يلي عرضه لما كتب في الجيم، وبيانه عن التحقيق بالنطق فيها، متبعاً في ذلك أبا العباس أحمد الحبيب اللمطي المعروف بقطب سجلماسة مورداً أقوال القراء مثل ابن بري وابن الجزري وشراح الدرر اللوامع معتمداً في ذلك منهم شيخه في تصحيح النطق بهذا الحرف ومستعملاً أبلته فيها، بما في ذلك بيانه لملاحن قراء أهل التكرور، أي إقليم شنقيط، يقول التنواجيوي :

«الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه. وبعد فالمقصود من هذا الكلام تبيينُ مخرج الجيم وصفته. فاعلم وفقنا الله وإياك للصواب أن مخارج الحروف وصفاتها واجب على قارئ للقرآن معرفتها، والصفات أغمض من مخارجها وأدق لمن أراد حقيقتها. ولولا الصفات للحروف لاستوى نطق الإنسان والبهيمة ؛ إذ لا تفيد معرفة المخارج دون الصفات. قال المنتوري في شرح الدرر اللوامع : «قال الداني في كتاب "المخارج" : وأول من فتق هذه وميزها وصنف الحروف وجنسها الخليل بن أحمد، ثم حاذى حذوه وسلك طريقة عامة النحويين من الكوفيين والبصريين. قلت : وعلى ذلك جرى كثير من المصنفين من القراء وأهل الأداء». انتهى. ثم قال بعد أسطر : «قال الداني في كتاب "المخارج" : وإذا أردت أن تعرف مخرج كل حرف من هذه الحروف على ما تقدم من الترتيب سكنته وأدخلت

---

(1) فتح الشكور، ص 208.

عليه همزة الوصل، إذ لا يوصل إليه إلا بذلك. فقلت : «ابْ، ابْ» فبان لك بذلك مخرجه واتضح لك موضعه. قال : وهذا قول الخليل» انتهى.

«وهذا الكلام مثله في شرح المجرادي وشرح الشيخ عبد الرحمن الثعالبي على "الدرر اللوامع"، وكذلك "شرح الشاطبية". وقال بعض المحققين : والوصل كالوقف وإنما ذلك مجرد فرض مسألة إذا عدم مد الصوت في الحروف الرخوة التي هي ضد الشديدة فصار معها في الوقف والوصل أيضاً. وبالجملة فلا فرق في صفة الحروف بين حالتي الوصل والوقف إلا إن كان في زيادة الظهور ولأنه أظهر من الوصل في ذلك فكان الأولى الإتيان بما يفيد زيادة البيان».

«قال شمس الدين بن الجزري في النشر في قراءة العشر : «والجيم والشين والياء اشتركت مخرجاً وانفتاحاً وانسفالاً وانفرد الجيم بالشدة واشتركت مع الياء في الجهر وانفردت الشين بالهمس والتفشي واشتركت مع الياء في الرخاوة» انتهى. وسيأتي معنى الشدة والجهر والهمس والتفشي إن شاء الله تعالى».

«قال في الدرر اللوامع :

والجيم والياء كذا والشين   منه ومن وسطه تكون

قال المنتوري في شرحه لهذا البيت : «وأما وسطه ففيه مخرج واحد لثلاثة أحرف وهي : الجيم والياء والشين كما ذكر الناظم. قال سيبويه : ومن وسط اللسان وبين وسط الحنك مخرج الجيم والياء والشين. انتهى. وضمير (منه) و(من وسطه) عائدة على اللسان، و(من وسطه) معطوف على (منه) ؛ و(تكون) تامة وفاعلها ضمير يعود على الجيم والياء والشين» انتهى. ومثل كلام المنتوري كلام المجرادي والثعالبي على الدرر في البيت المذكور».

ولما ظهر مخرج الحروف المذكورة فذكر صفاتها التي تميز بعضها من بعض، قال في الدرر :

فالهمس في عشرة منها أتى   هجاء حث شخصه فسكتا

«قال المنتوري : «الهمس في الحرف هو جري النفَس معه. قال سيبويه وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى معه النفَس، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النفس ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه، والمهموسة عشرة يجمعها قولك : سكت فحث شخصه» انتهى.

قال المجرادي : «قال بعض الشيوخ هذه حروف لينة وخاوية فضعف الاعتماد عليها في موضعها، وإذا اعتبرت ذلك وجدته في مثل قولك : (اسْ) (اخْ) (افْ) وكذلك تكرير الحرف (سَسَس) فتجد النفس يجري مع الحروف ولو رمت ذلك في المجهور لما أمكنك» انتهى.

ثم قال في "الدرر اللوامع" :

وفي سواها الجهر والشدة في | أجدك قطبك ثمان أحرف

قال المنتوري : «والجهر في اللغة الإعلان وهو الصوت القوي الشديد، فالمجهورة : الهمزة والألف والعين والغين والقاف والجيم والباء والضاد واللام والنون والراء والظاء والدال والزاي والطاء والذال والياء والميم والواو، فذلك تسعة عشر حرفاً» انتهى.

قال المجرادي : «معنى الحرف المجهور أنه حرف قوي حتى منع النفَس أن يجري معه عند النطق به لقوته وقوة الاعتماد عليه في موضع خروجه، وإنما لقب بهذا المعنى لأن الجهر هو الصوت العالي المرتفع القوي الشديد. فلما كانت خروجها كذلك لقبت به كأن الصوت يجهر بها لقوتها. والحروف المجهورة أقوى من المهموسة المذكورة لأن الجهر ضد الهمس. انتهى.

قال المنتوري : «قال سيبويه : ومن الحروف الشديد وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه وهو الهمزة والقاف والكاف والطاء والتاء والجيم والدال والباء، وذلك أنك لو قلت (اجْ) ثم مددت صوتك لم يجز لك». انتهى.

قال المجرادي : «ومعنى الحرف الشديد أنه حرف اشتد لزومه وقوي (ضغطها) حتى منع الصوت معه عند اللفظ به فلذلك لقب حرفاً شديداً. ألا ترى أنك لو قلت الحق واطُ ثم رمت مدَّ الصوت في القاف والطاء لكان ممتعاً. قال بعض الشيوخ : والفرق بين الشديدة والمجهورة أن المجهورة يقوى الاعتماد عليها والشديدة يشتد الاعتماد عليها فيها بلزوم موضعه لا بشدة الدفع، وهو ما ذكرناه من الضغط. ألا ترى أن الدال والطاء مجهوران غير مضغوطين، فتقول : (ادّ) (اطْ) فيجري معها الصوت» انتهى.

قال في الدرر اللوامع :

والمتفشي الشين والفاء وقيل | تكون في الصاد ويدعى المستطيل

قال المنتوري : «التفشي هو انتشار خروج الريح وانبساطه ولم يذكر سيبويه التفشي إلا في الشين خاصة. قال الداني : والشين تفشت في الفم لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج الظاء».

قال المرادي : «والتفشي هو انتشار خروج الريح وانبساطه في الحرف عند النطق حتى اتصلت بمخرج الظاء وكذلك الفاء عند من يراه بها» انتهى. والظاء يخرج من طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا».

ويقول الشيخ التواجيوي :

«وإنما جئت بهذه النصوص ليظهر الفرق بين الجيم والشين للمتأمل ولم يقل أحد من النحويين ولا من القراء أن الجيم فيه التفشي، ولاشك أنك إذا أسكنت الجيم وأتيت بهمزة مكسورة فقلت (اجْ) ونطقت به على لغة أهل تكرورناً هذا في الجيم وجدت فيه التفشي فصار بمنزلة الشين فسلبت عنه صفته وألبس غير صفته وذلك لحن فاحش».

قال السيد ابن عاشر في أجوبته المسماة "مقصد المنيف لسيدي عبد الرحمن بن الشريف" : «الأوصاف التي يقع بها التمايز بين الأحرف المشتركة في المخرج بأن الحرف إذا فارقه وصفه الذي تميز به عن مشاركته في المخرج صار حرفاً آخر» انتهى. قال في موضع آخر منها ما نصه : «ما يتصف به الحرف حتى يكون النطق به على وجه الصواب بأن كان غير متصف به كان لحناً وذلك كالجيم يخلو من وصف الشدة انتهى».

وقال ابن الجزري في النشر : «والجيم يجب أن يحتفظ في آخرها فربما خرجت من حول مخرجها فينتشر بها اللسان فتصير ممزوجة بالشين كما يفعله كثير من أهل الشام وهو موجود كثيراً في بوادي اليمن، وإذا سكنت وأتى بعدها بعض الحروف المهمولة كان الاحتراز بجهرها وشدتها أبلغ، نحو اجتمعوا واجتنبوا وخرجت وتجري ورجزاً ورجساً ليلا تضعف فتمزج بالشين. وكذلك إذا كانت مشددة نحو : الحج وأتجاجُوني لاسيما نحو لجّيٍّ ويوجهه لأجل مجانسة الباء وخفاء الهاء» انتهى كلامه.

«وإذا سكنت الجيم ونطقت بها على الصفة التي وُصفها بها أهل التجويد تسلم من امتزاج الشين وذلك أنك تنطق بها وتتركها سريعاً وينحدر لسانك عن لهاتك

أسرع ما يكون، ولو طلبت البقاء مدة في النطق ما أمكنك ذلك لأنها لا تقبل طول الزمان، والمشافهة هي التي تحكم ذلك ولكن هذا تقريب ونزيده بياناً إن شاء الله».

«والجيم الممزوجة بالشين تقبل طول الزمان ويلصق اللسان على اللهاة مدة طويلة ولا ينفتحان إلا بقصد أو كل وهذه الصفة يجري معها الصوت وإذا عرضتها على ما قال سيبويه وغيره في صفة الجيم تجد بينهما تخالفاً كبيراً فتأمل منصفاً».

«قال ابن مالك في "تسهيل القواعد" وشرحه للمرادي عند ذكره لمخارج الحروف وصفاتها : «فصلٌ لهذه الحروف فروع تستحسن أي توجد في كلام العرب الفصحاء». ثم عدها «وفروع تستقبح أي لا توجد في كلام الفصحاء» ثم عد من القبيحة جيم كالشين. انتهى».

«وصفة النطق بالجيم عند أهل التجويد هو ما حرره شيخنا داني زمانه حافظ عصره الجامع بين الحقيقة والشريعة أستاذ الأساتيذ سيدي أحمد الحبيب الفيلالي في تأليفه على التجويد حين تكلم على الجيم فقال : «وكنا نحبس الصوت ونمنع جريانه معه حالة النطق بأن نلزم الحرف إذ ذلك لمكانه إلزاماً كاملاً ونقبض عليه قبضاً وافراً وافياً بحيث لا يمتد الصوت ولا يحتمل قبول طول الزمان حالة خروجها، وأوجب له هذه الصفة ما فيه من الشدة فإنه من حروفها لما نص عليه أهل علم المخارج من النحاة والقراء قاطبة ممن تعرض منهم للكلام عليها ؛ والشدة في الحرف هي القوة والضغط وذاك بأن يكون في مخرجه قوياً مضغوطاً بحيث لا يكون له سعته في قبول طول الزمن بخروجه» انتهى. ونقل كلام سيبويه المتقدم على صفة الجيم».

«وشيخنا هذا المتقدم ذكره كان يعرف القرآن بألف طريق على ظهر قلب، فهي مستحضرة عنده قرأها في المدينة وكان يعرف ثلاث قراءات شاذة فوق هذه الألف. وكان يعرف طرق نافع العشر المسماة بالعشر الصغير، وله تأليف عليها لا يوجد مثله. قال في النشر : «هذه الألف أصح ما يوجد اليوم في الدنيا» انتهى. وليس فيها شيء شاذ».

«واعلم أن الأجر الذي في قراءة القرآن متوقف على التجويد وأن اللاحن لا أجر له ؟ آثم كما نص عليه غير واحد، قال ابن الجزري :

والأخذ بالتجويد حتم لازم   من لم يجود القرآن آثم»

قال شيخنا في تأليفه المتقدم ذكره : «قال الغزالي : والذي يكثر اللحن في القرآن إن كان قادراً على التعلم فليمتنع عن القراءة قبل التعلم فإنه عاص به وإن كان يطاوعه اللسان، فإن كان أكثر ما يقرؤه لحناً فليتركه وليجتهد في تعلم الفاتحة وتصحيحها، وإن كان الأكثر صحيحاً وليس يقدر على التسوية فلا بأس أن يقرأ ولكن ينبغي أن يخفض صورته حتى لا يسمع غيره» انتهى. فإن استدلت على صحة ما إليه تذهب وفساد ما عنه ترغب بأن هذا الإقليم لا ينطق أهله إلا بالجيم الممزوجة بالشين وأن ذلك عندك حجة وأن علماءهم كانوا به هكذا. قلت هذا لا تنهض به حجة لأنه معارض بأقاليم لا يبلغ لها العشر : منها بلاد تلمسان وما حولها وبلاد الفحص وما حوله كانوا يقرؤون بالجيم المشددة ولا يعرفون غيرها بل عوامهم رجالاً ونساء وصبياناً لا ينطقون إلا بها في محاوراتهم ونطقهم لأنها أي الجيم المشددة في نشأتهم وفطرتهم من غير أن يسبق إليها غيرها، فتعارضت حينئذ البينات فلم يبق إلا المرجحات وليس ذلك إلا بالرجوع إلى المنقول مما سطره أهل العقول. فمن رجحت بينته وجب اتباعه لأن الحق أحق أن يتبع وأيضاً لا يغرنك كثرة السواد إن لم يكن على سداد».

«وقد قال ابن القاضي في الخلاف والتشهير على السبع : «لا يغتر أحد باجتماع الناس على أمر، فعليك بالحق واتباعه واعرف الرجال بالحق ولا تعرف الحق بالرجال والزم طريق الهدى ولا يغرنك قلة السالكين، وإياك وطريق الضلال ولا تغتر بكثرة الهالكين» انتهى. قال ذاك حين نبه على مسائل في القرآن يلحن فيها أهل الغرب.

«وأيضاً أي أهل مصر والشام لا يقرؤون إلا بالجيم المشددة إلا من أتى من جهة المغرب كما أخبر بعض الحجاج عن أهل مصر. وقول ابن الجزري : «أهل الشام وأهل مصر» صحيح لكنه قليل بالنسبة لما يقرأ بالجيم المشددة. ولاشك أن المغاربة بمصر كثيرون وقد شاهدناهم فيها متوطنين، وأما أهل المدينة المشرفة وأهل مكة فليس فيهم من يقرأ بالجيم الممزوجة بالشين حتى إن بعض الحجاج من أهل المغرب سأل بعض المهاجرين في القرآن من أهل المدينة المشرفة على ساكنها أفضل الصلاة وأزكى السلام عن الجيم القبيحة التي يجب تنزيه كتاب الله تعالى عنها فقال له ما سمعتها إلا منك لا نعرفها إلا عندك فرجع ذلك المغربي للحق حين ظهر له ورفض ما نشأ عليه وما كان غلب لديه وقال بلسان الحال : ﴿ فما بعد الحق إلا الضلال ﴾، فغلب حينئذ هواه وقادته نفسه إلى هداه».

قال ابن الجزري : «أول ما يجب على مريد إتقان قراءة القرآن تصحيح إخراج كل حرف من مخرجه المختص به تصحيحاً يمتاز به عن مقاربه وتوفية كل حرف صفته المعروفة له توفية تخرجه عن مجانسه، يعمل لسانه وفمه بالرياضة في ذلك إعمالاً يصير ذلك طبعاً وسليقة. فكل حرف شارك غيره في صفاته فإنه لا يمتاز عنه إلا بالمخرج» انتهى.

واعلم أن أهل المغرب يلحنون في حروف في كتاب الله غير الجيم منها :

1. اللام إذا كانت ساكنة ووليها نون نحو : أرسلنا وأنزلنا وجعلنا فإنهم يأتون بالقلقلة فيها، وبعضهم يستدل على ذلك بكلام ابن الجزري :

واحرص على السكون في جعلنا   أنعمت والمغضوب مع ظللنا

فغمض عليه معنى البيت وجعله دليلاً، وهذه القلقلة هي الإظهار المطلوب فيه زعمه بل معنى البيت كما قال الشيخ زكرياء الأنصاري : «ليحترز عن تحريكها كما يفعله جهلة القراء فإنه من فظيع اللحن» انتهى. وحروف القلقلة معروفة وليس اللام منها.

2. «ومنها التاء والسين الساكنة إذا وليها التاء نحو : ﴿ نستعين ﴾ و﴿ المستقيم ﴾ و﴿ يستحيون ﴾ ﴿ فلا يستطيعون ﴾ مثلاً فإنهم ينطقون فيها بلحن تقصر العبارة عن التعبير عنه وأقرب ما يقال فيه إنه ينقص من السين بعض همسها ومن التاء بعض جهرها وشدتها ويجعلونها من حروف الرخوة وهو ليس منها وهذا خاص بتكرورنا هذا، أما أهل المغرب كسجلماسة ومدينة فاس ومكناسة الزيتون فإن قراءهم يأتون بها على أحسن المراد».

3. «ومنها أن همزة القطع نحو : ﴿ إنها ﴾ ﴿ إنه ﴾ ﴿ إنا ﴾ إذا ابتدؤوا بها لا يأتون بها ويبتدؤون بتشديد النون أو يأتون بشيء منها بمنزلة الاختلاس».

4. ومنها الضاد إذا سكنت ووليها طاء أو تاء نحو : ﴿ فمن اضطر ﴾ و﴿ أعرضتم ﴾ فإنهم يأتون بالنون في الضاد بالقلقلة وذلك لحن لأنه ليس من حروفها.

5. ومنها أنه ليس لهم وقف النفَس، فإذا وقف أحدهم لغلبة يقف بالحركة وإذا كان الموقوف عليه همزة نحو : السماء والماء يقف بمد الميم ويترك الهمزة ولا يقدر على سكون الهمزة التي بعد حرف المد وذلك لعدم من ينهيه عن ذلك وعدم التدريب به، وهذا شاهدناه في الرئيس والمرؤوس».

«والوقف بعد الألف وترك الهمزة رواية سبعية[1] والقراء سواه من أهل السبع لم يقل به أحد ولم يقرأ به أحد منهم بل يمدوه ثم يقفون بسكون الهمزة من غير قلقلة وبعض الطلبة في الغرب يفرط في ذلك يقف بسكون الهمزة ويزيد القلقلة وذلك لحن. والوقوف بالحركة من غير إشمام ولا روم خاص بأهل تكرورنا هذا.

6. ومنها أنهم لا ينطقون بالهمزة من قوله تعالى : ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ و﴿ اقرأ وربك الأكرم ﴾ وإنما آخر نطقهم فتحة الراء ولا يعرجون على الهمزة لا بسكون ولا بغيره.

7. ومنها عدم الإدغام والغنة في حروف «ينمو» وهي الياء والنون والميم والواو فإن الواجب في هذه الحروف الإدغام مع الغنة إذ وليهم نون ساكنة أو تنوين فتجد بعض أهل تكرورنا هذا يخل بهما معاً وبعضهم يدغم ويترك الغنة.

8. ومنها عدم الإتيان بالإخفاء والغنة في الحروف التي يجب فيها الإخفاء والغنة إذ وليها نون ساكنة أو تنوين وهي خمسة عشر حرفاً وقد جمعها المجرادي في "شرح الدرر اللوامع" في بيتين فمن كل كلمة خذ الحرف الأول منها والجيم تكرر فيها وهي هذا :

ضحكت زينب فأبدت ثنايا تركتني سكران دون شراب

طوقتني ظلماً قلائد ذل جرعتني جفونها كأس صاب

9. ومنها أنهم إذا وقفوا قبل همزة الوصل نحو ﴿ محضوراً ﴾، ﴿ انظر ﴾، ﴿ لكاذبون اتخذوا ﴾ ونحوها ويقرؤون همزة الوصل في حالة الابتداء بها مثل قراءتهم لها في حالة الوصل وذلك لحن فاحش جرى لهم ذلك لعدم تدريبهم بالمسائل النحوية والأحكام القرآنية.

10. ومنها أنهم يقرؤون التاء من قوله تعالى : ﴿ لئن بسطت ﴾ و﴿ أحطت ﴾ و﴿ فرطت ﴾ طاءً مشددة وذلك فاحش والحق في ذلك أن تقرأ التاء مشددة خالصة من الطاء يبقى صوت الطاء في الطاء لا في التاء لأن الإدغام ليس بخالص ولأجل ذلك بقيت الدارة على الطاء، قال في التحفة :

والطاء قبل التاء في أحطت مدغمة لكن يبقى الصوت

(1) هذا اضطراب في النقل، ولعل بعده : «عن الإمام حمزة في حالة الوقف فقط».

11. ومنها أنهم لا يفرقون بين الإمالة الصغرى والكبرى.

12. ومنها أنهم لا يعرفون حقيقة التسهيل البيني.

13. ومن غريب ما سمعت من بعض الطلبة أنهم يجمعون ورشاً وقالوناً في كلمة واحدة نحو : «فئاوى» فإنهم يمدون الهمزة مد التوسط لورش ويفتحون الواو لقالون. وهذا تهافت وعدم ضبط لكلمات الله تعالى وإن كان فيه الفتح لورش لكن القارئ لم يقصد ذلك ولا جرى به عمل وليس الأخذ به وفيه التباس على السامع يظن أن الأخذ به.

14. ومن الغريب أيضاً أنهم يقرؤون ﴿ أرايْت ﴾ ﴿ أرايتم ﴾ بكسر الياء فيهم فلو قرؤوا برواية ورش والأخرى لكان أهون عليهم وأسلم لهم من اللحن وهي تسهيل الهمزة.

15. ومما يلحنون أيضاً فيه الفاء والواو إذا كان قبلهما ميم ساكنة فيأتون فيهما بلفظ مفرط عند النطق بها تقصر العبارة عنه خارج عن المعتاد يقول رائيه اضطربت شفتاك غاية الاضطراب يا خارجاً عن المعتاد والذي أمر به إظهار الميم عند الفاء والواو بمعنى لا تكون مخبأة عندهما كما هي عند الباء نحو : ﴿ ومن يَعْتَصِم بِاللَّه ﴾، ﴿ إن ربهم بهم ﴾.

3 . رسالة الشيخ بن ايد الأمين في ترجيح الجيم الحسانية

وقد بدأها بقوله إن منشأ اختلاف الناس في الجيم هو اختلافهم في فهم معنى صفاته ومخرجه. وقال إن ما رآه في الكتب المؤلفة في هذا الفن فلم نجد بينهم خلافاً، ثم ذكر ما قاله الإمام مالك أن العلم ليس بكثرة الرواية وإنما هو نور يضعه الله في القلوب، فذلك فهم المعاني ثم قال : والحاصل أن لهذا الحرف ثلاث مطالب :

أحدها في تحقيق مخرجه وصفاته ؛ والثاني في صحة طرق أخذه والثالث في حكمه من جهة فصاحته.

المطلب الأول :

ففي المطلب الأول : ذكر بأن مخرجه مع الشين والياء من وسط اللسان، استناداً إلى الجعبري وابن مالك وابن الجزري وابن القاضي وأتى بأبياته التي قال فيها :

فمخرج الجيم بلا امتراء　　من وسط اللسان للقراء
مما يلي الحنك الأعلى قد جرى　　فذاك حقاً مخرجه بلا امترا

وذكر قول الشاطبي في حرز الأماني «ووسطهما منه ثلاث».

ثم عقب على حديثه عن المخرج بقوله إن مخرج الجيمين مختلف وأن ذلك سيظهر في الصفات الأصلية والفرعية التي أشار إليها ابن مالك في التسهيل التي ذكر منها كاف كجيم وبالعكس. فبان لنا بقوله : «وكاف كجيم وبالعكس» أن ما بين مخرج الكاف والجيم حرفاً فرعياً تولد من مخرجهما وهو مستقبح ومن قوله أيضاً : «والشين كالجيم من المستحسن، وجيم كشين من المستقبح» أن ما تولد بين الصاد والسين مستقبح بالصاد، وأن ما تولد بين الصاد والزاي مستحسن للزاي، وأن ما تولد بين الحرف ومجاوره من مخرج آخر لا يكون مستقبحاً. وأن ما بينه وبين مشاركه في المخرج قد يكون مستحسناً وقد يكون مستقبحاً ولهذا صحت إمالة الجيم للشين، وبالعكس في اللفظ كما صحت إمالة الصاد لمشاركيه في المخرج، ولم يقع بين الناس في هؤلاء الثلاثة خلاف بسبب إمالة أحدهما للآخر في اللفظ ومقاربتهما في السمع، وأحرى ما بين الجيم والشين لشدة تقاربهما في الاستحسان والاستقباح مع شدة تقاربهما في السمع كما نص عليه الجعبري بقوله الجيم والشين فيهما كشكشة[1].

وفي تحقيق صفاته استطرد ابن ايد الأمين صفات الحروف المعروفة وقال إن للجيم منها عشرة أي أنه مجهور، شديد، منفتح، مستفل، مصمت، أصتم أصيل، مبدل شجري قلقلي.

وإنه شارك الشين في كثير من صفاته أن الشين منفتح مستفل مصمت أصتم شجري. ثم فسر الجهر والشدة بصفاتهما المتفق على لفظها ثم قال : إن الإطباق طابقتي اللسان والحنك الأعلى وهو أبلغ من العلو، وأن الانفتاح تجافي كل منهما عن الآخر، وهو لغة الافتراق ؛ وإن ما سميت بذلك لانفتاح ما بين اللسان والحنك الأعلى وخروج الريح بينهما، إن الاستعلاء ارتفاع اللسان عند النطق وهو ضد الانسفال، وقال إن القلقلة التحرك وقيل اشتداد الصوت عند الوقوف على القاف وضمت إليها أخواتها لما فيها من ذلك الصوت.

---

(1) وسنرى أن الشيخ ابن حامن استبعد هذا القول.

ثم خاطب أنصار الشديدة قائلاً :

« وحاصل الحاصل أنكم لا تنكرون أن الجيم في ثالث مخارج الفم بعد الحليقة وأنه من وسط اللسان والحنك الأعلى، وأنه موصوف بالانفتاح والانسفال وكونه شجرياً لتواتر النصوص على ذلك. ونحن لا ننكر أيضاً أنه جهري وأنه شديد وأنه قلقلي على القول بها، وعليه أيضاً فإنه متفق على ضعفها فيه لما قدمنا من كلام كنز المعاني في شرح حرز الأماني. وتفسيرها بالحركة وتفسير النبرة بهمز الحرف حتى لو تأملها منصف لم يحتج بها لوجود الخلاف فيها وضعفها على القول بها، وإنما لم يحتج بالجهر من جهة احتباس النفَس والشدة من جهة احتباس الصوت». ولم أر لكم حجة تحتجون بها غير هاتين الصفتين، فأما انحباس النفس والصوت فإنما هو لقوة الاعتماد على المخرج كما تواترت عليه النصوص التي قدمنا، ويمنع من قوة الاعتماد الذي قلنا وسد النفس، وحبس الصوت فسروا به الانفتاح من أنه انفتاح ما بين اللسان والحنك الأعلى فلا تصح شدة الضغط وقوة الاعتماد فيما بين اللسان والحنك، لافتراقهما، وبمنعه أيضاً ما فسروا به الانسفال وهو انخفاض اللسان عن الحنك الأعلى إلى قاع الفم عند النطق بالحرف، وحيث انخفض اللسان وانحط إلى قاع الفم لم يبق للريح حابس لأن الحابس لذلك إنما هو قوة الاعتماد وشدة الضغط كما قدمنا. وانتفيا بالافتراق وقوة الريح فحينئذ لزم المصير إلى ما قاله الجعبري.

وهو موصوف بصفة قوة وبصفة ضعف وتكافئتا، لأن الحرف يكون قوياً مطلقاً، وضعيفاً مطلقاً وقوياً من وجه وضعيفاً من وجه والتكافؤ معتبر»، وبهذا الاعتبار أيضاً لزمنا أنه يتنزل بمنزلة حروف البين بالمعنى، لأنها منسوبة إلى بين وهو التوسط بين الرخاوة والشدة، وهذا الحرف متوسط بين الضعف والقوة، فصار بالمعنى كأنه من حروف البين، وهي التي أجري معها بعض الصوت وحبس بعضه أو التي جرى معها الصوت جرياً ضعيفاً فحينئذ لزمك هذا الذي تطلبونه من حبس الصوت وسد النفس مخالفاً لما أثبتوا له من الريح وجري الصوت».

«وهذا الحرف قوي من وجه ضعيف من وجه كما علمت، فلا يصح لنا أن نحكم فيه بصفات القوة ونضع صفات الضعف ولا بالعكس، ولو سلمنا تسليماً جدلياً وحكمنا بصفة القوة دون صفات الضعف، فلستم تنكرون أنه في شجرة الفم وانفتاحه من وسط اللسان والحنك الأعلى، وأنكم تطلبون فيه شد النفس وذلك لا يكون إلا بارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى لأنه لا يصح في الذهن أن يسد النفس

واللسان مفترق مع الحنك الأعلى. وإذا قلنا بارتفاعه فلابد أن يكون مع الاستعلاء فقط، أو معه مع الإطباق. وقد قدمنا أن الحرف لا يوصف بصفتين متضادتين، فإن كان ارتفاعه مع استعلاء فقط، فهذا الجيم موصوف بالانسفال، وهو متضاد مع الاستعلاء، وإذا قلنا به مع الإطباق فهو موصوف بالانفتاح وهو ضد الإطباق وهما لا يجتمعان، وهذا الحرف الذي تدعونه لا ينكر أحد أنه موجود فيه انطباق اللسان على ما حاذاه من الحنك، لأنه هو أطبق من بعض حروف الإطباق كالضاد والهاء، وإطباقه واستعلاؤه لا يصح في العقل لأحد أن ينفيهما عنه إلا بثبوت الانفتاح والريح. والانسفال إلى قاع الفم، وهذا ما لا يراه من الناس فيه إلا من يرى وجود الضدين كالسواد والبياض في آن واحد.

فإذا تأمل هذا منصف بذوق سليم وفهم مستقيم، ومنع النفْس من حظوظها لنيل حظوظه، وتأمل ما قاله سيدي عبد الله من عداوة النفس بقوله :

إلى الله أشكو طوع نفسي للهوى   وإصرارها في غيها وعيوبها

دعتني إلى ما تشتهي فأجبتها   فضاع نصيبي في طلاب نصيبها

إلى آخر الأبيات. ودار مع الحق حيثما دار وكانت الحكمة ضالته المنشودة وفائدته المقصودة، علم أن ما نطلب من جهرية الجيم وشدته هو ما نميز به بينه وبين مشاركيه في المخرج، وهو كونه أشد من الشين والياء، وأجهر من الشين فقط لأن الياء مشتركة معه في الجهرية، وهذا موجود في جيمنا الأصلية القديمة، والأشياء تعرف بنظائرها كما تعرف بأضدادها».

المطلب الثاني : حججه في الرواية :

وأما طرق أخذه عن حفاظه، فكفى في ثبوتها أنكم لا تنكرون أنه هو القديم في عامة البلاد من حضر وباد، وأن ما تدعون هو الحادث فيها، وقد علمتم أن سابقة الإسلام ترجع على غيرها وأنكم لا تنكرون أن كل إجازة في هذه البلاد على الجيم القديم وأن إجازتكم على ما تدعون لم تسبق هذا الشيخ رضي الله عنه وليست لها ثانية في قاطبة أرضنا. وقد علمتم أيضاً أن كثرة القائل من المرجحات، وأنكم لا تنكرون عدالة العالم العلامة المحقق المدقق النحوي اللغوي الفقيه المحدث سيدي محمد المحجوب، وهو أخذ عن شيخه إمام هذا الفن وقطب دائرته، وأجازه بيده، وهذه إجازته موجودة عندنا، وإن قلتم : من أخذ عنه ؟ قلنا : إنه لا يعد كثرة

وكفى عن عدهم وعدالتهم ثبوت إجازة وعدالة العالم النحوي الفقيه المقرئ محمد بن المختار الأعمش العلوي، فلا يخفى أن رواية الشيخين المذكورين أكثر قائلاً فترجح بذلك وتترجح أيضاً بوجود إجازة أخرى عن ابن القاضي بموافقة الشيخين وبنصه هو بالتحذير من موافقة إجازتكم ونصه :

فمخرج الجيم بلا امتراء ... من وسط اللسان للقراء

مما يلي الحنك الأعلى قد جرى ... فذاك حقاً مخرجه بل امترا

حافظ على شدتها والجهر ... فإن تكررت تأكد فادري

وهو مجهور شديد مُسْتَفِل ... منفتح منصمت حتماً نقل

فيجب النطق لكل تالي ... مبايناً به لحرف الدال

وذاك مذهب الإمام الداني ... وسيبويه صاحب البيان

متفق عليه عند العلما ... شرقاً وغرباً هكذا النص انتما

فلا تجوز عندنا الرواية ... بغير ذاك قل ولا الدراية

والنص في الأماني والأهواز ... وفي المجاز قل بلا مجاز

والنص موجود لدى كتب الأدا ... وكلهم قد بينوه مرشدا

ومن يمل بصوته للدال ... فذاك مخبول من الجهال

فاحذر صويت الدال عند النطق ... بالجيم في الأدا تفز بالحق

إياك إياك صويت الدال ... فهو مخالف لكل تال

ومن يقل بذاك فهو باطل ... مخالف للحق قول جاهل

فداخل في آية العمران ... كذاك في اليقطين بالبيان

فتجب التوبة مما قد فعل ... لأنه مخالف لما نزل

وهكذا جرى إلينا بالسند ... عن خير مهتد هديت للرشد

وسبب تحذيره من إمالة الجيم نحو الدال ما قاله الجعبري من أن الحرفين إذا اشتركا في كثير من الصفات تقارب لفظهما كما بين الضاد والظاء وهذا الجيم والدال قد اشتركا في كثير من الصفات فلذلك حذر من إشابة صوتهما، وأخبرا بوجوب المباينة. وأما من قال إنما حذر ابن القاضي من النطق بالدال بعينه فهذه سخافة عظيمة من قائلها، لأن سيدي عبد الرحمن بن القاضي لا يصح في العقل أنه

يجهل ما بين الإبدال والإمالة حتى يقصد أحدهما ويعبر عن الآخر. وهم يقولون في وصف الحرف بأحدهما مبدل وممال وكل منهما عقد له باب طويل في التصريف، وقد نصوا على أنه يبدل من الياء كما قال الشاعر: خالي عويف وأبو علج... إلى آخر الأبيات، ولم ينصوا على إبداله هو من الدال، بل إنما يصح أنه أراد بالإمالة معناها، وهي إشابة الصوت ببعض الصوت ومن نسب هذا إليه فدركه عليه، ولا يخفى على أحد بطلان قوله وتعديه عليه، وإن قال قائل قد بلغنا أن سيدي محمد المحجوب ذكر هذا الحرف في الجيم المشددة قبل سيدي عبد الله، قلت إنما ذكر هذا الذي ذكره شيخه في نظمه بقوله:

فاحذر على شدتها والجهر   فإن تكررت تأكد فادر

لأنها إذا تكررت سهل على اللسان امتزاجها بالشين فيخاف عليها حينئذ أن تسلب من صفتي الجهر والشدة، فيحرص حينئذ على إلزامها لمخرجها المعتاد من غير تكلف كما نصوا على أن التجويد هو إخراج الحرف من مخرجه المعتاد من غير تكلف.

المطلب الثالث في حكمه :

وأما حكمه من جهة فصاحته، قال سعد الدين التفتزاني: اعلم أن القول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح، بل على كلمة غير فصيحة مما يقود إلى نسبة الجهل إلى الله تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً، والفصاحة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي أي المستنبط من استقراء اللغة، حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلاثة لا تكون فصيحة، والتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها، فمنه ما هو متناه ومنه ما هو دون ذلك. ونص أيضاً على أن كل ما أدى إلى الثقل فهو داخل تحت التنافر. والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى، لا مأنوسة الاستعمال، والوحشي منسوب إلى الوحش الذي يسكن القفار، واستعير للألفاظ التي لم يؤنس استعمالها. والوحشي قسمان: غريب حسن وغريب قبيح، فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب على العربي استعماله، لأنه لم يكن وحشياً عندهم، والغريب القبيح يعاب استعماله مطلقاً ويسمى الوحشي الغليظ، وهو أن يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلاً على السمع كريهاً على الذوق ويسمى المتواعر. فأما مخالفة القياس فلسنا بصددها، وقيل إن فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في

السمع بأن يتبرأ السمع من سماعه، كما يتبرأ من سماع الأصوات المنكرة، فإن اللفظ من قبيل الأصوات والأصوات منها ما تستلذ النفس بسماعه ومنها ما تكرهه. فحين علمنا هذا واجب علينا مراعاة الأفصح من هذين الحرفين، فيجب علينا أن نتلو به كتاب الله العزيز وهو أيسرهما على اللسان وأعذبهما في النطق وآنس في الاستعمال وأخفهما في السمع وأحلى في الذوق وأحسن في السمع وألذهما للنفس بسماعه، وأيهما كان أثقل على اللسان وأعسر في النطق وأدى إلى الثقل وأوحش عند العرب وأثقل على السمع وأكره على الذوق ويتبرأ السمع من سماعه كما يتبرأ من الأصوات المنكرة فيجب علينا اجتنابه لأن كل ما أدى إلى الثقل فهو ثقيل داخل تحت التنافر كما قدمنا».

«قال سيدي محمد الحريري في "درة الغواص في أوهام الخواص" : ومن أوهامهم أنهم يغلظون الجيم أخت الشين لغة سودانية رديئة ينزه عنها كتاب الله، ألا تراه نفاها عن لغة العرب ونسبها للسودان فكفى بذلك من وحشيتها، ويشهد لذلك ما هو موجود في لغتنا. وقد علمت أنها ملحونة من لغة العرب ولا ينطق به عندنا إلا سوداني أو من هو مثله في العجمة».

«وأما كونه مودياً إلى الثقل والعسر في النطق والهجنة في السمع، فكفى به أنه كلما اتصل بالتاء أو الدال أو الزاي من الحروف النطعية تناهى عسر النطق به وأدى إلى الثقل في السمع والهجنة فيه، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ كلما نضجت جلودهم ﴾ فإنها في الثقل بمثابة قول الأعرابي لناقته : : تركتها ترعى الهعخع، فإن هذا من قول العجاج :

هائلة أهوالها من أدلجا إذا رداء ليله تدجدجا

لمن قرأ بالجيم السوداني وكذلك جميع قصيدته كلها يعسر في قوله تعالى : ﴿ ألم يجدك يتيماً ﴾ و«ازدجر» وغير ذلك. كما أنه يقبح في السمع ويؤدي إلى الهجنة إذا تكررت كقوله تعالى : ﴿ إن ياجوج وماجوج ﴾ و﴿ أجاج ﴾ و﴿ في زجاجة الزُّجَاجَةُ ﴾ وغير ذلك مما يرى بالاستقراء. فإذا تأمل هذا منصف علم أنه يؤدي إلى الهجنة والكراهة في السمع وعسر النطق والثقل على اللسان والوحشة على قول سيدي محمد الحريري. ولغة عامة أرضنا ما عدا أعاجمها. وقد علمت أن ما أدى إلى الثقل فهو داخل تحت التنافر فيؤدي حينئذ إلى الوعيد الذي ذكر سعد الدين،

وكذلك يؤدي أيضـاً إلى الوعيد الذي ذكر سيدي عبد الرحمن بن القـاضي نعوذ بالله من غضبه وسوء حسابه، ونسأله أن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي الظيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً».

4 . انتصار بعض العلماء لابن أيد الأمين

أ) الشيخ محمد اليدالي :

وبعـدمـا صـدر رد ابـن أيد الأمـين على الشـيخ التنـواجـيـوي، بـادر ثلاثة من العلماء الشناقطة في مساندة والدفاع عن الجيم الرخوة المعهودة عندهم وكان في طليعتهم الشيخ محمد اليدالي الذي كتب في تأييد ابن أيد الأمين قائلاً : «إنه وضع رسـالة ميز فـيـها بين الغث والسمين، فنظم بالزمرد عسجدها وباللؤلؤ المرجـان زبرجدها، فسميتها بالأنوار المتوقدة في الرد على الجيم المنعقدة» واعتبر الشيخ اليدالي أن الجيم المنعقدة بدعة، وأورد فيها قولهﷺ «إياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة» ؛ وإن فصاحته تنزهه عما يثقل على السمع، مثل : عـجعجة قضاعة، وعنعنة تميم وكسكستها، وكشكشة أسد وربيعة، وأولى من ذلك اجتناب جيم السودان الموجودة في البربرية، والقول بأن الجيم لغة سودانية ردية ينزه عنها كتاب الله. ثم ذكر الشيخ اليدالي ما حدثه به من لا يتهم عن الصالح الأمين بن مالك أن أصل تلك اللغة، أي الجيم المنعقدة، أن قوماً من السودان قرؤوا في بعض تلك المدن فمهروا فتلقتهم الناس بالقبول فذاعت قراءتهم في الناس فـجعلوا ينقلونهـا خلفـاً عن سلف حـتى درس أصل القـراءة ونسي وعـمل في ذلك أبياتاً، ولعله في هذا يشير إلى ما أورده العلامة محنض بابا الديماني نقلاً عن مودي مالك. وهو قول الشاعر :

قد أفسد الجيم جيل كان مسكنهم ... أرض الحجاز وهـم سودان سنار

ب) نظم اديبيج الكمليلي :

وممن ناصر الجيم الحسانية الشاعر اديبيج الكمليلي الذي نظم كتاب ابن الأمين في أرجوزة سماها "المرعى من السعدان في رد جيم السودان" يقـول فـي أوله :

هذا ولما كان جل الناس ... في الجيم سوداني وبعضٌ فاسي
وكثر اختلافهم فجودا ... كل بحرف ظنه هو الهدى
إذ كل حرف أهله تمسكوا ... بحجة وما سواه تركوا
جمعت فيه ما للجكني ... في الجيم مع ضم مزيد حسن
نظما يحق مخرج الحروف ... وما حوت من وصفها المعروف
سميته المرعى من السعدان ... في رد جيم أفق السوداني

وقد أورد فيها الناظم زيادة من عنده نذكر منها :

أولا : قوله :

أما تفشي الجيم فالمرادي ... نماه للعرب وللبوادي

ولقد رأينا هذا القول عند الشيخ محمد المامي.

ثانياً قول : إن أصل قراءة الجيم الشديدة هم العجم الذين سكنوا المدينة ومهروا في القراءة وأخذت منهم، وذكر أن نافعاً كان من الموالي السود. وأن إخوان السودان لا يقلدون في العربية كما لا يقلد بلال بن رباح في شين «أشهد» وهكذا يقول الدييج.

والأصل فيه عجم قد سكنوا ... مدينة النبي نعم المسكن
وأخذ التجويد عنهم وانتشر ... في كل قطر لفظهم من البشر
ونافع كان من الموالي ... وكونه أسود للسلالي
وعندما قد أخذ التجويدا ... ورش وقالون فلا محيدا
بل لا يقلد أخو السوداني ... في الجيم عكس ابن العلا والداني
وهل بلال الحبشي مقلد ... في شينه وهي شين «أشهد»

هذا وقد يكفي أنصار الجيم الشديدة إذا أقر خصومهم بأن الإمام نافعاً كان يقرأ بها.

ج) أحمد محمد الحاجي :

وممن ساند ابن أيد الأمين المقرئ أحمد بن محمد الحاجي الذي لخص حجج أنصار الجيم الحسانية في قصيدة سماها "إيضاح المرام في الرد على جيم الأعجام".

نوردها فيما يلي :

الحمد لله حمداً طيباً عطِرا … حمداً علينا بفضلٍ أنزل السُّوَرا

والشكر لله مادام الوجود له … قد قال يولي جزيل الفضل من شكرا

إن الصلاة على خير الأنام ومن … غدا بما سنه في الدين مؤتمرا

هذا وأن اللغى في الجيم قد كثرا … وما تجزوا به ما يثلج الفكرا

أتى به البعض للأوهام منعقد … من غير ما حُجة تدعو لما افتقرا

قد أطبق القوم عن جهل عليه وما … إن أمعنوا في الذي يأتونه النظرا

إن قلت : ذا منكر قالوا : مصادرة … وكيف ينكر ما عن شيخنا صدرا

وما لهم غير تقليد يرون ولا … لشيخهم حجة فيما قد ابتكرا

ومن أتى بكتاب الله جل بما … يوافق النفس في أهوائها خسرا

ومن يغير من القرآن معتمداً … حرفاً فقد باء بالعصيان أو كفرا

وكم هممت بإيضاح المرام فلم … أجد سبيلاً إلى إفهام من حصرا

إما لجهل ذويهم أو تعنتهم … وما عليّ إذا لم أفهم البقرا

فجئت بالعقد محكوم النظام لكي … يرى الذي أرتئي بادٍ ومن حضرا

لعل ذا نهية يوماً يصادفه … فيفهم القصد أو يستنبأ الخبرا

إما أتى بدليل للذي ذكرا … أو أرتئي خطئاً في ذاك فانزجرا

بقيت معتصماً بالله معتذراً … من فرط جهل لمن عليه قد عثرا

فالحرف مخرجه ما منه قد ظهرا … من حيز ولدى الحرف الذي انتشرا

ولم يكن لفقيه أو محدث أو … لذا التصوف أو من في المنام يرا

فيه مقال ولكن يستبين بما … قد كان في كتبٍ حرفيةٍ سطرا

ثم الحروف على قسمين قد وردت … أصل وفرع فالاصلي الذي شهرا

تسع وعشرون والفرعي مخرجه … مولد بينها منها الفصيح جرا

في النور أو غير من كل ما كلم … ومنه غير فصيح وهو قد أمرا

وكون ذا الجيم من أصليّها درجت … كتب الشيوخ عليه في الذي غبرا

كالشاطبي ومن ينمى إلي الجزري … وابن مالك ومن ألف الدررا

ونجل قاض وشراح الجميع فلا … خلاف في أنه في ثالث قصرا

من مخرج الفمّ بعد الحلق معه أتى شين وياء مع اليا قد أتى أخرا
وفي اللسان وما حاذاه من حنَك أعلى ومن وسط ذين قد ظهرا
وهذه شَجريّات إذا شفعت بالضاد إذ عمرت في المخرج الشجرا
له صفات ستلقاها مفصلة قالوا وذا الجيم من تلك الصفات عرا
قلنا الصفات التي تنفون ثابتة له ونحن نرى ما تدعون ورا
نراه فرعاً مقام النطع قد عمرا وليس في مخرج الأصلي منحصرا
واستحسنوا الجيم مثل الشين وهو يرى مما ادعيتم بعيداً عز مهتصرا[1]
وقبح إشرابه شيناً يدل على فرط التقارب أوصافاً لمن بصرا
فلا خلاف لديهم في إمالته لشين إذ شبه الحلى غزرا[2]
وفي تدانهما سمعاً لكشكشة لها عن الجعبري نقلا قد ابتدرا
عن أبي عمرو «أخرج شَطْأَه» ادغمت وذاك في جيمكم ما إن يكاد يرا
وللحروف صفات بعضها قويت والضعف في بعضها يقوى الذي جهرا
وذو تفش وإطباق وقلقلة والاستطالة مستعل وما ظهرا
جرس وصتم ونفخ مع مفخمة ذو شدة مطبق صمت وما صفرا
همس خفي وانفتاح والتسفل مع ترقيقها ورخاء ضعفها اشتهرا
فالجيم أصتم قمري ومنفتح ذو شدة وانسفال مثلما جهرا
ومبدل شجري فيه قلقلة وهي اضطراب كأن الحرف قد نبرا
وقيل لا وعلى قفو المقال بها ضعيفة فيه إجماعاً كما سفرا
وحاصل الأمر ذا وقف فمخرجه وإنكم أيها النّافونَه غررا
لم تنكروا الفتح فيه أو تسبقه وكونه شجرياً وفق ما انتثرا
ونحن لا ندعي سلباً لشدته ولا تقلقله إن نهجه افتقرا
والجهر أيضاً ولكن الاحتجاج بها لما به الفتح والتسفيل قد فسرا
فإنما صفتاه قد تكافئتا وذا التكافؤ في كلتيهما اعتبرا
حتى غدا كحروف البين منزلة فالصوت فيه على ضعف قد انحصرا

---

(1) ولعله : واستحسنوا الشين مثل الجيم، لأن العكس غير معروف.

(2) يلاحظ خلل في الشطر الأخير من هذا البيت.

وما ادعيتم مناف للذي طلبوا ... من جري نفس به تاتون منحصرا
ولا يصح لنا حكم بقوته ... وترك ضعف وللآسي إن نظرا
ولو حكمنا به مع كونه شجريـ ... ـاً لم يجز سد نفس من فم فغرا
وهل له من علاء أو مطالعة ... أليس منفتحاً ياتي ومنحدرا
إن أطبقوا وعلى الحروف لما ... قد ادعيتم فشبه المرعى نزرا
فالقوم من جهره ليسوا وشدته ... يعنون غير الذي يسمو عن النظرا
هذا وإن كلام اللّه ليس به ... إلا الفصاحة أفراداً وما انضفرا
وناسب الضد للذكر الحيكم نفي ... للجهل منزله والسلب إن قدرا
فصاحة الفرد وفق القيس ألفته ... وفقده لهجاء فيه قد نفرا
وقيل مع فقدنا سمعاً كراهته ... لكن في عده شرطاً لما نظرا
وذا التنافر وصف موجب ثقلا ... في السمع مع كونه في النطق قد عسرا
ومنه من قد تناهى في تنافره ... ودون هذا وفي الوحشي ذاك سرى
عن الغريب فمع ترخيه حسن ... ومع كراهته في السمع قد نكرا
ولا يحل لنا أن نتلو السورا ... إلا بأفصح ما يرضى إذا سبرا
فلنختبر أفصح الحرفين نتبعه ... وذاك يُدرى إذا ما المنصف اختبرا
نقف أخفهما سمعاً ألذهما ... للنفس أحلاهما ذوقاً وما يسرا
والكل حينئذ قد آن يذرا ... ما كان بالضد مما يستطاب ورا
وقال في درة الغواص قد وهموا ... إذ غلطوا الجيم جهلاً بل أتوا نكرا
فتلك من لغة السودان منبعها ... فقد هفا من بها الذكر الحكيم قرا
ألا تراه عن العرب الكرام ففي ... ذاكم وقال من الاعجام قد صدرا
وقد كفى وحشة ذاكم ويشهد ما ... في قولنا اليوم منهما الذي ذكرا
ولم يكن عندنا ممن يفوه بها ... إلا السوادين أو من أشبه النفرا
وقد كفى هجنة عنها الكتاب على ... من ذاك أمثلة تقضي لنا الوطرا
كـ «كلما نضجت جلودهم» و«جبت ... جنوبها» لم يجد ياجوج وازدجرا
لقد جعلنا أجاجاً مع تجارتهم ... زجاجة جدد ياجوج وانفجرا

ولا تنافـــــر إلا دون أمـــــثلة		ياتي بهـا شـاعـر قـدمـاً ومـن نثـرا
لو كـان جـيـمكم أصـلاً لـمـا ذكـروا		مـا دونهـن لدى التـمـثـيل مـا نـفـرا
كـمـا تدجـدج زجـجنا الـدجى ودجى		همـا بقـيـدهم من ذاك قـد كـثـرا
وقـــد تـدل لنـا إلا إذا عــــهــدت		بجـيـمنا وهـي لا تلفي بـهـا غـيـرا
على الـتـواتر عن كل قــد اتصلت		بمن بهن تسـمـى ذلك الـعـصـــرا
إن قلتم لا نرى غـيـر الكتـاب بهـا		قلنا الهـدى عـربي فـاعـربوا السورا
وفي كـتـاب اليـدالي إن منشـاه		بعض السوادين في بعض القرى مهرا
وبالقـبـول تلقـتـه الورى فـفـشـا		في الناس حتى نسوا ما كـان مشتهرا
وقـال أيضـاً حـديث مـا بـه قـرؤا		قـالوا وفي الجـيـم تكرير إذا اختـبرا
قلنا التكرر في بعض الحروف جرى		على وفـاق في الاشـيـاخ وهـو يُرى
في غـيـر مـا ذكـروا كـالشين معجـمة		والفا وذا الخلف أيضاً والصفير ورا
فـإن حـجـتكم فـيـه لداحـضـة		ومـا لهـا من جـزى إلا هـوى ومِـرا
إلى ابن قـاض نمـيـتم أخـذه سفـهـاً		وفي النظام ابن قـاض طالمـا نكرا
وبين القصـد تخـفـيفـاً لمخـرجـه		وقـال من شـبـهـه للدال كن حـذرا
وقـد تنـاهـى بحـمـد اللّه بـارئنا		مـا رامـه أحمد الحـاجي مخـتـصـرا
يرجـوا من اللّه عـفـوا عن خطيـئتـه		والستر يوم اللقـا عن سوء مـا ادخـرا
مع القـبـول لمـا ياتيـه من عـمل		وخـيـر جـاه وإنمـاء لمـا بذرا
ثم الصلاة على خـيـر الأنام ومن		ومن غدا على دينه الميمون مقتصرا
إلى سـلام بـه نيل السـلامـة من		بالسخط السلام كمـا نجني به الثمرا

د) منيرة الألفغي :

وممن ناصر الجيم الحسانية العلامة النحوي منيرة الألفغي الذي نزح عن بلاد القبلة واستوطن ولاتة ولم نطلع على ما كتبه فيها إلا من خلال الرد عليه، من قبل أحد تلامذة الشيخ التنواجيوي ؛ والذي يظهر من هذا الرد، أن منيرة استدل على صحة الجيم الحسانية بأنها عربية مستفيضة متواترة، وأن جمهور الصحابة قرؤوا بها، كما ذكر رواية لها عن الحاج الأمين بن أحمد جار اللّه الذي أخذ عن

الحاج عبد اللّه البوحسني، وأورد أسماء أعلام منهم خيار بن السالم وعبد الرحمن بن بو الأرياح والشيخ المحجوب الجكني، وابن موسى ولعله ابن أيجل، وابن جَبّ. والذي يفهم من النص، وهو غير واضح، أن العلامة منيرة ذكر أنهم كانوا يقرؤون بالجيم الحسانية ؛ وهذا ما أنكره صاحب الرد. الذي قال إن بعضهم لم ينقل شيء فيها، وأن سيدي المحجوب قرأ على ابن القاضي بالجيم المشددة، وأن ابن أبي الأرياح قرأ بالسبع على الشيخ التنواجيوي، وأنه توفي وهو يقرأ بالمشددة.

ومما أورده صاحب هذا الرد فتوى لسيدي عبد اللّٰه بن محمد بن القاضي العلوي يقول فيه : إنه لا تجوز قراءة القرآن العظيم بالجيم على الهيأة التي عمت بها البلوى بين الناس بادية وحضراً لأنه لحن قبيح كما نص عليه القراء والنحويون بالاجماع إذ هي على تلك الهيأة جيم كشين ولإشمامها وتحليتها بصفات التفشي الخاص بالشين المؤدي إلى همسها ورخاوتها.

هـ) فتوى محنض بابه ابن عبيد :

وممن أيد الجيم الحسانية العلامة محنض بابا بن عبيد الديماني الذي أصدر مكتوباً يقول فيه : «إن الذي يظهر له من الكتب أن الجيم المنعقدة غير فصيحة، لأنه لا خلاف أن الجيم مجهورة شديدة والمنعقدة لا جهر فيها، وفي التسهيل أن لها فرعين مستقبحين وهما جيم ككاف، وجيم كشين، والتي كالكاف هي المنعقدة وهي جيم السودان، والتي كالشين توجد في عجمية زوايا القبلة، وليست هي الجيم الحسانية لأن فيها تفشياً وإنما هي التي كالشين، والظاهر أن الجيم الحسانية إن لم يَشُبْها تفشٌ هي الأصلية لأن لغتهم هي أقرب لغات أهل العصر إلى العربية».

«ومما يفيد أن المنعقدة غير أصلية ما ذكره أحمد بابا التنبكتي أن اسم «المزجلدي» بزاء بعدها جيم منعقدة، فهذا يفيد بأنها غير أصلية، وما ذكره المحلي في لفظ ابن جني أنه حرف بين الجيم والكاف، ولا شك في أن الجيم الأصلية أقرب إلى الشين لأنهما من مخرج واحد».

«وأما الاعتراض بأن الجيم حرف قلقلة، ولا قلقلة في الجيم الحسانية فجوابه واللّه أعلم أن القلقلة صويت يعقب إسكان الحرف، وذلك يوجد في الحسانية إذا لم يشبها تفش».

وذكر الشيخ محنض بابه إنكار ابن أيد الأمين الجيم الشديدة وقال إنه احتج بحجج لم تحضره، وذكر أن الشيخ محمد اليدالي وافقه في هذا الرأي. ثم قال :

«وقد قيل إن الأصل في قراءة المشارقة بالجيم المنعقدة دخول رجال من السودان لأرض الحرمين وتعلموا تجويد القرآن حتى مهروا فيه فصاروا أشياخاً يؤخذ عنهم الأداء، فصار من يأخذ عنهم يأخذ الحرف كما يقرؤونه وفي ذلك يقول الأمين بن مودي مالك :

قد غير الجيم جيل كان مسكنهم أرض الحجاز وهم سودان سنار»

والله تعالى أعلم بالصواب.

و) مكتوب الشيخ محمد المامي :

وأما الشيخ محمد المامي فقد أيد هذا أيضاً وقال :

«ونص المرادي في شرح التسهيل على أن الجيم فيها ثلاث لغات : التفشي وهو لغة العرب[1] وفيها لغتان أخريان، وأظن أن المنعقدة إحداهما لأنها سودانية كما نص عليه الحريري في درة الغواص قائلا : إنه من أوهام الخواص أنهم يغلظون الجيم أخت الشين وهي لغة سودانية رديئة ينزه القرآن عنها ومما يدل على أن التفشي في الجيم هو لغة العرب قول الجعبري : الجيم والشين فيهما كشكشة، ولا كشكشة في الجيم المنعقدة، ومن أدلة فصاحتها إدغامها في الشين عند أبي عمرو في قوله تعالى : ﴿ أخرج شطأه ﴾.

ومما استدل به الشيخ محمد المامي على بطلان الجيم المنعقدة ضبط المحلى لابن جني، وتحذير ابن القاضي من صويت الدال.

ثم ذكر أن الجيم الحسانية القديمة هي العربية التي أخذ بها ابن أيد الأمين عن ابن عمه المحجوب الجكني، وابن الأعمش عن عبد الرحمن بن القاضي، وبيَّن ابن أيد الأمين فصاحتها وخلوها من الاستثقال والتنافر.

ثم قال إن القراءات السبع من أصحها سنداً قراءة نافع لأن الأسانيد أصحها سنداً عند البخاري رواية مالك عن نافع عن ابن عمر[2]، وأفصحها قراءة أبي عمرو

(1) لقد رأينا أن سيبويه لم يذكر التفشي إلا في الشين.

(2) هذا القول يوهم أن الكاتب لا يفرق بين نافع القارئ ونافع مولى ابن عمر، مما يشكك في نسبة هذا المكتوب إلى العالم المحرر الشيخ محمد الماحي.

لأنه عربي أصيل وابن عامر فإذا اختلفت القراءات في مخرج حرف أو صفته ترجح أبو عمرو لأنه بصري والبصرة موطن سيبويه ثم ختم قوله بأنه لا يصح ترجيح الجيم الفرعية الشائعة في السودان على العربية التي قرأ بها سيبويه والداني وابن القاضي.

ز) دفاع الشيخ محمدو بن حنبل عن الجيم الحسانية :

ومن المدافعين عن الجيم الشامية العلامة اللغوي الشاعر الشيخ محمدو بن حنبل الذي أفرد لها رسالة مستقلة، وسمى الجيم الشديدة بجيم السودان، ولقد صاغ آراءه عنها في قطعة من الشعر وأفاض في شرحها. وبدأ بقوله :

تأمل هداك اللّه إن كنت ذا عقل	ولا تك عن درك الحقائق في عقل
بفتح وخفض قد تميز جيمنا	ومنطبق جيم السوادين مستعلي
وإجماعهم طرا على ترك عده	أدل دليل أنه مفترى النقل
وقاربَ جيمُ العرب في اللفظ شينَهم	بإجماع منسوب إلى العلم والفضل
وتلكم نأت عن لفظها نأي ناطق	بها عن بيان القول والمنطق الفصل
وأوصاف جيم العرب جهر وشدة	وقلقلة فتح وميل إلى السفل
لذاك حوت أوصاف ضعف وقوة	وتلك حماها الضعف قفل على قفل
قد افترقا والحمد للّه إنه	هو المرشد الهادي إلى أقوم السبل

وفي شرح هذه الأبيات بسط القول في حججه وهي :

1. إن الجيم التي يسميها «جيم العرب» منفتحة، ومنخفضة. والتي يسميها جيم السودان مطبقة ؛ وفسر الإطباق بأنه وضع اللسان على الفك الأعلى عند النطق بالحرف، والجيم غير معدودة من الحروف المطبقة وهي الصاد والضاد والطاء والظاء.

2. إن الجيم السودانية مستعلية.

3. اشتراكها في المخرج مع الشين واستدل بقول السخاوي :

والجيم إن ضعفت أتت ممزوجة	بالشين نحو الجيم في المرجان

وتحدث الشيخ ابن حنبل عن صفات الجيم، وركز على الشدة التي يبرزها جمهور القارئين بالجيم المعقودة، وقد سبق له أن عرف الشدة بأنها انحباس الصوت عند النطق بالحرف ؛ وهو غير ظاهر في الجيم الحسانية، فرد على هذا

الاعتراض بحجتين : الأولى إن عبارة الوصف بالشدة فيها تسامح على ذوي الاصطلاح. الثانية : أن الغرض من الوصف هو بيان ما يختلف به عن حرف آخر شريكه في المخرج. وبما أن الجيم تشترك مع الشين في المخرج، فإنها تمتاز عنها بنوع من الشدة يكفي للفرق بينهما.

وقد يكون من الملاحظ أن الشيخ ابن حنبل لم يعتبر هذا التسامح في رده على الذين ادعوا أن جيمهم المعقودة غير مطبقة، شأنه في ذلك شأن الدال التي يلامس فيها اللسان الحنك الأعلى مثل الجيم المعقودة.

ومن حججه كذلك في الدفاع عنها ما رواه عن العلامة محمد بن سعيد اليدالي الذي قال إن الجيم العربية هي ما ينطق بها بنو حسان، وأن المعقودة هي ما ينطق به السودان. غير أن الشيخ لم يشر إلى نطقهم بالغين بدل القاف، وذكر كما كرر ما ذكره أنصار الجيم الحسانية أن أصلها مأخوذ عن سوادين سكنوا المشرق، وذكر أن بعض إخوانه أخبره بأنه رأى ذلك في كتاب يسمى "مجمع الأحباب"، ولم يذكر مؤلفه.

ح) رسالة الجيم لمحمد عالي المعروف بمَعِ :

وقد كتبها بطلب من عبد الودود بن محمد بن عبد الودود بن الحاج المختار، وأورد فيها ما نلخصه باختصار، ويقول فيها :

1. إن مخرج الجيم والشين والياء من وسط اللسان بينه وبين الحنك. عازياً للتسهيل وقال : وفي «الجمع» للخليل لا مخرج للياء.

2. وأنها منفتحة قال في المساعد سميت هذه الحروف منفتحة لأنها لا ينطبق اللسان بشيء منها على الحنك، والانفتاح ضد الانطباق. وفي «الجمع» سميت المنطبقة لانطباق اللسان على الحنك، والانفتاح ضد الانطباق. وقال الجاربردي المنفتحة لا ينحصر الصوت عند النطق بها بل يكون بين اللسان والحنك منفتحاً (فلينظر المنصف هل هذه الصفة منعقدة).

3. وأنها ذات انسفال قال في «الجمع» : سميت منسفلة لأن اللسان لا يستعلي عند النطق بها إلى الحنك بل ينسفل إلى قاع الفم.

4. وأنها جهرية والمجهور عندهم ما أشبع الاعتماد عليه في موضعه ومنع النفَس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت كما في «الجمع»

والصحاح والمساعد عزوا لسيبويه. فلينظر المنصف هل إذا سكن الجيم هل يجري الصوت أم لا فإن قال نعم ارتفع النزاع، وإن قال : لا : تمحض المراء والجدال.

5. وإن قيل الجيم شديدة ومعنى الشدة عند سيبويه امتناع الصوت أن يجري في الحرف، قيل له العزو يقتضي أن غير سيبويه يفسر الشدة بغير ما ذكر، وقال إنه وقف على مكتوب لابن حامني وقد فسرها بامتناع النفس ناسباً ذلك لزكرياء الأنصاري. وأن بعض المتأخرين يقول إن الشدة تأكيد الجهر، ومرجع ذلك كله انحباس النفس لا الصوت مثل : «أك» «أت»، وقد يجري الصوت ولا يجري النفس كالصاد والعين.

وتساءل العلامة محمد عالي قائلاً : «هل يقلد سيبويه في تفسيره للشدة، لأنه قد يخالف الجادة في كثير من الأقوال، فيلغى قوله أو يكون مقابل الأصح ؛ مثل قوله «باتباع المحل» في بابي اسم الفاعل والمصدر، ومنع خروج سوى عن الظرفية، ومنع مجي «أن» في خبر «كرب» وقد ورد بالسماع. وجوز كسر الفاء في نحو «بعتُ» وضمها في نحو «عُفْتُ» مع بناء الفعل للمفعول ولم يعتبر اللبس ومنع إعراب الأسماء الستة بالحروف، وحكي عنه أنه نصر قول القائل «قال فلانة» وأمثال ذلك.

وأيضاً المعتبر من قول النحاة إجماعهم قول الآحاد فلا يحتج به بخلاف القراء، وقد قال الكسائي والفراء ومن وافقهما حين أنكر سيبويه والخليل إدغام اللام في الراء في نحو «يغفر لكم» و«استغفر لهم الرسول» في قراءة أبي عمرو ويعقوب لم يجعل اللّه لغة العرب فيما حفظه البصريون.

6. وأما قولهم أن الجيم مقلقلة فلشدتها ولجهرها احتاجت إلى البيان وقيل إنه شدة الصوت ؛ وشدة الصوت أظهر للمنصف في الجيم السالمة من الانعقاد لجريان الصوت في الأولى وانحباسه في الثانية.

7. وأما من قال إن الجيم المنفتحة فرع قبيح، إنما ذلك في الجيم المشوبة بالشين كأن لا يعرف السامع هل نطق بالجيم أو بالشين، ويكثر ذلك فيما لو سكنت وأتى بعدها الدال أو التاء مثل «أجدر، واجتحدوا» وذكر كلام مكي في مسألة الحفاظ على مخرجها في هذه الحالة لأن اللسان يسارع إلى الشين لقربها من الثاء.

8. وأما قولهم القراءة سنة متبعة فأهل المغرب يجمعون على الجيم المنفتحة، وأهل المشرق على المنطبقة، نقلت ذلك عن ثقات الفريقين. وقول بعضهم إن الجيم

المنفتحة والمنطبقة موجودتان فصيحتان غير سديد عندي لأن عدد الحروف الأصلية تسعة وعشرون والفروع المستحسنة ستة والمستقبحة ثمانية. واستغرب محمد عالي أن يرى من يقرأ القرآن بالجيم المنطبقة والشعر بالجيم المنفتحة.

9. وأما قول من قال إن القراءة بالجيم المنفتحة لا تجوز وأنها تبطل الصلاة بدليل قوله تعالى : ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ وبقول عياض في تحريف القرآن، فيقول محمد عالي أن من عرف الدليل أن الجيم منفتحة وقرأ بها فهو من الحافظين، وذكر قول ابن متال أن متعمد اللحن في القرآن غير كافر وإنما هو حرام، وإنما يكفر متعمد التحريف اليهودي.

10. وأما قولهم أن أهل الحرم ينطقون بالجيم المنطبقة فإنه غير معتبر اليوم لفساد اللسان ولأنه لما تجرد أهل البصرة والكوفة لحفظ لسان العرب تجنبوا اليمن والعراق والشام وتجنبوا حواضر الحجاز مكة والمدينة والطائف لكثرة السبي فيها والتجار من العجم، فأفسدوا اللغة وكانت سالمة في الزمن النبوي.

وختم رسالته بأنه أدرك مشائخ كباراً أمثال : عبد الودود بن عبد الله وبُلاَّ البحسني، ومحنض بابا، وقد ادركوا المختار بن بونا وسيدي بن انجبنان، وكلهم لا يقبل الجيم المنعقدة، وأنشد في حق عبد الودود قول الشاعر :

إذا قال حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام

ط) دفاع العلامة حامد بن محض بابه عن الجيم الحسانية :

لقد كان العلامة حامد بن محمد بن محنض بابا الديماني من أقوى المدافعين عن الجيم الرخوة الحسانية، ولقد رأينا أن جده العلامة أصدر فتوى في ترجيحها إلا أنه قيد فصاحتها بعدم التفشي، وذكر أن حجج ابن أيد الأمين على ترجيحها لم تحضره.

أما حفيده حامد فقد خصص لها عدة أنظام وشرح بعضها، واستكمل نظرياتها فيها في مكتوب المطبوع[1].

وتعدد رسائله حولها تدل على أنه اطلع على آراء بعض المدافعين عن الجيم الشديدة، ولذلك يظهر في كتابه رد دعاويه، في تفسير الشدة وحصر الصوت وجريه،

---

(1) تحقيق في حرف الجيم، د. حامد بن محمد بن محنض الديماني الشنگيطي، تقديم عبد الوهاب بن منصور، الطبعة الأولى، 1974م، المطبعة الملكية، الرباط.

وتفسير الاطباق والانفتاح، كما يبدو تأثره بقول معارضي الجيم الحسانية، أن المدافعين عنها ليسوا من علماء القراءة وما لهم في الرواية سند موثوق. ولذلك نجده يعتمد عدة كتب في القراءات مثل شرح ابن القاصح للشاطبية، وأقوال النوري الصفاقصي وزكرياء الأنصاري والملا بن سلطان، وذلك في تفسير أوصاف الحروف، كما اعتمد أيضاً بعض تعريفات ابن سينا للحروف والأصوات وبنى على ذلك نظريته، في حصر الصوت المكاني، وهو انضغاطه في المخرج وحصره الزماني الذي ينافي قبوله للتطويل، ولعله انفرد بهذه التفرقة من بين المدافعين عن الجيم الحسانية.

ومن الحجج التي اعتمدها نطق عرب بني حسان بها وعزى كغيره من أنصارها، الجيم الشديدة إلى السودان، لكنه لم يركز على القول بأن قراء العجم هم الذين غيروها في الحجاز، وقد رأينا أن اديبج الكمليلي في نظمه ألمح أن الإمام نافع ابن عبد الرحمن وهو من الموالي قد يكون منشأ القراءة بهذا الحرف الملحون. كما أن حامداً أيضاً في تفسيره للشدة والجهر بالجيم، لم يطعن في تعريف سيبويه لهما، ولا في مذهبه مثلما فعل العلامة محمد عالي الحيبلاوي، وإنما اكتفى بتأويلهما بما لا يخالف رأيه هو. ثم إنه كان في أسلوبه مراعياً لآداب الخلاف ويستدعي الانصاف، والرجوع إلى الحق، وقبول معقول الحجج المنطقية، وقواعدهما في الحجاج ؛ غير أننا نلاحظ في نظم له يصف فيه مناظرة بين الجيمين، انتصرت فيه الحسانية على السودانية، ولم يخل فيه الكلام بينهما من التراشق في السباب، من ذلك قوله في الجيم الحسانية.

إن ادعى متبوع من بك قرا	إجازة الشيخ اختلاق وافترا
فكم وكم من حجة لي ثم كم	عليك يا خباث من ذاك ارتكم
أليس بالكافي ذوي الأذهان	صويتك السمج في الآذان
أم ليس يكفي منك يا داعيه	أولى النهى إنك سودانيه
إني لأعجب لعاقل أريب	يتلو بك الذكر وذا سر عجيب
أَلُغَةُ السودان أدنى لغة	من لغة العرب أم تلك التي
تنمى إلى حسانْ أم حسان	همُ بنو العرب أم السودان ؟

ومنها قوله عن الجيم الشديدة :

فبهتت من قولها وخجلت	ولم تَحِرْ جَواب ما قد سئلت

وسوف نحاول فيما يلي إعطاء صورة مبسطة عن نظرية العلامة حامد في هذا الموضوع، وذلك من خلال رسالته المطبوعة التي قد رتبها على مقدمة وستة فصول.

ففي المقدمة ذكر مسألتين إحداهما في تعريف الصوت والحرف والنفَس وقال إن الصوت كما قال ابن سينا وغيره هو كيفية تحدث من تموج الهواء المنضغط بين قارع ومقروع، وقال إن ما أثبته الأئمة لصوت الحرف من الاستقرار في المخارج والانحصار فيها، والانضغاط والامتداد والانتشار والنفوذ والجري إنما يثبت للحرف بالتبع الذي هو الهواء المضغوط في المخارج، ثم ذكر أن النفس هو الهواء الخارج من الصدر والداخل إليه. وقال إن أسباب حصول الحرف أربعة وهي الانسان الحابس للصوت في المخارج والضاغط له فيها والمعتمد عليه، والنفس بمنزلة المادة والهواء مادة الصوت، والصورة هي نفس الحرف، والصلة التي هي التوصل بالنطق لما لابد منه.

المسألة الثانية : استحالة اختلاف الصوت إذا اتحد مخرجاً وصفة وكما أن لفظ الجيمين مختلفان في السمع، فلا يصح عقلاً أن تكون عربيتين لأن الأصول المتفق عليها من الحروف تسعة وعشرون.

وفي الفصل الأول أورد العلامة حامد ما يرى أنه دليل على أن الجيم الشديدة (ويسميها بالسودانية) هي الفرع المستقبح الممزوج بالكاف، فقال إن الأئمة بينوا السبب في مزج الجيم بالكاف بأنه ارتفاع مخرجها، وأن ذلك أفاد أمرين : أحدهما أن هذا الارتفاع لا يقع عند النطق بالجيم الحسانية (ويسميها بالجيم العربية) إذ يقول ملا القارئ في شرحه لمقدمة ابن الجزري : «وخص الجيم بالذكر من بين حروف الجهر والشدة، لإخراج أهل مصر والشام إياها من دون مخرجها فينتشر بها اللسان فيخرجونها بالشين، وكذا بعض أهل اليمن يمزجونها بالكاف لارتفاع اللسان في مخرجها».

ويسارع حامد إلى التنبيه أن الفرع من الجيم الممزوج بالشين هو ما يوجد في اللغة الصنهاجية، ويتحدث عنه فيما بعد.

ويعود إلى كلام ابن الجزري في قوله : «إن اللسان ربما نبا بالجيم فأخرجها ممزوجة بالكاف كما يفعله بعض الناس وهو موجود كثيراً في سواد اليمن».

وبهذين النصين يرى أن هذا كَافٍ في إثبات فرعية الجيم السودانية لكثرة هذا الفرع في أهل اليمن، ويقول : «إن إفساد لسان أهل اليمن هو بمخالطة الحبشة

والسودان كما نقله الهلالي في فتح القدوس عن ابن عطية». ثم أورد قول المحلي في النطق باسم ابن جني، وقول التمبكتي في لفظ المزجلدي. الواردين في كلام الشيخين محنض بابا ومحمد المامي.

أما الأمر الثاني فإن ارتفاع اللسان عند النطق يدل على أنها مغايرة لفرع القاف المنحرفة في اللغة الحسانية التي بين الكاف والقاف.

الكلام على الانفتاح والانطباق :

والفصل الثاني من الرسالة خصصه للكلام على الانفتاح والانطباق ورد ما أجيب به عن فقد الانفتاح في الجيم السودانية. ويقول العلامة حامد أن جواب القارئين مختلف في ذلك فمنهم من رأى أن تعريف الاطباق والانفتاح راجع إلى كثرة المخرج وقلته، ومنهم من رأى أن العبرة بماعدا المخرج وأن الانطباق في المخرج لا ينافي الانفتاح، ولا يسمى إطباقاً في الاصطلاح وأنه لذلك لم تكن الدال ونحوها من المطبقة.

ولم يعد حامد منهم القراء الذين اعتمدوا هذه التعريفات، ولكن لا ننكر أنه اطلع على مكتوب ابن حامن في الموضوع، وكأن في كلامه جواباً عليه.

ولذلك رد بجوابين أحدهما قوله : «إن النص الصريح الذي لا يقبل التأويل إن الاطباق لغة هو الالتصاق وسميت حروفه مطبقة لانطباق طائفة من اللسان بالحنك الأعلى. وقال النوري في الانفتاح إن حروفه وصفت بذلك لانفتاح ما بين اللسان والحنك عند النطق بها بخلاف المطبقة. وقال المالقي : المنفتحة من هذا القبيل لانفراج ما بين ظهر اللسان والحنك الأعلى عند النطق، وقال السملالي معنى الانفتاح أن ينفتح ما بين اللسان والحنك عند النطق بالحرف. وبهذا ينفي حامد القول بأن كثرة المخرج أو قلته تدل على الانطباق أو الانفتاح ولا أحد من الأئمة قال ذلك، واستدل بسعة مخرج اللام ومخرج الشين التي اتصلت بمخرج الظاء».

وصح عنده من كلام المالقي أن الانفتاح يعني انفراجاً بين اللسان والحنك الأعلى مفقود في الجيم السودانية، ومن كلام ملا ابن سلطان أن ظهر اللسان لا يرتفع في مخرج الجيم العربية إذ هذا الارتفاع هو المؤدي النطق بالحرف المستقبح. ثم رد على تفسير الاطباق عند أنصار الجيم الشديدة، بما نقله المفيد أن ابن الحاجب استشكل إبقاء الاطباق مع الادغام وفرق بين الاطباق والغنة بأن الغنة

لا تتوقف مع النون لأنها من مخرج غير مخرجه فالنون من الفم، والغنة من الخيشوم، بخلاف الاطباق فإنه مع المطبق في مخرجه فلا يتأتى إلا به، وبيّن بعد ذلك بأن الانفتاح والاطباق ضدان لا يجتمعان. وذكر أخيراً أن التصاق طرف اللسان بالنطع ليس إطباقاً إذ أمر مشترك بين الدال والطاء لقول سيبويه لولا الاطباق لصارت الطاء دالاً. ويقول سيبويه أيضاً عن حروف الاطباق : «وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان، ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك، وأما الدال والزاي ونحوهما فإنما ينحصر الهواء إذا وضعت لسانك مواضعهن، وهذه الأربعة لها موضعان من اللسان وقد تبين ذلك لحصر الصوت»[1]، ويستنتج حامد من هذا الكلام أن وسط اللسان هو الموضع الثاني للحروف المطبقة وهو منتهى ظرف الحصر فيها.

الإستعلاء والإستفال :

يقول حامد، إن القارئ بالجيم السودانية، أجابوا عن استعلائها بجوابين، أحدهما أن استعلاء الحرف واستفاله استعلاء الصوت واستفاله هذا عنده مردود أولاً بأن وصف الحرف بالاستعلاء تجوز وأن الذي يستعلي هو محله أي اللسان والصوت عرض لا يمكن استعلاء محله وبالعكس. ثم أورد أقوال أئمة التجويد في الاستعلاء، إذ يقول الداني : «إن هذه الحروف سميت مستعلية لأن اللسان يعلو بها إلى جهة الحنك»، ويقول الجعبري : «الاستعلاء ارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى عند اللفظ»، ومثله ما ذكره المفيد.

ثانيهما : أن العبرة بالاستعلاء والاستفال هي بأصل اللسان خاصة. وهذا الجواب مردود بكون نصوص الأئمة لم تدل على تخصيص أصل اللسان. وبما أن الاطباق أخص من الاستعلاء وكلما وجد الأخص وجد الأعم، ومع التسليم جدلاً بتخصيص أصل اللسان، فإن ذلك يجعلها الجيم السودانية الفرع المستقبح المذكور في الفصل الأول من رسالته.

وفي الفصل الخامس تحدث العلامة حامد عن الشدة والرخاوة ومعنى الحصر والجري المذكورة في تعريفها، وتتلخص آراؤه هنا في خمس مسائل :

---

(1) تحقيق في حرف الجيم، ص 23.

الأولى : أن الانحصار يثبت مطلقه بأقل ما يطلق عليه الاسم بجميع الحروف وذلك يقول الأئمة أن مخرج الحرف حيث ينحصر صوته، وقد وصف سيبويه حروف الاطباق الرخوة - سوى الطاء - بالانحصار، ووصف به الزاي والذال ونحوهما. والظاهر عنده أنه يريد بنحوهما، ما ليس له إلا موضع واحد. والامتناع من التطويل لا حظ فيه لماعدا الهاء والضاد من الرخوة، فالحاء والسين والشين تنحصر في مخارجها ولا تمتنع من تطويل صوتها، فالانحصار ثابت لها، والامتناع من التطويل منتف عنها.

الثانية : أن حمل الانحصار على الامتناع من تطويل الصوت يؤدي إلى كذب كل من يصف شيئاً مما يبقى زمنا بالشدة. وفي تحصيل المنافع «الشدة الانحصار في كل شيء واصطلاحاً انحصار صوت الحرف عند مخرجه فلا يخرج معه صوت ولا يجري معه نفس» فلو كان الامتناع من التطويل هو معنى انحصار صوت الحرف لم يتصف شيء مما يبقى زماناً كالحجارة والحديد بالشدة. وبقاء الأصوات وانقطاعها بسرعة لا دخل له في الشدة والضعف، فكم من صوت لا يحتمل سماعه عن قرب لشدته يستمر وكم من صوت ضعيف ينقطع بسرعة كصوت الهاء.

الثالثة : إن جري الصوت ثابت كماله للهاء والضاد باتفاق الأئمة على رخاوتهما. والحسُ يشهد بنقص قبولهما للتطويل أو فقده.

الرابعة : إن جري الصوت مختلف في كماله في حروف العلة، والأصح الذي هو مذهب سيبويه وكثير من الأئمة نقصه. أما كمال قبولهما لتطويل صوتهما فظاهر حساً ومتفق عليه نقلاً، لاتفاق الأئمة على وجوب المد المتصل، وجواز المنفصل والتخيير في نحو "سوف" و"ريب"، ويستحيل اتحاد الكامل في الشيء بالناقص فيه، ولا المتفق على كماله بالأصح نقصه.

الخامسة : أن الأئمة أثبتوا الجري للتفشي كما أثبتوه للصوت في الحروف الرخوة. لكن طول النفص وقصره وسائر مقاديره ليست من مقدورات المأمور بتجويد القرآن. ولا يتسبب وجودها ولا فقدها عن ضعف اعتماده أو قوته، وحمل جري النفس على قبول التطويل حمل على غير معقول ولا محسوس، وعلى حامل الامتناع من التطويل والجري على قبول التطويل بيان نفسين أحدهما يمتنع من التطويل في الكاف والتاء لشدتهما، ويقبله الآخر لهمسهما. واثنين كذلك في الزاي

والذال المعجمة لجهرهما الموجب للحصر ورخاوتهما الموجبة للجري وآخرين يمتنعان منه في الياء لجهرها وشدتها ويقبلانه في الهاء لهمسها ورخاوتهما.

وبعد هذه الاعتراضات الخمسة ذكر حامد أن المد المذكور في قول سيبويه «لو وقفت على قولك ألحج ثم مددت صوتك لم يجز لك»، إن المراد بالمد الجري، والجري مرادف عنده للانحصار، ومغاير لقبول التطويل لأن المد هنا مكاني لا زماني، يعني أن الصوت ينحصر في مخرجه، ويشتد بتجمعه وانضغاطه، ولكن لا يعني حبس الهواء الذي هو مادة الصوت يعني أن الصوت ينحصر في مخرجه، ويشتد بتجمعه وانضغاطه، ولكن لا يعني حبس الهواء الذي هو مادة الصوت مثلما يقع في النفخ في الآلات الضيقة، وهذا يدل على أن الجري هو الانتشار الذي يلاحظ في الحروف الرخوة؛ ولقد أطال العلامة حامد الأمثلة والبراهين وكلام النحاة لبيان نظريته في أن الشدة لا تتنافى مع قبول التطويل أي المد الزماني الذي يلازم الجيم الذي يدافع عن فصاحتها.

وفي الفصل الخامس، تحدث عن وجود النفخ في الجيم الحسانية، وفقدان القلقلة فيها. فذكر أولا كلام سيبويه في القلقلة والنفخ، ونظم ميمون الفخار في التحفة حيث يقول:

وبعضهم فيما يقول الشيخ	ومن صفات الحرف قال النفخ
وهو صوت دون صوت القلقلة	في الضاد معجماً وزاي نقله
والذال معجما وحرف الظاء	وبعضهم لزم حرف الراء

وهنا يقول حامد للمعترض، إن هذا النفخ الذي هو صوت دون القلقلة حجة للجيم الحسانية لأنه يثبت لها قلقلة ضعيفة، قد لا يتفق على ثبوتها لبلوغها من الضعف حداً يمنع استواء الناس في إدراكها وهذا هو الحال في قلقلة غير القاف، وإن عني بالنفخ خروج الريح عند النطق بالجيم الحسانية فذلك أيضاً من حججها، لأنها منفتحة ويقول ابن القاضي في "الفجر الساطع": إنها سميت منفتحة لأن اللسان لا ينطبق مع الريح على الحنك عند النطق بها، ولا ينحصر الريح مع اللسان والحنك بل ينفتح ما بين اللسان والحنك ويخرج الريح عند النطق بها.

وفي الفصل السادس تكلم العلامة حامد عن إثبات تواتر الجيم الحسانية، قائلاً إنه قطعي وأن الظاهر ثبوته وإصابة الشيخين ابن أيد الأمين الجكني وأحمد

ابن محمد الحاجي في الاحتجاج به، لأن من ليسوا سوداناً في هذا القطر تواتر نطقهم بأعلام مشهورة مثل أم المومنين خديجة رضي اللّه عنها وجعفر بن أبي طالب وجابر بن عبد اللّه، ورأيناهم يقرؤون الكتب والأشعار بالجيم الحسانية ومما يشهد له أيضاً :

أولاً : تداول عرب بني حسان اسم بعض الحمر بـ "جعفور" بإبدال الياء جيماً وكذلك قالوا "أهجف" في أهيف ولهم في ذلك أسوة يقول الأعرابي :

خالي عويف وأبو علج إلخ...

ثانياً : سبق لسان من لم يتحفظ في نطق "اجتمعوا" ويبدلها شيناً.

ثالثاً : وقوع العكس أي شوب الشين بالجيم في مثل "الرشد"، وقول بعض العرب من بني حسان "ناجز" في "ناشز".

رابعاً : قربها من الشين وهو ما حذر منه السخاوي في نونيته.

خامساً : ما قد يسبق إليه اللسان في إبداله زاياً، كما تقول عرب بني حسان في الـ"السرج" و"الجز"، إذ يبدلونها زاياً مثل ما نقل عن أبي عطاء السندي وأن السودانية تبدل لسبق اللسان أو اللكنة دالاً عند عرب بني حسان الذين لم يخالطوا السودان مثل بني دليم.

سادساً : إن لها فرعاً أقرب منها إلى الشين وهو الذي يوجد في اللهجة الصنهاجية المعروفة في هذا القطر، وهو الفرع المسمى جيماً كشين.

وكل هذه الأمور تقوي غلبة الظن في الاحتجاج لعربية الجيم الحسانية.

وفي خاتمة رسالته، قال العلامة حامد أن الثابت عن ابن القاضي مؤلف "الفجر الساطع" والمروي عنه القراءة بالجيم الحسانية وإنكاره للإمالة بها نحو الدال. ودعوى أن الذي أنكره هو النطق بالدال فإنها دعوى غير مشبهة لأنه لا تشتبه عليه الإمالة والإبدال حتى يسمى أحدهما بالآخر. كما ساق كلام ابن أيد الأمين في طرق إثباتها بكونها القديمة وأنها رواية سيدي محمد المحجوب وابن الأعمش وأورد نظم ابن القاضي في التحذير من صويت الدال في الجيم.

5 . ردّ الشيخ بن حامني على مناصري الجيم الحسانية التي سماها بالصنهاجية في رسالتين : رسالة ملاحن القراء، ورسالة الجيم

أ) ملاحن القراء :

لقد تناول ابن حامني مسألة الجيم في رسالتين إحداهما في ملاحن القراء وذكر منها ما هو شائع في بلاده، وقال إنه سيختمها بالكلام «على البلية والداهية الدهماء، والبديعة الفظيعة الشنعاء، وهي الجيم الرخوة المتفشية، أعني الجيم الصنهاجية التي فشت في هذه البلاد المغربية واستحكمت، واعتقدها معتقدون واستحسنها كل الاستحسان من قرائحم وطبائعهم معتمدون، لا يسمعون فيها لومة لائم، ولا نصح ناصحٍ وكونهم على هدى من ربهم يزعمون».

ثم جعل الكلام فيها على فصلين : أحدهما يقول إنه حول أدلة تحقيقية برهانية على طريقة التحقيق في هذا الفن جارية على منهاج من له به خبرة، وثانيهما يذكر أنه يعرض حججاً إقناعية تناسب من لا خبرة بطريقة أهل القرآن وليس له اعتماد صحيح ولا له ممارسة لطريقة أهل القراءات وقال إن أكثر المعتمدين على الجيم الصنهاجية الرخوة هم من هذا القبيل.

وقال عن الحجج البرهانية : «إن حرف الجيم لم يقرأ إلا على نهج واحد وطريقة واحدة، فلم يختلف بلغتين، ولا بقراءتين ولا بوصفين. أعني تفخيماً أو ترقيقاً أو غير ذلك من الأحوال التي تتعاقب على بعض الحروف. ولهذا يعلم بديهة بطلان قوله من يزعم أن الجيم شديدة القلقلية التي هي العربية في نفس الأمر، والجيم الرخوة المتفشية عند الصنهاجية أنهما لغتان أو قراءتان، لأنهما على طرفي نقيض أو ضد كلما ثبتت إحداهما ارتفعت الأخرى ولما كثر فيهما القيل والقال لابد أن يرجع فيهما إلى ما يرفع الالتباس وما هو إلا فيما ألفه العلماء في مخارج الحروف وصفاتها».

«ومن تأمل علم أنهما لم يفترقا في المخرج لاتحاد مخرج الصنهاجية مع الشين، والشديدة مع الياء. وقد اتفق العلماء على اتحاد مخرج الجيم العربية والشين والياء أو تقاربه، فلم يبق إلا افتراقهما في الصفات. والجيم الصنهاجية رخوة ومن ادعى أنها شديدة فهو إما معاند إن كان يعرف معنى الشدة، وهذا لا دواء له، أو جاهل بمعنى الشدة، ودواؤه تبيين معناها».

«لقد أطبق النحاة والقراء على تفسير الشدة بانحباس الصوت عند سكون الحرف، ومن أنكر القدرة على إجراء الصوت في الجيم الصنهاجية فهو معاند، ومن ادعى قدرته على إجراء الصوت في الجيم المنعقدة فهو معاند، فصار بذلك برهانان، أحدهما أن الصنهاجية رخوة ليست عربية ولا قرآنية وأن المنعقدة شديدة وعربية وقرآنية».

«ومن الصفات التي يختلفان فيها القلقلة، والتفشي. فالمنعقدة شديدة قلقلية، والصنهاجية رخوة متفشية وماعدا هذا من الصفات فلا يرتفع فيه اللبس لأنهما يشتركان فيها كاحتمال الجهر في الصنهاجية، وهو مقطوع به في الشديدة واشتركتا في الانسفال، والانفتاح والانصمات والصتم والشجرية والقمرية».

ويقول في الحجج الاقناعية أن منها أن هذه الجيم الصنهاجية لا يقرأ بها من له سند صحيح»، ثم ذكر ابن حامن إجازته عن شيخه سيدي محمد بن حبت الغلاوي الشنقيطي عن شيخه عبد الرحمن بن الجود الغلاوي عن شيخه سيدي بن المحجوب المسومي عن شيخه أحمد بن عبد الرحمن الجكني، عن شيخه صالح بن قريش المسومي عن شيخه سيدي بن أبي بكر التنواجيوي عن شيخه سيدي أحمد لحبيب اللمطي السجلماسي عن شيخه إبراهيم الاسكوري عن ابن القاضي.

ثم ذكر رده على بعض حجج أنصار الجيم الحسانية وهي :

1. إدغام أبي عمرو الجيم في الشين في قوله تعالى : ﴿ أخرج شطأه ﴾، فقال إن الاحتجاج بهذا جهل بأسباب الادغام التي من أقواها اتحاد المخرج أو تقاربه مثل ما في قوله تعالى : ﴿ قد شغفها حبا ﴾.

2. دعوى أن الجيم الشديدة غير منفتحة وهذا دليل أن صاحب هذه الدعوى لم يشم رائحة المعنى الاصطلاحي للانفتاح عند أهل التجويد، وهو أن لا يأخذ الحرف إلا مخرجه، ويكون الفك منفتحاً عن اللسان في غير مخرج، ويقابله الاطباق. وكلاهما يكون في الحروف الرخوة والشديدة. والاطباق لا يكون في حروف اللسان، والانفتاح يكون في اللسان والحلق واللثات والشفتين، والجيم العربية منفتحة مثل الدال واتفقتا أيضاً في الشدة والجهر والانسفال والقلقلة.

ب) الرسالة الخاصة بالجيم :

وقال فيها بعدما ذكر حديثاً «القرآن بدون تجويد كفر» أو كما قال وحديث «اقرؤوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم فإذا اختلفتم عليه فقوموا عنه».

ثم قال إنه وقع بين يديه مكتوب في ورقتين ونسب إلى السيد بن السيد بن محنض بابا ينتصر للجيم الرخوة وينفر من الجيم الشديدة، فوجده دائراً على أمرين أو ثلاثة وهي أوهام واضحة وأغلاط فاضحة. وقال :

«وهو أقواها في تخيل من لا ممارسة له لعلوم القرآن ولا خبرة له في التجويد، إنه ظن أن الانفتاح منافٍ لشدة وظن أنهما لا يجتمعان، وتأول الشدة بتأويل يخالف ما اجتمعت عليه الأمة. ثم ذكر أقوال الجعبري وابن الجزري والشيخ زكرياء الأنصاري، وعبد الرحمن بن القاضي والدماميني وابن الحاجب والجاربردي وابن حبت في تفسير الشدة، وهي شدة لزوم الحرف لموضعه وقوة الاعتماد عليه ومنع الصوت أن يجري معه حال سكونه».

ثم بيَّن ابن حامني أنها صفة ذاتية للحرف ولا يمكن للناطق بالحرف الشديد إلا بها، وأنها ليست من فعل الناطق، وإن فقدت تغيرت ذاته وصار حرفاً آخر لأن الحروف التي تتقارب مخارجها لا يفرق بينها إلا بالصفات، والجيم لا يفترق عن الياء والشين إلا بالشدة فإذا فقدها لم يعد جيماً، وهذا يبين فساد ما تأوله في قوله في تفسير الشدة بأنها اعتماد يعتمده الناطق على الحرف فصارت شدة الحرف عنده بيد الناطق إن اعتمد على الرخو كان شديداً، وإن لم يعتمد على الشديد صار رخواً».

الوهم الثاني : دخول هذا المعترض في عَمَهِ الانفتاح والانطباق، فتوهم أن الانفتاح ضد الانغلاق هنا، فذهب في تيه الضلالة. ثم نقل ابن حامني كلام ابن القاضي في الاطباق الذي ذكر فيه «أن القراء والنحاة اتفقوا على أن حروف الاطباق رخوة ماعدا الطاء، وأن حروف الشدة منفتحة إلا الطاء، وأن معنى الاطباق راجع إلى كثرة مخرج الحرف وأخذه من الفك الأعلى والأسفل ما يمكن أن يتلاقى منهما أي أن الحرف المطبق يأخذ مخرج الحرف المشترك معه وزيادة، ويقابله الانفتاح وهو راجع إلى قلة الحرف في مخرجه بحيث لا يأخذ إلا مخرج الحرف المشترك معه إن كان له شريك، وموضعاً واحداً إن كان منفرداً، مع تجافي الفكين فيماعدا موضع المخرج، والانفتاح ليس في ذات الحرف وإنما هو بين الفكين فيما خرج عن ذات الحرف».

ويقول : «وهكذا ظن المنتصر للجيم الرخوة أن الانفتاح تخلخل في ذات الحرف وعدم استمساكه حتى صار النفس يجري فيه فالتبست عليه الرخاوة بالانفتاح، ولا منافاة بين الانفتاح والشدة في الجيم».

وتحدث عن الاستعلاء والانسفال ؛ فقال : «إنهما راجعان لصوت الحرف في المخرج والانسفال لا ينافي الشدة لأن الشدة لا تستلزم الاستعلاء، فالضاد مستعلية رخوة، مع أن ما عزوه لسيبويه أن حروف الاطباق متفشية، فإنه لا يصح والكلام الذي قاله إنما يتضمن «الفشو» حين قال : إن الضاد أفشى من الشين، وقوله المطبق أفشى في السمع، وفشو الحرف عُلو صوته بحيث يتمكن منه الاستماع، والتفشي تشتت الحرف وانبثاثه في المخرج، وسيبويه لم يذكر التفشي في شيء من حروف الشدة، ولم يذكره إلا في الشين خاصة، واختلفوا في تفشي الضاد والفاء والثاء».

الوهم الثالث : ومعارضته أي المنتصر للجيم الصنهاجية لشدة الجيم بابدال تاء الافتعال بعدها دالاً كاجدمعوا اجدماعاً. «وتوهم أن ذلك من خفة الدال بعد الجيم، وليس الأمر كما ظن وإنما سبب الإبدال هو تقارب الدال والتاء لاتحاد مخرجهما، وهي لغة نادرة موقوفة على السماع».

الوهم الرابع : ظنه أن تسميته الجيم الشديدة بالسودانية قدح فيها، لأن السودان ينطقون بكثير من حروف العربية، ويقول له ابن حامن : «فاذهب فاقدح في كل ما نطقوا به ونقابلك بمثله في الجيم الصنهاجية وتزيد هذه بأنها موافقة لطبيعتك وكلامك وذلك مظنة حميتك عليها ونحن لسنا بسودان وكلامنا ككلامك ليس فيه إلا الجيم الرخوة».

ومن الحجج التي أوردها المعترض ما نسبه ابن أيد الأمين إلى الجعبري، ويقول ابن حامن أنه بحث عنه في الكنز الذي شرح به الشاطبية فلم يجده ولا يظنه صحيحاً لأنه مختل اللفظ لأنه جمع شيئين في شيء واحد، والقاعدة أن الظرف يكون أعم من المظروف أو مساوياً فهو لا يصح لأن ذلك كشكشته التي ذكر النحاة أنها لغة تميم المعروفة فيهم وهي إبدال كاف المخاطبة شيناً وقيل زيادة الشين بعدها، وأما الجيم فالمعروف فيها عند غير واحد عجعجة قضاعة وهي إبدال الياء الساكنة أو المكسورة جيماً، قال شاعرهم :

خالي عويف وأبو علج ... المطعمان اللحم بالعشج

وهي لغات لم يقرأ بها في القرآن.

«وأما قوله إن الجيم الشديدة مفخمة، وهذا من العجمة، ونقول له كيف ترقيقها ؟ وإذا قال لا ترقيق لها نقول له هل وجدت لها نظيراً لأن الترقيق والتفخيم يتعاقبان على الحرف الواحد كاللام والراء، والقراء يحذرون من تفخيم حروف الانسفال وترقيق حروف الاستعلاء».

«ثم ختم رده بذكر سنده في الرواية عن ابن القاضي مبيناً أن حروف القرآن وتجويده لا يعلم إلا بالرواية وتحقيقه من أفواه القراء، وقال إنه قد بلغه إن كثيراً من العلماء في ناحية المعترض لم يتقدم لهم استعمال تجويد القرآن، ولا لهم خبرة في كيفية أدائه، فمنهم من لا يحفظه أصلاً، ومنهم من يحفظه ويقرؤه بقراءة العوام مع كونهم علماء في فنون العلم.

6 . تأليف محمد عبد الرحمن بن الحاج في إبطال الجيم الرخوة

لقد بدأنا الحديث عن معركة الجيم، بمناظرة بين سيد أحمد اللمطي مع أهل سجلماسة، وسوف نكمل هذا الفصل بمناظرة أخرى جرت بين العلامة حامد بن محنض بابا، والمقرئ المحقق محمد عبد الرحمن بن الحاج العلوي في هذا الموضوع.

لقد دون ابن الحاج هذه المناظرة في تأليف مستقل أفرده لقضية الجيم، سماه "المباحث السديدة في إبطال الجيم غير الشديدة" واستهله بقوله : أنه رتبه على مقدمة وفصلين. وبعد استعراض ضوابط القراءة التي اعتبرها تبعاً لابن الجزري أركان القرآنية، وكل منها جزء من ماهيته قال : «وما أظن أن الجيم الرخوة مع استقباحها وشذوذها عن الدراية تكون بها رواية فينتفي فيها ركنان، فإني تتبعت القراء اليوم فلم أجد قارئاً له سند محفوظ يقرأ بغير الجيم الشديدة، وما سألت أحداً منهم عما يقرأ به أشياخه إلا وقال : يقرؤون بالجيم الشديدة، وكذلك يقرأ أشياخهم وهلم جراً. وما سألت أحداً ممن يقرأ بالجيم الرخوة عن روايته ويزيدني على علمني فلان هذا الذي أقرأ به، وإن قلت له «الجيم»، قال الكتب إنها شديدة مقلقلة، صمم على مقاله ولم يلتفت إلى مقالك أو قام يعارضك بما لا مدخل له في القراءة ككلام أهل الفلسفة وأهل التشريح وتركيب الأشكال المنطقية المتكاذبة لقضايا الظاهرة المصادرة». وفي هذا تلميح واضح لرد آراء العلامة حامد بن محنض بابا.

وبعد بحث في مسألة اللحن وأحكام التجويد، وقد أطال فيهما، بين آراء العلماء والقراء في مخرج الجيم وصفاته، ثم خلص في الفصل الثاني إلى الرد على معارضي القراءة بالجيم الشديدة بدأه قائلاً :

«ولتعلم أولاً أن الجيم الشديدة لا يعترض عليها إلا بما ينفي شدتها أو يثبت الرواية المعتبرة بها، ولا يقبل قول ناف ولا مثبت إلا إذا كان قارئاً، لأن كلام غير أهل الفن لا يقيم حجة فيه، ولذلك عد المناطقة إغراب المعارض في فن بكلمة لم تكن من اصطلاحه من أنواع السفسطة، ويكفي هذا جملة في رفع الاعتراضات ودفع الانتصارات. وبقي الكلام عليه تفصيلاً عند إيرادها. واعتراضات المعترضين على جيمنا دائرة على شبه وسائلها القضايا العقلية والجمل الفلسفية والمسائل التشريحية، وأكثرها إنما هو في إيرادات وهمية وتخيلات إشكالية. وأقوى أدلة هذه الشبه شكل مركب من قضايا وهمية ابتدأه مركبه بالمصادرة وتوسطه بها، وهي جعل الدعوى جزء من الدليل. صورته : جيمكم جيم السودان وجيم السودان منعقدة والمنعقدة غير عربية، ينتج آخراً جيمكم غير عربية. وأنت ترى أن قوله جيمكم جيم السودان دعوى، وقوله جيم السودان منعقدة دعوى، أعني من لقينا منهم وسمعنا قراءته.

وربما ينقل بعض المعترضين على جيمنا المنتصرين للرخوة كلام القراء متوهماً أن له فيه دليلاً وهو حجة لنا وعليه، جزاه الله خيراً حيث تولى عنا مشقة المطالعة والنقل، فأبرز لنا الدليل واضحاً صريحاً لا احتمال فيه على مرادنا من صحة جيمنا المنافية جيمهم. ومن أغرب الغريب أن بعض المعترضين على جيمنا يدعي الشدة لجيمه ولم يفهم أن إجراء الصوت في الحرف الشديد ليس في طوق الإنسان، وإن انحصاره في الحرف الرخو في طوقه، فإذا نطقه وبجيمه يحبس صوته فيه ويقول لك هو شديد، وإذا أجريت أنت له صوتك في جيمه حتى اضطرك النفس يقول ذلك شيء زائد على الشدة، وغفل عن كون إجراء الصوت في الحرف الشديد ليس في الطوق. ويبين هذا المعنى قولهم في حد الصوت أنه العرض القائم بالهواء المنضغط الخارج بالإرادة، خلاف النفض فإنه العرض القائم الخارج بالطاقة. وينقل كلام القراء على ذلك وكلام الفلسفة وأهل التشريح». ثم سرد ابن الحاج وقائع المناظرة التي جرت له مع من اعتمد آراء العلامة حامد إن لم يكن هو نفسه صاحب المناظرة ؛ وقال :

«فتكلمت مع بعضهم في هذا الحرف، وهو الذي ابتدئني بالكلام بحضرة جماعة من أهل العلم فقال لي أنا أحب أن أتكلم في هذا الحرف قلت : نعم، فذلك بغيتي ومرادي لكن بشروط إن قبلتها نتكلم وإلا فلا، قال وما هي ؟ وقلت له هي كذا وكذا إلى أن قلت له نردها إلى شرط واحد وهو استلزام كلام القراء في الإيراد، والالزام وعدم مجاوزته إلى أن نختم كلامنا، قال لي نعم قبلت ذلك الشرط، ولكن نترك المذهب الوراثي ونتفق على الحق، والحق في هذا واحد، وقلت له نعم وهو كلام القراء لا غير».

«قال لي : هذا الحرف كم صفاته ؟ قلت له : صفاته عشر كما ذكر الجعبري في شرح الشاطبية والتي تتحقق بها ذاته خمس، قال لي ما هي ؟ قلت له : الشدة والجهر والقلقلة والانفتاح والانسفال، قال لي : ما تفسير الشدة ؟ قلت له : انحباس الصوت عند الاعتماد على المخرج بحيث لو رمت مده لم يجر لك أو لم يمكنك أو لم نستطع، عبارات مختلفة في اللفظ متواطئة على عدم جريان الصوت عند الاعتماد على المخرج. قال لي : ما الصوت ؟ قلت له : لم يتكلم القراء على الصوت، إنما ذكروه في تفسير الشدة والرخاوة، وأنت استلزمت شرطي الذي شرطت عليك، قال لكن الحكم على الشيء فرع تصوره، قلت له : تصوره واضح، ولو لم يكن واضحاً في مرادنا لتكلم عليه القراء ونحن يسعنا ما يسعهم. قال لي : وما تفسير الرخاوة ؟ قلت له : وقد علِمْتَ مراده بذلك، لا حاجة لنا بتفسيرها لأن حرفنا شديد. قال لكن تمام معرفة الأشياء بمعرفة أضدادها. قلت له : نعم تفسير الرخاوة امتداد الصوت عند الاعتماد على المخرج، كما يقع في الجيم الرخوة. قال : الامتداد المذكور مكاني أو زماني ؟ قلت له : لم يتعرض القراء لكونه مكانياً ولا زمانياً. قال : لكنهم تكلموا على الامتداد في حروف اللين، وامتداد الحرف الرخو ليس كامتداد حرف اللين. قلت له : ما الفرق بينهما ؟ قال : امتداد الحرف الرخو مكاني وامتداد حرف اللين زماني. قلت له لكن يلزم على الامتداد المكاني الامتداد الزماني، فإذا امتد الحرف في مكانه الذي هو مخرجه وقع ضرورة الامتداد زماناً».

وتحدث المؤلف إجمالاً عن حجج أنصار الجيم الرخوة فقال : «وحجج أهل الجيم الحسانية كثيرة، وهي على قسمين، قسم من كلام القراء وهو حجة عليهم، وقسم بمعزل عن ذلك ولا يثبت ما نفى القراء ولا ينفي ما أثبتوه فلا جدوى له إلا في فن أهله».

ثم تتبع رسالة العلامة حامد التي استعرضناها آنفاً، وعقب عليها فقرة فقرة كما أجاب عن اعتراضات غيره. ويتلخص مجمل رده في النقاط التالية :

أولاً : فمن اعتراضاتهم أنهم يعترضون على الحرف الشديد بما فيه من صفات الضعيف، وعلى الحرف الرخو بما فيه من صفات القوة متوهمين أن الضعف ينافي الشدة والقوة تنافي الرخاوة، وليس كذلك. ولتعلم أولا أن صفات الحروف تنقسم إلى مميز ومحسن وقوي وضعيف، وأن التمييز والحسن راجعان إلى أصوات الحرف. وصفات الحروف على صنفين ذاتي وإضافيّ، والذي لابد من معرفته وإقامة الحرف باستبيان ما له منه الذاتي خاصة وهو ستة عشرة صفة، تسع منها صفات قوة وهي الجهر والشدة والاستعلاء، والاطباق والاستطالة، والقلقلة والصفير والتكرار والتفشي، وست منها صفات ضعف وهي الهمس والرخاوة، والانسفال والانفتاح، واللين والهواء، والمكملة ستة عشرة وهي الانحراف من صفات القوة أيضاً.

ومن هنا انقسمت الحروف ثلاثة أقسام : قوي مطلقاً، وهو ما تفردت فيه صفات القوة كالطاء فإنها مجهورة مستعلية شديدة مطبقة مقلقلة مصمتة، وضعيف مطلقاً وهو ما تفردت فيه صفات الضعف كالهاء والفاء، فإنهما مهموستان منسفلتان رخوتان منفتحتان، وقوي من وجه ضعيف من وجه، وهو ما اجتمع فيه صفة قوة وصفة ضعف، وسواء كان شديداً أو رخواً كالجيم والصاد، فالجيم شديدة قوية من وجه لاتصافها بالجهر والشدة والقلقلة من صفات القوة، ضعيفة من وجه لاتصافها بالانفتاح والانسفال من صفات الضعف، والصاد رخوة قوية من وجه لاتصافها بالاستعلاء والاطباق والصفير من صفات القوة، ضعيفة من وجه لاتصافها بالرخاوة والهمس من صفات الضعف. ثم اعلم أن صفات الحروف أدق وأغمض من مخارجها، فعليك بإتقانها وإقامة كل حرف بما له منها، فإنها ملاك التجويد. والله الموفق».

ثانياً : ويقول بعضهم إن السبب في مزج الجيم بالكاف ارتفاع اللسان في مخرجها وأن ذلك أفاد أمرين : أحدهما أن هذا الارتفاع لا يقع عند النطق بالجيم العربية كما أن ذلك مستفاد من تعريف الانفتاح. ثانيهما : أن جيماً يرتفع بها اللسان إلى الحنك عند النطق فرع مستقبح.

وهذا من كلام ابن محنض بابه. وأجاب ابن الحاج قائلاً : «قلت لا يخفى ما في هذا الكلام من التخليط وعدم التحقيق المنبئين عن عدم فهم ناقله له. وتحقيق ذلك وبيانه أن اللسان يعتبر ارتفاعه تارةً من أصله، وتارة من رأسه. فأما ارتفاع رأسه وتقريبه من سطح الحنك فلا ينافي الانسفال، وكذلك تحريك وسطه نحو ما فوقه من الحنك، ولذلك نقل المعترض على جيمنا عن ابن سيناء، أما الجيم فيحدث بحبس بطرف اللسان تام وبتقريب الجزء المقدم من اللسان من سطح الحنك، وأما تحريك وسطه نحو ما فوقه من الحنك فلا تنفك عنه الجيم أصلاً لأنه مخرجها.

وقد نقل المعترض كلام أهل العربية والقراء، أن مخرج الجيم وسط اللسان وما فوقه من الحنك. وذلك متفق عليه وأما ارتفاع أصل اللسان فهو المنافي للانسفال، ولم يقع في جيمنا ولله الحمد تبديه المشاهدة. وقد نقل المعترض عن القراء أن العبرة في الاستعلاء والانسفال بأصل اللسان لا وسطه ولا رأسه. فقوله أن السبب في مزج الجيم بالكاف ارتفاع اللسان في مخرجها صحيح لكنه ارتفاع خاص مع ضغط زائد على ارتفاع المستعلي فضلاً عن ارتفاع المنسفل، لا مطلق الارتفاع كما توهمه المعترض على جيمنا، وصرح به بقوله : أن ذلك أفاد أحد أمرين أحدهما أن ذلك الارتفاع لا يقع عند النطق بالجيم العربية، كما أن ذلك أيضاً مستفاد من تعريف الانفتاح. وليس كما توهم فالارتفاع الذي لا يقع عند النطق بالجيم العربية هو الارتفاع الخاص والضغط الزائد المشار إليه قريباً، وهو الذي عنى به ابن الجزري بقوله الذي نقل المعترض. وأما مطلق الارتفاع فلم يخل منه حرف وسواء في ذلك المنسفل والمستعلي والمطبق. فقد نصوا على أن الحروف كلها لابد لها من ارتفاع مقدار حرف، وإنما تتفاوت فيما زاد على ذلك. فالمستعلي يرتفع مقدار حرفين مع بقاء فرجة، والمطبق يرتفع مع سد الفرجة الباقية مع الاستعلاء».

ثالثاً : ومن ردوده على المسائل التي تمس صفات الجيم قوله :

«ومما يعترض به المعترض على شدة الجيم أنها منفتحة منسفلة. وهاتان الصفتان لا يعترض بهما على شدة الجيم، لأن الصفة إنما يعترض عليها بما يقابلها من نقيض أو ضد. وهذه المعارضة إنما تنشأ من عدم استحضار التقابل بين الصفات، أو من عدم التفرقة بين الشدة والقوة، والرخاوة والضعف. فلعل المعترض رأى أن الانفتاح والانسفال من صفات الضعف، نعم وظن أن الضعف بمعنى الرخاوة، فصار يعارض به الشدة ولا معارضة بينهما فالحرف يكون شديداً

متصفاً ببعض صفات الضعف وبالعكس كما تقدم بيانه. فالشدة لا يعترض عليها إلا بما يقابلها من رخاوة أو توسط، والضعف تقابله القوة. ولو سلمنا أن الانفتاح مناف للشدة على ما توهمه، فنقول انتفاء الشدة لا يلزم منه ثبوت الرخاوة، لأن الشدة ضد للرخاوة والتوسط لا نقيض كما تقدم بيانه، وانتفاء أحد المتضادين لا يلزم منه ثبوت الآخر، لأن انتفاء كل واحد منهما أعم من ثبوت الآخر،وانتفاء الأعم لا يلزم منه ثبوت الأخص، وإنما يحصل ذلك بانتفاء أحد المتناقضين، فكل ما انتفى نقيض استلزم انتفاءه ثبوت الآخر. ومن هذا القبيل تتبع معرفة تقابل الأشياء فقد غلط بعض العلماء بجعله حكم النقيض للضد، حتى استدل ابن أبي زيد رحمه الله تعالى على وجوب الصلاة على المسلم بقوله تعالى: ﴿ولا تصل على أحد منهم مات أبداً﴾، فالنهي نهي تحريم، والتحريم ليس بنقيض للوجوب حتى يلزم من انتفاءه وجوده وإنما هو ضد له لارتفاعهما بالإباحة».

رابعاً: ومما يعترضون به على الجيم الشديدة منتصرين للرخوة، أنها لو كانت صحيحة ما أبدلت تاء الافتعال بعدها دالاً، قالوا لأن إبدالها دالاً لخفة الدال المناسبة لخفة الجيم الرخوة خلاف الشديدة. ا هـ. قلت إبدال تاء الافتعال بعد الجيم دالاً ليس لما توهموه من صفة الدال بعد الجيم دون التاء، وإنما هو لقرب الدال من التاء لا غير لاتحاد مخرجهما "كاجدمعوا اجدماعاً" مع أن هذا لو سلمنا أنه على توهموه لا يستدل به على القراءة لأنها لغة قليلة موقوفة على السماع، وإن كانت مقيسة لم يقرأ بها في القرآن ولا تجوز بها القراءة، لأن مدارها على رواية القراء الصحيحة المتواترة كما تقدم بيانه.

ومن أغرب الغريب أني رأيت مكتوباً لبعضهم يعترض فيه على الجيم الشديدة منتصراً لرخاوتها. قال فيه، بعد جلبه ما عنده من الحجج على إبطال الجيم الشديدة بزعمه: لم يختلف كلام الأئمة كسيبويه وشيخه الخليل - إلى أن قال - إنها شديدة منفتحة منسفلة، فصار يناقض بين كلام سيبويه وكلامه غير متناقض ولا يمكن تناقضه لأن الشدة ليست بنقيض ولا ضد للانفتاح والانسفال حتى يعترض بهما عليها كما تقدم بيانه في الفصل الأول.

خامساً: ومما يعترض به المعترض على الجيم الشديدة أن الجيم متفشية، والتفشي إنما يقع مع الرخاوة، وفهم ذلك من كلام سيبويه، فعزى له أن حروف

الإطباق متفشية ليدخل الطاء ويقيس عليها غيرها من حروف الشدة لتدخل الجيم في التفشي بجامع الشدة بينها وبين الطاء. وكل هذا وَهْمٌ، ويكفي فيه على فرض صحته أن القراءة لا مدخل للقياس فيها، مع أن سيبويه الذي عزى له هذا لم يذكر شيئاً مما قال، وإنما ذكر الفشو لا التفشي، وهما متغايران من ثلاثة أوجه : الأول أن الفشو لفظ أطلقه سيبويه في كلامه على معناه اللغوي، والتفشي لفظ اصطلاحي للعلماء في صفات الحروف، وهو انتشار الحرف في المخرج وانبثاثه، ولا يكون إلا مع رخو الحروف، وحروفه معروفة. ولم يذكر أحد فيها حروف الشدة، ولا حروف الاطباق إلا الضاد وحدها على القول به فيها، فاشتبه عليه اللفظ اللغوي باللفظ العرفي. الثاني أن لفظ الفشو غير لفظ التفشي، فالفشو مصدر فشى، والتفشي مصدر تفشى، وسيبويه لم يذكر التفشي إنما ذكر الفشو، أو أفعل التفضيل منه. وهو قوله إن الصاد أفشى في الفم من السين، وقوله المطبق أفشى في السمع. الثالث أن الفشو شيوع اللفظ والخبر ونحو ذلك وسماع الناس له، وفشو الحرف علو صوته بحيث تتمكن منه الأسماع، والتفشي تشتت الحرف وانبثاثه في المخرج، سواء كان منفتحاً مهموساً كالشين أو مجهوراً مطبقاً كالضاد على القول به فيها. وسيبويه حين تكلم على التفشي كغيره من العلماء لم يذكروا التفشي في شيء من حروف الشدة، وإنما اختلفوا في الفاءوالتاء والضاد، واتفقوا على الشين. وسيبويه منهم لم يذكره إلا في الشين خاصة، ونقله في المواهب أيضاً عن ابن القاضي».

سادساً : وفيما يخص الرواية، يقول ابن الحاج :

«وأما قوله إن الجيم الحسانية متواترة فهو صحيح في كلام حسان، وأما في العربية فليست صحيحة حتى تكون متواترة للنص على أنها فرع مستقبح. وأما قوله اعلم أن تواتر الجيم الحسانية ولو في علم واحد كافٍ في إثبات عربيتها، إذ التواتر قطعي وقد أنكره من ترجحت في نظرهم السودانية والظاهر ثبوته، وإصابة الشيخين ابن أيد الأمين الجكني وأحمد بن محمد الحاجي في الاحتجاج به، إذ من المتواتر عند أهل هذا القطر وغيره من الأقطار التي وصل علمنا إلى كيفية نطقهم بالحروف ممن ليسوا سوداناً... إلى آخر كلامه الطويل.

فليس فيه دليل على صحة جيم حسان إلا في لغتهم المنافية للعربية التي نزل بها القرآن، ولا يكفي في إثبات عربيتها كونها متواترة في كلام حسان وعلى

تسليمه يلزم أن كل متواتر في كلام حسان ثابت العربية فيكون كله عربية صحيحة، ولا قائل لذلك، فلم يبق إلا التفرقة بين جيم حسان وغيرها من حروفهم من غير فارق فتأمله. وكون الشيخين المذكورين لم تنشرح صدورهما للجيم الشديدة. ليس فيه دليل على صحة الرخوة.

وقوله إذ من المتواتر عند أهل هذا القطر وغيره من الأقطار إلخ... غير صحيح فإن المتواتر في هذا القطر لا يقرأ إلا بالجيم الشديدة ولا تجد من عنده إجازة يقرأ بغيرها أعني الشديدة التي يسميها المعترضون عليها جيم السودان. وأما من ليست عنده إجازة ولا سند محفوظ، ولا له اشتغال متقدم بدرس القرآن وأخذه من أهل الدراية والرواية فليس معه كلام، ولا عبرة بما يقرأ به، لأن ما ليست له رواية ولا دراية ليس بقرآن كالجيم الرخوة مع مخالفتها لخط المصحف. حاصله أن أهل القرآن من أهل هذا القطر يقرؤون كلاً بالجيم الشديدة آخذون لها بالرواية الصحيحة المتصلة المرفوعة لسيدنا ونبينا محمد ﷺ الموافقة للدراية.

سابعاً : «وأما قولة المعترض : ومما يشهد لعربية جيم حسان أيضاً موافقتهما لجيم العرب في عدة أمور : أحدها أنها في لغة حسان التي هي قريبة من العربية، وملحونة منها فقد وقعت مكان الياء في يعفور الذي هو في كلام العرب حمار الوحش وقد يسمون به بعض حمرهم الأهلية كيعفور اسم حماره ﷺ، وقد تداول عرب حسان وغيرهم تسمية الحمر به وأبدلوا ياءه وياء يربوع وأهيف مذكر هيفاء جيماً على وفق ما وقع لأولهم وسلفهم من ذلك، ومَنْ يُشابِهُ أبَهُ فما ظلم، شنشنة أعرفها من أخزم ا»هـ. فليس فيه دليل على عربيتها بل الدليل فيه على عدم عربيتها وهو قوله إن لغة حسان قريبة من العربية، ومعلوم أن القريب من الشيء غيره ضرورة، وقوله إنها ملحونة، وما كان ملحوناً ليس عربية، وقوله إن حسان يبدلون الياء من يعفور ويربوع وأهيف جيماً، لا يثبت عربيتها، بل يثبت عدمها لقوله إن لغة حسان قريبة من كلام العرب وملحونة منه. وقوله على وفق ما وقع لأولهم وسلفهم من ذلك ومن يشابه أبه فما ظلم، شنشنة أعرفها من أخزم، معناه عنده أن الخلف تابع السلف على ذلك اللحن القريب من العربية، والمتابعة على اللحن لا تصحح عربيته. وإبدال الجيم من الياء الذي ذكر سببه اتحاد المخرج كما تقدم بيانه».

ثامناً : وأما قولهم إن مما يشهد لجيم حسان على جيم السودان ثبوت قراءة ابن القاضي بها وإنكار الجيم السودانية في نظمه للتحذير من إمالتها نحو الدال.

والجواب أنه لا يوجد لابن القاضي سند محفوظ عنه يقرأ أهله إلا بالشدة التي يسميها المعترض جيم السودان. وبعد ذاك ساق ابن الحاج سنده في إجازته، وهي تمر بسيدي عبد اللّه التنواجيوي وشيخه اللمطي الذين دافعا بشدة عن الجيم الشديدة، ومن المعروف أن سيدي أحمد الحبيب اللمطي أخذ عن إبراهيم الاسكوري وهذا عن ابن القاضي.

تاسعاً : أما تحذير ابن القاضي من إمالة الجيم إلى الدال فيقول فيه ابن الحاج : «إن دعواك أن ابن القاضي إنما أراد الإمالة نحو الدال لا الدال يلزم عليه أن للجيم الأصلية ثلاثة فروع، وهي ليس لها إلا فرعان، فإما أن تنفي أحد فرعيها وتجعل مكانه الفرع المائل بزعمك إلى الدال، أو تسلم أن ابن القاضي إنما أراد الدال نفسها. ومثل إطلاق إمالة الجيم إلى الدال على إبدالها سائغ مع قرينة منع فرعية الجيم المائل إلى الدال بنص القراء على أنه ليس للجيم إلا فرعان أحدهما مائل إلى شين، فقد شابه الأصل في الجهر وشابه الشين في الرخاوة والتفشي وهو جيم حسان، والآخر مائل إلى الكاف، وكون إبدال الجيم دالاً لم يدع فيه أحد أنه الجيم العربية، ولا أدعي رواية القرآن العظيم به لا يمنع من إنكاره والمبالغة في التحذير منه لفساده. وابن القاضي إنما تكلم في نظمه على المحافظة على الجيم بتخليصها من الشوائب وإعطائها حقها من الجهر والشدة وغيرهما من صفاتها».

هذه باختصار أهم ردود المقرئ عبد الرحمن بن الحاج العلوي على مناصري الجيم الحسانية، والتي ختمها بأبيات عزاها للشريف بن سيدي أحمد بن الصبار، وبلغني أيضاً عزوها إلى العلامة أحمد بن محمد سالم المجلسي يذكر فيها عوده إلى الجيم الشديدة.

لقد كنت في جيم التفشي مقلدا	رجالا إليهم زيّنتها الطبائع
أدافع عنها كل من رام خسفها	كما كان عنها البعض قدماً يدافع
ولما بدا لي الحق والحق نوره	لذي اللب مهما يظهر الحق ساطع
رجعت إلى الجيم الشديدة راجياً	من اللّه تسديدا لما أنا صانع
ألا فاعلموا أني من الجيم تائب	إلى اللّه للجيم الشديدة راجع

وقد ناصر الفقيه محمد عبد الرحمن بن السالك العلوي ردود المقرئ محمد عبد الرحمن بن الحاج بقطعة يقول منها :

الحق أصــــبح بادياً للمنصف	فاشدد يديك عليه غير معنف
واشكر لمـــولاك الذي أولاك من	نور الهدى فعرفت ما لم تعرف
نقل صـحـيح للأئمــة عــزوه	في أحرف التنزيل غير محرف
مبنى مباحثه على الأساس من	ما قد روى عن مقتفاه المقتفي
يلقي إليه السمع منه منصتا	من عن قبول الحق لم يستنكف

7 . رأي اللسانيين

وبعد عرض المقارعة بين العلماء والقراء، نورد هنا نماذج من آراء علماء اللسانيات الحديثة.

أ) الدكتور إبراهيم أنيس :

وبعد تطور علم الأصوات، وتحديد وظائف الجهاز الكلامي، واستطاعة أقيسة ذبذات الصوت في النطق تبعا لاهتزاز أوتاره، جدد اللسانيون بحث صفات الحروف ومخارجها، لكن المدهش في الأمر أنهم تحققوا من دقة الأوصاف وسداد محتوى المصطلحات التي أقرها قداء النحويين أمثال الخليل وسيبويه وابن جني ومن اتبع منهجهم من القراء واللغويين، ولقد أفاد اللسانيون الذين عنوا بالأصوات العربية. ونوجز هنا آراء بعضهم فيما يعني الجيم.

فيقول الدكتور إبراهيم أنيس : «ليس لنا من دليل يوضح لنا كيف كان ينطق الجيم بين فصحاء العرب، لأنها تطورت تطوراً في اللهجات العربية الحديثة، فنسمعها في ألسنة القاهريين خالية من التعطيش (شديدة) وحيناً نجدها وقد بولغ في تعطيشها كما هو الحال في سوريا ونجدها صوتاً آخر يبعد إلى حد كبير عن الصوت الأصلي، مثل نطق بعض أهالي الصعيد حين ينطقون بها (دالاً)».

«فالجيم إذاً من الناحية الصوتية ثلاثة أنواع : شديدة خالصة الشدة وهي تلك الجيم المصرية، ومزدوجة بين الشدة والرخاوة فيها من الصفتين معاً، وتلك هي المسماة بالفصيحة وأخيراً تلك الجيم الخالصة الرخاوة وهي الجيم الشامية».

«ويظهر أن الجيم التي نسمعها من مجيدي القراءة القرآنية هي أقرب الجميع إلى الجيم الأصلية إن لم تكن هي نفسها». وبعد وصفها قال : «ولهذا يمكن أن نسمي الجيم العربية صوتاً قليل الشدة».

فهو في هذا القول يستبعد أن تكون الجيم الشامية أي الجيم الرخوة، هي الفصيحة. ويأتي على هذا الرأي بالأدلة التالية :

1. إن قانون تطور الأصوات يقتضي انتقال صوت الجيم من الشدة إلى التعطيش وهذا ما حدث لهذا الصوت في لغات أخرى، إذا انتقل صوت G من اليونانية واللاتينية إلى صوت J الرخوة، مثل تطور النطق بـ Angelollo إلى Ange وRego إلى Regent . وقد بقيت الجيم في العبرية والسريانية خالية من التعطيش. ويذكر الباحث أن من دواعي التطور وجود حركة سماها "أمامي" بعد الجيم مثل الفتحة والكسرة.

ويذكر إبراهيم أنيس، «إن الحركة الخلفية بعد الجيم لا تمثل في إحصائها في القرآن الكريم إلا نسبة قليلة جداً من الحركة الأمامية المرققة أي الفتح والكسر».

وإن هذه الحركة الأمامية هي التي غيرت مخرجها فجذبته من أقاصي الحنك إلى وسطه، وبالتالي من الشدة الأصلية إلى التعطيش.

2. إنه يرجح من خلال رؤوس الفواصل القرآنية في سورة البروج. أن النطق بالجيم كان أقرب إلى الدال، لأن السورة ابتدأت بقوله تعالى : ﴿ **والسماء ذات البروج** ﴾، ثم جاء بعدها ثماني فواصل مختتمة بالدال مثل : ﴿ **واليوم الموعود وشاهد ومشهود** ﴾.

3. إن قول القدماء إن الجيم حرف شديد مخرجه من وسط الفم مع الشين فيه تناقض، لأن الإحصاء يدل على أن الكلمة العربية لا يتوالى فيها حرفان من مخرج واحد، أو قريبان جداً في المخرج والصفة، ويقضي هذا أنه لو كانت الجيم معطشة (أي رخوة) لكان نظيرها المهموس هو الشين ولقربت جداً من الزاي ولو وجب، بناء على ما دلت عليه الإحصاءات - ألا تسبق الجيم أو تلحق بأحد الصوتين، ولكنا نجد الجيم تليها الزاي بكثرة مثل جزء وجزر وجزع، وتليها الشين بكثرة مثل : أجش، وجشع، وجشم، كذلك نجد شج، وشجب، وشجر، وزج ورجز وزجل. وهذا يدل عنده

على أن الجيم العربية غير معطشة، وأنها أخت الكاف ومن مخرج واحد معها إذ لم نجد في المعاجم جيماً تليها الكاف إلا في كلمة أو كلمتين، ولا توجد الجيم بعد الكاف.

ويقول ابن جني في سر الصناعة : «حروف أقصى اللسان القاف والكاف والجيم وهذه لا تجتمع البتة». ويدل كل هذا على وثوق الصلة بين الجيم والكاف أي أن الجيم العربية الأصلية خالية من التعطيش أو إذا كانت معطشة قليلاً فإن هذه الصفة طارئة عليها.

ب) المنهج الذي اتبعه الدكتور كمال بشر :

اعتنى الأستاذ الدكتور كمال بشر بالوصف العلمي للجيم وقال إن لها في العربية ولهجاتها ثلاثة صور وهي :

1. صوت لثوي حنكي مركب (انفجاري - احتكاكي مجهور)، ويقال إن هذا الصوت هو نطق القرشيين وهو المتبع حتى الآن في قراءة القرآن الكريم.
2. صوت قصي انفجاري مجهور، وهو السائد الآن في بعض جهات اليمن شماله وجنوبه وفي حواضر جمهوية مصر العربية. ويقال إنه الأصل في النطق.
3. صوت لثوي - حنكي مجهور وهو نطق الشاميين.

وهو بهذا التقسيم يحيل إلى فصاحة الجيم الشديدة، التي يقول أنها الحرف القرشي، ويروى أن الخليفة عمر ابن الخطاب، لما سمع أحد القراء يقول : «عتى حين» سأله عمن أقرأه بها ؟ قال له إنه ابن مسعود ؛ ويذكر أبو عمرو الداني أن عمر بن الخطاب كتب إلى ابن مسعود قائلاً : «السلام عليك، أما بعد فإن اللّه أنزل هذا القرآن، فجعله قرآناً عربياً مبيناً، وأنزله بلغة هذا الحي من قريش فإذا جاءك كتابي هذا فأقرإ الناس بلغة قريش ولا تقرأ بهم بلغة هذيل والسلام».

ج) الدكتور السرغوشني :

وبعد إبراهيم أنيس وكمال بشر، كتب الدكتور السرغوشني[1] مقالاً مركزاً عن الجيم استعرض فيه آراء سيبويه المعروفة، فيما يتعلق بهذا الحرف من بيان

---

(1) مجلة في اللسانيات واللسانية العربية، الدار البيضاء، المغرب (بدون تاريخ).

مخرج، وصفات، وإبدال وإدغام. ثم استنتج من عرض هذه الآراء أن الجيم شامية لا تنطبق عليها هذه الصفات، ومما جعل النطق يطرح مشكلة تحتاج إلى البحث. ولم يمهل الدكتور السرغوشني آراء المدافعين عن الجيم المعروف بالشامية فأورد ما ذكره العلامة حامد بن محنض بابا الديماني وقال إن حجاجه يبين أن بعض الأصوات ظلت مختلفاً في شأنها عندما دونت القراءات ووضعت قواعد التجويد. غير أنه لما قارن بين الجيم العربية وأخواتها في اللغات السامية، استنتج أن الجيم المعقودة هي الفرع القرشي، متابعاً في ذلك رأي الأستاذ كمال بشر.

وبعد استعراض كل هذه الآراء فإننا لا نهدف إلى إصدار حكم، أو ترجيح، أو إعلان انتصار، فإذا كان إمام النحاة قد سمع الجيم ممن يثق بعربيته في عهده، ووصفها وصفاً يطابق ما عليه القراء في المشرق، من النطق بها شديدة، فقد لا يستبعد أن يكون بعض العرب في الشام ينطقون بها رخوة، مثلما ينطق بها عرب حسان ويقرأ بها أكثر المغاربة. وفي جواب معزو لسيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي ما يتضمن جواز القراءة بالنطقين، هذا قد أتيح لي أن أسأل بعض عرب نجد ممن لم يسبق لهم أن خالطوا الأعاجم في مناطقهم، فأخبروني أن قبائل نجد ما زالت تنطق بالجيم الشديدة، لكن بعضها في الحجاز يجعلها رخوة شيئاً ما دون أن تصل إلى درجة التفشي.

الفصل الثالث

قضية الضاد

1 . طرح قضية الضاد

لقد شكل النطق بالضاد مشكلة للقراء واللغويين ؛ ومع ذلك فإنه لم تقع في أمره معركة حامية، مثلما وقع في شأن الجيم ؛ ولذلك فإننا نرى فيه قضية قائمة مقتضاها أن ما ذكر عن الضاد في كتب الأقدمين يختلف عن ما يسمع الآن عند عموم القراء ؛ ولو كان من ذوي الاختصاص في التجويد ؛ وهذا ما عبر عنه الدكتور إبراهيم أنيس بقوله : «الضاد كما ننطق بها الآن في مصر لا تختلف عن الدال في شيء سوى أن الضاد أحد أصوات الإطباق. فعند النطق بها ينطبق اللسان على الحنك الأعلى متخذاً شكلاً مقعراً، كما يرجع إلى الوراء قليلاً».

«فالضاد الحديثة صوت شديد مجهور يتحرك معه الوتران الصوتيان، ثم ينحبس الهواء عند التقاء طرف اللسان بأصول الثنايا العليا. فإذا انفصل اللسان عن أصول الثنايا سمعنا صوتاً انفجارياً هو الضاد كما ننطق بها في مصر».

«ويستدل من وصف القدماء لهذا الصوت على أن الضاد كما وصفها الخليل ومن نحَوا نحوه، تخالف تلك التي ننطق بها الآن. فالضاد الأصلية كما وصفت في كتب القراءات أقل شدة مما ننطق بها الآن، إذ معها نفصل العضوان المكونان للنطق انفصالاً بطيئاً نسبياً، ترتب عليه أن حل محل الانفجار الفجائي انفجار بطيء نلحظ معه مرحلة انتقال بين هذا النوع من الأصوات وما يليه من صوت لين، فإذا نطق بالضاد القديمة وقد وليتها فتحة مثلاً، أحسسنا بمرحلة انتقال بين الصوتين، تميز فيها كل منهما تميزاً كاملاً».

«هذا إلى أن الضاد كما وصفها القدماء كانت تتكون بمرور الهواء بالحنجرة، فيحرك هذا الحرف الوترين الصوتيين ثم يتخذ مجراه في الحلق والفم،

غير أن مجراه في الفم جانبي - عن يسار الفم عند أكثر الرواة أو عن يمينه عند بعضهم، أو من كلا الجانبين كما يستفاد من كلام سيبويه. ويظهر أن الضاد القديمة كانت عصية النطق على أهالي الأقطار التي فتحها العرب، أو حتى على بعض القبائل العربية في شبه الجزيرة، مما يفسر تلك التسمية القديمة (لغة الضاد)، كما يظهر أن النطق القديم بالضاد كانت إحدى خصائص لهجة قريش».

وقليل هم الذين حاولوا النطق بها وفقاً لما ورد عن مخرجها وصفاتها. ذلك أن اللغويين والقراء قالوا إنها تخرج من بين أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس من الجانب الأيسر عن الأكثر ومن الجانب الأيمن عند الأقل ووصفوها بالرخاوة، والاستطالة، وأنها شديدة الصعوبة حتى على العرب. وأنها تشبه الظاء في النطق ولا يكاد يميز بينهما إلا المخرج، بخلاف الضاد الشائعة فإنها شديدة سهلة على كل ولا شبه بينها وبين الظاء.

2 . أول من أثارها في بلاد شنقيط : المختار بن الگليب ووالدنا محمد فال بن بابه

وقضية الضاد قد أثيرت في شنقيط ووقع في شأنها كلام كثير، لكنا لم نر من كتب في مناصرة الضاد الشديدة، وبينما صنفت بعض الرسائل في إبطالها، واكتفى معتنقوا الضاد الشائعة بأن الذين يعارضونها إنما ينطقون بظاءٍ خالصة، وأنه لابد من التمييز بينهما كما نص عليه العلماء والفقهاء ؛ وكأنهم لم يقبلوا أن التمييز يكفي منه ما ذكره القراء، بأنه المخرج أساساً، مع أنه لم يبذلوا جهداً في التوفيق بين صفاتها المذكورة، وصيغة نطقها عندهم المسموعة.

وخلافاً لما ذكر ابن الأمين في الوسيط، فلم يك والدنا محمد فال ابن بابا العلوي أول من أثار مسألة النطق بالضاد، فمن قبله كتب عنها المختار ابن گليب في نظم شرحه وأوضح فيه خطأ النطق بها عند الجمهور، وسمى مصنفه "الدرر المجيد الغائص في بحر التجويد" ومما يقول فيه :

ولتخرجن الضاد من مخرجها   مراعياً رخاوة لا ترجها

ومن هذا النظم قوله :

والنفخ والشبه كصوت الظاء   يمتاز بالمخرج للقراء

أما والدنا : فإنه لما ذهب إلى الحج عام 1307 هـ لقي أحد أئمة القراء، وسمع منه الضاد الرخوة، وأثبت ذلك في مكتوب حدث به العلامة الشيخ سيدي بابا بن الشيخ سيدي الذي يقول :

«وأما الرواية فهي ما شافهنا به أخونا الأديب العالم الثقة المحقق التقيّ الشيخ محمد فال بن بابا بن أحمد بيبة العلوي حفظه اللّه وجزاه خيراً آمين ثم طلبنا منه كتابتها فكتب ما صورته : الحمد للّه وصلى اللّه على سيدنا محمد وعلى آله وسلم : قرأت الفاتحة وبعض السور على المقرئ بالحرم المدني في المُحرّم مفتتح عام سبع وثلاث مائة وألف وهو الشيخ محمد بن أحمد الصوفي من أهل القسطنطينية، وجدته مجاوراً بالمدينة ماهراً في فن القراءات والتجويد، يتصل سنده بابن الجزري، وكنت أتردد عليه بالمدينة ولما سمعت أولاً كيفية نطقه بالضاد ظننته يجعلها ظاءً فقرأت عليه بها فقال «ظ» «لا» و«ض» «لا». يعني بـ «ض،لا» النهي عن الذي يقرأ به أهل بلادنا، ومن يقرأ كقراءتهم وأنا كأني لا أسمع منه إلا الظاء وهو لا يرضى بها مني، فقلت ما الفرق بينهما، فقال :

والضاد باستطالة ومخرج ميز من الظاء ....»

ويقول ابن الأمين الشنقيطي في كتاب الوسيط : «كل أهل شنقيط يقرأ بالضاد الموجودة في مصر سوى العلامة اللقن محمد فال بن بابا حفظه اللّه فإنه ينطق بها قريبة من الظاء المألوفة بعد أن رجع من الحج في آخر أيام السلطان المغربي مولاي الحسن الأول، رحمه اللّه، وقد أنكر عليه بعض أهل شنقيط ذلك، وقدمت من القسطنطينية سنة 1312 هـ، فاجتمعت ببعض أفاضل أهل الشام فذكروا أن الفقيه الصالح عبد الحكيم الأفغاني رحمه اللّه ذكر أن الضاد التي ينطق بها الدمشقيون غير صحيحة، فقلت هذا الذي قال ـ قال به أحد علمائنا ـ أعني محمد فال المتقدم وهو ظاهر ما في الكتب، فقالوا لي اكتم هذا وإلا نفيت».

وإذا كان جل العلماء ظلوا متمسكين بنطق الضاد الشديدة، فإن والدنا أقنع بعض أجلائهم برخاوتها والتلفظ بما يشبه صوت الظاء. ومن أبرز من قال بها ودافع عنها العلامة المبرز الشيخ سيدي بابا بن الشيخ سيدي الذي ألف فيها رسالة سوف نقدم عرضاً عنها، ومن الذين تابعوا والدنا فيها بعض أحبائه من الفاضليين ومنهم الأديبان الشاعران المختار بن الأمين بن أحمد وأحمد بن عبد اللّه بن أحمدُ ؛

ولكل منهما في ذلك أبيات طريفة. ويقول الأديب المختار بن الأمين الفاضلي عنها وعن الجيم :

عجبت من ذا الخلاف الظاهر البادي ... لكل ذي حضر وكل ما بادي
وللشديد عرفتم مع حقيقتها ... وللرخاوة مع موصوفها البادي
اعطيتم الظاء ما للجيم شدتها ... والجيم أعطيتم رخاوة الضاد
ولو عكستم لجئتم بالصواب وما ... للمرء هاد إذا لم يهده الهادي

أما أبيات أحمد بن عبد الله فإن فيها تلميحاً ظريفاً لصعوبة التفرقة بينها وبين الظاء إذ يقول مخاطباً لوالدنا :

الضاد جدت لها يا حاتم الطائي ... من مخرج صانها من منطق الطاء
لكن تصول عليها الظاء، دونكها ... لم استطع منعها من صولة الظاء

ولم يؤلف الوالد فيها مصنفاً مستقلاً ولكنه بيّن رأيه في أرجوزة يقول فيها :

والضاد في لغة أهل المغرب ... وأهل مصر عندهم مما أبي
وقل من يحسنه في العلما ... ومن سماسير الشيوخ القدما
ولفظه مما به خص العرب ... ومن لسانه عليه قد غلب
الضاد رخو إن يسكن فَرُفِعَ ... صوت به فالصوت ليس ينقطع
لا تجعل الضاد كدال أو كطا ... وليس جعلها كظاء بخطا
الضاد والظاء بلا تخمين ... تشابها كالنون والتنوين
وتاء تأنيث وتاء جمع ... مؤنث تشابه في السمع
والفخر قال من تكليف ... ما لا يطاق دونما تحريف
إن قلت ذاك عين الاتحاد ... فهو بالاتفاق ذو فساد
أقول عدوا لاختلاف المخرج ... لاسيما إن استطالة تجي

وقد كان رحمه الله يحرص على إخراجها من مخرجها في جهد يتنبه له من يسمعه، كما أن نطقه بها يتميز كذلك عن الظاء المشالة. وقد أقنع صديقة الشيخ سيدي بابا برأيه فيها، فاعتمد الضاد الرخوة وألف فيها رسالة حافلة ومركزة، أورد فيها مجمل الحجج التي أدت به إلى اعتماد الضاد الرخوة الشبيهة بالظاء، وقلده فيها جمهور أتباعه من محيطه الخاص مثلما حصل لوالدنا محمد فال ؛

والملاحظ أنا لم نجد من علماء عصره من قصد الرد عليه صراحة، وإنما اكتفى المعارضون بالتشبث بضادهم القديمة محتجين بأمرين : أحدهما الرواية العامة، والثاني أن الشبه بالضاد الرخوة والظاء جعلهما حرفاً واحداً وأن في هذا لحناً قد يخل بتلاوة الفاتحة التي هي ركن من الصلاة، إذ قد وردت فيها كلمة ﴿ الضالين ﴾، والنطق بـ ﴿ الظالين ﴾ يغير المعنى باعتبارها ظاءً خالصة.

3 . رسالة الشيخ سيدي

ولقد أسهب الشيخ سيدي بابا في هذه المسألة في رسالته التي استهلها بقوله : بعد البسملة والحمد : «أما بعد فهذه نقُولٌ يعرف بها اللبيب الدائر مع الحق أن الصواب في لغة الحق الضاد الشبيهة بالظاء المعجمة حسب ما تلقيناه بالرواية المعتبرة، على ما ياتي أواخر النقول، لا الضاد الشائعة الآن الشبيهة بالطاء والدال المهملتين». قال ابن الجزري والضاد والظاء اشتركا صفة : جهراً ورخاوة واستعلاء وإطباقاً، وافترقا مخرجاً وانفردت الضاد بالاستطالة».

وهنا نلاحظ أن الشيخ سيدي بدأ بتثبيت الشبه بين الضاد والظاء لاشتراكهما في الصفات المسموعة، لأنه لا يميز بينهما إلا المخرج والاستطالة. وساق على هذا أقوال الجعبري في شرح الشاطبية، وما جاء في كتاب الجمان النضيد وكتاب نهاية القول المفيد، والإتقان للسيوطي والمرغني القائل أنه لولا المخرج والاستطالة لكانت إحداهما عين الأخرى.

ثم ساق كلام الودغيري حيث يقول : يجب على القارئ أن يفرق في النطق بين الظاء والضاد، لأنهما متقاربان جداً في المخرج والصفات، بل اشتركا في بعض المخرج وفي جل الصفات، ولذلك قل من يفرق بينهما. وأدنى ما يفرق به بينهما للمبتدئ هو أنه إذا نطق بالظاء لمس برأس لسانه الثنايا العليا مع النفخ بها وأطبق وسط الفك الأعلى بحسب الامكان، وإذا نطق بالضاد ابتدأ الصوت من أقصى حافة اللسان الذي هو جانبه مع ما يلي ذلك من الأضراس إلى أن يبلغ رأس لسانه، فإذا بلغ كفّ أن يمس رأس الثنايا العليا الذي هو مخرج الظاء، عكس ما تقدم في الظاء، وأطبق وسط لسانه على وسط الفك الأعلى دون التصاق به خلاف ما يفعله جميع الناس، إذ بذلك الالتصاق فسد نطقهم بالضاد، لأن الالتصاق في الاطباق من شأن الحرف الشديد كالطاء. ألا ترى أنك إذا أطبقتها على وسط الفك الأعلى كيف تلتصق

به التصاقاً تاماً، وما ذلك إلا من وصفه بالشدة بخلاف الضاد فإنها موصوفة بضدها التي هي الرخاوة فلابد من إطباقه من فرجة تبقى بينه وبين الفك عند الإطباق، وذلك شأن الحرف الموصوف بالرخاوة، فإذا التصق في لفظ القارئ عند الإطباق بالفك الأعلى فقد فسد لفظه به بغير صفته التي هي الرخاوة والله أعلم.

وعن صعوبة الضاد وتأكيد شبهها بالظاء يقول الشيخ سيدي بابا : «وقال أبو محمد سيدي علي النوري، فصل : **الضاد المعجمة** : مخرج الضاد من المخرج الرابع من مخارج اللسان وهو حرف مجهور رخو مستعل مطبق مستطيل قوي مفخم. وقد اتفقت كلمة العلماء في ما رأيت على أنه أعسر الحروف على اللسان وليس فيها ما يصعب عليه مثله، وقل من يحسنه من سماسرة العلماء فضلاً عن غيرهم. ويقع الخطأ فيها من أوجه : منها إبدالها ظاء مشالة وهذا هو الكثير الغالب وأهل المغرب الأدنى كلهم عليه لأنهما تقاربا في المخرج واشتركا في جميع الصفات إلا الاستطالة، فلولا الاختلاف في المخرج وفي هذه الصفة لكانا حرفاً واحداً وهو لحن فاحش وخطأ ظاهر يغير المعنى واللفظ، وكلام الله جل ذكره ينزه عن هذا. ومنها : إبدالها طاء مهملة. قال في التمهيد : «ومن الناس من لا يوصلها إلى مخرجها بل يخرجها دونه ممزوجة بالطاء المهملة لا يقدر على غير ذلك، وهم أكثر أهل مصر وأهل المغرب»هـ.

«وقوله لا يقدر، صوابه لا يعرف، إذ من المعلوم أنهم غير عاجزين عن ذلك، بل لو علموا لتعلموا. وقوله بعض أهل المغرب، يريد الأقصى، وأما الأدنى فإنهم يبدلونها ظاء معجمة كما تقدم، وليس هذا مختصاً بأهل مصر والمغرب بل يفعله كثير من الناس ممن يدعي العلم ومعرفة التجويد لأنه متيسر على اللسان لأن الحرفين متقاربان واشتركا في الصفات ولولا اختلاف المخرج وما في الضاد من الاستطالة لكان لفظها واحداً ولم يختلفا في السمع. ومنها ترقيقها ولابد فيها من التفخيم البين، فإن كان بعدها ألف فلابد من تفخيمها معه. ومنها جعلُها لاماً مفخمة وهذا لم أسمع من تكلم به وذكره في النشر ونصه : والضاد انفرد بالاستطالة، وليس في الحروف ما يعسر في اللسان مثله فإن ألسنة الناس فيه مختلفة، وقل من يحسنه فمنهم من يخرجه ظاءً، ومنهم من يمزجه بالدال، ومنهم من يجعله لاماً مفخمة، ومنهم من يشمه الزاي وكل ذلك لا يجوز، والحديث المشهور أنا أفصح من نطق بالضاد، لا يصح ولا أصل له» هـ.

«وذكر في التمهيد أن الذين يبدلونه لاماً مفخمة هم الزيالع ومن ضاهاهم. ومنها إدغامها في الطاء في نحو ﴿ فمن اضطر ﴾ ﴿ ثم اضطره ﴾ وكذلك في التاء نحو ﴿ خضتم ﴾ و ﴿ أفضتم ﴾ فمن لم يعتن ببيانها بادر لسانه إلى ما هو أخف عليه وهو الادغام، وذلك لا يجوز، وكذلك لابد من الاعتناء ببيانها إذا تكررت لأنها كما تقدم حرف صعب على اللسان جداً، وإذا تكررت زادت صعوبة وسواء كان تكررها مع الاظهار نحو ﴿ يغضضن من أبصارهن ﴾ و ﴿ اغضض من صوتك ﴾، ومع الادغام ﴿ لانفضوا ﴾ و ﴿ عضوا ﴾ و ﴿ يغضوا من أبصارهم ﴾. وكذلك لابد من الاعتناء ببيانها إذا جاورت الظاء وسواء كانت مشدودة نحو ﴿ يعض الظالم ﴾، أو مخففة نحو ﴿ أنقض ظهرك ﴾ وكذلك إذا أتى بعدها لام مفخمة نحو ﴿ أرض الله ﴾ وكذلك إذا أتى بعدها ذال نحو ﴿ الأرض ذهباً ﴾ ﴿ ببعض ذنوبهم ﴾ أو جيم نحو ﴿ واخفض جناحك ﴾، فمن لم يعتن ببيانها، فإما أن يبدلها أو يدغمها وهو لا يشعر. فيجب على القارئ أن يريض لسانه على النطق بها وجه الصواب حتى يصير له سجية، لا تحتاج إلى كلفة، ويراعي وقت النطق جميع صفاتها ومن لم يتكلف ذلك حتى يصير له طبعاً أتى بها على غير لفظها ودخل الخلل في قراءته والله الموفق.هـ كلام النوري».

«وفي شرح نونية السخاوي المسمى المفيد في شرح عمدة المجيد عند قولها :

والضاد عال مستطيل مطبق	جهر يكل لديه كل لسان
حاشى لسان بالفصاحة قيم	ذرب لأحكام الحروف معان
كم رامه قوم فما أبدوا سوى	لام مغلظة بلا عرفان

ما نصه : لما فرغ من الكلام على حروف وسط اللسان، أعني الجيم والشين والياء وما ذكر معها من أحكام الألف والواو، شرع في ذكر الضاد، لأنه من المخرج الرابع من مخارج اللسان، والضاد حرف قوي صعب يعسر بيانه على كثير من الناس وهو من الحروف التي انفرد بها كلام العرب ولا توجد الضاد في غير لغتهم ولذلك قال أنا أفصح من نطق بالضاد، يعني أنا أفصح العرب».

«وتصحيح لفظ الضاد وتجويده مما لابد منه للقارئ، ولا غنى له عنه، وذلك متوقف على ثلاثة أمور : الأول معرفة مخرجه، والثاني معرفة صفاتها والثالث معرفة ما يشتبه لفظه بلفظه من الحروف».

1. فأما مخرج الضاد فقد تقدم أنه يخرج من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس، وينبغي أن تعلم أنه ليس المراد بأول حافة اللسان ما يحاذي أقصى اللسان، فإن الضاد ليست محاذية لمخرج القاف والكاف، بل هي أدنى منهما إلى الفم، ولذلك عدها الخليل في الحروف الشجريات ولا يخرج من مخرج الضاد حرف غيرها، ويخرج من الجانب الأيمن ومن الجانب الأيسر وإخراجها من الأيسر أيسر على أكثر الناس، مع أن في إخراجها من الجانبين صعوبة ولذلك قيل إنها تتكلف من الجانبين».

2. «وأما صفات الضاد، فاعلم أن فيها من صفات القوة أربعة صفات، ومن صفات الضعف صفة واحدة. فالأربعة التي من صفات القوة هي الاستعلاء والاستطالة والاطباق والجهر، وهي المشار إليها بقوله :

الضاد عال مستطيل مطبق جهر ....

والصفة التي من صفات الضعف الرخاوة وقد تقدم شرحها فلا معنى لإعادته».

3. «وأما ما يشتبه لفظه بلفظ الضاد فحرفان وهما الظاء واللام، وذلك لأن الظاء تشارك الضاد في أوصافه المذكورة غير الاستطالة، فلذلك اشتد شبهه به وعسر التمييز بينهما، واحتاج القارئ في ذلك إلى الرياضة التامة. ولكن مخرج الضاد متميز عن مخرج الظاء لا اتصال بين مخرجيهما، ولولا اختلاف المخرجين وما في الضاد من الاستطالة لاتحدا في السمع. واللام تشارك الضاد في المخرج لأن الضاد من أقصى الحافة، واللام من أدنى الحافة، والضاد حرف مستطيل في مخرجه، واستمد وامتد صوته حتى اتصل بمخرج اللام، فلذلك شابه لفظه لفظ اللام المفخمة، وربما أخرجه بعض الناس لاماً مفخمة. فاللام تشارك الضاد في مخرجه لا في أوصافه، إذ ليس فيهما شيء من صفات الضاد المذكورة، إلا أنها بين الرخوة والشديدة فتوافقه في شيء من الرخاوة، فهي بعكس الظاء لأن الظاء تشارك الضاد في أوصافه لا في مخرجه.

إذا تقررت هذه الأمور فلتعلم أن الضاد أشد الحروف صعوبة على اللافظ، فلذلك مال لفظها إلى صوت الظاء تارة، وإلى صوت اللام المفخمة تارة لمناسبة هذين الحرفين للضاد، فإذا أردت فصلها عن الظاء فأخرجها من مخرجها وبيّن استطالتها فبذلك يفترقان، وإذا أردت فصلها عن اللام المفخمة، فراعي مبدأ مخرجها وبين صفاتها فبذلك يفترقان. فتأمل ذلك».

وفي تركيزه على الشبه السمعي بين الضاد والظاء الذي اشتهر له باتفاق العلماء من القراء، بسط الشيخ سيدي بابا القول أيضاً بآراء البيانيين وما حكوه من الجناس اللفظي بين هذين الحرفين، ومن جملة أمثلتهم ما يقوله السيوطي في الاتقان وشرح ألفية البيان، إن من أنواع هذا الجناس أن يختلف اللفظان بحرف مناسب للآخر مناسبة لفظية كالضاد والظاء في قوله تعالى : ﴿ **وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة** ﴾، ومن هذا القبيل أيضاً قول أبي فراس :

ما كنت تصبر في القديـ ـم فلم صبرت الآن عنا
ولقد ظننت بك الظنو ن لأنه من ضن ظنا

ومن نوعه المقلوب قول صفي الدين الحلي :

بكل قدٍّ نَضِيرٍ لا نظير له ما ينقضي أملي فيه ولا ألمي»

وبعد استعراض المخرج والصفات وأوجه الشبه، أطال الشيخ سيدي الكلام في حكم صلاة من لا يفرق بين الضاد والظاء. وأورد في هذه المسألة أقوال جمهور الفقهاء وعلماء المذاهب، فذكر قول ابن أبي زيد في النوادر أن من لم يفرق بين الضاد والظاء في المخرج لا تجوز إمامته، ونبه على تقييده بالمخرج، وذكر كلام ابن عابدين الحنفي في حاشيته المسماة "برد المحتار على الدر المختار" ونصه : «وإن كان الخطأ بإبدال حرف بحرف، فإن أمكن الفصل بينهما بلا كلفة كالصاد مع الطاء بأن قرأ الطالحات مكان الصالحات فاتفقوا على أنه مفسد. وإن لم يمكن إلا بمشقة كالظاء مع الضاد والصاد مع السين، فأكثرهم على عدم الفساد لعموم البلوى. وبعضهم يعتبر عسر الفصل بين الحرفين وعدمه، وبعضهم قرب المخرج وعدمه. ولكن الفروع غير منضبطة على شيء من ذلك، فالأولى الأخذ فيه بقول المتقدمين لانضباط قواعدهم، وكون قولهم أحوط وأكثر الفروع المذكورة في الفتاوي منزلة عليه» هـ.

«وقول المتقدمين المشار إليه أن ما غيّر المعنى تغييراً يكون اعتقاده كفراً يفسد، وكذلك ما يغير تغييراً فاحشاً. وأما المتأخرون مثل ابن مقاتل وابن سلام وإسماعيل الزاهد وأبي بكر البلخي والهندواني وأبي الفضل فقد اتفقوا أن الخطأ في الاعراب لا يفسد مطلقاً».

ومن آراء المالكية ما ذكر في حاشية كنون والبناني قائلاً : وفي حاشية كنون ما نصه : «وفي روح البيان فإن قيل فإن وضع المصلي أحد الحرفين مكان

الآخر، قلنا قال في المحيط البرهاني، إذا أتى بالظاء مكان الضاد أو على العكس، فالقياس أن تفسد صلاته وهو قول عامة المشايخ أي ومنهم أبو حنيفة، وقال مشائخنا بعدم الفساد للضرورة في حق العامة خصوصاً العجم، فإن أكثرهم لا يفرقون بين الحرفين، وإن فرقوا ففرقاً غير صواب. هـ والله أعلم».

وكلام گنون (محمد بن المدني) : وفي شرح الشيخ عبد الباقي الزرقاني على المختصر وهل تبطل صلاة مقتد بغير مميز بين ضاد وظاء أو صاد وسين أو زاي وسين في فاتحة فقط كما في المواق أو في غيرها كظاهر المصنف حيث لم تستو حالتهما. وأما صلاته هو فصحيحة إلا أن لا يميز عمداً مع القدرة عليه، أو يصح الاقتداء به خلاف محذوف من الأول لدلالة هذا عليه. قال في توضيحه الذي لا يميز بين الضاد والظاء إن كان عاجزاً في الحال والمستقبل بأن لا يقبل التعليم بطبعه فينبغي أن يكون كالألكن، أو قادراً في الحال فينبغي ألا يختلف في بطلانها لأنه كالمتلاعب، أو عاجزاً في الحال قادراً في الاستقبال فإن اتسع الوقت في التعليم وجب عليه، وإلا وجب الائتمام كما مر في عجز الفاتحة.هـ. أي فأين محل الخلاف، وجوابه أن محله في من لم يجد من يأتم به وهو يقبل ولم يجد معلماً أو ضاق الوقت عن التعليم وائتم به من أعلى منه لعدم وجود غيره كما في المسألة السابقة. ثم الراجح منه أيضاً صحة الاقتداء به لحكاية ابن رشد الاتفاق عليها. ومحل البطلان ما لم يعد على الصواب وإلا صحت على ما قال د أنه يفيده ابن عرفة وفي عج عن شيخه وشيخ شيخه التردد في ذلك. هـ كلام عبد الباقي».

«وفي حاشية البناني وبغير مميز بين ضاد وظاء خلاف ابن عاشر، كأن المصنف صرح بهذه المسألة للتنصيص على عينها، وإن كانت داخلة في اللاحن على كل حال، فقد كان الأنسب أن يقول كغير مميز بين ضاد وظاء، أو ومنه غير مميز ونحو ذلك. هـ. وهو كما قال فإن ذلك هو ظاهر كلام الأئمة كابن رشد وابن شاس وابن الحاجب فإنهم لما ذكروا الخلاف في اللاحن قالوا ومنه من لا يميز بين ضاد وظاء، فهذه المسألة من أفراد ما قبلها، وبه تعلم أن حمل ز وغيره الخلاف هنا على غير ما ذكر قبله، مع أنه عينه، غير صواب، بل يقرر بالبطلان مطلقاً أو في الفاتحة إذ هما القولان المشهوران. وقول ز لحكاية ابن رشد الاتفاق عليها إلخ... تبع ح وضيح في نسبة الاتفاق لابن رشد على صحة الاقتداء في هذه المسألة. وفيه نظر، فإن ابن رشد إنما حكى الاتفاق على الصحة في من لا يميز بينهما طبعاً، وهو

الألكن، لا فيمن يقدر على التعلم كما هنا. ويعلم ذلك من كلامه انظر ز عند قوله «و ألكن» هـ كلام البناني.

وذكر كذلك كلام النووي في المنهاج، وكلام الفخر الرازي الذي يقول فيه : «وفي أوائل تفسير الإمام الفخر الرازي في صفحة 49 من الجزء الأول منه المسألة العاشرة، المختار عندنا أن اشتباه الضاد بالظاء لا يبطل الصلاة، ويدل عليه أن المشابهة حاصلة بينهما جداً، والتمييز عسر، فوجب أن يسقط التكليف بالفرق بيان المشابهة من وجوه : الأول أنهما من الحروف المجهورة، والثاني أنهما من الحروف الرخوة، والثالث أنهما من الحروف المطبقة، والرابع أن الظاء وإن كان مخرجه من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، ومخرج الضاد من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس، إلا أنه حصل في الضاد انبساط لأجل رخاوتها، وبهذا السبب يقرب مخرجه من مخرج الظاء. والخامس أن النطق بحرف الضاد مخصوص بالعرب قال عليه الصلاة والسلام : «أنا أفصح من نطق بالضاد» فثبت بما ذكرنا أن المشابهة بين الضاد والظاء شديدة، وأن التمييز عسر. وإذا ثبت هذا فنقول لو كان هذا الفرق معتبراً لوقع السؤال عنه في زمان رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم وفي أزمنة الصحابة، لاسيما عند دخول العجم في الإسلام، فلما لم ينقل وقوع السؤال عن هذه المسألة البتة، علمنا أن التمييز بين هذين الحرفين ليس في محل التكليف. هـ.

ثم ذكر عن الرواية ما كتب له والدنا في أخذه لهذا الحرف من المقرئ المدني محمد بن أحمد الصوفي.

والذي يلفت النظر في هذه الرسالة هو أن كاتبها رجع في نقوله إلى أكثر عدد ممكن من المراجع في القراءات والفقه، والأصول، واللغة والبيان فلم يترك قولاً يمس المسألة من قريب أو بعيد إلا أتى به وهذا ما يدل على سعة الاطلاع والتعمق في البحث حتى أنه ذكر مصنفاً لعله أحدث ما كتب في الضاد من قبل السيد محمد غراقيدي النابلسي.

وكما دافع الشيخ سيدي عن الضاد الرخوة في رسالته المنثورة فإنه أيضاً نظم مقطعات اختصر فيها مجمل آرائه، منها قوله :

ليمعن القارئ بالضاد النظر	عند احتجاجه بنص المختصر
هل ثم تمييز عسير جدا	أو ثم حرف يتعب العبّدا

وهل تطيق حرفه الصبيان … والقبط والبربر والسودان
فالضاد أصعب حروفهم بلا … تنازع بين جميع الفضلا
والميز بينها وبين الظاء … صعب لدى جماعة القراء
واختصت العرب بالتكلم … بها عن أصحاب اللسان العجم
بل ذلك التمييز بين الضاد … والظاء في المخرج عند النادي
يبين ذاك للبيب الناظر … عبارة المصباح والنوادر
وليهده إلى سواء المنهج … «والضاد باستطالة ومخرج»
ونصَّ ذاك النشر والتمهيد … له والاتقان به شهيد
وإن ضاد العَرَب العَرباء … مشبهةٌ في السمع صوت الظاء
ونص ذاك في النهاية انظرُ … والفخرَ فانظره له والجعبري
وليس في تحقيقه من باس … في مبحث اللفظي في الجناس
وذاك في ألفية البيان … وشرحها قد جاء في الاتقان
وقد قفى الجلال من تأخر … فيه ولم يجعله شيئاً نكْرا
وكم شواهد لهذا المطلب … لعلماء أهل كل مذهب
فالفخر في تفسيره قد نبها … وشرح الاقناع وشرح المنتهى
ومن قضاء الحاج للمحتاج … نظره لشرحي المنهاج
والحصر للظاءات في المقدمة … وغيرها بالعد يا صاح لمه ؟
وانظر إلى قولهم مثاله … وقولهم قاصرة فياله
وانظر إلى ذكرهم من غلطا … بمزج ضاده بدال أو بطا
وفي السماع من جميع العرب … في الشرق والغرب تمام الأرب

وقوله :

الضاد حرف عسير يشبه الظاء … لا الدال يشبه في نطق ولا الطاء
لحن فشى منذ أزمان قد اتّبعت … أبناؤه فيه أجداداً وآباء
من غير مستند أصلا وغايتهم … إلف العوائد فيه خبط عشواء
والحق أبلج لا يخفى على فطن … إن استضاء بما في الكتب قد جاء
هذا هو الحق نصاً لا مرد له … من شاء بالحق فليومن ومن شاء

وقد ذيلها والدنا ببيتين هما :

من أنكر الحق لا تنصب تعالجه ... فإن فيه عضالاً ذلك الداء
ومن تأمل ألفى أصل علته ... كون الطباع لما لم تألف أعداء

وقد قرظ العلامة حبيب بن الزائد التندغي نقول شيخ سيدي بابا بأبيات يقول فيها :

أحييت يا شيخ ميت العلم إحياء ... نعم، وأسمعت لو ناديْتَ أحياء
لكنْ ظلام الهوى أعمى البصائر مِن ... مَنْ عارضوك بما لم يجد إجداء
قد عارضوك بأن الضاد لم تك عيـ ... ـن الظاء واستحسنوا من ذاك ما ساء
كأنهم غفلوا عما افتتحت به ... «الضاد حرف عسير يشبه الظاء»
وليس جعل ذوي الإنكار ضادكم ... ظاء يصيره في نفسه ظاء
بالحس يغلط في الأشياء يحسبها ... شيئاً كما قد يظن الشيء أشياء
وحبك الشيء أحياناً يُصِمُّ كما ... عن أفصح العرب خير الخلق قد جاء
ما قلت إلا الذي في الكتب جاء ومن ... لم يتصف بالحيا فليات ما شاء
كم من نصوص به جاءت مصرحة ... لا يستطيع لها المُحْصُون إحصاء
يا من بفهم وإنصاف قد اتصفوا ... تأملوا ـ صرحت لا ريب ـ جداء

4 . مكتوب زين ابن اجمد

وممن تناول بحث مشكلة الضاد من القراء الشناقطة العلامة زين الدين بن الجمد، في مكتوب سماه "طريق السداد في أمر الضاد"، وتناول فيه مخرجها مثل ما هو معروف وصفاتها وأكد على رخاوتها واستطالتها وبين أن ضاد العامة غير صحيحة إذا أخرجت من مخرج الدال والتاء، لكنه أضاف قائلاً : «إذا أنت أخرجتها من مخرجها فلا عليك في شبهها بضاد العامة»، ونحى نحو التيسير في النطق والابتعاد عن التكلف، كما أنه لم ير أن الجناس المذكور في مثل : ﴿ **وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة** ﴾ مما يشهد لشبهها بالظاء، وبما أن هذه الرسالة مختصرة ومركزة فإنا نوردها كاملة، ولو كان بعض من تكرار من رأينا من مخرج الضاد وصفاتها فقال فيه :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ورضي الله عن التابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد :

فهذا مجموع وضعه الفقيه زين بن احمد وسماه طريق السداد في تحقيق أمر الضاد، والكلام من ذلك على ثلاثة أوجه :

الأول : في بيان مخرجه وصفاته : يجهر بها لقوتها وقوة الاعتماد عليها عند خروجها ومنع النفَس أن يجري معها. والرخاوة لين الحرف عند النطق به فيضعف الاعتماد عليه ويجري النفَسُ والصوتُ معه. والاستعلاء أن يستعلي اللسان عند النطق بالحرف إلى قاع الفم. والإطباق انطباق اللسان على ما حاذاه من الحنك الأعلى. كذا فسر ابن القاصح هذه الصفات وسيأتي تفسير الاستطالة.

والوجه الثاني : في تمييزها عما تلتبس به من الحروف فأول ما تلتبس به الضاد المشالة، فهما متقاربتان جدا لما مر من اشتراكهما في جميع الصفات غير الاستطالة. ولذلك اعتبر أئمة اللغة والقراءة بالتمييز بينهما كابن مالك في منظومته المشهورة والحريري في قصيدته التي جمع فيها ذوات الظاء وهي في مقامته السادسة والأربعين لمن أرادها وكابن الجزري في مقدمته حين عد ما في القرآن مما هو بالضاد والسخاوي في قوله :

والضاد عال مستطيل مطبق	جهر يكل لديه كل لسان
حاشا لسان بالفصاحة قيم	ذرب لأحكام الحروف معان
كم رامه قوم فما أبدوا سوى	لام مفخمة بلا عرفان
ميزه بالايضاح من ظاء ففي	«أضللن غيض الماء» يشتبهان
وكذلك محتضر وناضرة إلى»	و«ولا يحض» فخذه ذا إذغان

لكنهما مع ذلك حرفان قطعا والإثنينية لا تصح إلا بالتمايز وما به التمايز غير ما به التشارك وقد مر عن ابن الجزري في نقل السيوطي عنه في نشره، وقال أيضاً في مقدمته :

والضاد باستطالة ومخرج	ميز من الظا ....

فأما مخرج الضاد فقد سبق ومخرج الظاء قال فيه صاحب الدرر اللوامع :

ومنه يخرج ومن أطرافها	ما امتاز بالاعجام عن خلافها

والضمير في قوله «لطرف اللسان، ومن أطرافها عائد للثنايا العليا يعني أن الأحرف الثلاثة المعجمة وهي الظاء والذال والثاء تخرج من طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا فهي كما في ابن القاصح في المخرج السابع من مخارج الفم وقد مر أن

الضاد في المخرج الرابع فهما متباعدان في المخرج فقد تمايزا مكانا وبقي التمايز لفظا ولم يبق له إلا الاستطالة فاحتجنا إلى بيانها. وقد بينها ابن القاصح في ما مر باستطالته من الحافة إلى ما يليها من الأضراس وفسرها أيضاً كغيره بأنه يستطيل حتى يتصل بمخرج اللام وانحراف اللام أيضاً المذكور في قول صاحب الدرر:

واللام مالت عند بعض الأحرف   فسميت لذاك بالمنحرف»

«والمراد به كما قال شارحه وصولها لمخرج الضاد وذكر أيضاً أن بعضهم يستغني عن الانتشار وهو التفشي الموصوف به الضاد عند بعضهم بالاستطالة وعليه فلا محذور في مجموع الأمرين وهو استطالتها إلى ما يلي الحافة من الأضراس ووصولها لمخرج اللام إذ كل ذلك يصدق عليه الانتشار فبان من هذا أن الاستطالة هي الفارق بين الضاد والظاء في اللفظ».

«ومما تلتبس به الضاد أيضاً ضاد العامة ومن لم يمارس المخارج من غيرهم وهو حرف يخرج من مخرج الأحرف الثلاثة التي تخرج من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا وهي الطاء والتاء والدال وهو أقرب إلى الدال ويفارقه في الإطباق فكان الفرق بينهما كالفرق بين الذال والظاء المعجمتين وبين التاء والطاء والصاد والسين لأن الكل متفق في المخرج ومختلف في الانفتاح والإطباق وربما جعلوه دالا صريحة كقولهم «العالم الفلاني امديّق» يعنون «مضيقاً» ولفظه قريب من لفظ الضاد الأصلية لولا الشدة التي فيه».

«ومما تلتبس به الضاد الأصلية أيضاً أن تخرج من مخرجها ولا تميز من لفظ الظاء المشالة وذلك لا يجوز عند أئمة الشأن كالمحقق ابن الجزري والسيوطي والسخاوي من أنها لابد من تمييزها عنها وهو بالمخرج والاستطالة وهذا الحرف المخرج من مخرج الضاد ولم يميز من لفظ الظاء لا استطالة فيه إذ لو كانت فيه لتميز لأنه المقدم لماهية الضاد لما مرّ. فإن قلت تطويل اللفظ به مع الحافة هو استطالته فالجواب أن الاستطالة إلى أي جهة كانت إن لم تميزه فليست باستطالة والظاهر أن ذلك تطويل وليس باستطالة لأن الاستطالة وصف الحرف والصفة لا تفارق موصوفها، والتطويل وصف اللافظ فإذا لفظ به فلابد أن يلفظ به مع صفاته ومنها مشاركته للظاء لفظاً ويكون تطويله أمراً زائداً على ذلك ومن تفسير الاستطالة كما مر عن ابن القاصح أن يستطيل من الحافة إلى ما يلي من الأضراس».

«وأنت يا أخي إذا أخرجت الضاد من مخرجها مبيناً صفاتها فلا عليك في مقاربتها من ضاد العامة لفظاً، ولا تال جهداً في تأخيرها مع حافة اللسان ليلا تقرب من الدال، ولتحذر من الشدة التي في ضاد العامة لأن الضاد الأصلية رخوة، ولتحافظ أيضاً على إطباقها ليلا تجيء لاما مفخمة فحينئذ يزيدك يقينا حتى يثلج صدرك للنقط بها كونها لا يشاركها غيرها في المخرج، فما أخرج منها مباينا في اللفظ لغيره ليس إلا إياها، ولا يكاسلك عنها قولهم إنها خاصة بلغة العرب لأن العرب لم تدون إلا لغيرهم لأن طباعهم تغنيهم عن قراءتها مع أن أئمة القراءة العربية الذين شافهوا العرب حتى نقلوا عنهم المخارج وغيرها ووصفوها لنا فيهم الأعاجم فكان سيبويه فارسياً وأبو علي الفارسي كذلك والأئمة السبعة الذين تواترت قراءتهم وتسلسلت حتى جمعها حافظ الأندلسي أبو عمرو الداني في كتابه التيسير ونظمه الشاطبي بلاميته أكثرهم أعاجم ولذا قال الشاطبي :

أبو عمرهم واليحصبي بن عامر	صريح وباقيهم أحاط به الولا

وقد وصفوا المخارج ولم يهملوا ضادا ولا غيره وأقدمهم عبد الله بن عامر أدرك سنتين من حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل إنه قرأ على عثمان. ولا أرى الحكاية أن الضاد خاصة بلغة العرب إلا التعويق عن التعليم نعم من عجز عنها لعدم قبول التعليم فهو معذور للكنته وعجمته».

والوجه الثالث : ما يطلب الاعتناء بالضاد قبله من الحروف وقد بينه السخاوي بقوله :

وأبنه عند التاءِ نحو «أفضتم»	والطاءِ نحو «اضطر» غير جبان
والجيم نحو «اخفض جناحك» مثله	والنون نحو «يحضن» قسه وعان
والراء «وليضربن» أو لام كـ «فضـ	ـل الله» بيّن حيث يلتقيان
وبيان بعض ذنوبهم و«اغضض» و«أنـ	ـقضَ ظهرك» اعرفه تكون ذا شان

ولابن الجزري في مقدمته :

وإن تلاقيا البيان لازم	«انقض ظهرك» «يعض الظالم»

تنبيه : ذكر سيد زروق في نصيحة أن من آيات القراءة التكليف في المخارج قال شارحها ابن زكري اعلم أنه لابد من مراعاة إخراج الحروف من مخارجها والمبالغة في ذلك والإفراط في مراعاة الأمور المذمومة لأنه يشغل عن التدبير والتفهم المقصود بالذات.

«قال أبو الفرج ابن الجوزي لبّس إبليس على بعض المصلين في بعض مخارج الفروض فتراه يقول «الحمد» فيخرج الكلمة عن قانون أدب الصلاة وتارة يلبس عليه تحقيق التشديد وفي إخراج ضاد «المغضوب»، قال وقد رأيت من يخرج بصاقه مع إخراج الضاد لكثرة تشديده والمراد تحقيق الحرف حسب، وإبليس يخرج هؤلاء عن فهم التلاوة».

«وعد في الإحياء من الأسباب المانعة من فهم المعاني كلام الله كون القارئ منصرفا إلى تحقيق الحروف ويخيل إليهم أنهم لم يخرجوها من مخارجها، فهذا يكون تأمله مقصوراً على مخارج الحروف فأنى تنكشف له المعاني، فما أعظم ضحكة الشيطان بمن كان مطيعاً لمثل هذا التلبيس هـ، وقال في روح البيان وفي الحديث : رب قارئ القرآن والقرآن يلعنه هـ. وهو متناول لمن يخل بمبانيه أو معانيه أو بالعمل بما فيه وذلك موقوف على بيان اللحن، وهو أنه جلي وخفي : فالجلي خطأ يعرض اللفظ ويخل بالمعنى بأن بدل حرفا مكان حرف بأن يقول الطالحات مكان الصالحات، وبالإعراب كرفع المجرور ونصبه سواء تغير المعنى به أم لا، كما إذا أفرد : «إن الله بريء من المشركين ورسوله «بجر رسوله». والخفي خطأ يخل بالعرف والضابطة كترك الإخفاء والإدغام والإظهار والقلب وكترقيق المفخم وعكسه ومد المقصور وقصر الممدود وأمثال ذلك. ولاشك أن هذا النوع مما ليس بفرض عين يترتب عليه العقاب الشديد، وإنما فيه التهديد وخوف العقاب. قال وفي بعض شروح الطريقة ومن الفتنة أن يقول لأهل القرى والبوادي والعجائز والعبيد والإماء لا تجوز الصلاة بدون التجويد، وهم لا يقدرون عليه فيتركون الصلاة، رأسا. فالواجب أن يعلم مقدار من يصح به النظم والمعنى ويتوغل في الإخلاص وحضور القلب هـ، ولما سمع حمزة تلميذاً يبالغ في ذلك قال له : «بني أما علمت أن ما وراء الجعودة قطط وما وراء البياض برص وما وراء القراءة ليس بقراءة». ومن قصيدة السخاوي التي من بعضها :

لا تحسب التجويد مداً مفرطا	أو مدّ ما لا مَد فيه لوان
أو أن تشدد بعد مدٍّ همزة	أو أن تلوكَ الحرفَ كالسكّران
أو أن تفوه بهمزة متهوّعا	فيفرُّ سامعُها من الغثيانِ
للحرف ميزان فلا تك طاغياً	فيه ولا تَكُ مُخْسِرَ الميزانِ

خاتمة حسنى :

في صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي اللّه عنه أنه صلى اللّه عليه وسلم قال إن الدين يسر ولن يشاد أحد الدين إلا غلبه فسددوا وقاربوا وأبشروا هـ.

تذييل :

وهو أنه لا يستدل على مماثلة للظاء في اللفظ بما يستدل به أهل البديع للجناس اللفظي من قوله تعالى : ﴿ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ﴾ لأنه مماثلة لما سوى الضاد والظاء من كلمتي ناضرة وناظرة. وأما هما فالذي بينهما التناسب لفظا للتقارب في الصفات وهو مسلم لما سبق وهما اللذان وقع بهما الاختلاف بين ركني التجنيس وإلا لكان الجناس تاماً فإن قلت عطف ما يكتب بالنون والتنوين عليهما كقوله :

أحسن خلق اللّه وجها وفما إن لم تكن أحق بالحسن فمن

وما يكتب بالتاء والهاء كقلهم النفس مجبولة على معاداة المعادات يقتضي المماثلة، فالجواب أولا أن النون والتنوين والهاء والتاء تختلف ألفاظهما في الوقف كما لا يخفى، وثانيا أن هذا إن كان من دلالة الاقتران فالمشهور عدم اعتبارها عند الأصوليين ولذا قال في الكوكب الساطع :

أما القران بين جملتين لفظاً فلا يعطي استواء ذين

في كل حكم ثم لم يبين وقال يعقوب نعم والمزني

والأصل في ذلك قوله تعالى : ﴿ كلوا من ثمرة إذا أثمر وءاتوا حقه يوم حصاده ﴾ فاقترن الأمر بالأكل في العطف مع الأمر بإيتاء الحق الذي هو الزكاة، والأول للإباحة والثاني للوجوب إجماعا فيهما، وعلى التنزل وعدم إلغاء دلالة الاقتران فابن الأثير في المثل السائر قارن بين الآية السابقة وبين مالا تمكن فيه دعوى المماثلة ونصه القسم الثاني من المشبه بالتجنيس وهو أن تكون الألفاظ متساوية في الوزن مختلفة في التركيب بحرف واحد لا غير وإن زاد على ذلك خرج عن باب التجنيس فمما جاء منه قوله تركيبهما مختلف في حرف واحد وكذلك قوله تعالى : ﴿ وهم ينهون عنه وينئـــون عنه ﴾ وكذكل قوله تعالى : ﴿ ذلكم بما كنتم تفرحون في الأرض بغير الحق وبما كنتم تمرحون ﴾ وعلى هذا ورد قوله النبي صلى اللّه عليه

وسلم الخيل معقود بنواصيها الخير، وقال بعضهم لا تنازل المكارم إلا بالمكاره، وقال أبو تمام :

يمدون من أيد عواص عواصم تصول بأسياف قواض قواضب

وقول البحتري :

من كل ساجي الطرف أغيد أجيد ومهفهف الكشحين أحوى أحور

وكذلك قوله :

شواجر أرماح تقطع بينهم شواجن أرحام ملوم قطوعها

فهل تمكن دعوى المماثلة بين الهاء والهمزة في ينهون وينئون والفاء والميم في تفرحون وتمرحون واللام والراء في الخير والخيل فكذلك قوله تعالى : ﴿ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ﴾.

5 . رسالة محمد فال بن عبد اللّه

ومما كتب في الضاد أخيراً رسالة وضعها ابن أخينا العلامة محمد فال بن عبد اللّه بن محمد فال، تعتبر اختصاراً لمؤلف الشيخ سيدي إلا أنها جاءت بإضافات لطيفة في هذا الموضوع ؛ وهي تشتمل على مقدمة حول مخرج الضاد، مع ثلاثة فصول أحدهما في صفاته، والثاني في ثبوت تشابه بينه وبين الظاء المعجمة والثالث في الفرق بينهما، وخاتمة في روايات القراء، والرسالة ما زالت مسودة ولم أتصل بها كاملة، وفيما يلي مقتطفات منها :

ففي المقدمة بدأ المؤلف ببيان وجوب تجويد القرآن الكريم وهو يتطلب معرفة مخارج حروف العربية وصفاتها، وفسر مصطلح المخرج وضرورة مراعاته في النطق. ثم ذكر أقوال العلماء والقراء في مخرج الضاد، وهو أمر لا خلاف فيه، وأورد نظماً لم يذكر قائله، إلا أن مضمونه معروف وهو :

وأول الحافة فيه إن ولي أضراسك اليسرى لضاد معضل

هذا كثير ومن اليمين قل ومنهما قد عز الأعلى الأجل

ومن كلا هذين أضحى عمر يخرجها كما أتانا الخبر

ثم ذكر أن المختار بن الگليب كان أول من قرأ بالضاد الرخوة في بلاد شنقيط وأورد له أبياتاً في ذلك. ثم تحدث عن صعوبتها وعسرها على الناطق ولو كان

عربياً، وأورد مقال النابلسي أنها لو كانت تسهل على المبتدإ في أول الأمر لكانت نصوص العلماء عبثاً في غير محلها، ولم يتكلم أحد عن الضاد إلا بالغ في صعوبتها. وفي الكلام عن صفاتها بدأ بذكر الرخاوة، وذكر تمثيل سيبويه في رخاوتها بـ «انقض» و«الطش» وفهم من مقارنته للضاد بالشين وجود نوع من التفشي في الضاد ؛ ثم أتى بكلام النحاة والقراء في تفسير الرخاوة، وهو أن يجري معه الصوت، ولخص في هذا ما حرره الشيخ سيدي بابا في رسالته، ثم ختم الحديث عن رخاوة الضاد بسرد باقي صفاتها وحسب ما جاء في نونية السخاوي في أبياته السالفة، التي منها قوله :

ميزه بالإيضاح عن ظاء ففي أضللن أو في غيض يشتبهان

ومن الغريب ما ذكر عن بعض تلامذة التنواجيوي أن أهل البلاد الشنقيطية كانوا يبدلونها لاماً مغلظة. وسأل القاضي عبد الله بن محمد العلوي قاضي مراكش سيدي عيسى السكتاني عن أمرهم فأجاب بإجابة استتابتهم وإلا قوتلوا.

ثم ذكّر الكاتب بتفسير الاستعلاء والاطباق ؛ ونبه على قول القراء أن الصاد والضاد متوسطان في الإطباق وأن إطباقهما لا يصل إلى التصاق اللسان بالحنك، كما ذكر أن من صفاتها التفشي على قول والاستطالة بالاتفاق.

وفي الفصل الثاني بسط القول في تشابه الضاد والظاء إذ لا يفرق بينهما إلا المخرج والاستطالة، وأورد في هذا الفصل أكثر المسائل التي مرت في كتاب الشيخ سيدي، ولكن من زيادته هنا ما ذكر عن ابن الأعرابي في "وفيات الأعيان" قوله بجواز تعاقب الضاد والظاء عند العرب. ولا يخطأ من يجعل هذه مكان هذه، وأنشد في ذلك :

إلى الله أشكو من خليل أوده ثلاث خصال كلها لي غائض

ودليلاً على صعوبة الضاد وشبهها بالظاد قول القائل :

كن ليناً سهل الجناب ولا تكن صعب المراس فإنه إزراء

وانظر لحرف الضاد أصبح ساقطاً لما تعسر واستقام الظاء

وتعرض لحكم من لا يميز بينهما في الصلاة على غرار ما رأينا عند الشيخ سيدي، كما نقل كلام الألوسي في روح المعاني عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وما هو على الغيب بضنين ﴾ فإنهم قالوا بالظاء خط مصحف ابن مسعود، ثم إن هذا لا ينافي

قول أبي عبيدة أن الضاد والظاء لا يختلفان إلا بزيادة رأس إحداهما على الأخرى زيادة يسيرة قد تشتبه كما لا يخفى، والفرق بين الضاد والظاء مخرجاً أن الضاد مخرجها من أصل حافة اللسان وما يليها من الأضراس من يمين اللسان أو يساره، ومنهم من يتمكن من إخراجها منهما، والظاء مخرجها من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا. واختلفوا في إبدال إحداهما بالأخرى هل يمتنع وتفسد به الصلاة أم لا ؟ فقيل تفسد قياساً ونقله في المحيط البرهاني عن عامة المشايخ، ونقله في الخلاصة عن أبي حنيفة ومحمد، وقيل لا استحساناً ونقله فيها عن عامة المشائخ كأبي مطيع البلخي ومحمد بن سلمة، وقال جمع إنه إذا أمكن الفرق بينهما فتعمد ذلك وكان ممن لم يقرأ بها كما هاهنا وغَيَّرَ المعنى فسدت صلاته، وإلا فلا، لعسر التمييز بينهما وخصوصاً على العجم وقد أسلم كثير منهم في الصدر الأول ولم ينقل حثهم على الفرق وتعليمه من الصحابة، ولو كان لازماً لفعلوه ونقل. وهذا هو الذي ينبغي أن يعول ويفتى به. وقد جمع بعضهم الألفاظ التي لا يختلف معناها ضاداً وظاءاً في رسالة صغيرة ولقد أحسن بذلك فليراجع فإنه مهم. هـ منه باللفظ.

وعن صعوبة التفرقة بينهما في السمع، أورد كلاماً لبعض الباحثين يقول فيه : قلت مقتضى كلام صاحب النهاية في هذا المحل أنه مال إلى أنه من أصعب من صعب عليه إخراج الضاد من مخرجها يجعلها ظاءً لأنه فيه توسع العامة هنا في القرآن والحديث لأن غيرهما ليس فيه حرج، فافهم، مع أن الفخر الرازي قال إن الفرق بين الضاد والظاء من تكليف ما لا يطاق، وقال زكريا اشتد الشبه بينهما واحتاج القارئ في ذلك إلى الرياضة التامة. وأما قول زكريا التخلص بلفظ الظاء واجب لئلا تدخله شائبة بلفظ الضاد أو لفظ الذال. هـ.

وأما الفصل الثالث فلم أطلع في المسودة إلا على قليل منه ويتعلق بضرورة إظهار الضاد في مواضع معينة ينبه على القراء مثل ﴿ أنقض ظهرك ﴾ و﴿ يعض الظالم ﴾ وأن هذا التنبيه غير وارد في قراءة العامة، لأن الضاد الشائعة لا تشبه عندهم الظاء، وفي هذا دليل على مغايرتها للصفات الموسومة بها عند القراء. ولم نتمكن من الاطلاع على بقية الفصل ولا على الخاتمة من هذه الرسالة لما لحق المخطوطة من خروم.

6 . رأي أحد علماء اللغة المعاصرين

هذا هو مجمل آراء الشناقطة في الضاد، ولكن ما هو رأي اللغويين ؟. نترك الجواب للدكتور إبراهيم أنيس إذ يقول عن تاريخ تطور حرف الضاد[1] :

«قد يدهش بعض المصريين وأهل الشام وجهات أخرى في البلاد العربية لهذه التسمية «لغة الضاد» ويتساءلون عن السر فيها، ولاسيما بعد أن يتصلوا باللغات الأوروبية فيروا أن بعض هذه اللغات تتضمن من الأصوات ما يشبه نطقهم بالضاد، ففي الإنجليزية مثلا كلمات مثل Darling Does وغيرهما، ثم لا يلبث هؤلاء أن يتبينوا أن هذا الصوت سواء فخم أو رقق في الانجليزية «فونيم» واحد، فلا تتغير الدلالة بسبب تفخيمه وترقيقه، ولذلك يرمز له في الإنجليزية برمز كتابي واحد، في حين أن نفس الصوت حين يفخم في النطق العربي تختلف معه دلالة الكلمة عنها في حالة ترقيقه. ويكفي أن نذكر الكلمتين «الضرع» بمعنى المثل، «الدرع» لباس الحرب، لنلحظ أنه ترتب على التفخيم والترقيق اختلاف الدلالة، أي أن الصوت وهو مفخم «فونيم» مستقل، وأنه وهو مرقق «فونيم» آخر مستقل، ولذلك رمز لكل منهما في الكتابة العربية بركز كتابي متميز. وهنا قد نتصور لأول وهلة أن هذا هو السر في تسمية العربية بلغة «الضاد»، غير أنا لا نلبث أن نكتشف أن هذه الظاهرة غير مقصورة على الضاد، بل نراها أيضاً في الصاد والطاء والظاء. ففي حالة الصاد مثلاً يكفي أن نقارن بين الفعلين «صبر، سبر» لنتبين أنه ترتب في العربية على تفخيم الصوت وترقيقه اختلاف الدلالة، في حين أنه في الانجليزية إذا نطق الانجليزي بالكلمة «Ask» وفخم الصوت فالمعنى لا يختلف حين يرقق الأمريكي هذا الصوت من نفس الكلمة».

«فإذا أتيح لبعضنا الاطلاع على وصف سيبويه لصوت «الضاد» القديمة تبين لهم أن الضاد التي وصفها سيبويه تختلف عن ضاد المصريين وأهل الشام في أمرين :

أولهما : أن ضاد المصريين شديدة أو انفجارية، في حين أن التي وصفها سيبويه رخوة.

ثانيهما : أن ضاد المصريين من طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا، ولكن التي وصفها سيبويه مخرجها على حسب تعبيره (أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس).

---

(1) د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، القاهرة.

«وإذا حاولنا تطبيق الوصف الذي جاء في كتاب سيبويه على النطق السائد الآن في العراق وشرق الأردن وجهات أخرى من البلاد العربية لاحظنا فرقاً دقيقاً بين الضاد القديمة والتي ينطق بها في هذه المناطق».

«وهكذا نرى أن الضاد التي وصفها سيبويه والتي قال عنها «إنه لا شيء من موضعها غيرها» هي صوت فريد لا نكاد نجد له نظيراً في اللغات السامية شقيقات اللغة العربية، وهي الصوت الذي قال عنه برجستراسر في كتابه "التطور النحوي» ما نصه : «فالضاد حرف غريب جداً غير موجود على حسب ما أعرف في لغة من اللغات إلا العربية، ويغلب على ظني أن النطق العتيق للضاد لا يوجد الآن عند أحد من العرب».

ويقول اليازجي عن هذه الضاد في مجلة "الضياء" : «وأما لفظ الضاد فإنا لم نسمع من يحكمه لهذا العهد على ما رسمه علماء العربية من مخرجه، والظاهر أنه لكثرة اختلاط العرب بغيرها مع فقد هذا الحرف من لغات الأعاجم ضاع موضعه من الألسنة ولم يبق من يحقق لفظه».

«وهي أيضاً التي وصفها ابن الجزري في كتابه "النشر في القراءات العشر" بقوله : «والضاد انفردت بالاستطالة، وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله، فإن ألسنة الناس فيه مختلفة إلخ...». ثم يذكر أنواعاً من النطق بهذا الصوت، ويقرر أن كل ذلك لا يجوز».

«ولما تحدث سيبويه عن الحروف التي سماها «غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن» ذكر من بينها «الطاء التي كالتاء» وهذه هي السائدة في معظم البلاد العربية، ولا يكاد يفطن إليها أحد أو يعترض عليها، كما ذكر من بينها ما سماه «بالضاد الضعيفة» التي حاول وصفها في كلام لم نستطع حتى الآن أن نحدد مدلوله الدقيق في ضوء الدراسات الصوتية الحديثة، ولكن سيبويه نفسه يعترف أن محاولة وصف هذه الحروف غير المستحسنة لا يجدي كثيراً، وأنها لا تتبين إلا بالمشافهة. على أننا قد نجد في إشارة ابن يعيش إلى هذه الضاد الضعيفة بعض الوضوح. فهو يقول عنها ما نصه، «والضاد الضعيفة من لغة قوم اعتاصت عليهم فربما أخرجوها ظاء، وذلك أنهم يخرجونها من طرف اللسان وأطراف الثنايا، وربما راموا إخراجها من مخرجها فلم يتأت لهم ذلك فخرجت بين الضاد والظاء».

«وهكذا تركنا سيبويه في حيرة من أمر هذا الصوت، ولكنه لم يشر مطلقاً إلى أن الضاد وحدها مما تميزت به اللغة العربية، أو أن هذه اللغة تسمى بلغة الضاد».

«وقد يدهش بعضنا لصمت سيبويه عن هذه التسمية «لغة الضاد» إذ تذكر ذلك الحديث المروي في كتب النحاة والأصوليين من المتأخرين وهو «أنا أفصح من نطق بالضاد».

«ولو قد صح هذا الحديث لاقتضى ذلك أن النطق بالضاد القديمة صفة تميز بها النطق العربي أيام النبي صلى اللّه عليه وسلم، بل وقبل ذلك، وأن تلك الصفة كانت قد شاعت وذاعت وأنه قد أصبح من المألوف المعهود حينئذ تمييز العربي بوساطة النطق بهذا الصوت، مما يسوغ أن يطلق على اللغة العربية «لغة الضاد».

«ولكن هذا الحديث كما يقرر معظم الثقات من القدماء لم يثبت ولم يصح وليس له سند. فيروي القاضي عياض في كتابه الشفاء هذا الحديث في صورة «أنا أفصح العرب بيد أني من قريش إلخ...» ويعلق على هذه الرواية شراح الشفاء فقبول شهاب الدين الخفاجي في كتابه نسيم الرياض ما نصه : «وأما ما اشتهر من «أنا أفصح من نطق بالضاد» فقالوا إنه لم يثبت وإن ذكر في كتب النحو والأصول»، ويقول علي القارئ في شرح الشفاء أيضاً : «وأما حديث أنا أفصح من نطق بالضاد فنقله الحلي عن ابن هشام، لكن لا أصل له كما صرح به جماعة من الحفاظ».

«وقد أعيانا البحث في كتاب السيرة لابن هشام وشرحه للسهيلي، فلم نعثر لهذا الحديث على أثر، فإن كان المراد هو ابن هشام النحوي في القرن الثامن الهجري فلا قيمة لورود الحديث في كتابه «مغنى اللبيب»، لاسيما بعد أن جاء في حاشية الأمير على المغني أن هذا الحديث لا سند له».

«وهنا نتساءل ماذا كان موقف العرب أيام ظهور الإسلام من الصوتين (الضاد والظاء) وهما اللذان اختصتهما اللغة العربية دون سائر الساميات بالرمز لهما في الكتابة العربية ؟.

لا يخالجنا الآن أدنى شك في أن العرب القدماء كانوا في نطقهم يميزون هذين الصوتين تمييزاً واضحاً، ولكنهم فيما يبدو كانوا فريقين : فريق يمثل الكثرة الغالبة هؤلاء هم الذين كانوا ينطقون بهما ذلك النطق الذي وصفه سيبويه».

«أما الفـريق الآخـر فكان يخلط بين الصـوتين. ويدل على هذا مـا يروى في المصباح المنير حين يتحدث عن لغة حكاها الفراء عن المفضل قـال : «من العرب من يبدل الضاد ظاء فـيقول : «عظت الحرب بني تميم»، ومن العرب من يعكس فيبدل الظاء ضاداً فـيقول في «الظهر» «ضهر»»، وهذا وإن نقل وجاء استعمـاله في الكلام فلا يجوز العمل به في كتاب اللّه. ويذكر السيوطي في المزهر :

«فاظت روحه، وفاضت روحه، ويقـول إن الصورة الأولى تنسب لتميم، ولكن أبا عبيدة يرى أن بني ضبة وحدهم هم الذين كانوا يقـولون «فـاظت روحه»، بالظاء وأن سائر العرب كانوا ينطقون الكلمة بالضاد».

«ويذكر إبراهيم اليازجي في مجلة الضياء ما نصه : «ونقل عن الأصمعي أنه قـال : تتبعت لغات العرب كلها فلم أجد فـيهـا أشكل من الفرق بين الضـاد والظاء، وقال صـاحب العين إتقان الفصل بينهما واجب». وتروى قصة طريفة بهذا الصدد يقال فيها : قال رجل لعُمَر يا أمير المؤمنين أَيُظَحَّى بضبي ؟ قال عمر : وما عليك لو قلت أيضحى بظبي ؟ ... قال الرجل إنها : لغة... قال عمر : انقطع العتاب ولا يضحى بشيء من الوحش».

ولعل من هذا أيضـاً ما يذكره الجـاحظ : «كان رجل بالبصرة له جارية تسمى ظمياء فكان إذا دعاها قـال : يا ضمياء بالضاد، فقال له ابن المقفع : قل يا ظمياء، ناداها يا ضمياء، فلما غير عليه ابن المقفع مرتين أو ثلاثاً، قـال : هي جاريتي أو جاريتك ؟»

ولسنا ندهش بعد هذا أن تروى لنا المعاجم العربية مثل الكلمات الآتية :

1. ضج : صاح في غير الحرب، ظج : صـاح في الحرب.
2. التقريض = التقريظ
3. عضته الحرب، عظته.
4. فاضت روحه، فاظت روحه.
5. جض : مشى، جظ : عدا.
6. أبهضني : فدحني، بهظه الأمر : غلبه وثقل عليه.
7. بض أوتاره : حركها ليهئها للضرب، بظ.

«وهذا الخلط الذي وقع في بعض اللهجات المغمورة إنما كان سببه هذين الصوتين على حسب وصف سيبويه لهما يشتركان في بعض النواحي الصوتية، أو بعبارة أخرى كان وقعهما في الآذان متشابهاً».

«ولعل مما يستأنس به لهذا التشابه بين الصوتين في النطق القديم وقوعهما في فاصلتين متواليتين من فواصل القرآن الكريم، مثل ما جاء في سورة فصلت، قال تعالى : ﴿ فلننبئن الذين كفروا بما عملوا ولنذيقنهم من عذاب غليظ، وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض ونأى بجانبه، وإذا مسه الشر فذو دعاء عريض ﴾».

«وفي رأيي أن الانسجام الموسيقي بين فواصل كثير من الآيات القرآنية يهدينا إلى النطق الأصلي لبعض أصوات اللغة وقت نزولة القرآن».

«وإذا أخذنا برأي ابن قتيبة وغيره من الربط بين كثير القراءات القرآنية ولهجات العرب القدماء نجد أن القراءة المروية في قوله تعالى : ﴿ وما هو على الغيب بضنين ﴾ قرئ أيضاً ﴿ بظنين ﴾، يمكن تفسيرها على أساس أن قلة من العرب كانوا ينطقون الضاد ظاء. ونشعر من كلام ابن جرير الطبري في تفسيره أنه يميل إلى هذا، فهو يقول بعد ذكر هذه القراءة ما نصه : «وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب ما عليه خطوط مصاحف المسلمين متفقة وإن اختلفت قراءتهم به وذلك «بضنين» بالضاد، لأن ذلك كله كذلك في خطوطها، فإن كان ذلك كذلك فأولى التأويلين بالصواب في ذلك تأويل من تأوله : «وما محمد على ما علمه من وحيه وتنزيله ببخيل بتعليمكموه أيها الناس». فالمصاحف كلها تتفق في رسم الكلمة بالضاد وفي رأي الطبري ترجيح معنى واحد للآية حتى مع القراءتين.

أما الزمخشري في الكشاف فيذكر أن الكلمة قد رسمت في مصحف عبد اللّه بن مسعود بالظاء وفي مصحف أُبَيٍّ بالضاد. ويقرر أن رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم كان يقرأ الكلمة بالضاد. ثم يقول الزمخشري ما نصه : «وإتقان الفصل بين الضاد والظاء واجب، ومعرفة مخرجيهما لابد منه للقارئ، فإن أكثر العجم لا يفرقون بين الحرفين. وإن فرقوا ففرقاً غير صواب، وبينهما بون بعيد...» إلى أن يقول : «ولو استوى الحرفان لما ثبت في هذه الكلمة قراءتان اثنتان، واختلاف بين جبلين من جبال العلم والقراءة، ولما اختلف المعنى والاشتقاق والتركيب».

«ففي رأي الزمخشري أن للآية معنى على القراءة بالضاد يختلف عن معناها على القـراءة بالظاء. ولكنني أطمئن إلى رأي الطبري وأميل إلى ترجيحه، وأرى القراءة بالظاء إنما كانت على أساس لهجة بعض العرب القدماء ممن كانوا ينطقون بالضاد ظاء.

«وهكذا نرى أن علماء اللغة حتى أواخر القرن الثاني من الهجرة لم يشيروا إلى صوت الضاد على أنه مما تميزت به العربية وحدها، ولم يطلقوا على هذه اللغة ذلك القول المأثور : «لغة الضاد». وكل ما أشاروا إليه في كتبهم أنه كان هناك أنواع من النطق غير مستحسنة وقعت في بعض الأصوات ومن بينها الضاد».

«ثم جاء الجاحظ وتوقعنا أن نرى في كتبه ما يوضح هذا الغموض، فهو الذي عني بعناية كبيرة بلغة العرب، ونطق العرب، وموقف الأعاجم من أصوات العرب. فقد تحدث عن كثير من عيوب النطق بين المتكلمين، كما تحدث عن نطق النبطي والخرساني والأهوازي والزنجي والسندي والحبشي، وكان مما قرره أن السندي يجعل الجيم زاياً، ولا يقدر على غير هذا (ولو أقام في عليا تميم وفي سفلى قيس وبين عجز هوازن خمسين عاماً). كذلك تحدث الجاحظ عن أولئك الذين كانوا ينطقون بالحاء هاء، وبالعين همزة، وبالقاف كافاً، وغير ذلك مما جاء في البيان والتبيين. وقد بلغ من إعجاب الجاحظ بلغة العرب ونطق العرب أن قال : «ليس في الأرض كلام هو أمتع، ولا أنفع، ولا آنق، ولا ألذ في الأسماع، ولا أشد اتصالاً بالعقول السليمة، ولا أفتق للسان، ولا أجود تقويماً للبيان من طول سماع حديث الأعراب العقلاء الفصحاء»».

ومع هذا أو برغم هذا، لا نكاد نعثر في كلام الجاحظ على إشارة لصوت الضاد وموقف العرب الأعاجم منها إلا قوله : «قال الأصمعي ليس للروم ضاد». أي أن نطق العرب للضاد في صدر الإسلام لم يكد يسترعي انتباه أحد من العلماء، ولم يشر إليه على أنه مما تميزت به العربية حتى أواخر القرن الثاني من الهجرة، فلم يقل أحد حتى ذلك الحين إن بعض المتكلمين بالعربية قد تعثروا في النطق بهذا الصوت وحده، وإن العربية سميت لغة الضاد من أجل ذلك.

«أما إشارة الجاحظ إلى أن الأصمعي كان يقول : «ليس للروم ضاد» فهي إشارة مقتضبة وملاحظة لغيره وليس مسؤولاً عنها، فليست من ملاحظاته المباشرة

التي مارسها بنفسه، وأفاض في شرحها كلما وجد انحرافاً في النطق بالأصوات العربية. فإذا صح أن بعض المتكلمين بالعربية من الأعاجم قد تعثروا في النطق بهذا الصوت في أيام الجاحظ فلابد أن ذلك كان من النادر، ومثله حينئذ مثل ما كان لدى بعض العرب القدماء. أي لم يكن من الوضوح أو الشيوع كما كان تعثرهم في الحاء والعين وغيرهما من الأصوات التي ذكرها الجاحظ. فابن المقفع مثلاً هو الفارسي الأصل والثقافة كان يستطيع التمييز بين الضاد والظاء، وقد حاول إصلاح النطق بها لرجل من البصرة في قصة ظمياء وضمياء. وإذا افترضنا أن هذا الرجل كان من العرب يكون شأنه شأن تلك اللهجة العربية المغمورة التي حكاها الفراء عن المفضل، أما إذا كان من العجم فهذا دليل أيضاً على أن خلط الأعاجم بين الصوتين كان نادراً، على الأقل حتى أوائل القرن الثالث من الهجرة. فلم يكن من الشيوع بحيث يميز العجمي من العربي في أثناء الكلام بالعربية».

«ثم بدا بعد الجاحظ في سرعة عجيبة اضطراب الألسنة في النطق بالضاد العربية، وظهر الخلط بينها وبين الظاء في الشرق بصفة خاصة بعد أن تغلغل الفرس والأتراك في البيئة العربية. وكلنا نعرف موقف الفرس والأتراك من الضاد إذ نسمعها منهم ظاء عامية أي تلك التي يتلقى فيها طرف اللسان بأصول الثنايا العليا، كما هو الشأن في نطق العامة لكلمة «مضبوط»، مظبوط، «ضابط» ظابط، «حضرتنا» حظرتنا... إلخ. ويبدو أن أثر الفرس والأتراك كان في الشرق أعمق منه في أي مصر آخر من الأمصار العربية».

«وإذا سلمنا بما ينسبه بروكلمان إلى ابن قتيبة من تأليف أرجوزة في الضاد والظاء ذكر فيها مجموعة من الكلمات التي تكتب بالضاد والتي تكتب بالظاء، يكون الخلط بين الصوتين قد بدأ يسترعي الانتباه عقب وفاة الجاحظ التي ظهرت بعد ذلك، وفي كل عصور اللغة، رغبة في التمييز بين الصوتين من حيث الكتابة لا من حيث النطق. ولكني أشك في نسبة هذه الأرجوزة إلى ابن قتيبة، وأظن أن المحاولة الأولى لهذا التمييز الكتابي هي تلك التي قام بها الصاحب ابن عباد في القرن الرابع الهجري، فلم يكد يبدأ هذا القرن حتى أحس بعض علماء اللغة باضطراب الألسنة في التمييز بين هذين الصوتين (الضاد، الظاء) اضطراباً شديداً، بل بلغ الأمر بهذا الاضطراب إلى أن امتد إلى أقلام بعض الكتاب فأصبحوا يكتبون بعض الكلمات المشتملة على الضاد بالظاء أو العكس، وهذه هي الظاهرة التي نشهدها الآن بين

التلاميذ في بعض البلاد العربية ولما استفحل الأمر في القرن الرابع الهجري شهدنا من علماء اللغة من يؤلفون كتيبات ينصون فيها على الكلمات التي تكتب بالضاد والتي تكتب بالظاء، مثل ذلك الكتيب الذي وضعه الصاحب ابن عباد وسماه "الفرق بين الضاد والظاء"، وقد حقق هذا الكتيب ونشر في بغداد منذ عدة سنوات. وقد جمع الصاحب ابن عباد في هذا الكتيب نحو ثمانين من مواد اللغة التي كانت مظنة الخلط بين الضاد والظاء».

«وهنا ولأول مرة بدأنا نسمع عن اختصاص العربية وحدها بالضاد، وعن تسميتها بلغة الضاد، فيقول المتنبي في قصيدته التي مطلعها :

كم قتيل كما قتلت شهيد	لبياض الطلى وورد الخدود
لا بقومي شرفت بل شرفوا بي	وبنفسي فخرت لا بجدودي
وهم فخر كل من نطق الضاد	وعوذ الجاني وغوث الطريد

«ويقول ابن جني في "سر الصناعة" حين يتحدث عن الضاد : «واعلم أن الضاد للعرب خاصة ولا يوجد في كلام العجم إلا القليل». ولكن الغريب أن يقول ابن فارس في الصاحبي : «وزعم ناس أن الضاد مقصورة على العرب دون سائر الأمم». هذا برغم معاصرة ابن جني لابن فارس، وبرغم الصداقة الوثيقة بين ابن فارس والصاحب ابن عباد».

«ثم استمر علماء اللغة بعد هذا في جهادهم للتمييز بين الضاد والظاء، ولكن جهودهم كانت مقصورة على التمييز الكتابي لا النطقي. فبعد أن رأوا أن التمييز بين الصوتين في النطق قد أصبح أمراً عسيراً قنعوا بتأليف كتيبات ورسائل تتضمن الكلمات التي تكتب بالضاد والتي تكتب بالظاء، فيقول ابن مكي الصقلي في القرن الخامس الهجري مشيراً إلى الخلط بين هذين الصوتين. «هذا رسم قد طمس، وأثر قد درس من ألفاظ جميع الناس خاصتهم وعامتهم، حتى لا تكاد ترى أحد ينطق بضاد لا يميزها من ظاء، وإنما يوقع كل واحدة منهما موقعها، ويخرجها من مخارجها الحاذق الثاقب إذا كتب أو قرأ القرآن لا غير. فأما العامة وأكثر الخاصة فلا يفرقون بينهما في كتاب ولا قرآن»، ثم يذكر مجموعة من الكلمات القرآنية وغيرها مما يكتب بالظاء وعدتها خمسون كلمة. ثم يختم حديثه بقوله : فهذه أيدك اللّه جملة مختصرة إذا أنت عرفتها، ورددت إليها ما اشتق منها... وعلمت أن كل ما

عداها مما يكثر استعماله فهو بالضاد، كنت قد نهضت من العلم بحمل أعجز الحامل له على خفته، حللت من التخصص محلاً أعوز السامين له، على قربه، وأحييت ما أماته الناس، على شدة حاجتهم إليه. فقد قال أهل العلم : لا تجوز الصلاة خلف من يبدل الضاد ظاء في فاتحة الكتاب... إلخ».

وهكذا نرى أن الخلط بين الصوتين قد شاع وانتشر حتى وصل إلى صقلية، وتطلب جهوداً كبيرة من العلماء في القرون التي تلت هذا. ثم ألف الحريري مقامة جمع فيها قدراً كبيراً من الكلمات الضادية والكلمات الظائية، وحذا حذوه ابن مالك في كتابه "الاعتضاد في معرفة الظاء والضاد". وكذلك كان الشأن مع السيوطي في المزهر. ويقول السيوطي في الهمع ما نصه : «والضاد أصعب الحروف في النطق، ومن الحروف التي انفردت العرب بكثرة استعمالها، وهي قليلة في لغة بعض العجم ومفقودة في لغة الكثير منهم».

ثم ينتهي بنا المطاف إلى كلام صاحب تاج العروس حين يقول : «الضاد حرف هجاء وهو حرف مجهور وهو أحد الحروف المستعلية يكون أصلاً لا بدلاً ولا زائداً، وهو للعرب خاصة أي يختص بلغتهم فلا يوجد في لغات العجم وهو الصواب الذي أطبق عليه الجماهير. ونقل شيخنا عن أبي حيان رحمه الله : افردت العرب بكثرة استعمال الضاد وهي قليلة في لغة بعض العجم ومفقودة في لغة الكثير منهم وذلك مثل العين المهملة، وذكر أن الحاء المهملة لا توجد في غير كلام العرب، ونقل ما نقله في الضاد في محل آخر عن شيخه ابن أبي الأحوص ثم قال : والظاء المشالة مما انفردت به العرب دون العجم، والذال المعجمة ليست في الفارسية والثاء المثلثة ليست في الرومية ولا في الفارسية، قال ابن قريب والفاء ليست في لسان الترك... إلخ».

«ليس الأمر إذن مقصوراً على الضاد، فقد تعثر الأعاجم في صدر الإسلام في النطق بأصوات عربية أخرى أكثر من تعثرهم في النطق بالضاد. أما تسمية العربية بلغة الضاد فقد ظهر لنا أنها ترجع إلى القرن الرابع الهجري. فقد شاعت وذاعت حينئذ للتمييز بين العرب وغيرهم من الفرس والأتراك، وكان هذا في بغداد ومنها انتقلت هذه التسمية إلى البلاد العربية الأخرى، وأصبحت قضية مسلمة دون تفكير في أصل منشئها، ودون اهتداء إلى المسؤول الأول عنها».

خاتمة الكتاب

في خاتمة هذا الكتاب تعود بي الذاكرة إلى مقدمة الشاطبي في حرز الأماني، تلك القصيدة التي دائماً أعود إليها وألقى متعة كبيرة في قراءتها وتدبر معانيها، وهنا أستحضر منها قوله :

ونـاديت اللـــهم يا خير سامــع	أعِذْنِي من التسميع قولاً ومفعلا
إليك يدي مـنك الأيـادي تمدها	أجرني فلا أجري بجور فأخطلا

وإني أتمثل بهذين البيتين للشعور بنوع من الراحة والسرور باستكمال ما رمته في هذا المؤلف بعد رحلة دامت عدة سنوات، سهرت معه فيها الليالي ذوات العدد، ولاقيت فيها عقبات جمة، وبذلت جهوداً شاقة في مجاوزتها. وإن لي أسوة في الشاطبي حينما يلتجأ إلى الله الكريم أن يجنبه جور السمعة والرياء، بعد أن منّ الله علي بإنهائه، وما كان من خلل فمني أنا، وما كان من توفيق فبفضل الله، فله الحمد دائماً، سبحانه إنه هو العفو الغفور، وإذا كنت قد بذلت وسعي في إخراج هذا المصنف ومحاولة جمع ما تفرق، وبيان بعض ما غمض، وتقريب ما بَعُدَ، أو التذكير بما قد نسي، فإنني مع ذلك أستشعر ما فيه من نقص وخلل، وأفكر في الأوهام المحتملة، ومواضيع السهو المتوقعة، والتقصير في أماكن كان يجب استيفاؤها، والإطناب في مسائل لا تستدعي ذلك، فلقد أكون أطلت في الخلاف على نطق الجيم والضاد، والسبب في ذلك أن هذا الخلاف ما زال قائماً من الناحية العملية، ولو أن الحديث عنه قد قل، وكأن طرفيه قد اتفقا على السكوت عليه.

ولقد أكون قصرت في حق بعض الأئمة والسبب في ذلك يعود إلى أنني اعتمدت ما أتيح له من مراجع، وفضلت تقديم ما وجدت ولو كان على حساب ما هو أكمل، وفي بعض الحالات قد يكون الحرص على الإجادة مانعاً من الممكن من الإفادة. وهنا أيضاً أعود إلى الشاطبي لأستقرض لمحها لوضع من اجتهد فأصاب، أو من اجتهد فأخطأ، وهو يخاطب قارئه فيقول :

وسلّم لإحدى الحسنيين أصابة ... والأخرى اجتهاد رام صوباً فأمحلا

وإن كان خرق فادّركه بفضلة ... من الحلم وليصلحه من جاد مقولا

مع أني ألتمس لنفسي العذر إن كنت أمحلت في الاجتهاد، ذلك أني حاولت كتابة تاريخ القراءات، وهو مرام ليس بالسهل، بحيث أن هذا النوع من العمل قد يقود الباحث إلى إحدى طريقتين كلتاهما ليست هي المطلوبة، فإما أن يسلك سبيل الذين كتبوا عن مذاهب القراء واختلاف أصولهم وحروفهم، وإما أن يتبع طريق من كتب عن طبقات القراء وتراجمهم، غير أن منهج التاريخ بين هؤلاء وأولائك وهذا ما حاولت اعتماده.

ولقد حاولت استعراض مناهج القراء ومذاهبهم وارتباطها بأصول المدارس القديمة التي تأسست في الأمصار والحواضر الإسلامية في عهد أئمة القراءة، متبعاً في ذلك التطور التاريخي في الأقاليم التي انطوت تحت لواء الإسلام في عصور الفتح، هذا من الناحية التاريخية، ولكني في عرض الأمثلة المختارة من مصنفات القراءات، اجتهدت أن لا يكثر فيها التكرار، وأن تشمل بحسب الإمكان مضامين أحكام القراءة في قواعد الأصول ومفردات الحروف، وأستعير ما يقوله ابن بري رحمه الله :

ومع ذا أقر بالتقصير ... لكل ثبت فاضل نحرير

وأسأل الله تعالى العصمة في القول والفعل فتلك النعمة.

و﴿ ربنا لا تواخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به، واعفُ عنّا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ﴾ (سورة البقرة، الآية 286).

المراجع

المراجع المطبوعة

الهمزة :

- الإبانة عن معاني القراءات، الشيخ مكي القيسي، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، الشيخ محمد بن أحمد البنا، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت.
- إتحاف حرز الأماني برواية الأصبهاني، الشيخ حسين خطاب، دار الفكر، دمشق.
- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، القاهرة.
- أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، د. محمد سمير نجيب الليدي، دار الثقافة، الكويت.
- الأحرف السبعة، د. حسن ضياء الدين عتر، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- أحكام التجويد على رواية أبي سعيد الملقب بورش، الشيخ حسين بوطاوي.
- الإدغام الكبير في القرآن، أبو عمرو الداني، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت.
- إرشاد المريد إلى مقصود القصيد، الشيخ علي الضباع، القاهرة.
- أسْد الغابة في معرفة الصحابة، عز الدين بن الأثير، بيروت.
- الأصوات العربية، د. كمال بشر، القاهرة.
- الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، القاهرة.

- الإفصاح عما زادته الدرة على الشاطبية، د. محمد سالم محيسن، القاهرة.
- الإقناع في القراءات السبع، أبو جعفر بن الباذش، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى.
- الإيضاح الساطع على المحتوى الجامع (شرح رسم الطالب عبد الله)، تحقيق الشيخ بن محمدٌ بن الشيخ أحمد، انواكشوط.

الباء :

- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، الشيخ عبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- بصائر التالين لكتاب رب العالمين، العلامة محمد مولود اليعقوبي، تحقيق الشيخ محمد عثمان بن ابوه، الدار البيضاء، المغرب.

التاء :

- تأويل مشكل القرآن، الإمام ابن قتيبة.
- التبصرة في القراءات، الشيخ مكي القيسي، تحقيق د. محيي الدين رمضان، منشورات الألكسو، الكويت.
- تحبير التيسير، المحقق ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- التحديد في صنعة التجويد، أبو عمرو الداني، تحقيق د. أحمد عبد التواب الفيومي، القاهرة.
- التذكرة في القراءات الثمان، طاهر بن غلبون، تحقيق أيمن رشدي سويد، جدة.
- التعريف، الحافظ أبو عمرو الداني، تحقيق د. التهامي الراجي، منشورات وزارة الأوقاف بالمغرب.
- التعريف، الحافظ أبو عمرو الداني، تحقيق الأستاذ محمد السحابي، الرباط، المغرب.
- تقريب النشر، المحقق ابن الجزري، تحقيق إبراهيم عطوه عوض، دار الحديث، القاهرة.

- تقييد وقف القرآن الكريم، الشيخ محمد الهبطي، تحقيق د. الحسن وگاگ، الدار البيضاء، المغرب.

- تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع، الإمام بن بليمة، تحقيق ذ. سبيع حمزة حاكمي، جدة.

- التلخيص في القراءات الثمان، الإمام أبو معشر الطبري، تحقيق محمد حسن عقيل موسى، جدة.

- التمهيد في علم التجويد، المحقق ابن الجزري، تحقيق د. علي حسين البواب، الرياض.

- التيسير في القراءات السبع، الحافظ أبو عمرو الداني، دار الكتاب العربي، بيروت.

الجيم :

- الجامع، تفسير القرطبي.

- جمال القراء وكمال الإقراء، علم الدين السخاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الحاء :

- الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.

- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، الكويت.

- حلية المسامع بمكنونات الدرر اللوامع، الشيخ محمد عبد الله بن الإمام الجكني، انواكشوط.

- حياة موريتانيا، ج 3، الشيخ المختار بن حامد، الدار العربية للكتاب، تونس.

الدال :

- الدر النثير على التيسير، ابن أبي السداد الأندلسي، تحقيق د. أحمد المقرئ، المدينة المنورة.

- دليل الحيران على مورد الظمآن للخراز، شرح الشيخ إبراهيم المارغني، دار الكتاب العلمية، بيروت.

الراء :

- رسم المصحف، د. غانم قدوري الحمد، مؤسسة المطبوعات العربية، بيروت.
- الرسالة الغراء في الأوجه المقدمة في الأداء، د. علي محمد توفيق النحاس، المطبعة النموذجية، مصر.

السين :

- سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، شرح الشاطبية، ابن القاصح، المكتبة الثقافية، بيروت.

الشين :

- شرح الدرة في القراءات الثلاث المتمة للعشرة، الشيخ عثمان الزبيدي، تحقيق د. عبد الرزاق علي إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
- شرح طيبة النشر، شهاب الدين بن المحقق بن الجزري، عناية الشيخ أنس مهرة، دار الكتاب العلمية، بيروت.
- شرح مقدمة ابن الجزري، شيخ الإسلام زكرياء الأنصاري، مناهل العرفان، بيروت.
- شرح الهداية، الإمام المهدوي، تحقيق د. حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض.

الطاء :

- طيبة النشر في القراءات العشر، المحقق ابن الجزري بعناية ذ. محمد تميم الزعبي، دار المهدي، المدينة المنورة.

الظاء :

- الظاءات في القرآن الكريم، أبو عمرو الداني، تحقيق د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض.

العيـن :

- العنوان في القراءات السبع، أبو طاهر إسماعيل بن خلف، تحقيق د. زهير زاهد ود. خليل العطيَّة، عالم الكتب، بيروت.

الغيـن :

- الغاية في القراءات العشر، الإمام ابن مهران، تحقيق محمد غيات الجنباز، الرياض.

- غاية النهاية، المحقق ابن الجزري بعناية برجستراس، مكتبة الخانجي، مصر.

- غيث النفع في القراءات السبع، علي نوري السفاقص (حاشية على شرح ابن القاصح).

الفاء :

- الفارق بين قراءة ورش وحفص، الشيخ اعمر بن محمد بويا الجكني، تحقيق الشيخ محمد الأمين بن ايدا، المدينة المنورة.

- فتح الشكور في علماء التكرور، الشيخ محمد بن أبي بكر البرتلي، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني ود. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

- فضائل القرآن، أبو عبيد القاسم بن سلام، منشورات وزارة الأوقاف بالمغرب.

- فن الترتيل، د. عبد الله توفيق الصباغ، الإمارات العربية المتحدة، دبي.

- الفهرست، ابن النديم (محمد بن إسحاق)، مطبعة الاستقامة، القاهرة.

القاف :

- القراءات الثمان للقرآن الكريم، الإمام الحسن بن علي بن سعيد العماني، تحقيق إبراهيم عطوة عوض وأحمد حسين صقر، عمان.

- القراءات القرآنية في الشام، د. حسين عطوان، دار الجيل، بيروت.

- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- قراءات القراء المعروفين، الإمام الأندرابي، تحقيق د. أحمد نصيف الجنابي، مؤسسة الرسالة.
- القراء والقراءات بالمغرب، سعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- القصد النافع شرح درر ابن بري، الإمام محمد بن إبراهيم الخراز، تحقيق ذ. التلميدي محمد محمود، جدة.
- قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم، د. عبد العزيز بن عبد الفتاح، المدينة المنورة.
- قواعد التجويد والإلقاء الصوتي، الشيخ جلال الحنفي البغدادي، منشورات وزارة الأوقاف، بغداد.
- القول السديد في وجود التجويد، العلامة محمد مولود اليعقوبي، تحقيق الشيخ محمد عثمان بن محي الدين بن ابوه، الدار البيضاء، المغرب.

الكاف :

- الكتاب، الإمام سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت.
- كتاب السبعة، الإمام ابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.
- كتاب المصاحف، أبو داوود السجستاني، مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع، مصر.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع، الشيخ مكي القيسي، تحقيق د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة.
- كشف الضياء في تاريخ القراءات والقراء، د. صابر حسن أبو سليمان، دار عالم الكتب، الرياض.
- كفاية المستفيد في التجويد، الحاج محيي الدين عبد القادر الخطيب، منشورات وزارة الأوقاف، بغداد.
- كنز المعاني شرح الشاطبية، الشيخ شعلة الموصلي، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر.

- كنز المعاني شرح الشاطبية، للإمام إبراهيم بن عمر الجعبري (غير كامل)، تحقيق د. أحمد اليزيدي، منشورات وزارة الأوقاف بالمغرب.

الميم :

- المبسوط في القراءات العشر، الإمام ابن مهران، تحقيق د. سبيع حمزة حاكمي، مؤسسة علوم القرآن، بيروت.

- متعة المقرئين في تجويد القرآن المبين، عبد الله الجراري، المغرب.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، أبو الفتح عثمان بن جني، منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر.

- المحكم في نقط المصاحف، الحافظ أبو عمرو الداني، تحقيق د. عزة حسن، دار الفكر، دمشق.

- المقرب المبسوط في المرسوم والمضبوط، الشيخ الدنبجة بن معاوية، تحليق ابنه د. أحمد محمود، نواكشوط.

- المقنع في رسم مصاحف الأمصار، الحافظ أبو عمرو الداني، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

- معاني القرآن، الفراء.

- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، عالم الكتب، بيروت.

- معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تحقيق د. عبد الأمير الورد، عالم الكتب، بيروت.

- معرفة القراء الكبار، شمس الدين الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- مفتاح الأمان في رسم القرآن، أحمد مالك الغوتي، دكار.

- المكتفى في الوقف والابتدا، الحافظ أبو عمرو الداني، تحقيق جايد زيدان مخلف، منشورات وزارة الأوقاف بالعراق.

- موريتانيا عبر العصور، اسلم بن محمد الهادي، نواكشوط.

النون :

- النجوم الطوالع (شرح الدرر اللوامع)، الشيخ إبراهيم المارغني، دار الفكر، بيروت.
- النشر في القراءات العشر، المحقق ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- نيل الخيرات في القراءات العشر المتواترة، الشيخ عبد الحميد يوسف منصور، دار ابن خلدون، الإسكندرية.

الهاء :

- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، الشيخ عبد الفتاح المرصفي، مكتبة طيبة، المدينة المنورة.
- هداية المرتاب وغاية الحفاظ والطلاب في تبيين متشابه الكتاب، علم الدين السخاوي، دار الفكر المعاصر، بيروت.

الرسائل الجامعية والمخطوطات

- إرشاد القارئ والسامع (شرح الدرر اللوامع)، الشيخ أحمد بن الطالب محمود العيشي، تحقيق محمد المهدي بن محمد سالم، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، انواكشوط.
- البسط والنشر في الثلاثة المتممة للعشرة، إعداد حمى الله بن النفاع، بإشراف د. اسلم بن سيد المصطف، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، انواكشوط.
- الإيضاح لما ينبهم على الورى، أبو زيد عبد الرحمن القاضي، تحقيق د. محمد بالوالي، دار الحديث الحسنية، الرباط.
- حركة التجويد في موريتانيا، إعداد محمد بن حامد (الدناه)، بإشراف محمد بن مولاي، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، انواكشوط.

- قراءة الإمام نافع عند المغاربة، موسوعة شاملة من إعداد د. عبد الهادي احميتو، دار الحديث الحسنية، الرباط.

- الاختيار في القراءات والرسم والضبط، إعداد د. محمد بالوالي وإشراف د. التهامي الراجي، جامعة محمد الأول، وجدة.

- أجوبة الشيخ محمد بن عبد السلام الفاسي، إعداد سعاد رحائم، إشراف د. التهامي الراجي، جامعة محمد الخامس، الرباط.

- فهرس الشيخ محمد بن عبد السلام الفاسي، ذ. محمد أمين زلو وإشراف د. التهامي الراجي، جامعة محمد الخامس، الرباط.

- فتح المنان في شرح مورد الظمآن، الإمام عبد الواحد بن عاشر، إعداد الهبطي الإدريسي، إشراف د. التهامي الراجي، جامعة محمد الخامس، الرباط.

- كفاية التحصيل في شرح التفصيل، للشيخ مسعود بن محمد جموع، تحقيق عبد الرحمن السايب، جامعة محمد الخامس، الرباط.

- المنبهة لأبي عمرو الداني، تحقيق الحسن بن أحمد وگاگ، دار الحديث الحسنية، الرباط.

- جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، مخطوط وعندي منه صورة.

- المبهج لسبط الخياط، مخطوط وعندي منه صورة.

- بيان الخلاف والتشهير وما وقع في الحرز من الزيادات على التيسير، الإمام أبو زيد بن القاضي، الخزانة الحسنية، رقم 9-647.

- بغية المراد في بيان مخرج الضاد من كلام الجهابذة النقاد، الإمام أبو زيد ابن القاضي، الخزانة الحسنية، رقم 3937.

- شذا البخور العنبري وبعض عزايم الطالب العبقري على فتح كنز الجعبري، الشيخ محمد بن عبد السلام الفاسي، الخزانة الحسنية، رقم 2581.

- كتاب ابن امبوجة في القراءات، من مكتبة آل الحاج عمر، وعندي منه صورة.

- احمرار الشيخ زين العابدين بن اجّمد، في توشيح درر ابن بري، مخطوط وعندي منه صورة.

- نظم العلامة سيد بن اخليل لغيث النفع، مخطوط وعندي منه صورة.

- مجموع من أعمال الشيخ عبد الودود بن حميه في القراءات والرسم

- مجموع رسائل في الجيم للشيخ أحمد بن حبيب اللمطي ومجموعة من العلماء الشناقطة.

- مجموع رسائل حول الضاد : من مجموعة من العلماء الشناقطة.

المحتويات

الباب الثالث : مدرسة القيروان وتأثيرها في الأندلس

الباب الرابع : المدرسة الأندلسية

الباب الخامس : عصر التثبيت والتكميل (أدبيات الشاطبية : بين الأندلس والشرق)

الباب السادس : المدرسة المغربية

الباب السابع : المدرسة الشنقيطية

الباب الثامن : آراء العلماء الشناقطة في التجويد